سلسلة كتب

قضايا فكرية

رقم الإيداع ٥٠٣٣/ ١٩٩٢
I. S. B. N.
977 - 221 - 030 - 4

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

إشراف : محمود أمين العالم

سبعون عاماً على الحركة الشيوعية المصرية

رؤية تحليلية - نقدية

سلسلة كتاب «قضايا فكرية»
المراسلات باسم : **محمود أمين العالم**
عنوان مؤقت : ٧ شارع لاظوغلى - عمارة إيزيس جاردن سيتى - القاهرة - ج. م. ع.
ثمن هذا الكتاب فى مصر : **١٠ جنيهات**
فى البلاد العربية والعالم ٦ دولارات أمريكية أو ما يعادل هذه القيمة

□ الكتاب الحادى والثانى عشر يولية ١٩٩٢ □

الغلاف هدية متصلة من الفنان الفقيد :

سعد عبدالوهاب

أسهم فى إعداد هذا العدد وفى إخراجه وإصداره :

جمال الشرقاوى

محمود الهندى

ماجدة رفاعة

أسهم فى التنفيذ الفنى :

مايسة محمود

قام بالصف الآلى والتوضيب

بوحدة الماكنتوش بدار العالم الثالث :

سهام العقاد

عادل الغرباوى

يحاول هذا الكتاب من سلسلة «قضايا فكرية» أن يلخص ويبلور، ويراجع بالتحليل والنقد والتقويم، خبرة سبعين عاما من الفكر والعمل المصرى وفق منهج الاشتراكية. فهذه الخبرة قسم رئيسى بلاشك فى تراث شعبنا، أثرت وتأثرت ببقية الاجتهادات والمناهج الأخرى، وصارت جزءا لايتجزأ من مكونات نضال أمتنا لهذا القرن.

وفى استرجاع وتقدير خبرة الاشتراكية فى مصر، تقول أجيال مختلفة من المناضلين والمثقفين المصريين كلمتها، والعالم كله على مفترق طرق. تدلى بشهادتها للتاريخ من واقع تجربتها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، والدروس التى خلصت إليها بعد عمر من الاعتقاد والكفاح. مدركة أن هذه الكلمة حرية بأن تسمع من بقية شركاء النضال المصرى من مختلف المشارب.. ومن أجيال وأجيال تتوالى وسوف تتوالى دائما، تتوق إلى تحقيق العدل الاجتماعى، أساسا لنهوض الوطن، وتقدم الشعب.

ولقد كان عبء ذلك، على الجيل الذى بلغ عمر تقديم الخبرة، ثقيلا ثقيلا. صراع مع النفس لاستخلاص أكبر قدر من الموضوعية، بعد التجرد من أكبر قدر من الذاتية. وانتقاء صعب لما هو جوهرى لايتوه فى خضم حياة خصبة وعمل دائب فى شتى المجالات. وإمساك بالعقل فى دوامة تطورات رهيبة لم يحتملها حتى غير الاشتراكيين من كل المناحى الوطنية والقومية..

ولذلك طال زمن الاعداد حتى زاد عن العام..

وبذل الباحثون جهدا مضنيا لكى يقولوا كلمتهم..

لكن فى النهاية تبلور العمل.. وصار كما بين يديك..

واليوم .. يحق لاصحاب النضال الاشتراكى أن يواجهوا كل أولئك الذين يحاولون طمس تاريخهم، أن يقولوا هذه صفحتنا: تاريخ طويل من الاجتهاد.. والعمل.. والتضحيات. أصبنا وأخطأنا.. لكننا كنا نعمل من أجل شعبنا ووطننا العربى وعالم يسوده الخير والسلام. دفعنا ثمن نضالنا غاليا..

أما الذين ساهموا فى تكوين هذا الكتاب التاريخى، من خيرة الباحثين والمناضلين ..فإن «قضايا فكرية» تنحنى تقديرا لهم. وقد حرصت كل الحرص على أن يتضمن كتابها كل اجتهاداتهم أيا ما كانت وجهات النظر والرأى على اختلافها، بل وتناقضها أحيانا. فخصوبة التجربة، وتنوع الرؤى، هو الحياة ذاتها.. وليس لأحد حق اعتسافها فى اتجاه أو وجهة.

والى مزيد من الاجتهاد نصبو. ومزيد من النضال لازلنا نتوق.

ثم تبقى كلمة واجبة. وراء هذا الكتاب يقف باحث نذر سنوات طويلة من عمره لتجميع وثائق الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاما: بكل التعقيدات الناتجة عن بدائية الأساليب أحيانا، ومطاردات، ومصادرات أجهزة الأمن أحيانا أخرى، ليجمع ذلك فى بحوث ودراسات تجعل هذه الحركة تنفرد من بين كل الحركات السياسية فى بلدنا - بل وفى معظم بلدان العالم- بأن تصبح حركة لها تاريخ.

أننا جميعاً مدينون للدكتور رفعت السعيد أيّاً كان أتفاقنا أو اختلافنا معه.من حيث المنهج أو من حيث تفسير بعض الأحداث التاريخية، ذلك أنه ما من باحث أراد أن يكتب فى أى زاوية من زوايا هذا الكتاب من قضايا فكرية " إلا رجع إلى كتاباته، فهى زاد ثمين سيغتنى به الآن ومستقبلا كل أولئك الذين يتحرقون شوقاً إلى العدل، ويرهب أولئك الذين يؤرقهم الخوف من العدل" ومن واجبنا أن ننوه كذلك فى النهاية بأن جميع الوثائق المستخدمة فى هذا الكتاب مصدرها الأرشيف الخاص للدكتور رفعت السعيد، فله منا الشكر الجزيل.......

المحتــــوى

مواقف وتوجهات سياسية

دراسات عامة

شهادات ووثائق

المائدة المستديرة

قراءات وتعليقات ومراجع

الافتتاحية

التاريخ والنظرية

محمود أمين العالم

... ☐ فى بداية الخمسينات انتهيت من بحث علمى عن مفهوم المصادفة فى الفيزياء الحديثة. وفى الخلاصة الأخيرة للبحث رحت أتأمل مدى صلاحية نتائجه -كفروض منهجية- لتفسير بعض الظواهر الأخرى فى مجال الدراسات الإنسانية، ومن بينها الظواهر التاريخية أو التاريخ عامة. وكنت قد انتهيت من البحث إلى أن المصادفة لا تتعارض مع الضرورة، بل هى فى الواقع ليست إلا مظهراً لتعقّد العلاقات وتداخلها وتشابكها وتراكبها وتفاعلها بين ضرورات مختلفة مستقلة نسبيا بعضها عن بعض. وتأسيسا على هذا، فالمصادفة ظاهرة موضوعية تقوم على أسس ضرورية رغم تعقد عناصرها وتعدد عواملها. ولهذا رحت أتساءل عن مدى صلاحية هذه النتيجة فى تفسير الظواهر التاريخية. وكان تساؤلا يحمل ضمنيا معنى الإقرار أكثر مما يحمل معنى الرفض. فالتاريخ -كما ذكرت فى البحث- ليس حركة عشوائية، بل هو أحداث محكومة بأشكال متنوعة من الترابط والعلية والضرورة. على أن العلية التاريخية ليست هى العلية الميكانيكية الارتدادية أى التى يمكن أن ترتد معلولاتها إلى عللها الأولى، أو يمكن أن تتكرر وأن نُجرى عليها تجارب لاختبار صحتها أو بطلانها، كما أنها ليست العلية الغائية التى تتحرك أحداثها فى خط مستقيم أحادى الاتجاه ومحدد الهدف مسبقا، بل التاريخ -فى تقديرى- محصلة لعوامل متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة من العلل والضرورات والمصادفات المختلفة، جغرافية كانت أو اقتصادية أو مصلحية أو تراثية أو قومية أو روحية أو ثقافية، أو موضوعية أو ذاتية. وبهذا المعنى، كنت أرى أن مفهوم التاريخ يقترب من مفهوم المصادفة التى انتهى إليها البحث فى مجال الفيزياء. على أنى منذ ذلك الحين لم انتقل من هذا الفرض العام إلى مجال التطبيق والدراسة التفصيلية، لانشغالى بأمور خارج الدراسات الفلسفية المتخصصة، وإن ظل هذا المعنى داخل نفسى طوال هذه السنوات البعيدة يتداخل أحيانا فى فهمى لكثير من الظواهر السياسية والثقافية وفى تعاملى معها. ولم أكن أقصد بهذا التقارب بين مفهوم التاريخ ومفهوم المصادفة، أن أقيم تطابقا مطلقا بين قوانين الواقع المادى الطبيعى، وقوانين الواقع المجتمعى الإنسانى، وإنما كنت أتبين رؤية منهجية جدلية علمية عامة يشتركان فيها، وإن اختلفت عناصرهما ومعطياتهما وعملياتهما. فالعوامل الذاتية تلعب دوراً كبيرا فى الظواهر التاريخية متفاعلة مع العوامل الموضوعية، على خلاف الظواهر المادية الطبيعية، دون أن يقلل هذا من موضوعية الظواهر التاريخية، بل لعل العوامل الذاتية من أهواء وتطلعات سياسية ومصالح اقتصادية وتوجهات ثقافية وملابسات وأوضاع قومية ومجتمعية متناقضة،

بتداخلها وتصارعها، هى التى تشكل موضوعية هذه الظواهر التاريخية. ولم أكن أقصد بهذا كذلك أن التاريخ يحكمه منطق شكلى ثابت وبالتالى يمكن استخلاص نتائجه من مقدماته الأولى كما هو الشأن فى المنطق الصورى الأرسطى، أو أن غاياته ليست إلا تحصيل حاصل يمكن التنبوء الكامل بها من تلك المقدمات. وإنما التاريخ إمكانيات مفتوحة، يتوقف تحول إحدى هذه الإمكانيات إلى ضرورة، على العديد من العوامل والاسباب والشروط الذاتية والموضوعية المتفاعلة فى نسيج حركة التاريخ. وهذا ما يجعل من القوانين التاريخية تختلف عن القوانين المادية الطبيعية.

وبرغم ما تتضمنه المادية التاريخية من رؤية مستقبلية عامة، ومن نسق حتمى لحركة التاريخ، إلا أن هذه الرؤية المستقبلية وهذه الحتمية هما أولا : ثمرة استخلاصات معرفية موضوعية علمية لواقع الأنماط الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والثقافية الواقعة والممكنة. وهى ثانيا لا تتحقق موضوعيا إلا بفضل صراع الإرادات الجماعية الواعية المستندة والمسلحة بهذه الاستخلاصات المعرفية. ولهذا لا يتناقض القول بموضوعية الحتمية مع ما تتضمنه من عوامل ذاتية تشارك فى صياغة ضرورتها وحتميتها نفسها. فالحتمية ليست تعبيرا عن قدرية تاريخية محددة سلفا. إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك ما يدعو إلى الوعى العلمى بالواقع، أو النضال من أجل تغييره وتجديده، إكتفاء بما فى التاريخ من ضرورات كامنة فيه، تتجلى أحداثه وظواهره بمقتضاها، تماما مثل الظواهر المادية الطبيعية. على أن الوعى والنضال والفعل الإنسانى عامة لا يعنى كذلك أن التاريخ يتحرك بالإرادة الإنسانية البحتة، أو بالإرادوية -بوجه أصح-، وإن كان الإختيار والموقف والإرادة تمثل بعدا أساسيا من أبعاد الحركة التاريخية. إن التاريخ يتحرك وفق قوانين موضوعية وذاتية هى التى تفرض فى النهاية ظواهره، وتحدد مساراته وتغيرها، استمراراً وتجدداً، أو نكوصا وتجمداً. فمن التشابك والتفاعل والتناقض بين الضرورات الموضوعية والمصالح والإرادات الذاتية وأشكال الوعى والقيم والدلالات الرمزية والمعنوية المختلفة تتشكل حركة التاريخ الإنسانى ولهذا فالمادية التاريخية لا تقول بالعلة الواحدة، الاقتصادية بالتحديد، كما يزعم بعض الباحثين، وانما العلة الاقتصادية عنصر من مختلف العناصر الأخرى الداخلة فى تشكيل الظاهرة التاريخية. وليس القول بأن الانتاج واعادة الانتاج هو العلة المحددة فى التحليل الأخير إلا تأكيدا لهذا. فعملية الانتاج واعادة الانتاج تتداخل فيها عناصر مختلفة سياسية وايديولوجية وليست عملية اقتصادية خالصة كما يتصور البعض. وأذكر أننى اختلفت مع الاستاذ الفاضل الدكتور زكى نجيب محمود حول العلاقة بين الحتمية والحرية الانسانية فى مقال بمجلة المصور فى سبتمبر ١٩٦٤. فلم أكن أرى تناقضا بين القول بالحتمية التاريخية -بالمفهوم الجدلى الذى سبق أن عرضته- وحرية الإرادة الانسانية، على حين أنه كان يرى أن لا سبيل الى الجمع بينهما، فإمّا القول بالحتمية أو القول بحرية الارادة الانسانية. ومايزال هذا الخلاف حول مفهوم الحتمية قائما حتى أيامنا هذه لا فى مجال العلوم الانسانية فحسب، بل فى مجال العلوم الطبيعية كذلك.

على أنى، على الجانب الآخر، كنت أختلف مع بعض الزملاء الماركسيين الذين كانوا يفسرون التاريخ بمقتضى حتمية كامنة فيه تكاد تجعل من حركته نسقا ميكانيكيا شاملا مغلقا. أذكر أن أحد هؤلاء الزملاء راح يفسر لى تغيير بعض الوزارات فى مصر فى مرحلة من مراحل التاريخ بين حزب الوفد وبعض الأحزاب الأخرى القريبة من العرش الملكى والمحتل الانجليزى، بأن هذا التغيير هو تجسيد سياسى للثالوث الجدلى المشهور، أى الانتقال من الموضوع إلى نقيض الموضوع ثم إلى مركب الموضوع، كأنما حركة التاريخ حتى فى جزئياتها السياسية المحدودة زمنيا، تتحرك وفق منطق ثابت وقالب جاهز. ولاشك أن وراء حركة هذه الجزئيات السياسية نفسها عوامل وأسبابا ذاتية وموضوعية لا سبيل إلى إنكارها، أما ما لا يمكن قبوله فهو تفسير هذه الحركة بأنها تجرى وفق مخطط مسبق، ونسق محدد لا فكاك منه. فما أكثر التشابكات والمصادمات والمصادفات بين الأوضاع المستجدة والقديمة والعوامل المختلفة التى كانت وراء هذا التغيير الوزارى، والذى كان مجرد إمكانية من الأمكانيات التى كان من الممكن ألا تحدث، لو تخلف عامل من العوامل، أو وقعت مصادفة من المصادفات. على أنه بهذا المفهوم الجاهز لحركة التاريخ فى أبسط تفاصيلها كانت تصدر كذلك الأحكام الجاهزة وكانت تُتَخذ المواقف المتصلبة والممارسات الذاتية المتعالية إزاء العديد من الأوضاع والظواهر السياسية والاجتماعية المفاجئة -بوجه خاص- التى لا تتفق مع المفهوم الجاهز المسبق للتاريخ.

ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك موقف بعض الفصائل الشيوعية المصرية والعربية بل والعالمية من ثورة يوليو ١٩٥٢ عند قيامها. فنتيجة لأن الذين قاموا بها من رجال القوات المسلحة، اعتبرت هذه الثورة انقلابا عسكريا لمصلحة الدولة نفسها القائمة آنذاك، باعتبار أن الجيش -تقليديا- جهاز من أجهزة الدولة ولهذا فلا يمكن أن يقوم ضدها. وعندما قامت الثورة عام ١٩٦١ بتأميم العديد من الشركات المصرية والأجنبية، اعتبرت بعض فصائل الحركة الشيوعية المصرية أن هذا الإجراء هو تراكم مبدئى سريع لرأس المال لتكوين رأسمالية الدولة الاحتكارية فى ارتباط مع الامبريالية العالمية مع استبعاد أى تفسير تنموى رأسمالىّ وطنى استقلالى آخر غير هذا التفسير الطبقى الضيق. وما أندر المواقف التى كانت تستند إلى دراسة موضوعية لهذه الثورة فى إطار الواقع المصرى المحدد والظروف العالمية السائدة آنذاك.

على أن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية يمتلئ الى جانب ذلك بالعديد من الاجتهادات التى تكشف عن رؤى متحركة متفاعلة متفتحة جريئة فى التعامل مع التاريخ، رغم اختلاف الفصائل الشيوعية حول تقييمها. ولعلى اكتفى هنا بالاشارة إلى تجربة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وتجربة الطليعة الوفدية، وخط القوات الوطنية، وخط التحالف مع البورجوازية الوطنية، وتجربة الجبهة الوطنية فى بور سعيد ومقولة المجموعة الاشتراكية غير العلمية فى السلطة، وموقف «التأييد والنقد معاً» من الوحدة العربية السورية فضلا عن العديد من الاسهامات فى المجالات الفكرية والعلمية والثقافية عامة (*).

وبرغم هذا التاريخ الزاخر بالاجتهادات الفكرية والثقافية فضلا عن الممارسات النضالية والتضحيات الغالية، التى قدمتها الحركة الشيوعية المصرية، طوال السبعين سنة الماضية من حياتها، فإن هذا التاريخ كان ومايزال ومضات لامعة متناثرة هنا وهناك فى التاريخ السياسى والاجتماعى والثقافى المصرى، ولم ينجح حتى اليوم فى أن يصبح تيارا شاملا ممتدا عميق الجذور الاجتماعية والجماهيرية. وليس بكاف أن نفسر هذا أو نبرره بما كان وما يزال يواجهه الشيوعيون المصريون من قيود قانونية أو ممارسات قمعية أو تشويهات إيديولوجية تتمثّل فى اتهامات جائرة كعدائهم للدين أو للقومية العربية، أو تبعيتهم للأممية الشيوعية وللاتحاد السوفيتى بوجه خاص. ولاشك أنها جميعا عوامل كان لها أثرها فى إضعاف جماهيرية الحركة الشيوعية المصرية. ولكنها ليست كافية فى تفسير ذلك. بل هى وجه من وجوه الصراع الفكرى الطبيعى المتوقع دائما، والذى كان ينبغى أن يواجه ويدحض بالممارسات الفكرية والعلمية الصحيحة. ولهذا ففى تقديرى أن من أبرز الأسباب على هذا الضعف الجماهيرى هو الرؤية الطبقية العلوية الضيقة لحركة التاريخ السياسى والاجتماعى المصرى. فلم تتوفر معرفة علمية للواقع المصرى فى جذوره الشعبية العميقة فضلا عن مؤسساته السياسية والاجتماعية العلوية. ولم تتراكم خبرة حية ولم يتحقق التحام عضوى، بالقضايا الأساسية للجماهير الشعبية المنتجة والمبدعة، وخاصة العمال والفلاحين والمراتب المختلفة من المثقفين. ولم يتم استيعاب وامتلاك معرفى خلاّق للفكر الماركسى وبخاصة منهجه الجدلى. فلقد اقتصر التثقيف الماركسى على بعض الملخصات والكتيبات ذات التوجه الستالينى الجامد، بل وفى حدود نُخب المثقفين من الفئات البورجوازية الصغيرة. أليس من الظواهر الدالة على ذلك، أنه لم تتم ترجمة الكتب الرئيسية للماركسية اكتفاء بتلك الملخصات والكتيبات أو بما كتب عنها، أو ببعض الترجمات السوفيتية والشامية التى يغلب على الكثير منها التعقيد والغموض. إن عدم ترجمة أمهات المكتبة الماركسية إلا فيما ندر، بل عدم ترجمة مقدماتها النظرية والفلسفية المتمثلة فى كتابات هيجل والدراسات الاقتصادية الانجليزية الكلاسيكية بوجه خاص، هو تعبير فى تقديرى عن ضآلة الجهد الثقافى المصرى فى تأسيس وتمثّل ونشر الفكر الماركسى اكتفاءً واتكالا على الجهود الخارجية، وعلى المبسطات والملخصات. ولقد أفضى هذا إلى معرفة هامشية بالفكر الماركسى وإدراك ضيق لمنهجه الجدلى، وانعكس هذا فى رؤية جامدة ميكانيكية علوية وطبقية ضيقة يغلب عليها الطابع الايديولوجى غير العلمى للحركة التاريخية والبنية الطبقية للمجتمع المصرى ولمنهج التعامل معها.

فالواقع الاجتماعى كما يقول لينين لا يتمثل فى خط محدد قاطع فارق تقف فى جانب منه طبقة بورجوازية، وفى

(*) فى هذا العدد من «قضايا فكرية» مقالات حول هذه التجارب والخبرات والاسهامات.

الجانب المواجه لها طبقة البروليتاريا. إن الاستخلاص النظرى المجرد للتناقض الاجتماعى المستقطب بين هاتين الطبقتين لا يعنى أنهما يتحققان على هذا النحو وخاصة فى مجتمعات البلاد النامية والمتخلفة التى لم تتبلور فيها بشكل كامل الأبنية الطبقية. بل ما أشد التداخل بين تكويناتها الطبقية والاجتماعية سواء من الناحية الاقتصادية أو الايديولوجية. وما أكثر ما تتشكل داخل كل طبقة من هاتين الطبقتين -حتى فى حالة بلورتها- شرائح وفئات مختلفة، بل ما أكثر ما نتبينه من استمرار بعض التشكيلات الاجتماعية والثقافية السابقة القديمة، مما يجعل الصراع يتخذ طابعا بالغ التعقيد. هذا، فضلا عن أن التحليل الطبقى لا يصح فى كثير من الأحيان إزاء العمليات السياسية الجزئية الآنية المباشرة، التى قد تكون ثمرة أخطاء فى التقدير والسلوك أو تكتيكات مؤقتة، وليست تعبيرا أصيلا عن موقف طبقى محدد، وإنما يصح التحليل الطبقى إذا توفرت معطيات موضوعية عبر مراحل زمنية طويلة نسبيا، وممارسات ذات أفق مجتمعى شامل. بغير هذا يسقط التحليل الطبقى فيما يمكن تسميته بالنزعة الطبقية أو الطبقوية ذات المظهر الجزئى الخارجى المسطح.

ولعل هذا هو مايثير تساؤلا حول العلاقة بين الواقعى والنظرى، أو بتحديد اكثر تعلقا بموضوعنا، بين التاريخ والنظرية. فالنظرية أىّ نظرية هى علاقة ضرورة بين معطيات معرفية عامة تشكل نسقا محدداً. ومن حيث أنها نظرية فهى تتسم بالعمومية والكلية من ناحية، والثبات والاستقرار النسبيين من ناحية أخرى، مالم تخلخل من كليتها، وتقلقل من ثباتها واستقرارها نظرية جديدة أخرى. فإذا كان هذا هو شأن النظرية، فكيف يمكن أن تنطبق على التاريخ الذى سبق أن عرضنا لمفهومه باعتباره محصلة عوامل ذاتية وموضوعية متداخلة متشابكة متفاعلة متناقضة، تشكل امكانيات مفتوحة متعددة؟ كيف يمكن أن تكون هناك نظرية تستوعب حركة التاريخ؟ أو بتعبير آخر، هل هناك معنى شامل يتجسد فى التاريخ ويمكن استخلاصه وتحديده علميا؟ وعندما نتحدث عن التاريخ فلسنا نقصد التاريخ الجزئى لهذا الحدث، أو لهذه المجموعة من الأحداث. فلكل شئ أو حدث جزئى تاريخه الخاص. ووراء كل هذه التواريخ الجزئية الخاصة، هناك عوامل وأسباب وشروط مباشرة وغير مباشرة، يمكن تحديدها ومعرفتها والسيطرة عليها. على أن الذى نقصده هو التاريخ الإنسانى الشامل، ومدى سريانه وتحركه وتدفقه وفق نسق كلى ثابت، أى خضوع حركته لنظرية كلية يمكن بها تفسير هذه الحركة فى ماضيها وحاضرها والتنبؤ بمساراتها المقبلة. وهناك من المفكرين من ينكر أن يكون للتاريخ أى معنى، وبالتالى أن تتجسد فيه أى معقولية نتبينها فى نسق منتظم لحركته. ولعل من أبرز هؤلاء كارل بوبر الذى يرى أنه لا توجد قوانين تاريخية كلية، وبالتالى يستحيل أن يكون التاريخ علما، وذلك لاستحالة أن نضع نظرياته موضوع الاختبار والتكذيب، وهما شرطان عند بوبر لعلمية العلم. على أن هناك من المفكرين من يقول بالنسقية الكلية لحركة التاريخ، التى قد تتخذ شكل دوائر وحلقات منفصلة أو متداخلة، بيولوجية أو ثقافية، أو شكلا إهليلجيا، أو شكل تكرار متصل لأحداثه ولسمات جوهرية فيه إلى غير ذلك، وهذا هو ما يسمى بفلسفات التاريخ، التى نتبينها عند ابن خلدون. (وان كنا نجد فى تفسيراته الدورية ما يعبر تعبيرا موضوعيا عن بعض سمات ووقائع الدول والمجتمعات العربية فى عصره) وڤيكو وهيجل ونيتشه وشبنجلر وتوينبى وسوريكن ومحمد كامل حسين وغيرهم على اختلاف مناهجهم ورؤاهم الفلسفية التاريخية. وبرغم ما فى هذه الفلسفات التاريخية من قسمات لامعة معبرة تعبيرا صحيحا عن بعض لحظات تاريخية مرحلية، إلا أنها أقرب إلى الرؤى الإيديولوجية منها إلى الاستخلاصات والنتائج العلمية. ويرجع ذلك إلى أنها أنساق كلية تسجن التاريخ الانسانى داخل قوالب وأطر مفروضة من خارجه.

ولقد اتخذت المادية التاريخية فى كتابات بعض الماركسيين هذا الطابع النسقى الغائى مما أفقدها طابعها العلمى وجعلها أقرب إلى الرؤية الفلسفية والإيديولوجية للتاريخ. ونتبين هذا أساسا فى القول بالمراحل الخمس المتوالية فى حركة التاريخ من مشاعية وعبودية واقطاعية ورأسمالية واشتراكية. ولقد كان كتيب ستالين «المادية الجدلية والمادية التاريخية» مصدر إشاعتها وتعميمها وإعطائها مشروعية ماركسية زائفة، لا تتعلق بالماضى فحسب بل بالحاضر والمستقبل كذلك، كقانون شامل سائد حتمى بالنسبة للمجتمعات جميعا دون تمييز. والواقع أننا لا نجد فى كتابات ماركس وانجلز مايذهب إلى هذه الرؤية المتوالية الخطية لحركة التاريخ. فلقد تركز عمل ماركس أساسا على دراسة بنية المجتمع الرأسمالى، وكشف بالدراسة العلمية والتحليل العينى الملموس، قوانين هذه البنية، وتأسيساً على هذه الدراسة والتحليل أصبح من الممكن دراسة

وتحليل أبنية المجتمعات السابقة وكشف طبيعة أنماطها الانتاجية. ولم يقل ماركس أو انجلز بتتابع خطى محتوم لتلك الانماط السابقة على الرأسمالية بالنسبة لجميع المجتمعات، بل أشار إلى نمط آخر هو نمط الانتاج الاسيوى، فى البلاد الشرقية، بل أشار كذلك إلى أنماط انتاجية جزئية مختلفة تتفق مع الملابسات الخاصة لبعض الأوضاع الاجتماعية فى مراحل مختلفة من التاريخ. ولم يقدم ماركس تصوراً محدداً للمجتمع الاشتراكى أو الشيوعى، وإنما استخلص بالدراسة العينية المحايثة لبنية النمط الرأسمالى، حتمية قيام مجتمع بديل، ونمط انتاج بديل، ينبع من تناقضاته الموضوعية، هو المجتمع ونمط الانتاج الاشتراكى، باعتباره مرحلة انتقالية إلى مرحلة أعلى هى المرحلة الشيوعية. ولكنه لم يحدد المعالم والآليات التفصيلية لهاتين المرحلتين وإنما اكتفى بالإشارة إلى توجههما العام. ولم يقل بأن الشيوعية هى نهاية التاريخ بل لعلها أن تكون بداية التاريخ الانسانى الحقيقى. وهى فى الحقيقة هدف إنسانى نضالى يكاد يلخص كل أشواق ومجاهدات الانسان عبر تاريخه الطويل السابق. بل لعلها أن تكون مجرد نفى مطلق لأوضاع الاستغلال والاستعباد والقهر والاغتراب فى المجتمعات الطبقية عامة اكثر منها صورة محددة لواقع محدد ولهذا فهى تتضمن بعدا يوتوبيا. وعلى هذا فالمادية التاريخية ليست رؤية قدرية إيديولوجية قبْلية لحركة التاريخ، وإنما هى رؤية موضوعية علمية لتعددية وصراعية الواقع الانسانى التاريخى، فى انماط انتاجه المختلفة. وهى رؤية متفتحة على إمكانيات شتى، وليست منغلقة على نسق نهائى محدد. وهى تتضمن فى الوقت نفسه أداة للتحليل الموضوعى العلمى للوقائع والمصالح وأنماط الانتاج المختلفة فى سيرورتها وصيرورتها، والاستناد على نتائج هذا التحليل لتسليح الوعى والارادة الانسانية الجماعية بالقدرة على تغيير التاريخ وتطويره وتجديده. وعلى هذا فالمادية التاريخية، والمنهج المادى الجدلى يُشكلان وحدة واحدة، ويُعبران عن رؤية جماعية تغييرية للتاريخ نابعة من القراءة العلمية للتاريخ نفسه، وليست مفروضة من خارج التاريخ أو تخطيا وتجاوزاً لنتائج دراسته العلمية. إلا أن المدرسة السوفيتية سارت على النهج الستالينى فى فهم المادية التاريخية، ولم تقف فحسب عند حدود رؤية خطية للتاريخ تلغى حقيقته كإمكانية مفتوحة خاضعة لعوامل متداخلة متشابكة متناقضة تجمع بين الجانب الذاتى والموضوعى، بل اتخذت من هذه الرؤية الخطية للتاريخ سندا لتغليب الجانب الذاتى الارادى البيروقراطى العلوى تعجيلا -فى ظنها- لحركة التغيير التاريخى، ضاربة عرض الحائط، بمختلف العناصر الذاتية والموضوعية الأخرى. وهكذا أصبحت المادية التاريخية فى التطبيق رؤية مفروضة على التاريخ وليست رؤية مستمدة من دراسة موضوعية عينية للتاريخ. ولهذا أفضت إلى إلغاء حركة التاريخ بدلا من التعجيل بها، بل أصبحت النظرية عقبة فى وجه التاريخ بل استبداداً بالتاريخ وقمعا له. ولاشك أن كل نظرية تسعى لفرض ذاتها على الظواهر التى تدرسها وتتعامل معها هى بمثابة سلطة استبدادية إزاء هذه الظواهر. وهذا هو ما يتحقق فى ما يسمى بحرق المراحل فى تطبيق بعض النظريات السياسية والاجتماعية، أو فى ما يسمى بالإرادوية أى غلبة الطابع الذاتى على الحركة التاريخية والتغافل عن معطياتها وامكانياتها الموضوعية. والواقع أن كل نظرية مهما كانت درجة علميتها تتضمن -بطابعها الكلى أو الكُليانى- قمعا وتقليصا لما تعبر عنه من واقع طبيعى أو إنسانى، يتكون من عناصر ومعطيات وضرورات ومصادفات متعددة متجدِّدة زمانا ومكانا. فكل نظرية تسعى لامتلاك ماهو جوهرى فى هذا الواقع، وهو ما يشكل علميتها فى الحقيقة. إلا أن هذا المسلك وإن استطاع أن يمتلك بحق ما هو جوهرى أو يقترب منه فى دراسة الواقع الطبيعى المادى فلن يكون الأمر ميسرا بالمستوى نفسه فى دراسة الواقع الإنسانى. ولكن حتى فى مجال الدراسات الطبيعية، تتغير وتتطور النظرية العلمية ويصبح لها تاريخ هو محاولاتها النظرية المختلفة للاقتراب من الحقيقة الموضوعية. وتاريخ النظريات العلمية فى مجال الطبيعة هو تاريخ خروجها من أسر حدود نظرية معينة إلى حدود نظرية أكثر عمقا وشمولا فى الامتلاك المعرفى بمعطيات الواقع الطبيعى. هكذا كان الخروج من هندسة اقليدس إلى هندسة ريمان ولوبشوفسكى، وهكذا كان الخروج من حدود فيزياء نيوتن إلى فيزياء أينشتين وميكانيكا الكم والميكانيكا الموجية. على أن الأمر يزداد صعوبة وتعقيدا بالنسبة للعلوم الإنسانية. فما أشق طريق الاقتراب من الموضوعية فى هذه العلوم، وما أشد الاختلافات النظرية والمنهجية حول الظواهر السياسية والانثروبولوجية والاجتماعية والنفسية والجمالية والثقافية عامة، وذلك لتداخلها مع المواقف والمواقع الايديولوجية. ويزداد الأمر صعوبة ومشقة بالنسبة للظواهر التاريخية بوجه خاص. بل يتحول الأمر من الصعوبة والمشقة من الناحية المعرفية والعلمية إلى الخطورة من الناحية السياسية والاجتماعية. وتتمثل الصعوبة والمشقة فى الجهود العلمية الواجبة لادراك الحركة التاريخية فى تعدد عواملها وعناصرها وتناقضاتها وتحولاتها وصراعاتها

وامكانياتها المختلفة، وتجنب تقليصها فى نسق كلى جامد. كما تتمثل الخطورة، عندما يصبح هذا النسق الكلى الجامد أداة سياسية -أى سلطة- لتنظيم وادارة مجتمع من المجتمعات أو حزب من الأحزاب. ففى هذه الحالة، لا يقتصر الأمر على تقليص المعرفة وإنما إلى تقليص حركة التاريخ نفسه، بل تقليص وتجميد وإهدار القيم والحياة الإنسانية نفسها. ولعل الحكم النازى فى ألمانيا فى عصرنا الراهن أن يكون أبرز وأقسى تعبير عن ذلك. ولعل هذا -فى تقديرى- أن يكون هو العامل الحاسم الذى تفرعت عنه عوامل أخرى عديدة، أفضت فى النهاية إلى انهيار النموذج الاشتراكى السوفيتى. فلقد تحولت النظرية الماركسية إلى نسق مغلق مفروض بشكل علوى إرادوى على المجتمع السوفيتى وعلى بقية بلدان المنظومة الاشتراكية. وبدلا من أن تكون النظرية وسيلة لتحرير المجتمع من الاغتراب، فضلا عن تجديده وتطويره، أفضت إلى مضاعفة اغترابه وسجنه فى نسق نظرى مغلق وتجميد حركته. وهكذا أصبحت النظرية التاريخية نظرية غير تاريخية، وبدلا من أن ندرك معطيات الواقع الاجتماعى فى تناقضاتها وتفاعلاتها المختلفة إدراكا علميا ملموسا، تم حشر هذا الواقع فى قالب نظرى استبدادى أوقف واجهض هذه التناقضات والتفاعلات، وبالتالى اغتال كل الاجتهادات والمبادرات وامكانيات التغيير والتطوير على المستوى الاجتماعى التاريخى. بل لقد أصبحت النظرية الماركسية فى التطبيق، أقرب إلى اللانظرية، اللاجدلية، اللاتاريخية. وليس معنى هذا أنها أصبحت برجماتية خالصة. فلو كان الأمر كذلك فلربما كان من الممكن اكتشاف الخلل عبر الممارسات العملية. ولكن المفارقة أنها أصبحت معادية للنظرية باسم النسق الجامد للنظرية، وأصبحت معادية للجدل باسم التطبيق الميكانيكى للجدل، وأصبحت معادية للتاريخ بالمعالجة الإرادوية العلوية للتاريخ.

على أن المفارقة الأخرى الصارخة، هى أن النظام الرأسمالى استطاع أن يتجاوز العديد من أزماته نتيجة لبرجماتيته، وعدم خضوعه لنسق نظرى جامد. كانت الخبرة العملية المباشرة، المرتبطة بالمصالح المحددة فى تحقيق الربح والمزيد من الربح، تقوده دائما إلى اكتشاف الحلول لمشكلاته وتطوير طاقاته، وامكانياته على حساب كل شئ، وأى شئ اللهم -بالطبع- إلا توسع سوقه وربحيته وتغلبه على المنافسات التى يواجهها. وأكاد أقول إن فوضى الانتاج الرأسمالى، وفوضى العلاقات الرأسمالية التى تقوم على المنافسة وسيادة قوانين السوق والتطلع الجشع إلى أقصى الربح على المستوى القومى والعالمى، كانت برغم ما سببته من أزمات وارتكبته من جرائم، إلى جانب الطابع الصراعى الطبقى المحتدم داخل النظام الرأسمالى نفسه، كانت دافعا إلى تطوير أدواته ووسائله وأساليبه ومناهجه الإجرائية والعملية والعلمية والتكنولوجية، بل استطاع النظام الرأسمالى بهذه البرجماتية نفسها، أن يستفيد جزئيا من خبرة التخطيط فى النسق الاشتراكى مما ساعده على التخفيف من بعض أزماته. ولعل نظرية كينز أن تكون تعبيرا عن ذلك. وعلى خلاف ذلك كان النموذج الاشتراكى السوفيتى. فلقد كان سجين نسق نظرى جامد نقيض نظريته نفسها. فأغلق نفسه عن الخبرات والتجارب الرأسمالية نفسها وتخلف عن استيعاب العديد من المنجزات العلمية والتكنولوجية بل سقط أحيانا فى أحبولة هذه الثنائية المغلوطة، ثنائية العلم البروليتارى والعلم البورجوازى.

على أن المفارقة المأساوية، هى أن تنجح العوامل الذاتية الانسانية من صراعات ومظاهرات واضرابات واعتصامات وتناقضات طبقية محتدمة، ومنافسات من أجل الربح، ومن أجل السيطرة المعرفية والتكنولوجية، والتنوير العقلانى، فى تطوير النظام الرأسمالى الذى يقوم أساسا على الاستغلال والاغتراب، على حين أن النظام الاشتراكى -فى نموذجه السوفيتى- الذى من المفروض أن يقوم أساسا من أجل الغاء استغلال الانساني وانهاء اغترابه، يفشل بسبب تجاهله وإهداره للعوامل الذاتية الانسانية!

إن الحرية النسبية المتنامية لحركة التاريخ هى التى أسهمت فى تجديد النظام الرأسمالى، بما وفرته له من امكانيات واجتهادات عقلانية وعلمية وتكنولوجية، على حين أن الرؤية النمطية النسقية السلطوية العلوية المغلقة لحركة التاريخ هى التى أسهمت فى انهيار النمط الاشتراكى السوفيتى. فلقد قامت بحضانة التاريخ والتعجيل بتفريخه بشكل متعسف، فكانت النتيجة هذه الولادة المجهضة، أو بالأصح -هذه التنمية المشوهة - لأعظم أحلام الإنسان فى الرخاء والحرية والسعادة والتقدم.

لقد تحققت -بغير شك- العديد من المنجزات الباهرة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والثقافية على المستوى السوفيتى المحلى، فضلا على المستوى العالمى وخاصة فيما يتعلق بمساندة البلاد المتخلفة والنامية وحماية السلام العالمى. إلا أن هذه المنجزات قد تحققت بشكل بيروقراطى علوى، على حساب المبادرات الجماهيرية والمشاركة المجتمعية، مما أفضى فى النهاية إلى مأساة تجميد هذه المنجزات نفسها وانهيار النظام كله. ولهذا فلم يكن مقتل النظام السوفيتى فى نظريته الماركسية، الاشتراكية العلمية، بل كان فى تخليه عمليا وموضوعيا عن هذه النظرية.

على أن هذا التخلى كان وراءه عوامل وملابسات عديدة، لعلها قد فرضته، أو فرضت على النظرية فى التطبيق توجها مختلفا بل متعارضاً مع حقيقتها. ولعل من أبرز هذه العوامل والملابسات التخلف التاريخى للمجتمع السوفيتى، والحروب الأهلية، وحرب التدخل، وفشل الثورة الألمانية، والحصار الرأسمالى العالمى لهذه التجربة الاشتراكية الأولى، والتصدّى للعدوان النازى، وما سببه من تخريب، وسباق التسلح الذى فرضه عليه النظام الرأسمالى العالمى، فضلا عن العبء الكبير الذى تحملته التجربة السوفيتية فى مساندة حركات التحرر الوطنى فى البلاد النامية على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادية. إن هذه العوامل والملابسات المختلفة، هى التى دفعت -فى تقديرى- التجربة السوفيتية وبخاصة فى المرحلة الستالينية، إلى اتخاذ بعض التوجهات التى تتعارض مع المبادئ الأساسية للماركسية، وخاصة فيما يتعلق بمركزية الدولة وتقويتها، والدمج بين الحزب وجهاز الدولة، وسيادة البيروقراطية والارادوية والأوامرية العلوية فى التنمية الاقتصادية الخالصة على حساب الجوانب الذاتية الانسانية، بهدف اللحاق بالمستوى التصنيعى الرأسمالى الغربى، وتجميد الحركة المجتمعية وقمع تناقضاتها ومبادراتها وبالتالى إهدار الديمقراطية. ولكن يبقى مع ذلك السؤال: هل هذه العوامل والملابسات كان من المحتم أن تدفع إلى هذه التوجهات التى أفضت فى النهاية إلى فشل التجربة؟ حقا لقد كان هناك اختيار حاد مطروح بين أمن النظام الجديد وتقوية دولته فى مواجهة المحيط الرأسمالى العالمى المعادى وبين المتطلبات الانسانية والاجتماعية للتجربة الاشتراكية. ويبدو أن الاختيار الأول هو الذى كانت له -للأسف- الأولية والأولوية. ونتساءل: ألم تكن هناك إمكانيات لبدائل أخرى غير هذه التوجهات تتيح لهذه التجربة الاشتراكية السير فى طريق تحقيق الهدف الاشتراكى وتقديم نموذج ديمقراطى إنسانى متقدم مختلف عن النموذج الرأسمالى، وأكثر احتراما للتناقضات والمبادرات المجتمعية، وأكثر قدرة على التنمية الديمقراطية الابداعية الانسانية؟ هل كان ما تم هو الاختيار الممكن الوحيد الذى كان يعنى فشل النظرية فى التعامل الإيجابى مع تلك العوامل والملابسات كما يعنى التركيز على تأسيس الدولة السوفيتية القوية على حساب التطور الاشتراكى للمجتمع؟ هل كان من الممكن «للنيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة) التى بدأها لينين عام ١٩٢١ بعد مرحلة شيوعية الحرب واستمرت حتى ١٩٢٨ عندما أوقفها ستالين، هل كان من الممكن لهذه السياسة الاقتصادية لو استمرت مدة أطول أن تنتهى بالتجربة السوفيتية إلى غير ما انتهت إليه؟ لقد تميزت هذه السياسة بأمرين: الأول هو أنها تركت مكانا للقطاع الرأسمالى وآليات السوق فى قلب الاقتصاد الاشتراكى. والثانى هو ادراكها للأهمية الحاسمة للتحالف بين العمال والفلاحين. لقد كانت هذه السياسة ثمرة ادراك موضوعى لحقيقة الواقع الاجتماعى والتاريخى المتخلف ومحاولة تطويره بشكل يحترم خصوصيته. وفى تقديرى أنه كان من الممكن لو استمرت هذه السياسة لعقد من الزمان بعد عام ١٩٢٨ أو اكثر من عقد، أن تقدم بديلا تنمويا سياسيا واقتصاديا وديمقراطيا وثقافيا وانسانيا عن التنمية السلطوية الاستبدادية الستالينية، وبالتالى نموذجا اشتراكيا مختلفا. ولكن -للأسف- لا سبيل إلى اثبات هذا عمليا وتجريبيا. فالظواهر والخبرات التاريخية لا يمكن استردادها واستعادتها ولا سبيل إلى إجراء تجارب عليها مثل أغلب الوقائع الطبيعية. ولكن التحليل الموضوعى العقلانى النقدى للخبرة الماضية -فى ضوء المنهج الجدلى- وعلى أرضية ما أفضى إليه الاختيار الستالينى، يمكن -على الأقل- أن يرجح هذا الرأى. على أنى لست أرى أن الذين اختاروا طريق التنمية الستالينية كانوا بوعى أعداء للنظرية الماركسية أو للتجربة الاشتراكية السوفيتية، بل كانت لهم رغم ذلك بطولاتهم، كما كانت لهم جرائمهم. والقضية فى تقديرى أن رؤيتهم للتاريخ كانت رؤية ميكانيكية إرادوية أحادية الاتجاه، مما أفضت بهم إلى السعى للتعجيل بحركته دون ادراك لمختلف العوامل المتفاعلة والمتناقضة فى حركة التاريخ، ودون مرعاة بوجه خاص للبعد الاجتماعى والإنسانى والثقافى والمعنوى فى هذه الحركة، مما أفضى إلى تجميد التجربة وإفشالها فى النهاية.

وهكذا تبرز لنا من جديد، أهمية وخطورة النظرة إلى التاريخ، أو بتعبير آخر نظرية التاريخ، أو النظرية فى التاريخ. وأتساءل: هل من الضرورى أن نتعامل مع التاريخ بحسب نظرية محددة، باعتبار أن للتاريخ منطقا معينا فى سيرورته وصيرورته، وأنه يتضمن عقلانية معينة لابد من استخلاصها وتحديدها والسيطرة المعرفية والعملية عليها؟ فى تقديرى أنه لا غنى عن النظرية والتنظير والتعقيل فى تعاملنا مع التاريخ. فالنظام الرأسمالى نفسه رغم أنه نشأ وتطور بشكل تلقائى متدرج غير موجَّه، ورغم الطابع البرجماتى لممارساته، فهو يتحرك وفق نظرية كامنة فى حركته، هى نظرية التناقض بين العمل ورأس المال، بين الانتاج الجماعى والملكية الفردية، أى بتعبير آخر الاستغلال واستخلاص فائض القيمة لمصلحة الأقلية المالكة. فضلا عن التنافس والتناحر من أجل الربح والمزيد من الربح، بما أفضى ويفضى إلى أشكال مختلفة من العدوان والتوسع والاستعمار والقهر الطبقى والقومى والثقافى، والاغتراب الإنسانى. بهذه النظرية الموضوعية الكامنة فى بنية النظام الرأسمالى، على المستوى القومى والعالمى، تم ارتكاب أبشع الجرائم فى التاريخ الحديث. لعل من أبرزها اندلاع حر بين عالميتين واسقاط قنبلتين ذريتين مات بسببها وشُوِّه مئات الآلاف من المدنيين، فضلا عن النهب الاستعمارى لفائض انتاج شعوب أسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. على أنه بهذه النظرية التنافسية الاستغلالية التوسعية ذات المنهج البرجماتى النفعى، وتحقيقا لها، استطاع النظام الرأسمالى أن يتكيف تكيفا مرنا -فى كثير من الحالات- مع مختلف العقبات والأزمات وأن ينجح فى تجاوزها، وفى اتاحة الفرصة للعديد من المبادرات والاجتهادات والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. إلا أن نظريته هذه التى تتمثل اليوم فى الهيمنة الرأسمالية العالمية، والأمريكية خاصة، بعد انهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية، ماتزال تشكل عقبة فى وجه الحرية والعدالة والتقدم والسلام فى العالم. ومايزال النظام الرأسمالى يعانى من العديد من أزماته الداخلية التى تتمثل فى الاغتراب والبطالة والفقر والأمراض وتفاقم الفساد والجرائم والعنصرية والتوجهات الفاشية، فضلا عما تعانيه البيئة الطبيعية من تلوث يهدد العالم أجمع نتيجة لاسلوبه فى التنمية والانتاج من أجل الربح. ولهذا فالنظام الرأسمالى لا يُعدّ - كما يزعم المفكر اليابانى المتأمرك- فوكويا ما - النهاية المثلى التى تنتهى عندها حركة التاريخ. حقا، هناك محاولات جديدة للتنظير الرأسمالى، فى محاولة للحد من أزماته والتخفيف مما يفرزه ويفجره من فروق ومشكلات وأخطار اجتماعية وإنسانية وبيئية. إلا أنها محاولات نظرية لا تخرجه من طبيعته التوسعية والاستغلالية.

أما النظام الاشتراكى السوفيتى -على خلاف النظام الرأسمالى- فنشأ موجَّها منذ البداية، واعيا بأهدافه، مخططا لمنهج تحقيقها وفق نظرية يلتزم بها، ولعل هذا أن يكون مصدر قوته فى البداية. ولكن سرعان ما أخذت تضعف هذه القوة بسبب ما أخذ يصيب النظرية من ضيق وجمود، وتعالٍ على حركة التاريخ وقوانينها. والنظرية الاشتراكية نظرية محددة واضحة المعالم للحركة التاريخية، ولقوانينها العامة وتتمثل هذه النظرية فى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، وهيمنة القوى العاملة والمنتجة والمبدعة فى المجتمع، على عمليات الانتاج والتوزيع وتوجيهها بهدف إلغاء استغلال الانسان وإنهاء اغترابه وتحقيق مجتمع الوفرة والعدالة والحرية الحقيقية والازدهار الثقافى والانسانى إلى غير حد. وبرغم ما حققه النموذج الاشتراكى السوفيتى -بفضل استلهامه لهذه النظرية- من منجزات باهرة فى مجال التطوير الانتاجى والثقافى والقومى، وفى سياسته الدولية، إلا أنه كما سبق أن أشرنا، كان يفرض نظريته العلمية التاريخية، فرضا علويا إراديا متعسفا على حركة التاريخ دون مراعاة لملابساته الموضوعية والانسانية وخصوصياته التاريخية والقومية والتراثية ودون مراعاة للمستجدات فى حركة التاريخ، مما أفضى فى النهاية إلى انهياره من داخله. على أنه مع ذلك، فما تزال الاشتراكية هى البديل الاجتماعى والقومى والإنسانى الصحىّ رغم طول الطريق إلى تحقيقها ومشقته. ولاشك أن انهيار النموذج السوفيتى يتيح لنا درسا ثمينا مهما كانت قسوته لما ينبغى أن تكون عليه النظرية فى فهمها للتاريخ وفى تعاملها معه. إن القيمة الحقيقية للنظرية الاشتراكية العلمية ليست فحسب فيما تتضمنه من رؤية انسانية على أسس علمية لتحقيق العدالة والحرية والرخاء والتقدم والسلام، وإنما فيما تتضمنه أساسا من منهج جدلى علمى كذلك فى التعامل مع حركة التاريخ. فقوانين هذا المنهج ليست قوانين أقنومية ثبوتية، وإنما هى قوانين للحركة نفسها فى تجلياتها العامة. فحركة التاريخ بمقتضى هذا المنهج -كما سبق أن ذكرنا- ليست معطى سلفا أو مخططا جاهزا نسعى لتطبيقه وتثبيته، وإنما هى إمكانيات شتى تحكمها قوانين

واسباب وعلل وشروط موضوعية وذاتية متداخلة متصارعة متفاعلة، ويؤثر بعضها فى بعض تأثيرا متبادلا، وتتنوع بتنوع الأوضاع الاجتماعية والقومية والعالمية. ولهذا، فهى تجمع فى آن واحد بين الكلية والعمومية من ناحية والخصوصية من ناحية أخرى، ولا يوجد قانون واحد محدد شامل لحركتها العامة اللهم إلا قانون الحركة نفسها فى تفاعلات عناصرها ومعطياتها المختلفة وتبادل التأثير فيما بينها، فضلا عن اختلاف وتنوع خصوصية الحركة -مكانا وزمانا- باختلاف وتنوع سيطرة بعض العناصر والمعطيات على غيرها وقيامها بالدور المحدد لاتجاه الحركة، فى هذه المرحلة أو تلك، وفى هذه التجربة الاجتماعية أو تلك، وفى إطار الحركة الكلية العامة للتاريخ الإنسانى الشامل. وعلى هذا فليس هناك ما يقيم حدوداً مطلقة مغلقة نهائية للنظرية غير عقلانيتها وعلمانيتها وطابعها النقدى وحركيتها التاريخية وتوجهها الإنسانى الديمقراطى وفاعليتها المعرفية والنضالية المفتوحة إلى غير حد للتجدد بحسب تجدد الواقع وتنوع ملابساته وتعدد خصوصياته.

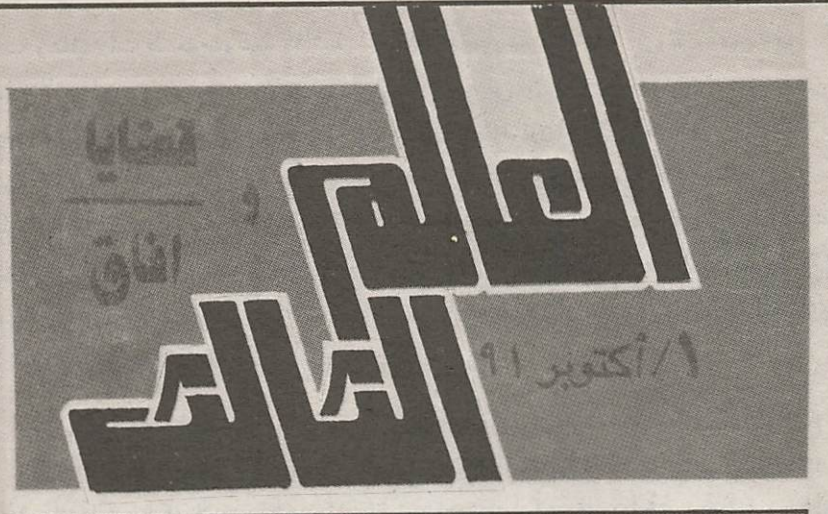
وتأسيسا على ذلك، ففى تقديرى أن نقطة البداية فى التعامل مع حركة التاريخ هو الاجتهاد فى معرفة خصوصية هذه الحركة، معرفة عقلانية نقدية علمية، تسعى للإحاطة بمختلف عواملها ومعطياتها الفاعلة فيها، فى إطار وضعها التاريخى الكلى. ولكن لا قيمة لهذه المعرفة إن اقتصرت على حدود نُخْبة متعالية من المثقفين أو البيروقراطيين أو أصحاب المصالح الذاتية أو الاستغلالية أو العنصرية. وإنما قيمتها فى أن تصبح وعيا مجتمعيا جماهيريا شاملا، يتسم بالعقلانية والاستنارة والتفتح وروح النقد والابداع، وأن يتحول هذا الوعى إلى فعل جماعى ديمقراطى مُشارك، تأسيسا على هذه المعرفة العلمية، واختياراً وتحقيقا للمصلحة المجتمعية والانسانية العامة.

ولهذا، فإن أبرز ما تتميز به النظرية العلمية للاشتراكية ومنهجها الجدلى، هو رؤيتها ومراعاتها للتعددية والصراعية فى حركة التاريخ، أو للتفاعل الديمقراطى فى حركة التاريخ لو صح التعبير، والسعى إلى السيطرة عليها سيطرة عقلانية علمية باسم الإنسان وبالإنسان ولمصلحة الإنسان. ومن هنا جاء القول بأن الاشتراكية هى بحق مرادف للديمقراطية وعيا علميا بتعدد إمكانيات الواقع، وفعلا إراديا جماعيا إنسانيا فيها، فهى نسق نظرى مفتوح على الخبرات والوقائع الموضوعية المختلفة بما يجدد نسقها النظرى نفسه مع كل نجاح أو فشل، انتصار أو هزيمة ومع كل تجدد واكتشاف بالوعى والممارسة، بالعلم والعمل. فبهذا تتجدد النظرية تاريخيا كنسق نظرى مفتوح فاعل، ويتجدد بها التاريخ نفسه كذلك بتجدد وعيه النظرى بحركته الذاتية وبالعوامل والامكانيات والتحولات المتجددة الفاعلة فيه. ولعل هذا هو ما دعا ماركس نفسه الذى تنسب إليه النظرية الماركسية نفسها إلى أن يؤكد أنه ليس ماركسيا، مبرئًا فكره من كل نسق مغلق أو رؤية قدرية قبْلية لحركة التاريخ.

ولكن ما أسهل الوصف والتعريف وأشق الاستيعاب والممارسة والتحقق التاريخى الخلاق فى حركة التاريخ. وهذا هو معنى كل المجاهدات والاجتهادات والأخطاء العظيمة والنبيلة منها بوجه خاص.

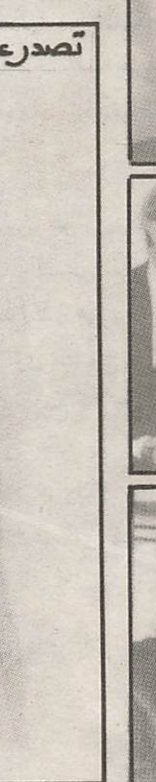
لست أقول هذا، رداً على العديد من المحاولات المتجنية، بل المغرضة فى بعض الأحيان، لتشويه الماركسية والاشتراكية العلمية عامة، وإنما أقوله وأؤكده لنفسى أولا ثم للذين يستلهمون الماركسية فى دراساتهم وإبداعاتهم ونضالاتهم، ثم لكل محب للحقيقة والإنسان ...

[من أجل عالم واحد تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام]



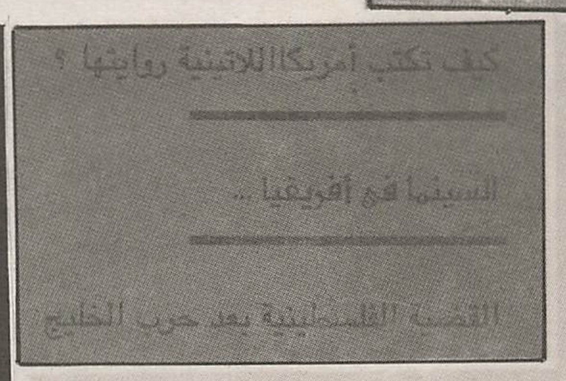
تصدر عن دار العالم الثالث ٣٢ شارع صبري أبو علم - القاهرة







دراسة :
هذه الليبرالية
الجديدة
المتوحشة..
د. رمزي زكي



البدايات والرؤية العامة

الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاما

المشروع الوطنى والاجتماعى فى برامج الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينات

تجديد الفكر حول نشوء الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١

التيارات الأساسية فى الحركة الشيوعية المصرية

الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاماً

الميراث والتقاليد وانعكاساتها على الصراع السياسى فى الوقت الراهن

د. رفعت السعيد

فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ وفى خضم الثورة الوطنية المصرية الكبرى نشرت جريدة الاهرام وهى أكثر الصحف المصرية أنتشارا وراد يكاليه بيانا بعنوان « بيان من الحزب الاشتراكى المصرى» وقد تضمن البيان الذى وقعه اربعه من المثقفين المصرين المرموقين (د. على العنانى -سلامه موسى - محمد عبد الله عنان - محمود حسنى العرابى) يتضمن برنامجا يعبر عن نضج ووعى لا بأس به، وفهم لمعطيات الواقع المصرى وخصوصيته .

لكننا نخطئ كثيرا اذ نتصور ان هذا البيان الذى احدث ضجه عاليه، كان نقطه البدايه، ذلك ان البدايه تمتد جدورها الى ما قبل مطلع القرن العشرين بسنوات ليست بالقليله .

فليس بالإمكان ان نعزل عمليه اعلان الحزب الاشتراكى المصرى عن مسار الحركة الفكرية التقدميه التى شهدت عديدا من الكتابات بعضها يتلمس الطريق نحو انطلاق الفكر المصرى الى آفاق الاستناره والتقدميه والوعى الاجتماعى والطبقى (كبعض كتابات رفاعه الطهطاوى- شبلى شميل- ولى الدين يكن.. عبد الرحمن الكواكبى -الخ) [1] وبعضها تحدث مباشره عن الاشتراكيه- وأحيانا الماركسيه- دعوه لها وتأكيدا لصحه معطياتها . ولقد كانت هذه الكتابات تتسم الى جانب الشجاعه والمباشره بالوضوح والوعى الذى يوحى فى كثير من الاحيان باطلاع مباشر على كلاسيكيات الماركسيه (مثل كتابات مصطفى حسنين المنصورى- سلامه موسى-نقولا الحداد- فرح انطون ..الخ) [2].

ولم يكن هذا النهوض على ساحه الفكر وحده بل كان ايضا على ساحه العمل النضالى .

فالطبقه العامله المصريه التى شكلت نقاباتها الاولى فى العقد الاخير من القرن الثامن عشر، وتعززت خبراتها النقابية والنضاليه بخبرات البروليتاريا الاوربيه التى اتت الى مصر عبر موجات الهجرة المتتاليه من دول البحر الابيض المتوسط الى مصر، والتى أوجدت لنفسها تكويناتها الطبقيه (الحزبيه والنقابيه) وسط جاليات مستقره وكثيره العدد، ولم تزل مرتبطه بالوطن الام (اليونانيون- الايطاليون- الارمن) وهكذا استطاعت الطبقة العامله المصرية ان تثير الاهتمام بحيويتها الطبقية المبكره وسلسله نضالاتها واضراباتها التى تتالت منذ ١٨٩٤، وعبر السنوات الاولى من القون العشرين (اضرابات عمال السجاير- عمال السكه الحديد- عمال الترام - مسيرات العمال العاطلين التى تبنت شعارا موحيا «نريد خبزا وعملا») ومن الملفت للنظر ان هذه التحركات قد حظيت بتأييد متسع من الرأى العام المصرى وصحافته .

وكانت هناك كذلك التجمعات الماركسية التى تواجدت ومنذ السنوات الاولى للقرن العشرين فمن صفوف الجاليات الاجنبية كامتداد لاحزاب الوطن الأم(الايطاليون- اليونانيون- الارمن أساسا) كذلك وجدت مجموعه قليله العدد لكنها بالغه الحيوية والنعاليه من أعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى

---

* د. رفعت السعيد : مؤرخ الحركة الشيوعية المصرية والأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

البولشفيك وقد تعززت بعدد من بحاره المدرعه بوتمكين الذين فروا من القهر القيصرى «عقب ثورة ١٩٠٥. ولقد كانت هذه المجموعة بالغه النشاط فقد أصدرت نشره باللغه الروسيه كانت تطبع بمطبعه بحلوان « القاهرة» وتوزع أساسا على بحاره السفن الروسيه الماره بموانى مصر، وربما لم تكن من قبيل المصادفه أن اسم هذه النشره كان « مارياك» أى «البحار» كذلك أثار الاهتمام فى أحد مظاهرات العمال العاطلين بالاسكندريه مشاركه مجموعه من البلاشفه للمتظاهرين وكانت المجموعة ترفع علما مكتوبا عليه «الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى البلشفيك- خليه الاسكندريه»(٣).

ولابد ان نشير ايضا الى شخصيه ارتبط أسمها باسم الرفيق لينين هى «تيودور روزنشتين» الذى حضر الى مصر ليعمل رئيسا لتحرير الجريدة الانجليزية التى أصدرها الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ باسم «ذى اجيبسيان استاندارد» والذى أشارت بعض المصادر الى أنه كان على علاقه بالرفيق لينين خلال وجوده باوروبا وقد عاد روزنشتين الى وطنه بعد ثوره اكتوبر ليعمل لفتره.. وفق بعض المصادر -سكرتيرا للوفيق لينين ثم ليعمل وزيرا مفوضا فى طهران . (٤)

ولعل تأثير هذه المجموعه البلشفيه يتضح أكثر اذا مالاحظنا صدور كتاب باللغه العربيه بمصر فى ذات عام ١٩٠٥بعنوان «اسرار الثورة الروسيه» أن الاسطر الاولى فى مقدمة هذه الكتاب تقول « سيكون للثورة الروسيه التى لاتزال حتى الساعه نارها فى اضطرام وأوارها فى استعمار من تغيير شئون الجنس البشرى ونهضه الامم ما كان لشقيقتها الثورة الفرنساويه من الضرب على يد الجور وكسر اغلال الظلم والاستبداد (٥)

وكانت هناك بالطبع -تجمعات مصرية التقت حول عدد من الشخصيات المصرية أمثال مصطفى حسنين المنصورى وسلامه موسى- د.على العنانى- محمد عبد الله عنان وتطعمت هذه التجمعات بشخصيات وفدت الى مصر من منطقة الشام ولعبت دورا هاما سواء على صعيد الفكر أو النضال المباشر . ولكن الملفت للنظر حقا هو بروز دور عديد من مشايخ الازهر فى هذه التجمعات أمثال الشيخ عبد اللطيف بخيت (مدرس بمدرسه القضاء الشرعى) والشيخ صفوان ابو الفتح وقد لعب الاخير دورا بارزا صعد به الى قيادة الحزب الشيوعى المصرى .(٦)

ان ملفات البوليس المصرى وتقارير المعتمد البريطانى الى وزاره خارجيته مليئه بالمعلومات والتوجسات حول نشاط ليس بالقليل لافراد وجماعات وجمعيات كانت ومنذ مطلع القرن قادره على ان تلفت الانظار الى نشاطها.

واذ نقلب هذه الملفات تجد اسماء محدده تتكرر ويتكرر الاهتمام بها . جوزيف روزنتال (روسى الجنسيه ويرجع تاريخ ملفه بالبوليس الى عام ١٨٩٩) .ادوارد زيدرمان (روسى من مواليد أوديسا- ويرجع تاريخ ملفه بالبوليس الى يناير ١٨٩٩) .ادوارد زيدرمان (روسى من مواليد أوديسا -ويرجع تاريخ ملفه بالبوليس الى يناير ١٩٢١) (٧) . ياناكاكس (يونانى الجنسيه) - بيريدس (يونانى من قبرص) رفيق جبور (صحفى - لبنانى). اديب قشعمى (عامل - لبنانى) فواد الشمالى (عامل لبنانى)(٨) انطون مارون (محام لبنانى) ومصريون عديدون منهم سلامه موسى (كاتب) .د.على العنانى (أستاذ فلسفه) حسني العرابى (تاجر أقطان) الخ (٩)

وبالملفات تقارير عديدة من الجمعيات والتجمعات التى توصف دوماً بأنها «جمعيات بلشفيه» من بينها

-جماعه الدراسات الاجتماعية Groupe D etudes Sociales

- جماعه الوضوح Clarté

- اتحاد المستأجرين

- الاتحاد العام للعمال

- لجنه صناديق العمل الحمراء . وهى الصناديق التى خصصت لجمع تبرعات ومدخرات من العمال لتقديم العون للعمال المصريين.(١٠)

...وهكذا فالحزب الذى أعلن فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ كأول حزب شيوعى فى أفريقيا لم يكن نبتا بلا جذور وأنما كان تتويجا لعمل فكرى ونضالى يستمد جذورة من طبقة عامله ناهضه وواعيه بمسئولياتها الوطنية والطبقية.

لكننا نود أن نشير الى ان الحزب الوليد لم يكن متجانس التركيب فقد تزاحم فى صفوفه وحتى فى قيادته «اشتراكيون» من كل نوع .. كان هناك مثلا سلامه موسى «فابىّ» ود. على العنانى « هيجلى يسارى » ومحمد عبد الله عنان « الدوليه الثانية ».

وبرغم ذلك فإن مجرد اعلان تأسيس حزب اشتراكى مصرى قد أثار شهية الرجعية المصرية للهجوم . وامتد الهجوم من شيخ الازهر ومفتى الاسلام الى كافة الصحف البرجوازية ومختلف الاحزاب وحتى أعضاء لجنه وضع الدستور (لجنه الثلاثين) .

ولم يكن هذا الهجوم بغير رد بل خاض اعضاء الحزب معركة الدفاع عن حزبهم وفكرهم . ولم تكن هذه هي معركتهم الوحيده، كانت هناك أيضا معركة استخلاص الحزب من أيدى العناصر الغير شيوعية وكانت هناك وقبل كل شئ معركة بناء الحزب ذاته وخاصة فى صفوف الطبقه العاملة والفلاحين .

وما أن تخلص الحزب من العناصر الانتهازية فى صفوفه حتى أتخذ خطوه ذات دلاله .فبرغم الابقاء على أسم « الحزب الاشتراكى المصرى » أضاف الى الاسم عباره

« الشعبه المصريه للدوليه الشيوعيه ».

« نحن اذن امام البلشفيه بتمامها » هكذا صرخت جريدة الاهرام فى وجه هذه الخطوه . وبدأت حمله هجوم جديد. (١١)

ويواصل الحزب مسيرته بعقد مؤتمره الاول فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ ويقرر المؤتمر رسميا تبنى الماركسية اللينينيه ويقرر إيفاد السكرتير العام المنتخب من المؤتمر محمود حسنى العرابى الى موسكو لحضور المؤتمر الرابع للكومنترن والتقدم بطلب الانضمام الى الاممية الثالثه . وشكل الكومنترن لجنه برئاسه الرفيق كاتايام «اليابان» لدراسه طلب الانضمام (١٢)

وبناء على طلب من الكومنترن يعقد الحزب مؤتمره الثاني فى وجه صعوبات أمنيه بالغه- اذا قرر البوليس منع الاجتماع . وبرغم ذلك عقد المؤتمر سرا (وبرغم علنيه الحزب) فى ٦، ٧ يناير ١٩٢٣ ويتقررتسميه الحزب بالحزب الشيوعى المصرى وينتخب لجنه مركزيه جديده ويقر البرنامج العام للحزب ذلك البرنامج الذى يمثل فى أعتقادنا تطورا هاما فى تطبيق الفكر الماركسى على الواقع المصرى.

ويمضى الحزب ليوطد علاقته بالجماهير، وخاصه جماهير العمال، حيث اعلن تأسيس اتحاد عام للعمال تولى قيادته الشيوعيون، وانضم فى نهاية عام ١٩٢٣ الى الاتحاد العالمى للنقابات .. ويقول مراسل يسارى زار مصر فى هذه الفتره « أن أتحاد نقابات العمال الذى ظل تحت قيادة الشيوعيين حتى ٢٣-١٩٢٤ كان فى طريقه لان يصبح حركة جماهيرية حقا (١٣) ولعل هذا النفوذ الكبير وسط الطبقة العامله -إذ بلغ عدد العمال المنضمين للاتحاد التابع للحزب ٢٠ الفا (١٤)- كان بذاته كافيا لدفع الرجعيه المصرية للاسراع بالانقضاض عليه وعلى الاتحاد معا، ولعله كان بذاته حافزا كى تسعى البرجوازيه لانشاء اتحادات عماليه خاضعه لسيطرتها.

وفى ذلك الحين كانت سحب ازمه اقتصادية تتجمع وبدأت موجه واسعه من فصل العمال. وأتخذت طابعا استفزازيا -ربما كان مقصودا فى مصانع محدده، هى بالذات المصانع التى يلعب فيها الشيوعيون دورا هاما وحاول اتحاد العمال تحت قيادته الشيوعية ان يتجنب التصادم المبكر فقد كان يلمح المؤامره تتجمع صده .. وعرض الاتحاد عدم فصل العمال مقابل تخفيض الاجور لكن اصحاب المصانع رفضوا وتوالت موجات الفصل الاستفزازى فدعى الاتحاد الى اضراب مصحوب باحتلال المصانع رافعا شعار «اضربوا عن العمل ولكن امسكوا بالمحراث فى ايديكم »

واحتل العمال المصانع وارتفعت فوقها رايات حمراء،اثارت مخاوف سعد زغلول رئيس الوزراء الذى وجه قوه من الجيش لمحاصره المصانع واستخدام كل مهابته كزعيم وطنى، ليهاجم المضربين واتهمهم «بالإستيلاء» على املاك الغير.واقتربت قطع حربية من الاسطول البريطانى من ميناء الاسكندرية حيث تركزت عمليات الاضراب.

وهنا أصدرالحزب قرارا حاول تهدئه الموقف فأنهى الاضراب، ودعا الى التفاوض مع أصحاب المصانع . لكن القرار كان قد اتخذ فعلا بحل الحزب الشيوعى واتحاد عماله واغلاق مقاره. والقبض على كوادره. وفى٣ مارس ١٩٢٤ تحركت قوات الامن فى وقت واحد فى ثلاث عشرة مدينه لتقبض على الشيوعيين لأول مرة فى تاريخ مصر .ومنذ ذلك الحين وحتى الأن.اتخذ العمل الشيوعى طابع السرية.

ويمكن القول انه منذ ذلك التاريخ.وحتى الآن وباستثناءات محدوده المده كانت ابواب السجون مغلقه على اعداد من الشيوعيين .تصل احيانا الى غده الاف وتنكمش فى إحيان أخرى الى عدة افراد .لكن القاعدة الضابطه ظلت ساريه .

وقبل ان ننتقل من مرحله العلنية نود ان نشير الى ملاحظتين هامتين :

الأولى : حول عدد اعضاء الحزب الشيوعى المصرى فى هذا الوقت المبكر وهو عدد لا بأس به بالمقارنه بالاحزاب الأخرى (١٥)

الحزب	عدد الاعضاء فى عام ١٩٢٤
مصر	٧٠٠
فلسطين	١٠٠
الصين	٨٠٠
تركيا	٦٠٠

والثانية : هى مجرد اقتباس من حيثيات حكم محكمة جنايات الاسكندرية التى نظرت اول قضية شيوعية فى تاريخ مصر . «وكان العمال المضربون يصيحون فى وجه رجال الشرطة قائلين ان هذه المعامل ملك لنا، ونحن أحق بها من أصحابها، وهذه ولا شك نزعه شيوعية لقنها لهم المتهمون . وقد جاء فى شهادة حكمدار البوليس ان انهاء الاضراب كان من اصعب الامور على رجال البوليس والادارة بينما كان المتهم انطون مارون قادرا على اقناع العمال بانهائه بإشارة من طرف اصبعه »(١٦) واصدرت المحكمه احكاما قاسية بالسجن واستشهد انطون مارون بالسجن مضربا عن الطعام .

.. مجرد ملاحظتين سريعتين ننتقل بعدهما الى مرحله السريه المستمره .

* * * *

لكن الامر لم يكن مجرد حمله قبض ومحاكمه . بل تحركت كامل ماكينه الحكم لتواجه الحزب الوليد، سعد زغلول بزعامته المهيبه ولجان حزب الوفد، ورجال الامن، وشيوخ الازهر والصحف .انتظم ذلك كله فى حمله ضاريه ضد الشيوعيه .

ونكتفى بنموذج من الكتابات التى صاحبت هذه الحمله « انفجرت الحركه الاشتراكية الملقبه بالشيوعية فى هذين اليومين فى الاسكندرية انفجارا قويا حمل الحكومة على المبادره الى معالجتها والاستعداد لقمعها بالقوه المسلحه اذا قضت الحال .إننا نرجو ان تتخذ وزراه الشعب التدابير اللازمه لمنع تكرار هذا[١٧]

..وبدأت ماكينه الاضطهاد، وتضاعفت عندما شكل الوزاره قطب رجعى هو أحمد زيور باشا .ومع ذلت فقد واصل الشيوعيون نضالهم سرا، ودون ان يتخلوا عن الامكانيات العلنيه . ففى عام ١٩٢٥ أصدروا جريده علنيه « الحساب» تولى رئاسه تحريرها عضو من اللجنه المركزيه للحزب هو رفيق جبور [١٨] .وكانت مصر تستعد للانتخابات البرلمانيه فقرر الحزب ان يخوض هذه المعركه ونشر برنامجا انتخابيا وبدأت موجه نشاط جديد لكن الرجعية كانت بالمرصاد .وكذلك سلطات الاحتلال البريطانى...

نشرت الديلى ميل الانجليزيه «هناك ضجه عظيمة تحدثها عصبه شيوعيه كبيره فى مصر »

أما الديلى كرونيكل الانجليزيه فتقول «قامت الدلائل على وجود مؤامره بلشفيه واسعه النطاق لتدبير ثوره شيوعيه فى مصر تكون جزءاً من مشروع يرمى الى إثاره أفريقيا كلها[١٩].

وتتفهم الرجعية المصرية الحاكمة تلميحات السادة المحتلين فتبدأ حمله قبض جديده وتغلق مجله الحساب بعد أن أصدرت ثمانيه أعداد فقط ويقبض على رئيس تحريرها ومحرريها ومندوبيها فى الاقاليم ..

وبرغم المطادره إستمر النشاط الحزبى .سرا وعلنا وأتقن الحزب تجربه المزج بينهما وأستمرت محاولات الحزب للأحتفاظ بأوثق علاقات مع الطبقة العامله . فالاحتفالات الجماهيرية بأول مايو تواصلت فى أكثر من موقع وتعددت نواحى الانشطه فى صفوف الطبقة العامله . وتزخر ملفات البوليس عن هذه الفتره بأسماء كوادر عمالية عديده وجديده توصف كالعادة بأنها «عملاء الكومنترن» واسماء موسسات واندية وجمعيات توصف بانها «بلشفيه» وكمثال نجد اهتماما بوليسيا بالغاء «بنادى البحاره بالاسكندرية» [٢٠]

وقد إستفاد الحزب كثيرا من تعزز علاقاته الاممية فأوفد عددا من كوادره سرا الى موسكو لتدرس فى جامعه كادحى الشرق . ثم لتعود الى الوطن وتلعب دورها فى صفوف الحزب .

وتدور الساقية الطبقية المفترضه دوماً .. الرجعية تشن هجماتها والحزب يواصل نشاطه . وفى عام ١٩٢٩ تفرد السفاره البريطانيه فى تقريرها السنوى فقره خاصه بالشيوعية فى مصر تقول « يواصل البوليس مراقبته ضد الشيوعيين ويحاول جهد طاقته .. لكن الكومنترن لم يكف عن نشاطه ومحاولاته لتحويل مصر الى مركز للنشاط الشيوعي فى العالم العربى . وقد قام الكومنترن بتوجيه الدعوه الى عدد من المصريين للدراسه فى جامعه كادحي الشرق وقد عاد سته منهم بعد أن أتموا دراساتهم وبقى فى موسكو ٦ أخرون [٢١] .

ونجد أشارات هامه فى وثائق الموتمر السادس للكومنترن (١٩٢٨) تقول « ان الحزب الشيوعى المصري يلعب دورا هاما فى حركة التحرر الوطنى، ويعتمد فى تنظيمه على البروليتاريا . والنقابات التى تضم العمال المصريين هى مصدر الطلائع والقيادات بالنسبه له [٢٢]

وتأتى الثلاثينيات لتشهد تطورا هاما .

فالحزب الذي يعانى من الملاحقات تعترضه أيضا عقبات من داخله . محمود حسنى العرابى السكرتير العام السابق يطرح فكره الانسحاب من الكومنترن كوسيله لتهدئه الضغوط على الحزب، كما يطرح فكره الاكتفاء بالنشاط العلني ومن ثم التخلى عن اسم الحزب الشيوعى وعن الالتزام بالماركسية اللينية كمنهج فكرى للحزب . ويطرد العرابى من الحزب .

كذلك واجهت بعض المشكلات الايديولوجيه تتمثل أساسا فى تحديد موقفه من القوى الحاكمه وخاصة من حزب الوفد الذى كان قد انتقل الى صفوف المعارضه وأكتسب نشاطه دفاعا عن الدستور وعن الاستقلال الوطنى جماهيريه واسعه . فكتابات الرفيق ستالين والتى حددت موقع مصر كمستعمره من الدرجه الثانيه أكدت أنه يتعين على الرفاق المصريين « السعى لتأسيس كتله ثوريه من العمال والبراجوازية الصغيرة » [٢٣] وهكذا نفيت فكره الحلف الواسع المعادى للأستعمار . وفكره الجبهه الوطنيه العريضه . ثم جاءت قرارات مؤتمر الكومنترن السادس (١٩٢٨) التى طالبت الشيوعيين فى مستعمرات الدرجه الثانية « كالصين ومصر » « يشن حرب لا هواده فيها ضد البرجوازية الوطنية « أى ضد الوفد وهكذا فقد الحزب الكثير من محاور تحالفاته ونشاطه وبدأ يسبح ضد التيار فإزداد عزله .

ومع ذلك يستمر الحزب فى النشاط وتستمر الرجعية فى محاولات تصفيته وتحمل صحف هذه الفترة وعلى فترات متقاربه أنباء عن القبض علي خلايا شيوعيه . يؤكد البوليس فى كل مره أنها الخليه الأخيرة ونلاحظ أن التركيز الشيوعى وكذلك التركيز الأمنى كان موجها الى مناطق التركز العمالى فالقضايا لخلايا فى عنابر السكه الحديد -مصانع المحله الكبرى - وطنطا ... ألخ [٢٤]

وثمه وثيقة بالغه الاهميه عثرت عليها فى أرشيف اللجنه

المركزية للحزب الشيوعى الايطالى . كاتب الوثيقة الرفيق سبانو أحد قاده الحزب الايطالى والذى زار مصر فى عام ١٩٣٥ والتقى بالرفاق المصريين ورفع تقريرا بمقابلاته وملاحظاته . والوثيقة مختصره للغايه ومكتوبه بالرموز وخاليه من الاسماء حفاظاً على أمن الرفاق المصريين ونلتقط منها بعض المعلومات

والرفاق الذين قابلتهم موزعون بين الزقازيق والسويس والاسكندرية من بينهم يوجد شيخ يعمل سكرتيرا للجنه السلام بالزقازيق وآخر هو سكرتير نقابه عمال السكه الحديد بالزقازيق ومدير الشركة التعاونية للاوتوبيس وآخر من اللجنه المركزية لنقابات عباس حليم - ومحامون يعملون فى صفوف حزب الوفد -واللجنه المركزية مكونه من سبعه أشخاص .

وبالاضافة الى ذلك نلاحظ أن روافد عديده للعمل اليسارى قد بدأت فى التواجد . وكان بعضها بعيدا عن نفوذ الحزب .

فدعاة العلنيه حسنى العرابى عصام حفنى ناصف - د. عبد الفتاح القاضى - أستمروا لفتره فى نشاطهم وأصدروا جريدة يساريه باسم « روح العصر » لكنها سرعان ما أغلقت، ومع ذلك استمر عصام ناصف والقاضى فى عمل متصل عبر قنوات اعلاميه ونقابيه متعدده [٢٥]

وثمه محاور أخرى لنشاط تنامى وسط الجاليات الاجنبية - وخاصة بين العناصر اليهودية الديانه كرد فعل لظهور الفاشيه والتى تجسدت أمامهم كخطر حقيقى فى صورة نشاط محموم للفاشست الايطاليين المقيمين فى مصر . وقائمه الانديه والجمعيات التى نشطت في الثلاثينيات عديدة ومتنوعه رابطه أنصار السلام - جماعة الفن والحرية - جماعة الخبز- والحرية جماعة الدراسات - النادى الديمقراطى - جماعة ثقافه وفراغ Culture et loisirs جماعه المحاولين essayistes جماعة مناهضه العداء للساميه ..الخ

وهكذا بدأت مصر تموج ومرة أخروى بنشاط يسارى متعدد الجوانب .لكننا لا نود أن ننتقل من فتره الثلاثينيات دون أن نسجل ملاحظات سريعه .

... شهدت هذه الفترة أول محاولات للعمل اليسارى المنفصل عن الحزب الشيوعى والمتعدد الاتجاهات والقيادات فوضعت بذلك لبنات الفكر والممارسه الانقسامية .

... تزايد فى هذه الفتره دور الأجانب فى النشاط السياسى الذى بدأ معاديا للفاشيه ثم تطور بإتجاه العمل الشيوعى، بما أفسح للعناصر الاجنبية دورا أكثر مما يجب فى النضال الشيوعى فى بلد تموج فيه حركة وطنية عارمة.

... شهدت هذه الفترة نشأه قوتين سياسيتين جديدتين تماما على مصر هما جماعة الاخوان المسلمين (التى كانت أول بداية فى كل المنطقة العربية لاقحام الدين الاسلامى فى العمل السياسى) وجماعة مصر الفتاه (التى أتخذت مسحه فاشيه) ثم تحولت فى نهاية الاربعينيات لتسمى نفسها بالحزب الاشتراكى المصرى .

ولسوف يكون من الصعب فى الفترات المقبلة الحديث عن النشاط السياسى والقوى السياسية مع تجاهل هاتين الجماعتين [٢٦] وتشتعل الحرب العالميه الثانية وتثمر الاربعينيات معطيات جديدة . وتبدأ معها موجه جديدة صاعده لليسار وللحركة الشيوعية المصرية تتسم بسمات خاصة.

«إنه صوت مدافع ستالينجراد الذى أسهم صداه فى إثاره كل هذه الحركة الدافقة فى صفوف اليسار المصرى « هكذا اتحدث أكثر من واحد من مناضلى هذه الفتره .

الثلاثينيات انتهت .الحزب لم يزل يحاول جاهدا أن يستمر فى وجه صعوبات جمه، وهو إن تضاءل عدد أعضائه الا أنه يواصل نشاطه بينما التجمعات التي أشرنا اليها سابقا والتى كانت فى أغلب الاحيان مكونه من أجانب أو عناصر حديثه التمصر تزداد نشاطا متمتعه بالامتيازات الاجنبية المعادية للفاشية ولمعاداه السامية .. وفى مطلع الأربعينيات . وبينما تحتدم المعارك ضد الجيوش النازيه ويتألق النجم السوفيتى فى معاركه البطوليه التى جذبت أنظار وإعجاب شعوب العالم . تبلورت فكره تأسيس حركة شيوعيه لدي أكثر من واحد من هذه التجمعات .

كانوا أجانب . وكانوا غائبين عن حقيقة وجود حزب يجاهد كى يستمر في التنفس . وكان صوت الحزب عاجزا عن أن يصل اليهم . وتصل بنا الحال الى وجود أربعه منظمات جديدة .

- الحركة المصرية للتحر الوطنى ح. م.
- ايسكرا
- تحرير الشعب
- الفجر الجديد

الشيوعيون القدامى لم يجادلوا طويلا فى أحقيتهم فى حمل الرأيه .بل لعلهم -وقد أنهكتهم المسيرة وأعيتهم العزله وفقدان روابطهم القوية بالاممية إرتاحوا الى النضال فى صفوف منظمة جديده أكثر حيوية ، وأكثر أنطلاقا، فإنضموا الى الحركة المصرية للتحرر الوطنى .

ونتأمل الخريطه لنكشف .. ثلاث ظواهر

... أجنبيه التكوين القيادى ... أن غالبيه القياديين ليسوا فقط أجانب لكنهم يهود أيضا فهم أكثر من جذبتهم معركة العداء للنازية .

... إن الحركة فى موجتها الجديده قد بدأت منقسمه.

هذه الظواهر الثلاث أثرت كثيرا على مستقبليه هذا النشاط .

وبرغم هذه الظواهر السلبية فإن الظروف الموضوعيه المتمثله فى إحتدام الصراع الطبقى وتدهور الاوضاع الاقتصادية وتصاعد دور الطبقه العامله المصرية ونهوض الحركة الوطنية المصرية كل هذه العوامل أفسحت الطريق أمام حركة شيوعيه تكتسب فى كل يوم أرضا جديده وعضوية جديدة .

وفى الارشيف العام لوزاره الخارجية البريطانيه نجد الوثيه التاليه المرسله من اللود كيلرن المندوب السامى البريطانى بمصر الى وزير الخارجية «سيدى : بالاشاره الى برقيتى رقم ٨٠٨ والمؤرخه ٥ابريل ١٩٤٥والتى رويت لكم فيها ما نقله عمرو باشا لى عن مخاوف الملك فاروق من نشاط الحركة الشيوعية بمصر، فإننى أتشرف بأن السكرتير الشرقى قد تناقش حول هذا الامر مع مدير الامن العام الذى أبدى هو أيضا انزعاجه من هذا الأمر، لكنه أكد أنه ليست لديه معلومات محدده عن هذا النشاط(٢٧)

ويصف أحد الباحثين الاوضاع الاجتماعية والاقتصاديه فى مصر فى ذلك الوقت قائلا : « كانت مصر تموج بحالة من عدم الاستقرار السياسى تكاد تصل بها الى حافة الهستريا . وكان الوضع فى مصر شبيها بوضعها عام ١٩١٩. مع فارق واحد هام ففى عام ١٩١٩ كانت القيادة فى أيدى الفئات العليا . أما فى ١٩٤٥ فقد إنتقلت المبادره الى أيدى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى والبروليتاريا الصناعية .وأقتحم الشيوعيون المصريون الميدان بجساره فائقة وسرعان ما وطدوا مواقعهم فى النقابات العمالية (٢٨)

لقد إنحلت عقد كثيرة ...

الضغط الامنى خف الى حد ما .

العقده الايديولوجيه التى أحكمت قبضتها على عنق الحزب وأجبرته على ممارسه سياسه إدانه شامله وكامله لحزب الوفد -أكثر أحزاب الطبقات الحاكمه نفوذا وجماهيرية .هذه العقده قد إنحلت الى حد ما .

أن كلمات مثل «ان حزب الوفد هو الحزب الذى يضلل الجماهير، بل هو حزب الخيانه الوطنية (٢٩) أو مثل « أن الامبرياليين وحدهم هم الذين يريدون للوفد ان يبقى كقوة معارضه، كلجام يكبحون به جماح العناصر الاقطاعية»(٣٠)

كلمات كهذة لم تعد تتردد بل اتخذ الشيوعيون -وفى ظروف موضوعية جديده- مواقف أكثر موضوعية وأكثر إيجابية واضعين فى الاعتبار قرارات المؤتمر السابع للكومنترن والتى «كرست فكره توحيد كل القوى المناهضة للامبرياليه»(٣١) ان موجه النشاط العارم التى تواصلت عبر النصف الاول من الاربعينيات قد احتاج حصر جزء منها الى ثلاث مجلدات متوسطه الحجم (٣٢) ولعله سيكون من المستحيل تقديم أية انجازات فى ورقه كهذه . فقط سنكتفى بإيراد اشارات- مجرد إشارات الى هذا النشاط العارم .ففى هذه الفتره صدرت صحف يسارية عديده «التطور» عن جماعة الفن والحرية»، والفجر الجديد «حرية الشعوب» الحركة المصرية للتحرر الوطنى» «ام درمان» الحركة المصرية للتحرر الوطنى «الجماهير» الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى «تأسست أكثر من دار للنشر دار القرن العشرين - دار النشر السودانية أما الاندية فهى أيضا كثيره.

الفن والحرية وبيت الفن والخبز والحرية والجبهه الاشتراكية ونحن أنفسنا وإتحاد أنصار السلام وجماعة البحوث -وجماعة الشباب للثقافة الشعبية والاتحاد الديموقراطى - المركز الثقافى الاجتماعى - جماعة ثقافة وفراغ- لجنه نشر الثقافة الحديثة - دار الابحاث العلمية - الرابطه الاسرائيليه لمكافحه الصهيونية وهى لجنه أسستها منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى من عدد من اليهود الشيوعيين والتقدميين تستهدف مقاومة الصهيونية ودعوه اليهود المصريين الى عدم الهجره لفلسطين -أتحاد خريجى المدارس الصناعية رابطه فتيات الجامعه والمعاهد - رابطه الباعه الجائلين- لجنه العمال للتحرر القومى - اللجنه التحضيرية للمؤتمر العام لاتحاد العمال المصريين.

وذلك بالاضافه الى نشاط عام وسط الحركة العمالية والطلابية .

وتميزت منظمة الحركة المصرية للتحرر الوطنى بإهتمامها بالعمل فى صفوف الجيش «عبر ثلاث شعب رئيسيه ضباط الجيش - الاتحاد السرى لصولات الجيش وصف الضباط - الاتحاد السرى لميكانيكى سلاح الطيران الامر الذى أهلها بعد سنوات كى تلعب دورا حاسما فى تأسيس تنظيم الضباط الاحرار الذى قام بثورة يوليو ٥٢ وتميزت كذلك بنشاط هام وسط الاقليه النوبيه وعبرها وسط الطلاب السودانيين الذين برز منهم قياديون فى صفوف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى مثل عبد الخالق محجوب والتيجانى الطيب، وعبده دهب أصبحوا أعضاء فى اللجنة المركزية للمنظمة وعادوا الى السودان بتكليف منها منها لتأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطنى التى أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى . كذلك نشطت هذه المنظمة وسط الطلاب اليمنيين والتونسيين والاثيوبيين والأندونيسين بهدف خلق تكوينات من الكادر تستطيع أقامه منظمات شيوعيه فى الوطن الأم .

* * *

هذا الموجز لا يتيح الفرصه لإيراد أيه تفاصيل حتى ولو كانت هامة للغاية ومع ذلك سنتوقف أمام حدث تفصيلى.

انتهت الحرب العالمية واستعد الجميع لنتائجها . وتوقعت قيادة منظمة الحركة المصرية للتحرر الوطني تكرار ما حدث عام ١٩١٩ عندما أنتهت الحرب العالمية الاولى حيث أنفجرت مظاهرات طلابية لتفضى الى ثوره وطنية عامه. وأمتلأت الجدران بكتابات «ياشباب ١٩٤٥ كن كشباب ١٩١٩ «واصدرت المنظمة فى ٥ أكتوبر ١٩٤٥ يوم افتتاح الجامعه بياناً تدعو فيه الطلاب الى الثوره ويبدو أن قيادة المنظمه كانت واثقه من رد فعل إيجابى الى درجة أنها أصدرت بيانا الى ضباط وجنود البوليس تدعوهم الى عدم التعرض للمظاهرات الوطنية . لكن اليوم يمضى وما من مظاهره واحده تحركت .

تعقيبا على ذلك أكدت قيادة المنظمة أن القيادات التقليديه« الوفد - مصر الفتاه - الاخوان المسلمين » التى إعتادت ان تقود الحركات الطلابية قد سقطت، وأن المعركة هى معركة خلق قيادة جديده . وبدأت وبحماس منطلق أفسح المجال أمامه حاله من التوهج الوطنى والثورى وسط الجماهير إنطلق الشيوعيون فى تأسيس اللجان الوطنية للطلاب والعمال التى توحدت فى إطار منظمه ذات نفوذ جماهيرى عارم هى « اللجنه الوطنية للطلبة والعمال» والتى أصبحت قياده حقيقيه ووحيده لحركة وطنية عارمه هزت أركان الحكم وأركان الاستعمار معا . لقد خلد يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ كعيد عالمى للطلاب بعد المظاهرات العارمه التى اجتاحت مصر كلها ، وكان الشيوعيون قياداتها والتى أدت إلى انسحاب الاحتلال البريطانى من المدن المصرية .

انها المره الاولى فى تاريخ مصر الحديث عندما يسطع نجم الشيوعية فى سماء الحركة الوطنية والثورية

وأتى الرد سريعا . قانون جديد - مطعون فى مدى دستوريته أضاف الماده ٩٧أ و٩٧ب الى قانون العقوبات ليعاقب بالسجن لمده تصل الى ١٥ سنه من الاشغال الشاقه على تأسيس منظمه شيوعيه أو الانضمام اليها ..

ثم حمله قبض شملت المئات فى قضيه أسميت قضيه الشيوعيه الكبرى . وقرارات باغلاق كافه الصحف والاندية والجمعيات اليسارية وتحريم نشاطها ومصادرة مقارها ، ثم حملات أعلامية ضد الشيوعية .

الرجعية تحاول الأن أن تكرر مأساة ١٩٢٤ لكن الامر لم يعد بمثل هذه السهوله .

فقد استطاعت الحركة ان تستعيد أنفاسها سريعاً وان تتخطى الحمله المضاده وان تواصل مسيرتها صعودا . وتبرز كقوه فاعله ومتألقه فى سماء النضال الوطنى والطبقى.

لكن عناصر النمو هذه خلقت ظروفا موضوعية فرضت نفسها على مسيره الحركة .

فالنمو المتصاعد فرض قضيه الوحده . الكوادر تلاقت معا فى خضم المعركة الوطنية والطبقية ولم تجد مبررا لبقائها منقسمه على نفسها . وعندما أجريت مناقشات مع قيادات المنظمات التى أتحدت معا لم يستطع أيا منهم أن يخفى حقيقة مهمه وهى ان القاعدة قد توحدت مع بعضها البعض فى مجالات العمل المختلفة وفرضت على القيادات ان تتخطى الوضع الانقسامى .

واتحدت المنظمات التى كانت قد ازدادت عددا منذ مطلع الاربعينيات وحتى عام ١٩٤٦ .اتحدت معا فيما عدا منظمه واحده . فمنظمات الحركة المصرية للتحرر الوطنى ايسكرا وتحرير الشعب والقلعه إتحدت عبر عده خطوات لتكون فى النهاية كبرى المنظمات الشيوعيه فى الاربعينيات والخمسينيات وهى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والتى يرمز اليها باسم «حدتو» وبقيت خارج إطار الوحدة منظمة واحده هى تلك المنظمه التى أسميت فى بادئ الامر باسم المجله التى كانت تصدرها « الفجر الجديد» ثم أسميت نفسها فيما بعد «طليعه العمال» ولكن سرعان ما تولدت المشاكل من قلب هذا الانتصار.

ففى صداره منظمة حدتو تربعت مجموعه من العناصر الاجنبية . وكانوا -ربما بالمصادفه- من اليهود الوافدين الى الحركة عبر معارك النضال ضد النازية وضد معاداه الساميه . وبينما تصاعدت فى صفوف حدتو ومن قبلها الحركة المصرية عمليتا التمصير فالتعميل كان من الصعب ان يظل الاجانب فى القيادة ثم زاد الامر تعقيدا عندما نشبت حرب فلسطين والتزم فيها الشيوعيون بتأييد قرار التقسيم (٣٤) وخاضوا فى إطار ذلك الموقف معركه ضد التيار العام الذى كان مشحونا بالتعصب . وأصبح الوجود الاجنبى فى قمه القياده عبئا حقيقيا.

ومع صعوبات مواجهه الجماهير بالخط السياسى . ومع الانحناء التى لازمت الخط الوطنى وهبوط حاله المد ومع تصاعد عنف السلطه وبدء حمله الاعتقالات الواسعه التى أستندت الى قانون الاحكام العسكرية الذى أعلن بمناسبه حرب فلسطين. تكاتفت كل هذه الظروف لتنعكس على المنظمه التى كانت وحدتها لم تزل هشه فتعيث فيها تفتيتا.

ان إدانه الانقساميه والانقساميين أمر واجب، لكنه أسهل الواجبات، غير انه وبرغم الادانه يبقى سؤال ملح هل يمكن أعفاء القياده من مسئوليه تفتت المنظمه . ان انقسام مجموعه او اكثر ممكن ان تلقى مسئوليته على عاتق المنقسمين، لكن تبعثر اكثر من ٨٠٪ من عضوية المنظمه هو أمر يثير التساؤل حول مدى حكمه القياده فى معالجه الامر، بل ومدى جداره القياده لتحمل هذه المسئوليه .

وفى النهايه تبعثرت على ساحه النضال البالغ الصعوبه، حلقات ومجموعات صغيره، بل وفى احيان عديده صغيره للغاية . أما حدتو تلك المنظمه الضخمة التى اكدت تقارير السفاره الامريكية أنها منظمه كبيره واسعه النفوذ وذات نفوذ

كبير فى صفوف الطبقة العامله (٣٥) والتى كانت عبر اعوام ٤٦- ١٩٤٧ ومطلع ١٩٤٨ عنصرا فاعلا فى الحركه الوطنية والعمالية وقادت ونظمت الحركة الوطنية عام ١٩٤٦ وفجرت فى مصر حركه نضاليه عارمه لم يسبق لها مثيل فى موجه إضرابات شملت قطاعات - عمالية واسعه وامتدت الى قطاعات لم تمسها من قبل كإضرابات الممرضين والمعلمين ثم توج ذلك كله باضراب ضباط البوليس . هذه المنظمه لم يبق لها بعد ان نهشتها الانقساميه وحملات القبض والاعتقال المتتالية سوى مجموعه صغيره من الكوادر تمركزت أساسا فى الاقسام التى لم تصل اليها يد الامن ولايد الانقساميه مثل قسم الجيش وقسم السودانيين وبعض مجموعات الاقاليم .

وفى ذلك الحين كانت تتشكل على خريطه العمل الشيوعى منظمه جديده تكونت أساسا من بعض القياديين العائدين من بعثات دراسيه فى فرنسا والذين كانوا على علاقه بالحزب الشيوعى الفرنسى ومن عدد من الكوارد الذين ارهقتهم الانقساميه وفكره عدم وجود حزب موحد فاعلنوا تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى نهايه ١٩٤٩ واعلنوا انه «لاشيوعيه خارج الحزب» .

* * *

.. مرحله الارهاب لم تدم طويلا

فما أن أتى عام ١٩٥٠ حتى ألغيت الاحكام العسكريه وأفرج عن المعتقلين .وبدأت حاله جديده من الانفراج .

وانطلقت كوادر حدتو خارج المعتقلات ليجدوا ان غالبيه الانقسامات قد تلاشت ذاتيا بحيث يمكن القول انها لم تستطع الاستمرار- وخضعت لقانون التصفيه الذاتيه . واصبحت الخريطه مكونه أساسا من ثلاثه محاور :

حدتو -الحزب الشيوعى المصرى- طليعه العمال

مع بعض المنظمات الصغيره التى لم تكن ذات تأثير كبير وانما يمكن ايراد أسمائها استكمالا للدقه فى البحث : النجم الاحمر الشيوعى - نواه الحزب الشيوعى - طليعه الشيوعيين .

وتبدأ مرحله جديده يمكن ان نؤرخ لبدايتها ببدايه الخمسينيات .

انتهت موجه الارهاب . ألغيت الاحكام العسكرية . أفرج عن المعتقلين . واجريت انتخابات برلمانية وأتى الوفد الى الحكم . نحن الآن فى بداية مرحله جديده .

الانقسامات والانقساميون تلاشى معظمهم بل ان اكثر الانقسايين ثرثره وإدعاء للثوريه مالبثوا ان فروا من ساحه النضال . ولكن تبقى الحالة الانقساميه . فالحركه الشيوعيه موزعه بين المحاور الثلاثه الاسياسيه التى اشرنا اليها سابقا . وبعض التجمعات الصغيره .

وموجه نشاط سياسى ووطنى وطبقى تهز مصر كلها .

ويتواجد الشيوعيون فى ساحه العمل عبر محاور عديده .

- الصحافه العلنيه (حيث اصدرت حدتو عديدا ممن المجلات البشير - المستقبل -الملايين - الكاتب الواجب - الغد) (٣٢)

- النضال من أجل السلام (حيث أسست منظمه حدتو حركه سلام، وقد اتسعت لتشمل قوى وشخصيات اجتماعيه مهمه وانتشرت لجانها عبر الاحياء والمصانع والقوى)

- العمل لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال (حيث قادت الكوادر النقابيه لحدتو مهمه تأسيس اللجنه التحضيريه لاتحاد نقابات العمال) .

- عمليه بناء منظمة شيوعيه ذات نفوذ جماهيرى يتم انجازها بسرعه قد تبدو مثيرة للدهشه، ليس فقط من حيث نشاط وحيويه اصحابها وانما أيضا من حيث التجاوب العام معهم .

- وفى عام ١٩٥١ وعقب الغاء معاهده ١٩٣٦كانت هناك كتائب الانصار الذى كونها الشيوعيون لتعمل فى منطقه القنال (٣٧).

بينما ركزت منظمه اخرى هى الحزب الشيوعى المصرى التى حرص خصومها على الا يطلقوا عليها هذا الاسم مكتفين بنسبتها الى مجلتها السريه «رايه الشعب» .هذه المنظمه ركزت جهدها على العمل السرى . فكانت نشراتها السريه هى الافضل من حيث المستوى الفنى وهى الاكثر انتظاما .لكن السريه عندها إمتدت الى مختلف المجالات حتى مجال السلام (تأسيس لجان سلام سريه) والنقابات .. الخ .

واذا كان من حق منظمه الحزب الشيوعى المصرى على الباحث المحايد ان يسجل لها فعاليتها فى بناء حزب متسع النشاط وفى فترة وجيزه فانه يتعين ايضا الاشاره الى ان اصرارها على رفع شعار «لاشيوعيه خارج الحزب» كان يعنى تكريس الانقساميه .

اما منظمه حدتو فإن بالامكان إيراد الكثير حول انشطتها العلنيه التى اتسعت مع فتره المد والتى دفعت بها من جديد إلى سطح الاحداث لتصبح كبرى المنظمات الشيوعيه العامله فى مصر .. لكنه يتعين ايضا الاشاره الى انها كانت أحاديه التوجه - على الاغلب- فإذ تندفع باتجاه النشاط العلنى فانها كانت تغفل عمليه البناء السرى والادوات السريه وكانت عضويتها التى تتضاعف بسرعه غريبه تطفو سريعا على سطح العلنيه لتؤدى واجبات متعدده ومتشعبه ولتصبح - عندما يحين موعد المواجهه فى متناول يد رجال الامن .

اما المنظمات الاخرى طليعه العمال - نواه الحزب الشيوعى - النجم الاحمر الشيوعى - طليعه الشيوعيين فقد كانت تلعب دورا أقل بالنسبه للمنظمتين السابقتين .

وتتطور الاحداث . تلغى المعاهده . يتصاعد المد الوطنى

والثورى بصوره اكثر سخونه من أى فتره مضت ويبدأ الكفاح المسلح المنظم لاول مره فى تاريخ مصر الحديث - ويلعب الشيوعيون دورا بارزا وايجابيافى ذلك كله.

وتبدأ مؤامره جديده فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وتحترق القاهره- وتعلن الاحكام العرفيه . وتطرد حكومه الوفد وتفتح المعتقلات أبوابها من جديد .

* * *

كوادر مختلف القوى الوطنيه الآن فى السجون والمعتقلات أو منهمكون فى العمل السرى.

ولكن ثمه مجال هام لم تكن المؤامره قد وصلت اليه .. انه الجيش . وفى الجيش كانت منظمه الضباط الاحرار - التى كانت تمثل تنظيما جبهويا يضم - ضباطا من الاخوان المسلمين - الشيوعيين (منظمه حدتو التى آن لها ان تستمتع بمزيه اهتمامها دون المنظمات الاخرى بالعمل فى القوات المسلحه منذ مطلع الاربعينيات) وضباط وطنيون وليبراليون ..(٣٨).

ان دور الضباط الشيوعيين فى ثوره ٢٣ يوليو يمكن التحدث عنه طويلا .. لكننا نكتفى بايراد ملاحظات سريعه.

· كانت منظمه حدتو هى التى تطبع كثيرا من بيانات الضباط الاحرار وخاصه فى الفتره السابقه مباشره على يوم ٢٣ يوليو .

· كانت مجموعه الضباط الشيوعيين فى منظمه الضباط الاحرار تصل من حيث العدد الى حوالى ٢٥٪ من مجموع العضويه، بينما كانت حدتو تحتفظ بعدد آخر من الضباط العاملين فى اماكن حساسه «مثل سرب الطائرات الخاص بالملك «مثل القائمقام يوسف صديق وغيره» ومن غير المعروفين بيساريتهم بعيدا عن أعين الجميع حتى عن اعين حلفائها فى منظمه الضباط الاحرار.

ان عمليه الاستيلاء على مبنى قياده الجيس وعمليه تحريك اكبر قوه ضاربه للحركه من سلاح الدبابات قد تمت بواسطه الضابطين يوسف صديق - وخالد محيى الدين .

وهكذا وبرغم التصادمات اللاحقه فان التاريخ يحتفظ للشيوعيين بدور هام للغايه سواء فى التنظيم أو الاستعداد أو الاداء فى ثوره يوليو وفى متحف الثوره «بالقلعه» يشاهد الزوار ماكينه الرونيو التى كانت تطبع منشورات الضباط الاحرار لكن القليلين هم الذين يعلمون انها كانت احد الاجهزه الفنيه الخاصه بمنظمه حدتو وان المجموعه العامله عليها من اعضاء المنظمه قد قبض عليهم بعد الثوره مباشره ليقضى اعضاؤها فى السجن خمس سنوات لكل منهم

* * *

وعندما قامت الثوره .. وبرغم مشاركه «حدتو» فى قيادتها .. فان الامر لم يكن سهلا.

فالمناخ فى الحركه الشيوعيه العالميه لم يكن مستعدا لطرح تحليل ايجابى للحركه .

واستسهل البعض تفسيرا ظل يستخدم - بتكرار - ربما كان مملا لتفسير كثير من الاحداث المتجده فى العالم فى الخمسينيات وهو الصراع بين الاستعمار الامريكى والاستعمار البريطانى .

لكن المنظمه التى شاركت فى تأسيس الضباط الاحرار وصياغه برنامجهم واسهمت فى ترتيب التحرك العسكرى وأسهمت فيه بالقسط الاكبر لم يكن بامكانها القول بأن استيلاء الضباط على السلطه ليله ٢٣يوليو كان تعبيرا عن انتصار الاستعمار الامريكى على الاستعمار البريطانى.

وبطبيعه الحال إنحازت كافه المنظمات الشيوعيه الاخرى الى الخط المعادى لثوره يوليو .

لكن التحالف داخل حركه الجيش ومعها لايلبث ان تتصادم فيه القوى والرؤى والتوجهات وحول قضيه الديموقراطيه يحتدم الصراع الذى ينتهى بخصومه بين الحلفاء القدامى «حدتو» والضباط الاحرار .

ويبدأ الصدام بين الحركه الشيوعيه ككل وبين الحكام العسكريين الذين يبعدون من صفوف قيادتهم يوسف صديق ثم خالد محيى الدين .

وتبدأ مرحله جديده .اتسمت بالصراع الحاد.استخدم فيه كلا الطرفين أقصىّ ما يمتلك من قوه وشده .

ومن جديد تصادر الصحف وتغلق المقار وتحل حركه السلام ويؤجل اجتماع المؤتمر العام لنقابات العمال وتفتح المعتقلات والسجون ويمارس التعذيب ضد الشيوعيين فى السجون بصوره لم يسبق لها مثيلا من قبل .

واذا كان الشيوعيون قد اعتادوا فى فترات سابقه على الاعتقال والمطارده فان المرحله الممتده من يناير ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٥ ثم من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٤كانت مرحله بالغه الصعوبه فقد واجهوا فيها خصما عنيداً ومتشددا واستخدمت ضدهم اساليب لم يعرفها التعامل السياسى من قبل .

* * *

لكننا لا نستطيع أن نتفهم هذا الصراع دون ان نتوقف قليلا لنلقى نظره على لوحه العلاقات السياسيه المتشابكه والمعقده فى مطلع الخمسينيات ..فحزب الوفد الذى حاز اكبر قدر من التأييد الجماهيرى عبر قرابه النصف قرن . والذى تواجد فى اطار منظمته الشبابيه « الطليعه الوفديه»، و نفوذ فكرى وسياسى بل وتنظيمى للماركسيه والماركسين وقد انعكس هذا الوجود واضحا فى تناقض واضح بين مواقف واساليب وشعارات الطليعه الوفديه والحزب الام . وانعكس كذلك عبر صحيفه هذه المنظمه الشبابيه والتى اسميت «رابطه الشباب» وامتد تأثيره الى صحف الوفد الاخرى مثل صوت الامه .. وغيرها » ولابد من الاشاره الى دور بارز لعبته منظمه طليعه العمال فى هذا المجال .

هذا الحزب الذى إكتسح إنتخابات برلمان ١٩٥٠(٢٢٨)مقعدا من (٣١٩) ..اتى الى الحكم مطوقا وربما مقيدا بتأييد جماهير تتحرك وبثبات متصاعد دفاعا عن قضيتها الوطنيه وحرياتها ومطالبها الاجتماعيه .

لكن الوفد الذى ابتعد طويلا عن الحكم بما اقلق قياداته، كان راغبا ايضا فى ارضاء القصر الملكى وعدم فقدان مباركته، وحاولت قيادة الوفد انتهاج سياسة تستهدف «ارضاء السراى وتحفظ تأييد الشعب معا»[39] بينما الجماهير تتصاعد بعدائها للاحتلال والقصر الملكى معا .. والاضرابات العماليه والتحركات الفلاحيه تسود ريف مصر ومدنها فى توجه ثورى عارم لعب فيه الشيوعيون دورا لا بأس به (فى عام ١٩٥٠ وحده قام ٤٦إضرابا عماليا كبيرا وبدأت موجه تمردات فلاحيه بعضها مسلح ضد كبار الملاك العقاريين) وقد واجهت حكومه الوفد هذه التحركات بعنف شديد .

وهكذا وقع الوفد فى تناقض مرير وفقد الكثير من صدقه فى أعين الجماهير وعندما جاءت ثوره يوليو كان الوفد مؤهلا لان ينزوى مع أول ضربه نصف قاسيه . وقد حدث هذا فعلا .

كذلك فان «الحزب الاشتراكى» (مصر الفتاه فى السابق) لم يكن لا منظما ولاجماهيريا بالقدر الذى يدفعه للصمود فلم يدخل المعركه اصلا وتقبل قرار حل الاحزاب باستسلام .

ويبقى فى الساحه حكم الضباط - الاخوان المسلمين - الشيوعيون .وقصه الاخوان معروفه بدأت بتحالف مع الضباط ومحاوله دائبه لا حتوائهم، ثم صدام دموى أسكت صوتهم لامد طويل .

اما الشيوعيون الذين كانوا فاعلين حقا فى ساحه العمل السياسى والجماهيرى والطبقى الى الدرجه التى جعلت تقريرا امريكيا رسميايؤكد . انه من بين كل البلدان العربيه تبدو مصر وكأنها البلد الذى يمتلك ظروفا ملائمه تماما لنمو الحركه الشيوعيه الفتيه .ان الاجراءات المتشدده والقاسيه التى اتخذت ضد الحركه الشيوعيه لم تنجح لاهى ولا الموقف غير المقبول من جانب المصريين الذى إتخذه الاتحاد السوفيتى بالتصويت مع قرار تقسيم فلسطين، فى إعاقه نمو الحركه الشيوعيه المصريه التى تمتلك خلايا فى الدوائر الحكوميه والجامعات والمصانع وحتى فى دوائر البوليس والجيش، بل وفى المعقل الدينى الاسلامى - الازهر (٤٠).

ونخطئ كثيرا اذ نبسط عمليه التفاعل والصراع التى وقعت بين حركه الجيش والحركه الشيوعيه فتقسمها الى مراحل منفصله عن بعضها البعض، فلقد اتسمت هذه العلاقه دوما بالتعقيد وبجدليه التوجه بحيث يمكن ان تسمى بالتفاعل المتصارع فى احيان، وبالتصارع المتفاعل فى احيان اخرى . فالضربات التى وجهها الحكم العسكرى للحركه الشيوعيه لم تفقدها أبدا تلك القدره على التأثير والنفاذ- ولومعنويا- فى مجمل المسار العام، ولم تفقد الحكم ذاته قابليته لانتقاء بعض المواقف والمعطيات والمقولات، مع اخضاعها- بدرجه او بأخرى- للطقوس الواجبه لدى عقليه البرجوازيه الوسطى التى تتأرجح مواقفها والتى تستخدم الشعارات والمواقف بعد ان تصبغها بمذاق خاص بها .

* * *

ولقد مرت احداث المرحله التاليه عبر عده محاور :

فالعلاقه بين حركه الجيش والشيوعيين تقلبت مع تقلب المواقف والاحداث

فى البدء وقف الجميع عالميا وعربيا ومحليا -فيما عدا حدتو- ضد هذه الجماعه من الضباط التى أطاحت وفى بساطه نادره بواحد من أعرق انظمه الحكم فى المنطقه واكثرها استقرارا - والحقيقه ان هؤلاء الحكام الجدد قد أثاروا من الريبه بأكثر مما أثاروا من الدهشه والطمأنينه . وتفردت حدتو بموقف المؤيد والمساند بل والشريك الاساسى.

وتمضى الاحداث تتشابك وتتناقض ربما عن عمد

ففيما بين ٧ سبتمبر و٩ سبتمبر من عام ١٩٥٢ يقع حادثان مميزان

اعدام العاملين خميس والبقرى عقب اضراب سلمى وقع فى مصانع مدينه كفر الدوار .

وصدور قانون الاصلاح الزراعى الاول الذى وجه ضربه قاصمه لكبار الملاك العقاريين ونفوذهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ودفع جماهير الفلاحين الفقراء الذين ظلوا ولقرون عديده رمزا للتعاسه والبؤس، دفع بهم الى طريق التقدم .

ولو ان الامر تعلق بالافراد لامكن وصفه بتعبير ادبى مثل : اختلطت الدموع بالبسمات، ولكن الامر كان أكثر من معقد بالنسبه لمنظمه شيوعيه تواجه فيضانا من الانتقاد من خارج وداخل صفوفها .

وفى يناير ١٩٥٣ يصدر قرار بحل الاحزاب . ويلغى الدستور وتفتح المعتقلات وتطال أعضاء وكوادر حدتو قبل غيرهم لانهم كانوا الاكثر فعاليه والاكثر خطرا . وتتلقى حدتو الضربه تلو الاخرى فالحكم يجهض محاولتها لتأسيس اتحاد عام للعمال ويصادر صحفها «الملايين»، «الكاتب»، «الغد» «الواجب» .

وتخرج حدتو من إطار التأييد، الى أطار النقد الحاد، الى الدعوه لعودة الجيش لثكناته وقيام حكم نيابى، الى المناداه باسقاط الديكتاتوريه العسكريه .

وفى أبرايل ١٩٥٥ يسافر عبد الناصر الى باندونج .وفى هذا السياق الجديد تكون احداث هامه صفقه السلاح التشيكيه الاعتراف بالصين الشعبيه رفض حلف بغداد ومهاجمته -الافراج عن بعض المعتقلين.

وتبدأ المواقف المتبادله فى الاعتدال . وما ان يعلن عبد الناصر تأميم قناه السويس حتى تكون كل الحركه الشيوعيه المصريه والعربيه والعالميه قد إتخذت موقف التأييد لسياسته

وحكمه .

لكن الموج يعود للانحسار وفى مطلع ١٩٥٩ تكون التصادمات قد عادت مره اخرى

بسبب اصرار الحكم على نظام الحزب الواحد « الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى » وبسبب الاختلاف حول الموقف من ثوره العراق ومن قضيه الوحده العربيه . وتفتح المعتقلات من جديد لتضم هذه المره اكثر من اربعه الاف شيوعى ظل اغلبهم رهن القيد حتى ابريل ١٩٦٤. وقد شهدت هذه المرحله اسوأ ممارسه لاساليب التعذيب ومحاولات التصفيه الجسديه والمعنويه . لكن حدتو ظلت متمسكه هذه المره بموقف التأييد لحكم عبد الناصر مخالفة لمواقف الاخرين .

وتعود المعتقلات والسجون لتفتح ابوابها فى ابرايل ١٩٦٤ حيث يصدر عفو عام وشامل عن كافه المحكوم عليهم فى قضايا شيوعيه وحيث بدأت مرحله من المصالحه الشامله تمثلت فى تسليم المسئوليه عن أكبر دار صحفيه فى الشرق الاوسط (اخبار اليوم) لخالد محيى الدين ودار صحفية حكوميه اخرى (روز اليوسف) لاحمد فؤاد وفى بروز الكثيرين من الماركسيين عبر ادوات الاعلام (الصحف -التليفزيون- الاذاعه) وفى تشكيل لجان حكوميه تولت مسئوليه توظيف الشيوعيين الى التنظيم السرى الذى أسسه عبد الناصر تحت اسم «طليعه الاشتراكيين»

.. وتوقف الشيوعيون امام شعار محدد تأييد حكم عبد الناصر وحمايه منجزاته .

وكانت زياره خروتشوف تصطحب بترحيب مبالغ فيه يعطى صوره مبالغ فيها ايضا عن حقيقه توجهات الحكم وكانت اجهزه الاعلام الرسميه تعزف نغمات التقارب مع المنظومه الاشتراكيه وتتحدث عن الولاء الكامل لقضايا العمال والفلاحين .

وكانت الكوادر التى خرجت من عميق معتقلات قاسيه احتجزتهم فى عزله شامله عن مجمل التطورات وعبر سنوات السجن المرير والطويل كانت هذه الكوادر تتطلع فى دهشة لما يجرى، وتفتقد الكثير من توازنها النفسى والفكرى واهم من هذا وذاك كانت هذه الكوادر تفتقد التمايز او حتى مبررات التمايز فى المواقف وتفتقد ما يمكن تسميته بالرايه المستقله والموقف المستقل .

وكانت مفاوضات وتلويحات وتلميحات وربما ضغوط انتهت باعلان الشيوعيين المصريين حل منظماتهم.. ولن يشعر الشيوعيون بحجم هذا الخطأ الفادح الا بعد فتره وجيزه عندما بدأت الامور فى التراكم وسحبت منهم مسئولياتهم عن الصحف الحكوميه . وبدأت حاله من الهبوط المتدرج فى سياسه الحكم . والذين قبلوا فى صفوف «طليعه الاشتراكيين» جمدت عضويه الكثير منهم ..وعلى ايه حال وقع ما كان متوقعا اذ تجمعت مجموعات من الكادر ويشكل سرى مطلق السريه . لتبدأ من جديد رحله استغرقت عده سنوات قبل ان تعلن رسميا فى أول مايو ١٩٧٥ تأسيس الحزب الشيوعى المصرى .

* * *

وعبر المحور الاخر محور العمل الداخلى وسط الحركه الشيوعيه ذاتها شهد عام ١٩٥٣ دعوه ملحه للوحده .

استجابت لها عده منظمات حدتو- حدتو (التيار الثورى) نواه الحزب الشيوعى طليعه الشيوعيين - النجم الاحمر وعبر مناقشات طويله ثم أغلبها داخل السجون تمت الوحده وتأسس الحزب الشيوعى المصرى الموحد فى فبراير١٩٥٥ .

وتعلو موجه الوحده . بإصرار الكادر على التوحد وتحت تأثير نجاح الوحده السابقه وتلاقى المواقف من حركه الجيش .وتشكل لجنه للوحده تضم ممثلين للحزب الشيوعى الموحد ولمنظمه طليعه العمال (التى كانت قد اسمت نفسها حزب العمال والفلاحين) والحزب الشيوعى المصرى(الذى اصطلح على تسميته الرايه)

.. وعلى مرحلتين تتم الوحده .

الموحد والرايه يتحدان ليؤسسا الحزب الشيوعى المصرى المتحد .

وفى أعقابه وبعد عده أسابيع فقط تنضم العمال والفلاحين الى الموكب ويعلن الحزب الشيوعى المصرى فى ٨ يناير ١٩٥٨ لكن إستعجال النتائج الباهره لا يؤدى عاده الى إستمرارها .

فالوحده التى تمت فى عجله وتحت ضغوط من الكادر ومن بعض الاحزاب الشقيقه قد تناست خلافات فكريه عميقه، وخلافات شخصيه وتاريخيه، وروح حلقيه مترسبه. ومع بروز بعض التناقضات مع الحكم (الموقف من الاتحاد القومى الديموقراطيه- قضيه الوحده العربيه) تمزق الحزب الوليد قبل ان يتوحد فعليا .

ومن جديد عادت الانقساميه وتواجدت فى الساحه مجموعتان .

الحزب الشيوعى المصرى (الذى ضم كوادر بمنظمه الرايه وحزب العمال والفلاحين) والحزب الشيوعى المصرى (حدتو) الذى ضم اساسا كوادر الحزب الموحد .

وفى المعتقلات والسجون ظل الصراع مستعرا .وعندما افرج عن الجميع . ووقع ما أشرنا اليه سابقا من متغيرات اعلنت كلا المنظمتين وربما فى تسابق عن حل نفسها .

لكن الروايه لم تنته .

ليس فقط لان المسيرة لم تزل مستمره . وانما لانه لم يزل أمامنا واجب فحص ذلك النموذج الفريد من الصراع المتفاعل والفاعل المتصارع بين الحركه الشيوعيه وحركة الجيش ومجمل المجتمع المصرى .وهو ما نعتقد انه مسأله تستحق دارسه متأنيه ودقيقه.

فمثل هذه الدراسه -وان كان الكثيرون لا يلتفتون اليها -

تمثل أساسا جوهريا لفهم الكثير من معطيات الواقع المصرى وما يحدث فيه من تطورات ومتغيرات ومستقبل هذه التطورات والمتغيرات .

ويقترب القرن الحادى والعشرون . ونتأمل مسيره تلك الفكره التى تألقت فى التربه المصريه منذ ما يقرب من قرن . ولعلنا - سواء فى حقل التاريخ او حتى فى ميدان العمل السياسى او التحليل السياسى -لن نجد مناسبه أكثر اهميه من العيد السبعين لنحاول ان نتامل . وان نرصد المعطيات وان نحلل النتائج .

هذه الفكره كيف إنعكست فى التربه المصريه ؟ كيف أثرت فيها وتأثرت بها ؟ كيف تحولت من فكره الى عمل الى تنظيم؟ بل كيف أثرت وبشكل حاسم أحيانا فى مجرى الحياه المصريه عموما .

ودون إستباق لاى حديث فاننا نستطيع ان تقرر ان الماركسيه تركت بصماتها على مجرى الحدث وعلى مجرى التطور المصرى العام ولم تزل . بل انه يصعب تحليل الكثير من المواقف والنتائج اذا ما أهملنا ان نضع فى اعتبارنا تأثيرها الحاسم احيانا والجانبى فى احيان أخرى .

ولعله من الصعب ان ندرس او ان حتى نشير الى تأثير متشعب ومتدفق عبر مختلف مناحى الحياه وعلى مدى ما يقرب من قرن وفى مجالات متعدده : السياسه - الجيش- الفن التشكيلى- السينما-المسرح- الصحافه- الفكر- البناء التنظيمى- العمل الجبهوى الخ .

ان مثل هذا الموضوع يحتاج الى دارسة مطوله وربما بالغه الطول لكننا سنكتفى بإيراد ملاحظات عاجله تستهدف فقط اثاره الانتباه الى أهميه دراسه هذا الموضوع من جوانبه المختلفه والتى قد تتطلب اشتراك متخصصينفى مجالات مختلفه فى مثل هذه الدراسات (كالمتخصصين فى تاريخ المسرح والسينما والصحافه والكاريكاتير ..الخ) والتى قد تتطلب ايضا تحليلا متأنيا للكثير من الوثائق والمواقف التى اتخذتها قوى وتجارب (كالتجربه الناصريه مثلا) عبر سنوات عديده .

أن مثل هذه الدراسه يمكنها ان تلقى اضواء ضروريه على حيويه الفكر الماركسى وقدرته على التجاوب نظريا وعمليا مع معطيات جديده تماما، ومعقده اشد التعقيد، بل لعلها تسهم فى حل بعض المعضلات التى تجابه محاولات استخلاص نسق مستقر لعمليه تطور النضال الوطنى والثورى فى العالم الثالث .والبصمات الماركسيه عبر مجريات الحدث والفعل والتكوين عديدة وملموسه طوال القرن .

يمكن تلمسها ابتداءمن التنظيم النقابى (عام ١٨٩٨) الى الاضرابات العماليه المتلاحقه منذ مطلع القرن، الى فكره الصناديق الحمراء لجمع التبرعات للعمال المضربين (عام ١٩٠٦) الى محاولات الكتابه الماركسيه وفق معطيات مصريه بالاضافه الى محاولات نشطه للترجمه (٤١) الى تلك البصمات التى لا يمكن تجاهلها فى مجال الثقافه بشكل عام... الادب، القصه، النقد الادبى، المسرح، السينما (٤٢) وكمثال تميز فن الكاريكاتير بانه ظل ولفتره طويله نافذه يساريه، لعب الرسامون الدور الاكبر فى تطويره واستخدامه كأداه للتعبير السياسى بل للنضال السياسى (٤٣) أما الفن التشكيلى فإن اليسار المصرى كان واحدا من العناصر الاساسيه فى تطويره وانفتاحه على المدارس العالميه وتأكيد العلاقه الوثيقه بين الفن والمعارك النضاليه للمجتمع فمنذ نشأه بيت الفن على يد فنانين يساريين فى منتصف الثلاثينيات وصدور نشره (الفن والحريه) واليسار المصرى يمثل ثقلا هاما فى عمليه تطوير الفن التشكيلى المصرى .

ومنذ شعار (الفن معمل بارود) الذى تردد على صفحات مجله التطور (يناير ١٩٤٠) الى شعار (الفن للحياه) الذى تردد على صفحات مجله الغد (مايو ١٩٥٣) الى اليوم ظلت البصمات اليساريه أحد المكونات الاساسيه للفن التشكيلى المصرى . وتظل اسماء مثل رمسيس يونان - التلمسانى - حسن فؤاد - عبد الغنى ابو العينين - جمال كامل - القصاص اسماء رائده باعتراف الجميع .

ان نظره سريعه على نسخه من مجله الغد (العدد الاول مايو ١٩٥٣) وهى مجله اصدرتها الحركه الديمقراطيه للتحرر الوطنى فى محاوله لاختراق الحصار القاسى الذى فرض نشاطها الاعلامى العلنى فى أوج معركه ضاربه بينها وبين حركة الجيش توضح مدى عمق صلات اليسار المصرى بالحركة الأدبية والفنية، فالعدد الأول الذى كان بمثابة تظاهره يساريه فى مواجهه القمع كان يضم مقالات وكتابات ورسوم وقصائد لعدد ملفت للنظر من أشهر الكتاب والرسامين (٢٠كاتب وقصاص - ٩ فنان تشكيلى -٤ رسام كاريكاتير) .

ولايبتعد بنا الحديث فى مجال الشعر عن ذات الموقع الواضح التأثير، بل لعل دور اليسار كان أكثر وضوحا فى مجال الشعر .فمنذ ثوره ١٩١٩ كانت اشعار محمود رمزى نظيم (أشهر شعراء العاميه فى ذلك الحين) تمزج بين المضمون الوطنى والاجتماعى لتتضح فى صورة أكثر يسارية على صفحات مجلة «الحساب» التى أصدرها الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٥ .ولا يمكن الحديث عن تاريخ الشعر فى مصر دون ذكر ديوان «اصرار» (لمحمد كمال عبد الحليم) و«رساله من أب مصرى للرئيس ترومان» (عبد الرحمن الشرقاوى)كما أن هناك أسماء لشعراء تخرجوا من مدرسه اليسار المصرى السياسيه والنضاليه أمثال فؤاد حداد - صلاح جاهين - احمد فؤاد نجم- سمير عبد الباقى - الابنودى .. الخ

وفى مجال الصحافه نجد البصمات أكثر وضوحا وأكثر فعاليه . فالصحف اليساريه عديده وقديمه تمتد منذ عام

١٩٢٥وحتى الآن(٤٤) ان تألق جريده «الاهالى» الحاليه ليس سوى تتويج لتراث عريق للصحافه اليساريه المصريه إمتد منذ صدور جريده الحساب (١٩٢٥) مرورا بصحف عديده روح العصر - شبرا - التطور - الفجر الجديد - الضمير - حريه الشعوب - أم درمان- الجماهير - البشير المستقبل - الملايين - الكاتب- الغد - الطليعه ..والقائمه طويله اطول من ذلك بكثير ..

اننا نورد الاسماء ونتجاوزها ببساطه، ولعلنا لسنا بحاجه الى ان نذكر ان كل اسم من هذه الاسماء قد مثل ملحمه نضاليه وفكريه واعلاميه تمثل جزءاً من النسيج المتكامل للتأثير اليسارى العام فى المجتمع المصرى . لكننا نبسط الامر كثيرا اذا ما تصورنا ان تأثير اليسار فى مجال الاعلام قد انحصر فى مجرد صحف اصدارها رجاله بل ان الصحفيين اليساريين قد تواجدوا وبكثره ملفته للنظر فى الصحف الاخرى سواء كانت صحفا حزبيه مثل المصرى وصوت الامه (حزب الوفد) فى فتره الاربعينيات واوائل الخمسينيات حيث لعب صحفيون يساريون مثل د. محمد مندور وعبد الرحمن الخميسى وعبد الرحمن الشرقاوى دورا متميزا، وصحفا غير حزبيه مثل روزا اليسوف والجريده المسائيه (فى مطلع الخمسينيات).

وبعد ثوره يوليو رسخ اليسار وجوده فى مجال الصحافه فاصدر صحفا تحظى بدعم الحكم أو بموافقته مثل التحرير - الكاتب - الهدف - الطليعه - بل وتولوا اصدار صحف حكوميه مثل المساء والشعب وتولوا اداره كبرى المؤسسات الصحفية الرسمية مثل دار أخبار اليوم (كمال رفعت-خالد محى الدين) وروزا اليوسف (احمد فؤاد- احمد حمروش - عبد الرحمن الشرقاوى- صلاح حافظ) .

وبأختصار فان نشاط اليسار فى مجال الصحافه راسخ بحيث أصبح جزءاً من النسيج العام وبحيث اصبح من الصعب الحديث عن الصحافه تاريخا أو فنا أوْ علما دون الاشاره الى الاثر الايجابى لليسار .

والامر لا يختلف كثيرا فى مجالات الاعلام الاخرى كالاذاعه والتليفزيون .

فاذا ماأتينا الى مجال العمل النقابى وجدنا بصمات اليسار ظاهره وبارزه، منذ الايام الاولى لعمليه تخليق الطبقه العامله الحديثه، ومنذ نشأه النقابات الاولى قبيل بدايه القرن كان دور اليسار أساسا وفاعلا بل ولعله كان المنظم الاساسى للنقابات الاولى فى مصر نقابه لفافى السجائر ونقابه عمال الترزيه ونقابه عمال عنابر السكه الحديد وقد تأسست فى نهايات القرن التاسع عشر تحت قياده عناصر يساريه .

وكذلك كانت الاضطرابات العماليه الاولى فى مطلع القرن، ولم يكن الاسهام النشط للطبقه العامله إبان ثوره ١٩١٩ بمعزل عن النقابيين اليساريين وكان الحزب الشيوعى المصرى هوأول من نظم وقاد الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٢٤ وكان مستشاره القانونى أنطون مارون وسكرتيره العام الشحات ابراهيم عضوين فى قياده الحزب .

وطوال الثلاثينيات والاربعينيات لم يغب دور اليسار فى الحركه النقابيه لعله قد ضعف بعض الوقت بفعل المحاصره والمطارده، لكنه ظل متواجدا . وحتى فى التجمعات النقابيه التى نظمتها الرجعيه مثل اتحاد العمال الذى نظمه وتولى قيادته احد أمراء الاسره المالكه النبيل عباس حليم استطاع الماركسيون من أمثال عصام الدين حفنى ناصف وغيره ان يتواجدوا وان يلعبوا دورا بارزا فيه وكان حزب الوفد حريصا ومنذ ان أصدر قرار بحل اتحاد نقابات العمال الذى كان تحت القياده الشيوعيه فى عام ١٩٢٤ وسجن كوادره وصادر ممتلكاته ومقاره، كان هذا الحزب حريصا على ان يوطد علاقاته بالحركه النقابيه ولكن وعندما أقام اتحادا للعمال كان مستشاره القانونى (عام ١٩٣٧) المحامى زهير صبرى عضوا بالحزب الشيوعى او بما تبقى من خلايا شيوعيه تعمل فى سريه مطلقه.

ومنذ مطلع الاربعينيات برز الدور الشيوعى فى حركه الطبقه العامله وفى مؤسساتها النقابيه وقاد الشيوعيون أشهر الاضرابات وأسسوا أهم النقابات ثم سعوا فى مطلع الخمسينيات لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال .

وحتى الآن تبقى راسخه تقاليد واساليب وتراث هؤلاء الرواد .. ولم يزل دور اليسار المصرى فاعلا ومؤثرا سواء فى الحركه العماليه أو فى النقابات المهنيه .

واذا كان ماسبق يوحى بأن اليسار المصرى لم يكن مجرد ظاهره علويه فى المجتمع المصرى . لم يكن نتوءاً أو قشره سطحيه وانما جزء من النسيج الحى المتفاعل والفاعل فى حركه المجتمع فان المزيد من الفحص يؤكد هذه الحقيقه.فعلى مسار الحياه السياسيه الحديثه لعبت الحركه الماركسيه دورا فاعلا وغير منكور من أحد . مره اخرى هى لم تكن مجرد قشره سطحيه وانما هى جزء من النسيج العام .

هل نقدم بعض أمثله .

. خلال ثوره ١٩١٩ .. كان الزعماء منفيين، والحركه العامه تتعثر، وأرسل الانجليز لجنه ملنر لتقصى الاوضاع وازداد الوضع إرتباكا .وهنا صعد الى قمه الحدث موقف وعى اليه الماركسيون ممثلين فى أحد القاده الذين سيؤسسون الحزب الشيوعى بعد فتره من الوقت نشر رفيق جبور مقالا فى جريده «النظام» يدعو المصريين لمقاطعه لجنه ملنر وتلقف الجميع شعار المقاطعه وكانت حمله مصريه شامله، الهمت القاده المزيد من الصمود .(٤٥)

. شعار تأميم قناه السويس ..ورد لاول مره فى الأدبيات

السياسيه المصريه فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٤ .

· فى مواجهه شعار البرجوازيه المصريه «نيل واحد،ملك واحد، – عاشت وحده وادى النيل» رفع الشيوعيون شعار الكفاح المشترك للشعبين المصرى والسودانى ضد العدو المشترك ..ومالبث هذا الشعار ان حقق السياده .

· وفى مواجهه شعارات البرجوازيه ..«العمل لنيل مطالب البلاد بالوسائل السلميه المشروعه» (حزب الوفد) او «لامفاوضه الا بعد الجلاء (الحزب الوطنى «القديم») رفع الماركسيون شعار الكفاح المسلح لطرد الاستعمار، هذا الشعار الذى لم يلبث ان أصبح حقيقه وقاعله فى عام ١٩٥١.

..ويكفى ان نسترجع خطى عبد الناصر .. الذى قال يوما «بنفسه» فى حديث له مع س. أ. فينوجراووف سفير الاتحاد السوفيتى فى مصر «انه قد تردد على احدى الحلقات الماركسيه ايام كان تلميذا» (٤٦) والذى اكد يوما للرفيق بودجرنى فى حضور رئيس الاركان زاخاروف «بشأن موضوع عدم الانحياز فاننا فى الحقيقه نعتبر منحازين فى الاصل . بالنسبه للمستقبل أنا شايف ان اعداءنا دائما حيكونوا الأمريكان وكذلك هم اعداؤكم ايضا ، لذلك علينا ان ننظم التعاون بيننا لانه من غير المنطقى ان اكون محايدًا بين اللى ضدنا واللى بيساعدنا »(٤٧).

..يكفى ان نسترجع خطى هذا الرجل منذ أن كان ضابطا يتزعم منظمه الضباط الاحرار التى اعد مسوده برنامجها خالد محيى الدين والذى كان يقيم علاقه تنظيميه مباشره وبالغه السريه مع مسئول اتصال الجهاز الفنى المركزى لمنظمه حدتو حيث كان يتم طبع منشورات الضباط الاحرار .. ليتسلم منه وبنفسه المنشورات المطبوعه (وكمعلومه تاريخيه كان عبد الناصر يتسمى حركيا خلال هذا الاتصال السرى باسم موريس وهو الاسم الذى تسمى به الكثير من المعجبين فى هذه الايام بموريس توريز قائد الحزب الشيوعى الفرنسى) .

ان نسترجع خطى هذا الرجل عبر مسيرته المجيده لنكتشف كم تأثر بعلاقاته وتفاعلاته بل ومعاركه مع الشيوعيين ..

.. ان نسترجع قانون الاصلاح الزراعى (الذى اسهم احمد فواد عضو اللجنه المركويه لمنظمه حدتو ومسئول قسم الجيش بها فى اعداده)

.. وان نسترجع تلك الخطى على طريق التحرر والاستقلال السياسى والاقتصادى والانجازات الاجتماعيه الرائعه .

· وان نطالع «الميثاق الوطنى» و «بيان ٣٠ مارس» لنكتشف كم تأثرت مسيره عبد الناصر السياسيه والنضاليه والفكريه بهذه العلاقات .

ويبقى من البحث أسطر قليله .

نخصصها لذلك الفهم الجبهوى الخلاق الذى أبدعه الماركسيون المصريون .منذ دعوتهم لتأسيس اللجنه الوطنيه المصريه للطلبه والعمال (١٩٤٦) كإطار تنظيمى متسع يضم مختلف القوى والعناصر والشخصيات الطلابيه والعماليه المعاديه للأستعمار .

ونشير هنا، الى ان الفكره السياسيه للعمل الجبهوى تتجسد فى واقع تنظيمى ذى نسق منظم .وحدات قاعديه صعودا عبر هرم تنظيمى يشمل مختلف المواقع حتى قمه الهرم «اللجنه العليا » .

هذه الفكره الخلاقه التى نجحت فى تخليق أوسع عمل جبهوى منظم تحت قياده الشيوعيين والتى أنتجت أيام ٢١ فبراير– ٤مارس ١٩٤٦ المجيده التى فجرت غضب الشعب المصرى فى حركه شامله أجبرت الاحتلال على الجلاء عن كافه المدن المصريه..

هذه الفكره هى ذاتها التى خلقت لمصر «تنظيم الضباط الاحرار» كبناء تنظيمى سرى يعمل وفق قواعد المركزية الديمقراطيه الحزبيه . وتحكمه ذات الاراده الموحده التى تحكم البناء الحزبى . ولكنه يضم فى صفوفه ضباطا يمثلون مختلف القوى السياسيه فى الجيش المستعده للنضال ضد الاستعمار والقصر الملكى والرجعيه .

وكان الشيوعيون شركاء فى صياغه هذا المشروع .وهم الذين اختاروا له ان يكون «مرنا» فى مجال السياسه ليشمل ممثلى القوى السياسيه المختلفه المتفقه على برنامج حد أدنى .. وان يكون «حديديا» من الناحيه التنظيميه تخضع فيه المستويات الدنيا للمستوى الاعلى خضوعا مطلقا.

وقد بدت هذه الفكره غريبه بعض الشئ . لكنه بدونها ما كان يمكن إنجاز أهم حدث فى تاريخ كل المنطقه هو قيام ثوره يوليو ١٩٥٢ .

فما كان لفصيل واحد من الفصائل السياسيه فى الجيش ان ينهض وحده بهذا العبء . وما كان بامكان منظمه غير حديديه التنظيم ان تصون سريتها وان تحمى كيانها – خاصه وهى تعمل فى اخطر الاجهزه . اى الجيش

–وان تحقق حتى مجرد التواجد او مجرد الاستمرار لبعض الوقت .

ولعلها ذات الفكره التى اقتبسها عبد الناصر – ليقيم بها تنظيمه الطليعى السرى فى اطار الاتحاد الاشتراكى. رغم ماورد فى التطبيق من أخطاء.

واخيرا انها ذات الفكره التى تواجد فى إطارها واحد من أهم الاحزاب السياسيه فى الساحه العربيه اليوم . وهو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .كحزب يضم فصائل سياسية متعدده (الماركسيون الناصريون – القوميون – الليبراليون–

التيار الديني المستنير- الاسلامي والمسيحي) لتعمل معا وفق برنامج سياسي واحد (برنامج حد أدنى) وفي أطار عمل حزبي منضبط يخضع للأئحه داخليه لاتختلف كثيرا عن لوائح الاحزاب الشوريه المكونه من فصيل واحد .. ولقد اسهم الماركسيون المصريون المحصنون بتراثهم الفريد هذا في صياغه وأنضاج تجربه التجمع وفي تطوير هذه التجربه الفريده القائمه على أساس تواجد فصائل متعدده في حزب سياسي واحد موحد الاراده .

ان التجربه الرائعه التي يخوضها حزب التجمع .. والنجاحات الباهره التي يحققها مع اعترافه وتعاونه مع مختلف الاحزاب والقوى المثله لذات الفصائل المكونه له . بل ودفاعه عن حقها في الوجود الشرعي والعلني ..ان الميزه الحقيقيه لحزب التجمع تكمن في كونه لا يدعي احتكار تمثيل اليسار المصري، بل هو يعترف بوجود احزاب ومنظمات وتيارات معبره عن ذات الفصائل المكونه، وهو يتعامل معها من موقع الحليف والنصير .

ان هذه التجربه هي افضل تتويج لهذا الميراث الخصب من العمل المجبهوي والعمل الحزبي والالتحام بالجماهير والاصرار الدؤوب على ان تصبح الماركسيه جزءاً فاعلا ومتفاعلا من نسيج هذه الوطن .

ولكن ما أسوأ ان يكتفي المناضلون بالزهو وترديد الانتصارات . فكم هي الدروس والاخطاء . كم هي الامكانيات التي لم يحسن استغلالها .

واهم من هذا كله .ان مصر هذا البلد العظيم. وان الماركسيه هذه الفكره الخلاقه

يستحقان كي يمتزجا معا .. جهدا أكثر بكثير .. وفهما أعمق بكثير ولابد للأيام المقبله ان تحقق نتائج ومنجزات اكثر عمقا .. واكثر تأثيرا .ولعل هذا القرن لن ينتهي قبل ان يشهد نتائج ايجابيه لهذا النضال المتواصل،وانتصارات حقيقيه تحيل مجرد البصمات الى واقع اكثر بروزا، وأكثر تأثيراً ووجودا، وتحيل مجرد التأثير الى فعل .. وفعاليه.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - تاريخ الفكر الاشتراكي بمصر، دار الثقافه الجديده القاهره - ١٩٦٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - نقولا الحداد، دار الثقافه الجديده - القاهره ١٩٧١
وايضا د. رفعت السعيد - ثلاثه لبنانيين بالقاهره - دار الطليعه بيروت ١٩٧٣ .

(٣) د. نيقولاي كوتساريف - من الف عام على الطريق، دار الهنا - القاهره - ١٩٦٦.

(٤) ث. روزنشتين - دمار- مصر - ترجمه علي احمد شكري - القاهره -١٩٢١ مقدمه بقلم المترجم .

(٥) د. خليل بك سعاده - أسرار الثوره الروسيه - مطبعه التمدن - القاهره - ١٩٠٥ صفحه ج

(٦) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - تاريخ الحركه الاشتراكيه في مصر ١٩٠٠ -١٩٢٥ دار الثقافه الجديده - الطبعه السابعه - ١٩٨١

(٧) مذكره مكتوبه باللغه الانجليزيه مودعه بالإرشيف العام بالمتحف البريطاني بلندن تحمل رقم ب/س/أ ٤١٩٨٩ مؤرخه ١٩٢١/٨/١٩ .

(٨) لمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصيه راجع محمد دكروب - جذور السنديانه الحمراء - حكايه نشوء الحزب الشيوعي اللبناني - ط٢- دار الفارابي - بيروت ١٩٨٤ .

(٩) مذكره مرفوعه من ث. كلايتون مساعد مدير الامن العام بوزاره الداخليه المصريه الى مستشار وزاره الداخليه مؤرخه في ١٩٢١/٩/٢٨ محررة بالانجليزيه ومودع نسخه منها بالارشيف العام بوزاره الخارجيه البريطانيه .

(10) F.O 141/ 799- F. 9001- 1919

(١١) الاهرام ١٩٢٢/٨/٣ .

(12) international Press Correspondence - V.3- N.2-5-1-1923-p.21.

(13) the Lobour Monthly ly- May 1925

(١٤) الاهرام - ١٩٢٤/٢/٢٢

(15) International Press correspondance - No. 102- (1924)

(١٦) راجع ايضا نص شهاده الجرام بك حكمدار البوليس امام محكمه جنايات الاسكندريه المنشوره في الاهرام - ١٩٢٤/٢/٢٥.

(١٧) الاهرام ٢٥/ ٢/ ١٩٢٤

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول دور الحزب في الاعلام العلني راجع : د. رفعت السعيد - الصحافه اليساريه في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ط ٢ مكتبه مدبولي - القاهره ١٩٧٧ .

(١٩) نقلا عن الاهرام ١٩٢٥/٦/٣

(٢٠) تقرير مرفوع لمستشار وزاره الداخليه المصريه مودعه صوره منه بالمتحف البريطاني تحت رقم :- F.o 371- Egypt and sudan- No. 11 010
Date: 8 /1 /1925

(21) Fo. 371- Egypt and sudan- File 2862 / 3874- Piece no: 14652 .

(٢٢) بروتوكول المؤتمر السادس للكومنترن -الجزء الرابع صـ

١٩٥ من الطبعه الالمانيه

(23) J. stalin - marxism and the National colonial question- London 1947.P.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفتره راجع : د. رفعت السعيد - اليسار المصرى ١٩٢٥-١٩٤٠ دار الطليعه- بيروت ١٩٧٢ .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف - دار الثقافه الجديده القاهره - ١٩٧٠ .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل راجع : د.رفعت السعيد - حسن البنا متى . وكيف .ولماذا؟ دارالثقافه الجديده- القاهره - الطبعه التاسعه- ١٩٩٠ د. رفعت السعيد - أحمد حسين موسى - كلمات ومواقف - دار العربى القاهره - ١٩٧٠ .

(27) F.o.361- No.: 9029 / 46003- Top secrit - April 1945 Nio. in Cairo 536-45 /7/127 .

(28) M.S.Agwani- Cammunism in the Arab East- Asia Publishing house -india -1969 P.

(٢٩) وردت هذه العباره ضمن برنامج جديد للحزب اعلن عام ١٩٣٢ ويوجد نصه الكامل فى :

Iver specter- the soviet Unuon and the Nuslin world 1917 -1958 University of washington press (1959) P-151.

(30) internationl press corespendence-the discussion on camarade bukharin's report-No. 72 -17oct -1928 P7311

(31) Boris ponomaryev- some problems of the revolutionary movement- prague-1975 P

(٣٢) تعالج هذه الفتره فى الكتب التاليه :

- د.رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليساريه المصريه ١٩٤٠- ١٩٥٠ دار الثقافه الجديده القاهره ١٩٧٧
- د. رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضيه الفلسطينيه - دار الفارابى - بيروت ١٩٧٤
- د. رفعت السعيد - الصحافه اليساريه فى مصر - الجزء الاول- المرجع السابق

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول دور «اللجنه الوطنيه للطلبه والعمال ودور الشيوعيين فى الحركه الوطنيه عام ١٩٤٦ راجع :

Jean-pierre thieck- la Journee du 21 Fevrier 1946 dans LHistoire du Mouvement Natianal Egyptien- رساله ماجستير مقدمه لجامعه باريس رقم ١ -(غير منشورة) .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضيه الفلسطينيه المرجع السابق .

(35) U.S.A Congress hause- committes of Fereign affairs- report of Subcommittee No 5- titled :

- Stratigy and tactices of world communism- (washington D.C)1949-P.20-21.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - الصحافه اليساريه فى مصر- الجزء الثانى ط٢ دار الثقافه الجديده القاهره ١٩٨٢ .

(٣٧) لدراسه تفصيليه عن دور مختلف المنظمات الشيوعيه فى هذه الفتره راجع

د. رفعت السعيد - منظمات اليسار المصرى - ١٩٥٠- ١٩٥٧ دار الثقافه الجديده القاهره ١٩٨٣ .

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول تكوين منظمه الضباط الاحرار راجع :

- احمد حمروش قصه ثوره ٢٣ يوليو خمسه اجزاء- المؤسسه العربيه للدراسات- دار النشر بيروت ١٩٧٤
- أ. اجارشيف . جمال عبد الناصر - دار التقدم - موسكو ١٩٨٣ (الطبعه العربيه)

(٣٩) محمد زكى عبد القادر - محنه الدستور - صـ١٦٤ .

(40) U.S.A Congress house - R eport of sub- Committee No5 - ibid P. 22

(٤١) كمثال كتابات سلامه موسى وشبلى شميل ومصطفى حسنين المنصورى وكتابات وردت فى منتخبات جريده المؤيد لعام ١٩٨٠ بقلم «احمد الفضلاء القراء» .الى حركه ترجمه نشطه لعل ابرزها ترجمه كتاب «الدوله والثوره» للينين وقد صدرت بالقاهره عام ١٩٢٢ تحت عنوان «مذكرات لينين عن الحرب الاوربيه ماضيها وحاضرها» بقلم لينين رئيس الجمهوريه الروسيه - عربها عن الفرنسويه احمد رفعت - شركه دار الطباعه الفنيه بالقاهره ونلاحظ ان المترجم قد تعمد تغيير العنوان رغم انه أورد العنوان الحقيقى فى مقدمته للترجمه وذلك ليتفادى رد فعل السلطه لورود كلمه «ثوره» على عنوان كتاب مطبوع بالقاهره - وقد توالت حركه ترجمه نشطه شملت مختلف الجوانب الفكريه والادبيه، وقد تواصلت هذه الجهود الفكريه وبرغم كل العقبات لتصبح احد معالم الحركه الفكريه وحركه الترجمه المصريه عبر مختلف عقود هذا القرن . والاسماء عديده ولعل تقديم نماذج موحيه لايستخدم كأساس لمحدوديه التأثير . فالاثر هو فى واقع الأمر أكبر من أن يتم حصره بنماذج أواسماء تأتى بالضروره فى عده أسطر .. ورغم ذلك فهل يمكن الحديث عن النقد الادبى ومدرسته التقدميه دون ذكر د. محمد مندور ومحمود امين العالم وفريده النقاش او الحديث عن فن القصه دون الحديث عن يوسف ادريس وعبد الرحمن الشرقاوى وعبد الرحمن الخميس وصنع الله ابراهيم او الحديث عن السينما دون ان نذكر بإنبهار اسماء مثل احمد كامل مرسى « شيخ المخرجين المصريين » يوسف ادريس او أحمد بدرخان او صلاح ابو سيف الاستاذ المعترف به من الجميع للجيل الحالى من السينمائيين . كذلك لا يمكن الحديث عن النشر والكتاب دون ان نتحدث مثلا عن دار الثقافه الجديده وغيرها من دور النشر والمجلات مثل قضايا فكريه واليسار بكل ما مثله من تميز وحيويه .

(٤٢) لعله من الصعب الحديث عن فن الكاريكاتير المصرى دون ان نتذكر أسماء لامعه لرسامين يساريين لعبوا دورا هاما فى تطويره بل وتخليقه كأداه للنضال السياسى أمثال زهدى - صلاح الليثى - بهجت الخ .

(٤٣) لقد تطلبت دراستنا لتاريخ الصحافه اليساريه المصريه فى الفتره من ١٩٢٥ وحتى ١٩٥٢ اصدار كتابين هما :

- الصحافه اليساريه فى مصر الجزء الاول ١٩٢٥ - ١٩٤٨ .

- الصحافه اليساريه فى مصر الجزء الثانى ١٩٥٠- ١٩٥٢ .

ويجرى الآن الاعداد لاصدار الجزء الثالث ويتضمن دراسه عن جريده المساء . اما الجزء الرابع فسوف يتضمن دراسه عن مجلات الغد - الطليعه - الكاتب .

(٤٥) لمزيد من التفاصيل راجع :د. رفعت السعيد -

ثلاثه لبنانيين فى القاهره- دار الطليعه بيروت ١٩٧٣ .

(٤٦) أجاريشيف - جمال عبد الناصر - دار التقدم « موسكو- الطبعه العربيه (١٩٨٣) ص ٩٠

(٤٧) من محاضر إجتماعات عبد الناصر الدوليه ١٩٦٧ -١٩٧٠ إعداد عبد المجيد فريد مؤسسه الابحاث العربيه - بيروت ١٩٧٩ ص ٢٢ - نص محضر رسمى عقد بين جمال عبد الناصر والرئيس السوفيتى بودجورنى ورئيس الاركان زخاروف - الجلسه الاولى - القاهره - ٢٢ يونيو ١٩٦٧.



المشروع الوطني والاجتماعي في برامج الحزب الشيوعي المصري في العشرينيات والثلاثينيات

مراجعة للنصوص في ضوء الظروف الموضوعية

د. عاصم الدسوقي

عندماعبرت ثورة ١٩١٩ مرحلة العنف التي لم تستمر الا قليلا الى مرحلة العمل السياسي من أجل التسوية إبتداء من مفاوضات سعد - ملنر (يونية- نوفمبر ١٩٢٠) غير الرسمية (الشعبية) ،الى مفاوضات عدلي كيرزون في يولية ١٩٢١ الرسمية الحكومية، وفي أعقاب انقسام الأمة المصرية بين سعديين وعدليين حول مصير الثورة ومسارها، أعلن الحزب الأشتراكي المصري برنامجه في ٢٩ أغسطس ١٩٢١(١).

كانت «الأمة» المصرية آنذاك ومنذ كلمات مصطفى كامل الحماسية مشدودة الانتباه الى الخلاص من الاحتلال الانجليزي وتحقيق الأستقلال السياسي،بل تتجاوز ذلك كله الى ضرورة تحقيق العدل الأجتماعي بالغاء الاستغلال الاقتصادي بما ينصف طبقة العمال والفلاحين الفقراء .

في هذا الوقت أيضا كان المفكرون المصريون «الليبراليون» قد صاغوا مشروعهم الوطني والاجتماعي بعد الانقسام في الوفد،وكان يتلخص في أتخاذ موقف الأعتدال تجاه سلطات الأحتلال والدعوة الى الديمقراطية بمعنى المشاركة في الحكم من خلال دستور، مع الحرص على ابقاء علاقات الأنتاج القائمة كما هي والتي تكرس السيطرة الأجتماعية لطبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية وأجنحتها الصناعية والتجارية والمالية .ومن المعروف أن سلطات الأحتلال كانت قد أستقطبت عناصر هذه الطبقة ونجحت في سلخها من الأطار العام للنضال الوطني آنذاك، وواصلت معها الطريق حتى أعلان الأستقلال الناقص في فبراير ١٩٢٢ وتشكيل جمعية تأسيسية لأعداد الدستور

.فما هو المشروع الوطني والاجتماعي الذي بشر به برنامج الحزب الاشتراكي المصري؟». فيما يتعلق بالجانب الوطني لم يقتصر الأمر على أن يجعل الحزب تحرير مصر من الاستعمار على رأس مبادئه السياسية،بل تجاوز ذلك الى العمل على تحرير وادي النيل بأسره واقصاء الاستعمار عنه .وترتيبا على ذلك طالب الحزب بمحاربة الاستعمار ومقاومته في كل مكان «اينما وجد» ومقاومة النظم العسكرية والدكتاتورية وانظمة التسليح البرية والبحرية والجوية،والوقوف ضد عدوان دولة على أخرى،ومقاومة الحرب الهجومية.

وقد قدم الحزب البديل الاشتراكي للأستعمار وتداعياته حين وضع في برنامجه مبدأ تأييد « حرية الشعوب اختيار المصير والتآخي مع جميع الامم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة »، وان تقوم العلاقات الدولية على قاعدة من الوضوح وذلك «بالغاء المعاهدات السرية» .

ومن الملاحظ ان المبادئ السياسية للحزب كانت تعبر في جانب منها عن مجمل الاتجاهات والمبادئ التي أعلنتها بعض القوى السياسية المحلية والدولية آنذاك . «فتحرير وادي النيل بأسره ..» كان مطلبا للحزب الوطني منذ مصطفى كامل، «وتحرير مصر ..» كان أساس الثورة في ١٩١٩ وعلى رأس مطالب الوفد المصري في مشروع سعد زغلول الذي قدمه (في ١٧يولية ١٩٢٠) للتفاوض مع اللورد ملنر وان كان مشروع الوفد لم يمانع في عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا تقوم على

---

* د. عاصم الدسوقي : مؤرخ : عميد كلية آداب سوهاج.

الدفاع المشترك اوتكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص (٣)

أما مبدأ حرية الشعوب واختيار المصير والتآخى مع جميع الامم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة ..وكذا الغاء المعاهدات السرية ..فقد كانت كلها ضمن مبادئ ولسن الاربعة عشر المعروفة التى اعلنها فى ٨ يناير ١٩١٨ (المبادئ رقم ١ ،٣ ،٥ ،١٢) .(٤) مع الوضع فى الاعتبار ان مبادئ ولسن قد تمت صياغتها نتيجة لقيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ فى روسيا ومحاولة حكومة الولايات المتحدة المشاركة فى السياسة الدولية التى كانت حكرا على القوى الاوربية بمقتضى عدة تحالفات وتعاهدات سرية منذ اواخر القرن التاسع عشر .

وأما محاربة الاستعمار بشكل عام ومقاومته حيثما وجد وكذا مقاومة العدوان والحرب الهجومية .. فهى مستمدة من مبادئ الدولية الثانية (تأسست فى ١٨٨٩).

والخلاصة ان المشروع الوطنى فى برنامج الحزب الاشتراكى المصرى كان متوازيا الى حد بعيد مع مطالب قوى سياسية اخرى شاعت مبادئها على مسرح العمل السياسى،وبالتالى لم يكن من المتوقع ان يلقى الحزب اعتراضا من تلك القوى فى هذا الجانب الا من سلطات الاحتلال البريطانى .وفى هذا كان الحزب يتساوى مع العناصر الوطنية الاخرى التى كانت تتعرض لمطاردة السلطات.

أما المشروع الإجتماعى فى برنامج الحزب فهو الذى حدد ملامح صورته وأبرز ألوانها وخطوطها، ومن ثم جعلها تتميز عن سائر المبادئ آنذاك سواء من خلال القوى الحزبية أو من خلال كتابات بعض المفكرين .

فقد أعلن الحزب فى مبادئه الاقتصادية أنه يعمل على «الغاء استغلال جماعة لاخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية .. وأخماد أستبداد المستغلين والمضاربين.. » .أما البديل الذى يقدمه فهو «السعى الى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية ..»، وحدد هذه المبادئ فى ثلاثة : ملكية مجموع الامة للثروة الطبيعية ومصادر الانتاج .. وهى اشارة غير مباشرة الى الملكية العامة للأراضى الزراعية والمحاجر والمناجم والمصانع لمجموع الامة).والمبدأ الثانى ويترتب على الاول هو :التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية، وهو ما يعنى توزيع عائد الانتاج من الثورة الطبيعية ومصادر الانتاج حسب العمل الذى تحدده القدرة الشخصية للفرد .وأما المبدأ الثالث فهو «إخماد المزاحمة الرأسمالية..».

واللافت للنظر فى تلك المبادئ الاقتصادية للحزب أنها تكاد تركز أو تقتصر فقط على تحويل ملكية الارض الزراعية لمجموع الامة باعتبارها مصدرا إنتاجيا دون الاقتراب من مشروعات الرأسمالية فى الصناعة والتجارة بالقدر نفسه . والدليل على ذلك فى تقديرى يؤخذ من لغة البرنامج الذى استخدم كلمة «اخماد» أستبداد المستغلين والمضاربين .. و«اخماد» المزاحمة (المنافسة) الرأسمالية، ولم يستخدم كلمة «القضاء على ..» أو كلمة «الغاء » التى استخدمها فى مبادئه السياسية عندما نادى بالغاء المعاهدات السرية ..ذلك ان كلمة «اخماد » تعنى «تسكين» الاستغلال والمنافسة وليس الغاءها .(٥)ولعل هذا الاختلاف فى صياغة الكلمات يعود الى ان البرنامج وضع أصلا بلغة أجنبية ثم ترجم الى اللغة العربية .

ومن ناحية اخرى كانت مبادئ الحزب الاجتماعية تنادى «بالعمل على تحسين حال العمال بتحسين الاجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.. » اى ان المبدأ كان يعمل على تحسين احوال

الطبقة العاملة فى اطار الواقع الرأسمالى الذى كانت تسيطر عليه العناصر الاجنبية فى المحل الاول والتى كانت تستثمر أموالها تحت مظلة الامتيازات الاجنبية .. فكأن الحزب فى هذا لا يختلف فى مطالبه عن مطالب النقابة العمالية فى المجتمع الرأسمالى التقليدى .ومن ناحية أخرى كان المبدأ لا يتناسب ان لم يتناقض مع القول «بتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج العامة لمجموع الامة ..» كمبدأ من المبادئ الاقتصادية للحزب .

أما المبادئ الاجتماعية الاخرى للحزب فكانت تدور حول «أعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الامة نساء ورجالا، بجعله مجانيا ملزما .. والعمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .. ونشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الامة ..»

وهذا الجزء من البرنامج لم يكن جديدا على جبهة الفكر فى مصر آنذاك .. اذ ان أحزابا سياسية منذ عام ١٩٠٧ كانت تنادى بتعميم التعليم الابتدائى وجعله مجانيا واجباريا (راجع برامج :الحزب الوطنى الحر أو حزب الاحرار،وحزب الامة،وحزب الوطنى) .(٦) كما أن تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة فقد سبق ان وردت عند رفاعة الطهطاوى بشكل غامض وعند قاسم أمين بشكل واضح وصريح .وأما التعاليم الديمقراطية فقد وجدت طريقها منذ فترة مبكرة فى كتابات لطفى السيد وكتاب الجزيدة، والحاق كلمة «الصحيحة» بالتعاليم الديمقراطية يدخل بالمصطلح فى دائرة النسبية، وربما كانت الاضافة اشارة للديمقراطية الاشتراكية اتساقا مع مبادئ الدولية الثانية .

ومن اللافت للنظر أيضا أن الحزب الاشتراكى المبارك (تأسس فى ١٩٠٧) نادى بتحسين أحوال الفلاحين الفقراء وتحديد أوقات عملهم فى الحقل،ووجوب حصول الفلاح على نصيب من عائد الارض السنوى التى يعمل بها وفق جهده (٧).

لقد كان برنامج الحزب الاشتراكى المصرى اذن برنامجا مسالما فى جملته للرأسمالية الصناعية والتجارية ومعاديا بوضوح لكبار ملاك الاراضى الزراعية .

أما وسائل الحزب فى تحقيق مبادئه فهى مستقاة من مبادئ الدولية الثانية التى قامت بتعديل صياغة الماركسية الاصولية فى أوربا الغربية فى صورة الاحزاب الديموقراطية الاشتراكية القومية التى تحاول فرض مبادئها عن طريق البرلمان وبالوسائل الدستورية .ومن هنا تحددت وسائل الحزب فى الصراع الحزبى والدعوة السلمية بالنشر والخطابة .. واتمام بناء قوته عن طريق تدعيم إنشاء النقابات الزراعية والصناعية ونقابات الانتاج والاستهلاك .. وإعداد نوابا اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية .وتحقيقا لذلك أعلن الحزب أنه يسعى لاسقاط الشروط المالية عند الترشيح للمجالس النيابية وتطبيق ذلك على المرأة قدر المستطاع .

* * *

فى مارس ١٩١٩ قام لينين بتشكيل الدولية الثالثة لتضم الاحزاب الشيوعية فقط، وهى الاحزاب التى تكونت أساسا من الجناح اليسارى فى الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية (أستمرت هذه الدولية حتى ١٩٤١ حين قررت الحكومة السوفيتية تصفيتها) .. ثم تقرر فى المؤتمر الرابع للكومنتيرن بموسكو (٥ نوفمبر الى٥ ديسمبر ١٩٢٢) ضرورة تغيير اسم الاحزاب الاشتراكية بشكل عام الى أحزاب شيوعية كشرط للانضمام الى هذه الدولية. وكان محمود حسنى العرابى سكرتير الحزب الاشتراكى المصرى قد حضر هذا المؤتمر . ولما كان سجل هذا الحزب مشكوكا فيه فلم يسمح له بالحضور الا بصفة استشارية. (٨)

وهكذا .. وفى مطلع ١٩٢٣ أخذ الحزب فى مصر اسم الحزب الشيوعى المصرى (٩) وإن كان الحزب وقبل المؤتمر الرابع قد أضاف الى أسمه : الشعبة المصرية للدولية الشيوعية.(١٠)

أما وقد أصبح الحزب الاشتراكى المصرى حزبا شيوعيا فى مطلع ١٩٢٣.. فلابد وإن يكون برنامجه برنامجا شيوعيا مغايرا للبرنامج الاشتراكى السابق. (١١)

فما هو المشروع الوطنى والاجتماعى فى هذا البرنامج؟!
فيما يتعلق بالمشروع كان الحزب صريحا فى معاداته للوجود الانجليزى فى مصر والسودان،ومطالبا بالعمل على ربط الشعبين المصرى والسودانى بما يحقق المنافع المشتركة من وراء استثمار ثروات البلدين الطبيعية، والوقوف ضد الذين هضموا حقوق الشعبين سواء كانوا من الوطنيين فى البلدين أو من الاجانب على حد سواء .وأكد البرنامج على «عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التى أجريت خلسة من الشعب وعلى كره منه ولابد أنها إشارة الى تصريح فبراير ١٩٢٢ الذى صدر من جانب بريطانيا . وفى المقابل كان البرنامج يطالب «بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية ».

وطبقا للبرنامج كان الحرب الشيوعى المصرى يستهدف تحرير البلاد من قيود السيطرة الاجنبية وضغوطها حتى يتمتع الشعب المصرى بمصادر ثروته خالصة،ومن هنا أقر البرنامج «جعل قناة السويس ملكا للأمة .. » أى تأميمها ، والغاء الدين العام الذى « تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى أقتصاديا » .. وكذا الغاء الامتيازات الاجنبية.

واتساقا مع تعاليم الدولية الثالثة اعطى البرنامج عناية خاصة للعمال والفلاحين وصغار المزارعين أو الطبقة العاملة بجناحيها الصناعى والزراعى..

ففيما يتعلق بالعمال طالب الحزب بالاعتراف بحق النقابات العمالية فى الدفاع عن مصالح العمال اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. واهتم بالعمل على توسيع قاعدة النقابات العمالية بحيث تضم كل العمال وتشكيل اتحادات نوعية حسب النشاط، ثم انضام الاتحادات النوعية الى الاتحاد العام الدولى،وهو الاتحاد الذى تكون فى المؤتمر الثالث للكومنتيرن (٢٢ يونية - ١٢يولية ١٩٢١)، والنضال من أجل تحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على ثمانى ساعات يوميا، وعدم تمييز العامل الاجنبى على العامل المصرى فى العمل الواحد مع وضع تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين، وضرورة تمثيل العمال تمثيلا صحيحا فى البرلمان.

أما فيما يتعلق بالفلاحين فقد اهتم البرنامج بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات،وتحقيق صلات بينها وبين نقابات العمال، وكذا الارتباط باتحادات الفلاحين الدولية . وطالب البرنامج بالغاء ديوان الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا ،واعفاء الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب، وإنشاء بنوك تعاونية لصغار الفلاحين لتخليصهم من سيطرة المرابين، وتأليف تعاونيات للأنتاج والتوزيع تخلصا من الحلقة الوسطى بين المنتج والسوق والتى يمثلها تاجر الجملة.

ولم يكتف البرنامج بذلك بل جعل من مبادئه مصادرة جميع الملكيات الزراعية التى تزيد على مائة فدان دون تعويض، وتوزيع ما يزيد على ذلك الفلاحين المعدمين (الذين لا يملكون)، بل والغاء نظام ملكية العزب «التى لا تختلف كثيرا عن نظام الاقطاعيات» وا ستخدام الاراضى المصادرة لأقامة مزارع الشعب وتنظيم سوفيتات لفقراء الفلاحين الذين لابد من تمثيلهم تمثيلا صحيحا فى البرلمان شأن العمال.

والحقيقة أن مبدأ مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة الذى

ورد ذكره فى حيثيات الحكم على الحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٢٤يتضارب ويتناقض مع النص الذى اورده شهدى عطية الشافعى والذى يقرر مبدأ فرض ضرائب على مياه الرى للذين يملكون أكثر من مائة فدان .. ذلك أن هناك فرقا بين المصادرة دون تعويض وبين فرض ضرائب .وربما يرجع هذا الاختلاف بين النصبين الى ان ماورد فى الحيثيات جاء فى ملاحق واضافات للبرنامج المعلن، وأن البرنامج المعلن خلا من المبادئ المثيرة عن عمد وقصد.

وإستكمالا لبناء الدولة بناء جديدا وضع الحزب الشيوعى فى مبادئه «تعديل الدستور وقانون الانتخاب حتى تصبح الامة مصدر السلطة الحقيقية » .ولا شك ان الامة هنا تتجاوز المفهوم البراجوازى الذى قام دستور ١٩٢٣على اساسه حيث تشمل العمال والفلاحين بعد ان يتم تعديل وضعهم الاقتصادى الاجتماعى طبقا للبرنامج .

وتوفيرا للمناخ المناسب للعمل الحزبى وضع البرنامج فى مبادئه « الغاء القوانين الاستثنائية التى تحول دون حرية الاجتماعات وحرية تكوين الاحزاب وحرية النشر والخطابة..» وكلها قيود وردت بدستور ١٩٢٣ بحجة حماية النظام الإجتماعى فى نظر المشروع . وطالب البرنامج بالافراج عن المسجونين السياسيين ومحاكمة اذناب الاستعمار من كبار المصريين المسئولين عن الارهاب والاستبداد الذين تعاونوا مع الاجانب على أخماد نهضة الشعب .. وهى إشارة واضحة للجناح المعتدل فى ثورة ١٩١٩ المسئول عن تصفية الثورة مبكرا واكراهها على الدخول فى المفاوضات.

وشمل الحزب برعايته وضع المرأة عندما أقر لها التمتع بالحقوق السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وجعل التعليم أجباريا للبنين والبنات مجانيا للفقراء مع محاربة الامية .

الى اى حد كان برنامج الحزب الشيوعى واقعيا متمشيا مع الظروف الموضوعية السائدة ؟!

ما هى الفرصة المتاحة آنذاك لتحقيق هذا المشروع الوطنى والاجتماعى ؟!

ما هى حدود الممكن . وما هو المستحيل ؟!

عندما نشر الحزب الشيوعى المصرى برنامجه الذى كان يخاطب الطبقة العاملة من عمال الورش والمصانع والفلاحين المعدمين والاجراء تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين الطبقات وإقرارا للحقوق السياسية للطبقة العاملة .. كانت طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية قد تبلورت منذ أواخر القرن التاسع عشر عبر مجموعة من القوانين والقرارت بدأت على وجه الخصوص فى ١٨٧١ (قانون المقابلة).(١٢) وكان أصحاب رؤس الاموال التجارية والصناعية ومعظمهم من هؤلاء الملاك قد شقوا طريقهم فى مجال الاستثمارات الاقتصادية خارج النطاق التقليدى للأرض الزراعية، وساعدتهم ظروف الحرب العالمية الاولى على تكوين قدر من الثروة . وأخذ الجميع يتطلعون الى حماية ملكياتهم وثرواتهم عن طريق المشاركة فى الحكم.. وكانت الثورة فى ١٩١٩الفرصة المناسبة للتعبير عن هذه المصالح الجديدة فى شكل المطالبة بجلاء الانجليز والتخلص من الاجانب حتى تكون «مصر للمصريين..» ثم انتهت الثورة (أو تم تصفيتها أيا كان التعبير) باعلان استقلال البلاد بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ،وتشكيل جمعية لاعداد الدستور الذى اعلن فى مارس ١٩٢٣ . وتطلعت عناصر هذه الطبقة الى خوض الانتخابات للبرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ فى ظل شروط للترشيح تقصر العضوية عليهم.. والبرلمان هو السلطة التشريعية ومن خلالها وبواسطتها يستطيع الملاك والرأسماليون اقرار التشريعات المتمشية مع مصالحهم الاقتصادية والإجتماعية.

وقبيل ذلك بقليل كان الوعى الطبقى لهذه العناصر بدأ يكتمل،وبدأ كل منها ينجذب للآخر لتوحيد الخطوة فى اطار المصالح المتحدة تجاه الطبقة العاملة (النقيض) بطبيعة الحال .. فتكونت النقابة الزراعية المصرية العامة من كبار الملاك (١٩٢١)، وتكون اتحاد الصناعات المصرية (١٩٢٢)، وتجمعت رؤوس الاموال الفائضة أو المدخرة أو الساعية للثروفى بنك مصر (١٩٢٠) وتألفت نقابة تجار الاقطان المصرية (١٩٢٠)،وكانت اول شركة مصرية لتصدير القطن قد تأسست فى أغسطس ١٩١٩، كما تأسست شركة التعاون الزراعية تحت سيطرة كبار الملاك للتسويق (١٩٢٣)، وقبيل الثورة فى ١٩١٩ ظهرت فكرة نادى الاعيان (١٩١٨).

وبتأثير هذا الوعى خرجت شريحة كبرى من كبار ملاك الاراضى الزراعية من تجمع الوفد ليكونوا حزب الاحرار الدستوريين (اكتوبر ١٩٢٢) الذى اشتهر بأنه حزب كبار ملاك الاراضى الزراعية.

والخلاصة ان تجمعات أصحاب هذه المصالح الجديدة،ووجودهم فى السلطة التشريعية والتنفيذية جعل مهمة الحزب الشيوعى المصرى صعبة على مستوى الجدل النظرى . اما على مستوى الحياة الاجتماعية اليومية فقد كانت مهمه الحزب بهذا البرنامج صعبة ايضا من حيث تنمية الوعى المضاد بين الطبقة العاملة ضد طبقة الاثرياء بعناصرها المختلفة .ولعل هذه الصعوبة تكمن فى ان طبقة الاثرياء هذه كانت تعد طبقة وليدة بالنسبة لعمر الطبقات الاجتماعية بشكل عام .ففى مطلع العشرينات لم تكن قد بلغت نصف قرن من الزمان .. ومن هنا لم تكن قد أنهت ايجابياتها المعروفة فى التنمية،شأن نظائرها فى المجتمعات المماثلة، وبدأت فى ابراز سلبياتها وسيئاتها وبروز طبيعتها العدوانية .كما كانت مساحة التوافق الاجتماعى وعدم التناقض بين الصالح الخاص والصالح العام ما

تزال عريضة وتستوعب كثيراً من اجتهادات الانسجام الاجتماعى، مثلما كان الحال فى منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للطبقة الرأسمالية فى أوربا .ومن المعروف .. ان كارل ماركس عندما أعلن البيان الشيوعى فى ١٨٤٨ وأسس الدولية الشيوعية الاولى فى ١٨٦٤كانت الرأسمالية الاوربية بعد أكثر من ثلاث قرون (منذ العصر التجارى) قد دخلت فى مأزق اقتصادى اجتماعى ملحوظ،ولم يعد هناك مجال للأنسجام بين الصالح الخاص والعام،ومن هنا وجدت الطبقة العاملة فى البيان الشيوعى وسيلة النجاة للتخلص من الوضع الطبقى المهين .

على هذا الاساس يمكن القول وطبقا للديالكتيك الذى يقضى بالاتتخلف الحركة عن اللحظة المناسبة ولاتسبقها ايضا ،يكون طرح برنامج الحزب فى مصر غير مناسب من ناحية قوة الاستجابة اجتماعيا .اما من ناحية المشروع الوطنى فى البرنامج، فقد جاء ايضا فى ظروف غير مواتية رغم انه جاء ضد الاحتلال الانجليزى لتحقيق السيادة الوطنية . ذلك ان الفكر السياسى السائد رسميا فى مصر آنذاك كان يحافظ على الموروث.. وهذه المحافظة تتوائم بطبيعتها مع الموقف المعتدل تجاه الاستعمار والذى يقضى بالتعاون معه بدلا من مناطحته بغير سلاح .. بل ان الوطنية المتطرفة التى كان يمثلها مصطفى كامل وعناصر الحزب الوطنى قد تتوافق ايضا مع نقل نماذج الثقافة الغربية التى هى بطبيعتها ثقافة النموذج الاستعمارى.

هل كان من المطلوب ان يكون برنامج الحزب الشيوعى أقرب الى الواقعية منه الى المثالية فى ضوء تلك الظروف الموضوعية ؟!

هل كان من المطلوب تطويع الظروف الموضوعية للمبادئ (النصوص) ام صياغة المبادئ من واقع هذه الظروف ؟!

الحق .. ان الواقعية لها معنيان : معنى الركون للواقع والتعايش معه وهذه سلبية، ومعنى دراسة الواقع لتجاوزه وايجاد واقع آخر وهذه ايجابية .ولما كان الحزب الشيوعى المصرى آنذاك يستهدف تغيير الواقع فلم يكن ملزما بالركود لهذا الواقع فى تخطيط برنامجه الا فى اطار فكرة ما يمكن استزراعه ونقله من بيئة لاخرى فى ظروف غير متماثلة وواقع مغاير .

ورغم ان سكرتير الحزب الاشتراكى المصرى (محمود حسنى العرابى) قد حضر المؤتمر الرابع للكومنتيرن والذى اعلن الحزب الشيوعى بعده كما سبقت الاشارة،الا انه فيما يبدو لم يستفد من المناقشات العميقة التى دارت هناك حول المسألة الشرقية (فى جلستين) فى صياغة برنامج الحزب الشيوعى المصرى وفى تحديد أساليب الحزب فى الصراع .. أو رأى ان ما دار هناك لا يتمشى مع واقع المجتمع المصرى ولا يمكن تطبيقه .وكانت المناقشات التى التي دارت حولة المسألة الشرقية والتي أثارها مندوبو الاحزاب الشيوعية فى تركيا والهند واندونيسيا بالنسبة للموقف الذى تتخذه الاحزاب الشيوعية الوطنية فى « البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة» تجاه الحركات البرجوازية والرأسمالية للتحرر الوطنى قد انتهت الى اصدار مخطط لبرنامج زراعى يقضى بمطالبة البروليتاريا والفلاحين باخضاع برامجهم الاجتماعية للحاجات المباشرة للنضال الوطنى المشترك ضد الامبريالية الاجنبية . وقد وضع هذا القرار فى الاعتبار ان البورجوازية والارستقراطية ذات الميول الوطنية على استعداد للنضال من أجل التحرر الوطنى من اللامبريالية الاجنبية بالتحالف مع العمال والفلاحين الثوريين. (١٣)

ومع هذا كان البرنامج عنيفا معاديا بوضوح لكبار ملاك الاراضى الزراعية، على حين لم يكن كذلك بالنسبة لاصحاب المشروعات الصناعية والتجارية كما سبقت الاشارة، الامر الذى يثير الملحوظة التي سبق اثارتها بالنسبة لبرنامج الحزب الاشتراكى .وعلى حين كان البرنامج من حيث التعامل مع الرأسمالية (البورجوازية) متمشيا مع قرارات المؤتمر الرابع حول المسألة الشرقية،الا انه فى التعامل مع كبار ملاك الاراضى الزراعية (الارستقراطية الاقطاعية) لم يكن كذلك . وهذا يثير الاعتقاد بان صياغة برنامج الحزب الشيوعى المصرى جاءت بعيدة عن مناقشات وقرارات المؤتمر الرابع للكومنتيرن من حيث التحالف مع البورجوازية والاقطاع، ومتأثرة فيما يتعلق بالعمال وحقوقهم ونضالهم بطبيعة الوجود الاجنبى فى الحركة الشيوعية فى مصر. (١٤)

وقد لاحظ رفعت السعيد هذا الاسلوب المطاط وروح الاعتدال فى صياغة عبارات برنامج الحزب،وان كان قد أرجعه الى اسباب الصراع بين القوى المختلفة داخل الحزب الوليد، والتأثر بالحملة التى تزعمتها جريدة الاهرام، وعناصر من الحزب الوطنى (فكرى اباظه)، والحزب الديمقراطى (محمد حسين هيكل)، ورجال الدين .. وسيطرة الرغبة فى نفى صفة التطرف عن الحزب. (١٥)

وهكذا .. ولكل هذه الظروف لم يكن من المتوقع ان يبقى الحزب الشيوعى المصرى طويلا فى ساحة العمل السياسى الحزبى فى مصر، اذ ما لبث ان اعتقلت عناصره فى ١٩٢٤ على اثر اضراب عمال الغزل والنسيج. (١٦)

لكن دماء النضال الاجتماعى الحارة فى عروق العناصر الشيوعية لم تبرد بل ظلت متدفقة تبحث عن شرايين جديدة لتأكيد مبادئ الحزب الشيوعى واقرار مشروعه الوطني والاجتماعى .وجاءت الفرصة عندما اضطرت حكومة زيور التى تلت حكومة سعد زغلول الى اجراء انتخابات فى ١٩٢٥، فقامت لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين باعداد برنامج انتخابى لمساندة المرشحين العماليين وربطهم ببرنامج وطنى

تقدمى.(١٧)

وفى هذا البرنامج(١٨) يطل المشروع الوطنى والاجتماعى للحزب الشيوعى (المحظور) مرة أخرى، فالبرنامج يطالب « بالاستقلال التام لمصر والسودان بلا قيد ولاشرط ..» وهذا ادراك معاصر ومبكر لحقيقة الاستقلال المعلن فى ١٩٢٢ . ويطلب البرنامج عودة العلاقات السياسية والتجارية بين مصر ودول العالم كما كانت عليه قبل اعلان الحماية البريطانية فى ١٩١٤.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية طالب البرنامج برفع الرقابة الاجنبية عن المالية المصرية (صندوق الدين) وفرض الضرائب على المشروعات والاعمال الوطنية والاجنبية لتحقيق فائض فى الميزانية للصرف على المشروعات العامة .

وفى هذا الاطار وضع البرنامج فى اعتبار مرشحيه اجبار الحكومة والمجالس البلدية فى المديريات على شراء جميع الشركات التى تقوم باعمال المنافع العامة مثل المواصلات والمياه والغاز والكهرباء وانشاء مشروعات حكومية جديدة، وتوسيع نطاق المشروعات القائمة لتوفير فرص لتشغيل العمال العاطلين . واللافت للنظر ان لا يشير البرنامج الى تأميم مثل هذه الشركات بل انه يطالب باجبار الحكومة على شرائها .. اى تعويض أصحابها بأموال يستثمرونها فى مشروعات أخرى . ومن المعروف ان الحكومات الرأسمالية تأخذ هذا المنهج فى انشاء قطاع عام بها من خلال شراء مثل هذه المشروعات التي لا يرى فيها رأس المال الخاص مجالا واسعا للربح .

وامام مشكلة عدم تناسب المرتبات والاجور مع ارتفاع الاسعار عمل البرنامج على مكافحة ازمة غلاء المعيشة والسكن بتخفيض الاسعار وذلك بالغاء الضرائب غير المباشرة على المواد الضرورية للمعيشة مثل الخبز والخضراوات واللحم والمياه . ..

وبالنسبة للعمال عمل البرنامج على ضرورة اصدار التشريع اللازم بتحديد ساعات العمل (٨ ساعات)، مع التأمين على حياة العمال فى القطاع الحكومى والاهلى (العام والخاص)، انشاء مكتب للعمل فى وزارة الداخلية يتكون من موظفين وممثلين للعمال، وتكوين لجنة لشئون العمال داخل البرلمان .

وفى مجال الزراعة طالب البرنامج بتوزيع اراضى الحكومة البور على صغار الفلاحين، وانشاء بنك حكومى لتسليف صغار الفلاحين بدلا من اللجوء للمرابين، وتخفيف ضرائب الاطيان على الملكيات الصغيرة وزيادتها على الكبيرة .

وفى مجال الحريات العامة، طالب البرنامج باحترام كافة الحريات التى نص عليها الدستور فى مجالات الصحافة والاجتماعات وحرية تكوين الاحزاب والغاء قانون منع الاعتصابات.

ومن الملاحظ اجمالا ان البرنامج غير شيوعى بالمعنى الاصطلاحى وبه مسحة اشتراكية،ويتمشى مع فكرة تحقيق التغيير المنشود عن طريق البرلمان والحياة الدستورية القائمة .

* * *

فى يونية ١٩٣٠ تولى اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة، ولم يلبث ان أطاح بدستور ١٩٢٣ واعلن دستورا جديدا فى اكتوبر اى اقل من أربعة شهور بعد تولية الحكم عرف بدستور ١٩٣٠ وكان يعطى سلطات اكثر للملك . وكان اسماعيل صدقى منذ تولى رئاسة اتحاد الصناعات المصرية يمثل طموحات الرأسمالية فى مصر، فضلا عن انه كان من كبار ملاك الاراضى الزراعية ايضا، ومن هنا اصبح العبء كبيرا على الطبقة العاملة فى مصر وعلى الحزب الشيوعى الذى كان عليه أن يضاعف من نضاله .

فى هذه الظروف أصدر الحزب الشيوعى المصرى برنامجة فى ١٩٣١(١٩) واضعا الطبقة العاملة أمام مسئولياتها النضالية لتحقيق مطالبها حاضا اياها على الثورة، إذ يذكر فى مقدمة البرنامج « ان على البروليتاريا المصرية والكادحين والفلاحين المستغلين الا ينتظروا ان يمن عليهم احد بمطالبهم..»

فما هو المشروع الوطنى والاجتماعى الذى قدمه الحزب أزاء هذا الواقع الجديد؟!

فيما يتعلق بالمشروع الوطنى فمن الملاحظ ان بعض اهداف الحزب لم تتغير منذ كان الحزب اشتراكيا .. وهذا يعنى ان الواقع السياسى المصرى لم يتغير التغير الجوهرى المنشود .. من ذلك ان الحزب حدد مطالبه الوطنيه فى « طرد الامبرياليين الانجليز من مصر والسودان » ،وتحقيق « الاستقلال الاقتصادى السياسى التام غير المشروط لمصر والسودان » .. « والغاء كل الامتيازات التى يتمتع بها الامبرياليون» .

لكن الجديد فى هذا ان الحزب كان واعيا بحق تقرير المصير للشعوب ومن هنا خرج عن نطاق السياسة المصرية آنذاك التى كانت ترى ان السودان يعد حقا لمصر منذ أيام محمد على باشا فنراه يطالب «بالضمان الكامل لحق السودان فى تقرير مصيره»

وكان لدى الحزب ادراك مبكر عن وعى السياسة المصرية بالنسبة لحركة الوحدة العربية، اذ وضع فى برنامجه مطلب « النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى من أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة » .

واللافت للنظر فى هذه الجزئية من البرنامج مناداة الحزب بالنضال من اجل اقامة وحدة عربية شاملة، ذلك ان الحركة الشيوعية بشكل عام ومن حيث المبدأ تقوم على وحدة الطبقة العاملة ايا كانت عناصرها القومية، وترى فى القومية حركة

الشرائح الرأسمالية من أجل توسيع مجال السوق والاستثمار عبر الحدود لمزيد من الارباح . ومن ناحية أخرى كان البديل الذى قدمه البرنامج لطرد الامبرياليين الانجليز اقامة « تحالف مع الاتحاد السوفييتى ومع الحركة الثورية للبروليتاريا العالمية ومع نضال كادحى المستعمرات » .فكيف يمكن التنسيق بين المفهوم القومى العربى وهو بطبيعته بورجوازى المبنى نظرا لطبيعة السلطة الحاكمة فى تلك البلاد وبين المفهوم الطبقى للبروليتاريا العالمية !!

ولو كا ن البرنامج قد اقتصر على الدعوة لتحرير كل الشعوب العربية لتحقيق الوحدة العربية لربما كان من السهل فهمه على أساس انه كان يراعى الظروف المحلية .. لكن دعوته للتحالف مع البروليتاريا العالمية فى الوقت نفسه أمر يعكس خلطا على المستوى النظرى ان لم يكن خروجا على تعاليم المؤتمر الرابع للكومنتيرن من حيث اهمية وضرورة التحالف مع البورجوازية الوطنية والارستقراطية الاقطاعية .

على ان المبدأ الذى كان جديدا كلية بالنسبة لاهداف الحزب هو مبدأ « الاطاحة بالنظام الملكى وهدم الجهاز البيروقراطى العتيق الذى يضم العمد ومجالس المديريات الزائفة والبوليس ».

كما كان امراً جديداً ايضا المناداة بوضوح « بفصل الدين عن الدولة وفصل القضاء عن الدين وقيام الشعب باختيار القضاة ». صحيح ان تيارا فكريا كان سائداً بين بعض المثقفين المصريين يتكلم عن العلمانية وما تعنيه من فصل الدين عن الدولة، وان بعض رموز هذا التيار كان عضوا فى المؤسسة الثقافية الحكومية والاحزاب السياسية، الا انه لم يحدث ان وضع اى حزب من تلك الاحزاب فى برنامجه هذا المبدأ . ولقد كان هذا وعيا من الحزب الشيوعى بخطورة سيطرة المذهب الواحد فى الدولة التى تضم طوائف ومذاهب مختلفة، وضرورة ان يكون القضاء وضعيا يشمل كل الطوائف والمذاهب المتعددة ويتغير بتغير الظروف والاحوال، لا دينيا ثابتا أسيرا لمذهب واحد . وحتى لا يكون القضاة أسرى السلطة التنفيذية التى تعينهم طالب الحزب بان يختار الشعب هيئته القضائية حتى تكون مسئولية القضاة شعبية .

أما فيما يتعلق بالمشروع الاجتماعى للحزب الشيوعى فى برنامج ١٩٣١ فقد اقامه الحزب على أساس مصادرة الملكيات الزراعية والعقارية ومشروعات الرى ، وتأميم البنوك والمشروعات الانتاجية الصناعية على وجه الخصوص .. فمن ناحية الارض الزراعية تصادر جميع الاراضى والمواشى وادوات الانتاج الزراعية المملوكة للأجانب والمصريين بل واراضى الملك والاوقاف دون تعويض، وتوزع على الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين لا يستغلون عمل الاخرين وعلى عمال الزراعة .وحتى تتحقق فرصة التنمية الحقيقية للمستفيدين الجدد وضع الحزب فى برنامجه اسقاط كافه ديون الفلاحين والغاء الضرائب التى تثقل كاهلهم وبالمقابل فرض ضرائب تصاعدية على دخول الاغنياء .

أما فيما يتعلق بقضايا العمال فى برنامج الحزب فمن الملاحظ ان مطالبه فى هذا الخصوص لم تتغير عن برنامج العشرينيات مما يؤكد ان وضعية العمال لم تتغير ان لم تتدهور الى الاسوأ ، حيث طالب الحزب بتحديد يوم العمل بثمانى ساعات، والاجر الواحد للعمل الواحد، وتقليل ساعات العمل للأحداث، ومنع تشغيل النساء والاطفال ليلا، والتأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والبطالة والعجز .. فاذا ما تحقق ذلك وتم « تسليح الكادحين للدفاع عن مكاسبهم العمالية واستقلال الوطن .. وتمتعت صحافتهم بالحرية .. وتحققت مجانية التعليم للعمالوالفلاحين .. يمكن اقامة «حكومة سوفيتية للعمال والفلاحين».

ولقد لاحظ الدكتور رفعت السعيد على برنامج الحزب انه بالرغم من تعبيره تعبيرا قاطعا عن كثير من المطالب العمالية والفلاحين، الا ان الموقف الايديولوجى العام من البورجوازية الوطنية والتشدد العنيف تجاهها، والتصميم على ان المجال الوحيد لأى عمل ثورى فى مصر لا يمكن ان يوجد الافى اطار الكتلة الثورية للعمال والفلاحين قد دفع بالبرنامج وحركة الحزب ككل الى منعطف انعزالى لأن الظروف الموضوعية فى مصر وهى بلد شبه مستعمرة تفرض نوعا آخر من المجابهة لقضية البورجوازية الوطنية.(٢٠)

والحق ان هذه الملاحظة تنطلق من مقاييس قرارت ومبادئ الدولية الثالثة فى المؤتمر الرابع للكومنتيرن التى دعت الى التحالف مع البورجوازية الوطنية والارستقراطية الاقطاعية كما سبقت الاشارة .

وهذه المبادئ وان كانت مقبولة على مستوى الرؤية النظرية فى بيئتها . الا انها كانت صعبة التحقيق على المستوى العملى فى مصر .. ذلك ان البورجوازية فى مصر باستثماراتها الزراعية والصناعية والتجارية كانت متحالفة بحكم شروط الاستثمارات والامتيازات مع القوى الاستعمارية .. فكيف يمكن اقامة تحالف معها لتحقيق الحرية والاستقلال . ولا شك ان الموقف الذى اخذه الحزب الشيوعى المصرى فى هذا الخصوص كان نابعا من خصوصية الوضع فى مصر، بل ان هذه الخصوصية هى التى فرضت عليه ان يكون معاديا للأرستقراطية الزراعية، مهادنا الى حد بعيد مع الرأسمالية الصناعية التجارية وان خالف تعاليم الدولية الثالثة فى مؤتمرها الرابع، واضعا بذلك أسس الفكرة التى سمحت فيما بعد باختلاف التطبيقات للنظرية الواحدة طبقا للظروف الموضوعية .لقد كان الحزب الشيوعى فى مصر طموحا لتغييرالواقع وتحقيق العدل الاجتماعى لكن الظروف الموضوعية لم تساعده كثيرا فى تحقيق هذا الطموح المشروع نظرا لأن الطبقة

الاجتماعية المراد ازاحتها او تجريدها من اسلحتها، كانت فى دور النمو وفى أحضان الاستثمارات الاجنبية .. فلما سقطت الامتيازات الاجنبية بعد عام ١٩٣٧ وانفردت طبقة كبار الملاك بالنشاط، كانت الطبقة الوسطى قد نمت فى مصر نموا ملحوظا ولم تجد بأسا فى التعاون مع كبار الملاك وكبار الرأسماليين على حساب العمال وصغار الفلاحين والاجراء والمعدمين.

الهوامش

(١) لاتناقش هنا اشكالية تكوين الحزب وسوف نعتبر برنامج الحزب الاشتراكى فى إطار الدولية الثانية اساس الحزب الشيوعى فى إطار الدولية الثالثة.

(٢) اعتمدت على نصوص برنامج الحزب كما أوردها رفعت السعيد فى كتابه: تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠-١٩٢٥، ط ٥ دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨١، ص ٢١٧-(٣) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، ج٢،ط٢. ١٥٢-١٥٦.

(4) Commager, H,S Documents of American history, Vol 11,pp317-319

(٥) راجع مختار الصحاح للشيخ الامام محمد ابى بكر عبد القادر الرازى، ترتيب: محمود خاطر بك» ط٤ وزارة المعارف، القاهرة١٩٣٨، ص١٨٩: خمدت النار سكن لهبها ولم يطفأ جمرها بخلاف همدت.

(٦) يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر١٨٨٢-١٩١٤، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص٢٢. ٥٢. ٥٨.

(٧) نفسه،ص٦٦.

(٨) ادوارد هاللت كار، ترجمة : عبد الكريم احمد،ثورة البلاشفة ١٩١٧-١٩٢٣،ج ٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣، ص ٤٨٩

(٩) راجع مقالتنا : من أرشيف الحركة اليسارية فى مصر ١٩١٩- ١٩٢٥، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم ٢٨- ٢٩، القاهرة ١٩٨١- ١٩٨٢ ص ٤٦٤ .

(١٠) رفعت السعيد، المرجع السابق، ص ٢٤٨ .

(١١) هناك اضطراب حول تاريخ نشر البرنامج الشيوعى فى المراجع العربية المحدودة بطبيعتها، فقد نشر شهدى عطية الشافعى فى كتابه : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦ (ط١، الدار المصرية للطباعة والنشر،القاهرة ١٩٥٢) ص٤٣- ٤٤ البرنامج على انه برنامج الحزب الاشتراكى نقلا عن جريدة الاهرام فى ١٩٢١/٢/١٤ . وقد اثبته رفعت السعيد (المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٤) نقلا عن شهدى ايضا مرجحا، اى رفعت، أن ما نشره شهدى يمثل البرنامج المعدل الذى اصدره الحزب الاشتراكى بعد حضور المؤتمر الرابع للكومنتيرن كشرط للأنضمام للدولية الثالثة . فاذا صح هذا الترجيح يكون البرنامج قد نشر فى مطلع ١٩٢٣ وان عدد جريدة الاهرام فى ١٩٢١/٢/١٤ مجرد خطأ مطبعى .. وإما ان البرنامج يكون نشر فى مطلع ١٩٢٤فى جريدة الاهرام طبقا لتقرير مارسيل اسرائيل عضو رابطة انصار السلام فى مصر الذى رفعه لقيادة الحزب الشيوعى الايطالى بعد ابعاده عن مصر (انظر التقرير فى : رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٠٠- ١٩٤٠، القاهرة ١٩٨١،ص ٦٩٨ - ٧١٤) وهذا التاريخ الذى اورده مارسيل هو الاكثر ترجيحا نظرا لأن البرنامج يشير الى تعديل الدستور وهذا لا يتأتى الا بعد صدور الدستور فى مارس ١٩٢٣ بفترة .

(١٢) راجع المؤلفات الخاصة بالملكية الزراعية فى مصر (رؤوف عباس، على بركات، وكتاب طاهر عبد الحكيم عن الشخصية الوطنية فى مصر)

(١٣) ادوارد هاللت كار، المرجع السابق، ص ٤٨٩- ٤٩٤.

(١٤) عن التأثير الاجنبى على المحتوى الفكرى للطبقة العاملة والاصول الاجنبية للحركة الاشتراكية - الشيوعية فى مصر، راجع : رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ،ص ١٧٠. ١٧٣. ١٨٠. ١٨٤ .

(١٥) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر (مرجع سابق)، ص ٢١٨-٢١٩ .

(١٦) من الملاحظ ان الحزب الشيوعى التركى تألف لاول مرة بعد المؤتمر الرابع للكومنتيرن ايضا عندما تم توحيد كل الجماعات الشيوعية المتفرقة فى خطوة متزامنة مع توحيد البلاد على يد كمال اتاتورك لكن الحكومة التركية حطمت نشاط الحزب تماما فى بضعة شهور (هامش رقم ٣ص ٤٨٩من كتاب : ادوارد هاللت كار..)

(١٧) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (مرجع سابق) ص ٥٧٢ فى الهامش .

(١٨) نفسه ، نص البرنامج ص ٥٧٢ -٥٧٣

(١٩) نفسه ،نص البرنامج ص ٥٦٣- ٥٦٥

(٢٠) نفسه ،ص ٥٦٥

تجديد الفكر حول نشوء الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١

أمين عزالدين

ظهرت الطبقة العاملة على مسرح القوى الاجتماعية فى مصر فى فترة هامة من فترات التغير الاجتماعى والسياسى. وكان ظهورها على صلة وثيقة بطبقة الفلاحين المعدمين فى الريف والبقية الباقية من طبقة الحرفيين فى المدن. ولكنها لم تلبث أن نمت نمواً متميزاً داخل وحدات المرافق العامة الاحتكارية والصناعات الناشئة والخدمات، وإن ظلت مثل هاتين الطبقتين عند قاعدة السلم الاجتماعى سواء من حيث نصيبهما السياسى من الدخل القومى أو حظهما من المكانة والنفوذ السياسى.

ففى الفترة الممتده من ١٨٨٢ (بدء الاحتلال البريطانى لمصر) والى ١٩١٩ (أندلاع الثورة الوطنيه) كانت السلطة الاجتماعية والسياسية قسمة بين جهاز الاحتلال البريطانى والخديوى والبورجوازية المصرية فى الزراعة. وكان جهاز الاحتلال يتشكل من مجموعة الموظفين البريطانيين الذين وضعتهم بريطانيا فى خدمة الحكومة المصرية، وأهمهم المستشارون الذين كانوا الوزراء الحقيقيين فى البلاد . ثم مجموعة الضباط البريطانين فى الجيش والبوليس ويرأسهم السردار البريطانى. وكان هذا الجهاز بقيادة المندوب السامى البريطانى يمارس السلطة الفعلية فى البلاد، بينما كان الخديوى والوزارة المصرية يمثلان السلطة الشرعيه المجمدة.

أما البورجوازية المصرية فقد نشأت كما نعرف من خلال نمو الملكية الفردية فى الزراعة طوال القرن التاسع عشر. فلما استقر الأمر للاحتلال البريطانى، واتجه الى جعل مصر بلداً متخصصاً فى إنتاج القطن والتوسع فى زراعته من خلال مشاريع الرى والطرق والسكك الحديدية الضيقه، تضخمت البورجوازية المصرية فى الزراعه كطبقه ذات مصالح اقتصادية وسياسية محددة، وارتبطت ارتباطا وثيقاً بسلطات الاحتلال التى اعتمدت عليها بدورها فى بناء مؤسسات الحكم مثل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (حتى عام١٩١٣) ثم الجمعية التشريعية بعدها، فضلاً عن مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية. وكان الحزب السياسى الممثل لهذه الطبقة، والمعبر عن مواقفها هو حزب الأمه الذى أوقف تطلعاته الوطنية عند حد الحكم الذاتى فى ظل الاحتلال.

والى جانب البورجوازية الزراعية، شهدت المدن المصرية خلال تلك الفترة نمواً ملحوظا لطبقة الرأسماليين التجاريين والمثقفين ممن كانوا - بطبيعة الحال- أكثر ثورية وتطرفاً من البورجوازية الزراعيه، والذين أحسوا منذ نشأتهم بالتناقض الاساسى مع الاستعمار ومصالحه ومؤسساته فى البلاد وكان قطاع المثقفين المشبعين بالأفكار الليبرالية الغربية أسبق القطاعات الى الحركة والنضال ضد الاحتلال واجهزته، من خلال الحزب الوطنى، الذى كان الممثل الحقيقى لهذه الطبقه والمعبر عن افكارها وتطلعاتها.

لقد ظهر العديد من الأحزاب والجماعات السياسية فى تلك الفترة (١٨٨٢-١٩١٩) كان أبرزها- كما عرفنا- حزب الأمه

* أمين عز الدين : مؤرخ الطبقة العاملة المصرية.

والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى وحزب المقاصد المشتركة للعمال - الحزب الاشتراكى المبارك.

واذا كانت هذه الأحزاب والجماعات يضمها اتفاق عريض حول هدف السعى والنضال من أجل **الاستقلال والدستور**، وهو الهدف الذى تبلور سنة١٩١٩داخل عباءة «حزب الوفد» وكاد أن يوحد كافة القوى الاجتماعية حوله.... **فإنها اختلفت كثيراً فى رؤيتها الاجتماعية**،وخاصة فى نظرتها الى الطبقة العاملة الصاعدة حينذاك. وكانت شواهد هذا الاختلاف تمتد وتتنوع بين موقفين أو ثلاثه:

أولها: موقف حزب الأمه الذى لم يبد اهتماماً بالطبقة العاملة، وأزعجته حركة الإضراب التى شهدتها تلك الفترة ، وخاصه إضرابات عمال المرافق.

ثانيها: موقف الحزب الوطنى الذى يتسم بالاهتمام بالطبقة العامله اهتماماً أبوياً فقط يتمثل فى مساندته للإضراب وفى إنشاء تنظيمات «خدميه» للعمال والحرفيين (نقابة الصنائع اليدوية ومدارس الشعب واندية العمال).

ثالثها: موقف مجموعة من الأحزاب والمفكرين الذين أبدوا اهتماماً بالعمال والفلاحين من خلال فكر قادتها المتأثرين ببعض الأفكار الاشتراكية الأوروبية وان ظلت حركتهم بطيئة وغير فعاله على مستوى النضال اليومى للعمال (حزب المقاصد المشترك- والحزب الاشتراكى المبارك...الخ)

سمات أساسية للحزب الاشتراكى المصرى:

مهما يكن من أمر هذا التنوع فى المواقف، فإن الحقيقة الهامة التى ينبغى الا تغيب عن نظر الباحثين هى اننا لن نجد جماعة أو حزباً من هذه الأحزاب ضمن كوكبة العمل السياسى فى تلك الفترة، يدعى أنه ممثل للطبقه العاملة أو ناطقاً بلسانها أو معبراً عن أمانيها الأصيلة. وحتى من بين تلك الاحزاب ممن حملوا شعارات أو لافتات اشتراكية، لن نجد منها من يحمل دعوى أو دعوة لتمثيل الطبقة العامله.

أما الحزب الاشتراكى المصرى فقد انفرد بهذه الدعوى- وأكدها فى أدبياته ونشاطه، وخاصة فى المرحلة الثانيه من مراحل وجوده والتى امتدت من يوليو ١٩٢٢ حتى مارس١٩٢٤. وكانت دعواه تلك أحد عوامل وأسباب الصراع بينه وبين حزب الوفد، وهو الصراع الذى انتهى بتصفية الحزب الاشتراكى المصرى وتشتيت قياداته.

وثمة حقيقة أخرى ينبغى ان تحظى منا باهتمام خاص ونحن نجدد البحث والفكر فى أمور الحزب الاشتراكى المصرى، **وهى أن هذا الحزب كان الوحيد الذى ولد فى كنف الحركة النقابية وفى مهدها من النقابات** التى كان يوحدها ويضمها «إتحاد النقابات العام١٩٢١-١٩٢٤». وكانت هذه الحقيقه الباهرة على نقيض أنماط الارتباط الأخرى بين الأحزاب والنقابات، حيث كان الحزب ينشأ قبل نشوء الاتحاد النقابى، ثم يتولى إنشاء اتحاد يحمل اسمه ولافتته، على نحو ما نعرفه من علاقه الحزب الوطنى بنقابة الصنائع اليدويه وليدته، وعلاقه حزب الوفد بالاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل وغير ذلك من الحالات.

وأخيراً... وليس آخراً... هناك حقيقه الالتزام الفكرى (الايديولوجى) التى تميز بها الحزب الاشتراكى المصرى عن كافة الاحزاب السياسية التى سبقته أو عاصرته.

فالحزب كان فى كل مرحلة من مراحل وجوده ملتزما بنظرية للتنظيم والعمل، يسترشد بها قادته-والأعضاء- فى تقييمهم للمواقف وفى تفهم طبيعة القوى الفعاله فى كل موقف، وفى تحديد الموقف «الصحيح» للحركة.

فى المرحلة الأولى من حياة الحزب غلبت على رؤى الحزب نظرات ومنطلقات الفكر FABIAN الفابى، وفى **المرحلة الثانيه** غلبت عليه النظرية الماركسية المشبعة بالخبرة السوفيتية.

ولم يكن ذلك اختياراً عشوائيا ، وإنما كان محصلة لما جرى داخل الحزب من صراع فكرى بين جناحيه الرئيسيين.

وسواء سادت الفابية أو الماركسية فإن ذلك لم يغير من السمة المميزه للحزب والتى شكلت **التزامه الدائم بنظرية للعمل السياسى**، الأمر الذى نفتقده فى باقى الاحزاب المصرية فى تلك الفترة.

* * *

باستعراض هذه الحقائق المبهرة ونحن نجدد الفكر حول الحزب الاشتراكى المصرى، يتأكد عندنا تميز هذا الحزب عن مجمل الأحزاب السياسية السابقه عليه والمعاصرة له.

فالحزب الاشتراكى المصرى- كما رأينا- هو الحزب الوحيد الذى حمل وروج لدعوى تمثيله للطبقة العاملة المصرية. وهو الحزب الوحيد الذى ولد فى كنف الحركة النقابيه وفى مهد مؤسساتها. وهو الحزب الوحيد الذى التزم بايديولوجيه محددة-وواضحه- المعالم، وهى الفابية ثم الماركسية.

ولعل العرض الموجز الذى سنقدمه هنا لمراحل نشوء هذا الحزب وتطور حركته على مدى أربع سنوات(١٩٢٠-١٩٢٤) أن يوفر الاطار التاريخى للحقائق الثلاث التى رصدناها هنا ونحن نجدد فكرنا حول الحزب.

وفى تقديرنا أن حياة الحزب الاشتراكى المصرى قد مرت بثلاث مراحل:

مرحلة التكوين

مرحلة البرنامج الفابى

مرحلة البرنامج الماركسى

الحزب فى مرحلة التكوين(١٩١٩- أغسطس١٩٢١)

تشكل الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس١٩٢١ كمحصلة للقاء التاريخى الذى تم بين تيارين اشتراكيين:

أ- تيار من المثقفين المصريين من حملة الفكر الاشتراكى والعائدين من البعثات العلمية فى البلدان الأوروبية، مثل **سلامه موسى** الذى عاش فى بريطانيا سنوات طويله اتصل خلالها بجماعة الفابيين وعرف كيرهاردى وبرناردشو وويلز. ومثل **الدكتور على العنانى** مبعوث الجامعة المصرية الى برلين والذى تشبع بالفكر الاجتماعى (الماركسى) فى المانيا، وترأس جمعية «اخوان النهضة العلمية المصرية» هناك. ومثل العائدين من الجامعات الفرنسية وأبرزهم **عزيز ميرهم ومنصور فهمى وعبده جوده وخليفه بولى.**

فمن مجموع هؤلاء المثقفين العائدين نشأت فى عام ١٩١٩ فكرة تأليف «جمعيه إشتراكية» لدراسة مذاهب الاشتراكيه. وكان سلامه موسى وعلى العنانى **ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسنى العرابى** من أبرز أعضائها.

ب- تيار المهاجرين الأجانب ممن يقطنون مدينة الاسكندرية ومن ضمنهم عناصر سياسية وثورية لجأوا الى مصر هرباًمن الاضطهاد فى بلادهم، مثل تيودور روزنشتين الاشتراكى الروسى وصاحب كتاب «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده» والذى عمل محرراً بجريدة اللواء التى كان يصدرها الحزب الوطنى بالانجليزيه EGYPTIAN STANDARD وقد عاد الى وطنه بعد الثورة البلشفيه حيث عمل سكرتيراً خاصا للزعيم لينين ثم عين سفيراً لبلاده فى طهران.

ويعتبر **جوزيف روزنتال** بحق أبرز الشخصيات الاشتراكية وسط المهاجرين الاجانب، وكان بحق أبرز الداعين الى تأليف أول اتحاد مصرى للنقابات ويرجع اليه الفضل فى اخراج هذا الاتحاد الى حيز الوجود فى فبراير١٩٢١ قبل تشكيل الحزب الاشتراكى المصرى بشهور.

نحن اذاً نواجه تيارين اشتراكيين فى نفس الوقت: أحدهما وهو تيار مصرى قاهرى يغلب عليه الفكر الفابى والثانى هو تيار المهاجرين الأجانب ويغلب عليه الفكر الماركسى (وربما الفوضوى أيضاً) ومن هذين التيارين تشكل الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس١٩٢١.

الحزب فى مرحلة البرنامج الفابى (اغسطس١٩٢١-يوليو١٩٢٢)

فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكى المصرى برنامجه على الرأى العام متضمنا الديباجة والمبادئ السياسية ثم المبادئ الاقتصاديه والمبادئ الاجتماعية. ورغم صعوبة تلخيص البرنامج فى هذا الحيز فاننا نكتفى بذكر أبرز بنوده. فالبرنامج يعلن أن الحزب سيعمل على تحرير مصر، وتأييد حرية الشعوب ومقاومة العسكريه والدكتاتوريه. **وفى المجال الاقتصادى** يلتزم الحزب بالعمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعيه والسعى الى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم الاشتراكيه المعروفه وهى: توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمه والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصيه وإخماد المزاحمة الرأسمالية. وفى المجال الاجتماعى يلتزم الحزب بجعل التعليم حقاً شائعا للجميع وجعله مجانيا ملزما، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحه وتحسين حال العمال بتحسن الأجور وتقرير المكافأة والمعاشات حين العجز والعطله القهريه وتحرير المرأه الشرقية وتربيتها تربية منتجة، وإنشاء النقابات الزراعيه وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان ...الخ

والبيان بهذه الصورة لايحمل القسمات المعروفة للأحزاب الماركسية من حيث الموقف الحاسم من الملكية والصراع الطبقى وقيادة الطبقة العاملة لحركة المجتمع نحو الغاء استغلال الإنسان للإنسان، بل إن البرنامج يحمل بصمات فابيهFABIAN لايمكن إغفالها خصوصاً حيثما يبشر باعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس المحلية والبلدية ويكتفى بشعار «تحسين» حال العمال والأجور والمعاشات والمكافآت.

هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية التطبيقية- أى من ناحية حركة الحزب وعلاقاته اليوميه بالطبقة العاملة- فان الحزب وخاصة فى القاهرة لم يبد أى نشاط ملموس وذلك على خلاف لجنة الاسكندرية التى اهتمت بتوسيع نشاطها وسط العمال واستنباط الوسائل الكفيلة باجتذابهم الى صفوف الحزب مثل فتح مدرسة ليلية للعمال فى حى كرموز على نمط مدارس الشعب التى انشأها الحزب الوطنى.

وقد تمكن الحزب فى هذه المرحلة من تأسيس فروع له فى طنطا وشبين الكوم والمنصوره.

الحزب فى مرحلة البرنامج الماركسى(يوليو١٩٢٢-مارس١٩٢٤)

بدأت هذه المرحلة من حياة الحزب عندما انقضت جماعة

الاسكندرية على قيادة الحزب فى القاهرة وطردت سلامه موسى والدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان، ثم نقلت المركز الرئيس «للحزب ليكون فى كنفها بالاسكندرية.

ولسنا نعتبر هذه الحركة «انقساماً» فى الحزب، وانما كانت على وجه التحديد، تصفية للجناح الفابى FABIAN من أجل إعلان الهوية الشيوعية للحزب والاندفاع به نحو العمل وسط الطبقة العاملة. لقد وجدت جماعة الاسكندرية ومن انضم اليها من عناصر قاهرية (محمود حسنى العرابى) أن مركب الحزب فى القاهرة- على حد قول المؤرخ عبد العظيم رمضان- قد اثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعى، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التى تغوص فى بحر بورجوازى، «والانطلاق بمركب الشيوعيه بعيداً عنها».

وباتخاذ هذه الخطوة أصبح واضحا أن القيادة الجديدة مصممة على اعلان هويتها الحقيقية كقيادة ماركسية تبنى حزباً شيوعياً يحمل السمات السائدة للاحزاب الشيوعية فى الخارج.

وتجسد هذا الاتجاه فى مجموعة من الخطوات والإجراءات المثيره نذكر منها بالذات مايلى:

١- أصدر الحزب فى أوائل يوليو ١٩٢٢ جريدة باسمه جعل شعارها المنجل والمطرقه. وتتصدر مادتها مقالة عن لينين.

٢- أصبحت أوراق الحزب ومطبوعاته تحمل اسم «الحزب الاشتراكى المصرى» مذيلة بعبارة «الشعبه المصرية للدولية الشيوعية» وأصدر الحزب بياناً أعلن فيه قراره بالانضمام الى الدولية الثالثه (الكومنترن)

٣- فى أوائل نوفمبر١٩٢٢ إحتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسيه وافتتح الحفل بالنشيد الدولى والقيت الخطب حول الثورة الروسية وعلاقاتها بالشرق.

٤- اشترك الحزب بمندوب عنه (محمود حسنى العرابى) فى المؤتمر الشيوعى الرابع بموسكو.

وكان من الطبيعى إزاء هذا التحول الكبير فى اتجاه الحزب ان تشعر قيادته الماركسية بأن برنامج أغسطس١٩٢١ الفابى المترهل لم يعد يمثل موقف الحزب الايديولوجى الجديد، أو يتفق مع المبادئ الواحد والعشرين التى تلتزم بها الاحزاب الاعضاء فى الكومنترن.

ولايتسع المجال هنا لعرض البرنامج الماركسى الجديد للحزب ولكننا لايمكننا التجاوز هنا عن ذكر بعض مواده مثل: العمل والنضال ضد الاستعمار وتحرير مصر والسودان وتأميم قناة السويس لتصبح «مرفقا أهليا» وإلغاء الامتيازات والإفراج عن المسجونين السياسيين. كما تضمن البرنامج ملحقا ببرنامج للفلاحين يلغى ملكية العزب وديون الفلاحين ويدعو الى تدشين مزارع الشعب ومجالس سوفيتية للفقراء.

واكد البرنامج بجلاء أن الحزب هو «الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحيها. وانطلاقا من هذا الموقع المتميز سمح الحزب بوصول عناصر عمالية حقه الى قيادته نذكر منهم محمود إبراهيم ومهنته سمكرى ومحمد الصغير ومهنته مزين من شبين الكوم، وشعبان حافظ، مساعد اجزجى من الزقازيق، ومصطفى ابو هرجة العامل من سمنود والشحات ابراهيم ومهنته كاتب ومقيم بمحله ابو على.

وقد بلغت عضوية الحزب فى تلك المرحلة وحتى نهايته فى عام١٩٢٤ الألف وخمسمائه، وامتدت فروعه الى المدن الريفية مثل سمنود والمحلة الكبرى والزقازيق وشبين الكوم وطنطا.

والسؤال الآن هو: اذا كان الحزب قد أعد نفسه وكوادره وأدواته فى هذه المرحلةليخوض النضال من أجل تحقيق شعاراته ومانسجه للطبقة العاملة من آمال واحلام، فهل كانت السلطة غافلة عنه أم كانت متربصة به وتعد العدة لاغتياله؟

لقد ثبت للسلطة أن الحزب - فى مرحلة البرنامج الماركسى وما اتسمت به حركته من نشاط وجسّارة وإقدام- قد تخطى الخط الأحمر واندفع نحو المحظور بما اثاره من ضجيج وبما نظمه من إضرابات وبما أعلنه من تحدٍ للسلطة، وكان أخطر ما مارسه الحزب من نشاط فى تلك المرحلة، إحياء للجناح النقابى المتمثل فى «اتحاد النقابات العام» بعد ان ظل خامداً عامى ١٩٢١ و١٩٢٢. وكان من أهم مظاهر هذا الإحياء امران:

١- مضاعفة عدد النقابات المنضمه الى الاتحاد ورفع مجمل العضوية من ثلاثة الاف الى نحو عشرين ألفا.

٢- تنظيم وقيادة مسلسل من الإضرابات الناجحه فى مدينة الاسكندريه وضواحيها عمال حلق الجمل- عمال نقل الفحم- عمال شركة البواخر الخديويه وغيرها.

٣- تنظيم مسيرات عمالية لتأييد الإضرابات وتحدى السلطات المحليه والسلطات العسكرية البريطانية.

لقد نجح الحزب بحق من أن يجعل من وجوده ومن امتلاكه لزمام الأمر فى اتحاد النقابات العام، قوة مؤثرة فى حركة الطبقه العاملة جرّت عليه عداء السلطة ومسلسلا من المحاكمات، ثم خاتمة من الصدام المؤسف مع حزب الوفد الذى تشكلت وزارته برئاسة سعد باشا زغلول فى ١٩ ابريل١٩٢٣

لقد كان نشوء هذا الحزب وحياته التى لم تزد على بضع سنين، مبعث وهج سياسى عابر فى سماء مصر، وتجربة تستحق ان تجدد الفكر فى أحداثها ومباهجها باستمرار.

التيارات الأساسية فى الحركة الشيوعية المصرية

محمد يوسف الجندى

فى أواخر عام ١٩٦٩ كنت فى موسكو وقمت بزيارة ايجور بيلاييف فى مكتبه بصحيفة «برافدا» التى كان يعمل بها فى ذلك الوقت. وايجور بيلاييف كاتب وصحفى ومستشرق روسى عمل عدة سنوات مراسلا لصحيفة «برافدا» فى القاهرة. وكتب بالاشتراك مع.. يفجينى بريماكوف كتابا بعنوان «أفراح على ضفاف النيل «بعد تأميمات عام ١٩٦١. وكتبا فى السبعينات كتابا آخر باسم «مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر» .

ودار أثناء الزيارة حديث بينى وبين بيلاييف حول تقييمه للأوضاع فى مصر. وكنت أتفق معه حول التقييم الايجابى لفترة حكم جمال عبد الناصر ولكننى كنت أعتبر أن هناك مبالغة فى دور الاتحاد الاشتراكى العربى وقدرته فى قيادة التحولات الاشتراكية في البلاد. وكنت الحظ فى حديث بيلابيف إغفالا كاملا لدور الحركة الشيوعية المصرية والماركسيين المصريين. ورد بيلابيف على ملاحظتى بقوله «عن أى حركة شيوعية تتحدث -عن ٤٠ منظمة تتشاجر مع بعضها البعض». والحقيقة أن هذا لم يكن موقف بيلاييف وحده بل إن أغلب كتابات المستشرقين السوفييت فى ذلك الوقت كانت تتحدث عن الاتحاد الاشتراكى العربى باعتباره التنظيم الطليعى الوحيد الذى سيقود التحول الاشتراكى فى مصر. وكانت تعتبر أى حركات أخرى بما فيها الحركة الماركسية عقبة أمام التوجهات الناصرية. ولهذا فقد رحبوا بقرار الحزبين الشيوعيين المصريين عام ١٩٦٥ بأنهاء وجودهما المستقل.وظلوا لمدة طويلة يعارضون اعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى.

وأود هنا أن أناقش مقولة بيلابيف والتى كان يرددها الكثيرون داخل مصر وخارجها ومنهم عبد الناصر نفسه. وهى أن الشيوعيين تنهكهم الانقسامات وتقضى على أي تأثير لهم.وإذا كانت فى هذه المقوله بعض الصحة وهى ان الحركة الشيوعية المصرية طوال تاريخها منذ الأربعينيات كانت تعانى من الانقسامية. وان هذه الانقسامية كانت تؤثر على فعاليتها. ولكنه من التجنى على الحركة الشيوعية القول أن الانقسامية أدت إلى إفقاد الحركة الشيوعيةتأثيرها وفعاليتها فى الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية فى مصر. بل إنه رغم هذهالانقسامات فلا يمكن الحديث عن أى مجال من مجالات الحياة فى المجتمع المصرى سواء فى الناحية السياسية أو التاريخية أو الاقتصادية أو الثقافية أو فى الحركة العمالية والفلاحية وحركة الطلبة والنساء والمثقفين دون التعرض لتأثير الشيوعيين المصريين.

والواقع أنه رغم كل الانقسامات ورغم كل الصراعات فقد كنا نلحظ دائما آتجاها موضوعيا يشق طريقة بين كل الاتجاهات سواء داخل الحركة الشيوعية أو خارجها وكان خطابه وأسلوبه فى العمل والحركة والمواقف هو الذى يطبع حركة الشيوعيين ويميزها.وكان هو الذى يجمع حوله القوى السليمة الأخرى فى المجتمع.

* محمد يوسف الجندى : مدير دار الثقافة الجديدة.

وقد وجدت داخل الحركة الشيوعية تيارات أخرى «انعزاليه» ولكن واقع النضال ومنطق الحركة كان يجعلها تتلاشى وتهزم .

ولا أقصد بهذا الحديث أن أسمى تنظيمات معينه وأصفها «بالموضوعية» وأسمى تنظيمات أخرى «بالانعزالية» فليس هذا هو هدف هذا المقال. ولو لجأنا الى هذا المنهج لوقعنا فى أخطاء كثيرة. ولجانبنا الصواب فى كثير من الاحكام. فالاتجاهات الموضوعية والانعزالية كانت موجودة فى مختلف التنظيمات بقدر أو بآخر، قد تغلب هنا أو تقل هناك.

ولكننى سأقصر حديثى على التوجه العام «الموضوعى» والذى كان يقابله «توجها» «إنعزاليا» يدخل فى صراع معه ليشق طريقه للتأثير فى الحركة الجماهيرية المصرية.

١- الاجانب والتمصير :

من المعروف أن الاجانب هم الذين قاموا بتأسيس الحركة الشيوعية فى الاربعينات. ففى هذه الفترة كانت الامتيازات الأجنبية تسود فى البلاد وكان الاجانب يحاكمون أمام محاكم خاصة ويعاملون معامله متميزة ويتمتعون بحقوق أكبر من المصريين مما سمح لهم بحرية الحركة فى فترة كانت القوانين المعادية للشيوعية توجه ضد المصريين أساسا . وقد تعرضنا لهذا الموضوع بتفصيل أكبر فى مقال آخر فى نفس هذا العدد من قضايا فكرية بعنوان «السمات الأساسية للحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات». وكان الأجانب يتكونون أساسا من اليهود واليونانيين والأرمن والايطاليين. ولهذا كان تكوين الحركة الشيوعية فى مصر يتميز فى مراحلها الأولى بطابعها الأجنبى.

وكان للأجانب أيضا دور كبير فى الحركة النقابية والعمالية وفى الصحافة والاقتصاد وغيرها من المجالات. وكان بعض النوادى وبعض الهيئات فى مصر يقصر دخولها على الاجانب. ولم يكن غريبا فى هذه الظروف أن يكون أحد مطالب برنامج الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينيات مساواة العمال المصريين بالعمال الأجانب.

كان على الشيوعيين المصريين (ذوى الاصل الأجنبى) فى الاربعينيات أن يواجهوا هذا الوضع. وكان من الطبيعى أن يكون التوجه السليم والثورى هو تمصير الحركة الشيوعية وذلك بتركيز العمل بين المصريين والحرص على أن يتولى المصريون المسئوليات القيادية.

وهذه المسألة التى تبدو بديهية هذه الايام لم تكن كذلك فى ذلك الوقت. فقد دارت حولها معركة فكرية وسياسية بين تنظيمين أساسيين هما «اسكرا» و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى» وقد استمرت هذه المعركة أثناء مباحثات الوحدة بينهما. فقد كانت قيادة اسكرا تتكون من الاجانب وكانت تسمى اتجاه الحركة المصرية لتمصير الحركة اتجاها «شوفينيا» ولم يدخل قيادة اسكرا غير اثنين من المصريين قبل الوحدة بقليل وهما شهدى عطية وعبد المعبود الجبيلى. أما قيادة الحركة المصرية فلم تكن تضم من الأجانب غير هنرى كوربيل. وعند تحقيق الوحدة وتكوين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وبعد مناقشات طويلة اتفق على أن تضم القيادة الجديدة ثلاثة فقط من الأجانب هما كوربيل وشفارتز وإيمى ستون وكان هذا اتجاها سليما وقد تطور الأمر بعد ذلك وفى ارتباط بتطور الأوضاع فى مصر من ألغاء الامتيازات الأجنبية، وهجرة أو طرد عدد كبير من الأجانب من مصر بعد حرب فلسطين ١٩٤٨ وبعد العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وكان من الطبيعى منذ منتصف الخمسينيات أن يعزل الأجانب عن أى عمل قيادى فى الحركة الشيوعية وأن يختفى وجود الأجانب داخل الحركة الشيوعية المصرية.

وصاحب ذلك بعض الاتجاهات الخاطئة التى ترجع كل المصاعب والأخطاء التى مرت بها الحركة الشيوعية الى نشأتها الأجنبية واليهودية واستخدمت بعض القوى الرجعية تلك الحقيقة ليتهموا الشيوعيين بالعماله للأجانب وللصهيونية وتحاول أن تلطخ الدور الايجابى والثورى الذى قام به بعض الأجانب واليهود لنشر الفكر الاشتراكى والماركسى بين المصريين.

٢- التعميل :

باعتبار أن الحزب الشيوعى هو حزب الطبقة العامله، وباعتبار أن العمال هم أكثر طبقات المجتمع ثورية ومصلحة فى التغيير الاجتماعى، فقد كان التوجه نحو العمال توجها طبيعياً وثوريا . ولهذا كان التوجه نحو التجمعات العمالية الكبيرة في ذلك الوقت وكانت تجمعات عمال النسيج في شبرا الخيمة وكفر الدوار والمحلة الكبرى من أهم التجمعات العمالية فى الاربعينيات. وتم عمل هام وتجنيد بين ميكانيكى سلاح الطيران حيث جند كادر عمالى أصبح له دور قيادى فى التظيمات الشيوعية ولعب الشيوعيون دورا بارزا فى النقابات من أجل خلق اتحاد لنقابات عمال مصر رغم تحريم القانون لذلك ..

ورغم أن اتجاه التعميل كان اتجاها موضوعيا وحقق نتائج بارزة سواء فى تجنيد كادر عمالى أو اعطائه مسئوليات فى الحركة الشيوعية أو فى تثقيف العمال ثقافة اشتراكية أو فى الدفاع عن المطالب الاقتصادية و.النقابية للعمال والربط بين مطالبهم والمطالب الوطنية العامة. وفى توحيد نضال العمال والطلبة الذى تجسد في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، رغم هذا فقد جرت مزايدات ضارة من بعض العناصر ذات الاتجاهات الطفولية اليسارية. فتصاعدت أصوات تنادى بالعمل ١٠٠٪

بين العمال وترفض العمل بين الفئات الأخرى بحجة أن الحزب هو حزب الطبقة العاملة. وتمسكت حرفيا ببعض النصوص اللينينية فى مؤلفه «واجبات الاشتراكيين الديموقراطيين الروس» والذى كتب فى المراحل الأولى من الحركة الاشتراكية الروسية وتكونت تكتلات داخل الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى عام ٤٧ و ٤٨ تنادى بهذه المطالب مثل «صوت المعارضة» و«نحو منظمة بلشفية» اللتين انقسمتا عن حدتو وكونتا تنظيم «المنظمة الشيوعية المصرية» (م.ش.م) .

وناضل الاتجاه الموضوعى ضد هذه المزايدات الطفولية اليسارية وأكد ضرورة العمل بين مختلف فئات الشعب وكسب شيوعيين الى جانب العمال من بين الفلاحين والطلبة والمثقفين وغيرهم من الفئات وبفضل هذا الاتجاه الموضوعى وفى نضال ضد الاتجاه الانعزالى أصبح للشيوعيين تأثير بين الطلبة والمثقفين والمهنيين وانتشروا فى مختلف أقاليم مصر وأصبح لهم دور محسوس داخل الحركة السياسية والثقافية والنقابية. ولو ساد الاتجاه الانعزالى لتحول الشيوعيون الى عناصر منعزلة لا تأثير لها. ومازالت ممارسات «م.ش.م» «في تاريخ اليسار المصرى مثارا للفكاهة والسخرية وقد سماها أحد الكتاب أخيرا «التكفير والهجرة اليسارى»!

٣- النظرية :

رغم تقدير الاتجاه الموضوعى لأهمية النظرية الاشتراكية العلمية كمرشد وكمنهج للعمل وأهمية دراستها واستيعابها وربطها بالواقع المصرى ودراسة التراث الاشتراكى والتقدمى فى مصر وخارجها الا أنه كان يرفض ويناضل ضد الاتجاه العقائدى الجامد الذى كان يعتبر النظرية نصوصا جامده لماركس وانجلز ولينين (وستالين) أو غيرهم من المنظرين خارج مصر يضفى عليها طابع القدسية ويستشهد بها فى كل زمان ومكان ويعتبرها عقيدة يكفر من يخرج عن أى نص من نصوصها. ويحضرنا هنا ما سبق ذكره فى الفقرة السابقة عن تمسك الأصوليين اليساريين بفقرة وردت فى مؤلف لينين كتبه في نهاية القرن الماضى اسمه «واجبات الاشتراكيين الديمقراطيين الروس» ويتحدث عن أنه فى المرحلة الأولى يجب التركيز بشكل كامل على التكتلات العمالية. تمسكوا بهذه الفقرة ولم يبذلوا أى جهد فى دراسة واقع بلادهم. بل أنهم يخضعون الواقع للنصوص ويفسرون هذا الواقع وفقا للنصوص. وعند بحثهم لاى مشكلة تواجههم لايبدؤون بدراسة الواقع، بل تطبيق نصوص على هذا الواقع واخضاعة لها.

أما الاتجاه الموضوعى فلم يكن يعتبر النظرية عقيدة بل مرشدا للعمل. ولم يكن يعتبر النظرية هى فقط ما كتبه ماركس وانجلز ولينين رغم الثورة الهائلة التى احدثتها كتاباتهم فى الفكر الاشتراكى، بل كانوا يهتمون بدراسة الفكر الاشتراكى السابق واللاحق والتراث الفكرى التقدمى المحلى والعالمى. وكانوا يعملون على تطوير هذه النظرية والاضافة اليها مستندين على الواقع والممارسة وتجارب النضال العملى، ومسترشدين بالمنهج العلمى .

وإن مرض الجمود العقائدى الذى كان سائدا فى العالم والذى كان أحد أسباب الانهيارات الأخيرة فى البلاد «الاشتراكية» إن هذا المرض كان موجودا عندنا أيضا في الحركة الشيوعية المصرية وقد سبب أضرارا كبيرة .

فالنظرية الثورية هى تعميم للخبرة المتراكمة للحركة الثورية تستفيد منها عند التصرف فى القضايا والمشاكل المطروحة . وهى بهذا المعنى متغيرة بتغير الزمان والمكان، ومن الخطأ تحويلها الى نصوص مقدسة جامدة وفرضها بشكل تحكمى على الواقع المتغير. فالخبرة المتراكمة هى نتيجة لممارسات واقعية فى الحياة.

والاتجاه الموضوعى لا يهمل النظرية بل يرى أنها ضرورة لا غنى عنها للعمل الثورى. ولكنه يربطها دائما بالممارسة ويثريها بالخبرة الناتجة عن الممارسة ويرفض الاتجاه الموضوعى تيارا آخر وجد داخل الحركة الشيوعية المصرية كان يهمل النظرية تماما. ويعتمد فقط فى عمله بين الطبقة العاملة على تكوين كوادر عمالية ونقابية قيادية لا يهتمون بنقل النظرية اليها أو يقتصرون على تكوين جناح يسارى داخل حزب الوفد وظلوا يسيرون فى هذا الاتجاه فترة طويلة الى أن أثبتت لهم التجربة العملية فشلهم .

وفى الوقت الذى عمدت فيه بعض التنظيمات فى المراحل الأولى الى التركيز على التثقيف دون الاهتمام بالكفاح العملى أو فى انعزال عن الكفاح العملى، فقد لجأ البعض الى التطرف فى الجانب الآخر وهو التركيز على الجانب العملى وإهمال التثقيف النظرى والعمل الفكرى وكلا الموقفين خاطئ ووجدت نماذج منها فى الحركة الشيوعية المصرية .

وقد كافح الاتجاه الموضوعى ضد كل من التطرفين . وأكد أهمية النظرية فى ارتباط بالممارسة، ورفض عبادة النصوص وأكد أهمية التطوير المستمر لهذه النظرية استنادا الى تعميم الخبرة المتراكمة من الممارسة المحلية والعالمية .

٤- الوحدة:

كان الاتجاه الموضوعى يدعو دائما الى وحدة الشيوعيين والقضاء على الوضع الانقسامى الذى يعيشون فيه، وكان يكافح من أجل تكوين حزب واحد لكل الشيوعيين. ولهذا كانت قضية الوحدة مطروحة دائما أمام الحركة الشيوعية المصرية .

ونذكر هنا مقال شهدى عطية الشافعى عام ١٩٤٧ فى

جريدة الجماهير بعنوان «نريد حزبا من نوع جديد» ورد احمد رشدى صالح فى مجلة «الفجر الجديد» قائلا «لا نريد حزبا من نوع جديد» ففى حزب الوفد الكفاية .

ونذكر كفاح التيار الموضوعى فى «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«اسكرا» وغيرهما من المنظمات الصغيرة لتحقيق الوحدة التى نجحت فى تكوين منظمة كبيرة هى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وقد نجحت هذه الوحدة رغم معارضة بعض قوى سواء داخل الحركة المصرية للتحرر الوطنى أو داخل اسكرا التى كانت تتخوف من هذه الوحدة وكان البعض يطالب بتصفية التنظيم الآخر من خلال العمل والكفاح. وبعد انجاز الوحدة وتأسيس «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» أخذت بعض المنظمات الأخرى التى لم تشترك فى هذه الوحدة تهاجمها ووزعت النشرات تشهر بهذه الوحدة وتلصق بها مختلف الاتهامات والاكاذيب. وبعد شهور من انجاز الوحدة ظهرت داخل التنظيم الجديد الكبير تكتلات وانقسامات تحت شعارات «سياسية» عملت على تفتيت هذا الانجاز الكبير وهذه كلها كانت مواقف انعزالية تفضل المصالح الشللية والذاتية علي المصلحة العامة التى كانت تتطلب وحدة كل الشيوعيين .

ورغم ذلك استمر الاتجاه الموضوعى من أجل الوحدة يناضل ضد كل هذه الاتجاهات وغيرها التى كانت تحارب الوحدة تحت شعار الدعوة الى «النمو الذاتى» أو أنه «لاشيوعية خارج الحزب» .

ونجح الاتجاه التوحيدى عام ١٩٥٥ فى دمج ست منظمات وتكوين «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» ثم تكون عام ١٩٥٧ «الحزب الشيوعى المتحد» وفى ٨ يناير ١٩٥٨ تكون «الحزب الشيوعى المصرى» الذى وحد تقريبا كل التنظيمات والأحزاب الشيوعية الأساسية التى كانت موجودة فى مصر فى ذلك الوقت .

والاتجاه من أجل الوحدة والنضال من أجلها كان ومازال اتجاها ثوريا لانه يضحى بالمصالح الشللية والذاتية فى سبيل تكوين حزب كبير قوى. ولكن الوحدة بأى ثمن قد تسفر عن وحدة شكلية سرعان ما تفضى الى الانقسام من جديد. ولهذا يجب أن يسبق الوحدة اعداد جيد فكرى وسياسى وفى العمل المشترك حول أهداف مشتركة .

وقد سبق وحدة ١٩٤٧ بين «اسكرا» و «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» والتى أدت الى تكوين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» نضالا مشتركا بين الطلبة والعمال من التنظيمين فى المعارك الوطنية عام ١٩٤٦ آلتى أدت الى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وانصهار الطلبة والعمال من التنظيمين فى النضال المشترك . وسبق الوحدة أيضا حوار فكرى حول عدة قضايا أساسية كانت مثار الخلاف ووضعت أسسا فكريةوسياسية لهذه الوحدة .

أما وحدة ١٩٥٥ التى كونت «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» فقد تمت بين تنظيم كبير هو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وخمس تنظيمات أخرى صغيرة بحيث ساد اتجاه واحد فى التنظيم الجديد هو اتجاه حدتو .

أما الوحدات الأخرى التى تمت ١٩٥٧ وبالذات وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ فسرعان ما فشلت وحدث انقسام جديد لانه لم يسبقها اعداد كاف سواء من الناحية الفكرية أو السياسية أو من حيث النضال المشترك . ولذلك سرعان ما حدث الانقسام بعد شهور قليلة من الوحدة.

٥- وحدة القوى الاشتراكية:

بدءا من عام ١٩٦٠ بدأت ثورة يوليو اجراءات اجتماعية كانت تمثل تحولا لصالح الجماهير الشعبية، وكانت تشمل تأميم البنوك وشركات التأمين وعددا من الصناعات والخدمات الاساسية واصلاح زراعى اكثر جذرية لصالح صغار الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين وصدرت قوانين جديدة لصالح العمال والفقراء وصاحب ذلك اعلان جمال عبد الناصر تبنيه الفكر الاشتراكى وإن ميز بينه وبين الفكر الماركسى اللينينى . وكان الشيوعيون وقتها فى السجون والمعتقلات، وقد قيم الاتجاه الموضوعى هذه الاجراءات منذ بدايتها تقييما ايجابيا ودعا الى مساندتها ودعا الى وحدة كل القوى الاشتراكية علي اختلاف مدارسها لمساندة هذه الاجراءات الثورية ومواصلتها ، وبعثوا من داخل السجون والمعتقلات العديد من الرسائل الى الصحف والهيئات والشخصيات المختلفة بهذا المعنى .

واتخذ قسم آخر من الشيوعيين موقفا سلبيا من هذه الاجراءات الناصرية، وتراوحت مواقفهم بين القول بأنها تخدم رأسمالية الدولة الاحتكارية أو العمالة للامبريالية الأمريكية . وهاجموا من ينادون بوحدة القوى الاشتراكية وألصقوا بهم مختلف النعوت والاوصاف .

ثم تبنى جمال عبد الناصر بعد ذلك شعار «وحدة كل القوى الاشتراكية» وفى عام ١٩٦٤ أفرج عن الشيوعيين وبدأ التعاون معهم فى مجالات الاعلام. وفى الاتحاد الاشتراكى وغيرهما من المجالات وغيَّر من كانوا يرفضون الاجراءات التقدمية موقفهم وكانوا الأسرع فى التعاون وشغل المراكز الهامة فى الدولة وأجهزة الاعلام . وأخذوا يرددون فكرة وحدة القوى الاشتراكية وبلغوا فى تحليلاتهم ومواقفهم مدى أبعد .

وتطور التعاون بين الشيوعيين والناصريين وكان ممكنا أن يؤدى الى تجربة متميزة وناجحة، ولكن حدثت أخطاء من الجانبين . فقد أسرع الشيوعيون بحل حزبهم تصورا منهم أن ذلك يساعد علي تحقيق الوحدة، ولم يستجب عبد الناصر لمتطلبات التوحيد الفعلى للقوى الاشتراكية حرصا على الاحتكار الكامل للسلطة، مما أدى الى أجهاض التجربة بعد ذلك والردة على الثورة خصوصا بعد وفاة جمال عبد الناصر.

ولكن مازال هدف «وحدة القوى الاشتراكية» أو ما يسمى أحيانا بوحدة اليسار قائما. وقد تحقق شكل من هذا التوحيد للقوى الاشتراكية فى تجربة «حزب التجمع» الذى يضم اتجاهات ماركسية مختلفة وناصرية ودينيه مستنيرة وقوميه . وهى تجربة هامه للغاية ولكن يجب الحفاظ عليها وتطويرها فى مواجهة الاتجاهات التى تحاول تغليب أو فرض اتجاه واحد أو القضاء على التعددية الفكرية والسياسية التى يتميز بها والموجودة بالفعل بين قوى اليسار المختلفة بزعم تحويله الى حزب ينصهر قبل ودون أن ينصهر بالفعل، أو العمل ضد وحدة هذا الحزب، تلك الوحدة التى تقوم على التعددية .

وهذه الاتجاهات كلها موجودة، ولكن الاتجاه الموضوعى هو الذى يحرص على الوحدة مع التعددية، والاعتراف بحق كل التيارات السياسية فى التعبير عن نفسها بحرية .

٦- الجبهة والتحالفات :

كان الاتجاه الموضوعى يؤمن دائما بأنه لا يمكن أن يتحرك وحده فى أى مرحلة من المراحل السياسية. ولم يتصور أبدا أن الشيوعيين يتحركون وحدهم فى أى معركة سياسية بل عليهم أن يتحركوا مع كل القوى التى تنفق معهم فى أهداف المرحلة .

وكان دائما يبحث عن الحلفاء للتحرك فى شكل جبهة . ولم يزعم الاتجاه الموضوعى فى أى فترة من الفترات أنه يهدف الى الانفراد بالسلطة ولم يسعى الى ذلك .

ولا يهوى هذا الاتجاه العمل السرى أو «العمل تحت الأرض» ولكنه يضطر الى ذلك اضطراراً عندما يفرض ذلك عليه . ولذلك فهو يبحث دائما عن كل الامكانيات القانونية للعمل حتى فى ظروف السرية المفروضة. ولا يلجأ الى العمل السرى إذا كان العمل العلنى والقانونى ممكنا.

وقد دخل الشيوعيون فى مختلف مراحل نضالهم فى تحالفات مع مختلف التيارات السياسية. فتحالفوا مع الوفد وأيدوه فى الانتخابات ضد أجزاب الاقلية والسراى. وتحالفوا مع أجزاء من الحزب الوطنى ومصر الفتاة والحزب الاشتراكي. وتحالفوا فى بعض الفترات مع الاخوان المسلمين ومع الضباط الأحرار قبل الثورة وبعدها.

ودعوا للتحالف مع عبد الناصر فى أعماله وأهدافه الوطنية والتقدمية ودعوا الى تحويل الاتحاد القومى الى جبهه وطنية. ودخلوا الاتحاد الاشتراكى وعملوا داخله على توحيد كل القوى الاشتراكية بمختلف اتجاهاتها من أجل انجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

وهم الآن يدعون الى تحالف «يسارى» «اشتراكى» يضم الحزب الشيوعى المصرى والتجمع والحزب الاشتراكى العربى الناصرى.

ويعملون من أجل التحالف مع كل القوى والأحزاب التى تناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان وضد التعذيب. وهم يقومون بأعمال مشتركة مع أحزاب الوفد والعمل والأحرار والاخوان المسلمين ومصر الفتاه وكل الأحزاب والهيئات والنقابات التى تلتقى حول قضية الديموقراطية.

ويناضل الاتجاه الموضوعى ضد كل القوى داخل الحركة الشيوعية التى تدعو أو تعمل على عزل الشيوعيين وتحركهم المنفرد .

ولهذا وقف فى تاريخ الحركة الشيوعية ضد الدعوة الى النقابات السرية و«تنظيمات الشباب السرية » وحركة السلام السرية » التى ظهرت فى الخمسينات حين كان العمل يجرى علنا من أجل تجميع النقابات فى اتحاد واحد، وحينما كانت حركة السلام قوة جبارة تضم مختلف الاتجاهات، وكان لها تأثيرها الواضح على الحركة السياسية والحركة الوطنية، وكان لها مجلتها «الكاتب» ورئيسها يوسف حلمى الذى يتحرك فى النور وعلى الملأ.

ويحرص التيار الموضوعى على التواجد دائما حيث توجد الجماهير فى تنظيماتهم ونقاباتهم ويرفضون اللجوء الى تكوين تنظيمات يسارية منعزلة عن الجماهير.

٧- السلام :

كان التيار الموضوعى فى الحركة الشيوعية يرى وما زال أن الحفاظ على السلام هو الهدف الأسمى لكل البشرية. وأن النضال لمنع الحرب والحفاظ على السلام العالمى يمكن أن يوحد كل الطبقات والفئات. بصرف النظر عن تناقضاتها ومصالحها المتعارضة. فان الحرب اذا قامت لن تقتصر قوتها التدميرية على طبقة دون أخرى أو على فئه دون غيرها .

ولهذا لعب الشيوعيون فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات الدور الأساسى فى تكوين حركة سلام واسعة ضمت ممثلين من كل الأحزاب والاتجاهات والنقابات والروابط. فضمت ممثلين من الوفد والحزب الوطنى والأخوان المسلمين بل وممثل من حزب الأحرار الدستوريين(حفنى محمود) .

وضمت عددا من الصحفيين البارزين والفنانين والفنانات.

وفى عام ١٩٥٠ جمعت حركة السلام عشرات الآلاف من التوقيعات على نداء ستوكهلم الذى يدعو الى القضاء على السلاح النووى.

ووجد بين الشيوعيين فى ذلك الوقت قوى انعزالية حاربت حركة السلام ووزعت ضدها المنشورات ووجدت قوى أخرى عملت على الدعوة للانصراف عن هذه الحركة وتكوين لجان سلام سرية، بل وذهب أحدهم وقتها الى يوسف حلمى سكرتير حركة السلام وتحدث اليه باسم الحزب الشيوعى المصرى يطلب اليه تسليم حركة السلام بحجة أنها يجب أن تكون تحت قيادة

الحزب الشيوعى.

وكانت حركة السلام تصدر مجله «الكاتب» وكانت تفرق بين الدعوة الى السلام وبين الاستسلام. فالسلام لا يعنى الاستكانه للاحتلال البريطانى بل إن النضال ضد هذا الاحتلال هو دعم لحركة السلام لان احتلال أراض الغير والعدوان عليها هو الذى يهدد السلام.

وربطت حركة السلام بين النضال ضد خفض الأسلحة ورفع مستوى معيشة الجماهير الكادحة، فخفض التسلح يسمح بتوجيه الأموال المهولة التى تصرف على السلاح من أجل رفع المستوى المادى والثقافى للجماهير.

ودعت حركة السلام الى السلام العادل بين اسرائيل والبلاد العربية على أساس إنسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة وتعاونت فى ذلك مع قوى السلام فى اسرائيل نفسها.

وإذا كان الشيوعيون قد عارضوا إتفاقيات كامب ديفيد فذلك لانه الى جانب سلبياتها العديدة لا تحقق السلام بل تمثل عقبة فى طريق السلام وتعزل مصر (أهم وأكبر البلاد العربية) عن غيرها من البلاد العربية فى نضالها من أجل تحقيق سلام عادل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة وكان يوسف حلمى سكرتير حركة السلام هو أول من دعا إلى مؤتمر دولى يضم الدول الخمس الكبرى والأطراف المتنازعة لبحث قضية السلام. وأرسل مذكرة بهذا المعنى إلى مؤتمر باندونج الذى عقد عام ١٩٥٥ والى سفارات الدول الخمس الكبرى. وكتب مقالات بهذا المعنى فى مختلف الصحف الغربية بل ونشرت هذه الدعوة فى الصحف الاسرائيلية. وإلى جانب يوسف حلمى الذى كسبته حركة السلام برز سعد كامل وقد كان الاثنان عضوان قياديان فى الحزب الوطنى.

وقد أدى كمال عبد الحليم دورا تنظيميا نشيطا فى حركة السلام وفى الاتصال بمختلف القوى السياسية. وكان يمثل الشيوعيين (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) الذين كانوا يحرصون على طابع الحركة التمثيلى الواسع، ورغم أن الشيوعيين كانوا هم القوى النشطة والمحركة الأساسية داخل حركة السلام إلا أنهم حرصوا على ألا يمثلوا فى المراكز القيادية للحركة إلا بأعداد قليلة. وقد استطاع العمل داخل حركة السلام أن يكسب بعد ذلك عددا من الشخصيات البارزة إلى الحركة الشيوعية ومنهم سعد كامل نفسه الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لتحرير «مجلة الكاتب» لسان حال حركة السلام المصرية.

أما الاتجاه الانعزالى فكان دائما يفتعل التناقض بين النضال الوطنى أو الطبقى وبين النضال من أجل السلام. ويردد أن النضال من أجل السلام يتعارض مع القضية الفلسطينية والنضال ضد الصهيونية. ويزعم أن الطريق الوحيد لتحرير الارض هو «حرب التحرير الشعبية»، وأن كل دعوة للسلام تعنى الاستسلام للأمر الواقع. وهو الأمر الذى يتعارض مع الحقيقة. فالنضال من أجل السلام لا ينفى ولا يستبعد استخدام كل اشكال النضال السياسية وغير السياسية لتحرير الأرض ووقف العدوان.

٨- الأممية :

يرى التيار الموضوعى أن النضال من أجل التحرر الوطنى لا يتعارض بل يتكامل مع نضال كل قوى التحرر الوطنى فى مختلف أنحاء العالم ولا يتعارض بل ويتكامل مع نضال القوى الشعبية والكادحة فى بلد المحتل نفسه ضد الاستغلال. وأنه يصب فى مجموعة فى تيار واحد ضد الامبريالية ومن أجل السلام العالمى.

وكان التيار الموضوعى يرى فى الاتحاد السوفيتى ومجموعة البلاد الاشتراكية سندا لهذا النضال الذى يصب فى هذا التيار الواحد. ولكنه كان يعتبر أن تحديد الموقف بالنسبة للقضايا الداخلية هو مسئولية الثوريين المصريين وأنهم أعرف ببلادهم من غيرهم.

ولهذا إنفردوا بتأييد ثورة يوليو ١٩٥٢ وصمدوا عند موقفهم رغم الضغط والتشهير من أحزاب فى الخارج ورغم أن الاحزاب الشيوعية فى العالم كله بما فى ذلك الحزب الشيوعى السوفييتى اعتبرها إنقلاباً أمريكيا. فقد كانت دراستهم للواقع ومشاركتهم فى الحركة الوطنية وفى حركة الضباط الأحرار نفسها تفرض عليهم اتخاذ هذا الموقف.

أما التيار الانعزالى فوقف موقف الاحزاب الخارجية ضد الثورة، وهاجم الاتجاه الموضوعى واتهمه بمختلف الاتهامات .

الأممية عند التيار الموضوعى تعنى التضامن والعمل المشترك من كل القوى الثورية فى العالم فى مواجهة الأمبريالية والعدوان ومن أجل السلام ورفض الخضوع لأى مركز عالمى أو نقل تجارب تختلف مع ظروفنا وفى تاريخنا الكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك.

وتثور قضية : ما هو موقف التيار الموضوعى من الاتحاد السوفييتى (السابق) وما كان يسمى بالمنظومة الاشتراكية (مجموعة البلاد الاشتراكية). هناك حقيقة أولا يجب أن نؤكدها، وهى أن الحركة الشيوعية منذ نشأتها الثانية فى الاربعينات لم يكن لها أى علاقة بمركز دولى أممى للحركة الشيوعية. فالكومنترن كان قد حل عام ١٩٤٣. وكانت علاقة الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينات قد قطعت بالكومنترن قبل ذلك بسنوات.

ولكن يجب أن نؤكد أيضا أن موقف التيار الموضوعى من الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية كان هو الاحترام العميق والثقة والتأييد. ولكنه كان يرفض أى تدخل فى

الشئون المصرية الداخلية من أى حزب بما فى ذلك الحزب الشيوعى السوفييتى.

وكان موقف التيار الموضوعى من الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية لا يقوم على اعتبارات ايديولوجية بقدرما كان ينطلق من اعتبارات سياسية وطنية. فالاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية كانت السند العالمى الاساسى لمصر ولكل قوى التحرر الوطنى فى العالم.

ولهذا فقد اتخذت نفس الموقف كل الفصائل الأخرى من حركة التحرر الوطنى المصرية والعربية.

وتثور هنا عدة تساؤلات حول تدخل الاتحاد السوفييتى فى المجر فى خريف ١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا فى ربيع عام ١٩٦٨.

من المعروف أن الشيوعيين المصريين أيدوا الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت. وقد اعلن الحزب الشيوعى السوفييتى فى عام ١٩٨٩ نقدا ذاتيا لتدخله فى هذين البلدين.

ما هو موقف الشيوعيين المصريين من ذلك كله؟ لاشك أنه من حق الشيوعيين السوفييت أن يصححوا مواقفهم وأن ينتقدوا أخطاءهم ويعتبر ذلك موقفا شجاعا.

ومن المعروف أن بعض الاحزاب الشيوعية وبالذات فى غرب أوروبا مثل الحزب الشيوعى الايطالى وغيره انتقدت التدخل السوفييتى. وتوترت العلاقات بين الحزب السوفييتى وبين بعض الاحزاب فى غرب أوروبا وغيرها.

هل ينتقد الشيوعيون المصريون موقفهم السابق فى تأييد التدخل السوفيتى كما فعلت أحزاب أخرى بما فيها أحزاب عربية أخرى؟

لا أعتقد أنه كان دورنا أو من أولوياتنا دراسة الأوضاع الداخلية فى هذه البلاد الاشتراكية «ولكن علاقتنا وموقفنا منها كان يقوم على الحفاظ عليها كسند لنضالنا فى قضايانا الوطنية التى كانت تمثل الأولوية بالنسبة لنا فى علاقاتنا الدولية.

فهل كان من الممكن أن نعارض الاتحاد السوفيتى فى تدخله فى المجر عام ١٩٥٦ فى الوقت الذى كانت فيه مصر تقاوم الغزو الثلاثى من بريطانيا وفرنسا وكان الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية هى سندنا الاساسى ضد هذا العدوان.

وهل كان من الممكن أن نهاجم التدخل السوفييتى ودول حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا الذى جاء بعد عدوان اسرائيل على الأراضى العربية واحتلالها لأراض عربية وكان الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية هى السند الأساس لنا ضد هذا العدوان. وهل كنا نشترك مع الدعاية الأمريكية والغربية فى الهجوم على هذا التدخل السوفييتى ونصرف الانظار عن الاحتلال الاسرائيلى لأراضينا. لم يكن هذا هو موقف الشيوعيين وحدهم، بل كان موقف كل القوى الوطنية فى البلاد العربية.

وليس غريبا بعد ذلك أن يكون حزن واحباط القوى الوطنية غير الشيوعية فى مصر والبلاد العربية لتفكك الاتحاد السوفييتى والانهيارات فيما سمى« بالكتلة الشرقية» لا يقل عن حزن واحباط الشيوعيين العرب. بل لقد وصل الأمر ببعض القوى الوطنية العربية الى تأييد أو التعاطف مع الانقلاب السوفييتى الفاشل فى أغسطس الماضى أملا فى عودة الدور السوفييتى المساند لنضال حركات التحرر الوطنى ضد الهيمنة الامبريالية الأمريكية.

رغم ذلك التأييد والاحترام الشديد من جانب التيار الموضوعى للأحزاب الشيوعية التى حققت الثورة ولخبرتها وانجازاتها الكبيرة والحاجة للاستفادة والتعلم منها. فقد كان يرفض دائما التدخل فى الشئون الداخلية لبلادنا وكان يختلف مع هذه الاحزاب بالنسبة للقضايا التى تخص بلادنا .

وهناك العديد من الأمثلة التى كان الاتجاه الموضوعى يختلف فيها مع الاحزاب الشيوعية فى الخارج بما فيها الحزب الشيوعى السوفييتى بالنسبة لقضايا مصرية أو، عربية أو قضايا أخرى دولية كان مطلوبا تحديد الموقف منها. ولهذا فقد اتخذ الاتجاه الموضوعى موقفا مستقلا من قضية العلاقة مع عبد الناصر ومن الاتحاد القومى ومن قضية الوحدة العربية ومن القومية العربية يختلف عن موقف الحزب الشيوعى السورى والحزب الشيوعى العراقى وبعض الأحزاب الشيوعية الأخرى ويختلف أيضا عن موقف الاتجاه الانعزالى داخل الحركة الشيوعية المصرية.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى بالنسبة لقضايا أخرى مصرية وعربية ودولية.

٩- الدين :

يحترم التيار الموضوعى الدين والعقائد الدينيه. ويرى فى التراث الدينى قيما ثورية يجب احترامها والاسترشاد بها فى النضال الثورى.

ورغم أن الفلسفة المادية هى ركن من أركان الماركسية اللينية فإنها لا تعنى إغفال القيم الروحية فضلا عن ان قبولها ليس شرطا لعضوية الحزب فيكفى قبول البرنامج واللائحة ودفع الاشتراك والعمل فى احدى منظمات الحزب والالتزام بقراراته. وتحاول الدعاية الرجعية أن تربط بين الشيوعية والالحاد. وهى دعاية مغرضة ساعدت عليها بعض الممارسات الخاطئة فى بعض التطبيقات الاشتراكية، وكذلك بعض التصرفات من الاتجاهات

الانعزالية فى الحركة الشيوعية المصرية. فليست معركة الشيوعيين هى ضد الدين وإنما ضد الاستغلال ومن أجل العداله والرخاء العام. والشيوعيون الحقيقيون يحترمون العقائد الدينية ويعتبرون أن الدين هى علاقة بين الانسان وربه. وهم يرفضون السلطة الدينية، لان الله لم يفوض البشر أن يحكموا باسمه. وهم لذلك يرفضون الاسلام السياسى واستغلال الدين للدعوة لأهداف رجعية تتعارض مع صالح الكادحين.

ومن الامثلة الواضحة على احترام الشيوعيين للدين وشعائره هو قيامهم أثناء اعتقالهم فى سجن الواحات الخارجه فى الستينات ببناء مسجد وكانت الفكرة فكرتهم وصممها المهندسون منهم وقاموا هم انفسهم بعملية البناء بأيديهم. وما يزال هذا المسجد حتى الآن يسمى بمسجد الشيوعيين فى قرية المحاريق بالواحات الخارجة.

١٠- السلوك العام :

يرى التيار الموضوعى أن الشيوعيين ليسوا شريحة منفصلة عن المجتمع الذى يعيشون فيه، بل هم جزء من هذا المجتمع يحترمون تقاليده وعاداته التى تكونت على مدى سنين والتى لا تتعارض مع مصالحه. وهم يناضلون ضد العادات المتخلفة ويعملون للتخلص منها.

وهم يرون أن الشيوعى يجب أن يكون قدوة لغيره فى الخلق السليم والبعد عن الرذيلة والمجون وارتكاب الموبقات التى يرفضها المجتمع.

إن الشيوعى الذى يحارب الاستغلال ويتحدث عن العدالة الاجتماعية ويحارب التناقض بين البذخ الفاحش والفقر المدقع يفترض منه ان يكون متسقا فى حياته الخاصة. وليس من السلوك المقبول أن يعيش الشيوعى فى بذخ واسراف فى حياته الشخصية فى وقت يعيش فيه غالبية الشعب فى فقر مدقع. ويحفل تاريخ الشيوعيين بالعديد من أمثلة للتضحيات.

وهناك العديد من الأمثلة التى يزخر بها تاريخ الشيوعين الذين كانوا يكرسون كل حياتهم ووقتهم ومستقبلهم وأموالهم من أجل القضية والمصلحة العامة. ولم يترددوا فى ذلك أمام سجن أو تعذيب أو تهديد.

ولايعتبر الاتجاه الموضوعى أن السلوك العام للشيوعين هى مسألة شخصية، فمن يتصدى للعمل السياسى العام، تصبح حياته الشخصية وسلوكه فى المجتمع محل اهتمام الجماهير، التى ستختبر مصداقيته، ومطابقة القول والفعل.

وقد كان من أهم أسباب رفض الجماهير الشعبية فى الاتحاد السوفيتى وبلاد أوروبا الشرقية لقياداتها «الشيوعية» أنها فى الوقت الذى كانت تتحدث فيه عن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الاستغلال، فإنها كانت تكون طبقة متميزة فى أسلوب حياتها وامتيازاتها التى كانت تختص بها دون باقى الجماهير الشعبية الكادحة التى تتحدث باسمها وتزعم تمثيلها.

وقد ساد بين بعض الشيوعيين فهم خاطئ لموقفهم من الأخلاق. فهم يتصورون أنهم بتحررهم من الأخلاق البورجوازية والاقطاعية السائدة فى المجتمع الطبقى فإنهم يتحررون من الاخلاق تماما، أو أنهم لايلتزمون بأخلاق اشتراكية أو بسلوك عام اشتراكى.

إن قيم الأمانة والصدق والاخلاص والوفاء وانكار الذات وغيرها من القيم ليست قيما بورجوازية ولكنها قيم انسانية عامة تحترمها الجماهير وتحترم من يراعيها فى سلوكه. ولهذا فقد احترم الاتجاه الموضوعى فى الحركة الشيوعية هذه القيم، وكانوا دائما سباقين فى حب الناس ومساعدتهم، وكانوا صادقين معهم مخلصين لهم يوفون العهد ويعرفون بالنزاهة وانكار الذات لصالح المجموع لايتكالبون على المكاسب الشخصية، وتعرف عنهم الجماهير الأمانة ونظافة اليد والسيرة. ولهذا تحترمهم الجماهير وتثق بهم وتصدق مايقولونه، ويعتبرونهم قدوة صالحة يقتدون بها.

ويرفض الاتجاه الموضوعى فى سلوكه العام الفظاظة والغطرسة والغرور والجشع والارتشاء والسكر وغيرها من الصفات التى ترفضها الجماهير.

الموقف من التاريخ:

يحترم التيار الموضوعى تاريخ الحركة الشيوعية منذ نشأتها فى العشرينيات وتاريخ الفكر الاشتراكى والنضال الثورى للشعب المصرى والشعوب الأخرى ويعتبر أن هذا التاريخ يحوى دروسا ثمينة يجب الاستفادة منها. وأن كل جديد هو استمرار للقديم وتطوير له.

ولهذا يرفض التيار الموضوعى الاتجاه الذى ظهر فى السبعينيات عند النشأة الثالثة للحركة الشيوعية والذى يرفض العلاقة مع الشيوعيين القدامى ويحاول تلطيخ تاريخهم ودورهم.

ويرون إنها لثروة كبيرة أن يكون لدينا كادر قديم وكادر جديد والاستفادة من ميزات كل منهما بحيث يكمل بعضهما بعضا. وعدم البدء من الصفر يعنى عدم تكرار أخطاء الماضى والاستفادة منها لتلافيها والاضافة إلى المنجزات السابقة لتطويرها.

وينظر الاتجاه الموضوعى إلى التاريخ نظرة شاملة مترابطة ويرفض النظرة الجزئية للأحداث التاريخية. ويرى ترابط المراحل التاريخية، ويلحظ التناقضات فى الظواهر المختلفة فى حركتها. وأصحاب هذا الاتجاه لاينظرون إلى الأحداث

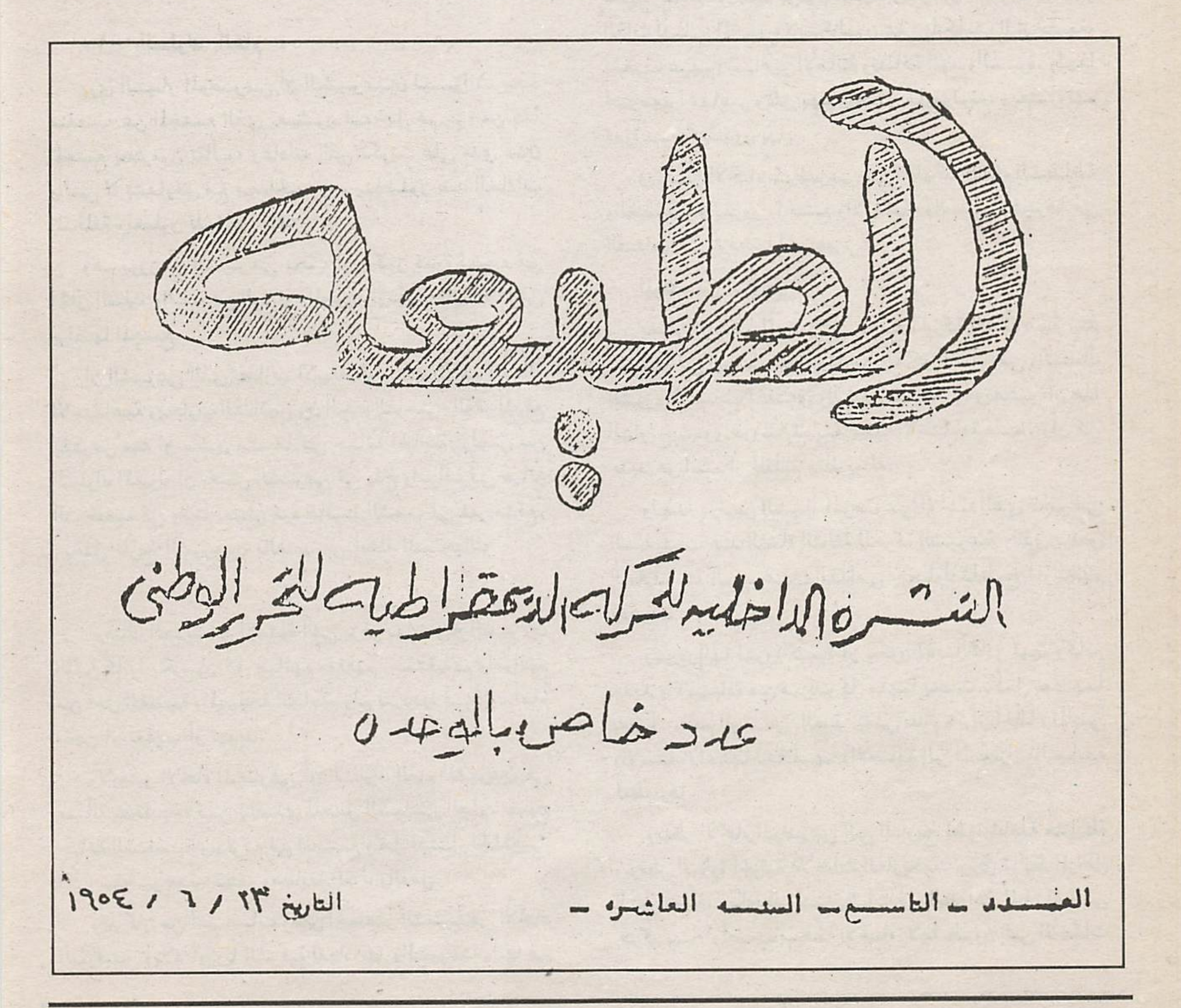
التاريخية كمجرد أحداث تتعاقب زمنيا بل يروها فى تطورها الصاعد. وهم يدرسون كل ظاهرة تاريخية فى ارتباط بالظروف المحيطة بها والأسباب التى أدت إليها.

وبهذا المنهج وحده يمكن الاستفادة من تاريخ الحركة الشيوعية لاستخلاص الدروس وعدم تكرار الأخطاء، وتحقيق التقدم المستمر.

تمر الحركة الشيوعية العالمية بأزمة كبيرة اليوم بسبب الانهيارات التى حدثت بالنسبة للتجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية. وقد كان لهذه الأزمة ولهذه الأحداث انعكاسات سلبية على معنويات الكثير من الشيوعيين وبالذات اولئك الذين كانوا أسرى للجمود العقائدى وعبادة النصوص والأحكام المطلقة. وأصاب الاحباط الكثيرين، ووصل هذا الاحباط بالبعض الى فقدان الثقة بالفكر الاشتراكى وتاريخ النضال الاشتراكى. وصدقوا ماقاله البعض من أن ذلك هو نهاية التاريخ.

أما الاتجاه الموضوعى فيرى فى هذه الانتكاسات هزائم فى معركة فى صراع لم ينته بعد؛ وأن عليهم أن يدرسوا أسباب هذه الانتكاسات والهزائم لاستخلاص الدروس والاستفادة منها عند وضع المهام الجديدة فى المرحلة القادمة.

وفى النهاية فإننى حاولت فى هذا العرض أن أقدم الخلافات الأساسية فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية والتى عاصرتها منذ الأربعينيات. ولا أزعم أننى قد أحطت فى هذا المقال بكل الخلافات، ولكننى حاولت أن أقدم الاتجاهات الاساسية التى كان لها تأثير أساسى فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وأزعم أن الاتجاه الموضوعى كان هو الاتجاه الذى ينتصر فى نهاية الأمر، وكان هو الذى يعبر عن تأثير الشيوعيين فى مجمل الحركة الجماهيرية فى مختلف المجالات.



الماركسية فى الفكر والإبداع

الاشتراكية فى الفكر المصرى الحديث
المادية الجدلية ومعاركها الماركسية فى مصر
التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة
أثر الماركسية على الفكر الاقتصادى فى مصر
التوجهات الاقتصادية للحركة اليسارية فى مصر
الماركسية فى علم الاجتماع الأكاديمى
ايديولوجيا النقد ونقد الايديولوجيا
الشيوعيون المصريون والنقد الأدبى
الماركسية والنقد الأدبى فى مصر
الإبداع والمبدعون فى المعتقلات والسجون
الشيوعيون والمؤسسات الثقافية

الاشتراكية والفكر المصرى الحديث

د. مجدى عبدالحافظ صالح

عندما يأتى الاحتفال بمرور سبعين عاما على الفكر الاشتراكى فى مصر، فى مرحلة يمر بها الفكر الاشتراكى نفسه فى العالم بأختبار صعب، بحيث أصبح من العسير أن يتحدث أحد عن الفكر الاشتراكى اليوم دون أن تلحقه الطعنات من الأمام والخلف بحجج كثيرة، أشهرها أننا فى عصر سقوط الأيديولوجيات دون الخوض فى سقوط المعسكر الاشتراكى، بالاضافة للمتغيرات الدولية الكبيرة حولنا. وحسنا ما فعلت قضايا فكرية فى محورها هذا عند طرحها الموضوع فى إطاريه النظرى والعلمى، باعتبار أن الفكر المصرى الحديث مدين لحد كبير فى تشكيلته الحالية الى هذا الفكر ذاته. ليس فقط لأن كثيرا من رواد الفكر المصرى الحديث قد اعتنقوا هذا المذهب، ولكن لأن النسيج الحى لهذا الفكر المصرى ذاته قد تأثر لحد بعيد بما أثاره الفكر الاشتراكى من قضايا، مازالت الى الآن قضايا تفرض ذاتها، ولايمكن تجاوزها.

لقد مر الفكر المصرى الحديث بثلاث مراحل متعاقبة أزعم أنها كانت على النحو التالى :- المرحلة النصية التقليدية، والمرحلة العقلية الليبرالية، والمرحلة العقلية الاشتراكية، وهى مراحل تعاقبت على الفكر المصرى بشكل لا يمكن أن نتخيل معه وجود المرحلة الثالثة قبل الثانية فى الترتيب، إذ هى التى مهدت لها الطريق، وتصدت لأصحاب النص بسلاح العقل والمعارف الجديدة، وبهذا فتحت أفقا جديدا ما كان له أن ينفتح لولا هذه الجهود. ولا ننكر أن هذه المراحل متداخلة وليست منفصلة، وما زالت حاضرة فى واقعنا الثقافى المعاصر حتى اليوم، كما اننا لا ننكر أيضا الجانب التعسفى الذى يبدو أحيانا فى هذه القسمة الثلاثية رغم أنها تفيد البحث ولا تضره. وتصور المراحل هذا لا يلغى العملية الجدلية التى تطور خلالها الفكر المصرى، إذ لولامتطلبات الواقع وحاجاته الملحة ماكان يمكن على الإطلاق لهذا التسلسل أن يستمر على هذا النحو، فالمرحلة الأولى والتى أستمرت لفترات طويلة كانت تتواءم تماما مع طبيعة المرحلة القائمة آنذاك، فالنظام الأقطاعى الذى عاشته مصر فى ظل الحكم العثمانى، ثم المملوكى العثمانى حيث الأستبداد والجمود كان لا يتطلب سوى تكريس الوضع القائم عن طريق النص، وبهذا شجع الحكم على إجترار النصوص، وإعادة إنتاجها فى ظل مجتمع تقليدى متخلف. كما أن المرحلة الثانية لم تكن الإ نتاجا لطموحات طبقة بورجوازية ناشئة والتى تكونت من المشايخ والتجار، وغدالها دور فى الحياة السياسيه قبل الحملة الفرنسية (١)، وتعاظم هذا الدور أثناء الحملة وبعدها ووصل إلى أقصاه فى ثورة ١٣ مايو سنة ١٨٠٥م حينما نصب هؤلاء محمد على واليا على مصر، واستمر هذا الدور حتى اليوم، وتجسد فى طلب العلوم والمعارف الغربية والاحتكام إلى العقل، وإضفاء الشرعية على المشروع الفردى.

كما أن المرحلة الثالثة لم تكن الإمحاولة للخروج من أسر الفردية والأنانية، واستغلال الانسان للأنسان، بالاعتراف بحقوق

---

* د. مجدى حافظ صالح : باحث فى الفكر المصرى الحديث.

الآخرين وبأن الحرية الفردية لا تعنى خنق المجموع فى سبيل الفرد، وان حرية السوق لا تعنى قتل الفقراء، وهكذا عَبّر فى المرحلة الثالثة عن أمانى وطموحات جماهير عريضة لم تكن تملك سوى عملها . وقبل الحديث عن المرحلة الثالثة وهى العقلية الاشتراكية وهى مايهمنا هنا ،سنحاول التعرض بسرعة للمرحلتين السابقتين عليها .

أولاً المرحلة النصية التقليدية :-

كما نعلم فأصحاب النص أو النقل ينتهجون منهجا دينيا سلفيا، يعتمد على الايمان والتسليم الكامل بعدة أفكار مسبقة يعتبرها أصحابها حقائق كونية أزلية مطلقة ومقدسة،لا يستعان بها إلا فى ظل النخبة القيمة على هذه الحقائق والتى تقدس التقاليد ،وتعلى من شأن النص على الواقع، وتسفه العلم ولا تعير للعقل اهتماما، كما أنها تلغى التاريخ .ومع ذلك تعمل على استعادة الماضى، ولاتطلب من أتباعها سوى الخضوع والامتثال. وإذا كانت تلك هى الصورة التى ميزت أصحاب النص قديما وحديثا ،إلا أنه للإنصاف ينبغى أن نقول أن هناك من شذَّ وحاول التأقلم مع حقائق الواقع الجديد فها هو الشيخ محمد عبده الذى يقبل فى مجال الاقتصاد بفوائد البنوك بأسم الدين، والأفغانى الذى يقبل بنظرية دارون التطورية، بالاضافة للاشتراكية وأيضا باسم الدين،وهناك ثالث يرد على كتاب اسماعيل أدهم لماذا أنا ملحد؟ بكتاب آخر لماذا أنا مسلم ؟ وغير هذه الامثلة كثير ،إلا أن المؤسف أن النصيين التقليديين اليوم لم يطوروا من مواقف أسلافهم المحدثين، بل تنكروا للعقل وللعلم، وانكفأوا على أنفسهم يجترون النصوص القديمة ويقدمون لها باستعلاء باعتبار أنهم يحتكرون الحقيقة المطلقة .

ثانيا المرحلة العقلية الليبرالية :-

ان العقل والفكر العقلانى اسبق للفكر الاشتراكى فى مصر ،سواء فى جذورهما المعتزلية الأسلامية، أو اليونانية السكندرية، أو الغربية الحديثة . كانت المعركة شديدة الاحتداد بين العقل والنص وما يمثلهما من تداعيات مختلفة وعلى مستويات عدة، وظهرت حدة هذه المعارك فى معركتين من أشهر معارك العقل والنص، الأولى وكانت معركة إقرار حقيقة دوران الأرض حول الشمس، والثانية معركة تبنى نظرية دارون التطورية، سواء فى سياقها البيولوجى أو الاجتماعى .

لقد اتسم الفكر العقلانى الليبرالى فى مصر فى تلك الفترة بالقطرية الشديدة، إذ عالج بعض المسائل التى أملاها النص وهى ذات طبيعة نظرية واحيانا لاهوتية، واستمد هذا الفكر حججه واسانيده من المنطق والعقل، وكان هذا طبيعيا، إذ كانت الحرب على أشدها بين العقل والنقل، ولا يستطيع التفكير العقلانى أن يفعل أكثر من أن يواجه الفكر التقليدى بمنطق غير منطقه النصّى المُغلق، بدأت تلك المواجهة منذ أن شرع الشيخ حسن العطار (١٧٦٦- ١٨٣٥) فى فتح نافذة معرفية تعتمد على العقل الى جانب المعارف النصية الدينية، وتعمق هذا التيار بالجهود الرائعة التى بذلها رفاعة الطهطاوى (١٨٠١- ١٨٧٢) فى هذا المجال .والدارس لتلك الفترة من تاريخنا الثقافى يعرف تماما أن هناك جهودا أخرى ضخمة قد بذلت فى تلك المرحلة وللأسف الشديد لم يهتم باحثونا بدراسة وتقديم أصحاب هذه الجهود كالشيخ حسين المرصفى، وسيد المرصفى،واسماعيل مظهر، وشبلى شميل وغيرهم كثيرون ممن اغنوا حياتنا الثقافية والفكرية خلال النهضة العربية الحديثة واليهم يعود الفضل فى مناقشة كثيرون من القضايا الهامة فى واقعهم الفكرى والثقافى. ويستمر هذا العطاء مع كثيرين ابرزهم احمد لطفى السيد وفتحى زغلول، ويتحدد هذا النهج فى الدفاع عن الانسان وعن عقله وعن حقه فى التقدم وعن حريته الفكرية وحريته فى التعبير، كما يؤمن هذا النهج بالعلم والحداثه وكونية القانون العلمى وأهم ماميزه هو اعتباره بأن الحقيقة نسبية، وليست مطلقة، ولقد ساهم هذا التيار فى ترسيخ فكرة المجتمع المدنى، وتكريس مبدأ المواطنة وشدد على الحريات فى اطارها الليبرالى .

ثالثا المرحلة العقلية الاشتراكية :-

حقا كانت المعركة شرسة بين طلائع المنورين والقوى الجامدة، حينما بزغ الفكر الاشتراكى على مسرح الحياة الثقافية والفكرية فى مصر ،حيث تلقفته جيوش العقل كمدد يأتى لا لينتصر لها فقط، ولكن ليغير جذريا مسارها وتوجهها ،فقضية كقضية «الحرية » على سبيل المثال والتى عالجها الفكر النصى السلفى على أنها نقيض للعبودية، أو عالجها فى أحسن الأحوال على أنها مشكلة «جبر واختيار» عالجها الفكر العقلى الليبرالى داخل اطار حرية التعبير والحرية الشخصية (الفردية) عموما وحرية السوق،بينما عولجت فى الفكر الاشتراكى فى إطار أوسع وأرحب مما أريد لها، فأصبحت حرية المجموع، ووضع الضوابط المناسبة لحماية تكافؤ الفرص، والحرية الإجتماعية التى تؤدى الى الحرية السياسية وبالتالى الأنعتاق من أسر الحاجة .وهكذا يمكننا أن نقيس على ذلك كثيراً من القضايا والأشكالات المختلفة.

وسوف نتخير ما نعتبره أهم تأثيرات هذه المرحلة الاشتراكية على الفكر المصرى الحديث :

١- النزول الى الواقع :

لقد اهتمت المرحلتان الأولى والثانية بقضايا ومشاكل، إن لم تكن نظرية ،كانت بعيدة عن الواقع، فتعلقت المرحلة الأولى بالمسائل الدينية والمتافيزيقية، بينما انصب اهتمام المرحلة الثانية على الأجابة عقليا على ماآثاره أصحاب النص بالإضافة

الى بعض الموضوعات النظرية الصرفة التى أهتموا بها ، وإن كانت قريبة من اهتمامات الإنسان، إلا أنها لم تكن تمس جوهر وجوده الواقعى أو المعاشى، فبينما يناقش الليبراليون حرية السوق والعرض والطلب، يصرخ شبلى شميل بأعلى صوته «هل يجوز أن يقال لطالب الرغيف ليقتات والماء ليروى والبيت ليأوى إليه أن المسأله مسأله « عرض وطلب» لابد فيها من التراضى كالتراضى على ثمن خاتم من ماس أو مطرف من خز (٢)، وهكذا نجد لأول مرة تصبح مشاكل الانسان المعاشية الواقعية على لسان المتعلمين والفلاسفة على غير العادة، مشكلات التجنيد والزراعة وإيجارات المساكن والضرائب .. ألخ بخير من يهتم بها للمرة الأولى، وهكذا استطاع الفكر الاشتراكى أن يقوم بنقلة نوعية عندما وجه اهتمام العقل الى الواقع ومشاكله بحيث أصبح النزول الى الواقع هو النتيجة الأساسية التى جاءت نتيجة الأحتكاك بالفكر الاشتراكى .

٢- العدل الاجتماعى :

ارتبطت فكرة العدالة فى الفكر المصرى على مر عصوره بالحاكم، فهو الذى يقيم العدل، ويستقيم العدل تبعا لمشيئتة وإرادته، وبما أن هذا الحاكم ليس مسئولا أمام احد سوى « الله » فإن هذا العدل غالبا ما يتحول على يديه الى ظلم فادح، واستبداد بالسلطة، وتتحول أجهزة الدولة الى أدوات لاشباع نهمه ورغباته . والحق أن الشعب المصرى على الرغم من تحملة لكثير من أمثال ذلك الحاكم إلا أنه على مر تاريخه ثار وناضل وطالب بتحقيق العدل، وفى التاريخ الحديث- كما أسلفنا - رأينا كيف انتزعت طليعه هذا الشعب من الحكام «الحجه» لايقاف العسف والظلم عن الناس، بل ورأينا أكثر من ذلك هبة الشعب وعزله لخورشيد باشا من منصبه كوالٍ على مصر من قبل الخليفة العثمانى وتعيينهم لمحمد على والياً، وغير هذا من أحداث التاريخ التى أرخت لثورات الشعب المصرى على مر تاريخه ضد الظلم ومن أجل العدل .

إلا أن الحقيقة حينما نتمعن فى طبيعة هذا العدل المطلوب، فسنجده فى الغالب دفعا للظلم، أى أن العدل لم يكن مطلوباً كهدف فى ذاته، ولكن للتصدى لظلم وقهر واستبداد الحكام، ولم يكن العدل المطلوب مقرونا بالطبقات الاجتماعية، إذ انحصر فى طلب العدل بين الحاكم والمحكومين بكل فصائلهم وفئاتهم وطبقاتهم، وأول مره يعرف فيها الفكر المصرى الحديث العدل الاجتماعى كان مع تفاعله بالنظريات الأشتراكية المختلفة التى بدأت تشد اعجاب كثير من المثقفين المصريين، حتى الدراسات الكثيره التى راجت فى أوائل القرن عن الاشتراكية فى الأسلام أو العدل الاجتماعى فى الأسلام،لم تكن الإصدى لما أحدثه الفكر الاشتراكى فى الواقع الثقافى المصرى، وجاءت هذه الدراسات فى إطار الصراع الحاد الذى قام بين مناصرى النهج النصى التقليدى ومناصرى النهج العقلى فى صورته الاشتراكية، خاصة عندما ثبت للجميع أن الاشتراكية أصبحت ضرورة لا غنى عنها، وذلك لكى يثبت مناصرو النهج النصى لمناصرى النهج العقل الاشتراكى أن بامكانهم أيضا إيجاد كل ما هو حديث فى نصوصهم القديمة، ولعل تجربة الأفغانى الاشتراكية توضح ذلك حينما قبل المذهب الاشتراكى أخيرا ولكن على قاعدة دينية تقليدية .

٣- إسناد دور للجماهير الشعبية :

على الرغم من أن جماهير الشعب المصرى قد اشتركت فى جميع الثورات وكانت العامل الحاسم فى نجاحها ،وكان الدور الذى تلعبه هو المؤثر دائما وهو الذى يدفع على مر العصور بتغليب الجانب الذى ينحاز لمطالبها وطموحاتها ، على الرغم من ذلك، فقد غاب عن الفكر المصرى امكانية أن ينظر لهذا الدور الجماهيرى، وتبدى فى كل الوثائق الفكرية أن رجالات الثقافة والفكر والمشايخ والتجار والأعيان يقودون التحالف مع الجماهير لكى يطالبوا بحقوقها ،إذ كانت العلاقة بين هذه الجماهير والحكام لا تمر إلا من خلال هؤلاء، وبالتالى ابتعدت كل فكرة تربط بين السلطة الحاكمة والجماهير الواسعة والتى كان يطلق عليها فى هذه الحقبة «الحرافيش أو الزعر أو الغوغاء أو العامة » باعتبار إن هؤلاء لاعلاقة لهم بالحكم والسلطة .وببروز الفكر الاشتراكى تأخذ هذه الجزئية بعدا جديدا ، إذ يسند لهذه الجماهير الشعبية دور هائل بضغط من الأفكار الجديدة التى لم تعط فقط دورا لهذه الجماهير، بل طالبت بأن تمارس هذه الجماهير الشعبية بنفسها مسئوليات السلطة والحكم والانتخاب مما كان له الأثر الكبير فى أن تعترف الفئات العليا من المجتمع بدور لهذه الجماهير العريضة حتى تقطع الطريق على الأفكار الأشتراكية الراديكالية، وبهذا أتاح الفكر الاشتراكى لأول مره إسناد دور للجماهير الشعبية، وأصبح الفكر المصرى الحديث متأثرا لحد كبير بهذه الاضافة الهامة للفكر الاشتراكى التى لولاها ماجرؤ أحد على المطالبة فيما بعد بخمسين فى المائة من مقاعد البرلمان المصرى للعمال والفلاحين، وما استطاع هؤلاء أن يصلوا الى أعلى قمة السلطة التشريعية فى مصر .

٤- تثوير فكرة العقد الأجتماعى :

كان لكتاب جان جاك روسو «مبادئ الحق السياسى» الذى نشر فى عام ١٧٦٢م تأثير واسع فى جميع أنحاء العالم، حيث شمل هذا الكتاب فكرة روسو الأساسية عن العقد الاجتماعى والتى يتنازل بموجبها كل فرد عن حريته الطبيعية لصالح المجموع، على أن يحصل بموجب ذلك على الحرية المدنية، والتى هى الأساس لقيام الجسم السياسى والذى يسميه دوله فى حالته السلبيه، وتصبح ذات سيادة فى الحالة الايجابية، ويرى روسو أنه ينبغى أن تكون سيادة الشعب مصونه وغير مجزأة، وإن على المشرع أن يكتشف ويترجم الأرادة العامة فى شكل قوانين

تحقق منفعة الجميع، ويبقى على الحكومة مهمة تنفيذها . ويحلل روسو أشكالا مختلفة من السيادة إلا أنه يفضل عليها جميعا الديمقواطية، وبهذا تصبح العقيدة المدنية موائمة للإطار المقدس للنظام الإجتماعى. هذه الفكرة ترددت أصداؤها فى العالم العربى وخاصة مصر، حيث عمق الأشتراكيون الفكرة ليلحقوا بها بعداً إجتماعيا واضحا، إذ مادام الفرد سيتنازل عن حريته للدوله، فعلى الدولة إذن أن توفر له وسائل الأمن والأمان، والتعليم والصحة والمسكن وكل ما سمى بالمكتسبات الاجتماعية، وهذا ما دعا إليه شبلى شميل وسلامه موسى وغيرهما.

٥- إثراء النقاش حول قضايا المجتمع المدنى :-

إن الفكر الاشتراكى قد ساهم باثارة النقاشات حول كثير من القضايا التى كانت مطروحة على بساط البحث فى فجر النهضة العربية الحديثه، فساهم فى اثراء النقاش حول الديموقراطية وحول الابعاد المختلفة لهذه القضية، وربطها بالقضايا الاجتماعية، حيث ساهمت هذه النقاشات فى إبراز قضية الديمقراطية ببعديها السياسى والاجتماعى لأول مرة، والخروج بها من الحيز الضيق الذى أراد الليبراليون أن تناقشن فيه هذه القضية .

وأيضا أثرى النقاش حول قضية العلمانية، باعتبار أنها كانت أساسية لكى تخرج أوروبا من ظلام العصور الوسطى وتحقق نهضتها ، وأيضا باعتبار أن الحل الأمثل لخروج مصر من أزمتها هو العلمانية، لتحقيق مبدأ المواطنه لتتحقق المساواه بين أقباط مصر ومسلميها .

خاتمه

إن ما استطاع أن يضيفه الفكر الاشتراكى للفكر المصرى الحديث، هو نفسه ما أصبح تراثا للانسانية فى مشارق الأرض ومغاربها ، وأصبح يدل على فكر انسانى رفيع، أخذ به فى الدول الرأسمالية ذاتها ، كما أخذ به فى الدول التى اتسمت بالأشتراكية، وأصبحت هناك مكتسبات يقال عنها بالمكتسبات الاجتماعية، لا تستطيع أية قوة فى العالم أن تغتالها ، فنجد أن دول أوروبا الغربية ذات الاقتصاد الرأسمالى الحر تضع هذه المعايير نصب أعينها وتأخذبها دساتيرها ، كما أننا نجدها تضع هذه المعايير محل التطبيق حيث مجانية التعليم بمراحلها المختلفة، والضمان الاجتماعى والصحى، والمساعدات المختلفة التى تقدم فى شكل دعم للسكن وللأسرة وللبطالة، ومع كل هذا وفى ظل سقوط المعسكر الاشتراكى تجد أنه لا أحد يجرؤ فى الغرب على المساس بهذه المكتسبات التى أصبحت الآن لا تنتسب لأى معسكر بقدر ما أصبحت مثلا ومبادئ انسانية رفيعة لا تتخلى الانسانية عنها الإإذا تخلت عن مبرر وجودها ذاته . ولنا أن نعرف أن هذه المكتسبات عينها ساعدت النظام الرأسمالى على تجديد قدراته وبقائه حتى الآن رغم أزماته المستحكمة، لذا نجد مثلا فى انجلترا خاصة عند تطبيق سياسة التخصيص أن هذه السياسة لم تستطع المساس بالضمان الإجتماعى أو الصحى للأسر البريطانية، حتى فى ظل حملات اليمين المتطرف والنازية الجديدة التى تشهدها اوروبا حاليا بحكم الأزمة الأقتصادية، نجد أن هؤلاء يتمسكون بهذه المكتسبات ذاتها ، ولايتصورون العيش عارين عنها ، إلا أنهم يطالبون نأن تقتصر على اهليهم ومواطنيهم فقط دون الأجانب.

لقد أصبحنا نعيش اليوم فى عالم اعتبر الناس فيه المبادئ والمثل التى تحفظ للأنسان كرامته وإنسانيته جزءاً لا يتجزأ من العالم المتحضر، بل وصل الأمر الى أن تكون مصونة ومحترمة حتى من أبعد الناس عن هذه المثل الانسانية الرفيعة وهم النازيون والفاشست الجدد والمتطرفون .

وهكذا أيضا تشكل الفكر المصرى الحديث على هذه المثل العليا ، فهل ستظل فى الواقع و الوجدان معا ؟

الهوامش

(١) انتزع المشايخ والتجار «الحُجة» من ابراهيم بك وداود بك سنه ١٧٩٥م.
(٢) د. شبلى شميل، المجموعة مقالة ٦٥ صفحة٣٢٢.

المادية الجدلية ومعاركها الفلسفية فى مصر

د. أنور مغيث

يتجلى تأثير النظرية الماركسية على الفكر المصرى فى مجالات عديدة، وأعطت الكثير من الدراسات الهامة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والتربية والتاريخ وغيرها . وسوف ندرس فى هذا المقال تأثير هذه النظرية على إنتشار الفكر الفلسفى وعلى دوره النقدى فى مجتمعنا المصرى الحديث

.علينا منذ البدء أن نذكر بأن مصر تعرضت مثل باقى البلاد العربية والاسلامية لتلك القطيعة التى حدثت فى أواخر سنوات الحضارة العربية بين الفكر الاسلامى وبين العلوم المنطقية والفلسفية، وأختفى من سمائها الفكرية كل ما يشير الى التراث الفلسفى اليونانى أو العربى.

ولم تعد الفلسفة لتسهم في عملية الاحياء الفكرى إلامع بداية عصر النهضة العربية ومن خلال اللقاء مع الحضارة الغربية .ورغم إعجاب المفكرين المصريين بالفكر الغربى فى نواحيه السياسية والاقتصادية وكذلك طريقة تنظيم الحياة الاجتماعية إلا أنهم قد قابلوا الأفكار الفلسفية ببعض الحذر، وقد جاهد أحمد لطفى السيد كثيراً، على صفحات «الجريدة» لكى يدافع عن افتتاح قسم للفلسفة فى الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨، وقد وقفت عديد من التيارات فى وجه إفتتاح هذا القسم : رجال الدين الذين كانوا يعتقدون أنه سيصير منبعاً للشك والالحاد، والسلطه السياسية التى كانت ترى أنه سيعلم المصريين القانعين الأفكار الثورية والهدامة، وكذلك المثقفون أنصار التقدم العلمى التكنولوجى ونشر المعرفة العلمية فقد كانوا يعتقدون أن العلوم الطبيعية فقط هى المجديه وأن العلوم الإنسانية لاتقدم ولاتؤخر.

فى ذلك الوقت -بدايات القرن الحالى - كان الاحتياج والعطش للمعارف الجديدة يفسر الى حدما أزدهار النشر والصحافة حيث بلغ عدد الصحف اليومية خمسين صحيفة والأسبوعية مائتين سنة ١٨٩٨ ثم ارتفع عددالصحف اليومية الى٨٤ عام ١٩٠٩منها ٣٩ تصدر باللغة العربية[1] وقد اشتهرت أراد بعض الفلاسفة الغربيين على صفحات الجرائد والمجلات فى العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن :سبنسر وهيكل اللذان يعطيان الأولوية للمعرفة العلمية وبخاصة لنظرية التطور، ورينان ونيتشة فى نقدهما المناهض للدين ثم فولتير وروسو حيث عرف عن أرائهما التى تتعلق بالاصلاح السياسى والدفاع عن الديموقراطية .

نلاحظ أن ما كان يجذب القارئ المصرى أو بالأحرى ما كان يعرض عليه، ليست الأفكار التى تنتمى إلى حقل الفلسفة المحضة بل كان الفلاسفة يزدادون قيمة وأهمية عندما تخرج أفكارهم فى مجال الفلسفة التقليدى لتتناول موضوعات تشغل بال المجتمع المصرى .

فى هذا السياق ظهر فى الصحافة أسم كارل ماركس .فبالرغم من أنه تم تقديمه للقارئ على أنه فيلسوف كبير إلاأن أفكاره التى عرضت لا تتعدى مجال الاقتصاد والسياسة وكان الاشتراكيون الأوائل مثل فرح أنطون وسلامة موسى ومصطفى

---

* د. أنور مغيث : باحث فى الفكر المصرى الحديث.

حسنين المنصورى يذكرون ماركس عندما يكونون بصدد نقد الوضع الاقتصادى والاجتماعى ولكن عندما يتعرضون لموضوع الدين والمعرفة العلمية والحرية الانسانية فإنهم يلجأون إلى رينان ونيتشه وسبنسر. وكان المنصورى هو أول من ألمح بطريقة مقتضبة الى أراء ماركس الفلسفية فأشار إلى ماديته والحاده دون أن يرى أى رابط بين أفكار ماركس الفلسفية وأرائه الاقتصادية سوى كون ماركس « يريد أن يؤسس المجتمع طبقا لقواعد العلوم الطبيعية » (٢).

ولم يلعب الحزب الشيوعى المصرى دوراً يذكر فى نشر الأفكار الفلسفية الماركسية فلم يكن هذا الحزب يمتلك أى نص مترجم لكارل ماركس ولم يكن يعرف من كتب تبسيط الماركسية سوى كتاب « ألف باء الشيوعية » لبوخارين، ثم إن الانفصال الذى تم عن مثقفى القاهرة المعتدلين نتيجة لارتباط هذا الحزب بالأممية الثالثة وفهم قادة الحزب للاشتراكية باعتبارها دفاعا عن مصالح العمال فى مواجهة أرباب العمل جعل الحزب يحصر نشاطه فى مجال العمال فقط ومن هنا هبط مستوى الصراع الفكرى إلى مستوى وعى العمال فتذكر ماريا اورداناديو، يونانية، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، فى مذكراتها أنه قبل إعلان الأضراب فى مصنع الغاز بالاسكندرية أحضر الشيخ صفوان أبو الفتح العمال وأعطى لكل واحد منهم بالتوالى المصحف ليقسم عليه أن لا يفض الإضراب قبل أن تتحقق المطالب.(٣)

وقد كان الاقتصار على العمل فى وسط العمال أمراً معرقلا للإسهام فى المشاكل الفكرية الملحة فى هذا الوقت ومانعاً عن أدراك الابعاد الفلسفية للفكر الماركسى.

فى سنوات الثلاثين ركز المثقفون الاشتراكيون على التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ ونشر كل من سلامة موسى وعبد الفتاح القاضى وعصام الدين حفنى ناصف مقالات يشرحون فيها هذا الاكتشاف العلمى وقد ركزوا فى شرحهم على تأثير مستوى الانتاج فى المجتمع على الافكار والنظم السياسية والقانونية ولكن فكرة صراع الطبقات باعتباره القوة المحركة للتاريخ لم تحظ فى عرضهم بمكان بارز .وقد ترجم القاضى فى ذلك الوقت مقدمة كتاب إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى والتى يعرض فيها ماركس فكرة البناء الفوقى والقاعدة الاقتصادية.

وما عدا ذلك لم تعرف أراء فلسفية أخرى لماركس أو أنجلز فى مجال نظرية المعرفة ونظرية الوجود ولم تعرف الانتقادات التى يوجهها ماركس الى النظريات الفلسفية لهوبز وهيجل وفيورباخ وأوجست كونت وغيرهم.

وفى أواخر الثلاثينات عرف البعد الفلسفى للماركسية نوعا من التعميق والاثراء على يد الحركة السريالية المصرية بقيادة جورج حنين وأنور كامل . فلم يكتف السرياليون بالمطالبة بتطبيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر بل طالبوا بتحرر شامل للأنسان وبتحقيق طليق لمكان الانسانية الابداعية وهذا جعلهم يربطون بين الأخلاق والقيم السائدة فى المجتمع كالزواج والتعليم والفن من جانب وسيادة البرجوازية من جانب آخر وهو الأمر الذى لم يدركه المثقفون الاشتراكيون السابقون إذ طالما نقدوا سيطرة المال على حياة المصريين ولكنهم عبروا عن أحترامهم لتقيم المجتمع السائدة وكانوا يعتبرون أن النظام الرأسمالى يشكل عائقا أمام الممارسة الصحيحة للقيم ولكن السرياليين انتقلوا إلى نقد القيم ذاتها وقد ربطوا فى ذلك بين وجهة النظر الماركسية والتحليل النفسى وصار التحرر لا يشمل فقط التحرر من وطأة العمل المأجور بل تحرر الغرائز والرغبات واللاشعور من وطأة الأخلاق والتقاليد والقيم الموروثة وقدمت هذه المجموعة نموذجاً للانطلاف الفكرى المستقل المتخلص من سلطة نظرية ولكن المشكلة إن انتقاداتهم كان يغلب عليها طابع الاحتجاج والتشهير ولم تنتقل الى مجال النقد المنهجى الدؤوب والدراسات المتعمقة لكل ما ينتمى الى الثقافة المحلية .

ثم فرضت الحرب العالمية الثانية ،والاطار السياسى المصاحب لها محليا ودوليا، أثارها على التطور النظرى للفكر الماركسى فى مصر .محليا وصلت مفاوضات الحكومات المتعاقبة مع بريطانيا ،لحل مشكلة الاستقلال الوطنى، الى طريق مسدود وتصالح كبار الكتاب مع الركود السائد وتصورأنصار الحرية والمعرفة العلمية والعدالة بينهم أنها أشياء سوف تتحقق تلقائيا مع الزمن دون قسر ولاإكراه أما بين الشباب فقد إنتشرت الأفكار الفاشية والسلفية والتى وإن كان لها قدرة على التحريك إلا إنها لا تسعى لمواجهة القيم الفكرية الموروثة بل تكرسها وتحرص عليها .ويعرض جاك بيرك صورة للمناخ الفكرى السائد قائلا:«لقد غزا التشاؤم كل قطاعات الحياة فى مصر .وظهرت سلوكيات من التحدى الاستعراضى أو من البلاغة لا تهدف غالبا إلا للخداع ويدرك المراقب الذى يستطيع النفاذ خلف هذه المواجهة أن التجمعات المثقفة والمناضلة قد استكانت للتشاؤم الذى أتاح له تاريخ الجيل الأخير أكثر من سبب للوجود . كانت الماركسية فقط تسمح بالتخلص من الوقوع فى الوهم واليأس .(٤)

فى ذلك الوقت فقدت الافكار المبسطة لرينان ونيتشه وسبنسر سحرها الذى تمتع ببعض الجاذبية فى الثلاثة عقود الأولى من القرن .

ونظرية التطور التى تبناها أنصار التحديث والتقدم العلمى كانت تهدف الى رفض فكرة الطفرة وكان ذلك يعنى على المستوى الاجتماعى رفض فكرة الثورة، أصبحت هذه النظرية عائقا فى وجه المبادرة الشعبية أكثر من أن تكون محفزاً لها وبحث الجيل الجديد المتعطش للتغيير فى الماركسية عن مصدر للإلهام ودوافع للعمل .

على المستوى العالمى خرج الاتحاد السوفيتى ظافراً من

الحرب العالمية الثانية وحظى ستالين بتقدير وأعجاب كبيرين وأدى ذلك الى إن أحتلت الرؤية الستالينية للنظرية الماركسية مكان الصدارة فى الاوساط الاشتراكية فى العالم شرقه وغربه.

فى الاربعينيات تمت ترجمة كتاب ستالين «مسائل اللينينية» و«المادية الجدلية والمادية التاريخية» وكتاب للباحث الانجليزى الشاب دافيت جست والذى مات أثناء الحرب الأهلية الأسبانية وهو «المادية الجدلية» وهكذا تحدد الطابع الفلسفى للنظرية الماركسية فقد أعتبرت مذهبا فلسفيا يفسر كلا من الطبيعة والمجتمع ونظرية متكاملة مكتفية بذاتها فى الأخلاق والجمال

وقد اتجه الشباب التقدمى من الجيل الجديد، فى بداية محاولته للالتحام بالواقع، إلى تشكيل مجموعات للبحث لدراسة النظرية الماركسية وقد تحدد إتجاه الاختيار حتى قبل الدراسة فقد توجه الجميع الى دراسة الماركسية اللينينية ويحدد لينين، فى كتاب «كارل ماركس مصادر الماركسية الثلاث وأقسامها المكونة» النظرية الماركسية على أنها مستقاة من ثلاثة منابع الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الاقتصاد السياسى الانجليزى والاشتراكية الخيالية الفرنسية وبناء على ذلك تم تحديد أقسامها المكونه : الفلسفة (المادية الجدلية والمادية التاريخية)، الاقتصاد السياسى (محورا حول نظرية العمل والقيمة وفائض القيمة) ، السياسة (الصراع الطبقى وديكتاتورية البرولتياريا) .وهكذا تم اعتبار الفلسفة قسما أساسيا من أقسام النظرية وصار تعليمها أمراً ضروريا .

وكما أستقبل الشباب التقدمى أدب الواقعية الاشتراكية الملتزم بفرح شديد لأنه كان يساعدهم على التخلص من الرومانتيكية السائدة فقد استقبلوا بحماس أيضا المادية الجدلية باعتبارها فلسفة علمية تسمح لحركتهم السياسية بمستقبل موثوق به .

وقد خرج فى عام ١٩٤٦ أول عرض للماركسية كفلسفة فى مصر فى كتاب «حول الفلسفة الماركسية .ردا على العقاد » لأبوسيف يوسف، وكان العقاد قد نشر نقدا للماركسية فى كتابة « فى بيتى» يتهمها فيه بمشابهة النازية والفاشية ويفسر ماديتها على أنها مادية مبتذلة لا تحفل بما هو روحى ومعنوى ويربط أبو سيف يوسف فى رده بين تشويهات العقاد للماركسية وقضية الكفاح ضد الانجليز فيرى أبو سيف بأن مجال المعركة مفتوح ولا مجال للحيدة تحت شعار خدمة الفن للفن وهو الكفاح الشعبى ضد الانجليز والعقاد بتشويه للحقائق بخصوص الماركسية، يعتبر خائنا لقضيتنا القومية وقضية الحرية فى العالم(٥)

وبالطبع ليست هناك علاقة بديهية بين تشوية الماركسية وخيانة القضية الوطنية لكن ابو سيف يريد من البداية أن يطرح الماركسية كفلسفة تحتضن القضية الوطنية والتى كانت متأججة فى هذا الوقت . وفى هذا الكتاب نتعرف على مفهوم الماركسيين المصريين عن البعد الحقيقى للنظرية الماركسية .

فعندما يدعى العقاد أن الماركسية تنظر الى البشر على أنهم آلات ويرد ابو سيف بأن هذا المنظور يخص الفلسفة المادية الفرنسية التى تدرس « الطبيعة العضوية بنفس قوانين الطبيعة غير العضوية » ولكن المادية الماركسية والمفترض أنها تتعارض مع هذا المنظور يعرفها أبو سيف بانها « دراسة المجتمع بنفس الروح وبنفس المنهج الذى ندرس به الطبيعة والعالم الخارجى »(٦) وهو تعريف فى واقع الامر لا يختلف فى شئ عن تعريفه للمادية الفرنسية وبناء على هذا التعريف تصبح مفاهيم الماركسية يقينية غير قابلة للشك وتلك الطريقة فى تصور علمية الماركسية لا تخص أبو سيف يوسف ولكنها تنبع أساساً من نظره ستالين الذى يرى أن «علم تاريخ المجتمعات، رغم تعقد ظواهر الحياة الاجتماعية، يمكن أن يصبح علما على نفس درجة علم البيولوجيا من الدقة» (٧) وهذا اليقين القاطع يبنيه ستالين على قاعدة معرفية مؤداها إن المادية الفلسفية تنطلق من مبدأ أن العالم وقوانينه قابل تماما للمعرفة وأن معرفتنا لقوانين الطبيعة والتى تتحقق منها بالخبرة والممارسة العملية هى معرفة صالحة ولها دلالة الحقيقة الموضوعية(٨).

إن هذا التقدير لقوانين الطبيعة وفرضها على الظاهرة الانسانية لم يكن ستالين هو أول من رمى بذوره فى مجال النظرية الماركسية ولكنه مع التصور التبسيطى لستالين عن الماركسية احتل المقام الأول وتقهقرت العلوم الانسانية إلى مركز ثانوى ولذا نلمح فى عرض أبو سيف تأكيده على أن الماركسية ليست جامدة بل قابلة للتطور ولكنه يرى أن هذا التطور يمكن أن يتم حسب تقدم العلوم الطبيعية وأكتشافاتها وليس حسب معطيات اجتماعية وإقتصادية جديدة .

ويؤدى مفهوم المادية المستمد من نتائج العلوم الطبيعية إلى مجال التاريخ إلى تغيير تام للمفهوم الماركسى الأساسى للتاريخ « فالماركسية فى الواقع لا ترتكز على عالم انعكاس سببى ولكن بالأخرى على جدل يسعى بالتحديد للافلات من عبودية التفسير المنحصر فى إطار مصطلحات السببية والعلاقات الوظيفية .إن المرور من الوقائع الاقتصادية (البناء التحتى) إلى الوقائع الثقافية (البناء الفوقى)، الذى يشكل حجز الزاوية فى الماركسية، ينتمى الى مجال الجدل وحده ولا يمكن أن يجد حلاً وافياً إلا عن طريق الجدل »(٩)إن مثل هذا التصور يقتضى أن يبذل جهد نظرى لتحديد معان دقيقة للمفاهيم التى يتضمنها المنهج الجدلى مثل « الشمولية، النفى، الوساطة، الاغتراب، التجاوز ...ألخ، وإلى غيرها من المفاهيم التى لا ترتبط فى المثالية بمشاكل تطور المجتمع ولكن بمشاكل تطور الوعى(١٠) ولكن مثل هذه المفاهيم لا مكان لها فى تصور ستالين للجدل التاريخى ولا بالتالى فى عرض أبو سيف الذى يتمسك بمفهومى العله والمعلول ويريد من خلالهما تفسير الجدل فيرى أن الجدل هو التأثير المتبادل بين العلة والمعلول «

وإذا كان العامل الاقتصادى هو علة الظاهرة الأخلاقية فإن هذه الظاهرة الأخلاقية تعود لتؤثر بدورها فى العامل الاقتصادى فهناك إذن فعل وتأثير متبادلان بين مختلف العوامل المحركة للتاريخ » (١١).

كما ينطوي مفهوم ابو سيف للتاريخ على نزعة إرادية مبنية على صحة المعرفة فبالمعرفة الصحيحة يستطيع البشر بإرادتهم أن يغيروا ما يريدون وتلك رؤية مناسبة تماما للتجمعات الماركسية المثقفة فى المجتمعات التى تسودها الأمية لأن تصوير المجتمع البديل لمجتمع الاستغلال الرأسمالى باعتباره « تنظيم الحياة الواقعية تنظيما يقوم على العقل والعلم هو الشرط لكل تجديد روحى فأخلاقى »(١٢) يعطى للمثقفين الدور الأكبر فى عملية التغيير باعتبارهم محتكرى العقل والعلم . وقد ساهم فى دعم هذه النزعة الاعتقاد الفلسفى الذى يربط الحرية بالمعرفة ذلك الاعتقاد الذى يشرحه أبوسيف مبسطا بقوله: إن اتساع نطاق الحرية الانسانية كان ملازما ومرتبطاً أوثق الارتباط بنمو معارف الانسان فاكتشاف قوانينَ الطبيعة، قد أتاح له السيطرة على هذه الطبيعة وبمعنى أخر أتاح له التحرر منها الى حد كبير ومعرفة قوانين المجتمع هى التى تكفل للمرء التحرر من الجبرية الاجتماعية التى تسيره»(١٣)يصبح إذن من يعرف اكثر حرية ممن لا يعرف، ويصبح تحرر هذا الأخير متوقفا على جهد العارفين.

من الطبيعى فى إطار نظرة كهذه أن يختفى دور الطبقة العاملة التاريخى ويبرز دور المثقفين ومن الملفت للنظر أنه فى كتاب أبو سيف يوسف عن الفلسفة الماركسية لم تذكر الطبقة العاملة إلامرة واحدة فى سياق حديثه عن أن المجتمع الرأسمالى يحمل فى داخله عوامل فنائه ودون أى ربط بين نضال العمال وبين النقد الماركسى للمجتمع الرأسمالى . وبناء على ذلك تختفى من الكتاب أى إشارة الى صراع الطبقات أو الى فكرة الثورة . ولكن هل المثقفون قادرون وحدهم على خوض غمار الصراع السياسى وتحمل تبعاته لاحداث التغيير؟ بالطبع لا، لان العمل السياسى يحتاج الى قوى اجتماعية واقعية ومؤثرة هذه القوى التى يمكن للمثقفين أن سيتندوا عليها لتحقيق مجتمع التغير كما يتصورونه هى، كما يحددها ستالين، الطبقة العاملة فهو يقول. «لا ينبغى تأسيس العمل على الشرائح الاجتماعية التى لا تتطورحتى لو كانت تمثل القوة السائدة مرحليا، ولكن ينبغى تأسيسة على الشرائح الاجتماعية التى لها مستقبل حتى ولو كانت لا تمثل الآن القوة السائدة (١٤) وهكذا يتقلص دور العمال الى كونها آداة أو جسراً دون أن تقوم هي نفسها بدور المفكر والمنظم والمنفذ لعملية التغيير، دون أن تتولى هى عملية « تحرير نفسها بنفسها » كما يرى البيان الشيوعى.

لم يكن الغرض من هذا العرض هو نقد كتاب أبو سيف، الذى تمكن رغم كل شئ من أن يحيل مزاعم العقاد ضد الماركسية الى هراء لا يستحق عناء القراءة، بقدر ما هو محاولة لاستكشاف الظروف التاريخية والأسس المعرفية التى تعرف من خلالها الشباب المثقف فى مصر على النظرية الماركسية والتى حددت فيما بعد ادراكه للبعد الفلسفى لهذه النظرية، وحدد أيضا موقفه من الافكار الفلسفية الأخرى التى حاول متبنوها نشرها فى مصر.

معركة الماركسيين مع الوضعية المنطقية.

الفلسفة الماركسية كما صاغها ستالين فى كتابه « المادية الجدلية والمادية التاريخية» هي فلسفة علمية باعتبارها تبنى فرضياتها بناء على نتائج العلوم الطبيعية وقدا أستمد ستالين معظم مبرراته من كتاب لينين « المادية والمذهب النقدى التجريبى» والذى يكرس فيه لينين جهدا كبيرا لنقد أفكار الفيلسوف الألماني إرنست ماخ . يرى ماخ إن جميع الاجسام ليست إلا رموزاً عقلية لجملة معقدة من العناصر أي من الاحساسات ويتهم لينين هذه النظرة بالأنا وحدية .إلا أن فلسفة ماخ لعبت دوراً كبيراً فى تشكيل أفكار برتراندرسل الوضعية الجديدة بوجه عام . إن ماخ ولينين والوضعية يتعاملون مع نفسى المصطلحات .مادة، طاقة، قوانين الطبيعة، الزمان، المكان الضرورة، الاحتمال ...ألخ وهى مفاهيم لم تكن تشغل بال ماركس كثيراً ولكنها جعلت الاشتباك بين أسهام لينين والوضعية المنطقية محتدما ويذكر الفيلسوف الماركسى الألمانى كارل كورسن بنوع من الأسف كيف إن تلامذه لينين وخصوصا فى الحزب الشيوعى الانجليزى قد إنشغلوا بهذه المناظرة عن مهامهم الأخرى فقد باعدت هذه المناقشات الفلسفية بينهم وبين الطبقة العاملة الانجليزية .(١٥)

فى مصر وجدت بعض المدارس الفلسفية الغربية مثل الوجودية والثوماوية الجديدة أنصاراً لها ولكن المدرسة الوضعية المنطقية بريادة زكى نجيب محمود هى التى جذبت إنتباه الماركسيين المصريين وحفزتهم على توجيه النقد لها وذلك لعدة أسباب منها وضوح أسلوب ذكى نجيب محمود وقدرته على الخروج بالفلسفة الوضعية خارج الاطار الاكاديمى وتأثير كتاباته الواسع نسبيا على القارئ المصرى ومن ناحية أخرى كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تدعى، مثلها مثل الماركسية، إنها فلسفة علمية وإن الأخذ بها يؤدى إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتطور الحضارى .

لقد توقف الماركسيون عن الاهتمام بالمقالات التى تعج بها الصحف والممتلئة بالانتقادات الرخيصة والشائعة والمكررة ضد الشيوعية ليتجهوا الى معركة أهم وأرقى فكريا وهى المعركة مع الوضعية المنطقية والتى تبدأ بمقال محمود أمين العالم « ما وراء المدرك الحسى» .

ثم زاد السجال حيوية عندما نشر زكى نجيب محمود كتاب « خرافة المتيافيزيقا » والذى لم يكن مجرد عرض فلسفى

للأفكار الوضعية المنطقية بل كتاب يهدف الى تقديم نقد الى الفكر السائد فى مصر ويرصد زكى نجيب محمود فى مقدمته للكتاب عيوب المجتمع المصرى وهى الارتجال والاستخفاف الذى رفع كل شعور بالتبعة، بحيث أصبح أمراً مألوفا أن نرى الحاكم عندنا يحكم الناس بلا عد أوحساب ، والاقتصادى يصدر فى مشروعاته عن غير إحصاء وأرقام، والعالم يقول القول بلا سند أو دليل»(١٦)

وسعيا الى الدقة والتحديد فى القول يهاجم المؤلف المتبافيزيقا والتى يعرفها قائلا :« مجموعة العبارات التى تتحدث عن كائنات لا تقع تحت الحسى»(١٧) ورغم أن المؤلف قد حاول أن يتفادى الصدام المباشر مع الافكار الرئيسية، عندما قال فى معرض نقده للاهوت بأنه «يحسن أستخدام المصطلح الفلسفى، وهو كلمه « المطلق» بدلا من اللفظة الدينية الله فى سياقنا هذا(١٨). فان كتابه كان موضوعا لنقد العديد من السلفيين.

وبدلا من أن يؤيد الماركسيون قضية الكاتب، كما هى عادتهم فى تأييد كل الافكار التقدمية وإن إختلفت معهم، فقدها جموا الكتاب والكاتب ودخوا فى صراع نظرى مع زكى نجيب محمود إمتد أكثر من ربع قرن.

وفى كتاب خراف الميتانيزيقا نجد فكرتين أساستين : رفض الميثافيزيقا باعتبارها خالية من المعاني ورفض مفهوم الحتمية ، النابعة من تفسير نتائج العلوم، فى مجال العلوم الطبيعية بالأحرى فى مجال العلوم الانسانية . ويروج الكتاب المنشور عام ١٩٥٣ فكرة إن التحقق بالخبرة والتجربة هى الوسيلة الناجعة فى المجال الاجتماعى للحكم على قيمة الأفكار وإنه في مجال السياسة يجب تبنى معايير الفعالية والذرائعية وأن يحكم على البرامج السياسية بمقدار ما تحققه من منفعة مادية

أى باختصار هى نظرية موائمة لمجموعة من العسكريين والتكنوقراط يحتلون قمة السلطة ويرغبون فى التحرر من وطأة التراث دون النقد المباشر له وهذا الاتجاه أيضا يسعى الى تحييد المشاعر الوطنية والمعادية للأستعمار الغربى وقبول فكرة التعامل معه تحقيقا لمصلحة الدولة . وقد كان هذا الاختيار النظرى أمراً وارداً بعد يوليو ١٩٥٢ .

كانت « الحتمية» هى المبدأ الذى اعتبره الماركسيون الشباب فى مصر أساسا للعلوم الطبيعية والانسانية ولمعالجتة فى مجالى الرياضة والعلوم الطبيعية خصص محمود أمين العالم رسالته فى الفلسفة بعنوان « فلسفة المصادفة». ويعزى العالم إنتشار أفكار الوضعية المنطقية الى سببين:

١- عدم هضم نتائج الفيزياء الحديثة

٢- المتناقضات فى المجتمعات البرجوازية الحديثة وتأثيرها لدى الفرد عن اتجاهات فكرية نكوصية(١٩).

وهكذا يحدد العالم جبهتى الهجوم على الوضعية المنطقية التى نجدها مطروحة فى مقالات العديد من الماركسيين بعد ذلك وخصوصا لدى أسماعيل المهدوى الذى اهتم كثيراً بالجدل مع هذه المدرسة وبذل مجهوداً كبيراً فى تبسيط نتائج العلوم الحديثة عبر مقالاته لكنه لم يخرج عن الاطار الذى حدده محمود العالم لنقد هذه المدرسة .

ويحاول إبراهيم فتحى أن يقدم نمطا آخر من النقد يقوم على التفرقة بين السياق الاجتماعى فى الغرب وبينه فى مصر حيث يمكن للوضعية أن تلعب دوراً تنويريا فيحاول أن ينصف جهد زكى نجيب محمود الايجابى فى تطور الفكر المصرى مستعيناً بقول ماركس فى «نقد فلسفة الحق»: «إن نقد الدين هو الشرط الأساسى لكل نقد» فيقول واصفاً دور زكى نجيب قائلاً : «لقدكان التصدى للخرافات الغيبية بالنقد شرطاً لكل نقد فى بلادنا حينما بدأت علاقات العالم القديم تسير فى طريق الاضمحلال ... إن سهام نقده الحقت ضرراً فادحاً بالقيم الرجعية ولم يتهادن طوال فترة ليست بالقصيرة مع الكهانه الجاهلية فى الكثير من المسائل العملية ووجهت اليه أحجار الاتهامات الطائشة، بخلاف الحال مع ممثلى الوضعية المنطقية فى شروط إجتماعية مختلفة (٢٠) ولكن هذا الدور التنويرى يظل في نظره محدوداً لان ابراهيم فتحى يعتمد فى نقدة للوضعية على أعمال الكتاب الروس وموريس كورنفورث فيصل بذلك إلى موقف من الوضعية لا يختلف عن الموقف المعتاد للماركسيين الآخرين أى ينفى عنها أى إيجابية ويسلب من الوضعية كنظرية فلسفية إمكانية المساهمة فى عملية التنوير فيقول : «إن الوضعية المنطقية تصطدم مبادئها بالممارسة الفعلية للعلم وتضع أمامه القيود والحدود، ولا تصلح أن تكون فى عصرنا سلاحا من أسلحة التنوير بل هى أقرب الى أن تكون فلسفة من فلسفات التعمية(٢١). وهكذا لم تتعد محاولته لتقييم جديد للوضعية المنطقية الى نوع من التعاطف مع شخص زكى نجيب محمود دون تقديم رؤية جديدة لفكره.

نحن فى هذا السجال أمام مسلكين مختلفين أمام الأفكار السائدة التى أطلق عليها تحوطاً أسم «الميتافيزيقا» وهى عند زكى نجيب محمود مجموعة من العبارات التى لا تعين مدركا حسيا وبالتالى فهى فارغة من المعنى أى لا تحتمل الحكم بالكذب ولا بالصدق وكذلك الجهد الفلسفى الدائر حول الحكم على هذه العبارات بصدق أو بكذب هو نفسه فارغ من المعنى . أما لدى الماركسيين وكما هو متعارف عليه فى فلسفة الماركسية اللينية فإن الميتافيزيقا هى منهج معارض للجدل فهى تعزل الظواهر وغير قادرة على إدراك ما بينها من تناقضات .وبالتالى فمصطلح الميتافيزيقا لدى الماركسيين يشير الى منهج فى التفكير وليس مضمون التفكير نفسه وهو نفس الأمر لدى الوضعية المنطقية وفى كلتا الحالتين يفلت الفكر الميتافيزيقى الموجود من النقد المباشر فبالنسبة للماركسيين كان

يكفى نشر يقينية النظريات العلمية يكفى أن تنقشع غلالات الفكر الصوفى والغير عقلى من نفسها ومن هنا شعروا بالخطر من ميل زكى نجيب محمود الى وصف النظريات العلمية بالاحتمالية لأن هذا سوف يترك الباب مفتوحاً للأفكار الميتافيزيقية لتتواجد .وقد كان السلاح الفكري للأتجاهين واحداً وهو نظريات العلم الحديث التى يعرضها كلاهما مع كثير من الاحترام والتقدير والتسليم بصلاحيتها لتعديل الأفكار السائدة . ولذا نرى، على سبيل المثال، أن التجاذب والتنافر بين الالكترون والنيترون فى الذرة فيستخدم عند الماركسيين لاثبات قانون وحدة وصراع الأضداد وكذلك تحديد فإن قانون تحديد لاتجاه الإلكترون ولسرعته فى نفس الوقت فى مداره حول النيترون يستخدم من قبل الوضعيين لاثبات لا حتمية العلم .

ولم تحظ أفكار الوجوديين الغائصة فى أعماق النفس، والتى تصف الانسان بالقلق والعبث والشعور الدائم بالاغتراب، بنفس الاهتمام من قبل الماركسين لأن الرد عليها لا يحتوى نقداً مباشراً للميتافيزيقا الدينية السائدة فى حين أن الرد على أفكار زكى نجيب محمود سيسمح بعرض أكبر وأكثر عمقاً للنظريات العلمية وذلك يتضمن عدم مصداقية الأفكار الميتافيزيقية السائدة . ومن هنا جاءت مركزية تبسيط العلوم لدى الماركسيين المصريين، وهذا بالطبع لا يخص المصريين وحدهم فقد عرفته كثيرمن الحركات الاشتراكية الأخرى وخصوصا فى البلاد ذات الصناعة المتخلفة .

ورغم أن السجال مع زكى نجيب محمود قد ساهم بالفعل فى نشر العديد من الافكار الفلسفية وكذلك فى تبسيط للكثير من مسائل الفلسفة بالنسبة للقارئ وهو ما كان يستعصى على أساتذة الفلسفة المتخصصين، إلا أن الجهد الكبير الذى وجهة الماركسيون المصريون لمواجهة الوضعية المنطقية حصر إسهامهم الفلسفى الى حد كبير فى مجال تسبيط العلوم والمبادئ المادية الفلسفية وحال دون أن يقدموا أسهاماً كبيراً فى مجال عرض المفاهيم الماركسية الفلسفية الأخرى كالايديولوجا والدولة والاغتراب والبراكسيس .

المادية الجدلية والسلطة.

« الماركسية اللينينية ليست شيئا آخر سوى إستيلاء على السلطة» هكذا يفسر جورج لابيكا خاصية هذا المذهب ويعرفه بأنه « فلسفة للدولة أو تدويل للفلسفة » (٢٢) ويركز هربرت ماركيوز على تلك الصلة الوثيقة بهذا المذهب والدولة وكيف أن تلك الصلة هى بالتحديد التى تجعله متعارضا مع فكر ماركس الذى هو بالاساس فكر معاد للدولة . وهذا المذهب هو الذى أطلقت عليه الدولة السوفيتية أسم المادية الجدلية .. هذا المنظور ينطبق علي السياق الاجتماعى والسياسى للاتحاد السوفيتى ولكن فى مصر، حيث تبنى المثقفون المصريون هذا المذهب الذى حدد ستالين معالمه بصورة نهائية، تبدو الوظيفة مختلفة ونسبيا .وفى واقع الأمر عرفت المادية الجدلية فى مصر مرحلتين :

١- المرحلة الأولى فى سنوات الأربعينات والخمسينات وكان دور المادية الجدلية يشبه فى وظيفته النضال النظرى لبيلخانوف ولينين ضد السلطة القيصرية، الأرثوذوكسية المسيحية، والبلادة الريفية وكانت علوم الطبيعة تحظى بتقدير كبير لدى المثقفين الروس، كذلك الماركسيون المصريون فى الأربعينات وبعدها، الذين يرغبون فى التقدم التكنولوجى والسياسى لبلادهم وقد أشرنا الى هذه المرحلة فى ماسبق أن عرضنا ه

٢- المرحلة الثانية في سنوات الستينات .وكان الرئيس عبد الناصر قد حدد بعد صدور الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢طبيعة النظام السياسى في مصر بأنه «اشتراكى» وبدأت محاولات متعددة للبحث عن «فلسفة» للعهد الجديد فى داخل الاطار النظري للميثاق .ووصفت الاشتراكية الرسمية أحيانا بإسلامية وأحيانا بعربية وتم تمييزها عن الاشتراكية الماركسية برفضها للالحاد وصراع الطبقات والثورة العنيفة ويقبولها للرأسمال الخاص .

وبعد حل الحزب الشيوعى والافراج عن المعتقلين عمل بعض المثقفين الماركسين فى الصحافة والاعلام اللذين أصبحا ملكية للدولة فى أثناء ذلك وفتحوا حوارا حول الاشتراكية الناصرية وشددوا على ضرورة المادية الجدلية لسير الاشتراكية فى مصر وبوجة عام فقدإرتكزوا على عبارتين فى الميثاق: الاولى هى «إن الاشتراكية العلمية هي الاطار الملائم للمنهج الصحيح للتقدم والثانية هى «إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف لم يكن أختيار نظريا ولكن ضرورة حتمية فرضتها الواقع وفرضتها الأمال العريضة للجماهير » بإستخدام هاتين العبارتين كحجة حاول الماركسيون إيجاد مكان للمادية الجدلية فى عصر احتكارالدولة للعمل السياسى والثقافى وكان الوضع الجديد قد فرض عليهم وظيفة آخرى للمادية الجدلية فقد كان الشيوعيون المصريون محرومين من حزب مستقل ومن أى أحتكاك بالعمال وبجماهير الشعب وليس أمامهم الاأجهزة الدولة وصحافتها للعمل . وقد حاولوا فى مواجهة الاشتراكية العربية والاسلامية أن يخلقوا تيارا يهدف الى جعل مواقف النظام الخاصه بالناحية الاجتماعية والصراع ضد الامبريالية فى الخارج أكثر رجعية وذلك بالتركيز على الطابع العلمى للاشتراكية وكان هذا التوصيف بكلمة « علمى» يسمح باستعادة نفس مبادئ المادية الجدلية ولكن فى مواجهة الاضطهاد السائد للشيوعية صارت تسمى باسم « الفلسفة العلمية »

ومن جانبه حاول زكى نجيب محمود أن يبحث عن نظرية للنظام وكتب عدة مقالات مثل «بأى فلسفة نسير؟ «وإرادة التغيير» و«الماركسية منهجا » وتهدف كلها الى التوفيق بين

مبادئ الميثاق من جانب والوضعية المنطقية والبرجماتية من جانب اخر وكانت الماركسية التى ينتقدها زكى نجيب محمود فى مقالاته هى الماركسية اللينينية أو المادية الجدلية أي الماركسية السائدة فى مصر . وكان هذا مبررا أيضا للمثقفين الماركسيين أن يعودوا لنشر المادية الجدلية وللدفاع عن فكرة الحتمية ويكتب أسماعيل المهدوى فى إحدى مقالاته «هذا هو مفهوم الحتمية، الجديد الذى ينبع من المادية الجدلية المسماه تاريخيا الفلسفة العلمية (٢٣) علينا أذن أن نفهم كلمة الفلسفة العلمية من الآن فصاعداً ستعنى المادية الجدلية والمهدوى لا يكتفى فقط بتغيير الاسم بل يلغى الطابع الطبقى البروليتارى للنظرية الماركسية معطيا إياها طابعاً كونيا فيقول «لاشك أن الماركسية كمذهب شامل تحتاج اليوم الى تعديل وتطوير من بعض جوانبها ولكن ليس مما يحتاج التعديل الاساسى فى الماركسية نظريتها الفلسفية، فالمادية الجدلية تتكون من مفاهيم عامة جدا هى حصيلة الفكر البشرى عشرات القرون» (٢٤) ولكن رغم ذلك يسعى الى التمييز بين الفلسفة العلمية وبين المادية الجدلية، على مضض قائلاً: إذا كانت فلسفة الاشتراكية العلمية تختلف مع المادية الجدلية فى موضوع الدين . وهذا الموضوع لا يمثل من المادية الجدلية سوى جزء محدد وثانوى» (٢٥)

واتجه كثير من الكتاب الماركسيين فى نفس الاتجاه الأمر الذى أثار جلال أمين فقام ينتقد هذا الارتباط، الذى يراه إعتباطيا، بين الاشتراكية وبين المادية الجدلية وتصدى بالرد عليه فؤاد مرسى الذى كتب تحت عنوان «محاولة هدم الاشتراكية العلمية عن طريق هدم الجدل» منتقدا كافة محاولات مراجعات المادية الجدلية فى مصر والخارج ولا يوجه الى ستالين سوى نقد واحد هو آنه لم يفرق بين منهج الجدل وقوانينة وهو ماأعطى وجهة نظر خاطئة فى الفلسفة ولا يحدد فؤاد مرسى أين الخطا كما لا يوجه أى نقد ذى طبيعة سياسية ويصل فى دفاعه عن المادية الجدلية الى ضرورتها للتجربة الاشتراكية للمجتمع المصرى ويطبق منهج الجدل على المجتمع المصرى فيفترض .أن المجتمع بوجة عام حسب الثالوث الجدلى إما أن يكون رأسماليا أو اشتراكيا أو أنتقاليا لا رأسماليا وهذه الفترة الأخيرة بالطبع هى التى تنطبق فى نظر فؤاد مرسى علي المجتمع المصرى (٢٦)

طابع الارتباط بين هذه الأفكار الفلسفية وبين الدولة يأتى من كونها تأخذ من الميثاق الوطنى إطاراً نظريا لا تتجاوزه ولهذا فإن الجهد الفلسفى للماركسيين المصريين فى هذا الاطار تفقد ما هو جوهرى فى مهمتها أى معارضه الايديولوجيا السائدة الذى كان يميز كتاباتهم فى العقدين الأولين ولقد كان الاهمال فى الدفاع عن هذه الافكار أمرا مؤديا الى جمود الفكر الماركس فى مصر وعدم قدرته على الاستفادة والمشاركة فى المناظرة الفلسفية الكبرى الخاصة بالماركسيه والتى أعقبت اكتشاف أعمال الشباب لكارل ماركس فيرفض سمير كرم تلك الأهمية المعطاه لمفهوم الاغتراب عند ماركس الشاب ويرى أن فى النظرية اللينينية يمكن حل هذه المشكلة(٢٧)· وأمير أسكندر يرى أن تسلح المثقفين بالماركسية هو معناه نهاية إغترابهم(٢٨) رغم أن ماركس كان يعتبر أن الانسان مغترباً اذا عمل عملاً مأجوراً ولا يغير فى الامر شئ أن تسلح بأفكار ماركس أو بغيره وذلك يؤكد أنه بالنسبة للماركسيين المصريين كانت المادية الجدلية كما صاغها ستالين هى الفكر الماركسى الوحيد الممكن وهذا ما نشعره أيضا عندما نقرأ تساؤل المهدوى فى تعليقه على نقد العقل الجدلى لجان بول سارتر بمناسبة زيارته للقاهرة فيقول: هل يمكن أن يوجد فكر ماركسى بدون المادية الجدلية بأى أسم كان» .وهكذا فإن الماركسيين المصريين قد ساهموا فى نشر الفكر الفلسفى وفى دفع الفلسفة للالتحام بقضايا الجماهير الحية وساهموا فى خلق صلة بين المفاهيم الفلسفية وهموم الناس اليومية ولكن المشكلة هى إنحصارهم داخل هذه الاطار النظرى الضيق وهو المادية الجدلية كما صاغها ستالين وتركيز جهدهم فى إثبات فكرة الحتمية على أساس من العلم الطبيعى وينتقد جورج لوكاتش هذا الميل للأهتمام بعلوم الطبيعة ويشير الى طبيعتة غير الجدلية فيقول إن منهج علوم الطبيعة لا يعرف التناقض، أو التعارض فى موضوعه وإذا ما صادف تعارضا بين النظريات المختلفة فالامر لا يعدو أن يكون دلالة على درجة غير كاملة من المعرفة (٢٩)

إن الاتجاه الى علوم الطبيعة كمصدر للحقيقة يؤدى الى نفى الجدل وهذا ما كان يميز مادية القرن الثامن عشر فى فرنسا أى مادية البرجوازية حيث لا يهمهم سوى ما يثبته العلم الطبيعى لم تكن المادية الجدلية سوى عودة الى هذه المادية، أختفى الطابع الجدلى منها لأن مادية ماركس وفى مواجهة نقد المادية. تهتم بالانسان بالتاريخ وبالمجتمع كنتيجة للبراكسيس أى لممارسة الانسان العملية وليس فى التركيز علي منهج العلوم الطبيعية ولا فى تطبيقها على ظاهرة الدولة والمجتمع ما يصون الفكر الجدلى.

الهوامش

(١) على الدين الدين هلال، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، القاهرة معهد البحوث العربية، ١٩٧٥، ص ٣٥.

(٢)أنظر مصطفى حسنين المنصورى، تاريخ المذاهب الاشتراكية الفصل المخصص لكارل ماركس - القاهرة

(3)Alios Yannakakis Aux origines du Communisme egyptien, in Communisme, Revue d,etudes pluridisplinaires Paris,P.V.F.1984. P.101

(4) Jacques Berques, Egypte, imperialisme et revolution, Paris. Gallimard.,1967, 677.
(٥) ابو سيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، دار القرن العشرين، ١٩٤٦، ص ٣ .٥
(٦) المرجع السابق : ص ٩
(7) J'staline, Mat erialisme dialectique et mat erialisme his torique, Tirha,ed.8nentoris, 1979
(8) lbid.,P.23 P.22
(9) J.Domarchi, Materialisme dialectique et conscience de classe,in Esprit,mai-juin 1948.
(10) bid
(١١) أبو سيف ص ١٦
(١٢) المرجع السابق ص ٣٠
(١٣) المرجع السباق ص ٢٠
(14) Stalin, O.p.cit.,P.31
(15) A. pannekoek. lenine phitosophe, paris, spartacus,1970. P.121
(١٦) زكى نجيب محمود، موقف من المتيافيزيقا، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣ ص.ع
(١٧) المرجع السابق ص٣
(١٨) المرجع السابق ص٧٤
(١٩) محمود أمين العالم :ما وراء المدرك الحسى، فى معارك فكرية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠ ص٢٧
(٢٠) عاطف أحمد، نقد العقل الوضعى، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٨
(٢١) المرجع السابق ص ٤٠
(22)G.Labica,la marxisme ,Leninisme,Paris,Bruno,1986p.66
(٢٣)اسماعيل المهدوى، الحتمية والعلم الحديث، فى الفكر المعاصر، يونية ١٩٦٥
(٢٤) المرجع السابق
(٢٥) المرجع السباق
(٢٦) فؤاد مرسى، محاولة هدم الاشتراكية، فى مصر المعاصرة، ابرايل ١٩٦٧ .
(٢٧) سمير كرم، مشكلة الاغتراب بين ماركس ولينين، الفكر المعاصر أغسطس ١٩٦٥ ص٣١
(٢٨) أمير اسكندر، حول اللامعقول والاتجاهات الثورية فى الادب، المجلة مارس ١٩٦٥ ص ١٣٤
(29) G.lukacs,histoire et conscience de classe, Paris, minuit,1960,P.28

التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة

«دراسة فى منهج بعض المؤرخين المصريين من جيل الرواد»

د. على بركات

فى مقدمة كتابه عجائب الاثار تحدث الجبرتى عن تلك النظرة التى كان ينظر بها معاصروه الى علم التاريخ بقوله ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الأنسانى (من المعرفة) تعنى بتدوينه سلفا عن سلف وخلفا عن خلف الى ان نبذه اهل عصرنا واغفلوه وتركوه واهملوه وعدوه من شغل البطالين(١).

غير أن هذه النظرة الهابطة للتاريخ اخذت تتغير تدريجيا خلال القرن التاسع عشر. وابتداء من عام١٨٣٧ اصبح التاريخ علما معترفا به ضمن مناهج الدراسة بمدرسة الألسن. ثم بمدرسة دار العلوم بعد ذلك. هذا التطور فى النظرة الى التاريخ وبالتالى الأعتراف به كعلم كان وراءهما عدد من العوامل:

١- التطور الذى حدث فى النظام التعليمى ابتداء من عهد محمد على وادخال التعليم الحديث فى مصر وما صاحب ذلك من إرسال البعثات الى أوربا فى معظم التخصصات المعروفة فى ذلك الوقت. وعودة هؤلاء المبعثين والدور الذى لعبه هؤلاء فى عملية تطوير التعليم، وخاصة رفاعة رافع الطهطاوى وقد نتج عن ذلك ادخال التاريخ كعلم فى برامج الدراسة فى مدرسة الآلسن عام١٨٣٧. وقد صاحب عملية تدريس التاريخ بهذه المدرسة ترجمة لمؤلفات تاريخية هامة قام بها رفاعة وتلاميذه. وعندما انشئت مدرسة دار العلوم كجزء من النهضة التعليمية التى شهدها عصر اسماعيل والتى قادها على مبارك اصبح التاريخ ضمن مناهجها. وكان التاريخ العام ضمن المواد التى شملتها خطة الدراسة التى تم وضعها عام١٨٧٤. وعندما عين الشيخ محمد عبده مدرسا للتاريخ بمدرسة دار العلوم عام١٨٧٨ كان يقوم بقراءة مقدمة ابن خلدون على طلابه كجزء من مقرر التاريخ.(٢)

٢- انتشار الطباعة: التى بدأت بشكل فعلى بإنشاء مطبعة بولاق عام١٨٢٢ التى تطورت لتصبح اكبر مطبعة عربية فى العالم فى القرن١٩. بالإضافة الى المطابع الأخرى التى انشئت خلال عصر محمد على وفى هذه المطابع طبعت الكتب التاريخية مترجمة ومؤلفة(٣). مما جعلها متاحة حتى لغير المتخصصين فيذكر احمد عرابى فى مذكراته أن سعيد باشا اهداه كتاب تاريخ نابليون بالعربية ويقول «ان اطلاعه على ذلك الكتاب كان سببا فى مطالعته لكثير من التواريخ العربية»(٤).

٣- الدور الذى لعبته الصحافة فى نشر المعرفة التاريخية فقد عرفت مصر الصحافة من الحملة الفرنسية لكنها توقفت بخروج الفرنسيين. ثم انشأ محمد على الوقائع عام١٨٢٨. لكنها توقفت عن الصدور خلال عهدى عباس وسعيد. الا أن الصحافة قد شهدت ازدهارا خلال عصر اسماعيل حيث ظهرت العديد من الصحف. وان كان بعضها لم يعمر طويلا اما بسبب صعوبات مالية أو بسبب موقف الخديوى اسماعيل منها. وخلال تلك الفترة والفترة الأولى من عهد الأحتلال كانت آهم دور النشر فى مصر يملكها مهاجرون سوريون. غير ان الفترة التالية شهدت زيادة كبيرة فى عدد الصحف الذى وصل عددها الى١٧٦ صحيفة فى القاهرة وحدها عام١٩٠٤. كما تم كسر

* د. على بركات : استاذ تاريخ بكلية الآداب جامعة المنصورة.

احتكار السوريين لملكية الصحف. واصبحت الأحزاب والتنظيمات السياسية التى ظهرت فى ذلك الوقت لها صحفها الخاصة بها والتى تعبر عن وجهة نظرها. واصبحت الصحف تنقل المعلومات المثارة على صفحاتها الى كل ركن فى مصر بما فى ذلك المعلومات التاريخية. وكانت صحيفة«روضة المدارس» منذ عهد اسماعيل تنشر مقالات ذات طابع تاريخى لرفاعة رافع بل ان كتاب «نهاية الأيجاز فى سيرة ساكن الحجاز «قد بدأ رفاعه فى نشره فى حلقات فى هذه المجلة(٥).

٤- الجمعيات العلمية: ولعل ابرزها الجمعية الجغرافية التى أنشئت عام١٨٧٥ وكان الهدف من إنشائها العناية بالأبحاث الجغرافية والأبحاث العلمية بشكل عام وفى هذا الاتجاه نشرت الجمعية ابحاثا اثرية وتاريخية لمؤرخين واثريين من امثال محمود الفلكى واحمد كمال وغيرهما(٦).

٥- وهناك عامل اخير يتعلق بانتشار الثقافة وارتفاع وعى الشعب خلال التحرك الوطنى فى اواخر عصر اسماعيل وهو التحرك الذى انتهى بقيام الثورة العرابية وعملية التعبئة الشعبية التى صاحبتها والتى لعب فيها عبد الله نديم دورا واضحا.

هذه العوامل خلقت وعيا بأهمية التاريخ لدى المجتمع. وعلى هذا فقد شهد القرن التاسع عشر كتابات تاريخية تختلف من حيث المنهج عن كتابات المؤرخين السابقين على القرن التاسع عشر. كما ظهر نوع جديد من الكتابة التاريخية يمكن ان يصنف ضمن المذكرات السياسية خاصة اولئك الذين عاشوا تجربة الثورة العرابية وعاشوا احداثها من امثال احمد عرابى وعبد الله نديم والشيخ محمد عبده ومحمود فهمى(٧).

لكن يلاحظ ان الفكر العربى خلال نهضته فى القرن التاسع عشر لم يقدم عملا يرقى الى ماقدمه ابن خلدون فى مقدمتة حول فلسفة التاريخ حين دعا فى القرن الرابع عشر الى فهم جديد لتاريخ المجتمعات الآنسانية يقوم على أساس أن التاريخ هو علم تطور المجتمعات، وان هذا التطور يتم وفق قوانين موضوعية سماها قوانين العمران وكان ذلك يعنى أن الظواهر التاريخية يمكن تفسيرها واستنباط نظرياتها من حقائق التاريخ.

ولم يكن ماقدمه على مبارك فى الخطط التوفيقية اكثر من تسجيل لجوانب من تاريخ مصر الأجتماعى. وجاء تأريخه للثورة العرابية مبتسرا بسبب موقفه منها. وكان على مبارك مؤهلا وبحق ليصبح مؤرخ الثورة العرابية فى جوانبها الأجتماعية والسياسية بلا منازع(٨).

والمحاولة الوحيدة التى تحمل بعض الدلالات المنهجية خلال القرن الماضى هى ماجاء بكتاب رفاعه رافع الطهطاوى من قضايا اقتصادية واجتماعية لدرجة اعتبره معها البعض كتابا فى علم الأجتماع(٩).

خاصه ماجاء فى مناهج الآلباب عن علاقات الأنتاج فى القطاع الزراعى وفائض القيمة والغاء نظام العهد وماصاحبه من تحرير قوة العمل الزراعى(١٠).

وفى هذا الاتجاه يقال ان الشيخ محمد عبده قد الف كتابا فى فلسفة الأجتماع والتاريخ كان يضم محاضراته التى القاها فى مدرسة دار العلوم خلال عامى ١٨٧٨/١٨٧٩ عن ابن خلدون وآرائه فى الأجتماع(١١).

وفى ظل الاحتلال البريطانى تصدت العناصر الأجنبية والمتمصرة لكتابة تاريخ تلك الفترة. فكتب ملنر كتابه «انجلترا فى مصر» وكتب كرومر كتابه «مصر الحديثه» كما كتب خليل نقاش «مصر للمصرين» وكلها تقوم على تشويه الثورة العرابية وإدانتها كحركة وطنية. ويبدو أن ذلك كان وراء ظهور تلك المذكرات السياسية فى مقدمتها مذكرات احمد عرابى التى كتبها بعد عودته من المنفى وانتهى من كتابتها فى ٢٦يوليو سنة١٩١٠ والتى لم تنشر نشرا كاملا الا بعد قيام ثورة سنة١٩٥٢. ومن الواضح أن هذه المذكرات قد كتبها احمد عرابى للرد على تلك الكتابات التى حاولت تشويه الثورة فهو يقول فى مقدمتها:

أما بعد فإنى قد اطلعت على كثير من الجرائد والتواريخ العربية والأفرنجية الموضوعة فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فلم أجد فيها مايقرب من الحقيقة او يشفى غليل روادها، لذلك رأيت ان اكتب للناس كتابا يهتدون به الى تلك الحقيقة، تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات الباطلة»(١٢).

وكتب محمد عبده كتاب تاريخ اسباب الثورة العرابية الذى نشرت بعض أجزائه فى كتاب محمد رشيد رضا «تاريخ الأستاذ الامام». كما استفاد منه صبرى السربونى فى اعداد رسالته للدكتوراه فى الجزء الخاص بالثورة العرابية. ويقول جمال الدين الشيال أن اختفاء. هذا الكتاب وعدم نشره يرجعان الى ما احتواه من معلومات وحقائق عن اسباب الثورة ورجالها(١٣).

وكتب عبد الله نديم مذكراته السياسية والتى نشرها وقدم لها محمد أحمد خلف الله عام١٩٥٦ والتى تلقى بعض الضوء على مقدمات الثورة العرابية واحداثها.

كما كتب محمود فتحى مذكراته التى قدر لها ان تنشر تحت عنوان البحر الزاخر فى اخبار الأوائل والأواخر.

ورغم ذلك فإن الأجانب ظلوا يهيمنون على الكتابة التاريخية الى مابعد ثورة١٩١٩ وقيام الحكم الوطنى فى مصر.ذلك ان حركة كتابة التاريخ النشطة التى شهدتها البلاد فى اواخر العشرينات واوائل الثلاثينيات كان يضطلع بها عدد من المؤرخين الأجانب من امثال فيت وكرابيتس، وشارل رو، ودودويل وسان ماركو وغيرهم وكانت الملكية فى عهد فؤاد قد

حاولت ان تعزز مكانتها باحتضان هؤلاء المؤرخين الأجانب واعرائهم بوسيلة أو بأخرى بتضخيم الجوانب الايجابية فى حكم محمد على وخلفائه وخاصة فرع اسماعيل الذى ينحدر منه فؤاد. وقد تبنى هذا المشروع حسن نشأت رئيس الديوان فى ذلك الوقت. وعملت الدولة على تسهيل مهمة هؤلاء الأجانب فى نسخ الوثائق الموجودة فى دور الوثائق العالمية وترجمتها. وفى هذا الأتجاه صدرت مجموعة من الكتب الموثقة التى لاتزال تحظى بالقبول لدى الأجانب(١٤).

وفى نفس الوقت شهدت الفترة التى اعقبت ثورة١٩١٩ قيام مدرسة وطنية لكتابة التاريخ المصرى الحديث فى اطار الجامعة المصرية التى تحولت الى جامعة حكومية عام١٩٢٥ وكجزء من المعركة التى خاضتها العناصر الوطنية حول تمصير الجامعة المصرية بعد الأستقلال من امثال طه حسين وسليم حسن وشفيق غربال ومحمد كامل مرسى وحسن إبراهيم وكانوا جميعا فى الثلاثينات من عمرهم عام١٩٢٥ باستثناء حسن ابراهيم الديب كان يكبرهم قليلا. وهو اتجاه كان يلقى معارضة من الأساتذة الفرنسين والأنجليز ومن ورائهم السفارة البريطانية وهى عملية استغرقت الفترة من تصريح فبراير سنة١٩٢٢ وحتى قيام ثورة يوليو١٩٥٢.(١٥).

وعلى هذا فإن ظهور مدرسة وطنية لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر ارتبط بتطور الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار. كما ارتبط بعملية تمصير الجامعة المصرية. وبرز خلال تلك الفترة عدد من المؤرخين المصريين من داخل الجامعة وخارجها من امثال محمد صبرى السربونى وشفيق غربال وعبد الرحمن الرافعى، وجاءت اعمالهم متأثرة بما يعرف «بنظرية الرجل العظيم» فى تفسير التاريخ(١٦).

ومن الواضح ان الكتابة التاريخية فى مصر ظلت متأثره بهذه المدرسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويرجع ذلك الى عدد من العوامل منها:

١- أن جيل الرواد من المؤرخين المصريين قد شغلتهم قضية تمصير كتابة التاريخ المصرى بمعنى كتابتة بأيد مصرية ومن وجهة نظر مصرية بعد أن هيمن الأجانب على كتابة تاريخ مصر لفترة ليست قصيرة- كما سبق أن أشرت-(١٧).

٢- ان طلائع الباحثين المصريين الذين تعلموا فى الغرب من أمثال محمد رفعت ومحد صبرى السربونى وشفيق غربال لم يلتفتوا الى المعركة التى كانت تدور فى الغرب فى نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين بين المدرسة التقليدية التى ترى ان التاريخ هو علم تسجيل الحوادث ووصفها وتسلسلها وترى أن الحدث التاريخى حدث منفرد، ومن الصعب أن نجد له أسبابا موضوعية لأنه يتم بطريقة عشوائية يلعب الأبطال فيها دورا بارزا. وبالتالى فإن التاريخ الأجدر بالدراسة هو تاريخ الأحداث السياسية، والوقائع العسكرية، وهو من هذا المنظور تاريخ عظماء الرجال من امثال الأسكندر الأكبر، ويوليوس قيصر، ونابليون ومحمد على وغيرهم من العظماء. وبين المدرسة التى كانت تعارض هذا الأتجاه وهى مدرسة اميل دوركايم التى ترى أن الظواهر التاريخية، تحكمها قوانين موضوعية وانها قابلة للاكتشاف، وان مهمة المؤرخ هى اكتشاف هذه القوانين، وانه يمكن استنباط افكار أوصيغ عامة لتفسير الظواهر الاجتماعية من خلال دراسة التاريخ، وترى هذه المدرسة أن التاريخ الحقيقى لأى جماعة من الناس هوتاريخها الاجتماعى(١٨).ذلك لأن الفرد لايتحرك فى فراغ بل هو جزء من المجتمع، والمجتمع ليس قطيعا معدوم الأرادة ازاء مايتصوره القادة المبرزون.

لم يلتفت هؤلاء الباحثون الى نتائج هذه المعركة ومن ثم عادوا متأثرين بالفكر الليبرالى ومايرتبط به من تمجيد لدور الفرد والصفوة اكثر من تأثرهم بالمدرسة الاجتماعية التى فرضت نفسها على الدراسات التاريخية فى الغرب منذ اوائل القرن العشرين(١٩).

٣- الدور الذى لعبته الملكية فى عهدى فؤاد وفاروق فى محاولة كتابة تاريخ مصر الحديث مع ابراز الدور الأيجابى الذى لعبته اسرة محمد على فى هذا التاريخ وخاصة فرع ابراهيم ومحاولة اجتذاب المؤرخين المصريين النابهين من أمثال شفيق غربال- الى جانب من استعانت بهم من الأجانب- وفى هذا الاتجاه انشئت الجمعية التاريخية الملكية التى اصبح شفيق غربال نائباً لرئيسها المنتسب الى الأسرة المالكة(٢٠).

ومن المنطقى أن تتم هذه الكتابات من منظور نظرية الرجل العظيم التى وجدت فيها الملكيات المستبدة اطارا فكريا ملائما عبر العصور(٢١).

هذه العوامل القت بظلها على كتابات المؤرخين المصريين خلال تلك الفترة. وبذلك يمكن القول ان كتابات الجيل الأول من المؤرخين المصريين ومن تتلمذ عليهم لم تخرج بشكل عام عن اطار المدرسة التى اشرنا اليها وان تناولت موضوعات اقتصادية واجتماعية فى تاريخ مصر الحديث وسنعرض لفكر ثلاثة من هؤلاء الرواد:

اولا: محمد رفعت:

حصل محمد رفعت على درجة الماجستير من جامعة ليفربول خلال الحرب العالمية الأولى، وزامل شفيق غربال لفترة فى هذه الجامعة خلال مرحلة الدراسات العليا، وان كان يسبق شفيق غربال حيث كان شفيق غربال فى بداية دراسته بينما كامحمد رفعت على وشك الأنتهاء من رسالته للماجستير التى اعدها تحت اشراف الأستاذ تشارلز وبستر وقد لعب محمد رفعت دورا واضحا (مع اخرين منهم شفيق غربال) فى عملية تعريب المقررات التاريخية فى المدارس فكانت الكتب التى

وضعوها «القبس الأول الذى اهتدى بضوئه الطلاب وكانت المعلم الأول الذى لقن شباب الجيل ورجال المستقبل دروسهم الأولى فى التاريخ القومى والتاريخ العام كما يقرر محمد رفعت نفسه(٢٢).

وعلى الرغم من أن محمد رفعت لم يلعب دورا فى التأليف التاريخى، فإن اهميته ترجع الى دوره كمعلم للتاريخ فى المدارس الثانوية فى البداية، كما ان كتبه الدراسية فى تاريخ مصر ظلت تدرس لفترة طويلة فكتاب «تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة» كان مقررا فى جزأين على مدرسة المعلمين العليا التى كان خريجوها يعلمون التاريخ فى المدارس. ثم قرر فى جزء واحد على تلاميذ المدارس الثانوية وظلت هذه الكتب تدرس حتى قيام ثورة يوليو سنة١٩٥٢. واذا كان ابو الفتوح رضوان يتهم محمد رفعت فى هذا المجال بمجاراة أسرة محمد على ومجاملتها فى كتابة التاريخ(٢٣). فإن معظم مؤرخى تلك الفترة قد شاركوا فى ذلك.

ويظهر منهج محمد رفعت فى كتابة التاريخ فى مقدمة كتابه الذى نشر فى لندن لأول مرة عام١٩٤٧ THE AWAKENING OF MODERN EGYPT وفيه يقول «ولقد حذفت من هذه الدراسة التفاصيل الزائدة التى تجعل من التاريخ علماً تراكميا صعب التناول... وكنت فى هذه الدراسة شديد الاهتمام بتفسير الحقائق التاريخية الرئيسية اكثر من اهتمامى بترتيبها وعرضها. فقط عندما تعرضت لموقف القوى الكبرى من محمد على خلال ازمة١٨٣٢-١٨٤١ فإنى عرضت لمجموعة من الوثائق الأصلية ودرستها بالتفصيل. وفى هذه المقدمة يرى ان تطور مصر قد تم بفضل حكامها من اسرة محمد على.

والحقيقة ان هذه الدراسة تتعرض لجوانب من تاريخ مصر السياسى والأقتصادى خلال الفترة الممتدة من الحملة الفرنسية وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وفى الفصل الذى وضعه تحت عنوان:اسماعيل العظيم» -ISMAIL THE MAGNIFICENT يتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى عصر اسماعيل بالتحليل العلمى ويضع تفسيرات ملفتة للنظر لبعض الظواهر الاجتماعية: فهو يربط بين زواج بعض اعيان الريف بسبب ارتفاع اسعار القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية(١٨٦٣-١٨٦٥) من جوار شركسيات وبين التطور العمرانى، وتغير طرز العمارة فى القرية المصرية خلال تلك الفترة. بأن الجوارى البيض كن يرغبن فى العيش فى منازل تشبه منازل القاهرة التى كن يعشن فيها فى كنف أسيادهن من الذوات وكنتيجة لأستجابة الأعيان لرغبات زوجاتهم من الجوارى شهدت القرى منازل جديدة على طراز منازل القاهرة(٢٤).

وفى كتابه تاريخ مصر السياسى يقول رفعت فى الجزء الخاص بالخديوى اسماعيل انه الفه لأنصاف الخديوى اسماعيل والدفاع عنه ضد من افتروا عليه(٢٥).

والتاريخ هنا هو تاريخ الصفوة على الرغم من انه كان يشمل بعض الموضوعات الأقتصادية والأجتماعية.

ثانياً: محمد صبرى السربونى:

يحتل محمد صبرى مكانة خاصة فى المدرسة الوطنية لكتابة التاريخ ويعتبره البعض بداية جيل المؤرخين الوطنيين المحترفين الذين مارسوا كتابة التاريخ بطريقة علمية(٢٦). وقد قدم صبرى للمكتبة التاريخية العديد من الدراسات بعضها باللغة الفرنسية والأخرى باللغة العربية، ويحتل كتابه عن ثورة١٩١٩ أهمية خاصة. فهو الى جانب انه نشر فى فرنسا وقت احتدام الثورة (١٩١٩).وقدم له «أولارد» استاذ الثورة الفرنسية بالسربون فإن هذا الكتاب كان أول كتاب يكتب من وجهة النظر الوطنية عن ثورة١٩١٩ باعتبارها ثورة وطنية عامة وليست احداث شغب كما كانت تصفها المصادر البريطانية. وفيه تحدث عن مظاهر الوحدة الوطنية فى الثورة كما هاجم الملك فؤاد ووصفه بأنه لاشعبية له(٢٧).

كما أن رسالته عن تاريخ الحركة القومية التى حصل بها على الدكتوراه عام١٩٢٤ من السربون تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لكتابة التاريخ الوطنى خلال تلك الفترة فهو يرجع الحركة القومية فى مصر الى حركة على بك الكبير، كما ركزت الرسالة على الثورة العرابية باعتبارها ذروة من ذرى الحركة القومية والتى ضمنها كتابه «تاريخ مصر من محمد على الى اليوم» (أى تاريخ صدوره) الذى صدر عام١٩٢٦. وهو الكتاب الذى تقرر تدريسه لطلاب الثانوية عام١٩٢٨ ثم رئى العدول عن تدريسه بسبب «نزاهة صبرى وحرصه على عدم تزييف التاريخ» كما يقول ابو الفتوح رضوان(٢٨). والحقيقة ان كتابة التاريخ عند صبرى يمكن فهمها على ضوء حقيقتين:

الأولى: الدراسة التى تلقاها فى فرنسا وهى دراسة امتدت لاكثر من عشر سنوات غير متصلة فقد سافر صبرى الى باريس بعد حصوله على البكالوريا عام١٩١٣. حيث حصل على درجة الليسانس فى الاداب فى تخصص التاريخ ثم حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث على يد واحد من ابرز اساتذة التاريخ فى السربون وهو «اولارد». وفى نفس الجو الليبرالى الذى عاش فيه طه حسين ومعروف ان فرنسا كانت متعاطفة مع الحركة الوطنية المصرية ولاتزال تحمل تراث الثورة الفرنسية ومبادئها.

ثانياً: أن محمد صبرى قد التقى وهو فى باريس بأعضاء الوفد المصرى حيث عمل مترجما لسعد زغلول بل أن فكرة كتابة تاريخ للثورة جاءت من خلال حوار تم بينه وبين سعد زغلول(٢٩) وفى الحوار الذى تم بين محمد صبرى وسعد زغلول

يبدو ادراك صبرى لاهمية دراسة التاريخ فى رفع الوعى لدى طبقات الشعب. لانه ربط بين استمرار الثورة وبين كتابة تاريخ مصر. ومن المؤكد ان قيادة سعد لثورة١٩١٩ قد بهرت محمد صبرى. كما ان الجو الليبرالى الذى عاشه فى باريس ومناخ الحرية السائد هناك وانبهاره بقيادة سعد زغلول هى التى حددت رؤيته لفلسفة التاريخ التى تبناها فهو يقول عن سعد زغلول انه «خطيب مقتدر وزعيم جماهير». وعندما كتب عن تاريخ الثورات نجده يركز على دور الزعامات فيها «لأن الثورات أو الهزات الوطنية -من وجهة نظره- لايقوم بها افراد الشعب الا اذا قام بينهم زعيم له تأثير فعال فيهم» وهو هنا كان متأثرا بفكرة الزعامة عند سعد زغلول وقيادته لثورة١٩١٩. لقد كان محمد صبرى فيما كتب متأثرا بنظرية الرجل العظيم فى تفسير التاريخ يظهر ذلك فيما كتبه عن محمد على واسماعيل وعرابى وغيرهم على الرغم من أن بعض كتاباته تناولت موضوعات اقتصادية واجتماعية(٣٠).

إلا أن عظماء الرجال أوصناع التاريخ من وجهة نظره هم قادة الثورات. بقيت نقطة اخيرة فى الفكر التاريخى عند محمد صبرى وهى ايمانه بالثورة كأداة للتغيير يتضح ذلك من تركيزه على كتابة تاريخ الثورات.

ثالثا: محمد شفيق غربال:

يعتبر شفيق غربال من ابرز مؤرخى مصر المعاصرة من حيث دوره فى تمصير الدراسات التاريخية، ولا يعنى ذلك تدريس التاريخ باللغة العربية وانما من حيث توجيه الاهتمام لدراسة تاريخ مصر الحديث(٣١). ولأنه كان من الجيل الذى حل محل الأجانب فى تدريس التاريخ كجزء من عملية تمصير الجامعة المصرية بعد الأستقلال. وغربال ينتمى الى جيل العمالقة من المفكرين المصريين الذين كانوا نتاج النهضة الفكرية التى شهدتها مصر الحديثة والتى بدأها رفاعة رافع الطهطاوى وقد تضلع كثيرون من ابناء ذلك الجيل فى الثقافتين العربية والاسلامية، واضافوا إليهما الكثير من المنجزات الفكرية التى شهدتها أوربا خلال عصر الاستنارة، فضلا عن تمكنه من المنهج التاريخى الذى يقوم على الربط والتحليل والمقارنة مع قدرته على الأداء اللغوى. وكان هذا الأداء والمنهج فى التاريخ موضع اعجاب طلابه فقد كان المنهج الجديد لم يسبق للمؤرخين المسلمين أن مارسوه بهذا الشكل المستند الى انماط جديدة لم تكن معروفة فى الفكر العربى(٣٢). ويمكن فهم الفكر التاريخى عند غربال على ضوء عاملين:

١-«ان غربال» قد تلقى المراحل العليا من دراسته على يد المؤرخ البريطانى المعروف «ارنولدتوينبى» الذى حاول التوصل الى العوامل التى تحكم قيام الحضارات وانهيارها. وكان اهم القوانين التى توصل اليها فى هذا المجال هو قانون التحدى والأستجابة ودور النخبة والقادة فى دفع عجلة التاريخ. ومن ذلك ذهاب توينبى الى القول بأن قيام الحضارة المصرية القديمة كان مرتبطا بالتحدى الذى شكله النيل بفيضانه المدمر احيانا والمنخفض احيانا اخرى، الأمر الذى استلزم قيام سلطة مركزية قوية للسيطرة على النهر وكبح جماحه وهى سلطة الفراعنة ونخبهم المكونة من الكهنة والفنيين(٣٣).

لقد كان غربال شديد الأعجاب باستاذه ونظرياته فى تفسير التاريخ الذى طبق جوانب منها على بعض دراساته خاصة كتابه «تكوين مصر». ففى هذا الكتاب يتضح تأثر غربال بمنهج توينبى فى تناول تاريخ مصر على ضوء حقائق المكان.

اما كتابه الأخر «محمد على الكبير» حيث تشف منه تضخيم دور محمد على فى تاريخ مصر الحديث، واعتماد غربال على نظرية الرجل العظيم فى تفسير التاريخ، ذلك ان الأعمال التى انجزها وفكرتها لم تكن. جديدة على الواقع المصرى بل كانت لها مقدماتها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر(٣٤) كما أن دفاع غربال عن محمد على فيما يتعلق بمذبحة القلعة لم يكن موضوعيا.

٢- وثمة عامل أخر ساهم فى تحديد الرؤية التاريخية عند شفيق غربال هو احساس غربال بدوره الثقافى الرائد ونزعته الأرستقراطية التى جعلته يركز على دور النخبة ويهمل التيارات الجماهيرية وينظر اليها من عل. ومن ثم ارتباطه بالتكتلات السياسية التى عرفت بأحزاب الأقلية والتى كانت تستقطب عددا غير قليل من مفكرى مصر الذين مجوا «ديماجوجية» الوفد حزب الأغلبية حتى عام١٩٥٢. واصطدامه بحزب الوفد فى اوائل الاربعينات حين كان وكيلا مساعدا لوزارة المعارف وعودته لقاعات الدرس. حتى اذا ماعادت احزاب الأقلية للحكم عاد غربال لتولى بعض الوظائف الرئيسية فى حقل التعليم. فى حين كان حكم الوفد مؤذنا فى كل مرة بعودته الى الجامعة والتدريس هذا العداء للوفد لعب دورا فى التقريب بين غربال والقصر(٣٥).

لقد ركز شفيق غربال فى كتاباته التاريخية على القلة الموجهة والزعامات الفردية خاصة فى مجال الفكر يتضح ذلك من الشخصيات التى عرض لها فى احاديثه الأذاعية كسقراط وابى العلاء المعرى وابن تيمية وجمال الدين الافغانى وغيرهم والذين قال عنهم انهم غيروا مجرى التاريخ(٣٦).

ان اهمية شفيق غربال تكمن فى ان منهجه قد تأثرت به اجيال من طلابه حيث اشرف شفيق غربال على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه منها تاريخ التعليم فى عصر محمد على، وتاريخ التعليم منذ أواخر عصر محمد على الى اوائل عصر توفيق لاحمد عزت عبد الكريم. وعلاقة اسماعيل بالباب العالى لاحمد عبد الرحيم مصطفى، والفلاح المصرى فى عهد محمد على، وتاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على

لأحمد الحته. وتطور الصحافة المصرية لابراهيم عبده وتجارة مصر فى عهد محمد على لأمين مصطفى عفيفى، وهى موضوعات يتصل معظمها بتاريخ مصر الاجتماعى(٣٧).

بل أن كتاب على الجريتلى:«تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر»، والذى نشرته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٥٠ قد تم بتوجيه من شفيق غربال. والى شفيق غربال أيضا، يرجع الفضل فى لفت أنظار الباحثين إلى أهمية الوثائق غير التقليدية فى كتابة التاريخ الاجتماعى، فقد ذكر -وهو بصدد التقديم لدراسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم «تاريخ التعليم فى عصر محمد على» "ومادة التاريخ هذه كل مافيها له قيمه، والمتعسف من المؤرخين هو الذى يعد تافها كل مالم يتعلق بالسياسة العليا أو مالم يصدر عن السلاطين أو ممثلى السلاطين، وان دفترا من دفاتر المحفوظات يدلنا على أرزاق الجند أو طعامهم ولباسهم، لهو وثيقة لها خطرها، ولايستطاع كتابة التاريخ إلابها وبمثيلاتها..."(٣٨).

ان هذه النظرة المقدرة لقيمة الوثائق وأهميتها، وبخاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى هى التى كانت وراء نشر شفيق غربال لواحدة من أهم وثائق تاريخ مصر الاجتماعى الحديث، وهى وثيقة حسين أفندى الرزنامجى، التى نشرها تحت عنوان «مصر عند مفترق الطرق١٧٩٨-١٨٠١» عام١٩٣٦م، وهى وثيقة تتحدث عن أوضاع مصر فى الفترة السابقة للحملة الفرنسية(٣٩).

وعموما فإن أهمية شفيق غربال ترجع إلى أنه أول مصرى تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة المصرية، كما أن الدراسات التاريخية قد تأثرت ولفترة طويلة باتجاه شفيق غربال وفكرته عن التاريخ(٤٠). واليه يرجع الفضل فى طرق موضوعات تتصل بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى، والذى ظهر فى كتابات أحمد الحته ومصطفى عفيفى وعلى الجريتلى وأحمد عزت عبد الكريم، ومن خارج الجامعة شهدت هذه الفترة ظهور المؤرخ عبد الرحمن الرافعى الذى قدم سلسلة كتبه عن تاريخ مصر الحديث بدءا بالحملة الفرنسية وحتى ثورة يوليو سنة١٩٥٢ وصدرت الطبعات الأولى منها خلال الفترة مابين عامى١٩٢٩-١٩٥٩.

ومنهج الرافعى يقوم على الانتقاء فضلا عن تأثره بنظرية الرجل العظيم فى تفسير التاريخ، والتاريخ عنده هو تاريخ عظماء الرجال يظهر ذلك خاصة فيما كتبه عن مصطفى كامل «باعث الحركة الوطنية» و«محمد فريد رمز الأخلاص والتضحية». وعلى الرغم من الدور الذى لعبه سعد زغلول فى قيادة الحركة الوطنية لانجد الرافعى يفرد له كتابا كما فعل مع مصطفى كامل ومحمد فريد. وهو فى ذلك كان متأثرا بانتمائه للحزب الوطنى. هذا الأنتماء الذى القى ظلا على تقييم الرافعى للثورة العرابية وزعيمها. بل انه ربط الاحتلال بالثورة العرابية فى كتابه الذى تناول احداث الثورة. بل أن هذا الانتماء قد القى ظلا على كتابات الرافعى فى مجملها عن تاريخ مصر الحديث(٤١).

وعموما فقد ظل هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ يسيطر على الكتابة التاريخية لفترة ليست قصيرة الا انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ المنهج الاقتصادى والاجتماعى فى كتابة التاريخ يعبر عن نفسه، ويرجع ذلك الى بروز القضية الاجتماعية التى فرضت نفسها على الواقع المصرى كقضية تتطلب حلا عاجلا وظهرت بعض الكتابات التى تتبنى الفكر الأشتراكى كحل لهذه القضية.

القضية الأجتماعية وكتابة التاريخ (١٩٣٦-١٩٥٢)

شهدت هذه الفترة ظهور قوى سياسية رفضت النظام السياسى والأقتصادى القائم مثل جماعة الأخوان المسلمين التى تأسست عام١٩٢٨ لكنها لم تلعب دورا سياسيا يذكر الا ابتداء من عام١٩٣٦، وقد رفض الأخوان النسق السياسى الدنيوى الذى يقوم على دستورسنة١٩٢٣ كذلك شهدت تلك الفترة قيام مصر الفتاة التى تأسست عام١٩٣٣ ثم اخذت ابتداء من عام١٩٣٦ تتبنى اتجاها سياسيا مضادا لسياسة التسوية التى قادت الوفد الى توقيع معاهدة١٩٣٦، وقد اتسمت ايدلوجية مصر الفتاة بوطنية متطرفة تختلط باتجاهات فاشية.

وبعد عام ١٩٤٥ لحقت الحركة الشيوعية بالقوى السياسية المعارضة ونجحت هذه الحركة فى اشاعة بعض الأفكار الأشتراكية والوعى الأجتماعى لدى الجماهير.

إن أهمية هذه الفترة(١٩٣٦-١٩٥٢) أنها تمثل ذروة التطورات السياسية والاقتصادية التى جرت فى الفترة السابقة(١٩١٩-١٩٣٦)، كما أن أثارها امتدت للفترة اللاحقة. فالفترة الناصرية(١٩٥٢-١٩٧٠) استمدت أصولها من هذه الفترة أيضا، فالاصلاح الزراعى، والعدالة الاجتماعية، وتأميم الصناعات الكبرى، كلها أفكار كانت مطروحة بشكل أو بآخر فى الفترة السابقة على عام١٩٥٢(٤٢)، ومن ناحية أخرى فإن انتكاس التجربة الناصرية عادت بالبلاد إلى شكل من أشكال التعددية الحزبية، والاقتصاد الليبرالى(٤٣).

كانت السلطة الحقيقية فى الفترة من ١٩١٩-١٩٥٢ فى يد المندوب السامى الذى أصبح سفيرا بعد عام ١٩٣٦، وفى اللعبة السياسية التى دارت خلال تلك الفترة، أبقى المندوب البريطانى على توازن القوى بين الملك وأحزاب الأقلية من جهة وبين الوفد من جهة أخرى. وكانت أحزاب الأقلية تمثل ورقة رابحة بيد الملك فى المعركة الدائرة ضد الوفد، ونظرا لأن هذه الأحزاب كانت تخسر فى أى انتخابات حرة، فإنها كانت تعتمد

على القصر اعتمادا كاملا للوصول إلى السلطة(٤٤).

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فرضت المسألة الاجتماعية نفسها على الواقع المصرى، فعلى الرغم من أن المسألة الوطنية كان لها مكان الصدارة فى أحداث عام١٩٤٦، الا انه برزت إلى جانبها المشكلة الاجتماعية، والتى تتمثل فى سوء توزيع الثروة، وسيطرة الطبقات المالكة على جهاز الدولة والحكم وانتزاع الفائض من الطبقات المنتجة بشتى الوسائل وماترتب عن ذلك من انخفاض مستوى المعيشة والغلاء والبطالة وانخفاض الأجور وارتفاع إيجار الأرض الزراعية، وفى مواجهة هذه المشكلة بدأت الطبقات الكادحة تعبر عن سخطها بشتى المظاهر فى الريف والمدينة. حيث شهدت الفترة التى أعقبت الحرب، وخاصة الفترة مابين عامى ١٩٤٩و١٩٥١ عددا من الاضرابات العمالية وفى الريف كانت حركات الفلاحين أشد عنفا، ووصلت إلى حد الاشتباك المسلح مع سادة الأرض فى مناطق متعددة من ريف مصر. فى بهوت حيث جزء من أملاك عائلة البدراوى وكفور نجم حيث أملاك الأمير محمد على، وفى أراضى الأوقاف بالقليوبية(٤٥).

وكان البناء الطبقى فى المدينة المصرية، والعاصمة على وجه الخصوص يحمل ملامح هذا التناقض الاجتماعى؛ ففى قمة الهرم الاجتماعى، نجد الشريحة العليا من البورجوازية والتى يمكن أن نميز فيها أربع شرائح اجتماعية متداخلة ومترابطة وهى: البورجوازية المالية، والبورجوازية الصناعية، والبورجوازية التجارية، وعناصر كبار الملاك التى استقرت فى العاصمة والمدن الكبرى، بعد أن ارتبطت بنظام الحكم ومؤسساته التشريعية. وهذه الشرائح من البورجوازية قد ارتبطت بالرأسمالية العالمية، وخضعت لها فى ظروف السيطرتين السياسية والعسكرية للرأسمالية الاحتكارية البريطانية، كما ارتبطت بنظام الحكم وجهاز الدولة.

أما البورجوازية المتوسطة والتى يطلق عليها أحيانا الطبقة الوسطى، فهذه كانت تمثل جزءا من الشريحة البورجوازية التى تتعارض مصالحها الاقتصادية مع الاحتكار، والشريحة العليا من الرأسمالية، وعلى ذلك انحازت بعد الحرب إلى الطبقات العاملة واتحدت معها فى النضال ضد الاستعمار ضمن الحركة الوطنية، وقد دفعت البورجوازية المتوسطة خلال فترة النضال بأحسن أبنائها من كبار المثقفين كقادة للحركة الوطنية.

أما الشريحة الصغرى من البورجوازية فكانت تعانى بدرجة اكبر من النظام القائم، وهى بمستوى معيشتها تقترب من مستوى الطبقة العاملة، وكان إحساس البورجوازية الصغيرة بوضعها الأجتماعى بالنسبة لطبقتى الإقطاعيين والرأسماليين واضحا كنتيجة لوجودها فى المدن، وهذا مما ساعد على تطور وعيها الثورى، وازدياد نشاطها ضد النظام القائم(٤٦).

وفى نفس الوقت، فان النمو السريع لسكان المدن، وتطور العلاقات الرأسمالية، والتوسع فى التعليمين المتوسط والعالى، قد أدى الى نمو الشرائح المتوسطة والصغيرة من البورجوازية واتساع قاعدة المثقفين من أبنائها، وأصبحت بذلك تمثل القاعدة الاجتماعية للحركة السياسية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية(٤٧). وكانت هذه الشريحة بتركيبها الأجتماعى ممثلة لمصالح فئات عريضة من السكان، وإليها ينتمى صغار ومتوسطو الموظفين من مدرسى المدارس، وضباط الجيش والشرطة، وطلبة الجامعات والمعاهد العليا وصغار ومتوسطى التجار والحرفيين.هذه الشريحة الأجتماعية التى يعدها راشد البراوى، قوة ثورية واعية، كانت فى حالة ضيق شديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فى البلاد. وكان الموقف الاقتصادى للبورجوازية الصغيرة والمثقفين غير ثابت ويقترب فى بعض الأحيان من الوضع الأجتماعى والاقتصادى للطبقة العاملة الصناعية(٤٨).

وكانت هذه الطبقة العاملة قد نمت كنتيجة لنمو السكان بالإضافة إلى وجود مصدرين أخرين ساعدا على نموها؛ الأول هو الهجرة من الريف بحثا عن عمل ومستوى معيشة أفضل والمصدر الثانى هو النشاط الحرفى، فقد كان الحرفيون والصناع يمثلون مصدرا بالغ الأهمية لتكوين الطبقة العاملة الصناعية، وقد بلغ عدد الحرفيين فى مصر عشية ثورة يوليو١٩٥٢ ٣٥٠ ألفا من الحرفيين والفنيين. وفى ظروف نمو الرأسمالية كان اكثر هؤلاء الحرفيين معرضين للإفلاس وتحولهم إلى معدمين يبحثون عن عمل فى مجال الصناعة. وقد تميزت سنوات مابعد الحرب باكثر المعارك ضراوة وثورية من قبل العمال ضد النظام، فقد قادت الطبقة العاملة حركة الاضرابات خلال عامى١٩٤٥و١٩٤٦، وشاركت فى تكوين اللجنة التحضيرية للطلبة والعمال، وهى اللجنة التى حركت جموع العمال- اضرابات شبرا الخيمة وساعد تصاعد الحركة التحررية على النمو، تأثير النقابات وسط العمال، فقد وصل عدد النقابات الى ٤٩٠ نقابة شملت ١٥٠٠٠٠عضو عام١٩٥٠(٤٩).

كانت الفوارق الطبقية واضحة فى الثلاثينات لكن الأحساس بها لم يكن حادا ويرجع ذلك التراث الشعبى ومافيه من قيم تدعو الى القناعة والرضا، ومن ناحية اخرى كانت القضية الوطنية تحتل موقع الصدارة. وكان ذلك الجيل يتصور ان الحكم الوطنى وانتصار الديمقراطية ممثلة فى النظام النيابى كفيلان بحل المشكلات الاجتماعية، لكن البعد الطبقى فى المجتمع اخذ يتكشف بعد معاهدة١٩٣٦ التى أرجأت الكفاح الوطنى الى اجل غير مسمى، وبالتالى اخذ البعد الأجتماعى يبرز وبشدة فى الأربعينات بعد أن اضافت الحرب تراكمات جديدة لهذا الواقع.

كان هذا هو المناخ الذى نشأ فيه شباب الأربعينات. فقد

عادت القضية الوطنية كأعنف مايكون بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها اكتسبت بعدا اجتماعيا واضحا وارتفعت الدعوة إلى إعادة صياغة العلاقات داخل المجتمع المصرى، وحتى قيام ثورة يوليو١٩٥٢ كان هناك أربعة تيارات سياسية رئيسية ذات قواعد شعبية واضحة وهى: التيار الليبرالى متمثلا فى الوفد، وهو تيار الأغلبية الساحقة، ويليه التيار الشيوعى ممثلا فى نحو عشرة تنظيمات ماركسية متشرذمة ومتباغضة، ويليه التيار الفاشى ممثلا فى مصر الفتاة، ثم التيار الدينى متمثلا فى جماعة الاخوان المسلمين.

أما التيارات الأخرى، فلم تكن لها فلسفات ولا أيدلوجيات واضحة، بل كانت تمثل مصالح فئوية، كان هناك الملكيون فى حزب ملكى (حزب الاتحاد)، وكان هناك السعديون والكتله وهؤلاء كانوا يقتتلون مع الوفد على قميص سعد زغلول، كذلك كان هناك الأحرار الدستوريون.

وقبيل الثورة، تغيرت بعض لافتات هذه التيارات مسمى فريق أحمد حسين (مصر الفتاة) بالحزب الاشتراكى، وسمى فتحى رضوان بقايا الحزب الوطنى باسم الحزب الوطنى الجديد، وكان للشباب خلال تلك الفترة هوية سياسية واضحة (بل لكل المصريين)، فهذا وفدى، وهذا ينتمى إلى الأحرار الدستوريين، وذلك شيوعى، وهذا ينتمى إلى مصر الفتاة، وذلك للاخوان المسلمين، وأصبح الانتماء السياسى مظهرا من مظاهر المواطنة فى ذلك الوقت، ولم تكن هذه الهويات السياسية تعنى بالضرورة العضوية فى هذه التنظيمات الحزبية، بل كانت- فى أغلب الأحيان- تعبر عن مجرد التعاطف مع مبادئ هذا الحزب أو ذاك أو مع قياداته(٥٠).

وكانت مظاهر هذه المشاركة تأخذ شكل المناقشات والتظاهرات فى بعض الأحيان، ورغم إجراءات القمع التى كانت تلجأ إليها السلطة، كان الشباب قادرا على الحركة السياسية، وكانت الأهداف التى يعمل من أجلها الشباب هى الجلاء الكامل عن مصر، والوقوف ضد الحكم المطلق فى شكل دكتاتورية الملك وأحزاب الأقلية وعدوانهم المتكرر على الدستور، وتمصير الاقتصاد المصرى، ثم برزت العدالة الاجتماعية كهدف رابع بعد الحرب(٥٠).

فى هذا المناخ بدأت تظهر بعض الكتابات المتأثرة بالفكر الاشتراكى فنشرت لجنة الثقافة الحديثة دراسات عن مشكلة الفلاح لأحمد صادق سعد. وهى دار نشر كان وراءها تنظيم «طليعة العمال»(٥١).

كما نشر محمد عبد المعبود الجبيلى وشهدى عطية الشافعى كتيبا تحت عنوان «اهدافنا الوطنية» حاولا من خلاله تحديد اهداف مصر الوطنية فى الداخل والخارج. كما تضمن نقدا للدور الذى لعبته الأحزاب التى وصفها الكتيب بالرجعية والتسليم للاستعمار وعلى طول الخط. وتحدث الكتيب عن ضرورة قيام تصنيع شامل تقوم به وتديره الدولة، وان يشارك مندوبون عن العمال والفنيين فى إدارة المصانع. وفيما يتعلق بالمشكلة الزراعية اقترح المؤلفان برنامجا طالبا فيه باعادة توزيع الملكية الزراعية، واستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين وتوزيعها مع اراضى الحكومة والاوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، وبشرط الا يؤدى ذلك الى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الإنتاج الكبير فى الزراعة. وذلك عن طريق تشجيع التعاونيات(٥٢). هذه الظروف ساعدت على ظهور اتجاه لكتابة التاريخ من منظور اقتصادى واجتماعى:

التفسير الاقتصادى والاجتماعى للتاريخ:

جاء هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ من العناصر التى تأثرت بشكل أو بأخر بالفكر الأشتراكى فقد نشرت دار القرن العشرين وهى دار نشر كان وراءها تنظيم «طليعة العمال». ترجمة لكتاب «الأستعمار البريطانى لمصر» الذى الفه اليانوربارنز. وهو محاولة لدراسة التاريخ المصرى وفق المنهج الماركسى(٥٣)

وكتب راشد البراوى مع حمزه عليش كتابهما «التطور الأقتصادى فى مصر فى العصر الحديث» الذى نشر لأول مرة فى يناير عام١٩٤٤م، ويظهر المنهج الذى اتبعه البراوى فى المقدمة التى تصدرت هذا الكتاب حيث يقول «...وقد وجهنا عنايتنا إلى التحليل أكثر منه سرد الوقائع حتى يتمكن القارئ من فهم العوامل المختلفة التى كانت ذات أثر واضح فى هذا التطور (٥٤). وفى كتابه «النظام الاشتراكى عرض وتحليل ونقد» تناول تحليلا اجتماعيا لثورة١٩١٩م، ثم عبر عن هذا الاتجاه بشكل واضح فى كتابه التفسير الاشتراكى للتاريخ -مختارات من فردريك انجلز- والذى نشر عام١٩٤٧م. وفى المقدمة التى وضعها البراوى لهذا الكتاب تحت عنوان «تفسير التاريخ بين المادية والمثالية» أوضح راشد البراوى أن نمو المجتمع عملية تتفاعل فيها مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والأجتماعية. وفى هذه المقدمة انتقد البراوى طريقة تدريس التاريخ فى الجامعات المصرية بقوله «...وقد لاحظنا من مطالعتنا التاريخية، ومن السنوات التى توافرت خلالها على تدريس مادة التاريخ، ظاهرة واضحة فى معظم الحالات، ونقصد بذلك أن الكثير من الكتاب إذ يحللون التطور التاريخى لايبرزون العامل المادى- أو الاقتصادى بمعنى آخر- على أنه القوة الدافعة فى سير المجتمع، والأساس الذى تقوم عليه كافة التطورات المتنوعة». ويرى أن المادية التاريخية هى.. النظرية الحديثة» التى صارت لها الغلبة، لأنها تفسر التاريخ ببيان أثر الدوافع المادية»(٥٥).

ومن منظور التحليل الاقتصادى والأجتماعى لتطور التاريخ المصرى، قدم راشد البراوى كتابه «حقيقة الانقلاب

الأخير فى مصر» والذى نشر عام١٩٥٢م، والذى يتناول بالتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى قيام ثورة يوليو١٩٥٢، مركزا على دراسة البناء الاجتماعى خلال الفترة من١٩١٩-١٩٥٢م.

وبذلك يكون راشد البراوى أول من قدم رؤية متكاملة لهذا المنهج من الباحثين الأكاديميين، غير ان هذا الأتجاه فى كتابة التاريخ مالبث أن اخذ يعبر عن نفسه بين الباحثين الأكاديين عند محمد فؤاد شكرى وبشكل اكثر وضوحا عند محمد انيس.

محمد فؤاد شكرى وكتابة التاريخ:

ليس من الواضح المؤثرات التى اثرت على فكر محمد فؤاد شكرى فى بداية حياته وان كان قد تخرج من مدرسة المعلمين العليا عام١٩٢٧. ثم سافر فى بعثة الى انجلترا حيث حصل على الدكتوراه فى الفلسفة فى التاريخ الحديث. من جامعة ليفربول عام١٩٣٥، وهى الجامعة التى تخرج منها محمد رفعت وشفيق غربال من قبل، وكان عنوان رسالته: الرق فى السودان فى عصر اسماعيل «ثم عين شكرى فى عام١٩٣٦ مدرسا بكلية الاداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة فيما بعد) وقضى كل حياته باحثا ومعلما اكاديميا فى الجامعة باستثناء فترات قليلة عمل فيها (منتدبا) مع جبهة تحرير ليبيا. وخلال حياته الجامعية قد قدم شكرى انتاجا علميا بلغ اكثر من خمسة عشر كتابا. فى تاريخ مصر، وتاريخ السودان، وتاريخ ليبيا، والتاريخ الأوروبى الحديث، وبذلك يكون أول استاذ مصرى متخصص فى التاريخ الحديث بالمعنى الدقيق(٥٦).

والحقيقة ان منهج شكرى فى كتابة التاريخ يمثل نوعا من الأشكالية تحتاج الى تفسير. ويمكن ادراك ذلك من الدراسات التى قام بها والمقدمات التى وضعها لهذه الدراسات والتى سنعرض لبعضها. فى تصديره لكتاب «بناء دولة مصر محمد على» الذى كتبه مع اخرين ونشرته دار الفكر العربى عام١٩٤٨ يقول: «كنا ومازلنا نعتقد ان تاريخنا القومى فى حاجة ملحة لأن يكتب على ضوء جديد. فقد تآزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات. وليس من سبيل الى معالجة هذا الاضطراب الا بمعاودة النظر فى ذلك التاريخ لكشف ماخفى من حقائق وتفصيل ما اجمل من دقائقه فى حدود الأمانة العلمية التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير البواعث تسجيلا يطابق الواقع، تفسيرا لاتحامل فيه ولا محاباة ...ثم يقول فقد درج المؤلفون على ان يعالجوا سياسة محمد على الداخلية على هامش سياسته الخارجية ...أما نحن فنرى ان الجانب الأصلاحى لايقل فى اهميته عن الجانب الأخر ومن ثم افردناله هذا السفر الضخم.

والكتاب عبارة عن دراسة للأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والفكرية فى عهد محمد على سواء فى الدراسة التى تمثل الجزء الأول أو فى مجموعة التقارير التى الحقها بالكتاب. لكن مايلفت النظر فى هذا الكتاب العنصر الذى كتبه شكرى تحت عنوان المصلح المستنير وفيه ينفى شكرى عن محمد على «حب السيطرة او تحقيق مصلحة خاصة» كما انه استبدل عبارة «المصلح المستنير «بعبارة» المستبد المستنير فى وصف حكم محمد على. وفى نفس الوقت فإن عنوان الكتاب يدل على تضخيم الدور الذى لعبه محمد على فى تاريخ مصر(٥٧).

ثم هو يتراجع عن هذه الرؤية فى مقدمة كتابه «مصر فى مطلع القرن التاسع عشر» الذى نشر بعد الثورة حيث يقول ان القصد من وضع هذا الكتاب ليس بحال من الأحوال مجرد التأريخ لعهد معين... أو تمجيد للمغامرات التى اوصلت صاحبها للحكم فى مصر بسبب عوامل كانت استثنائية بحته وفى فترة من تاريخ البلاد تميزت بنوع من الفوضى السياسية الشاذة. التى تعذر على المصريين التغلب عليها بسبب شذوذها. ثم يقول لقد كان غرضنا دائما ...رسم صورة لأحوال المجتمع المصرى ولحياة الشعب المصرى نفسه الأقتصادية والثقافية والسياسية والأجتماعية فعلنا ذلك فى كتابنا عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسين من مصر والذى يسجل تاريخ البلاد فى اواخر القرن١٨.

ويعتبر كتابنا الحالى.. امتدادا لهذه الدراسة فى السنوات العشر الأولى من القرن التاسع عشر فى حين ان كتابنا الآخر (بناء دولة مصر محمد على. كان محاولة للتعمق فى فهم حياة المجتمع المصرى فى ظل النواحى التى ذكرناها. ..ثم هو يحمل محمد على مسئولية مذبحة القلعة بقوله» فكان محمد على وحده مدبر مذبحة القلعة والذى يتحمل وحده مسئولية هذه المذبحة» ويبدو أنه كان يرد هنا على شفيق غربال فى دفاعه عن محمد على فيما يتعلق بمذبحة القلعه وذلك فى كتابه «محمد على الكبير». ثم يقول شكرى وثمة ملاحظة اخيرة عن المنهج الذى اتبعناه فى هذه الدراسة مبعثها اعتبارنا ان مهمة كاتب التاريخ انما هى تحرى الحقائق أولا.. والألمام بتفاصيل الحوادث بالرجوع للمصادر الأصلية لربط الحوادث ربطا صحيحا، حتى يأتى العرض أو تفسير الوقائع سليما. ثم يقول وفلسفة التاريخ فى نظرنا هى التفسير السليم والصحيح والذى يجعل ممكنا ادراك الغاية من الأحداث التى وقعت. شكرى هنا يقترب من العلة الغائبة(٥٨). ثم هو يقول «...ولم تكن فلسفة التاريخ مجرد استصدار احكام مبتسرة أو ابداء اراء وملاحظات سريعة ...لكنها فى اكثر الاوقات متعارضة مع الحقيقة لسبب جوهرى هو أن صاحبها لم يكلف نفسه مشقة التنقيب. عن تفاصيل ودقائق الوقائع التى يريد أن تستند عليها احكامه. لذلك اثرنا أن نترك مهمة اصدار الأحكام وابداء الأراء للقارئ بعد أن يكون قد استعرض الحقائق التى سجلناها(٥٩). «.وشكرى هنا يرى أن التاريخ مجرد تسجيل للحوادث ويرفض

فكرة إبداء رأى أو اصدار احكام عامة فيما يتعلق بالأحداث التاريخية. غير ان شكرى يبدو مختلفا من حيث المنهج فى تناوله للتاريخ الأوروبى فهو يقول فى مقدمة الجزء الأول من كتابه «الصراع بين البورجوازية والأقطاع». الذى صدر فى ثلاثة اجزاء خلال الفترة مابين١٩٥٨-١٩٦٠ والذى يتناول تاريخ اوروبا فى القرن التاسع عشر يقول:

«ونحن لايمكن ان نكون من السباقين فى هذا النوع من التفسير فنضال الطبقات فى حد ذاته فكرة ماركسية اصيلة»(٦٠).

وفى التمهيد الذى كتبه شكرى لهذه الدراسة لخص العوامل التى حكمت التاريخ الاوروبى فى القرن١٩. وهو يرى ان تاريخ أوروبا خلال تلك الفترة عبارة عن صراع بين الطبقة البورجوازية وبين الطبقات صاحبة الأمتيازات القديمة وان الثورة الفرنسية تمثل ذروة من ذرى انتصارات هذه الطبقة ويقول ان قيام الأنقلاب الصناعى قد غير من موقف الطبقة البورجوازية من جهة. كما أدى الى أن تصبح الرأسمالية امبريالية تحاول ان تظفر بالسيطرة على العالم. ثم يستطرد فيقول:

غير أن ظهور ونمو الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى اطار القومية (الوطنية الحديثة مع كل ما أقترن بذلك من مبادئ ومذاهب سياسية واقتصادية واجتماعية وطبقية كان يحمل فى طياته بذور مبادئ ومذاهب مضادة فى الوقت نفسه. فالنظام الرأسمالى الذى قام من الناحية الأقتصادية محل نظام رقيق الأرض SERFDOM فى العهد الأقطاعى لم يلبث ان ظهرت فى كنفه وبسبب ازدياد قوته ذاتها الآراء والمبادئ الأشتراكية. بل ان المذهب الأشتراكى SOCIALISM كان قد بلغ من درجة من القوة فى الوقت الذى بلغت فيه الرأسمالية ذروتها. جعلت صراع البورجوازية ضد المبادئ الاشتراكية من حوالى منتصف القرن التاسع عشر لا يقل فى ضراوته عن صراع هذه البورجوازية ضد الأقطاع اثناء الثورة الفرنسية وضد بقايا الأقطاع. أو بالأحرى محاولات احياء انظمة العهد القديم خلال السنوات الثلاثين (١٨١٥-١٨٤٨) التى اعقبت الثورة الفرنسية ونابليون.

وكان انتشار الأنقلاب الصناعى من العوامل التى تسببت فى زيادة حدة الصراع لأن هذه الثورة الصناعية التى شدت من ازر الرأسمالية لدرجة بعيدة، قد اوجدت كذلك الطبقة التى اعتنقت الأشتراكية وناصبت البورجوازية العداء. وكان لامفر من وقوع الصدام بين البورجوازية وبينها. ونعنى بذلك الطبقة العمالية (PROTETARIAT) وهى الطبقة التى احرزت نجاحا ملحوظا فى نهاية هذا القرن (القرن ١٩) اما بالوسائل الدستورية فى اكثر الدول الأوروبية واما بطريق الثورة كما يحدث فى روسيا السوفياتية(٦١). (والكلام هنا مقتبس بعبارات شكرى)

ثم هو يقول فى موضع اخر ان تفسير التاريخ عملية مستمرة وذلك فى ضوء ما هو متجدد دائما من تيارات فكرية ناشئة من تراكم الحقائق المستكشفة من بطون الوثائق والأسانيد والتى هى كذلك منبثقة من تطور المجتمع فى كل النواحى. ويقول شكرى ولقد حاولنا فى هذه الدراسة ان نعرض تفسيراً لتاريخ القرن التاسع عشر يقوم على اساس ان هذا القرن شهد ظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) كقوة اكتمل نموها وصارت تبغى احراز السيطرة فى المجتمع بالقضاء على الحكومات المطلقة، والطبقات الأرستقراطية ذات الأمتيازات (فى النظام القديم) فأعتنقت البورجوازية المبدأ القومى والمذهب الحر كى تشيد صرح الدولة القومية الوطنية والتى اقترن تأسيسها كذلك بإنشاء الحكومة الديمقراطية اى ذلك النوع من الحكومات التى لاتكتفى البورجوازية فيه بالمساهمة بادارة شئون الحكم بل تنشد السيطرة على كل اسباب الحكم نفسه، وهكذا دخلت البورجوازية فى نضال مرير مع الطبقات الاقطاعية القديمة فكان الفشل نصيبها تارة وكان النجاح رائدها فى النهاية. عندما دانت لها السلطة وتمتعت بالسيطرة فى اوروبا منذ اواسط القرن التاسع عشر تقريبا. ولو أن هذا النجاح نفسه كان يشتمل فى طياته بذور قوة ناشئة جديدة سوف تنهض لمناصبة البورجوازية العداء. فى الوقت الذى كادت فيه هذه تستكمل دعم سيطرتها. اما هذه القوه المناضلة الجديدة فكانت (البروليتاريا) أو الطبقة العمالية ثم يقول: «ونحن لايمكن ان نكون مع السباقين فى هذا النوع من التفسير فنضال الطبقات فى حد ذاته فكرة «ماركسية» اصيلة(٦٢).

ومن هذا المنظور حاول محمد فؤاد شكرى تفسير التاريخ الأوروبى فى بداية العصور الحديثة بين النهضة والثورة الفرنسية فى كتابه «التاريخ الأوروبى الحديث «الذى شارك فى تأليفه مع محمد انيس(٦٣). حاول شكرى تفسير التكوين السياسى لآوروبا فى بداية العصور الحديثة على اساس الربط بين النشاط التجارى الذى شهدته أوروبا فى اعقاب الحروب الصليبية والطرق الرئيسية التى كانت تسلكها التجارة وبين نشأة الطبقة الوسطى وقوامها التجار والصناع وهى الطبقة التى ارتبطت بنشأة المدن ولعبت الدور الأساسى فى هدم النظام الاقطاعى خلال صراعها مع الطبقات صاحبة الأمتيازات. وهو يرى ان الطبقة البورجوازية قد تحالفت مرحليا مع الملكية فى مواجهة امراء الأقطاع. ثم مالبثت الطبقة البورجوازية ان دخلت صراعا مع الملكية نفسها بلغ ذروته فى الثورة الفرنسية كما انه يرى أن الطبقة الوسطى كانت وراء حركة الكشوف الجغرافية وحركة الاصلاح الدينى(٦٤). وهى تقترب من رؤية سان سيمون فى تفسير التاريخ الاوروبى فيما بين سقوط روما وقيام الثورة الفرنسية.

وهنا نلاحظ ان شكرى بينما يقترب من نظرية الرجل

العظيم والعلة الغائبة فيما كتب عن مصر مكتفيا بتسجيل الحوادث دون ابداء رأى. فى كتابيه «بناء دولة مصر محمد على» ومصر فى مطلع القرن التاسع عشر نجده يتبنى فكرة صراع الطبقات فى تفسير التاريخ الاوروبى.

ان هذا التناقض أو مايبدو انه تناقض فى الفكر التاريخى عند شكرى يمكن تفسيره على ضوء ان شكرى كان يرى أن المنهج المادى لتفسير التاريخ اذا كان يصلح لتفسير التاريخ الأوروبى.فإنه يصعب تطبيقه على تاريخ مصر الحديث وتاريخ العرب الحديث. أو انه كان يخشى من تطبيق هذا المنهج على التاريخ المصرى وخلال تلك الفترة ان اهمية شكرى تكمن فى انه كان يقوم بتدريس الفكر الأشتراكى بما فى ذلك الفكر الماركسى كجزء من تاريخ اوروبا فى القرن التاسع عشر. منذ اوائل الأربعينات لطلابه بقسم التاريخ حيث لفت انظار طلابه لاهمية هذا الفكر ومنهم محمد انيس واحمد عبد الرحيم مصطفى(٦٥).

محمد أنيس وقضايا المنهج:

عاش أنيس فى الواقع الاجتماعى والسياسى، الذى أشرنا اليه، ففى واحد من الأحياء الشعبية فى القاهره وفى هذا المناخ السياسى ولد محمد أحمد أنيس عام١٩٢١، بشياخة الغريب -قسم الدرب الأحمر- لأسرة من الحرفيين يعملون فى بناء وترميم المساجد، وكانت الأسرة منذ نزوح الجد الأعلى من احدى قرى مديرية الشرقية، تتوارث هذه الحرفة.

وفى عام١٩٢٧ انتقلت الأسرة الى حى العباسية حيث بنى والده منزلا صغيرا من طابقين، ويبدو أن ذلك كان انتقالا إلى مستوى اجتماعى أفضل. لكن علاقة الأسرة لم تنقطع بحى الأزهر حيث ظلت الجده وبقية الأسرة بهذا الحى(٦٦). وهى نفس الفعله التى حدثت لنجيب محفوظ.

ويفهم من كلام الدكتور عبد العظيم أنيس أن الأسرة لم تكن بعيدة عن شظف العيش، وأنها تأثرت -مثل معظم الأسر المصرية- بالأزمة الاقتصادية العالمية التى حدثت عام١٩٢٩ وانعكست آثارها على البلاد، فقد اضطرت وزارة الأوقاف خلال هذه الأزمة إلى تقليص مشروعاتها فى بناء وترميم المساجد، ونتيجة لذلك واجهت الأسرة ضائقة مالية شديدة، ويفهم من كلام عبد العظيم أنيس أن العائلة كانت ذات ميول وفدية واضحة، حيث يذكر أن محمد أنيس وهو طالب فى المرحلة الثانوية، قد شارك فى التظاهرات التى اندلعت فى مصر عام١٩٣٥ تأييدا للوفد، واعتراضا على تصريحات مستر هور(٦٧). ذلك أنه فى نفس العام، استجابت وزارة نسيم باشا للحركة الوطنية المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣، واضطر الملك فؤاد فى ابريل١٩٣٥ إلى اعادة هذا الدستور، لكن الحكومة البريطانية عارضت عودته، فى تصريح للسير صموئيل هور- وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الحين -الذى يذكر فى خطبة له «أن الحكومة البريطانية نصحت بعدم عودة دستور١٩٢٣ أو دستور عام١٩٣٠ (الذى أعلنه اسماعيل صدقى)(٦٨).

وفى الجامعة لم يكن أنيس بمنأى عن التيارات السياسية والفكرية التى كانت تضطرم فى الساحة المصرية، فأخذ ينجذب لبعض عناصر الطليعة الوفدية ان تبنى أنيس للمنهج الاشتراكى فى تفسير التاريخ، يرجع الى أن تكوين شخصيته تم خلال الجو الليبرالى المزدهر الذى ساد الحياة السياسية فى مصر والذى انعكس على الحياة الجامعية خلال الفترة التى أشرنا إليها وبخاصة الفترة التى قضاها فى الجامعة(٣٩-١٩٤٣) وحتى سفره فى بعثة إلى لندن عام١٩٤٧، ثم المناخ الأرحب الذى عاش فى ظله بلندن خلال فترة البعثة من ٤٧-١٩٥٠ حيث حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث من جامعة برمنجهام(٦٩).

وان كان كان الدكتور عبد العظيم أنيس يقرر أن محمد أنيس لم يكن له علاقة بالفكر الاشتراكى قبل سفره فى بعثته الى لندن، ويفهم من حديثه حول هذا الموضوع أن هناك أربعة عوامل يمكن أن تكون وراء تأثر أنيس بالفكر الاشتراكى(٧٠):

أولها بروز المشكلة الاجتماعية فى مصر والتى فرضت نفسها على الواقع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالصورة التى أشرنا إليها، وبروز العديد من التنظيمات الشيوعية التى كانت ترى فى الفكر الماركسى نموذجاً لحل هذه المشكلة، وانخراط عدد من الشباب فى هذه التنظيمات، وموقف السلطة المناهض لها، ومطاردتهم لأعضائها، وكان من الذين انخرطوا فى هذه التنظيمات عبد العظيم أنيس (الأخ الأصغر) وملاحقة السلطة له، وبروز اسمه على صفحات الصحف، وفى استجوابات مجلس النواب حين ألقت حكومة صدقى عام١٩٤٦ القبض على عناصر اليسار وكان من بينهم عبد العظيم أنيس الذى ظل هاربا، وأثير موضوع هربه على صفحات الجرائد، وفى أروقة البرلمان، واعلان صدقى نفسه عن هربه، كما تم اعتقاله عام١٩٤٨ خلال حكم النقراشى، وظل معتقلا حتى أفرجت عنه حكومة الوفد فى يناير ١٩٥٠، ويقرر د.عبد العظيم أنيس أن انغماسه فى التنظيمات اليسارية وفى الحركة السياسية بشكل عام لابد أن يكون قد لفت نظر أخيه محمد.

ثانيا: الاحتكاك بالمجتمع الانجليزى فى أعقاب الحرب ومعايشته للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى خلفتها الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا، ووصول حزب العمال إلى السلطة عام١٩٤٥ بأغلبية كبيرة بما يحمله من مبادئ وأفكار اشتراكية(الفابية) فى أعقاب المحافظين، وتطلع الناس الى تغيرات اجتماعية، وبروز المعسكر الاشتراكى كقوة لها وزنها بعد أن كسب الاتحاد السوفيتى الحرب إلى جانب الديمقراطيات الغربية، ومانتج عن ذلك من انفتاح على الفكر الاشتراكى فى بريطانيا، وفى جو الحرية الليبرالية لابد أن يكون أنيس قد

شارك فى الاجتماعات الجماهيرية التى كانت تشهدها لندن خلال تلك الفترة. كما أن الحرب الشيوعى بعد الحرب كانت له أيضا جماهيرية فى بريطانيا(٧١). ويقرر جلال السيد الذى أجرى حوارا مع أنيس سابقا لوفاته، أن «أنيس» قد اتصل بالمنظمات اليسارية عن طريق زميلة له انجليزية، ومنها انفتح على الفكر الاشتراكى(٧٢). ولابد أن يكون أنيس قد حضر كجزء من دراسة الدكتوراه حلقات نقاشية حول فلسفة التاريخ ومناهج البحث والمدارس المختلفة لتفسير التاريخ، خصوصا أن بعض الموضوعات الخاصة بتفسير التاريخ كانت مثارة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ثالثا: الدور الذى لعبه مصطفى مشرفه، وكيل مكتب البعثات بلندن وهو يسارى النزعة، وكان مفتشا للغة الانجليزية قبل أن يتم اختياره لهذا المنصب، وقد عمل مصطفى مشرفه على ربط مجموعة من شباب المبعوثين بهذا الفكر من أعضاء البعثات الذين وجد لديهم الاستعداد من أمثال عبد الرازق حسن وأسامه الخولى ومحمد أنيس.

رابعا: هو أن «انيس» لابد أن يكون قد عايش شكرى عندما كان طالبا فى مرحلة الليسانس ودرس على يديه جوانب من الفكر الاشتراكى(٧٣). عاد انيس من البعثة عام ١٩٥٠ بعد حصوله على الدكتوراه، حيث عين فى نفس العام مدرسا للتاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة بعد ذلك). وفى الفترة التالية وضح تأثر محمد أنيس بالمنهج الاجتماعى لتفسير التاريخ، ظهر ذلك فى كتابته التاريخية وخاصة التى تتعرض لتطور المجتمع المصرى. وفى احاديثه ومناقشاته وكتاباته حول قضايا المنهج وفلسفة التاريخ. ففى المجال الأول وهو كتابة التاريخ ليس هناك مايفيد أن «انيس» قد استفاد من هذا المنهج فى اعداد رسالته للدكتوراه. التى تقدم بها الى جامعة برمنجهام فى مايو سنة ١٩٥٠ وموضوعها «بعض مظاهر الاهتمام البريطانى بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر ١٧٧٥-١٧٩٨» فالرسالة على الرغم من اعتمادها على الوثائق والمصادر الأصلية الا انها من حيث التقييم أو المنهج لاتخرج عن كونها تناولا وصفيا للأحداث التى يغلب عليها الطابع السردى فى معظم جوانبها. والفصل الوحيد من بين فصول الرسالة الثمانية الذى يحمل بعض الدلالات المنهجية هو الفصل الرابع الذى يتحدث عن انطباعات الرحالة الأجانب فى مصر فى القرن١٨.

وفيه قارن انيس بين رؤية هؤلاء الرحالة وخاصة الأنجليز منهم للشعب المصرى وبين رؤية المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى الذى عاصر تلك الفترة(٧٣). وتفسير ذلك يكمن فى احتمالين:

- ان «انيس» عند اعداد رسالته لم يكن قد حسم قضية الخيار المنهجى. وفى هذه الحالة يكون حسم هذا الخيار قد تم فى فترة تالية بعد عودته من لندن.

- اما الأحتمال الأخر فهو ان «انيس» قد كتب رسالته من وجهة نظر منهجية لاتجعله متعارضا مع فكر اساتذته الأنجليز.

ويظهر اتجاه انيس فى كتابة التاريخ بشكل واضح فى كتابه «التطور السياسى للمجتمع المصرى» الذى ظهر فى منتصف الستينات فى شكل مقالات فى مجلة الكاتب ثم نشر بعد ذلك فى كتاب. وفى هذا الكتاب حاول انيس تفسير حركة التاريخ المصرى الحديث وفق مفاهيم المدرسة المادية. والقضية المنهجية الأولى التى يطرحها أنيس فى مقدمة هذا الكتاب هى أن الجديد ينبع من القديم، وهو يرى أن العوامل التى نقلت مصر الى العصر الحديث خلال القرن التاسع عشر وجدت أصولها فى العصر العثمانى.

فالعهد العثمانى المملوكى يمثل مرحلة تاريخية تمت فى أعقابها كافة التغيرات التى أخرجت فى النهاية مصر الحديثة. ومحمد على الذى وجه للنظام العثمانى المملوكى الضربة القاضية، وأنشأ نظاما سياسيا يقوم على أساس رأسمالية الدولة، ويستهدف التوسع صوب الشرق والجنوب لنقل مصر من مجرد إيالة عثمانية إلى باشوية وراثية، إنما كان (أى محمد على) أحد أدوات النظام العثمانى الذى ابتليت به مصر منذ أوائل القرن السادس عشر. وهو بذلك قد طرح فرضية أساسية فى التاريخ المصرى هى ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر وجدت أصولها فى العصر العثمانى(٧٥). ثم هو يعيد طرح هذه القضية فى كتابه «الدولة العثمانية والشرق العربى». فبعد أن يستعرض عوامل انهيار النظم العثمانية فى الشرق العربى يقول: هناك حقيقتان هامتان نستطيع استخلاصهما من هذا العرض السريع للحكم العثمانى الأولى فى الشرق الأوسط فى مصر وسوريا، جاءت نتيجة لاستبدال نظام الأوجاقات بوضعها القديم بجيش المرتزقة...

والحقيقة الثانية: أن الكثير جدا من الاتجاهات والعوامل التى قدر لها أن تلعب دورا كبيرا فى دولة محمد على فى مصر فى القرن التاسع عشر، كالأحتكار الاقتصادى، وإنشاء قوات عسكرية كبيرة، والاستعانة بالخبراء الأوروبين، ومحاولة التخلص من السلطات العثمانية، وبسط السيطرة المصرية على المقاطعات المجاورة وبالذات الشام وبلاد العرب، هذه الاتجاهات كلها كانت واضحة كل الوضوح فى الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر فى حركات رجال من أمثال على بك الكبير(٧٦). أما القضية الثانية التى يركز عليها أنيس فى هذا الكتاب، فهى أهمية العوامل الداخلية فى صنع التطور، والدور الذى تلعبه الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التطور، مع الإشارة إلى أهمية العامل الخارجى؛ فهو يرى أن انهيار تجربة محمد على ترجع إلى أن التحولات التى أحدثها محمد

على كانت من أعلى، وأن محمد على قد قام بهذه التحولات من خلال جهاز الدولة، وفى غيبة القوى صاحبة المصلحة، بل وفى مواجهتها فى كثير من الأحيان، فلما انهارت تجربة محمد على بفعل التحدى الخارجى لم يجد قوى اجتماعية تقف إلى جانبه، وقد لخص أنيس هذه العوامل على النحو التالى: إن ذلك التحول قد تم بمعزل عن القوى الشعبية الناشئة التى ساعدت محمد على فى الوصول الى الحكم، وحمته من الأخطار الداخلية والخارجية التى تعرض لها فى السنوات الأولى من حكمه، ليس هذا فقط، بل إن هذا التحول قد تم بعد ضرب هذه القوى الشعبية، وبذلك وقف محمد على وحيدا فى معركة البناء السياسى والاقتصادى الداخلى، وكذلك وقف بمفرده أمام القوى الاستعمارية الأوروبية... وينتهى من ذلك إلى نتيجة وهى أنه لما انهارت هذه المشاريع الامبراطورية كنتيجة لمعارضة الدول الأوروبية لاسيما انجلترا، وأجبر محمد على فى عام ١٨٤١ على تخفيض عدد جيشه، وتحطمت الصناعات التى أنشأها، لم تجد الرأسمالية الاجنبية وهى تتسرب إلى مصر بعد ذلك قوة فى مواجهتها من البورجوازية، أو طبقة الحرفيين، بل وجدت السوق المصرى خاليا تماما لها»

ورغم ذلك يرى أن هذه التحولات قد أدت الى تحول المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة(٧٦).

وفى الحديث عن عوامل انهيار الثورة العرابية، يربط أنيس بشكل واضح بين العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية، فهو يتحدث عن التآمر ضد الثورة داخليا وخارجيا فيقول «وهكذا تآمر الخديوى والأتراك والشراكسة وكبار الملاك الزراعيين على الثورة فى الداخل، بينما صارت انجلترا وفرنسا تعملان ضدها فى الخارج»(٧٧).

وصراع القوى الاجتماعية عند أنيس هو الذى يحدث التطور، فالثورة تفجرت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من خلال الصراع بين قوى الثورة، وقوى الثورة المضادة، وبفعل التراكمات التى حدثت فى مصر بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٢(٧٨). ويستدل انيس على قوى الثورة بوجود تحركات للعمال وانجازهم لبعض المكاسب التشريعية، وبالدور الفكرى والسياسى للمثقفين. وتراكم المشاكل المحيطة بالفلاحين والعمال الأجراء. أما المجموعة الثانية التى أطلق عليها اسم معسكر الثورة المضادة فحددها انيس فى كبار الملاك الزراعيين، والرأسمالية التجارية والصناعية، والاستعمار، باعتبار أن هذه القوى هى صاحبة المصلحة فى استمرار وتكريس الأوضاع التى كانت قائمة والتصدى لاجهاض تحركات المعسكر الأول.

ومن خلال هذا التحليل، سوف نلاحظ أن «أنيس» يحاول إبراز العوامل الأساسية التى رآها ذات تأثير على حركة المجتمع سلبا وإيجابا وهى: الحاكم، وجهاز الدولة، والطبقات الاجتماعية المتناقضة المصالح، والعامل الخارجى متمثلا فى الاستعمار،

ويلاحظ عبر هذا التحليل، تركيز الباحث على العامل السياسى بمفهومه الشامل الذى يشمل الحاكم وتوجهاته، والقوى السياسية الموجودة فى المجتمع. كما أنه حدد الطبقات الاجتماعية إجمالا فى ضوء نمط الانتاج السائد ومايرتبط به من علاقات اجتماعية فى مقدمتها علاقات العمل والملكية، إلى جانب التركيز على الفاعلية السياسية للطبقات كتعبير عن مصالحها وقوتها النسبية فى الخريطة الاجتماعية والسياسية، وكان المعيار الذى استخدمه فى هذا التصنيف، هو الرغبة فى التغيير فى مقابل المحافظة على الأوضاع السائدة فى ذلك الوقت(٧٩)

ولعل أهم معطيات هذه الدراسة هو أن «أنيس» صنف القوى الاجتماعية إلى مجموعتين رئيسيتين هما: معسكر الثورة الشعبية، وقوى الثورة المضادة، والأول من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وهو المعسكر المتطلع إلى التغيير بحكم وعيه بهذه الأوضاع، والتحرك نحو تغييرها بدءا من تشخيص نمط إنتاجه، ومرورا بتحليل تناقضاته، والتركيز على ثورات المجتمع المصرى الثلاث ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٥٢. وباعتبار أن الثورة تمثل تجنيدا لدينامية المجتمع وأطراف الصراع فيه، وقوتها وأساليبها فى حسم هذا الصراع.

لقد اهتم الباحث بتحديد المعالم الرئيسية للأنماط الانتاجية التى سادت المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩٥٢، وأهمية هذا التحديد أنه أسهم فى إدخال القارئ المدقق فى مشاركة وحوار مع المؤلف من حيث استيعاب القارئ للملامح المجردة لكل نمط إنتاجى، ومن حيث مدى تجسيد هذه الملامح فى واقع تاريخى معين، ومايضفيه هذا الواقع من خصائص نوعية على هذا الملمح أو ذاك(٨٠).

وفى النهاية، فان التطور يتم كنتيجة لحتمية تاريخية، فمن خلال تلخيص عوامل التطور التى مر بها المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية، يصل أنيس إلى هذه النتيجة حين يقرر «...وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة تطور حتمى لحركة التاريخ المصرى»(٨١).

ويرى عاصم الدسوقى أن هذه الدراسة قد ألهمت الجيل الجديد من المؤرخين المصريين الذين تطلعوا الى المزيد من الدراسات التاريخية وفق هذا المنهج على الرغم من التعميمات التى لجأ إليها أنيس فى هذه الدراسة(٨٢).

ومن نفس المنظور حاول أنيس تفسير ظاهرة نشأة الأحزاب عام ١٩٠٧، فهو يرى أن قيام الأحزاب خلال تلك الفترة كان نتيجة لنمو تناقضات القوى الاجتماعية آنذاك ويقول: أنه من الطبيعى أن يؤدى هذا العامل إلى طرح تصورات متعددة لمستقبل مصر السياسى، الأمر الذى أدى بدوره الى ظهور عدة أحزاب سياسية ابتداء من سبتمبر ١٩٠٧. فإذا قيل إن الحزب

الوطنى يمثل فى الأساس الطبقة المتوسطة الصغيرة ومايحيط بها من طبقات أقل منها، فإن حزب الأمة كان يمثل طبقة كبار الملاك الزراعيين، وبين هذين الحزبين طرح فى سوق السياسة المصرية عدد من الأحزاب الصغيرة وهى رغم ذلك تمثل قوة اجتماعية، أو تيارا فكريا(٨٣).

وفى كتابه «الدولة العثمانية والشرق العربى»، يرى أنيس أن الحكم العثمانى للبلاد كان حكما عسكريا إقطاعيا، فالجيش هو أداة الحرب والحكم، ففى مناطق الشرق الأدنى كالعراق مثلا خضع لنظام الوحدات الاقطاعية، بمعنى أن رجال الجيش كانوا يُمنحون أرضا لزراعتها، أو الاستقرار فيها، تسمى زعامة أوتيمارا وهؤلاء بدورهم يوزعون ماالديهم من أراض زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها للسلطان فى حروبه.

وسلاطين الدولة العثمانية -من وجهة نظر أنيس- قد رحبوا بهذا النظام الاقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض، وضمنوا من جهة أخرى الحصول فى أوقات الحرب على القوات اللأزمة دون تكاليف تذكر، لأن صاحب الاقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده، وهذا يفسر لماذا طبق نظام الاقطاع على فرق الفرسان فى الجيش العثمانى دون المشاة، ثم إن هذا النظام كان يغنى الدولة عن دفع مرتبات الجند فى وقت السلم. أما فى المناطق التى تخضع للاقطاع العسكرى فان الوحدات العسكرية «الأوجاقات» كانت تشارك فى حكم البلاد فى الوقت الذى كانت فيه غلة الأرض محبوسة على مرتبات الجند وأفراد الحاميات، ومعنى هذا أن النظام الزراعى (حيازة الأرض)، والنظام الادارى قد ارتبطا أيضا بالحاميات العثمانية كما هو الحال فى نظام الالتزام، وبذلك اكتسب النظام فى الدولة العثمانية سمة اقطاعية(٨٤).

وفى دراسته عن حادث ٤فبراير١٩٤٢، يرى أنيس أن وقوف الوفد إلى جانب سلطات الاحتلال البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية، وتعاونه معهم، كانا يعنيان الوقوف إلى جانب القوى الاكثر تقدما فى الصراع العالمى الدائر فى ذلك الوقت بين قوى الفاشية والنازية، وبين معسكر الديمقراطيات الغربية والتى انضم إليها الاتحاد السوفيتى، وبالتالى فإن الوفد لم يخن القضية الوطنية بتعاونه مع الانجليز خلال تلك الفترة، وعلى اعتبار أن الوفد هو المدافع عن الديمقراطية فى الداخل(٨٥).

وأنيس هنا يحلل التطورات التى أدت إلى الأزمة على أساس سياسى، وينظر إلى الصراع بين القوى الديمقراطية(الوفد والجماهير) وبين الأوتوقراطيه وهى الملك وأحزاب الأقلية، على أنه أصل الأزمة السياسية(٨٦). هذا الموقف المتعاطف مع الوفد جعل الباحث الهولندى رول ماير يصنف «أنيس» وعبد العظيم رمضان على أنهما أهم المؤرخين المنتمين إلى التيار الوفدى، ويسمى جهدهما بأنه التفسير الوفدى للتاريخ(٨٧).

فيمكن أن نشير الى المناقشات التى دارت فى الندوة التى عقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر١٩٦٥ حول موضوع إعادة كتابة تاريخ مصر القومى، والتى جاءت استجابة لمناقشات واسعة على صفحات الصحف والمجلات وفى هذه الندوة، أكد أنيس على «ان ماكتب من تاريخ مصر يكاد يقتصر على تاريخ الدولة، وليس تاريخ الشعب المصرى. وأكد أن التحولات التى نقلت مصر فى القرن التاسع عشر من الإقطاع إلى الرأسمالية تمت نتيجة تفاعل قوى المجتمع وبفعل التناقضات الموجوده فى المجتمع. وفى هذه الندوة انتقد أنيس المدرسة التقليدية ممثلة فيما كتبه عبد الرحمن الرافعى عن تاريخ مصر الذى لايحس المرء فيه بوجود علاقات إنتاج، وأشار أنيس إلى أن تاريخ الشعب المصرى كقوى اجتماعية لم يكتب. وماكتب تنقصه الخلفية الاجتماعية التى تعطى الحركة السياسية مفهومها. ونوه فى هذه الندوة إلى أن الفرد هو نتاج الظروف الاجتماعية والمادية والسياسية المحيطة به(٨٨).

وفى محاولة للقيام بقراءة فى الفكر الناصرى فى مقالة نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣يوليو١٩٧٢ تحت عنوان «جولة فى فكر عبد الناصر، كيف فهم عبد الناصر التاريخ»

حاول أنيس قراءة وثائق الفترة الناصرية على ضوء بعض مفاهيم المادية التاريخية

وأولها: قضية الجديد ينبع من القديم، وفى هذا يشير أنيس إلى ماجاء فى كتاب «فلسفة الثورة» «حول نضال الشعب المصرى المتصل الحلقات حيث يذكر» لقد قام الشعب المصرى بمحاولة لم تحقق له الأمل الذى تمناه يوم تزعم السيد عمر مكرم حركة تنصيب محمد على واليا على مص باسم شعبها، وقام بمحاولات متعددة لم تحقق له الأمل الذى تمناه فى فترة الغليان الفكرى التى عاشها بين الثورة العرابية وثورة١٩١٩. وكانت الثورة الأخيرة بزعامة سعد زغلول محاولة أخرى لم تحقق له الأمل الذى تمناه، ثم ينتهى أنيس من عرض هذه الجزئية إلى تأكيد أن فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل لابد أن يتما على ضوء استقراء الماض.

ثانيها: إن صراع المتناقضات هو الذى يصنع حركة التاريخ وفى هذا المجال يرى أنيس أن صراع المتناقضات هو من أهم قوانين التطور، ويستدل على ذلك بما ورد فى الباب الثالث من الميثاق الوطنى لتفسير أسباب ثورة ١٩١٩، وكيف أن ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب الحرب قد ساهمت فى تعميق التناقض بين الفلاحين وكبار الملاك حيث يقول الميثاق « ومع اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى، حتى لقد ساد تحليل خاطئ فى هذه الظروف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لايثور إلا فى حالة الرخاء، وقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف

الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وذلك استدلال سطحى، فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره، وكان هذا الحرمان فى القاعدة يتناقض مع الرخاء فى القمة من أسباب الأحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة، ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها...» ويستطرد فى اقتباسه من الميثاق مؤكدا هذه الحقيقة بقوله إن ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت إلى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها.

ثالثها: دور القائد فى حركة التاريخ

والقائد هنا هو نتاج ظروف تاريخية محددة وليس صانع هذه الظروف، وفى هذا الاتجاه يقول أنيس «إنه كلما زاد التناقض بين الكادحين وبين الطبقات المالكة، تضاعفت إمكانيات التغيير الثورى، غير أن القيادة الواعية لهذه الحقيقة تصبح ضرورة أساسية لقيادة هذه الجماهير بمعنى أن هناك استحالة لقيام ثورة ناجحة رغم توافر الظروف والتاقضات المؤدية لها مالم تتوافر القيادة الواعية لهذه الحقيقة، ويرى أن عبد الناصر كان يدرك هذه الحقيقة، وأنه عبر عنها مرارا، كان أبرزها ماجاء فى خطابه فى مجلس الأمة فى مارس١٩٦٤ حين صور الوضع الثورى فى مصر فى أعقاب حريق القاهرة، وانتهى إلى القول «كان الشعب المصرى يومها فى صورة عظيمة كأنها صورة الإنسان البطل فى أعماق البحر يصارع الأخطبوط الرهيب، ويناضل لتحرير الحياة من أذرعه المتعددة، وانتصر الإنسان، وسادت ارادته فوق ضراوة الوحوش، كيف كانت الصورة العملية للانتصار هى أن بعض الطلائع المنتمية بالولاء للشعب تحفزت تتلقى من الشعب نفسه سيدها ومعلمها العظيم ارادته، ثم تضع فى خدمته أول ماتملكه وأخر ماتملكه وهو حياتها، ثم تتحرك استجابة لندائه».

رابعها: العلاقة بين البناء الفوقى، وبين البناء التحتى: وفى هذا المقال يوضح أنيس كيف أن البناء الفوقى هو انعكاس للبناء التحتى، ويستدل على طبيعة هذه العلاقة بما جاء فى الباب الخامس من ميثاق العمل الوطنى حيث يقول: «ان من الحقائق البديهية التى لاتقبل الجدل، أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية، فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لايمكن أن تكون إلا حرية الإقطاع، إنه يتحكم فى المصالح الاقتصادية، والشكل السياسى للدولة، خدمة لمصالحه، وكذلك الحال عندما تكون القوه الاقتصادية لرأس المال المستغل. ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل، وكان محتما أن تكون الأشكال السياسية -بما فيها الأحزاب- تعبيرا عن هذه القوة، وواجهة ظاهرة لهذا التحالف»(٨٩).

ان هذا التفسير الاقتصادى للتاريخ، طرحه أنيس مرة أخرى فى مقال نشرته له الاتحاد التى تصدر فى أبو ظبى، وفى هذا المقال الذى كتبه تحت عنوان «التاريخ والمستقبل» يعود أنيس لطرح رؤيته لفلسفة التاريخ بشكل اكثر وضوحا، فهو من ناحية يرفض فكرة اعتبار أن التاريخ هو «علم الماضى» وأنه لاعلاقة له بالحاضر والمستقبل، فيقول:«واعتراضى المبدئى، مبنى على رفض هذه الفرضية التقليدية، لأن تطور المجتمع البشرى يخضع لقواعد وقوانين ثابتة أوشبه ثابتة، ولايسير سيرا عشوائيا وهو محكوم فى تطوره بشكل حتمى أوشبه حتمى بهذه القوانين وإذا نظر للتاريخ على هذا النحو لأمكن التعرف إلى حد كبير على تطوره فى المستقبل ثم هو يرى أن محاولة إخضاع التطور التاريخى لما تخضع له العلوم الطبيعية من التحكم المعملى، يحمل الكثير من التعسف، ذلك لأن مادة التاريخ- كما يقرر- هى الإنسان بما يحمل من اتجاهات نفسية متقلبة، وأهواء متغيرة، وهى كلها من العناصر التى لايمكن التحكم فيها، كما نتحكم فى نوعية وكميات المواد المعملية. فأحداث التاريخ -من وجهة نظره- لاتجرى فى معمل ضيق بحيث يمكن السيطرة على العوامل الداخلية فى التركيب الجديد. ورغم هذا الاعتراض يقول: ولكن تبقى القاعدة، وهى امكانية وجود قوانين وقواعد لتطور المجتمع «شريطة وجود مسموح هامشى لطوارئ بشرية غير محسوبة أو متوقعة» وبالتالى يمكن توقع أحداث المستقبل على نحو تقريبى اذا فهمت قوانين التطور، ووضع فى الحسبان العوامل الطارئة، ثم هو يحدد قوانين التطور المعروفة وهى قوانين تدور «حول علاقات الانتاج، والشيئ ونقيضه» وفى هذا المقال يتعرض أنيس للتطورات التى مرت بها فلسفة التاريخ فى الغرب. وفى هذا المجال يشير إلى إنجازات ابن خلدون فى مجال فلسفة التاريخ وتوصله إلى قوانين التطور التى أسماها قوانين العمران، ويرى أن أراء ابن خلدون فى هذا الصدد لاتختلف كثيرا عن إنجازات فلاسفة الغرب المحدثين، على الرغم من أن أراء ابن خلدون تسبق فلاسفة الغرب بزمن ليس بالقصير، ويرى أن ابن خلدون كان أول مفكر عربى يؤكد الطابع العلمى لدراسة التاريخ.

وينتهى أنيس من هذا العرض إلى نتيجة هامة، وهى أن الماضى بقواعده وقوانينه يمكن أن يحدد لنا الخطوط الرئيسية لحركة المجتمع فى المستقبل، ويوضح كيف تحاول إسرائيل فى الوقت الحاضر الاستفادة من هذه القضايا بدراسة التجربة الصليبية فى بلاد الشام والعوامل التى أدت إلى تصفية هذا

الوجود الاستيطانى فى القرن الثالث عشر للاستفادة منها فى إطالة عمر الدولة اليهودية الاستيطانية فى فلسطين التى تشبه فى بعض جوانبها التجربة الصليبية(٩٠).

أن أهمية محمد أنيس تكمن فى كونه قد لفت نظر الأجيال الجديدة من المؤرخين المصريين الى اهمية هذا المنهج فى دراسة التاريخ من خلال كتاباته ومحاضراته ومناقشاته فى الحلقة النقاشية الأسبوعية التى كان ينظمها بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فى نهاية الستينات واوائل السعينيات.

وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى مصر بفعل قوانين يوليو الأشتراكية عام١٩٦١ وماتبعها من انفتاح على الفكر الأشتراكى ومانشرته منظمة الشباب التى اعلن قيامها رسميا فى ٢١يوليو١٩٦٦. من فكر فقد تضمنت برامج التثقيف السياسى لمنظمة الشباب قضايا فكرية على درجة كبيرة من الأهمية من بينها دراسة الأسلوب العلمى وتاريخ الفكر الأشتراكى، وقوانين تطور المجتمع، ودراسات حول التطور السياسى والأجتماعى للمجتمع المصرى فى العصر الحديث نتيجة لهذا كله وجدت مع نهاية الستينيات مجموعة من الباحثين والدارسين للتاريخ استفادت بشكل أو بأخر بما قدمته مختلف المدارس المادية لتفسير التاريخ وان كانت قد اختلفت فى درجة تأثرها بهذا الفكر وعلى ذلك تشكلت ملامح مدرسة اجتماعية لتفسير التاريخ يعتبر محمد انيس من ابرز روادها.

الهوامش

(١) عجائب الاثار فى التراجم والأخبار، القاهرة١٩٨٦، ج١ص٨.

(٢)GRAB.J. THE WRITTING OF HISTORY IN NINTEEN CENTURY EGYPT, CAIRO,1990-93

- جمال الدين الشيال، التاريخ والورخون فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة١٩٥٨م ص١٦٦.

- ابو الفتوح رضوان، تدريس التاريخ، مترجم، القاهرة ١٩٦٥،ص٩٢

(٣) جمال الدين الشيال، المرجع السابق، ص٢٠٣

(٤) مذكرات احمد عرابى، كتاب الهلال، عدد مايو سنة١٩٨٩، ص١٧.

(٥) جمال الشيال، المرجع السابق، ص٨٠. CRAB,O P CIT,PP200-203.

(٦) جمال الدين الشيال، المرجع السابق،ص١٥٦. ١٧٠. ١٩٧. ٢١٦-IHID,P87

(٧) المرجع السابق، ص٢٠٩

(٨)على بركات، نحو مدرسة اجتماعية لكتابة تاريخ مصر الحديث، مجلة فكر عدد مارس سنة١٩٨٥، ص٥٦-٦١

(٩) احمد عزت عبد الكريم فى بحوث فى التاريخ الحديث، جامعة عين شمس١٩٧٦، ص٤٤٥.

(١٠) مناهج الألباب المصرية...القاهرة ١٩١٢، ص٩٣، ٩٤

(١١) جمال الدين الشيال، المرجع السابق،ص١٦٦.

(١٢) مذكرات احمد عرابى، السابق الاشارة اليها، ص٧. ١١. ١٢

(١٣) الشيال، المرجع السابق، ص١٦٩. كتاب تاريخ الأستاذ الأمام الجزء الأول

(١٤) احمد عبد الرحيم مصطفى، فى مقدمة كتاب شفيق غربال، محمد على الكبير، الهلال عدد اكتوبر سنة١٩٨٦،ص١١.

(١٥) REID D.M. CAIRO UNIVERSITY AND THE MAKING OF MODERN EGYPT, CAMBRIDGE,1990,PP99,100

(١٦) جلال السيد مقدمة الطبعة الثانية من كتاب فوزى جرجس دراسات فى تاريخ مصر السياسى فى العصر المملوكى، القاهرة بدون.

(١٧) حول دور الأجانب وكتابة التاريخ المصرى خلال تلك الفترة:

انظر مقدمة كتاب اسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان وثائق الشام القاهرة سنة ١٩٤٠ المجلد الأول

(١٨) مقدمة كتاب الملكية الزراعية بين ثورتين للباحث، نشره الأهرام ١٩٧٨.

(١٩) عاصم الدسوقى، مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين، القاهرة١٩٧٦، ص٢٣

(٢٠) احمد عبد الرحيم مصطفى، مقدمة كتاب شفيق غربال المشار اليه، ص١١

(٢١) حول نظرية الرجل العظيم انظر: ف حوردون شايلد، التاريخ، مترجم، القاهرة ١٩٥٨، ص٧٢-٧٥

(٢٢) المجلة التاريخية المصرية، المجلد الحادى عشر١٩٦٣، ص٧. ٨ كلمة محمد رفعت فى تأبين شفيق غربال.

(٢٣) ابو الفتوح رضوان، تدريس التاريخ، مترجم، فصل بقلم ابو الفتوح رضوان، القاهره سنة١٩٦٥، ص٩٢.

(٢٤) RFAAT. M. THE AWAKENING OF MODERN EGYPT, LAHORE 1964 PP101, 102.

(٢٥) ابو الفتوح رضوان، المرجع السابق، ص ١٤٦ (٣)CRAB , OPUT,P209

(٢٦) SABRY.M.LA REVOLUTION EGYPTINNE,PARIS1919.

(٢٧)ابو الفتوح رضوان، المرجع السابق، ص ١٤٦ وكان الكتاب قد اضيف اليه فصلان وصدر تحت عنوان «تاريخ العصر الحديث»

(٢٨) احمد حسين الطماوى، صبرى السربونى، القاهرة١٩٨٦، ص٥٥، ٥٦

(٢٩) المرجع السابق، ص٦٧.

(٣٠) المجلة التاريخية المصرية العدد١١ سنة١٩٦٣، مقال احمد عزت عبد الكريم، دور شفيق غربال فى عصر الدراسات التاريخية ص١٢.

(٣١) احمد عبد الرحيم مصطفى، فى مقدمة محمد على الكبير، ص١٠

(٣٢) حول منهج توينبى انظر: فلسفة التاريخ عند ارنولد توينبى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من الطالبة نيفين جمعة الى كلية الآداب جامعة القاهرة سنة١٩٨٧.

(٣٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، فى مقدمة كتاب محمد على الكبير، ص٩.

(٣٤)المرجع السابق، ص١٠، ١١

(٣٥) احمد عبد الرحيم مصطفى، قضية المنهج عند شفيق غربال، مقال بالمجلة التاريخية المصرية العدد١١ سنة١٩٦٣، ص٢٦٠.

(٣٦) حول الموضوعات التى اشرف اليها شفيق غربال:

انظر جلال السيد فى مقدمة كتاب «دراسات فى تاريخ مصر السياسى» السابق الأشاره اليه ايضا: ابو الفتوح رضوان فى كتاب تدريس التاريخ، ص١٤٥.

(٣٧) انظر مقدمة كتاب تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة١٩٣٨.

(٣٨) ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول١٩٣٦

(٣٩) حصل شفيق غربال على الماجستير عام١٩٢٤ على يد المؤرخ الانجليزى المعروف أرنولد توينبى.

-حول شفيق غربال: انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، شفيق غربال مؤرخا المجلة المصرية للدراسات التاريخية، ١١. ١٩٦٣.

(٤٠) حول الرافعى كمؤرخ انظر: حمادة اسماعيل، صناعة تاريخ مصر الحديث، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى، القاهرة١٩٨٧، ص٢٣٠-٢٥٦.

(٤١) رول ماير، المرجع السابق،ص٨

(٤٢) المرجع السابق،ص١١

(٤٣) المرجع السابق، ص٤٢.

(٤٤) طارق البشرى، الخريطة السياسية لثورة٢٣ يوليو سنة١٩٥٢، مجلة الطليعة، يوليو١٩٦٥.

(٤٥) المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة يوليو١٩٥٢، مقال بقلم د.جمال مجدى حسنين مجلة الطليعة، عدد أبريل سنة١٩٧١، ص٦٤.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٦٥-٦٧.

(٤٧) راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر،

القاهرة سنة١٩٥٢ ص٧٤. ٧٥.

(٤٨) المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة يوليو١٩٥٢ ،ص٦٣.

(٤٩) لويس عوض، حول الأجيال وقضية الانتماء، الأهرام، ١١مارس١٩٨٩.

(٥٠) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٢، ص٨٣.

(٥١) اهدافنا الوطنية، مطبعة الرسالة، القاهرة١٩٤٥، ص٤٦، ٤٩-٥٧

(٥٢) طارق البشرى، المرجع السابق، ص٨٢. ٨٣

(٥٣) اهدافناالوطنية، مطبعة الرسالة، القاهرة١٩٤٥، ص٤٦، ٤٩-٥٧

(٥٤) طارق البشرى، المرجع السابق، ص٨٢. ٨٣.

(٥٥)راشد البراوى ومحمد حمزه عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٤، مقدمة الطبعة الأولى.

(٥٦) انظر كتاب التفسير الأشتراكى للتاريخ، مختارات من فردريك انجلز. النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة١٩٦٨، ص١.

(٥٧) ملف محمد فؤاد شكرى، بكلية الآداب جامعة القاهرة.

(٥٨)بناء دولة مصر محمد على، ص٤

(٥٩) العلة الغائية تقوم على فكرة ان كل مايحتويه العالم لايوجد الالتحقيق غاية معينة.

(٦٠) مصر فى مطلع القرن التاسع عشر، ج١ القاهرة ١٩٥٨، تصدير.

(٦١) الصراع بين البورجوازية والإقطاع (١٧٨٩-١٨٤٨) ج١ ،القاهرة١٩٥٨، ص٧.

(٦٢) المرجع السابق، تصدير؛ ص٥-٧.

(٦٣) تقرير محمود صالح : استاذ التاريخ الحديث بجامعة الازهر والذى تتلمذ على محمد فؤاد شكرى ان موضوعات الكتاب كلها من تأليف شكرى باستثناء الفصل الأخير. حيث انها كانت تملى لطلاب الفرقة الثانية لطلاب قسم التاريخ قبل نشر الكتاب.

(٦٤) التاريخ الأوروبى الحديث من النهضة الى الثورة، القاهرة١٩٦١، المقدمة، ص١٥ . ١٦ . ٥٩ . ٦٣.

(٦٥) مفردات المنهج الذى كان يقوم شكرى بتدريسه خلال تلك الفترة يوجد فى مذكرة محفوظة بملفه بكلية الأداب جامعة القاهرة.

يقرراً .د عبد الرحيم مصطفى استاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس أن شكرى كان أول من لفت نظره الى اهمية الفكر الاشتراكى خلال محاضراته عن تاريخ اوروبا فى القرن ١٩ (حديث مع الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى فى ديسمبر سنة١٩٩١)

(٦٦) حديث مع الدكتور عبد العظيم أنيس حول الأصول الاجتماعية وواقعها الاقتصادى والاجتماعى، وظروف نشأة محمد أنيس.

(٦٧) المصدر السابق.

(٦٨) سيد عويس، المرجع السابق، ص١٦٧ . ١٦٨.

(٦٩) الأهرام ف ٤ سبتمبر١٩٨٧محمد أنيس مؤرخا ومفكرا «بقلم الدكتور صلاح العقاد.

(٧٠) حديث مع الدكتور عبد العظيم انيس حول اهتمامات محمد أنيس فى حياته المبكرة والأصول الاجتماعية للأسرة. فبراير١٩٨٩.

(٧١) حديث مع عبد العظيم أنيس.

(٧٢) المنار، العدد٢١ سبتمبر١٩٨٦.

(٧٣) يقرر احمد عبد الرحيم مصطفى استاذ التاريخ الحديث المعروف بجامعة عين شمس أن أول قراءة له فى الفكر الأشتراكى كاتب من خلال ما كان يدرسة محمد فؤاد شكرى لطلاب الفرقة الرابعة بقسم التاريخ عن الفكر الاشتراكى ضمن مقرر تاريخ اوروبا فى القرن ١٩ خلال العام الجامعى ١٩٤٥ . ١٩٤٦حديث مع أحمد عبد الكريم مصطفى عن محمد فؤاد شكرى- ديسمبر سنة١٩٩١.

(٧٤) ANIS,M. SAME ASPECTS OF BRITISH INTEREST IN EGYPT, IN THE LATE 18TH CENTURY.1775-1798

نشر محمد انيس جوانب من هذه الرسالة بعد ذلك تحت عنوان

(٧٥) التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، ص٤.

(٧٦)الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤-١٩١٤)، القاهرة١٩٧٧. ص١٥٩ . ١٦٠ ظهر هذا الكتاب فى البداية تحت عنوان «محاضرات فى تاريخ الشرق الأوسط»

(٧٧) التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث،ص١١٢ . ١١٣

(٧٨) المرجع السابق، ص١٤٥

(٧٩) عبد الباسط عبد المعطى، دراسات التكوين الاجتماعى، والبنية الطبقية لمصر. القاهرة ١٩٨٨ ،ص٢٤ . ٢٥. أيضا، التطور السياسى، ص١٩٤-٢٣٦

(٨٠) عبد الباسط عبد المعطى، المرجع السابق، ص٢٢ ،ومحمد أنيس المرجع السابق،ص ١٩٤ . ٢٣٦

(٨١) المرجع السابق، ص٣٢.

(٨٢) مصر فى دراسة المؤرخين المصريين، القاهرة ١٩٧٦ ،ص٢٤.

(٨٣) مجلة الكاتب، عدد ديسمبر١٩٦٩، الحزب الجمهورى المصرى١٩٠٧- ١٩٠٨

(٨٤) الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤-١٩١٤)، القاهرة١٩٧٧، ص١٤١ . ١٤٢ انظر أيضا مقال د.صلاح العقاد، محمد أنيس مؤرخا ومفكرا الأهرام فى ١٩٨٧/٩/٤

(٨٥) انظر مقال صلاح العقاد، محمد أنيس مؤرخا ومفكرا، الأهرام عدد فى ١٩٨٧/٩/٤

(٨٦) رول ماير، المرجع السابق،ص٤٤

(٨٧) المرجع السابق،ص١٥ . ١٦

(٨٨) المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧، ص٣٥٣-٣٦١.

(٨٩) جريدة الأهرام عدد ٢٣ يوليو سنة١٩٧٢ مقال بقلم محمد انيس «جولة فى فكر عبد الناصر، كيف فهم عبد الناصر التاريخ.

(٩٠) محمد أنيس، التاريخ والمستقبل، جريدة الاتحاد، العدد ٥فبراير١٩٨٥، أبو ظبى.

أثر الماركسية على الفكر الاقتصادى فى مصر

د. سعد حافظ

استهلال:

إعداد دراسة عن أثر الماركسية على الفكر الاقتصادى فى مصر أشبه بالمشى حافى القدمين وسط دغل من الأشواك، لأن الفكر الاقتصادى فى مصر شأنه شأن الفكر المعرفى عامة يصعب وضع حدود له خاصة إذا تعددت روافده. كما أن الكتاب الاقتصاديين الذين نبحث أثر الماركسية على أفكارهم يعملون على تطويرها، بل وتبديلها، إما نتيجة إلتراكم المعرفى لديهم أو اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو زيادة خبراتهم العملية، أو نتيجة للتبدل الحادث فى مواقعهم الاجتماعية والطبقية، خاصة مع زيادة سرعة الحراك الاجتماعى.

وتزيد المشقة إذا كنا نبحث فى ظواهر لاتقف عند كونها دائمة التغير مع الزمن، ولكن أيضا متسعة فى الرقعة، فكتابات الاقتصاديين متعددة ومتسعة لدرجة يصاب الباحث فى أمرها بالإشفاق على بحثه وعلى نتائج هذا البحث قبل الولوج فيه.

وتزداد وعورة هذه المسألة الاخيرة إذا ما أدركنا صعوبة فصل الفكر الاقتصادى (سواء فى مصر أو غيرها) عن الفكر الاجتماعى بصفة عامة وعن علوم السياسة والاجتماع بصفة خاصة، لأن الماركسية لم تفصل بينها فى ضوء منهج المادية التاريخية ذاته، وانطلاقا من مبدأ الشمول وكذلك لأن المشتغلين بالفكر الاقتصادى فى مصر وخاصة الرعيل الأول منهم قد اهتموا بهذه العلوم أو صدروا عنها.

كما أن التركيز على الاقتصاديين وحدهم كممثلين للفكر الاقتصادى أمر يتنافى وقواعد البحث العلمى، فالفكر الاقتصادى لم يكن حكرا عليهم وليس كذلك ولن يكون. فالمؤرخون وعلماء الاجتماع السيوسيولوجيين والمناطقة والمشتغلون بالفلسفة وكذلك رجال السياسة والإعلاميون لم يكونوا بعيدين عن ساحة الفكر الاقتصادى. ومن ثم فالدراسة لاتستطيع الخروج على القواعد العلمية للبحث، وهذا يزيد من رقعة الأشواك وصلابتها تحت أقدام الباحث، خاصة مع محدودية الوقت واتساع أفق الكتابات وتنوعها، وأتساع المدى بين تفصيلاتها وعمقها.

كذلك فإن هناك الكثير من الإسهامات الاقتصادية لغير المصريين من مستشرقين ودارسين غربيين وشرقيين وعرب. وإذا جاز عزل كتاباتهم فلا يمكن نفى تأثيرهم على الاقتصاديين المصريين. كذلك يصعب عزل الفكر الاقتصادى فى مصر عن «الفكر الاقتصادى العربى». ويصعب وضع الحدود بينهما؛ فالناقلون الأول للحضارة الغربية بصفة عامة وللماركسية بصفة خاصة لم يكونوا جميعا من المصريين، كما أن الفكر لصيق باللغة وبالثقافة أكثر من التصاقه بالجغرافيا السياسية.

كذلك فالماركسية فى تأثيراتها على الفكر الاجتماعى العربى ومن ثم على الفكر الاقتصادى قد ولجت من الأبواب والنوافذ معا فقد جاءت بصورتها المباشرة سواء فى السر أو

---

* د. سعد حافظ : مستشار بمعهد التخطيط القومى.

العلن، كما جاءت من خلال تأثيرها على الفكر الإنسانى بمدارسه المختلفة، فتأثر بها كما تأثرت هى به من قبل، وأيضا من بعد فى التطويرات التى شهدتها سواء فى الأطروحات المختلفة للجوانب المعرفية أم فى الفروض والمناهج أم فى الأدوات البحثية أم فى المفاهيم والمسميات. وعلى ذلك فروافد التيارات الفكرية المختلفة فى المجال الاقتصادى حتى من مصادرها غير الماركسية قد حملت معها بعض عناصرها، فهى ليست تيارات فكرية «نقية» ومن ثم فيصعب القطع بالنسبة لبعض الأحكام المستندة لمصادر غير ماركسية ماإذا كانت هذه الآثار (ماركسية الطابع) على النتائج ليست كذلك.

وتبدو صلابة هذه الأشواك وقسوتها إذا ما أدركنا صعوبة فصل الأفكار الاقتصادية عن الأيديولوچيا الاجتماعية - السياسية لكتابها، وهى إحدى عمد خلفيتهم المرجعية. وتكمن الصعوبة ليس فى وجود الأيديولوچيا من عدمه (بل إن وجودها يسهل فرز الأفكار عن بعضها) وليس فى اختيار هذه الأيديولوچيا دون تلك، ولكن الصعوبة كل الصعوبة تتمثل فى تبنى أيديولوچيا معينة واتباع مناهج تحليلية متناقضة معها أو على الأقل غير متسقة مع معطياتها.

ويؤدى تناقض (أو عدم اتساق) المنطلقات الأيديولوچية للكتاب مع المناهج التحليلية والأدوات البحثية (النظريات التحليلية) لهم إما لغموض النتائج المبنية عليها، أو لعدم الوصول بها لنتائجها المنطقية أو لوجود فجوة بين هذه النتائج والتوصيات المترتبة عليها.

ويزداد الحقل وعورة إذا تعاملنا مع الماركسية بأحد منظوريها فقط، أى إذا تعاملنا مع الاقتصاد السياسى الماركسى بعيدا عن المنهج الماركسى وإذا أمكن قبول التعامل مع المنهج الماركسى فى التحليل، فإن الحاجة لأدواته (النظرية الاقتصادية الماركسية، أى الاقتصاد السياسى الماركسى) تزداد لقراءة الواقع وتحليله وفهمه.

ولا تغنى المحاذير من الأشواك الدعوة لعدم ولوج الدغل والتوغل فيه حتى مشارف الطريق ومنافذ النور فيه، ولكنها دعوى لتحمل الألم، وتبرير توابعه، كالخروج على قاعدة أن الخط المستقيم هو أقصر طريق واصل بين نقطتين، وذلك لتفادى جراح الأشواك ولتقليل زمن التوغل.

وعموما فالنتائج التى بين يديك أيها القارئ الذكى هى قراءة لدارس له رؤياه وخلفيته المرجعية، ومن ثم يمكن أن يختلف معه فيها آخر، ذو رؤية مغايرة، وخلفية مرجعية متباينة. كما أن رؤى الكاتب ذاته قابلة للتعديل والتصويب حينا، وللتعميق حينا آخر كلما وجد الوقت والمعلومات لذلك.

وهو فى خلال إعداده الدراسة قد بنى تحليلة ليس فقط على رصد الفكر ذاته، بل السياق الواقعى الذى نبت فيه هذا الفكر ونما، والممارسة العملية والتطبيقية لذلك القسم منه والذى حظى بإمكانياتها.

مصادر الفكر الأقتصادى فى مصر:

نقصد بالفكر الاقتصادى منظومة الكتابات الاقتصادية فى كل من الإطارين النظرى والتطبيقى سواء كانت نتائج أعمال الاقتصاديين (أى المشتغلين بالعلم وبالبحث الاقتصادى والممارسة الاقتصادية) أو الدارسين للظواهر الاقتصادية من غير الاقتصاديين، وكذلك ماتحفل به المواثيق والأدبيات الرسمية من تحليلات ورؤى ومواقف اقتصادية، سواء تعلقت بالممارسة أو برامج هذه الممارسة أو متابعتها وتقييمها.

وبهذا المعنى فإن الدراسة سوف لن تقتصر على الأعمال المدرسية للأساتذة والباحثين الاقتصاديين، ولكنها ستعنى بكافة الأعمال الاقتصادية للممتهنين للاقتصاد ولغيرهم ممن يتناولون المسائل الاقتصادية بالبحث والممارسة (اتخاذ القرارات) أوالتطوير النظرى، أو الإعلام الاقتصادى. يستوى فى ذلك من منهم فى موقع السلطة واتخاذ القرار ومن خارجها.

وروافد الفكر الاقتصادى فى مصر أربع وتختلف هذه الروافد فى أسسها الفلسفية ومنهجها وأدواتها ومن ثم رؤاها. كما أن وزنها فى التأثير فى تكوين العقل المصرى يتباين من رافد لآخر. ويمكن تعداد هذه المصادر فى الآتى:

- **الفكر الليبرالى الغربى:** وقد استقى هذا الفكر الليبرالى الغربى من خلال منابع الثقافة الليبرالية الغربية عامة، ومن خلال البعثات التعليمية. ويتمحور غالبه حول النزعة التحررية، وانفتاح السوق والتسليم بكفاءة آلياته. ويتباين موقف الاقتصاديين الليبراليين فى مصر مابين الإطلاق فى التسليم بكفاءة هذه الآليات وبين أهمية تدخل الدولة بدرجة أو بأخرى من أجل بناء رأسمالية فعالة. ولايرجع ذلك التعدد لتعدد المدارس الليبرالية الغربية (مصادر الفكر الليبرالى ذاته) إلى كلاسيكية ونيوكلاسيكيه وكينزية ونقدية وغيرها من المدارس، والتى تعكس فى قدر كبير منها مراحل تاريخية مختلفة فى تطور الفكر الليبرالى، ومنبته الجغرافى أيضا. ويلعب هذا العامل الجغرافى خاصة إذا ارتبط بتباين لغوى دورا ليس بالقليل فى تشكيل الخلفية المعرفية للاقتصاديين المصريين ممن تلقوا تعليمهم أو تدريبهم بالخارج أو ممن أتيحت لهم فرص الاحتكاك والتعرف على مصادر هذا الفكر من منابعه (بلغاته ومن خلال كتابه الأصليين وليس الشارحين عنهم أو الناقلين لهم).

كذلك فللأصول الأسرية والمصالح الطبقية والموقع من الثروة والسلطة لهؤلاء الكتاب آثاره فى تكوين معتقداتهم السياسية والاجتماعية، وفى هضم الفلسفة الليبرالية بل وفى اختيار أى روافدها كأساس معرفى ومرجعى.

- التيارات الفكرية الاشتراكية الطوباوية:

وتشترك هذه التيارات من حيث قنوات تأثيرها مع

التيارات الليبرالية ولقد وفدت من خلال تأثير تيارات الثقافة الفرنكوفونية منذ الحملة الفرنسية وتصاعد تأثيرها مع حركة البعثات الأولى فى عهد محمد على والدور التنويرى للرواد الأوائل، سواء من خلال حركة الترجمة الواسعة، أو من خلال كتاباتهم التجديدية، أو من خلال تأثيرهم المباشر فى الحركة السياسية إلى جانب دورهم فى الحركة الثقافية عن طريق الصحافة والمنتديات والصالونات... الخ. ولقد وجدت الأفكار الاشتراكية الطوباوية فى مراحل لاحقة مصادر جديدة لها فى الثقافة الانجلو سكسونية. وعلى ذلك فتتنوع التيارات الاشتراكية الطوباوية هذه مابين السان سيمونية والأفكار الاشتراكية السلفية (أو ماتعرف بالراجعية) والفابية وأيضا النزعة التعاونية وغيرها.

ولقد وجدت هذه التيارات نصرائها بين المفكرين المصريين (فى كافة مجالات المعرفة الاجتماعية المختلفة كالسياسة والقانون والاقتصاد وأيضا فى مجال الفلسفة) الذين يقفون لأسباب أيديولوجية موقف الرفض من الاشتراكية العلمية ولايتولد لديهم الأقتناع التام بالنتائج الاجتماعية للفكر الاقتصادى الليبرالى وخاصة فيما يتعلق بقضايا التوزيع ودرجة عدالته، وفى التناقض بين الواقع الاجتماعى والسياسى لمصر وبين التعميمات النظرية لهذا الفكر الليبرالى.

ولقد أسهم فى ذلك أمور عدة منها الجذور الاجتماعية لممثلى هذا التيار وأيضا الظروف التاريخية التى تعرفوا خلالها على هذا الفكر خاصة وأنها تلازمت مع ظروف المد فى حركة الاستقلال السياسى، ونشؤ الرأسمالية المصرية فى بداية القرن وصراعها مع قوى الاستعمار، ثم أوضاع الحرب الثانية ومافرضته من قيود اقتصادية فضلا عن القيود السياسية والوجود الاستعمارى البريطانى من أساسه.

ولقد استقى هذا التيار بعض روافده الفرعية فى مصر فى الستينيات فى غمار تصاعد حركة التحرر، وبروز كتابات التنمية، والتى وإن ولدت فى رحم الليبرالية، إلا أنها حادت عنها لتطرق مجالات جديدة لم تكن تطرقها الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية، والتى انشغلت ببحث أوضاع التوازن وأسبابه فى ظل قاعدة إنتاجية قائمة وغير مشغلة، فى حين أن اهتمامات كتابات التنمية تعد عودا للأصول الأولى فى الاقتصاد الكلاسيكى حيث تبحث فى أسباب النمو، وتراكم الثروة.

كذلك فإن هذا الفكر الليبرالى ذاته قد تأثر بالنواحى الإصلاحية تحت تأثير الماركسية التى لم يسلم بها، بل تنكر لوجودها فى مجال الاقتصاد (فى بعض الأحيان) واختار (من وجهة نظرة) طريقا وسطا تشرب فيه بعض الأفكار الإصلاحية ذات النزعة الطوباوية خاصة عند الكتاب الذين لم يقصروا التعامل مع الظواهر الاقتصادية على ظواهر الإنتاج والتوزيع والتبادل والسوق بعيدا عن السياق الاجتماعى لها.

المصادر التراثية:

وتعد المصادر التراثية هى الرافد الثالث للفكر الاقتصادى فى مصر. وتتعلق المصادر التراثية بالجوانب الاخلاقية والسلوكية المرتبطة بالممارسات الاقتصادية والأداء الاقتصادى وليس بالأسس التحليلية والفائدة والربح ومصادر النشاط الاقتصادى وبخاصة التجارة، فضلا عن ارتباطها بتنظيم العلاقات الاقتصادية للناس كالتبادل ونقل الملكية والثروة والإرث والمشاركة، والمكاييل والموازين وقواعد استخدامها... الخ.

وعلى الرغم من أن هذه التيارات أكثر قدما ورسوخا فى الإرث الثقافى المصرى إلا أنها لم تبرز على صعيد الفكر الاقتصادى إلا مؤخرا مع نمو الإسلام السياسى ومع نمو مايعرف «بالصحوة الإسلامية» على عكس الحال فى دول أخرى كالباكستان حيث برزت على ساحة الفكر الاقتصادى لدى كتاب اسلاميين فى فترات زمنية أبعد من ذلك بكثير.

وهنا يلزم أن نميز بين هذا الرافد الأصولى وبين محاولات إضفاء الطابع الإسلامى على الأفكار الاقتصادية الليبرالية الغربية لدى العديد من الكتاب وفى العديد من الكتابات تماشيا مع حركة المد السياسى الإسلامى ومع بروز المؤسسات الاقتصادية (كالبنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال) لهذه الحركات فى محاولة للتوفيق مابين ضرورات الواقع العملى، والمنطلقات الأخلاقية والأيديولوجية لهذه الحركات، أو لتبرير السلوك الفعلى لهذه المؤسسات فى إطار وضعى ذو مسحة دينية.

وفى هذا السياق فإن هذا الرافد الأصولى ذاته تغلب عليه بصفة عامة ظاهرة «الإحياء» ، ربما كمرحلة أولى لمواجهة الفراغ الفكرى فى هذا الجانب، وإن كان البعض القليل لم يسلّم بهذا الإحياء الحرفى وسعى لإضفاء بعض الاجتهادات، وللتحديث. وهذه المحاولات لم تبلور فكرا تجديديا متكاملا بعد، على الأقل فى الإطار الاقتصادى، وبعضها لم يعرف اجتهادا حقيقيا مبدعا فوقع فى محظور صبغ الليبرالية بالإسلامية، والبعض الآخر شهد حالة من العودة للرحم فاستمسك بالهوية ونبذ الاجتهاد، فلم يبتعد كثيرا عن حالة «الإحياء» المشار إليها.

المصادر الماركسية:

ويتمثل رابع الروافد فى المدرسة الماركسية بتطويراتها المختلفة، والتى نحن بصدد بحث تأثيرها على الفكر الاقتصادى فى مصر.

وقنوات نقل الماركسية لمصر متعددة تبدأ بالكتابات الناقدة لها والتى حفلت بها كتابات الليبراليين، مرورا بالمصادر المباشرة

لها، رغم الحصار الفكرى والتحريم قبل الستينيات، حيث لعبت حركة الترجمة المحدودة إضافة لأدبيات الحركة الشيوعية المصرية إسهاما فى الترجمة، أو فى شروح الماركسية أو المناهج التثقيفية لمنظماتها، أو فى برامج هذه المنظمات. إضافة لذلك فقد لعبت البرامج التثقيفية العمالية وللحزب الحاكم الواحد (الاتحاد الاشتراكى) ومؤسساتها فى نقل الماركسية دورا ليس بالقليل.

وبالنسبة لدور المنظمات الماركسية والمؤسسات الرسمية، فقد نقلت الممارسة الاقتصادية ذات التوجه الستالينى فى الدول الاشتراكية وأدبياتها أكثر مما نقلت المصادر الأورثوذكسية لها.

والماركسية التى نعنيها هنا ثلاثة أمور:

الأول: المصادر النظرية للماركسية كمنهج وكنظرية فى الاقتصاد السياسى.

الثانى: المذهب الستالينى فى الممارسة فى الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية وأدبياته المختلفة.

الثالث: اجتهادات الماركسين وهذه تشمل الماوية، والإضافات والاختلافات الأوروبية.

وهذا التعدد قد يصعب المسألة خاصة وأن بعض الرؤى تصل لحد الاختلاف الفكرى العميق. ولحسن الحظ فإن هذه الرؤى فى جزء كبير منها بعيدا عن ساحة الفكر الاقتصادى ومن ناحية أخرى فان الممارسات التطبيقية كانت لها اجتهاداتها بعيدا عن جوهر الماركسية ذاتها، وهو ما أفرزته مرحلة المراجعة الأخيرة لها.

إلا أن هذه الاجتهادات قد غاب تواجدها المؤثر عن ساحة الفكر الاقتصادى فى مصر مما يسهل مهمة الباحث والبحث، وإن كان هذا لايمنع من التعرض للمواضع التى كان تأثيرها فيه بارزا.

بصمات الماركسية على الفكر الاقتصادى فى مصر

وتبرز مطالعة الفكر الاقتصادى فى مصر فى مصادر عدة بدءا من المؤلفات المدرسية وعبورا على المواثيق الرسمية للدولة والمكونات الاقتصادية فى برامج الأحزاب والمنظمات السياسية (المتاحة) والمجلات العلمية الاقتصادية المتخصصة الصادرة عن الجامعات أو الجمعيات العلمية وكذلك الأطروحات العلمية، وانتهاء بالكتب التى تتناول الأوضاع الاقتصادية لمصر، والمجلات السياسية والثقافية العامة، ماتوقف منها كالطليعة والكاتب وماهو مستمر فى الاصدار، تبرز بصمات الماركسية بشكل أو بآخر على كل المدارس الفكرية الاقتصادية، ليبرالية كانت أم طوباوية اشتراكية أو سلفية أصولية. وهذه البصمات تتراوح بين أدوات التحليل ومنهج التحليل ولغته أو فى وصفة السياسات الواجبة الاتباع.

ويتفاوت عمق التأثير بين المجالات الأربع المشار إليها وهى المنهج والأدوات واللغة ووصفة السياسات هذه. فهى أقل عمقا فى تأثيرها فى ناحية المنهج، وأكثر انطباعا على اللغة. أما الأدوات فتتراوح استخدامها بحسب الالمام بها لدى الكاتب ذاته كما أنها توظف بعيدا عن المنهج الماركسى. فى حين أن وصفة السياسات عادة ماتكون بمثابة معيار لانتقاد سياسات أخرى عند البعض أكثر من كونها دعوة لتبنيها. كما أنها تأخذ الطابع الجزئى، فى إطار انتقائى، يرتق بها بعض الثقوب فى نسيج سياسات غير متجانسة. وسوف نبرز بشكل سريع عابر أهم ملامح وخصائص هذه البصمات فى الفقرات التالية.

الماركسية والقاموس الاقتصادى:

غذت الماركسية القاموس الاقتصادى فى مصر، فظهرت مصطلحات لم يعرفها الفكر الاقتصادى الليبرالى أو السلفى الأصولى من قبل خاصة فى المراحل الأولى للاهتمام بالكتابات الاقتصادية ككتابات علمية، وكموضوعات اجتماعية مستقلة عن «الأدب» فى مفهومه العام. ولعل من أبرز المصطلحات التى حفل بها القاموس الاقتصادى هى التخطيط والاشتراكية العلمية والبنية التحتية والبنية الفوقية والامبريالية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والطبقات، والطبقة العاملة(البروليتاريا) والطبقة الفلاحية، والصراع الطبقى والمسألة الزراعية، والكلخوزات، والتجميع الزراعى، والسيبرناطيقا الاقتصادية، وإعادة تكرار الإنتاج.

ويلاحظ أن توظيف المسميات الماركسية قد جاء فى بعض الأحيان بعيدا عن منهجها التحليلى بمنطقه وأدواته أبعدها فى بعض الأحيان عن دلالاتها، وفى أحيان أخرى عرض المفاهيم المبنية عليها للتشوهات. ويتوقف حجم ذلك على طبيعة وموضع التوظيف، الأمر الذى خضع «للانتقائية» فى كثير من الأحيان وبخاصة لدى سلطة اتخاذ القرار بما يخدم رؤياها، أو حتى عند الكتاب الاقتصاديين بما يعكس خلفيتهم ومصالحهم الطبقية فضلا عن خلفيتهم المرجعية.

وفى أحيان كثيرة (عند مستوى التحليل الصحفى) وظفت هذه المصطلحات الماركسية ليس كمقولات اقتصادية، ولكن كشعارات تحريضية. الأمر الذى جوفها من مدلولاتها، أو أفقدها مصداقيتها، وجعلها حسب تعبير شكسبير على لسان يوليوس قيصر «ألفاظا بلا معانى». وفى هذا الإطار الأخير كثيرا ما وظفت هذه المصطلحات الماركسية على أرضية التحريض السياسى للنيل من الماركسية ذاتها دون تحليل أو إعمال للمنهج، ودون أية حجج للدفاع عن الأحكام المصدرة بشأنها.

وفى خارج هذا الإطار فإن الكتاب الاشتراكيين والماركسيين منهم لم يكونوا على فهم متساو فى درجة العمق للاقتصاد

السياسى الماركسى، ومن ثم فإن كتابات بعضهم لم تبعد كثيرا عن لغة التحريض السياسى بمسميات ماركسية. وربما يرجع ذلك إلى ضعف بنائهم النظرى، أو لتأجيلهم إياه لمواجهة مسائل العمل السياسى اليومى وبخاصة العمل الجماهيرى. ومن ثم جاءت كتاباتهم أقرب للصيغ الجامدة (الاصطمبات) لمقولات اقتصادية- اجتماعية ماركسية شاع تداولها فى الأوساط الحزبية الشيوعية دون أن يجشموا أنفسهم عناء المراجعة، أو التدعيم بالأسس التحليلية والحجج المنطقية. ولمدى قابلية العقل العربى لاستيعاب دلالات هذه المسميات دون حساسية، أو دون رفض مسبق، أو بدرجة عمق كافية ولقد ولد هذا فى بعض الأحيان حالة من النفور.

بل أكثر من ذلك فإن بعض أدبيات الاشتراكيين المصريين قد شهدت حلبة من المنازلة فى التزين بالمصطلحات الماركسية ذات الرنين الفخيم سواء جاءت فى موضعها أو بعيدا عنه.

والغريب فى الأمر أن وضوح بصمات الماركسية على القاموس الاقتصادى- السياسى العربى وبخاصة فى مصر قد نسب إلى الاشتراكيين مالم يكتبوه أو يقولوه، أو يعتقدوا فيه، وحملهم وزر أخطاء غيرهم من فصائل العمل السياسى أو وزر السلطة، سواء فى اختياراتهم أو رؤاهم التحليلية، أو مواقفهم النظرية.

ولايعنى ذلك أن إثراء الماركسية للقاموس الاقتصادى السياسى كان سلبى النتائج فى مجموعه كما قد يبدو من الانطباع الأول. ذلك أن المفاهيم الماركسية الاقتصادية قد وضعت باستمرار قضية الحصار الفكرى حولها موضع الحرج باستمرار، فالمناهج الدراسية الاقتصادية بالجامعات مثلا كانت تتناول أسس ونظريات الاقتصاد السياسى الليبرالى فى مجالات الانتاج والاستهلاك والتوظف والتبادل والتجارة وما إليها متجاهلة نظرية التوزيع الأمر الذى أثار التساؤل المستمر حول هذا التجاهل ووجد فى النذر اليسير المسموح به من الأدب الماركسى الإجابة كما أن الفكر الاقتصادى الليبرالى الذى ساد كان يعجز باستمرار عن تقديم إجابات حول الفجوة مابين الإطار النظرى له وبين الواقع المعاش لبلد محتل ومتخلف. ومن ثم فإن مفاهيم الامبريالية والاستغلال على الصعيد العالمى، وتكرار الإنتاج الموسع كانت تشفى حاجة المناضلين المصريين من كافة فصائلهم وكذلك الباحثين عن المعرفى فى فهم هذه الفجوة وهذا التناقض الناجم عنها.

وفى مثل هذه الأحوال وهى كثيرة فإن المسميات لم تفقد دلالاتها أو معانيها وهنا يلزم أيضا أن نميز المراحل التاريخية، فظاهرة تجويف المسميات برزت ونمت مع استخدام السلطة وقنوات الإعلام الرسمية لها. وليس معنى ذلك أن السلطة لم تسع (وخاصة فى مراحل المد الوطنى) إلى الأخذ بالدلالات الحقيقية لهذه المفاهيم والمقولات، ولكن الانتقاء والتجزيئ من ناحية والموقف الرافض لقسم كبير من متخذى القرارات ومسئولى الوعى لهذه الاختيارات فضلا عن عدم استيعاب بعضهم للأسس العلمية التحليلية وراءها أدى إلى ظاهرة التجويف هذه.

منهج التحليل الجدلى وأدواته والمسألة الاقتصادية:

إذا كانت الماركسية قد تركت بصمات واضحة وعميقة على مفردات قاموس الاقتصاد السياسى فى مصر، فإن المنهج الجدلى لها وأدواته لم يحظ بمثل ذلك التأثير. ويظهر ذلك أول مايظهر من مجرد الرصد الإحصائى للكتابات الاقتصادية حول المنهج الجدلى فى البحث الاقتصادى، والذى يبرز غيابها بصورتها المباشرة ومحدوديتها بصورتها غير المباشرة. حتى أن مثل هذه الكتابات لم تظهر إلا بعد السبعينيات ومن بين السطور. حتى أن عمليات الترجمة التى تناولت ذلك كانت موصلا غير كاف، والترجمات العربية خارج مصر لم تحظ بالعلانية أو الانتشار.

ولعل أحد الأسباب المفسرة لذلك هو حالة التحريم والتجريم الذى فرض عليها من ناحية، وخلق حالة اللفظ الاجتماعى للمتعاملين مع هذا النوع من الكتابات، حتى أن بعضا منها جاء يحمل نزعة اعتذارية سواء أخذت شكل التبرير لتوظيف هذا المنهج تحت عباءة ليبرالية أو سلفية، أو جاءت على استحياء ممن نحوا منحى صريح.

ولعل السبب التالى الهام هو عدم إلمام الكثيرين بقواعد منهج التحليل الجدلى بسبب ضعف البناء النظرى لهم، وأقصد بهم الكتاب الماركسيين قبل الليبراليين أو السلفيين، لأسباب كثيرة ذكر بعضها عند دراسة القاموس الاقتصادى السياسى، وبعضها مرجعه التصدع فى تعليم مناهج البحث سواء فى الجامعات المصرية أو جامعات الغرب. (وهذه الأخيرة بفعل الحصار على الفكر الماركسى وعلى المنهج الجدلى بصفة عامة) الجدلى بصفة عامة).

وعلى الرغم من خفوت لهجة التجريم والتحريم فى الستينيات، فإن عوامل القصور الذاتى السابقة قد حالت دون توظيف هذا المنهج. والأغرب من ذلك أن توظيف المنهج الجدلى فى تحليل وتفسير الظواهر والتنبؤ بها، قد بات فى فترة الحريات النسبية الحالية أقل استخداما عن ذى قبل. وهى ظاهرة فى حاجة إلى إفراد دراسة متأنية لها.

ويغلب على التحليل البعد السياسى أكثر من المضمون الطبقى موظفا المنهج الجدلى وأدواته.

والمظهر الثانى لغياب هذا المنهج هو نتائج الدراسات والتحليلات وأيضا المواقف المتباينة لبرامج المنظمات الاشتراكية ومجموعاتها.

وتبرز الكتابة المتأنية لكثير من الدراسات التى تتناول الواقع الاقتصادى المصرى بالتحليل والتفسير، بل وحتى تلك التى تتناول التاريخ الاقتصادى المصرى. وكذلك قراءة الرؤى المستقبلية المطروحة الظواهر التالية:

- وجود تباينات حادة فى الفهم والتفسير، ماكان يمكن أن توجد لو أنها أسست على منهج واحد واضح للباحثين أنفسهم بل أن هذه الخلافات والتى أخذت شكل الانقسامات الحادة قد قامت على ألفاظ دون تحديد مدلولاتها بشكل واضح ومعمق.

- أن كثيرا من الكتابات الاقتصادية التحليلية الخاصة بالواقع المصرى وآفاق تطوره قد بنيت على أساس سياسى.

وحتى مع التسليم بأهمية هذا العامل كعامل مكمل لفهم الظرف الموضوعى فإن هذا الاساس السياسى غلب على غيره من العوامل، وأخذ فى منظوره الجارى قصير الأجل.

ومن نتيجة ذلك فإن كثيرا من التفسيرات والتحليلات لم تلبث أن أودعت الأرشيف.

- أن الدراسات الأخرى التحليلية للظواهر الاقتصادية والتى لم تتزيا بعباءة السياسة قد ظلت أسيرة أدوات التحليل الاقتصادى -السياسى الكلاسيكى والنيوكلاسيكى أوالكينزى، وأسيرة النظرة الجزئية الضيقة التى تعزل الظواهر الاقتصادية عن لحمة الظواهر الاجتماعية فى بعدها الأرحب.

- أن كثيرا من هذه التحليلات، ونتيجة لاعتبارات التحريض السياسى، إما جاءت مؤيدة أو مبررة لاختيار اقتصادى ما، أو ناقضة ورافضة له دون فهم ارتباطه العضوى بالأحوال الاقتصادية السائدة عامة، ولا لانعكاسات الأحوال الماضية عليه، ودون النظر لما قد يحدثه من آثار فى اتجاهات مختلفة وبما يعالجه من اختلالات وتناقضات قائمه وبما يولده من تناقضات جديدة.

- أن بعض التحليلات المتاحة حافلة بالتناقضات القائمة بين فروضها (والبديهيات القائمة عليها) وبين نتائجها. بل إن التوصيات التى تنته إليها بعض هذه التحليلات إما لاتستند إلى النتائج المتوصل إليها أو تختلف معها وهذا مايؤكد الطابع التحريضى البحث وليس الطابع التحليلى العلمى لهذه الدراسات. ويؤدى لنتيجة مفادها ليس غياب المنهج الجدلى فقط بل غياب المنهج العلمى ذاته فى الأساس.

ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة بدءا من الخلاف حول المسألة الزراعية وتطور الرأسمالية فى مصر ومرورا بتقييم دور القطاع الاقتصادى للدولة (القطاع العام) وتقييم عمليات التأميم، والموقف من الاختيارات التنموية، ومتابعة التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، وقراءة الانفتاح الاقتصادى، وانتهاء بتحليل الظواهر الطفيلية والبرامج والسياسات الاقتصادية الجديدة، وفهم دور الامبريالية وتحليل الدور الاقتصادى للصهيونية ...الخ.

وهذه الأمثلة متفاوتة من حيث مدى اتفاق أو اختلاف الكتاب الاشتراكيين أنفسهم، ونلاحظ أن الاختلاف يضيق إذا ارتبط بتفسير العوامل الخارجية كظاهرة الامبريالية، والصهيونية فى مضمونها الطبقى والاقتصادى، وخطر الشركات متعدية الجنسية على الاستقلال مع إستثناء تفسير عوامل التصدع فى الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا أو فى تحديد مقولة النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى منظورها القديم فى السبعينيات أو فى طرحها الحالى، وربما يرجع ذلك لنقص المعلومات وسرعة تلاحق الأحداث وحدتها ولغموض الموقف حتى على الأطراف الفاعلة فيه.

وتزداد هوة الخلاف إذا ما تعلق الأمر بتحليل الوضع الطبقى وموقعه من السلطه أو موقع السلطة منه، وتقييم الاختيارات والسياسات الاقتصادية، وتعيين هوية القوى الاجتماعية المختلفة.

ويثور السؤال فى الحالة الأخيرة هذه حول وزن إعمال أو عدم إهمال المنهج كأحد الأسباب وراء هوة الخلاف. إلا أن متابعة الظروف والملابسات المحيطة بالتحليل ربما تساعد على تسليط بعض من الضوء حول ذلك حيث ترتبط الخلافات الفكرية بالخلافات السياسية والبرامجية المرتبطة بالانقسامات المستمدة بين فصائل الاشتراكيين، إما نتيجة اختلاف الرؤى التحليلية والرؤى المستقبلية، أو نتيجة أسباب أخرى لاتلبث أن تعكس نفسها على اختلاف الرؤى. وفى كلا الحالين فإن هذه الظواهر تعكس نفسها على إرجاء الأخذ بمنهج التحليل الجدلى.

وتصير الهوة أبعد إذا ما بحثنا أثر الماركسية كمنهج على البحث الاقتصادى ومن ثم على الفكر الاقتصادى لدى الليبراليين والاشتراكيين الطوباويين والسلفيين.

وهنا يلاحظ أن تأثير الماركسية كمنهج على هذه الفصائل ربما يكون أبعد عمقا فى حالة علم الاجتماع وعلوم السياسة والفلسفة منه على العلم والفكر الاقتصاديين، رغم ارتباط المادية التاريخية المباشر بالاقتصاد السياسى الماركسى. وهذه مسألة فى حاجة إلى بحث متأن بشأنها. إلا أنها يمكن أن تجد تفسيرا إضافة إلى الحجج الكثيرة التى سيقت من قبل فى طبيعة المتغيرات الاقتصادية ذاتها من حيث سرعة تغيرها النسبى قياسا للظواهر الاجتماعية ومتغيراتها، مما يتيح إمكانية الرصد والتأمل المتأنى، فضلا عن الطابع الكمى لهذه الظواهر الاقتصادية بحيث تنعكس المتغيرات السريعة فيها على القيم التى تأخذها متغيراتها وتحتاج لملاحقة سريعة تجد إسعافها فى الأدوات النيو كلاسيكية والكينزية والنقدية الجديدة، أو حتى فى التحليل دون منهج (وهى ظاهرة تعانى منها الدراسات التحليلية الكمية فى مجال الظواهر

الاقتصادية).

وفضلا عن هذا وذاك فإن برامج العمل السياسى اليومى سواء للسلطة أو لقوى المعارضة ومن ثم للباحثين والمفكرين حسب مواقعهم منهما تضع الأولوية فى العمل اليومى للظواهر الاقتصادية وبخاصة أن هذه الظواهر تمثل أساس تغيرات العوامل الأخرى حتى فى الأجل القصير نتيجة للظروف الخاصة للاقتصاد المصرى أو على الأقل تستخدم فى تفسير وتبرير ذلك.

الماركسية واختيارات السياسة الاقتصادية:

الماركسية كمنهج للتحليل وكإطار نظرى للاقتصاد السياى لم تعط وصفة بالسياسات الاقتصادية. وإنما تأتى هذه الوصفة فى ضوء إعمال المنهج فى التحليل والتفسير والتنبؤ استنادا للمنهج الجدلى، وتوظيفا لأدوات الاقتصاد السياسى الماركسى حتى فى الدول الاشتراكية فى مراحلها المختلفة عرفت سياسات مختلفة، وتعرضت هذه السياسات للتجديد أو للجمود ليس كنتيجة للمنهج ولا للإطار النظرى ولكن لاختيارات السلطة، والتى تتأثر بطبيعة بنائها وبأسلوب اتخاذ القرارات وبمدى توفر آليات للتصحيح فى النظام من عدمه.

ومن ثم فإن متابعة أثر الماركسية على اختيارات السياسة الاقتصادية مسألة شاقة لأسباب عديدة لارتباط اختيارات هذه السياسة فى الأساس بالطبيعة الطبقية للسلطة، وأهداف وتوجهات النظام الاجتماعى والسياسى القائم، وبأسلوب أتخاذ القرارات. ودرجة تأثير العوامل الخارجية على هذه القرارات وهذه ذات وزن ليس بالقليل. وتختلف طبيعة الدولة ودورها الاقتصادى فى علاقتها بهذا العامل الأخير من فترة لأخرى.

وعلى ذلك فحتى لو قامت قواعد التحليل على أساس المنهج الجدلى وأدواته ومن ثم جاءت النتائج متوافقة مع التوجهات العامة للماركسية فإن اختيارات السياسة الاقتصادية لايشترط بالضرورة أن تواكبها. إلا أن هذا لم يعف فى بعض الحالات، من تحقيق هذا التوافق. وهنا يلزم أن نميز بين المراحل المختلفة. حيث نميز بين حالة تعاظم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى واتباعها التخطيط المركزى مع إيلاء التوجهات الاجتماعية للقاعدة الأوسع وزنا أكبر فى السياسات من أجل تأكيد مشروعية النظام الاجتماعى والسياسى. وبين حالة تقلص فيها الوزن النسبى للدور الاقتصادى المباشر للدولة، وتغليب العوامل الاقتصادية على العوامل الاجتماعية فى اختيارات السياسة مع بروز أكبر لدور المتغيرات الخارجية من خلال آليات السوق والديون والتضخم والتجارة... الخ.

فى الحالة الأولى جاءت حزمة السياسات أكثر توافقا ليس مع الماركسية -كمنهج ولكن مع نمط الاختيارات الذى ساد فى الدول الاشتراكية، وهو ماعرف بالنمط الستالينى. وفى هذه الحالة رصدت الملاحظات التالية:

- التعويل بدرجة كبيرة على الانتشار الأفقى لتوسيع القاعدة الإنتاجية مع تأجيل اعتبارات كفاءة الإنتاج.

- التعويل بدرجة كبيرة على تحقيق الرفاه الاجتماعى لكسب أرضية قبول اجتماعى للنظام السياسى - خاصة مع غياب الديمقراطية ومواجهة الحصار الخارجى- وذلك على حساب إمكانات التراكم وقدراته.

- إهمال اعتبارات المشاركة سواء فى اختيار السياسات أو حتى مناقشة هذه الاختيارات.

وليس تقييم المرحلة هو معرض اهتمام هذه الدراسة، ومن ثم فما يركز عليه فيها أنه وإن تقاربت اختيارات السياسات من الناحية الشكلية مع معطيات الاختيارات الاجتماعية للماركسية، إلا أن مقدمات الاقتصاد السياسى الماركسى قد تتعارض (على الأقل جزئيا) معها.

فالاقتصاد السياسى الماركسى يعول على الإنتاج وتكرار الإنتاج الموسع ومن ثم على الكفاءة بدرجة كبيرة. ومن ثم فإن تغليب البعد الاجتماعى على حساب الكفاءة يخل بمضمون العدالة كما تستخلص من تحليل العمل فى القيمة وفائض القيمة.

ومرجع ذلك كما سلف هو الاعتبارات السياسية لتأكيد مشروعية النظام (من منظور القبول والرضاء إضافة لمنظور السلطة) ولمواجهة الاعتبارات الخارجية وتأثرا بدرجة أكبر بالنموذج الستالينى واختياراته.

أما المرحلة الثانية فيصعب معاملتها على أنها مرحلة متجانسة، ففى القسم الأول منها عملت عوامل القصور الذاتى عملها فى استمرار نمط السياسات والاختيارات مع تراخى الاختيارات التنموية فيما يتعلق بتكرار الإنتاج وتكرار الإنتاج الموسع مما زاد الهوة بين القدرة والحاجة وبين الإمكانية والإتاحة. وربما لعبت أيضا اعتبارات السياسة نفس الدور فى كسب رضاء القاعدة العريضة من الجماهير باستمرار تغليب العامل الاجتماعى والتراخى عن الجانب الاقتصادى تمهيدا لإحداث تحولات عميقة فى طبيعة النظام سواء فى جوهر الملكية ووظائفها والإدارة وأسلوبها وفى الأهداف والتوجهات الاجتماعية.

ويصعب القفز من نتيجة الرصد هذه إلى أن ذلك راجع لتأثير الماركسية حتى عن طريق غير مباشر، بقدر ما يمكن تفسيره بوجود قوى اجتماعية تولدت فى غمار حركة التغير المجتمعى فى الستينيات ولدت مقاومة لاتجاهات السياسة الاقتصادية الجديدة، ومحاولة السلطة من منظور الحساب السياسى لكسب رضاء هذه القوى من أجل إنجاح هذا البرنامج الأخير.

وطرح السياسات فى هذه السنوات الأولى من المرحلة الثانية والعمل على تحقيقها فى السنوات التالية يعكس اختيارات بعيدة لا عن منهج التحليل الماركسى وأدواته ونتائج تطبيقها فحسب بل عن منهج التحليل الليبرالى الكينزى ذاته وهى أقرب ماتكون محاولة للمزج مابين توصيفات التحليل النيوكلاسيكى والتحليل النقدى للسياسات الاقتصادية.

حتى الآن تعرضنا بعجالة لرصد اختيارات السياسات فى موقع متخذى القرارات. أما فى موقع القوى العاملة على ساحة المعارضة فإننا نجد بين الاشتراكيين، أو بصفة أعم قوى اليسار (بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية) استمراراً لقوى القصور الذاتى لاختيارات الستينيات، حتى أن بعضها يرقى للتمسك السلفى الجامد بها دون هضم لمعطيات التغيرات المحلية والعالمية ولا لمضمونها. وهذا مايجعل توصيفة هذه السياسات المقترحة سواء بصدد انتقاد السياسات المتبعة أو طرح البديل لها أبعد عن أن تكون نتاجا للتحليل الجدلى وتوظيفا لأدواته، وإنما أقرب لأن تكون نتيجة تحليل سياسى فى المقام الأول موظفة فيه نتائج التحليل الليبرالى بأدواته، سواء قامت به السلطة ومؤسساتها وتعاملت معه هذه القوى كما هو أو استندت لمحاولات فردية متناثرة. إلا فى بعض الحالات الجزئية التى مثلت فيها هذه القوى عملا جماعيا كما فى قضية الدعم أو التخصيصية أو ماشابهها، إلا أن هذه المحاولات- كما سبق - جزئية، دون إطار أشمل للرؤية، ودون تفعيل لعوامل الجدل التاريخية والجغرافية (المحلية والدولية) بشكل كاف.

وخارج النطاقين السابقين، فإن القوى الاجتماعية والتى تعكس المصالح الطبقية للبورجوازية بكافة مكوناتها، فإن اختيارات حزمة السياسات المطروحة سواء فى معرض نقد القائمة أو البديل عنها تعكس باستمرار الخطوة القادمة لاختيارات سلطة القرار. وإذا كانت هذه الأخيرة أسيرة الفكر الليبرالى، فإن الأولى تعكس قوة الدفاع الأيديولوجى والمصلحى لهذا الفكر. ومن ثم يمكن القول بضمير مرتاح أن تأثير الماركسية ليس فقط غائبا ولكن أيضا مرفوضا حتى وإن وظفت مصطلحاتها ومسمياتها كالفاظ مفرغة المعانى.

وتلتقى الاتجاهات الأصولية - السلفية مع بعض نتائج التحليل الماركسى مع اختلاف أساس التحليل، ويتمثل ذلك فى أمثلة متفرقة منها الوظيفة الإنتاجية للنقود وعائد رأس المال. وتنطلق السلفية من معيار أخلاقى فى حين تستند الماركسية على أساس تحليلى للعمل (المباشر وغير المباشر) فى القيمة ومن ثم لنصيبه فى التوزيع.

كما أن مفاهيم العدالة الاقتصادية مطروحة لدى الماركسية ولدى السلفية وفى الأولى تستند للأساس التحليلى السابق فى حين أن الثانية تصدر عن منظور التكافل الاجتماعى.

كما أن السلفية والماركسية تصدران عن رفض للاستغلال مع اختلاف مفهوم الاستغلال لدى كل. وفضلا عن ذلك فإن النتيجة المبنية على التحليل الماركسى لرفض الامبريالية ولرفض الاستعمار (استنادا للجوهر الاقتصادى المستغل) تتفق وموقف الرفض الاخلاقى والمبنى على أساس أيديولوجى لدى بعض القوى الأصولية. والأمثلة كثيره، إلا أن هذه الأمثلة لاتعكس تأثير الماركسية على القوى السلفية، ولاتعكس محاولات الاجتهاد النظرى لدى بعض المفكرين الأصوليين (خارج مصر) للأخذ ببعض أسباب التحليل الماركسى بعيدا عن نطاق الفلسفة المادية والمزج بينها وبين الموقف السياسى لهذه القوى الاجتماعية والسياسية، خاصة وأن تيارات هذه القوى فى مصر تبدأ من موقفرافض بل ومحرم لها.

قضايا محددة:

لعل ماسبق يعطى فى عجالة «نيجاتيف» لتأثير الماركسية على الفكر الاقتصادى فى مصر. ولعله يخفى فى طياته الكثير من التفصيلات والتى لو طرحت لأثارت الكثير من الجدل حولها بالاتفاق والاختلاف والتعديل ولما كانت مجالات البحث متعددة فإنه صعب على كاتب هذه الدراسة ولوج التفصيلات رغم أنها استغرقت الكثير من جهده ووقته.

وحتى لايكتفى بالعموميات المثارة فإنه ارتأى إمكان اختيار موضوعات بعينيها ربما لأنها أكثر بروزا من وجهة نظره، أو لأنها أقرب لمجالات اهتمامه البحثية. وهى ليست نسيج وحدها بمعنى أنه يمكن تناول غيرها لو أتيح الوقت وأتيحت الإمكانية لذلك.

ولعل أبرز موضوعات الاختيار هى التخطيط، والاستقلال، والتنمية.

التخطيط:

يمكن الحكم دون تعسف أن طرح مسألة التخطيط على ساحة الفكر الاقتصادى قد جاء نتيجة لتأثير التيار الماركسى فى روافد الفكر الاقتصادى. ليس لأن التخطيط هو أحد المبادئ الأساسية للاشتراكية فى التطوير اللينينى للماركسية، ولكن لكون الممارسات الرائدة على مستوى الشمول والمركزية، وأيضا اعتبار التخطيط كأداة لإدارة التنمية ومواردها قد عرفتها الدول الاشتراكية قبل غيرها. وأن كل اجتهادات لاحقة «للبرمجة» عند الكتاب الليبراليين وعند كتاب الادارة وغيرهم -سواء على مستوى الوحدات، أو على مستوى المؤسسات الأكبر، أو فى توجية السياسات «التخطيط التأشيرى» والتى عرفها الأدب الاقتصادى الليبرالى متضمنا الفكر الاشتراكى اليوتوبى- قد جاءت بدورها كنتاج للفكر الماركسى اللينينى والممارسات الاقتصادية فى الدول الاشتراكية.

وفى ظروف التحجيم الفكرى للماركسية فى الدول

الرأسمالية- حيث تلقى الليبراليون تعليمهم - وفى ضوء الحصار الفكرى والسياسى للماركسية وللأيديولوجية الاشتراكية العلمية فى مصر، فإن مصطلح «التخطيط» عد من المحظورات التى يجرمها القانون، وتوقع بسببها الجزاءات. ومن ثم فإن تداول هذا المصطلح كان يتم سرا كتداول التجارة المحرمه، أو كان يجد سبيلا غير مباشر عبر التحايل.

لكن هذه البدايات الخافته والسرية لمفهوم التخطيط شكلت لدى سلطة اتخاذ القرارات - فيما بعد- منذ منتصف الخمسينيات، ومع تعاظم حركة التمصير ثم التأميم فى الستينيات منهجا لإدارة الاقتصاد القومى وتنمية طاقاته وموارده، ولإحداث التغيرات الاجتماعية وبناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وللمجتمع الآخذ فى التحول. وبعبارة موجزة طرح التخطيط كأساس للتنمية وآلية للإدارة الاقتصادية، وقد عزز بنمو «القطاع العام» من مصادره الثلاث (المشروعات العامة والحكومية القديمة والمشروعات المؤممة والمشروعات الجديدة للدولة).

إلا أن الراصد لسيل الكتابات التخطيطية سواء المدرسى منها (المواد التعليمية بالجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية) أو التدريبى (المواد التدريبية بمؤسسات التخطيط) أو الدراسات التحليلية على مستوى الاقتصاد الوطنى (المستوى الكلى) أو المستويات القطاعية والإقليمية ومستوى المشروعات، أو لمجالات التخطيط ذاته (الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة والقوة العاملة...الخ) يلحظ أن هذه الأعمال والدراسات قد تأثرت فى مناهجها وأدواتها والطرق التى اتبعتها بالخبرات التى تراكمت خارج عباءة الماركسية وفى إطار البراجماتية تحت التأثير المباشر لخبرات «يان تنبرجن» و«راجنار فريش» و«بنت هانسن» الذين شاركوا فى إعداد الخطط الأولى ودراساتها وفى إعداد الرعيل الأول من المخططين، أو من خلال تأثيرهم غير المباشر عبر أدبيات المنظمات الدولية وغيرها من المنابر.

ولاينفى هذا وجود بصمات المدرسة الأوربية الاشتراكية فى التخطيط، وهى مدرسة تحمل التراث الستالينى فى التطبيق الاشتراكى. وأولى معالم هذه البصمات هو الطابع المركزى وأيضا الطابع الالزامى للقطاع العام والحكومة للتخطيط. وقد تبدت هذه البصمات فى تطعيم هذه الجزئية أو تلك من جزئيات التخطيط سواء تمثل ذلك فى تطوير قاعدة المعلومات التخطيطية، أو فى توظيف بعض أدوات التخطيط (كنظام الموازين الاقتصادية، وبخاصة الموازين السلعية).

وكان مصدر تأثير هذه المدرسة مباشرا من خلال الخبراء الألمان الشرقيين الذين شاركوا فى تطوير طرق التخطيط وأدواته فى النصف الثانى من الخمسينيات، أو من خلال الخبراء السوفييت أو التشيكوسلوفاك والألمان من خلال معهدا التخطيط القومى أو من خلال البعثات الدراسيه لأجيال متعاقبة من المخططين على مستويات مختلفة وفى مجالات مختلفة.

ولاترجع ظاهرة سيادة منهج وأساليب التخطيط «الليبرالية» إلى الخلفية المرجعية والعلمية لمصممى نظام التخطيط الأول وللمخططين والباحثين أنفسهم فقط ولكن أيضا للطابع الخاص للتخطيط فى مصر، حيث أن «التخطيط المركزى الشامل» وهو ماعرفته الدول الاشتراكية كان يختلف فى خصوصياته عما عرف «بالتخطيط المركزى الشامل» فى مصر من حيث نطاق شموله، حيث أن التخطيط فى مصر فى أغلبه ملزم فقط للقطاع العام بصفة أساسية، وقد ترك فى إدارته لحد كبير لآليات السوق دون العمل على تطوير هذه الآليات وإنضاجها. كما أن التدخل الإدارى المباشر من قبل جهاز الدولة لم يشهد تطورات موازية لدور الدولة الاقتصادى. وقد عرف باستمرار التحيز للاعتبارات السياسية مضحيا بالأسس العلمية حين تواجدت.

ولعل خصوصيات الهيكل الاقتصادى المصرى وحالته هما أحد أسباب هذه الظاهرة. بالإضافة لعدم توفر خبرات مماثلة فى الأدب الاقتصادى الماركسى، ونعنى بها حالة التخطيط لاقتصاد نامى، ذى تشكيلات اقتصادية واجتماعية متباينة سابقة على الرأسمالية، فى أولى مراحل بناء القاعدة الاقتصادية، وخاضع لدرجة كبيرة للمؤثرات الخارجية، ويقود التنمية فيه القطاع الاقتصادى لرأسمالية الدولة.

هذه الخصوصيات كانت فى حاجة لإبداع خاص فى مناهج وأدوات وآليات التخطيط التنموى وغير متوفرة فى التراث الماركسى من ناحية، وتصدى لتركيمها خبراء ليبراليون يغلب عليهم الطابع التكنوقراطى أكثر من الطابع الأيديولوجى من ناحية أخرى.

ونتيجة هذه الأوضاع فلقد ساد البعد الاقتصادى على غيره من الأبعاد والاجتماعية والسياسية والفكرية فى العملية التخطيطية. ولعل مايشيره مقيموا التخطيط فى مصر مايعكس ذلك، حيث تمحور مفهوم التخطيط حول مفهوم الاستثمار، سواء على مستوى أدبيات التخطيط أو على مستوى الممارسة الفعلية.

كما أن مفهوم الاستثمار ذاته ضيق لمفهوم إنشاء المشروعات الاستثمارية دون اعتبار لمستوى تشغيلها وكفاءة هذا التشغيل وإهمال الأبعاد غير الاقتصادية -فى كثير من الأعمال- عند اختيار مواضع توطين هذه المشروعات ودون رسم خريطة توطين حضارية لمصر فى إطار الشمول الذى إفترضه التخطيط.

كما أن الجوانب الاجتماعية كانت تأتى كنواتج ثانوية لعملية الاستثمار كما فى حالة بحث احتياجات سوق العمل نتيجة التوسعات الاستثمارية لأنواع مختلفة من التخصصات والخبرات ومستويات التأهيل، أو عند بحث جوانب توطن

المشروعات الاقتصادية المشار إليها.

وأحد أوجه صدى ذلك الوضع هو انشغال الفكر الاقتصادى فى بحث قضية التخطيط من الجوانب الإجرائية والنواحى الفنية وإهمال محاولات التأصيل النظرى، أو تركيم الخصوصية المصرية، أو الإسهام فى بلورة نظرية للتخطيط. ولايعنى ذلك انعدام المحاولات، إلا أنها محاولات فردية، محدودة، قليلة الحصاد، وغير مستمرة، بل ومنقطعة بمعنى أنها لاتحظى بالصفة التراكمية.

أثر الماركسية على الفكر التنموى:

علينا ونحن بصدد تعقب بصمات الماركسية على الفكر التنموى أن نأخذ الفترات الزمنية فى الاعتبار.

ففى الفترات التى سبقت بروز أدب التنمية فى الفكر الاقتصادى الليبرالى أى قبل الخمسينيات لم يغب الفكر التنموى فى مصر وإن كان قد تركز لدى الاشتراكيين وحدهم وتبلور ضمنا فى كتاباتهم، أو جهارا فى برامجهم الحزبية، أو فى المواد التثقيفية لمنظماتهم أو فى كتاباتهم التحريضية.

ولقد طغى على هذا الفكر طابع التبنى للنموذج الستالينى فى بناء وتحديث القاعدة الإنتاجية ومداخله وشروطه، ولكن فى إطار مصرى. ولقد كانت لهذه الكتابات آثارها على دعاوى الليبراليين، الذين افسحوا مجالا للأخذ بأسباب شروط التنمية كالدعوة للإصلاح «كالإصلاح الزراعى وتحديث القرية وتطوير المدن ومجانية التعليم» وكذلك إقامة المشروعات الكبيرة كمشروعات الرى الكبرى كتعلية خزان أسوان، وإنشاء السد العالى، ومشروع منخفض القطارة وغيرها (وصحيح أن بعضها كانت له جذور تاريخية منذ زمن محمد على ومن بعده الخديوى اسماعيل، إلا أن السياق التاريخى من ناحية والقوى الاجتماعية التى صدرت عنها هذه الدعوات من ناحية أخرى يؤكدان أن الماركسية كانت أكثر مباشرة فى آثارها من العوامل التاريخية هذه)

ولعل أبرز ماميز الفكر التنموى للاشتراكيين فى هذه الفترة المبكرة هو التعويل على دور القطاع الاقتصادى للدولة ونمط التصنيع السوفيتى. وحتى هذه الأطروحات قد جاءت متأخرة بعض الشئ حيث أوليت القضايا الانتقادية ومسألة العدالة الاهتمام فى الطرح النضالى. ولم تشهد هذه الفترة كتابات مدرسية فى موضوعة التنمية، بل شهدت دعوات برامجية ودعوات سياسية سواء عند الاقتصاديين الاشتراكيين أو عند الليبراليين والاشتراكيين الطوباويين. وبالطبع لم يحظ موضوع التنمية باهتمام الأصوليين، كما أنه لم يحظ بهذا الاهتمام حتى الآن كموضوع أساسى ومستقل.

أما فى الخمسينيات فإن بصمات الأدب التنموى الليبرالى كانت هى الأبرز بل إنها محت تلك الآثار التى خلفتها الماركسية فى الأربعينيات.

وتتبدى لمن يرصد الاختيارات التنموية وبخاصة فهم جوهر التنمية كعملية تغيير مجتمعية، كيف أن المفاهيم المجتزأة للأدب الليبرالى والتى قرنت بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، ومن ثم صدرت عن أن جوهر التنمية هو بناء القاعدة الإنتاجية، ومن ثم فإن الاستثمار هو محورها، ومقاييسها زيادة (الناتج) الدخل القومى والفردى بهدف تقريب الفجوة بين الدول الرأسمالية المتقدمة ومصر. وأفسحت هذه الرؤيا مجالا ضيقا للعوامل الاجتماعية باستثناء البعد السكانى بالمفهوم المالتوسى رغم أن الممارسات التطبيقية قد أولت رفع مستوى المعيشة وتقريب الفوارق الدخلية اهتماما كبيرا.

وقد سيطرت هذه الرؤية التنموية على فكر سلطة اتخاذ القرار، وعلى الأدبيات المدرسية، وعلى الكتابات التحليلية، سواء لواقع الاقتصاد المصرى، أو بصدد مقارنته مع أحوال الاقتصاديات الأخرى.

ولقد خفتت كتابات الاشتراكيين حول مقولة التنمية، وحول التحليل الجدلى بشأنها، ربما للانبهار بالمنجزات التى تحققت فى نمو واتساع القطاع الاقتصادى للدولة أو بمهام النضال الوطنى من أجل الاستقلال الاقتصادى والسياسى، وبالمنجزات على الساحة الاجتماعية وخاصة فى التوسع فى خدمات البنية الأساسية الاجتماعية، وقضايا إعادة التوزيع.

بل أبعد من ذلك فقد انشغل الاقتصاديون الاشتراكيون بمناقشة المسائل الخلافية حول تحديد هوية طريق النمو فى مصر من حيث كونه نموا لارأسماليا أم نموا رأسماليا يلعب فيه قطاع الدولة الاقتصادى الدور الرائد. إلا أن الاقتصاديين الاشتراكيين قد تنبهوا فى وقت مبكر، ومن ثم نبهوا لأهمية اعتبارات المشاركة والديمقراطية كشروط أساسية للتنمية وهو ماحفلت به كتاباتهم وأيضا دعاواهم.

ولقد تركت هذه الرؤية الليبرالية (مع اتساع قاعدة البعد الاجتماعى والسياسى نسبيا) بصماتها على بعض الاقتصاديين الاشتراكيين -عندما أنغمسوا فى غمار عملية التنمية، رغم وعيهم المسبق بجوهرها كعملية تغيير مجتمعية. إلا أنهم لم يلبثوا أن أخذوا من هذه الممارسات ومن أساسها الفكرى موقفا انتقاديا عندما أتيحت لهم فرصة القراءة المتأنية لحصاد التنمية مؤخرا فى السبعينيات تحت وقع عجلات الانفتاح والتحول عن النموذج الناصرى للتنمية حتى أن بعضهم ضمن اعترافاته فى الدعوة إلى التنمية البديلة.

وثمة اتجاهان هامان فى الفكر التنموى قد شقا طريقهما فى السبعينيات يعكس **أولهما** ارتفاع النزعة النقدية، والليبرالية الأرثوذكسية التى تنادى برفع يد الدولة عن قضايا التدخل الاقتصادى المباشر ومن ثم تحويل قاعدة ملكية أدوات الإنتاج للمشروعات الخاصة وإطلاق آليات السوق، ووقوف الدولة فى

موقع المنسق لحزمة السياسات، وإيلاء قضايا التوازنات النقدية وتصحيح اختلالاتها الأولوية على قضايا التنمية وبناء وتحديث القاعدة الانتاجية والتطوير المجتمعي إيمانا مطلقا بوجود الآليات التلقائية (أو اليد الخفية) التى تحقق «النمو» وليس التنمية.

ويصدر هذا الاتجاه عن رسالة انتقادية شديدة لإخفاقات تجارب التطبيق الاشتراكى ولدور الدولة، وعودة إلى منافع فتح السوق وحرية التجارة والمزايا النسبية للتخصص وتقسيم العمل الدولى (على أساس رأسمالى). ولقد تواكبت هذه الدعوة مع انتكاس حركة التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث عامة ومصر خاصة، ومع بروز مشكلات إدارة الاقتصاد الاشتراكى وتراخى معدلات نموه وانخفاض إنتاجيته وماصحب ذلك من نزعة انتقادية ذاتية فى هذه الدول.

وفى هذا السياق فإن كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين قد نحت أحد منحيين، إما الانغماس فى النزعة الانتقادية للممارسات الاقتصادية وفق النموذج الستالينى، أو الدفاع السياسى المحصن عنه وتبرير أخطائه وممارساته، دون الكشف عن عوامل الجدل. وحتى فى الحالات الانتقادية فإن كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين ركزت على العوامل السياسية والتنظيمية (أى العامل الذاتى) دون بحث دور العوامل الموضوعية (التطور فى قوى الأنتاج ذاتها) فى علاقاتها بتطور هذه العوامل الذاتية. كما أنها اكتفت بكشف أخطاء الماضى دون طرح رؤية عن المستقبل، أو على الأقل دون بحث أثر التغيرات الحادثة على المستقبل وتصور شكل هذا المستقبل.

أما الاتجاه الثانى وتحت تأثير إثراء كتابات مدرسة التبعية للأدب الاقتصادى وللماركسية، فقد أخذ أنصاره يبحثون عن الطرح البديل للتنمية وركزوا على قضايا الاستراتيجية والسياسات، دون أن يكسبوهما قاعدة تحليلية يمكن أن تولد قدرة إقناعية كبيرة لمتخذى القرار.

ولقد أسهمت كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين، والطوباويين، وبعض الليبراليين ذوى النزعة اليسارية النسبية فى خلق تصور استراتيجى بديل لتنمية معتمدة على الذات (جماعيا) ومتحورة حوله. ولقد أثرت هذه الدعوة كلا من الكتابات المدرسية، والدراسات التحليلية ووثائق المنظمات العربية. إلا أن قوة تأثير هذه الكتابات على مستوى الممارسة فقد كانت شبه محدودة قياسا لمدى تأثيرها على ساحة الفكر. وربما يجد ذلك أسبابه فى طبيعة الدولة والسلطة فى مصر فى المرحلة التى صدرت فيها هذه الكتابات والتى جاءت متأخرة بعض الشئ. كما أن آليات التحول تحت تأثير استنزاف الموارد فى الإنفاق العسكرى، واستفحال الديون والضغوط السياسية الخارجية بما فيها الضغوط العربية، وارتفاع معدلات التضخم، وهجرة العمالة، واستشراء الفساد والطفيلية فى الاقتصاد والمجتمع المصرى قد أخفت قيمة هذه الكتابات تحت السطح إلى حين.

وعلى صعيد الإبداع النظرى، فقد شهد الفكر الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات طرحا جديدا لمفهوم التنمية كعملية تغيير للتشكيلة الاجتماعية -الاقتصادية، ولدور العوامل المختلفة فيها، والتركيز على الدور الاجتماعى، وعلى دور الإنسان، ومن ثم إيلائه جل الاهتمام. ولقد أثرت كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين حول قضايا تنموية فرعية مثل الثقافة، والبيئة وتضمين المنظور البيئ فى عملية التنمية كهدف وكمكون عضوى، والديمقراطية، والعدالة، والبعد التكاملى، والتكافؤ واللاتكافؤ فى إطار تقسيم العمل الدولى، وتأصيل الكتابات حول دور الدولة الإنمائى،...الخ.

الا أن كثيرا من هذه الكتابات قد استقى جزءا غير ضئيل من موارده من التحولات التى طرأت على الفكر التنموى الليبرالى ذاته.

وبصفة عامة فقد أفاد الاقتصاديون الاشتراكيون بإضافات الماركسيين الأوربيين لأدب التنمية، حيث كان التراث الستالينى فى دول شرق أوروبا فقيرا، وغير متابع بدرجة كافية من العمق لخصوصيات المجتماعات النامية. أما من اهتموا بهذه الخصوصيات فقد ووجهوا بموجة انتقادية حادة. وجاءت كتاباتهم أشبه بالمواقف الدفاعية عن فكرهم أكثر منها طرحا لها.

وربما مصدر الموجة الانتقادية تصور البعض بوجود نظرية اقتصادية للعالم الثالث أسوة بكل من الاقتصاد السياسى الليبرالى والاقتصاد السياسى الماركسى، الأمر الذى يعكس فهمهم للماركسية كنظرية أكثر منها كمنهج للتفكير والبحث والتحليل.

وكما شهدت مرحلة الستينيات الاهتمام يكتابات الماركسيين الاورويين وترجمة بعض أعمالهم، فقد شهدت السبعينيات التأثر الكبير بكتابات مدرسة التبعية ونقل أعمالها.

مقولة الاستقلال:

الوعى بالتحرر فى مصر، وكذلك النضال من أجله قديم. حتى أنه لم يصبح جزءا من التاريخ السياسى، بل وأيضا من التراث الشعبى. وهو قديم قدم الغزوات الاستعمارية.

ولقد وجد النضال ضد الغزوات الاستعمارية جذوره وباستمرار من الفكر الدينى والفكر الاجتماعى، وغالبا ما كانت تتم التعبئة على أساس عقيدى. وكان هذا حال النضال من أجل الاستقلال فى مطلع هذا القرن، منذ انتكاسة الثورة العرابية وحتى ثورة١٩١٩.

ومنذ العقد الثانى من هذا القرن كان للفكر الماركسى

بصماته على بعض فصائل الحركة الوطنية، وبصفة أساسية على الرواد الأول للفكر وللحركة الاشتراكية فى مصر. وقد أسهم فى ذلك الهزة التى أحدثتها الثورة البلشفية عام١٩١٧، ونجاح البلاشفة فى كسر الحصار الخارجى ودحر التدخل الأجنبى، والانتصار فى الحرب الأهلية فيما بعد.

وتتمثل بصمات الماركسية على مقولة الاستقلال كمقولة تاريخية وسياسية فى إبراز الجوهر الاقتصادى له. وكيف أن العامل الاقتصادى يشكل قاعدة أساسية للاستقلال السياسى. ولقد رسخ هذا الفهم لمقولة الاستقلال لدى المفكرين الاشتراكيين ورواد الحركة الاشتراكية الأول وانعكس فى كتاباتهم. وعلى الرغم من إدراك فصيل من البورجوازية الوطنية وفى طليعتهم طلعت حرب لهذا القانون الأساسى فى النضال ضد الاستعمار، إلا أن القيادة السياسية للحركة الوطنية قد عولت كثيرا على جهود النضال السياسى فى بعده الديبلوماسى وفى إطاره الدولى.

إلا أن هذا الأثر للماركسية ظل يتراكم فى سيل الكتابات، وفى برامج الاشتراكيين. ولقد لعب تطوير لينين لمفهوم «الامبريالية كأعلى مراحل الاستعمار» أثره العميق على الفكر التحررى فى مصر، الأمر الذى وجد صداه فى برنامج ٢٣يوليو الاقتصادى والاجتماعى.

ولايكمن أثر الماركسية على مقولة الاستقلال فى إدخال أساس تحليلى لفهم الظاهرة الاستعمارية فحسب، وانما فى ربط هذه الظاهرة بالأساس الاجتماعى فى الداخل، أى فى تحالف الطبقات الإقطاعية والرأسمالية (التابعة) مع المصالح الاستعمارية.

ولقد تعدى هذا الأثر للماركسية كتابات رواد الفكر الاشتراكى إلى كتابات الليبراليين والاشتراكيين الطوباويين المدرسية والاجتماعية والثقافية العامة وتحليلاتهم حتى أن التربة باتت مهيأة لاستيعاب سلطة الحكم لهذه المقولة فى برنامج الثورة السياسى وتداعياته الاجتماعية فيما بعد. ولقد أكد له صراعه مع الاستعمار ثم مع الامبريالية من بعد هذه الحقيقة.

ولعل أبرز آثار الماركسية (فى هذا الخصوص) على الثورة هى إدراكها لضرورة التحرر الاقتصادى والاجتماعى كشرطين أساسيين للتحرر السياسى. وربما شكل هذا فيما بعد الاختيار الاستراتيجى لكل من العمل التنموى والعلاقات الدولية.

ولقد تركت أدوات التحليل الماركسى ومنهجه آثارها على تحليل إطار العلاقات الدولية وتفسير التجارة عند بعض الاقتصاديين المصريين الاشتراكيين، فبرزت كتابات «المركز والمحيط»، و«التبادل المتكافئ واللامتكافئ» «ومستقبل الرأسمالية»، و«النظام الاقتصادى الدولى الجديد» وكيف أنه يشكل أساسا للمساومة الجماعية من قبل الدول النامية الساعية للاستقلال وغيرها من الكتابات التى عدّ بعضها إسهامات خلاقة فى الفكر الماركسى ذاته، أثارت حولها الجدل مابين مؤيد ومعارض ومطور، وناقد ومتهم بالتحريفية،...الخ.

كما كانت الماركسية الخلفية المرجعية لكثير من الدارسين لظاهرة الشركات دولية النشاط والشركات متعدية الجنسيات، والنظام العالمى الجديد فى أطروحاته المستمرة. وقد أسهمت من خلال أدواتها فى إثراء الرؤى التحليلية للاقتصاديين المصريين الذين تناولوا بالمعالجة هذه الموضوعات، بعبارة أخرى أثرت الماركسية بنتائج تطوير مقولاتها النظرية بشكل مباشر الى تأثير أدواتها التحليلية على هؤلاء الكتاب الذين وظفوها وهم بصدد إجراء تحليلاتهم أو تطوير فكرهم الاقتصادى.

وفى سياق هذا الطرح فإن الاقتصاديين الاشتراكيين بفصائلهم المختلفة وتحت تأثير الماركسية قد وعوا الارتباط العضوى بين عمليتى التنمية والاستقلال وأدركوا الفارق بين تحديث القاعدة الإنتاجية أوبنائها من أساسه وبين عملية التنمية كعملية تغيير، تسعى لتعزيز الاستقلال فى بعده الاقتصادى وتجد فيه شرطا لها فى ذات الوقت.

ومن هنا فإن أطروحات الاشتراكيين حول التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والمتمحورة حوله صدرت عن الإدراك السليم لمقولة الاستقلال.

ومن هنا فإن شروط بناء وتحديث القاعدة الإنتاجية والقدرة التقانية المستقلة والتى تقيد بالشروط الامبريالية، وبشروط السوق وطبيعته وبضعف ومحدودية قاعدة الموارد، وبباهظة تكلفة التطور التقنى وبمحدودية قاعدة العلماء والمطورين، وبانخفاض إنتاجية قوة العمل وتخلف نظم التعليم والبحث. وبتناقض الأطر الاجتماعية القائمة ومتطلبات التحديث... كل هذه العوامل خلقت لدى الاقتصاديين الاشتراكيين وعيا بأهمية التكامل فى التنمية أى بالتنمية المستقلة المعتمدة جماعيا على الذات، وازداد هذا الاقتناع مع تصاعد لهجة الحديث عن النظام الدولى الجديد ومعطياته.

وهنا أيضا فلقد كانت الماركسية أداه لإدراك أن الاستقلال فى إطار تكاملى ليس رفضا للتعاون الدولى، وليس مرادفا للانغلاق والانعزال. ولقد أفادت كثيرا نتائج تنمية الدول الآسيوية المتخلفة بالاتحاد السوفييتى(سابقا) وكذلك دول شرق أوروبا فى توليد هذه القناعات لدى المفكرين الاقتصاديين الماركسيين بغض النظر عما تعرض له هذا النموذج الستالينى فيما بعد من انتقادات ومن رفض.

مسألة التوزيع:

من الأمور التى يصعب دراسة أثر الماركسية فيها فى الفكر الاقتصادى فى مصر هى قضية التوزيع، لسببن رئيسين: أولهما أن الاهتمام الذى حفل به الفكر الاقتصادى فى موضوع التوزيع من منظور اشتراكى قام أغلبه على أساس تحريضى

سياسى مستندا إلى فهم نظرية فائض القيمة (الاستغلال) فى تعميماتها. وثانيهما غياب موضوع التوزيع من الكتابات النظرية والمدرسية حتى لدى الماركسيين أنفسهم، كما سبقت الإشارة.

وبشكل عام يمكن القول- ونتيجة لخصوصية مميزة للاقتصاد المصرى وبخاصة فى ظل التحولات الاجتماعية -أن بصمات الماركسية (من خلال الممارسة للنموذج الستالينى) واضحة على الفكر الاقتصادى فى مصر، حتى أنها ولدت تراثا صعب على الإدارة الاقتصادية التخلص منه حتى فى ظل التحول للانفتاح وآليات السوق. إلا أن هذه التأثيرات لم تضرب بجذورها عميقا فى بناء الفكر الاقتصادى ذاته، فلم نشهد إبداعات فيما يتعلق بقياس التوزيع قائمة على المنهج الجدلى. حتى المحاولات الفردية التى تمت (بغض النظر عن محدوديتها وعدم كفاية المعلومات الخاصة بها) قد استندت إلى الأطر والمؤشرات الإحصائية المعروفة فيما يعرف ببحوث ميزانية الأسرة. كذلك فثمة قضايا عديدة قد أثيرت فى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات ولم تجد إجابة حتى الآن. ولقد خفتت هذه التساؤلات بعض الشئ مؤخرا ليس بسبب توفر الإجابة ولكن بسبب تغير الاهتمامات. ولعل فى مقدمة هذه التساؤلات العلاقة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، أى مسألة التوزيع بين الأجيال، أوبلغة الاقتصاديين التساؤلات حول الشكل الأمثل لتوزيع الدخل مابين الاستهلاك والتراكم.

ولعل طرح هذا السؤال قد جاء فى البداية من جانب السلطة فى المواثيق الرسمية (كميثاق العمل الوطنى وخطط التنمية وتقارير متابعتها وتقييمها وتقويمها) وهو ماوجد مائدة واسعة للحوار بين الكتاب والمفكرين الاقتصاديين. وظل هذا التساؤل مثارا فى ظل معطيين أساسيين هما جذب رضاء القاعدة الجماهيرية الأوسع، والتعجيل بالتنمية دون تقديم القطاع الحكومى تنازلات ويعكس الخلاف الذى حفلت به الكتابات المختلفة المواقف السياسية أكثر منها اختلافات تحليلية. كما أنه يعكس تغييب اعمال المنهج العلمى الجدلى فى التحليل. الأمر الذى يطرح من جديد السؤال حول عمق تأثير الماركسية كمنهج على الفكر الاقتصادى.

ومن بين التساؤلات التى أثيرت أيضا هو موضوعة التوزيع بين الطبقات ذاتها. بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية (بين المدينة والريف) وأسسه وقواعده. وكلاهما ينتمى للطبقات التى تملك قوة العمل لا رأس المال والثروة. وهذه التساؤلات راوحت حولها قضايا مفاهيمية وبخاصة مايتعلق بالعامل والفلاح وهنا يلزم أن نميز بين طرح السلطة ممثلة فى حزبها السياسى الأوحد فى الستينيات حول تعريف العامل والفلاح من أجل حل معضلة التمثيل السياسى فى المجلس النيابى، والتمثيل العمالى فى مجالس إدارة الوحدات الإنتاجية. وبين طرح مفهوم الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية من وجهة نظر الماركسية والماركسيين بصدد بحث قضايا التوزيع وعدالته، وحلفاء النضال وخصومهم.. الخ.

وبين فرز الأدبيات المتاحة حول مثل هذه المسائل بلوغ الخلافات بعدا كبيرا الأمر الذى يبرز عدم الهضم الجيد للمنهج الجدلى، ولعلم الاجتماع الماركسى لدى الاقتصاديين الماركسيين.

ومن بين الأمور التى تصعب تقييم أثر الماركسية على قضية التوزيع أن القرارات التى اتخذت، والأطر التنظيمية التى وضعت إنما جاءت كردود فعل لظروف جارية لمواجهة معضلة القبول السياسى والاجتماعى للنظام المشار إليها أكثر منها نتاجا لرؤية تحليلية لأداء النظام. ومن الملفت للنظر فى ذلك أن كفاءة الأداء ظلت قضية مهمله كما ألمحنا. وأن التوزيع قضية لاترتبط بكفاءة الجهاز الإنتاجى وقدرته، بل هو حق مطلق. وهو نفس المأزق الذى وقع فيه النموذج الستالينى فى الممارسة فى الاتحاد السوفييتى(السابق) ودول شرق أوروبا الاشتراكية.

وربما تفسر هذه الظاهرة فى مصر بأسباب خاصة وهى انتشار الفقر وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة والحرمان الذى عايشه الشعب المصرى فى ظروف الإحتلال. وحتى يتحقق الالتفاف حول التحولات فإن ذلك التمتع ببعض المزايا. إلا أن رؤية المستقبل حول هذه المزايا كانت غائبة. كما أن هذه المزايا فى ظل غياب الديمقراطية لم تمثل الحوافز الضرورية للتعجيل ببناء القاعدة الإنتاجية ولرفع كفاءة عملها.

وعلى صعيد البحث النظرى الأكاديمى، وكذلك الدراسات التطبيقية لم يخلف الاقتصاديون حتى الماركسيون منهم تراثا إبداعيا حول قضية التوزيع فى مصر. بل أبعد من ذلك فإن الكتابات التى عرفتها المكتبات فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد جاءت بتكليف وتمويل المنظمات الدولية، وبرزت فيها اتجاهات اهتماماتها وأيضا اختيارات مناهجها. وربما لم تثر الحاجة إلى هذه الدراسات عندما شهد الاقتصاد حالة من الاستقرار باتت معها قضية التوزيع بوضعها القائم مسألة مسلما بها، وأنها تثور فى بعض الجزئيات عندما تثرى بعض الفئات والشرائح أو بعض الأفرادوتفوح حول هذه الثروة بعض الشبهات ذات المدلول الأخلاقى. وكان الاهتمام ينبع من المعالجة الأخلاقية أكثر من تحليل وفهم آليات العمل الاقتصادية.

وعلى هذا الصعيد النظرى وبخاصة فى الكتابات المدرسية فإنها خلت من فصول مسألة التوزيع حتى فى الإطار الليبرالى. وبات هذا الأمر محيرا كما لو أن هناك تعليمات تحكمه فى حين لم توجد مثل هذه التعليمات بالفعل أو بشكل صريح.

كما يبرز رصد وتحليل الأدبيات المتاحة لمسألة الطفيلية، وهى ما أثيرت نتيجة حالة فوضى السوق التى نجحت عن

الانفتاح الاقتصادى وتعاظم ملامح التبعية الاقتصادية وقوع الاقتصاديين الاشتراكيين فى الخلط بين مقولة الطبقة وهى مقولة اجتماعية اقتصادية، وبين مفهوم الدخل. فاستنادا الى تولد الدخول الطفيلية الفجة، وأنماط الاستهلاك والسلوك الانفاقى القائمة عليها صدرت التحليلات عما يعرف بالطبقة الطفيلية، والرأسمالية الطفيلية.

وتعكس هذه الأحكام المتسرعة، والتى استند بعضها لأسس الحسابات القومية ذات المحتوى الكينزى سوء هضم الماركسية كمنهج وكنظرية تحليلية معا. حيث وقعت أسيرة الفهم الريكاردى الذى يقرن بين الدخول وعوامل الإنتاج، ومن ثم بين الدخول وبين المفهوم البورجوازى للطبقات. والأصعب نعت النظام الإنتاجى بصفة الطفيلية وهو مالايستقيم حتى من الناحية المنطقية.

ولقد شغلت ساحة الكتابة بالخلاف حول اعتبار مفهوم الطفيلية نتاجا لعوامل هيكلية فى النظام وبين كونها ناجمة عن أوضاع التبعية. وهو خلاف فى رأينا شكلى أكثر منه جوهرى إذا استوعبنا مقدمات التحليل الجدلى كذلك لم يعن الكتاب ببحث ما إذا كانت هذه الظاهرة مؤقتة لظروف مرحلية (فترة التحول لآليات السوق مع سيادة حالة فوضى السوق)، وذلك لتكوين مصادر التراكم البدائى، أم أنها هيكلية ومزمنة كما صدرت بعض الكتابات وهو ما يتناقض مع مفهوم الاستغلال على الصعيد العالمى فى الماركسية وتطويراتها كذلك فإن هذه القضية قد شكلت مسرحا للخلاف بين بعض فصائل القوى الاشتراكية بسبب تحديد أولويات الصراع، ومن ثم أولويات التحريض السياسى والعمل السياسى اليومى. وقد غاب عن هذه القوى المختلفة فكريا الرصد الجيد للظاهرة وكذلك الفهم الجيد لها حيث أن الظاهرة الطفيلية لم تكن ظاهرة أفقية لشريحة أو طبقة معينة بعينها بحيث يسهل عزلها والتصارع معها بل هى ظاهرة رأسية منتشرة عبر الطبقات. كما أن الظاهرة لم تقتصر على البعد الاقتصادى وحده بل انتشرت إلى مكونات البنية الفوقية للفكر والفلسفة والأدب والقانون، بل وحتى للمثل العليا ذاتها. ولقد سبق للكاتب التعرض فى دراسة سابقة لبعض التساؤلات عن هذه الظاهرة وطرح بشأنها بعض رءوس الأقلام. ومايود التركيز عليه هنا هو المدى الذى انعكست فيه الماركسية كمنهج وكمعرفة على الاقتصاديين المصريين والفكر الاقتصادى المصرى وهو بصدد بحث هذه الظاهرة. ولعل الاجابة المتسرعة تشير الى عدم التأثير فى العمق ووقوفه عند مستوى السطح.

التوجهات الاقتصادية للحركة اليسارية فى مصر

د. خليل حسن خليل *

من المعروف أن عزل الجوانب الاقتصادية عن الجوانب السياسية والاجتماعية فى مجتمع ما، هو عزل مصطنع. فالمشكلة الاجتماعية هى كل واحد، لا يتجزأ. وتفتيتها بين ما سمى بالعلوم الاجتماعية، أو الأنسانية ينال من فهمها فهما سليما. وقد قيل فى تبرير هذا التجزىء أن التخصص، يثرى المعرفة. ولم يعترف المنادون بهذا التخصص، بحقيقة واضحة، هى عجز المتخصص عن الإلمام بفروع العلم المختلفة، التى تناقش المشكلة الاجتماعية.

ويعتبر ماركس من المفكرين القلائل، الذين ناقشوا مشكلة النظام الاجتماعى، ككل متماسك، باطرافها الاقتصادية والسياسيه، والاجتماعية والفلسفية والتاريخية وكان المفروض أن نحاول أن ننهج هذا النهج لولا أن الزملاء المشرفين على هذه الدراسات رأوا أن يسيروا مع المألوف، فى الفكر المعاصر، وقد يكون ذلك رفقا منهم بالباحثين!

وحتى الاحزاب أو الحركات الاشتراكية الماركسية، أخذت بهذا التقسيم لبرامجها الى سياسى، واقتصادى اجتماعى ونحن، وإن كنا نتفق فى أن بعض الاعتبارات العملية، تتطلب هذا الفصل، إلا أن هناك برامج فصلت المشكلات الاقتصادية عن مشكلات العمل. واعتبرت هذه الاخيرة مشاكل اجتماعية.. والواقع، أن العمل فى الفكر الاشتراكى، هو الخالق للمنتجات، وهو من ناحية أخرى هو صاحب الحق فى استهلاكها، وهو الذى يستغله الرأسماليون، عن طريق ابتزاز ناتج عمله، فى شكل أرباح لهم. وبهذا فالعمل الانسانى، هو اساس الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وهى العمليات، التى تكون موضوع الاقتصاد السياسى وعلى ذلك فهذه المقاله تجمع البرامج الاقتصادية للاحزاب اليسارية، مع ما اسماه بعضها البرامج الاجتماعية، وهى منظمات العمال، ونقاباتهم، وظروف العمل فى المصانع، والأجور وغيرها.

وسوف تعتبر المقاله، أن الحركات اليسارية، هى كل المنظمات التى نادت بالاشتراكية، سواء كانت الاشتراكية بمعناها العلمى، الذى ينادى به الماركسيون، أو الاشتراكيات «المعدلة» كالفابية، والاشتراكية الدولية الثانية، «والناصرية»، وغيرها.

وقد كانت الأسس الاقتصادية للاشتراكية، وإقامة دولة الاكثرية الديموقراطية، من العمال والفلاحين والمثقفين، هى التى «اهاجت» كل القوى المضادة «للانسان» ودفعتها لحرب التجمعات الاشتراكية، حربا شرسة، كان يزداد أوارها، حين انطبع كثير من تلك الحركات بالماركسية. واصبحت «الشيوعية» هى البعبع، الذى جمع الاستعماريين والامبرياليين، والاقطاعيين والرأسماليين ورجال الدين الرجعيين، ضد هذا العدو المشترك الذى ينادى بأن يسترد الشعب ارضه ورأسماله من الغاصبين.

وسوف يتضح أن هذه الحركات اليسارية، كانت أقرب الناس إلى الشعب. فسوف نرى ان برامجها كانت تستهدف مصلحة

---

* د. خليل حسن خليل : استاذ فى علم الاقتصاد وروائى.

الجماهير الفقيرة، وتحررها من استغلال الملاك الكبار للأرض ولرأس المال. ولامراء فى ان الماركسيين، لم يكونوا قريبين من الجماهير فحسب، بل دفعوا مبادئهم قدما، ليكون الحكم للجماهير أنفسهم، عمالا وفلاحين ومثقفين، ولاقامة دولة الكادحين.

ويلاحظ كذلك الاصرار، الذى لا ينضب، على المبادئ، رغم التعذيب البشع، والمهانة المزرية، التى صبتها عليهم الحكومات، والاحزاب جميعا ورغم التشويه الفكرى، الذى قامت به المنظمات الدينية والرجعية. وامتد هذا الإصرار والنضال، حتى بعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ «الاشتراكية» والتى كانت تزرى بانسانية الماركسيين فى معتقلاتها، فى الوقت الذى كان الاشتراكيون، «الدوليون» يبنون لها، ولمصر، السد العالى، ومصانع الحديد والصلب!

كان لابد من هذه المقدمة حتى نتفرغ «للمبادئ الاقتصادية والاجتماعية» التى تضمنتها برامج تلك المنظمات اليسارية.

لا ريب أن الاحتكاك، أو التواصل بين مصر، وأوربا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان له وجهه الثقافى، والعلمى، الى جانب وجهه الاستعمارى، والاستغلالى. فتفشت بعض الافكار الاشتراكية بين المثقفين المصريين، والاجانب، واختلط عمال مصر، بالعمال الأجانب، فى شركات الاستثمار الأجنبية، وثار حوار حول البؤس، الذى يغشى عمال مصر، وحول الافكار الثورية، وتحرر العمال من وطاة الاستغلال التى يصبها عليهم أصحاب المشروعات، وتكوين نقابات تمثلهم وتدافع عنهم وارتبط ذلك بطبيعة الحال، بجماهير أخرى، فى القطاع الريفى الشاسع. وكانت الثورة الوطنية التى اسهم فيها العمال والفلاحون والمثقفون، ضد الانجليز، والحكومات، والطبقات، التى توازرهم وهى بالتحديد الطبقات الغنية المستغلة قد أزكت روح الثورة الاجتماعية فى جماهير مصر.

وسوف لا نخوض فى هذه الارهاصات، المتعلقة بالثورة الاجتماعية فى مصر التى رافقت الثورة الوطنية عام ١٩١٩ وكذلك سوف لانتناول جهود وأفكار الأفراد الذين سبقوا ثورة ١٩. فمن المعروف أن مصطفى كامل، ومحمد فريد، كانا على وعى كامل بالمشكلة الاجتماعية.. بل إنهما، وبصفة خاصة محمد فريد، قد اتصلا بالاحزاب الاشتراكية. وبصفة خاصة الاشتراكية الدولية الثانية، والفابيين.. وسنقتصر على الحركات اليسارية المنظمة ومبادئها الاقتصادية

(الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١)

تكون الحزب من الفا بين واشتراكيى الدولية الثانية والماركسيين.. ولاشك أن ذلك انعكس على المبادئ الاقتصادية التى نادى بها الحزب.

العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، واخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع أقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

١- توحيد الثروة الطبيعية، ومصادر الانتاج العامة لمجموع الأمه.

٢- التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج، والكفاءة الشخصيه.

٣- أخماد المزاحمة الرأسمالية.

ومن مبادئ الحزب الاجتماعية نجده، يعتبر رائدا فى المطالبة بحق التعليم المجانى للجميع أذ ينادى، باعتبار التعليم شائعا لجميع أفراد الأمه نساء ورجالا. بجعله مجانيا ملزما.. ومن المبادئ المتعلقة بالعمل والوثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية نقرأ:

- العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور، وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.
- أنشاء النقابات الزراعة والصناعية الحرة، ونقابات الانتاج والاستهلاك.

وقد هاجم الحزب فى بيان تأسيسه الاستعمار، وربطه بالرأسمالة ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر، فاستلبت حرياتهم عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية، سعيا الى أستثمار ارزاقها، واستغلال جهد بنيها. وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى. سيطرة سحقت معها دولة العمل، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا ادى الى خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة جنبا لجنب، واتساع الهوة بين الرفاهه والفاقه..»

الحزب الشيوعى المصرى:

وعندما سمى الحزب بالحزب الشيوعى المصرى. أياكان الصراع، الذى ادى الى ذلك، فقد تطورت مبادئ الحزب، وزادت وضوحا عن صياغتها السابقة التى أملتها فيما يبدو المجموعات التى كانت تكون الحزب الاشتراكى المصرى فنجد، مبادئ محددة:

- جعل قناة السويس ملكا للأمه.
- الاعتراف بهيئات العمل رسميا، وبحقها فى الدفاع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا عن مصالحها
- تنظيم العمال غير المنظمين وضمهم فى اتحادات، وضم الاتحادات الى بعضها فى اتحاد عام. وربطه بالاتحاد الدولى
- الدفاع عن قانون ٨ ساعات عمل فى اليوم، ومساواة العمال المصريين والاجانب العاملين فى عمل واحد. وعمل تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين.
- تأليف تعاونيات للأنتاج والتوزيع
- تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان
- تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال، مع العمل على ربطها بأتحادات الفلاحين

الدولية.

. الغاء ملكية العزب، التى لا تختلف كثيرا عن نظام الاقطاعيات .

. الغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ٣٠ فدانا.

. اعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنه من الضرائب

. وضع ضرائب على مياه الرى للذين يملكون اكثر من ١٠٠ فدان

. أنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

. مصادرة جميع الأراضى المملوكة للافراد، تزيد عن مائة فدان دون تعويض، وتوزيع ما يزيد عنها على الفلاحين الذين لا ملك لهم، أو استعماله لتدشين مزارع الشعب، وتنظيم مجالس سوفيتيه لفقراء الفلاحين .

وبذلك يكون الحزب، قد حدد موقفه من الفلاحين، والسياسة الزراعية. فالفلاحون جزء من الثورة ولا يقتصر ذلك على العمال الزراعين وفقراء الفلاحين، بل عمل على تحالف شرائح متوسطة وغنيه من الفلاحين معه..

وبهذا يكون الحزب الشيوعى، قد وضع ملامح النظام الاشتراكى فى مصر، فى وقت مبكر، كان معاصرا لثورة ١٩١٩ الوطنية، وتاليا لها مباشرة. ويكون بذلك قد انفرد بأن يكون مرشدا لجميع الحركات الاشتراكية التى جاءت بعد ذلك. ومن الواضح كذلك أن الجزء الأكبر من برنامجه كان مرشدا لثورة يوليو ١٩٥٢، حينما ظهرت ملامحها الاشتراكية «فى الستينات من هذا القرن.

الحركة اليسارية فى الثلاثينيات:

فى الثلاثينيات، استعر الهجوم على الحزب الشيوعى، وهاجمته كل القوى الاستعمارية والمحليه، كانت هذه الأخيرة حكومات إم احزابا، تمثل الاغلبيه، أو الاقلية فى مصر، وادت هذه الحرب الضروس الى شرذمة قوى اليسار. ولكن ظلت تلك القوى القديمة صامدة، تناضل فى سبيل التجمع مرة أخرى.. وألفت اوائل الثلاثينات، «الكتله الثورية من العمال الفلاحين».

وعلى الرغم من ثورية برنامج هذه الكتله، وعلى الرغم من قيادتها للعمال الإ أنها تضم خمس طبقات أو هيئات من هيئات الأمة هى : طبقة العمال فى المدن والأرياف، طبقه الفلاحين الفقراء طبقه الناشئة الجديدة (وهم المثقفون من أبناء غير الأغنياء. وهم يميلون بطبيعتهم، وبدافع مصلحتهم نحو الطبقة العاملة) وطبقة أصحاب الصناعات الصغيرة، وطبقة الفلاحين متوسطى الدخل .

هذا التجمع، الذى يدعو به «حزب العمال والفلاحين» يلغى الفكرة الدارجه لدى البعض، بأن الشيوعيين يدعون لدولة «العمال» فحسب وسوف نقتصر على عرض البنود الاقتصادية فى برنامج هذا التجمع، الا أن هناك بندا خاصا بالسودان، وبالوحده العربية، قال به الشيوعيون فى وقت مبكر. وذلك على عكس ما وجه اليهم، عندما كان عبد الناصر يقود حركة القومية العربية .

البند ٢- الاستقلال الاقتصادى والسياسى التام وغير المشروط لمصر والسودان. مع الضمان الكامل لحق السودان فى تقرير مصيره. النضالى من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى، ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة [١] ومضى البند يقرر أمورا أخرى، كالإطاحة بالنظام الملكى، وهدم الجهاز البيروقراطى وغير ذلك.

البند ٤ - مصادرة جميع الاراضى والماشية والادوات الزراعية المملوكة للامبرياليين، ولملاك الاراضى او المرابين والملك، وكبار البيروقراطيين والأوقاف (بما فيها الأوقاف الاهلية) بدون أى مقابل. وتوزيعها على عمال الزراعه، وعلى فقراء الفلاحين، ومتوسطيهم، الذين لا يستغلون عمل الآخرين.

٥- تأميم جميع مشاريع الرى وما يتعلق بها من آلات، وضمان رى اراضى فقراء الفلاحين مجانا، .

٦- مصادرة وتأميم كل البنوك والمؤسسات الصناعية المملوكة للامبرياليين. والغاء كافة الديون الخاصة بالدولة والامبرياليين .

٧- الغاء كافة الديون الربوية، والديون المبنية على الغش -إسقاط كافة الديون عن كاهل الفلاحين . والغاء الرسوم والضرائب التى تثقل كاهل الكادحين. فرض ضرائب تصاعدية على دخول الاغنياء .

٨- حرية العمال الكادحين فى تأسيس منظماتهم، وحرية العمل لجميع هذه المنظمات . يوم عمل ذو ثمانى ساعات الأجر المتساوى للعمل المتساوى، بغض النظر عن القومية والجنس وضع حد أدنى للأجور يوم عمل من أربع ساعات- للاحداث من سن ١٤ - ١٦ سنتوست ساعات من ١٦- ١٨ سنه منع تشغيل النساء والاطفال ليلا - تأمين اجتماعى ضد المرض والبطالة والشيخوخة والعجز تطوير جذرى للإسكان تنظيم وقاية العمال من أصابات العمل.

ويبدو أن هذا البرنامج تطوير راديكالى لبرنامج لجنه الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين، التى قام الحزب الشيوعى المصرى بالدور الأساسى فى تكوينها. والتى تكونت إبان الانتخابات التى إجراها زيور باشا، لمساعدة المرشحين العماليين فى الانتخابات وهذه هى المواد الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البرنامج، والتى تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية فى العشرينات.

- رفع الرقابة الاجنبية عن المالية المصرية
- اجبار الحكومة والمجالس البلدية على شراء الشركات

التى تقوم بأعمال ذات منفعه عامه، كالسكك الحديدة والماء والكهرباء، والغاز والترام ..الخ

– الغاء الضرائب المباشرة على المواد الاوليه الضرورية للمعيشة، كالخبز والخضار واللحم، ومكافحة أزمة غلاء المعيشة والسكن.

– فرض الضرائب على المشاريع والأعمال الوطنية على السواء.

– يوم العمل ٨ ساعات. أنشاء مكتب للعمل فى وزارة الداخلية، يمثل فيه العمال . التأمين على حياة العامل ومستقبله فى الجهه التى يعمل بها.

– حماية النساء والاولاد ومنع تشغيلهم ليلا، إنشاء مشاريع جديدة حكومية وتوسيع الموجود منها. لتشغيل العاملين.

– توزيع الاراضى الحكومية البور على صغار الفلاحين وتسليفهم قروضا بفوائد قليلة جدا. تعديل ضرائب الأطيان لتخفيضها على صغار الملاك وزيادتها على كبارهم.

– تسهيل رى الاطيان للفلاحين المالكين لخمسة أفدنة.

النضال فى الاربعينيات :

والحق، أن التنظيمات اليسارية، سواء توحدت فى شكل حزب، أسمى بالحزب الاشتراكى المصرى أو الحزب الشيوعى، أو تنظيم العمال أو الفلاحين. وكان كلا واحدا أم تفرق لظروف خارجية، أو حتى داخلية، فقد أصر التنظيم اليسارى الموحد، أو التنظيمات التى تفرعت عنه، أصر على أن يعبر عن عناءات الكادحين، وهم الأغلبيه الكبرى من الجماهير الشعبية، وبذلك فنضاله هو فى الحقيقة نضال ديمقراطى جوهرى لا يرنو لديمقراطية سياسية، كما هو المألوف فى الديمقراطيات البرجوازية حيث الأحزاب الرأسمالية تتناوب الحكم، وتحتكره، وتملك وحدها الانفاق على الانتخابات . وحيث لا تملك الاكثرية الحقيقية من الجماهير ذات الحق الأول فى الحكم الديمقراطى، لا تملك غير الذهاب الى صناديق الاقتراع لأنتخاب قاهريها من الأقلية الرأسمالية. حيث تحرم الأغلبية من الديمقراطية الاقتصادية ، فلا تملك السيطرة على مواردها وثرواتها، التى تغتصبها القله. وهى ناتج عمل وكدح ملايين العاملين.

بهذا الأتساق فى نضال اليسار، نرى صورة الأربعينيات ماضية فى ذلك السبيل وهو النضال من أجل سيطرة الجماهير على الحكم والثروة، سيطرة ديمقراطية حقيقية . فهذه «لجنة العمال للتحرر القومى» تنادى «بالتحرر من الجوع والحرمان، والقضاء على الاستغلالين الاجنبى والداخلى . وتقرر أن الشعب المصرى . وعلى رأسه الطبقة العامله يريد أن يكون المستفيد من كده وعمله، ولايذهب عمله لتزداد الأقلية الرأسمالية غنى. ووضع حد اقصى للتملك . وتزع الملكيات الكبرى، وتوزيعها على صغار الفلاحين . وقصر توزيع الأراضى على الفلاحين وصغارهم. ونقل المؤسسة ذات الامتياز والاحتكار الى الدولة . وتمصير المؤسسات الكبرى .

وهذه «ايسكرا أو شرارة» تقول «انها لضرورة اقتصادية ملحه أن تكون نهضتنا الاقتصادية نهضة ديمقراطيه صحيحه . بأن تكون الصناعات الهامه الكبرى ملكا للدولة، تديرها لمصلحة الشعب، لتزيد من قوته الشرائيه، ورفع مستواه الاجتماعى .. وكى تتحقق هذا بصورة قاطعه، يجب أن يشترك مندوبو العمال والفنيين فى اداوة المصانع، حنبا لجنب مع مندوبى الحكومة وموظفيها .

وقد أشار بيان هذه المنظمة، الى أن بعض الرجعيين يرددون نغنه قديمة، هى أن تأهيل «تقصد تأميم» الصناعة فى بلد كمصر، اجراء اشتراكى أو شيوعى متناسين، أن هذا مطلب ديمقراطى قديم، اخذت به كثير من الدول الرأسماليه.

وفى المسألة الزراعية

تقرر «إيسكرا» أن الملكية الكبيره أثر من آثار الاقطاع . والتخلص من أثر الاقطاع شرط أساسى لكل استقلال كامل . وعلى هذا يجب اعادة توزيع الملكيه الزراعية، باستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيره، بعد حد معين، وكذلك الاراضى الحكومية، والأوقاف وتوزيعها على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين. لكن لا يجوز أن يؤدى ذلك الى تفتيت الملكيات وحرمان البلاد من فوائد الانتاج الكبير. وذلك بمساعدتهم على تكوين جمعيات تعاونية، ومدها بالالات والقروض وحق العمال الفلاحين فى تكوين نقابات للأجراء، كالعمال الصناعيين.

نكتفى بهذه الأمثله من المنظمات اليسارية وليس ثمه ضرورة، من الناحيه الاقتصادية أن نعدد برامج المنظمات الأخرى، كالحركة المصرية للتحرر الوطنى، أو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وتحرير الشعب، ومنظمة الطليعة، و ط ش ت، والعصبة الماركسيه، والطليعه المتحدة، والرابة أو (الحزب الشيوعى المصرى) وطليعه العمال، وجماعة الفجر الجديد، ومنظمة الحزب الشيوعى المصرى.

وسواء فى محاولة هذه المنظمات للتوحد، أو إبان تشرفها ، فكلها تستقى مبادئها الاقتصادية من نبع واحد، هو النبع الماركسى. بدلا من الاغراق فى تفاصيل، قد تؤدى بنا الى التكرار، يجدر بنا أن ننتقل الى الخمسينيات . فقد خاض اليسار مع القوى الوطنية الأخرى فى اواخر الأربعينيات، معركة شامله، مزجت القضية الوطنية بالقضية الاجتماعية، وأصبح خصوم الشعب من إمبرياليين ورجعيين، ورأسماليين فى جانب، والجماهير العاملة والمثقفة فى جانب آخر. واستعرت المعركة الوطنية الاجتماعية، وقاد النضال لجنه «الطلبه العمال» ولعب اليسار فيها دورا أساسيا لم تعد الفكرة، طرد الانجليز فقط، بل سقوط الملكيه والاقطاع والرأسمالية وقد دفعت الجماهير الجيش للقيام بانتفاضته فى يوليه ١٩٥٢ .

والمعروف أن الحزب الشيوعى المصرى، هو ثمرة الوحدة الثورية بين حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، والحزب الشيوعى المصرى المتحد وينادى الحزب بتوجيه الاقتصاد القومى الى خدمة الطبقات الشعبية، توسيع القطاع الحكومى فى المشروعات الكبرى . توزيع الاراضى مجانا علي الفلاحين الفقراء. وتطوير قانون الاصلاح الزراعى، وتعميم التعاونيات. ورفع مستوي المعيشة، ومجانية التعليم وتأميم الطب.

صراع الخمسينات والستينيات

قد استمر «الشيوعيون» فى نضالهم عن مبادئهم، بعد قيام ثورة ١٩٥٢ . وهذا واضح من الاعتقالات والمحاكمات، التى قام بها نظام يوليو ١٩٥٢ ضد التنظيمات الماركسية. ولنضرب هنا مثلا من قرار الاتهام فى قضية الجناية العسكرية رقم ١٩٥٦/١٥٠ عسكرية عليا . المتهم فيها د. اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون،. وقد جاء في كتيب عنوانه «برنامج ولائحة الحزب الشيوعى المصرى».

المبادئ: (ونكتفى بالمبادئ الاقتصادية)

٤- القضاء على نظام كبار ملاك الاراضى الاقطاعيين، والرأسمالية الاحتكارية، وإقامة الجمهورية الشعبية، التى يكون فيها الحكم للشعب، من العمال الفلاحين، والوطنيين الديمقراطيين .

٥- مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة (ما يزيد على ٥٠ فدانا)، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء.

٦- تأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامه والمؤسسات الاستعمارية، وإدارتها بواسطة العمال.

ويقرر الحزب بأنه «لن نصادر أموال الرأسماليين بالجملة كما يقول خصوم الاشتراكيه، ولن نمس مبدأ الملكية الفردية . فسياستنا بالنسبة للرأسماليين، هى حماية وتشجيع الصناعة والتجارة بشرط الا تكون احتكارية جشعه تسيطر علي الحكم. وتتحكم فى اقوات الملايين، التجاره الاحتكارية يجب أن تصادر، وأن الاحتكاريين الجشعين يقفون صفا واحدا مع الاستعماريين،.. ويخفون الغذاء والكساء، ويرفعون الاسعار على هواهم، ولهذا يقف صغار الرأسماليين ومتوسطوهم فى صفوف الثورة مع الشيوعيين، ضد الاستعمار والاقطاع.

الشيوعيون ، هم الذين يستطيعون تحقيق مطالب الفلاحين . وهم يطالبون بمصادرة اراضى الاقطاعيين الذين يملكون اكثر من ٥٠ فدانا، لانهم يفرضون استغلالا بشعا واستبدادا رهيبا على الفلاحين، وتوزيع الاراضى المصادرة علي العمال الزراعيين وصغار الفلاحيين بالمجان .

ويرى الحزب أن «المجتمع فى مصر، نصف اقطاعى، نصف استعمارى. وان الطبقة العاملة هى الطبقة القائدة للكفاح التحريرى الوطنى والديمقراطى . وأن على الشيوعيين العمل على قيام الثورة المقبلة، وهى ثورة ديمقراطية جديدة تقودها البروليتاريا. وتعمل على تصفية بقايا الاقطاع. وضرب الاحتكارية. وطرد الاستعمار تتم تحت قيادة الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين . هذه الثورة، كثورة الصين الشعبية، ثورة ديمقراطية جديدة. تمهد لثورة أخرى اشتراكية. وهى جزء من الثورة الاشتراكية العالمية. كذلك العمل على إثارة الوعى، لتكوين جبهة الشعب، ضد جبهة اعداء الشعب ، من أجل السلام والتحرر والديمقراطية الشعبية .

وقد بدأ التقارب بين عبد الناصر والشيوعيين، فى عام ١٩٦٤، بعد أن صدر عفو عن الشيوعيين المسجونين، قدره الشيوعيون تقديرا عميقا . وقصة التقارب معروفة،أدت الى حل الحزب الشيوعى.. وهو قرار ثار عليه كثير من الشيوعيين، وندم عليه كثيرا بعض الموقعين عليه .. على أن هذه قضية أخرى.. فالشيوعيون، حتى وهم فى مرحلة التقارب والتحالف مع ثورة يوليو، مازالوا يتمسكون بموقفهم المبدئى، وهو الوقوف فى صف الكادحين ..

وهذه بعض النقاط من المذكرة التى رفعها الشيوعيون الى الزعيم جمال عبد الناصر التى تدخل فى مجال هذه المقاله :

- اعادة النظر فى تعريف العامل والفلاح ، على أساس أن العامل هو من لا يملك سوى أجره ولا يدخل فى هذا التعريف من يمارس الادارة. أما الفلاح، فهو من يعيش من عمله الخاص، وعمل أسرته على أرضه. وعلى أرض غيره وفى ظروف بلادنا، لا تزيد ملكيه من يطبق عليه التعريف عادة، عن خمسة أفدنه

الديمقراطية داخل وحدات الانتاج : إحلال الجمعية العمومية للعاملين فى الشركة محل الجمعية العمومية للمساهمين بما لها من سلطة انتخاب أغلبية أعضاء مجالس إدارات الشركات وإقرار مبدأ مسئوليتهم أمام الجمعية العمومية للعاملين. مؤتمرات دورية للعاملين. مؤتمر عام سنوى للفلاحين

- تنظيم مؤتمر عام للعاملين فى القطاع العام على مستوى المؤسسة.

- **وفيما يتعلق بظروف الانتاج**: تؤكد المذكرة على التخطيط الشامل للاقتصاد القومى، وتخطيط الانتاج والتوزيع والاستهلاك، والتقديرات الكمية وكذلك **تخطيط الصناعة** فى المصانع، لتضع تقديراتها التى ترفع الى لجنة الخطه المركزية. إعطاء اولويه للصناعات الثقيله

وفى الزراعه : تكوين قطاع عام فى الزراعة : أراضى البساتين ومديرية التحرير. زراعه حديثه للاراضى المستصلحه بمياه السد العالى وغيره .

- تطوير اساليب الزراعة التعاونية للوصول الى نوع من الملكية التعاونية. تخطيط الزراعه، وخاصة محصولى القمح والاذرة تخليص الجمعيات التعاونية من السيطرة الادارية للاصلاح الزراعى. الفلاحون التعاونيون يديرون الجمعيات . تخفيض ايجار الأطيان الى خمسة أمثال الضريبه، واعفاء

الفلاحين المنتفعين من الاصلاح الزراعى من الربع الباقى من الاقساط

– الحد الأعلى لملكية الأسرة، مائة فدان – ضريبة على الاستغلال الزراعى، تطبق على الأعيان .

وفى القطاع العام : تؤمم تجارة الجمله. تكوين تعاونيات اختيارية لصغار التجار – القطاع الخاص فى الصناعة يقتصر على الصناعة التكميلية

– حد أعلى لرأس المال الخاص المشتغل فى الصناعة، وكذلك حد أعلى للعمال المستخدمين فى المشروعات الخاصة.

لامراء فى أن المبادئ الاقتصادية، التى نادت بها، وناضلت من أجلها، المنظمات الشيوعية، وبعبارة أدق المنظمات الماركسية، فالشيوعية مرحلة عليا لم تصل اليها أى من النظم الاشتراكية كانت دافعا، للانظمة البرجوازية، للأخذ، ببعض الاصلاحات المتواضعة، وذلك خوفا من ثورة العمال والفلاحين. والذى نود أن نشير اليه فى هذه الخاتمة، هو أن المبادئ الاقتصادية الاجتماعية، التى دافعت عنها المنظمات اليسارية، كانت الوعى الذى أستضاءت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بقيادة عبد الناصر فالبرنامج الاقتصادى- ودعنا الآن من التنظيم السياسى، وسيطرة الفئات البرجوازية عليه، الذى كان سببا أصلا، فى الردة التى حدثت فى عهد السادات البرنامج الاقتصادى، الذى تطور فى عهد عبد الناصر، يكاد يتبع خطوات المنظمات اليسارية أو الشيوعية، خطوة خطوة .

ففى وقت مبكر، سواء قرأنا برنامج الحزب الاشتراكى المصرى، أو الحزب الشيوعى، أو تفريعاته المختلفة نجد المبادئ التى اقتبسها نظام يوليو وكانت مرشدا له . ونشير الى بعض الخطوات الرئيسة فى البرنامج الاقتصادى الذى وجهه جمال عبد الناصر ، مسترشداً بمبادئ الحركات اليسارية.

١- تأميم قناة السويس

٢- تمصير الشركات الأجنبية

٣- الاصلاح الزراعى.. الذى بدأ بحد أعلى للملكية قدره مائتا فدان، ثم أنتهى الى خمسين فدانا ووزعت الاراضى، على الفلاحين الفقراء، وأنشاء الجمعيات التعاونية لتنظيم الانتاج الزراعى وتجنب تفتيت الملكية والافادة من الانتاج الكبير.. الى جانب البدء بقيام قطاع عام فى الزراعة (مديرية التحرير..)

٤- تأميم المشروعات الكبرى ذات الاهمية الاستراتيجية.

٥- حركة التأميم الشامله فى أوائل الستينيات التى قربت السياسة الاقتصادية للنظام من برامج اليسار الماركسى. فأممت البنوك، وشركات التأمين، والصناعات الأساسية، والنقل، وتجارة الجملة. وأقيمت الجمعيات الاستهلاكية لمد الجماهير بحاجاتها الأساسية من الغذاء والملبس . وغير ذلك .

٦- اتبع نظام التخطيط الشامل والقطاعى، وعلى مستوى المشروع .

وقد أخذ كذلك بالتشريعات العمالية والاجتماعية. التى تنتصف للجماهير الكادحة. واشترك العمال فى ادارة المشروعات وقد أخذ هنا بالمبدأ، الذى نادت به الحركات اليسارية. بغض النظر عن التطبيق، وعن السلطة الفعلية، التى كان يتمتع بها العمال. أزاء رئيس مجلس الادارة والفنيين الكبار وأعضاء مجلس الادارة.

والفارق التاريخى بين الحركات اليسارية، ونظام يوليو، أن الأخير كان يطبق المبادئ، التى كانت حلما وشعارا وهدفا فحسب للشيوعيين. فاذا بها حقيقة تسجل لعبد الناصر.

على أن النضال البطولى، الذى قام به الماركسيون واليساريون، رغم ما تعرضوا له من اعتقال وسجن، وتعذيب ومهانة، هذا النضال هو الذى أبقى على هذه المبادئ حية نابضة . وعبد الناصر حين جعل من تلك المبادئ، مؤسسات حية تهدف لخير الكادحين، ابناء مصر، فانه فعل ذلك لأنه من اليسار. وسيظل عبد الناصر الزعيم الوحيد فى التاريخ المصرى، الذى أدخل «الاشتراكية» مهما كانت ملاحظاتنا عليها فى حكم مصر .

الهوامش

(١) اعتمدت هذه المقالة على الأدب الاشتراكى المنشور بالعربية بصفة عامه . وعلى مؤلفات الدكتور رفعت السعيد التاليه بصفة خاصة
تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ الى ١٩٤٠ (المجلد الاول)
تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ الى ١٩٥٠ (المجلد الثالث)
تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٥٧ - ١٩٦٥ (الوحدة - الانقسام - الحل)
وكذلك على كتاب باللغة الانجليزية، من تأليف الدكتور رفعت السعيد وطارق اسماعيل :
The History of Communist movement in Egypt 1920-1986 by Tarehky .Ismaeland Rifaat El-said syracuse university Pres

(٢) يقول د. رفعت السعيد فى كتاب، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المجلد الاول ص ٥٦٣- بالهامش، انها المرة الأولى التى يظهر فيها شعار للوحدة الشاملة بين الشعوب العربية الحرة فى أية وثيقه سياسية لاى حزب مصرى.

الماركسية فى علم الاجتماع الأكاديمى

الحالة المصرية

عصام فوزى

لايمكن فهم العلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع دون طرحها على مستويين متمايزين متجادلين، أولهما نظرى يختص بتعيين الحيز المعرفى وحدود الميدان الدراسى وتقنيات البحث وقضاياه وأهدافه، والثانى ممارسى يتعلق بتصور كل من الماركسيين والسوسيولوجيين لفعالية العلوم الانسانية، ولمساحة التدخل المفتوحة أمام الممارسة العلمية للتأثير فى حركة متغيرات الواقع الاجتماعى.

يمكن القول، فيما يتعلق بالمستوى الأول، أن الدخول المتأخر للماركسية حقل علم الاجتماع كاحدى مدارسة النظرية كان نتاجا لأسباب خاصة بمعضلة تحديد المجال المعرفى الذى افتتحه ماركس ومارس نظريا من خلاله. وفى هذا لم تكن التسمية «مادية تاريخية» تكفى لحل اشكالية تعيين الحدود، فافتتاح مجال نظرى جديد لابد وأن يدشن بمروره فى مطهر التصنيف المتعارف عليه، وأن تتم المطابقة بين ذلك المجال الجديد وحدود علم موجود فعليا. كانت تلك مشكلة انشغل بها المفكرون الماركسيون طويلا، اذ أن القبول باستقرار الماركسية داخل أطر علم بعينه، حتى مع التغيير فى أدواته المنهجية والمفاهيمية، انما يعنى تخليها عن شموليتها وقدرتها التحليلية الكلية. وحتى لو كان ذلك مقبولا، فأى مجال معرفى هى أقرب له؟ هل نظرية فى الاقتصاد، أم فى التاريخ، أم الفلسفة، أم السوسيولوجيا..؟

لم تكن الاجابات قاطعة فى هذا الصدد، حيث اتجه بعض الماركسيين الى ادماج رؤاهم ضمن حقل التاريخ، واتجه البعض الآخر الى اعتبارها فلسفة نقدية، واتجاه ثالث صنفها تحت عنوان الاقتصاد السياسى (وان اعتبرها نقدا لنظيره البرجوازى)، أو قبل بدخولها هذا الحقل الذى لم تكن حدوده قد ارتسمت بوضوح فى بدايات القرن[1]

على صعيد من الرفض والتشكك المتبادل صيغت العلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع منذ بدايتها الأولى. فكلاهما كان يمثل ردا فكريا على أزمة المجتمع الأوروبى واحتدام تناقضاته الطبقية فى القرن التاسع عشر، سوسيولوجيا كونت الوضعية الداعية الى اعادة النظام والاستقرار للمجتمع على نفس الأسس البرجوازية، ونظرية ماركس الثورية الداعية الى التحويل الجذرى للمجتمع والاطاحة بحكم الطبقات المسيطرة. ومن هنا كان الرفض الماركسى لعلم الاجتماع باعتبار أنه ليس أكثر من أيديولوجيا تبريرية. وبالفعل كان ذلك حقيقيا لدرجة كبيرة لم ينكرها كونت نفسه، حيث عبر بوضوح عن أهداف فلسفته الوضعية بقوله: «يمكن فقط من خلال السياسة الوضعية كبح الروح الثورية، كما يمكن من خلالها تقدير وحصر الاتجاه النقدى.. ويمكن توجيه كل المسائل الصعبة التى تجعل المجتمع فى حالة هياج مستمر.. الى تحقيق قدر من السلام الاجتماعى.. وسوف تعلم الفلسفة الوضعية المجتمع أن التغير السياسى ليس له أى أهمية، وان التغيرات العنيفة غير مجدية.. ومن ثم تميل الى المحافظة على النظام العام»[2]

لقد كان كونت يدرك جيداً دوره فى خلق النظام من الفوضى القائمة ومقاومة التيارات الثورية فى عصره، فجمعت

---

* أ. عصام فوزى : باحث فى علم الاجتماع.

أطروحاته بين فكرة التقدم التى بشرت بها البرجوازية الأوروبية وبين النظام والاستقرار كاحتياج ملح تستهدف هذه البورجوازية تحقيقة فى سياق انمائها لقواها الانتاجية ومراكمة أرباحها. وبنفس الدرجة من الوضوح كان ماركس يدرك دوره فى تعرية أنانية البرجوازية ورجعيتها وكشف آليات الاستغلال التى تمارسها على الطبقة العاملة.والمنتجين المباشرين من الطبقات الاجتماعية الأخرى. لكن هذا الخلاف بين السوسيولوجيا الغربية والماركسية لم يكن مسئولا وحده عن اتساع الهوة بينهما، فلقد أسهمت الأحداث اللاحقة فى ذلك حيث تعمق الخلاف بتحول الماركسية الى عقيدة دولة كمذهب رسمى للسلطة الستالينية البيروقراطية، فتم تحريم علم الاجتماع باعتباره علما برجوازيا يتنافى والعلم الاشتراكى (المادية التاريخية). وبالطبع التزم الباحثون الماركسيون بهذا الموقف الرسمى للدولة الاشتراكية الأم، وامتنعوا عن ادارة اية حوارات مع علم الاجتماع الغربى، الذى كان قد تطور كثيرا عن وضعية كونت وبدأ فى تكوين تراث نظرى ومنهجى أكثر موضوعية، الأمر الذى عطل امكانية نشوء أطر تفاعلية بين الماركسية وبين مناهج البحث الاجتماعى التى كانت تتطور داخل السوسيولوجيا الغربية[٣]. ولم يكن ذلك الموقف العدائى وقفا على الباحثين السوفييت، بل التزمه قسم كبير من الماركسيين الأوروبيين، الذين اكتفوا بتحويل الماركسية الى ايديولوجيا تحريضية يتم تدريسها بشكل حصرى داخل منظماتهم الحزبية.

مع تراجع النفوذ الثقافى للعقائدية الستالينية منذ منتصف الخمسينيات، وصعود تيارات اليسار الجديد فى أوروبا الستينيات، بدأ الباحثون الأوروبيون يعيدون النظر فى المصادرات الستالينية القطعية. ولقد لعبت مدرسة فرانكفورت الدور الأكثر بروزا فى إعادة ادخال الماركسية حقل السوسيولوجيا، ففى الأعوام الأولى للمؤسسة، وجه جرونبرج Grunberg ،أحد مؤسسيها الأوائل، اهتمامه الى حقل التاريخ الاجتماعى، بيد أن ذلك التماس كان جذريا فى بدايته نظرا للهيمنة الواسعة التى كان يمارسها الفكر الوضعى Positivism على العلوم الاجتماعية. ومن هنا حدث انقطاع تحركت خلاله دراسات مدرسة فرانكفورت نحو ما أسمى بالنظرية النقدية أو نظرية «نقد الأيديولوجيا»[٤]. ثم عاد الاهتمام بتطوير سوسيولوجيا ماركسية خاصة فى أعمال «هابرماس» و«أوف» Habermas and Offe اللذين عنيا بشكل أساسى بدراسة طبيعة الأزمة الرأسمالية والدولة التدخلية. وفى الوقت ذاته كان يتطور منهج آخر فى السوسيولوجيا الماركسية تحت تأثير البنيوية الفرنسية، اتجه نحو تحليل أشكال نوعية من المجتمعات وبوجه خاص المجتمع الرأسمالى الحديث، كما ظهرت من داخل هذا الاتجاه أيضا بعض المقاربات الانثروبولوجية ماركسية المنطلقات النظرية (جودلييه).

اذا ما انتقلنا الى المستوى الثانى لتحديد العلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع، وهو ذلك المتعلق بما يمكن تسميته نظرية الممارسة، أى رؤية كل منها للمساحة المفتوحة أمام العلم للتدخل فى حركة الواقع الاجتماعى وحفز متغيراته، سنجد أن أصحاب الفكر الماركسى قد وضعوا تلك القضية ضمن أولوياتهم كمحك أساسى لفعالية العلم وجدواه، بينما لم تعطها المدارس السوسيولوجية الأخرى أهمية كبيرة، على الرغم من وجود اختلافات داخلية بين هذه المدارس فى تقدير أهمية الممارسة العملية ودورها فى تغيير الواقع.

ودون الاستطراد فى تفاصيل مواقف النظريات الاجتماعية المختلفة من هذه القضية، وهو أمر يمكن استنتاجه بسهولة من التباين الواضح بين السوسيولوجيا المحافظة والماركسية الثورية، يعنينا هنا الاشارة، لا الى الفكر النظرى فى ذاته، وانما الى تجسده المؤسسى الأكاديمى، اذ تتحدد على هذا المستوى علاقة الباحث بمثلث الفكر/الجماهير/السلطة. ان دخول الماركسى الى المؤسسة الأكاديمية يعنى دخوله مجالا مترعاً بالسلطة، الأمر الذى يؤدى عادة الى خلق توترات داخل هذا المجال الأكاديمى بين نوعين من التوجهات، التوجه المحافظ الراغب فى ادامة انعزال المؤسسة عن الصراعات الاجتماعية، والتوجه الماركسى الساعى الى ادماج علم الاجتماع فى الواقع الاجتماعى بتحليل مكوناته وتناقضاته وتطوير وعى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى تغييره. ونحن وان كنا نتحدث عن رغبة الاتجاه الأول فى عزل المؤسسة فان ذلك لايتناقض مع توصيفنا لها بأنها مترعة بالسلطة الداخلية، أو انها تدخل ضمن الخريطة العامة للسلطة السياسية فى المجتمع المعنى.

على هذا الأساس تنشأ بين الماركسية والانغلاق الأكاديمى خصومة لاسبيل الى حلها، فالمجال الحيوى لفعالية الماركسى هو المجال الاجتماعى بكل اتساعه وبكافة مفرداته ووقائعه، دوائر الصراع واستراتيجياته، جذور المصالح المتعارضة وتقنعاتها الأيديولوجية.. والفعالية التى يدعيها الماركسى لنفسه لاتقف عند حدود التحليل أو التفسير، بل يمضى مع ماركس فى اطروحته الحادية عشر حول فيورباخ: من تفسير العالم الى تغييره.

والماركسى بطبيعته المشار اليها مؤرق للأبنية النازعة للانغلاق، انه راسم للخرائط (اذا ما استخدمنا تعبير فوكو) خرائط الصراع ومواقع السلطة، وكاشف لنقاط الالتقاء الخفية التى تصل الأبنية التى تدعى الانغلاق والتمايز، كالبناء الأكاديمى، بالصراع الحقيقى اليومى الذى تخوضه الجماعات الاجتماعية وفقا لمصالحها المتعارضة. من الطبيعى والحالة هذه أن يصبح الماركسى مصدر قلق وازعاج لهدوء الأكاديمى ورضائه عن نفسه، اذ يهدم الجنة الأكاديمية المتعالية. ويفتح عينيها على كل شرور الواقع الاجتماعى الأرضى بما ينقله الى سمعها

من أصوات هذا الواقع، صراخه، حشرجات المعاناة، رنين التكدس.. من الطبيعي أيضا أن يزداد تشبث الأكاديمي بموقعه المتمايز، فيمعن في الانغلاق معتقدا أن محارته الفضية سوف تحميه من التقلبات التي يمور بها المجتمع. وفي واقع الأمر ليس للرطانة العلموية التي يبرر بها الأكاديمي عزلته علاقة حقيقية بالممارسة العلمية النوعية، اذ ليست في النهاية سوى رد فعل على تقلبات المجتمع، كما وانها في ذاتها فعل مجتمعي خالص، نوع من الاختباء والتحصن في أفضل تقدير، ومن الممالأة للسلطة وتزيين أفعالها في أسوأ تقدير. لكن هذا الأكاديمي يظل في كل الحالات عنصرا مجتمعيا مهما ادعى من تعال على الصراعات، ومن حياد في المعركة الطبقية الدائرة، ومهما حاول تفريغ رطانته من أية اشارات تدل على الواقع الحي وأزماته.

أما فيما يتعلق بالممارسة السياسية للمؤسسة الأكاديمية فان هناك، في اعتقادنا، نوعين من الآليات يحكمان عملها، آليات سالبة وآليات موجبة. وتتمثل السالبة في عمليات الاستبعاد: الموضوعات التي ينبغي عدم التعرض لها. الاتجاهات والمدارس المنبوذة، التعبيرات والخطابات المنفية، بينما تتجسد الآليات الموجبة في: التبرير، الاحتواء، خلق جماعة مصالح متميزة من الباحثين المرتبطين مباشرة بجهاز الدولة. وليس من شك في أن الباحث الماركسي العامل داخل المؤسسة يصبح موضوعا لاشتغال تلك الآليات، الاحتواء أو المصادرة، ولقد يجد هذا الباحث امكانية ماللاستمرار دون تقديم تنازلات جوهرية، ومن ثم يستمر مصدرا للتوتر داخل المؤسسة.

اذا كان هذان المستويان قد حددا علاقة الماركسية بعلم الاجتماع في عمومها، فان عوامل خاصة تتدخل لتحكم دخول الماركسية مجال السوسيولوجيا الأكاديمية في البلدان المختلفة. ولعل هذا يتضح عندما نأخذ الحالة المصرية بوجه خاص، اذ كان للشروط الاجتماعية- الاقتصادية،وكذلك المناخ الأيديولوجي والمعرفي الذي أحاط بالتفاعل بين الماركسية وعلم الاجتماع أثر كبير على تطور العلاقة بينهما. وفيما يلي سنحاول تتبع جدل هذه العلاقة على مدى ثلاثة مراحل متعاقبة، من العشرينيات وحتى ثورة يوليو١٩٥٢، ثم خلال مرحلة النظام الناصري وحتى منتصف السبعينيات، وأخيرا المرحلة الراهنة.

السوسيولوجيا الأكاديمية والشوعية المصرية: قدر الولادة المتزامنة

يبدو أن القانون الذي استولد من المجتمع الأوروبي في القرن التاسع عشر سوسيولوجية «كونت» المحافظة وماركسية «ماركس» الثورية كنوعين من الردود المتمايزة على احتدام الأزمة الاجتماعية، يبدو أن ذات القانون كان وراء الولادة المتزامنة لظاهرتين مختلفتين في المجتمع المصري في عشرينيات القرن العشرين، ظاهرة السوسيولوجيا الأكاديمية المحافظة والحركة الشيوعية الثورية، اللتين يمكن اعتبارهما نوعين من الردود المتمايزة على تعمق تناقضات المجتمع المصري في تلك الآونة.

شهدت مصر في العشرينيات من هذا القرن، حدثين لهما أهميتهما في موضوع دراستنا هذه: تأسيس أول حزب شيوعي مصري، واقامة أول قسم للاجتماع في الجامعة المصرية. في المؤسسة الأولى وجدت الماركسية، وان كان بأشكال بدائية ودون وضوح نظري كامل، تجسدها العملي والممارس، وعثرت على جذرها الاجتماعي في الطبقات العمالية والفلاحية الفقيرة، وأيضا في شرائح المثقفين المعادين للاستعمار والباحثين عن العدالة الاجتماعية. أما في المؤسسة الثانية، قسم الاجتماع، استقرت المدارس السوسيولوجية الدوركايمية والفيبرية المحافظة، الساعية الى ايجاد حلول نظامية تعيد التوازن وانتظام الحركة للمجتمع على أساس نفس التمايزات الاجتماعية الطبقية التي كانت سببا في تفجر تناقضاته، ويصعب بالطبع الحديث عن مرتكزات اجتماعية لهذه المؤسسة نظرا لمحدودة تأثيرها، وان كانت محدودية التعليم في تلك الفترة، واقتصاره على ابناء الشرائح الاجتماعية العليا، تسمح لنا بادعاء وجود انسجام بين الطروحات النظرية السوسيولوجية المحافظة وبين مصالح الشرائح المتربعة على قمة النظام الاجتماعي والسياسي في ذلك الوقت حتى ولو لم تكن تلك الشرائح تفطن لوجود هذا التعبير النظري عن مصالحها المباشرة.

في حين انخراط الحزب الشيوعي المصري الأول انخراطا مباشرا وايجابيا في الصراعات الاجتماعية، خاصة العمالية منها، انغلق حقل السوسيولوجيا الأكاديمية على نفسه ممارساً عملية توالد ذاتي داخلي في مناخ معقم. ولقد حرص الرواد الأوائل لعلم الاجتماع على نفض أيديهم من أي التزام سياسي، أو حتى أية مراقبة علمية للواقع الاجتماعي المصري، مكتفين بتداول بعض الأفكار النظرية الغربية فيما بينهم ونقل هذه الأفكار الى طلاب القسم. ويرسم د.محمد الجوهري صورة شديدة الوضوح لممارسة هذا الجيل من مؤسسي علم الاجتماع الأكاديمي في مصر بقوله أن هذا الجيل توزع بين اتجاهين: «قلة تتبنى موقفا اجتماعيا سياسيا رجعيا، ينحى نحو الاصلاح، ويرتبط بمواقف الأحزاب الرجعية، ويتباعد عن الانخراط في سلك العمل السياسي التقدمي، والأغلبية الغالبة من هذا الرهط(...) نحت في كتاباتها منحى نظريا خالصا، ينقل عن المدرسة الفرنسية الحديثة في علم الاجتماع (مدرسة دوركايم)، ويلخص أعمالها، وينطلق من مفاهيمها الأساسية دون أي اعتبار للواقع الاجتماعي الذي يتداول هذه الكتب ويتعلم منها»(٥)

تحولت الشروط الاجتماعية التي أحاطت بنشأة

السوسيولوجيا الأكاديمية المصرية الى عناصر مؤسسية ثابته استمرت فى تعميق انعزال المؤسسة الأكاديمية عن البنية الاجتماعية بصراعاتها المحتدمة. فمعظم اساتذة الاجتماع من الجيل الأول تلقوا تعاليمهم فى الجامعات الأوروبية والأمريكية، وبعضهم لم يتخصص فى علم الاجتماع وانما فى علوم أخرى، الأمر الذى جعل مؤلفاتهم شديدة الارتباط بالرؤى الغربية، ولم يحاول هؤلاء تحويل منطلقاتهم النظرية الى أدوات لاجراء بحوث واقعية اجتماعية(٦). ولقد أدى ذلك مفاقمة عزلة علم الاجتماع وتحوله الى نسق مؤسسى مغلق يتم تداول منتجه العلمى داخله بين القائمين بالتدريس الى الطلاب، الذين ينتقل بعضهم الى مصاف القائمين بالتدريس فيقوم بنقل المنتج العلمى غربوى الطابع الى طلابه... وهكذا. ويؤكد ف.تونج F.Tong فى دراسته لعلم الاجتماع فى مصر، ان الاشتغال بالتدريس جعل التأليف يرتبط بتسويق الأعمال بين الطلاب دونما امتداد خارج الجامعة(٧)

لانجد فى المؤلفات الأولى لرواد علم الاجتماع أثرا، لا للفكر الماركسى على المستوى النظرى، ولاحتى لأى توجه سياسى تقدمى يقترب من استخدام المفاهيم الماركسية فى تحليل الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى. وعلى الرغم من أن ماركس كان متضمنا بمعنى من المعانى، ولو منقودا أو مهاجما، داخل السوسيولوجيا الغربية، حيث نجد له صدى واضحا فى كتابات دوركايم وفيبر..الخ، فان رواد علم الاجتماع المصريين لم يأتوا سوى بالناتج النهائى لهذه المدارس وبأطرها المنهجية طارحين عنها القضايا المعرفية محل الخلاف، أى أتوا بكتلة صماء من المقولات والمناهج البريئة من ملامح الفكر الماركسى. مكتفين بعروض مقتضبة وجزئية. وغالبا مشوهة، لأفكار ماركس فى الكتب المدرسية الخاصة بالنظريات الاجتماعية.

يوليو ١٩٥٢: تأميم السوسيولوجيا

انكسرت عزلة السوسيولوجيا الأكاديمية المصرية بعد يوليو١٩٥٢، لا لتفضى الى اندماج بالصراعات الاجتماعية والمتغيرات الحادثة فى الواقع الاجتماعى، وانما لتفضى الى نسق يخدم متطلبات النظام السياسى والاجتماعى الجديد، وبالتالى انحصرت السبل المفتوحة أمام أصحاب علم الاجتماع فى طريقين لاثالث لهما، القيام بالدراسات الميدانية ووضع ناتج هذه الدراسات تحت تصرف صانع القرار السياسى، أو الاستمرار فى الأداء النظرى الخاص المنعزل. كان من السهل على النظام الناصرى استيعاب السوسيولوجيا الأكاديمية فى اطار توسيع الدولة لنشاطها التدخلى فى كافة حقول النشاط. وذلك من خلال التعبئة المباشرة لجميع فئات المثقفين تحت هيمنة الدولة واضفاء الطابع الوظيفى على نشاطاتهم. وفى هذا السياق احتكر الأكاديميون انتاج وطرح الخطاب السلطوى عن أسس وقيم العمل المجتمعى وتحديد سبله وأهدافه. ولما كان من الطبيعى ان يلمع نجم الأكاديميين فى سماء النظام الناصرى الذى يرتكز على ممارسات التكنوقراط والعسكر، فقد اتسع تأثيرهم فى الأجيال الشابة وأوكلت اليهم مهمة ربط هذه الأجيال بعجلة الحركة الاجتماعية وفقا للسناريو المرسوم من قبل النظام السياسى، ومن هنا حرص أصحاب علم الاجتماع الأكاديمى على الاقتصار فى حديثهم على العموميات فقط(٨) وعلى ألا تمس دراساتهم الميدانية سوى مايسمح به النظام ويتسق مع أهدافه ومتطلباته.

وبالقاء نظرة سريعة على الانتاج السوسيولوجى خلال الستينيات وحتى السنوات الأولى من السبعينيات، نلاحظ أن معظم الدراسات كانت تنسجم تماما والدور الموكول اليها فى اطار الحفاظ على الأسس الاجتماعية للنظام الناصرى، ويبرز لنا المسح الذى أجراه د.عبد الباسط عبد المعطى لرسائل الماجستير والدكتوراه التى قدمت لأقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية حتى عام١٩٧٤ عددا من السمات أهمها:(٩)

١- هيمنة الاتجاه الامبريقى الذى يعتمد على جمع مادة ميدانية جزئية، وقلة عدد الدراسات التى استندت الى توجه نظرى واضح.

٢- سيادة البنائية- الوظيفية على معظم الدراسات ذات التوجه النظرى فى حين لم توجد سوى دراسة واحدة وجهت بالمادية التاريخية.

٣- غلبة الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع الصناعى، تليها تلك المتعلقة بالثقافة والفولكلور، ثم دراسات الجريمة والسلوك الانحرافى..

٤- تحتل دراسات القرية المصرية وقضايا التنمية المرتبة الأخيرة فى اهتمامات البحث الأكاديمى خلال هذه الفترة.

واذا ما استفضنا أكثر فى تفسير تلك الملامح سنجد، بداية، أن اتجاه معظم الدراسات الى القضايا المرتبطة بعلم الاجتماع الصناعى كانت تعكس خصائص النسق الأكاديمى فى الستينيات، حيث كان الاهتمام بجمع المادة الميدانية الجزئية يمثل مخرجا ممكنا للباحث الراغب فى التوافق مع النظام السياسى القائم، اذ أن الدراسات الشاملة ستفضى به حتما الى الدخول فى مناطق محرمة مثل الصراعات الطبقية، أو عسف الدولة التسلطية، أو لاجذرية الاصلاحات الاجتماعية. بينما توفر الميادين الجزئية الضيقة فرصة للتعامل اليسير مع بناءات محدودة مكانيا، يمكن الحصول على عينات منها ودراستها بسهولة نسبية. هذا من جهة الباحث، أما على مستوى النسق الأكاديمى ككل، فكان المصنع يمثل مجالا اجتماعيا هاماً وموضعا للصراعات الكامنة والظاهرة، ومن ثم اعتقد علم الاجتماع الأكاديمى بضرورة التدخل لاحتواء هذه الصراعات

وتهدئتها لضمان استقرار النظام.

أما فيما يتعلق بدراسات القرية المصرية، فان ما أستفر عنه المسح من قلة عددها لايكتمل الا باستعراض توجه هذه الدراسات القليلة نفسها. ان العدد الأكبر من هذه الدراسات قد انجز وفقا لمنهج البحث الامبريقى الأمريكى فى الأساس، كما وأن هذه الدراسات اتجهت الى بحث قضية التغير الاجتماعى، والجدير بالذكر أن التغير المستهدف الكشف عن ملامحه وآلياته لم يكن مطروحا فى سياق الصراع الاجتماعى وحركية البناء الاجتماعى فى الريف، وانما ظل فى حدود البحث عن ملامح التغير الثقافى، ولم يخرج بالتالى عن أطروحات مدرسة المتصل الريفى- الحضرى الامريكية.

لعل دراسة د. عاطف غيث حول التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى المصرى(١٠). وهى أول انتاج سوسيولوجى أكاديمى فى هذا المجال، لعل هذه الدراسة تكشف لنا عن التوجهات الأساسية لدراسات هذه المرحلة التاريخية ومنهج تناولها للقرية المصرية. بنظرة سريعة لقائمة المراجع التى اعتمدت عليها الدراسة نلاحظ أن د.غيث لم يشر الى دراسات سابقة حول القرية المصرية باستثناء دراسة واحدة هى تلك التى قام بها د.حامد عمار عن قرية سلوا فى أسوان "Growing up in Egyptian Village ,Silwa, province of Aswan والمطبوعة فى لندن، أما بقية المراجع فمعظمها دراسات فى الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية تلتزم المنهج البنائى الوظيفى كاطار عام (ايفانز بريتشارد، مالينوفسكى، أوجبورن. رادكليف براون، سوروكين..الخ)، كما استند الباحث الى كتابات روبرت ردفيلد حول المتصل الريفى الحضرى واستعان بدراستين ميدانيتين احداهما عن قرية هندية والأخرى عن قرية يابانية. وعلى أساس من المفاهيم البنائية الوظيفية قام الباحث بتتبع التغيرات الاجتماعية فى ثلاث قرى مصرية؛ وكانت العائلة هى وحدة التحليل الأساسية للتعرف على التغيرات فى القيم الاجتماعية، علاقات القرابة، العلاقات الاقتصادية، الثقافة المادية. والملاحظ أن الباحث لم يوجه اهتماما يذكر للصراعات الاجتماعية فى القرية أو التكوين الطبقى لها، بل اعتمد بشكل حصرى على النظرية الوظيفية فى تساند الأنساق حيث ينحصر التغير فى مجرد الزيادة الكمية فى الوحدات الاجتماعية (العائلات القروية) أو تحسن فى وظيفة العائلة من حيث الأداء.

أن دراسة د. غيث المشار اليها تعبر فى توجهها ومنهجها عن التوجه السائد فى الانتاج الأكاديمى لعلم الاجتماع خلال العهد الناصرى، كما وتعكس استمرارية لنفس الأطر النظرية التى لازمت السوسيولوجيا المصرية منذ نشأتها. ويحق لنا القول بأن علم الاجتماع الأكاديمى لم يعدل كثيرا من صياغة سؤاله الخاص حول «المجتمع»، حيث استمر فى التعامل مع هذا المفهوم كمعطى مكتمل، نقله مصاغا فى صورته النهائية من المؤلفات الوظيفية الغربية المؤسسة، ان «المجتمع» لم يكن لدى الوظيفية المصرية أكثر من نسق مركب من الجماعات المحلية Communities المتساندة وظيفياً والقادرة على استيعاب تغيرات النسق الداخلى دون حدوث طفرات أو تحولات جذرية فى طبيعتها. وهنا يتفق علم الاجتماع الأكاديمى مع الفهم المحدد للتغير الاجتماعى الذى كانت تستهدفه السلطة السياسية آنذاك، بل وتكاد تطابق الأهداف، فاذا رجعنا الى دراسة د.غيث، سنجد أنها تنتهى بتحديد واضح لمدى امكانية الاستفادة منها فى التخطيط الاجتماعى، وعلى الرغم من أن الباحث يبدى حذرا شديدا فيما يتعلق بقدرة هذا النوع من الدراسات على التنبوء والتخطيط للمستقبل، الا أنه ينتهى بوضع بعض المقترحات بين يدى القائمين على شئون الدولة، الأمر الذى يعنى ادراكه الكامل للوظيفة التى أوكلها النظام لعلم الاجتماع الأكاديمى.

الماركسية والوظيفية فى العقدين الأخيرين: اختلاف اكاديمى أم صراع ايديولوجى

بخطوات بطيئة ومقاومة عنيفة من جانب المؤسسة الأكاديمية الراسخة. بدأ دخول الماركسية حقل علم الاجتماع فى بداية السبعينيات، وان كان الخطاب الماركسى قد بدأ يروج فى الأوساط الجامعية منذ الستينيات ولكن دون أن يعبر عن نفسه فى منتج سوسولوجى واضح ومتماسك. وبطبيعة الحال كان ذلك مؤرقا للاتجاه الوظيفى السائد.

فى عبارات حانقة، يصف لنا أحد الباحثين الوظيفين دخول الماركسية حقل علم الاجتماع الأكاديمى فى مصر، فيقول:«ابتداء من اعلان الايديولوجيا الاشتراكية فى المجتمع المصرى وفترة المد الاشتراكى حتى عام١٩٦٧، برزت ظاهرتان، الأولى اتجاه بعض شباب أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاجتماع الى الأنساق والاعلانات الاشتراكية للنظام السياسى، ومن ثم بدأوا يعزفون لحنا ماركسيا فى مدرجات الجامعة(...) وقد تمثلت الظاهرة الثانية فى اتجاه عدد كبير من المبعوثين فى علم الاجتماع الى أوروبا الشرقية، وقد كان طبيعيا أن يعود المبعوث فى أفضل الأحوال عارفا بالماركسية وناقدا للاتجاه الوظيفى من منطق ايديولوجى(...) وكان ذلك بالطبع على حساب الاعتبارات الأكاديمية»(١١)

وبغض النظر عن الأخطاء التى يقع فيها الباحث والخلط الذى يقيمه بين خطاب نظام رأسمالية الدولة الناصرية وبين الخطاب الماركسى باعتبارهما لحنا اشتراكيا ماركسيا مزعجا واحدا، فان الدراسة تعبر بوضوح لالبس فيه عن جوهر الصراع بين الماركسية والوظيفية كتعبيرين طبقيين محددين، حتى لنكاد تصل فى رفضها للفكر الاجتماعى الماركسى حد تقديم بلاغ بوليس عن أصحاب هذا الفكر المتواجدين داخل أقسام

الاجتماع المصرية حيث امتلأت باتهامات موجهة ضد «تنظيم متآمر، تآمر لتشويه الحياة الأكاديمية بدرجة عالية... وشيوع حالة من التسطيح الأكاديمي والرطانة الماركسية دون امتلاك القدرة على التحليل(١٢)...».

لاشك أن صاحبنا «الوظيفي» يبالغ كثيرا في وصفه لانتشار الماركسية في أقسام الاجتماع في الستينيات، وهذه دائما صفة ملازمة للبلاغات البوليسية، والحقيقة أن البداية الحقيقية للفكر الماركسي في الحقل الأكاديمي كانت في السبعينيات، ففي سياق حركة التحولات الواسعة، المتراجعة، في البناء الاجتماعي -الاقتصادي المصري في السبعينيات. والتحلل التدريجي لسيطرة الدولة البيروقراطية على الواقع الثقافي المصري، لحق بالمؤسسة الجامعية المصرية مالحق بكافة مؤسسات المجتمع من تغير، حيث بدأت تظهر فيها، رغم أنف النظام والتقاليد الراسخة، تيارات أكثر انفتاحا على الفكر الانساني العالمي بروافده المتعددة، ومنها الرافد الماركسي. وهنا يمكن القول أن العقدين الأخيرين قد شهدا تشكل سوسيولوجيا ماركسية مصرية أخذت في تثبيت أقدامها في مواجهة التيارات المحافظة المهيمنة على الساحة الأكاديمية.

واذا كنا بصدد التعرف على الملامح الأساسية للمؤلفات السوسيولوجية الماركسية في الفترة الأخيرة، فلابد من الاشارة، بداية، الى ان اجراء مسح مدقق لهذه المؤلفات هو أمر يفوق امكانيات هذه الدراسة السريعة. فمن شأن هذا المسح أن يأخذ، ليس فقط بالكتابات التي انتجت داخل الحقل الأكاديمي، وانما أيضا بتلك التي كتبت وروجت خارج الجامعة. فالمعروف عن الماركسيين سعيهم للتأثير في الوعي الاجتماعي للقوى الاجتماعية محل اهتمامهم بخلاف الاتجاهات الأكاديمية الأخرى التي تكتفي بتداول مؤلفاتها داخل مجالها التخصصي. علاوة على ذلك، فان المسح الشامل لابد وأن يأخذ بالفروق الدقيقة في استخدام المفاهيم وكيفيات استخدامها، ذلك أن الماركسيين المصرين، برغم مايجمعهم من اطار نظري واحد، الا أن فهمهم واستجاباتهم للتطورات الجارية في الفكر الماركسي تتنوع، وعلية تنفرز المدرسة الماركسية الواحدة الى عدة اتجاهات فرعية في دراستها للواقع الاجتماعي المصري. ولما كان من الصعوبة بمكان استعراض كافة الدراسات الماركسية فقد اكتفينا بأخذ بعض النماذج منها بحيث نعطي تصوراً، ولو أوليا، للتنوع داخل السوسيولوجيين الماركسيين في تحليلهم للبناء الاجتماعي المصري، ولقد صنفنا هذه النماذج تحت تيارين أساسيين:

- **التيار الماركسي التقليدي**، وهو ذاك الذي التزم بالمادية التاريخية في طبعتها الكلاسيكية، وتعامل معها كمسلمة نظرية دون محاولة ادخال أية تعديلات عليها.

- **التيار الماركسي الجديد**، وهو التيار الذي حاول الاستفادة من التطويرات التي أدخلت على الفكر الماركسي، وبناء عليها أدخل بعض التعديلات في الاطار النظري والمفاهيم الرئيسية عند دراسته للواقع المصري.

أولا: التيار الماركسي التقليدي

يمكن اعتبار كتابات د.عبد الباسط عبد المعطي تعبيراً واضحا عن هذا التيار. سواء من حيث استنادتها النظرية، أو أدواتها التحليلية ومنهج تناولها للبناء الاجتماعي المصري. ولايعني توصيفنا لتلك الكتابات بالتقليدية انتقاصا من قيمتها بل ربما كان العكس صحيحا، فما قدمه د. عبد المعطي من دراسات داخل المؤسسة الجامعية يعد انجازا غير مسبوق في حقل السوسيولوجيا الماركسية المصرية. اذ كسرت جدران العزلة الأكاديمية وتحدت هيراركية المؤسسة وسلطتها الداخلية بوضع الانتاج المعرفي بين يدي القارئ البسيط. ما نقصده اذن بالتقليدية لاينسحب على موقف د.عبد المعطي من الواقع المصري، وانما يقتصر على وصف علاقة رؤاه النظرية بجملة المفاهيم الماركسية.

عني د.عبد الباسط عبد المعطي في معظم كتاباته بدراسة علاقات الانتاج في الريف المصري وأشكال الصراع الطبقي المتولدة عنها، ومن بين كتبه الكثيرة التي تناول فيها هذا الموضوع من زوايا مختلفة، يحتل كتابه «الصراع الطبقي في القرية المصرية» موقعا مركزيا لاحتوائه على المنطلقات النظرية الأساسية للباحث وأسلوبه الخاص في تطبيقها على المجتمع الريفي المصري. يبدأ الباحث دراسته هذه بطرح عدد من الفرضيات المقامة على أساس من المادية التاريخية لتفسير الصراع الطبقي

- ان الصراع يزداد حدة كلما ازدادت الفوارق الاقتصادية بين الطبقات اتساعا.

- ان الصراع الطبقي يزداد وضوحا مع تطور أساليب الانتاج.

- ان تطلع الطبقات المالكة للاستحواذ على السلطة السياسية يزداد كلما اتسعت ملكيتها لوسائل الانتاج.

ويرى الباحث أن الصراع سمة ملازمة للمجتمع الطبقي وعلى ذلك لايقصر دراسته على الجوانب المعلنة والمكشوفة منه، أي تلك التي تتواجه فيها الطبقات بوعي كامل لمصالحها المتعارضة، وانما يتجاوز ذلك منتقلا الى الأشكال اليومية، العفوية وغير المنتظمة من الصراع الطبقي في القرية ولأجل اختبار فرضياته يجرى دراسة ميدانية استطلاعية لمؤشرات الصراع الطبقي في ثلاث قرى مصرية، من خلال تحليل مضمون الصدامات والشجارات المسجلة بمحاضر الشرطة باعتبارها أشكالا منحرفة للصراع الطبقي، وأيضا من خلال تحليل مضمون الشكاوى المنظورة أمام لجنة فض المنازعات بالجمعيات

الزراعية بهذه القرى، ثم يستكمل دراسته بالتعرف على وعى الجماعات الطبقية بحقيقة الصراع مستخدما أسلوب المقابلة المعمقة مع عينات ممثلة لهذه الجماعات.

تصل الدراسة الى نتائج تتفق وفرضياتها الأساسية، فالجماعات المالكة للأرض والمستخدمة للعمل المأجور فى الزراعة تتفق فى معظمها على موقف موحد فيما يتعلق بطبيعة الصراع حيث يرى قسم كبير من ممثلى العينة أن العمال المأجورين يهملون فى أداء أعمالهم ويثيرون الكثير من المشكلات والمتاعب، كذلك تلتقى العينة الممثلة للعمال المأجورين وصغار مستأجرى الأرض على موقف موحد من الملاك وكبار الحائزين، مما يعنى وجود مخزون هائل من الصراع الكامن بين تلك الجماعات الاجتماعية.

فى دراسة أخرى حول «التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية لمصر»(١٤) يشخص د. عبد المعطى ملامح التكوين الاجتماعى الاقتصادى السائد فى مصر فى السبعينيات. ويتسع مجال الدراسة ليضم تحليلا للطبقات والشرائح الاجتماعية فى الريف والمدينة، جذور هذه الطبقات وخصائصها. وهنا يرجع الباحث ضعف البرجوازية المصرية وتشوهها الى ولادتها فى ظل تطور اجتماعى مشوه وسيطرة أجنبية، ويعنى بالتطور المشوه ازدواجية النمط الاقطاعى - الرأسمالى الذى كان سائدا قبل ثورة يوليو، الأمر الذى جعل البرجوازية المصرية، بشرائحها المختلفة، شديدة الارتباط بجذورها الزراعية، لكن الدراسة تؤكد على التمايزات الداخلية بين الشرائح الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بمواقفها من عملية الانتاج ومن الارتباط برأس المال العالمى، فالبرجوازية التجارية تميل الى الاستهلاك الترفى وتحتقر العمل وتنزع باستمرار الى الارتباط بالسوق العالمية، وهى باختصار ذات طابع طفيلى فى كافة سلوكياتها، هذا بينما تبرز البرجوازية الصناعية سمات أكثر تماسكا، فلديها قيم وطنية هامة وتميل الى الانتاج برغم انخراط أجزاء منها فى عمليات المضاربة والسمسرة، وهى فى الغالب تتجه الى الانتاج البسيط ولاتطور نشاطها الانتاجى خوفا من انقلاب الظروف ضدها كما حدث من قبل.

لايسمح الحيز الضيق بالتوسع فى استعراض دراسات د.عبد الباسط عبد المعطى، لكن العملين الذين أشرنا لهما سريعا يحملان ملامح التيار الماركسى التقليدى بوضوح شديد، فالباحث يتبنى نظرية تعاقب انماط الانتاج كما وردت فى طبعتها السوفيتية، ويعتمد الأسلوب الكمى فى تحديد مواقع الطبقات والشرائح الاجتماعية وفقا للملكية، ويلتزم بالتصور الكلاسيكى حول العلاقة المباشرة بين البنية الاقتصادية التحتية والبنية الفوقية الأيديولوجية والسياسة فتتمايز الطبقات لديه تمايزا واضحا فى مواقفها ووعيها وصراعاتها. ويتطابق وعيها بشكل مباشر مع مصالحها المادية. والباحث برغم اطلاعه الواسع على الكتابات النظرية الحديثة والمناظرات الأكثر تطورا بين المفكرين الماركسيين فى أوروبا والعالم الثالث، الا انه يميل الى الاستمرار فى استخدام المفاهيم الاكلاسيكية لكونها أكثر وضوحا وتماسكا عند التطبيق.

ثانيا، التيار الماركسى الجديد

نعرف أن كلمة الجديد التى نصف بها الدراسات المنتمية لهذا التيار لاتحدد سمات نظرية أو تحليلية حصرية تسم تلك الدراسات، لكننا قصدنا تمييز اجتهادات بعض الباحثين السوسيولوجيين الذين حاولوا الاستفادة من المنظورات الماركسية الحديثة حول خصوصية مجتمعات العالم الثالث بتطبيق المفاهيم والأدوات ومناهج التحليل التى استحدثتها تلك المناظرات على المجتمع المصرى، سواء فى تطوره التاريخى السابق على الرأسمالية، أو واقعه الرأسمالى المتخلف التابع. وعلى الرغم من ادراجنا لهذه الدراسات تحت تسمية واحدة، الا ان ذلك لايعنى بالضرورة التزامها جميعا بذات المنظومة المفاهيمية، بل تنوعت المفاهيم المستخدمة حسب نجاعتها فى تفسير الواقعة الاجتماعية محل الدراسة. فمن الباحثين من ركز فى دراسته على مصر قبل الرأسمالية وطبيعة أنماط الانتاج التى سادتها، فمال الى استخدام مفهوم النمط الآسيوى للانتاج كنمط مهيمن يتميز عن النمط الاقطاعى الذى ساد أوروبا الغربية قبل الرأسمالية. ومنهم من اهتم بتتبع أزمة النظام الرأسمالى المصرى، فاستخدم مفاهيم التبعية كأداة لتحليل عملية التخلف التى لازمت تطور الرأسمالية المصرية منذ نهايات القرن التاسع عشر.

تجمع دراسة عاطف أحمد«السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر»(١٥) بين منهج التحليل التاريخى للتعريف بآليات تطور المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية وحتى نهاية حكم محمد على باعتبارها تجسد بداية تشكل مصر الحديثة، والمنهج التجريبى الميدانى فى دراسة ايديولوجيات الطبقات الاجتماعية المصرية الآنية وموقفها من قضيتى العدالة والديموقراطية.

ينطلق الباحث من فرضية أساسية مفادها انطباق خصائص النمط الآسيوى للانتاج على المجتمع المصرى منذ العصور الفرعونية وحتى عصر محمد على. من غياب للملكية الخاصة للأرض، واستمرارية حكومة مركزية قوية تستند على تحكمها فى نظام الرى الاصطناعى فى مد هيمنتها على كافة نواحى الحياة الاجتماعية. ويختلف هذا النمط - حسبما يرى الباحث - عن النمط الاقطاعى الأوروبى بسماته المعروفة، اذ ليست هناك حتمية تاريخية تفرض على كل المجتمعات المرور بهذا النمط الاقطاعى، فاللائحة الخماسية لتتابع أنماط الانتاج (المشاعية البدائية- العبودية- الاقطاع- الرأسمالية- الشيوعية) ليست ملزمة الا فى النموذج الستالينى للتحليل

التاريخى، لكنها ليست كذلك على الاطلاق فى واقع التطور الفعلى للمجتمعات. ويشير الباحث الى أن ماركس نفسه قد ذكر مراراً هيمنة النمط الآسيوى على المجتمعات الشرقية وعدد خصائص هذا النمط، ولعل رسالته الشهيرة الى انجلز، التى ذكر فيها أن غياب الملكية الخاصة للأرض هو مفتاح الشرق كله، تؤكد ادراكه لاختلاف النموذج الشرقى للتطور عن مثيله الأوروبى.

انطلاقا من هذا التصور للتاريخ المصرى. ومن المفاهيم الماركسية للسلطة والطبقات الاجتماعية تركز الدراسة على قضيتى العدالة والديموقراطية كمحورين أساسيين لعلاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية فى مصر خلال مرحلة بدايات تشكلها الرأسمالى منذ دخول الحملة الفرنسية واثناء حكم محمد على. وهنا يرى الباحث أن استمرار سمات النمط الآسيوى فى هذه المرحلة قد حدد طبيعة علاقة محمد على بفئات الشعب المختلفة، كما حدد رؤية الطبقات الاجتماعية المختلفة للسلطة السياسية.

ينتقل الباحث فى القسم الثانى من الدراسة الى المرحلة الحديثة من تطور المجتمع المصرى وبالتحديد مابعد ثورة يوليو١٩٥٢. مستفيدا من المقدمات النظرية والتحليلية التى أفرد لها القسم الأول. واستخدم فى ذلك منهج البحث الميدانى للتعرف على تصورات الطبقات الاجتماعية لعدد من المفاهيم والقضايا تم التركيز فيها على قضية العدالة وكيفية التصدى للظلم حسب ماتتصور كل طبقة كما اختبر فهم هذه الطبقات لقضية الديموقراطية والدكتاتورية. ولقد استفاد الباحث من الأدوات التقليدية للدراسة الميدانية بعد تطويرها لتلائم أهداف الدراسة ومفاهيمها، حيث استخدم صحيفة الاستبيان كأداة لجمع المادة الميدانية وضمنها بيانات محددة للانتماء الطبقى كالحالة التعليمية والمهنية وبيانات عن ملكية الأرض والعقارات، والدخل الشهرى من المهنة والأملاك كمدخل لتحديد موقع المبحوث من علاقات ووسائل الانتاج.

حرصت الدراسة على التمييز بين الطبقات الاجتماعية فى الريف والحضر، ففى الريف تخير الباحث طبقتين هما، طبقة الملاك الزراعيين(٨٨مبحوثا)، وطبقة الفلاحين الأجراء (١٠٠ مبحوث) جمع عيناتهما من عدد من القرى المتفرقة. أما فى الحضر فقد ركزت الدراسة على طبقتين أصحاب الورش (٨٨ مبحوث) والعمال الحرفيين (١٠٠)مبحوث) وجمع عيناتهما من مدينة القاهرة فقط.

جاءت الدراسة الميدانية لتشير الى مؤشرات شديدة الأهمية، فعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية المختلفة للطبقات محل الدراسة، (ملاك لوسائل الانتاج وغير مالكين)، فان تصورات المبحوثين جميعا تشابهت فيما يتعلق بطبيعة السلطة الحاكمة وقضيتى العدالة والديموقراطية. وفى هذا تصل الدراسة الى أن هناك افتقادا للعدالة بمختلف أنواعها، الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وأن الطبقات المختلفة لاتثق بالسلطة القائمة حيث تقوم العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية على نوع من الخوف والتوتر والحذر المتبادل، ويتجلى ذلك فى اجماع كافة الطبقات الأربع على احتياجها الى العدالة والمساواة، وتحديدها للقواعد المطلوبة من اجل اقرار العدالة وهى: اعطاء كل ذى حق حقه، والامتثال للقانون، وعدم التمييز بين المواطنين فى المعاملة.

الدراسة الثانية التى نأخذها كنموذج لتيار الماركسية الجديدة، هى دراسة د.محمود عودة المعنونة «الفلاحون والدولة»(١٦). وهنا أيضا لايلتزم الباحث باللائحة الستالينية الخماسية حول تعاقب أنماط الانتاج وانما ينطلق من مفهوم مشابه بدرجة كبيرة لمفهوم النمط الآسيوى للانتاج هو «النمط الخراجى» حيث يعتقد فى سيادة هذا النمط، متمفصلا مع بعض الأنماط الهامشية منها النمط الاقطاعى، فى المجتمع المصرى قبل الرأسمالى. وترى الدراسة أن دخول مصر السوق العالمية قد أحدث تداخلا فى بنيتها الاجتماعيه بين النمط الخراجى الركد وانماط رأسمالية حديثة.

وتقترب دراسة «عودة» من دراسة عاطف أحمد السابق الأشارة اليها فى عدد من القضايا والتصورات، ومنها استمرارية انماط الانتاج قبل الرأسمالية وانعكاسها على شكل العلاقة بين الفلاح والدولة. لكن الباحث يركز أكثر على أشكال الفائض الاقتصادى وعلاقات الملكية أكثر من اهتمامه بأشكال الوعى والأيديولوجيا. وتناولة هذا لأشكال الفائض يدفعه الى القيام بتحليل اجتماعى تاريخى للتحولات التى حدثت فى العلاقات الخراجية وتحللها. ومن هذا التحليل يصل الى نتيجة مفادها ان تفكك ملكية الدولة للأرض لم يغير كثيرا من أشكال انتزاع الفائض الاقتصادى الزراعى، حيث ظلت تلك الأشكال والأساليب مرتبطة بالعلاقات قبل الرأسمالية على الرغم من كل التحولات الشكلية والقانونية فى ملكية الأرض، ويرى الباحث ان تداول الفائض المنتزع يتم فى السوق العالمية بأشكال رأسمالية وذلك من خلال التجارة الخارجية التى تسيطر عليها أجهزة الدولة.

لاشك أن «عودة» فى هذه الدراسة يستكمل ماكان قد بدأه فى كتابه «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»(١٧) من تحليل لديناميات التمايز الطبقى فى الريف المصرى خلال القرن التاسع عشر، اذ درس بالتفصيل عملية تشكل البروليتاريا الزراعية ومعدمى الريف، لكن مايضيفه فى «الفلاحون والدولة» هو البعد العالمى لعملية تشكل الطبقات وتداول الفائض المنتزع من المنتجين المباشرين، وهو فى هذا يقترب بدرجة كبيرة من أطروحات مدرسة التبعية، وعلى وجه الخصوص رؤى د.سمير أمين، فيما يتعلق بمقولة النمط الخراجى

للإنتاج، أو نظرية المركز والأطراف(١٨)

ولقد يرى البعض أن عودة قد تعسف فى تطبيق بعض هذه المفاهيم على الواقع المصرى دون أن يحدد بوضوح مضمون تلك المفاهيم ومدى صلاحيتها لتفسير التطور التاريخى لمجتمع مشخص كالمجتمع المصرى، خاصة مفهوم «النمط الخراجى»، أو اعطائه ثقلا كبيرا لدور العوامل الخارجية فى تشكيل الطبقات الاجتماعية وصياغة أنماط صراعاتها، لكن ذلك لايقلل من أهمية الانجاز العلمى للباحث، ودوره الريادى فى تطوير واثراء دراسات القرية المصرية.

بايجاز شديد

نقول أن الفكر الماركسى قد أثر تأثيرا محسوساً فى السوسيولوجيا الأكاديمية فى العقدين الأخيرين، ومعيارنا لايتوقف عند التأثير الكمى، أى عدد الدراسات التى تبنت هذا الفكر أو انطلقت منه فقط، وانما يتعدى ذلك للتأثير الكيفى فى الرؤى والمفاهيم وأدوات التحليل التى تستخدمها المدارس السوسيولوجية الأخرى. صحيح أن بعض هذه التأثيرات كانت جزئية، وبعضها كانت مشوهة نتيجة لاختلاط المفاهيم وتنافرها(١٩).

لكن الأمر المؤكد أن الناتج فى محصلته النهائية كان ايجابيا.

الهوامش

١- تجدر الاشارة هنا الى أن بعض الماركسيين الروس قد حاولوا، فى نهايات القرن التاسع عشر، صياغة مقاربات سوسيولوجية ماركسية، وكان من بينهم «كوفاليفسكى» الذى شارك فى أول مؤتمر دولى لعلم الاجتماع عام١٨٩٤ بدراسة حول نظرية ماركس الاجتماعية، بيد أن تلك المحاولات لم يكتب لها الاستمرار، فلم تشهد العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين سوى القليل من الدراسات الماركسية ذات المنحى السوسيولوجى، لعل أشهرها تلك التى قدمها بوخارين بعنوان «نظرية المادية التاريخية: كتيب شعبى فى السوسيولوجيا الماركسية». ولقد وجه جرامشى نقدا حادا لهذا الاتجاه يمكن للقارئ الاطلاع على تفاصيله فى:

1- Antonio Gramsci, "Historical Materialism and Sociology" Selections from Prison Notebooks, Lawrance and Wishart, London,1978 (pp.424-431).

٢- وردت فى، أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١ ،ص٧١-٧٢.

٣- فيما يتعلق بالموقف السوفيتى من علم الاجتماع والتحولات التى طرأت عليه،انظر:

د.عبد الباسط عبد المعطى، «الاتجاه السوفيتى»، سلسلة قراءات نقدية فى علم الاجتماع، الكتاب الثالث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ص٣٨-٤١.

4- Tom Bottomore {ed}, Adictionary of Marxist Thought, Blackwell, Oxford, 1983, [Sociology,pp.450-53}

٥- د.محمد الجوهرى، مقدمة لكتاب د.أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مصدر سبق ذكره.

٦- د. عبد الباسط عبد المعطى، الاتجاه السوفيتى.. مصدر سبق ذكره، ص٩-١٠

7- F Tong, Sociology in Adeveloping Country -The U.A.R., Orientations دراسة أشار اليها د. عبد الباسط عبد المعطى فى كتابه، «اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع»، سلسلة عالم المعرفة (٤٤٠). الكويت،١٩٨١، ص٢٦٠.

٨- آلان روسيون، «المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، ثلاثون عاما منالعلوم الاجتماعية فى مصر١٩٥٢- ١٩٨٠»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والعشرون، يناير١٩٨٧، (ص٤٦-٧١)،ص٤٧.

٩- انظر د. عبد الباسط عبد المعطى. اتجاهات نظرية.. مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧-٢٧٧.

١٠- د. محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى، دراسة محافظة الدقهلية «قبطون وهلا وكفر الشيخ»، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٥.

١١- د.على ليله،«المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر»، فى :ودودة بدران (محررة)، اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٢،ص١٣١.

١٢- انظر تعقيب د.سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل على دراسة د.على ليلة، نفس المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

١٣- انظر على سبيل المثال:

د.عبد الباسط عبد المعطى، التركيب الطبقى وبعض مشكلات التنمية فى الريف المصرى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة،١٩٧٣،

الصراع الطبقى فى القرية المصرية، تحليل تاريخى ومعاصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة،١٩٧٧.

توزيع الفقر فى القرية المصرية، القاهرة دار الثقافة الجديدة،١٩٧٩.

١٤- د.عبد الباسط عبد المعطى، «التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر»، فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الاقطار العربية، ندوة المعهد العربى للتخطيط، الكويت ٢٦-٢٩ سبتمبر/ايلول ١٩٨١

١٥- عاطف أحمد فؤاد، «السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر: دراسة اجتماعية تاريخية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس،١٩٧٥.

١٦- د.محمود عودة، «الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية».

دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٧٩.

١٧- د.محمود عودة، «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢.

١٨- انظر تعليق د.أحمد زايد على كتاب «الفلاحون والدولة» فى:

أحمد زايد. «البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل الجماعات فى الصفوة القديمة والجديدة». القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص١٩٤-١٩٦.

١٩- من الدراسات التى شابها الارتباك والخلط فى استخدام المفاهيم، دراسة غريب سيد أحمد المعنونة «الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة التدرج الطبقى»، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة الاسكندرية. ١٩٧١، فالباحث يستخدم مفهوم الطبقة بشكل أقرب للتصور الفيبرى، وبرغم انه يدين تقليص الطبقة الى المستوى الاقتصادى فقط، لايضيف معايير ذات قيمة فى صدد تحديده للطبقات الاجتماعية فى مصر.

الصراع الطبقى فى القرية المصرية، تحليل تاريخى ومعاصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة،١٩٧٧.

توزيع الفقر فى القرية المصرية، القاهرة دار الثقافة الجديدة،١٩٧٩.

١٤- د.عبد الباسط عبد المعطى، «التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر»، فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الاقطار العربية، ندوة المعهد العربى للتخطيط، الكويت ٢٦-٢٩ سبتمبر/ايلول ١٩٨١.

١٥- عاطف أحمد فؤاد، «السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر: دراسة اجتماعية تاريخية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس،١٩٧٥.

١٦- د.محمود عودة، «الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية».

دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٧٩.

١٧- د.محمود عودة، «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢.

١٨- انظر تعليق د.أحمد زايد على كتاب «الفلاحون والدولة» فى:

أحمد زايد. «البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل الجماعات فى الصفوة القديمة والجديدة». القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص١٩٤-١٩٦.

١٩- من الدراسات التى شابها الارتباك والخلط فى استخدام المفاهيم، دراسة غريب سيد أحمد المعنونة «الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة التدرج الطبقى»، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة الاسكندرية. ١٩٧١، فالباحث يستخدم مفهوم الطبقة بشكل أقرب للتصور الفيبرى، وبرغم انه يدين تقليص الطبقة الى المستوى الاقتصادى فقط، لايضيف معايير ذات قيمة فى صدد تحديده للطبقات الاجتماعية فى مصر.

ايديولوجيا النقد ونقد الأيديولوجيا

تحليل سوسيولوجى لأزمة المثقف المصرى

د. أحمد مجدى حجازى

«ان كل حقبة تخلق نظرياتها ومنظريها»

ماركس

إطلالة:

أعتقد أن عملا تقويميا للفكر اليسارى المصرى ليس هدفا مباشرا لهذه الدراسة لأنه فى حاجة الى بحث مستقل يتم فيه -بعناية- دراسة تاريخ نشأة هذا الفكر ومراحل تطوره منذ العشرينيات ثم فى مرحلة الأربعينيات وهى مرحلة النضج اليسارى ووصولا إلى مرحلة الناصرية ذات النزعة اليسارية-النوعية ثم مرحلة الإنحدار التدريجى فى السبعينيات والثمانينيات.

ولا جدال فى أن الفكر اليسارى ليس من صنع واقعنا، فقد جاء كتيار عالمى إلى بلادنا ولعب أدوارا متباينة فى الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتبناه بعض المثقفين المصريين والأجانب والمتمصرين لأهداف متباينة ولتحقيق مآرب متمايزة أيضا. وكان التعطش إلى الاستقلال والحرية هو محور إستيراد الفكر الأيديولوجى وتدعيم أفكاره لا فى مصر وحدها وإنما فى كثير من الدول المتخلفة.

وهذه الدراسة ليست فى إطار الدعوة للتخلى عن الإتجاه النقدى أو التقدمى الذى أرسى دعائمه -كعلم موضوعى- كارل ماركس لفهم الواقع وقوانينه التارخية فى المجتمع الرأسمالى الخالص. وإنما هى محاولة من ضمن المحاولات العديدة فى إتجاه تطوير الفكر وانمائه.

ولعل تطوير هذا الفكر يعنى أول مايعنى أن هناك دراسات أكاديمية جادة قام بها رجال الفكر الاجتماعى مثل مدرسة عين شمس، ورجال الفكر الاقتصادى والتاريخى فى مصر. ومن الانصاف تقرير أن دراسة الفكر اليسارى المصرى على أنه وحدة واحدة أمر لايستقيم مع الكم الهائل من الدراسات العلمية التى تبنت الفكر المادى التاريخى واقامت على أسسه دراسات أمبريقية وتحليلية نقدية أسهمت بدور كبير فى فهم واقع المجتمع المصرى، وخاصة فى العشر سنوات الأخيرة. ومع هذا فإننا سوف نركز هنا ربما على جانب سلبيات قطاع من اليسار المصرى الذى تبنى الماركسية فى مفهومها الأيديولوجى وسلخ عنها رافدها العلمى فى محاولة لنقد النقد حتى يمكن ممارسة قراءة المادية التاريخية من منظور التطوير وليس الإلغاء.

١- أزمة الخطاب النقدى المعاصر

لعل تأثير أحداث مايسمى بفشل «التجارب الاشتراكية» على المثقف اليسارى المصرى كان عظيماً، بل أنه يثير الاستغراب والتعجب فمنذ أن أطلق جورباتشوف إستراتيجية إعادة البناء «البيروسترويكا» والمصارحة «الجلاسنوست» والأمر أصبح مثاراً للجدل الفكرى والحوار العلمى الذى ظهر فى تعليقات وتحليلات كثيرة ومتنوعة. بل ان الخلافات الفكرية

(*) استاذ علم الاجتماع المساعد فى آداب القاهرة.

* د. أحمد مجدى حجازى : استاذ فى قسم الاجتماع كلية الآداب بجامعة القاهرة.

إتضحت أيضا- فى ثنايا الصرخات الصامته التى اطلقها بعض المفكرين الذين استندوا على الفكر النظرى الماركسى فى تحليلاتهم، وذلك فى محاولة يائسة للإنطواء على الذات من أجل فهمها، بدلا من تحليل الظروف الموضوعية للواقع العالمى المتغير، وأزماته المتلاحقة، تلك الأزمات التى لم تكن بأى حال من الأحوال موجودة مع بداية نشأة الفكر الماركسى فى القرن التاسع عشر كنقد اجتماعى- نظرى وعملى فى آن واحد- للنظام الاقتصادى الرأسمالى حديث الولادة.

لقد أصبح هناك إحساس عميق بالأزمة الفكرية التى يعانيها الخطاب الماركسى(١). وهنا انقسم اتباع الفكر اليسارى بين مؤيد لاستراتيجية إعادة البناء وبين معارض لها. ثم هناك فريق ثالث يدرك خطأ التجارب الاشتراكية، لكنه يجعل منها البداية فى سبيل التحرر الاجتماعى(٢). هذا بالاضافة إلى الفرق الأخرى التى تعادى الفكر الماركسى فى الماضى والحاضر، وهذه الفرق بالضرورة تتجه نحو الاقتصاد الرأسمالى الغربى وتتبنى أيديولوجيته كما ظهرت فى الغرب أيضا.

أما المفكر اليسارى الذى يؤيد إستراتيجية إعادة البناء فهو يرى أن الماركسية فى حاجة إلى دفعة ديمقراطية تعيد إليها الفكر التقدمى الذى أكد عليه كارل ماركس فى أكثر من موضع من نظريته حول المادية التاريخية. ويؤكد على أن التطبيق الفعلى للأفكار الماركسية لم يحالفه النجاح نتيجة للمظاهر السلبية والفهم الخاطئ لمسلمات الفكر الماركسى، ولذلك فقدت الماركسية -كنظرية علمية- هويتها ومصداقيتها وقوتها التحررية فى بلدان أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى باعتباره «النموذج المثال» لتطبيق الأفكار الماركسية.

ولاجدال فى أن هذا الاتجاه المؤيد لسياسات الاصلاح وإعادة البناء، يتعاطف جزء كبير من اتباعه بشكل حماسى(٣). مع فكرة القيادات السوفيتية أكثر من تعاطفه مع الأفكار النظرية الماركسية فى حد ذاتها. بينما نجد المفكر اليسارى المعارض لهذه السياسات يرى ان الاصلاح لا يعنى سوى التخلى عن مبادئ الفكر الماركسى النقدى الذى حقق- خلال تاريخه الطويل- تقدما إنسانيا ملموسا شعرت به الفئات الاجتماعية الدنيا على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، لا فى داخل المجتمعات الشرقية، أو فى الاتحاد السوفيتى -مطبق الأفكار الماركسية فقط- بل إمتدت أثاره الايجابية، وبقدر أكبر، فى المجتمعات الرأسمالية فى مرحلة كانت فى أمس الحاجة إلى تطبيق سياسات الاشتراكية ومبادئها، مما ساعد على إبعاد فكرة الصراع الطبقى والثورة التى تنبأ بها كارل ماركس، هذا بالاضافة إلى أن العالم الثالث استقى من هذا الفكر عوامل التحرر، فقد أصبح الفكر اليسارى هو المخلص لها من الاستغلال الوطنى، والاستغلال الاجتماعى على حد سواء.

ولذلك فإن فشل الممارسات النظرية والعملية للأحزاب الشيوعية والنموذج السياسى التنموى السوفيتى، الذى يتبناه معظم التقدمين اليساريين فى مصر، يعد أيضا فشلا للفكر اليسارى المصرى، الذى استقى من التجربة السوفيتية أفكارها باعتبارها صانعة التاريخ فى كل زمان ومكان.

ولقد أخذ بعض من المفكرين اليساريين نماذج ومشروعات جاهزة سلفا، وارتبطوا بها ايديولوجيا قبل أن يخضعوها للقوانين العلمية. أخذوها بل تمثلوها دون تمحيص علمى واقعى ونسوا «أن تطوير التاريخ لا يصنع بحسب نماذج ومشروهات جاهزة سلفا، أو إرادة علوية متسلطة تفرض رغباتها وأهواءها وانما يتولد هذا التاريخ ويتطور بما يحتدم مع الواقع من تناقضات وصراعات واختيارات واختبارات وجهود مشتركة تقوم على الرؤية الموضوعية للواقع، واحترام الاختلافات والاجتهادات الفكرية واطلاق حرية المبادرات الذاتية والجماهيرية واتخاذ الدفاع عن إنسانية الإنسان قاعدة سلوك سياسى أو إقتصادى أو ثقافى، واعتبار التطور الحر لكل فرد هو شرط للتطور الحر للمجتمع(٤).

ومن هنا كانت اشكالية المفكر اليسارى المصرى ومازالت هى انه أخذ الفكر الماركسى على انه رؤية فلسفية عامة تنطبق على كل المجتمعات وفى كل المراحل التاريخية المختلفة. ومن ثم أصبح هذا الفكر عقيدة جامدة إما ان نأخذها كما هى وإما ان نرفضها كلياً. وربما لهذا الغرض تعثرت التيارات الماركسية على المستويين الأكاديمى والتطبيقى لا فى مصر فقط، بل فى دول العالم الثالث ككل بسبب ان مفكرى هذه الدول استوردوا هذا الفكر لا على أنه طريقة فى البحث أو نقطة إنطلاق علمية لمواصلة التحقق الأمبيريقى بل استوردوا هذا الفكر بشكل عقائدى مغترب. ويكفى أن نشير هنا إلى أن المجتمع الاشتراكى المصدر لهذا الفكر صدر كتابات ذات مسحة ايديولوجية صارخة بدلا من أن يصدر التحليلات العلمية للماركسية كما ظهرت فى اصولها المادية التاريخية ومنهجيتها الجدلية. فإذا ما حاولنا أن نحلل مضمون الكتابات السوفيتية على سبيل المثال، والتى قامت بنشرها وتوزيعها دار الشرق فى مصر، والتى تمثل المنهل الرئيسى للمثقفين المصريين خاصة فى مرحلة الستينيات، سنجد أن معظم هذه الكتابات كانت مختارة بعناية على أساس قاعدة أساسية هى المضمون الأيديولوجى الذى يعمل على بث القيم الفلسفية العامة التى تجمع فى مضمونها بين النقد الفلسفى لدعائم النظام الرأسمالى الحر، فى محاولة تبيان فشل هذا النظام الديمقراطى المستغل، والتنبؤ الحتمى بالثورة والتغيير نحو المجتمع الأفضل «الشيوعى» أو «اللاطبقى»، وبين التمجيد الصارخ للفكر الفلسفى الشيوعى. وهكذا كانت التنشئة الأيديولوجية الماركسية هى الهدف المحورى والمضمون الواضح لتلك الكتابات المصدرة إلى معظم

المجتمعات الخارجية ومن بينها مصر.

وربما لم يكن هذا الكم الهائل من الكتابات يصدر فقط إلى الخارج وخاصة إلى دول العالم الثالث المتعطش إلى الحرية سواء السياسية (الوطنية) أو الاجتماعية (الاستغلال الاجتماعى والطبقى فى الداخل)، وإنما أيضا وبنفس القدر كان ذلك يمثل المضمون الاعلامى والثقافى والسياسى داخل المجتمعات الاشتراكية ذاتها. ولكى نكون منصفين إلى حد بعيد، فإن الفلسفة الأيديولوجية الماركسية وإن كانت هى الهدف الأساسى للتنشئة السياسية لشعوب العالم الاشتراكى والعالم الثالث، إلا أن توجيه هذه الأيديولوجية فى محاولات أخرى علمية كان له تأثير بالغ فى تقدم المجتمع الاشتراكى فى فترات تاريخية محددة. حيث أدى التطبيق الفعلى للنظرية الماركسية فى مجالات علمية عسكرية واقتصادية إلى تفوق عسكرى وبناء، قوة اقتصادية كانت منافسة بل متحدية للنسق الرأسمالى ذاته. إلا انه خارج نطاق المجال العسكرى والاقتصادى كانت النظرية الماركسية- الستالينيه هى المحور الأيديولوجى للتوجه السياسى سواء فى الداخل (داخل المجتمعات الاشتراكية) أو فى الخارج (خاصة فى دول العالم الثالث).

ولم تصمد هذه الفلسفة العامة للماركسية كثيراً أمام التيارات النظرية والعملية الذائعة الصيت فى المجتمع الغربى والمصدرة إلى دول كثيرة فى العالم. وأصبح الخلاف غير متكافئ بين فكر برجماتى يعتمد على العلم والتجارب المعملية والحوارات الديمقراطية، وبين فكر أيديولوجى يحارب بفلسفة عامة منسلخا عن جذوره العلمية فهو وإن كان يعتمد على مقولات المادية والديالكتيك والتاريخ كأسس موضوعية إلا أنه يتناسى ذلك فى غمرة الحماس الأيديولوجى والفكر الستالينى الجامد والعقائدى. وربما لهذا السبب تعثرت التجارب الاشتراكية عندما فشلت فى الصمود أمام النقد العلمى والاختبار التاريخى، والتعامل مع النظرية العلمية بكل ماتحمله كلمة علمى من معنى يشير إلى النسبية والمرونة والإحتكام إلى الواقع التاريخى الحى(٥). لذا تخلف البحث التاريخى والاجتماعى وأصبح أداه طيعة أمام الفكر الرأسمالى الغربى الذى استطاع ان يغيره من داخله.

لقد أصبح الفكر الرأسمالى فى المجتمعات الغربية وأمريكا أكثر فاعلية بسبب تكريس جهود مفكرية فى البحث عن مواطن الضعف فى الفكر الماركسى وفى نفس الوقت قام النظام -بوعى- بدراسة أسس الماركسية وتطبيقاتها واخضاعها للدراسة العلمية من جانب رجال الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والانثروبولوجى فى محاولة منه للإستفادة من مقولاته عن الصراع الطبقى، والثورة، والوعى وفائض القيمة والاستغلال. ومن هذه الدراسات استطاع مفكروه التوصل إلى صيغ ملائمة لاستمرارية النظام الرأسمالى وتحصينه ضد تنبؤات الماركسية، ومن ثم تم بناء أطر نظرية متعددة(٦)، وأصبح هناك مايعرف باليسار الجديد 'New Left" والتيارات النقدية الحديثة، وظهر الخيال والتأمل السوسيولوجى وأصبح هناك مايعرف بالماركسية الحديثة New Marxism'

وكرد فعل مباشر لأزمات الواقع، اتجه العلم الاجتماعى إتجاها قويا نحو إحياء مايسمى بالراديكالية أو النقدية. وتطور علم جديد هو علم الاجتماع الراديكالى أو النقدى -Sociolo Critical gy,Radical Sociology وبرزت أسماء مثل أدورنو (T.Adorno) وهابرماس (j.Habermas) وهوركهايمر (M.Horkheimer) وماركوزا (H.Marcuse) وكيرشهايمر (O.Kirchheimer) ونيومن (F.Neuman) وغيرهم ونشرت أعمالهم فى مجلة البحث الاجتماعى الألمانية -Zeitschrift fur Sozial forschung" واشتهرت أعمال هؤلاء بالنقد الاجتماعى ودراسة العلاقة بين النظرية والممارسة(٧).

وبناء على هذا التطور ظهر ما يسميه البعض بالحكومات الاشتراكية الديمقراطية فى مرحلة الستينيات فى المجتمعات الغربية التى تطبق النظام الرأسمالى الليبرالى مثل ماحدث فى فرنسا وفى ألمانيا الغربية حيث استطاعت أن تكرس الأفكار الماركسية الصالحة للتطبيق فى خدمة النظام الرأسمالى. وهى تلك الفترة التى وصفها البعض بأنها مرحلة التحول نحو الاشتراكيات، مع انها كانت تدعيما مستمرا للنسق الرأسمالى وتجنيبا له من الصراع الطبقى والثورة التى تنبأ بها كارل ماركس وزملاؤه(٨). وتبناها معظم المفكرين اليساريين فى مصر. ولكن كيف تم ذلك؟ وما هى أهم العوامل التى ساعدت على تقبل الفكر العقائدى على حساب الفكر العلمى؟ وما هى الأسس الموضوعية والذاتية التى يقوم عليها الفكر اليسارى المصرى؟

لعل فهم ذلك يمكن أن يتم من خلال عدة وسائل منهجية. وربما يكون من الأفضل تحليل بعض أهم القضايا الاجتماعية المحورية- التى تبناها اليساريون المصريون باعتبار أن القضية الاجتماعية هى محور إهتمامات الشعوب والأساس الذى ارتكزت عليه الماركسية العلمية فى تحليلاتها- وذلك للوقوف على موقف المفكر اليسارى من قضايا الانسان المصرى بدلا من تحليل مضمون الفكر اليسارى فى مصر ومقارنته بالماركسية كنظرية علمية وأيديولوجية. وفى سبيل ذلك نجد لزاما علينا أن نضع فى إعتبارنا أن أزمات واقعنا وقضاياه الاشكالية هى بؤرة التحليل فى مناقشتنا لأسس الماركسية العلمية، والاختلاف بينهما وبين الفهم الشائع لها، وذلك لكى نرى إلى أى مدى إقترب المثقف اليسارى المصرى من هويته وقضايا مجتمعه أو ابتعد عنها.

٢- اليسار المصرى والموقف من القضايا

الاجتماعية: أزمة الاغتراب.

مهما قيل ويقال عن «الممارسات الاشتراكية» فى مصر- حتى فى أزهى عصور تقدمها وبالأحرى فى فترة الناصرية- فإن هذه التجربة إتسمت بخصائص التبعية وفقدان الهوية الذاتية فقد ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر فى ترسيخ أفكار غربية النزعة. فمن خلال منابرها الحزبية وفى ثنايا الأفكار اليسارية الاعلامية كانت تدافع عن الارتباط بالأيديولوجية الماركسية كما هى مطبقة فى الاتحاد السوفيتى والدول المناصرة أو التابعة له. ولم يكن الفكر اليسارى المصرى بعيدا أيضا عن الفكر الأيديولوجى المعادى للماركسية، صحيح، أن هذا الفكر كان ارتباطه أكثر بالماركسية كما هى سائدة فى التجربة السوفيتية، الا أن بعض روافده كانت معجبة ببعض الانجازات التى كانت تظهر فى الغرب الرأسمالى والولايات المتحدة. ومن ثم فقد كان هذا الفكر يمثل خليطا من الأيديولوجيات المتعارضة أحيانا، والتى تجمع فى طياتها بين «الغربنة» و«الشرقنة»، بين العقائد الشمولية والاصلاحات الجزئية. وهكذا فقد قسم من اليسار المصرى هويته وإنغمس بحماس فى الفكر الغربى النقدى والإصلاحى فى آن واحد. ومن يستعرض المنابر الفكرية المعبرة عن الفكر اليسارى منذ نشأته يستطيع -دون جهد- رصد هذه التيارات المتعارضة وموقفها من القضايا الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى.

ففى «روح العصر» وهى جريدة تعلن عن هويتها بانها اشتراكية سياسية(٩) تتوجه الجريدة بنداء إلى العمال بمناسبة عيد مايو عام ألف وتسعمائه وثلاثين قائلة «لقد آن أن تترسموا خطوات إخوانكم العمال فى أوروبا وأمريكا فتستريحوا من أعمالكم فى أول مايو عيد العمال الدولى(١٠).

أما عن تمجيد التجربة السوفيتية فنجده فى مواضع متعددة من جريدة «روح العصر» حيث كان الهدف هو محاولة توعية العمال بما يدور فى الاتحاد السوفيتى من نجاحات وانجازات يجب أن يطالب بها عمال مصر.

ومن خلال القيام بمسوح تحليلية للمنابر الفكرية اليسارية فى الفترة التى سبقت ثورة عام ١٩٥٢ يمكن الوقوف على بعض الملاحظات التى نعرض لأهمها فيما يلى:

١- إرتباط تكوين الأحزاب اليسارية فى مصر بالفكر «الأممى» ومساندة المجتمعات الشرقية لليساريين المصريين بنشر هذه الأفكار بين العمال والفلاحين فى مصر. ومن هنا كان تحمس بعض «اليساريين» أمثال سيد قنديل، والدكتور الخطاب، وعصام الدين حفنى ناصف وغيرهم للربط بين النقابات العمالية المصرية والأحزاب الاشتراكية فى المجتمعات الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى(١١).

٢- إستلهمت القوى اليسارية المصرية أفكارها من خلال الإصطدام بينها وبين القوى الاستعمارية. حيث ظهرت الصحوة التحررية فى العالم الثالث فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية. وقد أدى الإصطدام إلى تغييرات داخلية وخاصة فى كيان النظم السياسية فى عديد من البلدان لصالح قوى وطنية معادية للإستعمار والطبقات الحليفة له. لذا أتيحت الفرص أمام القوى الاشتراكية الخارجية للتدخل بمساندة الدول التى تبغى «الاستقلال» وقدمت مشروعها الاشتراكى الذى تلقفته بعض القوى اليسارية المصرية وأصبح تبرير وجوده ان هذا المشروع يصلح لإحتياجات التقدم فى ظروف المجتمع نظراً لتشابه المجتمعات الاشتراكية فى مرحلة تاريخية مع مجتمعات العالم الثالث ومن بينها مصر. وهذا يفسر إجراءات التأميم والحزب الواحد(١٢).

٣- إهتمت الأحزاب اليسارية المصرية منذ نشأتها بقضايا العمال والفلاحين، حيث بدأت فى رسم صورة العامل والفلاح وظروف معيشته القاسية. ومن هنا كان المدخل لتكوين الإتحادات والتنظيمات اليسارية فى مصر. وقد مرت هذه الأحزاب بمراحل تاريخية بدأت فى العشرينيات وبحثت لها عن منابر فكرية تدعو من خلالها إلى ضرورة تكوين نقابات أو إتحادات للعمال والفلاحين، ثم بلغت مرحلة النضج فى الأربعينيات خاصة ان القضية الوطنية كانت تمثل الشغل الشاغل لقيادات هذه التنظيمات اليسارية المصرية فقد كان العمل ضد الإستعمار وضد الأفكار التقليدية هو الجهد الأساسى الذى قامت على أساسه تنظيمات يسارية أكثر قوة. وهنا إنقسم الفكر اليسارى إلى قسمين أساسيين، الأول: فكرى من خلال نشر الأفكار اليسارية وخلق منابر تعبر عن نقل الفكر الاشتراكى وإبراز نجاحات التجارب الإشتراكية والتعريف بزعماء الحركة الماركسية وتقديم أفكارهم الأيديولوجية فى مصر. وكان هذا الفكر يظهر أحياناً فى مجالات علنية- كما سبق القول- وأحيانا أخرى فى نشرات سرية. والثانى: حزبى كان يحوى بداخله متناقضات فكرية، وصراعات أيديولوجية. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن قيادة هذه الأحزاب لم تكن متجذرة فى واقع الطبقة العاملة أو الفلاحين، وإنما كانت جذورها متمصرة أو أجانب أو مثقفين من طبقات عليا قادرة على التمويل، تبحث عن قوى جماهيرية تساندها فى صراعاتها السياسية ضد النظام(١٣).

٤- ربما تكون التنظيمات العمالية فى حاجة دائمة إلى مرشد ومنظر بمعنى انها فى حاجة مستمرة إلى تنمية الوعى التاريخى بأوضاعها الطبقية وأوضاع الطبقات المتعارضة معها فى نفس الوقت حتى تعمل من أجل ذاتها وتغيير النظام فى صالحها إلا أن الأمر يصبح غير ذلك عندما تكون القيادات المنظمة لهذه التنظيمات اليسارية من أصول طبقية متعارضة مع الطبقة العمالية ذاتها. فمن مراجعة الأصول الطبقية

للأحزاب الاشتراكية المصرية نجد إقتصار هذه الزعامة على نبلاء وإقطاعين وبرجوازيين، بل أن الأمر تخطى هذه المسألة، وأصبح هناك تيارات وأحزاب أخرى تحاول استخدام الشعارات الماركسية لتدعيم أوضاعها وإمتلاك ناصية السلطة. وإلا كيف نفسر مثلا دعوة «عباس حليم» للسيطرة على الاتحادات العمالية، وكيف يمكن أن نفسر محاولات «عصام ناصف» تأسيس حزب اشتراكى مصرى. وفى ذلك يقول رفعت السعيد أن الدعوة إلى الاشتراكية كان الكثير منها «لايعدو الندب والعويل ومنها ما يدعو إلى انقاذ كبار المزارعين وأصحاب المصانع فى طيات الدعوة إلى انقاذ الفلاحين والعمال»(١٤).

وهكذا فشلت القيادات اليسارية- نتيجة لاختلافها عن أوضاع العمال والفلاحين -فى تكوين أحزاب اشتراكية تعمل من أجل حل المشكلات الاجتماعية فى مصر. وأخفقت الاتحادات والتنظيمات اليسارية، سواء التى بدأت بدفع العمال والفلاحين فى البداية لمساندة الفكر الاشتراكى البرجوازى» ان صح التعبير، أو بدفع الطلبة والمثقفين فيما بعد، أو بتشكيل الحزب الواحد فى المرحلة الناصرية. حيث أتضح بعد ذلك- خاصة فى ضوء التطورات والتغيرات العالمية والمحلية، هشاشة هذا الفكر الأيديولوجى الذى تم استيراده بشكل حماسى أكثر منه منطلقاً فكرياً قابل للتطبيق والتطويع والتعديل حسب واقع مجتمع مغاير تماما لمجتمعات شرقية كانت فى حاجة إلى تطبيق هذا الفكر فى مرحلة تاريخية معينة. لذا ظهرت الفجوة بل واتسعت بين النظرية والممارسة. وما أن تبدلت الأوضاع السياسية فى مصر فى مرحلة السبعينيات واتجهت القيادة إلى الاندماج فى النظام الليبرالى الغربى حتى تحطمت الأفكار الحماسية اليسارية أو الاشتراكية العربية (كما كان يطلق عليها فى المؤسسة العسكرية المصرية من مرحلة الستينيات) وتداعت امام الغزو الثقافى القادم من الغرب(١٥).

٣- المادية التاريخية بين العلم والعقيدة: أزمة التحليلات الأكاديمية

هناك فارق كبير بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية، فالأولى تتصف بصفتين أساسيتين أولاهما انها تصور واقعا موضوعياً، بمعنى انها تعكس هذا الواقع بصورة مطابقة لما هو عليه. وثانيهما انها تمكننا من التعامل مع هذا الواقع بكفاءة عن طريق التحكم فيه والسيطرة عليه. ويرجع الفارق الأساسى بين النوعين من المعرفة إلى أن النوع الأول يعتمد فيه العلماء والباحثون على مايسمى بالمنهج العلمى Scientific Method الذى يتضمن بالضرورة عدة خصائص أهمها: الوجود الموضوعى للظاهرة أو مايطلق عليه العلماء الأدله أو الحقائق الموضوعية Facts وفى شرحه لهذه الخاصية يشير سمير نعيم إلى مسألة هامة هى المرونة فى تفسير الظاهرة المراد الكشف عنها بحيث إذا وجدت أدلة تنفى ماسبق أن توصل اليه العلماء فى تفسيراتهم فإنهم يرفضون هذه التفسيرات أو يعدلون ويطورون منها. لذا فإن القانون العلمى هو قانون نسبى Relative ، حيث انه لا يصلح لكل زمان وفى أى مكان، وعليه فإن صدق القانون مرتبط بالظروف الموضوعية والمرحلة التاريخية التى يمر بها كل مجتمع. وهكذا فإن الاستنتاجات العلمية تخضع دائما للتعديل بل وحتى الرفض إذا ما وجدت أدلة جديدة (حقائق) تستدعى ذلك. وهذا مايفرق بين العلم والعقيدة(١٦).

إذن فالعلم يعتمد على الدقة Accuracy والتحديد Precision واستخدام القياس Measurement والموضوعية Objectivity ، بالإضافة الى التسليم بالحتمية Determinism التى تعنى البحث فى تاريخ الظاهرة والعلاقات المحتمة لظهورها، ووحدة وترابط الظواهر، والاستمرارية، والثبات النسبى، والانتظام، ويتكون العلم من جانبين: حسى أو عيانى، وآخر منطقى أو عقلى مجرد. وواقع الأمر أن الجانبين يدخلان فى علاقات تفاعلية وهذا يتضح من خلال فهم وظائف العلم حيث تتحدد الوظيفة الأساسية للعلم فى تكوين الأطر النظرية التى يسترشد بها العالم او الباحث فى دراسة الواقع، أما الوظيفة الثانية فتتمثل فى تعديل أو صياغة النظرية فاكتشاف وقائع جديدة يؤدى باستمرار إلى تعديل وتطوير النظرية أو إعادة صياغتها فى ضوء الواقع ومتغيراته(١٧).

بعد هذه المقدمة التى رأينا أنها لازمة -كمدخل- لتحليل العلاقة بين الماركسية كعلم، والماركسية كعقيدة، وأى منهج تم إستيراده فى الفكر اليسارى المصرى، سوف نحاول فى السطور التالية تحليل بعض القضايا الخلافية التى ظهرت كمسلمات ومنطلقات فكرية فى الفكر الماركسى وأصبحت المرشد للمثقف اليسارى المصرى فى تحليل قضايا مجتمعه.

ولعل جوهر القضايا الإشكالية فى الفكر اليسارى المصرى هو مايعرف بالمادية التاريخية. والمادية التاريخية أو مايطلق عليها العلماء السوفيت «علم الاجتماع الماركسى» تمثل القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع وتكشف الطبيعة المادية الجدلية لتطور الحياة الاجتماعية وفهم العلاقات الداخلية بين مختلف جوانب هذه الحياة. وتقوم المادية التاريخية على مسلمات أساسية أهمها: موضوعية القوانين التى تحكم الحياة الاجتماعية، واستقلالية هذه القوانين عن وعى الإنسان. وهذا يساعد على فهم العلاقة بين الوجود والوعى فى إطار التحليل العلمى للعلاقات المتداولة بين الموضوعى والذاتى. وإذا كان البعض يشير إلى أن الوجود هو المحدد الوحيد للوعى. فإن هذه المقولة تعد من قبيل التبسيط المخل للتحليل المادى التاريخى. فتأثير الاتجاهات السياسية مثلا فى كثير من

المجتمعات -خاصة فى دول العالم الثالث- على تبنى خطط اقتصادية تغير من مجرى التطور التاريخى لهذه المجتمعات أمر وارد وواقعى. هذا بالإضافة إلى أن التحليلات المادية التاريخية فى ظواهر المجتمع الرأسمالى تختلف عنها فى دراسة أوضاع المجتمعات الشرقية- كما يشير الباحثون السوفيت فى كثير من المواضع[18]. صحيح أن كارل ماركس ميز بين ما هو أساسى (موضوعى) وماهو ثانوى (ذاتى) إلا انه طالب باستخلاص الخصائص المشتركة بين مختلف المجتمعات من ناحية، والتمييز بين ماهو عام وما هو نوعى فى دراسة التكوينات الاجتماعية- الاقتصادية، تلك التكوينات التى تتشكل فى ضوء الظروف النوعية لكل مجتمع على حدة[19].

ومن خلال قراءة متأنية للأعمال الماركسية يمكن رصد أهم إنجازات المادية التاريخية فى التالى:

١- لايمكن إقامة نظرية علمية للتطوير التاريخى بدون فهم التداخل الجدلى بين الموضوعى والذاتى.

٢- على الرغم من أن هناك قوانين تاريخية عامة مثل قانون الاتساق بين قوى وعلاقات الانتاج، والقانون المحدد للوجود الاجتماعى فى علاقته بالوعى، والعلاقة بين البنائين التحتى والعلوى، إلا أن هناك أيضا قوانين نوعية خاصة -تلعب أدواراً محورية هامة فى بعض التكويات الاجتماعية- الاقتصادية مثل القوانين التى تحدد أشكال التفاعل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات. وهكذا فإن الصورة التى تعمل من خلالها القوانين العامة ليست متطابقة بشكل ميكانيكى فى كل الظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التاريخية فى ربط ما هو عام بما هو نوعى. بل ان قراءة النصوص الماركسية تؤكد على أن القوانين النوعية الخاصة هى موضوع البحث الأساسى للعلم السوسيولوجى ولذلك يجب ألا نكتفى بأن نبحث عن القوانين العامة بل ان فهم تلك القوانين لن يتأتى إلا من خلال إقتفاء أثر عمل القوانين النوعية التى نجدهما فقط فى العمليات الاجتماعية المحدودة ويكفى أن نشير هنا إلى أن فهم الدور السياسى لفلاحى العالم الثالث- على سبيل المثال- لن يتأتَ فى ضوء مقولة الصراع الطبقى والثورة التى تحدث عنها ماركس كقانون عام للحركات الاجتماعية، وإنما يتم ذلك فى ضوء تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية التى لقيت أدواراً نوعية فى بعض مجتمعات العالم الثالث وساعدت على تشكيل الحركة السياسية والاجتماعية للفلاحين فى هذه المناطق[20].

٣- أن النظر إلى قوانين المادية التاريخية على انها قوانين حتمية جامدة لا تقبل التعديل أو التطوير فى ضوء المتغيرات المتوالية علاوة على انها غير مدرجة فى النصوص الماركسية العلمية أصلا، فإنها تمثل تبسيطاً مخلا للفهم العلمى. حيث أن مسار التطور يتحكم فيه عوامل متداخلة تاريخية وسياسية وأيديولوجية لا على مستوى المجتمع المحلى فقط، بل وأيضا على المستوى العالمى. وهذا هو جوهر التحليل العلمى الصحيح للمادية التاريخية وللأسس المنهجية الجدلية فى فهم التاريخ.

٤- أن المفهوم المادى لايلغى العوامل الروحية فى حركة التاريخ لأن لهذه العوامل الأخيرة أساساً مادياً فى الشروط التاريخية الملموسة التى نشأت وتطورت فى ظلها. وهنا يتضح أن اسقاط دور الوعى والعوامل المرتبطة به فى تشكيل الظواهر المجتمعية هو فهم ناقص إلى حد بعيد لذلك فإن فهم ما هو موضوعى لايتحقق إلا فى ترابطه مع ما هو روحى. ومن هنا فإن المادية تعد شرطاً ضروريا وإن كان غير كاف لفهم وتحليل الواقع وهذا يعتمد على طبيعة تكوين المجتمعات ودرجة تطورها وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى.

٥- لايمكن إختزال التاريخ إلى صراع طبقى- كما يدعى البعض من اتباع الماركسية الدوجماطية - أنه أوسع وأعقد بكثير حيث أن مسألة الصراع الطبقى مسألة نسبية لاتحدث إلا فى مجتمعات متبلورة طبقيا، وفى ظل وجود أزمات خاصة. فهناك مجتمعات تحدث فيها صراعات ليست من النوع الطبقى. فقد يكون الدين هو المحرك ومحور الصراع فى مجتمع من المجتمعات، صحيح أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تشكل محوراً أساسيا فى ظاهرة السخط أو حدوث القلاقل الاجتماعية إلا أن الدين قد يستثمر فى اثاره بعض الحركات الثورية فى بعض المجتمعات والا فكيف نفسر مثلا ظهور مايسمى «بالمهدى» الذى يلتف حوله أعداد وفيرة من البشر يتصدون للإستعمار أو لبعض الفئات العليا فى المجتمع. مثل ما حدث فى فترات الفتوحات فى اسبانيا وفى الخرطوم، وفى مصر فى بعض الفترات التاريخية. إنها حركات لاتتحقق اذن بفعل المتغيرات الاقتصادية فقط. وهكذا فمن الضرورى- كما يشير اديب نعمه[21] عدم إختزال تاريخ تطور البشرية الحضارى إلى تاريخ الانتقال الثورى من تشكيله اقتصادية- اجتماعية إلى أخرى.

٦- أما عن قضية ثورية الطبقة العاملة التى تحمل لواء التغيير بمفردها فهذه مسألة فى حاجة إلى فهم للماركسية فى ضوء نسبية ومرونة القانون العلمى، فطالما أن هناك متغيرات أدت إلى تغير طبيعة العلاقات الانتاجية وتقسيم العمل بين الدول بالاضافة إلى برجزة الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى كل هذا ساعد على؛ أولا: فقدان الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى هويتها الثورية طالما أنها تحولت إلى جزء فى إطار الكل، أعنى اصبحت مدعمة -كما سبق القول- للنظام الرأسمالى ذاته. وثانيا: تغيير طبيعة التخصص حيث أصبح هناك مايسمى باتساع العمل المأجور وتقارب المسافة بين العمل اليدوى والعمل الذهنى مما أدى إلى تداخل عناصر كثيرة فى نطاق الفئات التى يطلق عليها «طبقة عاملة» وثالثاً: اتساع

الاستهلاك بين المواطنين وتحويلهم إلى «مالكين بشكل مؤقت» أو شبه برجوازيين. الأمر الذى يغذى أوهام الترقى الطبقى (الحراك الاجتماعى) كل هذا خفف من حدة ما كان يسمية كارل ماركس بالصراع الطبقى.

من السذاجة -اذن- التمسك بأفكار عقائدية لاتتفق مع التغيرات العالمية والمحلية. فالعالم الثالث -مثلا- يجد أوضاعا معاكسة لما يحدث فى المجتمع الرأسمالى حيث زيادة حدة التبعية والتغلغل الرأسمالى فى داخل تكويناته، وإنحدار ترتيبه بين الدول(٢٢) كل ذلك أدى إلى أن الصدام لا يحدث بين طبقات كاملة النمو (كالطبقة العاملة كما تراها الماركسية فى مجتمع رأسمالى خالص) مغيبة الوعى، متخلفة، غير منظمة، من أصول ريفية، وإنما قد يحدث خارج دائرة التناقض بين العمل المأجور ورأس المال.

إن إختزال الرؤية الماركسية إلى فلسفة عامة أمر لا يستقيم مع الفهم العلمى للماركسية، كما أنه يتنافى كلياً مع المقولات المدرسية الساذجة للنظرية. ولذلك فنحن نتفق مع أديب نعمه فى اشارته «إلى أن نظرة أخرى متجددة للمقولات الماركسية باتت اليوم أكثر من ضرورة فى هذا الحقل من المعرفة»(٢٣) وأضيف إلى أن التجديد يجب أن يضيف إلى التراث فى ضوء متغيرات العصر وهذا هو الدرس الأول لليسار العقائدى الذى يتمسك بتراث قادر على التجديد من خلال اتباعه لا من خلال اتباع غيره كما يحدث عادة.

من الخطأ تصور أنه يمكن الفصل بين ما هو أيديولوجى وما هو علمى، فالفصل بينهما أمر غير مقنع وغير عملى، حيث أن المضمون الأيديولوجى دائما نجده فى ثنايا التحليلات العلمية بل هو موضوع للبحث العلمى لبعض فروع المعرفة العلمية ذاتها (علم اجتماع المعرفة) ومع هذا فإننا نؤكد أن الانحياز لجانب العقيدة على حساب العلم مسألة مرفوضة كليا، فالماركسية أو بالأحرى المادية التاريخية تعد رؤية علمية وايديولوجية -فى آن واحد- الا أن التحليلات العلمية قائمة على البحث فى القوانين التى تحكم تطور المجتمعات البشرية بشقيها التاريخى العام والنوعى الخاص، وهى فى ذلك رؤية علمية تستند إلى مسلمات وأسس موضوعية للدراسة والتحليل العلمى. وأمام الباحث إما أن يأخذ الجانب الفلسفى لها على حساب العلم، وأما ان يأخذ الجانب العلمى ويعلن عن فلسفته وايديولوجيته أيضاً وهذا يعد أحد اشكال الموضوعية وذلك من رؤية منهجية مخالفة لما قدمه لنا دوركايم بالطبع.

ان بعض المثقفين اليساريين المصريين قد انحازوا بوعى أحياناً، وبدون وعى فى كثير من الأحيان إلى الجانب الأيديولوجى للماركسية، ربما نظراً لعدم ولادة هذا الإطار المعرفى فى مجتمعهم، وربما لأغتراب هذا الفكر عن واقعهم. وربما لاختلاف ظروف تشكل مجتمعهم تاريخياً عن المجتمعات الغربية صانعة هذا الفكر ومطبقة نتائجه وربما لذلك كله تم استيراد هذا الإطار المعرفى ولما كان هذا الاطار مغترباً عن واقع المجتمع فقد كان على اليساريين أن يعملوا من أجل تصنيع «حضانة» لاستيعاب هذا الاطار. ومع كل هذا فشلوا لأنهم ارتبطوا وتمسكوا بعقيدة الماركسية قبل أن يتمسكوا بالأسس العلمية المرنة والقابلة للتطوير والتعديل والتغيير. وهنا تضخمت الأيديولوجية على حساب العلم. وأصبحت تمثل عقيدة جامدة منفصلة لا عن الواقع المجتمعى الذى يعيشون فيه فقط، بل عن المتغيرات العالمية وتأثيرها على المستوى المحلى أيضا. وهذا الخطأ الذى وقع فيه اليسار المصرى انسحب على مواقف كثير من اتباعه مما زاد الهوة من النظرية والتطبيق.

المراجع

١- انظر الورقة التى قدمها محمود عوده عن «أزمة الخطاب الماركسى فى مصر» فى ندوة المقاربات المنهجية بمركز الدراسات الاستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،١٩٩١.ص١.

٢- ربما تكون «مصارحة» محمود أمين العالم فى هذا الاتجاه، انظر: جلاسنوست، مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصى. قضايا فكرية نوفمبر ١٩٩٠ص٥. وراجع أيضا أراء غالى شكرى «البريسترويكا ليست روبابكيا، القاهرة، مجلة الهلال، يوليو ١٩٩٠ ص١٠٥.

٣- ربما يكون الحماس العاطفى الذى ارتبط باستيراد الفكر اليسارى المصرى وتمثله مع التجربة السوفيتيه من العوامل الحاسمة فى تغريب الفكر التقدمى فى مصر، وضعف التنظيمات اليسارية وارتباط هذا الفكر بالأيديولوجية على حساب النظرية العلمية، لذا نشأت التنظيمات اليسارية فى العشرينيات والأربعينيات بشكل غير معبر عن واقع الطبقات العاملة بقدر ما كانت تمثل مصالح البرجوازية المتوسطة ذات مصالح تبحث عن مساندة شعبية لها.

ومن خلال تحليل الأفكار المعبرة عن هذا الفكر اليسارى فى مرحلة النشأة والتطور يمكن استخلاص هذه النتيجة. راجع المنابر الفكرية مثل «روح العصر»، و«الفجر الجديد» وغيرها فى تحليلات رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثانى.. الصحافة العلنية١٩٢٥-١٩٥٢، القاهرة الأمل للطباعة والنشر،١٩٨٧، ص٥٣، ٥٦، ١٥٦...الخ.

٤- راجع، محمود أمين العالم، مرجع سبق ذكره ص١٠.

٥- راجع، محمود عوده، سبق ذكره ص٢.

وأنظر فى مكونات العلم الموضوعى المصدر التالى:

J.Bernal, Science in History, N.Y.1965

٦- أنظر على سبيل المثال:

Gouldner,A., The Coming Crisis of Western Sociology, London, Heineman,1971.

٧- يمكن الرجوع الى بعض هذه الأعمال فى:

- Marcuse, H., Studies in Critical Philosophy, New Left Books,1972.
- Horkheimer, M. and Adorno, T. Dialiktikal der Aufklårung Frankfurt, 1969
- Habermas, J. Legitmation Crisis. Trans-By- Thomas McCarth Boston Press,1975.

ولا جدال فى أن أزمات المجتمع الغربى منذ الثلاثينيات أدت إلى تطوير العلم وزيادة الحوارات العلمية مما ساعد على بناء أطر نظرية استفادت من التيارات الماركسية ومقولاتها التحليلية وكان هذا بمثابة بداية بناء أطر نظرية جديدة قربت بين النظرية والممارسة. أنظر فى تحليل أزمة المجتمع الغربى ظهور التيارات السوسيولوجية ونقدها فى: أحمد مجدى حجازى، علم أجتماع الأزمة: رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، القاهرة، دار الثقافة العربية١٩٩١.

٨- فى دراسة ميدانية للباحث (١٩٨٢) على قطاعات عمالية متعددة بهدف التعرف على الوعى الحزبى للعمال واختيارات الطبقة العاملة للسلطة فى جمهورية المانيا الغربية، توصلنا إلى نتائج تثير بعض الدهشة- فى ذلك الوقت- حيث وجد أن العمال يفضلون إختيار الحكم اليمينى الممثل فى الحزب CDU ومن ثم يدلون بأصواتهم لأختيار هلموت كول كمستشار لالمانيا الغربية بدلا من هلموت شميت ممثل الحزب الاشتراكى. ووجه الدهشة فى ذلك هو أن العمال قد حصلوا على إمتيازات ضخمة غير مسبوقة فى تاريخ المانيا قرابة ثلاثة عشر عاما تحت حكم شميت كممثل للحزب الاشتراكى الحاكم SPD. ومن خلال المقابلات التى قمنا بها مع العمال تلاشت الدهشة لعدة أسباب لعل أهمها وعى العمال بان زمن الامتيازات قد انتهى حيث انها كانت سياسة مخططة من جانب السلطة بالاتفاق مع طبقة رجال الأعمال بهدف المحافظة على النسق الرأسمالى وتجديد انتاج الرأسمالية وليست ضده كما يرى البعض. فالحزب الاشتراكى كان يعمل تحت لواء الرأسماليين وفى صالح تطوير قوى الانتاج وعلاقاته الملائمة له. ومن ثم فالسلطة مسألة مرحلية فى إطار استمرارية النظام لا فى اتجاه تغييره. ولذلك ففى المرحلة التالية يجب أن يمسك الحزب اليمينى بزمام الأمور مرة أخرى والا سوف يصاب المجتمع بالتفكك أو سوف تعانى القوى العاملة من أزمات حادة كالبطالة وسحب الامتيازات (البنكية والتملك.. إلى آخر ذلك) التى سمحت بها الطبقة الرأسمالية للعمال خلال الثلاثة عشرة عاما الماضية. وهنا نجح الحزب اليمينى بالتخطيط العملى والأيديولوجية الرأسمالية فى تحويل وعى العمال نحو تجديد انتاج الرأسمالية، ومن ثم اصبح الحزب الاشتراكى هو المدعم للتوازن والاستقرار وليس للصراع الطبقى.

٩- يصف البعض هذه الجريدة بأنها كانت مدرسة للفكر الاشتراكى المصرى راجع: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثانى، الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٢٥-١٩٥٢.ط٤، القاهرة، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٧.ص٥٢.

١٠- «روح العصر» ٢-٥-١٩٣٠، نقلا من المصدر السابق ذكره ص٥٣.

١١- يمكن الرجوع الى أوراق اللجنة التحضيرية للحزب الاشتراكى المصرى عام١٩٢٧ والكتلة الاشتراكية عام١٩٣٢. والمقالات المتعددة المنشورة فى المنابر الفكرية سواء، فى «روح العصر» أو فى «التطور» التى صدرت عام١٩٤٠ و«الفجر الجديد» التى تحولت عام ١٩٤٦ الى مجلة سياسية ذات توجه ماركسى. ومجلة الجماهير بقيادة شهدى عطيه الشافعى وعبد المعبود الجبيلى، وسيدنى سلامون، ومحمد سيد أحمد، وأيلى ميزان، وغيرهم من أعضاء التنظيم المعروف بـ«ايسكرا» راجع اليسار المصرى رفعت السعيد، اليسار المصرى، دار الطليعة ببيروت.

١٢- راجع سيمر أمين، مستقبل الاشتراكية، فى: قضايا فكرية، القاهرة الكتاب التاسع والعاشر نوفمبر ١٩٩٠ص٢٦٤-٢٨٢.

للاستزادة أنظر تحليلات سمير أمين فى المصدر التالى: «بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر، وبخاصة فى الفصل السابع بعنوان نحو نظرية للثقافة غير أوروبية التمركز والثانى حول أزمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى. القاهرة، مكتبة مدبولى١٩٩١.

١٣- على الرغم من أن القضايا الاجتماعية مثل الفقر، والأمية، وتوزيع الملكية والتحرر السياسى كانت هى موضوعات اهتمام الصحافة اليسارية والأحزاب الاشتراكية فى مصر الا أن الحلول المطروحة كانت مغتربة إلى حد بعيد، حيث كانت تبغى الأصلاحات الجزئية. راجع مجلة «الحساب» التى صدرت عن الحزب الشيوعى المصرى عام١٩٥٢ والتى كانت تدافع مثلا عن حقوق العمال والفلاحين لكنها تقدم حلولا مستقاه من تجارب الاشتراكية السوفيتية (لا تتفق مع واقع مصر وظروفها)- وراجع أيضا تحليلات رفعت السعيد مجلة روح العصر (٢-٥-١٩٣٠)...الخ ذلك.

١٤- راجع رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثانى، مرجع سبق ذكره ص١٠٩. ويتضح من ذلك أن معظم القيادات ذات أصول برجوازية وبعيدة كل البعد عن تحقيق مصالح الطبقات العاملة أو الفلاحين.

١٥- راجع تحليلات مايسمى بفكر مدرسة التبعية، التى ظهرت كرد فعل على نظرية التحديث الغربية، والتى أوضحت عدم التكافؤ فى التبادل والنمو بين دول المركز الرأسمالى وبين العالم الثالث وفى:

-Cardoso, T.,Dependency and Development in Latin America (Trans, by M.u.Berkel Union of California Press,1979.)

- Amin,S Die ungleiche Entwickling Essay Uber die Gesellschafts Formationen des Peripheren Kapitalismus, Hamburg 1975.

١٦- اعتمدنا فى التفرقة بين العلم والعقيدة. وخصائص المعرفة العلمية على التحليل الواضح والمتعمق الذى قدمه سمير نعيم أحمد فى كتابه «النظرية فى علم الاجتماع» ط٣ القاهرة، دار المعارف١٩٨٢ص٢٠.

١٧- للإستزادة أنظر سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، الفصل الأول «طبيعة المعرفة العلمية ومكونات العلم ص١٧-٣٣.

١٨- راجع المناقشات التى أثارها العلماء، السوفيت حول تحليل رؤية المادية التاريخية فى فهم الجوانب الاجتماعية فى ١٢- راجع سيمر أمين، مستقبل الاشتراكية، فى: قضايا فكرية، القاهرة الكتاب التاسع والعاشر نوفمبر ١٩٩٠ص٢٦٤-٢٨٢.

للاستزادة أنظر تحليلات سمير أمين فى المصدر التالى: «بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر، وبخاصة فى الفصل السابع بعنوان نحو نظرية للثقافة غير أوروبية التمركز والثانى حول أزمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى. القاهرة، مكتبة مدبولى١٩٩١.

١٣- على الرغم من أن القضايا الاجتماعية مثل الفقر، والأمية، وتوزيع الملكية والتحرر السياسى كانت هى موضوعات اهتمام الصحافة اليسارية والأحزاب الاشتراكية فى مصر الا أن الحلول المطروحة كانت مغتربة إلى حد بعيد، حيث كانت تبغى الأصلاحات الجزئية. راجع مجلة «الحساب» التى صدرت عن الحزب الشيوعى المصرى عام١٩٥٢ والتى كانت تدافع مثلا عن حقوق العمال والفلاحين لكنها تقدم حلولا مستقاه من تجارب الاشتراكية السوفيتية (لا تتفق مع واقع مصر وظروفها)- وراجع أيضا تحليلات رفعت السعيد مجلة روح العصر (٢-٥-١٩٣٠)...الخ ذلك.

١٤- راجع رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثانى، مرجع سبق ذكره ص١٠٩. ويتضح من ذلك أن معظم القيادات ذات أصول برجوازية وبعيدة كل البعد عن تحقيق مصالح الطبقات العاملة أو الفلاحين.

١٥- راجع تحليلات مايسمى بفكر مدرسة التبعية، التى ظهرت كرد فعل على نظرية التحديث الغربية، والتى أوضحت عدم التكافؤ فى التبادل والنمو بين

دول المركز الرأسمالى وبين العالم الثالث وفى:

-Cardoso, T.,Dependency and Development in Latin America (Trans, by M.u.Berkel Union of California Press,1979.)

- Amin,S Die ungleiche Entwickling Essay Uber die Gesellschafts Formationen des Peripheren Kapitalismus, Hamburg 1975.

١٦- اعتمدنا فى التفرقة بين العلم والعقيدة. وخصائص المعرفة العلمية على التحليل الواضح والمتعمق الذى قدمه سمير نعيم أحمد فى كتابه «النظرية فى علم الاجتماع» ط٣ القاهرة، دار المعارف١٩٨٢ص٢٠.

١٧- للإستزادة أنظر سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، الفصل الأول «طبيعة المعرفة العلمية ومكونات العلم ص١٧-٣٣.

١٨- راجع المناقشات التى أثارها العلماء، السوفيت حول تحليل رؤية المادية التاريخية فى فهم الجوانب الاجتماعية فى المجتمعات المتمايزة فى: عبد الباسط عبد المعطى، الاتجاه السوفيتى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،١٩٨٥ ص٣٩-٤٣.

١٩- See Marx,k. zur Kritik der Politischen Okonomic in mew bd.13,Berlin,1974.

٢٠- فى دراسة لنا عن الدور السياسى لفلاحى العالم الثالث أتضح لنا أن العوامل الموضوعية وان كانت تمثل العامل المحورى فى فعالية دور المشاركة الفلاحية فى الحركات السياسية فى مصر على مر التاريخ، الا ان العوامل المعنوية التى قدمها لنا جيمس سكوت J.Scott والتى أطلق عليها Moral Economy أى الاقتصاد المعنوى كانت من العوامل الهامة التى تضافرت مع العوامل التاريخية لتشكيل التكوينات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ريفه وحضره وفى بلورة الوعى الفلاحى بحيث حددت له متى وكيف يشارك أو يبتعد عن المشاركة السياسية فى مجتمعه راجع ذلك فى:

Bauernbewegungen in Agypten. Bielefied Uni,W.Germany, 1983

وحول أراء سكوت أنظر المصدر التالى:

Scott.J.The Moral Economy of the peasant:Rebellion and Subsistance in southeast Asia,New Haven,1976,P.193

٢١- راجع أديب نعمه: عن المفهوم المادى للتاريخ فى: قضايا فكرية، القاهرة، العدد نوفمبر ١٩٩٠، ص٤٠-٦٧. ناقش أيضا دور الوعى فى تشكيل الفعل السياسى فى:

Lakacs,G.: History of Class Consciousness,London,1971.

٢٢- يرى البعض ومن بينهم سمير أمين أن المجتمعات التى كان يطلق عليها العالم الثالث أصبحت الآن فى المرتبة الرابعة بعد ظهور دول أخرى وسيطة استطاعت أن تحل محل العالم الثالث فى التقسيم الدولى للعمل. ويرى أن هذه الظاهرة «العالم الرابع» ليست جديدة فهى إحدى النتائج الحتمية للتوسع الرأسمالى.

أنظر ذلك فى سمير أمين، مستقبل الاشتراكية، فى: قضايا فكرية القاهرة نوفمبر ١٩٩٠ ص٢٧٥.

٢٣- انظر أديب نعمه، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

تحليل مضمون مجلة الضمير

أشرف حسين

من الصعب تناول مجلة الضمير بالتحليل، دون التعرض -ولو على عجالة- للجنة العمال للتحرير القومى، التى كانت تلك المجلة لسانا لحالها ومعبرا عنها.

وهذا الاقتران، يمكن ايضا ارتباط كل من اللجنة والمجلة بالاشخاص عينها، فالموقعان على البيان التأسيسى للجنة ستة من الرموز النقابية هم:

١- محمد يوسف المدرك
٢- محمود العسكرى
٣- طه سعد عثمان
٤- محمد مدبولى
٥- محمد محمود قطب
٦- محمود حمزة

ومن هذه الرموز الستة كان اثنان هما محور المجلة، محمود العسكرى مدير إدارة المجلة، وطه سعد عثمان سكرتير تحريرها كما ان الاربعة الباقين كانوا من الكتاب الاساسيين فى المجلة.

ويشير طه سعد عثمان فى مذكراته الى وجود عضوين غير معلنين(*) فى اللجنة. رأت المجموعة عدم إعلان اسمائهما، وذلك رغبة منهما فى ان تكون قيادة اللجنة فى يد العمال، حيث كانت هناك موجة عارمة ضد تدخل غير العمال فى شئون العمال ومنظماتهم. بالإضافة إلى الرغبة فى الاحتفاظ بصف ثان -غير معلن- لقيادة اللجنة لكى يتولى العمل إذا ما تعرض المعلن اسماءهم للسجن او غيره وهو ما كان متوقعا(١).

ويشير طه سعد عثمان إلى احساسه بأن هناك مساعدات كانت تقدم للجنة خاصة فى نواحى الدراسة والحصول على المعلومات والبيانات، مما جعله يدرك ان النتائج اكبر من جهد المجموعة القليلة التى اعلن اسماؤها(٢).

ويبدو ان المساعدات كانت مرتبطة بمجموعة من المثقفين الاشتراكيين الذين كانوا وراء تكوين اللجنة. ومن هنا اشارة طه سعد عثمان إلى مجلة الضمير باعتبارها توأم مجلة الفجر الجديد التى كان يصدرها اتجاه ماركسى انتشر بين عدد من المثقفين المصريين منهم احمد رشدى صالح وابو سيف يوسف واحمد صادق سعد وآخرين كانوا نواة لتنظيم طليعة العمال الذى عرف بالعديد من الاسماء منها الفجر الجديد نسبة إلى

ملاحظة
كتب هذا المقال خصيصا كجزء من كتاب تحت الطبع بعنوان منظمة طليعه العمال - مادة لتاريخ الفكر الأشتراكى فى مصر تحرير أبو سيف يوسف

(*) العضوان هما يوسف درويش ومحمد وحيد الدين. وكان الاول يكتب فى المجلة بالاسم المستعار خيرى محمود. (ذكر ذلك د. رفعت السعيد فى دراسته عن الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥-١٩٢٨..

* أ. أشرف حسين : باحث فى الدراسات الانسانية.

المجلة التى كان يصدرها.

وبصدد العلاقة بين مجموعة النقابيين، المتواجدين اساسا بمنطقة شبرا الخيمة وهؤلاء المثقفين الاشتراكيين (ومنهم يوسف درويش الذى كان محاميا ماركسيا يعمل اساسا فى صفوف عمال شبرا الخيمة) يسرد طه سعد عثمان قصة هذا اللقاء: «كنت فى ذلك الوقت مع نفر من العمال والنقابيين نقرأ بعض الكتب والكتابات الاشتراكية، وكان المثقفون الاشتراكيون الذين اتصلوا بنا دائبى النقاش معنا(*) .. وبعد نقاش استمر فترة طويلة، اتفقنا على ان نكون تنظيما سياسيا علنيا للطبقة العاملة وان نصدر مجلة باسمه(٣).

ويواصل طه سعد عثمان قائلا «وفى اجتماعات طويلة تم الاتفاق على ما يأتى:-

١- ضرورة عمل برنامج للتنظيم السياسى يحدد مطالب كافة الفئات الشعبية وطنيا واقتصاديا واجتماعيا، على ان تناقش بنود ذلك البرنامج من اللجنة التأسيسية مجتمعة بعد ان كلف ثلاثة بوضع مشروع البرنامج وكذلك مشروع بيان يوزع مع البرنامج.

٢- ان يكون اسم التنظيم هو «لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة» باعتبار ان هذه اللجنة فى حقيقة الامر ما هى إلا لجنة تحضيرية لحزب الطبقة العاملة المصرية السياسية وعلى ان يعلن اسم الحزب بعد ان تتمكن اللجنة عن طريق العمل السياسى والجماهيرى عند استكمال مقومات الحزب فعلا. وبعد ان ترتبط فعلا بكتل العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الاخرى التى لها مصلحة فى تحقيق البرنامج .

٣- اتفق على ان تستأجر اللجنة مجلة اسبوعية تنطق باسمها وكُلف الزميل محمود العسكرى لسابق خبرته فى هذا(**) المجال بإتمام ذلك.

٤- اتفق على ان يكون اول يوم لالغاء الاحكام العرقية فى مصر هو يوم إعلان اللجنة.

٥- ان يتم توزيع البرنامج على اوسع نطاق فى القطر المصرى كله وبكافة الوسائل فى وقت واحد. وكلف اثنان بوضع خطة تفصيلية لذلك(٤)».

وبناء على ذلك، فقد صدر برنامج اللجنة فعليا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٥. وباشر محمود العسكرى استئجار ترخيص المجلة.

مجلة الضمير فترات الصدور والتوقف

صدر العدد الأول من المجلة، وبصفتها لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى، بدءا من العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧ ولكن يلاحظ صدور ثلاثة اعداد قبل ذلك، فى ظل وجود محمود العسكرى كمدير للإدارة وطه سعد عثمان كسكرتير للتحرير. كما ان العدد السابق مباشرة ٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٠، تتناول افتتاحيته إعلان ميلاد اللجنة وشرح لاهدافها وبرنامجها.

وعليه فنستطيع ان نتحدث عن المجلة بصفتها تعبيرا عن لجنة العمال للتحرير القومى منذ هذا العدد. وهو ما تؤكده مجلة الضمير فى افتتاحية عددها الصادر فى ٢٤ يونيو ١٩٤٦، حين تشير إلى ظهور المجلة فى ثوبها الجديد بدءا من الاسبوع الأخير من سبتمبر ١٩٤٥.

وقد توقفت المجلة عن الصدور منذ العدد ٢٨٣ والصادر فى ١٩٤٦/١/٩ وحتى ٢٤ يونيو ١٩٤٦، وذلك نتيجة لقيام الحكومة بالقبض على ثلاثة من الاعضاء المؤسسين للجنة والذين يقومون بالدور المحورى فى إصدار المجلة. وقد ظلوا قيد الاعتقال حتى تمت محاكمتهم يوم ٣٠ مايو ١٩٤٦، حيث قضت المحكمة بحبس طه سعد عثمان ثلاثة اشهر وتقديم د. عبد الكريم السكرى صاحب المجلة ورئيس تحريرها وبراءة كل من محمود العسكرى ومحمد يوسف المدرك(٥) وقد صدر بعد هذه المحاكمة ثلاثة اعداد من المجلة تم طبعها فى بنى سويف موطن اقامة د. عبد الكريم السكرى(***).

ويلاحظ على هذه الاعداد الثلاثة الأخيرة:

١- غياب اسم محمود العسكرى كمدير للإدارة وطه سعد عثمان كسكرتير للتحرير. ولكن ظلت المجلة بتصدرها انها لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى.

٢- غياب اسماء اى كتاب آخرين باستثناء د.عبد الكريم السكرى. فبعض المقالات مذيل بتوقيعه، والبعض الآخر بدون توقيع.

وقد صدر أول عدد من هذه الاعداد الثلاث فى ٢٤ يونيه ١٩٤٦ وصدر الاخير فى ٨ يوليو ١٩٤٦. حيث اعقب ذلك سحب ترخيص المجلة مع العديد من الصحف والمجلات الوطنية التى الغاها صدقى فى ١١ يوليو ١٩٤٦ ضمن حملته على القوى الوطنية والديمقراطية، تلك الحملة التى شملت اعتقال اكثر من ٢٢ من العمال والمثقفين والطلبة(٦).

(*) بصدد هذا الالتقاء وصلة يوسف درويش بالمجموعة التى كانت خلف تكوين لجنة العمال وبعدها. وكيفية بناء التنظيم لعلاقات مع نقابى شبرا الخيمة (انظر شهادة يوسف درويش فى هذا الكتاب).

(**) يلاحظ ان مجموعة شبرا الخيمة، سبق لها وان استأجرت ترخيص مجلة «شبرا» ولكنها لم تستمر بسبب ضغط الامن على صاحب ترخيص المجلة.

(***) يلاحظ ان هذه الاعداد صدرت بطريقة ترقيم مختلفة، فالعدد ٢٨٣ فى الترقيم القديم قد لحقه العدد التاسع من السنة الثامنة بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٤٦.

إطار التحليل

وعليه فسيستند تحليلنا للمجلة على الاعداد من ٢٧١ بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥. وحتى العدد الحادى عشر من السنة الثامنة والصادر فى ٨ يوليو ١٩٤٦.

ولكن وفى ظل عدم وجود اعداد المجلة فى ارشيف دوريات دار الكتب، فقد اعتمدنا على الاعداد التى توافرت لدينا من مجموعة ارشيف طه سعد عثمان والتى ينقص فيها ثلاثة اعداد:

١) العدد ٢٧٥ المفترض صدوره فى ٢٤ اكتوبر١٩٤٥.

٢) العدد ٢٧٨ المفترض صدوره فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٥.

٣) العدد العاشر من السنة الثامنة بتاريخ ١٩٤٦/٦/١.

أداة التحليل

سيستند تحليلنا لمجلة الضمير على أداة تحليل المضمون الكمى، مع محاولة إلقاء نظرة تفسيرية وتحليلية على مضمون فكر المجلة فى سياقه التاريخى.

وتهدف الدراسة اساسا إلى محاولة التعرف على القضايا مركز الاهتمام فى المجلة وترتيب أوزانها النسبية. بالإضافة الى رصد اتجاهات المجلة تجاه القضايا التى طرحتها. وأخيرا محاولة إلقاء نظرة على الفنون والاشكال الصحفية التى تم من خلالها تناول هذه القضايا.

ومن اجل ذلك لجأنا إلى تحديد مجموعة من القضايا (الفئات) التى يمكن ان ندرج تحتها مضمون ما جاء فى المجلة. وقد اعتمدنا فى اختيارنا لهذه القضايا على تتبع القضايا مثار اهتمام المجلة، وذلك من خلال قراءة أولية لاعدادها.

كما ان إدراجنا للمادة الموجودة فى المجلة تحت احد هذه القضايا (الفئات) التى حددناها خضع من ناحية لمضمون المقال أو المادة الصحفية ومن ناحية أخرى لعنوانها.

ولا ننكر بداءة ان تحديد فئات القضية، قد انطوى على نوع من النظرة التقديرية، ولكننا حاولنا ان نضبط ذلك بقدر الامكان ومن خلال اكثر من قراءة لاعداد المجلة، وتتبع للقضايا مثار اهتمام الصحافة والقوى السياسية فى تلك الفترة، كما استرشدنا -فى حدود- ببنود برنامج لجنة التحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة، والمفترض فى المجلة ان تعبر عنه.

اولا قضايا العمال والحركة العمالية

ادرجنا تحت هذه الفئة المادة الصحفية التى تتناول القضايا المتعلقة فيما يلى:

١) الدور السياسى للطبقة العاملة وأهمية استقلال الطبقة العاملة.

٢) النزاعات العمالية وتشريعات العمل.

٣) الحركة النقابية والنقابات.

٤) البطالة والمسائل المتعلقة بالاوضاع المعيشية للعمال.

وبالنسبة لهذه القضية تلاحظ انها اتت على رأس قائمة اهتمامات المجلة فمن بين مجموع ٤٠ مقال، حظيت تلك القضية باربعة وعشرين منهم. بنسبة ٦٠٪ من مجموع المقالات التى نشرت بالمجلة.

ومن بين ثلاثة عشرة افتتاحية جاءت افتتاحية واحدة عن هذه القضية بنسبة ٧,٦٪. فكما سنلاحظ، لاحقا، فإن افتتاحية العدد (المقال الافتتاحى) كانت دائما حول قضية الاستقلال الوطنى. هذا بالنسبة للمقالات والافتتاحيات اما بالنسبة للاخبار، فيلاحظ أيضا ان هذه القضية كان لها الغلبة.

فمن مجموع ٩٣ خبراً حظيت هذه القضية بثمانية وثلاثين خبرا بنسبة ٤٠,٨٪.

ونجد الامر نفسه بالنسبة لبريد القراء حيث حظيت هذه القضية بثلاثة عشرة رسالة من مجموع ثمانية عشرة بنسبة ٧٢,٢٪ وأخيرا فقد بلغت القضايا المتعلقة بالعمال والحركة العمالية والنقابية ٨٧ مادة صحفية من مختلف الاشكال من مجموع ١٩٤ مادة صحفية خلال اعداد المجلة اى بما نسبته ٤٤,٨٪.

ويجد هذا الاهتمام تبريره فى تصور لجنة العمال للتحرير القومى لدور العمال فى معركة التحرر الوطنى. فنجد فى ديباجة برنامج هذه اللجنة(٧).

وتؤمن اللجنة ايمانا راسخا عميقا بان وظيفتها هى فتح الطريق امام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها فى ميدان السياسة المصرية كفة الشعب المصرى على كفة مستغليه.

فالمجلة ومعها التنظيم يرون فى الطبقة العاملة انها الطبقة الوحيدة التى لا يمكن ان تتحرر دون ان تحرر مصر من الاستعمار ودون ان يضع الشعب المصرى يده فى يد سائر الشعوب التى تكافح جميعها فى سبيل الحرية والاستقلال(٨).

كان ابراز اهمية دور الحركة العمالية والنقابية شغلا شاغلا للمجلة، خاصة فى ظل مناخ سياسى فقد الشعب المصرى ثقته فى القوى السياسية التقليدية.

وهى من كانت تسميهم المجلة «المتسيسين» كما فقد فيه العمال استقلاليتهم على مذبح القوى الحزبية المتواجدة فى الساحة.

وفى مقال لمحمود العسكرى(٩) يتعرض لتاريخ الحركة النقابية، مثمنا خبرة الحزب الوطنى فى تنظيم الحركة النقابية خلال الفترة ١٨٩٧-١٩١٤ ثم يعرض لخبرة الحركة النقابية مع الوفد والاحرار الدستوريين، ثم النبيل عباس حليم فيما بعد. ويخرج من حصاد هذه التجربة بضرورة استقلال حركة الطبقة

العاملة عن التيارات الحزبية الأخرى.

انعدام الثقة، فى الاحزاب والقوى السياسية القائمة، والدعوة لتوحيد الحركة العمالية واستقلاليتها، نستطيع ان نقول وبلا مبالغة انه كان القضية المحورية للمجلة.

كما حرصت المجلة ايضا، على التوعية السياسية للعمال، وابراز الطابع الطبقى للدولة القائمة، والتشديد على ظاهرة صراع الطبقات. ففى مقال بعنوان العمال وصيانة الأمن نجد شرحا مبسطا لمفهوم الدولة ودورها فى مجتمع طبقى.

«وهنا نتساءل ما هى وظيفة الدولة والحكومة؟ هل هى ضمان الامن حقيقة لكل افراد الأمة؛ أم ضمان الأمن لفئة اصحاب الاعمال وانصار الاستعباد الاستعمارى وحدهم من سخط الطبقات المحرومة وفى مقدمتها الطبقة العاملة؟ فى الظاهر الدولة تصون الأمن لكل فرد من أفراد الامة، ولكنها فى الواقع تحمى الاقلية من الاغلبية(١٠).

كما نجد شرحا مبسطا للعلاقة بين العمال وارباب العمل وابرازاً للتناقض الرئيسى بينهم، وذلك فى مقال لمحمود العسكرى بعنوان «الهجوم على اجور العمال(١١). متعرضا لهذا التناقض فى بعده العالمى من خلال ابراز الحركات الاضرابية فى العالم. وربما كانت هذه النغمة المتعلقة بمحاولة المجلة بلورة وعى طبقى عمالى، وابراز العمال كطبقة مستقلة، هى احد اسباب تجريم عدد من كتاب المجلة، بينهم محمود العسكرى. وبسبب من المقال الأخير، وذلك فى ظل واقع سياسى، يدعى فيه الوفد -اكثر الاحزاب شعبية- انه المعبر عن «الامة» وفى ظل تعتيم على اى تناقضات طبقية داخل هذه «الامة».

أما بالنسبة للحركة النقابية فنجد التشديد دائما، على ضرورة اخذ رأى الحركة النقابية العمالية بشأن كافة التشريعات التى تخصها.

وترى المجلة ان الحركة النقابية لن تستطيع ان يكون لها صوت فى الأمور المتعلقة بحياتها، دون ان تتوحد.

فقضية العمال قضية واحدة سواء أكانت فى شركة المياه او فى المقاهى والمحلات العمومية، أو فى التجارية او فى مصانع النسيج، هى قضية الاجر وساعات العمل، هى قضية الاستغلال والمستغلين، وهو يدعو ان «تقف النقابات كلها مع كل نقابة لها قضية لأن القضية واحدة وذلك هو الفهم الذى يجب ان يسود على الاقل الصف الأول من العمال)(١٢).

واخيرا فقد فرضت مشكلة البطالة نفسها على المجلة. فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية - وما صاحبها من انتعاش نسبى للصناعة المحلية التى كانت تمد جيوش الحلفاء باحتياجاتهم، برزت فى مصر ظاهرة البطالة بصورة حادة، حيث اصبحت احدى القضايا الملتهبة للحركة اليسارية حينئذ ومن ضمنها مجلة الضمير.

ففى العدد ٢٧١ بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ نجد مقالا، يعالج مشكلة البطالة التى ترتبت على تسريح العمال من المصانع المخصصة للانتاج الحربى. ويقترح كاتب المقال ان تشترى الحكومة هذه المصانع بمبالغ الديون المستحقة على انجلترا وان تدير هذه المصانع وتحولها للانتاج المدنى لصالح الشعب.

ونلاحظ ان تحليل المجلة لمشكلة البطالة - ولغيرها من القضايا كما سنبين فيما بعد - قد حاول ربطها بالاستعمار الانجليزى ودوره فى كبح نمو الرأسمالية المحلية. ففى مقال بالعدد الأخير من المجلة ١٩٤٦/٧/٨ يتساءل الكاتب : اذن لماذا يمنع عن مصر حق تصدير بضائعها إلى هذا الشرق الجار ومن صاحب المصلحة فى هذا المنع؟

يجيب الكاتب على تلك الاسئلة محملا الاستعمار البريطانى ورأس المال الاجنبى مسئولية تعطيل النهضة الصناعية بمصر.

ثانيا قضية الاستقلال الوطنى (التحرر الوطنى)

تشير نتائج تحليل المضمون الكمى إلى ان هذه القضية قد حظيت باعلى نسبة من الاهتمام فى افتتاحيات المجلة. فقد بلغ عدد الافتتاحيات التى تدور حول قضية الاستقلال ٦ من مجموع ثلاثة عشر افتتاحية بنسبة مئوية قدرها ٤٦,١٪ اما من حيث المقالات واعمدة الرأى فقد بلغ عدد المقالات ثلاث مقالات من مجموع ٤٠ مقالا بنسبة مئوية ٧,٥٪.

وإذا أضفنا الإفتتاحيات إلى المقالات كانت نسبة الاهتمام بقضية الاستقلال إلى مجموع مقالات واعمدة الرأى عموما بما فيها الافتتاحيات ١٦,٩٪ وتجئ فى الدرجة الثانية من الاهتمام مباشرة بعد قضايا العمال والحركة العمالية.

ولكن إذا اضفنا الأخبار وباقى المواد الصحفية الأخرى -والتى يلاحظ انه برغم عددها الوافر إلا ان هذا العدد يقابله مساحة قليلة نسبيا فى المجلة- فإن مركز الوزن النسبى لقضية الاستقلال الوطنى يتراجع إلى المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد المواد الصحفية بمختلف اشكالها ١٥ مادة صحفية من مجموع ١٩٤ مادة صحفية بنسبة مئوية قدرها ٧,٧٪.

وفى حقيقة الأمر، فإن معيار درجة الاهتمام بأحد القضايا، قد لا يتحدد على مستوى المادة الصحفية ككل. وذلك فى ظل وجود خلل واضح فى حجم استخدام الاشكال الصحفية المختلفة لصالح المقال واعمدة الرأى عموما. وان كان هذا الخلل لا يتضح من الناحية الكمية، بسبب من ان بعض الأخبار قد لا يتجاوز الثلاثة أسطر فى حين يصل متوسط حجم المقال فى المجلة من صفحة ونصف الى صفحتين.

وفى داخل اعمدة ومقالات الرأى ذاتها «فالعدد» ليس هو

المؤشر الوحيد على درجة الأهتمام. من هنا كان رصدنا للافتتاحيات بشكل متفرد؛ فوجود القضية فى افتتاحية المجلة، بالتأكيد، له اعتبار فى حجم الوزن النسبى للأهتمام بهذه القضية بالقياس إلى غيرها من القضايا التى تعالج فى صفحات داخلية المجلة وقضية الاستقلال الوطنى (القضية الوطنية).

يلاحظ ان معالجة المجلة لهذه القضية قد ارتكز على محاور ثلاثة :

أولها تحديد طبيعة القوى المناهضة للاستعمار

ففى افتتاحية العدد ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٧ يقول محمود العسكرى «ان الطبقة العاملة دائما فى طليعة الحركات التحريرية، بل عليها وحدها تقع مسئولية تحرير الوطن من المستعمر المستبد».

ولكننا نظن ان هذا التحديد القاطع والذى يقصر مسئولية مواجهة المستعمر على الطبقة العاملة، جاء لاعتبارات بلاغية وحماسية إلى حد ما. فسواء المجلة أو برنامج اللجنة، لم يروا ذلك. بل ان هذا المقال المشار اليه نفسه ينتهى بان يوجه دعوة إلى قوى الرأسمالية لكى تتحد مع الطبقة العاملة ضد الاستعمار الخارجى. لإن الاستعمار «ينهب جهود اصحاب الاموال الوطنيين، كما ينهب قوت الشعب الكادح وهم العمال الصناعيون والزراعيون. وخطره عليهم لا يقل من الخطر الداهم عليها».

وبالرغم من هذه الدعوة للاتحاد بين مختلف الطبقات والقوى السياسية الوطنية، فالمجلة تزخر بالمقالات عن تميز دور الطبقة العاملة، وعن فقدان الشعب لثقته فى القوى السياسية الأخرى بما فيها الوفد.

«ان الشعب اليوم غيره فى سنة ١٨٨٢: كفى ان الشعب اليوم رشيد نفسه وقد سحب توكيله ممن فضلوا الشهوات على المصلحة العامة(١٣).

ثانيا الاستقلال الوطنى لايقتصر على الجانب السياسى

ابرزت المجلة الوجه الاقتصادى للاستعمار البريطانى لمصر. وكانت الدعوة للنهضة الصناعية مصحوبة دائما بابراز مسئولية الاستعمار البريطانى من تخريب الصناعة الوطنية. وحول الآثار الاقتصادية للاستعمار البريطانى، استشهدت المجلة بمشروع كهربة خزان اسوان الذى تسعى الحكومة البريطانية لان تتولى مناقصة انشائه، ليس على اساس التنافس الحر بين شركات من مختلف الجنسيات بل على اعتبار مصر منطقة نفوذ لبريطانيا تعطى للأخيرة حق تولى هذه المناقصة(١٤).

ثالثا دأبت المجلة على ربط مختلف قضايا الوطن بالمسألة الوطنية ودور الاستعمار الانجليزى، فقضية الاستغلال الطبقى مرتبطة بالنهب الاستعمارى: (فالاستعمار يسرق الشعب المصرى مرتين، الاولى عند شرائه القطن بثمن بخس، والثانية عندما يبيع للمصريين منتجاته بسعر مرتفع. والاستعمار يرتكب السرقة مرة ثالثة ايضا بتآمره مع الرأسماليين واصحاب الأطيان المصريين ضد الشعب المصرى، ولهذا أصبح لا مفر للشعب المصرى من مكافحة الاستعمار البريطانى والاستغلال الرأسمالى معا إذا اراد ان ينهض ويتحرر من الويلات التى يعانيها(١٥).

وكذا قضية التعليم والحريات الوطنية، نجدهامرتبطة جميعها بقضية الاستعمار، ونجد فى اكثر من مكان تأكيد على ان التحرر من الاستعمار هو تحرر من الاستغلال الطبقى والفقر والجهل والديكتاتورية، كما سيجئ عرضه.

ثالثا القضايا المتعلقة بلجنة العمال للتحرير القومى

حصرنا تحت هذه الفئة المقالات ومواد الرأى وكافة الاشكال الصحفية التى تنطوى على عرض نشاطات لجنة التحرير القومى أو متابعة اخبارها او شرح اهدافها او لدورها او نشر وثائقها أو لدعوة المواطنين للانخراط وربما كانت كل مواد المجلة هى بالضرورة شرح لأهداف وبرامج اللجنة بطريق مباشر أو غير مباشر ولكننا اقتصرنا على تلك المادة الصحفية التى تتوخى الاهداف السابقة مباشرة ومن خلال التعامل الصريح مع اللجنة.

(١) بالنسبة للافتتاحية واعمدة الرأى فقد كان نصيب هذه القضية ٥ مقالات وافتتاحيات من مجموع ٥٣ مقال وعمود رأى بنسبة مئوية ٩,٤٪ وجاءت الثالثة فى الترتيب.

ويلاحظ انه بين هذه المقالات الخمسة جاءت ثلاث افتتاحيات من ثلاثة عشر افتتاحية بنسبة ٧,٦٪. وقد جاءت فى الترتيب الثانى بعد القضية الوطنية.

(٢) بالنسبة للمجموع الإجمالى للمادة الصحفية بمختلف اشكالها فقد كان عدد المواد الصحفية المتعلقة بهذه القضية ٩ من مجموع ١٩٤ مادة صحفية بنسبة مئوية قدرها ٤,٦٪. وجاء ترتيبها السادس بالنسبة لباقى القضايا التى عالجتها المجلة.

ولكن يلاحظ انه لو اضفنا مختلف المواد الصحفية المتعلقة بسفر محمد يوسف المدرك إلى مؤتمر النقابات العالمى بباريس، إلى القسم المتعلق بالتنظيم، لاختلف الامر كثيرا، حيث حظيت هذه القضية بكم ضخم من الاحاديث الصحفية والتغطيات الاخبارية. ولكننا فضلنا ادراج هذه المادة ضمن الجزء المتعلق بقضايا الحركة العمالية العالمية. والتضامن العمالى العالمى. وذلك بسبب من ان المجلة فى معالجتها لهذه القضية قد ركزت على شخصية محمد المدرك كممثل لعمال مصر فى المؤتمر العالمى للنقابات اكثر من تركيزها على صفته كعضو للهيئة

التأسيسية للتنظيم. كما ان مضمون المادة قد ركز فى تناوله على شرح مبادئ واهداف الاممية البروليتارية وطبيعة الحركة العمالية العالمية اكثر من تركيزها على القضايا وفى افتتاحية العدد ٢٧٣ بتاريخ ١٠ اكتوبر عام ١٩٤٥ - اى بعد يومين من صدور بيان لجنة العمال للتحرير القومى - نجد اعلان ميلاد اللجنة، حيث وصفت المجلة يوم الميلاد هذا، بأنه يوم تاريخى فى ميدان السياسة.

وفى العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٧ اكتوبر، ١٩٤٥ عرض لبرنامج لجنة العمال، وقد كان لهذا العرض طابع حماسى حيث وصف البرنامج (هذا البرنامج الرائع الفذ الذى لم يترك صغيرة ولا كبيرة فى هذا البلد إلا واحصاها وهذبها وأصلح من شأنها بما يتفق ومصالح الشعب الحقيقية).

كما اهتمت المجلة بنشر وثائق اللجنة ومنها خطاب لجنة العمال للتحرير القومى إلى اعضاء مجلس الأمن الدولى[١٦]، وخطاب العرش ورأى لجنة العمال للتحرير القومى فيه. كما نجد اكثر من اعلان عن مطبوعات اللجنة وكيفية الحصول عليها[١٧]. كما نجد عرضا لمقابلة اعضاء اللجنة لرئيس الوزراء والتى تم النقاش خلالها حول الأهداف القومية ومطالب العمال[١٨].

رابعا الحركة العمالية فى العالم والتضامن العمالى العالمى

(١) وقد حظيت هذه القضية باربع مقالات من مجموع المقالات والافتتاحيات التى خضعت للتحليل. وجاء ترتيبها الرابع. ولم تحظ بأى افتتاحية.

(٢) ولكن إذا اضفنا مختلف الأشكال الصحفية الأخرى والتى عولجت بها هذه القضية، نلاحظ اتسام هذه الأشكال بالتنوع الشديد فقد بلغت نسبة الأخبار حول هذه القضية ١٩,٣٪ وجاء ترتيبها الثانى من حيث عدد الاخبار كما بلغ عدد التحقيقات الصحفية ٧ من مجموع ١٣ تحقيق صحفى بنسبة مئوية ٥٣,٨٪، كما يلاحظ نشر دستور الاتحاد العالمى للنقابات على مدى حوالى اربعة اعداد.

وبالتالى فقد بلغ عدد المادة الصحفية التى تناولت هذا الموضوع ٣٦ مادة من مجموع ١٩٤ مادة صحفية بنسبة مئوية قدرها ١٨,٥٪ وجاءت تالية فى الترتيب لقضايا الحركة العمالية والنقابية فى مصر. ويجئ انتخاب محمد يوسف المدرك مندوبا لعمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى فى باريس وسفره إلى هذا المؤتمر على رأس الاهتمامات فى إطار هذه الفئة. ومن خلال تغطية المجلة لهذا المؤتمر نجد شرحا لمبادئ واهداف الأممية البروليتارية، ففى احدى هذه التغطيات:

«اخيرا التقى جميع مندوبى المراكز النقابية القومية بغير تفريق فى الدين والجنس واللون تحت راية الدولية البروليتارية التى ضحت لفوزها الطبقة العاملة العالمية بالتكثير من الابطال[١٩]. والمسألة التى الحت عليها المجلة فى هذا الموضوع هى شرحها لتاريخ الحركة النقابية العالمية من خلال دعوتها المتكررة لضرورة عدم الخلط بين المؤتمر العالمى للنقابات ومؤتمر العمل الدولى، وابرزت كيف ان الحكومة قد استخدمت هذا الخلط بين المؤتمرين لصرف انظار انظار عمال مصر عن مؤتمرهم الطبقى لتوجيهه إلى مؤتمر العمل الدولى، مؤتمر الحكومات واصحاب الاعمال[٢٠].

واخيرا فقد حرصت المجلة على تتبع أخبار الاضرابات والحركات العمالية فى العالم وكذا اخبار الاحزاب العمالية فى اوروبا.

ومن خلال التعرض للحركة العمالية فى العالم فقد ابرزت المجلة دور الحركة العمالية العالمية فى مناصرة قضايا حركات التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار فى العالم.

خامسا قضايا الديمقراطية والحريات العامة

(١) حظيت هذه القضية بثلاث مقالات بينهم افتتاحية من مجموع ٥٣ مقالا بنسبة مئوية قدها ٥,٦٪.

(٢) كما حظيت باحدى عشر خبرا من مجموع ٩٣ خبر بنسبة مئوية ٨٪ ورسالتين فى بريد القراء. كما تكرر نشر توجيه للجماهير بتقييد اسماءها فى جداول الانتخابات. وبلغ عدد المادة الصحفية التى تناولت تلك القضية ١٨ مادة صحفية ما بين افتتاحية ومقال وخبر وبريد قراء، من مجموع ١٩٤ مادة صحفية بنسبة مئوية ٩,٢٪ بترتيب الثالث.

واول ما سيلفت الانتباه فى معالجة المجلة لهذه القضية، هو ربطها بقضية الاستقلال الوطنى والتحرر من الاستعمار (فالاستعمار هو الذى يؤثر بطريق مباشر وغير مباشر على نظامنا الديمقراطى فى الداخل فيقف حجر عشرة فى طريق نمو الاحزاب والهيئات والجماعات الديمقراطية والشعبية ويؤيد دائما دكتاتورية الرأسمالية لكى لا يصل الشعب إلى حكم نفسه لمصلحته، بل يعمل الاستعمار دائما على تأييد العناصر السياسية التى تربطه بهذه المصلحة[٢١].

كما وقفت المجلة ضد كافة القوانين المقيدة للحريات، فيكتب طه سعد عثمان منتقداً استبدال الحكومة للاحكام العرفية بقوانين دائمة ترسخ قيود الاحكام العرفية[٢٢].

اما بالنسبة للعمل البرلمانى فقد دعت المجلة فى اكثر من مرة الى ضرورة ترشيح العمال انفسهم فى المعارك الانتخابية المختلفة سواء بالنسبة للمجالس النيابية او المجالس البلدية[٢٣]. وذلك من اجل تغيير الطابع الطبقى للبرلمان القائم فى تلك الفترة والتى ترى المجلة (ان مجلسى البرلمان بشكلهما

الحالى يمثلان مصالح طبقة واحدة، طبقة أصحاب الأموال العقاريين والصناعيين(٢٤).

اما عن الحريات النقابية فقد نادت المجلة بضرورة سماح الحكومة بتكوين الاتحادات النقابية وفقا لنص القانون (قانون النقابات رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٢) وباللجوء إلى المحاكم المختصة إذا استدعى الامر. كما نادت المجلة بمد مظلة مشروعية تكوين النقابات إلى عمال الحكومة وروابطها، ونادت بعقد مؤتمر لعمال الحكومة(٢٥).

وقد تناولت المجلة من خلال اخبارها، كافة اشكال التجاوزات على الديمقراطية من اعتقال نقابيين وفض اجتماعات.. الخ. حيث بلغت نسبة الاخبار التى تناولت تلك القضايا ١١ خبرا بنسبة ١,٨ من مجمل الاخبار المنشورة بالمجلة.

سادسا قضية فلسطين والصهيونية

(١) اتضح من تحليل الاعداد، محل البحث فى المجلة، ان قضية فلسطين والخطر الصهيونى، حظيت بثلاث مقالات منهم: افتتاحية من مجموع ثلاثة وخمسين مقالا، وافتتاحية بنسبة مئوية ٥,٦٪.

وهو ما يعكس ادراكا مبكرا نسبيا بطبيعة الخطر الصهيونى على فلسطين وحركة التحرر العربى عموما.

(٢) كما حظيت تلك القضية بنسبة أخبار من مجموع ثلاث وتسعين خبرا بالمجلة بنسبة مئوية ٩,٦٪.

وإذا اجملنا نصيب تلك القضية بالنسبة لمجمل المادة الصحفية المنشورة فى المجلة نجدها تصل إلى ١٢ مادة صحفية من مجموع ١٩٤ مادة صحفية بنسبة مئوية ٦,١٪ وبالترتيب الخامس بالنسبة لبقية القضايا.

انطلقت المجلة فى رفضها للصهيونية عن التمييز بين الصهيونية كحركة سياسية ذات طابع رجعى واستعمارى وبين اليهودية كديانة. وهو ما نشترك فيه مع مجمل الحركة اليسارية فى تلك الفترة.

وفى مقال لمحمود العسكرى بعنوان لا عنصرية بين العمال يرى جيدا خطر الصهيونية باعتبارها (الخطر المباشر الذى يهدد الشعب الكادح فى شقيقتنا فلسطين العربية الحرة)(٢٦) ويوجه نداءا إلى (العمال اليهود فى جميع الامم العربية بل فى جميع العالم ان يتضامنوا مع زملائهم الآخرين فى نضالهم ضد الصهيونية)(٢٧).

وبالنسبة لحل المشكلة اليهودية فقد طرحت المجلة حلا مناقضا للحل الصهيونى لها، حيث ترى المجلة (ان المشكلة اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب كافة على اختلاف اديانها وفى سبيل حريتها وديمقراطيتها)(٢٨). ويلاحظ هنا، ان هذا الحل يتفق مع ما طرحته عصبة مكافحة الصهيونية فى العراق حينذاك وأن كاتب المقال قد استشهد ببيان لهذه العصبة فى طرحه لحل المشكلة اليهودية ولم تكتف المجلة بطرح الموقف من الصهيونية وتحليلها بل نراها تعرض لاشكال مواجهتها من خلال حوار مع المدرك مندوب عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى، الذى يعرض لكيفية تنسيق وفود منظمات العمال العرب لمواجهة تواجد «الهستدروت» فى الاتحاد العالمى للنقابات حيث انها ليست منظمة عمالية بقدر ماهى تنظيم رأسمالى يملك الكثير من المؤسسات التى تستغل جهود المنتسبين إليها تحت تأثير فكرة الصهيونية. ويشير المدرك فى حواره فى المجلة كيف أن وضع هذه المنظمة -والقضية الصهيونية عموما- كان غامضا على كثير من اعضاء الوفود الذين حضروا مؤتمر لندن إلا أنه بفضل نشاط الوفود العمالية العربية فى المؤتمر فقد تمكنوا من شرح قضية فلسطين العربية وكشف الستار عن مغالطات الصهيونية بالنسبة لحقيقة المشكلة(٢٩).

سابعا المجلة والقضايا العربية الأخرى

لم تغب القضايا العربية عن مجلة الضمير فيبرز التحليل :

١- ان هذه القضية قد حظيت بمقالتين وخمسة اخبار اى بما يشكل حوالى ٥,٠٪. وهى نسبة قليلة بلا شك، ولكن ربما يعوض نقص هذه النسبة عدد من المقالات يتحدث عن قضية الاستقلال والتحرر الوطنى فى اطار محيطهم العالمى، بالاضافة الى التغطية الاخبارية المستمرة لسفر المدرك فى مؤتمر باريس وتأليف جبهة عمالية فى المؤتمر.

ولكن تظل نسبة المقالات والمواد الصحفية التى تتحدث عن قضايا عربية خالصة، نسبة «قليلة بلا شك ربما يبرره العمر القصير للمجلة.

وكان التعبير الرئيسى للمجلة عن القضايا العمالية، متمثلا فى مقال مذيل بتوقيع خيرى محمود يبرز التناقض بين نهجين للتعامل مع القضايا العربية اولهما نهج الجامعة العربية التى يخيب دستورها آمال المجاهدين الوطنيين حيث جاءت اعمالها لتدل على انها اداة «وفاق» وليست اداة نضال. كما ابرز المقال الشعبى المستمر للجامعة للعب على التناقض بين الاستعمار الانجليزى والفرنسى، وثانيهما نهج الحركة العمالية والذى مثل الكاتب له بكلمة «مصطفى العريى» مندوب عمال لبنان فى مؤتمر باريس حيث يطالب بشكل واضح بجلاء القوات الاجنبية عن لبنان ويقابل ذلك بخطاب «عزام بك» امين جامعة الدول العربية فى لندن حيث يقول «ان جلاء جيوش الاحتلال من مصر سنة قبلا او سنة بعدا، ليس جوهريا فى العلاقات المصرية الانجليزية(٣٠).

ثامنا قضية التعليم

حظيت هذه القضية بقسط محدود من اهتمام المجلة فعلى

مدار اعدادها الثلاثة والخمسين لا نجد إلا مقالا واحدا عن الموضوع بشكل تفصيلى. وذلك باستثناء تلك الإشارات العابرة إلى دور الاستعمار فى نشر الجهل والفقر والمرض.

وقد شخصت المجلة أزمة التعليم باعتبارها تتلخص فى قضيتين اولاها وجود ٨٠٪ من الأميين، وثانيهما اختلاف النظم التعليمية مما يؤدى الى تخريج طلبة مختلفين فى العقلية وطبيعة التربية، فهناك قسط يتبع مناهج وزارة المعارف، وقسط ثانى يسير وفقا لبرامج مختلفة باختلاف المعاهد الاجنبية وقسط ثالث يتلقى العلم على اساس الطوائف الدينية(٣١).

ويلقى المقال بمسؤولية ذلك على الاستعمار الانجليزى والنفوذ الاجنبى عموما فى مصر ورسم السياسة التعليمية وفقا للمصالح الاستعمارية لبريطانيا (حيث كانت انجلترا فى حاجة إلى كادر موظفين صغار لا يعرفون من الثقافة والعلم إلا ما يلزم لتصريف الاعمال الادارية).

تاسعا المسألة الزراعية وقضايا الفلاح

يلاحظ بشكل واضح قلة المقالات والمواد الصحفية الأخرى التى تعالج المسألة الزراعية وقضايا الفلاح. وطوال اعداد المجلة والتى خضعت للتحليل لا نجد إلا مقالا مترجما ومقتبسا عن مجلة الغد الفلسطينية عن الاصلاح الزراعى فى اوروبا(٣٢).

ولكن طه سعد عثمان يشير فى كتابه إلى مقال بالمجلة عنوانه «الفلاح عامل فاعترفوا بعامليته(*) الذى يعرض لحالة الفلاح المصرى المستغل من قبل اصحاب الأبعديات والاملاك. وينتهى بأن يدعو العامل الزراعى إلى تكوين النقابات. اذ هى اولى الخطوات فى سبيل تنظيم النضال للتحرير من الجوع والفقر والمرض.

الاشكال الصحفية التى استخدمتها المجلة

- يلاحظ من التحليل الكمى لمحتويات الاعداد، ان المقالات وأعمدة الرأى حازت قدرا كبيرا من حيث الحجم وهناك حوالى ثلاثة وخمسون مقالة يتراوح حجم الواحد من صفحة ونصف إلى صفحتين، ومن الناحية العددية فقد بلغت النسبة العددية للمقالات بالنسبة للاشكال الاخرى ٢٧,٣٪.

- ورغم كثرة الأخبار من الناحية العددية حيث بلغ عددها ٩٣ خبراً بنسبة مئوية ٤٧,٩٪ إلا انها من حيث الحجم تعد ضئيلة جدا فالخبر لا يتجاوز الثلاثة اسطر فى اغلب الاحوال.

- أما الاحاديث والتقارير الصحفية فبلغ عددها ١٣ بنسبة ٦,٧٪، كما غاب عن المجلة شكل التحقيق الصحفى الذى يستطلع آراء العديد من المختصين حول المشكلة.

- وبريد القراء ايضا نسبة قليلة جدا، حيث بلغ من الناحية العددية ١٨ مادة بنسبة ٩,٢٪. اما من ناحية الحجم فهو ضئيل جدا فلم يزد حجم بريد القراء من صفحة من ثمانى صفحات المجلة كما ان هذه الصفحة لم تكن منتظمة، حيث غابت من العديد من الاعداد.

- وإن كانت المجلة قد استفادت بشكل الشعر الشعبى فى التعرض لقضايا جادة، إلا انه لم يكن منتظما.

واخيرا ربما كان التعرض للشكل الصحفى للمجلة بهذا الشكل فيه كثير من التجاوز وذلك بسبب عدم وجود كادر صحفى محترف فى المجلة، حيث اعتمدت المجلة اساسا على مجموعة نقابى شبرا الخيمة ولم يكونوا متفرغين للعمل الصحفى او حتى للعمل السياسى بشكل عام.

كما أن ظروف إصدار المجلة ومقاومتها بوليسيا واعتقال القائمين عليها لإكثر من مرة، قد اثر سلبيا على الفن الصحفى فيها.

وأخيرا فربما يُفَسر غلبة المقال وأعمدة الرأى على ما عداهما من فنون صحفية اخرى، هو الطابع العقائدى التثقيفى للمجلة، فالمقال هو اسهل اشكال عرض فكر جديد نسبيا على الجمهور وربما فسر ذلك الطابع الوعظى -احيانا- لبعض مقالات المجلة.

الهوامش

١- طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، مذكرات ووثائق القاهرة، مؤسسة العروبة، ط١ ١٩٨٨.

٢- نفس المرجع.

٣- طه سعد عثمان، الكاتب، السنة الحادية عشرة، يوليو ١٩٧١.

٤- طه سعد عثمان، الكاتب يوليو ١٩٧١.

٥- طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، مؤسسة العروبة للطبع والنشر والاعلان، القاهرة، ١٩٨٨، ص٩و١٠.

(*)المقال منشور بالعدد ٢٧٥ وهو غير موجود لدينا واعتذنا على عرضه فى مذكرات طه سعد ثمان.

٦- طه سعد ، المرجع السابق.

٧- البرنامج منشور فى مجلة الكاتب يوليو ١٩٧١. كما اعيد نشره فى كتاب طه سعد عثمان.

٨- البرنامج. مزودا بشرح للبرنامج.

٩- الضمير العدد ٢٧١ بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥.

١٠- الضمير العدد ٢٧٢ بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥.

١١- الضمير العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٥.

١٢- الضمير العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٥.

١٣- الضمير العدد ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٧.

١٤- الضمير العدد ٢٨٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٦.

١٥- الضمير العدد التاسع من السنة الثامنة ١٩٤٦/٦/٢٤.

١٦- العدد ٢٧٧ بتاريخ

١٧- العدد ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٩.

١٨- العدد ٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٤. وقد اعتمدنا فى تخطيتنا لهذا العدد على كتاب طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى. إلا ان العدد لم يدخل فى التحليل الكبير..

١٩- الضمير العدد ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٣.

٢٠- الضمير العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧، ونجد الالحاح على نفس الفكر فى العدد التاسع من السنة الثامنة بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٤.

٢١- الضمير ١٩٤٦/٦/٢٤.

٢٢- الضمير ١٩٤٥/١٠/١٧.

٢٣- الضمير ١٩٤٦/٦/٢٤.

٢٤- الضمير ١٩٤٥/١٢/١٢.

٢٥- الضمير ١٩٤٥/١٠/٣.

٢٦- العدد ٢٧٧ بتاريخ

٢٧- نفس المرجع.

٢٨- الضمير العدد ٢٧٤ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧.

٢٩- الضمير العدد ٢٧٦ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٧.

٣٠- الضمير العدد ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٣.

٣١- الضمير العدد ٢٨١ بتايخ ١٩٤٥/١٢/١٩.

٣٢- الضمير العدد ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٩.

الى الشعب المصرى الباسل

يضع يده فى يد أخيه المصرى لتكوين لجان جبهة الاحياء والقرى والمعاهد ، تقف مع الرئيس جمال عبد الناصر من أجل :

١) حماية استقلالنا والدفاع عن قناتنا المصرية بدـ

٢) رفض أى تدخل فى شئوننا ورفض أى اشراف أو ر

٣) تأميم كل الاحتكارات الاجنبية لتدعيم اقتصادنا الوطنى .

٤) الغاء النقطة الرابعة الامريكية .

٥) عقد معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفيتى .

٦) تدعيم روابط الصداقة والتعاون الاخوى مع دول باندونج والدول الاشتراكية لتدعيم

ان الشعب المصرى الباسل لا يقف وحده فى المعركة ، فالجزائر فى ميدان القتال تحارب بشجاعة تلقن بريطانيا درساً فى الفداء ، والشعوب العربية وشعوب باندونج ومعسكر الدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفيتى العظيم والصين الكبرى تؤيدنا وتقف معنا ضد جبهة الاستعمار من أجـــل الاستقلال الوطنى والسلام العالمى .

فالى الامام فى الجبهة الوطنية المتحدة والنصر حتما لنـــا .

٥ اغسطس ١٩٥٦

طليعـــة العمال

منطقة القاهرة

الشيوعيون المصريون والنقد الأدبى

فريدة النقاش

قصدت أن أضع عنوانا لمقالتى على هذا النحو بهدف التفرقة بين الشيوعيين والماركسيين. فالشيوعيون هم هؤلاء الماركسيون الذين اختاروا أن يؤسسوا أو ينضموا الى منظمة أو حزب شيوعى. وقد اخترت هذا التقسيم لسببين: أولهما أن التحاق النقاد بمنظمة حزبية كان دائما ما يخلق نموذجا مختلفا للمثقف الملتزم، الذى يتولى تنفيذ مهمات حزبية سواء فى صفوف المثقفين أو جماهير الشعب بعامة بما ينطوى عليه هذا النوع من الإلتزام من تأثير بالغ -سلبا وايجابا- على ممارسة النقد الأدبى تنظيرا وتطبيقا.

أما السبب الثانى فهو هذه الزيادة الهائلة فى عدد النقاد الماركسيين المصريين القدامى والجدد الذين اختاروا المنهج الجدلى واحتكموا إلى قوانين علم الجمال الماركسى بهذه الدرجة أو تلك، وهى زيادة يصعب حصرها فى مقال قصير فما بالنا بتحليل المادة التى أنتجها هؤلاء.

اخترت لمقالى أربعة كتب ودراسات أرى أنها لعبت دورا تأسيسيا فى المنهج الماركسى نظريا وتطبيقيا، بحيث نستطيع أن نرى من خلالها حجم الإسهام الذى قدمه النقاد الشيوعيون فى ميدانهم مبكرا. وكيف أنهم حاولوا باستمرار التعرف على كل جديد فى العلوم الطبيعية والانسانية ليروا كيف يمكن إدراج نتائجه فى صلب منهجهم ليصقلوا أدواتهم ويثروا الأساس المعرفى بكل إضافة حتى أصبح اسهامهم فى حقل النقد الأدبى لا غنى عنه.

الكتب والدراسات هى «فى الثقافة المصرية» لعبد العظيم أنيس، ومحمود أمين العالم، و«الأدب الشعبى بجزئيه» لأحمد رشدى صالح، و«العالم الروائى لنجيب محفوظ» لابراهيم فتحى، والدراسة النظرية الخالصة «النمطى والجمالى فى كلاسيكيات الماركسية» للدكتورة لطيفة الزيات. فى مقدمتهما الجديدة لكتاب فى الثقافة المصرية بعنوان «هذا الكتاب أين نحن منه اليوم، وأين هدفنا».. يقول المؤلفان «ان هذا الكتاب ليس كتابنا وحدنا، وإنما هو الإبن الشرعى لمرحلة حية من مراحل الغليان والتحول والإبداع الأدبى والفكرى خلال سنوات الأربعينات وبداية الخمسينات..» ويضيفان «وما كنا فى الحقيقة نقصد أبعد من تقديم رؤية للأدب تختلف عن الرؤية التى كانت سائدة، والتى كان يغلب عليها الطابع الانطباعى الذوقى من ناحية، أو الطابع التقريرى الكلاسيكى من ناحية أخرى. فما قصدنا أبعد من تحديد الدلالة الإجتماعية للأدب (لا الدلالة البيئية كما كان شائعا أيضا آنذاك) فى إرتباط عضوى مع بنيته التى تصوغه أدبا»، ولكن سرعان ما اعتبر هذا المقال «بيانا» أو «مانيفستو» أدبيا جديدا، وتفجرت حوله معركة أدبية حادة على صفحات الصحف المصرية عندما اتهم الدكتور طه حسين مقالنا بأنه «يونانى لا يقرأ»، وعندما خرج اتهام الأستاذ عباس العقاد لنا عن حدود النقد الأدبى الى حدود الإدانة البوليسية بقوله فى رده علينا «إننى لا أناقشهما وإنما أضبطهما.. انهما شيوعيان»(1).

ورغم أن جهدهما الذى كان ابن تجربة نضالية أيضا -إذ

---

* فريدة النقاش : ناقدة ورئيس تحرير مجلة أدب ونقد.

كتبا مادته الأساسية وكانا مفصولين من عملهما فى الجامعة بقرار من مجلس قيادة الثورة- ورغم أن هذا الجهد عارض النقد الانطباعى والكلاسيكى التقريرى السائد فهما يقران «إننا لم نكتب من درجة الصفر فى النقد الأدبى العربى، لم نكن نبدع "أيسا من ليس" على حد تعبير فيلسوفنا العظيم "الكندى"، بل كنا نسعى الى تنظير ظواهر فى النقد والإبداع الأدبى كانت تتجلى وتنمو وتتعاظم منذ الأربعينات..».

فمن «مخاض النضال الوطنى والاجتماعى للشعب فى مرحلة تاريخية جديدة، أخذت تتجلى فى بنية الأدب وأساليبه مظاهر أخرى تتجاوز مدرسة المهجر ومدرسة أبوللو، متواكبة ومتفاعلة مع نهوض حركة وطنية ديمقراطية ذات آفاق إجتماعية جديدة، طبعت هذا الابداع الجديد بطابع واقعى، وكان الكتاب بذلك «محاولة أكثر تحديدا وبلورة من ناحية المفاهيم والقيم التى أخذت تتخلق فى هذه الحركة الإبداعية والنقدية»..

«وكان الجديد فيه هو إبراز الدلالة الاجتماعية الطبقية فى ارتباط عضوى مع البنية الجمالية»..

ويضيف الكاتبان «وحسبنا بيان أننا عندما عرضنا لثنائية الشكل والمضمون، لم نعرض لها كطرفين مستقلين متوازيين، بل قلنا فى نص ردنا على طه حسين {وهو المقال الذى كان بداية المعركة مع النقد التقليدى} {إن صورة الأدب: شكله أوصياغته) ليست فى الأسلوب الجامد، وليست هى اللغة، **بل هى عملية داخلية فى قلب العمل الأدبى لتشكيل مادته وإبراز مقوماته .. حركة متصلة فى قلب العمل الأدبى نتبصر بها فى دوائره ومحاوره ومنعطفاته وننتقل بها داخل العمل الأدبى من مستوى تعبيرى إلى مستوى تعبيرى آخر ليتكامل لدينا البناء الأدبى كائنا عضويا حيا**»..

ثم «إن الأدب هو التعبير عن الواقع المتحقق والواقع الممكن كذلك، وتختلف أساليب التعبير عن هذا إختلافا كبيرا بين التقريرية والسردية والغنائية والرمزية والأسطورية، وكل هذه الأساليب لا تلغى أن الواقع هو مصدر الأدب»..

كذلك «فالنقد الأدبى كالابداع الأدبى سواء بسواء هو موقف كذلك، وهو يتضمن رؤية اجتماعية معينة.

ولهذا أيضا نفرق بين الدراسة العلمية للأدب وبين النقد الأدبى. ان النقد الأدبى يستفيد دون شك من الدراسات العلمية للأدب سواء من الجانب الألسنى أو العروضى أو البلاغى أو الاجتماعى أو النفسى، لكنه فى التحليل الأخير لا يمكن أن يكون علميا خالصا، بل سيبقى دائما فى النهاية -رغم أدواته ومعاييره الموضوعية- نابعا من الاختيار الايديولوجى للناقد، ولهذا فنحن أميل إلى تسمية منهجنا بالنقد الجدلى».

ورغم أن «الواقع الأدبى يتغير ويتجدد، ومناهج النقد الأدبى تتغير وتتجدد، وخبرة الحياة تتغير وتتجدد كذلك، يقول الكاتبان:

«إننا مازلنا نرى أن الجوهر الفكرى والمعرفى للكتاب مايزال صحيحا من الناحية النظرية العامة الخالصة»..

ثم يضيفان «**إلا أننا نقر أننا فى الكثير من تطبيقاتنا النقدية كانت العناية بالدلالة الاجتماعية والوطنية للعمل الأدبى تغلب على العناية بالقيم الجمالية، ولن نفسر هذا فقط، أو بالأحرى نبرره - بأن هذا حدث فى لحظات كانت تحتدم فيها المعارك الوطنية والإجتماعية، وإن كان هذا صحيحا فى بعض الأحيان. وإنما نفسره فى الحقيقة بعدم إمتلاكنا للوسائل والآليات الإجرائية لتحديد وكشف العلاقة بين الصياغة والمضمون؛ بين القيمة الجمالية والدلالة العامة كشفا موضوعيا دقيقا. ولعل أثمن ما تعلمناه طوال هذه السنوات هو محاولة الخروج من الأحكام العامة سواء فيما يتعلق بالدلالة المضمونية أو القيمة الجمالية إلى تحديد آليات هذه الدلالة وهذه القيمة على نحو أكثر دقة.** وفضلا عن ذلك فقد تعلمنا حاجة الناقد إلى أن يتعامل مع العمل الأدبى برحابة صدر أكبر، وبعمق أكبر مما أسعفتنا به ترسانتنا النقدية فى تلك السنوات، فى أيام الشباب، وفى ظروف المد الوطنى الديموقراطى..

وهذا مانرجو أن يكون قد تجلى فى بعض كتابتنا النقدية الأخرى التى صدرت لنا بعد ذلك. ولكننا ما نزال نقر بأن تحويل المنهج العام إلى أدوات إجرائية محددة مايزال طريقا يحتاج إلى الكثير من الجهود والإجتهادات»..(٢).

هذا الكتاب فى الوطن العربى

بقدر ما كان الكتاب تعبيرا عن معركة فى ساحة الأدب والنقد وصولا إلى النضال الديموقراطى المصرى ومشيرا لهذه المعركة، بقدر ما أثر على حركة الثقافة العربية وبخاصة فى عاصمة النشر حينذاك بيروت، وقد كان الناقد والمفكر الشيوعى اللبنانى محمد إبراهيم دكروب هو الذى جمع المقالات ونشرها فى كتاب فى بيروت وكتب لها المفكر الشيوعى الشهيد «حسين مروة» مقدمة لفتت النظر إلى ما فى الكتاب من جديد يخص الثقافة العربية كلها لا الثقافة المصرية فحسب وإن إختار المؤلفان مادتهما التطبيقية منها، فدعا «مروة» «لأن نجعل من دراسات هذا الكتاب مرتكزا لنقد ثقافاتنا العربية كلها فى سائر بلدان العروبة على هذا النحو من النقد الجديد، مهما إختلفت الأوضاع العامة فى هذه البلدان»..

«لأن المؤلفين الفاضلين أقاما دراساتهما النقدية «فى الثقافة المصرية» على أسس علمية موضوعية تصلح أن تكون مقياسا دقيقا لكل محاولة من هذا القبيل لنقد أية ثقافة عربية فى أى بلد عربى».

ويضيف حسين مروة: «بل يمكن القول إلى ذلك، أن هذه

الدراسات -بكونها قد بنيت على أسس علمية موضوعية منضبطة- تصلح أن تكون مقياسا دقيقا أيضا لنقد أية ثقافة وأدب وفن»..

وعن مناقشتهما لمفهوم الشاعر والناقد الانجليزى ت.س. اليوت الذى رأى فى الدين أساسا للثقافة الانجليزية بل الأوروبية عامة كتب حسين مروة يقول:

«لقد وضع المؤلفان هذه القضية وضعا علميا صحيحا، وحددا جوانبها تحديدا منفتحا، واسع الأفق، يستقبل الهواء والنور، ويتحرك مع التاريخ بطواعية ومرونة وتوافق، ويتجاوب مع قوانين التطور الاجتماعى على أروع ما يكون التجاوب، فإن الثقافة بمدلولها العلمى التطورى هذا، لا تنكر الدين عاملا مساعدا من عواملها كما لا تنكر الوضع الجغرافى، ولا تجعل العامل الاقتصادى أساسها الأوحد، وإن كان هو العامل الحاسم فى العملية الإجتماعية التى تكون الثقافة إحدى ثمراتها».

فالثقافة إذن -يضيف مروة- بهذا المدلول العلمى المتطور ليست سوى «محصلة لعملية متعددة العوامل يقوم بها المجتمع بكافة فئاته، ومختلف وسائله، وهى ترتبط بهذه العملية المتفاعلة، لا إرتباط معلول محدد بعلة محددة، وإنما ارتباط تفاعل كذلك»(٣).

فماذا يقول الكتاب ؟ :

بداية يدافع الكتاب الذى يتكون من ثلاث عشرة مقالة عن الأدب الواقعى الذى كان حينذاك «فى حكم الجنين الذى أوشك على إستقبال الحياة والبشر؛ وفى رأيى -وكاتب المقال هو عبد العظيم أنيس- أنه من المصلحة أن نحدد بشكل واضح -نحن أنصار المدرسة الواقعية- أفكارنا وأن نضعها فى إطار علمى حتى نساعد بذلك، من اليوم، على المساهمة فى تشكيل هذا الجنين وصياغته الصياغة المرجوة(٤). وسوف نلاحظ فى كل مقالات الكتاب نزعة تعليمية تبسيطية يراعى أصحابها أن كل ما يقدمونه لايزال جديدا غير مألوف، وعليهم أن يشرحوه مرة ومرات حتى يكون فى متناول جمهور يتعرف على الأفكار وأصحابها للمرة الأولى.

وسيكون على هذا الجمهور فيما بعد أن «يألف» عملية تغييب أصحاب هذه الأفكار خلف قضبان السجون لسنوات طويلة، ومن ثم تغييب المصطلحات التى اجتهدوا للتعريف بها وادخالها لقاموس النقد وشرحها بصورة تثبت حيوية غير مسبوقة فى ساحة كانت شبه ساكنة.

يواصل عبد العظيم أنيس: «إن الأدب نتاج اجتماعى ما فى ذلك ريب. فالأديب نفسه وليد البيئة التى نشأ فيها، وترعرع فى أحضانها، انه ليس بالمخلوق الذى ظهر فجأة وسط غابة عذراء ليختار أن يكون أديبا. ومن المسلم به اليوم أن صور الأديب وخياله ومشاعره ومزاجه الفكرى مستمدة من واقع المجتمع الذى نشأ فيه.. ثم .. «إن هناك فى كل مجتمع واقعا أكبر يستمد وجوده من التطور العام للمجتمع، فى سياسته واقتصاده وفكره وفنه، وهناك التجربة الشخصية للكاتب، وهى جزء صغير من الواقع، وقد تكون نقيضه، وكل كاتب لا يحاول أن يفهم تجربته الشخصية فى ضوء الواقع العام هو بلا شك كاتب فقير»(٥)..

ويحدد الكاتبان اضافتهما فى ميدان النقد الأدبى حينذاك على النحو التالى:

أولا - اننا لم نعتبر العلاقة بين المضمون والصياغة علاقة ثابتة جامدة، بل اعتبرناهما عمليتين متفاعلتين حيتين.

ثانيا - اننا أضفنا عاملا ثالثا فى بناء العمل الفنى وهو المضمون لا كمجرد مضمون - بل كموقف إجتماعى.

ثالثا - إننا لم نقف عند حدود النقد «الفنى» البحت ولا النقد الإجتماعى البحت للعمل الفنى، بل كشفنا عن مقدار الترابط الطبيعى والتداخل الحى بينهما، فنحن لا نقول بالبنية الحية للعمل الفنى فقط - بل نحدد طبيعة هذه البنية الحية ونكشف عن كل العناصر المكونة لها، ثم لا نفصل هذه البنية عن المضمون الاجتماعى، وبهذا نوحد فى نظرة واحدة نوعين من الدراسة طالما فصل كثير من النقاد بينهما .. وهكذا نوسع من مجال النقد الأدبى»(٦).

وإستخدم الكاتبان أدواتهما الجديدة تلك فى تحليل ونقد وإضاءة بعض أهم نماذج الانتاج الفكرى والأدبى فى زمنهما من «توفيق الحكيم» و«طه حسين» و«العقاد» والمازنى إلى عبد الرحمن الشرقاوى وأحمد زكى أبو شادى وصلاح عبد الصبور وكمال نشأت.

وعلى هذه الخلفية التى يتزاوج ويتفاعل فيها الاجتماعى والجمالى برز المستوى السياسى كواحد من المستويات التى أغفلها النقد القديم إنطباعيا كان أو أكاديميا كلاسيكيا، وبين الكتاب الكيفية التى تنعكس بها نظرة الكاتب للعالم وموقفه من الوضع الإنسانى ككل على تشكيل مادته فنيا، وهو الموضوع الذى انشغلت به فى السبعينات والثمانينات كل الفروع الجديدة فى النقد الأدبى، وقدمت فيه اضافات هامة كانت تشير جميعا من موقعها الجزئى الى هذه الحقيقة الموضوعية التى كشف عنها هذا الكتاب الصغير مبكرا. ولأن الخلفية السياسية للعصر المعنى لقيت عناية فائقة من الكاتبين فقد برزت نواة فكرة التبعية، التى كان لمفكرى اليسار بعد ذلك فضل تأصيلها وتعميقها فى ميادين الفكر والسياسة والإقتصاد والثقافة بعامة، وقد أفاد الكتاب بعمق من الدراسة الاقتصادية والإحصائية لعبد العظيم أنيس التى ساعدت على وضع الأساس القوى لبنيان الكتاب الفكرى، والذى إغتنى بدرجة مشابهة بدراسة محمود أمين العالم للفلسفة وعلم النفس.

تبرز فكرة التبعية مبكرا فى مقال «عبد العظيم أنيس»

«وقفة عند عبد الرحمن الشرقاوى»: «لو وقف العالم المدقق يتتبع معالم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى بدت فى مصر واضحة بعد الحرب العالمية الثانية لأصابته الدهشة من وفرة هذه التغيرات وعمقها. فرأس المال الذى بدأ حرا مستقلا وطنيا فى بنك مصر سنة ١٩٢٠، لم يعد وطنيا مستقلا اليوم، وقد أخذت مكانه شركات لا تحمل إسما جديدا وإنما تحمل دلالة جديدة وهى اندماج رأس المال الوطنى القديم فى رءوس الأموال الأجنبية بريطانية كانت أو أمريكية».

وهو الأساس الأقتصادى الذى قامت عليه بعد ذلك كل تنازلات البورجوازية المصرية للاستعمار. «لم يكن من المعقول أن تمر هذه التطورات الاقتصادية الهامة دون أن تعكس نفسها فى المجالين السياسى والاجتماعى، فالبورجوازية التى حملت علم الثورة ضد المستعمر فى الماضى، وقادت الجماهير عام ١٩١٩ من أجل الاستقلال والديموقراطية لم تعد قادرة على المضى فى هذا الطريق، بل ازداد تصميم أجزائها الكبيرة على أن تحطم أى محاولة من جانب أى طبقة إجتماعية جديدة للنهوض بهذه الأعباء التاريخية وقد شهدت مصر الاحتفال بمعاهدة ١٩٣٦ باعتبارها معاهدة الشرف والاستقلال. وحين أدركت الجماهير أن الشرف والاستقلال لا يقتربان من هذه المعاهدة وهبت تحاول تحطيمها، قوبلت بمقاومة عنيفة لا من المستعمر فحسب، بل من مجموعة الحكام الذين عبروا عن مصالح البورجوازية الكبيرة او الاقطاع»(٧)..

وعلى هذا الأساس قام حكم الحديد والنار وحكومات الأقلية التى ألقت بظلالها على أحداث وشخصيات رواية الأرض لعبد الرحمن الشرقاوى. ودون تحليل الأساس الواقعى سياسيا واقتصاديا على هذا النحو كمقدمة ضرورية يكون النقد الأدبى قاصرا وفقيرا. ومحدود الأثر.

ومن واقع شمول النظرة النقدية على هذا النحو بلور الكتاب مبكرا معرفة جديدة بالعملية النقدية. وإختار المقارنة جريا على طريقته التعليمية لابراز خصائصها، وتولد عن هذه المقارنة مصطلحات جديدة فى زمانها ماتزال حتى هذه اللحظة غنية بالدلالة، لعله ليس من قبيل المبالغة أن نقول أن غالبية الاسهامات الجديدة فى العمل النظرى على الساحة الايديولوجية الأدبية لم تتجاوزها، وسوف أسوق هذا المقتطف الطويل من المقارنة بين رواية «شمس الخريف» **«لمحمد عبد الحليم عبد الله»**، الذى وصفه الكتاب بأنه كاتب جاد، وبين رواية **عبد الرحمن الشرقاوى** «الأرض» - يقول عبد العظيم أنيس:

«إن مختار، ساعى البريد، يكاد لا يقدم لنا تجربته الاجتماعية كساعى بريد يرى الناس صباح مساء، ويعرف مشاكلهم ومشاغلهم، وليلى فتاة منعزلة تمام الانعزال عن الحى الشعبى الذى تسكن فيه، وعبد العزيز ناظر زراعة فى قرية لن تحس على الاطلاق أن بها فلاحين. ولم ينتج هذا الموقف أثره فى فقر الرواية بشكل عام فحسب بل قد أثر تأثيرا خطيرا على فهم الشخصيات الأساسية فى الروايات الثلاث ذاتها (هى روايات محمد عبد الحليم عبد الله «لقيطة» و«شمس الخريف» «وبعد الغروب»). ومن هنا تحس دائما عند **«محمد عبد الحليم عبد الله»** موت شخصياته أكثر من حياتها، إنها قوالب فنية مصبوبة، لا شخصيات إنسانية واقعية، ومن هنا لا يرفعنا المؤلف إلى مستوى جديد فى فهم الواقع، ولا الإحساس به. أما عند الشرقاوى، فالموقف جد مختلف: ان فى الأرض مهادا إجتماعيا غنيا بشخصياته المتميزة فى غالب الأحيان، المفهومة فى مشاعرها وأفكارها. وهى شخصيات واضحة نفهم موقفها وعواطفها دائما، ولكنها أكثر من ذلك ضرورة أيضا لفهم الشخصيات الأولى فى الأرض: فمسعود أبو قاسم شخصية ثانوية فى «الأرض» ولكنها ضرورية لفهم جانب من جوانب شخصية «عبد الهادى»، جانب الرحمة والشعور بالمصيبة المشتركة، حتى مع الذين أسال دماءهم وأسالوا دمه، والشاويش عبد العاطى شخصية ثانوية كذلك فى الرواية، ولكنها ضرورية لفهم بعض جوانب شخصية «وصيفة» و«العمدة» و«عبد الهادى». وهكذا ستجد دائما أن «الأرض» هى كل مترابط، تكاد لا تتحول شخصياتها إلا بهدف دبره المؤلف وقدره، وهذا هو الموقف الفنى السليم. وجدير بكل روائى مسؤول أن يفهم أن هناك فارقا هاما بين النموذج الذى يقدمه فى الرواية وبين الفرد الحقيقى فى الحياة، إن الاثنين موجودان فى الحياة، وهما أكبر وأعقد من أن تضمهما رواية واحدة. ولكن ما يميز الشخصية الروائية عن الفرد الحقيقى هو أن كل جزء من حياة الأولى ذو دلالة وضرورة لتصوير الصراع القائم فى الرواية. وبمعنى آخر فالشخصية الروائية لا ينبغى أن تقول كلمة واحدة أو تتحرك حركة واحدة لا تستهدف كشف جانب هام ذى مغزى من جوانبها، ولهذا فهذه الجوانب الهامة فى النموذج التى يكشفها تطور الرواية، لها علاقة رمزية بالواقع، انها تركز الواقع»(٨)..

وينطوى هذا النص الرفيع التعليمى على ثلاثة أفكار أساسية فى النقد الأدبى لم تكن قد تبلورت بعد على نطاق واسع كما هى الآن، أولاها الضرورة الفنية والفكرية للشخصية الثانوية التى قدم **«جورج لوكاش»** أعمق تنظير ماركسى لها فى كتابه «الرواية التاريخية» والكتاب لم يترجم الى الإنجليزية إلا عام ١٩٦٢ أى بعد ربع قرن من كتابته بلغته الأصلية الهنغارية ثم ترجمته بعدها على الفور الى الروسية. والفكرة الثانية عن الشخصية «النمطية» أو «النموذج» التى عمقها نفس الكتاب للوكاش، وسوف نجد فى دراسة الدكتورة لطيفة الزيات **«النمطى والجمالى فى كلاسيكيات الماركسية»** التى سنعرض لها فى نهاية هذا المقال تفصيلا لها.

أما الفكرة الثالثة فهى معالجة الإبداع الأدبى كإنتاج وهى

متضمنة فى النص الأخير وإن لم يقدمها صراحة، وهى الفكرة التى بلورها وطورها نظريا الناقد الفرنسى الماركسى «بيير ماشرى» فى كتابة «نظرية للانتاج الأدبى»، وهى فكرة تقف على طرف نقيض من فكرة «الإلهام» المثالية التى كانت شائعة فى النصوص النقدية التقليدية عن عملية الإبداع الأدبى.

فى كتابه «الايديولوجية العربية» قال المفكر المغربى «عبد الله العروى» ما معناه «إن كتاب فى الثقافة المصرية» ظل يلعب دورا إستثنائيا فى النقد الأدبى العربى الجديد بالرغم من تبسيطيته.

وكان أن صدرت الطبعة الثانية للكتاب فى المغرب، ومازال الأفكار الأساسية العامة فيه موضوعا للجدل.

الأدب الشعبى لأحمد رشدى صالح

قبل عام واحد من صدور الكتاب - الزوبعة «فى الثقافة المصرية» لعبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، كانت دار المعرفة فى مصر قد أصدرت الجزء الأول من كتاب «أحمد رشدى صالح» الأدب الشعبى، الذى صدر جزؤه الثانى عام ١٩٥٦ عن دار الفكر التى أسسها الشيوعيون المصريون.

ويستدعى الكتاب فى صفحاته الأولى منهج «بن خلدون» فى دراسة اللغة والبحث فى العامية وأدبها والذى كان(اى «بن خلدون») قد وضع مبكرا أساسا من أسس البحث العلمى للغة ونشأتها وتطورها تدحض النظرة المثالية التى تقول بقدم اللغة.

ويخوض الكتاب المعركة ذاتها التى خاضها «فى الثقافة المصرية» مع النقد الشائع فى زمانه الذى انطلق من نظره مثالية ساكنة، واعتمد قوالب جامدة تنسب البلاغة للماضى وترفض العامية وآدابها باعتبارها إنحطاطا للغة والثقافة. «فتبرير النقد أنه علم يعتمد تطور الأدب ونسبيته، ويعتبره كائنا حيا يقاس كل نوع منه بالمقاييس المنطقية معه وبالنسبة اليه وسط اطاره الحضارى والإجتماعى»[٩].. ومرة أخرى يسوق قول بن خلدون «انما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال من الوجود».

والأدب هو نتاج إجتماعى، يؤدى وظيفته الاجتماعية جماليا، وأى تطور أو تغير فى اللغة والأدب هو وليد التغيير الواقعى فى الحياة المادية للبشر «واللغة العربية الفصحى أصابها تغير حالما خالط العرب أهل الأمصار المفتوحة» والحق أن أية لغة، فصحى أو عامية «يتقرر مصيرها بواسطة الاستعمال»...

ثم «وإنما قد حدث التفاعل بين لغة كانت هى لغة السيادة، وتلك هى الفصحى، ولغات وعاميات كانت هى لغات وعاميات المسودين ومنها لهجات عربية».

«إننا نعرف أن التحولات الجدلية التى تنتقل بالشيئ ونقيضه إلى مولود جديد، تبدأ هكذا بالتغيرات الصغيرة والجزئية، وأن هذه التحولات الجدلية كانت رهن الضرورة التاريخية، وكانت جزءا من موجود جديد لاهو بدوى، ولا قبطى مصرى، ولا خليط من هذا وذاك، وإنما هو شئ جديد على العنصرين **وإن كان تابعا منهما.**

ولنذكر أن الأقباط أنفسهم كالعرب لم يستخدموا القبطية الفصحى فى حياتهم اليومية الدارجة بل إستخدموا القبطية الصعيدية الدارجة، فالتفاعل فى مداه الواسع كان بين العاميات القبطية والعربية فى معظمه من ناحية، والفصحى من ناحية أخرى»[١٠].

ويسجل الكتاب بعمق طبيعة الرؤية المتناقضة للسادة التى تضمنها أدب المسودين، فقد إنطوى هذا الأدب الذى خلقه الشعب على نظرتين متلازمتين ومتعارضتين ان فى العادات أو التصورات المثالية أو فى الأخلاق وبالتالى فى مضمون الأدب الذى خلقوه، تعبر النظرة الأولى عن الكيفية التى يتبنى بها المقهورون والمسودون نظرة قاهريهم اليهم، وهى التى ترى أن المجتمع الطبقى هو أزلى خلقته الآلهة هكذا وسوف يبقى كما هو إلى الأبد حيث وزع الله الأرزاق. أما النظرة الثانية والتى أرجع الباحث أصولها إلى المجتمع القديم الذى نشأ على المساواة النظرية البدائية فترى أن مثل هذا المجتمع يمكن تغييره وهو شيئ طارئ ومناف للطبيعة البشرية. وتقوم هذه النظرة على تراث الانتفاضات الشعبية للمقهورين والعبيد على مر العصور. ويصور الأدب الشعبى النظرتين «وان كان يصور النظرة الأولى - أزلية المجتمع التصاعدى -تصويرا أوسع من الثانية بكثير».. لأن الأفكار تتبع السلطة، فإذا ما توافرت لفئة معينة ذاعت أفكارها وأصبحت هى الحصيلة الغالبة على من دونها»[١١].

وكما أن كل أمة طبقا للتحليل الماركسى الطبقى هى امتان، ومن ثم فإن كل ثقافة هى ثقافتان فكذلك هو الأدب الشعبى وجمهوره «حيث الجمهور جمهوران: الأول تفرغ من موجبات العمل كما رأينا وأصبح بذاته عنصرا خالقا للأدب المعبر عن أزلية التصاعد، وأصبح -بواسطة محترفى الأدب - موجدا لفن يعيش على مادة كمالية ان جاز لنا أن نقول هذا التعبير، أى يعيش على تجسيد مميزات التصاعد فى المسرات وفى الفواجع، والجمهور الثانى هو تلك الغالبية الساحقة من العامة الذين لم يتفرغوا من العمل، وما كان لهم أن يستطيعوا ذلك، والذين التحمت عندهم حياة الفراغ بحياة الكدح التحاما جذريا ومتصلا»[١٢] وللجمهور الأول توجه الندماء والظرفاء ومحترفو الارتزاق من السلطان فلم يطوروا التراث الفنى الشعبى على أسسه الموروثة بل مالوا الى تقليد أدب الفصحى واستبعدوا كل ما لايليق بآذان السلطان ومزاجه فكان هذا المزاج رقيبا عليهم ضيق حدود عالمهم ورؤاهم.

وللجمهور الثانى - جمهور الكادحين - توجه الأديب الشعبى الحق الذى وجد أن ذوق جمهوره العامى «أكثر مرونة وأشد فعالية». فتطور الأدب الشعبى على يديه، وهكذا يجد

دارسو الأدب الشعبى تاريخين له لا تاريخا واحدا، فالأدب الشعبى هو ذخيرة جامعة تنقسم بدورها شأن التاريخ والموقع من السلطة الى ذخيرتين، ويلعب منشئو هذا الأدب دورا هائلا من حيث موقعهم الاجتماعى إن كانوا يتكسبون بأدبهم من أصحاب السلطان أو من جماهير الشعب، فقد كان هؤلاء ينقسمون أيضا بين دعاة لحياة من حياتين، حياة الترف أو حياة الكدح، وكانوا من ثم دعاة لأحد أنواع الأدب.

وحتى لايتصور قارئ هذا المقال أن الدراسة التى بين أيدينا تنشئ تقسيما مبسطا بين السادة والمسودين وتضع خطوطا فاصلة بين عالميهما فلابد من الإشارة إلى أنه يبين الكيفية التى تفرض بها قيم وعادات ومثل الطبقات السائدة نفسها على تصورات ومثل المسودين بما يعنى فى المصطلح الماركسى هيمنة ثقافة الطبقة السائدة.

أما الأدب الذى اعتمد على عطايا السادة وخدم أغراضهم فسرعان ما تلاشى بعد انتشار الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى «على حين لم يزل الأديب غير المتفرغ من العمل، يضيف كل يوم إلى تراث الأدب الشعبى، ويغزو به آفاقا جديدة تحملها الحياة وتطوراتها، ذلك لأن أدبه لم يزل معتمدا على منطق الضرورة الاجتماعية العامة وموجباتها(١٣)». وقد سبق أن بين كيف أن فنون الأدب الشعبى بكل أشكالها نهضت قواعدها على أغنيات العمل، وأن تطور هذه الأغنيات هو العنصر الرئيسى فى تطور كل فنون الأدب الشعبى دون جدال.

وفى دراسته لأدب المعتقدات والمعارف سجل مبكرا بعض مظاهر توصل اليها علم الأنثروبولوجى فى تطوره اللاحق خاصة بعد أن شاعت نتائج أبحاث «ليفى شتراوس» فى الستينات. وفى التكوين الفكرى والوجدانى للفلاحين نجد المعتقد الذى يضرب بجذور عميقة فى ثقافات ما قبل الأديان، وهى تخالف العلم الحديث ونتائجه كما تخالف كلا من تعاليم الإسلام والمسيحية، وهو يفسر مصدر الوهم فى هذه المعتقدات تفسيرا ماديا صافيا. فهو كل ما استغلق على تجربة الانسان، وخرج عن قدرته على السيطرة على الطبيعة وهو العجز الذى ولد الجانب الأسطورى من المعتقد كذلك، ونشأت العلاقات الوثيقة بين أفكار الفلاحين عن الطبيعة التى سيطرت عليها الظنون الغيبية قديمة الجذور والمخالفة كلية لوجهة نظر الأديان، وبين العلاقات الاجتماعية التى عاش الفلاحون والعامة فى ظلها طويلا حيث كانوا دائما موضوعا للظلم والاستعباد «إذ يهرب العامة من مواجهة مشاكله (المجتمع) ومنها مسألة الحصول على الثروة -الى تخيلات وأوهام، فما أيسر أن يعيش الوهم باستطاعة الحصول على كنز متى ألقيت التعزيمة المناسبة والبخرة المطلوبة، وما أيسر هذا بالنسبة لإبداء جهد إيجابى فى سبيل كفالة الحياة المستقرة الرضية(١٤). كذلك «يرتب المعتقد الشعبى الكائنات غير المنظورة (أولياء - وجانا - وملائكة) ترتيبا تصاعديا على نفس النسق المطبوع به مجتمعهم هم، بل وصورة ذلك التصاعد أقرب ما تكون الى صورة المجتمع الاقطاعى الخالص فملوك وسلاطين بين الأولياء والجان، وأمراء أدنى من السابقين درجة، وأتباع وحشم، وعامة فقراء» كذلك فإن قصة **«السيد البدوى»** التى يرويها الرواة الشعبيون والعمل الخارق الذى ينسبونه اليه بتحريره **«خضرة الشريفة»** من الأسر فهى تكاد أن تكون منسوجة على منوال قصص فروسية أمراء الإقطاع.

«وما من نص من نصوص أدب السحر إلا ومرتبط بمعتقد مثالى دينى، هو بعض ذلك الدين الشعبى الذى إنحدر خلال آلاف السنين. لم تزله تطورات الحياة ولا تداول الحضارات. ذلك بأن أى معتقد فى جوهره هو ثمرة ظروف تاريخية ومادية تسود مجتمعا معينا، وفى حالتنا هو ثمرة أوضاع نشأت على إحتراف الزراعة ومباشرتها على نحو لم يتطور إلى حيث ينبغى اهدار ما تعلق به، ثم أن الأفكار بذاتها تعيش مراحل أطول من أصولها التاريخية»(١٥).

وتحكم هذا التحليل فكرة أساسية من أفكار المادية الجدلية التاريخية والتى أثبتتها العلوم التجريبية فيما بعد ألا وهى بقاء البناء الفوقى لزمن طويل بعد تحلل قاعدته المادية.

وكما بحث فى القاعدة المادية عن منبع الأساطير والأوهام والخرافات، بحث فيها أيضا عن أسباب التفسخ والانحطاط فى الثقافة حين أخذ يدرس ظاهرة اللهو فيقول:

«لقد بسطت عهود القهر الاقطاعى، ثم الغزو الأجنبى ظلها فحمت تلك الطرائق فى اللهو وزادتها. فالحشيش قد ذاع فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى، وضربت المسكرات أوساط العامة، وإنحرفت الأمزجة إلى الشذوذ أيام المماليك، ثم صحب الغزو الأجنبى لمصر تشجيع متعمد لهذه الكيوف، خذ مثلا حال مصر بعد الاحتلال البريطانى فماذا نرى؟ كانت حركة الإحياء الفكرية والوطنية قد بدأت تظهر فى سبعينات القرن الماضى، فلما كان الاحتلال حرم المصريين الانطلاق قدما، وبلغ الإرهاق مداه، وعرف المصريون عند ذاك أنواعا من اللهو الماجن أضيفت إلى ماعرفوه أيام الحملة الفرنسية ومن قبلها أيام المماليك والأتراك والأمراء، ثم أن التفسخ دب فيما يسمى بالأوساط العالية والوسطى بأسرع مما دب فى العامة»(١٦).

وحين تتشابه الظروف تنتج ظواهر متشابهة، ومن يقرأ هذا النص المكتوب فى بداية الخمسينات سوف يستشعر طعما راهنا فى ظل قبضة التبعية والتفسخ العام الذى نتج عنها متمثلا فى إنتشار المخدرات والثقافة الهابطة والتحلل بصفة عامة.

وفى الجزء الثانى «فنون الأدب الشعبى» الذى يقع فى أربعة فصول أولها نظرى عن «دراسة الأدب والحياة» والثانى والثالث تطبيقيان عن «الألم» و«الحب والجنس» والرابع نظرى تطبيقى عن «فنون الشعر». يقول عن منهجه فى بحث فنون الأدب الشعبى والذى تحددت مرتكزاته الأساسية فى الجزء الأول «فى بحث يتناول الأدب الشعبى -أى أدب الجمهور الواسع

العريق فى المدينة والقرية- نطبق عليه موازين نسبية، بعضها يتعلق بما نسميه الضرورة التاريخية، والبعض الآخر يتعلق بفنية هذه الآثار، فلا نقبل عملا كل طاقته أنه يصور الحياة بعدسة آلة التصوير فينقل لنا نسخة صادقة تفصيلية لما تجرى به الأيام، فمثل هذا العمل ليس أدبا على الاطلاق لأن صانعه لم يبرر وجوده بتدخله فى سياق الحوادث، ولم ينتخب من بين الحوادث أو الزوايا أكثرها دلالة على تجربته وأقربها تأثيرا وصدقا وأقطعها فى إظهار الحقيقة(١٧). وهو يبدأ -انطلاقا من نظرته المادية- بالواقع وبالمادة التى إستطاع أن يتوفر عليها إذ تقتضى دراسة التراث الشعبى شيئين أساسيين **التجريب والنظر العلمى**. ولأنه كان منحازا فى المعركة الدائرة حينذاك بين الأدب للأدب أم الأدب للحياة الى الاختيار الأخير فقد رأى أن «دراسة الأدب التى تقوم على الاعتقاد بوجود صلة وثيقة بين الأدب والحياة هى تلك التى تبدأ بالمعرفة العلمية»(١٨).

وهو يتساءل كيف يا ترى تتأسس المعرفة العلمية؟ ويجيب «إن الضرورة التاريخية هى التى تسمح لهذا العلم أو ذاك بأن يتأسس، فمثلا كان من المتعذر تماما أن يوجد الاقتصاد السياسى كعلم له قواعده ونظرياته قبل كسر النظام الاقطاعى وقبل وجود السوق التجارية الواسعة ثم الثورة الصناعية». ثم يضيف «وهكذا نجد أن كافة العلوم الحديثة، سواء كانت متعلقة بالطبيعة أو بالمجتمع الإنسانى، هى جميعا ابنة المائتى سنة الأخيرة..» كما أن دراسة الفولكلور دراسة علمية هى بنت ولادة القوميات فى العصر الحديث.

ثم «يسرت الثورة الصناعية وما لاحقها -يسرت للمشتغلين بالفكر، أن يفيدوا كل من الآخر، فالمعرفة كما قلنا، يتيح عنها التصنيع وتطبيق العلم على الطبيعة ينزع الرهبنة وأستار الأسرار».

ولأن النظرة المادية الجدلية تقول له إن الواقع هو فى حالة حركة دائبة لا تعرف السكون، وبالرغم من حقيقة بقاء بعض الأبنية الفوقية لزمن طويل بعد تحلل أساسها المادى فانه قد رفض كلية فكرة إعادة إنتاج الواقع كما هو بالضبط حتى بالنسبة لأكثر أشكال الحياة والبيئات جمودا، ونقد كتاب الأب «هنرى عيروط» «فلاحو مصر» على هذا الأساس رغم تقديره العالى له لأنه «يهدر التطور فى تاريخ المجتمع المصرى، وينكر كلية، الإرتقاء الموضوعى لظروف حياته».

« والأب عيروط فى تقديره لحياة الفلاح، يمثل الاتجاه الغالب عند الغربيين أولئك الذين ينظرون اليه، وكأنه تتمة للتماثيل الفرعونية، نظرة يشوبها الوهم والبعد عن الحقيقة العلمية»(١٩).

وبعد ان يستعرض أهم الكتابات حول موضوعه فإنه يسجل هذه الحقيقة «وما من شك فى أن ما عليه الكتابات العربية من تأخر فاضح، وجرى على المنهاج المدرسى القديم، وقصور عن متابعة نتائج العلوم، وعدم الإحاطة بمباحث الإستشراق، كل ذلك مظهر من مظاهر أزمة الدرس العلمى عندنا، فعشرات الرسائل تلفظها المطبعة أو تجيزها كليات الآداب، وعشرات المقالات والمحاضرات، ولكن الطحن لم يبرح بغير دقيق، والنتاج النقدى بعامة يعوزه الجد وأصالة الرأى»(٢٠).

والمرء لا يسعه إلا أن يتساءل عما إذا كانت هذه الملاحظة الثاقبة ما تزال حتى زماننا هذا صحيحة؟

يتوصل الكاتب إلى استخلاص رئيسى عن دراسته للألم وفحص نماذجه من الفنون الشعبية إلى «أن أسلوب الحياة الذى ينتظم الفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية والتجار -وهم جمهور الأدب الشعبى- هو هذا الذى أفاض شعورهم العميق، على فنون النثر والشعر، وهو الذى قرر مصير أفكارهم بالنسبة لما نسميه نحن الدارسين «بمشاكل الكون والحياة»، وكان أن إحتفلوا بمعانى الموت أكثر من إحتفالهم بالميلاد، وبمناسبة المرض أكثر من أوقات العافية، وبالشيخوخة بدل النضاة والفتوة»(٢١). وعن الحياة والجنس توصل إلى الأساس المادى لدونية المرأة أنه «ليس الحب فى الأدب الشعبى انتخابا حرا بين طرفين متكافئين بل هو علاقة بين طرف ذى قدرة على الامتلاك وطرف أخر مجرد منها».

وفى الفصل الرابع والأخير «فنون الشعر» يتابع الكيفية التى تبلورت بها اللغات الدارجة خارجة من رحم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الامبراطورية الاسلامية «حيث لم تعد المسألة مجرد أعراب فاتحين، وأهالى مغلوبين، بل سرعان ما تحدد الوضع بشكل عام بتمثل سادة العرب بعادات وطرائق وحياة أرستقراطية الفرس والروم، وصارت لهم سلطة زمنية تصاعدية، وإمتلكوا القصور والضياع فى حين تشابهت ظروف جمهرة العرب الآخرين مع حياة سواد الشعوب المغلوبة»...

ثم «لقد شرعت اللغات الدارجة أواخر القرن التاسع الميلادى تطارد الفصحى»(٢٢).

«وأشاع الشعراء من الدولة العباسية ومابعدها، فى النظام اللغوى الفصيح، قدرا ظل يتزايد، من التحريف والإشتقاق وإستعارة التراكيب العامية أو الألفاظ الدارجة، حتى تهالكت اللغة الفصحى على يد أدبائها وشعرائها -قبل سواهم- أثناء عهد الاقطاع»(٢٣).

«وإذا كان طه حسين قد شك فى نسبة أشعار الجاهلية إلى قائليها لأنها لم تصور شيئا من حياتهم فمن حقنا أن نتساءل عن قيمة شعر الفصحى أثناء تعرض العالم الإسلامى لهذه النزاعات الداخلية ولغارات التتار والمغول والصليبيين.

اننا نلتمس التعبير الفنى العربى عن هذه الحروب الصليبية فى الأشعار الشعبية -فهى أكثر من أشعار الفصحى- تحدد لنا موقف الانسان العربى ازاء هذا النزاع»(٢٤).

وإذا كانت التغيرات الكبيرة فى حياة الناس قد أدت لانهيار النظام الشعرى القديم وعجزه عن الإستجابة لحاجات الواقع الجديد وبروز أشكال التجديد فى الأسلوب والمعانى فإن

طرائق الدراسة كان لابد لها أن تتغير بدورها. ويرى رشدى صالح أننا «ينبغى أن نسبق دراسة الشعر العامى مكتوبا بدراسته منطوقا مؤدى، فالطاقة الكاملة لجملة فنون الأدب العامى، تتم خلال الآداء، فإذا كتبت نصوصها فقدت اتساقها وميزانها وبانت كأنها مكسورة، وهذا يخص بالتحديد أشعار الفلاحين التى أنشئت لتؤدى شفاهة»(٢٥).

وأخيرا فما يزال هذا الكتاب أساسيا ولازما لأى دراسة جدية لتطور شعر العامية فى مصر منذ بيرم التونسى وحتى الآن، كما أنه لا يزال راهنا فى موضوعه سواء من حيث الأسس الجدلية العامة التى إستند اليها أو من حيث نتائجه فى ميدانه، وقد وضعه مؤلفه قبل أن يهجر المنهج الماركسى بعد ذلك.

ولعل دراسة كتاباته الصحفية، وحتى رواياته التى كتبها بعد أن تخلى عن منهجه القديم تبين لنا بنزاهة وجلاء أنه إذا كان المنهج الجدلى قد خسر بهجر أحد الباحثين الأجلاء له، فإن أحمد رشدى صالح هو نفسه فقد كل رونقه وأصالته فى كل الكتابات اللاحقة.

«العالم الروائى عند نجيب محفوظ» لابراهيم فتحى

قال نجيب محفوظ عن هذا الكتاب -وهو المجامل الذى نادرا ما يستخدم أفعل التفضيل- إنه أحسن ما قرأه من كتابات على الاطلاق عن أدبه.

وهو كتاب صغير يقع فى مائة وثلاثة وستين صفحة من الحجم المتوسط، وينقسم إلى قسمين «العالم الروائى عند نجيب محفوظ» ويضم إلى جانب المقدمة عشرة فصول هى «المرحلة الفكرية الجديدة»، «الرموز الفكرية ومغامرات التكنيك»، «الحياة والموت والمطلق»، بين «الليبرالية والالتزام باليسار»، «نجوم فى العلم الأخضر»، «مشكلة الزمن فى المرحلة الفكرية» «على أى أساس نبنى المعنى؟»، «مشكلات المصير الانساني»، «اضافات جديدة»، «مدخل للرواية التاريخية عند نجيب محفوظ» أما القسم الثانى فيتضمن فصلين تطبيقيين، فقط هما «رؤية القديس الحمزاوى» عند نجيب محفوظ «ونجيب محفوظ وميرامار».

يرى ابراهيم فتحى أن العالم القديم لنجيب محفوظ حتى الثلاثية هو «عالم قائم بذاته يكاد أن يكون معادلاً للمجتمع الخارجى... ويتحدد شكل الرواية عند نجيب محفوظ -كما هو الحال فى الرواية التقليدية- بالفعل المتبادل بين الشخصية ووضعها، فرواياته حتى الثلاثية تتميز من زاوية رئيسية بالطابع الانتقالى، الصراع بين البورجوازية الصغيرة والعالم الآخر الرسمى»، وبناء هذا العالم يستمد هيكله من مواجهة العالم الواقعى بجدول محدد من القيم المعيارية، ويخضع عناصره لمجال جاذبية موحد، فيتكون من مقدمات فكرية راسخة كالجبال»(٢٦). «فرواياته تعكس الايمان بالتقدم كضرورة نابعة من مجرد تعاقب السنين، وتحقيقا لمبدأ العدالة المجردة الكامن فى طبيعة العالم نتيجة للعناية الإلهية، وهو مفهوم يختلف كل الإختلاف عن الحتمية التاريخية القائمة على الصراع الاجتماعى»(٢٧)..

«وترفض تلك الروايات القيم الاقطاعية، وتتأجج بروح وطنية رفيعة، وتفيض بالكراهية للمظاهر الصارخة للعلاقات الرأسمالية..» ولكن.. «ان كراهية العلاقات البورجوازية فى تلك الروايات لم تستطع أن تصل إلى جذور هذه العلاقات وتتجاوز حدودها...»

« وتبدو الطبيعة الانسانية مختزلة إلى المستوى البيولوجى، ومهددة فى المستوى الغيبى، ويتكون التمايز الفردى نتيجة لتفاوت نسب الطبائع الخالدة التى يتركب منها الانسان...» «فالعلاقات السببية المحركة للواقع والمحددة للشخصيات تحتوى على تصورات مثالية عن الانسان ومكانه فى العالم».

وفى المرحلة الجديدة التى بدأت بعد الثلاثية يظل الفرد هو مركز هذا العالم كما فى السابق «الفرد يبحث وحده عن الطريق، ويتسول وحده معادلة رياضية يقينية تحل مشكلة البحث عن الحقيقة الى الأبد»(٢٨).

«وبينما تعتبر المادية التاريخية الارادة الذاتية للأفراد وفاعليتهم شرطا جوهريا لتشكيل الاتجاه الضرورى الموضوعى، نجد المصير الانسانى الفردى فى عالم نجيب محفوظ مجرد إرادة للحياة عند النوع... ويبدو الموت كنهاية بشعة للمصير الفردى، فى قائمة الجدول الفكرى لعالم نجيب محفوظ المرتكز على الجبرية المثالية»(٢٩)..

«تظل هذه النزعة الجبرية المثالية تشد شخصياته الممثلة للتيارات الرئيسية فى مرحلة الانتقال سواء الليبرالية أو الاشتراكية إلى أسر المجرد».

كذلك فكأن العالم الروائى لنجيب محفوظ قد قطع على نفسه عهدا ألا يضع فى قلبه نماذج للذين يصنعون التاريخ بشكل واع. ولا جدال فى أن القول بضرورة تصوير البطل الايجابى فى المحل الأول ورفض النماذج السلبية أو تصويرها فى الهامش دائما قول خاطئ. ولكن القضية العكسية لا تقل خطأ»(٣٠). وهو هنا يضع أساسا لمناقشة قضية الواقعية الاشتراكية التى ثار حولها جدل طويل.

الزمن الروائى عند نجيب محفوظ هو بالضرورة «زمن الجبرية التاريخية المثالى فى تدفقه الآلى من الماضى الى المستقبل فى اتجاه محدد».

أما الموقف الفكرى لنجيب محفوظ فينهض على المصالحة بين العلم والتأمل الميتافيزيقى، وهو «يعتبر العلم مرادفا للنزعة التجريبية الضيقة القائمة على التخصص الخانق ورفض الإستناد إلى منهج تفسيرى شامل يعمم نتائج العلوم المختلفة

الطبيعية والإجتماعية ليصبح أداة للبحث والإرتياد وطرح القضايا الكبرى» والأخير هو منهج المادية التاريخية الجدلية.

أما المصالحة بين العلم والميتافيزيقا عند «نجيب محفوظ» فتستهدف إكتشاف معنى الوجود «ويتحول السؤال عن معنى الوجود (أي عن تبرير له يأتي من خارجه، من الماوراء، ومن داخله من الأعماق في نفس الوقت إلى سؤال أكثر بساطة عن كيف نصل إلى السعادة ونحقق ذواتنا». وتلك هي مأساة الانسان المعاصر الذي يتطلع إلى تحقيق سعادته في عالم ينهار «وتنهار القيم القديمة وتبرز مشكلة بناء قيم جديدة»(٣١).

وهنا نأتي للفكرة اللامعة الشاملة التي يطرحها «إبراهيم فتحي» مشروعا للخروج من المأزق الوجودي العبثي المركب، وهي إضافته للتحليل الماركسي الذكي العميق للأساس المادي الذي قامت عليه الرواية الجديدة في الغرب وتوصلت لأشكالها وواجهت معضلاتها وطبعت الانتاج الروائي لنجيب محفوظ من بعض زواياه بطابعها الوجودي أحيانا والعبثي أحيانا أخرى، وصولا إلى قوله بموت الرواية تحت عنوان «انهيار المعنى الواحد»، يقول إبراهيم فتحي متسائلا:

«ولكن ماهو نصيب تلك الصورة الافتراضية عن أزمة ما يسمى بالانسان المعاصر من الحقيقة؟ إن السرعة الخاطفة العشوائية في التغيير هي الجانب المرئي على سطح الواقع. ولكنها ليست طابعه المميز: فالمجتمعات البورجوازية التي نضجت موضوعيا للثورة منذ عشرات السنين تتلكأ في الذهاب، وما تزال تسيطر على قارات بأكملها، بل إن مئات الملايين من البشر لم يتخلصوا بعد من علاقات القرون الوسطى، يعانون من الجوع والأمية، ويطمحون إلى أن يقفزوا الى قلب العصر. وليس النموذج المعبر عن انسان ذلك العصر هو الجنتلمان الغربي الذي يعتبر أزمة البرجوازية بمثابة أزمة للحضارة، أو يعتبر تناقضات الإشتراكية ومشكلاتها -رغم قبولها جميعا للحل على أساس من مواصلة الثورة الإشتراكية- إخفاقا لكل أمل في مستقبل الانسان، وإفلاسا لقيمه جميعا. وبطبيعة الحال فإن انهيار المعنى الموحد الذي كانت تفرضه البورجوازية الغربية على عالم واحد كانت تخضعه لسيطرتها، وبروز مشكلات حادة أمام الثورة الإشتراكية والبناء الاشتراكي من قبيل مشكلات النمو والنضوج ليس معناه أن الحيرة والتشكك هما طابع العصر. فليست الغانيات عصبيات المزاج بنزواتهن «التجريدية» في الأزياء الفكرية طليعة لإرتياد المعنى الجديد، ووسائل التعبير الجديدة.

فالانسان الإشتراكي الجديد الذي يولد ويزدهر في مركز العواصف الثورية في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بانتصاراته ذات الثمن الفادح هو بطل العصر. وهو يلقي إلى الجحيم بأسس التطفل الإجتماعي التي أقامت عليها البورجوازية الغربية المعنى في الماضي، ويرسي بفكره الجديد -الذي يتجاوز أزمة اليسار الأوروبي الذي تترك عليه البورجوازية بصماتها- أسسا جديدة للمعنى، هي نفي للقديمة ومتابعة لانجازاتها في نفس الوقت.

وذلك الانسان الجديد الذي لم يكتمل تشكيل ملامح وجدانه بعد ويصوغها في معركة ظافرة تبتعد عن سطحية التفاؤل الوردي، ومتاهات اللاأدرية المجدبة، هو المادة الجديدة الغنية للرواية. لقد قدمت البورجوازية منذ نشأتها الرواية كملحمة للحياة الخاصة تعكس الفرد الذي أنجبته تلك الطبقة. ويمكن أن تهدي الطبقة العاملة في بلدان أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تلك الرواية دماء حارة جديدة وروحا جديدة متابعة للتراث الثوري الإشتراكي في الغرب. ان تلك المادة مازالت في مرحلة التبرعم، ولا جدال في أنها ستتفتح عن زهور أجمل من نجوم المساء...»(٣٢).

إن عالم «نجيب محفوظ» المفعم بالضجر، واللامعنى، بالأسئلة الباحثة عن اجابات، وبالنزوع الوجودي والضياع الانساني والذي يجد الحل السعيد أحيانا في التوفيق بين مادية فقيرة ومثالية رومانسية، ان هذا العالم الغني ليس مقطوع الوشائج تماما بالتصورات المستقبلية عن تطور الرواية في أسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية كامكانية، وربما تستجيب «حرافيش نجيب محفوظ» التي لم تكن صدرت حين كتب ابراهيم فتحي كتابه لفكرة «بريخت» عن **الرواية الملحمية** التي تخلقها ضرورات عصر الانتقال الى الاشتراكية والدور الحاسم للشعوب ونضالها؛ هذا الطابع الانتقالي للعصر الذي لم يتغير مضمونه بالرغم من السقوط الفاجع للأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، والهجوم الكاسح للرأسمالية عابرة القوميات على الشعوب والانتصارات الى تحققها، بالرغم من كل هذا فإن مضمون هذا الانتقال الذي لم يتغير سوف يتخذ أشكالا جديدة في عصر الرأسمالية عابرة القوميات.

يقول ابراهيم فتحي تحت عنوان «البراعم الجديدة»: على الرغم من أن عالم نجيب محفوظ يقطر أحيانا بالمرارة، وتصرخ فيه الأسئلة عن المعنى، إلا أنه يترك باب الأمل منفتحا على مصراعيه، فأبطاله حينما تتوه عقولهم في ضباب الشك فإن «قلوبهم لا تستطيع أن تتجاهل حياة الشعوب» وتصريحات كاتبنا الكبير عن موت الرواية لاتستطيع مقدرته الفنية وحساسيته لحياتنا الا أن تتجاهلها، فما تزال تواجهه مستويات جديدة لمشكلتنا الدائمة»(٣٣).

وسوف يظل هذا الكتاب الصغير هو الاضافة الجدية الشاملة لدراسة نجيب محفوظ التي لا يستطيع النقد الحديث التطور بمعزل عنها وهو لم يتجاوزها حتى الآن على أي حال

اللهم إلا فى بعض التطبيقات للمناهج الجزئية، سيكولوجية أو سيميولوجية أو أسلوبية ... والتى لا يعد انجازها فى نقد نجيب محفوظ تجاوزا لهذا المنهج بل إضافة لمستويات له تظل قابلة أبدا للإمتلاء والغنى بالمزيد من الجهد فى ذات الحقل.

«النمطى والجمالى فى كلاسيكيات الماركسية» للدكتورة لطيفة الزيات.

هى دراسة منشورة فى العدد الأول من مجلة «أدب ونقد» يناير ١٩٨٤.

تقول الكاتبة فى تقديمها لها أنها «بدأت هذه الدراسة كمقدمة لمختارات من «ماركس وإنجلز»، تضع الفن فى الإطار الفلسفى والمعرفى للمادية التاريخية الجدلية، قمت بترجمتها عن الانجليزية، ولم يتح لى نشرها حتى اليوم».

وتنقسم الدراسة إلى أقسام ثلاثة، يتناول الأول النمطى والجمالى فى ظل المادية التاريخية، والثانى فى ظل الجدليات ونظرية المعرفة الجدلية، ويخلص الثالث بالنتائج، مع الاقرار بأن التقسيم يستهدف التبسيط ويحاول ما أمكن عدم الاخلال بارتباط لا ينفصم ما بين المادية التاريخية ونظرية معرفتها الجدلية، ولم أبدأ هذه الدراسة من فراغ، بل اعتمدت على انجازات النقد الماركسى المعاصر عامة، وعلى انجازات «جورج لوكاش» خاصة، الذى توصل دون غيره إلى نظام جمالى متكامل، يحتمل الاختلاف وإن لم يحتمل الاهمال.

ورغم هذا الإعتماد، وربما بسببه، كان لى فى هذه الدراسة نصيبى من الاجتهاد، الذى يتجاوز تحليل النصوص، والربط والتدليل والإستنتاج، إلى مساهمة متواضعة فى بعض النقاط يتصل أبرزها بتفسير **إختلاف نوعية المعرفة التى نخرج بها من العمل الفنى، وبتفضيل كل من ماركس وانجلز للأسلوب الرمزى على الأسلوب الدلالى»**.

يرى كل من ماركس وانجلز أن الواقعية تشمل تاريخ الفن الانسانى كله من الأدب الاغريقى الى أدب عصر النهضة من «سوفوكل» الى «سرفانتس» ومن «شكسبير» إلى «ديكنز»، ولا يخرج عن إطار هذه الواقعية الممتدة إلا بعض فنون القرون الوسطى المبينة على الدلالة، وفى بعض ممثلى الكلاسيكية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبعض الرومانسيين فى القرن التاسع عشر. وتتسع الواقعية طبقا «لماركس» و«إنجلز» لكافة الأساليب الفنية. «وكل ماهو فن أصيل يندرج عند ماركس وانجلز فى إطار الواقعية وخاصة فى مجال الرواية والدراما»(٣٤).

ويشير إصطلاح الواقعية فى الفكر الماركسى الكلاسيكى إلى أبعاد ثلاثة، هى الكلية، والنمطى والخاص «والبعد الأول وهو الكلية يشير إلى الواقع الموضوعى التاريخى الاجتماعى الذى يستمد منه العمل الفنى مادته، ويشير فى ذات الوقت إلى العمل الفنى، إذ أن كل عمل فنى كلية، أما البعد الثانى والثالث فيندرجان فى نطاق الفن فحسب، فالفن اذ يعمل فى مجال الخاص يخلق النمطى مضفيا على العمل الفنى صفة الكلية، أى صفة العالم المستقل المتكامل الذى يثير المتعة الجمالية».

ويقدم لنا الفن معرفة فريدة بالواقع مغايرة لكل الوان المعرفة الأخرى لأنها تستثير الواقع الموضوعى إستثاره دالة موحية بقدر ما تستقل بنفسها ككلية قائمة بذاتها عن هذا الواقع.

«وإذا ما انفصلت جزئية من جزئيات العمل الفنى عن كليته، مشيرة إشارة مباشرة إلى جزئية من جزئيات الواقع الموضوعى، فقدت الكلية طابعها الوهمى، وفقدت بالتالى عنصر الإيهام والقدرة على استثارة الواقع الموضوعى»(٣٥).

ويعرف إنجلز الواقعية باعتبارها «التصوير الصادق لشخصيات نمطية فى ظل أوضاع نمطية» والنمط لا يتوفر إلا فى العمل الفنى، كما تقول الدكتورة لطيفة، **فما من شخصيات نمطية فى الحياة.** لأن الشخصيات النمطية هى تلك التى تتوحد فيها الأضداد، ووحدة الأضداد هى لحظة نادرة فى الواقع الإنسانى الاجتماعى التاريخى الذى يحركه صراع هذه الأضداد. ومثل هذه الوحدة الكاملة لا تتوفر إلا فى العمل الفنى حين يتخلق النمطى فيه.

«فى إطار العمل الفنى وحده يتحقق ما يكاد يستحيل تحقيقه على مستوى الحياة، ففى العمل الفنى، وفى العمل الفنى وحده تتلاقى الأضداد وتتماثل، وتتوحد، ويلقى الصراع الحل، وينحسر وتبقى الوحدة.

والعمل الفنى هو وحدة الأضداد التى تتجسد فى النمطى. **والنمطى يتحقق فى العمل الفنى من خلال العمل فى مجال الماضى، ذلك المجال الذى يتوسط الفردى من ناحية والكلى من ناحية أخرى.**

ويرتبط النمطى فى العمل الفنى بجانب من العلاقة الجدلية بين الظاهرة والماهية، وهذا الجانب هو علاقة الفردى والكلى، من حيث يشير الفردى إلى الفرد كهذه الظاهرة الاجتماعية ويشير الكلى إلى الانسان الذى هو ماهية هذه الظاهرة فى هذه الكلية التاريخية الاجتماعية المعينة(٣٦).

يشير الفردى إلى هذا الشئ المعين فى الظاهرة بالتخصيص وبدون أى درجة من التعميم، ويشير الكلى إلى ماهية الظاهرة أو إلى الكلى فيها ويشكل قمة التعميم».

وفى العمل الفنى وحده تتحقق وحدة المطلق والنسبى وهى وحدة لا تتعدى اطار الفن، فالفن هو الوسيط بين مجال معرفة الفردى من ناحية، ومجال معرفة الكلى من ناحية أخرى، وهو الوسيط لا الوسط «حيث يصهر كليهما دون أن يكون أيهما، والوسيط هو المجال الخاص للفن من حيث هو وحدة النقيضين، أى وحدة

المجال الفردى من ناحية والمجال الكلى من ناحية أخرى».

ثم «ولابد وأن تذوب الماهيات فى الظواهر والمجرد فى المجسم، والكلى فى الفردى لكى تخرج الشخصية الفنية النمطية الى حيز الوجود»(٣٧).

والشخصيات الفنية النمطية هى وحدها القادرة على تجسيد المتناقضات الرئيسية فى عصرها، عن طريق الصراع الدرامى فى العمل الفنى، وهى وحدها القادرة على الامساك بجوهر الحقيقة الإجتماعية فى حركتها لا فى سكونها وعلى تقديم عرض تمثيلى رمزى للواقع الذى تصدر عنه كواقع تاريخى متحرك وديناميكى».

والدلالة مفهوم مثالى لأنه ينطلق من أسبقية الفكرة المجردة على الواقع الموضوعى، أما الرمزية فتذيب الصورة فى الفكرة ويكون للواقع أسبقيته حتى يستحيل الفصل بين الصورة والفكرة التى تبقى فى حالة نشاط لا نهائى بحيث يستحيل التوصل إليها فى الصورة وبحيث لا تتلقى تعبيرا آحاديا محددا على حد قول جوته إذ تستعصى جزئياته على الدلالة الأحادية المباشرة.

وهناك علاقة جدلية أخرى من العلاقات التى تجد تصالحا فى مستوى الفن الذى هو وحدة الأضداد وهى العلاقة بين شكل الفن ومضمونه، فكل من الشكل والمضمون يدخلان فى وحدة عضوية داخل العمل الفنى بحيث يتستحيل فصل أى منهما عن الآخر أو تعريف الواحد منهما بعيدا عن الآخر.

«وفى العمل الفنى الأصيل ينصهر المضمون والشكل، ويستحيل المضمون بأكمله إلى شكل مكتسبا للصفة النمطية، ويختفى الشكل تماما بحيث يكاد لا يبين، ولأن الشكل يختفى تماما كما ينبغى أن يختفى فى العمل الفنى الجيد، فالمتلقى يتوهم أن المضمون هو الذى يثير فيه هذه المتعة الجمالية، والواقع أن المضمون لا يؤثر إلا بمدى ما يندرج فى شكله النمطى، وان تأثير المضمون مستحيل بدون الدور الوسيط للشكل الجمالى الذى ينقل هذا المضمون من مستوى الحياة إلى المستوى النمطى، أى الفنى»(٣٨).

كذلك «فإن العمل الفنى لا يستكمل مقوماته دون الإستجابة الذاتية للمتلقى، **ويصح على العمل الفنى كما لايصح على ما عداه القول بالا وجود للموضوعى إلا فى ظل الذاتى**»(٣٩).

ثم «ووحدة الأضداد هذه هى التى تطيح بالتطابق ما بين الدال والمدلول، ما بين العمل الفنى والواقع الذى ينبع منه، وهى التى تنقذ العمل الفنى فى جزئياته وكليته، وتحيله إلى عرض رمزى تمثيلى، ووحدة الأضداد هذه هى التى ترسى الاختلاف بين التجربة التى نخرج بها من الحياة، وتلك التى نخرج بها من الفن، وتجعل هذه الأخيرة فريدة فى نوعيتها، وهى التى ترسى الإختلاف بين المعرفة التى نخرج بها من سائر فروع المعرفة، وتلك التى نخرج بها من العمل الفنى وتجعل هذه الأخيرة فريدة فى نوعيتها»(٤٠).

* * *

وتشترك هذه الكتابات جميعا فى مسألتين رئيسيتين:

١- أن الدراسة النقدية نظريا وتطبيقيا تنهض على أساس فلسفى عميق معلن وواضح المعالم هو المادية التاريخية الجدلية.

٢- أنها تنطلق من العالم الواقعى المادى طبقا لخيارها الفلسفى وتبحث فى الوشائج والتفاعل بينه وبين الروحانيات التى هو خالقها بكل تعرجاتها وتوسطاتها دون أن تسقط على الطريق فى أحد هذه التعرجات أو فى أسر أى من النزعات المثالية.

وتستحيل الواقعية فى هذا السياق الواضح المعالم وكما يقول الناقد الفلسطينى فيصل دراج «إلى مقولة كونية، وتستحيل إلى منهج معرفى حين تتميز، فتقرأ تاريخا محددا، وتنتج معرفة موضوعية متعددة الدلالات، معرفة بالواقع الإجتماعى، ومعرفة بالواقع الأدبى القائم فيه. وبسبب هذه المعرفة، فإن مرجع الواقعية الوحيد هو التحولات الاجتماعية، التى تهدم شيئا وتبنى أشياء، وتلغى بالتالى كل مرجع ثابت. وفى شروط التحرر الوطنى، وهو الشرط الذى نعيش فيه يصبح الصراع السياسى من حيث هو سيرورة هو مرجع الواقعية الوحيد، ان الركون إلى السيرورة أى الى التحول المستمر، يجعل الأدب الواقعى يرفض كل نموذج، ويجعل نموذجه الوحيد هو البحث المستمر عن الهوية الوطنية سياسة وفكرا وإقتصادا وأدبا، وهذا البحث هو مصدر لا متناه للأشكال الأدبية الواقعية»(٤١).

وحقيقة الأمر أن المعركة التى دارت ومازال دائرة حول الواقعية الاشتراكية هى بالاضافة لأساسها الفلسفى معركة سياسية فى العمق، وتبين لنا هذه النماذج من الانتاج البحثى والنقدى النظرى والتطبيقى إن إسهام الشيوعيين المصريين فى تجديد النقد العربى كان وجها آخر لإسهامهم السياسى لا فحسب لأنه أدخل المنهج الجدلى لأول مرة إلى هذا الميدان، ولكن أيضا لأنه كشف عبره عن حقيقة وحدود المناهج الأخرى وأصولها الفلسفية والإجتماعية وغاياتها السياسية. وقد رأى هؤلاء النقاد فى الثقافة عاملا موجها فعالا كذلك فى العملية الاجتماعية ذاتها «شأنها شأن البطل الايجابى الذى دافعوا عنه كمثل أعلى فى الحياة كما فى الفن.

كذلك فإن المثالية لم تلق فى الثقافة العربية نقدا جذريا شاملا حتى الآن كذلك الذى قدمته ومازال الماركسية تقدمه، ولأن الممارسة فى الماركسية هى معيار الحقيقة، فإن منهجها يظل مفتوحا دائما وأبدا لكى يغتنى بكل إنجازات العلوم الجديدة، مع الوعى النقدى الثاقب الذى يتعقب بصبر وثبات ودقة كل المفاهيم الميتافيزيقية التى تعطى لنفسها سمات العلم لكى تضمن الاستمرار، ولايستطيع إلا العقل الناقد المسلح

بالرؤية العلمية الموضوعية والمادية الشاملة أن يكشف فى المناهج الجزئية -على دقتها وسرعة التراكم فى ميدانها- عن جزئيتها بشموله.

والمنهج الماركسى. بحكم أنه فى حالة تخلق دائم يرى كما يقول المفكر الماركسى الأمريكى فريدريك جيمس: المناهج الأخرى سواء الأخلاقى أو التحليلى النفسى، أو الأسطورى أو السيميوطيقى، أو البنيوى أو اللاهوتى، كمناهج ينبغى على الماركسية أن تتنافس معها فى سياق التعددية الثقافية. واننى، يقول جيمس، اذ أدافع هنا عن أولوية إطار التفسير الماركسى من موقع الغنى والامتلاء الكامل، فإن الماركسية لا يمكن الدفاع عنها الآن كمجرد بديل لمثل هذه المناهج التى سنلقى بها منتصرين فى مزبلة التاريخ. كما كان يقال. وواقع الأمر أن سلطة مثل هذه المناهج ونفوذها تنبع من وفائها والتزامها الذى يعكس حياة اجتماعية مجزأة، أى أنه ينبع من وفائها لهذا النظام الفرعى أو ذاك الذى ينبثق من ويتجذر فى بنية ثقافية فوقية بالغة التعقيد والتشعب. ووفاء للتقليد الجدلى الأصيل، والتزاما بروحه الحقة فإن الماركسية هنا هى الأفق الذى يستحيل تخطيه لأن بوسعه أن يتمثل فى داخله هذه العمليات النقدية المتعادية المتنافرة، ويعين لها جميعا موقع فعاليتها الذى لاشك فيه ضمن إطار الماركسية الأشمل، ومن ثم فإن المنهج الماركسى فى حين ينفيها يظل محافظا عليها »(٤٢).

ولعل هذه التجزيئية فى الحياة الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى الذى حول الأفراد إلى ذرات معزولة عن بعضها البعض، وخلق فى الأدب الشخصية الفردية الضائعة المأزومة، لعلها أن تكون هى جذر المأزق الذى وقعت فيه المناهج والطرائق الجزئية فى محاولتها للوصول الى علم صارم للنقد الأدبى تنطبق عليه مقاييس وحدود العلم الطبيعى، ويطابق بين الانسان والكمبيوتر، ولكنها -نتيجة لجزئيتها تلك- إصطدمت على حد تعبير الدكتور شكرى عياد فى نقده للبنيوية بالأدب كإنتاج يعبر عن حالة نفسية لانسان العصر، وبينما ترى (أى البنيوية) انتصارات الكمبيوتر تتوالى فى ميدان العلوم الطبيعية، ودور الانسان ينكمش فى تشكيل الحياة، نرى الأدب الحديث، والبنيوية كممثل لهذا الأدب الحديث ومدافع عنه، يقدمان للانسان -على الأقل- صورة جديدة من حلم العالم الآخر، ويفشلان كل الفشل فى الوصول إلى أى قانون عام، فيعلناننا أن كل عمل أدبى له قانونه، وبذلك يؤكدان -مرة أخرى- أن للإنسان وضعه المنفرد فى الكون، الذى يحتم أن يكون للعلوم الانسانية منهجها الخاص»(٤٣) ولهذا تستخلص الدكتورة «لطيفة الزيات» من دراستها الفكرة الرئيسية وهى أن الفن يقدم معرفة فريدة تختلف كلية عن المعرفة التى يقدمها العلم، وفى تلك المساحة بين العلم والفن تبذل الماركسية جهودا جبارة منذ منتصف القرن التاسع عشر لتأسيس إيديولوجية علمية رغم ما فى هذه الصياغة من مفارقة، والفن هو أحد المكونات الرئيسية لهذه الإيديولوجية التى شرطها الأساسى هو الجدل الذى يمكن له وحده أن ينشئ قانونا عاما لدراسة الأدب نقديا.

«ان وظيفة الفن كما يذهب المنهج العلمى، كانت دائما أن يحرك الانسان الكل، أن يمكن الأنا من أن تتقمص حياة أخرى، وأن تمتلك ما ليس لها، ومع ذلك من الممكن أن يصبح لها »(٤٤) هكذا يقول إبراهيم فتحى الذى يستدعى على التو فكرة ماركس الأساسية عن المجتمع الشيوعى الذى ستعم فيه الوفرة وتسودة الملكية العامة حيث سيكون الانسان أغنى كثيرا من أن يتملك الأشياء، لأنه سيكون قد ارتقى إلى ذروة جديدة من ذرى انسانيته، وسوف يصبح كل إنسان حينئذ فنانا.

وبعد فإن الدراسات النظرية والتطبيقية فى ميدان النقد الأدبى التى إنطلقت من المادية الجدلية التاريخية، نظرية الماركسية اللينينية ومنهجها، والتى صدرت بعد هذه الكتابات الأولية التى عرضت لها هى أغنى وأكثر تنوعا بما لايقاس حتى لتكاد أن تستعصى على الحصر على امتداد الساحة العربية، وقد أسهمت كلها بدرجة أو أخرى فى إثراء المنهج، وإنطوت على نقاط ضعف بازاء المناهج الأخرى لم تستطع حتى الآن تجاوزها نتيجة للميل للتعميم تارة، أو الاتجاه مباشرة للمعنى السياسى تارة أخرى بما يفقر الأعمال موضوع الدرس، أو الاختفاء بما لا يستحق بسبب شعاريته تارة ثالثة.

ولكن يبقى أن المشكلة كما كان يردد المفكر الماركسى الشهيد مهدى عامل ليست فى الماركسية وإنما فى الماركسيين الذين سيكون عليهم أكثر من أى وقت مضى -وفى زمن الإنكسار هذا- أن يكشفوا فى الممارسة عن علمية منهجهم ونظريتهم.

الهوامش

(١) عبد العظيم أنيس، محمود أمين العالم، فى الثقافة المصرية، الطبعة الثالثة - دار الثقافة الجديدة، القاهرة ص١٥ ومابعدها.

(٢) نفسه ص٢٣.

(٣) نفسه ص٧.

(٤) نفسه ص ٣١.

(٥) نفسه ص ٣٦.
(٦) نفسه ص ٥٤.
(٧) نفسه ص ١٢٧.
(٨) المصدر السابق ص١٣٢-١٣٣.
(٩) أحمد رشدى صالح، الأدب الشعبى، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٤ ص٢٢.
(١٠) المصدر السابق ص٢٧، ٢٨، ٢٩.
(١١) المصدر السابق ص٦١ - ٦٣.
(١٢) المرجع السابق ص ٧٦.
(١٣) المرجع السابق ص ٨٢.
(١٤) المصدر السابق ص ٩٤ ، ٩٥.
(١٥) نفسه ص ٩٥.
(١٦) نفسه ص ٢٣٦.
(١٧) أحمد رشدى صالح، فنون الأدب الشعبى، دار الفكر القاهرة ١٩٥٦، ص ١٢.
(١٨) نفسه ص١٤.
(١٩) نفسه ص ٣٨.
(٢٠) نفسه ص ٥٢.
(٢١) نفسه ص ٥٤.
(٢٢) نفسه ص ١٣٢.
(٢٣) نفسه ص ١٤٣.
(٢٤) نفسه ص ١٤٥.
(٢٥) نفسه ص ١٤٨.
(٢٦) ابراهيم فتحى، العالم الروائى عند نجيب محفوظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٨٨ ص٦، ٧ ومابعدها.
(٢٧) نفسه ص٩ - ١٠، ومابعدها.
(٢٨) نفسه ص ١٥.
(٢٩) نفسه ص ٢٠.
(٣٠) نفسه ص ٣٧.
(٣١) نفسه ص ٦٣.
(٣٢) نفسه ص ٦٥ - ٦٦.
(٣٣) نفسه ص ٦٦.
(٣٤) أدب ونقد، العدد الأول، يناير ١٩٨٤، القاهرة ص٨٤-٨٥.
(٣٥) نفسه ص٨٦.
(٣٦) نفسه ص ٩٤.
(٣٧) نفسه ص ٩٧.
(٣٨) نفسه ص ١٠٦.
(٣٩) نفسه ص ١٠٦.
(٤٠) نفسه ص ١٠٧.
(٤١) أدب ونقد، عدد ١٧ نوفمبر ١٩٨٥، فيصل دراج «الواقع وتصحيح الواقعية» ص ٤١.
(٤٢) Fredric Jameson
The political anconscious, Cornell University Press, ITHACA, Newyork, 1981, p.10
فريدريك جيمسن، اللاوعى السياسى، نيويورك ١٩٨١ ص ١٠.
(٤٣) د. شكرى عياد «بين الفلسفة والنقد»، منشورات أصدقاء الكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ٩٨.
(٤٤) إبراهيم فتحى، العالم الروائى عند نجيب محفوظ.

الماركسية والنقد الأدبى فى مصر

د. غالى شكرى

(١)

هذا عنوان طموح لن يكون فى مقدور فرد من الافراد ان يفيه حقه من البحث والدرس سواء فى مقال او فى مجلد، لأن تأثير الماركسية المباشر أو غير المباشر فى الثقافة المصرية المعاصرة -وخاصة الادب والنقد- يحتاج الى فريق عمل وسنوات طويلة من المثابرة على البحث العلمى، ذلك ان البصمة الاولى والكبرى للماركسية فى الحياة المصرية كانت ومازالت بصمة ثقافية، بالرغم من اهوال المصادرة والقمع ابان العصر الحديث بمختلف مراحله، بدءا من مصادرة الورق الى مصادرة البشر. رجال ونساء وافكار وقيم نذروا انفسهم، احيانا الى درجة الشهادة، من اجل هذا الوطن مصر ومن اجل روحه -اى من اجل ثقافته وبناء الانسان الراقى النبيل- ضحوا بكل شئ، واحيانا بارواحهم ذاتها. هؤلاء الرجال والنساء من ابناء وبنات مصر يحتاجون الى مجلدات، لا لتكريمهم، وانما لبناء الذاكرة الوطنية التى يقاتل البعض لمحوها من العقل والوجدان. والذاكرة الوطنية هى خط الدفاع الاول عن هذا الوطن استقلالاً وديموقراطية.

من الغرور اذن ان يحاول المرء فى مقال ان يحيط بتفاصيل هذه البصمة الماركسية على ثقافتنا الوطنية. ولكن الطموح امر مشروع اذا اقترن سلفاً بأن محاولة تحقيقه لن تكون اكثر من مؤشرات عامة لا تؤرخ ولا تميل الى التقويم.

ولابد لى فى البداية من ان احدد الاطار العام لاختيار العنوان الذى يضم ثلاث اشارات هى الماركسية والنقد الادبى ومصر.

فالماركسية المقصودة هنا هى جملة الافكار والمعارف التى تلقتها بعض القطاعات من المثقفين المصريين والمتمصرين والاجانب المقيمين فى مصر خلال مراحل مختلفة من تاريخنا الحديث والمعاصر، اى منذ اكثر من سبعين عاماً بقليل. وبالتالى فهى، عمليا، اكثر من ماركسية.. بمعنى ان ما كان يسم بالماركسية فى العشرينات من هذا القرن لم يعد هو نفسه الماركسية التى عرفها مثقفو الاربعينات، وماركسية هؤلاء تختلف عن ماركسية الستينات، وهذه بدورها تختلف عن ماركسية الثمانينات، وهكذا فالتراكم المعرفى من مرحلة الى اخرى بما كان يصاحبه من متغيرات اجتماعية وسياسية داخل الوطن وخارجه، كان يعيد بناء الفكر الماركسى المصرى سواء بما يطرأ على هذا الفكر من تطورات فى العالم الواسع او بما يترجم منه فى كل مرحلة تزيد «معرفة» احداها عن الاخرى، او بما يضيفه «العمل» الى التنظير من اضافات. ان ما اتيح للمثقف «الماركسى» فى مصر من معرفة ماركسية حتى الآن ليس كبيراً، ولكن المتاح فى الوقت الحاضر اكثر بكثير مما كان عليه الحال قبل سبعة عقود او نصف قرن. وقد ينطبق هذا الكلام على العالم، ولكننا فى مصر يجب ان نربط بينه وبين مجتمع متخلف كان مستعمرا حتى اواسط الخمسينات بما يعنيه ذلك من ضعف الطبقة العاملة والأمية الابجدية التى بلغت احيانا اكثر من سبعين فى المائة من مجموع الشعب ومازالت تراوح مكانها فى حدود ستين فى المائة. وما يعنيه ذلك ايضا من

---

* د. غالى شكرى : ناقد وباحث فى علم اجتماع الأدب.

انخفاض مستوى التعليم فى ظل سياسات دنلوب واسماعيل القبانى وكمال الدين حسين ومن خطط ونفذ بعدهم الى اليوم. وما يعنيه ذلك أخيرا من اضطهاد عام لحرية الفكر والتعبير والتنظيم المستقل واضطهاد خاص لحرية الفكر الماركسى والتنظيمات اليسارية. تسبب ذلك وغيره فى تكوين خصوصية لعلاقة المثقف بالمعرفة الماركسية التى يستحيل افتراضها ان تكون هى هى فى كل جيل. وفى الجيل الواحد فى المرحلة الواحدة كان هناك من تتاح لهم بعض الاصول فى لغة اجنبية، ومن لا تتاح لهم سوى بعض الترجمات المصرية او اللبنانية، ومن لا تتاح لهم سوى بعض المقالات او المحاضرات اثناء العمل السرى او داخل السجون.

وقد تضافرت هذه الخصوصية مع عنصرين آخرين، اولهما شيوع الفكرة القائلة بأن الماركسية نظرة شاملة للعالم الطبيعى والاجتماعى، فالارتباط وثيق بين رؤيتها الفلسفية وتحليلاتها التاريخية ورؤاها الاجتماعية. وبالرغم من ان هذا الارتباط قائم وكامن فى اعمال ماركس وانجلز ولينين وبليخانوف، الا ان التخصص المعرفى فى البلدان المتقدمة وفر للعلوم الانسانية فرصة التعمق النوعى لمختلف فروعها بفضل الديموقراطية الليبرالية فى الغرب والتطبيق الاشتراكى فى الشرق ايا كانت سلبياته وهى كثيرة. اما فى بلادنا فقد كان التبسيط قرين التخلف احد عوامل تصوير «الشمول» فى الفكر الماركسى كأنه «مفتاح جميع الابواب المغلقة» من اسرار الكون ولغز الوجود الى طلاسم الحياة ومجاهل المجتمع. وكان العنصر الثانى هو ارتباط النظرية بالممارسة ارتباطا عميقا فى حياة «المناضل» الماركسى المعارض اغلب الوقت، فلم تكن هناك ظاهرة المثقف الماركسى المستقل الا نادراً، وفى جميع الاحوال فهى ظاهرة هامشية قياساً الى علاقة المثقف فى الديموقراطيات الغربية بالمؤسسات، وعلاقة المثقف فى الاقطار الاشتراكية بالسلطة. اما اعتبار الماركسية «نظرية نضالية» عبر ارتباط الفكر بالفعل فهى تشكل الملمح الثالث فى الخصوصية حيث يصبح «التنظيم السياسى» مصدراً حاسماً فى تشكيل موازين الثقافة وقيمها المعيارية.

ويبقى الملمح الرابع الذى يدفعنا للقول بأن الماركسية المصرية كانت ومازالت «كفاحا» من اجل الاستقلال الوطنى والديموقراطية. اى ان الحصاد الاخيرلجملة التفاعلات بين الفكر والفعل لم تستهدف، مثلا، بناء الاشتراكية. وانما كان الهدف المعلن حينا والمضمر احيانا هو الاستقلال والديموقراطية. وليست المواقف الفكرية والسياسية للماركسيين المصريين فى مراحل السلطة الاستعمارية والسلطة الناصرية والسلطة التالية الا تجسيدا خالصاً -باستثناء مواقف عابرة- لمنظومة الدفاع عن «الاستقلال» و«الديموقراطية» بما يعنيه ذلك من انساق معرفية ودلالات نوعية فى كل حقل من حقول المعرفة. البنية المعرفية للاستقلال تختلف كليا عن البنية المعرفية لاقامة الاشتراكية، والبنية المعرفية للديموقراطية تختلف كليا عن البنية المعرفية لبناء سلطة الطبقة العاملة. وايا كانت اللافتات والشعارات واحيانا الهوامش التنظيمية، فقد كانت حركة «الفكر» الماركسى حركة وطنية تنشد الاستقلال والديموقراطية. وهذه الخصوصية هى التى ارتبطت على الدوام بالدور الماركسى المصرى فى تأسيس ثقافة وطنية متعددة الروافد، لا تتخلى عن مضمونها الشعبى فى اطار التوجه العام للاستقلال والديموقراطية مختلف الوسائل موحد الغايات.

هذه هى الماركسية المقصودة فى العنوان. اما النقد الادبى، فهو ايضاً من حيث النشأة الحديثة فى مصر له خصوصية. لقد ولد أولا بين احضان «النهضة». وهى ليست نهضة «احياء» فقط يقتصر تأثيرها على اللغة والبلاغة، كما هو الشأن فى شعر البارودى، وانما هى نهضة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وسواء فى عصر محمد على وحسن العطار وعمر مكرم والجبرتى ورفاعة الطهطاوى او فى عصر الثورة العرابية ومحمد عبده وعبد الله النديم او فى عصر سعد زغلول وطه حسين والعقاد وسلامة موسى، فقد كانت النهضة «شاملة» للواقع الاجتماعى والثقافة معاً. وقد ولد النقد الادبى فى قلب هذه النهضة التى استحدثت تكوينات «أدبية» جديدة كالرواية والقصة القصيرة والمسرح، بل اضافت الى الشعر نفسه -فى الميراث العربى العتيق- روحا جديدة لم تكن له من قبل. وهى نهضة تقوم على معادلة قوامها التوفيق بين التراث والعصر. وكان مفهوم التراث هو القيم العامة فى الاسلام والتاريخ الوطنى لمصر منذ اقدم العصور. وكان العصر هو الغرب. وقد تعددت مفاهيم التراث ومفاهيم الغرب من حقل معرفى الى آخر. وكانت اساليب القص فى المقامات والسير الشعبية واخبار الرواة وتراجم المؤرخين من «الموروث» الذى تعانق و«الجديد» المترجم عن الأداب الاوروبية. وبينما كان الغرب يعنى التكنولوجيا دون الفكر لدى البعض، كانت الثقافة الغربية تعنى «العصر» لدى البعض الآخر.

لم تكن النهضة سياقا موحداً، ولم تكن وحدها فى الميدان. كانت المعارك طاحنة بين دعاة التقليد ودعاة التجديد، ولم تكن المعارك الفرعية اقل طحنا فى صفوف المحافظين وفى صفوف المجددين على السواء. وكانت هذه هى السمة الثالثة لنشأة النقد الادبى الحديث فى بلادنا، فهو لم يولد فى قلب النهضة فحسب ولا برفقة التكوينات الاجتماعية والادبية الجديدة فقط، وانما فى خضم المعارك والخصومات والصدامات بين الجميع.

وقد تركت هذه النشأة بصمتها على تاريخنا النقدى الحديث والمعاصر باكمله، فهو لا ينفصل فى اى وقت عن التحولات الكبرى فى مجتمعنا ازدهارا وانحطاطا، ولا ينفصل عن المشهد الاجتماعى- الثقافى والابداعات المستحدثة فى مختلف مجالات الكتابة وايضاً وسائل الاتصال. ذلك ان النقد المصرى منذ ولادته الحديثة قد تضمن «خطابا» الى جمهور. وقد لا

يكون هذا الجمهور ادبيا خالصا، وانما قد يكون جمهورا دينيا او سياسيا. والمعارك التى خاضها تعنى انه فى حالة «حوار» لا بين الادباء والنقاد وانما بين هؤلاء والجمهور العام. وهكذا كانت معارك الشعر الجاهلى ومدرسة الديوان ومعارك العامية والفصحى والسرد والحوار دخولا مباشرا فى معارك السياسة والمجتمع واقتحاماً لافكار متعارضة حول الهوية والحضارة. وبدا النقد الادبى كأنه «وسيلة» الحوار بين الفرقاء المتخاصمين حول ماهو اكثر شمولاً من الادب. ولم يكن الادب نفسه بمعزل عن الصراع الاجتماعى والسياسى. وهكذا كانت رواية «علم الدين» لعلى مبارك او «حديث عيسى بن هشام» للمويلحى حوارا مباشرا بين طرفىّ معادلة النهضة: التراث والعصر. وكذلك جاءت مسرحية «اهل الكهف» تجسيدا حياً لصراعات القديم والجديد، وقبلها كانت مسرحيات شوقى الشعرية تجسيما للعلاقة بين التاريخ المصرى وهذا القالب التعبيرى الجديد. ولم يكن نقد العقاد لشوقى او نقد سلامة موسى للحكيم الاّ مشاركة فى الصراع الدائر بين القصر والشعب او بين السلطة الاجنبية والقوى الوطنية. كان النقد الادبى وما يزال منذ ذلك الوقت منبراً للفكر والمجتمع، ولذلك امتزجت لغته بمفردات الفكر والمجتمع، وتبلورت اتجاهاته من خلال «الحوار» بين الفكر والمجتمع، فقد ظل خطابا له جمهور. ومنذ ذلك الوقت اضحت المعادلة: نقد بلا جمهور ليس نقداً، وامست الدورة الادبية من اطراف ثلاثة هى الكتابة والنقد والمتلقى من الجمهور العام والخاص وليست من النخبة وحدها. هذه الدورة الديموقراطية اذا فقدت احد اطرافها باتت قمعا.

وليس من الصعب ان نكتشف انه منذ «الوسيلة الادبية» (١٨٧٥ - ١٨٧٩) لحسين المرصفى (١٨١٥ ترجيحا - ١٨٩٠م وهذه الملامح للنقد المصرى الحديث تتوافر فى اكثر نماذجه وتياراته تأثيرا. كان المرصفى نفسه صاحب «رسالة الكلم الثمان» (١٨٨١) التى تحدث فيها عن الأمة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتربية. لم يكن يفصل بين بلاغة البيان والتحليل «المعنوى» - حتى لا نقول النفسى - والرؤية التاريخية، والانشغال الى جانب ذلك كله بهموم المجتمع الذى يعيش فيه. ولم يستطع ناقد كبير بعد المرصفى او اتجاه مهم فى النقد، مهما عُنى بالتذوق الانطباعى او شحذ الخبرة الجمالية ان يجرد هذا التذوق او تلك الخبرة من دلالتها الاجتماعية او بيئتها او اطارها او ايحاءاتها الاجتماعية، سواء أكان هذا النقد رومانسيا متأثرا بالانجليزى هازلت كما هو الحال فى العقاد، او كان متأثرا بالفرنسى تينى كما هو الحال فى طه حسين، او كان متأثرا باليوت كما هو الحال فى رشاد رشدى. بل لقد بلغ الأمر بهذا الناقد الاخير الذى تفرغ لمحاربة ما سمى بالالتزام ان يكتب عن الاشتراكية فى الادب المصرى فى مجلة «بناء الوطن» خلال الستينات. وهو نفسه لا يستطيع ان ينفى عن مسرحه - «بلدى يا بلدى» مثلا - فكرها الاجتماعى- السياسى المباشر فى «القول» اى فى جماليات الفن.

ولا تستطيع كذلك المدارس النقدية المؤثرة فى الادب المصرى الحديث والمعاصر ان تنفى صلتها الوثيقة بمعادلة «التراث والعصر»، فقد ظل النقد العالمى شرقا وغربا مصدراً رئيسيا لاشتقاق المفاهيم واستيلاد المصطلحات واستلهام القيم المعيارية، بشكل ما يعنيه ذلك من مواكبة للتأثيرات التى مارسها التراث الانسانى فى البداعات المصرية، وبكل ما يعنيه ايضاً من صعوبات واشكالات فى تطبيق المصطلح القادم من سياق مختلف على التجربة الادبية المحلية. ولم يكن موقف النقد فى هذه النقطة معزولاً عن الموقف الثقافى - الاجتماعى الاكثر شمولاً، فقد ظلت هذه المعادلة بين التراث والعصر عنصراً مركزيا فى بنية النقد المصرى طالما بقيت فعاليتها الاجتماعية - الثقافية قائمة فى مراحل النهضة. وكانت تغيب هذه الفعالية فى مراحل السقوط.

هذا هو النقد الادبى المقصود فى العنوان. واما مصر التى تجيئ الماركسية والنقد الادبى فى اطارها فهى لا تعنى الحدود الجغرافية ولا الانتساب الوطنى وحدهما. وانما تعنى الى جانب ذلك التفاعلات المتبادلة بين مصر ومحيطها العربى وبينها وبين المقيمين فيها من غير ابنائها وكان لهم اعمق الاثر فى ظهور الفكر الماركسى او النقد الادبى. وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى ان مصر كانت وطنا للتفاعل الثقافى العربى منذ بواكير العصر الذى اقترن بالنهضة. ولاتزال المؤسسات الكبرى كدار الهلال ودار المعارف والاهرام شاهداً على هذا التلاقى بين المفكرين والادباء والفنانين والصحفيين اللبنانيين والسوريين والمصريين، فاذا اضفنا المنابر العظيمة كالمقتطف والجامعة والكتاب، ندرك ان هذا التواصل العربى كان مصدراً للخبرة المشتركة والثقافة الواحدة المتعددة الروافد. يزيد الامر ايضاحاً ان مقالات خليل مطران -وليس شعره فقط- وكتابات ميخائيل نعيمه واشعار ابو القاسم الشابى، وفى المقابل تقديم العقاد لكتاب «الغربال» لنعيمه، ومناقشة طه حسين لكتاب محمود المسعدى «السدّ»، وما قامت به «رسالة» الزيات كمنبر للادباء العرب، كلها مجرد امثلة على ان مصر التى اعنيها كانت العروبة الثقافية من عناصرها المؤثرة. ولم تكن هذه العروبة بالطبع تياراً واحداً، بل تيارات. ومن ثم لم يكن اللقاء والافتراق بين كاتب مصرى وآخر سورى او لبنانى على اساس القطر الذى ينتمى اليه فى الاصل، وانما على اساس التيار الفكرى او الادبى. هكذا كان ممكنا ان يلتقى السورى او اللبنانى بآراء وافكار لكاتب مصرى يختلف فى الوقت نفسه مع زميله المصرى. وكان ممكنا للمادة الادبية المصرية ان تكون «خامة» الصراع بين نقاد متعددى الانتماءات القطرية. وهو تقليد مازال سارى المفعول.

وكانت مصر ايضا، خاصة منذ بدايات القرن الى منتصفه وطنا لمجموعات متباينة من المتمصرين و المقيمين. ولا اقصد

بذلك الاساتذة الاجانب فى الجامعات وحدهم، وانما الى جانبهم كانت هناك الجاليات التى امتزجت بمصر واهلها وقدمت افكاراً ومنابر للثقافة لم ينعزل عنها المثقفون المصريون. كانت هناك مجلات ونشرات ومنتديات ودور نشر ومعارض وجمعيات للثقافة والآداب والفنون من الطبيعى ان تنسب لمصر، حتى ولو كان بعضها ناطقا فى لغات اجنبية. ومن الصعب تفسير العديد من الاتجاهات النقدية والفكرية والفنية لقطاعات طليعية فى الثقافة المصرية خلال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن بغير الاشارة الى اطارها المرجعى: وهو مصر بما كانت تشتمل عليه من «اجانب» متمصرين او مقيمين شاركوا فى ثقافتها واحيانا فى نضالها. ويضاف هنا التقليد العظيم فى الثقافة المصرية -والعربية عموما- واعنى انفتاحها الثقافى على العالم بالترجمة والبعثات.

هذه مصر التى تتجاوز حدودها الجغرافية والانتساب الوطنى.لذلك، فان ما اعنيه بالماركسية والنقد الادبى فى مصر انما يصدر عن هذه المفاهيم والخصوصيات التى اوجزتها.

(٢)

من المفاجآت التى قد نستغرب وقوعها ولا نجد لها فى الوقت نفسه تفسيراً مقنعاً ان كتاب ماركس وانجلز «حول الادب والفن» -وهو مجموعة من الرسائل المتبادلة بينهما- لم يجد طريقه الى العربية حتى الآن. هناك مقتطفات تحولت الى شعارات مثل «الفن اقصى درجات الفرح» لماركس او «لقد تعلمت من بلزاك ان كاتبا مثله يمكن ان يكون ملكيا فى السياسة كاثوليكيا فى العقيدة تقدميا فى الفن» لانجلز. وهى اقوال منسوبة الى ماركس وانجلز وليست ترجمة دقيقة فضلا عن انتزاعها من السياق.

والكتاب لا يقتصر على المراسلات، بل هناك مقتطفات من اعمال ماركس المختلفة فى الفلسفة والاقتصاد (رأس المال، نقد الاقتصاد السياسى، الايديولوجيا الالمانية ... الخ) ومن اعمال انجلز (حرب الفلاحين فى المانيا، الكسندر يونج - محاضرات فى الادب الالمانى الحديث، اوضاع الطبقة العاملة فى انجلترا ..الخ). والناشر -دار التقدم، موسكو- يقول فى صدر الطبعة الانجليزية عام ١٩٧٦ ان المجلد يعتمد على كتابين فى الروسيّة هما «ماركس وانجلز: حول الفن» وقد صدر فى موسكو عام ١٩٦٧ والآخر «ماركس وانجلز: حول الادب» وقد صدر فى موسكو ايضا عام ١٩٥٨. ولكن المجلد، اضافة الى ذلك، يضم المخطوط الاصلى الذى كتبه انجلز تحت عنوان «اللغات السلافية وفقه اللغة»، و«مقالات نقدية» لزوجة ماركس جينى. ويقول الناشر ان المقتطفات من اعمال ماركس وانجلز مأخوذة احيانا عن مختارات لهما او من الاعمال الكاملة فى الروسيّة او الالمانية.

والكتاب لهذه الاسباب قد اشرف على وضعه محررون وعلماء متخصصون فى الثقافة واللغة والادب فانقسم الى عدة اقسام اولها «التصور المادى لتاريخ الثقافة»، والثانى «مشكلات عامة فى الفن»، والثالث «الفن والشيوعية»، والرابع «تاريخ الفكر الاجتماعى والادب والفن فى العصور الوسطى وعصر النهضة»، والخامس «تاريخ الفكر الاجتماعى والادب فى الحقبة الحديثة» والسادس حول «الشعر الثورى والشعبى فى الماضى».

تضم هذه الاقسام فصولا هى رسائل من انجلز الى ميناكاوتسكى ومارجريت هاركنس حول «المضمون الايديولوجى والواقعية»، ومن ماركس الى لاسال حول الدراما، وفقرات عن اللغة والادب والمساجلات الادبية والترجمة واصل الفن ودور العمل فى اصل الفنون والخلق الفنى والافق الجمالى والعلاقة بين الرأسمالية والثقافة وبين الفن والشعر فى ظل الانتاج الرأسمالى وعمل الفنان فى المجتمع الرأسمالى وحرية الصحافة والابداع الفنى والعلاقة بين التقشف والمتعة وبين العمل والمسرح والذوق البرجوازى والطبقة العاملة والثقافة وفجر الثقافة الانسانية والتراجيديا اليونانية ووضع المرأة فى الادب اليونانى القديم والتنوير اليونانى والعلاقة بين الدين والثقافة فى العالم القديم والقيم التاريخية والراهنة لهوميروس وهوراس والحب فى آداب العصور الوسطى والادب الالمانى والادب الايرلندى القديم والادب الاسكندنفيانى والشعر الدانماركى القديم و«اغنية رولاند» وادب الرعاة وشعر الحب عند الفرسان والفروق بين ثقافة العالم القديم والعالم الجديد مرورا بالعصر الوسيط والثقافة الايطالية من دانتى الى غاريبالدى ثم احاديث منفصلة عن دانتى وبترارك وبوكاشيو وعصر النهضة فالاصلاح وتوماس مور وشكسبير وكالديرون وسرفانتس والوحدات الثلاث للدراما الكلاسيكية والاثر التاريخى لعصر التنوير ومادية الموسوعيين واحاديث منفصلة عن فولتير وديدرو وروسو والادب الفرنسى: شاتوبريان، السكندردوماس، لامارتين، فكتور هيجو، اوجين سوى، بلزاك، بيير ديبو، آرثر رانك، ارنست رينان، زولا، موبسان. ثم الادب الانجليزى ملايرلندى: دانييل ديفو، سويفت، بوب، شيلى وبيرون، والترسكوت، توماس كارلايل، فالواقعيون الانجليز فى منتصف القرن التاسع عشر ثم كارلتون، برنارد شو وآفيلنج ووليم موريس. وعن الادب الالمانى: شيلر وجوته وهاينى وما سمى بالواقعية «الحقيقية» والاشتراكية الحقيقية والمانيا الشابة، ثم الادب والنقد الروسى: درزافين، بوشكين، تشيرنشفسكى ودوبرليوبوف وشكدرين وفليفوسكى، والاغانى الشعبية والحواديت والامثال والعجائبيات ومن بينها اغانى الثورة الالمانية عام ١٨٤٨ والاغانى الفولكلورية ضد بونابرت. وينتهى الكتاب بمجموعة من الدراسات حول رؤية ماركس للادب والفن باقلام بعض المتخصصين بالاضافة الى ملحق بمقالات زوجته عن المسرح الانجليزى عموماً ومسرح شكسبير على وجه الخصوص.

لقد آثرت ان اعرض محتويات هذا الكتاب الهام بايجاز

شديد للتدليل على مجموعة من النقاط الجديرة بالانتباه: اولاها ان ماركس او انجلز لم يكن ناقداً ادبيا متخصصا ، لذلك فنحن لا نتوقع منهما «نظرية ماركسية» فى الادب او فلسفة الفن، وماجاء بعدهما ليس اكثر من اجتهاد فى التأويل. ان وعيهما الحاد بدور الادب والفن هو احد عناصر التكوين الثقافى للمفكرين الكبار وليس تحديدا نظريا ملزماً لمن يكون «ماركسيا» فى الفلسفة او الاقتصاد والسياسة ان يكون ماركسيا كذلك فى الادب والفن والنقد على النحو المبين فى هذا الكتاب. هناك نظرات ثاقبة وانطباعات عميقة واجتهادات فى التفسير او التحليل يمكن اجمالها فى ان الآداب والفنون ظاهرة اجتماعية كغيرها من ظواهر النشاط البشرى، وان استقلاليتها الذاتية المعتمدة على المواهب الخلاقة لا تنفى اتصالها الموضوعى بمختلف اوجه الانتاج والاستهلاك الاجتماعى، فالابداع جزء لا يتجزأ من نظام القيم والعلاقات الاجتماعية. والفن العظيم هو احد تجليات التاريخ، وهذا وجهه النسبى، ولكن استقلالية النوعية تفك اسره باحدى المراحل فلا يبقى رهينه للحظة التى ولد من احشائها. ومن ثم فهذا الفن الكبير يحمل فى ثناياه القيم المتغيرة التى قد تصبح مع مضى الزمن من علامات الماضى جنبا الى جنب مع «الوعى» المتجدد تجدد الحياه باعمق اغوار الوجود.

ولا يحمل الكتاب اى ادعاء فى شكله ومحتواه بأنه يضع حجر الاساس فى «نظرية» للادب او النقد او علم الجمال، فهو من حيث الشكل «اعادة ترتيب» لاقوال سبق ان وردت بنصها الحرفى لماركس وانجلز، ومن ثم فقد اطلع عليها القراء والباحثون من قبل متناثرة هنا وهناك، ولكنها الآن امست فى صياغة موحدة وسياق يسمح بتأمل «المسألة» دفعة واحدة دون تشتت. ومن حيث المضمون، فان هذه المقتبسات اختيرت من نصوص تتناول قضايا فلسفية واقتصادية واجتماعية او مراسلات، ولم تكتب فى الاصل لأن تكون «نقدا ادبيا» او تفلسفا فى الفن. ومعنى ذلك انها كانت مجرد شواهد او حيثيات فى قضايا مغايرة، اهمها العناية القصوى التى توليها الماركسية للثقافة. ومن ناحية اخرى يشهد المجلد لصاحبيه، اضافة الى الرؤية الموسوعية، بهذا التنوع الخصب فى ينابيعهما الثقافية الهائلة. مع ملاحظة ان الثقافة الاوروبية من اليونان الى العصر الحديث هى المصدر الرئيسى الوحيد لمجموعة الملاحظات التى استخلصها المؤلفان. وليست هنا اشارة واحدة الى اية ثقافة اخرى فى العالم القديم او الوسيط او الحديث.

لابد اذن للمثقفين الماركسيين المصريين -والعرب عامة- من انهم قد عرفوا بعض المتفرقات مما جاء فى هذا الكتاب فى اوقات متباينة. ولكن الصورة النهائية التى يمكن الحصول عليها من صياغته المتأخرة. والارجح ان ما كان يسترعى الانتباه فى النصوص الاصلية هو السياق الفلسفى او الاقتصادى او السياسى. والدليل على ذلك ان المؤلفات الماركسية او اللينينية فى ميادين السياسة والاقتصاد هى التى احرزت قصب السبق فى الترجمة الى العربية. وربما كان لينين، على نحو خاص، هو الاسرع فى الوصول الى الثقافة العربية، لا فى كراساته الفلسفية التى لم تظهر فى لغتنا الا بين اواخر الستينات واوائل السبعينات، وانما فى اعماله السياسية الشهيرة مثل «الدولة والثورة» و«خطوتان الى الامام وخطوة الى الخلف» و«الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية» وغيرها. وكان ستالين هو رسول ماركس وانجلز ولينين الى القراء العرب فى تبسيطاته الشهيرة لما اصبح يعرف بالماركسية اللينينية. وحين نشر مقالا فى البرافدا عام ١٩٥٠ عن «اللغة» نقله ناشر لبنانى (دار ابن سينا - بيروت - دون تاريخ) فى كتاب عنوانه «حول الماركسية فى علم اللغة» قائلا فى الصفحة الاولى ان المؤلف «يعرض باسلوبه الدقيق الواضح وجهة النظر الماركسية فى علم اللغة».

وتسبب غياب «شهادة» ماركس وانجلز عن الادب والفن وازدحام الاسواق بترجمات الاعمال السياسية فى جرأة البعض على تقديم وترجمة وتشويه اعمال تحمل عناوين «علم الجمال الماركسى اللينينى» لمجموعة من النقاد السوفيات او «فى علم الجمال» لهنرى لوفيفر او «الفن والحياة الاجتماعية» لبليخانوف او «فى الادب والفن» لماوتسى تونج ولينين. ولم يكن ايهما ناقداً ادبيا ، بل كان لينين يقول فى تواضع جم انه لا يجد الوقت الكافى لتذوق الفنون. وهكذا اصبح الخلط بين السياسى والادبى بين الخمسينات والستينات من اهم عناصر الارتباك فى تكوين «رؤية ماركسية» للآداب والفنون تشيع بين الناس ولا تقتصر على النخبة القادرة على «معرفة» هذه الرؤية فى اصولها . كان المدّ الوطنى والقومى هو المناخ الذى دفع الاحزاب الى الاستعجال فى اصدار مطبوعات مرتجلة ودفع التجار الى الاشتغال بالترجمة والنشر. ولكن هذا الواقع لا ينفى ان اعمالاً قليلة افلتت من براثن الاستعجال والتجارة حين اشرفت مؤسسات ثقافية كبرى أو وزارات الثقافة فى مصر وسورية والعراق على اصدار اعمال ذات قيمة مثل «اسخيلوس واثينا: دراسة فى الاصول الاجتماعية للدراما». و«نظرية المسرح الملحمى» لبريخت و«الادب والحياة» لجوركى، و«دراسات ماركسية فى الشعر والرواية» لطومسون ونيبروف، و«تشيكوف» ليورميلوف. وكانت هذه الاعمال النقدية فى موازاة ترجمة اعمال ادبية تفوقها من حيث الكم، وايضا -وهذا هو الاهم- فى مواكبة الاعمال الادبية المحلية فى الشعر والرواية والمسرح.

قبل المدّ «الثورى» فى الخمسينات والستينات شهدت مصر مدّاً شعبيا وثقافيا لم تدعمه المؤسسات الكبرى ولا الحكومات، وانما كان الغليان الواسع من اجل التغيير هو الذى يفرض اشكاله السياسية والتنظيمية والثقافية ايضاً. كانت هناك الجماعات الثقافية الاجنبية والمصرية والمختلطة وندواتها

ومعارضها ومطبوعاتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت هناك جماعة «المحاولين» Essayistes التى ظهرت عند نهاية العشرينات وضمت مجموعات من الايطاليين واليونانيين والشوام والقليل من المصريين، وفى عام ١٩٣٤ تأسس اتحاد انصار السلام الذى كان من بين اعضائه الشاعر اليونانى فيوبيريديس. وكانت هناك المجموعة الشيوعية اليونانية التى اصدرت مجلة «دون كيشوت» ومن بين اعضائها الروائى تسيركوس Tsirkos والرسام انرولوبولو. اما جماعة «الفن والحرية» فقد ضمت اغلبية من المصريين المتأثرين بالسريالية والماركسية وتروتسكى، وفى طليعتهم الشاعر جورج حنين والرسام رمسيس يونان الذى قال فى كتابه «غاية الرسام العصرى» عام ١٩٣٨ «ان مدرسة السرياليزم هى فى صميمها دعوة اجتماعية اخلاقية قبل ان تكون مذهبا فنيا» (ص٥٢) ثم قال فى نشره المعرض الثانى للجماعة« «هدفنا هو اثارة التعجب فى اذهان الجماهير، لأن التعجب كثيرا ما يكون مقدمة لاثارة الوعى النفسى ولبعض الانقلابات الفردية والاجتماعية». كانت جماعة الفن والحرية تقيم فى شارع درب اللبّانة بالحلمية الجديدة، وتضم الفنانين التشكيليين والشعراء والكتاب من ذوى النزعة الطليعية، وشعارها «الفن معمل بارود». وفى العدد الاول من مجلة «التطور» -يناير ١٩٤٠- يقول احد اعضائها البارزين الفنان الراحل كامل التلمسانى تحت عنوان «نحو فن حر»: «كل راحة ونعمة فى الحياة الجديدة ولدت فى اذهان رجال شذوا عن العرف والمألوف المصطلح عليه». كانت جماعة الفن والحرية امتداداً لجماعة المحاولين بعد ان تمصرت. ولكن هذا التمصير لم يكن انغلاقا عن الاجانب او الثقافات الاخرى. وقد تبدى هذا التمصير المتفتح فى خطاب جورج حنين الذى يكتب فى الفرنسية إلى جماعة المحاولين قائلاً «ان هدفنا ليس تغيير الرغبة بل تغيير المجتمع وتكييفه مع رغباتنا، ولا يمكن للفن ان يكون عاطفيا فحسب، فهو ضد النظام القائم وضد الطبقة الحاكمة وضد الخنوع وضد الركوع البوذى، فالفن ليس سوى مخزن للذخيرة» كما جاء فى العدد الثانى -مايو١٩٣٩- من مجلة «الفن والحرية»-Art et liberté تحت عنوان «المثقف والخضم». وكان العدد الاول قد صدر فى مارس من العام نفسه، واكتسى الغلاف بلوحة سريالية عنوانها «ام الشعوب» لكامل التلمسانى. ونشر المجلة اسماء المؤسسين للجماعة «جورج حنين، انور كامل، رمسيس يونان، احمد شرف الدين، جورج عزيز، كامل التلمسانى، يوسف العفيفى». وقالت فى افتتاحيتها «لقد حذرونا قائلين، هذه الجماعة التى تريدون تأسيسها لماذا تتمسكون بسجنها داخل الاطار المحدود؟ الستم بذلك تبعدون عن صفوفها هؤلاء الذين لا يحملون تجاه الفن سوى الفضول وليس الاهتمام؟ ونحن نجيب على هؤلاء ان الفن يعتبر فى نظرنا ليس مجرد صور او اشكال منحوته .. انه شيئ آخر تماماً، فهو فوق كل ترجمة ممكنة للحياة، وفوق كل تعبير مؤقت او ابدى عن الشاعر». وينبئنا العدد الثانى بأن اعضاء الجماعة زاد عددهم فى جلسة ٢٣ مارس ١٩٣٩ الى ٣٠ شخصا وفى ٢٣ ابريل بلغوا الخمسين «فى مبنى الفن والحرية المؤقت الذى فتح ابوابه للمرة الاولى».

واقامت الجماعة معرضها الاول «للفن الحر» تحت شعارet apres «وماذا بعد» ووزعت على رواد المعرض بيانا عنوانه «يحيا الفن المنحط» وقعه سلامه موسى وجورج حنين وانور كامل ورمسيس يونان. وقد صاغوه ونشروه فى الفرنسية، يقولون «نحن نعرف مدى عداء المجتمع البرجوازى لكل خلق ادبى او فنى يهدد بشكل مباشر او غير مباشر النظم الفكرية والقيم المعنوية التى يرجع الكثير من بقائه وحياته لاستمرارها. ويتجلى هذا العداء اليوم فى الدول ذات النظام الواحد وخاصة فى المانيا الهتلرية حيث يشن اعتداء فظ على الفن الذى يصفه الوحوش العسكريون بانه فن منحط. ان كل ما ابدعه النبوغ المعاصر ابتداء من سيزان الى بيكاسو، وكل ما ابدعه الفنان الحديث من نتاج حر له قيمة انسانية يسب ويداس بالاقدام ويمنع من التداول (...) ايها المثقفون والكتّاب والفنانون، فلنرد جميعا على هذا التحدى، ولنعلن تضامننا مع هذا (الفن المنحط) ففيه تكمن كل آفاق المستقبل، ولنعمل على نصرته ضد وحشية القرون الوسطى التى تعود لتتربع من جديد فى قلب الغرب».

ثم تمصرت جماعة الفن والحرية تماماً وامست تنظيم «الخبز والحرية» الذى اتخذ له مقرا فى عمارة المؤيد بشارع محمد على، وتشكلت قيادتها من انور كامل صاحب «الكتاب المنبوذ» الذى كان قد صدر عام ١٩٣٦ ومن فتحى الرملى واسعد حليم وصالح عرابى وعبد العزيز هيكل. وكان التنظيم (الثقافى) الجديد لافتة علنية لما سمى بالجبهة الاشتراكية (نحو حزب للتروتسكيين). واصبح انور كامل رئيساً لتحرير مجلة «التطور» التى صدر عددها الأول فى يناير ١٩٤٠. ويقول تقرير سرّى للشرطة نقله رفعت السعيد فى كتابه «تاريخ المنظمات اليسارية (ص١٦٥): «ان عبد الرحمن صالح عرابى مع فتحى الرملى يكونان جمعية (نحن انفسنا) واغراضها تتفق مع اغراض الخبز والحرية». وفى المرحلة ذاتها كانت هناك فى شارع عدلى جماعة البحوث Groupe Etudesمنذ عام ١٩٣٩ تحت قيادة صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك. وقد نشرت هذه الجماعة اعمالاً فى العربية عن ثورة عرابى ونهر النيل وكتابا فى الانجليزية عنوانه «مصر الآن» EGYPT NOW وفى عام ١٩٤١ ايضا تكونت «جماعة الشباب للثقافة الشعبية» وقد اتخذت مقرها فى شارع سكة جلالة الملك امام حوش فايد -وهو منزل يوسف درويش- وكان لها فرع آخر فى شارع ورشة القطن (عمال) وفرع ثالث فى قرية ميت عقبة (فلاحين) لمحو الامية. اما «المركز الثقافى الاجتماعى» فقد اسسه اليونانى توماس

بلاموتس وسلامون سليم سدنى وعزرا هراوى ضد الفاشية. وبين عامىّ ١٩٤٠ و١٩٤١ كان هناك فى شارع الفلكى ثم فى شارع ابو السباع منتدى «ثقافة وفراغ» الذى اسسته مجموعة من الاجانب وعدد قليل من المصريين من بينهم فوزى جرجس. وفى عام ١٩٤٥ تكونت «لجنة نشر الثقافة الحديثة» التى كان من بين مؤسسيها سعيد خيال ومصطفى كامل منيب، وقد اتخذت مقرها فى شارع القصر العينى، ولمع من بين روادها نعمان عاشور وابراهيم سعد الدين..

ويبدو ان «دار الابحاث العلمية» (١٩٤٦) كانت اكثر منابر الفكر الماركسى ذيوعاً حينذاك، وكان يقودها محمد الشحات مدرس الكيمياء بكلية الطب وشهدى عطية الشافعى المدرس بالمعهد العالى التجارى ومحمد عبد المعبود الجبيلى المعيد بكلية العلوم فى ذلك الوقت، وابو بكر نور الدين الخبير فى وزارة العدل. وقد اشترطت الدار لاكتساب عضويتها وان يكون العضو على درجة كبيرة من الثقافة وان يتردد على الدار مدى شهر او اثنين وان يزكيه عضو فى الدار، وان يدفع الاشتراك، وان يقوم بتلخيص أى كتاب من تلقاء نفسه وعرض مجهوده على باقى الأعضاء والمناقشة فيه ونقده. ولكل عضو أن ينشر ما يشاء من ابحاث فى النشرة التى تصدرها الدار، على انه فى هذه الحالة يكون ذلك على مسئوليته الخاصة. وهذه النشرات يشتريها باقى الاعضاء او الاشخاص من الذين يترددون على الدار او الزوار بمعنى انها لا تباع فى الطرقات» (رفعت السعيد، المرجع المذكور ص١٨٨). وكان عدد الحاضرين يصل الى ٥٠٠ او ٦٠٠ (عن شهادة ميشيل كامل فى المصدر نفسه ص١٨٩). وقد اغلقت الدار فى ١٩٤٦/٧/١١ فى سياق حملة اسماعيل صدقى ضد الثقافة والمثقفين اليساريين والتقدميين عموماً. وفى اطار هذه الحملة صودرت ايضا مجلة «الفجر الجديد» التى ظهر عددها الاول فى ١٦ مايو ١٩٤٥ وعددها الاخير فى ١١ يوليو ١٩٤٦ وقد رأس تحريرها احمد رشدى صالح. وقد شارك فيها بتوقيعات مستعارة صادق سعد وعلى الراعى وابو سيف يوسف ومحمد اسماعيل محمد. وفى العدد الاول من «الفجر الجديد» نشر عبد الرحمن الشرقاوى قصيدته التى قال فيها:

يارفاق المجد قد عشنا الى الآن حيارى

فهلموا .. وضح النهار، الى المجد البدارا

وقد لمعت حينذاك اسماء كمال عبد الحليم (صاحب ديوان «اصرار» الذى رفعه اسماعيل صدقى فى البرلمان قائلاً ان الحكومة بيضاء والشعب احمر) ومحمد خليل قاسم (الروائى النوبى صاحب «الشمندورة») ونعمان عاشور رائد المسرح الواقعى بعدئذ وصاحب مقال «القوى المنهارة والقوى النامية فى الادب المصرى» المنشور فى «الفجر الجديد» بتاريخ ١٩٤٥/٨/١٦. وكانت دار الفجر هى التى اصدرت كتاب سلامة موسى «حرية العقل فى مصر» عام ١٩٤٥. وكان سلامة موسى قد تنازل عن امتياز «المجلة الجديدة» لمجموعة رمسيس يونان بعد ان عاشت تاريخا صعبا مع الرقابة على المطبوعات من نهاية ١٩٢٩ إلى نهاية ١٩٣٩. ولكن «دار القرن العشرين» هى التى اصدرت مجلة «الفجر الجديد» واعمالا اخرى مثل «مأساة التموين» و«مشكلة الفلاح» لصادق سعد و«كرومر فى مصر» لرشدى صالح و«حول الفلسفة الماركسية-رد على العقاد» لابو سيف يوسف.

وحتى نهاية الاربعينات، وبالرغم من احوال القمع والمصادرة، كانت محاولات «الشباب» لا تكف عن التجدد، كمجلة «البشير» (١٩٤٨) التى لمعت فيها اسماء يوسف الشارونى ومحمود العالم وبدر الديب.

وقد استهدفت من هذا التركيز الشديد على مرحلة الاربعينات التى عرفت الانتاج الباكر لنجيب محفوظ ولويس عوض ومحمد مندور وعصام الدين حنفى ناصف ومحمد مفيد الشوباشى (جيل مابين الحربين) ان أشير الى جملة نقاط لابد من ابرازها فى تناول الماركسية والنقد الادبى فى مصر، وهى:

* ان هذه المرحلة هى حلقة الوصل الثمينة بين جيل ثورة ١٩١٩وجيل ثورة ١٩٥٢ على صعيدىّ الثقافة والسياسة، فجيل الشباب فى الاربعينات من هذا القرن هو الذى حمل فى تكوينه اكثر التقاليد رسوخاً فى بناء الثقافة الوطنية والحركة الوطنية على السواء. وهو الجيل الذى انيط به فى وقت لاحق -بعد قيام الثورة الناصرية- ان يحمل لواء الفكر الماركسى كرافد وطنى فى اكثر اللحظات مداً وجزراً. وفى لحظات المدّ كان هو الجيل الذى انتقل بالثقافة المصرية عامة والأدب خاصة الى مرحلة التأسيس الحقيقى للمسرح والرواية والقصة القصيرة والشعر الجديد والنقد الادبى، فضلا عن العلوم الانسانية فى الاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ، وايضا العلوم الطبيعية فى الرياضيات الحديثة والطبيعة النووية.

بهذا المعنى فهو الجيل الوارث لاهم التقاليد الوطنية فى فكر وادب طه حسين والعقاد وسلامة موسى وتوفيق الحكيم، وهو ايضا الجيل الذى حمل اعباء المسئولية -من موقع السلطة الثقافية ومن خندق المعارضة على السواء- فى تسليم الشعلة المتوهجة حينا والمختنقة احيانا الى جيل الستينات وماتلاه.

* ان هذه المرحلة ايضا تكشف عن ان الحلقات الضيقة الاشبه بالصالونات هى التى احتوت على بذور الثقافة الطليعية بعد عقدين من الزمان. ان ما كتبه انور كامل فى «الكتاب المنبوذ» وما نشرته «التطور» و«المجلة الجديدة» وما رسمه التلمسانى ويونان وفؤاد كامل وتحية حليم وما ابدعه أحمد كامل مرسى وماترجمه كامل زهيرى ومجدى وهبه لم يعد مقصوراً على النخبة الهامشية بعد عشرين عاماً، بل من الينابيع الثرية والخفية فى معظم الاحيان لابداعات الاجيال الجديدة الباحثة عن رؤى فى الظلام الحالك، ظلام القمع والهزيمة. وما كتبه رشدى صالح وابو سيف يوسف وعلى الراعى وعبد

الرحمن الشرقاوى وكمال عبد الحليم ومحمود امين العالم ويوسف الشارونى ونعمان عاشور فى ذلك الوقت المبكر اضحى رصيدا غنيا لتجارب يوسف ادريس وصلاح عبد الصبور ونجيب سرور وامين ريان وفؤاد حداد وصلاح جاهين. اى ان الجماعات الصغيرة شبه الارستقراطية، والجماعات الكبيرة الاقرب الى الشعب، كلها سواء بسواء لم يذهب عطاؤها الاربعينى سدى.

* ان هذه المرحلة لم تكن ساحة خالية من الاطراف الاخرى المعادية فى معظم الاحوال للماركسية. وبالرغم من ضآلة الامكانيات وتواضع المحاولات، فقد تمكن الجيل من ان يكسب ارضاً من الذوق العام والرأى العام، ففى السياسة كانت «الطليعة الوفدية» و«اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» انتصاراً للفكر والعمل اليسارى. وفى الثقافة كان «الحر» و«الجديد» و«الحديث» هو الادب والفن الذى يبدعه اليسار، حتى انه لم يكن ممكنا لتيار ادبى او فنى يلتف براية التجديد -مهما كان كلاسيكيا او رومانسيا او تجريديا- الا وقد تأثر بجانب او آخر من جوانب الثقافة الماركسية. وكانت هذه هى الارض الممهدة لاستقبال الحركة «الواقعية» فى ادب ونقد الخمسينات والستينات. كما ان هذا الجيل هو الذى ارسى مجموعة من التقاليد السارية المفعول حتى وقتنا الحاضر من اهمها: ان الطليعية لا تتناقض بأى وجه من الوجوه واى معنى من المعانى والارتباط الحميم بالواقع الملموس، بل ان الكتابة الطليعية هى التى ارتبطت دوماً بهذا الواقع، ومن ثم فليست مفارقة ان الكتاب الطليعيين فى مختلف انواع الكتابة وفى كل جيل قد ارتبطوا فى مراحل تكوينهم على الاقل وفى بقية المراحل غالبا بالفكر الماركسى وحركة اليسار المصرى. وليست مفارقة كذلك ان النقد الادبى حين كان يتعرج مساره ويتخذ فى بعض الاحيان منعطفا تابعاً لاتجاهات ارتدت اقنعة ضيقة للحداثة، فقد كان هذا النقد باسم البنيوية او الالسنية ينفصل عن حركة الابداع الادبى وعن جمهور الخطاب النقدى على السواء. وكان هذا الانفصال المزدوج يعبر دائماً عن «ازمة» عميقة فى الثقافة والمجتمع معاً. ومن التقاليد التى ارساها الجيل ايضاً وحدة الفنون، فقد كان تجاور الشعر والتشكيل والسينما والقصة حواراً بين اصل الفنون وفروعها، حوارا حيًا مستمرا بين الادباء والنقاد والفنانين فى بيت واحد او جماعة واحدة او تنظيم مشترك. وقد أثمر هذا التقليد تجارب ثمينة فى النقد والابداع من تفاعل الرؤى ووحدة الاصول. ولم تعرف اية تيارات اخرى مثل هذا الكشف عن وحدة الفنون وتفاعلها، مما جعل الكتابة الادبية والنقدية الطليعية خاصة لدى الاجيال الجديدة ذات خصوصية عبر تأثير كل فن على الفنون الاخرى، فالايقاع والتشكيل والحركة والمونولوج الداخلى والسرد المتواتر والتضمين والكولاج والفلاش باك والمونتاج سوف نعثر عليها فى القصيدة والرواية واللوحة والموسيقى مع احترام لنوعية كل فن. ومن التقاليد التى أسارها هذا الجيل ايضاً هذه المعادلة الصعبة بين استقلالية الفن والالتزام السياسى، فكما ان الجماعات الثقافية فى الاربعينات كانت فى معظم الاحوال جزءاً لا يتجزأ من تنظيم سياسى، فان الاجيال الجديدة فى الستينات وما تلاها، قد حافظت الى حد كبير على هذا التقليد، بحيث ان نسبة الكتّاب والفنانين العاملين فى تنظيمات الحركة اليسارية كان دائماً من اعلى النسب قياساً الى عددهم فى المجتمع والى بقية القطاعات المهنية والعمالية الاخرى. وقد كان لهذه المعادلة الصعبة نجاحاتها واخفاقاتها، ولكنها على الدوام انتشلت «الشباب» فى كل جيل من وهدة اللامبالاة. والارجح انه كانت هناك خيبات مريرة سواء فى تشرذم الحركة الشيوعية أو من عنف القمع أو من ازدواجية الفكر والسلوك والانفصال بين اللافتات والوقائع. ولكن هذه الخيبات ذاتها كانت الوجه الآخر للتجارب الثمينة التى حصلت عليها اجيال المبدعين والنقاد. وربما كان الالتزام السياسى المنظم او غير المنظم فى حياة النقاد وعملهم اكثر مدعاة للتأمل، لأن النقد الادبى كان فى احيان كثيرة احدى الوسائل المهمة لنشر الفكر الماركسى. ومن التقاليد الهامة التى اسهم فى تكريسها هذا الجيل، جنبا الى جنب مع الجناح الليبرالى فى الثقافة المصرية ذلك الانفتاح على الحضارات الانسانية الاخرى دون انطواء او عزلة او انكفاء على الذات، ودون تفريط فى الهوية الثقافية الوطنية لهذه الذات. كانت الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية، وكانت الجبهة الدولية الديموقراطية ضد النازى ذات انعكاسات مؤكدة على الاوضاع الداخلية التى فرضت تحالفاتها بغض النظر عن الجنس او اللون او العقيدة. وكان الاحتلال البريطانى فى الوقت نفسه يستعمر بلادنا، فكانت الثقافة الماركسية فى ذلك الوقت تقف الى جانب التحالف العالمى ضد النازية والفاشية، وتقف فى مواجهة الاستعمار البريطانى، وتقف الى جانب المشهد الاجتماعى الوافد مع تعاظم الحركة العمالية وبقية فئات الشعب المقهور. ثلاث جبهات من اجل الديموقراطية والاستقلال الوطنى املت على حركة الفكر الماركسى الانفتاح دون تعصب او عنصرية على الثقافات الحرة والمتحررة والمناضلة من اجل الحرية. وقد كان لهذا الانفتاح فى الثقافة والسياسة اثره نعلى فى اكساب الحركة الادبية والفنية الطليعية طابعا فريدا من «التركيب» بين البعد الانسانى والبعد الوطنى والبعد الاجتماعى المتطهر من اوشاب التعصب العرقى والطائفى. وقد كان هذا التركيب ومايزال عنصرا بين عناصر الابداع والنقد على السواء، وهو ابداع الذوق العام ونقد الرؤى، بحيث اصبح خيطا فى نسيج الاستنارة العقلانية العامة.

* أن هذه المرحلة -الاربعينات- هى التى رسخت تقليد «وسائل الخطاب» التى تعتمد على فاعلية المنتجين للثقافة، فاصداراتها من النشرات والمطبوعات والمجلات قد مولتها اشتراكات الاعضاء فى لجان النشر والجماعات الثقافية. وقد امتد هذا التقليد الى الخمسينات حين صدرت مجلة «الغد»

مرتين عن دار الفكر، وحين صدرت «كتابات مصرية» عن دار النديم. وفى الستينات صدرت «جاليرى٦٨» و«كتاب الغد» عن الكتّاب والشعراء انفسهم دون عون من دار او تنظيم. وفى السبعينات والثمانينات كانت الاجيال الطالعة هى التى ابتدعت الطباعة على الماستر فأصدرت «مصرية» و«خطوة» و«النديم» و«كتابات» وغيرها من الكتب غير الدورية التى ضمت ابداعات ونقد هذه الاجيال فى مرحلة من اصعب المراحل سياسيا وثقافيا، فقد تم اغلاق كافة المنابر الثقافية تدريجيا كمجلات «الكاتب» و«الطليعة» و«المجلة» و«الفكر المعاصر» و«تراث الانسانية» جنبا الى جنب مع قوانين المجلس الاعلى للصحافة التى تمنع عمليا على الافراد والهيئات اصدار أية مطبوعات دورية.

كان جيل الاربعينات هو الذى ارسى فكرة «المنبر» باعتباره حواراً يبلور الاتجاهات الفنية والنقدية، فالمجلة والكتاب والمنتدى ثلاثة اضلاع وتكوِّن المنبر الثقافى العلنى مهما كان التنظيم السياسى سرِّيا. ولكن هذا لا يعنى بأية حال ان المنبر العلنى امتداد مستقيم الرأى للتنظيم السرِّى. ذلك ان الحوار يحتمل التعدد من ناحية ومواجهة التيارات المختلفة من ناحية اخرى. ومن ثم كان «المنبر» هو الصيغة الديموقراطية التى يتحمل اصحابها اعباءها المادية والمعنوية على السواء.

(٣)

هناك شبه اجماع من الجناح اليسارى لجيل الاربعينات انه بالاضافة الى الثقافة الوطنية لطه حسين والعقاد والمازنى واحمد امين واحمد حسن الزيات، فقد كان سلامة موسى (١٨٨٧-١٩٥٨) هو العنصر المؤثر فى تكوينهم الثقافى. ويمكن التحقق من هذا التأثير فى فصول كتبها محمد مندور (مقدمة كتاب «انتصارات انسان») ونجيب محفوظ فى «قصر الشوق» ومحمود امين العالم فى «الانسان موقف» وانور عبد الملك فى «دراسات فى الثقافة الوطنية» وعبد الرحمن الشرقاوى ومحمود الشرقاوى فى كتابه «سلامه موسى المفكر والانسان» وفتحى خليل فى كتابهما عن «سلامه موسى وعصر القلق» ويوسف حلمى فى مقاله الذى اسماه «الشهيد سلامه موسى» فى العدد الخاص الذى افردته مجلة «الكاتب» لذكراه الرابعة فى اغسطس ١٩٦٢. وغير ذلك عشرات الدراسات والمقالات والاطروحات الاكاديمية. ولم يكن سلامه موسى بالرغم من ذلك ماركسيا او ناقداً ادبيا متخصصا. ولكنه كان اشتراكيا ديموقراطيا اقرب الى افكار الجمعية الفابية الانجليزية التى اسسها الزوجان ويب والكاتبان هـ.جـ.ويلز وبرناردشو، والتى كان سلامه موسى عضواً فيها عند نهاية العقد الاول من هذا القرن اثناء اقامته فى لندن. ولكن سلامه موسى لم يكن اشتراكيا ديموقراطيا حسب النمط الغربى، فلم يكن معاديا للماركسية، ويعترف فى طبعة ١٩٥٨ من كتابه «تربية سلامه موسى» انه لم يذكر ماركس فى كتابه «هؤلاء علمونى» ولكنه يعترف بأن ماركس وداروين وفرويد هم اكبر اساتذته، وان ماركس اهمهم على الاطلاق. ويقول فى سيرته الذاتية انه كان يقرأ «البيان الشيوعى» فى الباخرة التى اقلته من بريطانيا الى الاسكندرية ويرمى بكل ورقة انتهى من قراءتها فى البحر المتوسط، حتى اذا وصل الى الميناء لن تجد معه الشرطة اية ممنوعات. ومع ذلك فهو ليس ماركسيا، فقد شارك فى بناء الحزب الاشتراكى الاول فى مصر، ولكنه خرج من صفوف الحزب حين اتخذ الصفة الشيوعية الصريحة. ولم يكن فى الوقت نفسه اشتراكيا ديموقراطيا غربيا، وانما كان يطمح لنوع من الاشتراكية والديموقراطية يتواءم مع البيئة الاجتماعية المصرية التى كان غارقا فى همومها ومشكلاتها. وكان اول من الف كتابا فى مصر عن «الاشتراكية» عام ١٩١٣.

ولم يكن ايضا ناقداً ادبيا متخصصا. ونادرا ما تجد له كتابا يخلو من الكلام عن الادب، ولكنه لم يتفرغ للنقد الادبى او لغيره من العلوم الانسانية المتخصصة. الا أننا نجد له اعمالاً تدور بكاملها عن الادب، «الادب الانجليزى الحديث» (١٩٣٦)، «البلاغة العصرية واللغة العربية» (١٩٤٥)، «الادب للشعب» (١٩٥٦)، «برنارد شو» (١٩٥٧)، «مقالات ممنوعة» (١٩٥٩). وقد نشر هذا الكتاب الأخير بعد وفاته فى بيروت. غير اننا لانستطيع فى هذه الاعمال ان نجد ناقد ادبيا وانما «مفكراً» فى الادب، هو ذاته المفكر فى الاجتماع وعلم النفس والفلسفة دون ان يكون عالم اجتماع او فيلسوفا.

ما علاقة سلامه موسى اذن بالماركسية والنقد الادبى فى مصر اذا لم يكن ماركسيا او ناقداً ادبيا؟ علاقته انه وهو المفكر غير الماركسى والناقد غير الادبى، كان اول من ربط بين الادب والمجتمع ربطا جديدا انعطف بمعانى الادب والنقد نحو وجهة مغايرة كليا للطرق والاساليب السائدة فى عصره. ونحن قد نستطيع الالمام بهذه الوجهة فى مؤلفاته غير الادبية والتى يرد فيها ذكر الادب مبعثرا هنا وهناك، اكثر من المامنا بها فى مؤلفاته «الادبية» او التى عالج فيها شئونا ادبية خالصة. ذلك اننا ندرك من اعماله الاجتماعية او السياسية او الثقافة العامة ان «الادب» يرتبط على الفور كابداع عقلى ووجدانى بالاطار العام للثقافة والمجتمع.

ولسلامة موسى عدة اعمال تشبه السيرة الذاتية الثقافية هى بالترتيب: «التثقيف الذاتى» (١٩٤٦) وبعض فصول «تربية سلامة موسى» (١٩٤٧) و«هؤلاء علمونى» (١٩٥٣). وفى الكتاب الاول نستوضح مفهومه عن القراءة والكتابة، فهو يقول «اننا يجب ان نميز بين الفهم السلبى والفهم الايجابى للغة» ولاننا نفكر باللغة يحسن «بكل مثقف ان يمارس الكتابة ... لأن الكتابة تحمله على التدقيق فى اختيار الكلمات» ذلك ان القدرة على القراءة «تعد فهما سلبيا، ولكن القدرة على الكتابة تعد فهما ايجابيا. وليكن لنا دلالة من هذه

الحقيقة فى دراستنا للكتب العربية، فاذا عمدنا الى تلخيص ما نقرأ او اذا القينا محاضرة عما نقرأ فان هذا يحملنا على زيادة الدرس للموضوع وايضاً للغة». وسلامة موسى يقرأ الادب باعتباره تاريخا ثقافيا - اجتماعيا، وباعتباره رؤى للوجود، وايضا باعتباره مرآه الهوية الوطنية والقومية والانسانية. لذلك فهو ينظر الى التراث العربى والادب العربى من هذه الوجهة المثلثة الابعاد، فيرى السلبى والايجابى يتجاوران وان «هذا المجتمع المصرى - بل كل مجتمع عربى - انما نشأ فى حضن الثقافة العربية ورضع من تقاليد الاسلام. ولا يمكن مصريا او عربيا ان يهمل الثقافة العربية القديمة لهذا السبب. والشاب المثقف - سواء اكان مسلماً او غير مسلم - يحتاج الى دراسة القرآن كى يفهم الاصول التى بنى عليها مجتمعنا. كما يحتاج إلى دراسة الادب العربى بل الثقافة العربية عامة، كيف نشأت ونضجت ثم انحطت وتدهورت». وهو فى «التثقيف الذاتى» يؤكد ان المثقف المصرى او العربى عامة لا يستطيع ان يكون مثقفا حقيقيا الا اذا درس دراسة عميقة الاعمال التالية التى تقع فى حوالى ٧٠ او ٨٠ مجلدا: «القرآن وتاريخ الطبرى ومعجم الادباء لياقوت والاغانى للاصفهانى ولسان العرب لابن منظور ونفح الطيب للمقريزى «هذه الكتب الستة يجب ان تقتنى وتحفظ، وتعد اساساً للثقافة العربية القديمة». ولكنه يضيف انه «وكى نعرف الادب العربى على احسنه وانضجه وافحله يجب ان نقرأ الجاحظ. بل يجب الا نترك للجاحظ كلمة دون ان نعرفها ونتأملها، فانه اعظم ادباء العرب قاطبة. وهو رجل موسوعى الذهن يكاد يكون بشرى النزعة. وهو يتحمل المقارنة مع اى اديب اوروبى ويخرج احيانا من هذه المقارنة مزكى بل ظافرا». و«دراسة الادب العربى فى مصر لا تزال مشوشة، والكتب المطبوعة عن هذا الادب قليلة ثم هى ليست افضل ما يقرأ»، «على ان مافقدناه توشك الجامعات المصرية بالقاهرة والاسكندرية على ان تعوضنا منه، فهنا دراسات عصرية جديدة هى الآن خمائر صغيرة، ولكنها مثل الخمائر ستربو وتتفشى فى انحاء والبلاد وتكون لنا ثقافة جديدة سوف تجعلنا نعيش باذهاننا ونفوسنا فى القرن العشرين».

ونحن نستخلص من هذا البرنامج ان عقلية سلامة موسى الموسوعية قد استوعبت التراث القومى للأمة كوعاء للهوية الوطنية. ولم يمنعه ذلك من الرؤية النقدية للتراث، ولم يمنعه ايضاً من استيعاب التراث الانسانى فى اى مكان. اى ان رؤياه قد اشتملت على ابعاد ثلاثة اولها البعد القومى للتراث الحضارى الاسلامى والثانى هو البعد الوطنى المصرى والثالث هو البعد الانسانى الذى يحتوى ثمار النهضة والعصر الحديث. وكانت نقطة الارتكاز هى تقدم «الوطن» - بصياغة رفاعة رافع الطهطاوى - نحو الاستقلال والرخاء والتمدن والديموقراطية.

وفى عام ١٩٤٧ يحكى لنا فى «تربية سلامة موسى» انه حوالى عام ١٩٠٨ كان عضواً فى جمعيتين شهيرتين وقتذاك هما الجمعية الفابية وجمعية العقليين «ولم يمض علىّ عام فى لندن حتى وجدتنى اتجه نحو اليسار، اى نحو الاشتراكية - ولم يكن هذا الوجدان سياسيا فقط، فقد وجدتنى اشتراكيًا قبل ان اقرأ ماركس لقوة الجذب التى كانت عند الاشتراكيين فى ناحيتى العلم والادب. ذلك ان هؤلاء المجددين فى السياسة كانوا ايضا مجددين فى العلم والادب، يؤمنون بمذهب داروين ويؤلفون جمعيات لليوجنيه اى اصلاح النسل، كما كانوا يقرأون الادب الروسى. ولذلك ادركتنى الاشتراكية فى تلك الايام عن طريق الادب اكثر مما ادركتنى عن طريق السياسة ومعروف عن سلامة موسى انه قد عنى طيلة حياته بالعلم، بنظريات التطور وعلم النفس والتغيير الاجتماعى. ولكن العلم لم يكن اكثر من اشارة الى اهمية المنهج العلمى والفكر الموسوعى غير انه يكشف فى هذا النّص ما قد يكون مدخلاً لفهم جيل كامل من المثقفين المصريين حيث كان الادب هو مدخلهم الى السياسة. ولعل الرؤية التفصيلية لهذا المدخل تفيدنا فى تلمس ابعاد الماركسية والنقد الادبى فى مصر اكثر كثيرا مما تفيدنا فى معرفة سلامة موسى الذى يواصل انه فى تلك السنوات الاولى من القرن العشرين «طغى الادب الروسى على لندن، فلم يكن هناك حديث او سمر الا عن جوركى ودوستويفسكى وامثالهما. واذكر انى حضرت محاضرة عن تولستوى فوجدت الحاضرين المستمعين كأنهم فى معبد خاشعون.. واذكر ان احد الناشرين عرض قصة صغيرة لاحد الروس فسارت فى المكتبات كأنها حريق، فلم يكن احد يتكلم الا عنها. وهذا يدل على المكانة العظمى التى احتلها الادباء الروس فى لندن فى تلك الفترة حتى اشار اليهم برنارد شو ذات مرة بكلمة العمالقة. ولما عدت الى القاهرة شرعت بهذا التأثير اترجم (الجريمة والعقاب) لدوستويفسكى وطبعت منها على نفقتى جزءاً يبلغ نحو ١٢٠ صفحة، ولكنى اخفقت فى نشره حتى بعت هذا الجزء بسعر مليم واحد للنسخة. وثبطنى هذا عن المضىّ فى الترجمة لسائر القصة. ولكنى دأبت فى الحديث والكتابة عن الادباء الروس حتى صار كثير من القراء الذين كانوا يجهلونهم على وجدان بهم». ويضيف اليهم اكتشافه لابسن وشو وويلز وفولتير وجوته وفرويد وغيرهم ممن اتى على ذكرهم فى كتابة «هؤلاء علمونى» فيقول «وجدت من هذه الحركات الادبية فى تلك السنوات توجيها لى وتربية. وكثير من مؤلفاتى ان لم يكن جميعها اتجهت فيها هذه الوجهة الاجتماعية حتى صرت اوصف بأنى كاتب اجتماعى».

وكان سلامه موسى فى «التثقيف الذاتى» قد قال حرفيا «..وعرفت كارل ماركس فصرت اجد الدلالة التى لا يجدها غيرى ممن يجهلون الاشتراكية» ويستدرك فورا «ولست اعنى انى اهملت تراثنا العربى العظيم اذ لا يكاد يوجد كتاب عربى قديم لم اقتنه الاقتناء الذهنى» ومن التفاعل بين القراءة فى الماركسية والاشتراكية والقراءة فى الآداب والفنون المختلفة

توصل سلامه موسى الى ان «غاية الفن هى بعد كل شيئ ان نعيش الحياة الفنية وان يكون لنا مأرب فنى فى معايشنا ومعارفنا وسلوكنا وتصرفنا، وان نرتفع من عيشة الضرورة البيولوجية الى الاستمتاع المدنى». ومن حواره المتصل مع الآداب العربية والاجنبية نلاحظ انه قد اهتم دوماً بالهدف من اية كتابة «فنية»، وانه عنى عناية قصوى بالمضمون الذى يغير. لم يكن ناقدا ادبيا محترفاً، ولكنه لم يحرم من نعمة التذوق ومتعة الجمال، فهو يشيد مثلا بالمتنبى وشوقى كشاعرين عظيمين، ولكنه يفضل حافظ ابراهيم بسبب «المضمون» الذى يحتفى به شعره. وهو يشيد بفن توفيق الحكيم وريادته للرواية والمسرح، ولكنه يفضل نجيب محفوظ وعبد الرحمن الشرقاوى ويوسف ادريس. ومع ذلك فهو لا يركز على الفن فى ادب هؤلاء، بالرغم من انه صاحب اول كتاب فى اللغة العربية عن «تاريخ الفنون واشهر الصور» اصدره عن دار الهلال عام ١٩٢٧. وربما كان سلامة موسى هو صاحب «المعنى» الذى بلوره شعار «الادب فى سبيل الحياة»، فأول مقال فى كتابه «مختارات سلامه موسى» الصادر عام ١٩٢٦ عنوانه «الادب نقد الحياة» جاء فيه «ليست تقتصر مهمة الادب على نقد الحياة فقط، وانما اكبر مهامه والمحور الذى يدور عليه هو نقد الحياة». وسوف نجد ان هذه الكلمات هى الميزان الذى اقامه طيلة حياته لنقد الادب فيقول «انكر ان يكون هم المؤلف مقصوراً على التأنق فى اللفظ والتظرف فى العبارة حتى يقف من القارئ موقف العبد من سيده يقنعه بسروره ورضاه. كلا، انما احب من المؤلف ان يقف موقف الامير يقصد الى فائدة القارئ وتعليمه وتنويره. وهو لن يستطيع ذلك حتى يمد بصره وبصيرته فى هذا العالم بل فى هذا الكون، ولا يكون ذلك الا بالدرس المتواصل للانسان تاريخه واصله ومستقبله وحاضره ومؤسساته وما ارتكب من جهالات وما حقق من علوم وآداب» (اليوم والغد ١٩٢٨). ومن هنا فقد اطلق على ادب الزخرف الفارغ سواء فى تراثنا او فى حاضرنا «ادب الفقاقيع». لذلك اتفق واختلف مع ابناء جيله اتفاقات عديدة واختلافات عديدة ايضا. كان اول من اتفق مع طه حسين والعقاد فى أعمالهما الاولى، ورشحه دفاعه عن العقاد ضد الملك فؤاد لدخول السجن، ولكنه عاد فاختلف معهما فى بعض المواقف من الادب والحياة من منظوره التجديدى للادب والحياة.

ولم يكن هذا المنظور طبقيا بأى معنى، كما انه لم يكن صادراً عن الفكرة الماركسية الرئيسية وهى ان الوجود المادى اسبق على الوعى، وهو الذى يشكله. بل ان سلامه موسى يقدم لكتابه «هؤلاء علمونى» بفصل عنوانه «المؤلفون يغيرون الدنيا» يؤكد فيه على اولوية الفكر فى التغيير الاجتماعى. والارجح انه كان حريصا على ربط الثقافة بالمجتمع، لذلك كان صاحب المصطلح «الادب المرتبط» الذى لم يعرف الرواج، وانما حلّ مكانه بالتدريج مصطلح «الادب الملتزم». وهو يربط الادب بالمجتمع على نحو غير طبقى، وانما هو يقصد النقد الاجتماعى للحياة والادب على السواء منحازاً الى ما يدعوه «الشعب» دون تحديد تفصيلى لمكونات هذا الشعب. وهناك اربعة مؤلفات تشير بوضوح الى هذه المفاهيم: «البلاغة العصرية واللغة العربية» عام ١٩٤٥ و«الادب الانجليزى الحديث» عام ١٩٣٣ و«الادب للشعب» عام ١٩٥٦ و«برنارد شو» عام ١٩٥٧ و«مقالات ممنوعة» الذى صدر بعد رحيله عام ١٩٥٩. وهو يهدى كتاب «البلاغة العصرية» الى احمد امين، وهو اهداء ذو دلالة، فقد كان احمد امين اماماً فى اللغة والادب والفكر الاسلامى. ومن الشائع خطأ ان سلامه موسى هو رائد الدعوة إلى العامية واتخاذ الحروف اللاتينية فى الكتابة. ولكن صاحب الدعوة الحقيقى هو عبد العزيز فهمى باشا. اما سلامه موسى فقد سبق توفيق الحكيم باربعة عقود فى الدعوة إلى «لغة ثالثة» تتخلص من الحواشى والزوائد وتختصر قواعد الاعراب وتنفتح على العصر بتجنب المترادفات والاقتصار على اللفظ الدال على المعنى. وكان يصف اللغة التى يكتب بها انها «لغة تلغرافية». ولكن سلامه موسى رحب ترحيبا حاراً بأدب العامية المصرية فى المسرح والشعر والقصة، ولكنه لم يرتفع بهذا الترحيب الى مستوى الدعوة النظرية. وانما كان الذى يعنيه ان هذا الادب «للشعب». ومع ذلك فقد كان متيما بادب عبد الرحمن الشرقاوى ونجيب محفوظ ويوسف ادريس، وهو فى الفصحى. كان الاهم فى منظوره ان تكون اللغة قادرة على توصيل الايحاء الجميل والمعنى المشرق دون حذلقة عصور الانحطاط. وبالطبع، فهو يربط بين اللغة والفكر، وبالتالى بين اللغة والتغيير او الجمود الاجتماعى. وايمانه العميق بنظرية التطور كان خيطاً فى نسيج تفكيره فى كافة المجالات بما فيها اللغة. لذلك يقدم كتابه عن «البلاغة» بقوله ان «اعظم المؤسسات فى أية أمة هو لغتها» و«اللغة الراقية هى علم وفن وفلسفة، بمعنى انه يمكننا ان ننظر اليها النظر العلمى، فنبحث اصولها ونميز بين معانيها، بل نضع الكلمات الجديدة لتأدية المعنى الجديد. ويمكننا ان ننظر اليها النظر الفنى، فننشر بالكلمات والجمل رفاهية ذهنية لا تؤديها الدقة العلمية. وكذلك يمكننا ان ننظر اليها النظر الفلسفى فنضع الكلمات الجديدة او نكسب الكلمات القديمة معانى جديدة تؤدى بعد الفتها فى المجتمع إلى حال منشودة من الخير». هذا الخير الذى نتعرف على جانب منه فى كتابه عن الادب الانجليزى الحديث. ومن المفارقات انه وهو غير المتخصص اكاديميا فى الادب فضلا عن الادب الانجليزى هو الذى وضع اول كتاب بهذا العنوان الذى سيتكرر بعده لدى جيل الأساتذة الاكاديميين. ولكن قراءة الكتابة تدفعنا الى فهم «الهدف» من تأليفه وهو «ان التجديد فى الادب لا يعنى شيئاً آخر سوى التجديد فى الحياة» ومن ثم فالآداب الاوروبية الحديثة «وخاصة الادب الانجليزى هو ادب الحياة ينتقد المعايش والغايات ويجعلها موضوعه سواء فى

القصة او المقالة». وهكذا فبالرغم من انه احب الادب الروسى لدرجة العشق، وكثيراً ما كتب عن جوركى ودستويفسكى وتولستوى وتأثر بهم فى تكوين آرائه الاساسية عن الادب، فانه حين اراد ان يخصص كتابا كاملاً عن الادب اختار الادب الانجليزى، وحين اراد ان يخصص كتابا كاملا عن اديب فانه اختار برنارد شو.. ذلك ان بريطانيا كانت فى اوائل القرن نموذجاً حيا لتطور الافكار والقيم والرؤى، وقد عاش بنفسه فى اتون هذا التطور. ولم يكن برنارد شو او هـ. جـ. ويلز من «الادباء» بالمعنى الحصرى، وانما كانا من «الدعاة» والمفكرين فى الاشتراكية ونظرية التطور واصل الانسان ومستقبله. ولذلك تابع سلامه موسى فى كتابه مسيرة التطور فى الادب الانجليزى من جمود العصر الفكتورى الى الشاعر اودن مروراً بكبلنج وجالزورثى ولورنس وجيمس جويس والدوس هكسلى وت.س.اليوت. واضافة الى ربطه بين تطور المجتمع وتطور الادب ضمّن كتابه فصلين هامين، اولهما بعنوان «التفسير الاقتصادى للادب» والآخر «دراسة الاقتصاد فى الادب الجديد». يقول فى الاول «نجد صراعا بين الادباء التقليديين (الزراعيين) وبين الادباء المجددين الثائرين (الصناعيين) اذ يدعو الاولون الى الاستمساك بالقديم فى قواعد اللغة والتفكير والايمان والعادات الاجتماعية ويدعو الآخرون الى الابتداع والتغيير فى كل شئ تقريبا. وتنتهى الغلبة بالطبع للآخرين». وفى مواضع اخرى يسمى ادب العقلية الزراعية بالأدب الاقطاعى، وادب العقلية الصناعية بالادب العصرى. وهو يعنى بالعصرية تحرر المرأة والتصنيع والاخذ بنتائج العلوم مهما تعارضت مع العادات والمعتقدات واقامة المؤسسات الديموقراطية التى تعبر عن الشعب كالبرلمان والنقابات والصحف. وهو يقصد المجتمع الرأسمالى والديموقراطية الليبرالية. ولكنه فى الفصل الثانى يقول «ان كثيرا من التجديد الادبى فى انجلترا انما هو تجديد اقتصادى»، ومع ذلك سوف نلاحظ انه يقرن العصرية بالعدل الاجتماعى والحرية من ناحية، والمتعة الجمالية الراقية من ناحية اخرى. يقول ان «كتاب البؤساء الذى الفه فكتور هيجو هو فى الحقيقة كتاب الفقراء، لأن البؤس هو الفقر. والقصص التى الفها تولستوى ودستويفسكى وجوركى تنحو احيانا كثيرة نحو هذه الغاية. ولكن القصد لم يكن واضحا عند هوجو اودستويفسكى او تولستوى، لأن الفن يتغلب هنا على القصد الاجتماعى، ولأن اشتراكيتهم كانت طوباوية قائمة على الامانى، ينشدون يوتوبيا المستقبل ليست معللة بالعلم فى ضوء المخترعات الآليّة المنتجة لملايين السلع. وقد لا نستطيع ان نقول مثل هذا القول عن جوركى لأن غايته واضحة واشتراكيته علمية. ولكن لا يسع القارئ مع ذلك الا ان يحس ان رجل الفن هنا ابرز من رجل الاجتماع. اما الادباء المجددون فى انجلترا فان غايتهم تتضح وقصدهم يسفر. وقد يكون ذلك لأنهم دون جوركى فى الفن او لأن الرغبة فى الدعاية المذهبية تتفوق على الحاسة الفنية. ولذلك كثيرا مانجد ويلز او شوينسيان القصة او الدراما ويأخذان فى شرح حالة اجتماعية بلهجة التدريس لا بلهجة القصص أو الحوار». وهذه احدى اللقطات التى تفصح بجلاء عن ذوق سلامه موسى الادبى حتى ليكاد يكون ناقدا، وحسه الاجتماعى المرهف فى وقت واحد. ولا يكاد كتابه عن برنارد شو ان يخرج عن هذا الاطار الذى يتداخل فيه «النضال من اجل الاشتراكية» والكفاح اللغوى والذهنى من أجل ادب انسانى رفيع. وفى كتابيه «الادب للشعب» و«مقالات ممنوعة» سيرته الادبية كاملة فى الرفض القاطع لتقليد القدماء والمحاكاة العمياء للماضى من خلال نقده المستمر لادباء التقعر الزخرفى الفارغ باسم البلاغة والتراث، ونقده الآخر للرومانسية الوارفة الظلال على المعانى المجردة من الحياة، وحماسه المتدفق للادب الواقعى الذى يكتبه الشباب (الثورى) المجدد منذ الاربعينات الى ان مات.

والحصاد الاخير انه حرث الارض الادبية والثقافية والنقدية امام ما سيصبح تياراً وليدا فقويا بعد رحيله. انه الرائد الذى لم يكن ماركسيا ولكنه من خارجها كان اقرب المقربين الى نتائجها، ولم يكن ناقدا محترفا، ولكنه كان المعلم الاول لجيل كامل من الثوار والمجددين والنقاد الماركسين.

(٤)

فى تاريخ النقد المصرى الحديث ثلاث علامات لم تبرز «قيمتها» بين صفحات هذا التاريخ، لا بالاشارة والتنويه او بالتحليل والتقويم او باعتمادها فى السياق الادبى العام درجة من الوعى المتراكم الذى افضى فى النهاية الى ماندعوه بالنقد الماركسى او النقد الواقعى او الفكر الادبى الموسوم بالحلم الاجتماعى. وربما كانت هذه العلامات الثلاث لجيل واحد يمكن تسميته بقليل من التجاوز بجيل ما بين الحربين. وتجمع بين اصحابها بعض الغرائب، فقد تعرفت على الثلاثة بين اواسط الخمسينات واواخرها على وجه التقريب. اثنان منهم عثرت على كتاب واحد لكل منهما، واما الثالث فقد كان لى حظ التعرف عليه شخصيا وعلى مؤلفاته لسنوات طويلة.

اول هؤلاء الذين عثرت على كتاب له بمحض الصدفة عن توفيق الحكيم كان اسماعيل ادهم (١٩١١- ١٩٤٠) الذى بهرنى فانشغلت به انشغالا شديداً لما عرفته عنه من حياة مضطربة انتهت بمأساة انتحاره غرقاً وهو فى بواكير الشباب. ثم ما عرفته عن نبوغه الاستثنائى فى العديد من العلوم الانسانية والطبيعية والرياضيات والانساب وتأليفه لعدد هائل من المؤلفات فى هذه الشئون جميعا وفى مختلف اللغات فى وقت قصير يحتاج الى فريق من العلماء والباحثين والنقاد. وثبتت سيرته فى ذاكرتى كالأسطورة. بل ان البعض راح يؤكد لى ان الامر مجرد اسطوره فعلا اقرب الى الشائعات التى نسجها «العبقرى» حول نفسه. ولكن كتاباته التى تيسرت لى

تدريجيا جعلتنى اشك فى هذه الشائعات، بالاضافة الى كتابات معاصريه حول فكره وادبه من امثال احمد حسن الزيات «وابو» شادى ومصطفى صادق الرافعى وزكى المحاسنى وحسن كامل الصيرفى وعمر «ابو» ريشة ومحمود تيمور وخليل مطران، وكذلك معاركه العنيفة التى بدأها بكتاب «من مصادر التاريخ الاسلامى» عام ١٩٣٦ وكتاب «لماذا انا ملحد» عام ١٩٣٧. ثم اهدانى بعض الاصدقاء فى دمشق بعض اعداد مجلة «الحديث» التى نشر فيها فصوله عن طه حسين عام ١٩٣٨ وعن توفيق الحكيم عام ١٩٣٩. ولما عدت من فرنسا كان اسماعيل ادهم قد حظى بباحث جاد توفر على التنقيب عن آثاره كلها وتحقيقها ونشرها فى ثلاثة مجلدات كبيره صدرت عن دار المعارف بين عامىّ ١٩٨٤ و١٩٨٦. هذا الباحث الاكاديمى الجاد هو الدكتور احمد ابراهيم الهوارى استاذ النقد الادبى فى كلية الآداب بجامعة الزقازيق. وقد تابع جهده العلمى باصدار كتابين عن اسماعيل ادهم ناقداً فكأنه عوضنا عن صبرنا خيراً كبيراً بما اسداه لتاريخ الادب والنقد فى مصر الحديثة والمعاصرة من ابراز «قيمة» كان يطويها الاهمال فى كهوف النسيان.

وحتى الآن فان سيرة ادهم يكتنفها الغموض من كل جانب، وخاصة نهايته الفاجعة. لذلك لا يبقى امامنا سوى نصوصه هى التى تدلنا عليه. وما يعنينا منها هو المطبوع وليس المخطوط، حول الحكيم وطه حسين وعبد الحق حامد واسماعيل مظهر واحمد زكى «ابو» شادى وخليل مطران وجميل صدقى الزهاوى وميخائيل نعيمه. وهو فى هذه الاعمال كلها لا يثبت على منهج واحد، بل يتحرك بين مناهج متعددة كالتحليل النفسى وتحليل البيئة، ولكنه كما يقول مؤرخه ومحقق اعماله احمد الهوارى فى كتابه الذى يحمل رقم ٤ فى سلسلة «نقاد الادب» عن الهيئة العامة للكتاب «تمثل المادية التاريخية رافداً من الروافد التى اغتذى منها منهجه واعتمدها فى مباحثه (...) وواضح انه قرأ ماركس ابان دراسته فى موسكو (...) وجاءت دراسته عن قضية مصر الاجتماعية والاقتصادية من ناحيتها الانسانية نموذجا لتطبيق هذا المنهج. ويساير اسماعيل ادهم فى تلك الدراسة ماركس فى تفسيره المادى للتاريخ واعطائه ميزة رئيسية لعامل الاقتصاد الذى يحدد مثاليات الانسان وقيمه». ولكن قضية مصر وغيرها من القضايا لا تنفصل عن نقد ادهم الادبى. اما عقليته الموسوعية فقد دعمت رؤاه الادبية، وكانت الماركسية من العناصر المؤثرة فى هذه الرؤى. كان اسماعيل ادهم يريد ان ينعطف بالنقد الادبى من المرحلة الانطباعية الوصفية الى مرحلة «العلم». وكان يجد أن العمل الادبى من الاتساع والتشابك والتعقيد بحيث لا يكفى تفسيره او تحليله بمنهج علمىّ واحد، اذ لابد لشخصية الشاعر وبيئته من منهج ولابد للخيال الشعرى من منهج ولابد لنسيجه الفكرى من منهج آخر. ثم تتضافر هذه المناهج -يقصد الادوات المختلفة المصادر- فى تحليل العمل الادبى وتقويمه. وهذا هو النقد «العلمى» الذى يكتسب الصفة العلمية الكاملة بالتشريح المادى التاريخى الجدلى لعمليتىّ الابداع والتذوق، وهما اللحظتان الحاسمتان فى «علم» الجمال و«فلسفة» الفن. ولا يشرح لنا اسماعيل ادهم عند التطبيق فقرات هذا العمود الفقرى الذى ينتظم سياقه النقدى فى التطبيق، وانما يكتفى بالقول فى كتابه عن توفيق الحكيم ان «الفنان هو ذلك الانسان الذى يستوعب الطبيعة من حيث هى مظهر العالم الخارجى عن طريق شعوره واحساساته ويعرضها بمعانيها نابضة بالحياة» ثم يستدرك فى موقع آخر «نحن لا نؤمن بالرأى القائل بوجوب فصل حياة الفنان الخاصة عن فنه كيما يتسنى الحكم على قيمة آثاره من الروح الفنية». لذلك فهو يتابع فى هذا الكتاب نشأة الحكيم ونشأة المسرح المصرى ونشأة الرواية المصرية، فيستخدم بعض ادوات علم النفس التحليلى فى تبيان «شخص» مؤلف «عودة الروح» و«اهل الكهف» و«شهرزاد»، وعلاقة القالب الروائى والقالب المسرحى بالمؤثرات الغربية، وربط ذلك كله بـ «النهضة» المصرية والعربية الحديثة. وهى نهضة اجتماعية - ثقافية، من تجلياتها هذا «التأسيس» الذى قام به توفيق الحكيم.

وقد عنى ادهم فى جميع اعماله بالادب العربى الحديث خارج مصر. وهو تقليد سوف يستمر فى النقد المصرى بمختلف تياراته. وهو يهدى كتابه عن «الزهاوى الشاعر» العراقى الى اسماعيل مظهر وسلامه موسى «تقديرا لجهودهما فى خدمة قضية حرية الفكر»، ذلك ان الشاعر جميل صدقى الزهاوى من اصحاب الافكار الحرّة الطليقة من القيود. وكذلك كان الناقد اسماعيل ادهم. وهو فى هذا الكتاب يؤرخ فى المقدمة لما اسماه بوراثة الادب العربى الحديث لكثير من خصائص الادب القديم، ثم يتابع النهضة الحديثة وعواملها وتفاعلاتها بعد عصور الانحطاط، وتأثر الحياة الشرقية بمظاهر الحياة الغربية، الى ان يناقش ما دعاه بالفكر الفردى وقوة الفكر العام. ولا يخلو تقويمه من نظرات غير مسبوقه تستحق التأمل، فهو يفرق بين التأثير الغربى فى الادب المصرى وهذا التأثير فى الادب المهجرى على النحو التالى. يقول، مثلا، ان هذا التأثير ظهر «لأول مرة بقوة ووضوح تام واصالة فى شعر خليل مطران اللبنانى المقيم فى مصر وفى شعر عبد الرحمن شكرى واحمد زكى «ابو» شادى من المصريين» ثم يقول «وبجانب هذه الحركة ذهب بعض ادباء المهجر الامريكى من السوريين لانتحال الادب الغربى، ودعوا لادب جديد ليس فيه من العربية الا الاسم، وهو فى قوامه وهيكله غربى الروح اوروبى الاخيلة». وهى ملاحظة تستحق المراجعة من حيث علاقة البيئة الثقافية بالابداع، وهل يربط المبدع فى رؤاه واخيلته بالمستودع الثقافى الاصلى مُرحّبا بأية روافد اجنبية، ام ان «الروح» المنفية او المهاجرة تظل حبيسة المنفى او المهجر وتنفصل عن «الجسد» الذى تكوّن وتشكل فى

البيئة الوطنية الاولى؟ ولهذا السؤال صيغة اخرى يمكن طرحها بالتساؤل حول ما اذا كانت هناك لغة ابداعية خارج كل اللغات المنطوقة والمكتوبة تتبادل التأثر والتأثير فى اللغة المنطوقة والمكتوبة فناً. لا يطرح اسماعيل ادهم علينا هذا السؤال، ولكن التفسير الماركسى للفنون هو الذى يدفعه الى الربط بين اللغة والمجتمع على هذا النحو المتداخل فى تقييم الآثار الشعرية او النثرية خارج الوطن الام.

وعلى اية حال، فان اسماعيل ادهم الذى دخل فى محاورات جادة وعميقة مع ادباء ونقاد عصره، والذى حاول ان يعلمنى النقد الادبى بالاعتماد على عدة مناهج «علمية» -احيانا رياضية- من ناحية وعلى الماركسية من ناحية اخرى، قد وقع تراثه فى جُبِّ النسيان الى سنوات قليلة خلت. وبالتالى فقد تسبب موته المبكر فى فجوة واسعة بين نقده والحياة الادبية، فلم يخلق تياراً مؤثراً.

اما العلامة الثانية الغائبة عن الوعى النقدى العام، فان صاحبها على الارجح هو صلاح ذهنى الذى عرفه بعض الناس مديراً لدار الاوبرا لبعض الوقت وعرفه البعض الآخر كاتبا قصصيا لبعض الوقت ايضا. وفى الحالين عرفه الناس شابا من «ابناء الذوات» او انه كان على هيئة ارستقراطية من اصل تركى كاسماعيل ادهم تماماً. او ان صلاح الدين ذهنى صاحب كتاب «مصر بين الاحتلال والثورة» شخص آخر، ولا يعود الامر إلاّ تشابها فى الاسماء. لم يدلنى احد من معاصريه على «اليقين»، فقد استغربت اكثريتهم ان يكون الكاتب القصصى صلاح ذهنى هو نفسه صاحب هذا الكتاب المثير فى مادته ومنهجه، وشاركتهم هذا الاستغراب. وقال آخرون بل انه هو نفسه، وقد اصدر هذا الكتاب فى مرحلة الشباب حين كان «ماركسياً».

ولأنى اعتقد ان هذا الكتاب ليس فى متناول الايدى، فاننى سوف ابدأ بوصف تقريرى لاطاره العام، فهو من القطع المتوسط يبلغ عدد صفحاته ١٧٤ صفحة. اسم المؤلف صلاح الدين ذهنى فى اعلى الغلاف على اليمين، وفى وسطه عنوان «مصر بين الاحتلال والثورة، وفى الاسفل عبارة "القاهرة - مطبعة الشرق الاسلامية" ». والصفحة الاولى كالغلاف سوى ان اسم المؤلف صلاح الدين ذهنى -اكرر- توسط اعلى الصفحة. والصفحة الثانية يتوسطها فى خمسة اسطر «الناشر مكتبة الشرق الاسلامية ومطبعتها لصاحبهما عبد الحميد سالم ١٤٨ شارع محمد على امام دار الكتب بمصر تليفون ٥٣٢٣٩». والفهرس فى الصفحة الثالثة يبدأ بالاهداء والمقدمة والتمهيد ثم «فن القصة فى الادب المصرى الحديث» فالكتاب الاول «عصر الاحتلال» وتفصيله: حديث عيسى بن هشام، طبقات المجتمع كما يصورها، الحكومة والشعب، المرأة، المدنية الغربية، حالة الادب، الاتجاهات الادبية الجديدة، حالة الفنون. ثم الكتاب الثانى «ثورة ١٩١٩» ويبدأ بعودة الروح فطبقات المجتمع كما يصورها توفيق الحكيم: الطلبة، الموظفون، العامة، الفلاحون، المرأة، اتجاهات جديدة فى التفكير والادب، النفس المصرية، فى الطريق الى مصر، تيقظ القومية المصرية، بدء الثورة. اما الكتاب الثالث والاخير فهو «وقفة بين الكتابين». والصفحة الخامسة للاهداء يتوسطها فى أربعة اسطر «الى روح مصر الحىّ فى عهدىّ الاستعباد والحرية». والصفحة السادسة بيضاء تتلوها السابعة «من العلامة الكبير المستشرق هـ.أ.ر.جيب الاستاذ بجامعة اكسفورد» وقد كتب رسالته الى المؤلف من مصر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٩ وفيها يأخذ على «الصديق الفاضل صلاح الدين ذهنى» تسرعه فى القيام بهذا البحث من حيث الخطأ احيانا فى التحليل والخلط احيانا بين كلام المؤلفين وكلام الباحث، ومن حيث انتقاد اسلوب المويلحى باعتباره تقليديا متكلفا وينبه الى «افساد اساليب الجرائد» لذوق القراء، الى ان يقول «ولقد اطنبت فى الكلام مع ان تحفظاتى هذه لها اهمية قليلة بالنسبة إلى اساس عملك. فقد فتحت طريقة بحث جديدة فى الادب المصرى، وفى كتابك اسوة طيبة لمن يجيئون بعدك». كان ذلك هو الجزء الاول من المقدمة تحت رقم١ اما الجزء الثانى تحت رقم٢ فقد شكر فيه المؤلف الاستاذ جيب واعتذر عن اى تقصير، ووقع على ذلك باسم «صلاح ذهنى» فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٩. وهذا العام هو عام نشوب الحرب العالمية الثانية، وهو العام نفسه الذى صدرت فيه رواية عصام الدين حفنى ناصف «عاصفة فوق مصر» ثانى رواية بعد «يوميات نائب بالارياف» تتناول الريف المصرى بنظرة تختلف كليا عنّ رؤية محمد حسين هيكل لهذا الريف فى روايته «زينب». نظرة سوف تعمق الاتجاه «الواقعى» فى الادب المصرى. وهو الاتجاه الذى سنفاجأ بأن صلاح ذهنى أنه اول من اسفر عنه بمصطلح الواقعية. وسوف نلاحظ ان هناك سمتين مشتركتين بين ادهم وذهنى هما هذا الفكر الادبى الجديد الذى يشتمل ضمنا على الدعوة القومية المصرية. ولكن الفرق بينهما ان ذهنى اكثر وضوحا فى الرؤية الطبقية والفكرة المصرية على السواء. بالاضافة الى ان بحثه هو اول دراسة نقدية مقارنة فى الادب المصرى على هذا النحو الذى يربط ربطا مباشراً بين الادب والتاريخ. ثم هذا الاختيار لمعنى الاحتلال ومغزى الثورة من خلال الحركة الاجتماعية الواقعة بين المرحلتين من خلال نوع ادبى محدد هو الرواية التى كانت قيد النشأة فى زمن المويلحى ١٩٠٨ بعد رواية «علم الدين» لعلى مبارك، وكانت قيد التأسيس الفعلى فى زمن «عودة الروح» ١٩٢٧-١٩٣٣. ولا يكاد ذهنى يختلف عن ادهم فى رؤية المسيرة الابداعية لهذا الفن فى الادب المصرى الحديث. وفى الفصلين اللذين عقدهما ذهنى لطبقات المجتمع فى الروايتين موضع البحث يفرق تفرقة دقيقة بين هذه الطبقات فى صعودها وتدهورها «الواقعى» فى المجتمع، ورؤية كل من المويلحى والحكيم لهذا الصعود والهبوط فى اختيارهما للشخصيات والاحداث والمواقف و«كلام» هذه

الشخصيات واسلوب المؤلفين فى تصويرها. وهو تعمق نادر الحدوث لكاتب يصف نفسه فى التعليق على رسالة جيب بأنه مجرد «ناشئ» و«تلميذ». يقول مثلا عن المويلحى انه «كلما اظهر عيبا من عيوب المجتمع على لسان عيسى بن هشام بادره الباشا -القديم- بالتحسر على الحاضر والترحم على الماضى الذى كان خيرا كله، فشاركه المويلحى فى ذلك الترحم والتحسر». وبالرغم من انتمائهما النسبى الى أحد الاصول التركية، فان ادهم وذهنى يشتركان فى فضح الاتراك والمماليك من حيث اغتصاب الارض والسلطة فى مصر واستعلاؤهما فى الوقت نفسه على المصريين. ولكن ذهنى لا يتوقف فحسب عن أعتاب التحليل الطبقى للمجتمع وللروايتين، بل يقيم الصلة بين تطور المجتمع وتطور الادب، فالشكل نفسه الذى كتب فيه المويلحى كان جزءا عضويا من الصراع الدائر بين القديم والجديد «فالمويلحى بعبقريته وثقافته، وبما اظهر فى كتابه من اتجاهات جديدة لم يستطع ان يتخلص من قيود الاسلوب ومن اثر الادب العربى (القديم). لم يجرؤ ان يحدث ثورة كاملة تشمل الموضوع والشكل، الفكرة والثوب مختلفان عند المويلحى، الفكرة مصرية اما الشكل فهو عربى ثوب بدوى». وقد «جدَّ على الاسلوب شيئ جديد هو الوصف. الوصف الدقيق احيانا، اضطر المويلحى معه ان يخرج فى حذر من قيود السجع» وان يسجل فى كتابه -على حد تعبير ذهنى- اتجاهين للادب فى ذلك العصر اولهما «الاتجاه الى التصوير المحلى وابراز حياة مصر» وثانيهما «اتجاه الادب الى معالجة مشاكل المجتمع وتحليلها» فالمويلحى «يظهر سبب ضياع الثروات من المصريين وانتقالها ليد الإجانب. شعاع من الشعور بالقومية .. فى كل سطر تبدو نزعة إلى القومية». ويغدو التحليل الاخير انه «بهذين الاتجاهين خطا الادب نحو افق جديد، افق الحياة الواسعة، التأمل والتفكير. بدأ تحرر الادب فى ذلك العصر وبدأت تظهر فى الفكرة والصورة ... انحرف الادب قليلا عن طريق المقامة العربية واتجه نحو القصة المصرية يمشى فى خوف وحذر».

هذه «القصة المصرية» يراها صلاح ذهنى شكلا ومضمونا روحاً واسلوبا فى «عودة الروح». كتبها الحكيم بعد حوالى عشرين عاماً من صدور «حديث عيسى بن هشام» ونشرها بعد ربع قرن تماماً من نشر تلك الرواية. تغيرت الحياة وتغير المجتمع وتغير الادب، وها هو توفيق الحكيم «لايتبع الاسلوب التقريرى، انما هو يرسم الشخصيات فى كل منها نرى صورة لطبقة خاصة... فنحن حين نتناول شخصية انما نتناول رمزاً لطبقة تصور حياتها» .. ويقوم الكاتب بتحليل الشخصيات من هذا المنطلق الذى يرتبط بوحدة الأمة فى مواجهة الشرق العثمانى والغرب الاستعمارى دون الانكفاء على الذات، وانما احتضان التراث الانسانى البعيد عن التخلف والاستغلال. لذلك تصبح القيمة المعيارية فى بحث ذهنى هى «مصر» بتاريخها الفرعونى والقبطى والاسلامى والمنفتح دوماً على النهضة روح الحضارة. وليست الطبقات حالة ثابتة، فما هو قادر منها على انهاض مصر كلها هو الذى يصعد، وماهو اضعف يهبط. وهكذا فى دورة تاريخية متعرجة لا تقبل الاطلاق والتعميم والثبات. ولا مناص من قراءة «عودة الروح» بهذا المنظار، فالاقوال لا تصنع الشخصية الروائية بل الافعال الناطقة بتكذيبها او صدقيتها. والصدق الفنى هو الوجه الآخر للصدق التاريخى. لذلك كان الحوار فى «عودة الروح» طبيعياً «بلغة المتكلمين، فهو يدور بين ابطال القصة جميعا فى لغة عامية دارجة تتناسب مع البيئة التى يعيشون فيها»، و«لن يضير اللغة ان تفقد ميدان الحوار فلديها ميادين لا تستساغ فيها العامية ولا تقبل».

وينتهى هذا الكتاب الجميل الذى لا نعرف له امتداداً عند المؤلف ولا اعترافا من تاريخ النقد، وان كانت هناك ظواهر تدل على ان له امتدادات سواء اكانت واعية بتأثيره او ان هذا الوعى قد ضاع فى «الفجوة» الغامضة بين الكتاب وصاحبه ثم بين الكتاب والحركة الادبية ذاتها.

كانت العلامة الثالثة التى لم تبرز «قيمتها» فى وعينا النقدى لرجل يكتب الشعر والقصة والتاريخ والفلسفة، وكزميليه السابقين كان من اصل تركى عاشقا لمصر، وحين كتب النقد اختص بالتنظير والتأريخ للنقد الماركسى. ذلك هو محمد مفيد الشوباشى الذى درس الادب والقانون معاً واجاد الفرنسية والانجليزية وترجم عنهما. كتب «الفلسفة السياسية» شارحاً المذاهب الفلسفية والمذهب الواقعى الجديد من وجهة نظر المادية التاريخية والمادية الجدلية، و«لمع ساعات الحرج فى تاريخ الانسانية» و«طلائع الاحرار - قصة كفاح مصر منذ عام ١٩٠٤» و«قطوف نادرة من القصص» ورواية «ثورة على فرعون» و«عاصفة فى صحراء» و«الصحوة الأخيرة» و«الخيط الابيض». وهى روايات وطنية شعبية لم تأخذ حقها من النقد والتقويم. وقد نقل عن ستيفان زفايج قصة «ارميا» فى قالب من الشعر والنثر، كما نقل عن الفرنسى جون فريفل صفحات دعاها فى العربية «الادب والفن فى ضوء الواقعية تؤرخ لعلم الجمال من افلاطون الى تشيرنيشفسكى ومن ماركس وانجلز الى لينين. ثم تفرغ مفيد الشوباشى تفرغاً تاماً لتوضيح «المذهب الواقعى الجديد» فى كتابين صدر اولهما فى سلسلة كتاب الهلال -اغسطس ١٩٦٧- تحت عنوان «الادب الثورى عبر التاريخ» والآخر عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٧٠ تحت عنوان «الادب ومذاهبه من الكلاسيكية الاغريقية الى الواقعية الاشتراكية». ولابد أن هذه الاعمال المترجم منها والمؤلف قد ترك تأثيره فى عدد من شباب الادب والنقد. ولكن مفيد الشوباشى كان يميل للانطواء زاهدا فى مظاهر الحياة الثقافية والاعلامية والاجتماعية، بالكاد يزوره الاصدقاء والمريدون فى منزله بين فترات متباعدة. وقد اسعدنى الحظ ان اكون واحداً

من هؤلاء، فاذا بمعرفة الرجل الموسوعية اكبر كثيرا من مؤلفاته. ولكنى اعتقد ان السبب الاول فى «الفجوة» بين هذه العلامة السخية العطاء والوعى النقدى العام انه ظل بعيدا عن النقد التطبيقى فى وقت كانت الحياة الادبية قد ازدهرت شعراً ونثراً مسرحا ورواية وقصة، وكانت قد ازدحمت بمعارك الفكر والادب والنقد فلم يقتحمها بل ظل منطويا فى صومعته يقرأ ويكتب عن مصر والماركسية ومذاهب النقد.

كان جون فريفل الذى نقله الشوباشى الى العربية هو الذى قال ان ماركس وانجلز «وضعا اسس علم الجمال الواقعى، ولكنهما لم يقيما فوق تلك الاسس الصرح نفسه». ولم يكن هذا القول دقيقاً. والاخطر هو ما انبنى على هذه القاعدة من ان علم الجمال «الماركسى» قد اكتمل بجهود الآخرين من امثال بليخانوف ولينين. ويخيل الىّ ان الشوباشى قد تأثر تأثراً شديداً بهذا الكلام الذى ترسخ فى كتاباته النظرية التى تجاورت فيها السياسة والفلسفة والاجتماع والنقد الادبى. وكان المثل المأخوذ عن انجلز فى حديثه عن بلزاك هو العمود الفقرى لفكر فريفل الادبى، وهو ان الموهبة الفذة المصحوبة بالصدق الحار تتجاوز ايديولوجية صاحبها المعلنة. وهو المعنى المغاير لما توصل اليه اسماعيل ادهم وصلاح ذهنى من ان شخصية الكاتب من عناصر التكوين الاساسية لاى عمل ادبى. اما انجلز ومن تلاه فقد كانوا يرون فى العمل الادبى الموهوب استقلالا جزئيا عن ذات الكاتب مما يتسبب احيانا فى «التناقض» بين مواقفه السياسية او الدينية وبين ما قد تفصح عنه اعماله الادبية من فكر او قيم تعارض تلك المواقف.

على اية حال، فقد كان القول باستقلال نسبى للفنون من الاطروحات التى لم تلق العناية الكافية من النقد الماركسى السائد، وبقى التحليل الطبقى لشخصية الكاتب وانتمائه الاجتماعى من المؤثرات الواضحة فى ادوات التقييم. وكان «المشترك» بين الاطروحتين هو: ان الفكر الايديولوجى للأدب مضمرا كان او سافرا يفعل فعله فى التغيير الاجتماعى، وان الادب مستقلا عن الاديب او متصلا هو تعبير طبقى من المنبع (البيئة الاجتماعية، الثقافة، الانتماء السياسى ..الخ) الى المصب (الوعى العام، الحركة الثورية او الرجعية..الخ).

ونحن نقرأ فى كتاب الشوباشى «الادب الثورى عبر التاريخ» عن اثر الاقتصاد فى الادب ومعنويات الحياة ومادياتها واثر العلم فى الادب واثر الفلسفة كذلك والحياة السياسية، واشارات الى الادب والصراع الطبقى فى مصر القديمة والجزيرة العربية وفرنسا وروسيا، مختتما ذلك كله بملحق عن رأى بليخانوف فى الادب والفن. وهو الرأى الذى يربط من جهة بين التطور المادى للتاريخ وبين التطور المعنوى من جهة أخرى على اساس ان الآداب والفنون جزء من البنية الفوقية لاى مجتمع شأنها فى ذلك شأن القوانين والفلسفات والقيم والنظم السياسية. وهو اساس نظرية «الانعكاس» التى شاعت وتضخمت بعد ذلك فى عصر ستالين وجدانوف. وهو ايضاً الرأى الذى يربط بين الفكر المادى الجدلى وبين ايديولوجيات الادباء والفنانين المادية او المثالية، وقد تكون مادية غير جدلية او جدلية غير مادية حسب «وعى» الكاتب والفنان اولا وعيه. وهذا هو اساس فكرة الشكل والمضمون واسبقية الثانى على الاول. واستحالة التناقض بين مضمون «تقدمى» وشكل «رجعى» او العكس. هذه الثنائية الجدلية تلامست مع نظرية الانعكاس فى نقطة لقاء رئيسية هى «الحتمية» التى تلغى الارادة او عنصر المفارقة.

وفى كتابه «الادب ومذاهبه» نلاحظ ان الشوباشى يتناول مثلا الادب الجاهلى «واتجاهاته الواقعية» بالرغم من تأكيده بعدئذ ان «تاريخ» المذاهب الادبية والنقدية يرتبط حكماً بالتطور الاجتماعى والوعى الفلسفى، ومن ثم فالواقعية النقدية والواقعية الاشتراكية كلاهما ولدتا فى العصر الحديث. ولكنه يقرن الادب الجاهلى بما يستحيل ان يظهر فى عصره -وهو الواقعية- قاصداً بذلك انها «بذور لكثير من المذاهب الفلسفية المعاصرة» وانها قد كانت «خطوة تقدمية» او «خطوة فى عالم التجديد». ثم يتكئ المؤلف على النقد الماركسى الفرنسى المواكب لجدانوف فى التأريخ للاتجاهات الادبية والنقدية انطلاقا من الثنائيات التقليدية: السلب والايجاب، التفاؤل والتشاؤم، فالفرق بين الطبيعية والواقعية بالرغم مما هو مشترك بين الاتجاهين -الكشف عن الظلم والفساد- ان الطبيعيين غلبهم التشاؤم «ويئسوا من تغيير الحال فاكتفوا بتصوير البؤس»، وان الواقعيين «فطنوا الى حركة التطور وعملوا على هداية الناس الى سبيل الخلاص». وهى كلمات تمت بصلة قرابة الى «الاخلاق» اكثر من انتسابها الى الادب والنقد، ولكننا نستشف منها المفهوم الذى غلب على الفكر الادبى «الواقعى» فى تلك المرحلة. وهو المفهوم الذى يرى من «واجب» الادب ان «يساهم فى حركة التطوير باعانة القوى البناءة على تحقيق آمالها المرموقة» فى التغيير الاجتماعى نحو الاشتراكية طبعا. ولعل مفيد الشوباشى او من فرّق -فى مجال التنظير الماركسى المصرى- بين «المادية» و«المثالية» فى الادب والنقد واضعا مجموعة من «القواعد» التى تميز الواقعية على النحو التالى:

١- يستمد الاديب الواقعى موضوعاته ونماذجه البشرية من واقع الحياة مباشرة ولا يحاول تصويرها او التعبير عنها الا بعد محاولة سبر غورها، والالمام بما يلابسها من ظروف وملابسات.

٢- الاديب الاصيل حى الضمير، مشارك للمظلومين فى آلامهم وآمالهم، شديد الشعور بالحق والعدل، غير غافل عن واجبه ومسئوليته حيالهما.

٣- ويدرك الاديب الاصيل ان الادب رسالة اجتماعية لا محيص عن اضطلاعه بمسئوليتها وهو يدرك فحوى هذه الرسالة على قدر ادراكه للحقيقة التى ذكرناها، وهى ان الادب ثمرة

النشاط الاجتماعى ومشاركة اجتماعية فى الخواطر والمشاعر.

٤- ويدرك الاديب الاصيل كذلك طبيعة الصراع القائم حوله بين المستغلين وبين من يستغلونهم كما يدرك الصراع بين القديم والجديد. ان مثل هذا الاديب يستطيع ان يلمح ذلك الصراع فى اى موضوع ليتناوله بقلمه. وهو يعرف كيف يقف قلمه على نصرة اليقظات الواعية الثائرة على المستبدين. ان مثل هذا الاديب هو الذى يستطيع ان يحول ادبه من اداة لهو وامتاع خسيس، إلى قوة فعالة تخدم المجتمع وتهديه الى سبيل تحقيق اهدافه».

وبعد هذا «البرنامج» الذى يوجز فيه الشوباشى ثمار اطلاعه على النقد الماركسى الفرنسى ممتزجا بقراءاته فى بيلنسكى وتشيرنشيفسكى ودوبرليوبوف من النقاد «الديموقراطين الثوريين» الروس حتى بليخانوف «الثورى الماركسى» فانه يستخلص مقولتين اساسيتين: هما ان «الوجود المتمثل فى ذهن الإنسان انعكاس صادق لاصله المادى، وان الظواهر البادية هى صور طبق الاصل لحقائقه المادية، وإن معنوياته ترتبط باصلها المادى المتولدة منه، وتتفاعل معه، ويتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه». كذلك فان «كل موجود، بل كل جزء او جزئى من كل موجود يشتمل على نقيضين يحاول جديدهما التغلب على قديمهما واجلاءه عن الميدان. ومادام هذا الصراع موجودا فى كل ركن بين الجديد والقديم بين النماء والفناء، فالتصوير الصادق للواقع لابد ان يسجل هذا الصراع تسجيلا يعين النقيض الجديد على الغلبة والانتصار».

هذه هى اطروحة الشوباشى التى اخلص لها طيلة عمره، ويمكن ادراكها منذ كتب «الفلسفة السياسية». وهو كتاب يبسط المادية التاريخية والمادية الجدلية. ولكن هذا التبسيط الجذاب غاية الجاذبية فى زمانه لم يكن مجرد تبسيط لغوى لفكر معقد او عميق، وانما كان الفكر نفسه على قدر كبير من التبسيط فى فهم الماركسية اقرب ما يكون إلى تبسيطات ستالين وجدانوف وقد احتوت على رؤى ميكانيكية مختزلة من شأنها الوصول السريع إلى ثلاث ظواهر سلبية هى الجمود والقمع والميكانيكية، باختزال الواقع والمعرفة والفن فى قوالب ميسورة للحفظ والانضباط -وليس الالتزام- اكثر من قربها للعقل والقلب. ومع ذلك فان تطبيقات الشوباشى على الادب فى مصر القديمة والجاهلية العربية والعصر العباسى والفكر اليونانى والادب الفرنسى، باعد ذلك كله بينه وبين التأثير الواسع والعميق فى الادب والنقد المعاصرين له والتالين فناءت اعماله عن «قيمتها» فى الوعى الثقافى العام. وانضمت علامته إلى اسماعيل ادهم وصلاح الدين ذهنى لترسم العلامات الثلاث تلك «الفجوة» الغامضة بين المقدمة الاجتماعية الديموقراطية التى كانها سلامه موسى والمنهج الماركسى الاقرب إلى التكامل والذى مثلته بعدئذ اعمال محمود امين العالم اساساً وبعض ابناء جيله عموماً والاجيال النقدية اللاحقة على وجه خاص.

وكان الجسر الذى ربط بين تلك المقدمة وهذا المنهج ناقدين إشكاليين بكل ما تحمله الاشكالية من معنى دقيق، وهما لويس عوض ومحمد مندور.

وربما كان من المفيد الاشارة إلى كتاب «انتصارات نسان» الذى صدر بعد رحيل سلامه موسى، وقد اعدّه وقدم له محمد مندور. اختار بعض المقالات - المواقف «للمعلم» تؤرخ لمراحل فكره وتطوره وكتب ان هذا الفكر هو المؤثر الاول والاكبر والحاسم فى تشكيل وجدانه الاشتراكى الديموقراطى وفى توجيهه نحو فهم النقد الادبى وتذوق الادب بطريقة جديدة. وفى «اوراق العمر» آخر ما كتب لويس عوض باشهر قلائل يخصص فصلا كاملا عن تأثيرات طه حسين والعقاد وسلامه موسى. وقد تضاءل مع الزمن تأثير العقاد واستمر طه حسين، اما سلامه موسى الذى نضج تلامذته وراحوا يقرأون الاصول، فان اثره التاريخى لم يمحه الزمن، ذلك انه كان اثرا فى «اتجاه التفكير» نحو ربط الثقافة بالمجتمع. وهو كلام شبيه بكلام مندور، وكلاهما كان يعبر بطريقته عن نوع مصرى من انواع الاشتراكية الديموقراطية، وعن نوع من انواع «الالتزام» فى الادب والفن. وكلاهما انشغل بالتنظير واشتغل بالتطبيق، وكان لهما الصدى الواسع والعميق فى المحيط الثقافى العام، وفى الحركة الادبية والنقدية على وجه الخصوص.

ولكنهما ناقدان اشكاليان، فمحمد مندور الذى كان احد ابرز قادة الطليعة الوفدية ونائبا فى البرلمان كان فى الاربعينات ناقداً جماليا يقول ان «النقد التأثرى هو الاساس الذى يجب ان يقوم عليه كل نقد سليم، ذلك لاننا لا يمكن ان ندرك القيم الجمالية فى الادب باى تحليل موضوعى» إلى آخر ما جاء فى كتابه «النقد المنهجى عند العرب» (١٩٤٨). ولكنه يستدرك بعد عشرين عاماً ليقول «التأثرية مرحلة اولى وجوهرية فى النقد الادبى والفنى، وانما اسرف التأثريون عندما ظنوا ان تلك التأثرية يمكن ان تصبح منهجا نقديا مكتفيا بذاته ويمكن الوقوف عنده» كما جاء فى كتابه «النقد والنقاد المعاصرون» عام ١٩٦٤. وراح ينادى بما اسماه «النقد الايديولوجى». وهو ليس ناقداً اشكاليا من حيث التناقض الظاهرة بين البداية التأثرية والنهاية الايديولوجية، وانما من حيث استقلال -ولا اقول انفصال- النقد النظرى عن النقد التطبيقى الذى كان يتراوح بين القيمة الجمالية الراسخة فى الذوق، كما هو الحال فى المصطلح الذى ابتكره عن «الشعر المهموس» («فى الميزان الجديد» ١٩٤٤)، وبين الدلالة الفكرية والاجتماعية فى كتابه «قضايا جديدة فى ادبنا الحديث» ١٩٥٨.

يختلف لويس عوض (١٩١٥- ١٩٩٠) ومحمد مندور (١٩٠٧- ١٩٦٥) ويلتقيان فى الاشكالية، فالاول بدأ حياته الادبية مباشرة بالفكر الماركسى الادبى الشائع فى بريطانيا سواء فى مقدمات اعماله المبكرة «فى الادب الانجليزى الحديث»

(١٩٥٠) و«بلوتولاند» (١٩٤٧) او فى مقدمات ترجماته «بروميثيوس طليقا» (١٩٤٦)، ولكن «النهاية» كانت امراً مغايراً تماماً، كما يشرح لنا فى كتابه «الاشتراكية والادب» عام ١٩٦٣. وهو بين البداية والنهاية النظريتين اكثر من النقد التطبيقى الذى يختلف قليلا او كثيرا عن التنظير فى الحالين. ولم يكن لويس عوض سياسيا كمندور، ولكنه كان يكتب الشعر والرواية والمسرح فى اقلال شديد. على ان الاعمال القليلة التى كتبها فى مجال «الابداع» توضح الاشكالية او انها تمنحها ابعاداً وشواهد. غير انه ومندور يلتقيان فى العناية القصوى بالنظرية الادبية التى كانت فى زمانهما الباكر ساحة شبه خالية، ويلتقيان فى الوقوف إلى جانب «الجديد» الذى كانت الساحة الادبية قد بدأت استقباله فى اواخر الاربعينات، ثم دشنته تيارا من التيارات المعترف بها فى الخمسينات إلى ان اصبح ظاهرة رئيسية من ظواهر الثقافة الوطنية من الستينات فصاعداً. وكان هذا الجديد هو الادب الواقعى شعراً ومسرحاً وقصة ورواية. لم تعد «يوميات نائب فى الارياف» وحيدة ولا «عاصفة فوق مصر» فريدة، بل اضحت هناك مئات القصص وعشرات الروايات الواقعية. ولم يعد ديوان «اصرار» لكمال عبد الحليم وحيداً بل رافقته ولحقت به عشرات المجموعات الشعرية الواقعية على اختلاف اشكالها وأنواعها. ولكن «ماركسية» لويس عوض الادبية، وقد سبقت وواكبت هذا الانتاج الوفير، اتخذت نموذجها النقدى والاجتماعى من الادب الانجليزى وتاريخ انجلترا. وهو المنهج الذى سبق ان اتخذه سلامه موسى فى كتابه حول الموضوع نفسه. ولكن لويس عوض، الاكاديمى، والموهوب ادبيا سوف يعمق هذا المنهج فى كتابيه عن الادب الانجليزى ومقدمة ترجمته عن شيلى. وسوف تبقى البداية دائماً هى العصر الفيكتورى ثم الانقلاب الصناعى فالعصر الحديث، وما يترتب على ذلك من تتابع للمدارس الفنية والنقدية. وكان من الطبيعى ان تكون هناك عناصر مشتركة بين كتاب سلامة موسى عن الادب الانجليزى وكتاب لويس عوض ومقدمة ترجمته لبروميثيوس طليقا، اهمها الخطوط العامة للتحليل الادبى الجديد واختيارات النماذج موضع التحليل. هل كان مصدرهما واحدا؟ ربما كانت هناك بعض المصادر العامة والشائعة والتى لا تحتاج إلى اثبات. ولكن لويس عوض كان يربط بين الادب والواقع الاجتماعى ربطا اكثر احكاماً بالمعيار الماركسى التقليدى فى ذلك الوقت. والارجح انه اتكأ مباشرة على الناقد الماركسى الانجليزى كريستوفر كودويل صاحب «دراسات فى ثقافة محتضرة» و«الحلم والواقع». وهى كتابات اكثر دقة «ماركسية» ان شئنا التفرقة بين لغة لويس عوض المنهجية وادواته التحليلية وبين هذه اللغة عند سلامه موسى،. والارجح ايضاً ان مقدمات لويس عوض قد اثرت فى تكوين الجيل الذى يمثله محمود امين العالم، سواء عن طريق الجامعة، او عن طريق العلاقات المباشرة فى جميعة الجرامفون لتدريب ذوق «الشباب» على الموسيقى الكلاسيكية، او غير ذلك من صيغ اجتماعية - ثقافية خارج جدران الجامعة. وقد كان لويس عوض قريبا غاية القرب من «اشخاص» الجماعات الماركسية فى الاربعينات على اختلافها كجماعة الفن والحرية وجماعة دار الابحاث العلمية. ولكن هذا «المعلم الماركسى» لم يكن ماركسيا، وانما كان متأثرا بالماركسية الانجليزية فى العصر الستالينى -شأنه فى ذلك شأن الشوباشى بالنسبة لفرنسا- ولكن الشوباشى ظل ماركسيا حسب مفهومه للماركسية. اما لويس عوض الذى تعرف على الماركسية وعرّف بها فى التنظير للنقد الادبى فقد بقيت معه فكرة «الالتزام» وكان هو صاحب شعار «الادب فى سبيل الحياة»، ولكنه فى الاربعينات ذاتها التى كان يكتب خلالها مقدماته الماركسية كان يكتب ايضا رواية «العنقاء» (١٩٤٦)التى لم تنشر الا عام ١٩٦٦ وفيها يتحفظ على الكثير من الافكار الماركسية لدرجة تصوير العنف كبذرة اساسية فى الفكر الماركسى. وفى تلك الفترة ايضا كتب «الرد على انجلز» الذى بقى مخطوطا حتى اخذته المباحث العامة من بيت المهندس فوزى حبشى -ابن عم لويس عوض- ليلة اعتقاله فى احدى حملاتها على الشيوعيين. ومن يقرأ مقدمته لمجموعة «بلوتولاند» الصادرة عام ١٩٤٧ تصادفه هذه العبارة الدالة، وهو يتكلم عن نفسه بضمير الغائب «فقد اجهز عليه كارل ماركس، ولم يعد يرى من الوان الحياة الكثيرة ومن الوان الموت الكثيرة الا لونا واحداً». وهى عبارة «مضادة» للماركسية اذا اعتبرنا فعل «اجهز» يرادف القتل، واذا اعتبرنا اللون الواحد نقيضا للجدل، واذا تناسينا الطابع النقدى للماركسية. غير ان لويس عوض الذى نقل الماركسية إلى النقد الادبى من باب الادب الانجليزى، كان يستهدف التنوير العقلانى اكثر كثيرا مما يستهدف تكريس الماركسية منهجا فى الفكر والحياة. ولذلك كان التعارض فى الاغلب بين مقدماته الماركسية وتطبيقاته على غير الادب الانجليزى. لقد جمع فى تلك التطبيقات ما يمكن ايجازه باطراف «المذهب الانسانى» الذى شاع ايضا فى اوروبا، وهى اطراف رومانسية تأثرية غايتها «الانسان» فى المطلق وليس فى الطبقة. وهى كذلك اطراف ارسطية كلاسيكية فى وقت واحد، فلم يكن للويس عوض «منهج» نهائى او متكامل. وانما كان يقترب عمليا من مندور والذى تكشف صفحات «مذكرات طالب بعثه» (نشره لويس عوض بعد اكثر من عشرين عاماً على ضياع المخطوط فى اضابير الرقابة على المطبوعات) عن تلازمهما ابان مرحلة التكوين والشباب فى باريس. وقد عاد لويس عوض عام ١٩٥٤ ليكتب مقالاً هاماً فى العدد الأول من مجلة «الرسالة الجديدة» (اول ابريل) تحت عنوان «الانسانية الجديدة» جاء فيه «انا مع الجديد ومع اليسار لا لأنه بهما تحل مشاكل الحياة والموت والابد، ولكن لأنه بهما تحلّ مشاكل القديم واليمين. انا مع اليسار حتى ينقضى الجديد القديم (...) انا

مع كل هذا لا بالاختيار الحر ولكن بالاختيار المكره، انا مع كل هذا بقوة الضرورة الحزينة التى تبنى الحياه بالنقائض».ثم يشرح ما يسميه حرفيا بالمذهب الانسانى الجديد قائلاً ان «الانسانية الجديدة تحرر الفن من المذهبية الضيقة» سواء كانت كلاسيكية او رومانسية او رمزية او سريالية او وجودية او واقعية «فى الانسانية الجديدة (متسع للجميع) فكل هذه المناهج تؤدى او يمكن ان تؤدى إلى الشئ المطلوب، وهو الفن». ومع ذلك فان «الفن للفن خرافة لا وجود لها. كل فن ينشأ فى سبيل الحياة. والفرق بين الفن العالى والفن السافل ان الفن العالى ينشأ فى سبيل الحياة الانسانية. اما الفن السافل فينشأ فى سبيل الحياة الديدانية». ثم ان الانسانية قد حققت «حقوق» الانسان فى الحرية والاخاء والمساواة، و«واجبات» الانسان فى الحق والخير والجمال و«الفن الانسانى خادم الاقانيم الثلاثة». ومعنى ذلك ان الفن «ذات» بالنسبة لنفسه وللفنان «ولهذا فان له كل ما للذات من حقوق شخصية وحقوق انسانية» والفن «موضوع» بالنسبة للمتلقى والمتذوق «ولهذا فان عليه ما على كل موجود من واجبات». لذلك كان «الفن الإنسانى» خلوا من اليمين واليسار والصورة والمادة والقديم والجديد «وانما فيه من كل هذه الاشياء ما اتحد فى سبيل الحياة الانسانية». وقد استخلص لويس عوض من هذه التأملات موازينه فى النقد الادبى الذى مارسه بحمية واخلاص طيلة اربعة عقود منذ بداية الخمسينات إلى رحيله فى مختلف مجالات الابداع المصرى المعاصر. وفى المعارك الاساسية التى خاضها النقاد والادباء اليساريون وقف الى جانبهم: فى تجديد الشعر والمسرح والقصة والرواية والقضايا الثقافية العامة. وقد وقف احيانا بمواجهة أساتذته الكبار، كما نلاحظ على مقاله الشهير «من تلميذ إلى استاذه» عام ١٩٥٤، وكان يقصد طه حسين فى معركة الشعر الجديد. وهو لا يتركنا حيارى فى معمعة المعارك فيكتب عن «الاشتراكية والادب» كتابه الأخير حول هذا الموضوع اول عام ١٩٦٣ فيهاجم الفن للفن والتأثرية وماسمى بالعقلية الجديدة، وايضا مدرسة ارفنج بابيت «الانسانية الادبية» لانها «جنحت إلى التحامل على كافة القيم الفنية والاجتماعية التى تتوسل بها الانسانية إلى احداث التغييرات الكبرى». ولا يفلت من نقده ت.س.اليوت الذى ترجم له الكثير، ذلك ان «ادبه وفكره ودعوته منافيه للاشتراكية، فالاشتراكية بمفهومها الانسانى تنظر دائما للامام.. وتجد دائما اطاراً واحداً تؤلف فيه بين الفرد والجماعة، وبين الذات والموضوع وبين الروح والمادة وبين صورة الفن ومحتواه». وبالمقابل ينقد الواقعية الاشتراكية واسسها الفلسفية كما تتضح فى النقد الانجليزى وينتهى إلى القول بأن الربط «بين الفن والحياة قضية يسلّم لها كل فكر اشتراكى بل كل فكر مثقف متحضر. ولكن الخطأ الذى تخطئه المدارس المادية فى الادب، كالخطأ الذى تخطئه المدارس المثالية، اساسه تبسيط معنى الحياة إلى حد السذاجة، هؤلاء لانهم يريدون تسخير الادب لخدمة التقدم المادى وحده وهؤلاء يريدون تسخيره للفكر وحده. والحقيقة ان بين المادة والفكر وحدة لا يمكن فصمها الا بالجناية على الحياة ذاتها، كما ان بين مضمون الفن وقالبه وحدة لا يفصمها الا من يريد ان يقدم الفن ذبيحة لآلهة غريبة لا يعبدها الانسان الا حين يختل توازنه وتشقيه الاسقام».

كان ذلك منذ ثلاثين عاماً على وجه التقريب، لم يتحول خلالها لويس عوض إلى «عدو» للماركسية، بل ان تراثه النقدى ألديموقراطى بمراحله المختلفة من المساهمات الكبرى فى الثقافة الوطنية التى كان فى بدايتها وطليعتها مساهمته النظرية فى بناء نقد ماركسى تتلمذ عليه البعض فاينع تياراً كاملاً، ولم ينج هو نفسه من تأثيره مهما تلفع بالشياب «الانسانية».

اما محمد مندور الذى شارك لويس عوض ثقافته الموسوعية والحساسية العالية فى التذوق، فقد منح نظرية الادب والنقد نصف انتاجه المؤلف والذى بلغ ثلاثين كتابا نصفها الآخر فى النقد التطبيقى. ولكن الحصيلة التراثية العربية فى تكوين مندور تفرق بينه وبين زميله من حيث القرب والبعد عن الصلة الوثيقة بين القديم والجديد. لقد اتكأ مندور أيضا على النقد الفرنسى غير الماركسى، ولكنه اختلف مع لويس عوض منذ البدء فى تفسير ارسطو. وقد اتفق كلاهما على ان «الفن للفن» خرافة، ولكن «مندور» كان يقاتل معركته الادبية مع رشاد رشدى الناقل الاول لفكرة نقد الادب من داخله متأثرا بطريقته الخاصة ببعض افكار ت.س.اليوت حول «المعادل الموضوعى» وبعض افكار ماتيو ارنولد. قبل ذلك كان كفاحه فى الاربعينات ضد المدرسة النفسية فى نقد الشعر، اى ضد العقاد ونصيره حينذاك سيد قطب ومحمد خلف الله احمد من بعدهما. ولكن «مندور» انتقل تدريجيا من التأثرية إلى الواقعية التى دعاها بالنقد الايديولوجى حتى انه فى كتابه «الشعر المصرى بعد شوقى» -الجزء الثالث ١٩٥٧ - يقول «يحق لنا ان نغتبط باستمرار التيارين التقليدى والرومانسى إلى جدار التيار الواقعى الاشتراكى الجديد، فهما بنقدهما لهذا التيار الواقعى الجديد سيساعدانه بلا ريب على استكمال وسائله، فالتيار التقليدى يحرص على الجو الشعرى وعلى الموسيقى وعلى ظلال المعانى المرهفة، وكل وسائل يجب ان يحرص عليها ايضاً التيار الواقعى الاشتراكى لأنها تزيده قوة ونفاذا إلى القلوب وبالتالى قدره على تحقيق اهدافه الانسانية». ومن هذه المفردات تتبين مدى القرب الذى عاد ليصل بين مفهوم لويس عوض ومفهوم مندور حول «الانسانية» فى الادب والتى لا تنفصل عن الجمال. وفى كتابه عن «النقد والنقاد المعاصرون» يضيف ان النقد الايديولوجى يرى «انه لم يعد من الممكن ان يظل الادب والفن مجرد صدى للحياة، بل ينبغى ان يصبحا قائدين لها. فقد انقضى الزمن الذى كان ينظر

فيه إلى الادباء والفنانين على انهم طائفة من الفرديين ... وحان الحين لكى يلتزم الادباء والفنانون بمعارك شعوبهم وقضايا عصرهم ومصير الانسانية كلها».

وهكذا من نقطتى بداية مختلفتين التقى لويس عوض ومحمد مندور فى الخطوط العامة للنقد النظرى وفى الكثير من تفاصيل النقد التطبيقى. وربما كان اللقاء فى منتصف الطريق هو الاشارة المركزية إلى «التكوين» الثقافى شبه المشترك فى الاساس بينهما، واحتضانهما الحار لمشكلات وظواهر وهموم الوطن والثقافة مما جعل منهما فى وقت واحد عمودين راسخين للحركة الادبية المعاصرة امتداداً لخير ما فى طه حسين والعقاد وسلامه موسى ومظلة تحمى «الجديد» من امطار التخلف وجحيم الجمود. ومن تحت هذه المظلة خرج وتخرج جيل جديد يرفع لواء الماركسية والنقد الادبى فى مصر، هو الجيل الذى اقام البناء على ارض ممهدة توغلت فى اعماقها الاساسات التى جاء محمود امين العالم وعبد العظيم انيس وعلى الراعى وغيرهم احد ارقى البنايات فى النقد المصرى والعربى المعاصر.

(٥)

فى تاريخ هذا النقد معارك منذ بدايات القرن حول كل شيئ تقريبا: اللغة، المذهب الادبى، القصة، المسرحية، وحدة القصيدة، الانتماء إلى اللاتينى او الانجلو ساكسون، إلى غير ذلك من عشرات المعارك الفنية والفكرية. ولكن المعركة التى احتدمت بين اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات حول وظيفة الادب بين الالتزام والحرية وما إذا كان الفن للفن او فى سبيل الحياة، هى المعركة التى حددت مستقبل النقد فى مصر خلال مرحلة «التحول» الاجتماعى والسياسى من العصر الملكى إلى العصر الجمهورى والاستقلال الوطنى. وهى المرحلة التى لعب فيها المثقفون الماركسيون دوراً هاما فى الثقافة على وجه العموم وفى الادب والنقد على وجه الخصوص.

كان «التجديد» الذى وقع للقصة والشعر والمسرح قد ابدعه كتاب يساريون من الماركسيين الملتزمين او المستقلين. وكانت المعركة الوطنية فى اوارها تنتصر لهذا الجديد النابض فى شرايين المواجهة الرامية للاستعمار، والمقاومة الجسورة فى المشهد الاجتماعى الساخن: الحرب الفدائية على ضفاف القناة، حريق القاهرة، ثورة يوليو، الاصلاح الزراعى، ازمة مارس ١٩٥٤، تأميم القناة، العدوان الثلاثى. فى زمن قياسى كانت الاحداث تتلاحق، وكانت الثقافة بعدا رئيسيا من ابعادها. لذلك لم تكن المعركة بين القديم والجديد فى الادب والنقد مناظرة اكاديمية فى زمن هادئ مستقر، وانما كانت بمقدماتها وسياقها ونتائجها جزءاً من طبيعة المعركة الدائرة. لذلك نحن لا نستطيع ان نعزل النقد الادبى، بل والابداع الادبى نفسه، عن هذا المناخ الذى واكبه الماركسيون المصريون بتأسيس دور النشر الصغيرة واصدار مجلة «الغد» وبعض المطبوعات الهامة فى الرواية والقصة والشعر والنقد والتاريخ والفلسفة والسياسة عن دار الفكر ودار النديم. كما انهم شاركوا فى بناء وتطوير المنابر التى اسسها الحكم الجديد كمجلة «التحرير» و«الرسالة الجديدة» التى بادرت الى نشأتها عدة قوى ديموقراطية كنادى القصة والكتاب الذهبى وجمعية الادباء والمجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية واتحاد كتاب أسيا وافريقيا. كانت «حركة» شاملة، والادب والنقد من تجلياتها المؤثرة. وفى هذا الاطار اقبل النقد الجديد من جانب الماركسيين والمتأثرين بالماركسية إلى معركة تختلف كليا عن المعارك التى الفناها من العشرينات والثلاثينات كمعركة شوقى والعقاد او معركة العقاد والرافعى او معركة الشعر الجاهلى او معركة التحليل النفسى والشعر المهموس. ولهذه المعارك الادبية والنقدية جوانب سياسية واجتماعية، ولكن معركة النصف الاول من الخمسينات كانت مرحلة تحوّل حاسمة فى مسيرة تاريخ مصر الحديث وثقافتها الوطنية. وقام النقد الادبى بما قام به فى فترات النهضة المختلفة، بأن يستحيل منبرا لكفر هذه النهضة وان يرتبط بما يتجاوز دوره الادبى المحدد، اى بالمحور المركزى للنهضة: الاستقلال الوطنى والديموقراطية. لذلك فان واقعية الادب الجديد وماركسية النقد الجديد التى قادها محمود امين العالم وعبد العظيم أنيس اساساً لم تكن مجرد مرحلة جديدة فى «تطور» المنهج او الرؤية التى استكشفتها مقدمات سابقة، وانما كانت التأسيس شبه المتكامل لاتجاه سوف يؤثر فى الحركة الادبية والثقافة تأثيرات متباينة اهمها ان هذا التيار الذى كان منفيا او معزولاً او غائبا شق طريقه الى صدارة المشهد الثقافى العام خلال عقدين من الزمن الحار فى تاريخنا المعاصر، وبالرغم من محاصرته بدءا من السبعينات لاكثر من عقد، فقد ظل حاضراً الى يومنا على هيئة تيارات متعددة وليس تياراً واحداً.

واقول ان بداية الخمسينات شهدت عملية التأسيس الاولى، لأنها بالرغم من ارتباطها المستمر بالفكر الادبى الماركسى الشائع فى العالم حينذاك، الآ انها ارتبطت اولاً واخيراً بالثقافة المصرية والمجتمع المصرى. لم تتكئ على تاريخ الادب الانجليزى او على الادباء الانجليز او على مصر القديمة والادب العربى فى العصر الجاهلى او العباسى. وانما اعتمدت على ملف الثقافة الوطنية المعاصرة فى مواجهات مباشرة مع طه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم وعبد الرحمن بدوى ونجيب محفوظ وعبد الرحمن الشرقاوى واحسان عبد القدوس. وهى مواجهات تختلف نتائجها بالضرورة عن نتائج التطبيق على الآداب الاجنبية. ويتضمن كتاب «فى الثقافة المصرية» للعالم وانيس اهم السمات المأخوذة عن «تراكم» النقد الاجتماعى وشبه الماركسى السابق على مرحلة التأسيس: من تلازم النقد الادبى والعلوم الانسانية الاخرى، كالفلسفة خصوصا، وكارتباط النقد الادبى بالمشهد الاجتماعى المعاصر له. ولكن كتاب «فى الثقافة

المصرية» كان اولاً ثمرة حوار علنى فى الصحافة -اكثر منابر التعبير انتشارا فى ذلك الوقت- ولم يكن صاحباه من الموزعين بين عدة مناهج او من الذين تتعارض تنظيراتهم مع تطبيقاتهم او من الذين يستعرضون نتائج التفسير الماركسى فى الادب كما وردت فى اعمال الآخرين من نقاد الغرب او من الذين يتحمسون للماركسية فى النقد الادبى ويفتر حماسهم لها فى مجال آخر، او من الذين يقطعون جزءا من الطريق ويتراجعون عن بقية الاجزاء.

ظل محمود امين العالم منذ ذلك الكتاب الباكر إلى اليوم مهتما ومهموما بمختلف العلوم الانسانية وبالعمل السياسى، ولكنه لم ينشغل عن النقد الادبى فى مئات المقالات واكثر من خمسة عشر كتابا تابع منها ادق تفاصيل الحركة الشعرية والمسرحية والروائية والقصصية، حتى انه كان الناقد الوحيد الذى افرد كتابا كاملا عن انتاج احد ابناء الجيل التالى ليوسف ادريس، هو صنع الله ابراهيم، واقصد به «ثلاثية الرفض والهزيمة». كانت قد مضت ثالثة عقود على الكتاب الاول الذى صدر عام ١٩٥٥، تغيرت خلالها الكثير من الظواهر والقضايا والاشكاليات. ومن ثم تغيرت موازين النقد الماركسى والعديد من النواميس الفكرية التى تشكل جيل محمود امين العالم فى تكوينه الباكر على اساسها. ولكننا فى اغلب كتابات هذا الجيل والاجيال التالية نلاحظ المواكبة المستمرة للظواهر المتغيرة بالاضافة والحذف والتعديل إلى الاصل الذى تبلور فى معركة الخمسينات. وهى المعركة التى استمرت على نحو او آخر طيلة الستينات وان تغيرت الوجوه فلم يعد العقاد وحده يمثل الطرف المناهض للواقعية، وانما كان هناك زكى نجيب محمود فرشاد رشدى. بل وظهرت داخل الماركسية الادبية ذاتها تيارات مختلفة، كان اولها مقال ابو سيف يوسف «نقادنا الواقعيون غير واقعيين» المنشور فى عدد يونيو ١٩٥٦ من «الرسالة الجديدة» بتوقيع كمال يوسف، ثم مجموعة مقالات نجيب سرور «نحو صف ثالث» المنشورة عام ١٩٥٨ فى «الآداب» اللبنانية (الاعداد ٦و٧و٨)، وايضا مقال «نحو ادب واقعى مخلص» لعبد المحسن طه بدر وقد نشره فى العدد السابع من مجلة «الشهر» عام ١٩٥٨. كانت هذه المحاورات من داخل الدائرة ومن خارجها تدور حول الشكل والمضمون وصلة الفن بالحياة وصلة الفنان بالعمل الفنى ودور الايديولوجيا والانتماء الاجتماعى فى صياغة الفن. ولكن هذا الجهد النظرى، خاصة حين يكون الطرف المحاور زكى نجيب محمود، فانه ينصب على المادية الجدلية شرحاً وتفسيراً ودفاعاً من خلال النقد الادبى الذى قام حينذاك بدور يتجاوز حدوده المصطلح عليها، اى حدوده «الادبية». ولاشك ان افكارا اساسية كفكرة الانعكاس والدور الايديولوجى المباشر للادب قد هيمنت لامد طويل على النقد الماركسى فى مصر، ولكن هذا النقد كان قد اختلف عن مقدماته الاولى بانخراطه فى الحركة الوطنية من ناحية وتفرغه للثقافة والآداب الوطنية من ناحية اخرى. وكانت الاختلافات بين الماركسيين الاجانب حول نظرية الادب، بل وبين انجلز ولينين على سبيل المثال قد ترجمت إلى العربية ووصلت «معانيها» على الاقل إلى الكثيرين. كانت اعمال هنرى لوفيفر ورالف فوكس وجورج طومسون وفاديم كوزينوف ونيدوشيفين واحيانا لوكاتش قد وصلت إلى الايدى يحمل بعضها بصمات الجدانوفية وبعضها الآخر محاولات واجتهادات وتأويلات تشق عصا الطاعة على جدانوف. وبالطبع لم يكن ستالين او جدانوف اكثر من رمز يتجاوز الشخص الى طبيعة مرحلة كاملة. ولكن الذى دفع النقد الماركسى إلى التطور فى مصر انه لم يكن مجرد صدى لثقافة وافدة او امتداد مباشر للمقدمات الأولى. وانما كان ومايزال مرتبطا بالحركة الوطنية وثقافتها من جهة، وبالادب والابداعات المختلفة التى تثمرها البيئة الوطنية من جهة اخرى. ان اهم ماكتبه المبدعون المصريون - والعرب - فى الرواية والشعر والقصة القصيرة قد حظى بكم هائل من كتابات النقد الماركسى او النقد المتأثر بالماركسية، فاعمال نجيب محفوظ كانت موضوعا لمؤلفات ودراسات نقدية بارزة كتبها محمود امين العالم وابراهيم فتحى ولطيفة الزيات وفؤاد دواره ورجاء النقاش وعلى الراعى وشكرى عياد ونجيب سرور وفاروق عبد القادر وفريدة النقاش. اجيال كاملة من الماركسيين او الذين تأثروا بالماركسية -بواسطة النقد الادبى- قد كرسوا اعمالهم حول توفيق الحكيم ونعمان عاشور والفريد فرج ويوسف ادريس وصلاح عبد الصبور ومحمد عفيفى وامل دنقل وفؤاد حداد وصلاح جاهين فى المسرح والشعر. ان ماكتبه محمد مندور ولويس عوض ومحمود امين العالم وعلى الراعى وامير اسكندر وفاروق عبد القادر عن مسرح الستينات هو اللوحة النقدية الاكثر شمولا وعميقا عن المسرح المصرى. وسوف تبقى اعمال على الراعى وفؤاد دواره عن توفيق الحكيم و«الوجه والقناع فى المسرح المصرى» لمحمود العالم و«ازدهار وسقوط المسرح المصرى» لفاروق عبد القادر و«كوميديا الحكم الشمولى» لابراهيم فتحى من العلامات الباقية والمتوهجة بقيمة المسرح جمالاً وفكراً وحياة فى احدى اخطر مراحل «النهضة». وكذلك فان ما كتبه عبد القادر القط «فى الادب المصرى المعاصر» ١٩٥٥ الى ما كتبه على الراعى من «دراسات فى الرواية المصرية» بين عامى ١٩٥٦ و١٩٦٢ ثم نشره فى كتاب عام ١٩٦٤ مروراً بعشرات الدراسات التى كتبها رجاء النقاش وفؤاد دواره وسيد البحراوى وعبد الرحمن ابو عوف وامينة رشيد ورضوى عاشور، تندرج كلها وغيرها فى اطار الفكر الادبى الماركسى بمفاهيمه المتعددة ودرجاته المختلفة.. فلقد اثر هذا الفكر على العديد من النقاد غير الماركسيين بحيث اصبحوا اكثر انجذابا الى دور الادب فى الوعى الاجتماعى، كما ان هذا الفكر نفسه قد تأثر بروافد من الاتجاهات الاخرى

كالبنيوية حينا او الالسنية او المدرسة النفسية احيانا اخرى. وهو ذاته ماجرى فى بلاد غيرنا.

لقد كان الاستمرار بالرغم من شدة الحصار، كما كان الارتباط العيمق بكل من الحركة الوطنية والابداع الوطنى، سببا رئيسيا فى تطوير النقد الذى كان ملتزما فى سبيل الحياة او واقعيا او جدليا كما يشير محمود العالم فى كتابه عن صنع الله ابراهيم من مرحلة التأسيس الكبرى التى ارتادها العالم وانيس بكل ما اشتملت عليه من ثغرات وسلبيات «المعارك» والارتباط المباشر بالعمل السياسى الى مرحلة البناء ذات العناصر المختلفة، والمواجهات المغايرة. كانت الثغرات والسلبيات والمعارك والأرتباط السياسى المباشر من الايجابيات فى الوقت نفسه، اذ اخرجت الماركسية والنقد الادبى فى مصر من نطاق العزلة والدفاع عن النفس والارتهان لمؤثرات خارجية إلى خضم العمل الوطنى والثقافة الوطنية. اى ان معركة الخمسينات كانت فى واقع الامر بتمصير النقد الواقعى وتعريبه، فاصبح للمرة الاولى تيارا معترفا به بين بقية التيارات ثم تياراً رئيسيا إلى أن حوصر مرة اخرى من داخله ومن خارجه فى ضوء متغيرات السبعينات حتى اواسط الثمانينات. غير ان المعركة التى قادها عدد محدود من النقاد والمثقفين اضحت فيما بعد معارك عديدة داخل النص واللغة والايقاع والتشكيل والقراءة. واثمرت معارك العقود الاربعة الزخيرة حركة ثقافية واسعة طرحت اشكالات جديدة لم تخطر على بال احد من قبل واعادت النظر فى اشكالات قديمة لم تكن بالوضوح الذى اصبحت عليه. وفى جميع الاحوال كان الواقع الادبى الجديد والمتغير هو الذى يلهم النقد ويحفز ادواته ويحرض خياله على مجالات جديدة وحفريات جديدة ما احوجها إلى البحث والتنقيب. وكانت الستينات هى نقطة انطلاق المشهد الثقافى الجديد الذى انطلقت فيه اجيال جديدة من الشعراء والروائيين وكتاب القصة والنقاد إلى أفاق غير مطروقة من البداع والنقد. ولكن الظاهرة التى تأكدت، بالرغم من براكين المتغيرات او بفضلها، ان الماركسية فى الثقافة المصرية قد اكتسبت ارضا من الصعب انتزاعها، لأنها جزء لا يتجزء من الارض الوطنية كلها. وتتعدد اجتهادات السكنى فوق هذه الارض، ولكنها تضم اجيالاً متواصلة من المبدعين والنقاد والعلماء والمفكرين فى مختلف الميادين والمجالات. وقد لا يجد المبدع او الناقد او العالم الشاب أية صلة تربطه بما كانت عليه الماركسية المصرية بين اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات. ولكن لحظات قليلة من التأمل سوف تكشف له انه لولا كفاح الطلائع الجسورة منذ بدايات هذا القرن، ولولا مرحلة التأسيس التى رادفت بين النقد والماركسية وبين الماركسية والثقافة وبين الثقافة والمجتمع لما استطاعت العقلانية المصرية والديموقراطية المصرية ان تصبحا من القيم المعيارية لأية نهضة محتملة فى بلادنا. وهى النهضة التى يعود الفضل للماركسيين المصريين انهم اكدوا على دور النقد الادبى فى قيادتها.

الإبداع والمبدعون فى المعتقلات والسجون

د. فخرى لبيب

الإنسان المقاتل المناضل يملك قدرة على التكيف قد تفوق قدرة غيره من بنى جلدته. ربما، كان ذلك لأنه اختار طريقه عن اقتناع. ورغم أن الاختيار مسئولية ثقيلة، إلا أنها تزود صاحبها بإرادة الفعل، وإرادة الاحتمال أن وُضع الفعل فى القيد، وإرادة التواؤم مع أشق الظروف، تمكنا منها، وليس تمكينا لها.

والمناضل المبدع شعلة تضئ للغير فى ظلمات الزنازين. إنه يطلق بالكلمة وهجا يبعث الدفء فى برورودة الغربة، يشدد العزائم فى غياهب العزلة. فالنفس البشرية، متجسدة فى الإرادة، كائن حى يحتاج الزاد والزواد. وزاد المناضل هو الناس، الحياة المائجة والواقع المتدفق، فإن انقطع المصدر خلف الجدران والقضبان والكثبان، لعب المبدع بإبداعه دور المستدعى لزخم الحياة، يحطم به كل الحواجز والعوائق، يخلق الاتصال والتواصل.

إن التكيف المؤقت مع واقع القيد، لا يعنى القبول به، لكنه يعنى قدرة المناضل على الإمساك بمفرداته لتطويعها والتعرف على مكامن ضعفها لتمزيق ما يستهدف القيد من إخضاع وترويض لعقل الإنسان وإرادته.

لقد قضى المناضلون الشيوعيون والديمقراطيون والمثقفون الأمناء والنقابيون الشرفاء وأنصار السلام فى مصر زهرة شبابهم خلف قيد السجن والليمان والمنفى. ولذا لم يكن غريبا أن يكون ميلاد الكثير من المبدعين هنالك فى ذلك المقام، من أصفاد الأسر. لم يعاملوا كاصحاب رأى، لكنهم عوملوا بقسوة بالغة تستهدف قطع كل وشائج الإنسان بروابطه بمن حوله. لقد حرموا من أبسط حقوق السجين اللص والقاتل والقواد. وكان عليهم أن يواجهوا تلك الظروف وأن يمسكوا بها من قرنيها.

كانت أشياء صغيرة قدر الهمسة العابرة، تمسك بها نفوسهم، تهفو إليها. شعاع فجر يتسلل عبر قضبان الزنزانة، شقشقة عصفور حط الى الجوار، كأنه زائر رقيق يلقى بتحية الصباح، شخشخة مفاتيح العنبر، تكات قفل يُفتح، غناء مذياع يأتى من بعيد، صوت أنثى، زياط أطفال، نقيق ضفدع، صرير جندب، هفهفة أوراق الشجر، حتى نهيق حمار. أشياء وأشياء صغيرة، قدر الهمسة العابرة، ربما لكثرتها واعتيادها. لا تلفت النظر خارج القيد، لكنها هنا، والحواس مرهفة حتى الشفافية، تستنهض أشياء، وأشياء، تستدعيها، تتزاحم فى النفس، تخصب الموهبة الكامنة لتخرج الى الوجود مولود: شاعر، قصاص، روائى، رجال وفنان. وزملاء القيد يتلقون المولد بالفرحة، بحبو، يكبر ، ينمو ويشتد عوده. المولود مبدع ليس أمرا عاديا، إنه حدث. طاقة تنفجر بالعطاء، تفيض على من حولها، تؤكد تجدد الحياة واستمرارها أياً كانت السدود والحواجز والعوائق. الماضى يفعل فعله فى الحاضر استشراقا للمستقبل.

إن «السجن السياسى» فى مصر قديم قديم، أطلق عليه أخيرا «المكان الأمين»، تمشيا مع تسمية الأشياء بأضدادها. ورغم وجود السجن السياسى،. إلا أنه لا يوجد فى مصر «سجين سياسى»، ولكن «مجرم اجتماعى»، والحقيقة أن الإنسان لا يفتقد أمنه حقا، قدر ما يفتقده فى هذا المكان

---

* د. فخرى لبيب : عالم فى الجيولوجيا، وقصاص ومترجم للعديد من الأعمال الأدبية.

«الآمن الأمين».

والمحتجز السياسى جوّاب يطوفون به سجون مصر ومعتقلاتها: سجن الأجانب، معتقل الطور، معتقل الهاكستيب، قرة ميدان، إصلاحية الرجال، ليمان طرة، ليمان «أبو» زعبل، معتقل أوردى «أبو» زعبل، معتقل قنا، معتقل العزب، السجن الحربى، سجن القلعة، منفى جناح، منفى المحاريق وسجون الأقاليم.

الدولة المصرية والحديثة على وجه الخصوص، قد أعطت اهتماما سخيا غاية السخاء لتوفير «المنتجعات» و«الأماكن الآمنة»، تحقيقا «لراحة» المحتجزين السياسيين، واراحتهم من عبء أن يفكروا، وعبء إعمال عقولهم. وهى كلها أماكن معدة لاجتثاث العقل أو إجتثاث صاحبه إن استعصى العقل عليها.

ومن هنا ولهذا الامتداد الشاسع، عبر الزمان والمكان، غدا من العسير أن يلم، واحد بذاته، مهما طالت إقامته «الميمونة»، ومهما تنوعت «تنقلاته» بين مختلف الأماكن الآمنة، بكل ماجرى. بكل اعمال الابداع والمبدعين. بكل اسلحة المقاومة الظافرة، تحمى الانسان والعقل معاً.

ولذا فعذرا مقدما لمن لاتذكره الأوراق، أولا تتذكره الذاكرة وقد تقدم بها العمر.

الشعراء والزجالون:

سوف أبدأ بالشعراء والزجالين، وماذاك إلا لأنهم هم الذين بدأوا كانوا المدفعية الثقيلة فى مواجهة الهجمة، كانوا طلائع الهجوم المضاد.

بدأ معين بسيسو الشاعر الفلسطينى ساعة أن قبض عليه وأخوته، يخاطب أمه:

لك الجماهير أبناء بلاعدد
فلست وحدك ياأمى بلا ولد
من لم تودع بنيها بابتسامتها
إلى الزنازين لم تحبل ولم تلد.

وفى الترحيلة من غزة إلى السجن الحربى، ينطلق ينشد

نعم لن نموت، نعم سوف نحيا
ولو أكل القيد فى عظمنا
ولو مزقتنا سياط الطغاة
ولو اشعلوا النار فى جسمنا(١)

وفى المنفى حيث يحمل فى جنباته غزة

ياسهير أنا فى المنفى أغنى للقطار
وأغنى للمحطة
أى هزة
حتى تومض غزة(١)

وعندما تبلغ معركة التصفية فى الواحات واحدة فى ذراها، معركة مواجهة الاستنكار، يدخل معين بسيسو بقصيدة «المرتد» التى جمدت الدم فى عروق كل من أصابه التردد أو بدأ السوس ينخر أعماقه.

أعجن من وحل دخانك ورمادك
صفحات كتاب
اعجن أوراقك وتذكر
لو كان الميت يتذكر أنك فى هذى الكلمات تضفر
حبلا وتعلق فى هذى الأسطر(١)

وما أن يدخل محمود المستكاوى بوابة القلة حتى يدوى نشيده

الحزب الشيوعى المصرى
نبنيه بعزيمتنا
وندك الاساس خرسانة
من وحدة إرادتنا
يانجمة يابحر نجوم
من بين النجوم لماح
وطريق النضال جمعنا
والثورة فى إيدنا سلاح(٢)

وفى طرقات القلعة ينادى محمد مهران السيد متحديا كما الفرسان

أين المهرب
ياعقرب
يالصا أجرب(٣)

ويحمل محسن الخياط راياته على أسنة رماحه.

مستقتلين
ولاعمرنا نرمى السلاح من يدنا
مستموتين
نضحك لأيام الجراح اللى ارتوت من دمنا
واحنا كده
من صنع أوجاع الجياع المحرومين من شعبنا
واحنا كده
من صنع أهوال النضال عد السنين فى عمرنا
نبدر حياتنا على الطريق
ترويها أيام الضنا
تطرح هنا(٤)

ويقول عندما يسود الضباب أحيانا

أنا عارف طريقى فين

وأروح له منين
أنا شايفه قصاد العين
بدايته شروق وآخره شروق
مفيش فى الدنيا دى مخلوق
يوقفنى فى طريقى وأنا يوم سارى
اخلى الرمح جناح ليّه
وأنا زاحف ياعصارى
ومهما الحر هاج بيه
هايسجد يوم لتيارى(٤)

ويشدو فؤاد حداد رقيقا قاطعا. إنه بذاته فريق بكامله

المطرقة ناحت على السندان
انقسمت كتل الحديد قضبان
الرأسمالى بيملك الآله
الرأسمالى بيسجن الانسان
الرأسمالى بيملك الآله
اغلال على استغلال على بِطاله
يجعل حياتك يافقير عاله
ويموتك ويبيع لك الأكفان(٥)

وتنطلق قيثارته فى «أوردى ابو زعبل»، تمزق عنجهية السفاحين

أنا الولد يونس ننوس
الأمريكانى فى الأمريكانوس
اللى مابيخافش من الروس
لاعبونى عسكر حرامية
وأنا الخليفة أنا المأمور
وأنا الملاك سيد منصور
نور فى الظلام وظلام فى النور
يعنى مصيبتكم بالمقدور
وآدى اللى كان بيقول ماأقدرش
أنزل طابور أنا ماأتمخطرش
راحت عليك أيام العرش
وآدى الحكومة الوطنية(٥)

ويرفع شعراء أباة رايات المقاومة (ونأسف هنا لعدم معرفة الاسماء)

قوم وإتكلم
سيف الظلم سلاحه متلم
طيف الظلم طريقه مضلم
والإرهاب مهزوم بيسلم
أوعى تفكر
أنه حايقدر
يوم يخنقنا
لا الأحماض حاتدوب فكرة
ولا أفران حتأخر بكرة(٢)
دانا لو أدفع
كل حياتى
لأجل تعيش الكلمة الحرة
دايما حرة
زى الشمس الحلوة ماتسطع
ولا إنى أركع
وأفضل أطاطى أطاطى
لما اتمرغ فى المستنقع(٢)
ياأوردى مالك رمالك بلون الدم
نقاش ماشى بفرشته وإلا أنت شارب دم
حداد وشهدى فدا دفعوا ضريبة الدم
أكسر بيان الليمان وأطوى حديده طى
يا أوردى أردأ رجال الحكم حكموا فيك
بالشوم وشغل الجبل وكلاب بتنبح فيك
لكن شباب البلد صانوا شعارهم فيك
ولما عجز اللسان كتبوا الشعار بالدم(٦)
وعندما يسقط على متولى شهيدا.
خمس عصافير تصوى من الأسى والجوع
وجنبهم أمهم تنعى بصوت مبحوح
على عش هده حنش أزرق بناب مفتوح
ياقلبى إبكى مادام الدمع جف وراح
خامس شهيد اتقتل فى قبضة السفاح
على بن متولى كان عامل وأبوه فلاح
والتار بتاعه ينادينا مسا وصباح
وإن كان على مات حيطلع ميت على غيره(٢)

ولايقف الشاعر عند حدود المعركة الساخنة، فالانسان البسيط فيه ينادى حبيبته
ويكتب د. عبد العظيم أنيس إلى عايدة زوجته

وعندما نسمو الى الإله
وتلتقى الأكف والشفاه
اسكب فى راحتيك لوعتى
ضراعتى
شفاعتى إليك ياغرام طفولتى(٧)

كما يكتب:

بكائى مكتوبك المكتوب بدمع العين
ياللى شتلتى فى أرض الغربة إخلاصك
وعتلتى من همى على كتفك وفوق راسك
أنا أمى داعيا لى
أنا أمى داعيا لى فى ليلة إنشق فيها الباب
وقالت لى روح يافقير إلا من الأحباب
يغنيك بعقلك وقلبك الوهاب
وتحط إيدك على إيدى مع عيالى(٧).

ويدخل سمير عبد الباقى مشيرا حماس بناء المسرح فى المحاريق

جدعان
وأيد على إيد
نبرى ونفرى الحديد
زى العجين
واشحال بقى الطين
يادى العجب
فرسان عريبة الشان
كأنهم فى الجان
لكن بشر
طالعين
من وفا الملايين
دا مش عشان الرهان
دا الفن هو اللى طالع
فى المعجنة كسبان.(*)

ويرتفع صوت الأم فى سجن النساء لتشدو انتصار خطاب

بوسة وبوسة وبوسة كمان
بوسة شقاوة وبوسة حنان
بوسة تخلى الدنيا تزغرد
وترقّص كل الجدران
بوسة عشان تكبر وتجينى
بايد ملانة وقلب ملان
مهما كبرت صغير أولادى
ولاتكبرشى على الأحضان
بوستك من بوسة الحرية
وحبك من حب الأوطان(٣)

ان الشاعر أو الزجال ينفعل بكل حدث. أذنه على الشارع وقلبه مع زحام الأقدام. وفى الخمسينيات، يرتفع الصوت من منفى جفاح مع تأميم القناة والعدوان الثلاثى:

يأتى صوت زكى مراد

مجدا لشعبك بورسعيد
لشبابك الصلب العنيد
لطليعة الخط المجيد
خط القتال
فلقد جعلت من الجنود
الهابطين على الأسود
جثثا يمزقها العفن
ومن المظلات الكفن
للمعتدين على الوطن(٨)

ومحمد خليل قاسم

أم صابر
أنت أمى أم الكادحين
أم صابر
أنت ألهمت نشيد الخالدين
أنت روعت جيوش الغاصبين
وتحديت رصاص المعتدين
فاستقرى، إن أعماق الثرى
لم تعد إلامهاد الخالدين.(٨)

ومحمود توفيق

ومضى الشعب العريق

(*)مجلة المسرح بالمحاريق

وهو يجتاح القيود
ليس بنية الحريق
أو خيانات العبيد
خالدا لاينتهى
ثائرا لاينهزم
صامدا لاينثنى
مثل أحجار الهرم(٨)

وفى الخمسينيات يدوى صوت محمد المستكاوى «بالاعلام الحمراء».

فى ثورة على الطغـاة — والكادحـون حولنـا
نبنى دعـائم الحيـاه — من دمنـا وعـمرنـا
والنصـر فى ركابـنـا
فانهضوا وارفعوا رأسكم
بالساعـد المفتـول — حطمـوا وجه أعدائكـم
والفجر يبدو ينـادى — هيا اتبعـوا أعلامنـا
قد خصبت من دمنا
هيا اتبعـوا أعلامنـا — قد خضبـت من دمنا(٩)

كذلك غنوة للشهيد

سلام تقدمه فى فخـار — جنود الكفـاح لأبطالـه
الى اكتـوبر والثـوار — الى يـوم مايو وعماله
سلام يزلزل قلـب الطغاة — يحطم من ليس يحيا به

على قبركم فى مهب الرياح — حمراء تخفق راياتنا
نحى رفاقا خاضوا الكفـاح — وماتوا ليحيا بهم حزبنا(٩)

وهنالك أناشيد أخرى آسف ايضا لعدم معرفة صاحبها

ياشعوب الشرق هـذا — وقت رد الغاصبين
فاركبوا الهول الشدادا — واصطلوها باسلين

شتتونا فى المنـافى — وأملأوا منا السجـون
سوف تأتيكم ليـالى — برقها حتـف المنـون(٢)

علشان بنحب الشعب بيـودونا المعتقـلات
من الطور للهايكسـتب للقنـاطر للواحـات

وتطول قائمة الشعراء والزجالين: محمد على عامر، رؤوف نظمى، محمود شندى، مجدى نجيب، ومختار النادى وغيرهم. إن الشاعر والزجال هما أكثر المبدعين تعبيرا عن الحدث فى حينه، كما أن أعمال الواحد منهما أكثر صور الإبداع انتشارا، فهى فى غالب الأحيان شفاهة، يحملها الرواة وهم المتلقون من سجن إلى آخر. وهى أكثر الأشكال تأثيرا أيضا، إذ أن المبدع ينفعل بما يعانيه هو وزملاؤه، ومن هنا يجد متلقيا مهيأ تماما لاستقبال مايقول، والانفعال به، إذ أن لحظة المعاناة تشمل الجميع، يعبر عنها المبدع ويتلقاها المستمع ليعيش الإبداع كأنما هو صادر عنه، يجسد مايجوس فى نفسه.

المسرح:(٦)

ويأتى المسرح بعد ذلك : المسرح بكل مكوناته: التأليف أو النص المسرحى، الإخراج،

الديكور، المكياج، الإضاءة، التمثيل. وإذا كان الشعر ينثال، فيطلق، فرديا فى أى وقت دون قيود، فإن المسرح، بكل مكوناته، يقتضى العمل الجماعى، وظروفا خاصة تسمح للمؤلف أو المترجم أن يعمل محاطا بما يحميه ويحمى عمله، وظروفا تمكن من عرضه ومشاهدته. ولهذا لايظهر المسرح الا فى ظل ظروف متقدمة فى أحوال السجن أو المعتقل.

بدأ النشاط المسرحى فى منفى جناح فى الخمسينيات، حيث كان يقبل على مشاهدته، بالاضافة الى الزملاء، السجناء العاديون والبعض من الأخوان المسلمين ورجال الإدارة وبعض الضيوف من الواحة ذاتها، بل كان المحافظ شخصيا يأتى الى السجن لحضور بعض هذه العروض الترفيهية.

ولقد برز فى هذا المجال زملاء أمثال صلاح حافظ فى الإخراج، وعلى الشريف ومحمد متولى عوض فى التمثيل وطوسون كيرلس ورؤوف نظمى فى التأليف. ألف طوسون كيرلس مسرحية عن بيع أراضى القمر وكيف سارعت إسرائيل إلى شرائها احتكارا للفرصة وتوجيها لها فى غير مايخدم البشرية، ورؤوف نظمى ألف مسرحية تتعلق بفظائع الحرب مستوحاة من كارثتى نجاساكى وهيروشيما.

وإلى جانب تلك الكفاءات، ظهرت كفاءات أخرى فى صناعة الديكور والمكياج رغم الافتقار إلى المواد اللازمة. وقد لعب الفنانون التشكيليون الدور الأساسى فى هذا المجال بمنتهى البراعة والاتقان. وانتقل كل ذلك خبرة وتراثا من سجن جناح الى سجن المحاريق عندما نقل المسجونون الشيوعيون إليه إلا أن ظروفا جدت بوصول أول دفعة من حمله أول عام١٩٥٩. إذ توتر الجو الى حد وقف كل أنواع الأنشطة وحل التضييق بحياة المسجونين.

استمر الوضع هكذا حتى بدأت الأمور تنقشع قليلا قليلا. وكان اختلاط المسجونين بالمعتقلين، كأمر واقع، يوفر لقاء طاقات ويطرح فكرة عرض أعمال مسرحية تستهدف التسلية والترفيه والتثقيف الفنى الراقى. وبدأ الاعداد حينذاك لما سمى «بمسرح العنبر» أو «مسرح الطرقة»، إذ كان العرض يجرى فى الطرقة داخل العنبر.

وكان شوقى عبد الحكيم قد كتب مسرحية «سعد اليتيم»، التى قرنت فى دائرة محدودة واقترح عليه تغيير الاسم إلى «العتمة». واخذ داود عزيز يعد العودة لإخراجها. قام بالادوار الرئيسية فيها ثروت إلياس ورمزى يوسف كما شارك محمد سعده ومصطفى عبده يوسف، ورسم المناظر سعيد عارف. وقد ركز داود عزيز فى عملية الإخراج على توظيف الإضاءة، خاصة وأن المسرحية تعتمد على الرمز. وقد دام أثر هذه المسرحية وإخراجها على الزملاء طويلا.

وبدأ التفكير فى تكوين فرقة مسرحية أو أكثر. وتصدى لويس بقطر لتنفيذ هذه الفكرة هو وثروت إلياس ومحمد سعده ومصطفى عبده يوسف. وأعد لويس مسرحية «الاستنكار» فى مواجهة ضغوط الاستنكار، وهى مسرحية من فصل واحد، كما أخذ فى إعداد فصل من مسرحية «عطيل» كان يقوم باخراج كليهما تحت إشراف ألفريد فرج الذى تحمس للفكرة تماما. وانتهز المعتقلون اقتراب أحد الأعياد للحديث مع الإدارة حول تقديم عمل مسرحى غنائى ترفيهى فوافقت بعد تردد شريطة الا يجتمع المعتقلون والمسجونون معا، أى يكون العرض فى كل عنبر على حدة. وانتهز الزملاء الفرصة فقدموا العرض السياسى قبل المسرح الغنائى، الذى سوف تحضره الادارة.

قام الزملاء العمال الذين يمتلكون مهارات وقدرات فنية يدوية بالمشاركة فى إعداد المسرح. تم اعداد ورق على شكل مفارش وسجاد، كذا أعدت الملابس الملائمة للزمان. وقام سعيد عارف بعمليات المكياج تحت إشراف المخرج. أعد شوارب من فتائل البطاطين وذقونا بيضاء من القطن واستخدم أقلام الألوان فى استكمال المكياج.

قام محمد سعده، فى مسرحية الاستنكار، بدور المعتقل المطحون، ومصطفى عبده يوسف بدور ضابط المباحث. كما أعدت مسرحية «ثلاثين يوم فى السجن» لنجيب الريحانى، لعب فيها خالد حمزة دور الريحانى. فى ذلك الوقت بدأ الإعداد للمسرح الثابت. وكان صلاح حافظ قد أنهى مسرحيته «الخبر» عن حرية الصحافة، لتكون أول مايعرض على هذا المسرح، وليكون أول عرض لها افتتاح المسرح وأخذ لويس بقطر فى تثقيف فرقته مسرحيا. كان يطلب من كل واحد فى الفرقة الايقف عند حد دوره فى المسرحية فقط. على كل منهم أن يعيش المسرح بتفاصيله وحركته والمسرحية بشخوصها جميعا.

بنى المسرح الثابت، على طريقة المسرح الرومانى. قام بتصميمه والإشراف على تنفيذ بنائه فوزى حبشى. شارك مئات الزملاء من المسجونين والمعتقلين فى تجهيز الطوب اللازم والبناء كانت المنافسة بين الزنازين حافزا ايجابيا، إذ أنتجت احداها تسعة آلاف طوبة فى يوم واحد. وكان العدد المطلوب ستين ألف طوبة.

ورسم صبحى قلينى لوحة وضعت على الحائط الكبير للمسرح. لوحة حمامة السلام. عشرة أمتار فى ستة أمتار، كما أعد أيضا وجهين أحدهما منامك والآخر كتلك الذى توضع فى واجهة المسارح.

صدرت مجلة «المسرح» يومية باشراف فكرى رفاعى وعدلى برسوم لإثارة حماس الزملاء ومتابعة البناء ويُصدر «مسرح الغد» إعلانا ودعوة جاء فيها:

«مسرح الغد» يواصل رسالته فى تقديم المسرح العربى الجديد

الخبر-صلاح حافظ- اخراج صلاح حافظ١٩٦١-١٩٦٢

حلاق بغداد- ألفريد فرج- إخراج صلاح حافظ١٩٦٢

الحل الأخير- صلاح حافظ- إخراج صلاح حافظ١٩٦٣

أختام البلد - صلاح حافظ- إخراج حسن فؤاد١٩٦٣

المسرح العالمى - شو.إبسن. جوركى.ميللر-إخراج حسن فؤاد١٩٦٣

مسرح الغد يقدم فى العيد الحادى عشر للثورة- نعمان عاشور- رائد المسرح العربى الحديث «عيلة الدوغرى»- إخراج حسن فؤاد -سجن الواحات الخارجة، ٢٣يوليو ١٩٦٣

الممثلون

رؤوف بسطا : عيشة الدوغرى

يوسف مصطفى: زينب الدوغرى

لطفى فطيم: حسن الدوغرى

د. سعد بهجت: مصطفى الدوغرى

حسن فؤاد: سيد الدوغرى

فتحى السجان: كريمة

عريان نصيف: أحمد أفندى

عبد العزيز بيومى : أبو الرضا شننى

فخرى مكارى: سامى

سامى عطا: أزهار

محمد الزبير: الطواف

على الشريف: الملقن

الفنيون

مدير الإدارة: ألبير آريه

الديكور: حليم طوسون-سيد اسحاق -طه محمد على

الاضاءة : شوكت عبد الوهاب

الملابس والإكسسوار: على الحسينى

محمد الليثى-حسن بدر -سامح عطا

مدير المسرح: سمير عبد الباقى

المكياج: سعيد عارف

تعرض المسرحية على المسرح الدائم الذى انشأه بالسجن المهندس فوزى حبشى.

قدمت أيضا فصول من مسرحيات مثل «مكبث» لشكسبير، مثل خالد حمزة الدور الأول فيها.

«ونيكراسوف»، لبول سارتر، مثل نبيل الهلالى الشخصية الأولى فيها.

كما أشرف محمود العالم على إخراج عدد من المسرحيات منها. «حفلة عيد الميلاد» وهى من تأليفه أيضا، و«الناس اللى فوق». وقدمت فى يوم المسرح العالمى ٢٧ مارس فصول من «القاعدة والاستثناء لبريخت، «الإسكافية العجيبة» للوركا، و«الدب» لتشيكوف.(٧)

كما مثل رؤوف حلمى وعدلى برسوم مسرحية «إيثيل وروز نبرج»

وكان من الممثلين أيضا بالإضافة الى من ذكرت أسماؤهم: عدلى عزيز، ابراهيم السمالوطى، ابراهيم مرسى، وكثيرون آخرون(٦)

لم يكن المسرح بكل مكوناته مجرد عمل ترفيهى يحضره المحافظ وإدارة السجن والسجناء والمعتقلون، لكنه كان أيضا مجالا هائلا للتثقيف والحوار والنقد والدراسة والتدريب على التذوق الفنى.

أعد عبد العظيم أنيس، مثلا، دراسة عن «تأويل الشخصيات الرئيسية فى مسرحية نيكراسوف»(٧). كما أعد نبيل زكى دراسة عن «مشهد على الجسر» لآرثر ميللر.(٦)

مسرح العرائس(٦)

وإلى جوار هذا المسرح الكبير، كان هنالك مسرح العرائس، والذى بدأ أقرب الى الاراجوز على يد صلاح حافظ، ثم تطور الى مسرح عرائس حقيقى فيما بعد. أخرج إكرام محارب أول عرض له بعنوان «عفريت الأحلام». وهو نص اختير من بين ثلاثة نصوص تقدم بها الزملاء، ويقوم النص على عفريت يحقق الأحلام، وكل الأحلام لاتساوى شيئا، فيطلب منه فى النهاية أن يذهب الى بيته. أعد سعيد عارف الوجوه، وزميل آخر الملابس، وإكرام محارب وغايث سمعان الديكورات والمناظر الداخلية والخارجية من ورق «الشكاير». وكان لابد من اللجوء الى الجبل لإخراج الجو المناسب للمسرحية، فاستخدمت طارة منخل شدت عليها قطع من ورق السوليفان الملون: أحمر، أخضر، أصفر، تتحرك لمبة كهربائية وراءها فى سرعة كبيرة، مع نفخ دقيق ليكتمل التأثير. قام بدور البطولة، دور العفريت، رفعت السعيد، بعد دهان وجهه بالأسود وعمل المكياج اللازم.

وكان مسرح العرائس يقدم عروضا للأطفال، أبناء الزملاء أو اخوتهم، فى أيام الزيارات التى ترد الى السجن: بل وكان يقدم لهم بعض العرائس كهدايا.

وحول أعمال المسرح الثابت أو مسرح العرائس، كانت تدور نقاشات حادة إلى درجة طغيان السياسة على العمل الفنى، إلا أن كل ذلك خلق جواملينا بالحيوية والنشاط والثقافة.

ولقد تفجرت حول تلك الأعمال المسرحية طاقات موسيقية مثل رزق عبد المسيح فى أعمال موسيقية ونقدية، إذ قدم دراسة نقدية لأول أغنية لأم كلثوم من تلحين محمد عبد الوهاب تناول فيها المزج غير المتناسق الذى يقوم عليه اللحن. كذا طاقات غنائية مثل شوكت عبد الوهاب، وحسن المناويشى، محمد على عامر وسعد رحمى وغيرهم.

أحيا هؤلاء الزملاء وخاصة سعد رحمى أغانى سيد درويش والحانه. لقد كان فن سيد درويش يزدهر بلاحدود، باعتباره فناً شعبياً أصيلا، خلف جدران السجون والمعتقلات والتى يمكن إعتبارها بحق الحضانه الاساسية لهذا الفن العظيم.

وهنالك خلف القضبان أيضا برز محمد حمام كمغن. كان شابا خجولا، حينذاك، لايغنى إلا من خلف ستار، بطانية من بطاطين السجن، ينطلق من ورائها صوت محمد حمام كأنما هو آت من عالم يحمل اشجان مصر وآمالها، صوت حان رخيم عميق يملأ الزملاء بالشجن وبطاقات غامرة تفيض بها النفوس.

وفؤاد حداد، قيثارة القيد، ولياليه الرمضانية الممتعة المبهجة، و «الشاطر حسن»، ينتفض على يديه ومتولى عبد اللطيف، تأليفا وإلقاء، يفرض على العزلة جو قاهرة المعز ولياليها الرائعة.

نهضة تحيى حركة ثقافية كاملة: المسرح، العرائس، الأراجوز، خيال الضل لصلاح حافظ. وليالى «فؤاد حداد» الرمضانية و«الشاطر حسن».

ولابد قبل أن نغادر هذه البوتقة الثقافية العظيمة أن نشير الى سجن النساء(٣)

كانت الزميلات تنتهز أية فرصة، عيد ميلاد واحدة منهن أو عيد ميلاد طفلها أو زوجها أو خاطبها ليقدمن برنامجا ترفيهيا، مثل برنامج الأراجوز. كن يضعن ستارة فى ركن العنبر ويستخدمن الاصابع للتعبير. قدمن من ضمن ماقدمنه أراجوز عسكرى المرور: سيدة تسير على الرصيف، تصعد من الشارع سيارة لتدهمها. يأتى عسكرى المرور. ترشوشضه السيارة، عندئذ يؤنب العسكرى السيدة المصابة لأنها تسير على الرصيف والشارع بالغ الاتساع.

كذلك كن يقمن الحفلات التنكرية وبرامج تقليد بعضهن البعض.

بدأت انتصار خطاب تكتب المسرحيات التى شاهدتها فى الخارج، وخاصة تلك التى لنجيب الريحانى. ثم تقوم بتوزيع الأدوار والإخراج. تشكل فريق تمثيلى، قدم داخل العنبر

مسرحيات: «الناس اللى تحت»، «الدلوعة»، «قسمتى» و «عبد السلام أفندى». كانت محسنة توفيق هى البريمادونا أمامها كانت تمثل ليلى عبد الحكيم، ليلى الشال وأميمة أبو النصر. لم تكن محسنة توفيق هى الممثلة الأولى فقط، بل كانت أيضا مغنية الحبسة، تغنى لعبد الوهاب (اغانيه القديمة) وأم كلثوم وعبد الحليم حافظ وسيد درويش.

أما على نطاق السجن كله فقد قامت انتصار خطاب بتأليف بعض المشاهد وإخراجها. كانت تقوم بتصميم الرقصات التى كانت تؤديها السجينات العاديات من فتيات الكباريهات اللواتى يجدن الرقص، حتى السجانات كن يشاركن بالغناء.

الابداع القصصى والروائى:

ربما كانت القصة القصيرة والرواية هما أقل الأعمال الابداعية نصيبا فى الظهور داخل المعتقلات والسجون. فإن كان الشاعر يتلو شعره على جمهوره، وإن كان الكاتب المسرحى يعرض مسرحيته على جمهوره أيضا، فإن كاتب القصة القصيرة أو الرواية، كان يقرأ مايكتب فى حدود حلقات ضيقة من المهتمين، ثم يحاول تهريب ماأنجز إلى الخارج. أما الكتابة عن تجربة السجن والمعتقل، فقد كان من الصعب التعبير عنها والكاتب مازال يعيشها.

ونحن هنا إزاء أنواع ثلاثة من كتاب القصة القصيرة والرواية: هؤلاء الذين كانت كتاباتهم داخل السجن استمرارا لكتاباتهم خارجه. هؤلاء الذين بدأوا الكتابة من السجن واستمروا أو لم يستمروا بعد الخروج وهؤلاء الذين كتبوا بعد أن خرجوا.

فى منفى المحاريق كتب صلاح حافظ «المتمردون»، ومحمد خليل قاسم «الشمندورة» وفخرى لبيب «ذكريات مدرس» (وهى لم تنشر حتى الآن).

كانت شمندورة محمد خليل قاسم، وهو يتلو ماأنجز من مضمونها فى ضوء القمر تحت شعلة معلقة، فوق رمال منفى جناح، شيئا جديدا تماما على دائرة المتحلقين الذين يتابعونها يوما بيوم. مذاق جديد له حلاوة البلح البريمى والسكوتى وكل عذوبة النوبة والنوبيين حراس مدخل النيل المصرى، وكما كان للمذاق حلاوته، كان له أيضا مرارتة- تلك المرارة التى لايعرف عنها أهل الشمال شيئا، يتجرعها حراس مدخل النيل المصرى، فى الجنوب اغراقا ونزوحا.

كانت عالما حقيقيا رائعا وبطوليا حمله قاسم على كتفيه ليلقى به شمندورة توضح معالم ماكان خافيا.

ومابين القلعة والفيوم وقصر العينى كتب لطفى الخولى «رجال وحديد» و «ياقوت مطحون»(١٠)

وفى سجن المحاريق ومنفاه كتب محمد صدقى، «شوارع المدينة» و «قمر وراء السحاب» وفتحى خليل «حذاء لابنتى»، وزين سليط «عندما نولد من جديد»، وعبد الستار طويلة «الرجل الذى يعدو»، وفكرى الخولى «الرحلة» وكان من الشباب صنع الله ابراهيم وعبد الحكيم قاسم وكمال القلش وغيرهم. وكتب شريف حتاته مجموعة رواياته المعروفة عن السجن والمعتقل بعد الخروج.

وكى أوضح صعوبة الإلمام بالصورة، فقد تشكلت لجنة من اثنى عشر زميلا منهم محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس وصلاح حافظ وحسن فؤاد وزهدى ومحمد صدقى دعت الى مسابقة للقصة القصيرة، شارك فيها مايزيد عن الثلاثين زميلا، إلا أن المعلومات عنهم لاتكاد تتوافر.

الترجمة:

حظيت اعمال الترجمة باهتمام بالغ. إذ كانت متنوعة تغطى احتياجات للمسجونين والمعتقلين، غير محدودة، سياسية واقتصادية واجتماعية وفلسفية وتاريخية وعلمية وأدبية وإخبارية

بدأت أعمال الترجمة فى فترة مبكرة، حتى فى ظل أصعب ظروف السجن والاعتقال. والحقيقة أن أعمال الترجمة تلك، لو قدر لها، حينذاك، أن يمتد طريقها إلى النشر فى الخارج لشكلت ثروة ثقافية تنويرية، فكرية، أيديولوجية وأدبية هائلة وثمينة.

لقد قدمت هذه المكتبة رادا عظيما صار جزءا من الجدل الفكرى والسياسى فى الداخل، كما أمدت المسرح بالأعمال المسرحية الأجنبية، والزملاء بأروع الأعمال الأدبية العالمية. كما جعلت الجميع يعيشون العصر ولاينعزلون عنه رغم الكثبان والقضبان.

وسأحاول فيما يلى، قدر ما أتذكر، تقديم أسماء الذين شاركوا فى أعمال الترجمة: إبراهيم عامر، أحمد صادق سعد، أحمد عبد العليم، أسعد حليم، اسماعيل المهدوى، اسماعيل صبرى، بهجت النادى ثروت إلياس، حسنى تمام، حليم طوسون، حمدى عبد الجواد، خيرى عزيز، ريمون دويك، سامى خشبة، سعد رحمى، شريف حتاتة، شكرى عازر، طاهر عبد الحكيم، عادل رفعت، عبد العظيم أنيس، فخرى لبيب، فؤاد بلبع، فؤاد عبد الحليم، فؤاد مرسى، كمال السيد، لطفى فطيم، لويس بقطر، محمد المستجير، محمد خليل قاسم، محمد سيد أحمد، نبيل زكى.

وقد اقتضت عمليات التأليف والترجمة قيام مايشبه دور الطباعة والنشر والتوزيع. فهنالك أطقم من الزملاء، كاملة للنسخ بخط جميل قياما بدور المطبعة، ثم تصميم المطبوع بالغلاف المناسب والرسوم الداخلية المناسبة، وهو عمل يقوم به الزملاء، والرسامون والفنانون، ثم تجليد المطبوع تجليدا يتحمل

التداول، فى ورشة التجليد، ثم التوزيع طبقا لأسبقية الحجز.

كان يعد من كل مخطوط يجرى تداوله نسخ ثلاث، واحدة للحفظ والتأمين، والثانية للتداول والقراءة وترسل الثالثة إلى الخارج انتظارا للمستقبل. ومع ذلك ضاع الكثير من تلك الأعمال، إما أثناء عمليات التفتيش أو تاهت بعد الخروج، أو مازالت مدفونة فى مخابئ سجن الواحات السرية، والذى غدا الآن مزرعة للبط.

الدراسات والبحوث:

كانت هنالك أيضا دراسات وبحوث تجد طريقها فى صوره محاضرات وحوارات عامة أو فيما سمى «بالجامعة الشعبية»، والتى كانت حدثا تعليميا تثقيفيا لانظير له فى تاريخ النشاط اليسارى فى مصر، فى مجالات الاقتصاد والعلوم والرياضيات: د.اسماعيل صبرى، د.عبد العظيم أنيس، د.فايق فريد، د.فؤاد مرسى، د.فوذى منصور، وفى اللغات: سمير توفيق ومحمد سيد أحمد، وفى القانون: بولس لطف الله، ظريف عبد الله د.يوسف درويش، وفى الفلسفة: نبيل زكى.

وفى داخل السجن والمعتقل بدأ د.عبد العظيم أنيس كتابه عن قصة العلم القديم، «العلم والحضارة، وبدأ د.فؤاد مرسى كتابه،«رأس المال لكارل ماركس».

الصحافة:

كانت الصحافة، وفى مثل هذا المكان، خلف القيود، إبداعا رائعا، تصدى له عدد من الزملاء الصحفيين والكتاب السياسيين. كانت فى غالبيتها صحافة على الهواء. تقدم الخبر والتحليل والدراسة والفكاهة والنصائح الطيبة وتعلن عن الرياضة والبرامج التثقيفية والتعليمية والفنية، والرسوم والكاريكاتير أيضا باستخدام البطاطين.

وقد كان لكل صحيفة من تلك ظروفها سواء من ناحية الأوضاع التى تعمل فيها عسرا أم يسرا، أو القدرة البشرية والتى تنعكس فى موضوعاتها. ورغم ذلك فقد صدرت تلك الصحف تحمل رائحة المكان ومذاقه. ففى أوردى أبو زعبل صدرت المجلة الساخرة «دكتور شومة» لنبيل الهلالى، والمجلة المتنوعة «إنتباه» لعبد العظيم أنيس(١١). والمجلات «دوغرى» فى عنبر واحد، «الدبورة» فى عنبر إثنين، تليفزيون فى عنبر ثلاثة «التشوينة» فى عنبر خمسة و«الفلكة» فى عنبر ستة(٢).

وفى منفى المحاريق فى الواحات، كانت هنالك مجلات أسبوعية.

«النافذة»، وهيئة تحريرها وديع ساويرس، عبد المنعم صبحى وعدد آخر من الزملاء تحت الاشراف السياسى لداود عزيز. «الطريق»، ومجلس إدارتها: أديب ديمترى، أمير اسكندر، فتحى عبد الفتاح، محمود القويسنى، تحت الاشراف السياسى لنبيل صبحى. كما كانت المجلة تستعين بعدد كبير من الزملاء من خارج هذا المجلس فيسهمون مساهمة جادة فى مادتها مثل نبيل زكى ومنير المغربى وسعيد عارف: «الهواء» تحت إشراف صلاح حافظ. «الأفق» تحت إشراف رؤوف نظمى.

وكان الرفاق الفلسطينيون فى مختلف هذه الصحف: معين بسيسو بقصائده، عبد القادر ياسين بلوحاته الكاريكاتيرية وعطية مقداد.

وفى خريف ١٩٦٠ اتفق عبد القادر ياسين مع صلاح حافظ على تنظيم دورة للفن الصحفى تخصص لمن يريد من المعتقلين الفلسطينين. وقد اشترك فى هذه الدورة كل من الديب الهربيطى ومحمود عويضة وعمر عوض الله وعبد القادر ياسين. وحاضر فيها كل من صلاح حافظ (المصدر الصحفى، التوجيه الصحفى)، فتحى خليل وابراهيم عامر (المقال السياسى)، زهدى العدوى (سلاح الكاريكاتير). حسن فؤاد (الإخراج الصحفى) وعبد الستار طويلة (التحقيق الصحفى)(*)

وكانت هنالك «وكالة أنباء عبد الستار طويلة» اليومية والمعروفة باسم «واس»، وهى تقوم بتزويد المعتقلين والمسجونين بأهم الأخبار والتطورات على الساحتين المحلية والدولية.(٦)

وفى هذا الصدد يجب ذكر مجلة القناطر-سجن الرجال حيث صدرت مكتوبة أربع أو خمس مرات فى حجم كف اليد تحت الاشراف السياسى لسامى عجيب. كانت تكتب فى ليلة واحد مع اتخاذ إجراءات أمن مشددة. احتوت على المقال والشعر والنكتة ورسوم الكاريكاتير والموتيفات والغلاف الملون. كانت أقرب الى مجلة روز اليوسف. كان ينتهى اعدادها طوال اليوم ليبدأ توزيعها فى الصباح(٣)

وفى سجن النساء كانت هنالك مجلة على الهواء أيضا تحت إشراف إنجى افلاطون واسماء البقلى. وكانت مقدمة المجلة تقول، إنها تسمع ولاتقرأ. تستمر الى مالانهاية، حيث اننا لاندرى متى تتوقف(٣).

الفنون التشكيلية: فى الواحات(٦)

بدأت الفنون التشكيلية فى سجن المحاريق كامتداد لذلك النشاط الرائع فى سجن جناح - والذى كان على رأسه وليم اسحق (الملك)، داود عزيز، وسعيد عبد الوهاب. بدأ النشاط

(*) عن الأستاذ عبد القادر ياسين

فرديا كل فنان يعمل فى زنزانته، وقد انضم الى السجن بعد الحملة: حسن فؤاد، زهدى العدوى، محمد الجريتلى، سعيد عارف، صبحى الشارونى، أحمد بيكار، محمد المهداوى، ابراهيم حسان، مجدى نجيب، محمد حمام، إكرام محارب وغايث سمعان وغيرهم.

كان هنالك أكثر من أتيليه، وكل أتيليه مدرسة يهرع إليها الزملاء الذين بدأت تتفتح مواهبهم، يرسمون بالحبر الشينى والرصاص والألوان الزيتية.

وكان وليم اسحق قد اكتشف وجود طينة فى أرضية المعتقل أفضل من طينات تستخدم فى الخارج لصناعة الخزف والحراريات. وبدأ إعداد معجنة للطين وفرن للحريق واتيليه لفنون الخزف.

واعدت ورشة لأعمال الجبس، قدم لها الجريتلى وسعيد عارف الكثير من إبداعاتهما فى اعمال النحت والتى كانت تعد لها القوالب لتنسخ وتوزع على الأهل هدايا أثناء الزيارات. كذلك عدد كبير من البورتريهات التى صب البعض منها برصاص الأنتيمون.

وأقيمت المعارض لكل هذا الإنتاج من بورتريهات ولوحات ورسوم وكاريكاتير ونحوت، تسجل حياة القيد وطوابير العمل بالجبل

وتهافت علية القوم فى الواحة يحضرون هذه المعارض، يشترون منتجاتها، والزملاء سعداء بما يعرضون، بالمعرفة والثقافة الفنية التى تنمو وتزدهر فيما بينهم.

وخاضت أقلام الفنانين معركة الافراج يرسمون الكروت: الأسلاك الشائكة وقبضة تمسك بها (محمد المهداوى). شباك الزنزانة وحمامة السلام (إكرام محارب)، وكان يتسلم هذه الأصول عدد من الزملاء الذين يجيدون تقليد الرسوم لنسخ أعداد كبيرة منها وإرسالها الى الخارج.

لقد أضفى الفنانون لمسة جمال حقيقية على كل ما كان يحيط بهم: أيام الأعياد، المسرح، العرائس، الكتب الصادرة محليا والمجلات المذاعة على الهواء. لقد كانوا نسمة حياة ولمسة أحالت الأصفر الذى يمسك بخناق المكان الى أصفر، أحمر، أزرق، بنفسجى وكل ألوان الطيف.

سجن القناطر-رجال(٣)

هنا استخدم الفنانون وعلى رأسهم إكرام محارب (قبل نقله الى الواحات) لبابة الخبز كمادة خام لإعداد منحوتات دقيقة كالنمنمات. كان العمل يحتاج الى الصبر الشديد وبلورات الريڤلاڤين والميثيلين بلو لتوفير الألوان اللازمة. كان العمل يحتاج الى الصبر الشديد والدأب والعمل على مراحل: الوردة مثلا فى يوم، عنقها فى يوم آخر، واوراق الفرع فى يوم ثالث.

رأس حصان، رأس حمار، من عشرات القطع التى تنسج معا. بابا نويل وعربته وحصانه وفوق العربة شجرة عيد الميلاد وخلفها فانوس بكل التفاصيل الدقيقة، لكل مكون على حدة. والقاعدة، قطعة من الصابون السانلايت بعد تلميعها فتبدو كالرخام المصقول.

كما استخدم بعض الزملاء هذا الصابون لنحت تماثيل للوجوه. وبرع صابر زايد فى صناعة السلال الصغيرة من لبابة العيش المبرومة.

واقيم فى إحدى الزنازين، معرض لكل هذا الإنتاج. وبدأت الإدارة تهتم بما يقوم به الزملاء من أعمال، فأوكلت اليهم إعادة توضيب حجرة الزيارة فى السجن وتجميلها. فأعيد تلوين جدرانها بطريقة متناسقة كما قام إكرام باستخدام الأسلاك المجلفنة فى إعداد تكوينات فنية تصور حياة السجن.

وسمحت الإدارة لهم بانشاء أتيليه. أمدته بالطين الأسوانلى والخيش وفرش الألوان والألوان واللوحات وحامل للرسم.

ولعب الفن دورا فى استنفار آدمية السجانة حتى أن البعض منهم كان، قبل السماح لهم بتلك الإمكانيات، بغض الطرف إن عثر على قطعة من المنحوتات أثناء التفتيش، بل ان كانت هنالك رتبة ترافقهم قاموا باخفائها دون أن يصيبوها بأذى ما.

سجن القناطر نساء(٣).

وفى سجن النساء كانت إنجى افلاطون بمفردها قوة خلق عملاقة سمحت لها الادارة بعد جهد أن ترسم على أن تسلم أعمالها لإدارة السجن لبيعه بمعرفتها. رأى مأمور السجن أن اللوحات كئيبة، إذ أنها كانت سجلا رائعا لحياة السجينات، وبالتالى فإن أحدا لن يشتريها. عرضت عليه الزميلات أن يقمن بشرائها، وقد حدث ذلك بالفعل. كان يود لوحات عن جمال الطبيعة. رسمت إنجى السجينات فى المغسل والزنازين، فى الطابور وفى الزيارة، كذا أطفالهن، كما رسمت الطبيعة كما تراها من وراء قضبان السجن وجدرانه: الشمس والأشجار وهامات أشرعة المراكب.

ثم حصلت على تصريح رسمى بالرسم، مما يستلزم إخراج لوحاتها عن طريق المباحث العامة التى صادرت اثنتى عشرة لوحة بحجة دواعى الأمن، فلجأت انجى الى تهريب أعمالها.

لقد سجلت الفنانة العظيمة إنجى إفلاطون عالما بأكمله، مما شكل مرحلة من أهم مراحل تطورها الفنى.

إن دور هؤلاء المبدعين وماقدموا يحتاج حقا إلى جهد خاص قبل أن يمضى الزمن ويتناثر الكثير أكثر مما تناثر حتى يتعرف شعبنا أى أبناء كان هؤلاء، حبا لمصرهم وتمسكا بها رغم عذابات القيد والمنفى.

إننى أود قبل أن انهى هذه «العجالة»، التى لابد وان يعتريها الكثير من أوجه القصور، أن أوضح أن هؤلاء المبدعين لم يقتصر اهتمامهم أبدا على مصيرهم هم فقط خلف الجدران، إنما كان يشغلهم حقا ماكان عليه المبدعون خارج الجدران. إنهم يكتبون ويكتبون لمن يتصدرون منصة الثقافة حينذاك، إلى: نجيب محفوظ، طه حسين، أحمد بهاء الدين، إحسان عبد القدوس، فتحى غانم، يوسف السباعى، وغيرهم وغيرهم يضعونهم أمام مسئولية ضمائرهم، أمام مايمكن أن يصيب العقل والوجدان فقهر المبدعين لايصيب من وقع الضيم عليه فقط لكنه يصيب ضمير الشعب كله، يصيبهم هم أيضا. ومن هنا فإن وقوفهم إلى جانب من هم فى القيد انما هو دفاع عن أنفسهم بنفس القدر إلا أن ذلك لم يمنعهم من أن يكونوا وهم وراء القيد الحديدى عونا لمن كان فى «الحرية» فى القيد الحريرى.

ويكتب محمد صدقى إلى أنور المعداوى خلال أزمته:

«من وراء سجن الواحات الخارجة، من منفاى الذى لم تحل سنواته الخمس دون استقطار أطيب الذكريات الحلوة من قلبى العاطش لممارسة ارق المشاعر وأخلصها مع كل من أحبهم وأجلهم، من خلف أسوار هذا السجن ابعث اليك بتحياتى القلبية ....من مكانى هذا أيها الصديق وأنا أحتمل بالحب والثقة والتفاؤل ظروفى الخاصة اتطلع إلى روحك الفتية وقلبك الباسل معبرا عن مودتى الخالصة وأطيب إعزازى وشوقى الحار لكل أنباء طيبة أسمعها عنك.

أمانى المتعجلة لكلماتك المضيئة الواعدة، لمقالاتك ودراساتك وكتبك -لكل مجهوداتك المثمرة البانية»

لم تكن معركة هؤلاء المبدعين قاصرة على حدود الجدران، كانت فى كل مكان، حيث الإنسان عشقا لمصر وبرا خالصا بشعبها.

الهوامش

(١)دفاتر فلسطينية- معين بسيسو - دار الفارابى
(٢)الاقدام العارية - طاهر عبد الحكيم- دار إبن خلدون
(٣)الشيعيون وعبد الناصر- فخرى لبيب -الجزء الاول - مطبعة الأمل
(٤)شيوعيون وناصريون - فتحى عبد الجواد
(٥)موال البرج وقصائد فى المعتقل - فؤاد حداد - دار الغد
(٦)الشيوعيون وعبد الناصرالجزء الثانى-فخرى لبيب- تحت الطبع
(٧)رسائل الحب والزنوالثورة - د. عبد العظيم أنيس - مكتبة روز اليوسف
(٨)قصائد مصرية- دار الفكر
(٩)رحلة الحجلات - محمود المستكاوى - دار العربى
(١٠)قصص قصيرة لطفى الخولى - مركز الأهرام للترجمة والنشر
(١١)فى معتقل أبو زعبل - إلهام سيف النصر- دار الثقافة الجديدة.

الشيوعيون والمؤسسات الثقافية

محمد يوسف الجندى

اذا تحدثنا عن أثر الشيوعيين المصريين فى الحركة الثقافية المصرية والعربية فلن تكفى مقالة واحدة لتغطية هذا الموضوع. ولهذا وسنقصر الحديث هنا عن المؤسسات الثقافية التى أنشأها الشيوعيون فى خلال السبعين عاما الأخيرة. وكان لهم من خلالها وبالتعاون مع عدد من أبرز المثقفين ورجال الفكر فى مصر أثر فى الحركة الثقافية والفكرية فى مصر.

وقد حاول الشيوعيون منذ بداية نشأتهم أن تكون لهم صحفاً تعبر عنهم، ولاقوا فى سبيل ذلك صعوبات كبيرة منها القوانين التى تضع العراقيل فى سبيل اصدار الصحف ومنها سلاح المصادرة والسوق. وكانت أول محاولة هى للحزب الاشتراكى الذى أسس عام١٩٢١ وطلب ترخيصا باصدار صحيفة ورفضت وزارة الداخلية فلجأ إلى جريدة قائمة اسمها «جريدة الشبيبة» واتفق مع صاحبها على أن تصدر كجريدة اشتراكية ولكن لم يصدر منها غير عدد واحد صودرت بعده.

ثم صدرت مجلة «الحساب» كأول جريدة علنية أسبوعية تصدر عن الحزب الشيوعى المصرى بعد حله عام١٩٢٤. وكان رئيس تحريرها يورفيق جبور الذى استأجر رخصة بهذا الاسم من صاحبها ابراهيم الصيحى. وكانت قد توقفت عن الصدور فى ٢٣ديسمبر ١٩٢٤. ولكنها عاودت صدورها على يد رفيق جبور وكوادر الحزب فى ٦ مارس ١٩٢٥. ولكنها لم تصدر غير ثمانى أعداد وصدر آخر أعدادها فى ١٩٢٥/٥/١٨ وسجن رئيس تحريرها ومحررها ومندوبوها بالأقاليم.

ولم تتوقف المحاولات ففى ١٤فبراير ١٩٣٠ وفى ظل ارهاب صدقى صدر العدد الأول من مجلة «روح العصر» (جريدة اشتراكية سياسية أسبوعية). وكانت المبادرة لعصام الدين حفنى ناصف ومحمود حسنى العرابى والدكتور عبد الفتاح القاضى الذى حصل على الرخصة. ووجهت المجلة بالصعوبات المالية ومطاردة السلطات الى أن أغلقت فى النهاية وفى نفس العام، وقدم عصام الدين حفنى ناصف الى محكمة الجنايات التى أصدرت حكما ببراءته.

وحدثت محاولة أخرى من خلال مجلة «شبرا» التى صدرت فى ٢٦أغسطس١٩٣٧ والتى يحاول عصام الدين حفنى ناصف الاستفادة منها لنشر الأفكار الاشتراكية. وكذلك مجلة «التطور» الشهرية التى كانت تصدر عن جماعة الفن والحرية والتى كان يرأس تحريرها أنور كامل وقد شارك فى التحرير أسماء مثل رمسيس يونان وجورج حنين وكامل التلمسانى وعبد الحميد الحديدى وعبد المغنى سعيد وعصام الدين حفنى ناصف وغيرهم. ونذكر أيضا «المجلة الجديدة» فى أوائل الأربعينيات ومقالات سلامة موسى فيها.

وقبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية نشأت داران فى القاهرة، واحدة فى شارع نوبار كانت تسمى «دار الأبحاث العلمية» والثانية فى شارع القصر العينى كانت تسمى «لجنة نشر الثقافة الحديثة». الدار الأولى كان يوجهها اثنان من المثقفين البارزين هما شهدى عطية الشافعى وكان مفتشا للغة الانجليزية وعبد المعبود الجبيلى وكان معيدا فى كلية العلوم.وكان يتردد على هذين الدارين نفر من أبرز المثقفين

والطلبة نذكر منهم ابراهيم حلمى عبد الرحمن ولطيفة الزيات ومراد غالب ومحمد زكى هاشم واحمد صادق سعد واحمد رشدى صالح وأنور عبد الملك وعبد الرحمن الشرقاوى ونعمان عاشور وكثيرون غيرهم. وكانت تقام فى كل من الدارين ندوات حول أهم القضايا الداخلية والخارجية.

كانت القضايا السياسية تخضع للتحليل العلمى بشكل لم تعهده المحاورات الثقافية فى أى مكان آخر.

وأقام بعض المثقفين من لجنة نشر الثقافة الحديثة دار للنشر سميت «دار القرن العشرين» «صدر عنها مؤلفات لأبو سيف يوسف «رد على العقاد» واحمد رشدى صالح «كرومر فى مصر» ولأحمد صادق سعد «مأساة التموين» وغيرها.

ومن ناحية أخرى صدر عام ١٩٤٥ كتابان هامان هما «أهدافنا الوطنية» لشهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى ليقدم رؤية جديدة تختلف عما كانت تردده الأحزاب التقليدية فى ذلك الوقت. والكتاب يربط بين الأهداف الوطنية والأهداف الاجتماعية، ويحدد مفهوم التحرر من الاستعمار أنه ليس الجلاء العسكرى وحده كما كانت تردد الأحزاب القائمة فى ذلك الوقت وإنما هو الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى. والكتاب الثانى هو «الاخوان المسلمون فى الميزان» وقد صدر باسم مستعار ومؤلفه هو عبد الرحمن الناصر وكان معيدا بكلية العلوم. وكان يحلل حقيقة تنظيم الاخوان المسلمون ودوره وممارساته فى هذه الفترة من الحركة الوطنية المصرية.

والى جانب ذلك قامت فى شارع ابراهيم (الجمهورية حاليا) جامعة عمالية كان يتردد عليها العمال يحصلون على مختلف أنواع التثقيف العمالى والسياسى الى جانب التثقيف العام. وكان يقوم بالتدريس فيها عدد من المثقفين اليساريين من «دار الأبحاث العلمية».

وبدأ يصدر فى هذه الفترة عدد من المجلات أسسها الشيوعيون مثل «أم درمان» التى كانت تعبر عن الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى. ومجلة «الفجر الجديد» التى كان يرأس تحريرها احمد رشدى صالح واشترك فى تحريرها عدد كبير من اليساريين من مختلف الاتجاهات فى هذه الفترة. وكان لها دور كبير فى الحركة السياسية والفكرية فى هذه الفترة الهامة من تاريخ الحركة الوطنية المصرية، ومجلة «الطليعة» التى كانت تصدر باسم اتحاد خريجى الجامعة ويشرف الشيوعيون على تحريرها. وصدرت أيضا مجلة عمالية هى «الضمير» التى كان يرأس تحريرها محمد يوسف المدرك القائد النقابى المعروف.

وقد لعبت هذه المؤسسات الثقافية والصحف التقدمية دورا كبيرا فى الاعداد الفكرى للحركة الوطنية التى تصاعدت عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ووصلت إلى ذروتها فى أحداث فبراير١٩٤٦بقيادة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

ولهذا فان اسماعيل صدقى عندما شن حملته المعروفة، والتى سميت «بالحملة ضد الشيوعية» فى١١يوليو١٩٤٦ كان أولى اجراءاته اغلاق هذه المؤسسات. ولم يقتصر الأمر على المؤسسات التى أنشأها الشيوعيون بل امتد إلى بعض المؤسسات الهامة الأخرى التى كان يرى أن التأثير اليسارى قد وصل إليها مثل جريدة «الوفد المصرى» التى كان يرأس تحريرها الدكتور محمد مندور.

ولكن ذلك لم يوقف نشاط الشيوعيين من أجل انشاء المؤسسات الثقافية. ففى أواخر ١٩٤٦ أسس ابراهيم عبد الحليم مع أكثر من عشرين من الكتاب والفنانين الشبان جماعة «الفن الحر» صدر عنها أول مجموعة قصصية لابراهيم عبد الحليم تحت اسم «رائحة حياتنا».

وفى ١٩٤٧ صدرت جريدة «الجماهير» التى بدأت كمنبر علنى لمنظمة «اسكرا» الشيوعية واستمرت بعد وحدة «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«اسكرا» المنبر العلنى للحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو). وكان يرأس تحريرها فى البداية محمود النبوى ثم شهدى عطية الشافعى . وكانت جريدة سياسية أسبوعية وكان مناضلو حدتو يوزعون جزءا كبيرا منها باليد الى جانب قنوات التوزيع العادية.

وبعد قيام حرب فلسطين فى١٥مايو١٩٤٨ ساد جو من الارهاب وتوالت الاعتقالات ضد اليساريين. واستمر الارهاب طوال عام١٩٤٢ الى أن أفرج عن المعتقلين عام١٩٥٠ بعد اجراء الانتخابات العامة وفوز حزب الوفد وتشكيل حكومة وفدية. ورغم اضطرار الشيوعيين للاستمرار فى الوجود السرى إلا أنهم استخدموا كل الامكانيات للعمل العلنى القانونى. ففى عام١٩٥١ أسس عدد من المثقفين المصريين «دار الفن الحديث» بمسئولية ابراهيم عبد الحليم واشترك معه حسن فؤاد وصدر عنها ديو ان «اصرار» للشاعر محمد كمال عبد الحليم الذى ظل المناضلون يرددون أشعاره. والتى كانت بعض قصائده تنشر فى الصحف التقدمية المصرية والعربية التقدمية منذ ١٩٤٥. واستشهد اسماعيل صدقى بأبيات من قصائده فى مجلس الشيوخ لتبرير حملته الكبرى ضد الشيوعية ومنها:

أخى تنعم الكلاب لدى القوم
ونشقى فيالها من مضحكات
أطلق الثورة التى تسكن الصدر وجفف دموعك الماضيات

وفى ١٩٥٠ أسست حركة السلام المصرية وصدر عنها مجلة «الكاتب» الأسبوعية وكان صاحب امتيازهايوسف حلمى ويشرف على تحريرها سعد كامل.

ومنذ خروج الشيوعيين من المعتقلات وهم يحاولون البحث عن منبر علنى يخاطبون منه الجماهير. فلجأوا فى البداية الى جريدة كانت تصدر فى ميت غمر واسمها «البشير» وابتداء من العدد ٣٦٠ استأجر فتحى الرملى ترخيص اصدار الجريدة ثم بدأ الشيوعيون يكتبون فيها ويحولونها إلى جريدة لهم. وبدأت تظهر مقالات تطالب بالافراج عن المسجونين السياسيين

وتهاجم قانون المشبوهين السياسيين وتحدد الموقف من القضية الوطنية وقضايا العمال والفلاحين وغيرهم من الفئات الشعبية وكشف المؤامرات الاستعمارية الانجليزية والأمريكية وتأكيد الصداقة مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى. وبعد العدد ٣٧٩ صادرها البوليس وكان آخر اعدادها يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠. فصدرت بعد توقفها بأربعة أيام (٢٩ نوفمبر ١٩٥٠) باسم جديد هو «المستقبل». وأرسل اخطار لوزارة الداخلية من صاحب امتيازها بتعيين فتحى الرملى. وهو نفس رئيس تحرير البشير، رئيسا لتحرير «المستقبل» فأسرعت وزارة الداخلية بوقفها بعد صدور العدد الأول.

والى جانب ذلك يمكن أن نذكر أسماء جرائد «الواجب» و«الناس»، و«المعارضة» كان للشيوعيين دور كبير فى اصدارها أو تحريرها. ثم صدرت جريدة «الملايين» فى فترتين الأولى صدر منها ثلاثون عددا الأول فى ٢٢ ابريل ١٩٥١ والأخير فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١. وكان صاحب الامتياز احمد صادق عزام. وقد توقفت بسبب الأزمات المالية المتكررة والمصادرات المتعددة. وكان يشترك فى تحرير أعدادها المختلفة أسماء مثل مأمون الشناوى وحسين فهمى وراشد البراوى ويوسف حلمى ومحمود العسكرى وزكى مراد وابراهيم عبد الحليم واحمد الرفاعى وصلاح جاهين وصلاح حافظ وزهدى وحسن فؤاد وسيد قطب وغيرهم.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو عادت الملايين للصدور واستمرت حتى يناير ١٩٥٣ وتوقفت مع هجمة السلطات ضد اليسار.

وطوال فترة صدور الملايين كان احمد صادق عزام هو صاحب الامتياز ورئيس التحرير ولكن حدتو كلفت ابراهيم عبد الحليم بالاشراف على التحرير وذلك فى تعاون كامل مع احمد صادق عزام.

وقد لعبت الملايين دورا هاما فى الاعداد السياسى والفكرى للتحول الذى تم بعد ثورة يوليو، واستمرت تقوم بهذا الدور بعد ثورة يوليو الى أن اصطدمت السلطات الحاكمة مع اليسار فى أوائل ١٩٥٣.

وقد صدرت بعد ذلك بقرار من حدتو جريدة «الميدان» التى رأس تحريرها ابراهيم عبد الحليم والتى لم يصدر عنها غير عدد واحد ثم ألغى ترخيصها فى أول يناير ١٩٥٣.

وفى عام ١٩٥٢ كان أول اصدار لمجلة «الغد» برئاسة حسن فؤاد والتى اشترك فى تحريرها اسماء بارزة مثل احمد بهاء الدين وفتحى غانم واحسان عبد القدوس. وقد أغلقت السلطات المجلة فى يناير ١٩٥٣.

وتجددت الحملة ضد الشيوعيين وغيرهم من التقدميين فى عامى ٥٣، ٥٤. وعندما أفرج عنهم عام ١٩٥٥ بدأوا على الفور فى البحث عن نوافذ علنية لنشاطهم. فتأسست «دار الفكر» التى لعبت على مدى أكثر من ثلاث سنوات دورا كبيرا فى توحيد القوى الوطنية والتقدمية وفى ربط نضال رجال الثقافة والفن بنضال الطبقة العاملة المصرية وبالنضال من أجل السلام وضد الاستعمار والامبريالية وأصدرت دار الفكر خلال فترة نشاطها أكثر من ٣٠٠ عمل شملت الدراسات السياسية والنظرية ودواوين الشعر ومجموعات القصص إلى جانب نشر أعمال الكتاب العرب من العراق وسوريا والأردن ولبنان والجزائر واليمن والسودان.

وفيما يلى نذكر بعض أسماء الكتب التى أصدرتها دار الفكر:

من الكتب الأدبية - من أب مصرى الى الرئيس ترومان عبد الرحمن الشرقاوى

- كلمة سلام صلاح چاهين
مع اثنى عشر لوحة للفنان هبة عنايت
- المجد للأطفال والزيتون للشاعر العراقى عبد الوهاب البياتى
- اشواق انسان للشاعر عبد الرحمن الخميسى
- قصائد مصرية عام ١٩٥٧ للشعراء زكى مراد- محمد خليل قاسم- محمود توفيق-معين بسيسو- كمال عبد الحليم
- الزحف المقدس كمال عبد الحليم

ومن الكتب السياسية:

- القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب محمد عمارة
- أمريكا تنهب بترول العرب عادل حسين
- رد على مبدأ أيزنهاور محمد كامل البندارى-عبد الرحمن الشرقاوى
- أمريكا والعدوان على مصر بقلم على الدالى
- رسوم عبد السميع مع بيان ٢٥٠ من الكتاب والفنانين ضد مبدأ أيزنهاور.
- الحكم الأسود فى العراق بقلم الكاتب العراقى غائب طعمة فرمان
- المؤامرات الأمريكية فى الأردن ميشيل كامل
- المؤامرة الأمريكية ضد أندونيسيا بقلم بهيج نصار
- ندوة على مستوى عالى حسين فهمى
- القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى جان بابى
- أمريكا ١٩٥٨ فتحى خليل
- المعونة الأمريكية خطر يهدد استقلال السودان جيلى عبد الرحمن
- أعداء القومية العربية جميل عبد الشفيع
- السودان ومؤامرات الاستعمار مأمون محمد الأمين
- شعوب آسيا ضد حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور للكاتب العراقى عزيز شريف
- التاريخ يحذر أمريكا - أحمد رفاعى

ومن سلسلة اصدارات دار الفكر فى عام ١٩٥٨ «كتاب

الغد» لتنشر فى اطاره مجموعة من الروايات لكبار الكتاب العالميين ويشرف على انتقائها وترجمتها: ابراهيم عبد الحليم- حسن فؤاد- عبد الرحمن الشرقاوى- عبد الرحمن الخميسى- عبد المنعم القصاص- على الدالى- فوزى عطا الله- محمود أمين العالم:

ومن بين هذه الأعمال:

- الشيخ والبحر لعميد الأدب الأمريكى ارنست همنجواى
- تحت أعواد المشنقة- القصة الخالدة للكاتب التشيكى يوليوس فونتشيك
- سكان أكواخ الطين - لعميد الأدباء الرومانيين سادونيانو
- قرية سانليوان- للكاتب الصينى الكبير تشاوشولى

هذا بخلاف نماذج أخرى تمثل الأدب التحررى فى جميع بلاد العالم.

وفى عام ١٩٥٦كون عدد من السينمائيين المصريين «لجنة نشر الثقافة السينمائية »ومن بينهم:

أحمد بدرخان - أحمد كامل مرسى - صلاح أبو سيف - كامل التلمسانى -عبد القادر التلمسانى.

وقداتفقت هذه اللجنة مع دار الفكر على أخراج كتب اللجنة ونشرها وتوزيعها ،ومن بين هذه الكتب:

الفيلم فى معركة الفكر ترجمة سعد نديم
شارلى شابلن ترجمة عبد القادر التلمسانى
نظرية الفيلم ترجمة محمد أبو سيف
التصوير السينمائى ترجمة حسن التلمسانى
السينما السوفيتية احمد كامل مرسى وعبد القادر التلمسانى

وفى عام١٩٥٦ تأسست شركة أفلام النور وكان يديرها عبد القادر التلمسانى ومستشارها الثقافى كمال عبد الحليم.

وقد نجحت أفلام النور فى عرض فيلم «الأم» المأخوذ عن رواية مكسيم جوركى وترجم سيناريو الفيلم من اللغة الروسية وصدر فى كتيب مستقل. وقد عرض الفيلم فى سينما أوديون وكان الاقبال كبيرا.

وأسس فى هذه الفترة عدد من الدور الأخرى التقدمية مثل دار النديم التى أنشأها لطف الله سليمان وأصدرت عددا من الأعمال منها «تطور الحركة الوطنية» لشهدى عطية الشافعى.

وأسس محمد سيد احمد «الدار الديموقراطية الجديدة» التى صدر عنها مجموعة من الأعمال.

وأسس شهدى عطية الشافعى «مكتب مصر للترجمة والنشر والتوزيع» الذى كان يقوم بترجمة وتوزيع المجلة السوفيتية وصدر عنه عدد من المؤلفات.

وأسس مكتب النشر والثقافة العمالية برئاسة محمد على عامر كان يديره سيد عبد الوهاب ندا ومحمد نور الدين، سليمان جاسر.

وصدر عنه العديد من المؤلفات وأصدر كتيبات مشتركة فى العديد من المناسبات مع شخصيات قيادية من اتحاد العمال ومنها «الطبقة العاملة فى المعركة ضد الاستعمار» تأليف (فتحى كامل واحمد فهيم وسيد عبد الوهاب ندا ونور سليمان).

وصدرت مجلة «كتابات مصرية» واشترك فى تحريرها محمود أمين العالم والدكتور عبد العظيم أنيس وعادل ثابت.

وفى أول يناير١٩٥٩، اليوم الذى كان فى فجره بداية الحملة الشهيرة ضد الشيوعيين، والتى قبض فيها على المئات من الشيوعيين وغيرهم من التقدميين وأرسلوا إلى السجون والمعتقلات- فى هذا اليوم صدر العدد الأول من مجلة «الغد» فى اصدارها الثانى والتى كان يرأس تحريرها الفنان الكبير حسن فؤاد. وصدر منها فى فبراير العدد الثانى، ولم ير العدد الثالث النور لأن الحملة طالتها فأغلقت واعتقل الفنان حسن فؤاد مع المئات من أبرز المثقفين والكتاب والعمال والفلاحين فى الحملة الثانية ضد الشيوعية فى مارس١٩٥٩.

وصاحب هذه الحملة اغلاق العديد من الدور والمنابر الثقافية الوطنية والتقدمية التى كان لها دور كبير ورائد فى نشر الفكر الوطنى الديموقراطى وفى تعبئة الجماهير العربية ضد المؤامرات الاستعمارية والامبريالية.

فاستنادا الى قانون الطوارئ صدر قرار من رئيس الجمهورية من مادة وحيدة تنص على مايلى: تغلق فورا المكاتب ودور النشر الآتية:

١- مكتب النشر والثقافة العمالية ومقره١١٧ شارع القلعة القاهرة ويديره سيد عبد الوهاب ندا، ومحمد نور الدين سليمان جاسر.

٢- دار الديموقراطية الجديدة ومقرها ٥٥شارع نوبار ويديرها محمد عباس سيد احمد.

٣- دار الفكر للنشر ومقرها١٤١ شارع محمد فريد بالقاهرة ويديرها ابراهيم محمد عبد الحليم، ومحمد كمال عبد الحليم.

٤- المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ومقرها٢٥ شارع شريف بالقاهرة ويديرها ريمون ابراهيم وحسين توفيق طلعت.

٥- مكتب الأعمال النقابية والنشر ومقره ٨ حارة الحسينى المتفرعة من شارع الريحانى بالقاهرة ويديره محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف المدرك.

٦- مكتب الترجمة والنشر ومقره شارع مظهر رقم٦ بالزمالك القاهرة ومديره شهدى عطية الشافعى.

٧- مكتبة سمعان- ومقرها شارع الشواربى رقم٦ بالقاهرة ويديرها نبيل حنا سمعان.

٨- مكتبة السلام- ومقرها٤٢ شارع سعد زغلول بالاسكندرية ويديرها سعد محمد عبد المتعال

٩- دار الفجر للنشر- ومقرها شارع سعيد رقم١٨ عمارة

شتلة بطنطا ويديرها عبد المنعم محمد شتلة.

١٠- دار الفكر للنشر- ومقرها ميدان الساعة عمارة الديب الدور الثالث شارع احمد ماهر بطنطا ويديرها سيف الدين محمد صادق

وصدر قرار من الرقيب العام بمصادرة جميع الكتب والمطبوعات والنشرات على اختلاف أنواعها التى توجد بتلك المكاتب ودور النشر.

وظل الشيوعيون فى المعتقلات والسجون حتى أغسطس ١٩٦٤، وبعد الافراج عنهم أسست مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع الذى تحول بعد ذلك الى دار يوليو للنشر. ومن الطريف أنه عندما رفع العزل السياسى عن الشيوعيين نشر فى «الوقائع المصرية» القرار الخاص بذلك وأسماء من رفع عنهم العزل السياسى ومن بينهم محمد يوسف الجندى الذى ذكر أنه يعمل مديرا «لمكتب يوليو للنشر والشيوعى». ولم يكن هذا هو اسم المكتب بالطبع. ولكن هذا هو ماكتب فى احدى الوثائق الرسمية، مما له دلالته فى تأكيد دور الشيوعيين فى العمل الثقافى.

وفى عام ١٩٦٨ أسست دار الثقافة الجديدة ومازالت مستمرة حتى الآن. وقد نشرت الدار فى هذه الفترة عددا كبيرا من الأعمال المؤلفة والمترجمة فى مختلف المجالات، الأدبية (شعر- قصة- مسرح- نقد أدبى) والسياسية والاجتماعية. وأصدرت مجلة غير دورية باسم «الثقافة الجديدة» لم يصدر منها غير العدد الأول وصدور العدد الثانى. وتوقفت بعد ذلك. وأخذت الثقافة الجماهيرية هذا الاسم لاصدار مجلتها التى مازالت تصدر عنها حتى اليوم.

ومن اصدارات دار الثقافة الجديدة سلاسل مثل روايات الثقافة الجديدة وكراسات الثقافة الجديدة وقضايا اسلامية ومختارات من الشعر والمكتبة الشعبية.

من الروايات التى صدرت عن الدار «تلك الرائحة» لصنع الله ابراهيم ووقائع حارة الزعفران «لجمال الغيطانى» وحكايات الزمن الجريح ليوسف القعيد. والعين ذات الجفن المعدنى «د.شريف حتاته» والعام السابع والستين «ابراهيم عبد المجيد» وفجر الزمن القادم«عبد الله الطوخى» وابن الانسان «ابراهيم عبد الحليم» وغيرها من الروايات لكمال القلش ومحمد البساطى وأسما حليم وفؤاد حجازى وللكاتب السورى نبيل سليمان وروايات للكاتب الفلسطينى أحمد عمر شاهين واميل حبيبى إلى جانب العديد من الروايات المترجمة.

ومن الأعمال المسرحية عملية نوح «على سالم» وياحلم يامصر «نعمان عاشور» وملك الشحاتين «نجيب سرور».

ومن الأعمال الشعرية الشاطر حسن «فؤاد حداد» ومتولى عبد اللطيف والحمل الفلسطينى «فؤاد حداد».

ومن الكتب السياسية والاجتماعية وفى الاقتصاد والفلسفة صدر : هذا الانفتاح الاقتصادى «د.فؤاد مرسى» ومستقبل مصر «د.ابراهيم العيسوى». استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد «محمد دويدار»- توزيع الفقر فى القرية المصرية «د. عبد الباسط عبد المعطى»- يامكاتب الحكومة «صلاح حافظ» الدين والاشتراكية «خالد محى الدين» الوعى والوعى الزائف «محمود أمين العالم» -المعجم الفلسفى «د.مراد وهبة»

وعشرات من المؤلفات الأخرى والتراجم. وهى الدار الوحيدة التى قدمت تراجم للعديد من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين ومؤلفات ماركسية أخرى.

وإن شعار الدار كمنارة للفكر التقدمى يعبر عن دورها الكبير حوالى ربع قرن فى نشر الفكر التقدمى. وقد استمرت هذه الدار فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وأوائل الثمانينيات رغم المضايقات المستمرة مثل حملات التفتيش وتهديد موزعى كتبها ومصادرة الكتب وآلات الكتابة واعتقال المسئول عنها وكل هذا لم يمنعها من الاستمرار فى ظروف فى غاية الصعوبة وفى وقت كان فيه عملية النشر الذى لايحكمه قوانين السوق وحدها تحتاج الى اصرار وتضحيات كبيرة. واستمرت دار الثقافة الجديدة تنشر الثقافة الوطنية والديموقراطية والتقدمية فى مواجهة التزييف الثقافى والجمود والتخلف الفكرى، وفى مواجهة الأفكار الرجعية والاستعمارية.

وبالاضافة إلى النشر فلايمكن اغفال دور آخر قامت به دار الثقافة الجديدة فى توزيع المؤلفات التقدمية سواء المطبوعة فى مصر أو البلاد العربية الأخرى والمؤلفات الأساسية لماركس وانجلز ولينين باللغة العربية الصادرة عن دار التقدم فى موسكو.

وبعد الحديث عن المؤسسات الثقافية التى أنشأها وطورها الشيوعيون، فلابد من الاشارة السريعة الى المؤسسات الآخرى التى كانت موجودة بالفعل والتى كان للشيوعيين دور كبير وبارز فيها، ولايمكن ان نغطى هذا الدور بشكل كامل فهذا يحتاج الى العديد من الأبحاث فى كل مجال على حدة فلايمكن الحديث عن الصحافة أو النقد الأدبى أو الابداع الأدبى أو السينما أو المسرح أو الفن التشكيلى أو الثقافة الجماهيرية أو الكاريكاتير أو النشر دون أن نتحدث عن دور الشيوعيين.

فلا يمكن أن نغفل مثلا دور جريدة المساء فى الخمسينيات عندما تولى مسئوليتها خالد محى الدين أو مؤسسة أخبار اليوم عندما تولى مسئوليتها خالد محى الدين ثم محمود أمين العالم. ولاننسى مؤسسة روزاليوسف التى كانت مدرسة لتخريج العديد من الصحفيين والفنانين والدور الذى لعبه الصحفيون الشيوعيون فيها. ولايمكن أن ننسى صباح الخير التى جذبت كتيبة كاملة من الفنانين والكتاب والشعرا والنقاد وشدت وراءها شريحة من الشباب المثقف الذى يريد أن يعرف الجديد. وكانت مجالا للتجارب العملية للفنانين من رسامين وكتاب وشعراء، مما يستحق أن يطلق عليه اسم مدرسة تعلم وتعطى الشباب خبرة التنفيذ. وكان وراء هذه التجارب أسماء

مثل حسن فؤاد وزهدى وعبد الغنى أبو العنين وصلاح جاهين.

وإن الجيل الذى نشأ من هذه المجموعة أصبح يعتبر من أمجاد الأدب والفن فى مصر.

وكيف لانذكر الثقافة الجماهيرية فى الستينيات والدور الذى قام به سعد كامل عندما تولى مسئوليتها. أو دار الكاتب المصرى عندما تولى مسئوليتها محمود أمين العالم أو مؤسسة المسرح عندما تولى مسئوليتها احمد حمروش ثم آمال المرصفى.

كيف لانذكر دور الفنانين والمثقفين الشيوعيين فى أثناء العدوان الثلاثى عام١٩٥٦ والمعارض التى أقاموها فى الشوارع والمطبوعات والملصقات التى قاموا بتصميمها وأدخلوها الى بورسعيد.

وغير ذلك الكثير التى لا تكفى هذه السطور القليلة لتسجيله ولكننا نكتفى هنا بالإشارة السريعة إليه.

ومع ذلك فلا يمكن الحديث عن هذا الدور الذى لعبه الشيوعيون فى هذا المجال دون أن أذكر أنه كان ومازال محل نقد مستمر منهم أنفسهم فقد كانوا ومازالوا يعتبرون أن ماحققوه هو جزء ضئيل مما يحلمون به ويطمحون إليه. فهم ينتقدون أنفسهم بأنهم حتى الآن لم يستطيعوا تقديم مؤلفات مصرية أساسية فى مجال أساسيات الفلسفة والاقتصاد السياسى وأصول الفكر الاشتراكى، ومازالت المكتبة العربية تفتقد الى تلك المؤلفات،ويلجأ الدارسون فيها إلى المصادر الأجنبية وينتقدون انفسهم أيضا بأنهم لم يترجموا إلى اللغة العربية الكثير من أساسيات الفكر الماركسى، فلم تتم فى مصر ترجمة مجموع مؤلفات ماركس وانجلز ولينين. وقد قامت دار التقدم) السوفيتية بهذا العمل ولها الفضل فى ذلك رغم رداءة الترجمة. وكان من المطلوب أن يقوم به المثقفون المصريون. وقد ترجم الكثير فى السجون والمعتقلات، وفقد الكثير مما ترجم فى حملات الاعتقال والتفتيش أو انه لم يجد سبيلها إلى النشر لضعف امكانيات التحويل.

وكانت هناك طموحات أيضا لنشر التراث ولترجمة المؤلفات الأدبية الكلاسيكية الغربية أو غيرها من المؤلفات الأساسية فى الفلسفة والفكر.

هذه كلها كانت طموحات وكانت أحلام ومازالت قائمة ومازال المثقفون اليساريون يحلمون بتحقيقها ويحاولون التغلب فى ذلك على كل العقبات التى توضع فى طريقهم، فى وقت تمتلك فيه المؤسسات الاستعمارية والرجعية والصهيونية والنفطية إمكانيات هائلة تستخدمها لتزييف الوعى وتضليل الجماهير.

وأخيرا فإننى لاأزعم أننى أستطيع فى هذه العجالة أن أغطى دور الشيوعيين فى الحركة الثقافية المصرية، وليس هذا هو هدف هذا المقال ولكننى أستطيع أن أقول بلا أى مبالغه أنه لايمكن الحديث عن الثقافة أوالفكر فى مصر فى السبعين عاما الأخيرة وخصوصا بعد الأربعينيات دون التعرض للأثر العميق الذى تركه المثقفون الشيوعيون واليساريون المصريون فى تشكيل هذه الثقافة وهذا الفكر.

النشاط الجماهيرى

خواطر عن علاقة الطبقة العاملة المصرية بالحركة الاشتراكية الثانية ١٩٤٤ - ١٩٥٦

طه سعد عثمان

فى البداية لابد من ان نذكر بالتقدير نفرأ من الرفاق الذين بدأوا العمل من اجل الاشتراكية فى الحركة الأولى منذ بداية العشرينات ونحصى منهم الذين ظلوا على ولائهم للمبدأ حتى لقوا ربهم رغم ما تحملوه من مطاردات وسحب الجنسية المصرية ومحاربة فى الرزق وسجن واعتقال وتعذيب ونذكر نماذج فقط منهم فى اشخاص محمد عمر مقبل - عمروف المكوجى بالاسكندرية والذى حرم من زوجته واولاده الذين طردتهم الحكومة المصرية الى روسيا و (شعبان حافظ) الذى نفى خارج البلاد اكثر من مرة ليعود ويواصل كفاحه إلى أن مات فى سجن المحاريق بالواحات الخارجه فى اوائل الستينات و (محمود حمزه) رئيس نقابة عمال الاحذية والذى حكم عليه فى قضية شيوعيه فى اوائل الثلاثينات والذى ظل الى آخر حياته فى الميدان فكان عضوا فى منظمه طليعه العمال. وغيرهم ممن لايتسع المقام لذكر اسمائهم او كفاحهم وبطولاتهم.

وفى البداية ايضا لابد من التأكيد على انى لست متعصبا ضد المثقفين رغم الحقائق التى سوف أسردها والآراء التى سوف أبديها، بل اعتقد ان العامل الذى يرتبط بالفكر الاشتراكى وينخرط فى صفوف الكفاح ويقدم ضريبته كامله عن رضا واختيار، انما يدافع بذلك عن نفسه ومستقبل اهله وأولاده ولاسبيل امامه غير ذلك اذا اراد ان يحقق مستقبلا أفضل ويتخلص مما يرزح تحته من قهر وظلم واستغلال، اما المثقف الذى يرتبط بالاشتراكية ويتحمل ضريبه الكفاح كامله من اجلها، مع ان امامه طريقا آخر اذا اراد ان يعيش عيشه مستقره بعيده عن المتاعب مثله مثل الاف من امثاله المثقفين خاصه أولئك الذين خرجوا من أسر مرتاحه ماديا، هذا المثقف الاشتراكى من وجهه نظرى يستحق تقديرا اكثر من العامل المتساوى معه فى الكفاح والتضحيات لان تضحياته مزدوجه، ولكن اعتقادى هذا يجب الا يمنعنى من ذكر ماقام به بعض المثقفين الذين انضموا إلى الماركسيه من اعمال كان لها انعكاساتها واضرارها على مسار الحركه بشكل عام سواء ارادوا ذلك ام لم يريدوه.

ولابد ايضا من الاشارة الى ان بقايا الحركة الاشتراكيه الاولى من المصريين بعد حل حزب ١٩٢٤ لم يكن لهم دور فعال واساسى فى خلق الحركه الثانية ونزول الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العاملة المصرية بدءاً من أوائل أربعينات القرن العشرين، بل ان ذلك تم فى الأساس عن طريق حلقات من الاجانب والمتمصرين فى الغالب، ورغم ان دورهم كان قاصرا على نقل الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العامله والى الطلبة فى نفس الفترة تقريبا وان هؤلاء قد استندوا إلى قاعدة كفاحية منظمة وفاعله تمثلت فى قيادات جماهيرية للمنظمات النقابية والاتحادات الطلابية، ورغم ان دور هؤلاء الاجانب قد انتهى بعد حرب ١٩٤٨ وقيام اسرائيل وفتح المعتقلات فيما عدا هنرى كوريل الذى ظل ارتباطه سواء عن الطريق التنظيمى أو عن الطريق الفردى إلى ما بعد حل المنظمات الشيوعيه المصريه فى ١٩٦٥ رغم ذلك فإن النهج الانقسامى الذى وضعوه ظل يعمل عمله لفتره طويله بعد انتهاء دورهم.

---

* طه سعد عثمان : باحث فى الحركة النقابية.

وسوف يقتصر حديثى هنا عن علاقه الطبقة العامله المصرية بالحركة الاشتراكية الثانية التى بدأت تظهر بشكل واضح من ١٩٤٤ وهى الفترة التى بدأ فيها العمل وسط الحركة النقابية من جانب ثلاث اتجاهات الاولى هى الحركة المصرية التى اتحدت مع الثانية وهى اسكرا او الشراره وقد اتحدث المنظمتان فى ١٩٤٧ وكونتا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ولكنهما كانتا فى شبه اتفاق تام فى خطوات العمل وسط النقابات فى مواجهة المجموعة الثالثة وهى مجموعة عمال تكونت في ١٩٤٤ وانضم اليها يوسف درويش المحامي دون أن يعلن أنه من مجموعة ماركسية مكونه منه ومن أحمد صادق سعد وريمون دويك.

كان النمو الصاعد فى الحركة الكفاحية العمالية والوعى الطبقى واتساع نطاق الكفاح من اضرابات واعتصامات ومظاهرات تزامنا مع التصاعد المستمر فى الحركة الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية كما كانت اضرابات الطلبة العنيفة فى اطار الكفاح الوطنى وربط الشعارات بين الانجليز والسراى والملك فاروق والرجعية المصرية باعتبارهم أعداء الشعب، كان كل ذلك لافتا لأنظار الاشتراكيين المثقفين الى التوجه إلى العمال والطلبه وساعد على ذلك كثيرا تبنى عدد من المثقفين خاصه من خريجى الجامعة أو العائدين من بعثات بالخارج للفكر الاشتراكى، وهذا ما دفع المجموعات الاشتراكية إلى ارسال قرون الاستشعار الى القيادات العمالية ذات الزعامات الجماهيرية فارتبطت ببعضها.

كان اول عمل وضحت فيه بصمات الاشتراكيين وارتباطهم بالنقابيين تكوين مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الاهليه الذى انضم اليه الغالبية العظمى من النقابات القوية والفاعله فى القاهرة وضواحيها، ورغم أن هذا المؤتمر قد بدأ بهدف تطبيق كادر عمال الحكومه على عمال الشركات والمؤسسات الاهليه الا انه اخذ شكل المنظمة النقابية البديلة عن الاتحاد الاقليمى لنقابات عمال القاهرة، وقام باعمال ليس هنا مكانها، ولم يظهر أى اتجاه إلى الانقسام فى صفوفه لان القيادات غير العمالية وخاصه الاجانب فى الحلقات الماركسية لم يدفعوا المرتبطين بهم الى اعمال تؤدى الى ذلك.

وعندما اعلن فى الصحف عن مؤتمر النقابات العالمى بباريس الذى يعقد فى اواخر سبتمبر ١٩٤٥ تكونت لجنه بقيادة محمد يوسف المدرك ومحمد رفعت حسيب وغيرهم للعمل على سفر عامل لتمثيل عمال مصر فى المؤتمر ووجهت الدعوة إلى جميع النقابات فى القاهرة والاقاليم وحضر الاجتماع اكثر من ثلاثين نقابة بخلاف من ارسلوا برقيات اعتذار وتأييد لما يتخذ من قرارات، وفى الاجتماع رشح بعض العمال محمد يوسف المدرك ليكون المندوب ورشح آخرون دافيد ناحوم واجريت الانتخابات ففاز المدرك بالاغلبية الساحقة وانتخبت هيئة باسم (اللجنه التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى) وانتخب طه سعد عثمان سكرتيرا لها كما انتخبت لجنه للدعايه واخرى للماليه، وهنا ظهرت مجموعة حول داڤيد ناحوم فى شكل شله او تكتل رغم انهم جميعا قد انتخبوا اعضاء فى اللجنه التحضرية وبعضهم انتخب اعضاء فى اللجان الفرعية، وبعد انتهاء جدول الاعمال والموافقة على برنامج اللجنه، وقف داڤيد ناحوم واعلن انه اذا كان السبب فى عدم سفره هو عدم كفاية النفقات التى ستجمع من العمال لسفر اكثر من واحد فهو مستعد لان يسافر مع المدرك على نفقته الخاصه ويقوم ايضا بنفقات عامل ثالث معهما، فقوبل ذلك باستهجان شديد من الغالبية العظمى من القاده النقابيين الذين حضروا الاجتماع، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل انهم خرجوا ليعملوا منفردين بعيدين عن اللجنه التحضيرية على تسفير وفد آخر واتخذوا من مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الاهلية ركيزة لعملهم ودعوا إلى سفر الوفد باسمه.

لقد اطلت فى هذه القصة لانها كانت اول انقسام يحدث فى الحركة النقابية المستقلة عن الاحزاب والشخصيات السياسية، وتم هذا الانقسام بتعليمات من هنرى كوربيل زعيم الحركة المصرية وشوارتز زعيم اسكرا اللذين اتفقا على أن يكون تمثيل عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى من نصيبهما واصدروا تعليماتهما للمرتبطين بالمنظمتين بالعمل على ذلك ونتيجه لهذا الانقسام بدأت هيئتان تعملان متوازيتين فى الحركة النقابية المصرية رغم ان الهدف واحد ولكن بضغط عن القواعد العمالية الواعية وزعماء العمال بالاقاليم الذين كانوا بعيدين الى حد ما عن مركز التوجيه الغير عمالى، تم توحيد الهيئتين فى مؤتمر نقابات عمال مصر عام ١٩٤٦ وانتخبت سكرتارية من اثنين هما حسين كاظم ممثلا لمؤتمر الشركات والمؤسسات الاهلية وطه سعد عثمان ممثلا للجنه التحضيرية وظل الوضع كذلك الى ان قام اسماعيل صدقى بحل المؤتمر باعتباره هيئة شيوعية تتستر خلفه هيئات شيوعية ويقوده شيوعيون.

اذا كانت الحركة المصرية واسكرا قد اتحدتا فى ١٩٤٧ وكونتا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فانى ارى انهما كانا موحدين تماما فى العمل فى الحركة النقابية منذ ١٩٤٥ ولهذا سأتحدث عنهما على هذا الاساس كما سوف اتحدث عن مجموعة المدرك وزملائه باعتبارهم مجموعة الفجر الجديد او منظمة طليعة العمال رغم ان طليعة العمال لم تتكون رسميا الافى ١٩٤٦ ورغم الاتهام الذى وجهته حدتو الى هذه المجموعة بالانحراف النقابى ومعاداه اشتراك العمال فى السياسية مع ان هذه المجموعة قد اعلنت فى ٨ اكتوبر ١٩٤٥ تكوين لجنه العمال للتحرير القومى (الهيئة السياسية للطبقة العاملة).

فى هذه الفترة كانت الفجر الجديد متشدده فى سريتها ولم تعلن مجموعة المدرك عن نفسها باعتبارها حلقه ماركسية وهذا

سهل كثيرا انضمام عديد من القيادات العمالية التى كانت مرتبطه بهم كفاحيا من قبل فانضموا الى حدتو التى كان اعضاؤها يعلنون الدعوة الى الاشتراكية والشيوعية ولهذا كان اعضاء حدتو لايدققون فى اختيار العضوية ونتيجة لهذا التسرع بدأ بعض العمال الذين انضموا الى حدتو ولقنوا المادية الجدلية بطريقة من وجهة نظرى خاطئه بدأوا يناقشون مع العمال على المقاهى وفى المصانع وفى المواصلات نظرية الالحاد معتبرين أن الايمان بالله هو قمه التخلف وان دليل التقدم الايمان بان الدين افيون الشعوب، وقد خسر الشيوعية كثيرا بسبب ذلك خاصة فى منطقة شبرا الخيمة وان كان ذلك قد عولج ولكن فى فترة غير قصيرة وقد قوبل هذا الموقف الخاطئ برد فعل اكثر خطأً من جانب بعض العمال الواعين الذين اعلنوا انهم متدينون وليسوا شيوعيين ورغم اتخاذ هذا الموقف كانوا عددا قليلا إلا أنهم صححوا موقفهم بعد ذلك نتيجة نقدهم البناء فاتخذوا موقف ان الشيوعيه لاتشترط الالحاد ولم ينفوا شيوعيتهم رغم تركز العمل الاشتراكى فى اتجاهين - حدتو من جهه والفجر الجديد من جهه أخرى ورغم الاضرار التى احدثها الانقسام فى الحركة النقابية المصرية، الا اننا نستطيع ان نقول ان كلمة الاشتراكية قد ترددت ووجدت استجابه من جماهير العمال خاصة القيادات النقابية التى ارتبط كثير منها بالمنظمتين الماركسيتين عن طريق العضوية الفاعله أو عن طريق العطف او عن طريق الثقه والتعاون بالنسبة للخائفين من عواقب عضويتهم الشيوعية ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال وكنماذج فقط مثل شحاته عبد الحليم من عمال النقل فى الاسكندرية وعبد المنعم ابراهيم سكرتير نقابة عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية ومحمد ابو شادى رئيس نقابة عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات وعبد الحميد شيحه رئيس نقابة عمال شركة فورد بالاسكندرية ومحمد الكفراوى من عمال النسيج بالمحله الكبرى ومحمود أمين رئيس مؤتمر نقابات عمال الفيوم وشحاته على رئيس نقابه عمال النقل بالمنيا ومحمد عرفه من عمال بنى سويف ومحمد عبد المجيد من شركة السكر بالحوامدية والشيخ عبد الحميد ابو زيد من عمال اسمنت طره وعلى شلبى الخولى رئيس نقابه عمال اللنشات ببورسعيد ومحمد عبده زهران ومحمد شطا الوهدان من عمال النسيج بدمياط ومحمد محمد الفران رئيس نقابة عمال الموبيليات بدمياط وغيرهم كثيرين. واما فى القاهرة وضواحيها وفى شبرا الخيمة فقد ارتبط بالاشتراكية عشرات من الزعامات الجماهيرية العمالية وخلفهم الاف من العمال الذين يثقون فيهم ويقبلون قيادتهم رغم علمهم انهم شيوعيون.

وكان للاساليب الكفاحيه التى استخدمها العمال فى تلك الفترة من اضرابات واعتصامات ومسيرات وماحققوه من مطالب اقتصادية بالاضافة الى تخرج العديد من الجامعيين الذين دخلوا الحياة العملية بعد ان شاهدوا اشتراك العمال مع الطلبة فى تكوين اللجنه الوطنية للعمال والطلبة، كان لذلك اثره فى تبنى عديد من الفئات لاساليب ووسائل الطبقة العامله الكفاحية واستخدامها لنيل مطالبها فرأينا اضراب المدرسين عن تصحيح الامتحانات العامه واضراب خريجى المدارس الصناعية واضراب المهندسين وخريجى الفنون والصناعات واضراب واعتصام موظفى التلغراف ومعاونى السكه الحديد واضراب واعتصام الممرضين وتوج ذلك باضراب رجال البوليس والادارة فى ابريل ١٩٤٨ واعتصامهم فى ناديهم بحديقة الأزبكية.

لم يقتصر الامر على اضرار الانقسام الذى حدث فى الحركة النقابية عند تمثيل عمال مصر فى اتحاد النقابات العالمى والتى فيها كثير من التفاصيل التى ليس هذا مجالها، الا ان عوامل الانقسام بين العمال كانت تدفع دائما الى المقدمة وتزكى نارها بالاتهامات الضخمة الجوفاء التى لم يكن من يرددها من العمال يفهم معناها الحقيقى ولكن تلقنها من المثقفين مثل اتهام المخالف فى الراى او التنظيم او حتى الغير منظم بارهابه بانه يمينى او يسارى او منحرف قياديا (وسنديكاليا) والاخطر من ذلك ان بعض اعضاء المنظمات الشيوعيه يحضرون الاجتماعات العمالية او النقابية وهم يحملون قرارات اتخذت فى اجتماعات تنظيمية قد يكون اغلب من ناقشوها واتخذوا قراراتها من المثقفين والطلبة الذين لايعرفون شيئا عن الواقع، ولكنهم فقط يجيدون الرطانه التى كثيرا ما يخضع لها العامل.

وهنا لابد لى من ذكر ملاحظة وهى ان العمال كانوا اقلية فى قيادات المنظمات الماركسية وخاصه اللجنه المركزية فى كل تنظيم، ومع الاحساس بان ذلك يخلق اضرارا على مسار الحركة اخطرها تسهيل قيام كيانات الانقسام ومع رأيى بان كل الانقسامات فى الحركة الشيوعية المصرية قد قام بها مثقفون فيما عدا انقسام سيد سليمان الرفاعى على ما اذكر لان المثقف اذا ما اختلف فى الرأى فسهل عليه ان ينقسم ويخلق منظمه يكون هو زعيمها وغالبا ما تكون لديه الامكانيات لعمل وسائل الطباعة وضم بعض الاصدقاء والاقارب والمعارف الذين غالبا ما يكونون مرتبطين من بداية التجنيد مع إغراء بعض العمال للانضمام اليه اما بالمادة او تحت شعار مقاومة الانحراف السياسى، اما العامل فانه اذا اختلف اما ان يترك كل التنظيمات او يبحث عن التنظيم الاقرب الى فكرة فينضم اليه، ونتيجه لاحساس بعض المخلصين فى الحركة الشيوعية وكرد فعل للاحساس بخطوره سيطرة المثقفين فقد رفعوا شعار التعميل او مائة فى المائه عمال والغريب ان منظمة م. ش.م التى رفعت هذا الشعار لم يكن فى لجنتها المركزية عند رفعه عامل واحد.

واكرر ثانيا وبإخلاص اننى لست متعصبا ضد المثقفين ولكنى ضد اخطاء وزعامية بعضهم. انتهت المرحله التى تحدثت عنها من حياه المنظمات الشيوعية عمليا وزمنيا فى ١٥ مايو

١٩٤٨ بعد اعلان حرب فلسطين وقيام دوله اسرائيل وفتح المعتقلات واعتقال عدد كبير من القيادات العماليه والطلابيه والمثقفين الاشتراكيين وظلوا ينتقلون بين معسكر هاكستب ثم معتقل الطور ثم معتقل هاكستب ثانيا الى ان افرج عن اخر دفعه منهم فى ٢٠ فبراير ١٩٥٠، ورغم ما سمعناه ونشرته الصحف عن كفاح الزملاء فى خارج المعتقلات وما قاموا به من مظاهرات ومسيرات ضد الاحكام العرفية والمطالبة بالافراج عن المعتقلين وقيادتهم للعائلات وحمايتها خصوصا عائلات العمال الذين انقطع موردهم باعتقال عائلهم حتى امكن تقديم كفالة لعائلات المعتقلين كانت تصرف لكل اسره شهريا فسوف اذكر هنا بعض الملامح عن حياه الشيوعيين وخاصة العمال داخل معتقلات تلك الفترة :

١- ظهرت كيانات تنظيمية ماركسية كان ابرزها منظمة العمالية الثورية (ع ، ث) التى كان غالبية اعضائها من المثقفين والمعيدين بالجامعات وكان يقودها عبد المعبود الجبيلى وسميت فى البداية بالعادليين بعد انقسامهم على الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى بدعوة مقاومة انحراف خط القوات الوطنية الديمقراطية الذى تبنته حدتو ومن اجل وضع خط سياسى ثورى وتكوين تنظيم ثورى حقيقى، ولم يكن بهذه المنظمة الا عدد قليل جدا من العمال، بينما ظل تنظيم الحركة الديمقراطية الام بقيادة كمال شعبان وهو مثقف ايضا يحاول المحافظة على ما تبقى من عضويته محاولا تفادى اى انقسام اما المجموعة التى كانت مرتبطة بطليعة العمال فكانوا ٢١ كلهم من العمال بالاضافة إلى يوسف درويش المحامى الذى ظل حتى الخروج من المعتقل لم نعرف علنيا صفته التنظيمية بنا رغم اشتراكه الكامل فى الاعمال التنظيمية واما صادق سعد وريمون دويك فكانا فى عنبر اليهود وتمشيا مع سياسه طليعه العمال فى السريه الزائدة فقد اعلنت هذه المجموعة ان اسمها (نحن) وبدأت تتعامل فى لجان التنسيق ومدارس الكادر واللجنه العامه بهذا الاسم.

٢- اتخذ كل تنظيم فى المعتقل مقراً مستقلا له يقوم فيه باعماله واجتماعاته التنظيمية وذلك فى صورة غرفة فى حزاء المعتقلين بالطور اوخيمه تعمل من البطاطين فى هاكستب وبهذا كانت الاعمال التنظيمية لجميع المنظمات سريه الى حد بعيد، اما الغير مرتبطين عضويا بتنظيمات فكانت لهم غرف خاصه فى الطور ويعيشون فى عنبر هاكستب دون محاولات للسريه وكانوا يسمون (الشراذم).

٣- كان كل شئ مباحا للمعتقلين فى تلك الفتره، الصحف والكتب والاقلام والاوراق والنقود والتعامل مع الكانتين والزيارات والطرود والتجول داخل السور الخارجى للمعتقل، وقد تشكلت لجنه عامه منتخبة من جميع المعتقلين وان كانت عمليا من ممثلين للتنظيمات وقامت تلك اللجنه بتنظيم حياه المعتقلين وتوزيع اعباء الخدمه العامه مما سمح بعمل مدارس كادر ومحاضرات ومناقشات سياسية، وقد قام المثقفون بترجمه كثير من أدبيات الماركسية التى كانت بالانجليزية او الفرنسية مثل تطور المجتمع والبيان الشيوعى وخطوه الى الامام وخطوتان الى الخلف وتكتيكان وتاريخ الحزب الشيوعى الروسى وما العمل، وبعض مبادئ الاقتصاد السياسى بالاضافة الى تاريخ مصر منذ الحملة الفرنسية من منظور علمى وطبقى واما العمال فقد استفادوا كثيرا وتحصلوا على قدر من الثقافة الماركسية والقدرة على المناقشة والاستنتاج لم يكونوا يحصلون عليها فى سنوات طويله خارج المعتقل كما تم تعليم عدد من العمال الاميين القراءة والكتابه الى مستوى قراءة الجرائد والكتب، وهنا ملاحظة هامه وهى ان بعض العمال قد دخلوا المعتقل دون ارتباط سابق بأى تنظيم واشتركوا مع اقرب الناس اليهم صداقه دون ان يكونوا قد علموا عن الماركسية شيئا ولكنهم خرجوا من المعتقل اكثر فهما للماركسية وايمانا بها من كثيرين ممن سبقوهم فى الارتباط بالمنظمات ورغم ان الكثيرين ممن درسوا لهم قد تخلوا عن الكفاح .

٤- ورغم الانقسامات التى حدثت، ورغم الاتهامات التى كانت توجه من المنظمات بعضها ضد بعض حتى ببوليسيه بعض العناصر، ورغم ان غالبية الانقسامات قد تمت من داخل عباءه الحركة الديمقراطية بل ان منظمة طليعه العمال لم يحدث فيها انقسام واحد حتى دخلت وحده ٨ يناير ١٩٥٨، ولكن بضغط من القواعد وخاصه العمال وادانتهم للانقسامات مهما كانت مبرراتها وللرغبه فى تحقيق الوحده بين جميع الاشتراكيين، من اجل ذلك تكونت لجنه تنسيق بهدف مناقشه الخلافات السياسية وتصفيتها تمهيدا لتكوين وحده حقيقية، وهنا اقرر ان جميع ما نوقش فى لجان التنسيق كانت مسائل نظريه بحته وكانت المناقشات احيانا تحتدم بين المثقفين حول لفظ او تعبير قديرى بعض العمال أنه لا تأثير لها فى صحة الرأى السياسى او خطئه، ولهذا فقد بعض العمال التقدير والاحترام لمن رأوا انهم يناقشون لمجرد المناقشة حتى لو كانوا اقرب الناس اليهم تنظيميا.

٥- استخدمت بعض قيادات المنظمات وسائل غير شريفه وخاصه المادية لافساد بعض القيادات العمالية، وانا لا اقصد هنا الاحتراف السياسى للرجل المناسب وفى الوقت المناسب وللقيام بعمل محدد ، فهذا الاحتراف مطلوب بل وواجب، ولكن ما اقصده هو التجاء بعض الافراد لربط بعض العناصر بهم على اساس شخصى اما بالمال تحت اى مسميات قد تبدو عادية وهى مفرضه واما بالتصعيد لمستويات أعلى فى التنظيم بعد التأكد من ربط لسانهم على كلمة آمين على كل ما يقوله السيد القائد، والهدف الاساسى من ذلك هو تكوين شلل او تكتلات غالبا ما تكون تمهيدا لانقسام او لفرض اسلوب فى الفكر او

التنظيم.

٦- ترك عدد كبير من المثقفين المنظمات الماركسية بعد الخروج من المعتقل وخاصة من كانوا معيدين بالجامعات وسافروا للخارج حاملين الدكتورا هات ولاينفى هذا ان بعضهم استمر بعد عودته على ولائه للماركسيه ولازال يعلن تبنيه للاشتراكيه والدفاع عنها الى اليوم، اما من ترك الكفاح من العمال بعد الخروج من المعتقل فكانوا عددا قليلا لايتجاوز عدد اصابع اليدين، بينما استمر الباقون الى النهاية وبعد انتهاء فترة المعتقلات وخروج الجميع وانغماسهم فى العمل فى الشارع المصرى وفى ظروف ديمقراطية نسبيه بعد الغاء الاحكام العرفيه واشتداد الحركة الوطنية صعودا فكونت مجموعات عمل اشتركت فيها التنظيمات الماركسية كلها بشكل او بآخر مثل لجان انصار السلام واللجنه التحضيرية لتكوين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واللجان الوطنية التى كونها العمال فى المصانع والطلبه فى المدارس واشترك العمال مع الطلبه مع الاهالى فى تكوينها فى الاحياء، واعتقد ان من الاسباب الرئيسية لاقدام السراى والاستعمار والرجعيه على احراق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كان وجود الشارع المصرى الى حد ما فى يد الشيوعيين وانصارهم من الوطنيين وخاصه يسار الوفد والطليعه الوفدية والقوى المعادية للاستعمار و الرجعيه، وكانت استجابة حكومة الوفد للضغط الشعبى والغائها معاهدة ١٩٣٦ ونجاح معارك الفدائيين فى القنال وهجره العمال المصريين الشاملة للعمل فى معسكرات الجيش البريطانى فى القنال وقرار الحكومة المصرية بتشغيلهم والمضمون الطبقى والاجتماعى الذى حملته الشعارات والتحركات الجماهيرية، كل ذلك كان نذيرا بتغيير قادم معاد للاستعمار والرجعية والنظام الملكى ولهذا كان التعجيل باحراق القاهرة الذى ارادوا ان يكون وقفا للحركة الشعبية ولكنه كان الشراره التى أنارت الطريق لنجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وبعد نجاح حركة الجيش فى الاستيلاء على السلطة وطرد الملك وقف العمال موقف التأييد بشكل عام بينما كانت تحليلات غالبية المثقفين الماركسيين انها انقلاب عسكرى فاشى موال لامريكا ولم يدم موقف العمال الشيوعيين على ذلك طويلا وبعد ايام وبينما كان النقاش داخل المنظمات الشوعيه مستمرا حول طبيعة ما حدث، حدثت مذبحه كفر الدوار واحداث اخرى مثل مؤتمر العمال فى نقابه المعلمين ومؤتمر العمال فى شبرا الخيمة وتأجيل تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بعد الاعلان عن الاجتماع التأسيس لذلك وتصرفات ضباط ومخبرى البوليس السياسى الذى كان قد ألغى اسميا وزادت شراستهم ضد القيادات العماليه فى مواقع التكتلات العماليه كل ذلك قد حسم الموقف من حركة الجيش فى صالح من ينادون بعدائها وكانت قمة ذلك اعتقال كثيرين من الشيوعيين عمال ومثقفين ووضعهم لاول مره فى تاريخ مصر كمعتقلين سياسيين فى السجون ومعاملتهم معامله اقسى من معامله المحبوسين تحت التحقيق. وتمت تصفيه القيادات العماليه الشيوعيه من النقابات وسيطرت هيئة التحرير التى فرضت العناصر الصفراء والعميله والمنحرفه على النقابات، ورغم ان هذه الفترة قد شهدت ظهور تنظيم شيوعى ثالث بجوار حدتو وانقساماتها ووحداتها من جهه وطليعه العمال من جهه ثانيه وكان هذا التنظيم هو الحزب الشيوعى المصرى الذى حقق ايضا ارتباط بعض القيادات العماليه به عضويا أو عطفا ولكن جهده الاكبر كان فى محاربه التنظيمين اللذين سبقاه زمنيا فى التكوين بدعوى انحرافاتهما واخطائهما السياسية باعتباره وحده الذى يملك الحقيقه.

وانتهت هذه المرحله فى يونيه ١٩٥٦ بالانفراجة الديمقراطية التى كان تعبيرها فى تصفيه المعتقلات وظروف حرب السويس وانتعاش العمل الشيوعى من مختلف التنظيمات وسط العمال وتشكيل أول برلمان فى تاريخ ثوره يوليو فى ١٩٥٧ وقيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى يناير ١٩٥٧، والمرحله الاخيره هذه عن علاقه الطبقه العاملة المصريه بالحركة الاشتراكية على اهميتها تحتاج لحديث مستقل.

ملخص

* تقدير للرفاق الذين بدأوا من الحركة الاشتراكية الاولى واستمروا لآخر حياتهم.
* لست متعصبا ضد المثقفين ولايمنعنى ذلك من ذكر ما قام به بعضهم من اضرار بالحركة.
* نواه الحركه الاشتراكيه الثانيه كانت من الاجانب الذين ارتبطوا بمثقفين مصريين تبنوا الفكر الاشتراكى وهم الذين ارتبطوا بقيادات عماليه نقابيه ذات جماهيريه واسعه.
* اول واخطر انقسام فى الحركه النقابيه المصريه حدث نتيجه صراع بين القيادات الماركسيه.
* اتحدث منظمتا حمتو واسكرا رسميا فى ١٩٤٧ ولكن عملهما كان موحدا فى العمال من ١٩٤٥.
* كان الاتجاه الماركسى الاخر ممثلا فى محمد يوسف المدرك وزملائه الذين كان يوسف درويش مرتبطا بهم وارتبطوا مع المثقفين من مجموعه الفجر الجديد ولكن طليعه العمال لم تتكون الا فى ١٩٤٦.
* كانت طليعه العمال منغلقة جدا شديده السريه لحد التزمت بينما كانت حدتو منفتحه جدا مما ساعد على ضم كثير من القاده النقابيين والعماليين الذين عملوا مع المدرك إلى حدتو.
* ارتبط بالمنظمات الماركسيه (حدتو وطليعه العمال) عن

طريق العضويه الكامله أو العاطفين أو التأييد وقبول العمل مع الشيوعيين كثير من القاده النقابيين فى القاهره والاقاليم.

* نتيجه لمعارك العمال التى قادها الشيوعيون فى الاساس والنجاحات المطلبيه التى حققوها، استخدمت كثير من منظمات البرجوازية الصغيره والمثقفين اسلوب الاضراب والاعتصام.

* كان العمال اقليه فى قيادات المنظمات الماركسيه وخاصه فى اللجان المركزيه، وكرد فعل لوضوح اخطار ذلك على الحركه ومستقبلها كان رفع شعار التعميل (١٠٠٪ عمال).

* حورب تصعيد العمال الى اللجنه المركزيه بوسائل وتحت شعارات عده وسمح فى الغالب لمن يقول آمين للزعماء على طول الخط.

* منذ ١٩٤٨ وخاصه فى داخل المعتقلات بدأت الانقسامات فى داخل حدتو التى كانت تنتهى بوحدات تم انقسامات مره اخرى وكلها تحت شعار مقاومه الانحراف السياسى.

* لم يحدث انقسام واحد فى طليعه العمال طوال تاريخها واعتقد ان التدقيق فى اختيار العضوية مع وجود اغلبية العضوية - غير اللجنه المركزية - من العمال كان هو الحماية.

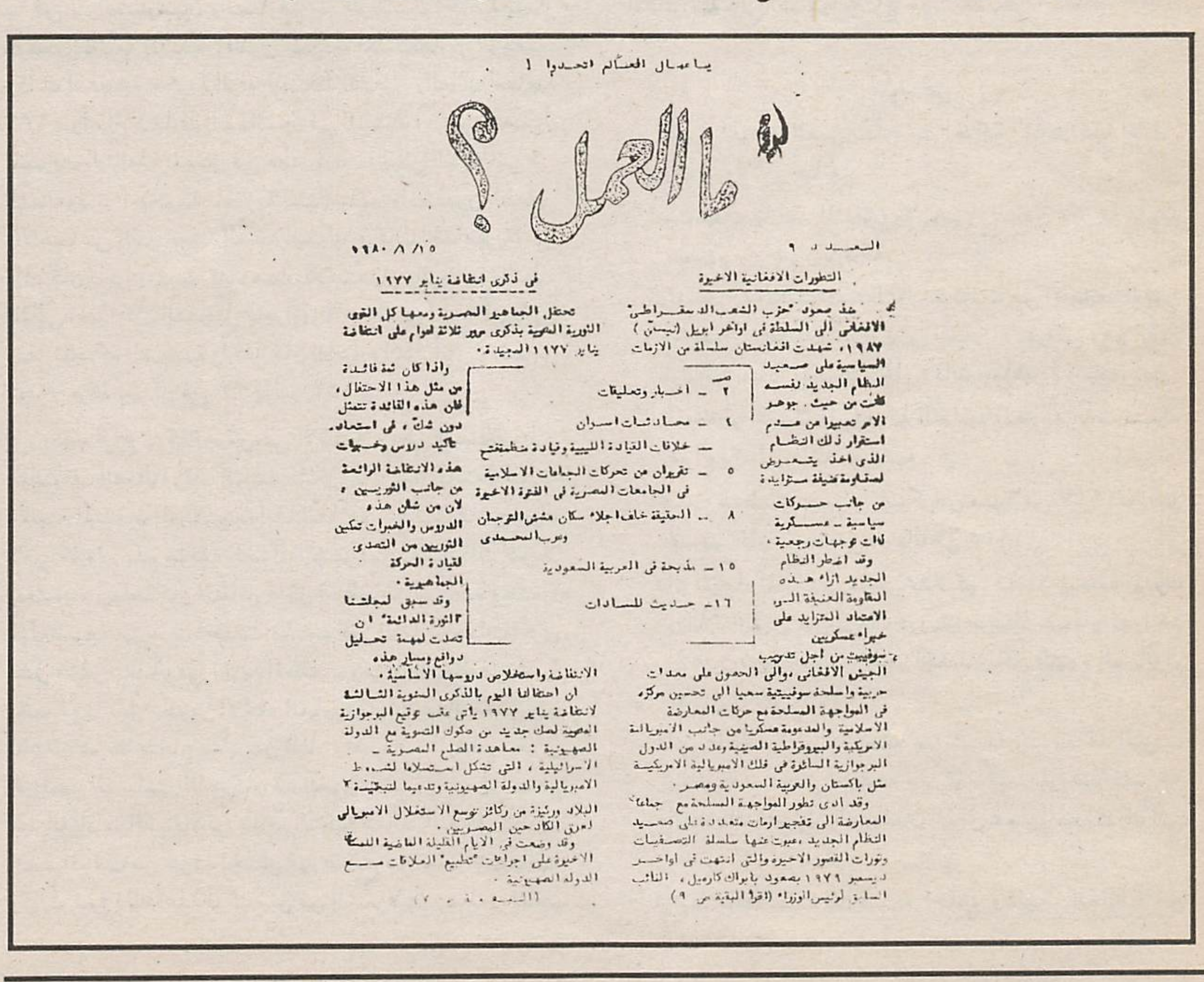
* استفاد العمال كثيرا فى المعتقلات بالحصول على قدر كبير من الثقافة الماركسيه وقام المثقفون بجهد كبير فى الترجمة والمحاضرات والتدريس فى مدارس الكادر.

* استخدم بعض المثقفين وخاصه من يملكون امكانيات مادية وسائل لافساد بعض القيادات العمالية عن طريق الماده والمساعده فى التصعيد للمستويات الاعلى بهدف الارتباط الشخصى ولتكوين شلل كانت فى الغالب نوايات لانقسامات فيما بعد.

* كانت للقيادات العماليه الاشتراكية دور كبير فى طرح اسم الاشتراكيه فى الشارع المصرى والتكتلات العمالية خاصه وايضا فى الحركة الوطنيه التى مهدت عمليا لنجاح حركه الجيش ٢٣ يوليه.

* كان عداء حركة الجيش للشيوعيين وللحركة النقابية هو الدافع لعدائهم للحركة فى البدايه.

* انتهت تلك المرحلة فى يونيه ١٩٥٦ بالانفراجه الديمقراطية وللمرحله التاليه حديث آخر.



يا عمال العالم اتحدوا !

ما العمل ؟

العدد ٩

١٩٨٠/٨/١٥

التطورات الافغانية الاخيرة

منذ صعود "حزب الشعب الديمقراطى" الافغانى الى السلطة فى اواخر ابريل (نيسان) ١٩٨٧، شهدت افغانستان سلسلة من الازمات السياسية على صعيد النظام الجديد نفسه تمثلت من حيث جوهر الامر تعبيرا عن عدم استقرار ذلك النظام الذى اخذ يتعرض لمقاومة عنيفة متزايدة من جانب حركات سياسية - عسكرية ذات توجهات رجعية، وقد اضطر النظام الجديد ازاء هذه المقاومة العنيفة الى الاعتماد المتزايد على خبراء عسكريين سوفييت من اجل تدريب الجيش الافغانى، والى الحصول على معدات حربية واسلحة سوفييتية سعيا الى تحسين مركزه فى المواجهة المسلحة مع حركات المعارضة الاسلامية والمدعومة عسكريا من جانب الامبريالية الامريكية والبيروقراطية الصينية وعدد من الدول البرجوازية السائرة فى فلك الامبريالية الامريكية مثل باكستان والعربية السعودية ومصر.

وقد ادى تطور المواجهة المسلحة مع جماعات المعارضة الى تفجير ازمات متعددة على صعيد النظام الجديد، عبرت عنها سلسلة التصفيات وثورات القصور الاخيرة والتى انتهت فى اواخر ديسمبر ١٩٧٩ بصعود بابراك كارميل، النائب السابق لرئيس الوزراء (اقرأ البقية ص ٩)

ص

٢ - اخبار وتعليقات

٤ - محادثات اسوان

- خلافات القيادة الليبية وقيادة منظمة فتح

٥ - تقريران من تحركات الجماعات الاسلامية فى الجامعات المصرية فى الفترة الاخيرة

٨ - الحقيقة خلف اجلاء سكان عشش الترجمان وعرب المحمدى

١٥ - مذبحة فى العربية السعودية

١٦ - حديث للسادات

فى ذكرى انتفاضة يناير ١٩٧٧

تحتفل الجماهير المصرية ومعها كل القوى الثورية المصرية بذكرى مرور ثلاثة اعوام على انتفاضة يناير ١٩٧٧ المجيدة.

واذا كان ثمة فائدة من مثل هذا الاحتفال، فان هذه الفائدة تتمثل دون شك، فى استعادة تأكيد دروس وخبرات هذه الانتفاضة الرائعة من جانب الثوريين، لان من شأن هذه الدروس والخبرات تمكين الثوريين من التصدى لقيادة الحركة الجماهيرية.

وقد سبق لمجلتنا "الثورة الدائمة" ان تصدت لمهمة تحليل دوافع ومسار هذه الانتفاضة واستخلاص دروسها الاساسية.

ان احتفالنا اليوم بالذكرى السنوية الثالثة لانتفاضة يناير ١٩٧٧ يأتى عقب توقيع البرجوازية المصرية لصك جديد من صكوك التسوية مع الدولة الصهيونية: معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية، التى تشكل استكمالا لشروط الامبريالية والدولة الصهيونية وتدعيما لتبعية البلاد وركيزة من ركائز توسع الاستغلال الامبريالى لعرق الكادحين المصريين.

وقد وضعت فى الايام القليلة الماضية اللمسة الاخيرة على اجراءات "تطبيع" العلاقات مع الدولة الصهيونية.

لمحات من دور العمال فى الحركة الاشتراكية المصرية

عطية الصيرفى

لم يقل أحد عن كيفية دخول العمال المصريين الي ساحة الفكر الاشتراكى مما أدى الى ظهورالحركة الاشتراكية المصرية الحديثة فى القرن العشرين..وقبل مناقشة ذلك الأمر الهام فلا بد من التنويه بشأن ظهور حركة اشتراكية مصرية فى نهاية القرن الثامن عشر خلال الحملة الفرنسية على مصر حيث صاحب هذه الحملة الفرنسية العسكريه عدد من الإشتراكيين الفرنسيين يتزعمهم الجنرال الفرنسى الأعرج كافاريللى الذى أشرف على تشييد قنطرة شبرا التى أطلق عليها المصريون قنطرة الذى كفر..

فالجنرال كفاريللى هو أول من أطلق شعارات اشتراكية حديثة فى مصر محاولاً بذلك تطبيقها ومن الشعارات التى أطلقها شعار يقول..«ان الملكية تعنى السرقه» وشعارآخر ينادى بالاصلاح الزراعى بتوزيع زمامات المماليك من الارضى الزراعيه على فقراء الفلاحين. ولكن ادارة الحمله الفرنسيه رفضت ذلك بذريعة عدم الثقة فى طبقة فقراء الفلاحين المصريين..

وبجانب ذلك فقد أسس أول تنظيم اشتراكى حديث من المشايخ المستنيرين منهم الشيخ محمد المهدى عضو اللجنه الماليه العامة للحمله الفرنسية وسكرتير أول برلمان مصرى عرفته مصر فى عهد الحمله الفرنسيه وكاتب الشروط المصرية لتولية محمد على واليا على مصر ومفتى الديارالمصرية..

هذه هى الحركة الاشتراكية المصرية الأولى التى تواجدت بشكل سلطوى ثم تطورت الى شكل سلطوى صارخ فى عهد الوالى محمد على الذى حقق أول تطبيق اشتراكى سان سيمونى من خلال تأسيس مصر الحديثه قلعة الصناعة فى بلاد الشرق المظلم وذات الجيش الذى حقق إمبراطورية مصرية عظيمة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بالإضافه الى تصديه للسلطة العثمانيه والجيوش الأوربيه..

وللأسف فقد انتهت هذه الحركه الاشتراكيه المصرية الرائدة بما حققته من مضامين اجتماعيه و صناعيه واقتصاديه وسياسيه بسبب طغيان جانبها السلطوى وبسبب غياب النشأه العماليه المصرية الحديثة عن مجمل نشاطها.. ومن هنا فإن درس الدروس التى ولّدها هذا الحادث يفيدنا بأن الحركة الاشتراكية سواء فى السلطه أو خارجها لا تعيش بدون استمرار شعبيتها كما لا تعيش أيضاً بدون المشاركه الواسعه للطبقة العامله فى قيادتها وفى صفوفها من خلال التعميل الملحوظ والمتزايد على الدوام..

من هذا المنطلق فلا توجد حركة اشتراكية حقيقية بدون شعبية وبدون عمال ولهذا فلا خلاف على وجود حركه اشتراكية فى مصر ذات وجود شعبى وعمالى مما يعنى ان الوجود العمالى والشعبى قد انتقل الى ساحة الفكر الاشتراكى مما أدى الى ظهور حركة إشتراكية مصرية حديثة مضى عليها سبعون عاماً..

ولكن كيف انتقل الوجود العمالى المصرى الى مجال الفكر الاشتراكى بمعنى كيف تحول الوجود العمالى من مرحلة الوحدة

* عطية الصيرفى : عامل وباحث فى الحركة النقابية.

العمالية العفوية والعشوائية الى مرحلة التحزب الطبقى الواعى.

ان هذا الانتقال العمالى لم يتم فى مصر بسبب قناعة العمال المصريين بالمقولات النظرية والاشتراكية التى كان يرددها المثقفون الإشتراكيون الرواد عن فائض القيمه والاستغلال وصراع الطبقات ولكنه قد تم بفضل الأمور التاليه

الأمر الاول.. مقولات العدل الاجتماعى فى القرآن الكريم والسنه المحمديه واقوال الصحابه وخاصة الصحابى الجليل أبو ذر الغفارى بالإضافه الى مقولات عامل التلغراف وخطيب الثورة العرابيه عبد الله النديم.

الأمر الثانى.. احساس العمال المادى بالاستغلال خلال العمل والانتاج.

الأمر الثالث.. تفشى الفصل والبطاله فى صفوف العمال طوال العقد الأول والثانى من القرن العشرين.

الأمر الرابع.. إختلاط العمال المصريين بالعمال الأجانب الذين كان يوجد فى صفوفهم الكثير من العمال الإشتراكيين الاوربيين.

الأمر الخامس.. الوحدة العفوية للعمال المصريين وما صاحبها من إضرابات وتشكيل نقابات عماليه.

الأمر السادس.. ظهور المحامين و المستشارين العماليين من المثقفين فى قلب التجمعات العمالية والصناعيه.

الأمر السابع.. اشاعة السخره والعمل الاكراهى فى صفوف العمال والفلاحين لخدمة الجيوش البريطانية أثناء الحرب العالميه الاولى

الأمر الثامن .. ثورة الطبقة العاملة الروسية وقيام أول وطن اشتراكى للعمال والفلاحين .

الأمر التاسع.. قيام ثورة ١٩١٩ ومشاركة الطبقة العاملة المصرية فى معاركها.

الأمر العاشر.. الاضرابات العمالية التى وقعت فى عام ١٩١٧ - ١٩١٨ذات الطبيعة المطلبيه والاقتصادية التى اسفرت عن تشكيل الكثير من النقابات العماليه والتى أجبرت الحكومه المصريه على إنشاء لجنه للتوفيق والتحكيم لفض منازعات العمل والعمال.. وكذلك إضرابات مارس ١٩١٩الاقتصادية والسياسية التى قوبلت من القيادة الوفدية بالرفض والإدانه والاحتقار رغم أن من أسبابها نفى سعد زغلول.

بواسطة تلك الأمور مجتمعة دخل الكثير من العمال المصريين الى رحاب الفكر الإشتراكى فظهرت الحركة الاشتراكية المصرية بتاسيس الحزب الإشتراكى المصرى فى عام ١٩٢١بفضل بنية وقاعدة عمالية واسعه وعريضة تمثلت فى الآتى.

١- حركة الإضرابات الواسعة التى وقعت فى عام١٩١٧وفى عام١٩١٨ قبل ظهور حزب الوفد وزعامته وبالتالى فقد كانت قيادتها معقوده للعمال الإشتراكيين.

٢- حركة الإغتيالاتالسياسيه فى ذات الفتره الزمنيه قبل ظهور حزب الوفد وزعامته..وبالتالى فإنه من الأرجح إن قيادتها كانت من الإشتراكيين مع العلم إن اغلب منفذى هذه الاغتيالات كانت من العناصر العماليه.

٣- حركة اضرابات سنة ١٩١٩وما بعدها التى تتصف بالإضرابات العماليه الثقيله والتى تمت بدون علم وبدون اذن من قيادة حزب الوفد والتى قوبلت بالرفض والإدانه والاحتقار منها. فمن الذى حرض عليها وفجرها وقادها غير العمال الإشتراكيين.

٤- تزايد النشاط النقابى للعمال والحماس الشديد للحصول على العضوية النقابية العمالية وتحويل النقابات بشكل ملحوظ الى حد ان بعض العمال كانوا يدفعون مجمل أجورهم لصندوق النقابات العماليه مما دفع الحكومه الى إصدار قانون عاجل وقعه الملك فؤاد أثناء زيارته للصعيد.. ولا يتم ذلك إلا بفضل العمال الإشتراكيين.

٥- تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة المحامى انطون مارون التى زادت عضويته عن ثلاثة آلاف عامل نتيجة لنشاط العمال الإشتراكيين.

٦- قيام حركة إضرابية تضامنية ومطلبية وجماعية لعمال الشركات فى الاسكندرية والقاهرة سنة ١٩٢٤بدعوة من الإتحاد العام للنقابات الذى يقوده العمال الإشتراكيين هذا الاضراب الذى واجهته حكومة حزب الوفد بزعامة سعد زغلول بالقبض على مئات العمال وعلى المحامى النقابى أنطون مارون وبصدور قرار حكومى بحل الحزب الإشتراكى والإتحاد العام للنقابات.

٧- حركة الاغتيالات السياسية التى كان من أهمها وابرزها إغتيال السيردار الانجليزى الذى قاده ونفذه البطل العمالى ابراهيم موسى البراد بعنابر السكه الحديد..هذا الإغتيال المضاد لحزب الوفد وحكومته والذى قوبل بالإدانه الصارخة من حزب الوفد وحكومته فمن كان وراءه..هل كان وراءه العمال الإشتراكيون من خلال مشاركة البطل العمالى ابراهيم موسى ومجموعته الثورية. لعل هذا السؤال يجد إجابة فى يوم من الايام.

هكذا كانت البنية العماليه والقاعده الاساسيه العماليه للحركه الإشتراكية المصرية العتيده والراسخه فى المجتمع المصرى مما اضطر سعد زغلول الى عسكرة الحركه الفدائيه العمالية ثم عسكرة الحركة العمالية والنقابية بتعيين الضابط عبد الرحمن بك فهمى زعيماً للفدائيين العمال ثم زعيماً مفروضاً على الحركة العمالية والنقابية بأمر سعد باشا زغلول شخصياً.. والغريب ان هذا الضابط لم يستمر غير شهور معدودة فى رياسة الاتحاد العام للنقابات الوفدى الذى تاسس بشكل سلطوى ووفدى فى عام١٩٢٤ ليحل محل الاتحاد العام للنقابات الذى كان يقوده الإشتراكيون والذى صدر قرار بحله فى أول حكومة

وفدية ثم انتهى ذلك الضابط نهايه مؤسفه ختمها بزيارة للقصر الملكى لإعلان ولائه للملك فؤاد والانجليز

والأمر المثير للدهشة ان ذلك الضابط الوفدى لم يستطع الإطاحة بالوجود العمالى الإشتراكى بواسطة تحريض القيادات العمالية الوفدية البارزة مثل ابراهيم موسى بطل الاغتيالات السياسيه والتحريض الجماهيرى ومثل الشيخ احمد جاب الله بطل العمل الفدائى والاثنين من زعماء عمال عنابر السكه الحديد.

إن هذين البطلين وغيرهما من الشخصيات العماليه والنقابيه من قادة الوجود العمالى الوفدى لم يختلفوا أبداً مع الوجود العمالى فى الحزب الاشتراكى مما يشير الى وجود وحدة للنضال النقابى والوطنى المشترك بين العمال الإشتراكيين والعمال الوفديين. ولذلك لم يستطع حزب الوفد وحكومته ان يطيح بالوجود العمالى الإشتراكى من الناحيه الشعبية والجماهيريه مما اضطره الى استخدام سلطة الدولة فى حل الحزب الإشتراكى والإتحاد العام للنقابات المنبثق عنه.

ونخلص من ذلك الى القول بأن الوجود العمالى الوفدى كان وجوداً متهافتاً فى حين ان الوجود العمالى الإشتراكى كان وجوداً راسخاً خلال فترة الطبعه الاولى للحركه الإشتراكية المصرية بدليل حالة الهدم والازاله التى أصابت الاتحاد العام للعمال الوفدى فور سقوط حكومة الوفد فى سنه ١٩٢٤.

ورغم ذلك فقد كانت الشخصيات العماليه فى الطبعه الاولى للحركه الاشتراكيه المصريه كانت شخصيات مهمشة وغير بارزة بدليل ان اول اتحاد لنقابات العمال فى مصر لم يكن يترأسه عامل بل كان يترأسه محامى هو الرفيق أنطون مارون.

وتاتى الطبعة الثانية للحركة الإشتراكية فور نهوض عمالى ملحوظ بدأه الرواد العمال منذ عام ١٩٣٦بقيادة العامل النقابى المرحوم يوسف المدرك الذى نادى وزملاؤه بضرورة استقلالية النقابات عن الاحزاب وبالذات عن حزب العمال بزعامة النبيل عباس حليم.. وعن حزب الوفد أيضاًوطالبوا بصدور قانون النقابات العماليه. وفى سبيل ذلك أضربوا عن الطعام فى ميدان العتبة ثم ساهموا فى تنشيط الحركه العفويه العماليه التى انبثق عنها اكبر مظاهره عماليه حدثت فى الثلاثينيات والاربعينيات للضغط على الحكومة لإصدار قانون النقابات العماليه الذى صدر فى عام ١٩٤٢بعد مناقشات طويله ومريرة فى مجلس النواب والشيوخ. ثم استمر هذا الضغط الاجتماعى والجماهيرى حتى صدر قانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم فى عهد حكومة الوفد أيضاً عام١٩٤٤.

وقد لوحظ ان النهوض العمالى الذى بدأ رويداً رويداً منذ عام ١٩٣٦لم يكن عفوياً خالصاً بل تخلله شئ من الوعى مما يوحى بظهور الوجود العمالى الإشتراكى فى هذه الفترة يؤكد ذلك تنمية حركة الاحتجاج الاجتماعى فى صفوف العمال المصريين التى قد أثمرت صدور القوانين العماليه السالفة الذكر والتى تضمنت بعض الآمال العمالية منها:

الاعتراف القانونى بالنقابات العمالية لاول مره فى مصر.

تقنين مبدأ استقلالية النقابات العماليه بالنص عليها فى القانون رقم ٨٥لعام١٩٤٢ بعدم اشتغال النقابات العمالية بالشئون الدينيه والسياسيه وذلك لتخليصها من قبضة الاحزاب السياسية والجماعات الدينيه.

الاعتراف ضمنياً بالاضرابات العماليه فى قانون التوفيق والتحكيم الذى منع وقوع الاضرابات اثناء فض المنازعات العماليه بالتوفيق والتحكيم فقط.

تحديدعلاقات العمل القانونيه لأول مرة.

زيادة اجور غلاء المعيشة بأمر عسكرى أصدره مصطفى النحاس رئيس حكومة الوفد وفى مناخ هذا النهوض العمالى المتنامى ظهرت التنظيمات الإشتراكيه السريه فى تنظيمين كبيرين هما الحركه المصريه التى اتحدت مع تنظيم الشرارة وكونت تنظيم الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى..وتنظيم طليعة العمال أو جماعة الفجر الجديد وبجانبهماعدد من التنظيمات الصغيرة.. وبالمناسبه فقد كانت الانقسامات متوالية فى تنظيم الحركة الديمقراطية المعروفه بتنظيم- حدتو.

وللحقيقه فقد كان الوجود العمالى فى هذه التنظيمات شامخاً وبارزاً من حيث الجماهيريه العماليه والإشتراكيه وقزماً مهمشاً من حيث فعاليته القياديه فى التنظيمات الاشتراكيه فالمثقفون هم أهل الحل والعقد ومصدر الإنقسامات فى الحركه الاشتراكية فى طبعتها الوسيطه بالإضافة الى ذلك فهم سبب الاسباب فى تناحر الوجود العمالى الإشتراكى وانقسامه خلال النضالات العماليه والنقابية.

فقد كان يوسف المدرك العامل بالمحلات التجاريه مهما كانت عيوبه مدرسة عماليه فذه وذات شهرة فى صفوف العمال المصريين حيث كان العرضحالجى العمالى الأول فى مصر والمفتى العمالى المقتدر فى منازعات العمل والعمال ومع هذا لم يوظف توظيفاً كاملاً من قبل الحركة الإشتراكية التى كان يمكنها من خلال المرحوم يوسف المدرك وأمثاله من العمال الإشتراكيين الذين يحترفون ممارسة الشكاوى العمالية أن يقيموا صرحاً شامخاً لوحدة العمل والنضال المشترك بين جميع عناصر الوجود الاشتراكى العمالى على اختلاف تنظيماتهم وذلك بالإضافه الى أصدقاء هذا الوجود والعاطفين عليه فى صفوف العمال.

إن وحدة النضال العمالى المشترك هى المصدر الرئيسى لظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى فى صفوف العمال باعتبارها وسيلتهم الكفاحيه لتحقيق غاياتهم المطلبيه..والاحتجاج العمالى بدأه العمال بالشكوى والعرضحال ثم طوروه الى ممارسة التظاهر والإضراب من أجل تحسين ظروف عملهم.

وللأسف فإن هذه الوحده العماليه وإحتجاجاتها العامه لم

تتواجد بين مجمل العمال اليساريين والإشتراكيين بسبب إختلاف تنظيماتهم التى يقودها المثقفون ولذلك فقد ظل الوجود العمالى الإشتراكى منقسماً على نفسه فى ظل الطبعه الثانيه للحركه الإشتراكية المصريه.. ورغم هذا الانقسام العمالى البغيض فقد تمكن العمال الاشتراكيون من المشاركه فى تحقيق النجاحات التاليه.

١- صدور قانون الاعتراف بالنقابات وقانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم فى عهد حكومة الوفد التى تشكلت عام ١٩٤٢.

٢- المشاركه فى الاضرابات والمظاهرات الوطنية عام ١٩٤٦.

٣- المشاركه فى تشكيل لجنة العمال والطلبة فى عام ١٩٤٦ التى قادت النضال الوطنى فى هذه الفتره.

٤- المشاركه بوفدين فى تأسيس الاتحاد العالمى للنقابات فى باريس سنة ١٩٤٥.

٥- زيادة عدد النقابات فى هذه الفتره بالاضافة الى محاولة تاسيس مؤتمر عام للنقابات.

٦- وقوع اكثر من اربعين اضراب عمالى فى سنة ١٩٤٧ من أبرزها اضرابات عمال المحله فى عام ١٩٤٧ وإضراب ممرضى القصر العينى بالقاهره فى نفس العام.

هذه أبرز النجاحات العماليه والوطنيه التى حققها عناصر الوجود العمالى الاشتراكى رغم إنقسام آرائه ومواقفه تبعا لانقسام الحركه الإشتراكيه المصريه نتيجة سيطرة المثقفين على قيادتها فى هذه الفتره. ولقد ردت الحكومة المصرية على هذه النجاحات بإعلان الاحكام العرفيه بذريعة نشوب حرب فلسطين فى عام ١٩٤٧ .. وترتب على ذلك إعتقال وسجن كل عناصر الوجود العمالى الإشتراكى وذلك ضمن إعتقال الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين ولم يفرج عنهم إلا بعد نجاح حزب الوفد فى الإنتخابات البرلمانيه وتشكيل حكومته فى سنة ١٩٥٠. هذه الحكومة الوطنية التى أغلقت المعتقلات وأشاعت الديمقراطيه الليبراليه فى الحياة المصرية.

وفى ظل حكومة الوفد الاخيرة استردت الحركة الإشتركية المصرية عافيتها وقواها المادية و الروحية حيث حققت نهوضاً ملحوظاً فى عضويتها ونشاطها نتيجة توافر الحريات العامة والنقابية مصحوبه بصدور الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن زيادة أجور غلاء المعيشه بنسبة مائه وخمسين فى المائه للأجور الدنيا

وأثناء هذه الفتره تعاظم شأن الوجود العمالى الاشتراكى من خلال المظاهر التالية.

- زيادة النقابات العمالية التى يقودها عناصر الوجود الإشتراكى.

- قيام مؤتمر عمال النقل تحت إشراف الوجود العمالى الإشتراكى.

- تشكيل اتحاد عمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية، وإتحاد عمال النقل المشترك بالقاهرة الذى تحول الى اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بالقطر المصرى حيث إشترك فى تأسيس هذه الاتحادات النقابية عناصر الوجود العمالى الإشتراكى

- تداول شعار تأميم مرافق النقل.

- المشاركه فى المظاهرات الوطنية ضد قانون الاشتباه السياسى حتى سقط فى البرلمان

- المشاركه فى حركة الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة قناة السويس.

-الاعداد لأول مؤتمر عمالى عام لتأسيس الاتحاد العام للعمال فى ٢٧ يناير ١٩٥٢

هذه هى مظاهر النشاط المتعاظم للوجود العمالى فى الفتره الصغيره خلال عامى ١٩٥٠ و١٩٥١ حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ حيث كانت القيادات النقابية والعمالية من عناصر تنظيم ـ حدتو ـ هى التى حققت هذه الانجازات فى حين ان العناصر العماليه فى تنظيم طليعة العمال هى التى قادت إضرابات عمال شركة سباهى بالاسكندريه عام ١٩٥١ التى قتل فيها الكثير من العمال برصاص البوليس وبسبب المطارده البوليسيه للعمال حتى غرق بعضهم فى ترعة المحموديه .. ومما يذكر ان فؤاد سراج الدين وزير الداخليه الوفدى قد أشرف على هذه المعركه الدمويه.

وإزاء هذه النضالات الوطنيه والعماليه فقد لجأ النظام الملكى والاستعمار الانجليزى الى تدبير مؤامرة حريق القاهرة لاجهاض نضالات الحركه الوطنيه والعماليه . وقد تم تنفيذ هذه المؤامره بحرق مدينة القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بهدف إعلان الاحكام العرفيه وفتح السجون والمعتقلات لوقف حركة الكفاح المسلح وخنق حركة الاحتجاج الاجتماعى ومنع قيام الاتحاد العام لنقابات العمال ولهذا فقد تم اعتقال مجمل العناصر النشيطه من أعضاء الوجود العمالى الاشتراكى.

وهنا ينبغى التذكير بأن الوجود العمالى فى الحركه الاشتراكية المصرية الوسيطه قد باشر نشاطه على حلقات ثلاث الاولى من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٠ والثانية من عام ١٩٥٠ حتى اول يناير ١٩٥٢ والثالثه من قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى نهاية عام ١٩٥٨.

والحلقة الاخيرة والثالثة قد بدأت فور قيام ثورة ٢٣ يوليو حيث إنقسمت الحركه الإشتراكية، فتنظيم حدتو كان يؤيد الثورة وجميع التنظيمات الشيوعيه التى تكاثرت فى هذه الفترة كانت تعاديها وتعتبرها إنقلاباً عسكرياً فى حين ان الطبقة العاملة قد رحبت بها بإعتبارها حلماً من احلامها قد تحقق.

والغريب ان الوجود العمالى فى حدتو بالذات قوبل بالهجوم من ثورة ٢٣ يوليو ففى الزيارة التى قام بها وفد من قيادة

اللجنه التحضيريه للاتحاد العام للعمال التى يناضل معها نضالاً مشتركاً مع عناصر الوجود العمالى بحدتو للبكباشى عبد المنعم امين مسئول العمال فى مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو الذى استقبل الوفد العمالى بحضور وزير الشئون الاجتماعيه وبحضور الفقيه سيد قطب الذى كان يقوم بوظيفة المستشار العمالى لثورة يوليو وقد طالب الوفد بتحديد موعد لعقد الجمعيه العموميه للاتحاد العام فرد عليه الفقيه سيد قطب قائلا (قبل كل هذا فلابد من تطهير الحركه النقابيه من الشيوعية و الشيوعيين أمثال أحمد طه.

وفور هذا القاء الذى تم فى الاسبوع الاول لقيام الثوره فقد اهتز الوجود العمالى الإشتراكى المؤيد للثوره ولم يظهر بشكل ملموس إلا بعد حوادث كفر الدوار ثم اختفى مرة آخرى. وكان عيب هذا الوجود انه عباره عن مجموعة من الصفوة النقابيه المقيمه بالقاهرة والتى تحتضنها قيادة حدتو مع العلم انه كان يتواجد العديد من العمال النقابيين المنتمين الى هذا الوجود ويشغلون مراكز نقابية هامه فى الحركة النقابية وخاصة فى إتحادعمال النقل المشترك ونقاباته وللأسف لم يتم توظيفهم خلال استقبال الجماهير العماليه لثورة يوليو.

ولذلك فقد كانت ثورة ٢٣يوليو اكثر ذكاءً من كل قيادات حدتو حيث هرول قادة هذه الثورة للارتباط بالإتحاد المهنى لنقابات عمال النقل المشترك ونقاباته وجماهيره من أجل توظيفه لخدمتها وتوسيع شعبيتها بإعتباره الجناح العمالى والجماهيرى لثورة يوليو.. وقد شهدت ذلك بنفسى حيث كنت عضواً بمجلس ادارة هذا الاتحاد ومن اعضائه التنفيذيين.

حدث هذا لإدراك ثورة يوليو ان إضرابات عمال النقل ذات تأثير سريع ومباشر وإن اتحاد النقل ونقاباته يتمتع بجماهيرية واسعة وصارخة لأنه حقق لعمال النقل المشترك كادراً خاصاً بهم يتضمن الكثير من المزايا والأجور المرتفعة للعمال بالإضافه الى لجوئه للقضاء من أجل تأميم شركات النقل الكبيرة بوضعها تحت الحراسه القضائية لصالح العمال. وذلك بفضل بعض القيادات النقابيه الاشتراكيه.

كل هذا كان معلوماً للمثقفين فى قيادة حدتو الذين علقوا كل آمالهم على عدد محدود من النقابيين الاشتراكيين فى نقابات التاكسى بالقاهرة دون الاهتمام بالوجود العمالى الاشتراكى فى مجال النقل لإن أغلب أعضائه من العناصر القاعديــــه فى الحركة الإشتراكيـــــة - حدتو.

ثم جاءت أحداث عمال كفر الدوار فى عام ١٩٥٢حيث كان للوجود العمالى الاشتراكى الذى لا ينتمى الى تنظيم حدتو علاقه بها وتلاه وقوع أحداث إضرابات شركة نسيج الشوربجى عام١٩٥٣ التى قابلتها ثورة يوليو بالدبابات وأعتقلت ثلثمائه عامل من مصنع الشوربجى ثم تبعها الاضرابات المضاده لعمال شركة ترام القاهرة فى مواجهة الاضراب السلطوى الذى قاده ونظمه إتحاد عمال النقل المشترك برياسة النقابى صاوى أحمد صاوى فى مارس ١٩٥٤بهدف بقاء سلطة ٢٣ يوليو وعدم عودة الجيش المصرى إلى ثكناته وذلك فى مواجهة كل القوى والاحزاب اليمينية واليسارية فى مصر.

والجدير بالذكر ان الإضراب المضاد لعمال ترام القاهرة كان بقيادة المناضل النقابى الإشتراكى محمود فرغلى مما يعنى انه من صنع الوجود العمالى الإشتراكى الذى لا علاقه له بتنظيم حدتو[1] وكذلك كان الحال فى إضرابات عمال نسيج الشوربجى[2].

وفى الفتره ما بين عامى ١٩٥٦و١٩٥٩توحدت الحركة الإشتراكية ثم انقسمت ومع هذا فإن الوجود العمالى الاشتراكى لم يشهد وحدة أو انسجاما فى صفوفه لكى يواجه العسكره التى تفشت فى الحركه العماليه والنقابيه حيث سيطر ضباط الجيش والمباحث على قيادات النقابات والإتحادات والتنظيمات العماليه إلى حد أن الحكومة انشأت إتحاداً دولياً للعمال العرب بشكل فوقى وسلطوى ثم أنشأت إتحاداً للعمال بنفس الكيفية.

وهنا لابد من تحية الوجود العمالى فى الحركة الاشتراكية المصرية رغم ما شابه من شوائب الفرقه والانقسام فقد نهض نهوضاً ملحوظاً فزاد من تواجده فى قيادة النقابات العماليه وتقدم بعددمن عناصره للإنتخابات العامه فى سنة ١٩٥٧ حيث نجح فى الحصول على عضوية مجلس الأمه عن دائرة الوايلى بالقاهرة سائق الترام المرحوم عبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال ترام القاهرة والعضو القاعدى لمنظمة حدتو كما نجح سائق القطار المرحوم أبو اليزيد يوسف رئيس رابطة سائقى السكه الحديد بطنطا والعضو القاعدى بتنظيم - حدتو- عن دائرة مركز طنطا.

ورداً على نشاط العمال الاشتراكيين وفعاليتهم فقد اصد ر الاتحاد القومى - التنظيم الواحد والشمولى لثورة ٢٣يوليو - قراراً يربط عضوية التنظيمات النقابية بعضوية الاتحاد القومى.

ولم يقف الوجود العمالى الإشتراكى موقف السكوت من هذه المصادره للحريات العامه والنقابيه فدعا إلي عقد عددمن المؤتمرات العمالية والجماهيرية لإدانة الإعتداء على مبادئ الحريات العامة والنقابية .هذه المؤتمرات التى بدأت بمؤتمر عمال الكيماويات ثم مؤتمر عمال النسيج ثم مؤتمر عمال النقل في سنة ١٩٥٨.

هكذا تُوج الوجود العمالى فى الحركة الاشتراكية نفسه وحركته الإشتراكية ووطنه وطبقته العاملة بهذا الموقف البطولي والمدافع عن الحريات العامه والنقابية .وذلك رغم سيطرة المثقفين علي كل قيادات الحركة الأشتراكية وتنظيماتها الذين برزوا في الحياة والمجتمع المصري والعربي والدولي علي حساب عمال بسطاء يقاتلون من أجل الخبز والحرية.

هذه الحلقات الثلاث التي شكلت حياة الحركة الاشتراكية الثانيه التي إمتد عمرها من عام ١٩٤٠تقريباً إلي يناير

١٩٥٩تحديداً والتى كان من أبرز عيوبها سيطرة المثقفين وإنقسام الوجود العمالي وغياب وحدة العمل النضالي بين العمال الإشتراكين، أما الإيجابيات فلا حصر لها.

وللأسف فقد اختتمت هذه الحلقات المجيدة بمحنة الحركه الاشتراكية التي تمت ووقعت بيد زعيم مصري ووطني أجمعت عليه الامه المصرية والعربية هو الرئيس جمال عبد الناصر مما يذكرنا بأن المحنه الاولى للحركة الاشتراكية الاولي قد تمت كذلك ووقعت بيد زعيم مصري ووطني قد أجمعت عليه الامه المصرية هو الزعيم سعد باشا زغلول وهذا امر يستحق التأمل والبحث لعلنا نحصل علي إجابة تفسر لنا هاتين الحالتين الفريدتين في التاريخ المصرى الحديث.

والمحنة التي حاقت بالحركة الاشتراكية المصرية قد بدأت في منتصف ليل اول يناير ١٩٥٩باعتقال وسجن الآلاف من أعضاء الحركة الإشتراكية المصرية وقد قدَّر البعض ان عدد العمال الاشتراكيين الذين اعتقلوا وسجنوا في هذه المحنة يقرب من الالف عامل من خيرة العمال النقابيين والنشطين في الحركة العمالية والنقابية وقد تعرض هؤلاء الي قطع أجورهم وتشريد وتشتيت عائلاتهم من أطفال وزوجات وأمهات و آباء.. ومع ذلك فقد كانوا رمزاً بطولياً للصمود امام التعذيب المادي والمعنوى خلال سجنهم واعتقالهم.

وبعد خمس سنوات من العذاب و التعذيب صدرت اوامر الرئيس عبد الناصر بالإفراج عن المعتقلين والمسجونين من أعضاء الحركة الاشتراكية المصرية فى آخر سنة١٩٦٤.

وبذلك فقد تم الإفراج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين حيث خرج عناصر الوجود العمالي الاشتراكي الذين يقرب عددهم من الألف الى الحياة بعد خمس سنوات شداد ليجدوا عائلاتهم ممزقة وبنيتهم الاسرية مخربة وزوجاتهم وامهاتهم وبناتهم إضطررن للعمل خادمات وبائعات للحصول علي لقمة العيش حيث لم تقدم لهذه العائلات اية معاونة من اي جهه مصرية او غير مصرية اشتراكية او غير اشتراكية بالإضافه الي أن هذه العائلات دفعتها الظروف الي تغيير السكن والإقامة ونمط الحياة التي كانت تعيشها.

وإضافة الي هذه الاهوال فلم يجد الكثير من هؤلاء العمال الاشتراكيين لقمة العيش الضروري بعد الوصول الي بيوتهم وذويهم فإضطروا الي التسول من مكاتب الشئون الاجتماعية وهيئة معونة الشتاء بشكل مهين.. وحتي عندما تكرمت السلطة بتشغيلهم فقد استلموا وظائف ذات أجور ضئيلة وغير مناسبة مما دفعهم جميعاً الي الهروب الجماعى من الحركة الاشتراكية المصرية باستثناء قليل منهم رفض الهروب لثقته في المستقبل.. وللأسف فالقيادات الاشتراكية التى يهيمن عليها المثقفون لم يهتموا بدراسة هذه الظاهره التي تعتبر بمثابة كارثه حزبية للحركة الاشتراكية المصرية التي خسرت قرابة الف عامل مصرى من أصول فلاحية وريفية كانوا يمثلون البنية الاساسية لقاعدة الحركة الاشتراكية في طبعتها الثانية. ولذلك فإن هذا الهروب الجماعي للعمال الاشتراكيين هو النهاية الحقيقيه للحركة الاشتراكية المصرية الثانية وليس حل الحزب الشيوعي بشكل فوقي.وتعود الحركة الاشتراكية المصرية في طبعتها الحاليه والمعاصرة بعد أن فقدت شخصيتها وكوادرها العمالية والنقابية حيث تكونت عدة تنظيمات اشتراكية تجمع بعضها فتكون الحزب الشيوعي المصري في عام ١٩٧٥وبجانبه عدد من التنظيمات الصغيرة بعضها انقسم عليه وبعضها كان موجوداً.

والحركة الجديدة لم تتخلص من امراض الاشتراكية المصرية التى تتشخص في سيطرة المثقفين وتهميش العمال والآخذ بالمركزية دون الديموقراطية الحزبية وتفشى الشللية وحرب الضرائر في داخلها بالإضافه الي السلفية ومرض التبعية.

ولقد تحقق لهذه الحركة الثالثة مزايا مادية ومعنوية خرافية لم تحظ بها الحركة الاشتراكية الاولي والثانية.. وقد إختصت هذه القيادة ومريديها بكل أنواع تلك المزايا التي حولتهم الي مديرين بيروقراطيين فى الحركة الاشتراكية المصرية .

وبعودة هذه الحركة الاشتراكية برز وجود عمالي اشتراكي جديد اغلبه من العمال الشباب الذين مروا مر الكرام علي التنظيمات الناصرية.

ولا مغالاه إن قلت أن ذلك الوجود العمالي الاشتراكي هو الذى أعطي للحركة الاشتراكية المعاصرة هيبتها وقوتها والاعتراف بها مصرياً وعربياً وعالمياً حيث بادر بشكل مبكر الى خلق حركه للاحتجاج الاجتماعي في صفوف العمال المصريين منذ هزيمة الجيس المصري في حرب ١٩٦٧امام العدو الإسرائيلي وبواسطة هذه الحركة الاحتجاجية العمالية تمت المواقف التاليه.

١- إضرابات عمال الطيران احتجاجاً علي الاحكام المخففة التي صدرت ضد ضباط الطيران المسؤلين عن هزيمة١٩٦٧.

٢- إضرابات عمال مصنع الحديد والصلب المطلبية في سنة١٩٧١.

٣- إضرابات عمال المحله الكبري من أجل تطبيق قوانين الإصلاح الوظيفي علي عمال القطاع العام١٩٧٤.

٤- نجاح عدد من أعضاء الوجود العمالي الاشتراكي في إنتخابات المحليات عام١٩٧٥.

٥- بروز إتجاه يساري في الحركه النقابية السلطوية بعد الانتخابات النقابية فى عام١٩٧٦

٦- نجاح بعض العمال الاشتراكيين في انتخابات مجلس الشعب عام١٩٧٦.

٧- نجاح بعض العمال الاشتراكيين أيضاً في إنتخابات المحليات الثانيه عام ١٩٧٨.

٨- المشاركه في انتفاضة يناير١٩٧٧.

٩- إضرابات المحلة وإسكو والسكة الحديد ومصنع الحديد والصلب وشركة المطروقات في سنوات٨٧ و٨٨ و١٩٨٩.

١٠- نجاح ثلاثه من العمال الاشتراكيين في انتخابات مجلس الشعب في عام ١٩٩٠.

إن هذه المواقف والنضالات والنجاحات التي تحققت بفضل عناصر الوجود العمالي الاشتراكي هي التي أعطت للحركة الاشتراكية المصرية الحياة في هذه الايام التي تتساقط فيها اوراق الاشتراكية وبعض سيقانها وجذوعها ولكن للأسف فإن ذلك الوجود العمالي منقسم علي نفسه نتيجة لانقسام الحركة الإشتراكية بحيث إختلف مع بعضه البعض خلال ممارسة المواقف والنضالات والنجاحات السابقة الذكر.. ومن هنا فلا يوجد في صفوف ذلك الوجود العمالي الاشتراكى وأصدقائه من العمال النشيطين والشرفاء وحدة للعمل والنضال المشترك لمواجهة السلطة والإدارة وتحقيق النجاحات للوطن والطبقة العاملة.

ومن جراء ذلك فإن اعداد العمال اليساريين والاشتراكيين يتناقص في الحركة النقابية حيث بلغ عدد مجالس إدارات النقابات القاعدية- اللجان النقابية- قرابة ٢٧ألف عضو في حين أن عدد الاعضاء الاشتراكيين وأصدقائهم لايتعدي ٥٠٠عضو.. وفي النقابات العامه بلغ عدد اعضاء مجالس إداراتها قرابة ٤٨٠عضوا منهم ثلاثة اعضاء يساريين فقط وفي مجلس ادارة الاتحاد العام لنقابات العمال لا يوجد عضو يساري واحد منذتأسيس اللجنة التحضيرية لعمال مصر سنة ١٩٥١وذلك باستثناء أحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربي فقد كانت في عهد السادات وبأمر من السادات.

ذلك هو الوجود العمالي في الحركة الاشتراكية المصرية بماله وما عليه مع العلم فإن مصدر امراضه وعيوبه يعود إلي بعض المسيطرين على الحركة الاشتراكية.

فالعامل داخل الحركة الاشتراكية لا يعامل وفقاً لتاريخه واستمرار نضالة وإرتباطة الجماهيرى وقدرته علي كسب الجماهير لصالح الحركة الاشتراكية بل يعامل وفقاً لولائه للشلل القيادية..فمن كان مستقلاً في رأيه يرفض الذيلية والتبعية لقيادة بعض المثقفين يواجه بالتهميش والتعتيم علي نضاله ويتم مضايقته حتي يفقد صبره ويرحل بعيداً عن الحركة الاشتراكيه.

والعامل الذي يجاري الامور تبعاً لمنهج مشي حالك حتي ولو كان مجرد طوبه يدلل بكل اشكال التدليل المادي ويتم ابرازه وتلميعه حتي يسقط مثل سقوط الذباب في طبق الحلوي.

بسبب ذلك فقد تضاءل عدد أفراد الوجود العمالي الاشتراكى وتعرضت عضويته للإنحسار ونشاطه للضمور.

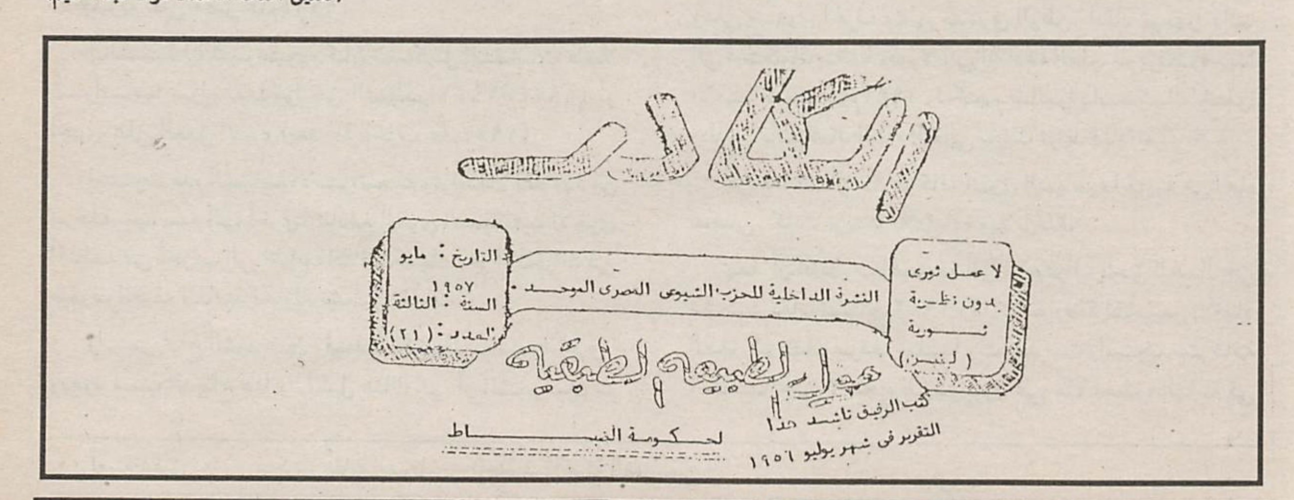
إن علاج هذه الأوجاع امر ضروري لبدء حركة اشتراكية مصرية جديدة تتخلص من قيادة بعض المثقفين لا لأنهم فشلوا في قيادتهم ولا لأنهم بددوا المزايا التي حصلت عليها الحركة الاشتراكية علي ذواتهم وشللهم ولا لأنهم مارسوا المركزية دون الديموقراطية وتجاهلوا تعميل الحركة وتفليحها ..لالالا لكل هذا ولكن لاسباب اخري تتجلي في تغيير الظروف الموضوعيه فى مصر المعاصرة حيث تغيرت علاقات الملكية وتغيرت علاقات العمل والعمال مما يؤدي حتماً الي تغير مزاج الجماهير ونفسيتها الاجتماعية وأشكال صراعها الاجتماعى ووسائلها الكفاحية وغاياتها الاجتماعية .

ان مجمل هذه التغيرات آتية لا ريب فيها وسوف يتولد عنها جماهير جديدة وينبثق منها قيادات جديده ومن هنا فسوف تحتاج مصر إلي حركة اشتراكية جديده ذات أهداف جديدة وقيادات جديدة لصنع مستقبل جديد لايعيش في رحابه أهل الكهف ....

الهامش

(١)،(٢): للحقيقه والتاريخ فان المناضل محمود فرغلى كان على علاقة وثيقه بتيار الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى. كما أن إضرابات عمال نسيج الشوربجى شارك فيها بفاعلية عناصر عمالية أعضاء فى هذه الحركة.

(تعليق أضافه الاستاذ فؤاد عبد الحليم)



ملاحظات عن العلاقة بين الحركة الشيوعية والحركة النقابية

أمينة شفيق

من ملاحظاتى الناتجه عن القراءة والخبره اكتفى بالتالى:

أولا: أن الشيوعيين كانوا القوى السياسية المصرية المنظمه ذات أطول نفس فى العمل فى صفوف الطبقة العاملة المصرية. فهم السياسيون الذين استمروا منذ بداية مرحلة مابعد الحرب العالميه الاولى ينخرطون فى صفوف الطبقة العاملة المصرية -الناميه حينذاك- محاولين تنظيمها فى نقابات. سبقهم الى هذه المعركه والى هذا التكتيك - الحزب الوطنى تحت قيادة الزعيم المصرى محمد فريد عندما كون الحزب «نقابة الصنائع اليدويه». ولكن لم يكن للحزب الوطنى رؤيه واضحه فى سياسته النقابية فهو أولا جمع فى تنظيمه بين الحرفيين والأجراء. ثم لم يستأنف نشاطه بشكل جدى ومستمر بعد أن ضرب نشاطه العمالى بعد أعلان حالة الطوارئ وفرض الحمايه الانجليزية على مصر عام ١٩١٤.

بالنسبة للشيوعيين، كان تشكيل النقابات عملا استراتيجيا سواء امتلكوا حق التنظيم (١٩٢١-١٩٢٤) أو اجبروا على العمل السرى (بعد حل الحزب عام ١٩٢٤)

استمرت هذه السياسة الاستراتيجيه وتواصلت ملفاتها من مرحلة سياسيه الى أخرى. مما دفع القوى السياسيه الاخرى المنظمه فى أحزاب الى اتباع ذات التكتيك وهو الانخراط فى صفوف الطبقه العاملة لمحاولة تشكيل نقابات.

واستمر نجاح الشيوعيين وفشلت القوى السياسيه الاخرى. ويعود سبب النجاح هنا والفشل هناك الى أن الشيوعيين لم يكن فى ذهنهم استخدام الحركه العماليه النقابيه. بل هدفهم هو تنظيمها وتعبئتها بغرض بناء نقابات عماليه قويه. فى حين أن القوى السياسيه الاخرى أرادتها أداة فى الصراع السياسى القائم بين هذا الحزب او ذاك فى المعارك الانتخابيه البرلمانيه المتتاليه.

لذلك استمر نشاط الشيوعيين داخل صفوف الطبقة العاملة المصريه بغض النظر عن الظرف السياسى العام بينما كانت القوى السياسيه الاخرى تتجه بشكل موسمى الى هذه الطبقه الوليدة.. ارتبطت موسميتها بالوجود السياسى فى المعارضة أو فى السلطة. عندما يوجد حزب الوفد فى المعارضة يتجه الى العمال وعندما يصل الى السلطة لاينفذ وعوده النقابية.

ثانيا : عندما توجه الشيوعيون الى الطبقة العاملة سعوا دائما الى توحيدها تنظيميا. سعوا الى توحيدها فى المصانع وعلى مستوى الحرف وعلى مستوى الوطن. لذلك توجهوا دائما الى استكمال بنائها وصولا الى اتحادها العام. لم يرفضوا مبدأ الاعتراف بها عام ١٩٤٢ ولكنهم طالبوا باستكمال الخطوة وطالبوا باستكمال البناء النقابى بحيث توجد قياداته الوطنية.

فى هذا الشأن سارت كافة القوى السياسيه الحزبيه فى اتجاه عكسى. كانت تريدها بلا قيادة وبلا وحدة.

بعد أن اضطرت السلطة الى الاعتراف بحق العمال فى تشكيل نقاباتهم عام ١٩٤٢ وقفت معارضة لتأسيس الاتحاد العام. لم تقف موقفا سلبيا وإنما مارست واستخدمت كافة أسلحتها حتى لاينجح الشيوعيون فى هذه الخطوه الهامة فى

---

* أمينة شفيق : سكرتير نقابة الصحفيين وباحثة فى الحركة العمالية.

تاريخ الطبقة العاملة وتنظيمها النقابى. شنت حملتها عام١٩٤٦ ثم شنت حملتها فى يناير١٩٥٢.

ومع ذلك استمر الشيوعيون فى سعيهم لتأسيس الاتحاد قبل يوليو ١٩٥٢ ثم بعد يوليو١٩٥٢.

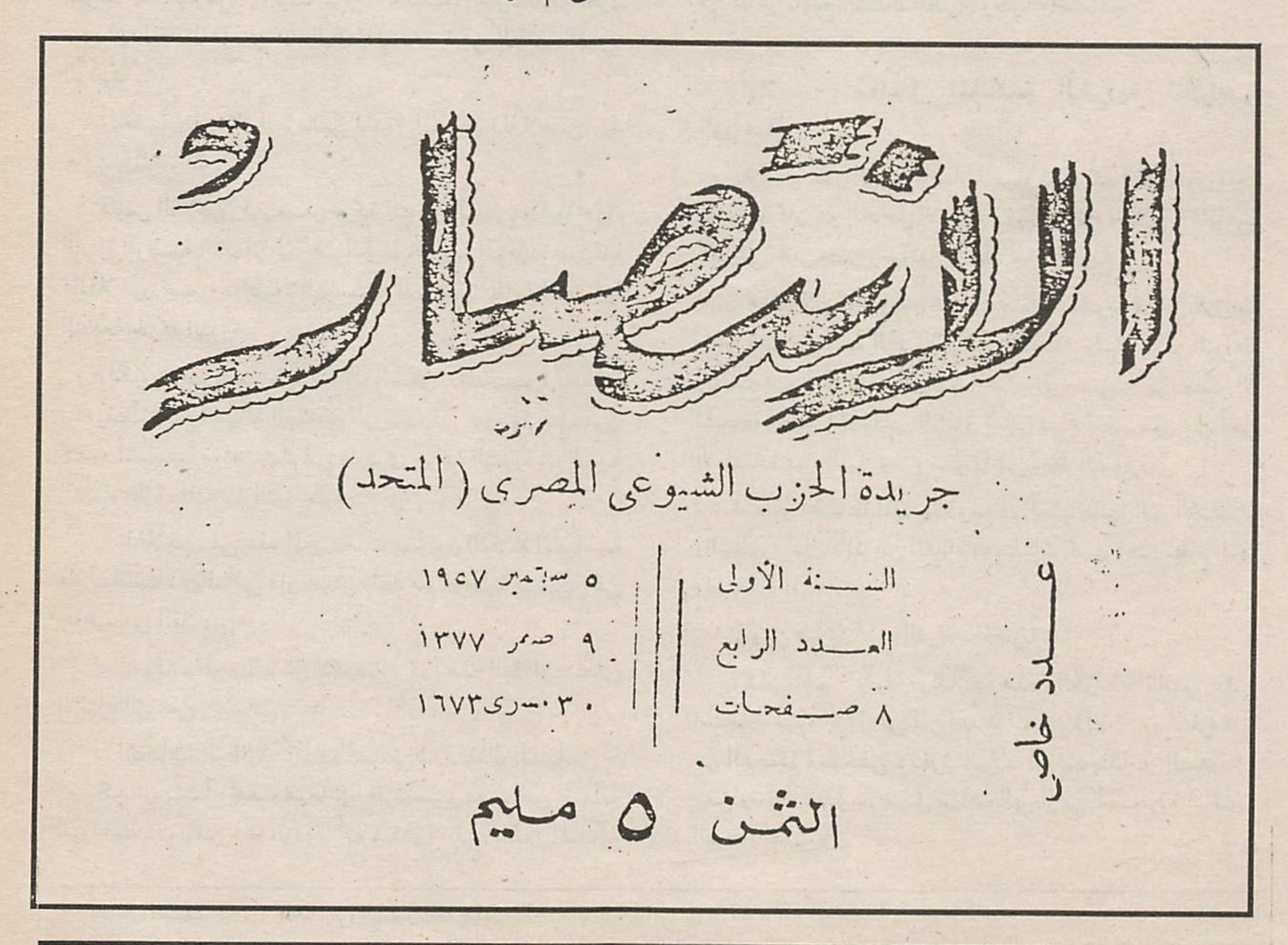
ثالثا : إذا تابعنا نوعية عمل ونشاط الشيوعيين فى صفوف الطبقة العاملة المصرية فنلاحظ أنهم ربطوا بين الجانب المطلبى والاخر الوطنى. لم يغفلوا الجانب الاول لانه مرتبط بالاحتياجات الحياتيه اليوميه للفرد العامل فى الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.. كما أنهم لم يغفلوا الجانب الاخر لانه مرتبط بالوطن ككل. اذا تابعنا حركة الاضرابات سنجدها ترفع شعارات الاجور وساعات العمل ومكافأه نهاية الخدمة وعلاوة الغلاء ثم خروج المستعمر ورفض اتفاقية صدقى بيفن.

لم يكن لاى من القوى السياسية الاخرى تلك القدرة على عمل هذا التوازن الدقيق بين الشعار المطلبى والاخر الوطنى العام.

يعود نجاح الشيوعيين فى ذلك الى أنهم لم يتحركوا فى صفوف الطبقة العاملة بأفق حزبى ضيق يغلب الوفد على الاحرار الدستوريين او الكتلة على جناح النحاس باشا أو الحزب الوطنى على السعديين. عمل الشيوعيون وبغض النظر عن انقساماتهم وتشرذمهم من أجل تعبئة طبقة ناهضة من أجل تحقيق مكاسب ذاتية وعامة.

رابعا : أن السلطات على توالى إمساكها بالحكم والنفوذ العام نجحت فى إفراغ التنظيم النقابى من مضمونه العمالى الجماهيرى عندما أفرغته من عناصره التقدميه والشيوعيه. عندما اكملت حلقة اعتقالها للقوى الديمقراطية والتقدميه العماليه أفقدت الحركه النقابيه عناصر قيادية كانت فى تلك الفتره هى صاحبة القدرة على القيادة والتعبئه والتنظيم. وهى سياسة ذات اساليب عديدة.. لاتقف عند الاعتقال فحسب وإنما تذهب الى وسائل أخرى مثل النقل والفصل والإبعاد عن الوطن.

خامسا : فى إطار الحوارات التى تجرى دائما بين النقابيين والتى اشارك فيها الاحظ باستمرار أن أسماء جديدة لنقابيين قدامى تطرح أمامى.. تطرح الاسماء مقترنه بالأعمال والنضالات. إن هذه الملاحظه تقودنى الى التشديد على أهمية قيام جهه ما ترتبط بالفكر التقدمى بتسجيل كل مايمكن تسجيله من احاديث وشهادات واقعيه عن تاريخ الطبقة العاملة المصريه حتى يتسنى جمعها وكتابتها.. لإلقاء الضوء على تلك الخبرات العظيمة والنضالات الهائلة التى تضمها هذه الحركة والتى لم تعرف بعد.



الفلاحون واليسار المصرى

نضال مستمر من أجل الأرض والحياة

عريان نصيف

فى الوقت الذى جردت فيه بعض الاتجاهات الفكريه الحركه الفلاحية من أى قيمة ثورية حقيقية، ظهرت آراء أخرى ترى أن طبقة الفلاحين فى البلاد المستعمرة هى الطبقة الثوريه الوحيدة .

والحقيقة أن كلا الرؤيتين للدور الثورى للفلاحين، قد جانبهما الصواب .

فليس الفلاحون فى مسار حركة التحرر الوطنى وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هم الطبقة الثورية الوحيدة .وأيضا فالفلاحون ليسوا بالطبقة الهامشية العادمة للطاقة النضالية الدافعة لحركة الثورة .

ولكن الواقع التاريخى لنضال الشعوب المستعمرة وحديثة الاستقلال يضع المسألة الفلاحية الزراعية فى حجمها الطبيعى، كقوه أساسية ورافد هام فى مجرى حركة الثورة الوطنية الديمقراطية، للاعتبارات التالية :

· الفلاحون فى هذه المجتمعات يمثلون الكتله الأساسية من سكانها، وبالتالى فإن جيش المقاومة الوطنية يتشكل فى جوهره من الفلاحين .

· يتوقف حجم الدخل القومى- فى هذه البلدان- على الانتاج الزراعى بالأساس

· الصناعة الوطنية- كدعم أساسى للاستقلال السياسى - لايمكن أن تنشأ وتجد مقوماتها الرئيسية بمعزل عن المسألة الزراعية ... ومن هنا، ودون أيه مغالاة، فإن تطور المسألة الزراعية، ونضال الفلاحين المصريين .. بشكلان قسمة رئيسية فى جوهر تاريخ النضال المصرى وطنيا واجتماعيا .

أولا: - ماقبل الملكية الفردية للأراضى الزراعية .

بقدر ما كان النيل واهبا للحياة لمصر كما قال هيرودوت بقدر ما كان هو العامل الأساسى فى معاناه الفلاح - الواهب الحقيقى لخير مصر وحياتها - منذ بدء التاريخ .

فلقد كان المصريون هم أول جماعة بشرية تمارس الزراعة منذ أكثر من ستة آلاف عام قبل الميلاد، ولم تستقر الزراعة وتصبح مجال الانتاج الوحيد- ثم - الرئيسى - فى مصر الا نتيجة الجهد الجماعى الشاق الذى بذله المصريون من أجل الاستفادة بمياه النيل ومنع تسربها فى رمال الصحراء.

فمع نمو الجماعة المصرية، ومع نمو احتياجاتها الى الاستقرار والتطور، كان لابد من القيام بعمليات كبيرة فى نظام الرى واستغلال المياه .

..ومن هنا نشأت «الدولة» المصرية.

وكان أهم - وأول -وظائف هذه «الدولة» القدرة على استغلال مياه النيل فى الزراعة بما يعنيه ذلك - ويستلزمه - من التحكم فيه حتى لايغرق البلاد (وذلك باقامة السدود)، ومن وضع وسائل توصيل مياهه الى أرض الصحراء (بإقامة الترع والجسور) .

* عريان نصيف : باحث فى الشئون الفلاحية.

وفى الوقت الذى أقيمت فيه هذه المنشآت -المبررة لقيام الدولة - ونمت الزراعة بالتضحيات الجماعية للفلاحين المصريين، استغلت الدولة مهمتها تلك لتصبح دولة قابضة متحكمة مالكة لكل الأراضى المنزرعة، مسيطرة عليها وعلى رقاب من استصلحوها واستزرعوها وأنتجوا خيراتها بدمائهم. وأصبحت الدولة - ممثلة فى الفرعون - هى المالكة الوحيدة للأرض، أما الفلاحون فيعملون بالسخرة حتى يستولى الملك وحاشيته على الريع الناتج من كدهم ومعاناتهم طوال العام .

وهكذا تحدد الصراع الطبقى فى مصر منذ بدايات التاريخ بين من يملكون الأرض ولايعملون عليها، وبين من يكدحون فيها ولا يملكون منها شيئا .

ومع توالى عهود الغزاة على مصر من فرس ويونان وروما‍ن، ومع الفتح العربى، والاحتلال العثمانى، وسيطرة المماليك،و عهد محمد على لم يتغير الوضع كثيرا بل كان كل حاكم أو محتل يحرص على استمرار علاقات الانتاج الزراعى كوضعها فى مصر القديمة .

واذا كان هذا هو النمط العام لعلاقات الانتاج الزراعى فى مصر على مدى هذه الحقبات التاريخية الطويلة فقد تخللته بعض تغيرات محدودة، مثل

- حصول بعض الفئات من الطبقات الحاكمة والكهنة فى مصر الفرعونية، على حق تملك بعض الأراضى الزراعية أثر انتصارها على بعض الفئات الحاكمة الأخرى .

- التوسع النسبى فى السماح بحق الانتفاع، وخاصه منذ نهاية حكم الرومان وأثناء الفتح العربى .

- منح بعض المحتلين والحكام لأقاربهم وأنصارهم وعملائهم مسا حات من الأرض الزراعية تضمنت بعض حقوق الملكية كوضع اليد والتوريث كأراضى (الرزقه الاقطاعات، الجفالك ، والابعديات) .

ولكن كل هذه الاستثناءات لم تشكل أى تغيير جدى فى جوهر علاقات الانتاج التى تحددت منذ عهد الملوك الفراعنة وحتى نهايات القرن التاسع عشر، فى ملكية الدولة، أو الحاكم أو نظام الحكم للأرض الزراعية، دون قيام حق الملكية الفردية لهذه الأراضى .

نشأة وقيام نظام الملكية الفردية للأراضى الزراعية :

مع التطور الاقتصادى وتدعم النظام الرأسمالى عالميا كان من الصعب أن يستمر احتكار الدولة لملكية كافة الأراضى الزراعية فى مصر .

فصدرت «اللائحة السعيدية» عام ١٨٥٨، ثم «قانون المقابلة» عام ١٨٧٦ كإرهاصات أولية لاقرار حق الملكية، الذى لم يتقرر فعلاً بما يعنيه من حق المالك فى استعمال أرضه واستغلالها والتصرف فيها سوى فى عام ١٨٩١، حيث ابتدأت منذ هذا التاريخ مرحلة جديدة من مراحل علاقات الانتاج الزراعى فى مصر .

ومن المهم أن نلاحظ أن حق ملكية الأراضى قد تقرر عام ١٨٨١ من الناحية القانونية للكافه، بينما فى الواقع لم يستفد منه آنذاك سوى كبار الملاك ، والمغامرين الأجانب الذين كانوا قد أغرقوا مصر الخديوى بالديون، ثم تملكوا أرضها وفاء لهذه الديون .

ويتضح ذلك من كون هؤلاء الملاك عام ١٨٩٤ أى بعد ثلاثه أعوام فقط من إقرار حق الملكية ، كانوا قد أصبحوا مالكين لمساحة ٤٢,٥٪ من الأرض المنزرعة، بينما كانت نسبتهم لاتمثل أكثر من ١,٧٪ من مجموع الملاك .

أما فقراء الفلاحين وصغارهم فحين تقرر هذا الحق لم تكن أراضيهم فى أيديهم، بل، كان قد انتزع من أغلبهم حق الانتفاع بها لتسلم الى هؤلاء الملاك الجدد، الذين ابتدأ يتضح معهم نمط جديد لاستغلال الأرض والفلاح، وتتضح بالتالى معالم مرحلة جديدة من مراحل الصراع الاجتماعى فى مصر .

سمات الواقع الفلاحى منذ ١٨٩١ حتى قيام الاصلاح الزراعى :

أولا- اختلال هيكل الملكية الزراعية :

. ففى الوقت الذى كان فيه ٠,٠٨٪ من الملاك يملكون ١٩,٧٪ من جملة الأراضى المنزرعة .

. كان ٩٤,٣٪ من الملاك (الأقل من ٥ فدادين) لا يملكون سوى ٣٥,٤٪ من هذه الأراضى .

. وكان ٢ مليون، ١١ ألف فلاح لايملك أى منهم أكثر من فدان .

. وكان هناك أكثر من ٢ مليون فلاح معدم لا يملك أى منهم شبرا واحدا من الأرض الزراعية .

ثانيا - الايجار هو النمط الرئيسى للانتاج الزراعى .

فوفقا لاحصاءات عام ١٩٥١/٥٠، كان حوالى ٧٥٪ من الفلاحين يعملون كمستأجرين فى أراضى كبار الملاك، وكانت نسبة المساحة المؤجرة أكثر من ٦٠٪ من الأراضى الزراعية فى مصر .

وشملت العلاقة الايجارية عدة أنظمة:

- الايجار النقدى الذى وصلت قيمته فى أوائل الخمسينات الى ٥٠ جنيها (أى ما يقرب من سعر الفدان آنذاك) والذى كان يستنفذ الفلاح ولايترك له فائضا أكثر من حد الكفاف

الذى لا يساعده حتى على تجديد قوة عمله.

- **الايجار بالمزارعة** : وكان أكثر عنتا على الفلاحين، اذ - يتحصل - فعليا فى امتلاء مخازن المالك سنويا بالمحاصيل، بينما الفلاح لا ينال سوى حفنات قليلة من ثمرة كدحه هو وأسرته طوال العام.

- **الزراعة الواحدة** : وهو نظام يجعل الفلاح يعيش تحت التهديد الدائم من المالك بطرده من الأرض فور انتهاء الموسم الزراعى، مما كان يجعله مضطراً لقبول كل شروطه الاستغلالية .

ثالثا - تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين :

بالاضافة الى ما ترتب على تركيز الملكية فى يد عدد قليل من الملاك من قهر اجتماعى شديد على الفلاحين وتدهور شامل فى كافة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإن ضيق الرقعه الزارعية المصحوب ببطء التقدم الصناعى نتيجة تخلف فائض الاقتصاد الزراعى عن الاسهام فى عملية «الرسملة الصناعية» للمجتمع، أدى كل ذلك الى زيادة عدد المعدمين والعمال الزراعيين الى أن وصل الى عدة ملايين تشكل قطاعا هاما وكبيراً من الشعب المصرى، يحيون فى أسوأ ظروف معيشية يمكن أن يتحملها الانسان .

الاصلاح الزراعى مرحلة جديدة للمسألة الزراعية

كلما كبر حجم الانجاز ،كلما كثر الخلاف حوله .

ولاشك أن الاصلاح الزراعى كان أحد الانجازات الهامة حجماً وتأثيرا فى مسيرة الثورة المصرية .

ومن هنا كثرت الخلافات بين القوى اليسارية والديمقراطية حوله :

- تطرفت بعض الآراء المحدوده وقامت بتجريده من أى قيمة أجتماعية ثورية حقيقية

- وتطرقت على الجانب المقابل بعض الأراء الأخرى المحدودة أيضا والتى تهيَّب أصحابها من منطلق حسابات سياسية ثبت خطؤها من تطور حركته وتوجهاته الاجتماعية .

- وبطبيعة الحال فإن كلا الاتجاهين كان يمثل وضعا انعزاليا ليس عن الاصلاح الزراعى فقط بل عن حركة الفلاحين ومصالحهم ونضالاتهم.

.أما الموقف الاكثر صحة من الاصلاح الزراعى، فقد تمثل فيما يلى:

١- التقييم الايجابى لقانون الاصلاح الزراعى،واعتباره ثمرة للنضال الفلاحى.

٢- الوقوف مع الفلاحين فى سبيل تطبيقه والاستفادة من كافة مزاياه ومكاسبه الاقتصادية والاجتماعية.

٣- النضال مع الفلاحين فى مواجهة سلبياته وأوجه قصوره ومن أجل تطويره نحو المزيد من المكاسب لصغار وفقراء الفلاحين.

أهم انجازات الاصلاح الزراعى:

أولا: تغيير هيكل الملكية الزراعية:

فبديلا للتوزيع المختل للملكية الزراعية منذ اقرار حق الملكية حتى عام ١٩٥٢، بكل ما كان يترتب عليه من أوضاع اقتصادية وسياسية، تطور الوضع كما يلى:

١- تناقص الحد الأقصى لملكية الفرد وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ من ٢٠٠ الى ١٠٠ الى ٥٠ فدان

٢- فى الوقت الذى ضاقت فيه نسبه ملكية كبار الملاك (من ١٠٠- ٢٠٠فدان) الى ٦.٥٪من جملة المساحة المنزرعة، أصبحت ملكية صغار الملاك (أقل من ٥ فدادين) تشمل ٥٧.١٪ من جملة الأراضى الزراعية .

٣- إلغاء ملكية الأجانب للأراضى الزراعية.

وقد أدت هذه المتغيرات الهامة الى نزع سلاح الملكية بكل خطورته الاقتصادية والسياسية من يد كبار الملاك من ناحية، والتحسن النسبى لمستوى معيشة الفلاحين وفتح آفاق التقدم الاجتماعى أمامهم من ناحية ثانية، واهتراز بعض القيم المختلفه المبنية على تقديس اوضاع الملكيه من زاويه ثالثه

ثانيا:تنظيم العلاقات الايجارية:

بالرغم من أن الاصلاح الزراعى المصرى لم يشترط لملكيه الأرض ضرورة عمل المالك فيها كما فعلت العديد من قوانين الاصلاح الزراعى فى مختلف الدول ذات الانظمة الاقتصادية والسياسية المتباينة إلا أنه كان حريصا، مقابل حصول المالك على ريع الأرض على ضمان حقوق المستأجر فى عدم الطرد من الأرض، وعدم تحويل الايجار النقدى الى نظام المزارعة حتى ولو برضاء المستأجر، وتمتعه بمستوى معيشة يتوازى مع جهده فى عملية الانتاج الزراعى.

ثالثا انشاء الحركة التعاونية الزراعية:

فالوجود- الفعلى- للتعاون الزراعى، لم يقم إلا بعد الاصلاح الزراعى، وقبل نهاية الستينيات كانت قد قامت ٥٤٩٢ جمعية تعاونية على امتداد الريف المصرى كله، وبقيادة اتحاد تعاونى مركزى ..تقوم بامداد ملايين الفلاحين بكافة مستلزمات الانتاج بالأسعار المدعومة، وبالقروض المالية اللازمة بفوائد رمزية، كما تقوم بتسويق المحاصيل الزراعية حماية

للفلاحين من التجار والسماسرة.

رابعا- الاهتمام بقضية العمال الزراعيين.

ففى مواجهة التردى الرهيب فى المستوى المعيشى للعمال الزراعية اهتم الاصلاح الزراعى باصلاح حال هذه الفئة الكادحة من عدة منطلقات :

- بالضمان القانونى لحد أدنى لأجر العامل الزراعى.
- باقرار حق العمال الزراعيين فى تشكيل نقاباتهم.
- بوضع امكانات تحسين ظروف تشغيلهم، وعملهم، وحياتهم.

... وبالرغم من كافة هذه المكاسب الهامة للفلاحين وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى إلا أن الاعتماد على الأجهزة الادارية والبيروقراطية فى إعمال توجهاته ووضعها موضع التنفيذ، قد أهدر هذه التوجهات وحجب جانبا هاما منها عن ملايين الفلاحين الفقراء والصغار وأدى الى ما يلى:

١- تمكين كبار الملاك السابقين من التآمر على الفلاحين، وعلى الاصلاح الزراعى ذاته

٢- تكريس سيطرة الرأسمالية الريفية على مقدارت الفلاحين .

٣- تحويل قوانين الاصلاح الزراعى وبعض مستهدفاته الهامة، الى مجرد شعارات نظرية بعيدة عن اهتمام الفلاحين وتمسكهم بها.

٤- ابعاد أصحاب المصلحة الحقيقية فى الاصلاح الزراعى وهم جماهير الفلاحين وقياداتهم الاجتماعية والسياسية عن دورهم الرئيسى المفترض لحماية القانون وتطويره والتصدى لمحاولات تخريبه والانتكاس به وقد أدى ذلك فى النهاية الى التصفية الواقعية منذ منتصف السبعينيات للاصلاح الزراعى فى كافة مجالاته.

نضال .. لم يتوقف

على الرغم من المعاناة القاسية التى عاشها الفلاح المصرى آلاف السنين . وفى مواجهة اصرار مستغليه من المحتلين أو كبار الملاك على أن تستمر القرية المصرية غارقة فى بحور الظلم والإظلام.

فإن الفلاح المصرى لم يفقد شخصيته الاخلاقية والنضالية وانتماءه لطبقته وشعبه ووطنه، على مدى التاريخ.

ولقد دعم الوجدان النضالى للفلاح المصرى بالاضافة الى الجور الواقع عليه ووعيه به - ثلاثه عوامل هامة :

١- نشأة الزراعة فى مصر، بما يعنيه ذلك من طبيعة خاصة نضالية للفلاح المصرى.

٢- حداثة حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية، وعدم قيام نظام اقطاعى متكامل اقتصاديا واجتماعيا فى مصر.

٣- ارتباط القضية الزراعية فى وجدان الفلاح بالقضية الوطنية المصرية، وخاصة لتملك كل محتل - وعملائه للأراضى الزراعية.

ومن هنا ، فإن حركة النضال الفلاحى فى مصر ، لم تهدأ منذ الأسرة السادسة فى مصر القديمة، سواء ضد السخرة والاستغلال ومن أجل العدالة الاجتماعية، أوضد الغزاة والمحتلين الأجانب . وكان الفلاحون هم الوقود -الواعى- لكل مراحل الثورة المصرية فى تاريخها القديم أو الحديث.

.. بدءا من شكوى الفلاح الفصيح «اخنوم أنوب» ابن قرية «أهنا سيا» منذ سبعة آلاف عام ضد الظلم، وهتافه فى مواجهة الحاكم والسياط تمزق جسده «أنت أمير سلط على عصابات الاجرام فأصبح لها مثلا أعلى وقدوة، أليس من القبح أن تختل المعايير وتميل الموازين وأن تطرد العدالة من مكانها؟!

حتي الاستيلاء على السلطة فى مواجهة الاستعمار وعملائه المحليين

- كما حدث فى زفتى أثناء ثورة ١٩١٩ حيث أعلن الفلاحون والمثقفون الوطنيون الاستقلال، وشكلوا حكومة قادرة علي تسيير أمور الاقليم وحمايتة من القوات الانجليزية والسلطة التابعة لمدة- وان لم تكن طويلة بحساب الأيام إلا أنها بطوليه من ناحية الصمود الهائل فى مواجهة الضغط والحصار مرورا بباقى وسائل، «ودرجات» النضال.

- التمرد والاضراب عن العمل من قبل الفلاحين المسخرين لحفر قناة السويس :

فبعد أقل من ستة أشهر منذ أن كتبت جريدة «استندرد» فى ١٥يوليو عام ١٨٦١، «أن الفلاحين يسحبون سيرا على الاقدام الى بور سعيد، وقدر ربط بعضهم الى بعض كالجمال أو مثل قطعان العبيد» وبعد اصرار ثلاثى (سعيد - ديليسبس - أو جينى) على المزيد من السخرة والامتهان للفلاح المصرى.

كانت انتفاضته التاريخية فى يناير ١٨٦٢، بالتمرد -من جانب عدة آلاف من الفلاحين على السخرة- والاضراب عن الحفر، والهروب المنظم المسلح من الموقع، مما اضطر المستغلين الى اعلان تحديد أجر شهرى للفلاحين بدلا من السخرة، والتحسين النسبى لمعيشتهم وخاصة بالنسبة لمياة الشرب.

- الثورات طويلة المدى ضد أنظمة الحكم الاستبدادية :

بهدف استخلاص مصر من أيديهم من ناحية، ولتوزيع الأرض على الفلاحين من ناحية أخرى.

ولعل أبرز هذه الثورات، الثورة الفلاحية فى الصعيد ضد المماليك والمعروفة بثورة «همَّام» كقائد باسل لها والتى استمرت رغم المواجهات العنيفة والحصار الشديد أكثر من ثلاثين عاما وهى ترفع شعارات اسقاط المماليك وعودة مصر للمصريين

والأرض للفلاحين.

- الكفاح المسلح ضد كل المستعمرين:

فإذا كان التاريخ القديم يوضح لنا أن الذى حسم أى تردد لأحمس وحكومته فى مواجهة الهكسوس، كان اصرار الفلاحين على طردهم.

فإن شهادات قيادات الاحتلال تؤكد الدور البارز للفلاحين المصريين فى معارك التحرير.

- فيكتب «ريبو» المؤرخ الفرنسى فى كتابه «التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية» ..«كان الوجه البحرى بالرغم من احتلاله غير خاضع ولا مستسلم وكثيرا ما تمردت القرى التى مر بها الجيش الفرنسى ورفع الفلاحون علم الثورة»

- ويقول «الجنرال ديزيه» قائد الحملة على الصعيد، فى أحد تقاريره : «إننا نعيش هنا عيشه الضنك، فإن جميع القرى تقفر من السكان كلما اقتربنا منها، ولا نجد شيئا من القوت، ولانرى فلاحا واحدا يدلنا أو يأتنا بأخبار»

- «واللورد ملنر» أحد القيادات الرئيسية للاحتلال الانجليزى يصف مرتاعاً الوضع فى مصر يوم ١٨ مارس ١٩١٩، بقوله «لقد جاهرت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية بالثورة . وعندما حاولنا خرق الحصار بتسيير قطار تحت الحراسة الى الصعيد، عاد الى القاهرة من محطة «الرقه» محطم العربات مشوها . فلقد بدأ الفلاحون فى بحرى وقبلى يدمرون المحطات،

- حركات المقاومة العنيفة المتوالية ضد كبار الملاك من أجل الأرض والحياة الانسانية :

وخاصة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات.

فى بهوت وكفور نجم وساحل سليم والبدارى والسرو ودراوة وأبو الغيط وميت فضالة .والكثير من قرى مصر شمالا وجنوبا.

هذه المعارك الضارية والدامية والتى سقط فيها عنانى عواد وغازى أحمد والعشرات من شهداء الفلاحين. دفاعا عن حقهم فى الأرض والحياة.

- الحركات النضالية المستمرة، بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى:

من أجل تصفية العلاقات الاقطاعية وتحويل قوانين الاصلاح الزراعى حقاً وفعلا لخدمة الملايين من فقراء الفلاحين.

واستشهد فى هذه المعارك العديد من القيادات الفلاحية صلاح حسين، دسوقى أحمد على، أبو رواش، عبد الحميد عنتر،وغيرهم من أبطال الفلاحين وقدم الفلاحون وأبناؤهم من المثقفين الثوريين فى هذه المعارك، الدماء الزكية والتضحيات الغالية على أرض كمشيش والحواتكه وبنى سلطان وأوسيم ومطاى وبنى صالح، والكثير من قرى مصر فى بحرى والصعيد.

- العمل على التوحيد التنظيمى لطاقات الفلاحين:

وقد تمثل ذلك فى الخمسينات والستينات بالتراكم الكمى والكيفى الكبير للفلاحين فى الهيكل التعاونى، أملامنهم فى أن تصبح الحركة التعاونية الزراعية بجانب دورها الميسر والمدعم للانتاج الزراعى وعاءاً ديمقراطيا كبيرا للدفاع عن مصالحهم .

ومن هنا وفى عدة شهور كان قد انضم عام ١٩٥٢، ٤٩٩ ألف فلاح للحركة التعاونية، وصل عددهم عام ١٩٧٠الى ٢مليون، ٨٣٠ ألف فلاح وفى بداية الثمانينات، ومع ضرب الحركة التعاونية فى جوهرها ، وانهيار أمل الفلاحين فى دورها بالنسبة لهم، لم يكن بمحض الصدفة استجابة الكثيرين منهم فى ١٨ محافظة للدعوة الى تشكيل أول اتحاد للفلاحين المصريين، يناضل مع الفلاحين وبهم منذ اعلان تأسيسه عام ١٩٨٣ ضد كل قوى استغلالهم ومن أجل حقهم فى الارض والحياة، بالرغم من أنه لا يزال، «تحت التأسيس» وبالرغم من كافة الصعوبات والمعوقات التي يتحرك من خلالها.

إن عملية التأريخ للحركة النضالية للفلاحين المصريين، شديد الغنى والاتساع، بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى التاريخ المصرى .

ولكن الذى يهمنا بالدرجة الأولى تأكيده، هو بعض القسمات الرئيسية لهذه الحركة النضالية:

- أنها لم تتوقف أبداً تقوم .. وتنتصر وتنتكس، ثم تقوم فى مواقع أخرى، وبقيادات جديدة.

- قدرتها على ابتكار أساليب النضال الملائمة لكل مرحلة.

- ربطت دائما بين النضال الوطنى والنضال الطبقى، ومن هنا كانت شراسة الطبقات الأخرى المعادية للاستعمار بعد تبوأها الحكم فى ضرب هذه الحركات ووأد أى إمتدادات نضالية اجتماعية لها.

- قامت فى كل المعارك من خلال تحالفات مع قوى أخرى تتفق معها ولو مرحليا فى أهدافها . (مع كهنة أخناتون ضد القوى المعادية -مع البدو ضد المماليك- مع الجنود ضد سخرة سعيد وديليسبس مع البرجوازية المصرية ضد الاستعمار الانجليزى، وبطبيعة الحال مع حلفائها الحقيقيين من الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين فى نضالاتها الطبقية

- اتسمت فى العديد من المراحل بالعنف .كادراك طبقى تلقائى من الفلاحين، بأن العنف الهجومى الظالم من الاستعمار والطبقات الرجعية، لا يمكن أن يواجه من قبلهم سوى بالدفاع

العنيف العادل عن وطنهم وأرضهم وحقهم فى الحياة.

ولعل أسلوب النضال الوطنى للفلاحين فى ثورة ١٩١٩، وأسلوب النضال الاجتماعى لهم فى بعض معارك قرية كمشيش، يوضح بجلاء هذه السمة الخاصة للنضال الفلاحى.

ومع حركة النضال المستمرة والصلبة للفلاحين المصريين، كان لابد موضوعيا أن تكون المسألة الفلاحية /الزراعية موضع اهتمام كل القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع، مع الاختلاف بطبيعة الحال فى درجة اهتمام كل من هذه القوى، وفقا للتركيب الطبقى لكل منها ووفقا أيضا لحركة المد والجزر الثوريين لنضال فقراء مصر من فلاحين وعمال ومثقفين.

- فبالاضافة لدور ثورة ٢٣ يوليو فى الحركة الفلاحية، واصدار قانون الاصلاح الزراعى قبل مضى شهرين على قيامها . نرصد فى هذا المجال ما يلى:

أحمد عرابى يضع فى مقدمة برنامج الثورة بقيادته:

- الغاء السخرة التى يفرضها الباشوات الاتراك على الفلاحين

- القضاء على احتكار كبار الملاك لمياه النيل وتحكمهم فيها

- حماية الفلاحين من المرابين

ويؤكد انتماء ثورته للفلاحين، بل يطلق عليها «حركة الفلاحين».

- **والحزب الوطنى** وخاصة فى مرحلة قيادة محمد فريد، يتبنى قضية الفلاح مدافعا عن حقوقة مطالبا برفع الغبن عنه المتمثل فى مستوى معيشته المتدهور نتيجة العائد الضئيل الذى يحصل عليه بعد مجهود شاق، مهتما بتشكيل الجمعيات التعاونية والنقابات الزراعية لخدمة الفلاحين

حزب الوفد : يدعو عام ١٩٣٥ الى استصلاح الاراضى وتوزيعها قطعا صغيرة على الفلاحين، ويقدم للفلاحين فى سنوات حكمة المحدودة بعض الاصلاحات فى مجال الاقراض والخدمات الاجتماعية .

وحزب الفلاح الاشتراكى : يطالب فى الاربعينات بتحديد الملكية الزراعية، بحد أقصى ٥٠ فدان، وحماية المستأجر من الطرد.

والحزب الاشتراكى: يدعو عام ١٩٥٠ الى تحديد الملكية بخمسين فدانا للفرد، ويرفع شعار «الأرض ملك لمن يعملون فيها بأنفسهم».

أما المنظمات والأحزاب اليسارية والشيوعية فقد كان لها دور رئيسى وفاعل في المسألة الفلاحية، الزراعية، فلم تقتصر على وضع قضايا الأرض والفلاح جزءاً من برامجها، ولكن جعلت من نضالها الفعلى مع الفلاحين فى سبيل هذه البرامج محوراً أساسيا لحركتها وقدمت فى هذا السبيل التضحيات الغالية.

- فالحزب الشيوعى المصرى في بداية العشرينيات يناضل مع الفلاحين المصريين من أجل حقهم فى الارض والحياة الانسانية مستهديا ببرنامجه الفلاحى التالى:

١- الغاء نظام ملكية العزب.

٢- مصادرة ما يزيد من الملكية الزراعية عن ١٠٠ فدان، وتوزيع الأراضى المصادرة على الفلاحين المصريين، أو اقامة «مزارع الشعب».

٣- اعفاء ملاك ١٠ فدادين فأقل من الضرائب، والغاء الديون المتراكمة على ملاك ٣٠ فدان فأقل.

٤- انشاء «مصارف» تعاونية لصغار الفلاحين .

٥- تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات تدافع عن مصالحهم وإيجاد الصلات بينها وبين النقابات العمالية.

٦- تمثيل فقراء الفلاحين والعمال تمثيلا صحيحا فى البرلمان.

- وبعض المنظمات الشيوعية وخاصة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» تخوض منذ منتصف الأربعينيات نضالا شاقا مع الفلاحين بكافة وسائل النضال:-

- برنامج فلاحى يطالب بتحديد الملكية، وحقوق عمال الزراعة، وقيام المزرعة التعاونية الاختيارية، وتوفير الحياة الانسانية للفلاح.

- مجلات ونشرات ووسائل اعلام سرية وعلنية تدعو الفلاحين الى تنظيم صفوفهم وتوحيد قواهم، وتكشف كافة صور استغلال كبار الملاك.

- كوادر حزبية متخصصة فكريا وحركيا للنضال الفلاحى.

- تشكيل «لجان للمستأجرين» ولجان لفقراء الفلاحين فى العديد من المحافظات والمواقع المختلفة.

- دعم كتائب الكفاح المسلح عام ١٩٥١ بالأنصار من فلاحي الشرقية ومنطقة القناة .

- الارتباط العضوى الوثيق مع كافة نضالات الفلاحين، والمشاركة اليومية معهم فى هذه النضالات

- العمل على ابراز قيادات فلاحية «حقيقية قادرة على قيادة معارك الفلاحين وتنظيم صفوفهم والدفاع عن حقوقهم .

وبعد قيام الاصلاح الزراعى استمر نضال الحركة اليسارية مع استمرار نضال الفلاحين من أجل :

- كشف تهريب كبار الملاك للأراضى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية .

- التصدى لمحاولات أشباه الاقطاعيين وكبار الملاك

لتخريب كافة توجهات قانون الاصلاح الزراعى .

- الوقوف ضد الرأسمالية الريفية فى تآمرها لوراثة طبقة كبار الملاك وحرمان الفلاحين من مكاسب الاصلاح الزراعى.

- مواجهة الأجهزة البيروقراطية التى حاولت بالتواطؤ مع كبار الملاك والرأسمالية الريفية تفريغ الاصلاح الزراعى من مضامينه الثورية الحقيقية.

وليس سراً أن عددا من شهداء الفلاحين سواء قبل الاصلاح الزراعى أو بعده كان يرتبط بالحركة اليسارية ارتباطا عضوياً وثيقاً.

وهكذا، فقد كان الفلاحون المصريون واليسار المصرى نضالا مستمرا من أجل الأرض ..والحياة.

الواقع الفلاحى /الزرعى الحالى وآفاق المستقبل

مع النهج الاقتصادى والسياسى الذى هيمن على بلادنا منذ منتصف السبعينيات، كان من الطبيعى أن يكون له انعكاساته فى مجال السياسة الزراعية، وحياة الفلاحين، وقد تمثلت هذه السياسة فيما يلى:

١- التصفية الواقعية للتعاون الزراعى، لصالح القطاع الخاص والرأسمالية الريفية.

ففى الوقت الذى تم فيه تجريد الحركة التعاونية الزراعية من أى امكانات حقيقية للقيام بدورها للانتاج الزراعى وللفلاحين، فتح الباب على مصراعية للقطاع الخاص والطفيليين للتحكم فى مقدرات الفلاحين، بالاستيراد والتداول لمستلزمات الانتاج الرئيسية.

٢- الاعتماد على الاستيراد من الخارج للمحاصيل الغذائية، بدلا من دعم الفلاح المصرى فى عملية انتاجها.

٣- المحاولات المستمرة لاهدار التوازن فى العلاقة الايجارية،فى سبيل الوصول الى طرد المستأجرين بما يمكن كبار الملاك من تجميع الأرض الزراعية مرة أخرى لزراعتها بالمحاصيل التصديرية ذات الربحية الأعلى، على حساب مصالح ملايين المستأجرين وصغار الملاك وبغض النظر عن اتساع الفجوة الغذائية.

٤- اختلال خريطة الدخل القومى لصالح كبار الملاك، وللدرجة التى وصلت وفقا لدراسات واحصاءات محلية ودولية الى ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى القرية المصرية الى أكثر من ٤٠٪ من السكان

٥- المعاناة اليومية والمستمرة والمتزايدة لصغار الحائزين وغالبيتهم من مستأجرين وصغار ملاك ومنتفعى اصلاح زراعى، فى سبيل قيامهم بعملية الانتاج الزراعى .

٦- تدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية والتموينية والتعليمية وكافة مرافق الحياة فى القرية المصرية .

٧- هجرة الفلاح الى الخارج خلال الحقبة البترو دولارية والتى كانت محصلتها الاجمالية بالسلب، وليس الايجاب علي الفلاح وعلى الانتاج الزراعى.

الاستجابة لتوجهات ومطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والمتمثلة فيما يلى :

- إلغاء دعم الدولة لمستلزمات الانتاج.
- إلغاء التسويق التعاونى.
- الغاء تدخل الدولة فى الهيكل المحصولى.
- التوسع فى سياسة التصدير من أجل الاستيراد.
- فرض الاتفاقات الأمريكية المصرية فى المجال الزراعى.
- اطلاق حرية القطاع الخاص بالكامل، فى كافة مجالات الزراعة.

وسيستمر النضال

أمام هذه الهجمة الشرسة على الزراعة المصرية وعلى الفلاح المصرى فإن الحركة الفلاحية تقف على أرض النضال الديمقراطى فى هذه المرحلة ومعها كافة القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية، حول ثلاث شعارات رئيسية :

- استمرار، وتطوير، وديمقراطية التعاون الزراعى .
- علاقة إيجارية متوازنة وعادلة .
- التضييق المتوالى من الفجوة القمحية والغذائية بشكل عام .

مع تطوير ودعم المحاولات الفلاحية الجادة فى تشكيل نقاباتها وروابطها ، واتحادها الديمقراطى المعبر عن مصالحها والمنظم لنضالها .

المراجع الرئيسية
(كتب ودراسات)

١- اندريه ديب سنها - المشكلة الزراعية فى الهند - مجلة دراسات اشتراكية ١٩٧٦

٢- د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٠٠-١٩٤٠ - شركة الأمل ١٩٨٧

٣- عادل غنيم - تحرير قوى الانتاج - مجلة الطليعة ١٩٦٥

٤- عريان نصيف - المسألة الزراعية فى مصر - مطبوعات حزب التجمع ١٩٨٠

٥- عز الدين كامل - رأى فى الاصلاح الزراعى - دار الفكر ١٩٥٧

٦- عطية الصيرفى عمال التراحيل - الثقافة الجديدة ١٩٧٥

المراجع الرئيسية (كتب ودراسات)

١- اندرية ديب سنها - المشكلة الزراعية فى الهند - مجلة دراسات اشتراكية ١٩٧٦

٢- د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٠٠-١٩٤٠ - شركة الأمل ١٩٨٧

٣- عادل غنيم - تحرير قوى الانتاج - مجلة الطليعة ١٩٦٥

٤- عريان نصيف - المسألة الزراعية فى مصر - مطبوعات حزب التجمع ١٩٨٠

٥- عز الدين كامل - رأى فى الاصلاح الزراعى - دار الفكر ١٩٥٧

٦- عطية الصيرفى عمال التراحيل - الثقافة الجديدة ١٩٧٥

٧- على زين العابدين - بطولات من الريف - مجلس الاعلام الريفى ١٩٦٧

٨- فتحى خليل - نضال الفلاحين الكاتب العربى ١٩٦٧

٩- فرانز فانون - التحرر من الاستعمار والعنف - مجلة الهلال يوليو ١٩٦٧

١٠- فؤاد الدهان - من ريف قديم الى ريف جديد مجلة الطليعة ١٩٦٥

١١- محمد السعيد محمد - أضواء على تنظيم العلاقة الايجارية الكاتب العربى ١٩٦٨

١٢- د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨

١٣- د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى المعاصر . دار الهلال ١٩٦٩

١٤- د. وليم سليمان - الفلاح المصرى وملكية الأرض مجلة الطليعة ١٩٦٥.



صوت القاهرة

العدد الثانى

لسان الحزب الشيوعى المصرى (تصدرها لجنة منطقة مدينة القاهرة) [الثمن ١٠ مليمات] ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨

أثناء الطبع

أصدر الرئيس عبد الناصر قانون خاص بالاصلاح الزراعى فى سوريا ، كما عدل بعض المواد فى قانون الاصلاح الزراعى فى مصر . وهذا القانون وهذه التعديلات الضاربة لبقايا الاقطاع فتحيه إلى البطل الوطنى عبد الناصر

ـدة
ـسنة
ـر العمال
ـطها وفقدان
ـانعزاله عنها .

كان لاعتراف الصين الشعبية بحكومة الجزائر المؤقتة أثره ...

التهديد بالحرب ...

لو أن لكل فرد فى هذا العالم صنعة يشغل بها نفسة ويطعم بها أولاده لما كان لمستر دالاس وزير خارجية أمريكا وربيب احتكارات البترول غير صنعة واحدة هى (التهديد بالحرب).

ويبدو أن هذه الصنعه قد أصبحت رائجة هذه الأيام منتشرة فى الأرض بعد أن كانت محصورة فى نطاق محدود ... وإليكم الحقائق :

ان أساطيل أمريكا تعتدى على مياه الصين الاقليمية ، وقنابلها للذرية تكدس على أرض فرموزا الصينيه ، وطائراتها تهدد بالتعرض لطائرات الصين الشعبية ، وتقف كل هذه القوات المعتدية مع عصابة كاى شك لتمنع شعب الصين العظيم من تحرير البقية الباقية من وطنه وتخليصه من قواعد الاستعمار العسكرية .

ثم يصل التهديد بالحرب إلى مداه حين يرفض ايزنهاور ودالاس مذكرة خروشوف التى يحذر فيها من عواقب العدوان على أرض الصين .

وأن قوات أمريكا لاتزال على أرض لبنان محتلة لجزء من الوطن

[البقية ص ٧]

اليسار والحركة الفلاحية ...رؤية نقدية

د. عماد صيام

"لا يستطيع أن يتنبأ بالمستقبل ألا ذلك الذى فهم الماضى"
بليخانوف - دراسة فى التصور الاحادى للتاريخ

مقدمة لابد منها:

دروس التاريخ .تلك هى أهم أهداف إعادة استقراء وكتابة تاريخ أمة من الامم ،أو تتبع نضالات ومواقف طبقة من الطبقات.والتناول التاريخى لا يعنى فقط بكم الوقائع والمعلومات التاريخية بقدر ما يعنى بالمنهج الذى تتم به رؤية وتحليل تلك الوقائع والمعلومات.فوجود المادة التاريخية شئ ،وعملية تحليلها شئ آخر، فهى عملية يبرز فيها الباحث كذات لها انحيازها الاجتماعى والايديولوجى .وهو ما ينعكس فى أبراز العناصر والتأكيد عليها على عكس ما قد يتم مع عناصر أخرى . وهذا الأنحياز فى حقيقته اعادة أكتشاف للحقيقة التاريخية عبر كم هائل من الوقائع والمعطيات، إلا أنه ليس إنحيازاً قائما على أساس من النزوع الذاتى . فالباحث الذى يأخذ بهذا النهج وعى ذلك أم لم يعيه سوف ينطلق فى نهاية المطاف من موقف برجماتى مباشر غير متماسك، وغير واضح الرؤية تجاه الواقع الاجتماعى والطبقى والانسانى كذلك فإن أى منهج ينطلق من موقف يرى فى«النظرية» أبا للواقع أو التاريخ التاريخ أو التراث، بحيث يجرى تطويعها لمقتضيات ومواصفات النظرية تطويعا تعسفيا (١)هو أيضا منهج غير علمى .فى إطار هذا الفهم سنحاول تناول علاقة اليسار المصرى بالريف والحركة الفلاحية، تناولا نقديا ،إنطلاقا من موجبات وآفاق واقعنا الراهن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، فى محاولة للبحث عن دور إنمائى وثورى للدراسات التاريخية. فكما يقول G.H.Card فإن"التاريخ ليس اطلاقا مجرد عملية باتجاه واحد ....ووظيفة التاريخ هى أن تحفز الفهم الأعمق لكل من الماضى والحاضر عبر الترابط بينهما"(٢).فمن التاريخ يمكن الاستدلال بصور المستقبل ، وبالتالى تصبح الدراسات التاريخية بمثابة مفتاح لفهمنا لكيفية حدوث الإنجازات والتعثرات، فكما يقول إنجلز فى احدى رسائله لماركس"إن التاريخ هو الأكثر قسوه بين كل الآلهة،وهو يقود عربته المظفرة فوق أكوام الجثث، ليس فى الحرب فقط بل وإبان التطور السلمى، ونحن الرجال والنساء أغبياء لسوء الحظ لأننا لا نستجمع الشجاعة الضرورية للتقدم الحقيقى أبدا إلا إذا حفزتنا إلى ذلك الآلام التى تبدو فائقة لكل وصف تقريبا"(٣).......فهل نحاول تجنيب أنفسنا وشعبنا المزيد من الآلام؟.هذا ما تسعى اليه هذه الدراسة بالقراءة النقدية لتاريخ علاقة اليسار المصرى بالريف والحركة الفلاحية.

الريف المصرى مركز الصراع الإجتماعى

كان الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢هو الحلقة الأكثر عنفا فى سلسلة الحلقات التى استهدفت دمج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى وتحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تابع، وما يتطلبه ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية استلزمت بالضرورة تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية،حتى يمكن تحويلها الى سلعة كأداة إنتاج رئيسية فى اقتصاد زراعى متخصص وقائم على محصول واحد هو القطن . وهو ما دعم إتجاه تركز الملكيات الزراعية فى مساحات كبيرة،

* د. عماد صيام : باحث فى علم الاقتصاد الزراعى.

وأيدى عدد محدود من كبار الملاك، فى الوقت الذى أخذت تتسع فيه قاعدة الملكيات القزمية والصغيرة التى أخذت فى مزيد من التفتت والتضاؤل كما يشير الجدول (انظر جدول ١)لم يكن خلل هيكل ملكية الارض الزراعية الأداة الرئيسية للانتاج فى الاقتصاد المصرى هو المؤشر الوحيد على أن مركز التناقض الاجتماعى الرئيسى وقواه الاجتماعية كانت فى الريف، بل يضاف لذلك العديد من المؤشرات الأخرى، حيث ظلت الكتلة الرئيسية من سكان مصر تقيم فى الريف وبلغت نسبتهم ٩٠٪ من إجمالى السكان عشية الحرب العالمية الثانية(٤).كما كانت قوة العمل فى نفس الفترة والتى بلغ تعدادها ٥,٣مليون نسمة مركزة أساسا فى قطاع الزراعة الذى استوعب بمفرده حوالى ٦٦٪من إجمالى قوة العمل كما يشير الجدول (انظر الجدول٢)

وإذا حاولنا أن نلقى نظرة إكثر عمقا على القوى الاجتماعية المتصارعة فى الريف فسوف نجد أن الكتلة الرئيسية من سكان الريف كانت تعانى من تدهور أوضاعها الاجتماعية بالاضافة لواقع القهر السياسى، وكانت تلك الكتلة الجماهيرية تضم صغار الملاك والمستأجرين والمعدمين من عمال الزراعة وكان يقطن سفح الهرم الاجتماعى المعدمون من عمال الزراعة الذين وصل عددهم عام١٩٣٧إلى ما يقرب من ١,٤٥٧,٢٦٧ نسمة(٥)وكانت أوضاعهم فى منتهى البؤس حيث بلغت ضآلة أجورهم حدا إستحال معه أنتقالهم إلي مصاف صغار الملاك، حيث عادل ثمن الفدان في عام ١٩٤٥أجرة عمل ٣٣٣٣يوم عمل،أى عمل عشرسنوات متصلة بفرض أن العامل يعمل طوال السنة، ويدخر أجره ولا ينفق منه شيئا(٦).وطبقا لإحصائيات عام ١٩٥٠ فإن متوسط أجرة العامل الزراعى فى العام لم يتجاوز ١٤جنيها، تنخفض إلي ثلاث جنيهات في العام كأجر حقيقي اذا أخذت في الإعتبار معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة(٧) .كما أدى تركز الملكية الزراعية وسيادة نمط الاستغلال الزراعى القائم على تأجير الارض إلى خلق فئه واسعة من صغار المستأجرين، كانت تزداد يوما بعد يوم حتى ارتفع عددهم إلى مليونى مستأجر(٨) كانت مداخيلهم من استغلال الحيازات المستأجرة لا تزيد هى الأخرى عن الحد الأدنى للكفاف نتيجة المغالاة فى قيمة الإيجار وظهور فئة الوسطاء الذين قاموا باستئجار اراضى كبار الملاك فى مساحات كبيرة ثم يعيدون تأجيرها فى مساحات أصغر بقيمة إيجارية أعلى،وهو ما أدى إلى اقتراب دخل المستأجر الصغير من العامل الأجير، وانعدم لديهم الأمل أيضا فى الخلاص من هذا الاستغلال، فقد كان على المستأجر الصغير أن يدخر حوالى ٢٣٥٠جنيها إذا أراد أن يمتلك خمسة أفدنة بأسعار ١٩٤٧ ,وهو ما كان مستحيلا لإرتفاع قيمة الإيجارات وثقل الديون العقارية التى وقع معظمهم فى براثنها(٩) أماصغار الملاك من أصحاب الملكيات الصغيرة والقزمية فقد اتسعت قاعدتهم حتى وصل من كانت ملكيتهم تقل عن فدان إلى ١,٦٧٧,٠٠٠مالك فى عام ١٩٣٦ أى حوالى ٦٩,٩٪من إجمالى عدد الملاك الزراعيين(١٠).وساهم فى زيادة حدة تدهور أوضاع صغار الملاك والمستأجرين انخفاض إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية خاصة القطن المحصول الرئيسى الذى هبطت أيضا أسعاره بدرجة كبيرة.

وعلى الجانب الآخر تجمعت مصادر الثروة والسلطة فى يد فئة محدودة من كبار الملاك الزراعيين إلى درجة أن٤,٠٪ من كبار الملاك كانوا يمتلكون ٣٤,٢٪من المساحة المزروعة(١١)' وإستطاعوا أن يستكملوا قوتهم الاقتصادية بقوة سياسية ويكفى أن نشير هنا إلى أن نشأة معظم الأحزاب السياسية إرتبطت بسعى صفوة كبار الملاك إلى إكتساب القوة السياسية(١٢)والتى بدت مظاهرها واضحة فى سيطرتهم على الهيئات التشريعية والتنفيذية.(انظر جدولى٣و٤)

أما الوزارات التى تشكلت فى الفترة من ١٩١٤/٥/٥ وحتى ٥٢/٧/٢٤ وعددها خمسون وزارة فقد كانت نسبة الملاك الزراعيين بها لا تقل عن ٥٨٪(١٣) .وقد منح هذا الإمتداد السياسى كبار الملاك نفوذا واسعا فى المناطق الريفية الواقعة تحت سيطرتهم، وهو نفوذ دعمته سيطرتهم الاقتصادية على الريف، مما رسّخ علاقات القوه القائمة على التعسف والتسلط والنهب الذى تنامى يوما بعد يوم وأدى مع نموه إلى إزدياد حدة التوتر الاجتماعى الذى ساد الريف المصرى والذى وجد تعبيره الشامل والأصيل فى المشاركة الفلاحية الواسعة فى ثورة١٩١٩، التى وصل لهيبها إلى كافة القرى المصرية، ودفعت قوات الإحتلال إلى مواجهتهم بأقصى درجات العنف الذى دفع الفلاحون ثمنه ثلاثة آلاف شهيد(١٤) .وأدى استمرار التوترالاجتماعى فى الريف المصرى وتزايد حدته حتى قيام ثورة ١٩٥٢الانفجار الانتفاضات والتمردات المسلحة فى العديد من القرى المصرية مثل بهوت ودرين وكفور نجم والبراموان وابو الغيط، وميت فضالة وغيرها ضد كبار الملاك وهو أبلغ الأدلة على أن مركز التناقض الاجتماعى وأطرافه كان هناك فى قرى مصر وريفها الذى طحنه الفقر وأذله الاستبدادوهو ما أدركه مبكرا العديد من كبار الملاك وساستهم الذين خشوا إن يؤدى انفجار الوضع الاجتماعى فى الريف إلى الإطاحة الكاملة بالنظام السياسى الذى يحمى مصالحهم.وقد تراوح هذا الوعى بخطورة الوضع فى الريف بين الموقف الحازم لقيادة الوفد ورفضها إنطباق حق التنظيم النقابى الذى نظمه قانون النقابات فى١٩٤٢على الفلاحين الفقراء،وبين البرنامج الذى نادى به الوفد فى مؤتمره عام١٩٣٥والداعى لإستصلاح الارض وتوزيعها على الفلاحين فى قطع صغيرة لا تتجاوز خمسة أفدنة وبين هذين الموقفين ظهر مشروع مريت بطرس غالى الذى تبنته جماعة النهضة القومية والذى طالب بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر،أومشروع محمد خطاب باشا الذى

أستهدف الحد من زيادة الملكيات الكبيرة .وقد عكست هذه الدعوات الاصلاحية أو الرعب من إعطاء الفلاحين حق التنظيم النقابى ملاءمة الظروف لنشوء حركة فلاحية منظمة وجهود بعض كبار الملاك لنزع فتيل انفجار الاوضاع التى قد تهدم النظام الاجتماعى من أساسة.

الريف واليسار ...اهتمام عن بعد :

يشيرهنرى كوريبل فى مذكراته إلى تأثير أوضاع البؤس فى الريف المصرى على وعيه قائلا ..."كانت صدمتى فى حا ل مصر البائس ولا سيما فى الريف هى الدافع وراء بحثى عن حلول لهذه المشكلة،وقد فشلت كل محاولاتى لإيجاد حلول بدءاً من الجهود الميدانية العملية مثل رعاية فلاحينا بأقصى جهدنا....ويضيف ...لقد أصبحت شيوعيا لأننى لم أحتمل سوء أحوال الجماهير المصرية ولا سيما الفلاحين "(١٥).ولم يكن هنرى كوريبل هو الحالة الوحيدة بين العديد من مؤسسى وقادة ونشطاء الحركة الشيوعية الذين دفعهم بؤس الفلاح المصرى لتبنى الماركسية بحثا عن حل راديكالى لمشاكل الفلاح والوطن .وقد عكست معظم وثائق الحركة الشيوعية منذ ظهور الحزب الاشتراكى المصرى ١٩٢١عطفا واضحا على فقراء الفلاحين وعمال الزراعة وإهتماما بالمسألة الزراعية، هذا العطف والاهتمام الذى بلغ ذروته فى إصدار مجلات حزبية خاصة بالريف وقضاياه مثل «صوت الفلاحين».التى أصدرتها **الحركة الديمقراطية للتحررالوطنى**،ومجلة« الفلاح» التى أصدرها **الحزب الشيوعى المصرى- الراية**، وكتاب «مشكلة الفلاح»الذى أصدرتة مجموعة الفجر الجديدالتى أسست فيما بعد منظمة طليعة العمال والفلاحين .ورغم هذا الاهتمام فإن إعادة قراءة تاريخ علاقة اليسار بالريف يشير إلى حالة من العطف أو الاهتمام عن بعد،وهو مانراه فى عشرات الوقائع والذكريات والوثائق والجهود والتضحيات،التى جسدها منهج الحركة الشيوعية المصرية الرامى للانخراط بحزم فى صفوف عمال ومثقفى وطلاب المدينة وتنظيمهم وقيادة حركتهم - على الرغم من قلتهم- ومد الجسور مع الفلاحين...فقط مد الجسورأى الغياب الفعلى عن الكتلة الرئيسية من الشعب .ويكفى هنا أن نستعيد النشاط المتنوع والممتد للحركة الشيوعية منذ بداية العشرينات والذى تواصل على امتداد عشرات السنين بين المد والجزر فى صفوف العمال والطلبة والمثقفين . والذى تنوع بين تأسيس الروابط والأندية والتجمعات الثقافية ودور النشر، إصدار الصحف العلنية والسرية والمنشورات والكتيبات ، تأسيس النقابات والإتحادات العمالية، تنظيم وقيادة الإضرابات والمظاهرات والكثير الكثير من الانشطة الجماهيرية والسرية التى استهدفت استنهاض وتنظيم وقيادة الحركة العمالية، أساسا فى القاهرة والأسكندرية وفى بعض المدن الصغيرة بالدرجة الثانية. ووسط هذا النشاط الواسع حينما نحاول البحث عن نشاط مماثل فى الريف بنفس الحيوية والأهتمام والتوجه الرامى لحشد وتعبئة جماهير الفقراء فى الريف ..للأسف لا نجد . وهو ما يؤكده د. رفعت السعيد حينما يشيرإلى "نجاح الشيوعيين إلى حد ما فى إقامة نقاط إرتكاز حزبية فى الريف، لكنهم لم يكونوا بعد بقادرين على خلق أجهزة للعمل الجماهيرى الفلاحى"- ويؤكد - إنه أمر بالغ الصعوبة(١٦)وإذاكان إنقضاض السلطات السريع على الحزب الاشتراكى المصرى بالحل والمطاردة والتشريد والسجن لكوادره حديثة الخبره لم يسمح له بوقت كاف كى يمد نفوذه إلى الريف. إلا أن نهج الاهتمام بالريف عن بعد يمكن تلمسه فى بعض المظاهر مثل تأخر إصدار الحزب لبرنامجه الفلاحى حتى عام ١٩٢٣، والذى أشيع أنه كان أحد شروط إنضمام الحزب للكومنترن(١٧)،أو اعتبار مهمة تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات خاصة بهم مهمة على لجان الوفد أن تضطلع بها كما جاء فى الخطاب المفتوح الذى وجهه الحزب لسعد زغلول بعد توليه رئاسة الوزارة(١٨).إلاأن نهج الإهتمام عن بعد كان أكثر بروزا طوال الأربعينات والخمسينيات ولم يتجاوزه إلى توجه جديد يستهدف إستنهاض وتنظيم وقيادة حركة فلاحية تدافع عن فقراء الريف، وهو ما شمل كل المنظمات فى الحركة الشيوعية المصرية. يشير هنرى كوريبل مؤسس وقائد منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، أكبر المنظمات اليسارية وأكثرها إقترابا من العمل الجماهيرى إلى ذلك قائلا....."لقد وجه إلينا اللوم لأننا لم نعمل بالريف .... حقيقة عملنا بالقاهرة أساسا والإسكندرية أيضا ......ولكن هناك إمتداداً لنا يتمثل فى المناضلين الذين يعودون لبلادهم لسبب أو لآخر،الطلبة الذين يعودون إلى ذويهم أثناء العطلة، العمال العائدون إلى قراهم بعد الإستغناء عنهم، الأزهريون وبصفة عامة حملة الشهادات المقيمون فى الريف "(١٩).أما أحمد صادق سعد أحد مؤسسى منظمة طليعة العمال والفلاحين ومسئولها السياسى فقد كان أكثر تحديدا وصراحة حينما أشار إلى أنه؛ كان للحركة علاقات نضالية مع بعض الأوساط الفلاحية الصغيرة والعمال الزراعيين وطلبة الأزهر وسكان الأحياء الشعبية فى مناطق معينة أو بعض المدن الريفية ولكن الحقيقة أن هذه العلاقات كانت واهنة وإنقطعت بسرعة"(٢٠)أمامسؤل النشاط الفلاحى فى الحز ب الشيوعى المصرى - الراية، ثالث كبرى المنظمات الشيوعية فيذكر فى معرض حديثة عن الأزمة التى تعرض لها الحزب فى ظل المطا ردات البوليسية التى إنتهت بإعتقال معظم أعضاء الحزب مع نهاية الخمسينات قائلا ."إن جريدة الفلاح الناجحة فى مخاطبة عقول الفلاحين عن طريق قصر أبوابها على مشكلاتهم وآلامهم وأمانيهم سوف تظل مجرد ورقة مالم تلتف حولها تنظيمات جماهيرية واسعة"(٢١)وهو الشئ الذى لم يكن يتوفر للمنظمة بالتأكيد.

ولـــكن لماذا؟

ذكرنا فيما سبق أن الريف المصرى سادته منذ بدايات القرن روح التوتر الاجتماعى والذى عبر عن نفسه بشكل واضح فى المشاركة الفلاحية الواسعة فى ثورة ١٩١٩، ورغم استمرار بواعث التوتر الاجتماعى وانفجار التمردات والانفجارات الفلاحية، فالريف لم يشهد قيام حركة فلاحية منظمة متصلة ذات قدرة على إرساء وتوريث التقاليد النضالية، حركة باستطاعتها تعبئة وحشد جماهير الفقراء من صغار الملاك والمعدمين للدفاع عن مصالحهم وصولا لمشاركتهم فى السلطة السياسية وهو ما نتج عن إكتفاء قوى اليسار الحاملة لبذرة الوعى والقادرة على إستنهاض وتأسيس حركة فلاحية قادره على قيادة النضال الاجتماعى والديموقراطى والوطنى، بمجرد إظهار العطف والاهتمام عن بعد وهو ما تجسد فى نهج إقامة نقط الارتكاز والجسور فى مدن الأقاليم دون تجاوز الأمر لتأسيس حركة فلاحية يسارية وهو مايعود فى تقديرنا إلى:

١- النقل الميكانيكى والتقيد النصى بالكلاسيكيات التى تعالج وتحلل واقع مجتمعات أخرى تتمايز فى تاريخها الاجتماعى وبنائها الطبقى عن الواقع المصرى. وهو ما أدركه فى وقت متأخر العديد من قادة الحركة الشيوعية المصرية فهاهو أحمد صادق سعد أحد مؤسسى منظمة طليعة العمال والفلاحين يشير إلى أن «الجمود العقائدى كان الجذر العميق للأغلبية الكبرى من أوجه النقص والقصور التى كمنت فى الحركة الماركسية المصرية ...حيث ظل الماركسيون يشعرون بشكل غامض بإن هناك حائلا يحول بينهم وبين الجماهير الشعبية الواسعة من الفقراء، والمعدمين فى المدينة والريف »ويضيف ...«كنا ندرس الكتابات الكلاسيكية ويحفظ بعضنا فقرات منها عن ظهر قلب، ورغم أن هذا ساعدنا كثيرا على النظر إلى الاوضاع المصرية على أساس جدى إلا أنه منعنا من الإدراك العميق للخصوصية المصرية، ففهمنا بعض الشئ الدور الطليعى الذى يقع على عاتق الطبقة العاملة ولكننا لم ننتبه لتلك الكتلة الضخمة من الشعب ، الفلاحين، التى كانت الطبقة العاملة ومازالت مرتبطة بها بحبل سرى قوى»(٢٢). ويؤكد نفس الموقف هنرى كورييل مؤسس الحركة المصرية للتحرر الوطنى حيث يشير فى مذكراته إلى "الإتفاق على الخريطة العامة للريف عمال زراعيين، فلاحين معدمين، فلاحين متوسطين، فلاحين أغنياء، إقطاع . لكن الخلاف نشب حول تحديد ما هية كل فئة ...لقد لاحظت أن البعض يعالج الموضوع بالنقل من الكتب الأجنبية "(٢٣).

٢- لم تكن خطورة النقل الميكانيكى من الكلاسيكيات الماركسية قاصرة فقط على إفتقاد القدرة على التحليل الدقيق للبناء الاجتماعى فى مصر وبالتالى مركز الصراع الإجتماعى وأطرافه ، وإدراك الخصوصية المصرية فى وجود بحر هائل من الفلاحين الذين يعانون من أشد ظروف القهر والاستغلال والتخلف ، بجانب أعداد محدودة من عمال المدن من المغالاة اعتبارهم طبقة بروليتارية امتلكت وعيها وحددت موقفها من الصراع الاجتماعى بالمفهوم الماركسى، بل تبدت الخطورة أكثر وأفدح فى إعتبار المنظمات الشيوعية المصرية لنفسها منظمات بروليتارية، وهو ما تسرب معه فى رؤى تلك المنظمات وممارساتها التوجس من سكان الريف والتشكك فى دوافع الحركة الفلاحية بصفتها تعبيرا عن البرجوازية الصغيرة، التى سوف يكون موقفها محافظا ورجعيا فى لحظات النضال من أجل الاشتراكية "فطبقة الفلاحين بوصفها طبقة مالكى الارض ستضطلع فى هذا النضال بنفس دور الخيانة والتذبذب الذى تضطلع به الآن البرجوازية .فى النضال من أجل الديموقراطية. وأن ينسى المرء هذا الأمر فكأنه ينسى الاشتراكية ويخدع نفسه ويخدع الآخرين حول مهمات البروليتاريا ومصالحها الحقيقية"(٢٤). وعلى الرغم من أن كلام لينين فى سياقه الصحيح ينطبق على مجتمع أنجز فيه مهام الثورة الوطنيةالديمقراطية، وينطلق لتحقيق الثورة الإشتراكية، وهو ما كان يبدو واضحا نظريا على الأقل لدى منظمات الحركة الشيوعية المصرية، ألا أن الممارسة العملية أبرزت هذا التوجس وتلك الريبة فى ثورية الفلاحين حتى فى نطاق الأطر العامة التى حكمت نشاط الحركة الشيوعية فى الريف رغم محدوديتها ، واقتصارها على مجرد إقامة نقاط إرتكاز فى مدن الأقاليم مثل المنصورة، ودكرنس، والزقازيق، وكفر الزيات، وشبين الكوم، وطنطا ، ودمنهور، والاسماعيلية، وبنها . حيث وصل الامر إلى حد توجس الكادر الرئيسى وتخوفه من إتساع نشاط منظماتهم فى الريف حتى فى حدود تلك الأطر وهوما يشير إليه على سبيل المثال مسئول قسم الأقاليم فى الحركة الديمقراطية أكثر المنظمات التى وجهت جهودها للريف والتى اقتصر النشاط الشيوعى فى الريف فى أحيان كثيرة على كادرها ، يشير المسئول القيادى إلى " انه لاحظ تغيرا غريبا من جانب قيادة المنظمة حينما اتسع العمل فى الأقاليم وإمتد لبعض القرى من خلال الطلاب، حيث كان بعض أفراد القيادة غير مهتم بالنشاط فى الريف، بل لعله كان يعتبره انحرافا غير محمود العواقب وكان يشعر فى اجتماعات اللجنة المركزية بأن البعض غير راض عن إتساع النشاط فى الريف"(٢٥). ويضيف د. رفعت السعيدأن هذا الموقف كان موقفا عاما بالنسبة لمعظم المنظمات، وذلك حينما يعلق على عدم اختلاف باقى منظمات الحركة الشيوعية مع تحليل الحركة الديمقراطية لواقع البناء الاجتماعى فى الريف، مفسرا ذلك "بأنهم كانوا فى أغلب الأحيان لايهتمون أصلا بمشكلات الريف ولم تكن قد وضعت على جدول أعمالهم"(٢٦). وتبدى عدم الإهتمام بالريف بشكل واضح فى أن الحزب الشيوعى المصرى - الراية إحد أكبر المنظمات الشيوعية والذى ظهر على الساحة السياسية فى نهاية الاربعينات لم يشرع فى بناء هيئة لقيادة العمل الفلاحى

وإصدار نشرتة (الفلاح) إلا فى يوليو ١٩٥٣(٢٧)،أما منظمة طلبة العمال والفلاحين التى بدأت نشاطها فى إطار مجموعة الفجر الجديد فى بداية الأربعينيات والتى أبدت إهتماما مبكرا بالمسألة الزراعية وقضايا الفلاح بإصدار أحد مؤسسيها وهو أحمد صادق سعد كتابه"مشكلة الفلاح"فإن هذا الاهتمام لم يجد إنعكاسه التنظيمى والجماهيرى إلا فى عام ١٩٥٠حيث تشير مجلة " الطريق"وهى المجلة الداخلية للمنظمة لقرارالمكتب السياسى بإنشاء مكتب للعمل الفلاحى لتوجيه نشاط المنظمة وسط فقراء الفلاحين(٢٨).

٣- كان غيا ب العضوية الفلاحية أو الكادر الفلاحى سببا آخر وراء قصور نشاط المنظمات الشيوعية وعدم اتساعه فى قرى الريف المصرى. وهى سمة لازمت كل منظمات الحركة الشيوعية، ففى وثيقة رفعها هنرى كوريل فى نهاية ١٩٥٥إلى رفاقه فى قيادة الحركة الديمقراطية وهى المنظمة التى تحملت العبء الاساسى للعمل فى الريف يورد كوريل احصائية بالتركيب الاجتماعى لعضوية الحركة الديمقراطية فى مايو ١٩٤٧بعد إتحاد الحركة المصرية للتحرر الوطنى وإيسكرا تغيب فيها تماما العضوية الفلاحية (انظر جدول٥)

كان هذا فى ١٩٤٧وإذا انتقلنا إلى عام ١٩٥١ فسوف نجد إشارة فى إحدى الوثائق المرسلةمن قيادة الحركة الديمقراطية إلى كوريل فى باريس عن نشاطها فى الريف جاء فيها" امتلاك المنظمة لنقاط إرتكاز هامة فى بحرى فى خمس مدن و١٣ قرية وقوات من المرشحين والعاطفين فى بحرى حوالى ٥٠٠فرد"(٢٩).وإذا حاولنا التعرف على طبيعة الانتماء الاجتماعى والمهنى لكوادر بحرى التى تقود هذا النشاط فسوف نجدهم عمالا وأزهريين وطلاب ثانوى ولم يكن بينهم سوى عامل زراعى واحد(٣٠).ويستمر الحال على ماهو عليه مع تقدم غير محسوس. ففى وثيقة أخرى عن الهيكل التنظيمى المسئولة عن النشاط الفلاحى ضبطت مع أحد كوادر الحركة الديمقراطية فى١٩٥٤،نجد ان من بين ١٦٦إجمالى عضوية منطقة الدقهلية وهى مركز النشاط الفلاحى ومحوره فى تنظيم الحركة الديمقراطية يوجد (٧) فلاحين، (٢١) مزارع ، فى الوقت الذى لا يوجد فيه أى كادر فلاحى فى قيادة المنطقة(٣١).والامر لا يكاد يختلف فى باقى المنظمات .ففى منظمة الحزب الشيوعى المصرى - الراية يشير مسئول العمل الفلاحى أن النشاط وسط الفلاحين بدأ وإستمر بنواة من الطلاب والموظفين(٣٢). وأدى غياب الكادر والعضوية الفلاحية ، والإعتماد على عناصر غير فلاحية للعمل وسط الريف رغم كل الجهود والتضحيات التى قدمها نخبة من المناضلين المصريين إلى المحدودية الشديدة للنشاط اليسارى فى الريف ، نتيجة عدم القدرةعلى إبداع أساليب كفاحية ملائمة للواقع الريفى وقادرة على نقل أفكار اليسارعن العدالة والحرية، أو حتى تقنيات العمل الجماعى والمنظم لأوسع القطاعات الفقيرة فى قرى مصر . ويكفى أن نبرز مثلا واحدا على ذلك هو إعتماد معظم المنظمات اليسارية على أسلوب الجريدة السرية أو المنشور فى توعية وتعبئة جماهير الفقراء فى الريف فى الوقت الذى تجاوزت فية نسبة الامية بين تلك الفئات ٩٠٪ . وهو ما يعنى أن الامية وقفت حائلا بين تفاعل وتواصل مناضلى المدن من العمال والمثقفين والطلاب مع فلاحى الريف المصرى .بينما كان يمكن للأمر أن يأخذ مساراً آخر اذا كان العمل الريفى يقوده كادر فلاحى أكثر خبرة بسيكلوجية أهل الريف وأكثر قدرة على التفاعل السياسى والنضالى معهم. ويكفى هنا أن نشير إلى تجربة محدودة وغير متكررة تعود إلى منظمة الحركة الديمقراطية فى عام ١٩٥٣حينما نجح كادرها أحمد سليم وهو عامل زراعى فى تشكيل عدة لجان نقابية لعمال الزراعة فى قرى دقهلة، سيف الدين ، رأس الخليج، عزبة أبو على شرف، بل تطور الأمر فى تلك التجربة إلى محاولة تشكيل إتحاد بين تلك اللجان النقابية(٣٣).

ليست خاتمة:

رغم مرور مياه كثيرة بالنهر تؤكد أن مصر الأربعينيات والخمسينيات ليست هى مصر التسعينيات، وأن ريف الإقطاع ليس هو ريف الانفتاح وأن اليسار المزهو بإنتصارات ستالينجراد ليس هو يسار انهيار المعسكر الاشتراكى، يبقى ثالوث عدم إدراك الخصوصية المصرية كبلد جزء كبير من سكانه فلاحون، والشك فى ثورية الفلاحين، غياب الكادر الفلاحى وراء إستمرارية غياب حركة فلاحية منظمة متصلةالاجيال، لليسار دور أساسى فى إستنهاضها وتأسيسها، وهذا هو الدرس الرئيسى من إعادة قراءة تاريخ علاقة اليسار بالريف. فسوف يظل الحلم بالعدالة والحرية قائما ، طالما هناك فقر واستبداد، وهما الأشياء الأكثر توفرا فى قرى مصر التى مازالت تغلى بالتوتر الاجتماعى وتشتاق لمن يساعدها فى حشد وتعبئة فقرائها على أسس جديدة.

الهوامش

(١)الطيب تيزينى، من التراث إلي الثورة ،جـ١ ،دار إبن خلدون، بيروت صـ٢٦٧
(٢)ادوارد كار، ماهو التاريخ ،ترجمة ماهر كيالي،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،صـ٢
(٣)' Z.Y. Introduction to the Modern History of Middele east,Leiden.Brill,1964,P.271. نقلا عن- د.محمود متولي - مصر

والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ،ط١ ،دار الموقف العربي ،القاهرة ،صـ١٨

(٤) الرسائل المتبادلة بين ماركس وإنجلز ١٨٤٦- ١٨٩٥ ،دار ابن خلدون ،بيروت ،صـ٥١

(٥) شهدي عطية الشافعي - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ ،ط١ ،الدار المصرية للكتب ١٩٥٦ ،القاهرة ،صـ٧٣

(٦) د. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصري ١٤- ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥ ،صـ٢٨٥

(٧) شهدي عطية - تطور الحركة الوطنية ،مرجع سابق ،صـ٩٢

(٨) د. رفعت السعيد - تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠- ١٩٥٠ ،ط١ ،دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦ ،صـ٣٥.

(٩) شهدي عطية- تطور الحركة الوطنية صـ٧٣.

(١٠) د. رفعت السعيد - تاريخ المنظمات اليسارية صـ٣٥

(١١) طارق البشرى - الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣يوليو ،مجلة الطليعة عدد ٧ ،السنة الاولى القاهره صـ٨-٣٢.

(١٢) د. أحمد زايد - البناء السياسي في الريف المصرى- تحليل جماعات الصفوة القديمة والجديدة ،دار المعارف ،ط١ ،القاهرة ،١٩٨١ ،صـ٢٩٧.

(١٣) د. عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى ،مرجع سابق صـ٢١٢

(١٤) د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠/١٩٢٥ ،ط٢ ،دار الثقافة الجديدة ،القاهرة ،صـ٤٥

(١٥) د. رؤوف عباس، أوراق هنري كوريل والحركة الشيوعية المصرية- ترجمة عزة رياض، سيناء للنشر، ط١ ،القاهرة ،يناير ٧٨ ،صـ٩١/٩٢

(١٦) د. رفعت السعيد / تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سابق صـ٢٦١/٢٦٢ .يضيف د. رفعت بعد ذلك أن كوادر حدتو استطاعت في الخمسينات التغلب على تلك الصعوبات ولعبوا دورا واضحا فى قيادة العديد من الانتفاضات الفلاحية فى درين ،كفور نجم، بهوت ،إلا أن العديد من القوى السياسية غير اليسارية تنسب لنفسها ايضا قيادة نفس الانتفاضات مثل الاخوان المسلمين - إنظر د. محمد مورو دور الحركة الإسلامية فى تصفية الإقطاع، دارالبحوث العلمية، ط١ ،الكويت، ١٩٨٠ ،صـ٨٥/٨٧.

(١٧) د. رفعت السعيد /تاريخ الحركة الإشتراكية ،مرجع سابق ،صـ٢٤٨.

(١٨) د. رفعت السعيد/تاريخ الحركة الاشتراكية ،مرجع سابق صـ٢٣٣

(١٩) د. رؤوف عباس /أوراق هنري كوريبل مرجع سابق صـ١٢٠

(٢٠) أحمد صادق سعد/صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠- ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى، القاهرة ،١٩٧٦ ،صـ٣٦/٣٧

(٢١) أحمد عبد العال الزقم/من الشيوعية إلي الإخوان المسلمين ،العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٨ ،صـ١٣٥

(٢٢) أحمد صادق سعد /صفحات من اليسار، مرجع سابق صـ٣٦/٣٧

(٢٣) د. رفعت السعيد/تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سابق صـ٣٤٥

(٢٤) لينين-ماركس- إنجلس - الماركسية ،دار التقدم، موسكو صـ٢١١

(٢٥) رفعت السعيد/ تاريخ المنظمات اليسارية ،مرجع سابق صـ٣٤٧

(٢٦) المرجع السابق صـ٣٤٦

(٢٧) أحمد الزقم/من الشيوعية إلي الإخوان المسلمين ،مرجع سابق صـ١٣٤

(٢٨) رفعت السعيد/منظمات اليسار المصري ١٩٥٠- ١٩٥٧، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣ القاهرة ،صـ٣٢٩

(٢٩) د. رفعت السعيد /منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق، صـ٤٠

(٣٠) المصدر السابق ،صـ٧٠

(٣١) د. رفعت السعيد ،منظمات اليسار المصرى ،مرجع سابق ،صـ١٤٦

(٣٢) إحمد عبد العال الزقم ،من الشيوعية إلي الإخوان المسلمين ،مرجع سابق صـ١٣٤

(٣٣) د. رفعت السعيد/منظمات اليسار المصرى ،مرجع سابق ،صـ٧١٧.

جدول رقم (١)

جدول توزيع الملكية الزراعية فى الفترة ١٨٩٤/١٩٥٢

الفئات الملكـيـة	١٨٩٤			١٩١٤		
	٪ للمساحة	٪ لعدد الملاك	متوسط الملكية بالفدان	٪ للمساحة	٪ لعدد الملاك	متوسط الملكية بالفدان
أكثر من ٥٠ فدان	٤٢,٥	١,٧	١٧٨	٤٣,٩	٠,٨	١٩٢
من ٥٠ حتى ٥ أفدنة	٣٧,٧	٢٤,٧	١٤,٨	٣٠	٨,٥	١٢,٣٥
أقل من ٥ أفدنة	١٩,٨	٧٧,٦	١,٨	٢٦,١	٩٠,٧	١

الفئات الملكـيـة	١٩٣٦			١٩٥٢		
	٪ للمساحة	٪ لعدد الملاك	لعدد متوسط الملكية بالفدان	٪ للمساحة	٪ لعدد الملاك	لعدد متوسط الملكية بالفدان
أكثر من ٥٠ فدان	٣٨,٦٤	,٥٩	١٨١,٥٠	٣٤,٢	,٤٠	٢٠٤,٤
من ٥٠ حتى ٥ أفدنة	٢٩,٩٧	٦,٠٤	١١,٩٦	٣٠,٢	٥,٣	١٢,٣
أقل من ٥ أفدنة	٣١,٣٩	٩٣,٣٧	,٨٠	٣٥,٤	٩٤,٣	,٨

المصدر - ١٨٩٤-١٩٣٦ من د. رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص١٥
١٩٥٢ من الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإقتصاد، يونيو ٦٨

جدول رقم (٢)

جدول توزيع قوة العمل فى مصر عشية الحرب العالمية الثانية

النشاط الاقتصادى	حجم قوة العمل بالمليون
الزراعة	٣.٥ مليون
صناعة ومناجم	-،٦
النقل	-،٢
التجارة والمال والتأمين	-،٥
خدمات عامة	-،٢
مهن حرة	-،١
خدمات منزلية	-،٢

المصدر -د.محمود متولى- مصر والحركة الشيوعية مرجع سابق ص١٩

جدول رقم (٣)

جدول يوضح حجم مشاركة كبار الملاك فى مجلس الشيوخ ١٩٢٦/٢٤

التاريخ	مجموعة الاعضاء	عدد كبار الملاك	نسبتهم
الهيئة الاولى٢٤/ ١٩٣٠	١٧٨	٨٨	٥٠٪
الهيئة الثانية ١٩٣٤/٣١	١١١	٥٧	٥١.٣٪
الهيئة الثالثة ١٩٣٦	٢٩٩	١٥١	٥٠٪

جدول رقم (٤)

حجم مشاركة كبار الملاك فى البرلمان

التاريخ	مجموع النواب	عدد كبار الملاك	نسبتهم
الهيئة السادسة ٣٦/٣٨	٢٣٢	١١٢	٤٨٫٥٪
الهيئة السابعة ٣٨/٤٢	٢٦٤	١٣١	٥٣٫٩٪
الهيئة الثامنة ٤٢/٤٤	٢٦٤	٩٣	٣٥٪
الهيئة التاسعة ٤٥/٤٩	٢٨٥	١٢٣	٤٣٫٥٪
الهيئة العاشرة ٥٠/٥٢	٣١٧	١١٩	٣٧٪

المصدر - د. عاصم الدسوقى- كبار ملاك الاراضى ودورهم، مرجع سابق ص ٢١٢/٢١٣.

جدول رقم (٥)

التركيب الاجتماعى لأعضاء الحركة الديمقراطية فى مايو ١٩٤٧

الفئة	العدد	٪
عمال	٣٩٠	٢٨٪
طلبة	٢٨٠	٢٠٪
شباب	٩٠	٦٪
مثقفون	٢٠٠	١٤٪
أجانب	٣٦٠	٢٦٪
جيش	٢٥	٢٪
أزهريون	٢٧	٢٪
سودانيين	٣٠	٢٪
إجمالى	١٤٠٠ عضو	

المصدر- د. رووف عباس/ أوراق هنرى كورييل ، مرجع سابق ص١٦٣

اليسار المصرى والحركة الفلاحية

ملاحظات وأولويات الحاضر والمستقبل

د. محمد أبو مندور

ملاحظات ضرورية

١- ان قراءة التاريخ بوعى الحاضر تبدو مسأله على جانب كبير من الخطورة. فوعى الحاضر يعنى فى ظننا العديد من المعلومات التى تكشفت ولم تكن متاحه إبان حركه الاحداث، ومحاكمه شباب فى العقد الثانى أو العقد الثالث من عمرهم. آخذين فى الاعتبار أعمارهم وحداثة خبرتهم.

٢- إن اعتراف العديد من القيادات الماركسيه بتعقد المسأله الفلاحية بحكم عدم تجانسها وانسحاب عدم التجانس على صعوبة العمل وإن كان صحيحا حتى الأن. إلا أن الأهم من وجهة نظرنا يتحدد فى الجدل «النظرى» الذى ارتبط بالخلاف الحاد بين بعض «رموز» الماركسيين حول ماهية جذور المسألة الزراعية مابين الاقطاع الآسيوى أو الاوروبى والنمو الرأسمالى. وفى ظننا أن هذا الجدل انما يعكس فى جانب كبير منه ولأسباب موضوعية وذاتية مبعثها عدم التعمق فى دراسة الواقع.

٣- اذا كان تاريخ الزراعه المصرية يعكس «ثلاثيه متماسكه» مبعثها: النيل،الدوله، الأرض، والفلاح فإن الثلاثيه بتشابكاتها وعلاقات التأثير والتأثر فيما بينها لم يتم إدراكها بعنايه فى معظم الكتابات الخاصة بعلاقة اليسار المصرى بالسلطه والأرض والفلاح وعلى الرغم من الدور الحاكم للنيل المصدر الرئيسى إن لم يكن الوحيد للزراعه ومن ثم الأرض والفلاح فإن تلك العلاقه لم يتم التنبه لها بالدرجه الكافيه فى التاريخ الحديث وحتى يومنا هذا مع تعاظم الشحه النسبيه للمياه لمقابله حاجات الأرض الفلاح.

٤- أن جزءا من فصائل اليسار لم تتنبه إلا أخيرا لعلاقة ثورة يوليو بمسألة الأرض الفلاح وبدت بعض الكتابات مندمجة فى الخطاب الايدولوجى الرسمى الذى «يمجد اصلاحات» ثورة يوليو والمتمثله فى الاصلاح الزراعى من خلال التوزيع والعلاقه الايجاريه ونمو التعاونيات لقد تناست رموز كثيرة من رموز اليسار المصرى مدى المآخذ التى واكبت هذه الاصلاحات رغم العديد من ايجابيتها، ومن أهمها: عدم ديمقراطيه تلك التحولات، ومحدوديه أو غياب أثرها بالنسبه للمعدمين والعمال الزراعيين.

وربما بقى الحال على ماهو عليه لو لم يكن مقتل صلاح حسين، الأمر الذى فجر مدى توغل كبار الملاك وهيمنتهم، مما جدا بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الاعتراف صراحه بذلك فى عام١٩٦٦.

٥- أن بعض الكتاب من اليساريين وهم يقرأون المسألة الزراعية بعد الثورة وحتى الأن وقعوا فى أخطاء المسميات الحكومية مثل «التسويق التعاونى» والذى لوتمعنا النظر فيه منذ أولى تطبيقاته لما أطلقوا عليه من جانبهم هذه التسميه وربما كان الواجب أن يسمى «بالتسويق الإدارى الإجبارى» ومن المؤسف حتى الأن أن حزب التجمع يقع حتى الأن فى نفس الأخطاء.

٦- أن بعضا من اليساريين يقعون وحتى الأن فى خطأ فادح وهو القفز على الواقع. وهاهى مجلة اليسار تنشر مقالاً

---

* د. محمد أبو مندور : استاذ اقتصاد زراعى بكلية الزراعة - جامعة القاهرة.

فى أحد أعدادها محوره بأن حل المسأله الزراعيه هو المزرعه التعاونيه، وإذ لانقلل من أهميه هذا الطرح «الاستراتيجى» وضرورة مناقشته من ناحيه أساليب تنفيذه فى اطار الخصوصيات المصريه، إلا اننى اعتقد انه كان من الأجدى أن نبدأ بطرح شعار تنقية الحركه التعاونيه من فساد وإفساد الدوله بتدخلها البيروقراطى، والاعتماد عليها كآليه من آليات إستغلال الفلاحين الفقراء والصغار باعتبارها وعاءً لاستغلالها من خلال التسويق الإدارى الاجبارى.

٧- على الرغم من اهتمام بعض فصائل اليسار المصرى بمكانه المسألة الزراعية فى إحدى المحافظات (كفر الشيخ) ومع كل التقدير لهذا الاهتمام، إلا أن أهم مايلفت الانتباه فى هذا الجهد غياب المتابعه والتقييم من قبل المهتمين بالمسأله الزراعيه للتعرف على مدى ايجابيتها وسلبياتها.

وفى المقابل يلاحظ فى مناطق أخرى حيث نبتت جذور الصراع الاجتماعى منذ الأربعينيات وحتى الخمسينيات والستينيات، فإن أهم مايمكن ملاحظته عدم استثمار هذه التجمعات بما تبقى فيها من رموز إلا من خلال مظاهرات أو لقاءات فكريه سنوية أو على فترات متباعدة. وكلا النموذجين «نموذج البؤرة» فى حالة كفر الشيخ أو نموذج الإنقطاع وعدم التواصل والالتحام بالواقع فى حالات أخرى، لم ينجحا فى احداث التراكم الكمى والنوعى والانتشار المطلوب.

من الماضى الى الحاضروالمستقبل:

لسنا من دعاة جلد الذات أو البكاء على الأطلال ولسنا كذلك ممن يهتمون «بمحاكمة التاريخ» بقدر مايجب أن يتركز جل اهتمامنا فى ظل الحاضر بمستجداته الهائله «ايدولوجيا» سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى)، وفى ظل خصوصيات الواقع المصرى أن نعى وبدرجه كافيه صورة هذا الواقع والى أين يتجه.. وإذا كنا قد جلدنا السابقين واتهمناهم بقصور الوعى والنقل الميكانيكى فلا أظن أن الكثرة منا قد تجاوزت القصور. ومما يعضد هذا الاستنتاج ماطرحه التقرير السياسى لحزب التجمع أخيرا فى مؤتمره العام. وقام كاتب هذا المقال بطرح ملاحظاته حول مدى علميه ماأثير والذى رآه فاقدا قدراً كبيرا من العلمية والمعرفه بما يجرى!!!

ان مهام كثيره تقع على عاتقنا واظننا جميعا وبدون استثناء مقصرين فيها بدرجة أو بأخرى وبدون ما محاولة لترتيب أولويات هذه المهام يمكن لنا وضع المهام الرئيسيه التاليه:

(١) المهمه الأولى:

تتحدد فى قراءة وتحليل عميقين لما حدث فى القريه المصريه فى حقبتى الأنفتاح والنفط وما آلت اليه كلاهما مع انحسار الثانيه (النفط) وتجاوز الأولى (الانفتاح) معظم اشكال الدعم والتدخل فى الزراعه المصريه فى ظل ماتسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادى ان اسئلة كثيرة تحتاج الى إجابه وتعمق اكثر فى المعرفه بها. ومن أهم هذه الأسئله مايلى

- خريطه الملكيه والحيازه الزراعيه وهيكلها ونوع المهن غير الزراعيه التى يمتهنها حائزو الاراضى ومالكوها.
- نوع العلاقات الايجاريه السائده ومن يستأجر ومن يؤجر ولماذا؟ ونسبه الملاك الغائبين.
- عدد المعدمين ونسبتهم الى سكان القريه
- حجم ونوع الأنشطه غير الزراعية.

دور الهجرة وتحويلات المهاجرين فى الوفاء بحاجات الأسر الانتاجيه (الاستثمارية) والاستهلاكيه.

- ملكيه الأصول الانتاجيه مثل الآلات والمعدات الزراعيه وأسلوب استخدامها (الاستخدام العائلى او الايجار أو كليهما)
- مدى اعتماد الحيازات على العمل المأجور حسب الحيازات المختلفه.
- مدى استخدام الحيازات لمكونات التكنولوجيا المتقدمه بدءا من البذور عالية الانتاج مروراً بميكنه العمليات الزراعيه الى مابعد الحصاد.
- مدى العداله فى الحصول على المياه على المجارى المائيه حسب الموقع والموسم، وأثر ارتفاع أسعار الطاقه على تكلفه الرى.
- مدى تأثر الحائزين بارتفاع مستلزمات الانتاج وخاصه فيما يتعلق باستخراج مدخلات الانتاج المحدوده للانتاجيه، وخاصه البذور والأسمده والمبيدات.
- التركيب المحصولى للحائزين ومدى ملاءمته لاحتياجاتهم.
- مدى الرضا عن تحرير الأسعار الزراعيه فى ارتباطه بالغاء الدعم وارتفاع أسعار المستلزمات.
- مدى الرضا عن المؤسسات القائمه وخاصه التعاونيات بنك القريه، الوحدة البيطريه، الارشاد الزراعى.
- مدى الرضا عن السياسه القائمه لدخول القطاع الخاص فى سوق مستلزمات الانتاج والانتاج سواء فيما يتعلق بالاسعار أو نوعيه المدخلات.
- مدى الرضا عن استمرار تدخل الدوله فى تسعير وتوريد القطن والقصب.
- مدى وعى وتقبل المعدمين وفقراء وصغار الحائزين لنظم التصرف فى الأرض الجديده.
- مدى قبول المزارعين للمشاركه فى تحمل جزء من تكاليف توصيل المياه مقابل خدمات يحصلون عليها.
- تغير أجور العمال الزراعيين على مدار الموسم ومتابعتها بالنسبة للعمليات الزراعية ومدى انتشار البطاله الموسميه

والجزئيه والمقنعه.

- مدى كفايه الدخول للوفاء بالحاجات الأساسيه للأسر الفلاحية.

- مدى الاحساس بتركز الملكيه الزراعيه وطبيعه (نوعيه) المشترين للأراض الزراعية.

- مدى قدره المعدمين وفقراء الحائزين للوصول إلى الأرض بالأسعار الحاليه.

- مدى قدره فقراء الحائزين والمعدمين للحصول على الخدمات الصحيه والتعليميه وكذلك والغذاء المناسب.

مدى الرغبه فى المشاركه فى تأسيس تنظيمات شعبيه ذات أهداف اقتصاديه واجتماعيه تساعدالفلاحين الفقراء فى النهوض بأوضاعهم. التى يمكن دراستها نتيجه لعدم قدرتهم على الحصول على حاجاتهم الأساسيه من الغذاء والتعليم والصحة مثل عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائى أو التسرب أو تكرار الرسوب... الخ من ظواهر تدنى المستوى التعليمى.وبالنسبه للغذاء فيمكن دراسة مظاهر نقص التغذيه صحياً.

وربما تساعد الاجابه على هذه الأسئله فى فهم اكثر عمقاً للخريطه الاقتصاديه والاجتماعيه والتكنولوجيه للفلاحين المعدمين وخاصه صغارهم وفقراءهم والمعدمين منهم. كما تساهم الاجابه فى التعرف على مدى وعى وادراك الفلاحين الفقراء بمدى الغبن الواقع عليهم ومصادره وآلياته.ان الوصول الى اجابات عمليه على هذه الأسئله تطلب اندماجاً متزايداً بين الباحثين الوطنيين وفى مقدمتهم الكوادر المؤهله اكاديميا وفكريا من اليسار..

وهذا الأندماج لم يتحقق بعد بحده الأدنى! ونتساءل أو ليس فى مقدرة قوى اليسار المنظمه وفى مقدمتها حزب التجمع الاضطلاع بهذه المهمة الأساسية قبل فوات الأوان.

(٢)المهمه الثانيه:

وتتحدد فى خروج اتحاد الفلاحين تحت التأسيس من «خندق» اللقاءات «الفكرية» واجتماعات «الشجب» واصدار البيانات الى مهمه اكثر اتساعاً ورحابه واذا كان هذا الاتحاد يلوم الدوله على تخليها عن «دعم التعاونيات» والغاء «التسويق التعاونى»

واستغلال الفلاحين الفقراء من قبل القطاع الخاص فمن باب أولى أن يبادر ويتحرك فى ضوء ماهو الواقع الراهن الذى قد لايسمح بانشاء اكثر من تعاونيه تؤدى نفس الغرض على مستوى القريه. إلا أن هذا الواقع فى المقابل لايحول دون قيام شركات مساهمه للخدمات الزراعية أو جمعيه متخصصه. ونتساءل أو ليس مطروحاً علينا أن نفكر فى مواجهات عمليه وان لم تنفذ فى المدى القصير تجارب رائده مثل جمعيه متخصصه للخدمه الآليه، أو شركه مساهمة لبيع مستلزمات الانتاج.

(٣) المهمه الثالثه:

ترتبط بالنضال من أجل حركه ديمقراطيه تبدأ بتوعيه القاعدة وهو الفلاح التعاونى بعيداً عن تدخل الدوله وهذه المهمه تبدأ بالتعريف بمخاطر الحاضر والمستقبل مروراً إلى ماهية الالتفاف من أجل انشاء تعاونيه تعبر قيادتها عن مصالح الفلاحين وانتهاء بالدور الرئيسى فى متابعه أداء التعاونيات.

(٤) المهمه الرابعة:

وتتحدد فى الدعوة إلى حماية فقراء الريف من أثار التضخم وارتفاع الأسعار الذى يعود فى جزء كبير منه الى الوسطاء من المستغلين ويمكن ترجمه هذه الدعوة بحث سكان الريف على انشاء التعاونيات الاستهلاكية.

(٥) المهمة الخامسه:

وتتمثل فى دعوة المتخصصين من ابناء الريف وفى مقدمتهم المنضمون لليسار أو من المتعاطفين معه ومن بقيه المتعاطفين مع قضايا الفقراء لإنشاء جمعيات خيريه أو جمعيات خدمية بأجور أو اسعار رمزيه لتقديم الخدمات التعليميه والصحيه لغير القادرين.

ان هذه المهام الخمسه الرئيسيه والتى تبدو فى معظمها مواجهات اجرائيه لاتنفى بل تؤكد على ربط القضايا الفلاحيه بالقضايا الكلية محلياً واقليمياً ودولياً.

وربما تلعب قيادات اليسار وممثلوه فى ممارسة الضغوط وتقديم البرامج الملائمة فى اتجاه حلها، هذا بالإضافة إلى خلق رأى عام واع وضاغط يتجاوز حدود برامج اليسار بمفهومها الضيق واستخدام كافة الأساليب المناسبة لتجسيد المسألة الفلاحية ووضع السياسات والخطط، وجعلها برنامجا وطنيا تلتف حوله أوسع القواعد الفلاحية الفقيره من جهة وقيادات الحركة الوطنيه من جهة أخرى. ولاسبيل إلى ذلك الا من خلال دور نشط ومتزايد لفصائل اليسار فى اتجاهين أساسيين:

أولهما: وحدة قوى اليسار حول برنامج مرحلى يمثل وعاء لنضال أوسع.

وثانيهما: الحوار المشترك بين كافة القوى الوطنية ذات المصلحة فى النمو والعدل الاجتماعى فى إطار برنامج حد أدنى يمكنها من التنسيق والضغط المتزايد على واضعى السياسات ومتخذى القرارات.

وقبل نهايه هذا المقال لابد من التأكيد على ملاحظه من أهم دروس الماضى والحاضر وهى انه لم يعد من المقبول وليس من المعقول أن نستمر فى بعض اخطاء الماضى عن غير قصد ولأسباب موضوعيه وإلى حد كبير.. وتلك الأخطاء تمثلت فى

تحويل معظم الكوادر الفلاحية المتميزه الى «سياسيين» حفظوا لغه غير مفهومه لقواعدهم وأغرقوا فى العمل السياسى اكثر من الالتحام بالواقع واستنهاضه وفى الجانب الآخر أستهلكت القله من الأكاديميين الملتزمين بهموم الفقراء فى اجتماعات وتكليفات سياسية اضاعت عليهم فرص المتابعه والتعمق فى صميم اهتماماتهم. وكانت النتيجه مفزعه لهؤلاء وأولئك فخسرت قوى اليسار طليعه قاعدتها المنتجه وطليعه عقولها الواعدة.. فما اكبرها من خسارة.

ويبقى أن نتساءل هل أن الآوان للاستفاده المثلى من كوادرنا المحدودة العدد مؤقتاً؟!

وأخيراً وليس آخرا.

هذه ملاحظات عاشق لمصر الأرض والفلاح معترفاً بالتقصير والقصور فى حقهما بلا تزيد ساعياً لتفاديهما عبر عمل جماعى اكثر وعياً وملاءمة لتحديات الحاضر والمستقبل.

ويقى قبل وبعد ذلك كله الاعتراف منا جميعاً باننا لانملك الحقيقه كامله وان كنا نملك الأمل والقدره على العمل من اجل مجتمع اكثر عداله وكفاءة.



الفجر الجديد

التاريخ : ...

العدد : (١١)

السنة : الثانية

الثمن : ١٠ مليم

تصدر من ...
مصر وضد ...
سلام دائم ...
ديمقراطية شعبية

لسان عمال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (لجنة بحرى)

تمت الخيانة الكبرى .. فهبوا للنضال.

ان الجريمة قد وقعت .. ان الخيانة قد تمت .. ان الوطن فى خطر، فهبوا للنضال أيها العمال، هبوا للكفاح، وارفعوا السلاح . فلم يعد اليوم بيننا مكان لراحة البال أو نوم هانئ ، أو تردد أو بخل بالتضحيات .

لقد وقعت العصابة العسكرية الخائنة اتفاقية الخيانة والحرب والاستعمار . لقد وقع الخونة أعداء الشعب صك الحرب والعبودية . لقد سلموا البلاد لأعداء البلاد . ثم هم بعد ذلك — يا لوقاحتهم — يتكلمون عن الجلاء ، يتكلمون عن تحرير الشعب من الاستعمار . ان هذا الصوت القبيح ، صوت كلاب الاستعمار الامريكى يجب أن يسكت الى الابد .. الى الابد .

لقد وقعت العصابة معاهدة تنص على رجوع قوات الاحتلال فى حالة اعتداء على تركيا ، ومعنى ذلك أننا قد ربطنا مصيرنا بمصير " العالم الحر المزعوم " ، قد ربطنا وطننا بالدول الاستعمارية التى تحطم الشعوب والتى ذقنا على أيديها الامرين ، والتى تعد العدة لحرب عدوانية ثالثة الآن . ومعنى ذلك أننا قد ربطنا أنفسنا بسلسلة الاحلاف العسكرية الاستعمارية ، حلف الاطلنطى ، حلف البلقان ، حلف تركيا باكستان . اذ أن تركيا مشتركة فى كل هذه الاحلاف . فاذا ما قامت حرب بين احدى دول هذه الاحلاف ودولة أخرى فمعنى ذلك رجوع قوات الاحتلال الى مصر . معنى ذلك تسخير موارد البلاد لقوات الاحتلال ، واستخدامها لصالح الدول الاستعمارية ، الدول المعادية لتحرير الشعوب وتقدمها . وأخيرا معناه ضربة بالغ لصا... للتضامن الدولية والجهود ...

ان الجلاء مشروط ومقيد — مثل رجوع القوات الامبريالية الى القنال — ليس جلاء ، بل هو الخيانة . وان الجلاء بدون قيود أو شروط ... الكفاح المسلح الشعبى ضد قوات الاحتلال . لقد بدأت قوات الاحتلال فى عهد النقراشى من القاهرة والاسكندرية الى القنال ، وسمى هذا بالجلاء . واليوم يقال لنا أن قوات الاحتلال ستجلوا عن القنال لكى تعود ثانية فى حالة اعتداء على تركيا أو دول الشمال الجماعى .. فاصغوا أيها الخونة ، ان هذا ليس جلاء ، بل خيانة وخيانة وخيانة .

ان الشعب المصرى بأجمعه الذى مازال يعانى من الاستعمار لا يمكن أبدا أن يدافع عن ... ويسخر نفسه وبلاده لخدمة ... فى حرب عدوانية استعمارية ...

عمال النقل المشترك وتطبيق الكادر

منذ أن جاءت الديكتاتورية العسكرية وهى تتكلم عن الطبقة العاملة المصرية وحرصها على صالحها . منذ أن جاءت الديكتاتورية وهى تعد عمال النقل المشترك بالاقاليم بوعود كثيرة لتطبيق الكادر عليهم . ولكن حتى الآن لم ينفذ وعدا واحدا منها . وآخر هذه الوعود المسممة والمحبطة لكفاح العمال هى ما أشاعه عهد الديكتاتورية العسكرية " الصاوى " الذى ضرب العمال فى مارس الماضى من أن الديكتاتورية العسكرية ستعلن فى مهرجان ٢٣ يوليو عن تطبيق الكادر على عمال النقل المشترك بالاقاليم .

أيها العمال ان العصابة العسكرية التى تخدم صالح الرأسمالية الامريكية والاحتكارية المصرية لا يمكن أبدا أن تخدم صالح العمال المصريين ، لانه لا يمكن التوفيق بين صالح الاحتكارية مصاصة الدماء وصالح العمال فكل الذى تسمعونه من رجال الحكومة ورجال الشركات ومن العمال الخونة أمثال الصاوى . ليس الا من قبيل تمييع كفاحكم واعطاء الفرصة والوقت الكافى لاعدائكم للهجوم صراحة ضد مطالبكم ان الطريق الوحيد هو تطهير اتحادكم العمالى ونقاباتكم من الخونة عملاء أصحاب الشركات ...

اليسار وخبرة الانتخابات البرلمانية

عبدالحميد كمال

تكشف الأنتخابات البرلمانيه مدى شعبيه الأحزاب المختلفه فى ضوء نجاح مرشحيها فى الوصول لمجلس الشعب (البرلمان) وبغض النظر عن القيود والضوابط وغيرها من عوامل قد لاتساعد على التقدير الموضوعى لشعبيه هذه الأحزاب فانه ليس بعيداً عن الحقيقه التأكيد ان الأنتخابات تظل بالرغم من كافة الظروف والقيود القانونيه والأداريه مؤشراً صادقاً على جماهيريه الحزب.

وفى داخل ادبيات الماركسيه اللينينيه وخبراتها توجد اشارات واضحه للعمل من أجل البرلمان وكما جاء فى تعريف البرلمان انه... «هيئه تشريعيه تمثيليه منتخبه وأحياناً معينه جزئياً فى جميع البلدان الرأسماليه وتعرقل البرجوازيه مساهمة ممثلى الشعب الحقيقيين فى البرلمان وتسعى إلى ابقائه هيئه تضمن مصالح الطبقات الحاكمه وتستخدم الأحزاب الثوريه والعماليه فى البلدان من منبر «البرلمان» باعتبارة أحد الأشكال العلنيه للنضال من اجل مصالح الشغيله»(١)

ومن هنا نطرح سؤالاً هاماً كيف لايكون باستطاعه حزب جماهيرى أن تكون له كتله برلمانيه، فى أسوأ البرلمانات، تدافع عن حقوق جماهيره ولأن المشاركه فى تشكيل هيئه برلمانيه لاى حزب تقدمى يستوجب النضال الديمقراطى من أجل اهداف سياسيه واجتماعيه دفاعاً عن مصالح الطبقات الشعبيه المقهورة والمستغله ولكن الأمر ليس بالسهوله فالوصول للبرلمان وايجاد مرشحين لهم نفوذ جماهيرى والحصول على أصوات تؤيد الحزب وادارة معركة انتخابيه كلها أمور تستوجب عملا دءوبا ونضالا مستمرا منظماً بين الجماهير وتبنى مشاكلها وهمومها بالعمل اليومى الطويل النفس.

ولأن من السهل أن يظهر الحزب ثوريته عن طريق الشتائم أو الأنتقادات الموجهه إلى الانتهازيين والبرلمانيه أو عن طريق نفى الأشتراك فى البرلمانات ولكن لهذا السبب بالذات بسبب السهوله البالغه فى الأمر لايمكن أن يكون طريقاً لحل المهمه الصعبه والبالغه الصعوبه وهى مهمه الأشتراك فى البرلمان.

لقد اوضحت تجارب الأحزاب أهمية النضال المرير من أجل الوصول للبرلمان وكيف انه ليس مضيّعه للوقت او بهذه السهوله وهناك تجارب عديده نشير منها إلى تجربة الحزب الشيوعى الهندى الذى يسيطر على الأنتخابات فى عدد من الولايات والدوائر خصوصاً فى ولايتى «كيرالا» و«البنغال الغربيه»... كذلك تجربة الحزب الشيوعى الأيطالى الذى يعتبر مدينه ميلانو وبعض مناطق صناعة السيارات والمعدات دوائر نفوذ له.. ولعلنا لانذهب بعيداً أمام احزاب شيوعيه فى الوطن العربى كانت لها تجارب فى الوصول للبرلمان منها الحزب الشيوعى السودانى والحزب الشيوعى السورى وأخيراً الحزب الشيوعى الاردنى.. كما أن الملاحظه الجديرة بالدراسه مايحدث فى العالم الأن من متغيرات جوهريه نلاحظ انها تمر عبر التصويت وعبر البرلمانيه سواء فى الأتحاد السوفيتى «سابقا» او فى المانيا وبولندا والمجر وغيرها كانت كلها عبر

* أ. عبد الحميد كمال : باحث.

البرلمان وليس بالكفاح المسلح- ولكن عن طريق التصويت وتداول السلطه.. ومن هنا ايضاً نرى أهمية الأنتخابات البرلمانيه وفى النضال على البرلمان كإحدى وسائل تقدم المجتمع وتغييره.

ولعلنا فى العالم الثالث فى حاجه إلى ترسيخ قيمة النضال البرلمانى كجزء هام من النضال الديمقراطى الشامل الطويل متعدد الوسائل والأساليب فالأشتراك فى البرلمان الديمقراطى حتى لبضعة اسابيع لايضر الطبقات العامله واذا كانت «النقابيه» هى المدرسه الأولى لفهم العمل الثورى والدفاع عن حقوق العمال فلاشك ايضاً أن «البرلمانيه» مدرسه أرقى من اجل الدفاع عن حقوق الوطن والمواطن كافه.

فالنضال من أجل الجماهير والبرلمان يحتاج إلى جهد ضخم ومجهود يومى وليس إلى «عبارات ثوريه طنانه» دون عمل حقيقى فلاشك أن الحزب يسعى لتغيير المجتمع ويعمل على تطويره لابد له من عمل طويل مكثف ومخلص فى فهم الواقع والتعامل معه بنفس واناة لاينقطعان تجاه كافة انشطه العمل الجماهيرى.

اليسار المصرى بين «العزلة» و«المشاركة»

الغريب انه برغم أدبيات الفكر الماركسى اللينينى التى أشارت لأهميه العمل البرلمانى يوجد تيار فى الحركه اليساريه المصريه ينظر إلى البرلمان والأنتخابات البرلمانيه بأنها طريق للنضال البرجوازى الذى لا أمل منه ولايولون أى أهتمام به وهؤلاء أصحاب رؤية انعزاليه وبعيداً عن هؤلاء الانعزاليين نجد مواقف ايجابيه من جانب من ارتبطوا بأرض الواقع وتعاملوا معه نقد تعامل الماركسيون المصريون مع قضية الأنتخابات البرلمانيه بأهمية خاصه وبدرجات متفاوته بعملهم الجماهيرى وبأعتبارهم جزءا من نسيج هذا الوطن وحاملى همومه.

«فالشيوعيون المصريون كفصيل وطنى وجزء من نسيج الوطن وجزء هام فى الحركه الوطنيه المصريه ظلوا ومازالوا حاملين أجندة الوطن وجدول اعماله فى كافة مايهم الوطن..»(٢)

فالثابت تاريخياً ان الحركه الشيوعيه المصرية كان لها أهتمام بالأنتخابات منذ بداية العشرينيات فقد قام الحزب الشيوعى المصرى بالدور الأساسى فى تكوين لجنه الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين التى تكونت اثناء الأنتخابات التى أجراها «زيور باشا» كجبهه عماليه لمسانده المرشحين العمال فى الأنتخابات والعمل على ربطهم ببرنامج وطنى تقدمى وقد نشر فى أول مايو ١٩٢٥ البرنامج الأنتخابى فى مجله الحساب(٣)

وقد طالب البرنامج فى مجال القضيه الوطنيه واكد على أهمية.. الأستقلال التام لمصر والسودان بلا قيد او شرط كذلك اعادة العلاقات السياسية والتجاريه بين مصر باعتبارها دوله مستقله وبين البلدان الأشتراكيه.. وفيما يخص القضايا الداخليه طالب البرنامج الأنتخابى بأهميه إجبار الحكومه والمجالس البلديه على أن تشترى جميع الشركات التى تقوم بأعمال ذات منفعه عامه مثل السكه الحديد والغاز والترام. وأهمية التعليم المجانى وتوسيع قطاع المشاريع الصحيه وتعميم المستشفيات للفقراء والفلاحين ومكافحة ازمة غلاء المعيشه والمسكن..وسن تشريعات للعمل وتحديد ساعات العمل بحيث لاتزيد عن ثمانى ساعات والتأمين على حياة العمال وحماية النساء والأطفال ومنع تشغيلهم مع فرض الضرائب على المشاريع الوطنيه والأجنبية وانشاء بنك زراعى لمساعده الفلاحين وتعديل ضرائب الأطيان وتخفيضها على صغار الفلاحين الذين يملكون خمسة افدنه وأقل مع رفع الضرائب على كبار ملاك الأراضى الزراعيه وفى مجال الحريات العامه طالب البرنامج بإحترام كافة الحريات خصوصاً حرية الصحافه والأفكار والأجتماعات وتكوين الآحزاب وجعل الأنتخابات مباشره بلا قيود او شروط ولم ينس الحزب الشيوعى فى برنامجه الأنتخابى أن يطالب الناخبين من خلال لجنه الدفاع عن العمال والفلاحين الا يعطوا أصواتهم «لاى شخص لايقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذه» ايضا وفى عام ١٩٥٠ دارت الأنتخابات البرلمانيه وبعض عناصر حدتو «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» فى المعتقل ومع ذلك حرصت قيادة هذه المنظمه الشيوعيه ان تحدد موقفها تماماً من تلك الأنتخابات وتحدد جوهر موقفها فى الاولويات اذا كان هناك مرشح شيوعى فى احدى الدوائر فهو الأولى بالتأييد والمسانده واذا لم يتوافر مثل هذا المرشح الشيوعى كان اى مرشح عن العمال يجب أن ينال تأييد «حدتو» ونظراً لأن حزب الوفد كان المنافس لمرشحى احزاب الأقليه والسراى فقد تبلور الخط العام لحدتو فى تأييد مرشحى الوفد فى الدوائر التى تخلو من مرشحين شيوعيين وعمال(٤).

كما كان لمنظمة «الطليعه الشعبيه للتحرر» «ط.ش.ت.» دور فى الأنتخابات فقد شارك العديد من كوادرها فى انتخابات البرلمان عام ١٩٥٠ لتأييد عناصر الوفد التى قررت المنظمه أنهم افضل مثل (محمد مندور- مصطفى موسى ود.عزيز فهمى كذلك رشحت المنظمه الشيوعيه يوسف المدرك احد قادتها عن دائرة شبرا الخيمه وكان معتقلاً ولكن ما أن افرج عنه حتى وجد زملاءه قد أعدوا العدة لترشيحه وفى عام ١٩٥٦ تقدم حلمى ياسين لانتخابات مجلس الأمه عن الدائرة «١٩» باسم الشيوعيين وقد وزع منشوراً أنتخابياً له متكاملاً كان يحتوى على شرح للظروف السياسيه العامه الدوليه والعربيه والداخليه وبرنامج ديمقراطى محدداً المطالب بالنسبه للوطن ويحتوى على برنامج محلى للدائرة(٥). منها.. بناء مساكن شعبيه وانشاء مشغل للفتيات ومدارس وتحسين الخدمات الصحيه ونظافة الحى وقد تم توزيع المنشور الأنتخابى الا أنه تم الاعتراض عليه وخلال الفتره من الخمسينيات وحتى ما بعدها لم يكن للشيوعيين تجربه.. متكامله لأهمية العمل البرلمانى ويرجع ذلك لعدد من الأسباب وللظروف العامه الموضوعيه والذاتيه الخاصه

بعلاقه الشيوعيين بالسلطه الناصريه التى طاردتهم وسجنتهم غير انه مع بداية السبعينيات يعاود الشيوعيون واليساريون نشاطهم الأنتخابى مؤكدين ارتباطهم بهموم الوطن ومشاكله.. ففى انتخابات ١٩٧٦ دخل اليسار عن طريق حزب التجمع الأنتخابات بعدد ٦٥ مرشحاً ولم ينجح منهم سوى اربعة مرشحين فقط (خالد محى الدين-ابو العز الحريرى-قبارى عبد الله -على عبد الخالق جميل) الذين دخلو البرلمان ممثلين لليسار المصرى وفى انتخابات عام ١٩٧٩ نجح مرشح اليسار الوحيد «ابو العز الحريرى» فى إحدى دوائر الأسكندريه التى خلت بوفاه نائبها وفى الأنتخابات العامه عام ١٩٨٤ حصل حزب اليسار «التجمع» على ٢٢٠٦٦٣ صوتاً بنسبة ٤ر١٧٦٪ من مجموع الأصوات الصحيحه.

بينما فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ تراجع اليسار ولم يحصل حزب التجمع سوى على ١٥٠٥٧٠ صوتاً بنسبة ٢ر٢٪ فقط من مجموع الأصوات الصحيحه الناجحه وفى حديث حول نتائج الأنتخابات وتراجع اليسار ذكر د.رفعت السعيد أمين اللجنه المركزيه للتجمع «ربما الموقف الأكثر صحه والذى يشترك فيه اغلب الكادر الحزبى هو أن عنصرى التزوير وضعف الاداء القيادى للحزب كانا وراء تراجع اليسار فى الأنتخابات»(٦)

والملاحظ ان تصريح أمين اللجنه المركزيه بحزب التجمع لم يركز على التزوير فقط ولكن أشار لأهميه «ضعف الاداء الحزبى فى الأنتخابات وقبلها وماترتب عليها من نتائج..

وفى دراسه عن القوى السياسيه المحجوبه عن الشرعية رصد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام جاء فيها عن إنتخابات ابريل ١٩٨٧.. «انه لأول مره فى تاريخ الحركه الشيوعيه منذ ٢٣ يوليو تقدم مرشحون سياسيون باسم حزب شيوعى سرى طرحوا برنامجاً أنتخابياً متكاملاً يحمل اسم الحزب الشيوعى المصرى واقاموا مؤتمرات جماهيرية وسياسيه واعلنوا فيها انتماءهم العقيدى والسياسى للماركسيه اللينينه»(٧).

كما وصف التقرير دخول الحزب معركة الأنتخابات بقوله.. «كانت الجرأة السياسيه التى يتمتع بها ثلاثه من قيادات الحزب الشيوعى المصرى الذى رشحوا انفسهم فى ثلاث دوائر شمال القاهره- جنوب القاهرة والجيزه تعبر عن جرأه فى القرار السياسى للحزب..»

وقدم الحزب خلال المعركه الأنتخابيه برنامجاً يحمل شعار «طريق الشيوعيين نحو وطن متحرر وديمقراطى» بدأ البيان الأنتخابى بسرد تاريخى لدور الشيوعيين فى نضالات الشعب المصرى ودورهم ضد الأستعمار وخاصه ضد قوات الاحتلال البريطانى فى القناة ١٩٥١ وفى مواجهه العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ثم دعوة الحزب الى انتخاب قوائم حزب التجمع ومرشحى المقاعد الفرديه واليساريين والتقدمين الديمقراطيين والوطنيين الحقيقيين المتحالفين مع قوائم التجمع ثم حدد البرنامج ثلاث نقاط تفصيليه لمهام الشيوعيين فى اطار البرنامج الأنتخابى من أجل الشعب المصرى والطبقه العامله ومن أجل انجاز مهام الثورة الوطنيه الديمقراطيه.

واشار البرنامج انه ليس لبناء الأشتراكيه فى مصر وانما هو برنامج لتخليص مصر من براثن الرده والثورة المضاده والتبعيه والاستسلام للامبرياليه الأمريكيه والصهيونيه وتحددت تفصيلات هذا التصور على ثلاث نقاط رئيسيه..

اولاً:- من أجل التحرر الوطنى والقومى كان هناك تأكيد على ضرورة اسقاط كامب ديفيد منهجاً ومواثيق ورفض نهج الصلح المنفرد مع إسرائيل واكد البرنامج الأنتخابى على ضرورة تحقيق طموح الأمه العربيه المشروع فى الوحده ذات المضمون الوطنى الديمقراطى التقدمى.

ثانياً من أجل اعادة بناء وتعمير الأقتصاد الوطنى اكد الحزب على ضرورة تأميم أهم وسائل الأنتاج وحماية القطاعين العام والخاص المنتج بالأضافه إلى ترشيد الأنفاق العسكرى.

ثالثاً: اعلن الحزب ضرورة انهاء حالة الطوارئ والغاء كافة التشريعات المقيده للحريات بالأضافه إلى حق تكوين الاحزاب السياسيه مشيراً إلى الحزب الأشتراكى العربى الناصرى والحزب الشيوعى المصرى بجانب حق اصدار الصحف ورفع القيود عنها.

كما أكد الحزب على أهمية الوحده الوطنيه باعتبارها أهم أسلحة شعبنا فى مواجهة الأستعمار والصهيونيه ودعا إلى ترديد شعار الدين لله والوطن للجميع.

وقد ذكرت دراسة مركز الاهرام انتقادات للبرنامج حيث ذكرت «أن البرنامج كان متشدداً وذلك اذا ماقورن ببعض الأفكار المعتدله الواردة فى كثير من وثائق الحزب ونشراته الداخليه واذا مالاحظنا أن البرنامج الأنتخابى موجه إلى جماهير عاديه وليس إلى طلائع عقائديه وأن بعض المفردات والالفاظ جاءت بلغه النشرات الحزبيه وليست بلغة البرامج الأنتخابيه.

ويذكر أن مرشحى الحزب قد حصلوا على اصوات ضعيفه للغايه فى الدوائر الثلاث التى خاض فيها الحزب معاركه الأنتخابيه بل وحتى فى دائرة جنوب القاهرة ذات الكثافة العماليه الواسعه.

اعتراف بالخطأ

كما اعترف الحزب الشيوعى المصرى فى وثيقه له حول تقييم انتخابات ابريل ١٩٨٧، والمعنونه (الأخطاء -الدروس- اقتراحات المستقبل) والتى قدمها المكتب السياسى للحزب فى

يوليو١٩٨٧ جاء فيها..«ان الأسباب الموضوعيه لتراجع اليسار ترجع الى:

- الأزمه الاقتصاديه الشامله التى يعيشها الوطن
- تصاعد اليمين السياسى وخصوصاً السلفى
- الممارسات الحكوميه المنافية للديمقراطيه كما ذكرت الوثيقه أن هناك أسبابا ذاتيه تخص الحزب وهى «احتقار اساليب العمل الخدمى الجماهيرى فى المدينه والريف وضعف الوجود الحزبى فى صفوف الطبقه العامله والفلاحين وعدم تحديد حجم اعداء الحزب وحجم حلفائه الذى كان حجم الاعداء اكبر من حجم الحلفاء.. كما حددت الوثيقه ان السعى فى هذه الأنتخابات كان لابراز دور الحزب ورفع شعاراته وطرح اسمه بالأضافه إلى المحصله النهائيه لهذه الأنتخابات التى كانت انتصارا لليمين بكل فرقه وفصائله»(٨).

ان تجربة الناصريين فى هذه الأنتخابات قد جاءت تعبيراً عن خبرتهم ففى الوقت الذى قرر فيه الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس عدم المشاركه الأنتخابيه فى انتخابات مجلس الشعب١٩٨٧ انطلاقاً من عدم دستوريه قانون الأنتخابات وكذلك بسبب وجود القوانين المقيدة للحريات التى تحرم الحزب من حق الوجود الرسمى الا أنه لم يمنع الناصريين من المشاركه كأفراد فى المعركه الأنتخابيه ولكن هذه المشاركه الفرديه لم تؤد الى حصول المرشحين الناصريين على أى مقعد فى البرلمان بأستثناء حالة المرشح الفردى فى السويس والذى دخل الأنتخابات فى الواقع كمرشح مستقل وليس كمرشح للحزب الناصرى او حزب التجمع.

والملاحظ فى تحليل السلوك السياسى للناصريين فى المعركه الأنتخابيه أنهم تشرذموا بين احزاب المعارضه (التجمع-العمل) وأن كان للتجمع النسبه الاكبر بل أن بعضهم ايضاً دخل على قوائم الحزب الوطنى او دخل كمرشح مستقل وقد عكس ذلك بالتالى افتقاد اداه موحده ضابطه للحركه السياسيه للناصريين خاصه مع انعدام برنامج انتخابى موحد. كذلك كشفت الأنتخابات عن ضعف الخبرات التنظيميه (خاصه فى مجال الأنتخابات) لدى الناصريين مقارنه بالقوى السياسيه الأخرى فضلاً عن التنافس بين العناصر القياديه الناصريه كما حدث فى المقعد الفردى بالدائرة الاولى بالجيزة وفى دائرة وسط الأسكندريه.

اما اذا أنتقلنا إلى تأمل الشعارات التى طرحها بعض شباب الناصريين فى الأنتخابات نرى الحديث عن الكفاح المسلح ضد اسرائيل ورفض اى سلام معها والتأكيد على البعد القومى والعربى للدعوى الناصريه بحيث بدا الخطاب السياسى وكأنه موجه للرأى العام كله وليس للناخب المصرى فقط. كما تركزت المطالب السياسيه حول المطالبه بكافة أشكال الحريات الأساسيه للمواطن ودعت الشعارات الأقتصاديه إلى تصفية التبعيه وتصفية اثار الأنفتاح الاقتصادى والمزيد من التأمينات ووضع خطه تقوم على الأعتماد على الذات وتنمية الأحتياجات الأساسيه لقوى الشعب العامل وهى كلها شعارات تعكس روح برنامج عقائدى أكثر منه برنامجا انتخابيا يخاطب واقعاً محدداً ولايستطيع بالتالى النفاذ إلى الرجل العادى.

بلاتنسيق رغم التحالف

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أنه برغم الحديث عن تحالف اليساريين (التجمع-الشيوعيين-الناصريين) إلا انه لم يكن هناك اى نوع من التنسيق بينهم فى الأنتخابات ففى الوقت الذى كان هناك تنسيق بين التجمع والحزب الشيوعى افتقد الحزب الناصرى التنسيق مع الشيوعيين والتجمع وقد ظهر ذلك واضحاً فى بعض الدوائر على سبيل المثال ففى الدائرة الأولى الجيزة رشح الناصريون (فريد حسنين) فى نفس الدائرة المرشح فيهاالاستاذ محمود أمين العالم عن الشيوعيين كذلك رشح الناصريون بسام مخلوف فى شرق القاهرة نفس الدائرة التى رشح فيها الاستاذ مبارك عبده فضل..وكذلك الآمر فى دائرة شمال القاهرة التى رشح فيها الاستاذ نبيل الهلالى.

الأنتخابات الأخيرة

اما عن تجربة اليسار الأخيره فى انتخابات نوفمبر ١٩٩٠ لمجلس الشعب فقد اشار تقرير منشور بمجله اليسار(٩) حول تقييم هذه المعركه الأنتخابيه جاء فيه «أن معركه انتخابات نوفمبر تعتبر من أهم المعارك الأنتخابيه التى خاضها اليسار المصرى بفصائله الثلاث الرئيسيه (التجمع -الناصريين -الحزب الشيوعى) خلال العشرين عاماً الماضيه وهذه المعركه تحتاج الى تحليل عميق وعلمى لاستخلاص الخبرات والدروس ومعرفة الأخطاء ومواطن الضعف وأساليبه واشكاله فى الفترة المقبله فقد اكدت الأنتخابات الأخيرة سلامة قرار المشاركه رغم صعوبه الظروف الدوليه والعربيه والداخليه الغير مواتيه كما أثبتت ان اليسار قادر على ادارة معارك سياسيه وتحريضيه ناجحه بل قادر على كسب اصوات ويمكن القول..أن انتخابات ١٩٩٠ كانت نتائجها أفضل من سابقتها لاشك أن النتيجه التى حققتها قوى اليسار فى هذه الانتخابات بنجاح اربعه مرشحين على قائمه اليسار وسقوط البعض الأخر بعد حصوله على عدد كبير من الأصوات وبعد معركه شريفه واسقاط البعض الثالث رغم استحقاقه الفوز تعتبر بدايه جيدة لليسار بل نقطه انطلاق اذا ما استفدنا من أخطائها وتطورت خبراتها فمازال اليسار لايملك خبره كافيه عن العمليه الأنتخابيه.

الأستخلاصات والدروس

١- ان اليسار المصرى رغم انه يمتلك برامج انتخابيه ورؤية

كامله تعكس أهتماماً بقضايا الوطن فى السياسه الخارجيه والداخليه وحتى مشاكل الدوائر الأنتخابيه المحليه الا أن هذه البرامج التى تقدم للجمهور تحتاج إلى اعادة صياغه- فمازال الخطاب السياسى لهذه البرامج قاصرا وشديد العموميه بل غامض ومتشدد بعض الأحيان ولايراعى الظروف المختلفه بين دوائر الحضر والريف.

٢- مازال اليسار يعتمد على أساليب الدعايه غير المباشره من خلال المنشورات الأنتخابيه ولم يمارس الا فى القليل اسلوب اللقاء المباشر مع الناخبين ويتناسى اليسار الأميه الأبجديه وكذلك السياسيه للهيئه الناخبه.

٣- يفتقر اليسار الى العناصر والقيادات والكوادر الجماهيريه التى تنطبق عليها مواصفات المرشحين للبرلمان والملاحظ أن اليسار ظل يعتمد على عناصر من الوفد والمستقلين لمساندتهم فى الأنتخابات «طوال خمسين عاماً»

٤- حتى انتخابات الثمانينيات قدم اليسار مرشحين للبرلمان من القيادات التاريخيه التى تتحمل اعباء العمل التنظيمى والفكرى والسياسى ولم يكن لهم نفوذ جماهيرى..

٥- يلاحظ أن الاهتمام بالانتخابات البرلمانيه لليسار يأتى من باب اثبات الذات والوجود السياسى وليس من أجل دخول البرلمان والمشاركه بالأضافه من وجود تيار داخل الحركه اليساريه يقلل من قيمه العمل البرلمانى..

٦- كذلك لم يهتم اليسار بتحليل وفهم لطبيعة الهيئه الناخبه المقيدة بجداول الأنتخابات وماطرأ عليها من تغيرات فى سلوكها ومفاهيمها.

٧- افتقار اليسار للعمل الخدمى الجماهيرى وأحتقار الأمال الجماهيريه الصغيره.

٨- يستسهل اليسار إلى الارتكان إلى أن عدم نجاحه فى الأنتخابات يرجع للتدخلات الأداريه والتزوير والتزييف فقط ولايركز على نقاط ضعف ادائه.

٩- افتقار اليسار للعمل الجماهيرى المنظم والمستمر ويتعامل مع الأنتخابات بشكل موسمى فقط.

مفاهيم جديده

لاشك ان اليسار فى حاجه إلى مراجعة خبرته الأنتخابيه التى ثبت أنها ضعيفه وتحتاج إلى اعادة نظر والاستفادة من الدروس والأخطاء التى وقع فيها عبر معاركه الأنتخابيه فقد أشارت دراسه صادرة عن مركز الدراسات السياسيه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسيه عقب انتخابات١٩٨٧ تحت عنوان «دلالات نتائج الأنتخابات»(١٠) جاء فيها «أن قوى اليسار الماركسى والناصرى فى مصر على السواء لاتملك اى تجربه انتخابيه يمكن أن تعول عليها أو تسترشد بها فلم يقدر للماركسيين أن يخوضوا أى انتخابات قبل الثورة فأحزابهم كانت محظورة كما أن عبد الناصر قد وصل للسلطه بطريق الانقلاب العسكرى وجرت انتخابات التنظيم الواحد وفى ظل وجوده فيها ولذلك عبر الكثير من المراقبين على أن اسلوب هذه القوى «الماركسيين- الناصريين» لايعكس فهماً لخصوصيات المعارك الأنتخابيه بما تقتضيه من أختيار لأفضل العناصر وخوضها فى كل موقع وتعبئه امكانيات هذه القوى للنجاح منها تبنى الخطاب المناسب ولكل دائره انتخابيه وذلك دوناً تضحيه بالغايات العريضه للبرنامج السياسى لهذه القوى وقد يكون من المفيد لقوى اليسار فى مصر أن تدرس بجديه بعض التجارب الناجحه فى هذا الأطار».

كما خلصت الدراسه الى أن من اخطاء اليسار تخلف الخطاب السياسى وبرامج العمل الذى أحتفظ بملامح الخطاب السياسى للخمسينيات كما انه يسود اوساط اليسار(وهم) ان اغلبية المواطنين تدرك بفطرتها مصالحها.

صحيح أن اليسار المصرى يملك برنامجاً ورؤية سياسيه ولكن أسير اخطاء تحتاج إلى مراجعه خصوصاً أن عملية الأنتخابات فى مصر لها «آليات» خاصه ولها أساليب وأصبح لها «خبراء» بل «محترفون» و«تجار مواسم» وهناك خصوصيات بطبيعة الجمهور المصرى المكون الأساسى للهيئه الناخبه وطرق الأنتخابات والتراث الذى تعود عليه الناخب المصرى فهناك التراث الدينى وتأثيرات الحكومه والأدارة والعوامل القبليه والعائليه والأقليات والمهمشون الذين يتم استخدامهم أسوأ استخدام فى الحشد والتزوير.

وكذلك جماعات المصالح النقابيه والمهنيه والعماليه ورجال الأعمال مثل اللجنه الاقتصاديه لجميع رجال الاعمال بالأسكندريه التى استطاعت ان تدفع بعدد ثمانيه من المرشحين فى مجلس الشعب عن محافظة الأسكندريه وهى «ظاهرة لافته للنظر وتستدعى التحليل»(١١).

كذلك التيار الدينى الذى أصبح منافساً فى انتخابات مجلس الشعب ويملك اليات العمليه الأنتخابيه بل وينشط فيها بالتجهيز لها فى النقابات المهنيه والعماليه والاتحادات الطلابيه والجمعيات..

ويلاحظ «نجاح التيار الدينى فى برلمانات السودان والاردن والجزائر فالأخوان المسلمون الذين فشلوا فى انتخابات ١٩٥٠ فى تاريخ مصر الحديث لأنهم من وجهة نظر بعض الماركسيين لايملكون برنامجاً أنتخابياً هم الذين نجحوا ودخلوا البرلمان المصرى باعداد كبيره فى انتخابات١٩٨٧ رغم عدم تقديم برنامج لهم.

فلم يعد البرنامج السياسى وحده هو الذى يحقق النجاح فى العمليه الأنتخابيه التى تتسع عناصرها.

وحتى البرامج التى يقدمها اليسار تحتاج الى اعادة نظر وتدقيق وعنايه فائقه فى الخطاب السياسى.

فقد وجه الباحث «محمد شومان» بمركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه انتقادات هامه وموضوعيه لكل من البرنامج الأنتخابى لحزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى.. لقصور فى صياغتهما او الغموض فى بعض المطالب او للتشدد فى الصياغات من جانب برنامج الحزب الشيوعى وكلها انتقادات هامه تحتاج إلى اعادة النظر والأستفاده منها لتبسيط الخطاب السياسى لليسار وجعله اكثر وضوحاً ويسراً.

كذلك انتقد أ.محمود أمين العالم أحد رموز اليسار المصرى برنامج الحزب الشيوعى المصرى والذى وصفه بأنه يميل للعموميه والتجريد وخطابه السياسى يحتاج الى اعادة صياغه ليكون أقرب إلى الجمهور العادى بدلاً من خطاب يهم النخبه والطلائع الثوريه.

كذلك فأنه يبدو أن اليسار لم يدرس ماطرأ على سلوك الناخبين من متغيرات خصوصاً على الهيئه الناخبه وهى لها حق التصويت فالمشاركه للمواطنين فى العمليه الأنتخابيه بشكل عام والمثقفين بشكل خاص أصبحت منخفضه جداً لأسباب متعددة اما النسبه الباقيه التى تشارك فهى تحتاج الى دراسة سلوكها ايضاً.

فقد كشفت دراسة عن «السلوك الأنتخابى»(١٢) مقارنه بين دائرتى شرق القاهره والسويس عن سلوك الناخبين. أظهرت ان الناخبين فى اختيارهم للمرشحين قدموا مبررات لمن يعطونهم أصواتهم جاء فيها أنهم يعطون أصواتهم للعوامل الأتيه:

١- للمرشح الذى يستطيع تقديم خدمات.

٢- شخصية المرشح (بما فيها المظهر العام).

٣- قدرة المرشح على اثارة قضايا.

٤- الأنتماء الحزبى.

٥- العلاقات العائليه والقبليه.

الدائر	الأئتمان الحزبى	اثارة القضايا	شخصية المرشح	القدرة على تقديم خدمات	العلاقات القبلية
شرق القاهرة	١٢٪	١٤٪	٢٩٪	٤٤٪	١٪
السويس	١٥٪	٩٪	٢٣٪	٥١٪	٢٪

.«جدول يوضح نسب التصويت للمرشح٢٣٤ وفقاً للعوامل المختلفه فى شرق القاهرة والسويس»

يلاحظ أن تقديم الخدمات جاء ترتيبه الأول بينما شخصية المرشح ومظهره العام وهندامه والسمعه وقبوله جاء فى المرتبه الثانيه اما القضايا التى يطرحها المرشح والتى يمكن ان تكون محل اهتمام للناخب باعتبار المرشح يمثله امام مجلس تشريعى جاء ترتيبها الثالث اما الأنتماء الحزبى جاء ترتيبه فى ذيل الأهتمام للناخبين تلى ذلك العلاقات العائليه والقبليه.

ولكن قبل أن نسلم بنتيجه هذه الدراسه فهى تعتبر مؤشرا له دلاله فلاشك أن هناك تحولات وتغيرات فى سلوك الناخبين تحتاج إلى مزيد من الدراسه..

وبعد أن «اليسار المصرى» بالفعل يعانى من ازمه عدم وجود أجابات جديدة لاسئله يطرحها الواقع المصرى وتطرحها المتغيرات المستمرة فى الواقع الدولى والعربى وداخل الوطن.

حقاً أن اليسار المصرى الآن فى حاجه الى ان يعيد ويرتب اوراقه ويراجع افكاره ومواقفه وأساليبه وخطابه السياسى وفى حاجه الى مراجعه شامله وذلك من أجل أن يقوم بدوره فى تغيير المجتمع ومن أجل الدفاع عن الطبقات الشعبيه بأعتباره جزءا هاما فى نسيج المجتمع المصرى ومن أجل مصر افضل وارحب ديمقراطيا واكثر عدلاً وتقدماً.

الهوامش

(١) معجم سلسلة «ماهى» للعلوم الأجتماعيه والسياسيه صـ٥٨

(٢) حديث د. سعد الدين ابراهيم .أ. بالجامعه الأميريكيه معرض الكتاب١٢-١-١٩٩٢ مناظرة حول «الماركسيه ومستقبلها» حضرها د.رفعت السعيد أ. كامل زهيرى

(٣) د. رفعت السعيد المجلد الأول الحركه الشيوعيه المصرية صـ٥٧٢

(٤) هكذا تكلم الشيوعيون. مذكرتى للتاريخ مبارك عبده فضل صـ١٤٧-١٤٩

(٥) حديث حلمى ياسين المصدر السابق صـ٤٢٢

(٦) الأهرام الاقتصادى سبتمبر١٩٨٧ ص٤٤ (حوار فى الشارع السياسى)

(٧) القوى المحجوبة عن الشرعيه ص٣٩٨ التقرير الاستراتيجي العربى٨٧-٨٨

(٨) وثيقه حول تقييم الأنتخابات للحزب الشيوعى المصرى المصدر السابق

(٩) مجلة اليسار العدد الحادى عشر يناير١٩٩١ «صلاح عدلى»

(١٠) د. مصطفى كامل السيد «دلالات ونتائج انتخابات مجلس الشعب» مركز الدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه.

(١١) رجال المصالح والأنتخابات د. أمانى قنديل المصدر السابق

(١٢) د. سلوى شعراوى جمعه «السلوك الانتخابى» المصدر السابق

٢١ فبراير دور بارز للشيوعيين المصريين فى الحركة الوطنية المصرية

محمد يوسف الجندى

لا يمكن الحديث عن ٢١فبراير ١٩٤٦ الذى اعتدنا على تسميته بيوم الطلبة العالمى دون الحديث عن دور الشيوعيين المصريين فى الحركة الوطنية المصرية فى الاربعينات . ففى هذا اليوم برزت قيادة جديدة للحركة الوطنية هى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى كان الشيوعيون من الطلبة والعمال وغيرهم من القوى اليسارية يلعبون دوراً أساسيا فيها . وقد حددت هذه اللجنه برنامجا جديدا وتوجها وطنيا وإجتماعيا جديدا يتميز عن توجه مجموع الأحزاب البورجوازية التى كانت تعمل فى الساحة المصرية والتى كانت حتى ذلك الوقت تحتكر العمل السياسى.

– وكانت مطالب هذة الاحزاب تنحصر فى المفاوضة مع الممثلين البريطانين للتوصل معهم الى معاهدة تضمن جلاء هم والارتباط معهم برباط التحالف والصداقة .ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى دون أى ربط بين القضايا الوطنية والقضايا الاجتماعية أما التنظيمات الشيوعية التى تكونت سرا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكونت صلاتها بالحركة العمالية والحركة الطلابية بعد نهاية الحرب، فقد أصبح لها دور بارز فى الحركة الوطنية والسياسية المصرية ، وباشرت هذا الدور بوسائل مختلفة ، فإلى جانب المنشورات السرية كان لها دور بارز فى عدد من المؤسسات الثقافية والصحف والمجلات فضلا عن التحرك فى الجامعة واللجان التنفيذية للطلبة وبين العمال فى مصانعهم ونقاباتهم .

ويمكن القول أن الحركة الشيوعية فى الاربعينات فى نشأتها وتطورها لا يمكن فصلها عن الحركة الوطنية المصرية والنضال ضد الاستعمار ومن أجل التحرر ، وليس من قبيل الصدفة أن يسمى أكبر تنظيم شيوعى فى الاربعينات « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» التى أنشئت عام ١٩٤٧ نتيجه لوحدة تنظيمين أساسين هما «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«إسكرا».

ولنفهم أحداث ٢١ فبراير وما قبلها وما بعدها، أى لنفهم ذلك التوجه الجديد للحركة الوطنية المصرية وتحديد أهدافها فى تلك الفترة التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى أثرت عليها وعلى توجهاتها لابد أن نتحدث عن الحركة الشيوعية المصرية فى الاربعينات وعن سماتهاوميزاتها الاساسية.

نشأت الحركة الشيوعية المصرية فى مرحلتها الثانية فى الاربعينات فى ارتباط وثيق بنمو الحركة الوطنية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حين كانت القوى الوطنية فى مصر تطالب بأن تؤدى نهاية الحرب التى قامت وإستمرت تحت شعارات الحرب ضد الفاشية والنضال من أجل الحرية – كانت تتوقع أن يؤدى انتهاء هذه الحرب وانتصار الحلفاء فيها الى تحقيق الأهداف الوطنية وعلى رأسها جلاء القوات البريطانية من مصر .

ولأهمية مصر ودورها ووضعها كان تركيز القوي الرجعية المحلية والعالمية على توجية ضربات شديدة للحركة الشيوعية فى العشرينات والاربعينات . وقد تكاتف لهذا الهدف قوى البوليس السياسى والقلم المخصوص ومخابرات السراى

---

* محمد يوسف الجندى : مدير دار الثقافة الجديدة.

والمخابرات الانجليزية والأمريكية لضرب الحركة الشيوعية منذ تحركاتها الأولى، ولم تسمح لها منذ حل الحزب الشيوعي المصرى عام ١٩٢٤ بحق الوجود الشرعي، بل أخذت تتعقب الشيوعيين بالسجون والارهاب والتعذيب والمحاربة فى الرزق وغيرها من الوسائل.

بدأت الحركة الشيوعية المصرية حقبتها الثانية فى الاربعينات خلال الحرب العالمية الثانية، وبالذات بعد العدوان النازى على الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٤١.

كان الاستعمار البريطانى جاثما بقبضته على مصر، وكان نضال الشعب المصرى من أجل تحررة يفرض المواجهه مع بريطانيا، وأدى ذلك الى تصاعد المشاعر ضدها والتعاطف مع أعدائها. وهذا يفسر تعاطف كثير من الشباب الوطنى فى البداية مع المانيا وايطاليا عند بداية الحرب. ومع تصاعد المقاومة السوفيتية للغزو الألمانى وبعد معركة ستالينجراد بالذات بدأ تحول فى مشاعر وأفكار بعض الشباب الوطنى واجتذبته الأفكار الماركسية..

ثلاث سمات أساسية للحركة الشيوعية المصرية فى الاربعينات :

تتميز الحركة الشيوعية فى الاربعينات عن حركة العشرينات وعن الحركة الشيوعية فى البلاد العربية الأخرى بسمات أساسيه كان لها أثر كبير على تطورها ومسارها.

١- نشأت منقسمة :

نشأت الحركة الشيوعية المصرية فى الاربعينات نتيجة لجهود متفرقة مستقلة، لن ندخل هنا فى تفصيلها، ولكن ساعد على هذه النشأة المتعددة أن هذه البدايات قامت بمبادرات مختلفة دون أية صلة بالحزب الشيوعى المصرى فى العشرينات، والذى لم يتبق منه فى الاربعينات غير بعض العناصر غير المنظمة أو الخلايا المنعزلة المطاردة والتي لم يكن لها أى صلة بالمحاولات الجديدة.

وساعد أيضا على النشأه المنقسمة أنه لم يكن لهذه البدايات أية علاقة بالمركز الأممى الذى سرعان ما حل فى عام ١٩٤٣.

وكان لهذه السمة تأثيرها السلبى على الحركة الشيوعية الذى أثر بلا شك علي تطور هذه الحركة وأضعف تأثيرها.

٢- لا علاقة بمركز أممى:

لم يكن للحركة الشيوعية فى الاربعينات أى علاقة بمركز أممى لا فى نشأتها ولا فى مسارها بعد ذلك.

وساعد على ذلك حل الكومنترن (الدولية الشيوعية) عام ١٩٤٣ثم انهاد الكومنفورم (مكتب الاستعلامات للأحزاب الشيوعية) فى عام ١٩٤٧. فضلا عن أن تجربة الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينات وظهور بعض العناصر البوليسية فى قياداته، وكذلك الممارسات الخاطئة للكومنترن تجاه هذا الحزب أدت الى انقطاع الصله وسوء العلاقة مما أثر لفترة طويلة على علاقة الأحزاب الشيوعية فى العالم بالحركة الشيوعية المصرية. وكان يغلب على هذه العلاقة خصوصا فى الفترة الستالينية طابع التشكك والحذر.

وكان انقطاع الصله بالمركز الأممى يشكل بالنسبة للحركة الشيوعية المصرية صعوبة فى نشأتها، وكانت تضطرها الى الاعتماد الكامل علي امكانياتها المحلية وحرمانها إلي حد كبير من المساندة الأممية والتضامن الأممى.

ورغم الصعوبات التى مرت بها الحركة الشيوعية المصرية الناتجة عن عدم صلاتها بأى مركز أممى، فقد كان لهذا الوضع أثره الايجابى، فلم تعان الحركة المصرية من سلبيات الكومنترن والسيطرة الستالينية عليه وساعد على المواقف الاستقلالية للشيوعيين المصريين النابع من دراسة الظروف الواقعية لبلادهم -من أمثلة ذلك الموقف المستقل من ثورة يوليو الذى اختلف عن موقف الأحزاب الشيوعية الأخرى فى العالم ومنها الحزب الشيوعى السوفيتي- التى كانت تعتبرها انقلابا أمريكيا.

وإذا كانت الحركة المصرية قد نشأت فى الاربعينات واستمرت مستقلة، فإن ذلك لم يكن يعنى أنه ينقصها الموقف الأممى والتضامن مع الشيوعيين والحركات التقدمية فى العالم، والتقدير العالى للحزب الشيوعى السوفيتى وغيرة من الاحزاب الشيوعية فى العالم.

بل وكان للشيوعيين المصريين دور أممى كبير فى مساعدة الشيوعيين اليونانيين الذين لقوا الاضطهاد فى بلادهم أثناء الحرب . وساعدوا فى خلق الحركة الشيوعية فى السودان وقد كان القادة الشيوعيون السودانيون أعضاء فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى ثم فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ثم ساعدوا بعد ذلك على انشاء الحركة السودانية للتحرر الوطنى كحركة مستقلة فى السودان والتى تحولت بعد ذلك الى الحزب الشيوعى السودانى.

٣- نشأت واستمرت سرية :

الحركة الشيوعية التى نشأت فى الاربعينات أستمرت تعمل سرية حتى الآن ولم يكن ذلك اختيارها وإنما فرض عليها . وتعتبر الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك استثناء بين الاحزاب الشيوعية العربية وقد حرصت القوى الرجعية والاستعمارية داخل مصر وخارجها على تكريس هذا الوضع بسبب موقع مصر وأهميتها بين البلاد العربية الأخرى وفى العالم.

وكانت أشكال وجود الحركة الشيوعية المصرية بتراوح بين

السرية المطلقة والتحرك نصف العلنى أو خلال أشكال قانونية مختلفة.

وهذا بالطبع جانب سلبى ونقطة ضعف إذ أن العمل العلنى يفتح امكانيات ضخمة للاتصال بالجماهير.

وحتى الكتب الماركسية ظلت فى الاربعينات ولفترة طويلة بعد ذلك ممنوعة من التداول . وكانت تضبط وتقدم كمضبوطات ضد المتهمين فى القضايا الشيوعية.

وكان الشيوعيون يبحثون دائما عن واجهات شرعية علنية يتحركون من خلالها.

والاضطرار للسرية جانب سلبى بلا شك .ولكن له أيضا ناحيته الايجابية، وهو أن الحركة الشيوعية كانت تضم أصلب العناصر المكافحة المستعدة للتضحية، والتى لا يثنيها السجون والملاحقات عن مواصلة نضالها .

وهناك آلاف عديدة دخلوا الحركة الشيوعية أو مروا عليها فى فترة من الفترات أو كانوا على علاقة تعاطف أو تعاون معها، وغالبيتهم الساحقة لم يتركوها مرتدين عن الفكر الماركسى، ولكن بسبب عدم أستعدادهم لتحمل مشقة العمل السرى من سجون وإرهاب. وكثير منهم بلبلتهم وأرهقتهم الانقسامات وهم فى الغالب يقفون مع الشيوعيين فى المعارك الجماهيرية أو على الأقل لا يعادونهم.

وفى ظل السرية والارهاب شهدت الحركة الشيوعية فى الاربعينات نماذج رائعة من البطولات والتضحيات النادرة.فبالاضافة الى أسماء شهداء مثل شهدى عطية الشافعى ومحمد عثمان ولويس أسحق وفريد حداد وغيرهم، الذين قتلهم الجلادون لنضالهم تحت راية الشيوعية. بالاضافة الى هؤلاء نستطيع أن نذكر العديد من الاسماء التى قدّم أصحابها كل قطرة من حياتهم منذ فجر شبابهم لهذه القضية. وهناك الثوريون المحترفون الأوائل من العمال أو المثقفين الذين ربطوا مصيرهم تماما بمصير القضية التى ناضلوا من أجلها. نذكر هنا بعض الامثلة:

محمد خليل قاسم: ترك كليه الآداب وهو فى السنة الثانية ليصبح ثوريا محترفا .قبض عليه فى صيف ١٩٤٨. حكم عليه بالسجن ٥ سنوات، أكملها وخرج ليبقى أياما يدخل بعدها فى السجن ليمض حكما بالاشغال الشاقة لمدة ثمان سنوات. وبعد انتهاء مدة الحكم ساومته المباحث العامة وطلبت منه التعهد بوقف نشاطه حتى يطلق سراحة فرفض ليعود معتقلا حتى أبريل ١٩٦٤، عندما صدر قرار بالافراج عن جميع الشيوعيين. خرج من السجن وحاول أن يعيش حياته ويتزوج وخطب فعلا إحدى بنات النوبه ولكن المنية عاجلته بعد هذه الحياة القاسية فتوفى عام ١٩٦٨ .ولكن سنوات السجن لم تمض بلا أنتاج فقد كتب فيها رائعته «الشمندورة» التى نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب.

يمكن أن نذكر أيضا أسماء العديدين أمضوا أحسن سنوات عمرهم فى السجون والمعتقلات مثل زكى مراد (إحدى عشر عاما) وشهدى عطية الشافعى الذى كان أول من حكم عليه بالاشغال الشاقة من الشيوعيين لمدة سبع سنوات أمضاها فى ليمان طره ولبس الحديد، خرج ١٩٥٦ ليبقى تحت المراقبة فيضطر للبقاء فى منزله يوميا منذ غروب الشمس حتى أعتقل فى يناير ١٩٥٩ وقتل فى أوردى أبى زعبل فى يونيو ١٩٦٠.

نستطيع أن نسرد صفحات طويلة لأمثلة عديدة من هذه التضحيات ولا شك أننا سنجد تضحيات مماثلة فى تاريخ نضال الشيوعيين فى بلاد أخرى عانوا فيها صعوبات العمل السرى وجور واضطهاد وإرهاب القوى الرجعية.

وعندما نسمع اليوم عن الانهيارات السريعة والمروعة فى أحزاب شيوعية كانت تحتكر الحكم والسلطة ونكتشف أنها قد امتلأت فى غالبتها بالوصوليين والمنافقين الذين يتلونون سريعا مع تغير السلطة، ندرك الفارق الشاسع بين هؤلاء الشيوعيين الذين عانوا صعوبات العمل السرى ولم يجروا وراء أى نفع شخصى وبين أولئك الذين ربطوا مصيرهم بالأحزاب الشيوعية الحاكمة جريا وراء مصالحهم الشخصية والنفعية فالشيوعيون المصريون لم يكن بينهم الوصوليون والنفعيون، لأن ظروف العمل السرى والملاحقة والاضطهاد لم تكن تجلب لهم أى نفع أو مكاسب.

٤- حركة شبابية :

تتميز الحركة الشيوعية فى الاربعينيات بأنها كانت تتكون أساساً من شباب خصوصا فى قيادتها .وكانت العناصر المسنة التى بقيت منذ حزب العشرينات تعد على الاصابع ولم يكن لها دور أساسى سواء في نشأة حركة الأربعينات أو فى قيادتها وكانت قيادات المنظمات الشيوعية فى الاربعينات تتكون من عدد من الطلبة والمثقفين والعمال الذين لم يتعدى عمرهم الثلاثينيات ولهذا لم يكن غريبا أن تمتزج الحركة الشيوعية بحركة الشباب الذين كان يدور عمرهم حول العشرين، وأكبرهم كان قد تعدى الثلاثين بقليل ومن بلغ الاربعين كان الظاهرة النادرة ولم تكن لديهم خبرة القدامى. كانوا مقطوعى الصلة برفاق العشرينات ، فلم تستفد بخبراتهم، وكان الطابع الشبابى للحركة الشيوعية فى ذلك الوقت يؤثر عليها ، فالشباب يتميز بالاندفاع والحماس والاستعداد للتضحية بأى شىء وبكل شىء ذاتى فى سبيل القضية، وقد صبغ ذلك الحركة الشيوعية فى تلك الفترة.

ولم تكن للحركة الشيوعية فى الاربعينات تنظيم شبابى مستقل، ولكن كانت هناك تنظيمات للطلبة

وكان الطلبة يمثلون قسما كبيراً من التنظيمات الشيوعية فى الاربعينات، وكان لهم دور هام وأساسى فى الحركة الوطنية، وقد كونوا بقيادة الشيوعيين لجنه مشتركة منتخبة مع العمال هى اللجنه الوطنية للطلبة والعمال قادت الحركة الوطنية عام ١٩٤٦.

ورغم أنه تكون فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى قسم للشباب بعد عام ١٩٤٧ الا أنه لم يكن يعتبر تنظيما مستقلا للشباب بل كان جزءاً من الحركة الديمقراطية التحرر الوطنى وكان العمل الشبابى الاساسى يدور بين الطلبة، وقد أصدر الطلبة الشيوعيون وقتها مجله أسموها «صوت الطالب» تناقش مشاكل الطلبة وتدافع عن مطالبهم وتربطها بالأهداف الوطنية والديمقراطية العامة.

وقد مثل جمال غالى الذى كان طالبا فى كليه العلوم الشباب والطلبة فى المؤتمر الأول لاتحاد الشباب الديمقراطى العالمى الذى عقد فى باريس عام ١٩٤٥. وتوالى إشتراك الطلبة والشباب المصريين فى مهرجانات الشباب التى عقدت بعد ذلك فى براغ ثم برلين وبوخارست.

وقد كان للطلبة المصريين دور كبير ومتصاعد فى الحركة الوطنية المصرية وقد برز هذا الدور فى ثورة ١٩١٩ ثم تأكد بعد ذلك فى مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥ والتى سقط فيها العديد من الشهداء ثم تصاعد هذا الدور فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد حرك الطلبة الركود الذى ساد الحياة السياسية لفترة طويلة وظهر ذلك فى إجتماعاتهم ومظاهراتهم التى أكدوا فيها ضرورة التمسك بالأهداف الوطنية ورفض أية مساومة مع المستعمر. ولعب الطلبة الشيوعيون دورا أساسيا فى تحديد هذه الأهداف متحالفين مع القوى الوطنية الأخرى من العناصر الديمقراطية ويسار الوفد الذى تمثل بعد ذلك فى الطليعة الوفدية.

وتصاعد نضال الطلبة وازداداشتعالا بعد مذبحة كوبرى عباس التى سقط فيها شهداء، الأمر الذى أستثار باقى فئات وطبقات الشعب وعلى رأسهم الطبقة العاملة المصرية.

٥- الربط بين نضال الطلبة والعمال

تحدثنا عن أن التحرك الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية بدأ من الطلبة باعتبارهم قوة ثورية كان لها دور بارز ومتصاعد فى الحركة الوطنية، وكان العمال هم القوة الثورية الأولى التى رأى الطلبة أن يوحدوا جهودهم معها وكان العمال أيضا قد تصاعدت نضالاتهم بعد الحرب العالمية الثانية من أجل مطالبهم الاقتصادية ومن أجل حقهم فى تكوين اتحاد عام يضمهم، وهو الأمر الذى كان يحرمه القانون، وربطوا هذه النضالات بالنضال الوطنى. وكان للشيوعيين المصرين الذين كانوا يعملون بين الطلبة وبين العمال دور رئيسى فى ربط النضال بين هاتين القوتين الأساسيتين الثوريتين. وقد تجسد ذلك فيما بعد فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى قادت التحركات الوطنية فى عام ١٩٤٦.

وإذا كان شيوعيو العشرينيات قد بدأوا نشاطهم فى ارتباط بالاضرابات والتحركات العمالية فى ذلك الوقت وبتأسيس الاتحاد العام للعمال المصريين، فإن الحركة الشيوعية فى الاربعينات قد نشأت ونمت من خلال الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت دورا بارزا فى الربط بين نضالات الطلبة والعمال لتحقيق توجة تقدمى وديموقراطى ملموس فى الحركة الوطنية المصرية.

وكان لنمو الحركة الوطنية المصرية أثر على الحركة العمالية فى مصر، فلم تعد النقابات العمالية تتحدث عن مطالبها الاقتصادية فقط، وتكون «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» الذى أسس فى أجتماع ممثلى مختلف النقابات من مختلف أنحاء القطر المصرى، وعقد هذا الاجتماع فى أول مايو ١٩٤٦ وأصدر برنامجا كان على رأسه: الاستقلال التام سياسيا وأقتصاديا، والجلاء التام عن وادى النيل.

هذه التحركات الو طنية الواسعة سواء فى صفوف الطلبة أو العمال تجاوب معها باقى فئات الشعب فى مختلف المدن المصرية، بحيث أن نداءات اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بالاضراب كانت تلقى أستجابة إجماعية، فتتوقف المصانع والمنشأت والمدارس والكليات وتغلق المحلات.

ولأن القيادة فى هذه التحركات سواء بين الطلبة أو بين العمال كانت للشيوعيين فقد قالت الرجعية وممثلها أسماعيل صدقى بأنها تحركات شيوعية. وهى لم تكن كذلك ولكنها كانت تحركات شعبية وطنية يلعب فيها الشيوعيون دورا أساسيا وقياديا. وقد وجدت فى ذلك الوقت العديد من الصحف والمجلات ودور الأبحاث واللجان النقابية التى كان للشيوعيين فيها الدور الأساسى والقيادى مثل «الفجر الجديد» و«أم درمان» و«الطليعة» و«الضمير» و «الوفد المصرى» التى كان يرأس تحريرها د. محمد مندور و«دار الابحاث العلمية» و«لجنة نشر الثقافة الحديثة».

لهذا فعندما قام إسماعيل صدقى فى ١١يوليو ١٩٤٦بحملته ضد الحركة الوطنية وضد العناصر الوطنية والديمقراطية التى كانت تعارض مشروع معاهدة الدفاع المشترك مع بريطانيا، سماها حملة ضد الشيوعية، وأعتقل قادة الشيوعيين مع غيرهم من العناصر الوطنية والديمقراطية وقرأ فى مجلس الشيوخ وقتها مقتبسات مما كان يكتب فى تلك الأيام ليكسب تأييد الشيوخ. وفيما يلى بعض ماتلاه من هذه الكتابات:

« الحكومة تزيد الأغنياء غنى، والفقراء فقرا، إن جانبا ضخما من ثروة مصر تحتكرها أقلية من الناس لا تبغى لغالبية

الشعب غير المرض والفقر والجهل . إن الباشوات الرأسماليين يشتركون فى مجالس إدارة عدة شركات بلغ أستغلالها للشعب حداً كبيرا، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين ».

«إن القوانين فى معظمها لمصلحة الرأسمالية» .

يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور الرئيس فى الحركات الوطنية، لان الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار»

أخى تنعم الكلاب لدى القوم

ونشقى، فيالها من مضحكات

أطلق الثورة التى تسكن الصدر

وجفف دموعك الماضيات

هى حرب الحياة، إما حياة

أو ممات يكن معنى الحياة»

هذه الكتابات وغيرها كانت تعبر عن التوجة الجديد للحركة الوطنية المصرية التى أصبحت تربط بين المطالب الوطنية والمطالب الاجتماعية وتحديد العدو بأنه الاستعمار وحلفاءه فى الداخل وكان الفضل للشيوعيين فى هذه الرؤية التى اصطبغت بها الحركة الوطنية وكان لها تأثيرها على توجهات ثورة يوليو٥٢

٦- دور الأجانب واليهود فى نشأة الحركة الشيوعية

قام الاجانب واليهود الذين كانوا يعيشون فى مصر بالدور الأساس فى نشأة الحركة الشيوعية المصرية الثانية فى الاربعينات وذلك للأسباب التالية :

أولا - وجود حركة قوية بين الشعوب الأوروبية ضد الفاشية كان لها انعكاساتها بين الأجانب ذوى الأصل الأوروبى فى مصر .

ثانيا - كان الأجانب رغم معاهدة مونترو والتى ألغت الامتيازات الأجنبية مازالوا يتمتعون بوضع ممتاز، وكان استمرار المحاكم المختلطة حتى أكتوبر ١٩٤٩ يجعلهم يتمتعون بحريات أكبر من المصريين الذين كانوا يعانون من المتابعة خشية انتشار الأفكار الماركسية بينهم، وذلك منذ ضربة ١٩٢٤ ضد الحزب الشيوعى المصرى. فكان المصريون فى ظروف أصعب بالنسبة للتوجه أو النشاط الماركسى.

ثالثا- كان الأجانب أكثر اتصالا بالفكر الأوروبى سواء بالسفر أو لسهولة أطلاعهم على الأدب الماركسى باللغات الأجنبية .

رابعا- كثرة عدد الأجانب فى مصر، فقد كانوا حوالى نصف مليون عندما كان مجموع سكان مصر ١٦مليونا اليونانيون ثم الايطاليون ثم الأرمن هم أكبر الجاليات، وكثير من هؤلاء الأجانب كانوا عديمى الجنسية. بعضهم كان فى الأصل من سلالة رعايا الدولة العثمانية الذين حصلوا على صفة «رعية عثمانية» التى كانت تكفل لهم وضعا ما نتيجة لأنتماء مصر العثمانى، وكانت الامتيازات الأجنبية تغريهم بالاحتفاظ بوضعهم.

وقد ظهر وسط العمال والمثقفين الأجانب حركة سياسيّة نشطة اتخذت مساراً اشتراكيا ويساريا واضحا منذ مطلع القرن العشرين، فقد أسهم اليونانيون فى تأسيس أول نقابات عمالية فى مصر، مثل نقابة لفافى السجائر عام ١٨٩٩-١٩٠١ ونقابة الخياطين وعمال المعارف وعمال المطابع. وكانت هذه النقابات مكونة أساساً من العمال الأجانب. ولم تكن علاقات الجاليات الأجنبية بالصراع السياسى والاجتماعى قاصرة على اليسار وحده بل إن عناصر بورجوازية أجنبية أقامت مثلا علاقات وثيقة بحزب الوفد، وربما كان «ليون كاسترو» «نموذجاً فريدا لهذه الاتصالات، فقد كان صديقا شخصيا لسعد زغلول، وأصدر مجلة باللغة الفرنسية ذات ميول وفدية وهى «ليبرتيه».

خامسا- إذا كانت حراب الفاشية تتجه ضد اليهود فقد كان طبيعياً أن يتجة الكثيرون من أبناء الطائفة اليهودية فى مصر وعددها ٦٢٫٩٥٣ وفقاً لإحصاءات ١٩٣٧ الى مجالات العمل المناهضة لها .

وتوضح المصادر التاريخية أنه لم يكن هناك «جيتومهنى» خاص باليهود فى مصر، ولم يكن هناك اضطهاد خاص لهم مثلما كان الحال فى أوربا الكاثوليكية طوال العصور القديمه والوسطى وحتى مطلع العصور الحديثة.

وقد عمل اليهود فى كل الحرف وتواجدوا بين مختلف الفئات. وبرز كثير منهم فى العمل النقابى وفى الصحافة مثل يعقوب بن صنوع وفى الغناء مثل ليلى مراد وغيرهم.

ولهذا لم يكن غريبا وفى ظروف الأربعينات بالذات أن يكون لليهود والأجانب عموما دور فى تأسيس الحركة الشيوعية .

وقد استغلت القوى الرجعية هذه الحقيقة فيما بعد للتشهير بالحركة الشيوعية والادعاء بأن اليهود والصهيونية يسيطرون عليها.

والحقيقة أنه بعد حرب فلسطين فى ١٩٤٨ وأعتقال اليهود اليساريين أساساوطرد غالبيتهم خارج البلاد، ثم بعد أعتقال هنرى كورييل عام ١٩٥٠ وترحيله خارج البلاد، لم يبق لليهود أو الاجانب أى دور يذكر فى الحركة الشيوعية المصرية وسار تطورها بعد ذلك فى مسار مصرى خالص، وارتبط ذلك بتقلص دور اليهود والأجانب بشكل عام أكثر فأكثر فى الحياة السياسية والاجتماعية المصرية.

لقد كان للحركة الشيوعية المصرية دور كبير ومؤثر فى

الحركة السياسية والوطنية المصرية .وقد برز هذا الدور فى الحركة العمالية والطلابية والثقافية وفى مختلف مجالات الحياة المصرية. ولعبت الحركة الشيوعية دورا حاسما فى تحديد مسار وتوجهات الحركة الوطنية المصرية بعد ذلك فى هذه الفترة الهامة التى مهدت الأرضية لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وكان للحركة الشيوعية فى الأربعينيات دورا أممياً هاماً. وأبرزه دورها فى تأسيس الحركة الشيوعية السودانية. وقد تكون عدد من العناصر الشيوعية فى عدد من البلاد العربية الأخرى فى الحركة الشيوعية المصرية أو تحت تأثيرها . وتعدى هذا الدور الأممى الى مساعدة نضال اليونانيين الديموقراطيين أثناء الحرب وغيرهم.

يحتاج الحديث عن الحركة الشيوعية فى الاربعينات ومآثرها الى حديث طويل لا يمكن أن تغطية مثل هذه المقالة ولكن هدفنا هو مجرد طرح الموضوع. ونأمل أن تدفع هذه السطور آخرين ممن عاشوا هذه الفترة الخصبة أو ممن لديهم معلومات عنها فى أى من المجالات أن يقوموا باسهامهم.

من طلبة الجامعات ... إلى شعبنا المصرى المناضل

إلى العمال والفلاحين .. إلى الطلبة والموظفين .. إلى أساتذة الجامعات الوطنيين ..

إلى الكتاب والصحفيين .. إلى كل القوى المعادية للاستعمار

لقد أفزع الاستعمار أن تختار مصر وسوريا والاردن طريق التحرر والوحدة والسلام ، فأخذ ينفذ المؤامرات البشعة التى رسمت خطوطها فى برمودا لقلب الحكومات الوطنية المتحررة وليأتى بعصابات خائنة تسلم البلاد لأسيادها المستعمرين فكانت المؤامرة الدنيئة ضد الأردن لعزله عن مصر وسوريا وإقالة حكومته الوطنية ، وكانت هذه المؤامرة بداية مؤامرات واسعة النطاق ضد شرقنا العربى المتحرر .

ولقد هبت كل القوى الوطنية لتفضح هذه المؤامرة وانساند أبناء الاردن الشقيق فى كفاحهم الباسل ضد قوى الرجعية.

ولما كنا نحن الطلبة نقف دائماً وأبداً مع شعبنا العربى ضد المؤامرات والاستعمار فقد قررنا الوقوف بحزم وصلابة إلى جوار الشعب الاردنى الباسل .. نعقدنا مؤتمراً وطنياً بالجامعة فى يوم ١٦ أبريل ١٩٥٧ وأعلنا فيه أن المؤامرة على الاردن هى مؤامرة على مصر وسوريا .. مؤامرة على الجبهة التحررية كلها . وأعلنا وقوفنا جميعاً صفاً واحداً ضد مشروع ايزنهاور الاستعمارى وتأييدنا المطلق لسياسة حكومة مصر الوطنية بقيادة البطل جمال عبد الناصر والتفافنا حولها .. ودعينا الطلبة جميعاً للتطوع وحمل السلاح من جديد للدفاع عن استقلال أرض العرب .. كما طالبنا بالضرب بقسوة ودون رحمة على أيدى الرجعيين وأذناب الاستعمار .

وعقب هذا المؤتمر مباشرة تحركت العناصر الرجعية الموالية للاستعمار والمعادية لحكومتنا الوطنية فقدمت عشرات من الطلبة الوطنيين المحاكمة أمام مجلس التأديب جزاء لهم على اشتراكهم فى المؤتمر الوطنى العظيم .

أيها المواطنون ..

إن هذا الذى يحدث فى الجامعة إنما هو بداية المؤامرة .. مؤامرة تفتيت وحدتنا الوطنية .. إنها محاولة آثمة لعزل الطلبة عن [illegible] الوطنية .. إنها محاولة لعزل الطلبة عن حكومتنا الصامدة ضد مؤامرات الاستعمار .

ولكننا نقسم بدماء شهدائنا .. نقسم بك أيها الشعب العظيم .. أننا سنقطع على الرجعية كل طريق .. سنقف كتلة واحدة خلف [illegible]نا الوطنية وقائد تحررنا جمال عبد الناصر .. سنقضى على مؤامرات الرجعية .. وسنحمى حكومتنا الوطنية ، والجبهة العربية .

[illegible] كل المواطنين إلى كشف هذه الإجراءات المعادية للوطن .

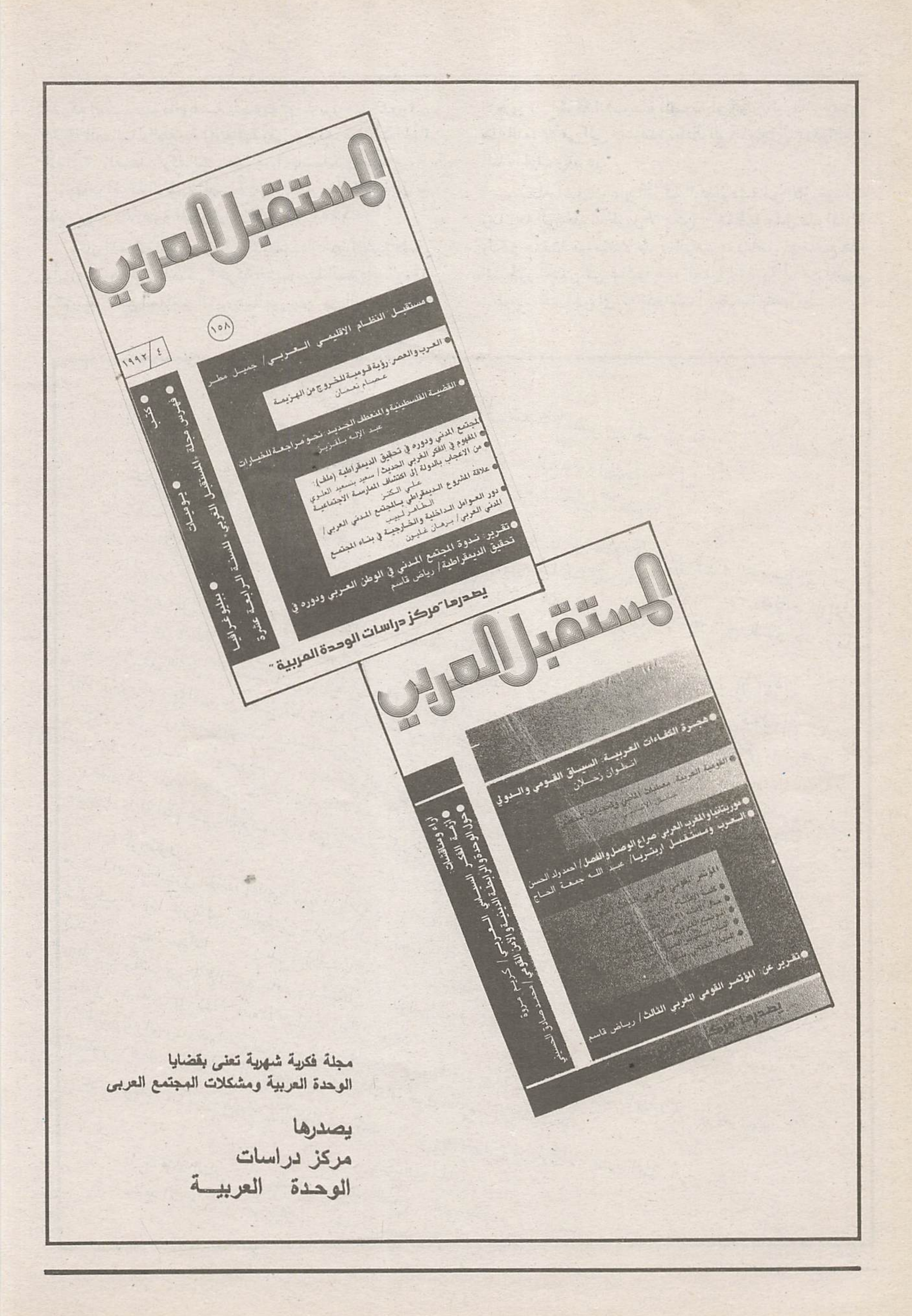
[illegible] البرقيات والوفود والعرائض الى المسئولين والجامعة .. ولنعلنها جميعاً عالية مدوية .. أن وحدتنا الوطنية ستقوى وتتدعم باليقظة والانتباه .. وأن تآمر الرجعية لن يزيدنا إلا التفافاً حول حكومتنا الوطنية الباسلة .

[illegible] وحدتنا الوطنية .. عاش بطل تحررنا جمال عبد الناصر .. يسقط مشروع ايزنهاور .. عاش النضال العربى المشترك .

الطلبة الجامعيون — عنهم :

أحمد فؤاد النهامى ، ليلى الشال ، زينات الصاغ ، لطفى فطيم ، مراد الشعبينى ، [illegible]

حامد الأزهرى ، حسام عزت ، محفوظ مصطفى [illegible]


المستقبل العربي
يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"
المستقبل العربي
مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا
الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربى
يصدرها
مركز دراسات
الوحدة العربية

مواقف وتوجهات سياسية

الماركسيون المصريون والقضية العربية

الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية

حقيقة خط القوات الوطنية والديمقراطية يناير ١٩٤٨

أزمة الماركسية فى مصر فى ضوء تقرير «تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر»

البرنامج الثورى للحزب الشيوعى المصرى (الراية)

قرار المجموعة الاشتراكية

الاشكاليات الثلاث التى حكمت العلاقة بين الشيوعيين وثورة يولية

عن الوحدة والانقسام فى الحركة اليسارية

حول حل الحزب الشيوعى المصرى

الماركسيون المصريون والقضية العربية

محمود أمين العالم

المحاور الإستراتيجية العامة

قد يكون من الضرورى فى البداية، أن أحاول تصحيح خطأ أو إزالة وهم يعلق بكثير من العقول حول موقف الماركسيين المصريين (والماركسيين العرب) من قضية الوحدة العربية. فالشائع أو الذى يشاع، باستمرار، وتسعى إلى ضخه فى العقول مختلف الأجهزة الرسمية وكتابات بعض المفكرين للأسف، أن الماركسيين المصريين (والعرب عامة) معادون للوحدة العربية، متهاونون-على أقل تقدير وأفضله- فى القضية الفلسطينية. ولعل آخر ماقرأت عن هذا ماجاء فى المقال الذى نشره فى الأهرام الأستاذ المهندس إبراهيم شكرى فى حديثه عن السياسة العربية لحزب العمل الاشتراكى يوم١٨/١/١٩٨٧. قال سيادته فى هذا المقال، وهو يعرض لموقف التيارات المختلفة من القضية العربية: «وبالنسبة للاتجاهات الشيوعية فإن تحليلاتها كانت توصلها فى معظم الأحيان إلى أن العرب لايشكلون أمة، وبالتالى فإن الوحدة بين الأقطار العربية هدف مستبعد».

على أن الحقيقة الواقعة التاريخية الناصعة تؤكد خلاف هذا تماماً. وليس من باب المغالاة أو المفاخرة، وإنما إحقاقا للحق والصدق، أن أقول إن الحزب الشيوعى المصرى كان أول الأحزاب المصرية المنظمة فى تاريخنا الحديث الذى نادى بالوحدة العربية منذ العشرينيات من هذا القرن، فى الوقت الذى كان فيه يقول البعض عن الوحدة العربية إنها لاتساوى شيئاً. فصفر+ صفر= صفرا على حد التعبير المشهور. ففى عام١٩٢٧ تأسست فى بروكسل «عصبة للنضال ضد الامبريالية» وشارك فيها وفد من الشيوعيين المصريين والعرب. وكان من بين أهداف هذه العصبة تأسيس فرع لتحرير البلدان العربية، وتشير وثيقة إلى «أن جهودا تبذل فى مصر لتكوين فرع لهذه العصبة فى القاهرة، وأن هناك اقتراحا بعقد مؤتمر عربى للنضال ضد الامبريالية» فى القاهرة «بهدف تعزيز النضال العربى المشترك» وهناك وثيقة أخرى صادرة عن نفس هذه العصبة تتحدث عن «حق العرب فى القضاء على تقسيم وطنهم، وتكوين دولة موحدة قوية مستقلة وحرة، دولة عربية عظمى «وتحيّى هذه الوثيقة المناضلين الذين يدافعون عن «حقوق الأمة العربية» ثم تنتهى هذه الوثيقة المبكرة الصادرة عام١٩٢٩ بشعارات محددة تقول: «عاش النضال التحررى للشعب العربى، ليسقط الامبرياليون، ليسقط تقسيم البلدان العربية، لتحيى الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة».

وفى هذه المرحلة المبكرة كذلك، وبالتحديد فى ١٠/٤/١٩٢٥، تنشر مجلة «الحساب» وهى المجلة العلنية للحزب الشيوعى المصرى آنذاك، مقالا بعنوان «بلفور يزور ضحيته، وفلسطين تقابله بالإضراب العام» ويجيء فى المقال مايلى: «احتفل الصهيونيون فى فلسطين بتأسيس جامعتهم

(١) سبق أن نشر هذا المقال فى المكتبة الشعبية -دار الثقافة الجديدة عام١٩٨٨، أى قبل عامين من حرب الخليج وما أفضت إليه من المزيد من التمزق العربى والتبعية للامبريالية الأمريكية والتردى الشامل ولكن مع ذلك تبقى الخطوط العامة للمقال معبرة عن الموقف الماركسى.

العبرية يوم أول أبريل الجارى، فدعوا لحضور احتفالهم ذلك نخبة من رجالهم وجميع الذين يعطفون على قضيتهم ويساعدونهم فى عملهم الاستعمارى. وكان فى مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشهور الذى أصدره باسم الحكومة الإنجليزية، الذى بموجبه أعطت إنجلترا فلسطين لليهود الصهيونيين رغم إرادة سكانها وضد كل شرع وعرف وقانون. وقد لبى بلفور الدعوة فقابله السكان فى كل مكان حل فيه بجميع الوسائل التى تعبر عن سخطهم وغضبهم واشمئزازهم من زيارته التى تشبه زيارة القاتل لآل القتيل. فقد أعلن أهل فلسطين الاضراب العام... ووضع أهل فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم. وإنَّا لنحيى هذه النهضة البديعة فى فلسطين ونأمل أن يواظب الفلسطينيون الكرام على أمجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم».

هذا ماكتبته مجلة «الحساب» الشيوعية عام١٩٢٥، فى الوقت الذى نشرت فيه «السياسة» جريدة حزب الأحرار الدستوريين آنذاك تحيى المناسبة ويسافر أحمد لطفى السيد لحضور حفل الافتتاح.

وفى برنامج الحزب الشيوعى المصرى الصادر عام١٩٣١ ينص البند الثانى مباشرة على «النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى، ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة». (راجع فى هذه النصوص وغيرها كتاب «اليسار العربى والقضية الفلسطينية» للدكتور رفعت السعيد، وهناك كتب ووثائق أخرى عديدة لامجال للتفصيل فيها) على أنى لست فى مجال سرد تاريخى كامل لمواقف الشيوعيين المصريين النظرية والعملية من القضية الفلسطينية، ومن قضية الوحدة العربية، ولكن حسبى الاكتفاء بالإشارات السابقة، وبذكر حدث واحد يتعلق بكل قضية من هاتين القضيتين.

الحدث الأول هو حدث تقسيم فلسطين، بل ضياع فلسطين عام١٩٤٨، فالرأى الشائع أو الذى يُشاع كذلك هو أن الشيوعيين المصريين قد تخلوا عن القضية الفلسطينية بموافقتهم على القرار الدولى بتقسيم فلسطين. والحق أنه حكم تبسيطى جائر. ففى ظل علاقات القوى العربية والعالمية آنذاك، التى كان من بينها قرار الجامعة العربية للمقاومة الفلسطينية بإلقاء السلاح، ونتيجة لمواقف الحكومات العربية المختلفة الرجعية بل العميلة للاستعمار آنذاك، ورفضها اقتراح بعض الدول الاشتراكية قرار إقامة دولة كونفدرالية، وقرار إقامة دولة فيدرالية، دون أن تقدم أى حل عملى إلا مهزلة تحرك جيوشها للحرب (الأسلحة الفاسدة المصرية، «ماكو أوامر» العراقية..الخ). فى هذا الإطار، لم يكن هناك من حل ممكن غير قرار التقسيم. وكان بين الشيوعيين من وافق على هذا القرار، ولكن كان بينهم من رفض هذا القرار. والذى حدث نتيجة لعلاقات القوى السياسية والعسكرية آنذاك، أن قرار التقسيم هذا نفسه لم ينفذ، بل تجاوزت إسرائيل بجيوشها الحدود المقررة فيه ضاربة عرض الحائط بقرار التقسيم وغير معترفة به. على أن قرار التقسيم مازال موضوع نقاش حتى اليوم، بل تتبناه اليوم بعض القيادات الوطنية التى كانت تستنكره فى الماضى. وأيًاً ما كان الأمر، فلا يمكن أن يتهم الشيوعيون بالتخلى عن القضية الفلسطينية لأن فصيلا من فصائلهم تبنى فى ظل تلك الظروف التاريخية هذا القرار الدولى بالتقسيم!

أما الحدث الثانى فيتعلق بالوحدة المصرية- السورية التى تمت عام١٩٥٨. فالمؤكد بالوثائق الثابتة أن الحزب الشيوعى المصرى كان من دعاة هذه الوحدة، ومن مؤيديها والمدافعين عنها، وإن كان قد انتقد الأسلوب البيروقراطى العلوى اللاديمقراطى فى إنجازها، هذا الأسلوب الذى لم يراع الملابسات الشعبية والموضوعية الخاصة بسوريا. وقدم الحزب الشيوعى المصرى آنذاك مقترحات عملية لتعميق هذه الوحدة تعميقا ديمقراطيا ولتنميتها وتطويرها. وهناك وثيقة تعرفها وتشير إليها مختلف الدراسات العربية والدولية تؤرخ لهذا الموقف، وهى وثيقة منسوبة إلى «فريد وسيد» وهما الاسمان الحركيان آنذاك لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس. والعجيب أننا عندما قُدمنا للمحاكمة عام١٩٥٩ كانت التهمة الموجهة إلينا هى تهمة العداء للوحدة المصرية السورية وللقومية العربية عامة! وبرغم ماكان يعانيه الشيوعيون من سجن وتعذيب فى هذه المرحلة، فعندما وقع الانفصال السورى عام ١٩٦١ خرج الشيوعيون بمظاهرة ضخمة فى قلب سجن الواحات الخارجة يندددون بالانفصال. وعندما تحدث عبد الناصر عن أخطاء الوحدة ودروس الانفصال بعد ذلك أشار بوضوح إلى ضرورة مراعاة الملابسات والقسمات الخاصة لكل بلد عند تحقيق أى وحدة. وكان بهذا يتبنى رأياً أتهمنا بسببه بأننا أعداء الوحدة! عذراً للإطالة فى هذا المدخل الذى رأيته ضرورياً ليكون أرضية تاريخية ملائمة لما سأعرضه من أفكار حول الموقف الراهن من قضية الوحدة العربية.

ثم أتساءل بجدية كاملة: أى القوى والأحزاب السياسية المصرية والعربية تقف اليوم بشكل مبدئى وموضوعى بالنسبة لقضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية؟ إن هناك من الأحزاب من يقف ضدها عملياً -على الأقل- ويخونها ويتواطأ ويتحالف مع أعدى أعدائها من صهاينة وأمريكان. وهناك من يقف موقف التردد والتوفيقية والمراوحة. وهناك بغير شك من يقفون من هذه القضية موقفا مبدئيا ويناضلون من أجلها بحسم وموضوعية. وأقول فى غير مغالاة إن الماركسيين المصريين فى مقدمة الصفوف إدراكا موضوعيا للمفاهيم المبدئية لقضية الوحدة العربية، ونضالا واعيا من أجل إنجازها، وكذلك

الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية، فهم كذلك فى مقدمة الصفوف نضالا من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعداء ثابتاً للامبريالية العالمية عامة والامريكية خاصة وربيبتها الصهيونية، فضلا عن عملائها والمتواطئين معها من القوى الرجعية العربية.

وهنا يثار سؤال كبير: معنى هذا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الماركسيين المصريين (والماركسيين العرب عامة) وبين بقية الفصائل القومية العربية بالنسبة لقضية الوحدة العربية وقضية تحرير فلسطين؟ والإجابة هى: نعم..ولا. نعم من حيث الهدف العام وهو تحقيق الوحدة الشاملة وتحرير الوطن الفلسطينى. أما لا.. فتتعلق بمفهوم الوحدة ومنهج وشروط تحقيقها وكذلك الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية. وبهذا ندخل فى صلب موضوعنا.

على أنى أحرص على التمييز بين أمرين: الأول هو الفكر القومى، والثانى هو القضية القومية. نعم، هناك قضية قومية تتعلق بها جهودنا ونضالنا وتضحياتنا وهى تحرير البلاد العربية جميعا وتقدمها ووحدتها. وهناك فارق بين هذه القضية القومية وبين الفكر القومى الذى يخلط بينه فى أغلب الأحيان وبين القضية القومية إلى حد يصبح مرادفاً لها. وهذا غير صحيح وغير دقيق. أما الفكر القومى فهو بالفعل فكر يتبنى القضية القومية ويناضل من أجل تحقيقها. ولكنه فكر يغلب عليه الطابع الانفعالى الاستعلائى المثالى، وهو فكر يفتقد الرؤية الموضوعية للتاريخ والمجتمع والواقع عامة، ويتحرك ويسلك متسلحا بنزعة إرادوية تتغافل عن حقائق الاختلافات والتمايزات العرقية والطبقية والظروف الاجتماعية الموضوعية فى بلادنا العربية. وأرى -دون دخول فى التفاصيل- أن كثيرا من المشاكل بل المآسى التى تعرضت ومازال تتعرض لها القضية القومية والقضية الفلسطينية، إنما بسبب منهج هذا الفكر القومى. والقضية القومية يمكن، بل ينبغى، أن تعالج بمنهج آخر هو المنهج العقلانى العلمى الموضوعى الذى تتعدد فى داخله الاجتهادات. وفى تقديرى أن الماركسية هى اجتهاد موضوعى جاد بين هذه الاجتهادات التى تتصدى لقضية القومية. ولهذا فإنى أرى أن تسمية أصحاب الفكر القومى وحدهم بالقوميين وسحب هذه التسمية عن الماركسيين أمر غير صحيح وغير دقيق. فالماركسيون قوميون كذلك، إنهم ليسوا قوميين فكراً، ولكنهم قوميون نضالاً وهدفاً.

ومن هنا ينبع الاختلاف بين الماركسيين ومختلف الحركات القومية حول قضية الوحدة العربية واالقضية الفلسطينية.

إن الوحدة العربية واقع موضوعى، تتوفر بعض مقوماته الأساسية من جذور عميقة مشتركة فى قلب تاريخنا العربى الإسلامى القديم والحديث، ولغة مشتركة وثقافة مشتركة وأرض مشتركة لا بالمعنى الجغرافى فحسب بل بمعنى التعامل والتفاعل والتبادل كذلك. ولكن هذا الواقع الموضوعى مايزال يفتقد بعض المقومات الأخرى حتى يتحقق فعليا. ولهذا فهو مايزال إمكانية نضالية، وليس واقعا متحققا مكتملا كما يذهب بعض المفكرين. فما أكثر ظواهر الاختلاف التى لاسبيل إلى تجاهلها والوثوب فوقها. إن القضاء على الاختلافات لايكون بتجاهلها وإنما بالاعتراف بها وتفهمها تمهيداً للسيطرة عليها.

فالبلاد العربية تختلف فيما بينها من حيث أشكال الحكم والايديولوجيات السياسية السائدة فيها، ومن حيث الأبنية الاقتصادية المختلفة المتعارضة. فهناك بلاد عربية مايزال يغلب عليها الطابع العشائرى أو القبلى، وهناك بلاد عربية يغلب عليها تعدد الأجناس والقوميات، بل تعدد الطوائف الدينية، وهناك بلاد عربية ملكية وأخرى جمهورية، وهناك بلاد عربية نضجت فيها التمايزات الطبقية وأخذت تتشكل وتتحدد قسماتها المتميزة، على حين أن هناك بلادا عربية أخرى ماتزال تتداخل فيها الأبنية الاقتصادية والاجتماعية السابقة على الرأسمالية، مع أبنية اقتصادية واجتماعية أخذت تتخذ بعض السمات الرأسمالية. وهناك اختلافات شاسعة فى مستوى المعيشة. فبعضها على مستوى متدنٍ للغاية، وبعضها على مستوى أرفع، سواء كان ذلك نتيجة للثروات الأرضية كالنفط مثلا كما فى البلاد النفطية عامة أو نتيجة لتطور قوى الإنتاج والبنية التحتية كما هو الحال فى مصر مثلا، كما أن هناك اختلافا على المستوى السكانى الخالص، فبلد كمصر يبلغ سكانها خمسين مليون نسمة على حين أن بلادا عربية أخرى لاتكاد تتجاوز الملايين الثلاثة، هذا فضلا عن الاختلاف فى مستوى التطور الثقافى والحضارى عامة، والاختلافات فى الانتماءات السياسية سواء الداخلية منها أو الدولية.

وإلى جانب هذا كله تتسم البلاد العربية جميعا بسمتين مشتركتين هما: التخلف، والتبعية للرأسمالية الاحتكارية والامبريالية العالمية. وهما سمتان تفرقان أكثر مما توحدان، وإن كان من الممكن أن تصبحا أرضية مشتركة لنضال مشترك، إذ إنهما تضعان شعوب البلاد العربية جميعا أمام مرحلة ومهمة ثورية واحدة مباشرة وعاجلة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

إلا أن مما يحدّ بل يجهض باستمرار هذه الإمكانية النضالية هو طبيعة الأنظمة العربية التى تكاد تتسم جميعا بطبيعة طبقية واحدة هى البرجوازية بمراتبها ومستوياتها وتوجهاتها المختلفه.

هذه هى الظواهر الأساسية للواقع العربى الراهن. فكيف السبيل إلى وضع استراتيجية للوحدة العربية رغم هذه الصورة الزاعقة من التمايز والاختلاف والتفاوت بين البلاد العربية بعضها البعض. والحق، أنه لاسبيل إلى وضع هذه الاستراتيجية

بتجاهل هذه التمايزات والاختلافات وإغفالها، كما لايمكن كذلك أن توضع مثل هذه الاستراتيجية بتكريس هذه التمايزات والاختلافات وتأكيدها. ولاسبيل إلى إزالتها والقضاء عليها كما سبق أن ذكرنا إلا بالسيطرة عليها سيطرة معرفية أولا، ثم بالنضال الجماهيرى المنظم الواعى خلف قيادة ثورية ثانيا، وفق مخطط عقلانى متعدد المراحل والأبعاد ثالثا. ثم نصل إلى الإطار العام لاستراتيجية الوحدة العربية التى يمكن أن نحدد بعض عناصرها وشروطها الأساسية فى النقاط التالية:

أولا: لاسبيل إلى وحدة عربية شاملة أو جزئية أو محدودة بين بلدين أو أكثر إن لم تقم أولا على أساس وطنى تحريرى معاد للاستعمار والامبريالية والصهيونية. إن الوحدة القومية فى عصرنا الراهن تختلف عن الوحدات القومية التى تحققت فى أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أنقاض الأبنية الإقطاعيه: ففى عصر سيادة الامبريالية وفى ظل التخلف والتبعية التى تعانيها البلاد العربية لايمكن تحقيق وحدة قومية إلا بالتحرر أولا من السيطرة الامبريالية. وهذه **هى الأرضية السياسية الأساسية الأولى للوحدة. وهى المدخل الأول الضرورى لطريق الوحدة.**

ثانيا: ولاسبيل إلى تحقيق الوحدة العربية، شاملة أو جزئية أو محدودة، دون أرضية اقتصادية مشتركة أو متقاربة. أى لايمكن أن تتم وحدة (بين دولة ذات توجه اشتراكى مع دولة ذات توجه رأسمالى)، بين دولة يسودها التخطيط وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ودولة تسودها قوانين السوق والمشروع الحر. وهذا **هو الأساس الاقتصادى للوحدة** الذى يتداخل بالضرورة مع الأساس السياسى الأول.

ثالثا: ولاسبيل إلى تحقيق الوحدة العربية بشكل مظلى (أى تسقط بالباراشوت) من أعلى، بالقمع أو الغزو من الخارج. وإنما كى تتحقق يجب أن تتم من خلال التلاحم والتفاعل بين القوى السياسية الوطنية والتقدمية والمنظمات الجماهيرية والاختيار الديمقراطى الحر الواعى بغير ضغوط ديماجوجية أو قمعية.**وهذا هو الأساس الديمقراطى للوحدة.**

رابعا: لايوجد شكل محدد جاهز للوحدة القومية. وإنما يختلف الأمر باختلاف البلاد، واقعها وظروفها ومستوى النضج الديمقراطى والاجتماعى فيها.فقد تتم الوحدة بشكل دمجى أو بشكل كونفدرالى أو فيدرالى، بين بلدين أو أكثر. ولكن ينبغى أن يخضع الشكل لضرورات الواقع وظروفه وإرادة الجماهير.

وهناك من يقولون بأن الوحدة العربية يجب أن تبدأ أولا إقليمية، بمعنى أن تتحقق بين مصر والسودان، من ناحية، وبين بلاد شمال أفريقية من ناحية أخرى، وبين بلاد الجزيرة العرية من ناحية ثالثة، وبين المشرق العربى من ناحية رابعة، ثم بعد ذلك تتم وحدات أكبر بين هذه الوحدات الإقليمية. وفى تقديرى أنه لاتوجد صيغة مسبقة لتحديد أشكال الوحدة، وإنما المهم هو ديمقراطيتها واستنادها صدقا وحقا على وعى الناس وإراداتهم. وإن كنت أرى أن أرقى شكل ديمقراطى للوحدة ليس هو الشكل الدمجى وإنما الشكل الكونفدرالى الذى يمكن أن يمهد بعد نضجه بالممارسة إلى أشكال أعمق.

خامسا: لايمكن أن تقوم وحدة صحيحة وصحيّة على حساب الأقليات العرقية، ودون مراعاة لحقوقهم الديمقراطية كاملة فى اختيار شكل الحكم الملائم لهم، وفى حماية تراثهم وثقافتهم. ولايمكن أن تقوم هذه الوحدة دون مراعاة للتراث الدينى والروحى والأخلاقى والثقافى عامة واحترام مافيه من اختلافات واجتهادات.

هذه هى النقاط الخمس الأساسية التى تشكل فى تقديرى العناصر والشروط الاستراتيجية العامة للوحدة العربية. ولكن هذا وحده لايكفى، إذ لابد أن نحدد أولويات هذه العناصر والشروط وأساليب العمل فى ظل الظروف الآنية، أى لابد أن ننتقل من هذه الاستراتيجية العامة إلى برنامج العمل المباشر وأساليب إنجازه آنيا.

وقد يكون من الواجب قبل الانتقال إلى برنامج العمل الآنى، أن أعرض باختصار شديد للشروط العامة، كذلك للاستراتيجية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وذلك لما تتسم به من وضع خاص داخل قضية الوحدة العربية.

أولا: أحب أن أؤكد فى البداية أن الحرص على الوحدة القومية لايتناقض أبداً مع الحرص على استقلال أى كيان عربى استقلالا ذاتيا فى إطار وحدة النضال العربى عامة. أحرص على تأكيد هذا لأن هناك من يرفضون، نتيجة لنعرة قومية ضيقة، الكيان المستقل والقرار المستقل للحركة الفلسطينية ويتهمون هذا الاستقلال بأنه معاد للوحدة القومية، بل يرون أنه من الخطأ تحرير فلسطين. ذلك أن تحرير فلسطين فى رأيهم إنما يتم بالوحدة العربية الشاملة، وتحريرها قبل ذلك إنما هو تكريس للانقسام القومى!

ثانيا: إن القضية الفلسطينية ليست مجرد صراع بين الحركة الفلسطينية صاحبة الأرض وبين دولة إسرائيل الغاصبة للأرض، وإنما هى صراع بين حركة التحرر الوطنى العربية كلها والحركة الصهيونية المرتبطة مصلحيا واستراتيجيا مع المصالح الاستراتيجية الامبريالية عامة والأمريكية خاصة. ولهذا فالقضية الفلسطينية هى فى المركز من معركة التحرر الوطنى العربية عامة، ضد الامبريالية العالمية. ومصيرها مرتبط بمصير هذه المعركة التحريرية. كما أن هذه المعركة التحريرية مرتبطة بمصير القضية الفلسطينية. **إن هزيمة الثورة الفلسطينية هى هزيمة لقضية التحرر العربية عامة، وإن**

انتصار حركة التحرر العربية هو انتصار للثورة الفلسطينية. إن الثورة الفلسطينيه، تحاربها وتسعى لتصفيتها القوى العربية الرجعية التى ترتبط مصالحها مع المصالح الامبريالية والصهيونية.

ثالثا: إن الماركسيين المصريين (والعرب عامة) يفرقون بين اليهود والحركة الصهيونية. وإذا كان أغلب اليهود اليوم يدور فى فلك الحركة الصهيونية، فلاينبغى أن نقع مثلهم فى هذه الخطيئة العنصرية. ولاسبيل إلى أن ننكر ونتجاهل قوى يهودية ديمقراطية معادية للصهيونية. إن الفكر الماركسى يرى أن الحركة الصهيونية ليست مجرد حركة رجعية عنصرية عدوانية ضد حركات وأنظمة التحرر والتقدم والاشتراكية فى العالم فحسب، بل هى كذلك حركة معادية لمصالح اليهود أنفسهم. إنها تنتزعهم من أوطانهم الأصلية وتغربهم عنها، وتصطنع لهم قومية دينية عنصرية ذات طابع عدوانى توسعى فى خدمة المصالح العليا الامبريالية والصهيونية. ولهذا فإن حركة التحرير العربية إذ تحرر الوطن العربى من التخلف والتبعية والسيطرة الصهيونية إنما تحرر اليهود كذلك من العنصرية الصهيونية.

رابعا : إن الهدف الاستراتيجى النهائى للثورة الفلسطينية قد يكون فى تقديرنا هو إقامة دولة علمانية جديدة على أرض فلسطين يتآخى فيها المسلم والمسيحى واليهودى. إلا أن إقامة مثل هذه الدولة، أو أى شكل آخر تكشف عنه خبرة الحياة فى المستقبل، يمكن أن يتحقق عبر مراحل من النضال التى تبدأ بإقامة دولة فلسطين المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تتدرج وتتصاعد، بحسب الإمكانيات الموضوعية وتغير علاقات القوى، إلى الهدف الاستراتيجى البعيد الذى يمكن أن يصبح كذلك فى المستقبل جزءاً من اتحاد الولايات العربية المتحدة على أن الأمر فى النهاية محكوم بإرادة الشعب الفلسطينى.

أعتقد أنه قد طال بنا الحديث عن الشروط والأهداف الاستراتيجية العامة وآن لنا أن ننتقل إلى أرض الواقع والمتطلبات المباشرة.

الواجبات الآنية المباشرة فى السياسة العربية

إن العناصر والشروط الاستراتيجية العامة التى عرضنا لها فى الفصل السابق هى أهداف بعيدة من ناحية، وهى بوصلة تهدى نضالنا الآنى المباشر من ناحية أخرى. ولكن من أفدح الأخطاء، والأخطار، أن تصبح الأهداف الاستراتيجية البعيدة واجبات مباشرة، أى تتحول إلى تكتيك عملى عاجل، أو أن تصبح الواجبات والمهام المباشرة والتكتيك العملى العاجل بديلا عن الأهداف الاستراتيجية البعيدة. ففى الحالة الأولى يتم تجاهل الظروف الموضوعية، والامكانات العملية المتوفرة والوثوب فوق الواقع بشكل مغامر. أما الحالة الثانية فتعنى التسليم بالأمر الواقع وتكريسه وتجميده والتخلى بهذا عن أهداف التغيير الاجتماعى الثورى. ولهذا فتحديد الواجبات العملية المباشرة على هدى من الأهداف الاستراتيجية البعيدة، ولكن فى مراعاة للظروف الموضوعية الواقعية، أمر بالغ الأهمية فى العمل السياسى بل هو شرط تحقيق الأهداف الاستراتيجية البعيدة بنجاح عبر مراحل نضالية متصاعدة.

وإذا أردنا أن نحدد تحديداً موضوعياً الواجبات والمهام المباشرة فى السياسة العربية، فلن تكون نقطة البداية هى الساحة العربية نفسها، وإلا كانت سياستنا العربية، معلقة فى فراغ، مرتكزة على مجرد أمنيات. إن السياسة الخارجية عامة، والسياسة العربية خاصة، هما امتداد طبيعى بغير شك للسياسة الداخلية. ولهذا لا يمكن أن نحدد معالم سياسة عربية فى تعارض مع سياستنا الداخلية المصرية. بل إن سياستنا المصرية الداخلية هى وحدها التى تعطى لسياستنا العربية - فضلا عن الخارجية عامة-مصداقيتها.

فلم يكن الوزن والفاعلية للمرحلة الناصرية فى الساحة العربية نتيجة لخطبها وشعاراتها، أو للسحر الشخصى لجمال عبد الناصر، وإنما كان ذلك كله نتيجة للمشروع الوطنى (الديمقراطى التقدمى) الذى تحقق بالفعل فى كثير من جوانبه، وتمثل فى معالم ومنجزات محددة، كتأميم قناة السويس، وبناء السد العالى، وتصفية الملكيات الكبيرة والإصلاح الزراعى وتأميم الشركات الكبيرة المحلية والأجنبية، ومجانية التعليم.. إلى غير ذلك. إن السياسات العملية لمصر آنذاك كانت القاعدة الصلبة لمنطلق سياستها العربية ومصداقيتها. لم يكن مجرد شعار «الدائرة العربية» قادراً وحده على إعطاء ملامح ومضمون لهذه السياسة العربية، بل لم يكن الاعلام بكل قدراته وفاعليته آنذاك بقادر وحده على صياغة هذه السياسة العربية بدون أن يستند إلى مادة حيّة.

ولهذا فنقطة البداية الصحيحة والصحية فى تأسيس سياستنا العربية؛ هى الانطلاق من سياسة داخلية صحيحة وصحية كذلك. ولكن.. ماذا يعنى أن تكون هذه السياسة صحيحة وصحية؟.. هذا يعنى ببساطة أن تكون سياستنا الداخلية معبرة صدقا وحقا عن المصالح الأساسية للشعب المصرى، وأن تستهدف لا الحكومات والأنظمة العربية -فى المحل الأول وأساسا- بل تستهدف مصالح جماهير الأمة العربية وقواها الاجتماعية الحية. بهذا وحده يمكن أن تكون لنا سياسة عربية فعالة مؤثرة ذات مصداقية عالية.

ولهذا نرى أن سياستنا العربية ينبغى أن تقوم على سياسات داخلية، لعل أهمها هى:

أولا الموقف الوطنى الحاسم من الامبريالية والصهيونية.

فلا سبيل إلى قيام سياسة عربية فعالة ومؤثرة ونحن نرتبط بإسرائيل باتفاقيات كامب ديفيد ونقيم مع الولايات المتحدة الامريكية علاقات خاصة، على المستويين السياسى والاقتصادى، وتجرى بين قواتها المسلحة وقواتنا المسلحة مناورات عسكرية مشتركة، بل يعتمد تسليحنا عليها، بل نسعى إلى إقامة صناعة عسكرية مشتركة معها[٢]! إن معنى هذا ببساطة أننا نتحرك فى دائرة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، وهى استراتيجية تعدّ مظهريا وجوهريا فى تناقض وعداء كامل مع مصالح الأمة العربية! ولهذا فإن إلغاء اتفاقيات كامب دافيد وإنهاء هذه العلاقة الخاصة مع الامبريالية الأمريكيه هما نقطة البداية فى أى سياسة عربية صحيحة وصحية.

يقال إن هذا معناه أن نتخلى عن التزاماتنا الدولية. ولكن من قال إن إسرائيل احترمت أو تحترم هذه الالتزامات. ألا يكفى أن نشير إلى استمرار عدوانها على الأرض اللبنانية، ومواصلتها العدوان على المخيمات الفلسطينية وإقامة المستعمرات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، فضلا عن الجولان، وعدوانها على المفاعل الذرى العراقى، وتسليحها لإيران، وماترتكبه اليوم من جرائم بشعة ضد الانتفاضة الفلسطينية التحررية فى الضفة الغربية وقطاع غزة؟!![٣]، وغير ذلك من مئات الانتهاكات التى تتحقق فى إطار العلاقة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية؟!

ويقال إن إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد من جانبنا يعنى اجتياح إسرائيل لسيناء من جديد، وتوقف المعونات الأمريكية المادية والعسكرية لنا! إن المسألة تتطلب بغير شك خطة شاملة عسكرية وسياسية واقتصادية وتعبئة جماهيرية ومعنوية، عربية ودولية. إنها معركة بغير شك، قد تفضى إلى مواجهة عسكرية وقد لاتفضى إلى هذه المواجهة العسكرية، ولكنها ستغير موازين القوى السياسية، على الأقل فى المنطقة العربية، لمصلحتنا ولمصلحة حركة التحرر والتقدم العربية عامة، وستجدد حياتنا الإنتاجية والاجتماعية والثقافية. إن تكرار القول بأننا لن نلغى قرارا متناقضا مع مصالحنا المصرية والعربية تجنبا لعدوان أو خوفا من حرمان من مساعدات يعنى أننا نلغى ونعطل إرادتنا الحرة، ونتخلى عن مشروعيتنا القومية ومصداقيتنا فى إقامة سياسة عربية صحيحة وصحية!

إن الموقف الوطنى الحاسم والحازم من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هو المدخل الوحيد لإرساء هذه السياسة العربية.

ثانيا : يتلازم ويتكامل الموقف السياسى من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مع الموقف من الأوضاع الاقتصادية الداخلية. لقد ثبت طوال خبرة السنوات الماضية منذ عام١٩٧٤ حتى اليوم، أن مخطط الانفتاح الاقتصادى والسياسات والتشريعات والممارسات المرتبطة به قد أفضت ببلادنا إلى المزيد من التخلف والتبعية للرأسمالية الاحتكارية العالمية. ولن نخرج من هذا التخلف وهذه التبعية مع استمرار السياسة الراهنة القائمة على البحث عن مصادر مالية عن طريق الديون والمساعدات وفتح الأبواب للاستثمارات المحلية والأجنبية التى يغلب عليها الطابع الطفيلى غير الإنتاجى، وتسليم اقتصادنا للبنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات. لابد من وضع خطة قومية شاملة تمهد للخروج من التبعية وتحقق الاستقلال الاقتصادى المتطور على المستوى الصناعى، والاجتماعى، عامة. إن هذه الدعوة لاتعنى القطيعة مع العالم الرأسمالى، وإنما تعنى فحسب التحرر من سيطرته وتحديد علاقتنا الاقتصادية الخارجية على أساس من مصلحتنا القومية وفق خطتنا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة.

إن سياستنا الاقتصادية المتطورة المستقلة مدخل أساسى كذلك فى بناء سياستنا العربية الصحيحة.

ثالثا : لاشك أن الهامش الليبرالى الذى تتمتع به مصر اليوم، هو الذى يعطى لجماهير الأمة العربية بعض الأمل فى استعادة مصر على رأس حركة التحرر والتقدم العربية، بل إن هذا الهامش الليبرالى كذلك هو ماينمى بعض نفوذها، ويطور ميزان القوى لصالحها فى ساحة الأنظمة العربية نفسها. ولاشك أن تنمية الديمقراطيات فى مصر بإلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية الانتخابات والتعبير والنشر وتشكيل الأحزاب السياسية والتظاهر والإضراب وغير ذلك، سيعطى فاعلية ومصداقية كبيرة كذلك لسياستنا العربية.

لا أريد أن أدخل فى تفاصيل أخرى عديدة تتعلق بسياستنا ومواقفنا ومنجزاتنا الثقافية، والتعليمية والاعلامية والعلمية والتكنولوجية عامة، فضلا عن سياستنا وتحالفاتنا الدولية. فليس هنا مجال تحديد برنامج شامل لمشروع وطنى ديمقراطى لمصر. ولكنى أردت أن أؤكد فحسب أنه إذا كانت أزمة وطننا العربى الكبير تتمثل أساساً فى تخلفه وتبعيته التى هى نتيجة بغير شك لأسباب عديدة، ولكن من أبرزها الطبيعة الطبقية البرجوازية التابعة للأنظمة الحاكمة. فإنه لاسبيل لسياسة عربية صحيحة وصحية إلا بتقديم نموذج عربى جديد، نموذج وطنى ديمقراطى متقدم يمهد للخروج بالبلاد العربية من حالة تخلفها وتبعيتها. وإذا كانت المهمة الرئيسية العاجلة فى العالم العربى اليوم هى مهمة التحرير الوطنى من السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية، فإن اضطلاع مصر بهذه المهمة، هو المدخل الواجب لإنجاز هذه المهمة على المستوى العربى كله. ولست أنكر إمكانية، تحقق، بعض النماذج والمواقف الطليعية الرائدة فى هذا البلد العربى أو ذاك، ولكنى

أتحدث عن التأثير فى الوضع العربى العام الذى تعد مصر عاملا فعالا فيه. فليس تعصبا لمصر أن نقول بأنه إذا انتصرت مصر انتصر العالم العربى، وإذا انهزمت مصر انهزم العالم العربى، وإذا تأخرت تأخر وإذا تقدمت تقدم. ولهذا فإن مصر، بثقلها التاريخى والحضارى والسكانى ومستوى تطور علاقات القوى بها، ومسئوليتها المباشرة فى تعميق تردى الأوضاع العربية بسياسة الردة الساداتية، هى المسئولة اليوم عن إنقاذ العالم العربى من وهدته وإيقاف نزيف الجرح العربى. ليس هذا كلاما إنشائيا خطابيا بل هى مسئولية تاريخية مصرية لاسبيل للتنصل منها، وهى ليست مساهمة فى إخراج العالم العربى من أزمته، بل هى تعنى فى المحل الأول خروج مصر كذلك من أزمتها.

المهم إذن أن أؤكد أن نقطة البداية فى السياسة العربية، الصحيحة والصحية من زاوية الفكر الماركسى، هى الانطلاق من سياسة مصرية داخلية تستند إلى مشروع وطنى ديمقراطى شامل، على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

وقد يقال إن مثل هذه السياسة المصرية الداخلية، التى يدعو إليها الماركسيون المصريون، لن تفضى إلى سياسة عربية صحيحة وصحية، بل ستفضى إلى تفجير العداء والقطيعة بين مصر وبقية البلاد العربية. وأقول بجدية وصراحة تامة: الذى لاشك فيه أن مثل هذه السياسة التى تستهدف فى المحل الأول مصالح الشعب المصرى، سوف تفجر بالفعل فى العالم العربى كله مدا جماهيريا وطنيا ديمقراطيا، وتضىء الآمال من جديد فى قلب هذا اليأس الضارب أطنابه فى كل مكان من عالمنا العربى. ولكنها كذلك سوف تشجع -أو تفرض على- بعض البلاد العربية سياسات مختلفة عن السياسات الحالية المعادية لشعوبها ولمصالح الأمة العربية عامة.

ولكن هذا كله، يتعلق بالسياسة الداخلية كقاعدة انطلاق لمصداقية السياسة العربية. والآن ماهى ملامح هذه السياسة العربية الراهنة الآنية المعبرة عن الرؤية الماركسية فى تقديرى؟ فلابدأ من الإصلاح الى الثورة...

أولا : رغم إدراك الطبيعة الطبقية البرجوازية لنظم الحكم الراهنة، وارتباط بعضها ارتباط تواطؤ أو عمالة مباشرة مع الامبريالية العالمية وأنها المسئولة عن الأوضاع المتردية الراهنة، فلابد من الحرص على التضامن العربى الرسمى رغم مابين هذه الأنظمة من اختلافات وتناقضات، دون الحجر على حق كل شعب عربى فى اختيار نظام الحكم فى بلده بالطريق الذى يراه. ويتجلى هذا التضامن العربى الرسمى فى عدة صور لعل من أبرزها الجامعة العربية. والجامعة العربية مؤسسة قومية لابد من الحرص عليها، والعمل على تخليصها من طابع البيروقراطية والوجاهة الشكلية التى ترين على الكثير من ممارساتها. وقد يكون من المثالية المطالبة بأن تكون قراراتها بالأغلبية لا بالإجماع. إن الإجماع هو ضمان استمرار هذه المؤسسة ومحاولة الوصول إلى الحد الأدنى من القرارات المشتركة المجمع عليها. ولاشك أن تطور الجامعة العربية ديمقراطيا ونمو فاعليتها رهن بتطور البلاد العربية نفسها.

ويتجلى التضامن العربى كذلك فى مؤتمر القمة العربية، الذى يتداخل مع مؤتمر القمة الإسلامية. ولاشك أن السلبية الراهنة لهذين المؤتمرين، إنما تعكس سلبية واقع البلاد العربية والإسلامية. ولاشك كذلك أن ديمقراطية وفاعلية هذين المؤتمرين سوف تتطوران بتطور البلاد العربية والإسلامية. وبرغم النواقص والسلبيات الحالية فى الجامعه العربية وفى المؤتمرين العربى والإسلامى، فلابد من الحفاظ عليها -دون أوهام- والعمل على استخلاص أقصى مايمكن من فائدة ممكنة، تخدم وحدة الفعل العربى -الإسلامى (لصالح التحرر والتقدم ولو فى حدهما الأدنى وفى مواجهة العدوانية الإسرائيلية -الأمريكية)، وتقلل من حدة الصراعات الثانوية لتوجيه الطاقات للتناقض الرئيسى مع الامبريالية والصهيونية.

ثانيا : إن تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية برغم اختلاف أبنيتها الاقتصادية والسياسية عملية ممكنة. وهناك مشروعات مطروحة لهذا منذ عام١٩٦٥. وينبغى العمل على محاولة تحقيق هذه المشروعات فى إطار خطة واقعية طويلة المدى تبدأ بالتنسيق الجزئى، أو المحدود، وإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة حتى تبلغ مستوى التكامل وتكون فى خدمة المصالح الاقتصادية لمختلف البلاد العربية، مع مراعاة كاملة لظروف كل بلد عربى. ولاشك أن جهوداً ينبغى أن تبذل، لحماية النفط العربى من التبديد، والثروة العربية من التآكل والاستغلال الذى يتم لمصلحة الشركات الاحتكارية العالمية، ومحاولة توجيهها لخدمة التنمية الاقتصادية العربية، وللدفاع عن المصالح الأساسية للأمة العربية. ولاشك أن المسألة الاقتصادية مرتبطة بالمسائل الشائكة الأخرى السياسية والاقتصادية والدولية، ولكن من الممكن موضوعيا فى ظل الأزمة العالمية الراهنة للرأسمالية العالمية وانعكاسها على الأوضاع العربية، محاولة الوصول إلى حلول واقعية لخدمة المصالح العربية فى هذا المجال.

ثالثا : تنمية العلاقات والخبرات والنضالات المشتركة بين مختلف التنظيمات الجماهيرية العربية العمالية والفلاحية والمهنية؛ من مدرسين وأطباء ومهندسين وجامعيين ومثقفين وأدباء وفنانين وطلبة وشباب ونساء، بعيداً عن سيطرة الأنظمة، تنظيماً وسياسياً وأيديولوجيا. وتندرج فى هذا النطاق كذلك التنظيمات المتعلقة بحقوق الانسان العربى التى ينبغى أن تكون لها فروع فى كل بلد عربى، وتتزايد فاعليتها الدعائية والعملية.

رابعا : الدفاع عن وحدة منظمة التحرير الفلسطينية واستقلال قرارها ومؤازرتها وحمايتها من كل محاولات

الانشقاق والتفتيت والتصفية. والدعم الكامل لمختلف أشكال النضالات الفلسطينية وخاصة الانتفاضة المجيدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا كان من حق المنظمات العربية الوطنية والتقدمية الاختلاف مع بعض أو كل سياسات وممارسات منظمة التحرير ونقد هذه السياسات والممارسات فإن ذلك لايعنى التدخل فى شئون منظمة التحرير الفلسطينية أو محاولة فرض تقييمات أو سياسات أخرى عليها من خارج المؤسسات والهياكل والأساليب الديمقراطية الشرعية لمنظمة التحرير، التى تعدّ القيادة الشرعية الوحيدة للثورة الفلسطينية. ولاشك أن القرار ٢٤٢(٤) لم يعد هو الأساس الصالح لمعالجة القضية الفلسطينية، أو ليكون قاعدة أو مدخلا لسلام عادل فى المنطقة. وكذلك لاقيمة للخيار الأردنى بدون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى قطاع غزة والضفة الغربية، ولهذا لاطريق إلا مواصلة النضال التحريرى الفلسطينى. ولابد من مؤازرة هذا النضال الفلسطينى بالعمل على إنشاء لجان تضامن فى مختلف البلاد العربية لدعم هذا النضال، سواء فى جانبه العسكرى المسلح، أو فى جانبه السياسى أو الدعائى الثقافى. إنه من الخطأ أن نفرض على النضال الفلسطينى جانبا واحداً أو شكلا واحداً للنضال، هو الجانب العسكرى وحده أو الجانب السياسى وحده. إن أشكال النضال متعددة متنوعة وتتكامل مع بعضها البعض، مادامت تؤدى إلى الاقتراب من الهدف التحريرى المنشود ومادامت تعبيراً عن قرار فلسطينى ديمقراطى شرعى.

ولاشك أن المؤتمر الدولى هو أحد أشكال النضال السياسى. ولكنه لن يتحقق ولن يفضى إلى نتائج صحيحة لمصلحة القضية الفلسطينية، بدون وحدة كل قوى الثورة الفلسطينية، وتماسكها وراء قيادتها الشرعية، وتمثيل هذه القيادة تمثيلا صريحا فى هذا المؤتمر. فضلا عن ضرورة الموقف الموحد المبدئى للبلاد العربية المشاركة فى المؤتمر وغير المشاركة فى المؤتمر فى مؤازرة الحق الفلسطينى والتمسك به سياسياً وعملياً. على أن النجاح فى هذا المؤتمر- حتى لانسقط فى أوهام- لن يتحقق إلا بتغيير علاقات القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية فى المشرق العربى لصالح البلاد العربية. وفى هذا يكمن الدور الأساسى الفعال لمصر.

خامسا : إن نضال الشعب العربى اللبنانى من أجل تحرير أرضه ووحدته وديمقراطيته وعروبته، مسئولية نضالية عاجلة. إن انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة، ووقف الصراع الطائفى الدائر، مهمة ينبغى أن تشارك فى تحقيقها كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية العربية. ولاشك أن سوريا تتحمل مسئولية كبيرة فى هذا الأمر.

سادسا : بين مصر والسودان علاقة تاريخية خاصة عميقة الجذور، يلخصها الشعار الذى رفعه الماركسيون السودانيون والمصريون فى الأربعينيات، وهو شعار «الكفاح المشترك بين الشعبين»، فضلا عن المصالح المشتركة الاقتصادية والمائية والثقافية. ولهذا لابد من تنمية وتعميق هذه المصالح ديمقراطيا، رسميا وشعبيا، فى مختلف المجالات والمستويات، لمصلحة الشعبين السودانى والمصرى، وكنموذج رائد للعلاقات العربية عامة.

سابعا : إن مايتعرض له السلام العالمى من خطر نووى هذه الأيام، ليس بعيداً عن أمتنا العربية. فإسرائيل أصبحت تمتلك القنابل النووية، وهى تشترك فى هذا مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية، وهى مدعوة للمشاركة فى مشروع ريجان لعسكرة الفضاء وحرب الكواكب. ولهذا فإن هذه القضية هى من أبرز المعارك الآنية المباشرة التى يمكن أن تتحرك فيها البلاد العربية جميعا بغير استثناء، وتلتقى فيها كل القوى العالمية المحبة للسلام، بل الحريصة على مجرد الحياة، والتى تناضل ضد انتشار القنابل النووية وعسكرة الفضاء.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط منطقة منزوعة السلاح النووى؛ قضية عربية وعالمية ينبغى أن نخوضها بحسم وجدية.

ثامنا : إن كل هذه المهام والواجبات السابقة لاتتعارض مع ضرورة أن تكون هناك خطة عمل، على المستوى العربى كله، من أجل التغيير الجذرى الشامل للخروج بأمتنا العربية من تخلفها وتبعيتها وتمزقها القومى، وتمهد لتحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة. وليس هنا هو المجال لعرض هذه الخطة القومية العامة وإنما أكتفى بالإشارة إلى أن إعداد هذه الخطة والنضال من أجل تحقيقها رهن بقيام جبهة قومية ديمقراطية تقدمية على المستوى العربى كله تتألف من الأحزاب العربية الوطنية والديمقراطية والتقدمية والثورية، ومن مختلف الاتحادات العمالية والفلاحية والمهنية والثقافية، ينمو فيها وبها الدور الريادى والقيادى للطبقة العاملة العربية.

إن قيام مثل هذه الجبهة، القومية الديمقراطية التقدمية، مستندة إلى دعم جبهات محلية فى كل بلد عربى، ومسلحة برؤية عربية شاملة موحدة تحترم فيها الظروف والسمات الخاصة لكل بلد عربى، كما تحترم فيها الاختلافات والتمايزات والاجتهادات الفكرية والاجتماعية، فضلا عن تحالفها مع مختلف القوى والمنظمات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية والثورية فى العالم، هذه الجبهة هى الأداة التنظيمية الثورية الكفيلة بدعم وتنمية وإنجاح الخطوات الإصلاحية السابق ذكرها، والسير بالنضال العربى نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية الكبرى من تحرير واشتراكية ووحدة قومية ديمقراطية.

إن الوطن العربى الاشتراكى الموحد -أيا كان الشكل الدستورى الديمقراطى لوحدته- هو الأفق البعيد؛ الذى يشكل البوصلة وقطب الإلهام والجذب لكل نضالاتنا الراهنة.

الهوامش

(٢) ولقد شهدت المرحلة الأخيرة تعميقا لهذه العلاقات الخاصة والعمليات العسكرية المشتركة وبوجه خاص فى حرب الخليج.

(٣) فضلا عن تدفق الهجرة اليهودية من «الاتحاد السوفيتى سابقا» ومن أثيوبيا وإقامة المستعمرات لهم فى الضفة والقطاع.

(٤) يعتبر القرار ٢٤٢ الأساس الشرعى للمفاوضات الدائرة هذه الأيام بين الفلسطينين وبعض البلاد العربية من ناحية والاسرائيليين من ناحية أخرى، وهى تجرى خارج اطار هيئة الأمم المتحدة للأسف. وتتعنت اسرائيل، وترفض قبول ما يمليه قرار ٢٤٢ من تبادل الأرض فى مقابل السلام. على أن هذه المفاوضات الدائرة هى أقرب إلى العمل السياسى الخالص، وشكل من أشكال النضال على الساحة الدولية، ولا يرتبط بدلالة استراتيجية أو ايديولوجية. وهو مجرد إمكانية متاحة قد يكون من المفيد محاولة الاستفادة منها دون أوهام ودون التخلى عن الثوابت الأساسية.

بيان الى الشعب المصري

ننشر فيما يلي النص الكامل لأحد البيانات التي أصدرها الحزب الشيوعي المصري الموحد .

وقد صدر هذا البيان في شهر أبريل سنة ١٩٥٦ .

الاستعمار هو العدو الأول

ان الاستعمار اليوم يشن هجوما خطيرا على مصر والشرق العربي ، على استقلالنا السياسي وعلى اقتصادنا الوطني وعلى ثقافتنا المصرية العربية . ان هذا الهجوم يتخذ أشكالا وألوانا ... يتخذ شكل أحلاف كحلف بغداد العدواني أحلاف استعمارية . -

ان هذا الهجوم يتخذ أشكالا وألوانا ... فهذا الحلف ليس موجها ضد المعسكر الاشتراكي والشيوعية فحسب ، ولكنه موجه الى جميع استقلالنا ، انه شكل من أشكال الاستعباد والاستغلال الاستعماري . ان معناه جيوش الاستعماري . فهذا استعمارية من كل لون وصنف تحتل بلادنا باسم أمريكية وانجليزية وفرنسية واسترالية ، جيوش استعمارية ، ان معناه اجبارنا على شراء أسلحة هذا الحلف . ان معناه أن تتخذ مصرنا العزيزة قاعدة حربية ، ان معناه فرض ضرائب من الغرب بشروط باهظة ، ان معناه أن يوضع جيشنا تحت قيادة استعمارية ، ان معناه تقويض صناعتنا الوطنية وخاصة باهظة عالية لتغطية نفقة هذا الجيش وتلك الأسلحة ، ان معناه التبعية لأمريكا وانجلترا في سياستنا صناعتنا الثقيلة الناشئة بسبب هذا العبء الباهظ . ان معناه الا نردد ما يقوله دالاس وايدن ، الخارجية ، فلا يرتفع صوت مندوب مصر في المجالات الدولية الا بالتصفيق لما يقوله ممثلو أمريكا وانجلترا .. ان معناه تبعية ولا ترتفع أيدى مندوبي مصر الا مع المعسكر الاشتراكي ، وقد أصبح اقتصادنا للسوق الاستعمارية ، فلا نستطيع التبادل الاقتصادي مع ما نحتاج اليه من معدات حديثة لصناعتنا ، هذا التعاون ضرورة حيوية لتصريف قطننا ، ولامدادنا بما نحتاج اليه من معدات حديثة لصناعتنا ، فتتاح للصهيونية في ان معناه صلح مع الصهيونية ، يرضي عنه الاستعمار وترضي عنه الصهيونية . صناعتنا الوطنية الناشئة . اسرائيل أن تحطم صناعتها المستورة بكل قوة الرأسمال الامريكي والاقتصادي فحسب

ان حلف بغداد والأحلاف الاستعمارية ليس تهديدا لاستقلالنا السياسي والاقتصادي فحسب ولكنه تهديد للحرية والديمقراطية ، ففي كل بلد ينضم الى الأحلاف الاستعمارية ، تقوم أنظمة الحكومات رجعية ، وأعدى أعداء الحرية الشعبية .

لا يكتفي بحلف بغداد ، انما يتـ ... على مصر والشرق العربي ... اندفع بالصهيونية ، ربيبته في اسرائـ

الشيوعيون المصريون.. والقضية الفلسطينية

أحمد شرف

أولا: مقدمة عامة

عندما كنت فى أوائل سنوات الشباب، انتظمت فى منظمة الشباب الاشتراكى التى أعلنت رسميا فى ٢٠ يوليو سنة١٩٦٦، وكنت ضمن أعضاء اللجنة المركزية التى أعلنت فى هذا اليوم، وقدمت على مسرح قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة. وقبل هذا الإعلان جرى إعدادى ضمن آلاف الشباب لفهم الفكر الاشتراكى، والتنظيم الاشتراكى، حتى نكون أهلا لعضوية هذه المنظمة، التى كان يناط بها، أن تكون مصنعا لتخريج الكوادر الإشتراكية، للمحافظة على السلطة الاشتراكية التى كانت تسود مصر فى هذه الأيام!!

وكانت الاشتراكية التى تعلمتها فى هذه التجربة، تحرص أول ماتحرص على إقرار تمايزها عن الاشتراكية الماركسية - اللينينية. وتصور الشيوعيين على أنهم جماعة من البشر مقولبين فى إطار تآمرى، يجعل من ألسنتهم مجرد لسان واحد، هو لسان حال الشيوعية المتآمرة على مصر وعلى العروبة، والوحدة العربية. وحتى تكون هذه النتيجة علمية، كانوا يسردون علينا عدة مقدمات، أهمها: تشجيع الشيوعيين لقضية التقسيم فى فلسطين، وعدم تشجيعهم لقضية الوحدة بين مصر وسوريا!!

ومن خلال تجربتى الذاتية التى تفاعلت مع أحداث الوطن بعد هزيمة عام١٩٦٧ صرت مقتنعا بالماركسية -اللينينية. ولكن ظلت المقدمات الفكرية والتطبيقية التى لقنتها لنا مرحلة منظمة الشباب الاشتراكى، والتى ترسى نتيجة عدم صلاحية الماركسية- اللينينية كعقيدة وفكرة ثورية لمصر وللعروبة، تلح على، وتدفعنى دفعا لمتابعة دراسة هادئة ومستقلة، تفصل لى هذا التداخل بين علمية النتيجة التى توصلت إليها على اعتبار أن الماركسية- اللينينية عقيدة ثورية ومنهج عمل ثورى لايصلح لحل مشاكل مصر والعالم العربى شئ سواه، وبين هذه المقدمات التى أخذ إطارها الفكرى يهتز لدى فى اقتناعاتى بها. وبعد تخرجى من الجامعة سنة١٩٦٨. ودخولى القوات المسلحة كجندى مجند أخذت تتفاعل بداخلى هذه المتناقضات. وما إن سمحت ظروفى بمعاودة الدراسة حتى وقع اختيارى على القضية الفلسطينية وموقف الشيوعيين منها لتكون موضوعا أحصل بواسطته على رسالة الماجستير. غير أن ظروفا كثيرة لم تمكنى من ذلك. وقد عملت بالصحافة بعد انتهاء حرب اكتوبرسنة١٩٧٣، وفى غمارها تعرفت على واحد من قادة الفكر الماركسى- اللينينى فى فلسطين الاستاذ عبد القادر ياسين. وكان يمثل خيطا ربطنى بكثير من الدوريات الفلسطينية، وعلى رأسها مجلة دراسات فلسطينية، تلك المجلة التى حظيت بسمعة علمية وبحثية عظيمة. ولما نشرت لى هذه المجلة أكثر من بحث. تشجعت وقدمت دراسة علمية حول موضوع التقسيم وصلت فيها إلى نتيجة محددة، أن التقسيم كان هو الحل العملى والثورى الأساسى للقضية الفلسطينية فى حينها. وعندما قدمت الدراسة للأستاذ عبد القادر ياسين امتقع لونه، ورفض هذه النتيجة بشدة، غير أن حبه لى. وتسليمة بعلمية الدراسة- رغم اختلافه مع ما انتهت

---

* أ. أحمد شرف : باحث.

إلية- جعله يعدنى بان يقدمها للمجلة، غير أنه أضاف: بأنه لايتصور نشرها. وفعلا لم تنشر هذه الدراسة. بل لم تعد إلى رغم الحاحى على ذلك، نظرا لعدم وجود أصل لها عندى.

وهزتنى هذه الواقعة هزا عنيفا. فعبد القادر يس شيوعى ولكنه يجرم التقسيم. ومنظمة التحرير الفلسطينية أصبح جل مطالبها يتركز فى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أى شبر يحرر، ولكن مركز ابحاثها يغالى فى تجريم التقسيم، ويصادر أى بحث علمى يرى ذلك. واستمرت دراساتى ومتابعاتى وتوصلت إلى أن واحدا فقط من حزبين شيوعيين سنة١٩٤٧ هو الذى أقر قرار التقسيم. ومع ذلك ظل هذا الموقف معمما على كل الشيوعيين. وزادت حيرتى، حينما اختلطت بكثير من الشيوعيين أو بتعبير أدق الماركسيين الذين يعتبرون ذلك قرار التقسيم كان جرما فظيعا. لقد دفعنى كل ذلك لمواصلة الدراسة. ورأيت أن هناك تفسيرا أساسيا يكمن خلف شيوع فكرة أن كل الشيوعيين أيدوا قرار التقسيم، هو أن الفكر النظرى والممارسة العملية للماركسية-اللينينية يتماشيان اكثر مع هذه الفكرة هذا ومن جانب آخر هناك من يصر على تخطئة هذه الفكرة وتخطئة من قال بها بل وتجريمة ويرى أن التعميم يعنى أيضا تعميم الخطأ. فما هى الحقيقة فى كل ذلك؟

إن هذه النقطة ضمن منظومة كبيرة من المواقف والأفكار هى التى ترسم وتفسر موقف الشيوعيين المصريين من القضية الفلسطينية. وهذا ماسوف نتحراه فيما يلى من هذه الدراسة.

ثانيا: الجذور:

سبق الشيوعيون المصريون أى فئة أو أى حزب سياسى آخر فى مصر فى الاهتمام تاريخيا، بالقضية الفلسطينية، وذلك من حيث الوقائع التاريخية على الصعيد العملى. غير أن الأمر لايقف فقط عند حدود الوقائع التاريخية. فالفكر الماركسى- اللينينى المنبع الرئيسى للنظرية التى يؤمن بها الشيوعيون المصريون، له مواقف وأفكار محددة فى هذا الصدد، تأخذ موقفا مضادا للفكر الاستعمارى الذى ساد القرون الحديثة فى المسألة اليهودية داخل أوروبا.

ففى الوقت الذى وعت ودعت فيه الحركة الاستعمارية إلى ضرورة قيام اسرائيل على أرض فلسطين لتشق وحدة الدولة العربية المتصورة منذ أمد بعيد، اقترنت الماركسية اللينينية بدعوة من نوع آخر تدعو الى حل المسألة اليهودية حلا ديمقراطيا، باندماج يهود البلاد المختلفة ضمن قوميات أوطانهم. وحق الفلسطينيين فى نضالهم التحررى(١) وهكذا نجد أن الاساس النظرى والتطبيقى للنظرية الماركسية اللينينية غنىّ بمعاداة الصهيونية، وتبيين حقيقتها، وفضحها كحركة من حركات التعصب القومى «الشوفينى» تستخدمها القوى الامبريالية، وقوى البورجوازية اليهودية، لتشق وحده عربية لأمة عربية، تصحو وتنفض عن كاهلها ركود القرون الوسطى، وسوءات الانقسام والتجزئة.

لذلك لانفاجأ إذا وجدنا الصهيونية غير اليهودية، مؤتلفة جنبا إلى جنب مع الصهيونية اليهودية لانتزاع مايسمى بالوطن الموعود، لتبنى حلمها على قاعدة التأييد الإمبريالى المصلحى. فمجرد الدعوة الدينية والروحية، كما قال أحدهم، لاتسفر عن أى تحرك، ولكن عندما تقترن هذه بالمصلحة الامبريالية والمصلحة البورجوازية اليهودية، تتكاثف موجات الحلم، وتصير موجات مادية للهجرة وبناء الوطن المدعى على اساس الاستعمار الاستيطانى. ويتوه الجميع أو بمعنى أدق يتآمر الجميع من دعاة الليبرالية والرأسمالية فلاسفة كبار، ورجال سياسة عظام، وقادة أفذاذ. ولكن رجال الاشتراكية العلمية الماركسيين- اللينينيين يبقون بعيدا عن ساحات التآمر، وعن متاهات الفكر والسياسة.لأنهم مسلحون بمعايير ثورية وعلمية تخص كل الأشياء. فاضطهاد اليهود جريمة، ومعاداة السامية جريمة- والثقافة اليهودية المستقلة زور وبهتان، والصهيونية حركة قومية شوفينية ضد جماهير اليهود، وتخضع لاستثمار واستغلال البورجوازية اليهودية وللقوى الامبريالية. على هذه القاعدة الصلبة من الوضوح الفكرى والثورى تربى الشيوعيون المصريون. لذلك كانوا أبعد القوى عن مساحات الخلط والتشويش. لقد انصب نضالهم على كبد القضية، وفى قلبها فكيف كان ذلك؟

كفاح الشيوعيين المصريين ضد الصهيونية ومن أجل تحرير فلسطين:-

منذ البدايات الأولى لتكون مايسمى بالمشكلة الفلسطينية، والصراع العربى الصهيونى، لم يلتبس الأمر قط، ولو لمرة واحدة على الشيوعيين المصريين فدائما كانوا ضد الصهيونية، ودائما كانوا يفرقون بينها باعتبارها حركة قومية متعصبة تخضع لنفوذ البورجوازية اليهودية والقوى الإمبريالية، وبين اليهود كأفراد وجماعات دين معين، وفئات وطوائف مجتمعات معينة. الصهيونية قضية مجرمة وضد جماهير اليهود، ولاتخدم مصالحهم، واليهود قضية دينية وإجتماعية تخضع لكل ماتخضع له قضايا المجتمعات والأديان. وفلسطين دائما لدى الشيوعيين المصريين قضية تحرر وطنى، وقضية تقرير مصير، وقضية فلسطين أولا والعرب ثانيا وقوى مقاومة الإستعمار والامبريالية ثالثا..الخ. ترتيب واضح لايختل لم ينزع يوما نزعا عربيا قوميا متعصبا «شوفينيا»، ولم يبدل الأولويات أبدا، فالجزء أساس الكل، والكل لايلغى الجزء، فلسطين أساس الصراع، والحل العربى ليس بديلا للحل الفلسطينى لقضية تحرير فلسطين، وقضية الصراع العربى- الصهيونى.

وحتى تتضح الرؤية، علينا متابعة الوقائع والتاريخ:

أ- بدايات الكفاح:

لا أدعى أننى مؤرخ، ولاأرى هذه الدراسة باعتبارها دراسة تاريخية. ولكن بمتابعة ماتقصته الدكتورة عواطف عبد الرحمن فى كتابها عن مصر وفلسطين بمتابعتها لحركة الصحافة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بذلت كل الجهد فلم أجد اهتماما واضحا بالقضية الفلسطينية سبق اهتمامات الشيوعيين المصريين، على الرغم من أنها تقرر منذ البداية[٢]: (هناك حقيقة هامة لابد من الاشارة اليها وهى أن التيار الشعبى فى مصر هو الذى كان له السبق فى معالجة القضية الفلسطينية والاهتمام بها وتتبع أخبارها وعقد المؤتمرات بشأنها وجمع التبرعات من أجل شهدائها. وقد كانت قضية البراق سنة١٩٢٩ هى الحادثة الأولى التى أثارت اهتمام الشعب المصرى بالقضية الفلسطينية على نطاق واسع. وكانت المبادرة فى ذلك الموقف للفئات الاسلامية فى مصر وخاصة جمعية الشبان المسلمين التى كانت تقيم إجتماعا سنويا فى ذكرى وعد بلفور علاوة على نشاطاتها الأخرى لصالح القضية. وقد انتقل الاهتمام إلى سائر التنظيمات الشعبية مثل نقابة المحامين التى قررت ايفاد مجموعة من كبار المحامين المصريين للدفاع عن الأحرار الفلسطينين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية فى أحداث البراق. كما سافر وفد آخر موفدا من جمعية الشبان المسلمين للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة التى شكلتها عصبة الأمم المتحدة للتحقيق فى النزاع».

وإذا نظرنا لهذا النص نجد خلطا واضحا فى التعبيرات والمعانى فالتيار الشعبى تستخدمه د.عواطف عبد الرحمت تميزا له عن التيار الحكومى وليس على أساس المضمون المتعارف عليه. وتكلمت هنا عن مبادرة جمعية الشبان المسلمين وسمتها الفئات الاسلامية، والمحير أن هذا التعبير لايعى قطعا الاسلام السياسى، كما لايعنى أنه فى مواجهة الفئات المسيحية. ولكن الأغرب أن د.عواطف عبد الرحمن لم تورد نصا على سبيل الاطلاق يسبق النص الذى أوردته يخص الشيوعيين المصريين من حيث الترتيب الزمنى، هذا من جانب. ومن جانب آخر من حيث المضمون نجد أن الشيوعيين تميزوا بفهم واضح يعى خطورة التحركات الصهيونية والامبريالية، ويعى البعد التحررى للقضية الفلسطينية وتميزوا فى ذلك عن الصحافة الحزبية على النحو التالى:

- أوردت د.عواطف عبد الرحمن نصا يمثل اتجاهات صحيفة البلاغ وهى جريدة وفدية نشر فى ١٩٢٦/١٢/٣ يقول:[٣] «إن الصهيونية من الناحيتين السياسية والاقتصادية مشروع قائم على الظلم الباطل وأن فكرة الوطن القومى لليهود تفوق ظلما وشناعة فكرة الاستعمار نفسها. لأن الدولة الاستعمارية التى تستولى بالقوة على بلاد ليست لها معتبرة نفسها غريبة عن تلك البلاد مهما بلغت سطوتها ومهما نكلت بالشعب الذى تستعمره.. أما الصهيونية فإنها تذهب إلى أبعد من ذلك فتحاول أن تفعل فى فلسطين مالا تفعله الدول فى مستعمراتها .. فضلا عن أنها قائمة على فكرة دينية وسياسية ومذهبية تمجها المدنية الحديثة والمبادئ التى يخضع لها العالم فى عصرنا هذا، عصر الحرية والمساواة والاخاء كما يسمونه» وترى د.عواطف عبد الرحمن أن رؤية البلاغ للقضية الفلسطينية رؤية قومية اسلامية.

- وتورد د.عواطف عبد الرحمن نصا آخر يمثل اتجاهات صحيفة كوكب الشرق الوفدية وهو منشور فى تاريخ١٩٣٣/١١/٨ يقول: «إن بريطانيا تهدف بسياستها الى أبعد من ايجاد وطن لليهود أو إراحتهم من التشتت والتفريق فى أنحاء الدنيا.. بل تدفع لهم هذه البقعة لأغراض دينية، فعلها تريد أن تصل بمسألة حكم بيت المقدس إلى نهاية حاسمة لاتتجدد. ولن تكون هذه النهاية الحاسمة بحكم العرب لأنهم لو حرموا اليوم من حريتهم واستقلالهم فسيعودون إليهما مع الزمن. وإذن فالحل الذى تسعى اليه بريطانيا هو تذويب العرب لاستبعادهم بافنائهم من هذه الرقعة لا الاكتفاء باضعافهم» وترى د.عواطف عبد الرحمن أن رؤية كوكب الشرق للقضية الفلسطينية «تحددت من خلال منطلقات دينية مشوبة بالنزعة القومية. إذ أنها ترد الصراع إلى أسباب دينية. بل وتصور الهدف من إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين على أنه لايخرج عن الاطار الدينى المحض».

- أوردت د.عواطف عبد الرحمن نصا يمثل صحيفة السياسة التى تعبر عن حزب الأحرار الدستوريين يرجع الى ١٩٣١/١٠/٣١ يقول[٤] «وإن الاستعمار البريطانى لم يبعث باليهود إلى فلسطين حبا باليهودية أو تنفيذا لفكرة انسانية. لكن لكى يجعل من فلسطين بركانا من القلاقل والإضطرابات وليخلق فيها حالة سياسية تقتضى دائما وجودة وسيطرته» وترى د.عواطف عبد الرحمن أن صحيفة السياسة لاتصور الصراع فى فلسطين من الزاوية القومية الصحيحة إذ كانت ترى الاستعمار البيريطانى هو الذى وضع مشروع الوطن القومى اليهودى وهو الذى يؤازره ويعمل على تنفيذه فى فلسطين وهو الذى يظاهر اليهود على العرب». وتعلق أيضا «لقد عالجت صحيفة السياسة اليومية القضية الفلسطينية فى العشرينات والثلاثينات من منطلق قومى علمانى يستنكر سياسة العنف التى كانت تلجأ اليها أحيانا الحركة الوطنية الفلسطينية» وبالملاحظة فقد اكتشفت أن اكثر الدين كتبوا فى هذا الاتجاه كانوا قيادات بارزه فى الحزب الشيوعى المصرى٢١-١٩٢٤م.

- يورد د. رفعت السعيد نصا فى صحيفة الحزب الشيوعى المصرى «الحساب» منشورا بتاريخ١٩٢٥/٤/١٠ عن القضية الفلسطينية يسبق أى نص نشرته د.عواطف عبد الرحمن بعشرين شهراً وإن كانت د.عواطف عبد الرحمن نشرته هو بذاته. ورغم أن الجريدة صدرت بعد توقفها الذى ارتبط بحل الحزب سنة١٩٢٤. إلا أنها تظل تصدر حوالى ثلاثة شهور

سنة١٩٤٥ برخصة فردية. فماذا تقول الحساب(٥) فى مقال بعنوان «بلفور يزور ضحيته وفلسطين تقابله بالاضراب العام» حيث تقول: «احتفل الصهيونيون فى فلسطين بتأسيس جامعتهم العبرية يوم أول ابريل الجارى فدعو الحضور احتفالهم ذلك نخبة رجالهم وجميع الذين يعطفون على قضيتهم ويساعدونهم فى عملهم الاستعمارى. وكان فى مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشهور الذى أصدره باسم الحكومة الانجليزية.. والذى بموجبه أعطت انجلترا فلسطين لليهود الصهيونيين رغم ارادة سكانها وضد كل شرع وعرف وقانون. وقد لبى بلفور الدعوة فقابله السكان فى كل مكان حل فيه. بجميع الوسائل التى تعبر عن سخطهم وغضبهم واشمئزازهم من زيارته التى تشبه زيارة القاتل إلى القتيل، والمعتدى لضحيته.

فقد أعلن أهل فلسطين الإضراب العام بمناسبه وصول بلفور إلى بلادهم فأغلقت المتاجر والمصانع والورش وحوانيت البقالة، ووقفت السيارات وعربات الركوب وعربات النقل وامتنع التلامذة عن حضور دروسهم والذهاب الى مدارسهم.. ووضع أهل فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم ... اننا لنحيى هذه النهضة البديعة فى فلسطين ونأمل أن يواظب الفلسطينيون الكرام على أمجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم. وهم كمظلومين مرهقين عليهم أن يضعوا أيديهم فى أيدى كل طبقة من طبقات العمال فى أى بلد من البلدان فالطبقة العاملة مظلومة فى كل مكان. وكل مظلوم للمظلوم نسيب»

وهكذا نجد البعد التحررى الفلسطينى واضحا، والنضال الأممى واضحا، والفرق بين الصهيونية واليهودية واضح فى وقت يتقدم فيه هذا الكلام وهذه الأفكار على كل القوى السياسية المصرية من حيث الأسبقية، ناهيك عن المضمون! يقول د.رفعت السعيد فى مجال تتبعه لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية(٦) «ان الحزب الشيوعى المصرى الذى تأسس فى أغسطس سنة١٩٢١ قد بدأ التعرف على واجباته العربية سريعا. وبدأت شعارات وحدة الشعوب العربية فى الكفاح ضد الاستعمار تتردد فى كثير من بياناته.. وعندما تأسست فى بروكسل فى سنة١٩٢٣ عصبة النضال ضد الامبريالة. لعب الشيوعيون المصريون دورا نشيطا فى دعم أفكارها على نطاق الوطن العربى كله محاولين تأسيس شعبة لها فى مصر تضم مختلف القوى الوطنية ثم شعب مماثلة فى مختلف البلدان العربية على أساس أن تتكون منها قيادة مركزية عربية يمكن أن تسمى «عصبة تحرير البلدان العربية»

ونطالع فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى الصادر فى سنة١٩٣١ فى البند الثانى منه النص التالى:-(٧) «النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة»

ويعلق د.رفعت السعيد ويقول: «أكاد أوقن أنها المرة الأولى التى يتضمن فيها برنامج سياسى لأى حزب مصرى نصا يمثل هذا الوضوح والتحديد حول قضية الوحدة العربية».

ب- رؤية متكاملة باكرة:

على عكس سنوات العشرينيات والثلاثينيات حيث تقل المواد التاريخية التى تظهر موقف الشيوعيين المصريين من القضية الفلسطينية. نجد أن الأربعينيات تذخر بمواد إعلامية تكفى لتأليف كتب كاملة. وفعلا قام الدكتور رفعت السعيد وأصدر كتابا كاملا عن «اليسار والقضية الفلسطينية» معظم صفحاته تحتوى على مجموعة من الوثائق الهامة فى هذا المجال. وكل هذه الوثائق تخص سنوات الأربعينيات من القرن العشرين فقط. وقد خلص إلى أن نشاط الشيوعيين فى هذه السنوات تجاه القضية الفلسطينية كان يدور حول ثلاثة محاور أساسية هى (٨):

١- الكفاح ضد الصهيونية وفضحها ومحاولة عزلها عن جماهير اليهود المصريين.

٢- الكفاح ضد الرجعية وفضح تحالفها مع الصهيونية والاستعمار.

٣- الكفاح ضدالدعاوى العنصرية وكشف وجهها الرجعى الذى يخدم الاستعمار والصهيونية.

وفى هذا الأمر يرصد د.رفعت السعيد أن النشاط الصهيونى بدأ ينشط فى مصر عندما تأسست فى الاسكندرية سنة١٩٠٨ جمعية «بنى صهيون» التى أعلنت تأييدها لبرنامج المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى مدينة بال بسويسرا سنة١٨٩٧. كما تأسست جمعية صهيونية أخرى فى الاسكندرية إسمها «زئير صهيون» وقد قام الصهاينة فى الاسكندرية بحملة علنية بعد الحرب العالمية الأولى لجمع أموال لشراء أرض فى فلسطين لحساب الحركة الصهيونية. وقد جمعوا فعلا ١٣ ألف جنيه مصرى.

وأصدرت الحركة الصهيونية المصرية صحفاً صهيونية صرفة تدعو لمبادئ الصهيونية مثل الرسول الصهيونى والمنبر اليهودى. وهناك جريدة «ليبيرتيه» التى أصدرها ليون كاسترو سنة١٩٢١ «وهو شخصية محيرة فقد كان صديقا لسعد زغلول واعتبر نفسه وفديا واسهمت جريدته «ليبرتيه» فى الدعوة للوفد إلى حد أن البعض تحدث عنها قائلا «صاحبها يدعى المسيو ليون كاسترو وقد نهض بسياسة سعد زغلول: ويقال أن لها من الوفد معونة»(٩).

وتتابع النشاط الصهيونى الذى توج بانشاء «الاتحاد الصهيونى بمصر» فى الأربعينات والذى تقول لائحته «الاتحاد الصهيونى بمصر يتكون من تجمع الصهيونين المقيمين على أرض مصر. وهو يمثل الفرع المصرى فى المنظمة الصهيونية العالمية- ويسعى الاتحاد لتوحيد جهود الصهيونيين الموجودين بهدف تحقيق الأفكار الصهيونية وتأكيد مؤتمر بازل والقرارات

التى يتخذها المؤتمر الصهيونى والقيادة يختارها المؤتمر» وتقول المادة الثانية من اللائحة «يتكون الاتحاد الصهيونى بمصر من ثلاثة فروع: فرع القاهرة- فرع الاسكندرية- فرع بورسعيد ومن غيرها من الفروع التى سوف تنشأ فى المدن الأخرى بمص» أما المادة٢٢ من هذه اللائحة فتنص على ان الاتحاد الصهيونى بمصر «يختار مندوبيه إلى المؤتمر الصهيونى العالمى».

ويشتعل نضال الشيوعيين اليهود المصريين ضد الجماعات الصهيونية. فيقدمون العرائض للمسئوليين بأن اليهود شئ والصهاينة شئ آخر. ويوالى الشيوعيون اليهود النضال إلى حد اقتحام النوادى والمقار الصهيونية. لكن البوليس المصرى يقف إلى جوار الصهاينة ضدهم. ويصل الأمر الى حد أن تضج صحف المعارضة ضد هذا الانحياز فتكتب «صوت الامة» الصحيفة الوفدية فى ١٩٤٧/٤/٢٦(١٠).

«فى محاولة يائسة لاستثارة الشعور القومى لدى حكام مصر أخبار معركة نشبت فى نادى «مكابى الظاهر» وكيف تجمهر الشيوعيون اليهود واقتحموا النادى الذى أغلقت أبوابة بتعاون وثيق بين الصهيونية والبوليس المصرى. وهتف الشيوعيون «تسقط الصهيونية» »ويحيا الشعب المصرى» وتقول الصحيفة «لقد بلغت القحة بأحد الصهيونين وهو البرت خاتشويل إلى حد الاعلان أمام رجال البوليس المصرى بأنه صهيونى لحما ودما وأنه ينتمى إلى عصابة شتيرن، وانه سيمضى فى طريقه ولن تستطيع قوة أن تحد من عمله» ولم تحرك الحكومة ساكنا.

ويعود الشيوعيون إلى التحذير ولايكتفون بالكتابة فى مجلاتهم. ولكن يكتب أحد كوادرهم من خلال تحالف محدود مع بعض عناصر الوفد سلسلة من المقالات المثيرة بعنوان «أوكار الصهيونية فى مصر» ولم تحرك الرجعية المصرية الحاكمة ساكنا.

يقول د.رفعت السعيد «وفى ٢نوفمبر سنة١٩٤٥ برزت ظاهرة جديدة على مسرح العمل السياسى المصرى ربما كانت الأولى من نوعها فى التاريخ المصرى الحديث وهى محاولة بعض الأحزاب السياسية «الأخوان المسلمين، ومصر الفتاة بالتحديد» تحويل الصراع ضد الصهيونية والكفاح لتأييد حقوق شعب فلسطين إلى عمل عنصرى موجه ضد اليهود كيهود. وفى ذكرى وعد بلفور سنة١٩٤٥ قام المتظاهرون المنتمون إلى هذين الحزبين بعمليات تخريب ضد المحلات والمنشآت المملوكة لليهود. وكان ذلك تطورا خطيرا لاساليب التناول السياسى للقضية الفلسطينية أو للقضايا العربية عموما. وحتى بعض الصحف الوفدية تورطت هى أيضا فى الخلط بين الهجوم على الصهيونية وهو أمر مفترض وبين الهجوم على اليهود كيهود... وتشير برقية من السفارة الأمريكية إلى وزارة خارجيتها إلى هذه الواقعة قائلة «البلاغ وهى الجريدة الوفدية المسائية. وكذلك الزمان وهى جريدة موالية للقصر نشرتا مقالات وافتتاحيات تهاجم اليهود. وقد شاركت جريدتا الأخوان والمصرى فى هذه الحملة» وبصلابة وشجاعة جابه الشيوعيون المصريون هذه الدعاوى العنصرية ليس فقط تمسكا بالجانب المبدئى من سياستهم وهو رفض العنصرية بكل أشكالها، ولاتمسكا بالتقاليد العريقة لشعب مصر. وأنما أيضا استشعارا لخطورة هذه الدعاوى على موقف يهود مصر أنفسهم. ذلك أن هذه الحملات العنصرية، كانت متفقة اتفاقا زمنيا غريبا بل مريبا مع تزايد النشاط الصهيونى لحث شباب اليهود المصريين على الهجرة لفلسطين. وكان اليسار المصرى يدرك أن العنصرية لاتجر وراءها سوى العنصرية.. لذلك فتح ميدان معركة جديدة حيث كتبت جريدة الفجر الجديد «الشيوعية» «أن الصهيونية استفادت من توجيه حركتنا فى ٢ نوفمبر وجهة خاطئة. إذ حصلت على دليل قوى ضد الشعوب العربية، أنها لاتحترم الأقلية اليهودية، وأنه لامنجى لليهود إلا إذا تجمعوا فى بلد واحد»

وكانت الخطوة التالية للشيوعيين هى تأسيس «الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية».. ويكفى أن نقول أنه برغم كل النشاط الصهيونى الذى تركز -لأسباب عديدة- على مصر وخاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية. فقد نجح اليسار المصرى مستندا إلى تراث وتقاليد مصر فى افشال محاولات تهجير الشبان اليهود من مصر».

وهكذا يتواصل النضال الشيوعى ضد الصهيونية والرجعية ويكشف تحالفهما فى مصر. واكثر ما أود أن أشير إليه هو تلك الدراسة الكبيرة التى تقع فى حوالى ٥٠ صفحة فولسكاب ومؤرخة بتاريخ١٩٤٥/١٠/٢٢. والتى عثر عليها د.رفعت السعيد ضمن أوراق هنرى كورييل. ويرى (١١) «أن ثمة دلائل عديدة تؤكد أن كورييل هو صاحب هذا التقرير وهو الذى قدمه للجنة المركزية للتنظيم كأساس لسياسة التنظيم تجاه القضية الفلسطينية» وتعد هذه الدراسة عملا شديد العلمية والتفصيل لتوضيح الأوضاع الاقتصادية السياسية فى فلسطين. وهى تتابع تطور الصهيونية داخل فلسطين وتبدل ولاءاتها للدول الاستعمارية، وكيف أنها تستند على المصالح الامبريالية. والتقرير غنى بالأرقام والمعلومات ويحلل الهستدروت والحركة الشيوعية المرتبطة بالصهيونية داخل فلسطين ويرفضها، ويدعو إلى تبين الخط الفاصل بينها وبين عصبة التحرر الوطنى وهو تنظيم يضم الشيوعيين العرب واليهود المعادين للصهيونيه. كما يحلل التعاونيات وينفى عنها أى شبهه شيوعية.

وهكذا يتضح لنا أن الشيوعيين المصريين تابعوا ماجرى فى فلسطين قبل قرار التقسيم، ورصدوا حركة المجتمع الفلسطينى، ووضعوا تصورا ثوريا يقوم على معاداة الامبريالية والدعوة للتحرر الوطنى والاستقلال، والعمل ضد الصهيونية ومحاولة عزلها عن جماهير اليهود بتقديم البديل

الثورى الذى يرى وحدة المصلحة للشعب الفلسطينى بكافة طوائفه. فى استقلال فلسطين وازالة النزعات الطائفية والعنصرية أيا كان مصدرها سواء عربيا أو صهيونيا ويزيلون أى لبس أو خلط نشأ حول حركة الكيبوتزات اى الحركة التعاونية اليهودية وبين الحركة الاشتراكية والشيوعية- ويدعون لوحدة الحركة الشيوعية على أساس التصدى للصهيونية ونبذ ادعاءاتها الباطلة عن الثقافة اليهودية القومية المستقلة ويؤكدون أن جوهر المسألة اليهودية يكمن فى وحدة شعب فلسطين، وجوهر حل مشكلة فلسطين يكمن فى اقامة الدولة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية المتحررة من قبضة الاستعمار البريطانى والنزعات الامبريالية عامة والأمريكية خاصة.

قضية التقسيم:

سبق أن أشرنا أن نضال الشيوعيين المصريين أخذ اتجاها عمليا بتكوين «الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية» التى أثار تشكيلها السفارة البريطانيه مما دعاها إلى ارسال أكثر من برقية لوزير خارجية بريطانيا بيفن حول هذه الرابطة أفكارها وأنشطتها، وقد انصب عمل هذه الرابطة وسط اليهود المصريين لتبصيرهم بخطورة الحركة الصهيونية على عيشهم المستقر والآمن فى مصر، ومدى تعبير الحركة الصهيونية عن العمالة للإمبريالية العالمية فى منطقة الشرق الأوسط. وفى هذا الصدد نجد كتيب هذه الرابطة المنشور فى يونيو سنة١٩٤٧ يشير إلى(١٢) «نشأت الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية من الشعور بخطر الصهيونية على حل المشكلة اليهودية» ...وضد «الذين يستغلون الصهيونية كأداة لخدمة سياستهم الاستعمارية فى الشرق الأوسط» ثم يمضى الكتاب فى تحليل المشكلة اليهودية ويبين ابعادها، ويرفض النظرة الصهيونية التى تريد أن تجعل المشكلة اليهودية هى فقط مشكلة اليهود فى فلسطين، ويرى: «أن النظام الاستبدادى الذى يكبل اليوم فلسطين التى تحولت إلى قلعة عسكرية يبين بوضوح الأغراض الأنانية للإستعمار الذى لايعتبر فلسطين إلا كقاعدة للسيطرة على الشرق الأوسط وللدفاع عن مصالح البترول. إن المشكلة الفلسطينية هى أساسا مشكلة تحرير فلسطين من الاضطهاد والاستعمار. والطريق الوحيد الذى يجب أن يسلكه يهود فلسطين هو التفاهم مع العرب والاتحاد معهم لتحرير فلسطين من نير الاستعمار إن فلسطين مستقلة ديمقراطية هى الوحيدة التى تستطيع أن تضمن للسكان اليهود حياة رغدة حرة ومثمرة» وعموما لايقتصر كفاح الشيوعيين المصريين فقط بشأن القضية الفلسطينية على العمل وسط اليهود، بل يتجه للعمل الوطنى العام، ومخاطبة كل أبناء الشعب المصرى. فتحفل الساحة الإعلامية بعدة دوريات تتناول المسألة الفلسطينية، والمسألة اليهودية تناولا ضافيا على أساس أنها مشكلة تحرر وطنى. وعلى أساس أنها مشكلة ديمقراطية تعادى الطائفية والعنصرية، وأنها قضية أنقاذ فلسطين من أن تصير قاعدة للنفوذ الامبريالى بصفة دائمة ومستمرة. ولكن مانود أن نقف أمامه كثيرا هو الموقف من قضية التقسيم، وتحديدا ماذا كان موقف وأفكار الشيوعيين الذين أيدوا قرار التقسيم؟

من المعروف أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» هى التنظيم الشيوعى المصرى الذى أيد قرار التقسيم. وتعد صحيفتها «الجماهير» هى لسان حال موقفها وموقف التنظيم فكريا ونضاليا من القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من كثرة وتوافر المواد الإعلامية المسطرة على صفحات «الجماهير» بشأن القضية الفلسطينية، إلا أننا سنحاول قدر الإمكان تقصى الخطوط العامة لها على النحو التالى:-(١٣)

١- انصب إعلام الشيوعيين المصريين فى تنظيم حدتو سنة١٩٤٧ على كشف مؤامرات الاستعمار البريطانى، فى محاولات التملص من الانسحاب من فلسطين.

٢- كما تصدت «الجماهير» لمراوغات الحكومات العربية الرجعية التى قبلت فعليا فكرة التقسيم بشرط وحيد هو بقاء القوات البريطانية فى الجزء الاكبر من فلسطين على أساس ما عرف «بمشروع موريسون».

٣- تصدى نضال الشيوعيين المصريين لعمليات الخلط والتشويش التى باشرتها بعض الأحزاب والقوى السياسية فى الهجوم وممارسة العنف ضد اليهود المصريين، وكشفت أن هذه السياسة تصب حتما فى خانة المصالح الصهيونية، حتى تدفع نحو اثارة الذرائع عن الاضطهاد العربى لليهود، مما يزيد اتجاهات الهجرة اليهودية العربية لفلسطين.

٤- كشفت صحيفة «الجماهير» مدى زيف التوجه العربى للقصر والحكومة وارتباط ذلك باتجاه رجعى معاد لعملية النضال التحررى الوطنى المصرى. وتتبعت قرار ارسال القوات المسلحة إلى فلسطين، باعتباره قرارا يسير فى اتجاه صرف الأنظار عن الخطر الرئيسى الذى يواجة النضال المصرى الوطنى التحررى. وكشف عمق الترابط بين الحكومات العربية الرجعية التى تشكل قوى عميله بطريقة سافرة للاستعمار والقوى الإمبريالية فى البلاد العربية.

٥- أوضح الإعلام الشيوعى موقف الدول والقوى الأجنبية من قضية فلسطين. وبين موقف الدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا كدول مؤيدة للقضية الفلسطينية على أساس أنها قضية تحرر وطنى ديموقراطى. وتتبع البدائل التى تقدمت بها هذه الدول على لسان أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة لصيغة التقسيم، وبالذات البديل «الفيدرالى» بين الدولتين العربية واليهودية فى فلسطين، وكيف رفضته الحكومات العربية العميلة.

٦- أبرزت صحيفة «الجماهير» أن قبول الشيوعيين المصريين لقرار التقسيم استند على مبدأين هامين:

الأول: أنه قبول اضطرارى كأساس لاستقلال فلسطين وجلاء المستعمر البريطانى عنها.

الثانى: أنه مقدمة لكفاح طويل ومتواصل للتقريب بين وجهات نظر الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وتوحيدهما فى دولة واحدة مستقلة وديمقراطية.

ويعد موقف الشيوعيين بسماته هذه موقفا متميزا عن سائر فصائل وأحزاب وقوى الحركة السياسية المصرية؛ ذلك أنه استند على معيار أساسى قاس به كل الظواهر والوقائع ألا وهو فكرة العداء للاستعمار والصهيونية، وكشف الطابع الرجعى للحكومات المسيطرة على دول المنطقة العربية، كفصائل متقدمة فى عمالة الاستعمار والإمبريالية.

وقد شكل الموقف الشيوعى هذا موقع السبق فى مواجهة قوى سياسية كثيرة: ولقد اكتشف الضباط الوطنيون عمق هذا المفهوم من خلال وجودهم الفعلى على أرض فلسطين، والشئ الغريب حقا أنهم لم ينسبوا هذا الاكتشاف لأصحابة الأول.

كما أن الموقف الشيوعى المعادى للعنصرية والطائفية فى التعامل مع المسألة اليهودية شكل هو الآخر موقفا سباقا فى النضال، لم تبلغه بعد معظم القوى السياسية ذات التوجهات المختلفة التى مازالت تخلط بين اليهودية وبين الصهيونية، وبين الوطنية والقومية وحتى يطلع المعاصرون على تعبيرات شيوعى سنة١٩٤٧ فى مصر نورد بعضا من أسطر بيان شيوعى تم توزيعه على نطاق واسع. وأعادت صحيفة الجماهير نشره فى يوم١٩٤٧/١٢/٢١ على النحو التالى(١٤)

«...تطلعت الشعوب العربية المستعبدة المكافحة من أجل حريتها وسيادتها الوطنية لعل فى قرارات رؤساء حكوماتها مايساعدها على الخلاص من نير الاستعمار والاستبداد وأخيرا صدر بيانهم... فإذا به يتجاهل وجود الاستعمار فى شرقنا العربى تجاهلا تاما، وإذا به يزمجر ويغلى دون أن يذكر كلمة واحدة عن قضايا شعوبنا الوطنية المشروعة ودون توجيه لكفاحها ضد عدوها اللدود «الاستعمار» وحصر البيان نفسه فى الحديث عن اليهود ومايدبره رؤساء الحكومات العربية ضدهم أيها المواطنون إن سياسة الاستعمار التى سار عليها رؤساء الحكومات العربية هى المسؤول الأساسى عن تقسيم فلسطين. فلقد كان ولايزال الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على ايجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية. ولكن زعماء الجامعة العربية الحاليين وزعماء الصهيونية الخونة فى الوقت الذى كانت فيه هيئة الأمم المتحدة تدرس القضية الفلسطينية ملئوا العالم صياحا باعدادهم للحرب بين العرب واليهود الأمر الذى أدى بالقوى الديمقراطية فى هيئة الأمم المتحده بالموافقة على التقسيم باعتباره الحل العملى الوحيد فى الظروف الحاضرة والذى يحقق الغاء الانتداب البريطانى وجلاء القوات الاستعمارية عن الأراضى المقدسة. واليوم وقد إتخذت هيئة الأمم قرارها بانشاء دولتين مستقلتين على أساس الغاء الانتداب وجلاء القوات الأجنبية عن فلسطين. فإن الطريق الوحيد لتوحيد الدولتين الجديدتين يكمن فى المساهمة الجدية فى طرد الاستعمار مصدر التقسيم والانقسام وايجاد جو من الثقة والألفة بين العرب واليهود والكفاح ضد محاولات التفرقة العنصرية الاستعمارية».

وهكذا يتميز هذا الموقف عن موقف الرجعية العربية، التى قبلت فعلا فكرة التقسيم على أساس بقاء بريطانيا فى فلسطين ورفضتها عندما تمت بانهاء انتداب بريطانيا عن فلسطين إن الرجعية العربية التى كانت تحكم معظم الأقطار العربية آنذاك لم تكن تعنيها بأى حال من الأحوال النزعة القومية حينما حركت قواتها تجاه فلسطين بقدر ماكان يعنيها تأمين مصالحها التى تتطابق مع المصالح الاستعمارية فى البلاد التى تحكمها، وتلعب فيها دور الشريك الأصغر الذى يجلس تحت موائد الاستعمار يرضى بالفتات المتساقط منه، أثناء التهامه للغنائم الكبيرة التى يستحوذ عليها من هذه البلاد الغنية.

إن هذه الحقيقة البسيطة، التى تجسد طبيعة السلطة الحاكمة فى البلاد العربية آنذاك، لم تدع بشكل جدى موقف الكثيرين، الذين عكفوا دائما على انتقاد موقف الشيوعيين وقبولهم الاضطرارى لقرار تقسيم فلسطين، إلى مراجعة مواقفهم، تلك المواقف التى تنتهى عمليا الى التسليم بأن موقف الحكومات العربية بين جيلين، الجيل الذى سيطرت فيه القوى الرجعية على مقدرات البلدان العربية، والجيل الذى سيطرت فيه القوى الوطنية التقدمية المعادية للاستعمار هو مجرد موقف واحد. فهل يعقل أن نقول أن موقف الملك فاروق العربى أو بشأن القضية الفلسطينية، يتطابق مع موقف الرئيس جمال عبد الناصر العربى أو بشأن القضية الفلسطينية. إن من يقول بهذا يتغاضى عن البعد الاجتماعى الاقتصادى للمواقف الوطنية والسياسية. فالموقف القومى قد يوجد خادما للسياسات الرجعية، وقد يوجد خادما للسياسات التقدمية، وقد يوجد خادما لسياسات التهادن والردة، وقد يوجد خادما لسياسات الثورة والوحدة... الخ.

فالشريف حسين كان ذا نزعة عربية، وابنه عبد الله، وابنه فيصل كانا ذوى نزعة عربية، ولكنها نزعة عربية رجعية، تفهم العروبة والعالم العربى على أنهما هبة لهم ينعمون بها ويتحكمون فيها.

وأحمد حسين كان ذا نزعة عربية ولكنها نزعة البورجوازى الصغير التى تتذبذب من النعرة القومية والنزعة الطائفية والعنصرية حتى النزعة الطوباوية الاشتراكية، وتتذبذب أيضا بين العنف الفاشى إلى الدعة والأنامالية والسلبية والإرهاب الفردى، وعبد الناصر كان ذا نزعة قومية عربية ولكنها نزعة تقدمية تدرك البعد التحررى وفكرة معاداة الاستعمار

والامبريالية كظواهر ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية. والشيوعيون أيضا ذوو نزعة عربية وقومية ولكنها نزعة ديمقراطية وتحررية ومعادية للاستعمار، ومؤمنة بالتكامل النضالي في إطار أممي تقدمي يخدم أفكار معاداة الاستعمار والامبريالية،وانعتاق المظلومين وتساوي البشر والأمم في نطاق عدم أفضلية أمة على أمة أو شخص على شخص وعليه فالموقف الميكانيكي أو السكوني الذي يعود إلى تطابق المواقف على أساس شكلي ومفرغ من المضمون والمحتوى المختلف، خطأ شديد، ويقود إلى نتائج شديدة الاختلال وعدم الاتساق لقد تصور أنور السادات في الربع الأول من سنة١٩٧٩ هذا الأمر وذلك حينما تصور أن نهجه الذي صاغه منذ زيارته للقدس في نوفمبر سنة١٩٧٧ والذي أدى إلى توقيع اتفاقيتي كامب دفيد:

الأولى- والتي استعاد بها سيناء منقوصة السيادة، وأقر لأول مرة في التاريخ المصري بأن لمصر نوعين من الحدود. واحده جغرافية والأخرى سياسية. وقبل بواسطتها شروطا لإدارة علاقات مصر مع اسرائيل بموجب هذه الاتفاقية سواء كانت هذه العلاقات سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو ثقافية..الخ وأن هذه العلاقات تخضع لشروط هذه الاتفاقية والاخلال بهذه الشروط يوجب أوضاعا جزائية، بما يعني خصوصية العلاقة وتفردها عن أي علاقة تربط مصر بأي دولة أخرى في العالم. فمصر تستطيع أن تقطع علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وبالصين وبأي دولة في العالم دون أن يترتب على ذلك تطبيق شرط جزائي، ولكنها لاتستطيع أن تفعل ذلك مع اسرائيل وحدها دون سائر بلاد الله، إلا بشروط جزائية. وتستطيع أن تمنع بيع نفطها عن أي مشتر ولكنها لاتستطيع أن تفعل ذلك مع اسرائيل وحدها...

والأتفاقية الثانية التي باشر فيها السادات دور ممثل فلسطين دون وجودها، وتكلم عنها بغير وجود شعبها وممثلها الشرعي الوحيد أي منظمة التحرير الفلسطينية. لقد تصورالسادات أن نهجه هذا يقترب من نهج الشيوعين لأنه يعترف باسرائيل والشيوعيون قد مارسوا هذا الاعتراف عندما أقروا بالتقسيم!!

لذلك استدعى أحد الأشخاص القريبين منه والذي كان يعرف عنه انه شيوعي قديم. وقال له لماذا يقف الشيوعيون مني على طرف نقيض. هل حلال عليهم أن يعترفوا باسرائيل وحرام علي ذلك؟ فقال له هذا الشخص. ومتى اعترف الشيوعيون باسرائيل ياسيادة الرئيس؟. فرد السادات كان ذلك بالموافقة على قرار التقسيم. فشرح له هذا الشخص الموقف من التقسيم وأبعادة الاضطرارية، وآفاقه النضالية من أجل وحدة فلسطينية ديمقراطية وتحررية. وأردف ومع ذلك أنا لست ممن يستطيع أن يتكلم عن الشيوعيين الآن ياسيادة الرئيس. وأراء الشيوعيين في المعارضة الجذرية لنهجك في القضية الفلسطينية أمر يخصهم اكثر، وهم يفهمونه اكثر، ويستطيعون التعبير عنه بطريقة أوضح. ويمكن أن تقرأه من خلال بياناتهم. فرد السادات ولكني لا أريد القراءة أنا عايز أقابلهم ونتفاهم. وسأل ترى من ترشحه لي يعبر اكثر عنهم؟ فرد هذا الشخص ظني أن زكي مراد هو اكثر الناس قدرة على التعبير عن موقف الشيوعيين في هذه القضايا. فرد السادات: إذن فاحضر زكي مراد لمقابلتي. وذهب ذلك الشخص وقص على زكي مراد القصة. وأوضح له رغبة الرئيس في مقابلته وإدارة حوار حول لماذا كانت معارضة الشيوعيين لنهجه جذرية، وكان أولى بهم أن يكونوا أول المرحبين وأول المشجعين. هنا إنبرى زكي مراد ليؤكد على عدة أمور هي:-

١- إن نهج السادات نهج إنشقاقي، فقد انشق عن الصف العربي، بل إنشق عن الاجماع العالمي الذي تأكد في ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة حسب البيان السوفيتي- الامريكي بشأن نزاع الشرق الأوسط تمثل فيه كل أطراف القضية ووفر لاسرائيل بهذا المسلك الانشقاقي ولأمريكا الغرض من أن تجعل من نهجه طوق الأمان الذي ينقذها من هذا الحصار المحكم الذي تأكد حولهما عالميا وعربيا.

٢- إن السادات يدعي أنه وقع اتفاقية سلام مع اسرائيل. والحقيقة أنه وقع معها اتفاقية حرب تعني إطلاق يدها في ادارة حروب ضد الدول العربية بشرط خروج مصر من اطار المواجهة معها. وهذا ماستثبته الأيام القادمة. لذلك نحن نقول عنها اتفاقية الحرب المسماه زورا باتفاقية السلام.

٣- إن السادات تجاوز كل الحدود في التفريط الوطني، فعندما فرط زيوار باشا، الذي شكل وزارته بعد وزارة سعد زغلول، في انتساب واحة الجغبوب لمصر لدى ترسيم الحدود بين ايطاليا وبريطانيا حول الحدود المصرية -الليبية لم يصل إلى ما وصل اليه السادات، الذي جعل لأول مرة حدود الجغرافيا تختلف عن حدود السيادة، والتفريط هنا يطول مبدأ ترسيم الحدود ذاته، ولايقف فقط عند أقاليم متنازع عليها.

٤- كذلك قبل السادات التعامل مع اسرائيل الصهيونية، مسقطا أي تحفظات عن الصهيونية العقيدة العنصرية وخاضعا خضوعا مزريا بكل الشروط التي أملتها اسرائيل الصهيونية عليه، دون ماحاجة اضطرارية لذلك، فأصبحت تجارة مصر وادارة علاقاتها في شتى المجالات مع الكيان الصهيوني تخضعان لنصوص اتفاقية مجحفة تعد نمطا مخجلا لاتفاقية تسليم وإذاعان لم تسطرها إجراءات الانتصار في حرب شنتها اسرائيل على مصر.

٥- لقد استبدل السادات علاقات الأخوة العربية، بعلاقات مزورة عن مايدعي بأبناء العمومة، مع العلم أن اليهود شئ والصهيونية العنصرية شئ آخر تماما، وكأنه صمم أن يقلب ترتيب العقل المصري والعربي الذي يقول: أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب، الى وضع مقلوب يقول

فيه: أنا والغريب على ابن عمى وأنا وابن عمى على أخى.

٦- انتحل السادات صفة تمثيل فلسطين، ضاربا بعرض الحائط ممثلها الشرعى والوحيد حسب قرارات مؤتمر القمة العربى والاعترافات الدولية الكثيرة ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

واستطرد زكى مراد لصاحبه، هذه هى الأسباب الموضوعية التى تجعل موقفنا نحن الشيوعيون المصرين على طرف نقيض مع السادات، وأننا فعلا رأس الرمح المضاد لنهجه، مما يجعل أى محاولة للحوار غير موجودة وغير متصوره. فقد يكون اللقاء والحوار بين مختلفين، ولكن لايمكن أن يكون بين متناقضين إلا على أساس الصراع، لذلك نرفض أن نقابل السادات هذا بصفة عامة، أما من حيث الجانب الشخصى فأنا ابن فلاح نوبى مصرى، ولن أسمح ليدى أن تمتد حتى ولو كان الثمن فك حبل المشنقة من فوق رقبتى، لمن فتح باب الوطن، وباب أجزاء غالية من ترابه على قلبى، للإرهابى الصهيونى بيجن، لن تمد يدى إطلاقا لتصافح يد السادات الذى مكن ليد بيجن الارهابى أن تستقر فى يديه ويسيرا معا على هذا التراب الطاهر... وارتفعت نبرات زكى مراد وكادت عيناه أن تدمعا. وحاول محاوره أن يهدئه. فرد زكى مراد إن مايعيد لى الهدوء فعلا هو أن تبلغ السادات ماقلته لك.

وبعد عدة أيام خطب زكى مراد لأول مرة منذ أن كان خطيبا فى الجامعة فى نهاية الأربعينيات فى يوم ١٩٧٩/٤/١٠ فى مناسبة تأسيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقال: «والآن تحددت الخنادق، وأصبح هناك خندقان متقابلان فقط، خندق أحباء الوطن ومخلصيه، وخندق اعداء الوطن وخائنيه. لاتقل لى لأى اتجاه سياسى تنتسب ولكن قل عن ماذا تدافع، أشير لك إلى أى الخندقين تقف».

وعلم السادات برفض لقائه، وجن جنونه، فكيف له وقد انتزع نفسه من مجرى السيل الجارف الذى اداره ضد الشيوعيين وبلغ به الزبى منذ يناير سنة١٩٧٧، ورضى أن يحاور هذه الشرذمة فترفض هى ذلك!؟ وكيف لهذا الزكى مراد أن يرفض مقابلة كبير العائلة وفرعون مصر الأخير!؟

وكان الجواب القبض على زكى مراد ورفاقه فى ١٩٧٩/٨/١٦ فى قضية انشاء حزب شيوعى خارج نطاق قانون الأحزاب، ويريد تغيير السلطة فى مصر وصفق الإعلام المصرى وادعى أن هذه أكثر القضايا إحكاما وأكثرها أنسجاما فى بناء الأدلة، واسقاط اكثر أجهزة الحزب من حيث الافراد وآلات الطباعة فى شدة السرية. وكانت المفاجأة أن محكمة أمن الدولة العليا أفرجت عن كل المتهمين بضمان محل اقامتهم، واعترض الحاكم العسكرى، وبعد اسبوعين فقط تم اعادة المحاكمة وأيدت الحكم السابق. وخرج ذكى مراد من السجن فى منتصف اكتوبر، ولم يمر إلا شهران واستشهد الرجل عندما كان يقود سيارته بمفرده على طريق القاهرة الاسكندرية الزراعى فى حادث غامض ومريب يوم١٩٧٩/١٢/١٨.

وهكذا قاد المنهج الشكلى السادات لتصور أن الشيوعيين أقرب إلى نهجه بالنسبة لإتفاقيتى كامب ديفيد حسب نهجهم فى قضية التقسيم، ولكن السادات أدرك قبل غيره كم كان هذا الاستنتاج خاطئا. وكيف أن الشيوعيين كانوا أبعد الناس، واكثر الناس رفضا لنهجه ومعاداة له. ويتضح أيضا لكل ذى عينين، ولكل ذى عقل أن موقف الشيوعيين فى القضية الفلسطينية تحكمه الرؤية المنهجية الواضحة، والرؤية المبدئية المستقيمة والتى تبنى على معاداة الاستعمار والامبريالية ومعاداة الصهيونية والايمان بالديمقراطية وعقيدة التحرر الوطنى، ووحدة النضال الأممى ضد الظالمين.

رابعا: تطورات الموقف النظرى والعملى للشيوعيين المصريين من القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربى الصهيونى

قامت دولة اسرائيل فى ١٥ مايو سنة١٩٤٨. ومنذ ذلك التاريخ تغيرت طبيعة المشكلة اليهودية كما تغيرت أيضا طبيعة مشكلة فلسطين وتغيرت ابعادها فإمتدت لتصير جوهر الصراع العربى- الصهيونى، ولتصير ركنا أساسيا فى سياسة معاداة الاستعمار والامبريالية العالمية، وعصبا هاما لوحدة القوى العالمية المعادية للامبريالية والعنصرية والمحبة للسلام. فهل وعى الشيوعيون المصريون هذه التغيرات؟

للإجابة على هذا السؤال، علينا أن نؤكد فى البداية أن الحركة الشيوعية المصرية انقطعت عمليا عن الوجود مالايقل عن خمسة عشر عاما بين سنة١٩٥٩، سنة١٩٧٣ سواء كان ذلك بفعل السجن الجماعى بكل كوادرها وعضويتها والمتعاطفين معها بين أول يناير سنة١٩٥٩، وحتى نهاية سنة١٩٦٤. أو سواء بفعل قرار الحل الارادى لتنظيماتها سنة١٩٦٥. ولاشك أن هذا التوقف سينسحب على معالجتنا لهذه القضايا. كتبت(١٥) نشرة كفاح الشعب فى عدد ديسمبر سنة١٩٥٥ وهى لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى الموحد، تحت عنوان القضية اليهودية مايلى:

«تغيرت سمات القضية اليهودية تغيرا جذريا منذ انشئت دولة اسرائيل سنة١٩٤٨. فلم تعد المكونات الأساسية لهذه القضية هى ضرورة البحث عن مأوى لآلاف اليهود المضطهدين فى «الجيتو» فى عدد من الدول أو لهؤلاء الذين نجوا من المذابح النازية البربرية، أو حتى تطلع الجماعات الصهيونية بدافع من الشعور الدينى أو القومى العودة إلى أرض الميعاد. لم يعد الأمركذلك. ذلك أن كل هذه العوامل قد اختفت الآن لتحل محلها المحاولات الواضحة التى تقوم بها الامبريالية الأمريكية -تحت ستار من الادعاءات التى كانت موجودة فى الماضى- لتجعل من اسرائيل رأس حربة لسياستها العدوانية تجاه الشرق الأوسط، وهى سياسة موجهة ضد مصر وسوريا

ولبنان والأردن والسعودية، وتستهدف تحويل اسرائيل إلى مخلب قط تستعلمه لفرض نفوذها وسيطرتها على اقتصاديات وسياسة الدول العربية».. وتواصل النشرة شرح كيفية اعتماد اسرائيل على المساعدات الاقتصادية الامريكية، وتحلل ماهو الهدف من هذه المساعدات الأمريكية لاسرائيل. ثم توضح لماذا اختارت أمريكا اسرائيل للقيام بهذا الدور، وملامح الطريق الذى تسوق إليه الامبريالية الامريكية اسرائيل والذى يتلخص فى:-

١- «دفع عملائها إلى خوض مغامرات سياسية بإثارة النزعات الدينية والقومية» وتجسيد مخاطر وهمية على اسرائيل من الدول العربية من الناحية العسكرية.

٢- تدفع أمريكا اسرائيل «إلى رفض أى حل سلمى يحمى ويحافظ على مصالح الشعوب العربية والشعب الاسرائيلى... لذلك يصرح بن جوريون «اننا لايمكن أن نفكر، مجرد تفكير، فى عودة لاجئ واحد فإن فى ذلك نهاية دولتنا، ولايمكننا فى الوقت نفسه الموافقة على توطين اللاجئين العرب فى منطقة النقب»(١٦)

٣- تشجع أمريكا الهجرة اليهودية لاسرائيل رغم الأزمة الاقتصادية الحادة بها «ففى الفترة من سنة١٩٤٨ إلى سنة١٩٥١ وصل عدد المهاجرين إلى ٦٠٠ ألف ثم تضاعف إلى ثلاثة أمثالة حتى سنة١٩٥٥. وتدفع السياسة الأمريكية مئات الآلاف من يهود اليمن والمغرب إلى الهجرة لاسرائيل وهى تحاول فى نفس الوقت جذب يهود دول شرق أوربا إلى هذا التيار».(١٧)

٤- «تهدف السياسة الأمريكية إلى تحويل اسرائيل إلى ثكنة عسكرية ضخمة» «ولايمكن لأحد أن يدعى أن هذه الهستريا العسكرية والالحاح المستمر على خلق شعور بعدم الأمان يتمشيان مع مصالح الشعب فى اسرائيل التى نشأت وهى تستمر مستترة بستار من الدين لتخدم فقط مصالح الامبريالية الأمريكية ولتمكنها من استمرار استغلالها للشعب الاسرائيلى ذاته. هذه هى السمات الأساسية لما يسمى بالصهيونية وهى ليست مجرد شعور عنصرى فحسب، بل هى أيضا وبصفة أساسية اختراع صنعه الامبرياليون البريطانيون ثم ورثه عنهم الامبرياليون الأمريكيون وحولوه إلى أداة تخدم سياستهم» ثم تنتقل النشرة إلى تحديد الموقف النضالى على النحو التالى(١٨) «...من الممكن وضع حد لحالة التوتر القائمة بين اسرائيل والدول العربية على أساس النقاط التالية:

١- تطبيق قرار الأمم المتحدة الصادر سنة١٩٤٧ والذى لايرضى الأمريكيون عنه اليوم لأنه لايحقق لهم أهدافهم الحالية فى الشرق الأوسط.

٢- عودة اللاجئين العرب الذين اضطروا إلى مغادرة فلسطين إبان الحرب مع تعويضهم عن الخسائر التى لحقت بهم أو عن الأرض التى انتزعت منهم.

٣- تشكيل حكومة ديمقراطية عربية فلسطينية ينتخبها الشعب الفلسطينى فى انتخابات حرة عاشت فلسطين العربية مستقلة وديمقراطية».

وتمر الأيام وعلى وقع هزيمة يونيو سنة١٩٦٧ القاسية، يدرك نفر من الشيوعيين. كم كان الخطأ جسيما حينما حلوا طوعيا تنظيماتهم، وترفد الحركة الشيوعية برهط كبير من كوادر منظمة الشباب الاشتراكى، وتنقضى أوائل السبعينيات فى لملمة الخيوط، حتى يعلن الحزب الشيوعى المصرى عن استئناف مسيرته بميلاد جديد فى أول مايو سنة١٩٧٥. وتأتى رحلة السادات إلى القدس، ويلعب الشيوعيون الدور الرئيسى مع حلفائهم من قوى اليسار فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والكوادر الناصرية فى رفض نهج السادات. ويظلون على مبادئهم متميزين على غيرهم من باقى المناضلين، مؤكدين إن الصراع العربى ٠الصهيونى صراع قومى تحررى. وأن القضية الفلسطينية هى جوهر هذا الصراع وهى فى الوقت ذاته تخص أولا الشعب الفلسطينى داخل الوطن وفى المنافى. وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثله الشرعى الوحيد. وأن القرار الفلسطينى له تميز خاص، وله تفرد خاص. فقد انقضى وقت الغاء البعد الفلسطينى الخاص وشطبه بالبعد العربى العام فحسب. ورغم عزلة نسبية فرضتها ديماجوجية نظام السادات وإعلامه عن السلام، ورغم نجاح هذه الحملة نسبيا لاستنادها على رغبة حقيقية للشعب المصرى فى السلام، لم يقنع الشيوعيون بالدعة والاستسلام فقد ظلوا يرددون تعبير زكى مراد حول اتفاقية الحرب المسماه باتفاقية السلام، وظلوا يناضلون ضد كامب ديفيد نهجا ومواثيق، وظلوا يوطدون علاقات النضال بالقوى الفلسطينية وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد دفع الشيوعيون المصريون اكبر الجزاء والغرم لمقاومة نهج كامب ديفيد، وسجن منهم الكثيرون ودبحت اكثر من قضية لمقاومة التطبيع. فكتبوا على الجدران «لا لاتفاقية العار» وكتبوا فى نشراتهم وفى منشوراتهم يعارضون كل اجراء يأتى به نهج كامب ديڤيد، ولم ييأسوا، وظلوا حماة فلسطين فى قلب مصر بالأغنية والشعر والعلاقات النضالية، إلى أن كانت الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووى فى العراق فى سنة١٩٨١ إثر لقاء بيجن -والسادات فى مايو سنة١٩٨١، يومها أدرك معظم أبناء الشعب المصرى كم كان خداعهم مرا، وكم كان تعبير اتفاقية الحرب المسماة زورا باتفاقية السلام دقيقا.

واستيقظ الوعى الشعبى من جديد بخطر نهج كامب دڤيد وخطر العزلة العربية، وخطر ضم مصر إلى صفوف الامبريالية والصهيونية.

وانزعجت أجهزة الحكم ودبرت بليل أحداث الفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء، وتزلزل الوطن واستحكمت وحدة المعارضة، كل المعارضة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار. وجن جنون السادات ونازل كل القوى وكل الشخصيات المعارضة، مرة واحدة فى ٣ سبتمبر سنة١٩٨١. يومها وقع السادات شهادة موته الذى تحقق بالاغتيال بعد شهر واحد فى ٦ اكتوبر سنة١٩٨١. وتطورت الأحداث وقام مناحيم بيجين، الذى مشى فى جنازة السادات، بعد عدة شهور باجتياح لبنان، ووصلت قوات اسرائيل أول عاصمة عربية أى بيروت. عندها أدرك الجميع مامعنى اتفاقية الحرب المسماه زورا باتفاقية السلام.

غير أنه فى أواخر سنة ١٩٨٠ عقد الحزب الشيوعى المصرى مؤتمره الأول. وأصدر برنامجه. وقد ضمنه أجزاء كبيرة عن قضية فلسطين وقضية الصراع العربى -الصهيونى. وطرح تصورا عاما يقوم على استراتيجيتين:-

الأولى: هى إقامة دولة فلسطين المستقلة على أى جزء يحرر من ترابها تحت قيادة الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى منظمة التحرير الفلسطينية.

الثانية: قيام الدولة العلمانية الديمقراطية الموحدة على كل فلسطين فى مرحلة تالية لإزالة خطر الصهيونية العنصرية العدوانية.

لقد واجه هذا البرنامج بهذه الصياغة ضغوطا متعددة على الحزب أهمها مايلى:-

١- ضغوط يسارية متنامية فى صفوف الجماعات الماركسية ذات النزعة القومية المتطرفة، والتى تزايدت فى البيئة المصرية فى سنوات السبعينات كرد فعل حاد لعملية الحل للتنظيمات الشيوعية سنة١٩٦٥، وكرد فعل حاد لسياسات الردة التى باشرها السادات عن نهج الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية التى باشرتها الفترة الناصرية.

٢- تزايد دور الجماعات الماركسية القومية فى المحيط العربى العام وتسخينها للجو السياسى والفكرى فى اتجاهات قومية متطرفة، تكاد تزاوج بين اليهود والصهيونية.

٣- تزايد دور الاتجاهات العقلانية فى منظمة التحرير الفلسطينية، وقبولها للنهج الثورى العملى فى ضرورة ايقاف مد الاستراتيجية الصهيونية، باقامة الدولة الفلسطينية ولو على شبر واحد محرر من أرض فلسطين.

٤- تزايد التراث النضالى الشيوعى على أسس عملية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربى -الصهيونى الأخرى.

كذلك دعا برنامج الحزب الشيوعى المصرى، والذى نشر فى مطبوعات دار الفارابى فى لبنان سنة١٩٨٣، إلى تعدد وسائل النضال والكفاح دون الدعوة إلى وسيلة كفاحية واحدة كاستراتيجية حرب التحرير الشعبية التى ضغطت بها الاتجاهات الماركسية ذات النزعة القومية العالية. ودعا إلى استخدام استراتيجية ثورية تقوم على كافة الوسائل سلما وحربا، وصراعا ومفاوضات. ودعا الى الالتزام بقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بصدد القضية الفلسطينية.

لقد أدرك الحزب الشيوعى المصرى،متميزا فى ذلك عن كل ماعداه فى الساحة السياسية المصرية أهمية النظر إلى اسرائيل على أنها ليست كتلة واحدة لاعلى مستوى الشعب، ولاعلى مستوى العقيدة، ولاعلى مستوى الوعى السياسى، ولاعلى مستوى الكفاح والنضال السلمى.

فاليهود ليسوا كلهم صهاينة، والشعب داخل اسرائيل ليس كله صهيونيا فهناك من يرفض الصهيونية داخل اسرائيل وفى مقدمة هذا الاتجاه الحزب الشيوعى الاسرائيلى «راكاح».

كذلك ادرك الحزب من خلال علاقاته الواقعية أن هناك قوى صهيونية باتت تدرك أهمية السلام الذى يقوم على مبادلة الأرض بالسلام. والاقرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

لقد كانت القضية الفلسطينية تمثل أحد المحاور الرئيسية لنضالات الشيوعيين المصرين فى سنوات الثمانينيات.

فإلى جوار قوات المقاومة الوطنية فى لبنان، والى جوار قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان، وقف الشيوعيون المصريون، وناضلوا مع الفريقين فى النصف الثانى من سنة١٩٨٢ بالسلاح وبالفن وبالكلمة. وقادوا المعارضة المصرية فى تأليف لجنة مناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، التى أرسلت حمولة باخرة من المساعدات العينية لدعم الكفاح ضد اجتياح اسرائيل للبنان.

ولعب الشيوعيون دورا رئيسيا فى لجنة دعم الانتفاضة الفلسطينية ضمن اطار جبهوى وطنى متسع. وليس صدفه أن أول من تكلم باسم الشيوعيين المصريين فى المؤتمر الشعبى الحاشد الذى نظمته هذه اللجنة للمناضل ياسر عرفات فى يناير سنة ١٩٩٠ كان أول صوت ينطلق فى مصر وفى الوطن العربى منددا بهجرة اليهود السوفييت لاسرائيل، ومنتقدا الدور السوفيتى فى هذا الصدد وداعيا إلى التصدى لهذا الخطر.

إن أدبيات الشيوعيين المصريين بشأن القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربى - الصهيونى فى الثمانينيات تقع فى مجلدات. والعلاقات الفعلية التى تخدم هذه القضايا تحتاج لعدة كتب لتسجلها. غير أننى أود قبل أن أختتم هذه الدراسة أن أشير إلى مايلى:-

نظرا للتداعيات الكثيرة عالميا وعربيا وفلسطينيا أدرك الشيوعيون المصريون الآن أن الخضوع للإبتزاز اليسارى للجماعات القومية على مختلف تلوناتها الاجتماعية السياسية، فى الجناح القومى الماركسى لم تعد ذات بال. لذلك

يناقش الشيوعيون المصريون بجدية الآن قصر استراتيجية حل القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى على استراتيجية واحدة تقوم على فكرة:

شعبان - دولتان وفى هذا الصدد تعمل كل أساليب النضال حتى تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضى الفلسطينية المحررة من الاحتلال الاسرائيلى. وترى أن معالجة المشكلة الفلسطينية والصراع العربى -الصهيونى تلتزم بالاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطينى وبان منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد وحقه فى اقامة دولته الوطنية المستقلة، وحقه فى تقرير مصيره. وذلك على أساس الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن كلها التى تخص الشعب الفلسطينى وقضايا الصراع العربى -الصهيونى. وتدعو إلى عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تدعى اليه كافة الأطراف على قدم المساواه بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية -الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ويرى أن قضية نضال الشعب الاسرائيلى ضد العنصرية والعدوانية الصهيونية قضية من صميم أختصاص السكان فى اسرائيل من يهود وعرب. وأن النضال الديمقراطى العام هو فقط النضال الضرورى لمباشرة هذه المهام على كافة الأصعدة، الوطنية والإقليمية والدولية.

وبعد فقد تصور البعض أن هناك ماينتقد فى مسيرة كفاح الشيوعيين المصريين بخصوص القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربى-الصهيونى. غير أنى أرى أن سياسة تقاس بالظروف التى أملتها، والمبادئ التى تحكم حركة المناضلين. وعلى ضوء هذا اتقن الشيوعيون المصريون دوما أداءهم النضالى فى هذه القضايا فجاءت وسائلهم الكفاحية ملائمة للظروف المحيطة، ولموازين القوى السائدة، ومتسقة مع تكوينهم العقيدى المناضل دوما من أجل تحرر الانسان والأوطان من أى استغلال يقع من كائن من كان دولة أو فردا. هذه رؤيتى وهذه الوقائع التى حفلت بها الدراسة تثبت ما أدعيه.

الهوامش

١- د.رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المجلد الثالث: الأمل للطباعة والنشر -القاهرة- سنة١٩٨٨ ص٤٠٦، ٤٠٧.

٢- د.عواطف عبد الرحمن :مصر وفلسطين: سلسلة عالم المعرفة رقم٢٦- الكويت فبراير سنة ١٩٨٠.

٣- د.عواطف عبد الرحمن :المرجع نفسة ص١١٩.

٤- د.عواطف عبد الرحمن :نفس المرجع ص١٣١، ١٣٢.

٥- د.رفعت السعيد : المرجع السابق ص٤٠٩، ٤٠.

٦- د.رفعت السعيد: نفس المرجع ص٤٠٥.

٧- د.رفعت السعيد: نفس المرجع ص٤١٢.

٨- نفس المرجع ص٤١٢، ٤١٣.

٩- نفس المرجع ص٤٢٨.

١٠- د.رفعت السعيد: نفس المرجع ص٤٢٠.

١١- نفس المرجع ص٤٢٤.

١٢- نفس المرجع ص٥٠٤.

١٣- نفس المرجع ص٥١٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٤٤.

١٤- نفس المرجعص٥٣٣،ص٥٥٤ ،ص٥٥٧ ،ص٥٥٨ ، ص٥٥٩

١٥- د. رفعت السعيد: المرجع السابق ص٦٠٦، ص ٦٠٧.

١٦- نفس المرجع ص٦٠٨، ٦٠٩.

١٧- نفس المرجع ص٦١٢، ٦١٣، ٦١٤.

١٨- نفس المرجع : من ص٦٣٤- ص٦٣٩.

حقيقة خط القوات الوطنية والديمقراطية
يناير ١٩٤٨

فؤاد عبدالحليم

التاريخ الحديث للحركة الشيوعية المصرية التى واكبت نشأتها إندلاع الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية وانتفاضة الشعوب المقهورة فى جميع أرجاء المعموره ضد الاستعمار بكل أشكاله وصوره... هذا التاريخ يتعرض كما هو الحال فى كثير فى القضايا الى نظرات وتقييمات أحادية الجانب وجزئية، الامر الذى يفقدها الموضوعية الثورية . ومع مرور الزمن تتحول هذه التقييمات الأحادية الجانب والجزئية الى مسلمات وأحكام قدسية غير قابلة للدحض.

وينطبق هذا الوصف على ما عرف فى الأربعينات فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية الحديثة باسم «خط القوات الوطنية الديمقراطية» الذى أستخدم فى الأربعينات كشماعه لمهاجمة التيار الثورى فى الحركة الشيوعية، ونقصدهنا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» وللأنقسام على هذه الحركة من داخلها والهجوم القاسى عليها من خارجها .

إن الواقع والحقيقة تقول إن الحركة الشيوعية المصرية الحديثة نشأت منقسمة . فالانقسام يكاد يكون قاسماً مشتركا أعظم فى تاريخها وأنها عندما توحدت فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) لم تكن تضم جميع الحلقات والمجموعات الماركسية . وبالتالى فان «حدتو» بوحدتها لم تضع حدا نهائيا للانقسام فى صفوف الشيوعيين فى حين أن وحدتها قد حققت إنجازا ضخما يحسب لها فى تاريخ توحيد الشيوعيين المصريين .

ومن ثم يمكن أن نقرر أنه من الخطأ إلقاء اللوم على خط سياسى معين حتى بافتراض خطئه فى حدوث الأنقسامات وشيوعها داخل الكيان والتنظيم الواحد . فالاحزاب الشيوعية تحدد لوائحها وقواعدها التنظيمية المسارات التى يمكن لجميع الأطراف المتصارعة باتباعها أن تؤدى الى تجنب أو إضعاف الظاهرة الانقسامية . ولكن يبدو أن الخبرة والمعرفة اللازمة فى هذا المضمار لم تكن متوفرة فى ذلك الحين وكانت مفتقده لدى قيادة «حدتو» بدرجة كبيرة . كذلك فان التربية الحلقية للكوادر قد تركت بصمتها على تكوين كوادر حدتو، ولم تكن هناك سياسة واعية متبعة لتربية الكادر بروح الرفاقية النضالية والاحترام والمساعدة المتبادله بعيداً عن التعالى البورجوازى . وبالاضافة الى هذا فان الأجانب فى الأغلب الاعم هم المؤسسون للحركات والحلقات الماركسية فى الأربعينيات وهم بحكم وضعهم الاجتماعى المتميز فى مصر وخاصة اليهود منهم كانوا بصفة عامة يعيشون فيما هو أشبه بالجيتو المنعزل عن حركة الجماهير الشعبية المصرية فى الشوارع والمصانع والمدارس ..الخ . وهو الأمر الذى أفقد جزءاً كبيراً منهم القدرة على الرؤية السليمة للأحداث فأوقع الكثيرين منهم فريسة للأفكار المضللة. وأكثر من هذا كانت الضربات القاسية التى وجهت للحزب الشيوعى المصرى القديم وتعثر علاقاته مع الأحزاب الشيوعية الأخرى تأثيرها ولو بطريقة غير مباشرة على تفشى الظاهرة الانقسامية فى مصر حيث أدى هذا الى غياب العلاقة الرفاقية بين الأحزاب المتماثلة فى مختلف البلدان، تلك العلاقات التى

* فؤاد عبد الحليم : أحد قادة الحركة الشيوعية المصرية

تلعب أحيانا دور صمام الأمان فى حل النزاعات والاختلافات بأسلوب رفاقى وحزبى سليم.

ومن ناحية أخرى لعبت الرجعية المصرية ومن ورائها القوى الاستعمارية والصهيونية فى الأربعينيات دورا نشطا ومرسوما بعناية وذلك من خلال عملائها المستترين وأيضا من خلال الأحكام العرفية التى أعلنتها عام ١٩٤٨ وحالة الجذر الثورى التى واكبت حرب فلسطين والدعايات الموتورة ضد الشيوعيين والاعتقالات الواسعة لهؤلاء الذين عارضوا بقوة هذه الحرب الرجعية ومحاولة تشوية صورتهم فى آذهان الجماهير .

وفى ضوء ما سبق نستطيع أن نتكشف أن هناك جوانب فى الحقيقة كانت أو مازالت خافية أو متجاهلة عن هؤلاء الذى يوجهون اصبع الاتهام الى خط القوات الوطنية باعتباره المسؤل عن الانقسام فى حدتو .

غير أنه بادئ ذى بدء علينا أن نعترف أن مناقشة أى تقرير سياسى أو خط سياسى أو أية قضية مهما كانت طبيعتها يستلزم أن يكون تحت أيدى المفسرين والمناقشين والمتصارعين المادة الكاملة المتعلقة بهذا الموضوع وجميع ما أثير حوله من واقع البيانات المكتوبة والشهادات المؤكدة .

ولكننا فى حالة خط القوات الوطنية والديمقراطية لا ولم يتوفر حتى الآن المخطوط الأصلى لهذا الخط والتقارير الأخرى التى إنتقدته وكتبت ضده من حانب معارضية . ويقر بهذه الحقيقة جميع الذين تصدوا لكتابة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية .

ويضاف الى هذا أن شهادات الشهود الذين عاصروا وشاركوا فى النضال فى تلك المرحلة لا يمكن الاعتداد الكامل بها، حيث أنه من الوارد أن تكون متأثرة بمواقف أشخاصها وأيضا بمدى إقترابهم أو بعدهم عن مراكز اتخاذ القرار فى تلك الفترة . ويدخل فى هذا الاطار أيضا عامل الزمن والقدرة الشخصية على أسترجاع الوقائع والاحداث فى صورتها الصحيحة وهو أمر غير متوفر الأمر الذى نلاحظة فى الشهادات التى بذل عدد من المؤرخين لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية جهدا طيبا فى جمعها .

وفضلا عن ذلك فان الخط أو التقرير السياسى (خط القوات الوطنية الديمقراطية) الذى وضعه يونس (هنرى كوريل) مؤسس الحركة المصرية للتحرر الوطنى (ح.م) والمسئول السياسى للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) بعد الوحدة التى تمت بين منظمة (ح.م) ومنظمة إسكرا «الشرارة) فى مايو عام ١٩٤٧ والذى قدمه الى اللجنة المركزية لحدتو فى يناير ١٩٤٨ كان يعالج العديد من القضايا المتشابكة والمتفرعه . ففضلا عن فكرة حزب القوات الوطنية والديمقراطية تعرض لقضايا ملحة كانت تواجه العمل النضالى المباشر لمنظمة «حدتو» والتى كانت مثار اختلاف مثل قضايا التعميل والأجانب والتنظيم الفئوى ..الخ ولنا أن نتصور كيف كان يمكن أن يؤتى الصراع والنقاش السياسى ثمرته المرجوة فى ظروف كانت تتعرض فيه حدتو لهجمات بوليسية منتظمة يوميا ويعتقل فيها العشرات من كوادرها والمنظمة عاجزة أو شبه مشلوله عن تأمين كواردها ضد عمليات القبض البوليسية بينما يتواجد فى صفوفها تيار قلب جدول أعمال الهيئات والمستويات الحزبية الى حلبه مناقشات وانهامات بالانتهازية والعمالة والبوليسية وخيانة الطبقة العاملة ..ألخ ودفعت بالتالى الى الخلف القضايا الجماهيرية والنضالية والواجبات العملية اليومية للتنظيم .. وكيف كان من الممكن أن يدار صراع ونقاش إيجابى فى جو مشحون باثارة النعرات القبلية والحلقية فى صفوف «حدتو» ..فالتيار السياسى الرئيسى الذى كان يعارض التقرير السياسى الذى وضعة يونس يتمثل في الكادر الذى كان ينتمى الى تيار منظمة «إسكرا» (الشراه) كان يستخدم سلاح المزايدة وإثارة. النعرات أكثر منه تقديم المقترحات والحلول المدروسة جيدا .. فلكى يتخلص من «يونس» كان يدعو الى تمصير القيادة، ولكى يكسب العمال الى صفة كان يدعو الى تركيز عمل المنظمة ..١٠٪ أو ٧٠٪ على الاقل فى صفوف العمال وتولية العمال المراكز القيادية فى التنظيم دون إعتبار لكفاءاتهم وقداراتهم النضالية والسياسية . كما دعا الى تصفية العمل الحزبى فى أقاليم الوجة البحرى والقبلى ..هذا فضلا عن إتهامهم لكادر الحركة المصرية للتحرر الوطنى بأنه كادر عملى تجريبى يدير ظهره للنظرية الماركسية اللينينية ولايسترشد بها فى نضاله فى حين أن كادر «ح.م» كان يتهم كادر «إسكرا »بأنهم ببغاوات ماركسية تجيد حفظ ونقل النصوص النظرية وليس استخدامها ..

وفى ظل كل هذه الظروف كان هناك سؤال يطرح نفسه بقوة ألا وهو توقيت التقرير السياسى الذى وضعة «يونس» وقدمة للجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو).. هل كان هذا التوقيت مناسبا وسليما علما بأن يونس «نفسه» أقر فيما بعد بأن هذا التوقيت لم يكن مناسبا وقال يونس (كوريبل) بالحرف «أقول أن التقرير كان ذريعة- وخاصة أننى سحبتة إزاء ردود الأفعال التى أثارها- للصراع ضد «يونس»الذى أصبح التصالح معه أمرا مستحيلا إذا أنشى تيار سمى .«بالتيار العادلى (نسبة الى عادل»[1] لمواجهة اليونسبة ..

«ولننقل فورا إنه تيار سلبى لا يقترح سوى مقاومة خط القوى الوطنية الديمقراطية.. وبالرغم من سحب التقرير، وعدم تغير شئ فى الممارسة ..ورغم مناشدتنا للمعارضين بأن الواقع يفرض علينا مشاكل خطيرة وهامة جدا إلا أننا كنا كمن ينطح فى الصخر»[2]

ومن هنا يمكن القول بلا تعسف بأن قيادة «حدتو» فى

مجملها وبدرجات متفاوته لم تكن فى تلك الفترة تمتلك المعرفة السياسية والنظرية الكافية لإدارة الصراع الايديولوجى داخل التنظيم ولإدارته بالأسلوب الذى يحفظ للتنظيم وحدته السياسية والتنظيمية وأن هذه الوحده السياسية تقوى بتسلح التنظيم باستراتيجية وتكتيكات وأسس تنظيميه سليمة كذلك لايفوتنا أن نضع فى الاعتبار جنينية التنظيم وإن إشتد عوده فى تلك الفترة التاريخية واحتمالات الصواب والخطأ فى بناء خط فكرى وسياسى.

لهذا كله يجب الاقرار بأن التعرض لخط القوات الوطنية الديمقراطية له محذوراته القوية التى تجعل عملية تقييم صحيح له من الأمور غير المأمونة أو المتيسرة وإن كانت مخاطرة محسوبة.

ولكن ما هو حقيقة خط القوى الوطنية والديمقراطية؟

أولا : يقول يونس (هنرى كوريـيل) صاحب هذا الخط السياسى شارحا فكرته يقول أن «ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خلقت واقعا جديدا جذب الى العمل الثورى فى مصر قوى طبقية غير عمالية ..بمعني أن الطبقة العاملة ليست الطبقة الثورية الوحيدة فى مصر وإنما هناك قوات ثورية أخري ، وأنه مع الاعتراف بقيادة الطبقة العاملة يجب أن يكون الحزب حزبا لكل الجماهير الثورية - في إطار المرحلة - حزبا لمصر كلها ، أى أن الشعب كله يجب أن يشعر أن الحزب ملك له وليس للعمال وحدهم.. »(٣)

ويقول يونس أيضا ..« تم الانفصال الحقيقى (يقصد داخل حدتو) على أثر تقرير قمت بتقديمة ..وبهدف هذا التقرير الى توسيع تمثيل الحزب والاقتراح بأن يصبح «حزب القوى الوطنية والديمقراطية».. فى جو عادى تبدو المشكلة بسيطة ..ما هى الصيغة القادرة حقا علي التعبئة فى ظل الظروف التى تمر بها؟ هل هى قاعدة الحزب العمالى أو صيغة أكثر إتساعا؟ من البديهى أن التنازل عن إقامة الحزب الشيوعى التقليدى لم يكن هو غرض التقرير الذى يعبر فى الواقع عن حقيقة أساسيه وهى أن الطبقات ذات الجوهرغير العمالى يمكن أن تقبل قيادة شيوعية وأن تعتبرها ممثلا شرعيا لها فى ظل انتصارات الاشتراكية الباهرة .وقد عرفت فيما بعد أن أحزابا شيوعية عديدة تبنت هذه الصيغة نفسها ..وعلى كل الاحوال كان التقرير قابلا للمناقشة لماذا إذن لا تتم مناقشته وتعديلة والغاؤه اذا لزم الامر؟(٤)

ويضيف هنري كورييل «يونس» «إننى بالرغم من عدم وضوح الرؤية تماما كنت أعرف أن الحركة المصرية هى الممثلة للتيار الثورى الصادق داخل الحركة الديمقراطية . وهذا ما أثبتت الأيام صدقة بالنسبة «لاسكرا» التى تمثل التيار الآخر فى هذا الوقت حسم التاريخ بوضوح نقطة من هم الثوريون؟ وعلى الرغم من أننى لم أعاصر حقبة الحزب الشيوعي المصري الا أننى لا أعتقد أن التاريخ قد أجاب بطريقة مختلفة عن السؤال نفسه»(٥)

ويقول «يونس» أيضا «لقد إنتهى النقاش (المقصود داخل اللجنه المركزية لحدتو) باقتراح بالدعوة الى مؤتمر يعقد بعد شهرين ونصف وبدأ الاتجاه العادلى «نسبه الى عادل» حملة إثارة واسعة حول ما أسماه «خط القوى الوطنية الديمقراطية» ووجه الى مشروع «يونس» نقدا يتلخص فى ثلاث نقاط :

١- إنكار الدور القيادى للطبقة العاملة .

٢- الخلط بين الحزب والجبهة الشعبية

٣- المبالغة فى تقدير الدور الثورى للبورجوارية الصغيرة ومساواته بدور الطبقة العاملة . وكان يؤيد نقده بالحديث عن نظام القطاعات السائدة فى الحركة الديموقراطية، وعن العدد الكبير الذى تضمه من صغار البورجوازيين والطلبة والأجانب ..الخ ويزعم أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى تمثل جبهة شعبية ذات فيها التنظيم الرئيسى . هكذا كان عادل والاسكرويون «نسبة الى «إسكرا» يبررون إنقسامهم وقيامهم بافساد الحركة وشلها عمدا .. »(٦)

ثانيا : ومن جانبنا نحن يهمنا أن توضح عددا من الحقائق الهامة المتعلقة بهذا الجدل المثار حول خط القوى الوطنية والديمقراطية . فبتدقيق النظر أكثر لم ترد كلمه واحدة فى هذا التقرير أو الخط السياسى تدعو نظريا الى حل الحزب الشيوعى (منظمة حدتو) تحت شعار أن هناك واقعا جديدا قد نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية يستدعى التنكر للنظرية الماركسية اللينينية وخاصة فى مجال التنظيم كما حدث بشكل أو آخر. والمثال كان فى ظهور البراودرية التصفوية فى أمريكا فى تلك الفترة كما أن خط يونس يؤكد على أن النظرية الماركسية اللينينية هي النظرية التى تسترشدبها «حدتو» فى نضالها حيث أن هذه النقطة الجوهرية لم تكن أبدا مثار خلاف داخل «حدتو» بكافة مستوياتها القيادية والقاعدية وكافة الفصائل التى توحدت فيها عام ١٩٤٧ وأساسا الحركة المصرية للتحرر الوطنى (ح.م) بقيادة يونس ومنظمة إسكرا «الشرارة» بقيادة شندى .

ثالثا : وأيضا لم يتواجد فى تلك الفترة من قال أو دافع عن أن هذا الواقع الجديد الذى تحدث عنه يونس وزملاؤه فى خط القوى الوطنية والديموقراطية قد غير من الحقيقة الماركسية القائلة بأن الطبقة العاملة هى أكثر طبقات المجتمع ثورية وأكثرها صلابة وتنظيما وقدرة على قيادة النضال وإن كان هذا لا ينفى ثورية الطبقات الكادحة والمقهورة الأخرى فى المجتمع المصرى الذى كان يرزح تحت سيطرة الاستعمار والاقطاع والرجعية. إن خط القوى الوطنية الديموقراطية أراد أن يؤكد

ويطور العلاقة بين عمليتين تاريخيتين ألا وهى تحرر الطبقة العاملة من القهر البورجوازى من ناحية ونضال الشعوب المقهورة ضد الاستعمار من الناحية الأخرى، وأن هناك طبقات غير عمالية وفئات كادحة فى مصر فى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية وإنتشار الأفكار الاشتراكية وافتضاح الوعود الاستعمارية الكاذبة التى كانت تمنى شعبى مصر والسودان بالاستقلال والحرية.. إن هذه الطبقات والفئات قد أصبحت أكثر استعداداً عن ذى قبل، وليست الأكثر إستعدادا فى صفوف الحركة الثورية.

رابعاً : إن خبرة أبناء الشعب المصرى من كافة فئاته وطبقاته الذين جذبهم النضال الثورى ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية فى الأربعينيات والذين انضموا الى صفوف الحركة الشيوعية المصرية فى تلك المرحلة قد تبنوا النظرية الماركسية اللينينية وهم بتبنيهم لهذه النظرية يكونون قد تخلوا عن أفكارهم الطبقية - ولو من الناحية النظري - تلك الأفكار المغايرة لفكر الماركسية اللينينية أى فكر الطبقة العاملة وهم بحكم هذه الوضعية الجديدة لا يكونون ممثلين لطبقاتهم بل يصبحون ممثلين للطبقة العاملة

خامسا : لقد كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) سباقة فى تحديد هويتها عندما إختارت هذا الإسم لتنظيمها باعتبارها تنظيما ثوريا لحمته من المصريين الثوريين وهدفه المرحلى المباشر هو تحرير الوطن من الاستعمار والاقطاع والرجعية بينما لم تكن التنظيمات الأخرى على نفس مستوى الحرص على تحديد هويتها مثل منظمة «إسكرا» (الشرارة) التى إختارت لنفسها هذا الاسم نقلا عن إسم جريدة «إسكرا» (الشرارة) التى كان يصدرها لينين وفى الوحدة بين ح.م وإسكرا كانت الحركة المصرية (ح.م) حريصة على أن تعطى المنظمة المتحدة الجديدة إسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» هذا الاسم الذى يعتبر امتدادا لاسم الحركة المصرية (ح.م) وإن كان هذا الاسم الأخير أكثر تحديدا للهدف المرحلى المباشر الذى تناضل المنظمة فى سبيله .

وهنا يمكن أن نضع عددا من الخطوط تحت هذا التوافق بين الإسم الذى اتخذته الحركه الديموقراطيه للتحرر الوطني والاسم أو العنوان الذى إتخذه التقرير السياسى الذى قدمه يونس كخط سياسى للمنظمة التى كان يتولى فيها منصب المسئول السياسى ألا وهو خط القوى الوطنية الديموقراطية ..وبالنسبة للاسم الأول «حدتو» لم يحدث حوله أى إشكال حقيقى بينما أصبح الاسم الثانى «خط القوى الوطنية الديموقراطية» محل إتهامات باليمينية والانتهازية وخيانه الطبقة العاملة والتيتوية رغم تطابقه مع الاسم الأول وأتخذ كشماعة لجميع الاشكالات التى كانت تواجه نضال «حدتو» فى تلك الفترة من الاربعينات. ومن جانبنا نقول اذا كان لنا أن نسترجع الظروف الموضوعية والذاتية التى كانت تحيط بالحركة الشيوعية عامة والحركة الديمقراطية (حدتو) أساسا فى هذه الفترة من الأربعينيات. يمكن أن نقول أن هذا التقرير السياسى المعنون بخط القوى الوطنية والديموقراطية كان يستلهم الأهداف الآتية :

١- كان يستهدف تجديد منظمة «حدتو» وتعميق علاقاتها النضالية بجماهير الشعب واكتشاف خصوصية الواقع المصرى، وتجديد فكرها وممارساتها .

٢- وكان يستهدف ترسيخ وحدة كادر حدتو السياسية تلك الوحدة التى كانت هشة تنظيميا .

٣- واستهدف التقرير السياسى توجيه نشاط حدتو الجماهيرى الى العمال ورفع شعار التعميل وتربية الكوادر العمالية المسلحة بالفكر الماركسى اللينينى، علما بأن الأقسام العمالية فى تلك الفترة شهدت تراجعا كبيرا في عضويتها الأمر الذى أثار الجدل والشقاق .

٤- وفى نفس الوقت ومتسلحا بالجرأة الثورية طرح التقرير السياسى ضرورة الانطلاق بنشاط حدتو إلى الأقاليم والمدن الريفية والقرى والنجوع وهو النشاط الذى يعتبر استلهاما ثوريا للواقع المصرى والضرورات العملية الثورية وقد حقق هذا النشاط الأخير نتائج باهرة وأثار كثيرا من المعارضة والجدل السفسطائى من جانب المعارضين لخط يونس «خط القوات الوطنية الديموقراطية» وأثاروا العديد من الحجج الزائفة بالاضافة الى الحجج التى تحاول التستر بالدعاوى النظرية وفى هذا الاطار -على سبيل المثال لا الحصر- ادعى المعارضون للنشاط فى الاقاليم والريف أن هذا النشاط يستوعب عددا من الكادر الحزبى وأن الاقسام العمالية فى التنظيم فى أمس الحاجة لهم . ولكن كان واضحا زيف هذا الادعاء حيث أن مجموع الكادر الحزبى المحترف فى أقصى توسع لهذا النشاط فى تلك الفترة فى الوجهين البحرى والقبلى لم يتجاوز أبدا عدد أصابع اليدين بينما كانت القاهرة والاسكندرية تعج بعشرات وعشرات الكوادر الذين كان يقضى بعضهم جزءاً كبيرا من وقتهم وجهدهم فى الصراعات الحزبية الداخلية ويفرغون ثوريتهم فى الاتهامات المتبادلة.

وقد أدى التوسع الجرئ للعمل فى الاقاليم الذى وقف يونس بمشروع خطه السياسى وراءه وسانده بكل حزم الى تطوير المفهوم السياسى والتنظيمى للعمل فى صفوف الفئات المختلفة واستلهام تقاليد الريف وتطوير أساليب العمل التي كانت بالضرورة تختلف عن أساليب العمل فى المدن ..كما ظهرت بالضرورة الحاجة الى حلقة من الكادر الثوري المحترف . ولاول مرة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية الحديثة تواجد محترفون ثوريون مقيمون إقامة دائمة فى مناطق الاقاليم المختلفة ومتمركزون فى مدنها ومنتشرون فى قراها ..ولم يتورع المعارضون لخط القوات الوطنية الديموقراطية عن أن

يطالبوا بوقف النشاط فى الأقاليم والمناطق الريفية وسحب كوادره منها تحت شعارات تتراوح بين تركيز النشاط فى المناطق العمالية ١٠٠٪ أو ٧٠٪ واستخدمت فى هذا الصراع الحجج المذهبية المقتبسه إقتباسا تعسفيا من الكتب النظرية مثل كتاب لينين «واجبات الاشتراكيين الديموقراطيين الروس» الذى نصح فيه لينين الاشتراكيين الديموقراطيين الروس فى بداية نشاطهم بالتركيز على العمال...

الموقف من التيار الدينى السياسى.

أثيرت فى الأربعينيات فى صفوف الحركة الشيوعية قضية الموقف من التيار الدينى السياسى... وظهر فى تلك الفتره مجموعة ماركسية تؤمن بالماركسية فى جوانبها السياسية والاجتماعية والأقتصادية ولكنها ترفض الفكر المادى. وكان البعض يطلق على هذه المجموعة التى يتزعمها عبد الفتاح الشرقاوى إسم «الحزب الشيوعى الاسلامى» فى حين أن اسم هذا التنظيم كان «منظمة اتحاد شعوب وادى النيل» (٧) ويقول يونس عن هذه المجموعة كان عبد الفتاح الشرقاوى متدينا.. والحقيقة أنه انضم إلينا (يقصد الحركة المصرية للتحرر الوطنى ح.م) ليكتسب الخبرة اللازمة لكى يؤسس تنظيما جديداً... وكان الدين أحد أسباب الخلاف.. فهو لم يكتف بموقفنا الايجابى من الدين ولكنه كان يفهم الماركسية فهما إسلاميا صرفا(٧) .. وقد إنشقت هذه المجموعة عن ح.م فى عام ١٩٤٥ وكان قائدها هو أول من صدر ضده حكم بالسجن خمس سنوات من المحكمة العسكرية العليا برئاسة المستشار حسين طنطاوى فى قضايا الشيوعية عام ١٩٤٨. وقد حدث هذا فى تزامن مع اشتداد حملة المطاردة البوليسية والارهاب الرجعى ضد الشيوعيين فى هذة الفترة التى واكبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ..

ونشير هنا الى أن «ح.م» (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) كانت تضم فى صفوفها عناصر متدينة ولم يكن لدى كوادرها أية رغبة فى إثارة قضية التدين فى النشاط الجماهيرى، علما بأن إثارة هذه القضية كانت مستعدة تماما مع التوسع الكبير فى العضوية الذى حققته «حدتو» من خلال إمتداد نشاطها الى الاقاليم والمناطق الريفية . أما منظمة إسكرا (الشرارة) فقد كانت تعتبر هذه القضية مسألة جوهرية وليست مجالا للتنازلات .

واذا وضعنا فى الاعتبار أن التيار الدينى السياسى لم يكن منسجما أو على رأى واحد فى فترة الأربعينات حيث كان هناك تيار دينى سياسى رجعى على رأسه «حزب الاخوان المسلمين» وتيار دينى آخر مستنير بل ومستعد لتقبل وتبنى الأفكار الاشتراكية.. يحق لنا أن نتساءل لماذا لم تجذب هذه القضية قيادة حدتو بقسميها ..التيار المنتسب الى الحركة المصرية (ح . م) والتيار المنتسب الى منظمة «إسكرا» (الشراره) ..لماذا تجاهلت القيادة فى خطها السياسى (خط يونس) هذه القضية كما تجاهلتها الفرق الأخرى التى تكتلت داخل تنظيم حدتو ومارست العمليات الانقسامية ..لقد إكتفت «حدتو» بالهجوم على الاحزاب الرجعية التى تستخدم الدين لتحقيق أغراضها التي كانت تتفق مع أهداف القوى الرجعية والاستعمارية وفى هذا الاطار صدر فى تلك الفترة كتاب قيم تحت إسم «الأخوان المسلمون فى الميزان». واشتبك اللشيوعيون والطليعة الوفدية مع مجموعات من الأخوان المسلمين «المسلحين بالعصى فى جامعة القاهرة ١٩٤٦ عندما وقف الأخيرون مدافعين عن اسماعيل صدقى رئيس الوزراء الذى كان متعاونا مع الانجليز والسراى. لسنا هنا فى مجال تتبع هذا التاريخ .. ولكن الامر الذى نريد طرحه لصلته بالقضية التى نناقشها الا وهى خط القوى الوطنية الديموقراطية وإجتهادات «حدتو» فى تلك الفترة لتطوير أفكارها السياسية والتنظيمية والجماهيرية التى إستوعبت ضمن ما استوعبت قضايا مثل السعى لاقامة الجبهات مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية المناهضة للأستعمار والرجعية والسراى... لماذا لم تتدارس قيادة «حدتو» فى تلك الفترة فكرة تشجيع إقامة حزب يستوعب التيار الدينى السياسى المستنير الذى يتقبل ويتبنى الافكار الاشتراكية علما بأن شخوص وقوى هذا التيار كانت موجودة فى تلك الفترة. إن حدتو بتيارها الثورى الذى إمتد ذراعه حتى تمكن من تنظيم الجالية السودانية فى مصر وأيضا تبنى مطالب النوبيين وتغلغل فى صفوفهم كما إمتد نشاطه الى صفوف المثقفين والجنود وقرى الفلاحين ..كان من الممكن لها الا تتجاهل قوة التيار الدينى السياسى وجناحه الذى يتصف بالوطنية ويتعلق بالافكار الاشتراكية ..وكان من الممكن لها أن تساعد هذا التيار فى شق طريقة وأن تنسق معه فى جميع القضايا المتعلقه بمشاكل النضال الثورى الجماهيرى ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية ..

إن التقييم الحقيقى لخط القوات الوطنية الديموقراطية لا ينصب فقط على القضايا التى أثارها بل يجب أن يمتد أيضا للقضايا الملحة فى تلك الفترة والتى لم يثرها رغم أهمية وحيوية هذه القضايا.

خط القوات الوطنيه الديمقراطية - ماله وما عليه؟

إن خط القوات الوطنيه الديمقراطية هو نتاج الفكر الثورى المصرى فى مرحله هامه من تاريخ نضال الحركه الشيوعيه المصرية فى مرحله لم تكن فيها الرؤيه على درجه كبيره من الوضوح، الأمر الذى انعكس على عدم وضوح الصياغه الماركسيه العلمية الدقيقه لهذا الخط. فخط يونس كان ببساطه

يريد التحدث عن عالم ما بعد الحرب العالميه الثانيه الذى ارتبط بهزيمة الفاشيه وانتصار الاشتراكيه فى أجزاء كبيرة من العالم وزيادة الترابط داخل العملية الثورية بين القوى الوطنية المناهضة للاستعمار وبين القوى الاشتراكيه الساعية إلى إحداث تغيير إجتماعى جذرى الأمر الذى يعكس نفسه على دور وطبيعة حزب الطبقة العاملة والقوى الوطنية الثورية الأخرى. ومن هذه الزاوية بعد هذا الخط أحد الملامح للمحاولات التى كان يبذلها التيار الثورى لصياغة نظرية مصرية للثورة.

ومن منظور عالم اليوم- وليس عالم الأربعينيات فقط والتطورات الأخيرة فى البناء الاشتراكى العالمى وتجديد الفكر الاشتراكى العالمى دون التخلى عن مضامينه الأساسية يمثل خط القوات الوطنية الديمقراطية إجتهاداً خلاقا ومبكراً فى جانب المناضلين الشيوعيين المصريين يتصف ببعد النظر، ودون أن يعمدوا إلى إيثار السلامة بالانصياع الأممى إلى الجمود العقائدى وعدم إعمال الفكر والخبرة.

لكن هذه الايجابية ضاعت أو ضيعتها ولو مرحليا الظروف الآتية:

١- صدر هذا الخط فى يناير ١٩٤٨ مع إرهاصات الهجوم الرجعى الذى كان يدبر ضد القوى الثورية والوطنية أى فى وقت كانت فيه حدتو فى أمس الحاجة إلى الاستعداد لملاقاه هذا الهجوم. ويحضرنا هنا ما جاء على لسان هنرى كوريل (يونس) عن تلك الفترة عندما يقول... ولا أذكر أننا تناقشنا مرة حول ما سيحدث فى ١٥ مايو... إعلان الأحكام العرفيه... وكان الاجراء الوحيد هو توجيه النصح للقادة بتغيير أماكن إقامتهم.. ولم يكن مدهشاً إذن نجاح الهجوم الرجعى مع هذا النوع من الاعداد. (فى كتاب أوراق هنرى كوبيل والحركة اشيوعية المصرية): ويستتبع هذا أن نقول من جانبنا بخطأ توقيت صدور هذا الخط. ولكن هذا الخطأ لايقع على عاتق يونس وحده سواء كان مقصوداً أو غير مقصود بل يقع على عاتقه قيادة حدتو مجتمعه بجميع تياراتها..

٢- أدى سوء التوقيت إلى تقاعس حدتو بقياداتها عن أن ترسم الخطط والتكتيكات اللازمة للتصدى لمؤامرة حرب فلسطين التى كانت تلوح فى الأفق بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ديسمبر عام ١٩٤٧ وقبول قيادات حدتو بجميع تياراتها لهذا القرار... وبدلا من أن تقوم القيادة سواء بوعى أو بغير وعى - بواجباتها الملحة والحيوية فى هذا الاتجاه إنغلقت مناقشاتها حول مشروع خط يونس وخاصة الفقرة التى جاءت فيه عن حزب القوات الوطنية الديمقراطية. وللانصاف نقول أن التيار الثورى كان ضد الانسياق وراء مثل هذه المناقشات وكان يطرح بالحاح القضايا النضالية العملية والتكتيكات لمواجهه الهجوم المرتقب من قبل الرجعية وكيفية تحريض وقيادة الجماهير لإفشال المؤامرة الرجعية - الصهيونية ضد فلسطين وضد الحركة الثورية والوطنية فى بلادنا، وأيضا تحويل حرب فلسطين إلى حرب ضد الإستعمار والرجعية وطرد قوات الاحتلال البريطانى من قواعدها فى قناة السويس..الخ.

٣- استغل عدم دقة الصياغة فيما يتعلق بحزب القوات الوطنية الديمقراطية من جانب التيارات المعارضة - الكتله الأساسية فيها تتكون من عناصر وكوادر إيسكرا المغرمة بحكم تكوينها بالمناقشات النظرية والسفسطائيه. ودارت هذه المناقشات وتركزت حول الحزب الشيوعى وطبيعة تكوينه الطبقى كحزب للطبقة العاملة. هذا بينما كان التيار الغالب فى القيادة (تيار ح.م) بحكم تكوينه النضالى والعضوى كان ينظر لمشروع خط يونس من زاويتين:

أ- الزاوية التطبيقية والنضالية العملية المتمثلة فى الانطلاق إلى العمل الشيوعى إلى جانب العمال فى جميع فئات الشعب، فى المدن والقرى والريف وبين صفوف القوات المسلحة وأيضا التحالفات مع القوى الوطنية الأخرى... الخ.. وهو الأمر الذى كانت تعارضه وتعرقله التيارات الأخرى المناهضة لخط يونس. كانت هذه الزاوية فى الأساس هى التى حكمت موقف كادر التيار الثورى من مشروع الخط السياسى.

ب- يضاف إلى هذا موقف كادر التيار الثورى والذى كان يتمسك بوحدة التنظيم والإنضباط الحزبى ورفض وإدانه كافة أشكال الأعمال التكتلية والانقسامية التى كانت تمارسها الأقلية فى نفس الوقت الذى كان فيه التيار المعارض يبحث بنشاط محموم فى الكتب النظرية ليجد نصا نظريا يبيح له ممارسه الأعمال التكتلية والانقسامية.

٤- من المعروف أن البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة فى بلادنا غير متجانسه من حيث تكوينها الطبقى، ففيها الفئات العليا والفئات الوسطى والفئات الدنيا، وأن هذه الفئات تتفاوت صلابتها ومواقفها من الاستعمار وكذلك مواقفها من الطبقة العاملة والاشتراكية حسب تركيبها الاجتماعى دنوا وعلوا وهو الأمر الذى كان التيار الثورى فى حدتو يضع له حسابا فى تفكيره وتحركاته وتحالفاته مع البورجوازية بفئاتها المختلفة بينما كان التيار الانتهازى لايضع ذلك فى حسبانه ويقلل دائما من الدور الذى يمكن أن تلعبه فئات البورجوازية (إن إعترف أصلاً بوجود هذه الفئات) وبذلك كانت سياساته تتسم باليسارية الطفولية.

٥- إفتقار قيادة حدتو كما ذكرنا سابقا إلى الخبرة والدراية اللازمة لادارة الصراع الأيديولوجى داخل التنظيم حول كافة القضايا المختلف عليها بما يحفظ وحدة التنظيم ويدعم هذه الوحدة.

٦- ليس لنا أن ندعى أنه لم يكن هنا أو هناك خطأ ثانوى أو جزئى فى مشروع الخط السياسى ليونس (خط القوات

الوطنية الديمقراطية) وكان من الممكن تبينه أو إصلاحه، أو لم يكن هنا أو هناك عدم دقه وعدم توفيق فى الصياغة العلمية لمفهوم هذا الخط بما يجنبه عمليات التشويش التى شنت ضد جوهره أو لم تكن هناك كلمة أو أخرى لم يكن من الممكن حذفها... ولكنه فى جوهره وفيما يرمى إليه وبرغم إفتقادنا حتى الآن للتقرير الأصلى والكتابات الأخرى التى دارت حوله من جانب معارضيه فهو يفصل بين فريقين... فريق يتسم بالتزمت العقائدى والمذهبى وابتعاده عن الواقع الحى المتجدد وفريق آخر كل إهتماماته وجهده تنصب على أن يستكشف الواقع ويتعامل مع هذا الواقع بثورية ويستخدم النظرية كمرشد له، وإن كان هذا لايعصمه من الوقوع فى أخطاء ينجح ويفشل أحيانا فى تداركها فى التوقيت المناسب.

الهوامش

(١) عادل - عضو اللجنه المركزية (حدتو) ومسئول الدعاية وينتمى إلى تيار (اسكر) وانشق عن حدتو فى يوليو عامم ١٩٤٨ ومعه مجموعته.

(٢) نقلا عن كتاب «أوراق هنرى كورييل» والحركة الشيوعيه المصرية الصادر عن دار سينا للنشر ص ١٣٤.

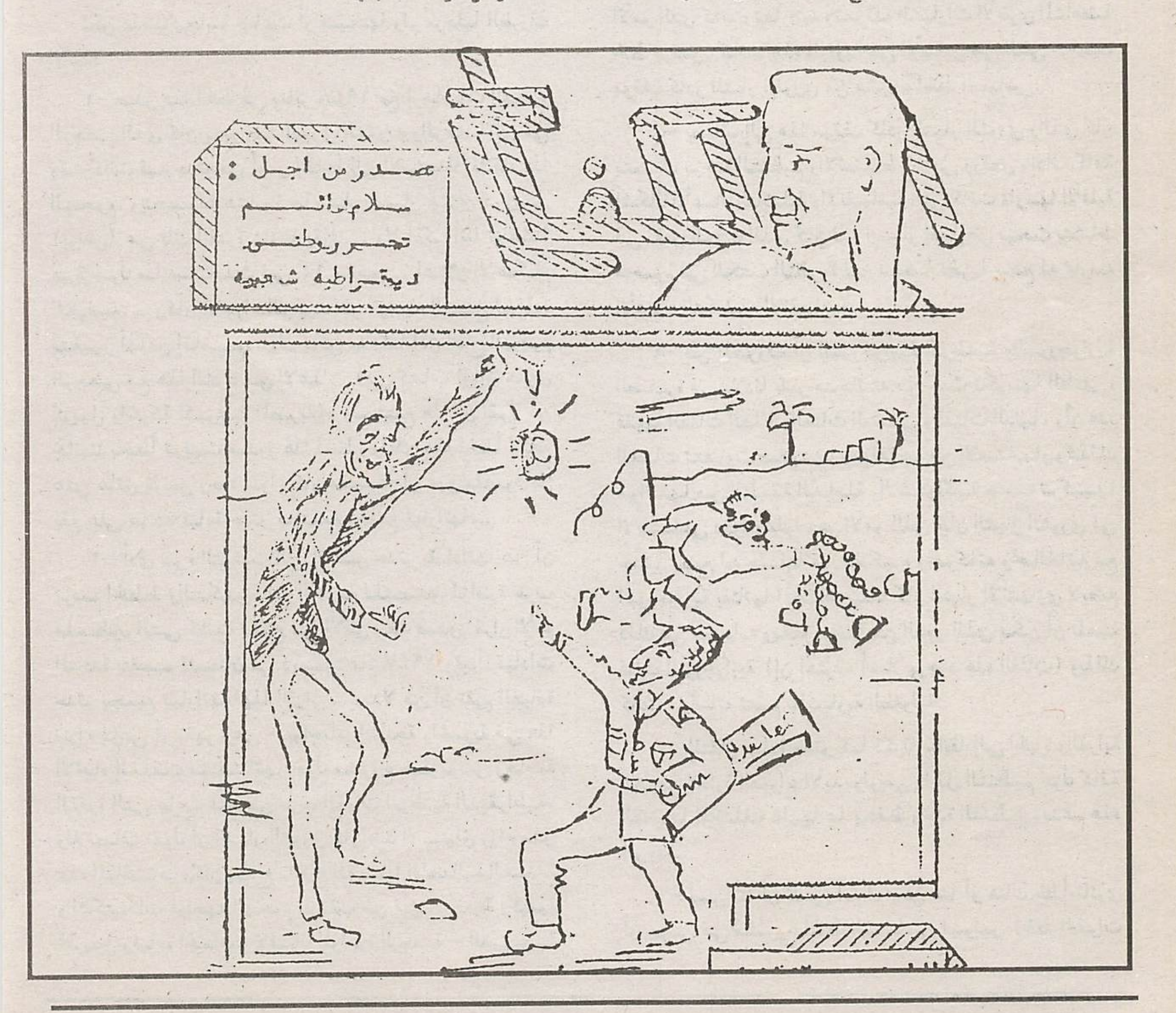
(٣) نقلا عن محضر نقاش مع يونس أورده د. رفعت السعيد فى موسوعته عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المجلد (٣).

(٤) من كتاب أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعيه المصريه- ص ١٣٤.

(٥) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٦) المرجع السابق ص ١٧٨.

(٧) كتاب د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ الصادر عن دار الثقافة الجديدة.



أزمة الماركسية فى مصر

فى ضوء تقرير «تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر»

د. محمود عبدالفضيل

مقدمة

إن النص الذى بين أيدينا هو «نص نموذجى» للفترة التاريخية التى هو نتاجها، كذلك هو تعبير صارخ عن ذهنية سادت آنذاك، على الصعيدين المحلى والعالمى، فى دوائر الفكر الماركسى. وبالتالى فقد جاء هذا النص حاملا للعديد من جرثومات «الأمراض المتوطّنة» التى أدت الى الفشل السياسى الذريع الذى منيت به الحركات اليسارية، «كحركات جماهيرية»، فى مصر وكافة أرجاء العالم العربى- رغم لحظات الصعود والمد التى لم تدم طويلا. وليس هناك من شك، أن هذه الحركات ضمت ضمن كوادرها وعضويتها، عناصر من أفضل وألمع وأخلص الوطنيين الذين لم يبخلوا على الوطن بأحلى سنوات عمرهم من أجل الدفاع عن معتقدهم ومن أجل النضال فى سبيل قضايا عامة الناس. ولكن الأزمة كانت تكمن على صعيد آخر: على صعيد الاطار والمفاهيم التحليلية التى يتم الاسترشاد والإهتداء بها. إذ كانت جذور الأزمة تكمن فى طبيعة «المنهج الستالينى والميكانيكى» الذى يتم التعامل به مع الواقع المعاش، من خلال إسقاط المقولات التحليلية للماركسية الكلاسيكية على الواقع الاجتماعى والاقتصاد السياسى المحلى، بشكل قسرى، ودون دراسة عينية ملموسة لتضاريس الواقع الاجتماعى والطبقى المعاش.

وعلى صعيد الممارسة السياسية العملية، كان المنهج يقوم على إحتكار «الحكمة الثورية» و«النقاء الثورى»، ونعت كافة الاجتهادات والممارسات الاخرى «بالانتهازية» (سواء انتهازية اليسار أو انتهازية اليمين)، والاصلاحية والبعد عن الخط الثورى. إذ أن مقياس «الثورية» لايقاس من خلال الجدارة الثورية فى تحقيق الانتصارات الجماهيرية، بل من خلال رص النصوص الفقهية للسلف الصالح، وتقوم على التجريم والتجريح والتشكيك فى الفهم الصحيح والمصداقية الثورية لهؤلاء المخالفين فى الرأى أو الإجتهاد.

ولعل «اللغة» السائدة فى القسم الثانى من التقرير الذى نتحدث عنه، هى لغة نموذجية سادت الحركة الشيوعية المصرية وعمقت الروح الانقسامية والتناحريه بين فصائل الحركة اليسارية.. ولم ينتج عنها سوى مزيد من تبديد الجهد فى معارك جانبية، واضعاف مجمل أداء اليسار فى الساحة السياسية المصرية (بما لايتوازى مع حجمه الثقافى وطاقته الفكرية).

ورغم تقديرى العظيم لشخص المفكر والقائد اليسارى الراحل الدكتور/ فؤاد مرسى، كاتب التقرير، واعتزازى باسهاماته فى مجال الفكر الاشتراكى العلمى لفهم خصوصيات الواقع المصرى وجدلياته، الا أننى لا أجد مفرا من الاعتراف بان النص الذى نناقشه المعنون «تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر»، هو من أضعف النصوص التى كتبها المفكر الراحل من حيث القيمة التحليلية وفهم خصوصية الواقع المصرى، رغم كل ماأثير حوله من ضجة وهالات فى حينها. لا أدرى .. هل ياترى أننى احاكم النص بمعايير أخرى غير معايير الفترة التى كتب فيها النص منذ قرابة الاربعين عاما (١٩٤٩)؟ ولكننى بعد أن فكرت مليا فى الأمر، لا أعتقد أن تلك هى القضية، لأنه لو قارنا هذا النص بكتابات لماوتسى تونج، كتبت خلال

* د. محمود عبد الفضيل : استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

الفترة الممتدة من١٩٣٩-١٩٤٩، حول المجتمع الصينى وصراع الطبقات فى الصين، لإتضح على الفور الفرق بين «الممارسة النظرية البحتة» (La Paratique Theorique) على حد التعبير الذى استخدمه الفيلسوف الفرنسى لويس ألتوسير، تلك التى طبعت تقرير الدكتور فؤاد مرسى، وبين التحليل النابع من الخبرة النضالية والتجربة الذاتية.

الجزء الأول: التحليل التاريخى

يفتتح الدكتور فؤاد مرسى الجزء الأول من دراسته بقوله: «بقدر ماكان يزيد الاضطراب فى فهم النظرية الماركسية، بقدر ما كانت تزداد الحاجة الى تفسير صحيح للمجتمع المصرى، نبدأ منه فهمنا للحركة الثورية العمالية فى مصر»، ثم يضيف: «والظاهرة التى نحن بصددها هى **المجتمع المصرى ووضعه الحاضر**» (التشديد من عندنا). وانطلاقا من هذه الرغبة فى التوصل الى فهم صحيح للمجتمع المصرى (عند نهاية الاربعينيات)، يطرح الدكتور فؤاد مرسى، فى مقدمة تقريره، سلسلة من التساؤلات الصحيحة على النحو التالى:

«ان وجود النظام الرأسمالى يفترض وجود الطبقة العاملة، كما أن القضاء عليه يتضمن القضاء على العمال كطبقة يستغلها غيرها من الطبقات. **فمتى وكيف ظهر هذا النظام الرأسمالى فى مصر؟** وكيف نما واستبد؟ وماذا صار اليوم؟ وأخيرا، **فما هى امكانيات الطبقة العاملة للقيام بثوريتها لتحرر نفسها والمجتمع معها؟** (التشديد من عندنا).

أسئلة تمثل البداية الصحيحة بلاشك لبلورة فهم صحيح لخصوصية واقع التطور «الرأسمالى» فى مصر، والقوانين النوعية التى تحكمه.. وبالتالى تحديد مناهج وأساليب التغيير الثورى. فماذا كانت الاجابة على هذه التساؤلات الهامة والصحيحة؟

يُرجع الدكتور فؤاد مرسى بداية انهيار «النظام الاقطاعى» فى مصر لعوامل خارجية: «ونابليون هو أول من حمل الى مصر الأفكار والمبادئ البورجوازية، وأول من كسر شوكة المماليك أمراء الاقطاع فى مصر»(ص١٨) ... ثم يستدرك ليقول: "غير أن النظام البورجوازى لم يدخل بذلك مصر» (الصفحة ذاتها). وهنا نجد خلطا وغموضاً واضحا فى المفاهيم. اذ فى الوقت الذى قد توجد فيه «بورجوازية» و«مبادئ بورجوازية»، لايوجد مايسمى «نظام بورجوازى».. بل «نظام رأسمالى». بل أنه فى أحوال ومواقع كثيرة فى بلدان العالم الثالث، ولدت ونمت «بورجوازية محلية» دون أن يتبلور «نظام رأسمالى» كنمط سائد للانتاج على نحو ماشهدنا فى بلدان الغرب الرأسمالى.

ويمر التقرير مرور الكرام على تجربة «محمد على» و«عهد اسماعيل»، رغم أهمية دور محمد على فى خلق «طبقة الذوات» فى مصر، وصدور «قانون المقابلة» فى عهد اسماعيل عام١٨٧١، الذى كان بداية حقيقية لتقنين أوضاع الملكية الخاصة للأرض فى الريف المصرى، الأمر الذى كان له أكبر الأثر على تطور الاوضاع والعلاقات الطبقية فى مصر.

وينتقل التقرير فجأة- ودون سابق انذار- ليتحدث عن «ثورة الفلاحين على الاقطاع عام١٨٨١»(ص ٢٠-٢٢)، إذ يرى أن ثورة عرابى فى سبتمبر١٨٨١ إنما هى «ثورة الفلاحين على الاقطاع، على ملاك الأرض.. **ولقد استغلتها البورجوازية الناشئة لفرض نظامها الجديد والتعجيل بنهاية الاقطاع**»(ص٢٢) (التشديد من عندنا).

ويرى الدكتور فؤاد مرسى أنه كان هناك فى عهد اسماعيل طبقة من «الاغنياء» تتكون من التجار والمثقفين ورجال الدين بالمدن، وهى كانت تمثل فى تقديره «طبقة البورجوازيين»(ص٢٠)، وأنها طبقة تمتاز «بالنزعة الحرة والاتجاه» «الى التجديد» (ص٢٠)، وأنه «كلما شكا الفلاحون كلما قامت العناصر البورجوازية تؤيدهم، وتنتهز الفرصة فتقدم مطالبها الخاصة بها بوصفها مطالب الفلاحين والأمة»(ص٢١). ثم يختزل تاريخ الثورة العرابية المجيدة فى بضعة سطور على النحو التالى:

«وقد بلغ الكفاح أشده بانتشار الحركة فى الجيش وهو مكون من الفلاحين الذين اكتسبوا من الخدمة العسكرية الشجاعة والنظام واتحاد الكلمة. وكان الجيش فى البداية يناضل دفاعاً عن مصالحه الخاصة، ثم انتهى بأن تولى الدفاع عن مصالح الشعب ونجح الشعب ومعه الجيش فى فرض كلمته على الخديوى» (ص٢١). ولم يحدد لنا بدقة ما هو المقصود بمصطلح «الشعب» هنا من منظور طبقى ماركسى.

ويرى التقرير أن هزيمة الحركة العرابية كان سببها التحالف بين الاقطاع والاستعمار(ص٢٢). وهكذا يظل التحليل موجزا ومبتسرا، بل مبهما، لفهم لحظة حاسمة من لحظات الكفاح المصرى الحديث. ودعونا نقارن ذلك، بما كتبه عرابى نفسه.. بعد العودة من المنفى حول غايات الثورة العرابية:

«ولله الذى لا اله الا هو اننى كنت أجتهد فى حفظ استقلال بلادى مع نيل الحرية والمساواة لأهل بلادى.. وأنا خادم لهم.. وانى والله لا أكره شركسيا ولا روسيا لذاته وانما أكره الأعمال المغايرة للعدالة والانسانية. وأحب العدل والمساواة بين جميع بنى الانسان» وبعد ذلك ينتقل التقرير الى ثورة ١٩١٩ ويعتبرها دون تردد «ثورة البورجوازية المصرية»(ص٢٦)، ويستند فى هذا الصدد الى مقتطفات من كتابات ستالين من كراس «الماركسية والمسألة الوطنية»، لا تخرج عن كونها مقولات عامة على درجة عالية من التجريد، وليس لها أية

علاقة بتفسير ما يجرى فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الاولى من أحداث وأفكار. ولعله كان أحرى بكاتب التقرير- فى محاولة لتمصير الفكر الماركسى والقضاء على اغترابه- الاستناد الى كتابات الحزب الوطنى وجريدة اللواء (منذ عام١٩٠٧) وأعمال المؤتمر الوطنى الأول(١٩١١)، ونشاط نادى المدارس العليا (١٩٠٧)، اذا كنا نتحدث حقاً عن «بورجوازية مصرية ناشئة» تسعى للسيطرة على السوق الوطنية وتناهض الاستعمار.

ثم تتوالى الأخطاء التحليلية والتاريخية حول تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر السياسى والاجتماعى، اذ يتحدث التقرير عن أن ثورة١٩١٩ هى ثورة «أكملت بها البورجوازية نموها الطبقى» (ص٢٨). ولكن لو ألقينا نظرة سريعة على تشكيل «الوفد المصرى» وقائمة المؤسسين «لبنك مصر»، لأدركنا على الفور غلبة كبار ملاك الارض والمتمصرين من رجال الأعمال (قطاوى باشا، شيكوريل، اللوزى).

وحول وضع الاقطاع آنذاك، يشير التقرير الى أن: «الثورة لم توجه فى الاصل ضد الاقطاع، وانما **كان الاقطاع فى مرحلة إنهيار فعلى منذ عهد طويل، فاكتفت** البرجوازية بتوجيه ضربتها ضد الاستعمار ومن ورائه الاقطاع» «التشديد من عندنا» وأعتقد أنه لاتوجد مقولة تجافى الواقع التاريخى مثل تلك المقولة، فلقد كان معظم كبار أعيان البلاد آنذاك من كبار ملاك الأرض، وكان الأجانب يسيطرون سيطرة مطلقة على رأس المال التجارى والصناعى والمصرفى، واذا ماتفحصنا قائمة كبار مصدرى القطن فى الاسكندرية عام١٩١١-١٩١٢، نجد أنه لايوجد من بينهم مصرى واحد(٢) وأن محمد فرغلى (باشا لاحقا) لم يقتحم هذا المجال سوى فى أواخر العشرينيات(٤). ومن ناحية أخرى، فإن كبار ملاك الأرض، قاموا بدعم مواقعهم وتوسيع حجم ملاكياتهم من خلال شراء أراضى الدائرة السنية وأراضى الدومين العام عام١٩١٣ **فأى انهيار للاقطاع ذلك الذى يتحدث عنه التقرير؟**

وفى موقع آخر، يرى التقرير أن: «الهزيمة التى حلت بالاستعمار هى فى ذات الوقت هزيمة للاقطاع،(ص٢٨). وعلى العكس من تلك المقولة، فكلنا يعلم أن الاقطاع ظل قوة طاغيه فى الريف والمجتمع المصرى عموما، حتى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الأول عام١٩٥٢، ومروراً بأحداث بهوت فى أراضى البدراوى عاشور فى أواخر الأربعينات. وتشير بيانات التعداد الزراعى الأول (عام١٩٢٩)، أى بعد مرور عشرة أعوام على ثورة ١٩١٩، إلى درجة عالية من تمركز الملكية الزراعية فى كافة مديريات مصر، إذ كان نصيب ملاك ٢٠٠ فدان فأكثر من جملة الأراضى الزراعية فى كل مديرية، على النحو التالى: ٥٤٪ فى البحيرة، ٥٨٪فى الغربية، ٥٨٪فى الشرقية، ٢٩٪ فى الدقهلية، ٢٨٪فى المينا، ٢٥٪فى الفيوم.

ولعل تدعيم مواقع البورجوازية المصرية الناشئة فى بنية الاقتصاد والمجتمع لم يبدأ الا خلال حقبة الثلاثينيات، بعد صدور قانون التعريفة الجمركية فى عهد اسماعيل صدقى عام١٩٣٠ ومنح الصناعة المصرية الناشئة قدرا من الحماية الجمركية، وكذلك الغاء الامتيازات الأجنبية عام١٩٣٧ التى أعطت دفعة كبرى لمزاولة المهن الحرة بواسطة المصريين، وفتح سبل النمو والترقى المهنى والاقتصادى والاجتماعى أمامهم.

ثم يقع التقرير فى مأزق بعد ذلك عندما يتحدث عن «فشل الثورة البورجوازية الديمقراطية التحريرية عام١٩١٩ لأنها لم تنجح تماما فى تحقيق غايتها، **ولازلنا بعد ثلاثين عاما منها يتنازعنا الاستعمار البريطانى والاقطاع المصرى**» (ص٣٠) التشديد من عندنا). وهناك عدم اتساق فى التحليل بعد الحديث عن «الهزيمة التى حلت بالاقطاع» وأن «الاقطاع كان فى حالة انهيار فعلى». ولعل هذا المأزق التحليلى إنما يعود إلى توصيف ثورة ١٩١٩ على أنها «ثورة بورجوازية- على نحو ماحدث فى بلدان اوروبا الغربية- ولو كان الحديث عن «ثورة وطنية ديموقراطية» مستندة الى حلف طبقى عريض يقوده أعيان البلاد من كبار ملاك الأرض وعناصر البورجوازية الناشئة وتسانده جمهرة الفلاحين وعناصر الطبقة العاملة الناشئة، لكانت الأمور أقرب مطابقة للواقع. ولكان تحليل تطور الأحداث، بدءا من عام١٩٢٠ وحتى نهاية الأربعينيات أكثر يسرا واتساقا، ولاسيما عندما يؤكد التقرير:

«ومن هنا نفهم كيف خرجت على الوفد الأحزاب، فان لم تكد تنتهى الثورة حتى أخذت العناصر المتباينة تنسحب من الوفد، وتؤلف أحزابها الخاصة بطبقاتها»(ص٢٩).

وحول تفاقم «كفاح الطبقات» منذ الحرب العالمية الثانية، يشير التقرير الى تطور هام وصحيح الا وهو: ازدادت امكانات البورجوازية فى الاستغلال، فبدأ التفاوت الشديد بين دخلها واتخذت البورجوازية الصغيرة كيانا مستقلا يمتاز بثبات دخلها (النقدى) وترديه من حيث الانخفاض (الفعلى)» ص٣٣ (التشديد من عندنا). وتلك نقطة هامة وصحيحة تماما وتفسر كثيرا من التطورات الاقتصادية والسياسية حتى قيام ثورة يوليو١٩٥٢، مرورا باللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام١٩٤٦.

كذلك يشير التقرير بحق الى نقطة ضعف هامة فى النضال السياسى والاقتصادى للطبقات الشعبية فى مصر منذ بداية الأربعينيات ألا وهى «انعدام التعاون بين العمال والفلاحين، وانعزال الفلاحين عن الكفاح التحريرى ضد الاستعمار»(ص٣٧)، فقد ظل النضال ضد الاستعمار **نضالا مدينيا** (نسبة إلى المدينة) بالدرجة الأولى.

ثم يعود التقرير لارتكاب أخطاء ومبالغات جديدة، عندما

يتحدث، فى ظروف الأربعينات، عن أنه: «أصبحت هناك قوة بروليتارية فى المجتمع يمكن لها أن تنازع سلطة الاقطاع والبورجوازية أيضا» (ص٤١). وأعتقد أن هذا القول يحمل الكثير من المبالغة على كافة المستويات **الموضوعية** (تطور قوى الانتاج) **والذاتية** (الوعى والتنظيم). ولعل الصحيح فى هذا المقام هو القول بأنه «أصبحت هناك قوة لعناصر البورجوازية الصغيرة فى المجتمع يمكن لها أن تنازع سلطة الاقطاع والبورجوازية الكبيرة»، على نحو ماشهدنا فعلا فى مجرى التاريخ (الطليعة الوفدية، الاخوان المسلمون، الحزب الاشتراكى، الحركات اليسارية، حركة الضباط الأحرار).

ثم يجئ الحديث عن حرب فلسطين عام١٩٤٨، وهو حديث له شجون، فالتقرير يقول بهذا الصدد: «أن حرب فلسطين سنة١٩٤٨ قد أرادتها البورجوازية والاقطاع فى مصر مجتمعة»(ص٤٨) نظرا للنزاع الاقطاعى الاستعمارى بين الملك فاروق والملك عبد الله، من ناحية، و«**رغبة البورجوازية والاقطاع فى مصر فى شغل الشعب عن مشاكله الحقيقية**، عن تفاقم تناقضات النظام الرأسمالى الحاضر» (ص٤٩)، (التشديد من عندنا).

ولعل تلك الصياغات تفتح المجال لكثير من الالتباس حول هذه القضية الحساسة، فعندما يتم الفصل بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للشعب المصرى والمشاكل الأخرى «الحقيقية» المتعلقة بالعدوان الصهيونى على أرض فلسطين العربية وتهديد الأمن القومى العربى وأمن مصر.. لاتستقيم الأمور لدى حركة تؤمن بالربط الجدلى بين قضايا التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى.

وتلقى أجواء الحرب الباردة بظلالها، حول أحد أسباب دخول الجيش المصرى حرب فلسطين، على النحو التالى:

«تمرين الجيش المصرى على القتال استعدادا للحرب العالمية القادمة ضد الاتحاد السوفيتى، وتمهيد الرأى العام ضد الاتحاد السوفيتى بتهمة تأييد حكومة اسرائيل»ص٤٩.

ودعونا فورا نقرأ ماكتبه جمال عبد الناصر، قائد ثورة يوليو، وأحد الضباط المحاصرين فى الفالوجا أثناء حرب فلسطين، حول رؤيتة حول العلاقة بين حرب فلسطين ومشاكل مصر الداخلية، كما سجلها فى «فلسفة الثورة»:

«ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا من أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض غريبة، ولاهو انسياقا وراء عاطفة، وانما هو واجب يحتمه الدفاع على النفس».

ويسترسل قائلا:

«وكنت مؤمنا أن الذى يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث – ومازال احتمال حدوثه قائما– لأى بلد فى المنطقة مادام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التى تحكمه الآن. ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت الى الوطن، كانت المنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلا واحدا».ولكن التقرير يعترف، ومع ذلك، أن قيام دولة اسرائيل أصبح عاملا جديدا «يتدخل فى تكوين كفاح الطبقات فى مصر، فازداد تعقيدا على تعقيده»(ص٥٠). بل لقد نادى التقرير، وللأمانة، بضرورة «قيام دولة عربية ديموقراطية مستقلة فى الجزء من فلسطين الذى قررت هيئة الأمم تركه للعرب»(ص٥٠). نحن نعرف بالطبع، مواقف الدكتور فؤاد مرسى الرائعة من قضايا الصهيونية والوحدة العربية منذ منتصف الستينيات، ولكننا نناقش هنا النص كما تم صياغته عام١٩٤٩، ومازال لهيب حرب فلسطين متوهجا فى النفوس والضمائر، ولأن التقرير الذى بين أيدينا لم يكن مجرد اجتهاد لمفكر مستقل، بل كان من المفترض أن يصب فى اتجاه «التمصير» للفكر الماركسى المصرى، والتخلص من النفوذ الفكرى «للمبشرين اليساريين من اليهود».

ثم يجئ القسم العاشر من الجزء الأول من التقرير تحت عنوان: «الطبقة العاملة طبقة رئيسية فى مصر». ولتبرير هذا العنوان، يقدم لنا التقرير الحيثيات التالية:

(أ) الطبقة البورجوازية الصغيرة، هى طبقة ثورية ولكنها تتردد باستمرار بين البروليتاريا والبورجوازية، وكثيرا ماتنضم الأخيرة لقوتها.

(ب) الطبقة العاملة أصلح من الفلاحين فى الثورة وأقدر منهم على الفهم والعمل، ويستشهد التقرير فى ذلك بنص لفردريك انجلز يقول فيه:

«نظرا لتوزع الفلاحين على مساحة واسعة من الأرض، ونظرا لصعوبة اقامة اتفاق بين أى جزء صغير منها. فانها لاتستطيع أبدا أن تحاول القيام بحركة مستقلة، بل يلزم لها دافع أصلى من سكان المدن، وهم أكثر تحررا وفهما وأقدر على العمل».

وهو قول تدحضه تماما تجربه الثورة الصينية بقيادة ماوتسى تونج فى ظل «المسيرة الطويلة» (The long march) ماأقصده هنا ليس ادعاء أن دور الفلاحين فى الثورة الصينية (أو الفيتنامية) يقلب المقولات الكلاسيكية رأسا على عقب، وانما المقصود هو التحذير من تلك التعميمات المستخلصة من سياقات تاريخية مغايرة. فعندما قرر ماوتسى تونج بدء المسيرة الطويلة والخروج من المدن، على عكس تعاليم الماركسية الكلاسيكية والمبادئ اللينينية، لم يستوحى سوى خصوصية الظروف الصينية، ولاسيما بعد مذبحة شنغهاى. اذ أن كل تلك الكتابات لماركس وانجلز ولينين– مهما بلغت روعتها ليست سوى «مرجعية مصدرية» وليس لها **حجية تاريخية** فى ظروف بلد يمر بتطورات وظروف مغايرة. والملفت للنظر حقا بهذا الصدد، هو أن التقرير الذى بين أيدينا مثقل بنصوص عديدة من ماركس ولينين وستالين... ولكن، وياللغرابة، دون

الاشارة لنص واحد من نصوص أنتونيو جرامشى، المفكر والقائد اليسارى الإيطالى المعروف، بالرغم من أن كتاباته تلامس كثيرا من أوجه واقعنا ومشاكلنا: البعث الوطنى، الدين، أهمية البنى الفوقية. ولايمكن الاحتجاج بهذا الصدد بأن تلك الكتابات لم تكن فى مستوى التداول، فهى لها ترجمات فرنسية منذ الثلاثينيات. ولكن يبدو أنه كان هناك خطر فكرى على حركة التجديد الماركسى à la gramsci لدى الدوائر الستالينية آنذاك، وعلى رأسها الحزب الشيوعى الفرنسى.

وحتى لا أتهم بالتجاوز والتجنى، دعونا نقرأ سويا العبارة التالية التى جاءت فى نهاية الجزء الأول من التقرير:

«فصلاحية الطبقة العاملة هذه **أمر مقرر** منذ انتصار الشيوعية على روسيا القيصرية»(ص٥٤، التشديد من عندنا). ثم يحدد التقرير أن صلاحية الطبقة العاملة بالثورة على النظام القائم يستلزم شرطين جوهريين: «الأول، وجود عدد كاف من العمال، والثانى، توافر الوعى الصحيح فيهم»(ص٥٥). ويبدو أن التقرير حاول أن يدلل على صحة تواجد هذين الشرطين... ولكن بقية النص فى التقرير المنشور مفقود، فلا نستطيع أن نسترسل فى الحديث أكثر من ذلك. وكل ما أود أن أؤكده أن أعداد الطبقة العاملة الحديثة (عمال المصانع) لم يكن كبيرا. فلقد بلغ عدد العاملين فى المنشآت الصناعية المصرية (كافة الأحجام) نحو ٢٨٥ ألف شخص عام١٩٤٢، بما فى ذلك عدد المستخدمين فى الوظائف المهنيه والكتابيه كذلك كانت نقابات عمال الغزل والنسيج (كبرى النقابات العمالية الصناعية) تضم نحو ٣٩٥٠٠ عضو عام١٩٤٥.

الجزء الثانى
اعلان الحرب على الانتهازية

تم تكريس هذا الجزء من التقرير للهجوم على ما أسماه التقرير الممارسات الانتهازية فى الحركة الشيوعية المصرية، والتى تتخذ مظاهر مختلفة مثل: التلقائية، وتأييد الفوضوية، والنزعة الاقتصادية، والاتجاه الوطنى، والدعوة لتعاون الطبقات وإنكار الصراع الطبقى، وتمجيد البورجوازية الحرة والصغيرة ص٦١

ثم يصب التقرير جام غضبه على مايسميه «الانتهازية اليمينية» التى تحبذ خط القوات الوطنية الديموقراطية (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)، وينعى على هذا الخط تركيزه على «المشكلة الوطنية» باعتبارها المشكلة الرئيسية فى مصر... وبالتالى فهى مشكلة تهم عدة طبقات وليست البروليتاريا وحدها، وأن محور الكفاح يجب أن يكون من أجل «الاستقلال والديموقراطية الشعبية». وينسب التقرير الى أنصار ذلك الخط أنهم ينادون بتعاون الطبقات وينكرون الصراع الطبقى(ص٦٢).

وهذا التفسير يحوى بلا شك قدراً من التجنى، لأن المناداة بحلف طبقى (أو جبهة بين الطبقات) من أجل مواجهة قضايا وطنيه وضمن آفاق ديموقراطية شعبية لاتعنى انكار الصراع الطبقى، وأن إعطاء وزن كبير للقضية الوطنية فى النضال فى مرحلة معينة، لا يعنى التخلى عن النضال فى سبيل الاشتراكية. ولقد فعل ماوتسى تونج ذلك تماما فى الصين أثناء الحرب الوطنية ضد الغزو اليابانى، بدءا من عام ١٩٣٧، وتحدث عن الفرق بين «التناقض الرئيسى» و«التناقض الأساسى»، ونادى بالجبهة الوطنية المتحدة ضد الغزو اليابانى، بشرط الاحتفاظ بالتنظيم المستقل والراية المستقلة للحزب الشيوعى الصينى. أما مسألة من يتولى قيادة الجبهة، فهى مسألة يتم حسمها على أساس الجدارة الثورية والنضالية، وليس بناء على «صك إلهى» تحصل عليه الحركات الشيوعية بحكم امتلاكها لنظرية علمية متقدمة! فبينما فشل الحزب الشيوعى الجزائرى فى قيادة حركة التحرير الوطنى الجزائرية (لانسياقه وراء مقولات الحزب الشيوعى الفرنسى)، نجح الحزب الشيوعى الصينى (ومن بعده الفيتنامى) فى قيادة أكثر الحركات الوطنية والتحريرية جذرية فى العالم. وعلى عكس ذلك، نجح كاسترو وحركته- وليس الحزب الشيوعى الكوبى- فى اسقاط نظام باتسيتا الديكتاتورى واقامة نظام اشتراكى فى كوبا. فمن أين تلك الثقة العمياء بأن «الحزب الشيوعى» فى أى بلد هو «حزب المستقبل»!

كذلك ينكر التقرير على محمد عبد المعبود الجبيلى (عادل)، قولة بأن: التناقض الأساسى فى مصر (الأربعينيات)، هو بين الجماهير الكادحة وبين الاستعمارية الامبريالية، وأنه لما كانت الأغلبية الساحقة من الجماهير الكادحة من الفلاحين، فان المسألة الوطنية فى مصر هى فى الجوهر مسألة فلاحين»(ص٦٣-٦٤). ولا أدرى ماذا يغضب كاتب التقرير -وأنصاره عموما- من هذا القول، هل عندما نستخدم تعبير «الجماهير الكادحة» أو «الشغيلة» مثلا (وليس البروليتاريا) نكون قد أخطأنا فى البخارى، وحدنا عن الصراط المستقيم! وكذلك ماهو وجه الخطل فى لفت الأنظار الى أهمية الفلاحين، الكتلة الرئيسية من الفقراء والمسحوقين فى المجتمع المصرى آنذاك. نعم قد تكون هناك تحفظات على الامكانيات التنظيمية ومستويات الوعى لدى الفلاحين الفقراء والمعدمين، ولكن لهجة التقرير توحى بأن القضية محسومة نظريا ومن المنبع- من خلال الكتب والنصوص المقدسة- وليس من خلال معاينة الواقع والنزول الى الريف وفهم حدود وأبعاد «المسألة الفلاحية» فى مجتمع ذى بنيه زراعية طاغية، مثل المجتمع المصرى فى الأربعينيات. وكان لابد لنا أن ننتظر حتى

عام١٩٥٧ حتى تخرج علينا أول دراسة جادة من صفوف الحركة اليساريه المصرية حول «المسألة الزراعية فى مصر» (ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح**). فرغم كل مايرد عليها من تحفظات، كان لها فضل السبق والاجتهاد فى تحسسها لبعض أبعاد المسألة الزراعية فى مصر على أسس نظرى وعينى فى وقت واحد.

وحول خط «الانتهازية اليسارية» الذى ينادى بأن البروليتاريا مازالت لم تتبلور بعد، وانها تحتاج لفترة اعداد وتنمية الوعى من خلال التوعية الاشتراكية، يرى التقرير أن خطورة هذا الخط تتمثل فى تأجيل قيام الحزب الشيوعى وارجاء وتأجيل قيام الثورة البروليتارية (ص٧٣). ويصل التطرف فى نقد هذا الخط الى مداه بأتهام هذا الخط بتحطيم ثورية الطبقة العاملة، من خلال تكوين حلقات عمال، والاقتصار على بناء نقابية اشتراكية(ص٨٠)

ان قراءة سريعة لكتاب ماوتسى تونج الهام: «ديموقراطية الصين الجديدة»(١٩٤٠)، والتأمل فى مفهوم «ديموقراطية الشعب الدكتاتورية»، الذى تطور ونضج من خلال كتابات لاحقة لماوتسى تونج كان كفيلا بأن يثنى كاتب التقرير عن التعسف الشديد فى أحكامه ازاء اجتهادات الفصائل الماركسية الأخرى، ولايتهمها بالهرطقة الفكرية والسياسية. إذ أن استشهاد التقرير بنصوص كلاسيكية لماركس وانجلز ولينين وستالين لم تكن لتلقى ضوءا على واقعنا المصرى المتميز، بل كانت محاولة متعسفة للاسقاط الميكانيكى لتلك المقولات- المشتقة من سياق تاريخى مختلف- على واقع اقتصادى وإجتماعى وثورى مختلف.

فرغم قسوة الاتهامات الموجهة للتيارات الاخرى واتهامها بالانتهازية وتعويق انتصار «الثورة البروليتارية»، وكأن الثورة على الأبواب، ولا ينقصها سوى تشكيل ذلك الحزب الشيوعى الذى يتملك الرؤية الثورية الوحيدة والصحيحة)، فان الواقع العملى المعاش كان أقسى على الجميع من تلك الاتهامات والخصومات المفتعلة والمبالغ فيها حول قضايا تخضع للاجتهاد والتجربة والخطأ. فقد أثبتت الايام أن كل فريق كان مخلصا لقضية الاشتراكية على طريقته، ولم تفرق سياط الجلادين بين انتهازى (معوّق لمسيرة الاشتراكية) وثورى أصيل.. بل لقد استشهد أحد أبرز رموز التيار المتهم بانتهازية اليمين تحت التعذيب. فعندما تلم الانكسارات والهزائم بالحركات اليسارية، لابد من توجيه الجهد نحو فهم أفضل للواقع ومراجعة نقدية لكل الاجتهادات التى كانت تحمل طابع اليقين الكاذب، ذات اليمين وذات اليسار. واليوم، وبعد أن سقطت كل الاوثان الفكرية، واخذت كل الفرق اليسارية تعلق جراحها، يجب أن يتم استخلاص الدرس وأن يتخلى اليساريون فى مصر، وبقاع أخرى من العالم، عن تلك العادة الذميمة القائمة على الاتهامات المتبادلة... والتشكيك المتبادل فى نزاهة الفكر والذمم والضمائر.

كم كان بودى أن يكون معنا الدكتور فؤاد مرسى ليقرأ هذه الكلمات.. وأعتقد أنه كان سيسعد بها. وكم كان بودى أن يتم نشر نص التقرير الذى نناقشه بمقدمة جديدة للدكتور فؤاد مرسى، برؤية نقدية جديدة، بعد أن أنضجته نيران وتجارب السنين والأيام. بيد أن هذا النقد الصريح- والحاد أحيانا- للتقرير من جانبى يظل قضية موضوعية بحته، لاتمس من تقديرى الشديد للدكتور فؤاد مرسى الذى كان رمزا للاخلاص والتفانى لقضايا الوطن والاشتراكية، وظل فكره نبراسا وهاديا لكافة المثقفين العرب حتى فاضت روحه الى بارئها..

المراجع

١ - د. على بركات، تطور الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر :١٨١٣- ١٩١٤
(القاهرة :دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)

٢- «عرابى والهلالى»، مجلة الهلال، عددينابر الممتاز١٩٩٢

3-Roger Owen, The Cotton and the Egyptian Economy (oxford,1969),Appendix "4"

٤- محمدفرغلى (باشا)، عشت حياتى بين هؤلاء

٥-بيانات التعداد الزراعى الأولى(١٩٢٩)

٦-جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (طبعة هيئة الإستعلامات، بدون تاريخ)

7- Ali El - Gritly The Structure of modern Industry In Egypt
L, Egypte Contemporaine, Nos. 241 - 242 Nov - Des1947.

البرنامج الثورى

تعليق على البرنامج الثورى للحزب الشيوعى المصرى (الراية)

داود عزيز

تحتل البرامج التى تقدمها أحزاب الطبقة العاملة لها مكان هام فى مجرى الكفاح الثورى . وتدور الصراعات أساسا حول توضيح المطالب الخاصة بدور الطبقات المشاركة فى الصراع اليومى وعلاقة ذلك بالاهداف النهائية التى تريد الطبقة العاملة أن تحققها لتقضى على أشكال الاستغلال وتقيم مجتمعا اشتراكيا .ومن هنا كانت الاهمية القصوى للتمييز بين القضايا ذات البعد الاستراتيجى والأخرى المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية .

وقد إهتم ماركس ببرنامج حزب العمال الالمانى وكتب نقده الشهير لبرنامج الحزب تحت عنوان « نقد برنامج جوتا » . ففى مايو ١٨٧٥ عقدت مجموعتان عماليتان مؤتمرا لإقرار برنامج تمهيدا لإندماجهما فى حزب واحد لالمانيا، يسمى حزب « العمال الاشتراكيين» .الفريق الاولى وهو حزب العمال الاشتراكيين بقيادة « ليبنخت وبيبل» . والاخر هو الجماعة العامة للعمال الالمان بقيادة هازيلكاليفروها سليمان .

وقد تناول النقد بتفصيل الجوانب الاقتصادية الخاصة بنظريات العمل والثروة والقيمة وبين الفروق الدقيقة التى تفصل بين المفاهيم البرجوازية لهذه الموضوعات ومن المفاهيم البروليتارية. كما بين أن ضياع المصالح الحقيقية للعمال انما يكون مع عدم وضوح هذه المفاهيم . وتناول أيضا فى نقده الجانب الديموقراطى البرنامج ونوع الدولة التى يهدف العمال الى أقامتها قائلا « أنه بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى تقوم فترة إنتقالية من أحدهما الى الآخر ومع هذا يتوافق أيضا تحول سياسى حيث لا تكون الدولة شيئا سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا »

نقد برنامج جوتا

وإذا كان ماركس نفسه قد قال « إن كل خطوة لحركة حقيقية أكثر أهمية من دستة برامج » فإنه كان يعنى بذلك أن برنامج الوحدة الجديد وهو ينتقص من برنامج الحزب السابق ولم يطور هذا البرنامج الى ما هو أفضل فإنه من الاحسن الاتفاق على العمل المشترك ضد العدو المشترك بدلا من برنامج برجوازى المفاهيم .

ومن هنا كان إهتمام ماركس بالمناقشة الدقيقة لمفاهيم برنامج الوحدة المقترح وكشف ماحواه من إنحرافات وكان يعنى بذلك أن يكون البرنامج متطابقا مع روح الكفاح الثورى والاهداف الثورية للبرولتياريا وعلى الاخص شكل الدولة .

وكان لينين هو أيضا دائم العمل من أجل توضيح اهداف وبرامج الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى روسيا منذ اندلاع ثورة ١٩٠٥ الديمقراطية وحتى الثورة الاشتراكية فى أكتوبر ١٩١٧ وما بعدها . وكان كفاحه الدائب يميز باستمرار بين الخط الثورى والبرامج الثورية وبين خطط واساليب الانتهازيين من الاشتراكين الثوريين والمناشفة لاحلال المفاهيم البرجوازية بدلا من مفاهيم الطبقة العاملة. . كان بدوره يركز على طبيعة الثورة وشكل السلطة ودور الجماهير العمالية والفلاحية فى الثورة القادمة .

* داود عزيز : باحث.

كان إسقاط السلطة القيصرية هدفا . وبينما كان البرجوازيون الليبراليون يهدفون ومن خلفهم اشتراكيو البرجوازية الى إقامة سلطة ديمقراطية ليبرالية، وكان لينين يشير الى نوع جديد من الديمقراطية، أى نوع جديد من السلطة، سلطة البروليتاريا وديمقراطيتها . وبين فى النظرية وفى التطبيقات العملية وخلال الكفاح الثورى وبشكل واضح أن السلطة هى قضية البرامج الاولى . « وفى كتابة تكتيكان قال « إرفعوا الى الامام شعارات الجمهورية » « من أجل الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين »

وميز بين هذه الشعارات وبين الشعارات الانتهازية التى كانت ترى أن الثورة بطبيعتها البرجوازية « ثورة لكل الشعب الروسى » . وكانت الانتهازية تريد بذلك أن تنتقص من دور الطبقة العاملة القيادى ونهبط به الى مستوى النقابية والعمل النقابى وذلك بابعادها قدر الامكان عن القيام بدورها فى أنتهاج سياسة مستقلة عن البرجوازية .

كما حدد هدفها بوضوح وأنه درجة نحو «الديكتاتورية الديمقراطية » . رافضا فى اصرار أن تخبو فكرة الصراع الطبقى فى أذهان العمال.

ومن ثم لخص بوضوح تام استراتيجية الثورة سنه ١٩٠٥ «على رأس كل الشعب وعلى الاخص الفلاحين من أجل الحرية الكاملة ومن أجل ثورة ديمقراطية ثابته من أجل الجمهورية ! وعلى رأس كل الكادحين والمستغلين من أجل الاشتراكية «تكتيكان».

وبالفعل نجحت الثورة الاشتراكية وأستمر لينين يدافع عن مهام البروليتاريا الثورية بعد ثورة ١٩١٧ ويدعوها بشكل كفاحى وعملى الى التخلص من وطأة الفكر البرجوازى والبرجوازى الصغير بتوضيح أن الدولة الجديدة نمط جديد غير نمط الديمقراطية البراجوازية الليبرالية . فهو يقول

« هذا النمط من الدولة التى بدأت الثورة الروسية فى خلقه فى ١٩٠٥ وفى ١٩١٧ هو جمهورية السوفيتات (أى المجالس) للعمال والجنود والفلاحين ونواب آخرين . »

« جمهورية تحققت بمبادرة ملايين الامة الذين يخلقون ديمقراطية من صنعهم دون إنتظار لاساتذة «الكادت» وهم يعملون على صياغة مسودة لمواد تشريعية تقيم جمهورية برجوازية . »

وإكد دور الدولة فى إقامة سلطة البروليتاريا فى مواجهه اعداء هذه السلطة فقال «أن الماركسية تختلف عن الفوضوية فى أنها تعترف بالحاجة الى الدولة وسلطة الدولة فى فترة الثورة وعلى الاخص فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية».

«مهمات البروليتاريا فى ثورتنا. مختارات لينين.».

وركز لينين على البرنامج الوطنى والفلاحى بتفصيل كبير وعلى تأميم البنوك والاتحادات الرأسمالية كما أكد على الدور العالمى للبروليتاريا الروسية والموقف من الحرب ثم دعا الى تأسيس الدولية الثالثة بعد خيانة الاشتراكين الديمقراطيين ودعا ايضا الى تغير إسم الحزب من الحزب الإشتراكى الديمقراطى الى الحزب الشيوعى حتى يؤكد ما سمى ماركس وانجلزبه نفسيهما . »

وكانت ثورة أكتوبر والحزب الشيوعى الروسى ملهما لكل الحركات والأحزاب العمالية فى العالم وتأثرت الحركة العمالية فى مصر بما يجرى فى العالم وأختار العمال المصريون أن يؤسسوا حزبهم الاشتراكى .

برنامج للطبقة العاملة المصرية

ففى أعقاب ثورة ١٩١٩ الوطنية فى مصر تأسس الحزب الاشتراكى فى عام ١٩٢٠ باعتباره حزبا للطبقة العاملة المصرية .وكانت الطبقة العاملة قد نجحت فى تكوين العديد من النقابات التى دافعت عن مصالح العمال، وقادت أضرابات كثيره من أجل زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل . ونشرت جريده الاهرام فى ١٤ فبراير ١٩٢١ برنامج هذا الحزب الذى تحول فى عام ١٩٢٢ الى حزب شيوعى .وقد أعاد نشر هذا البرنامج كتاب تطور الحركة الوطنية المصرية (الشهدى عطية الشافعى) وهذا نصه .

« يعمل الحزب على إستقلال وادى النيل بأسره، استقلالا خاليا من كل شائبه، سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا .

أولا

١-جلاء الجنود الانجليزية عن مصر والسودان، وعدم الاعتراف للغاصب بأى مركز ممتاز .

٢- عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التي أجريت خلسة من الشعب وعلى كره منه .

٣- جعل قناة السويس ملكا للأمة.

٤- تعديل الدستور وقانون الانتخاب، حت تصبح الأمة مصدر السلطة الحقيقة .

٥- إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، كقانون الاجتماع والأحزاب

ثانيا

١-الاعتراف بهيئات العمال رسميا بحقها فى الدفاع إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا عن مصالحها .

٢- تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم فى إتحادات، وضم الاتحادات إلى بعضها فى اتحاد وربطه

بالاتحاد العام الدولى .

٣- الدفاع عن قانون ٨ ساعات فى اليوم، ومساواة العمال المصريين والأجانب فى عمل واحد .

وعمل تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين الخ .

٤- تأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع.

٥- تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان

ثالثا

١- للنساء التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢- المطالبة بجعل التعليم اجباريا للجميع، بنين وبنات، مجانيا للفقراء، مع إصلاح برامج التعليم الحالية .

٣- محاربة الامية بجميع الوسائل .

رابعا

١- تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية .

٢- إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيرا عن نظام الإقطاعيات.

٣- إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا .

٤- إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب .

٥- وضع ضرائب على مياه الرى للذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان

٦-إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

خامساً

١-المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية .

٢- العمل على التفريق بين الجرائم السياسية وغيرها أمام المحاكم المصرية، والإفراج عن المسجونين السياسيين دون تفرقة .

٣- طلب محاكمة أذناب الاستعمار من كبار المصريين ممن تقع عليهم مسئولية الإرهاب والاستبداد . ومعاونة الأجنبى على إخماد نهضة الشعب .

كانت الحركة الوطنية ضد الاستعمار هي قلب العمل السياسى. كان الاستعمار الاجنبى يحتل بجيوشه البلاد وكان يقبض على السلطة السياسية مباشرة خاصة بعد اعلان الحماية البريطانية على مصر فى أوائل الحرب العالمية الأولى .تم فرض على البلاد حالة الطوارئ واعلان الاحكام العرفية . ولم يكن هناك أى أثر للحريات العامة والسياسية . بل وإستولت السلطة العسكرية البريطانية على محصولات ودواب الفلاحين عنوة كما تم تجنيد الفقراء قهرا للعمل فى خدمة المحتلين .

بعد نهاية الحرب اندلعت الحركة الوطنية ضد المستعمرين . وقادت البرجوازية الوطنية المصرية حركة الجماهير التى شاركت بكل طبقاتها فى أعمال الثورة . ولكن القيادة البراجوازية بلورت أهدافها فى مذكره قدمتها قيادة الوفد الى معتمدى الدول الاجنبية فى ديسمبر ١٩١٨ فى المطالب التالية « الاستقلال، حكومة دستورية تراعى حال البلاد الخصوصية من جهة وما للاجانب فيها من مصالح وتحترم امتيازات الاجانب بكل دقة »!!

ولما ثارت جماهير الوطنين إحتجاجا على إعتقال زعماء الثورة كان دور العمال المصرين متميزا فى احداث الثورة .وفى أعقاب الثورة مباشرة تأسس الحزب الاشتراكى وجاء البرنامج معبرا عن دور جديد للعمال المصرين متأثرين فى ذلك بما حدث من استيلاء حزب العمال الاشتراكي فى روسيا على السلطة وأسقاط القيصرية وإعلان قيام دولة العمال والفلاحين هناك . وكانت مساندة هذه الدولة الجديدة للحركات العمالية والوطنية امرا معروفا فى العالم كله . وكان التاثير العالمى لهذه الثورة الجديدة تاثيرا شمل جميع حركات التحرر فى العالم فى الصين والهند ومصر وغيرها وساعدها على النهوض فى كفاحها ضد الاستعمار. وكان أثر ذلك على العمال المصرين أمرا ملحوظاً .

وعلى الرغم من أن برنامج الحزب الاشتراكي فى مصر كان برنامجا وطنيا ويطالب بالحريات الديمقراطية والنقابية للعمال والفلاحين وبمطالب إقتصادية وإجتماعية متقدمة نسبيا الا أنه فى أخر الامر يعتبر برنامجا بتعلق بالمطالب التكتيكية وهو لم يتخط ذلك الى مناقشة طبيعة الثورة المصرية ولا تحديد لقوى الثورة واعدائها وكان تحديد استراتجية لحزب العمال الاشتراكى إنما يعنى مناقشة قضية السلطة السياسية أى قضية الثورة .نعم هى ثورة وطنية فى الاساس ولكنها أيضا ثورة ديمقراطية ضد أعوان الاستعمار . فمنذ أن وطأت أرض الوطن قوات المستعمرين فى ١٨٨٢ وأعوان المستعمرين يلعبون دورا أساسيا فى ممالئة المستعمرين والتمكين لهم . لعب هذا الدور الخديو توفيق ومجموعة من الاعيان والاعوان الخونه الذى خذلوا عرابى فى ثورته ومقاومته للغزو الاجنبى . وبمعونتهم شهدت مصر سلطة الاستعمار والاجنبى مباشرة.

إن تحديدا استراتجية لحزب العمال الاشتراكى إنما كانت تعني مناقشة قضية السلطة السياسية كهدف نهائى لكفاح الطبقة العاملة السياسى مع تحديد أى الطبقات فى جبهة الاعداء وأى الطبقات هى الحليف الاساسى للطبقة العاملة .وأنه لكى يتم هذا التحالف كان لابد من جذب سكان الريف المصرى الى الاشتراك فى الثورة بالدفاع عن المطالب التى تهم الفلاحين

كانت السلطة السياسية فى يد الاستعمار والنظام السلطانى الملكى وكبار ملاك الارضى المتعاونين مع المستعمرين. كان ينبغى على الطبقة العاملة وحزبها الاشتراكى إن تعمل على إقامة حلف عريض من جميع طبقات الامة.من الفلاحين وأصحاب المهن والحرف والفئات الرأسمالية وخاصة رأسمالية الريف وتجاره .وكذا أصحاب الصناعات والتجارة الوطنية فى المدنية بل والعناصر الوطنية من كبار ملاك الاراضى .

وكان على البرنامج الى جانب الاهتمام بالمطالب العامة لحقوق العمال والفلاحين فى التنظيم وحرية الحركة والحريات العامة الاهتمام بشكل رئيسى بالمشكلة الفلاحية والاهتمام بقضية الارض وتركيز الملكية الزراعية وبقايا العلاقات الاقطاعية فى الريف خصوصا وإرهاق الفلاحين بالضرائب والنص على وجه الخصوص على مصادرة أراضى ملاك الاراضى المتعاونين مع الاستعمار وتوزيعها على فقراء الفلاحين مجانا .

على إننا فى نفس الوقت لا نجد فى البرنامج أى إشارة الى المصالح الاقتصادية الخاصة بالطبقة الوسطى البرجوازية الساعية الى استخلاص السوق الوطنى من المستعمرين مثل تشجيع الصناعة والتجارة الوطنية والحد من المنافسة الاجنبية للمنتجات المصرية. ولقد طالب البرنامج بإعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب وهذا حسن ولكن كان يجب المناداة بسياسة ضرائبية مناسبة تخفف العبء عن كاهل صغار المنتجين والتجار الوطنين وطبقات الشعب الكادحة عموما .لقد طالب البرنامج متهيبا « بالغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيرا عن نظام الاقطاعيات » ولم يقل لنا ما هو مصير هذه الملكية والى من ستئول؟!

وباختصار فقد كان البرنامج فى جوهره برنامجا تكتيكيا لم يتنقل ببصره أبعد من المساهمة فى الكفاح اليومى بما لايرفع عن الطبقة العاملة وطأه السيطرة الفكرية للبراجوازية .

ومن الشائع أنه يؤخذ على الحزب الاشتراكى فى مصر وقوعه فى يسارية فى المواقف أدت الى تذرع البراجوازية وللبطش به . فى الحقيقة إن ذلك لم يكن وحده سبب إنتهاء دوره سريعا. ففى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة تتوقع قوى الكفاح الوطني والديموقراطى المطاردة والبطش دائما من السلطات الاستعمارية والمحلية المتعاونة معها، هذه السلطات المحلية التى تخشى إضرابا عماليا من أجل مطالب جزئية بسيطة اكثر من خشيتهم السيطرة الاستعمارية عدو البلاد الاكبر .إن القوى الوطنية وعلى الاخص الاحزاب العمالية مطالبة بوضوح تحديد أهدافها الثورية والتدرب على أساليب الكفاح ضد الارهاب والاستبداد وسبيلها الى ذلك الربط بين أشكال الكفاح العلنى والسرى، مستخدمين فى ذلك كل ما توفره الاساليب القانونية من امكانيات والاعتماد الاساسى أنما يكون على حركات الجماهير وحمايتها . إن الوقوع فى المواقف اليسارية يدل على بدائية فى تصور المواقف الثورية وهذا يمكن تجنبه كلما تمتع الحزب بنضج نظرى وسياسى مع الارتباط بالجماهير وحركتها وذلك بكسبه مهارات فى العمل السياسى ونجاح فى الربط بين الاستراتجية والتكنيك .إن الهدف النهائى لكل حزب اشتراكى وهو تحقيق سلطة الطبقة وإقامة ديمقراطيتها ومثل على ذلك الحزب الشيوعى الصينى الذى ولد فى نفس ظروف مولد الحزب الاشتراكى المصرى الاول .

وفى أعقاب ١٩١٩ تمكنت الحركة الوطنية فى مصر من تحقيق الاستقلال السياسى بانسحاب الاستعمار من السلطة المباشرة والتوارى خلف سلطة النظام الملكى والحكومات المتتابعة التى مثلت فى اغلب الاحيان قوى الرجعية المحلية. وحاولت البرجوزية المحلية أن تحصل على بعض النفوذ السياسى والاقتصادى .وبرز حزب الوفد كقائد للمعارك الوطنية والدستورية بغية تحقيق هذا النفوذ . اما الطبقة العاملة فقد توارت كقوة مستقلة وإن شاركت فى المعارك الوطنية ومن أجل الحريات تحت علم البراجوازية الوطنية . لقد شاركت الحكومات الوفدية فى الحكم لفترات قصيرة وعانت طويلا من إنقلابات القصر . أما الحكم العرفى فإنه قداستمر كسمة اساسية معظم الفترات فقد كان اهدار الحريات امرا مألوفا . وكان مطاردة وتعقب النشاط العمالى والنقابى منه بوجه خاص هو الشئ السائد، ولكن ما أن إنتهت الحرب العالمية الثانية وإنتصرت القوى الديمقراطية فى العالم على الفاشية العالمية حتى أثر ذلك على حركات التحرر عموما . وكان للدور البارز للأتحاد السوفيتى فى هزيمة الفاشية العالمية اثره الكبير على الحركات الوطنية فى العالم وعلى بلادنا فى نفس الوقت . ونشأت تكوينات جديدة ومنظمات تتبنى الفكر الماركسى وبذلت محاولات دائبة لربط الحركة الاشتراكية بالحركة الوطنية والديمقراطية . وقد نجحت هذه الافكار فى بلورة أشكال جديدة للكفاح الوطنى . وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ثمرة جديدة لهذا النشاط الحى حيث تمكنت من الظهور كقيادة جديدة مستقلة عن التنظيمات الحزبية البراجوازية الموجودة حينئذ .وقد استجابت الجماهير الوطنية لنداءات هذه القيادة الجديدة .

ولكن هذه اللجنة لم تتمكن من الاستمرار فى القيام بدورها المتواصل حيث لم ينل الفلاحون أى دور فى برنامجها وبياناتها وحيث لم تتمكن من التحول الى حزب جماهيرى من نوع جديد يدافع عن مصالح الطبقات الشعبية فى مقدمتها الطبقة العاملة . وفى ذات الوقت ظلت التنظيمات الشيوعية فى حالة تفتت مع فقدان الهدف السياسى والعجز عن تحديد برنامج للثورة القادمة .ولم تكن القوى الرجعية غافلة عن الدور الجديد للطبقة العاملة والذى أخذ يظهر ويقوى مع توالى الاحداث وعجز القوى الاخرى عن الاستجابة الى مطالب الجماهير الحيوية والوطنية .

ولم تلبث القوي الرجعية إن كالت الضربات لحركة الجماهير في عام ١٩٤٨ بعد حرب فلسطين. واعلان الاحكام العرفية ومطاردة المثقفين الاشتراكيين والعمال المناضلين والقادة الوطنيين والديمقراطيين واودعتهم المعتقلات والسجون . ومع تفتت المنظمات الشيوعية ظهر بوضوح العجز عن تحديد المهام المقبلة لانجاز الثورة المصرية . ماهى طبيعتها ما هى قيادتها ؟ ومن هم حلفاء هذه القيادة ؟ وأى الطبقات مدعوة للإشتراك فيها ؟. وما هو شكل السلطة التى تهدف هذه الثورة الى إقامتها ؟ ماعلاقة هذه الثورة بالثورة الاشتراكية؟ وبالتحديد ما هو دور الطبقة العاملة ؟ وطبيعة حزبها.

وباختصار إن ما كان يواجه الاشتراكيين والثوريين هو وضع إستراتجية للثورة . أى وضع برنامج ثورى يعبر عن المرحلة الثورية المقبلة وأهداف هذه الثورة. كان أقصي ماينادى به البعض هو المطالبة بخط سياسى.

وفكرة الخط السياسى هى فكرة تاكتيكية . ولكن أى خط سياسى بالمفهوم اللينينى كان لابد أن يكون جزءاً من رؤية أستراتيجية، يعبر عنها برنامج ثورى يهدف اسقاط السلطة القائمة حينئذ .وهى سلطة الاستعمار والملكية الاقطاعية الاستبدادية وسلطة الرأسماليين المتعاونين مع المستعمر وبدلا منها أقامة الجمهورية المستندة الى سلطة العمال والفلاحين والديموقراطيين والوطنين، سلطة الجمهورية الشعبية وبالفعل تأسس فى أواخر ١٩٤٩ الحزب الشيوعى المصرى وارتبط فى مطبوعاته ببرنامج واضح يدعو العمال وجماهير الشعب المصرى الى الكفاح من أجله.

ولقد أصدر الحزب الشيوعى كتابات نظرية أساسية لتوضيح قضية الحزب والطبقة والثورة وطبيعتها وبين جبهة الثورة قياداتها وحلفائها . وكان اهم هذه الكتابات «تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر وثانيتها «ثورتنا المقبلة» التى تناولت طبيعة البرنامج وارتباطه بمرحلة الكفاح الثورى من أجل الجمهورية الشعبية من أجل إقامة ديمقراطية شعبية وجيش شعبى ديمقراطى وإنجاز المهمات الخاصية بتحرير الفلاحين عن طريق توزيع ملكيات الارض الكبيرة (ما يزيد عن ٥٠ فدانا) على فقراء الفلاحين مجانا وتحقيق الحريات السياسية لجميع الطبقات الشعبية وللوطنية عموما وكذا تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية لجماهير الشعب عامه . والتأكيد على طبيعة الثورة المقبلة باعتبارها ثورة ديمقراطية معادية للإقطاع وتحررية معادية للإستعمار أى أنها جزء من حركات التحرر الوطنى المعاديه للإستعمار والامبريالية والمناصرة للسلام وإن مرحلتها الاولى الديمقراطية أنما تمهد السبيل للإنتقال الى مرحلة الثورة الاشتراكية التى تعتبر أكثر تقدما .

وقد صدر هذا البرنامج فى أواخر ١٩٤٩ مع تأسيس الحزب الشيوعى المصرى وصدرت طبعة منه فى ١٩٥١ مع مقدمة موجهة الى جماهير الشعب المصرى جاء بها «اليوم يتقدم الحزب الشيوعى المصرى الى الشعب وبيديه برنامج محدد يحقق لجميع فئات الشعب مطالبها ويطبق لها مصالحها ومستقبلها برنامج هدفه القضاء على معسكر أعداء الشعب من المستعمرين والاقطاعيين والاحتكاريين هدفه تحقيق الثورة الشعبية التحريرية الديمقراطية . هدفه التحرر الكامل من الاستعمار والدفاع عن السلام العالمى ومقاومة مشروعات الحرب الاجرامية، هدفه القضاء على النظام الملكى الاستبدادى وبناء الجمهورية الديمقراطية والحريات السياسية لجميع أفراد الشعب وطبقاته. فى سبيل تحقيق هذه الاهداف يعمل الحزب الشيوعى المصرى على التحالف مع كل هيئه أو جماعة ديمقراطية تكافح من أجل القضاء على النظام الرجعى وتحقيق النظام الشعبى الجديد الحزب الشيوعى المصرى يدعو الطبقات الشعبية ،يدعو العمال والفلاحين، يدعو الطلبة وصغار الموظفين، يدعو جميع الوطنيين والديموقراطيين الى الالتفاف حول هذا البرنامج الوطنى الديمقراطى ..يبدعوهم للكفاح من أجل هذه الاهداف الواضحة يدعوهم الى الوحدة من أجل قيام ثورتنا المقبلة .فقدآن للشعب أن يزيح عنه كابوس الرجعية والاستعمار .

أما البرنامج نفسه فكان نصه كالاتى :

برنامج الحزب الشيوعى المصرى

يكافح الحزب الشيوعى المصرى على رأس جميع الطبقات الكادحة فى سبيل الإشتراكية .والخطوة الأولى نحو الإشتراكية، والخطوة التى تعبد الطريق نحو المجتمع الإشتراكى هى إقامة جمهورية ديمقراطية شعبية يتحرر فى ظلها الشعب من الإستعمار ويتخلص من سلطة كبار ملاك الأراضى والمحتكرين، ويكون الحكم فيها للشعب يتولى أمره بنفسه .

ولهذا يكافح الحزب الشيوعى المصرى على رأس الشعب جميعه ويقوده فى هذا الكفاح التاريخى من أجل :

١- الإستقلال والتحرر من الإستعمار الإجنبى، الإنجليزى والأمريكى، وجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

٢- مقاومة مؤامرات الإستعمار العالمى بزعامه أمريكا لإشعال نيران حرب عالمية عدوانية ضد الشعوب والقضاء على كل مؤامرة تدبرها الطبقات الرجعية لإقحام الشعب المصرى فى مغامرات الإستعمار العسكرية .

٣- الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب الحرة والشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها والراغبة فى السلام والديمقراطية تحت زعامة الإتحاد السوفيتى وطن الإشتراكية، حصن السلام ونصير الشعوب، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب

المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديمقراطية والدفاع عن السلام .

٤- القضاء على النظام الملكى الإستبدادى ، نظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين والرأسماليين الإحتكاريين، الذى يستند إلى قوة الإستعمار المسلح،ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعا عن الاستعمار والطغيان .وإقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديمقراطيين .

٥- مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة (ما يزيد على ٥٠ فدان) وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء.

٦- تأميم الإحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية وإدارتها بواسطة العمال .

٧- إطلاق الحريات السياسية ، وهى :

حرية الكتابة والنشر والكلام، وحرية العقيدة الدينية، وحرية الفئات الشعبية المختلفة فى التظاهر والاضراب والإجتماع، وحريتها فى تكوين الهيئات والنقابات والأحزاب التى تعبر رأيها وتدافع عن مصالحها .

٨- بناء جيش شعبى ديمقراطى من جميع أبناء الشعب، يصون مصالح الشعب ويدعم السلام العالمى، وإلغاء الجيش الأقطاعى الأرستقراطى الحالى، تابع النظام الملكى الإستعمارى الساعى وراء الفتح والحروب، والمسخر ضد الشعب وضد السلام والديمقراطية لصالح معسكر الإستعمار وأعداء الشعب .

٩- تحسين مستوى معيشة العمال وفئات الشعب الأخرى وبخاصة الفلاحين والموظفين، تأمين العمال ضد خطر البطالة والمرض والشيخوخة وجعل ساعات العمل أربعين ساعة فى الأسبوع .

١٠- فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية والتركات، وإعفاء العمال وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين من الضرائب المباشرة وإلغاء جميع الضرائب غير المباشرة التى تصيب المستهلكين الفقراء.

١١- جعل التعليم بجميع مراحله حقا لكل مصرى ومصرية بغير مقابل مع توفيره لجميع أبناء الشعب .وتحرير العلوم والثقافة من بقايا الأفكار الإستعمارية والإستبدادية الرجعية .

١٢- تحرير المرأة من قيود الحريم الإستبدادية المتأخرة ومساواتها بالرجل فى جميع الأمور سواء الإقتصادية أو السياسية أو الأجتماعية، وبخاصة تقرير حق المرأة فى الحصول على أجر مساو لأجر الرجل نظير قيامها بنفس العمل.

١٣- حرية الشعب السوداني وحقه فى تقرير مصيره بنفسه، وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء جميع القوات الإستعمارية البريطانية والمصرية عن أراضيه.

١٤- حرية الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء الجيوش الاستعمارية العربية والمصرية عن أراضيه وتكوين دولة فلسطين العربية الديمقراطية المستقلة .

وصدرت للحزب جريدة نصف شهرية ثم اسبوعية باسم « راية الشعب» التزمت بهذا البرنامج وظلت تقوم بدور الداعية والمثير والمنظم لجماهير الشعب .وكان صدورها خلال مد ثورى شعبى عارم . فعملت على الربط بين الأحداث السياسية والمطالب التكتيكية للشعب باعتبارها جزءا من الاهداف الاستراتيجية التي حواها البرنامج .

ووجد البرنامج صدى كبيرا لدى الجماهير وتصاعدت الحركة المكافحة ضد الاستعمار والاستبداد. وأخذ شعار الجمهورية وسقوط الملكية يتردد خلال المظاهرات العديدة .وطالبت الجماهير بالتوقف عن المفاوضات والكف عن التعاون مع المحتلين . وانسحبت قوات العاملين من معسكرات الانجليز، والغيت معاهدة ٣٦. وانتشرت حركات الفدائيين المسلحة فى القنال وارتفع شعار الكفاح المسلح ضد الاحتلال . ولكن تم تدبير حريق القاهرة وكان الهدف البطش بالحركة الوطنية واخماد حركة الجماهير، واعلنت الاحكام العرفية من جديد .وغصت السجون والمعتقلات بالمكافحين .

* * *

وباستيلاء ضباط الجيش فى ٢٣يوليو ١٩٥٢ على السلطة السياسية حدث تغيير جذرى .وقامت بالفعل ثورة فالسلطة هى المسألة الجوهرية فى كل ثورة . وقد أكد هذا المجرى الثورى التطورات الهامة التالية. الاصلاح الزراعى الاول ١٩٥٢ حيث اصاب القوى الاقطاعية فى البلاد ثم اعلان النظام الجمهورى ١٩٥٤ . ثم تأميم شركة قناه السويس الاجنبية واغلاق القاعدة العسكرية للانجليز فى القنال بعد العدوان الثلاثى . كل هذه التطورات قد ثبتت السلطة الجديدة. إن مجموعه الضباط الذين قاموا بالحركة أصلاً هم مثقفون من أبناء البرجوازية أرقتهم هزائم الجيش فى حرب فلسطين وازعجهم فساد النظام الملكى مع تحويل الجيش الى اداه فى يد اتبا ع هذا النظام .وهم بقدرتهم على التنظيم والنظام تمكنوا من أحداث هذا التغير العلوى فى السلطة. ولم تلبث أقسام من البرجوازية الوطنية (انقسام فى كثير من الاحزاب القائمة وتأييد الحكام الجدد) أن ايدت السلطة الجديدة .وتوالت عمليات التأييد لدى كل إجراء ثورى يغير من طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد .

وبذلك قامت ديمقراطية جديدة. هى ديمقراطية البرجوازية الوطنية وهى ديكتاتورية فى نفس الوقت. هى ديمقراطية البرجوازية الوطنية الديكتاتورية وديكتاتوريتها من نوع جديد فهى تقف ضد الاعداء المخلوعين (النظام الملكى الاقطاعى والنفوذ الاستعمارى) وضد حركة الشعب المستقلة ايضا وعلى الاخص ضد حركات العمال المستقلة (عمال كفر الدوار) .أنها سلطة ذات طبيعة مزدوجة تعمل على وضع القوى الوطنية تحت قيادتها ضد الاعداء التقليديين الاستعمار والاقطاع وضد الجماهير الشعبية اذا حاولت التحرك تنظيميا وسياسيا وكفاحيا بشكل مستقل. واستخدمت جهاز الدولة القمعى فى تحقيق سيطرتها الجديدة على السلطه .

وفى مقدمة عيوب برنامج الحزب الشيوعى المصرى انه على الرغم من ادراك أن المشكلة الرئيسية فى الثورة المصرية هى مشكلة السلطة السياسية وفى ايدى أى الطبقات تكون هذه السلطة فانه قد عجز عن تبين الطاقات الثورية فى طبقة البرجوازية الوطنية فى بلادنا . وهذا التقليل من دور هذه الطبقة قد انعكس فى الامور الاتيه:

لقد نادى البرنامج بقيام الجمهورية الشعبية باعتبار أن التحالف الرئيسى إنما يقوم على قيادة الطبقة العاملة والتحالف مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والعناصر الديمقراطية والوطنية ولم يعط اهتماما حقيقيا بان لطبقة البرجوازية الوطنية مكانا فى هذه الجبهة. ذلك انها كطبقة لم تكن قد استنفدت طاقاتها الثورية. فهى طبقة وإن حاولت بشكل دائم فى فتره ما بين الحربين وحتى يوليو ١٩٥٢ مشاركة القوى الرجعية فى السلطة إعتمادا على الاسلوب الوفاقى والتهادنى، فإنها قد تمكنت فى يوليو ١٩٥٢ من الانفراد بالسلطة السياسية .

وكان على قيادة الطبقة العاملة أن تدرك أن للبرجوازية الوطنية دورا فى الجبهه الوطنية العريضة ضد الاستعمار والاقطاع . والسبيل الى قيام هذا التحالف هوتمتين التحالف الاساسى بين العمال والفلاحين كقوة رئيسية قادرة على جذب البرجوازية الوطنية الى هذا التحالف فى شكل تحالف اعرض .وكان ذلك يقتضى أن يشتمل البرنامج على تأكيد أن الكفاح من أجل الجمهورية إنما يشتمل على إيجاد مكان لسلطه البرجوازية متحالفة مع العمال والفلاحين وأن من بين مهام الثورة التحريرية الديمقراطية مهام ازالة العقبات امام بناء إقتصاد وطنى تساهم فيه البرجوازية الوطنية وذلك بتشجيع الاستثمار الوطنى والمحلى وتشجيع الصناعة والتجارة الوطنية وازاله العقبات الخاصة بالمنافسة الاجنبية وتخفيف الاعباء الضريبية عليها .

كان يجب المناداة بالجمهورية الوطنية بدلا من الجمهورية الشعبية وينسحب النقد أيضا للبرنامج على أنه بعد قيام ثورة يوليو لم يحدد الحزب بطرحه أن هذه ثورة برجوازية، تقودها البرجوازية الوطنية وإن ذلك كان بالضرورة يتطلب تعديل البرنامج بادراك الدور الحيوى للبرجوازية الوطنية ورغبتها فى الانفراد بالسلطة ثم وضع تكتيك ثورى يؤكد ضرورة الاشتراك الرئيسى للعمال والفلاحين باحزابهم وممثليهم فى السلطة حتى يمكن اكمال الثورة التحريرية البرجوازية ولا نتعرض للانعكاس كما حدث بعد ذلك . هذا فضلا عن الاخطاء الخاصة بوصف هذه الثورة بالفاشية أو الانقلاب العسكرى وما أدى اليه مثل هذه الاخطاء من أثار سيئة على مجرى الكفاح .

برنامج للغد

لقد مضت فترة الناصرية ورغم كل ما أنجزته من مكاسب للبلاد فإنها لم تتمكن بثورتها البرجوازية من اكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الديمقراطية . بل ان انفرادها بالسلطة وفرض ديكتاتوريتها ووصايتها على حركة الجماهير قد اتاح للمستعمرين فرص التامر وضرب استقلال البلاد مرة اخرى متخذا من صنيعته الصهيونية الاسرائيلية ركيزه لتنفيذ مخطط الانتكاس بالثورة. وفى الداخل ساعدت البيروقراطية الحاكمة والعناصر الراسمالية الطفيلية على تنفيذ هذا المخطط الامبريالى .

وجاءت الساداتية كسياسة انقلابية تسلم بالتبعية كسياسة اساسية لها . فتهادنت مع الامبريالية والصهيونية مع ادعاء الحريات الديمقراطية وإيجاد حلف معاد جديد، حلف طبقى يتكون من الفئات العليا للبرجوازية المحلية والتى نمت بسرعة فى ظل سياسة الانفتاح ومن الاقسام الطفيلية المنتفعة والتى اثرت من المضاربة والتهريب وافساد القطاع العام وايضا من الفئات البيروقراطية الحاكمة ذات الاطماع والمزايا . لقد قام هذا التحالف فى اطار واجهة شكلية من الديمقراطية الليبرالية المشوهة واعلام سلطوى ساحق النفوذ .ومنذ ذلك الحين والجماهير الكادحة تتعرض حقوقها ومكاسبها للانتكاس . وذلك باسم الاصلاح والسير على طريق النمو الراسمالى واقتصاديات السوق وايضا باسم الشرعية القانونية .وهذه الجبهة المعادية تحاول استمالة البرجوازية الوطنية والفئات المتوسطة منها الى مخططها باسم حرية الاستثمار وإتاحة الفرص امامها بزعم ان الحرية الاقتصادية متوافره توفر الحرية السياسية. والحقيقة ان الجبهه المعادية تفرض على اقسام من البرجوازية المحلية مثل باقى الطبقات الشعبية ضغوطا اقتصادية وسياسية فقوانين الاستثمار تمنح الاجنبى امتيازات واعفاءات لا تحظى بها الراسمالية المتوسطة وهى مرهقة بالضرائب مثلها فى ذلك مثل الجماهير المصرية وقد توالت حالات الافلاس بين صفوفها . وإن توضيح سياسة الاستقلال والتطور الاقتصادى كفيل مع حركة شعبية ناهضة ان يوجد لها مكانا فى الجبهة الوطنية

.وتحاول الجبهة المعادية ايضا ان تضلل الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين بزعم ان سياسة التبعية سوف تجلب لها الرخاء وهى بالفعل لم تجلب لها سوى الغلاء الفاحش وانهيار اسعار العمله المحلية وتهاوى قيمة الدخول المحدودة . ولم تجلب سوى بطالة واسعة لم تشاهدها بلادنا منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية. اما المكاسب الاجتماعية والاقتصادية فيتم سلبها يوما بعد يوم . ان الجبهه المعادية وهى تتجمع يوما بعد يوم ولابد ان تواجهها جبهة وطنية واسعة من العمال والفلاحين وكذا الراسمالية الوطنية من اجل الاستقلال الوطنى والاقتصاد ى ومن اجل مواجهة سياسة التبعية واسنزاف موارد البلاد وافقار الجماهير .

وهذه الجبهة الوطنية هى جزء لا يتجزء من جبهه عريضة قتنتشر يوما بعد يوم فى جميع البلدان المتخلفة والفقيرة ومصيرها ان تشكل فى العالم الفقير كتله قوية تواجه اخطار التبعية والفقر والإفناء على النطاق العالمى. إن الامبريالية العالمية بطابعها الجديد الاعلى تنفذ خطة عامة هدفها الهيمنة الشاملة على العالم، لتحقق للنظام الراسمالى العالمى فرص الخروج من ازماته فهو يعانى من المنافسة بين الاقطاب، منافسة ظاهرة وخفية، وهو يعانى من الركود الاقتصادى ومن البطالة المتفاقمة وتزايد الاتجاهات النازية والفاشية والعنصرية. ويحاول بشتى الوسائل حل مشاكله هذه على حساب البلدان المتخلفة. وله وسائله فى ذلك الاقتصادية منها والعسكرية والفكرية التى تؤدى الى استنزاف الموارد وافقار الجماهير بمزيد من القروض وفوائد القروض وتراكم الديون التى لاسبيل الى سدادها. ثم فرض سياسات الاتفاقات الامنية غير المتكافئة ونشر القواعد العسكرية والتسهيلات والتدريبات المشتركة ونشر الحروب الصغير ة والصراعات المحلية والقبلية وجر البلدان المختلفة الى المغامرات التى يقودها جهاز الامبريالية العسكرى من اجل مزيد من السيطرة الشاملة . بل ونقل آله الحرب الامبريالية الى مستوى جديد تقود فيه صراعاتها العسكرية من خارج الكوكب الذى نعيش عليه. ومن الناحية الفكرية تروج الامبريالية واتباعها فى بلدان العالم وعن طريق اعلام حديث مبهر، تتوفر له وسائل التمويل الضخمة والكادرات المدربة، تروج بانه لا مناص من قبول سياسة التبعية بتشديد الحملة على ما هو انسانى وشريف فتوصف الوطنية بانها ضيق افق وعزله عن العالم، وتوصف الاشتراكية بانها ارهاب وديكتاتورية. ويتوالى الحديث المتكرر عن الديمقراطية فى شكلها الليبرالى باعتبارها الشكل الوحيد وتحاول اخفاء الحقيقة بان الحياة السياسية فى البلدان الراسمالية المتقدمة ليست الا نواد بسيطر عليها ارباب المليارديرات واعوانهم وارباب صناعات السلاح ومعاونهم وإن النظام الراسمالى العالمى قد خلق فى تاريخه الازمات الاقتصادية والحروب العالمية والانظمة الفاشية وشبه الفاشية .وفرض نظماً استهلاكية تفسدعلى الناس حياتهم وتدمر الموارد الطبيعة والبيئية وتصيب الكوكب بعناصر الدمار البطئ والسريع .كما تنشر نظريات التفوق العنصرى وتعتبر ان البطاله والجريمة وانتشار وتعاطى المخدرات امورا طبيعية وتخاطب عن طريق الفن الحديث احط النزعات البشرية ..الخ ما جلبته حقبة الراسمالية والانتاج الراسمالى من الام وبلايا وارهاب للناس العاديين. وحتى العلم والتكنولوجيا الحديثة وكل ما اكتشفه العقل الانسانى المبدع العظيم تسخرها فى تخزين مواد التدمير واهلاك البشرية ومحوها من على الارض . ثم هى فى اخر الامر تحجب عن المجتمعات البشرية اسرار العلوم والتكنولوجيا الحديثة فتوكد طابع الانانية البشع الذى جبلت عليه. إن هذه القضية الفكرية هدفها فى آخر الامر خلق شريحة من المثقفين فى البلدان المتخلفة لاهم لها الا الترويج لشتى جوانب سياسة التبعية وصرف الناس عن الاهتمام بإيجاد طريق خاص بالبلاد يعتمد على الاستقلال الوطنى دون الانغلاق على التراث والعالم ويعتمد على القوى الحية من الوطنين وعلى العلوم الحديثة والتقدم وعلى الذات الوطنيين والقومى والانسانى ومقاومة الضغوط المسلطة على البلاد لوضعها على خط التبعية .

طريق التطور المستقل
ومن اجل ديموقراطية وطنية

لابد من البحث عن طريق افضل لبلادنا .ويزيد الامر تعقيدا الانهيار الذى حدث للمجتمعات الاشتراكية وللتجارب التى حاولها الاشتراكيون فى بلدان شتى . لقد نجح الاشتراكيون بالفعل فى تحقيق تطور اقتصادى وإجتماعى وثقافى وعلمى مذهل فى عقود قليلة ونهضت هذه البلدان من تخلف شديد الى ان صارت قوة عالمية كبرى ولكن الراسمالية لا يمكن ان تتخلى عن حلمها فى استعادة ما فقدته . والموضوع ليس من السهل تناوله فى عجلة بل هو معقد . ولكن يمكن الاشارة بشكل عاجل الى ثلاثة عناصر اساسية واضحة .

اولا- انتهجت الامبراليه العالمية سياسة احتواء الشيوعية كعنصر اساسى فى سياسة المواجهة .وهذه السياسة اعتمدت على دراسة شاملة للاوضاع فى البلدان الاشتراكية ثم شنت حربا فكرية تعتمد على اعلام قوى جديد وعلى الوسائل والضغوط الدبلوماسية ووسائل الاختراق واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وإصطياد الاخطاء والمبالغه فى تصويرها وبث الدعايات المكثفة المضادة وخلق طابور من الاعوان والعملاء .

ثانيا - عجزت قيادات الاحزاب الاشتراكية عن الارتباط الحقيقى بالجماهير وبالطبقة العاملة والتعبير عن مصالحها حيث تكونت شرائح ببيروقراطية فى الحزب والدوله وفى التنظيمات والجماهيرية .وانتشر الفساد والسعى الى تحقيق المصالح الشخصية من وراء العمل السياسى. وتم بذلك الانعزال

عن الجماهير وانفصالا ادى الى ترك الجماهير فريسة للافكار البرجوازية التى تنتشر عن طريق وسائل الاعلام الغربية وعن طريق الدعاية المعادية المنتشره على ايدى المنحرفين ودعاه الراسمالية فى الداخل. وطالما ان الجماهير لم تعد هى الحامى الحقيقى للنظام الاشتراكى فإنه يسهل بذلك تحقيق خطط الاعداء .وإن الاعتماد على الاجهزة الامنية وحدها يمكن ان يؤدى الى اشكال من القمع تصيب لا الاعداء وحدهم وانما تصيب الجماهير ايضا. إن الاشتراكية كنظرية تعتمد علي الجماهير وجماهير الطبقة العاملة اساسا فى تسيير الدولة والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهى تربط بين العلم والشعب وسبيلها الى ذلك سلطة جماهير العمال والفلاحين، سبيلها شكل الديمقراطية الاشتراكية، وشكل الديمقراطية الاشتراكية لابد ان يكون قادرا على تحقيق حريات سياسيه واقتصادية وإجتماعية اكثر مما توفره الديمقراطية الليبرالية .إن شكل الديمقراطية الاشتراكية ظهر جنينيا مع الثورة فى شكل السوفيتات فى روسيا .وإشار اليه لينين باعتباره شكلا جديدا للدولة. ولم يستمر هذا الشكل طويلا بعد وفاة لينين .

ثالثا - اما السبب الثالث والرئيسى فهو سيطرة الانتهازية على مقاليد الحزب والدولة والسلطة. هذه الانتهازية استفادت من الاخطاء والانحرافات وبدلا من الكفاح ضدها ، اشاعت البلبله وعملت على الدعاية الواسعة لفكر الراسمالية، لفكر الدولية الثانية، للفكر الاشتراكى الديمقراطى الليبرالى، والذى طالما فضحه لينين .لقد اخذت العناصر الانتهازية تسيطر على الحزب والدولة ومشت بسياسة الخطوه خطوه بدعوى التخلص من الجمود النظرى والفكرى فراجعت المفاهيم اللينينيه الاساسيه فى الحزب والدوله ومفهوم الديمقراطية الديكتاتوريه الماركسى واستبدلته بالمفهوم البرجوازى بمفهوم الديكتاتوريه الليبرالية .فروجت للفوضى الفكرية والعملية وعملت على انهيار البناء الاشتراكى بالفكر والعمل الخثيث، ثم لم تلبث ان كشفت عصبه (جورباتشوف .شفرناذره يالتسنية - ياكوفيف) عن نفسها بتبنى الفكر الامبريالى المعادى للشعوب صراحه وبالدعوه الى تحويل المجتمعات الاشتراكية الى جزء من النظام الراسمالى العالمى. لقد كشفوا عن وجه الخيانه المزرى واتخذوا خط العداء الصريح للماركسية اللينينية، ولقضية الاشتراكية والشيوعية واستنجدوا علنا بفرسان الامبريالية ذوى التاريخ الاسود فى الابتزاز وكراهية الشعوب .

من اجل برنامج للديموقراطية الجديدة

فى ظل هذه الاوضاع المنتكسة .(وهو انتكاس مؤقت رغم كل شئ) يتلخص البرنامج :فى فكرة اساسية واحد هى: انتهاج سياسة وطريق التطور المستقل : وذلك بالصمود وفضح طريق التبعية والاستسلام وتبصير الجماهير الوطنية بالنتائج الوخيمة التى سوف تؤدى بالبلاد الى مصير حالك .فطريق التبعية لابد ان يؤدى الى مزيد من افقار الجماهير الى مزيد من استنزاف مواردنا .الى مزيد من الديون والغلاء والافلاس الى مزيد من الجريمة والمرض والامية الحقيقية والسياسية الى مزيد من التجهيل والفقر الفكرى والثقافى الى مزيد من النوازع العنصريه وتشجيع الارهاب .

فبعد ان حققت بلادنا نصرا كبيرا على الاستعمار الانجليزى وتخلصت من الملكية الاقطاعية المستبدة واتجهت نحو الاصلاح الزراعى وتوسيع السوق، امام البرجوازية الوطنية ونحو انشاء قاعدة صناعية حقيقية ثم السير بمعدلات اسرع للتنمية فى محاولة لتضيق الفجوه الكبيرة بيننا وبين البلدان المتقدمة، فإن محاولات الاستعمار لم تكف عن محاولات الايقاع بالبلاد مرة اخرى اسيرة الاستعمار الانجلوامريكى وحليفته الصهيونية. لقد فرضت هذه المحاولات الحروب المتوالية لاصطياد البلاد لكى تحيد عن طريق الاستقلال الوطنى ولكى تسير فى طريق التبعية . وكانت هزيمة ١٩٦٧ قمة هذه المحاولات . ثم كانت محاولات الساداتية للتفاهم مع الامبريالية الامريكية وحليفتها اسرائيل واعلان السير فى طريق فتح السوق الوطنى المحلى لرؤوس الاموال الاجنبية بلا ضابط وبشروط لا يحظى بها الاستثمار الوطنى .ثم التمكين للنفوذ الاقتصادى الاجنبى عن طريق القروض والمعونات المشروطة والمنهوبة ومساعدة الاتجاهات الراسمالية الطفيلية باعتبارها الوسيلة للاثراء السريع . وما زالت البلاد تعانى معاناه اقتصادية شديده وتخضع كل يوم لشروط الهيئات الراسمالية العالمية وتعليماتها

إن الاشتراكية كانت ومازالت امل المستغلين والكادحين والفقراء فى الريف والمدينة على السواء . فهى النظام الاقتصادى والإجتماعى الذى يحقق للجماهير الضمانات الاساسية للارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير متطلبات الحياة الحرة الكريمة . والاشتراكية كنظام اقتصادى اذا استند الى فاعلية الجماهير العاملة فإنه كفيل بتحقيق اعلى المعدلات للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ولصالح مزيد من التنمية .

وترتبط حريات الجماهير السياسية رباطا وثيقا بعملية التنمية وهذا يتيح التخلص من الاتجاهات البيروقراطية ومن عناصر الفساد . إن الجماهير الواعيه هى الصمام الحقيقى لاكتساح العقبات التى تعيق التقدم كما ان الاعتماد على العلوم الحديثه واستخدام التطور التكنولوجى كفيل ايضا بتقوية عناصر التقدم والشكل التنظيمى الامثل لبناء جبهة وطنية قادرة على السير بالبلاد فى طريق التطور والمستقل هو قيادة الطبقة العاملة وحزبها المتحالف مع احزاب وتنظيمات الطبقات الشعبية من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة فى المدن

والمثقفين الوطنيين والاقسام الاساسية من البرجوازية الوطنية الراغبة فى قياده قطاع خاص وطني يشارك فى خطط التنمية المستقلة. وعلى ذلك فان الهيكل الاساسى لبرنامج حزب الطبقة العاملة يتناسب مع ظروف التغيير الذى حدث فى البلاد وفى العالم ويعتمد **على النقاط التالية :**

١- الصمود فى مواجهه مخطط الامبريالية فى شكلها الكونى الجديد والتى تعمل على تحويل كافه البلدان المتخلفة الى ريف ومصدر للموارد وتعريضها للخراب الاقتصادى والفساد السياسى ومناطق للمنازعات والحروب ومزبلة للنفايات الذرية والتلوث البيئى مع حرمانها من اى مساعدات فى ميدان العلوم والتكنولوجيا. وكشف هذه المخططات وكشف العاملين على الترويج لها فى بلادنا دفاعا عن الاستقلال الوطنى والتقدم والسلام .

٢- بناء اقتصاد وطنى مستقل يعتمد على تعبئه موارد البلاد الطبيعية والصناعية والبشرية لاحداث معدلات عالية للتنمية المخططة وقطاع عام رئيسى قوى وحديث بالتكامل مع قطاع خاص يساهم فى عملية التنمية بطريقة تكاملية لازمه لحيوية السوق وحركته . مع نبذ دعوات التنمية العشوائية وخطط تهريب مواردنا الاساسية او استنزافها. ومع اعتبار ان الانسان قيمة، توفير عناصر حشد الطاقات البشرية وتدريبها فنيا مع توسيع قاعة الملكية العامة للجماهير الشعبية .

٣- تقوية الاتجاه التعاونى فى الزراعة والصناعات الصغيرة مع العمل على تطوير اساليب الانتاج اعتمادا على الاساليب العلمية والتكنيكية المتقدمة . مع توفير وسائل التسويق ومد القرى والجهات النائية بوسائل النقل والمواصلات .

٤- الدفاع عن القطاع الخاص الوطنى فى الصناعة والتجارة وتوفير مجالات الحرية والانتاج لهما فى اطار خطط التنمية العامة مع مساندتها وإنقاص الاعباء الضريبية عليها وحمايتها من عناصر الافلاس الناتج عن المضاربة والمنافسة الاجنبية .

٥- التاكيد على دور الجماهير وحرياتها من اجل احداث هذه التنمية المستقلة وذلك يتطلب الغاء كافة القوانين والاجراءات المقيدة للحريات وضمان حقوق الانسان وحق الجماهير الوطنية فى التنظيم الحزبى والنقابى والاجتماعى والدفاع عن الحريات الواسعه بما فيها حرية القول والاعتقاد والعقيده الدينية والنشر واصدار الصحف وكافة وسائل التعبير بما فيها حق الاضراب والتظاهر طالما استخدمت الوسائل السلمية فى ذلك .

٦- الاهتمام بالثقافة الوطنية والقومية والانسانية والتراث الشعبى والانسانى وتشجيع الانتاج والابداع الفكرى والفنى وضمان حرية الجماعات الثقافية والفنية فى التنظيم والحركة .

٧- تحسين المصالح الحيوية للجماهير فى الشئون الصحية والتعليمية والثقافية واعتبار الخدمات العامة حقوقا طبيعية للمواطنين جميعا مع احترام الاتجاه المتزايد بالبيئة لصيانتها من التلوث وحمايتها من التدمير فهى حقوق للاجيال الحالية والمستقبلة .

٨- تحقيق المساواه بين المواطنين فى الحقوق والواجبات دون نظر الى التفاوت الاجتماعى او الجنس او الدين او اللون .

٩- حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وإيجاد تسوية عادلة ترعى الحقوق المشروعة لسكان منطقة الشرق الاوسط وتجريد المنطقة عموم من الاسلحة النووية والتدميرية والدفاع عن السلام العادل الدائم بالمنطقة .

١٠- الدفاع عن المصالح العربية فى مواجهة استنزاف الموارد الطبيعية بها لحساب سياسات امبريالية . ومناهضة السياسة الانانية التى تنتهجها حفنة من فئات حاكمة تستند الى قوة ومشاريع القوى الاجنبية الاحتكارية والامبرياليه . والسعى الى ايجاد سياسة تنموية حضارية لسكان المنطقة جميعا .

مثل هذا البرنامج الوطنى الكفاحى انما يشكل فى اخر الامر اسرع وسيلة لضمان الاستقلال الوطنى ويعتبر خطوة ضرورية للقضاء على اشكال التبعية والسير فى طريق التطور المستقل وذلك بقيام جبهة وطنية لتحقيق الديمقراطية الوطنية التى تفتح الباب لوطن اشتراكى متخلص من صنوف الاستغلال .

صر

فحون الى جانب
ريات والافراج
، والدكتاتورية .
ن يقف الهضيبى
ها . ويبرر حجة
لاغية حل جماعة
لناصر من غضب

يجب تحريم استخدام اسلحة الابادة فورا

ان الملايين من البشر يتحدثون فى هلع عن الآثار المدمرة التى يمكن ان تجلبها حرب تستخدم فيها القنابل الهيدروجينية. ولذلك ارتفعت الاصوات فى كل جانب تطالب بعدم استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية وجميع اسلحة الابادة فورا . حتى حزب العمال البريطانى يطالب اليوم بهذا المطلب بعد ان ضجت اصوات الملايين تحذر من خطر هذه الاسلحة المدمرة . ولقد كان صوت الاتحاد السوفيتى اسبق الاصوات جميعا الى التحذير من خطر هذه الاسلحة الجهنمية فدل بذلك على يقظته التامة وحرصه على الدفاع عن السلام .

واليوم تجتمع كلمة محبى السلام فى العالم حول هذا المطلب الحيوى من اجل صيانة البشرية وحفظ الانسانية من الفناء .

دالاس يعمل على اشعال نيران حرب عالميه


راية الشعب

مذبحة

دبرت الصابا مذبحة دموية ضد طلبة كلية الطب بجامعة اسكندرية فاقتحم البوليس الكلية وواصل عدوانه على الطلبة وعلى حرمة المنتدى الجامعى .

جريدة الحزب الديموقراطى المصرى (العدد ١٢٢) الثلاثاء ٦ ابريل سنة ١٩٥٤

قرار المجموعة الاشتراكية

مبارك عبده فضل
بهيج نصار

كثرت التعليقات حول قرار المجموعة الاشتراكية ولاتزال. ومع ذلك فكثير من المعلقين لم تتح له الاطلاع على القرار نفسه خاصة ان نص القرار لمْ يَعُدْ مُتاحا الآن.

وقد طلبت «قضايا فكريه» من مبارك عبدة فضل وبهيج نصار- اعداد تقرير حول هذا القرار، فأولهما كان له دور كبير فى النقاش الذى دار وافضى الى صدور القرار والثانى هو الذى قام بصياغة القرار نفسه وفرض عليه ذلك مناقشة تفصيلية مع المختلفين ممن شارك فى النقاش.

مقدمه

لايزال النقاش حول قرار المجموعة الاشتراكية هام، وينبغى تحديد تصوراته الاساسية والظروف التى أدت الى اصداره والنتائج التى ترتّبت على اصداره لما لها من أهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل النضال من اجل الاشتراكية فى مصر، فقضية العلاقة بين كتائب الحركة الاشتراكية وتنامى هذه العلاقة الى مستوى يسمح بصياغتها تنظيميا بل وقد يسمح بالوحدة بين بعضها هى جزء من تاريخ الحركة الاشتراكية العالمية، اذ تم هذا التوحيد فى عدد من البلدان مثل كوبا واليمن الجنوبى والمانيا الديمقراطية (سابقا) وغيرها من البلاد، ولايمكن استبعاد إمكان نشوّ ظروف فى المستقبل تقضى بمثل هذا التوحيد. ولان القرار كان يستهدف الوحدة بين تنظيم ماركسى لينينى ومجموعة «عبد الناصر» الاشتراكية ولان المحاولة انتهت بالفشل اصبح من الضرورى استخلاص الدروس التى تهدى النضال فى المستقبل وترشده.

على ان البحث فى حقيقة هذا القرار يكتسب اليوم أهمية خاصة لثلاثة أسباب:

الاول يتصل بالنكسة التى أصابت الكفاح من اجل الاشتراكية عالميا واقليميا ومحليا بسبب التغيرات الشاملة التى حدثت فى بلدان شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ولفشل كافة تجارب البلدان التى كانت تُعرف ببلدان «التوجه الاشتراكى» وكذلك لفشل كل تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تسعى الى تصفية الهيمنة الامبريالية والتى عُرفت فى عدد من البلدان العربية «بالتنمية المستقله»، ومثل هذه الظروف تدفع البعض الى الدعوة لتوحيد قوى اليسار الاشتراكى تنظيميا، وباشكال متباينة وعلى مستويات متعددة، لمواجهة هذه النكسة الشاملة.

والثانى يتصل بالخطوط السياسية التى تطرحها مختلف قوى اليسار الاشتراكى فى مصر، اذْ تطالب جميعا وبلااستثناء بوحدة قوى اليسار من اجل مواجهة النمو المتعاظم للرأسمالية المصرية والميل الواضح فى علاقات القوى، محليا وعربيا ودوليا لصالح الرأسمالية، اى ان الوحدة بين هذه القوى هى المطلب

---

* مبارك عبد فضل : أحد قادة الحركة الشيوعية المصرية.
* بهيج نصار : أمين لجنة التنسيق بين منظمات السلام العربية.

الاساسى الذى تنشده من اجل تشكيل تحالفات اخرى تسمح بقيام بديل ينهض بتنفيذ سياسة تختلف كل الاختلاف عن السياسة الجارية فى مصر. ولاشك ان القصد من الوحدة هنا هو مجرد العمل المشترك على اساس البرنامج المشترك، غير ان هذا العمل المشترك، والسياسة المشتركة بين تنظيمات تستهدف إقامة الاشتراكية فى آخر المطاف وقد تؤدى مع مرور الزمن الى تقارب يسمح بطرح الوحدة او التوحيد التنظيمى.

والثالث يتصل بحزب قائم فعلا فى مصر يعلن انه «يوحّد» قوى اليسار «الاشتراكى» فى مصر على اساس البرنامج والسياسة مع تباين ايديولوجياتها وفلسفاتها، وهو حزب التجمع، ومايلفت النظر فى حزب التجمع هو انخراط كل الاتجاهات الاشتراكية فى بنائه التنظيمى فعلا، ثم الرضى بوجودة من قبل كل هذه الاتجاهات، ثم مايلفت النظر ان هذا الحزب قائم على «المركزية الديمقراطية» وانه إذ يتبنى التعدّدية فى الاتجاهات الفلسفية فأنه لايدعو الى التعددية السياسية، كما يرفض، حتى الآن، رفضا قاطعا التعددية التنظيمية داخل اطاره العام، والامر الاغرْب من كل ذلك هو ان معظم الذين عارضو قرار المجموعة الاشتراكية فى الماضى يشاركون بحماس اليوم فى حزب التجمع، بل ان بعضهم يعتبره النهج السليم دون غيره للوصول الى الاشتراكيه.

ثمة، أذن، واقع موضوعى نشأت عنه هذه الاسباب ويفرض علينا متابعتها مع الاستفادة من الخبرة المصرية بشأن الوحدة التنظيمية بين اصحاب الاشتراكية والتى تتمثل اساسا فى قرار «المجموعة الاشتراكية»

خطوات نحو مناقشة القرار

اولا: عقب تأميم قناة السويس قام العدوان الثلاثى ضد مصر عام١٩٥٦، وكان لتأميم نظام عبد الناصر لشركة قناة السويس التى ظلت طوال سنوات الاحتلال البريطانى رمزا للهيمنة الاستعمارية بل تجسيدا لها، ثم صمود النظام امام العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى واصراره على قرار التأميم، ثم ماترتب على الانتصار السياسى على العدوان الذى ساعد عليه تأييد الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والبلدان الاشتراكية واشتداد الخلاف بين امريكا من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية اخرى حول معالجة خطوة التأميم، اثره الكبير فى إعلاء شأن سياسة عبد الناصر ونظامه الى مستويات لم يسبق لها مثيل بالنسبة لاى بلد من البلدان النامية المستقله حديثا، ثم جاءت خطوات التمصّير لكافة شركات بريطانيا وفرنسا وحلفائها لتضع نظام عبد الناصر الوطنى فى صدام ثابت واصيل ضد الشركات الاحتكارية الاجنبية ضد المصالح الاقتصادية للقوى الامبريالية، ذلك لان التمصير الذى كان شكلا مُقنّعا للتأميم هو خطوة عملية تؤكد اصرار عبد الناصر ونظامه الوطنى على مواصلة السياسة التى بدأت بتأميم شركة قناة السويس. وهذا يعنى ان عبد الناصر ونظامه قد انتقل من مستوى النضال ضد السياسة الامبريالية الى مستوى تصفية الشركات الاحتكارية، الامر الذى يجعله، عمليا، فى صدام مع الدول الكبرى الرأسمالية اعمدة الامبريالية.

وخلال عام ١٩٥٦ بدأت تظهر فى الصحف الصادرة فى البلدان الاشتراكية وخاصة الصحف السوفيتية مقالات عديدة حول الطريق غير الرأسمالى مشيرة بشكل خاص الى الهند كنموذج لمثل هذا الانتقال، وهو ماسيتوقف الحديث عنه بعد ذلك ليصبح نظام عبد الناصر هو النموذج والمثل الشائع فى الادب السياسى السوفيتى للطريق غير الرأسمالى.

غير ان المنظمات الماركسية اللينينية فى مصر لم تتبن هذا الرأى حينئذ انما اقتنعت جميعها بان نظام عبد الناصر وطنى معادى للامبرياليه، وان كان هذا الموقف الذى اجمعت عليه كل هذه المنظمات لم يمنع الكثير من القواعد من المناقشة حول طبيعة نظام عبد الناصر... هل هو حقا يمثل البورجوازية الوطنية؟ وهل يمكن لمواقف البورجوازية ان تصل الى هذا الحد من العداء للامبريالية وشركائها؟ ثم ان حزب الوفد كان هو الممثل التقليدى لسياسة البورجوازية الوطنية المصرية فى مرحلة الاستعمار، فهل يمكن لهذه البورجوازية وفى حدود هذه السياسة ان تقف مثل هذا الموقف من الشركات الامبريالية؟ ثم اننا نعرف ان قطاعات من البورجوازية الوطنية تنسحب من حلبة النضال الوطنى بعد الاستقلال السياسى، فهل فى مقْدُور ماتبقى منها فى التحالف الوطنى ان يقود التحرر من الشركات الاحتكارية للقوى الامبريالية وان ينجح فى تأميمها؟.. ماهى طبيعة نظام عبد الناصر؟ كان السؤال يتردد بين الرفاق فى مختلف المنظمات بينما ظلت الاجابة حائرة تبحث عن يقين تطمئن اليه.

ثانيا: ثم حدث تطور فى الموقف، اذ قام عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفيتى، وبعد عودته شرع فى بحث قضية الوحدة بين مصر وسوريا، ومع اعلان الوحدة نشب خلاف حول قضية بقاء الاحزاب السورية، ففى الوقت الذى اندْمج حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا فى النظام الذى تشكل عقب اعلان الوحدة ظنا من قيادته انها هى التى ستحكم الاقليم السورى فى اطار الوحدة رفض الحزب الشيوعى السورى قرار حل الاحزاب. وكان ذلك نقطة بدء فى خلاف تصاعد واشتد بين عبد الناصر والشيوعين العرب ثم بينه وبين الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية مما ادى الى اعتقال الشيوعين المصريين والسوريين فى فجر يوم الاول من يناير عام١٩٥٩.

وكان الشيوعيون المصريون موزعون حينئذ على حزبين شيوعيين نجم عن انقسام الحزب الذى تشكل فى يناير عام١٩٥٨. وكان هناك تباين فى موقف كل منهما بالنسبة

لقضية حل الحزب الشيوعى السورى، فكلاهما يرفضان الاجراء نفسه، الأ أن الموقف من نظام عبد الناصر بسبب هذا الاجراء قد اختلف عند كل منهما، وانحصر الخلاف حتى الآن عند مستوى التأييد للنظام دون ان يعنى ذلك التخلى عن التأييد نفسه، وهو ماسيحدث بعد ذلك حين وصل احد الحزبين الى معارضة صريحة للنظام الناصرى بينما اتّجه الحزب الآخر الى سعى متّصل للاقتراب من النظام الناصرى. وكانت نقطة التحول للاقتراب من المشروع الناصرى، على الرغم من الاعتقال ثم المحاكمة والتعذيب والسجن، هو القرار الذى أتخذ بتأميم بنك مصر وكافة شركاته وكذلك شركات ابو رجيله. وقد حدثت هذه الخطوة بعد اعتقال الشيوعيين وبعد الخلاف مع الاتحاد السوفيتى حول الموقف من الاحزاب الشيوعية وفى وقت كانت تتم فيه محاكمة الشيوعيين المصريين. صحيح ان بعض شركات بنك مصر تعاونت مع الشركات الاحتكارية الاجنبية غير ان مجمل الشركات والبنك فى مركزها كانت اهم مؤسسة مصرية تملكها البرجوازية المصرية. وكان صعبا الايتم حوار حول هذه الخطوة التى اعتبرت ضربة موجهه الى البورجوازية المصرية الكبيرة ومن ثم انتقلت السياسة الناصرية من معادة الامبريالية وشركاتها الى معادة قطاعات من الرأسمالية المصرية. وايا كانت الاسباب الى ادت الى ذلك فثمة حقيقة لايمكن إغفالها وهى ان النظام بدأ يصطدم بالرأسمالية فى الوقت الذى يسجن فيه الشيوعيين ويعذبهم.

وقد دار النقاش كثيرا حول سجن الشيوعيين وتعذيبهم، وكانت الردود جاهزة وفقا لما تم فى الاتحاد السوفيتى اذ ان الاجراءات الاشتراكية وصروح البناء الاشتراكى قد اتخذت واقيمت مع قتل معظم كوادر الحزب الشيوعى السوفيتى على يد ستالين، ولهذا ليس غريبا إن قام قائد وطنى بتعذيب الشيوعيين لخلافه معهم (وهم ليسوا اعضاء فى حزبة او جماعته) بينما يتخذ اجراءات ضد قطاعات من الرأسمالية. تنفيذا لمخططه الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانتهى النقاش الى تمييز بين القضيتين، اذ من الضرورى اتخاذ موقف من سجن الشيوعيين وتعذيبهم والمطالبة بثبات بالافراج ووقف التعذيب، وكذلك من الضرورى اتخاذ موقف من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى يتخذها عبد الناصر والتى اعتبرت اجراءات تقدمية وليست فقط وطنية. ثم أتخذ موقف آخر سيكون له اهمية خاصة فى مستقبل النقاش وهو ضرورة الافراج عن الشيوعيين لدعم الوحدة الوطنية من اجل حماية وتنمية الاجراءات التقدمية، وينطوى الشعار الاخير على نَقْد للسجن والتعذيب، غير انه ينطوى فى نفس الوقت على لهفة للتعاون والاقتراب من النظام الناصرى لحماية اجراءاته الأقتصادية والاجتماعية، التى كنا نتمناها فى سابق نضالنا قبل السجن والاعتقال، ولتنمية طابعها التقدمى وقد عبّر عن هذا الموقف شهدى عطية الشافعى المسئول السياسى حينئذ عن المسجونين فى بيانه السياسى امام المحكمة العسكريه.

ثالثا: وانتهت المحاكمة وتم نقل المجموعة التى كان يقودها شهدى عطية الشافعى الى ليمان اردى ابى زعبل، واقيم حفل استقبال لهم مورست فيه ابشع انواع التعذيب، فسقط شهدى شهيدا بينما الموت كاد ان يعْصف بحياة العديد من الرفاق. وكان ليمان اردى ابى زعبل مُتْخماً بالمعتقلين الشيوعين يلقون فيه الوانا من التعذيب لم تعرْفها مصر من قبل، والغريب ان التعذيب لم يكن يُقصد به الحصول على اعترافات لان المعذّبين كانوا يلقون فى الليمان بعد المحاكمة. كان التعذيب من أجل التصفية البدنية.

وكان عبد الناصر قد اصدر اوامرة باستمرار تعذيب الشيوعيين مع تجنّب القتل. وكان يزور بلدانا اوروبية حين ارتكبت الجريمة، فووجه بحملة عنيفة اضطر بسببها الى اصدار اوامره بالتحقيق فيما حدث.

لقد اصبح سجن الشيوعيين وتعذيبهم هو محور خلاف عبد الناصر مع القوى الاشتراكية والديمقراطية فى العالم، وكان وقف التعذيب هو نقطة البدء لتصفية هذا الخلاف، ومن ثم اصبح قضية سياسية يرتبط بها البدء فى عودة العلاقات البناءة بين نظام عبد الناصر وهذه القوى وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية، مع كل ماتعنيه هذه العودة من دلالات بالنسْبة لمجمل السياسة المصرية.

كان ذلك هو التقييم السياسى لما حدث فى أردى ليمان ابى زعبل والذى تبنته القيادة السياسية. وقد كانت تثق فى رأيها السياسى الخاص بضرورة وقف التعذيب من اجل حماية الوحدة الوطنية التى ينبغى ان تستند اليها الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية. كانت تثق فى حكمها على ماهو سلبى فى نظام عبد الناصر والذى تمثّل حينئذ فى تعذيب وسجن الشيوعيين بقدر ماكانت تثق كل الثقة فيما هو ايجابى فى النظام والذى تمثّل فى استمرار الخصومة مع الامبريالية وشركاتها بل وكذلك مع قطاعات من البورجوازية المصرية. وعلى ضوء هذا التقييم السياسى عالجت القيادة السياسية التحقيق الذى اجرته النيابة العامة بشأن مقتل شهدى عطية الشافعى وتعذيب الشيوعيين، فَرمَتْ بثقلها ضد مقتل شهدى وضد التعذيب فى الوقت الذى تجنبت بحزم اى صدام سياسى مع عبد الناصر فى الاقوال التى أدليت فى التحقيق، بل واعلن الرفاق تأييدهم التام لسياسته الاجتماعية والاقتصادية املا فى تهيئة الفرصة له كى يجد مخوجا، ولثقتها فى هذا التقييم للموقف رفضت اقتراحا تقدّم به رفاق الحزب الآخر للقيام بشكل من اشكال العصيان يقوم به الشيوعيون فى الليمان على اختلاف تنظيماتهم من اجل وقف التعذيب، وذلك تجنبًا لمجزرة يمكن ان يستشهد فيها العشرات من الرفاق بينما يمكن ان يتحقق وقف التعذيب لو تمّت الاستفادة

المثلى من التحقيق الجارى ضد السلطة التى تتولى الاعتقال وتشرف على المعتقلين.

وقد حدث، وصدرت اوامر عبد الناصر بوقف تعذيب الشيوعين فى مصر وسوريا كما صدرت الاوامر بنقل مجموعة الشيوعيين رفاق شهدى عطية الشافعى الى سجن القناطر. واعتبر رفاق شهدى ماحدث انتصارا لرؤيتهم السياسية ونقطة بدء لاحداث التغيير المطلوب، وتقرر مواصلة الحوار السياسى الذى بدأه شهدى عطيه واشرف عليه، ثم تقرر تنظيم كنفرنس للوصول الى قرار.

المناقشات

اولا: الظن انه كان اغرب كونفرنس عقده حزب فى تاريخ النضال من اجل الاشتراكية. فلقد بدأ دون ان يكون هناك مشروع قرار او تقرير وطلب من الرفاق ان يتولوا النقاش فى الزنازين حيث كان يعيش ثلاثة أو اربعة رفاق معا، أما جلسات الكونفرنس الحقيقية فكانت تتم «فى الطابور» اليومى الذى سُمح للمساجين الشيوعيين القيام به لمدة ساعة على ان يسيروا فى «طابور» واحد يضم كلُّ صف رفيقين، وكان تبادل المواقع بين الصفوف هو السبيل لتبادل الرأى، ولهذا استمر الكونفرنس عدة اسابيع.

ودار النقاش حول كل شئ يتعلق بنظام عبد الناصر والظروف السائدة فى مصر حينئذ، ولم يكن هناك رأى واضح حول طبيعة السلطة التى تسْجن الشيوعين وتتخذ مواقف قوية ضد الشركات الامبريالية ومعها قطاعات من البورجوازية المصرية، ثم اختلف الرفاق حول طبيعة الاجراءات التى اتخذها عبد الناصر:

.قال البعض انها اجراءات اشتراكية تتم فى مرحلة اشتراكية

وقال عدد كبير من المشاركين فى الحوار انها اجراءات تقدمية تفتح الطريق نحو الاشتراكية.

وقال قليل ان الاجراءات بعيدة عن الصدام مع الرأسمالية وانها فى حدود النضال الوطنى.

وحين ابدى كل رفيق رأيه واستقر على رؤية محددة ولم يعد هناك من مزيد تقرر اعداد قرار يُبلْور نتيجة النقاش، وكان من الاهمية تجنب الخلاف فى ظروف السجن القاسية للوصول الى اجماع قدر الامكان ولتدعيم الوحدة اللازمة لمواجهة هذه الظروف ثم لمواجهة اى طارئ يتطلب موقفا سياسيا.

وحتى يتم ذلك كان من الاهمية تحديد موضوع القرار الذى يمكن ان يلقى اوسع القبول لدى الرفاق، ولهذا تم استبعاد قضية الطبيعة الطبقية للسلطة من القرار واعتبارها قضية مفتوحة للنقاش حتى يتوفر الوضوح، خاصة انها قضية قد تؤدى الى خلاف يصعب تجاوزه، واستقر الرأى على ان يكون محور القرار هو تحديد مستوى العلاقة بين الحزب وبين المجموعة القائدة للسلطة.

وقد اتفق على تسْمية عبد الناصر وصحبه بالمجموعة الاشتراكية بدلا من الحزب الاشتراكى حيث أنهم يرفضون دعاوى الحزبية، واعتبرت هذه المجموعة فى قمة السلطة التى تضم ولاشك اجنحه اخرى، ولكن المجموعة هى التى تقود السلطه.

ثم نص القرار على تصورين اساسين يحددان العلاقة مع هذه المجموعة ومستوى التعامل معها فى المستقبل.

يؤكد التصور الاول «ان فكر المجموعة ليس هو الاشتراكية العلمية»، وهذا التصور لقى رضاء اولئك الذين يرون ان الاجراءات ليست اشتراكية بل تقدمية تفتح الطريق نحو الاشتراكية.

ويؤكد التصور الثانى ان فكر المجموعة يقترب خلال الممارسة من «الاشتراكية العلمية»، وهذا التصور لقى رضاء اولئك الذين يميلون الى القول بالطبيعة الاشتراكية للاجراءات.

ثم نصّ القرار على ان تحول الاجراءات الى الاشتراكية هو عملية كفاحية ستتم بتعاظم دور الطبقة العاملة ووصولها إلى السلطة.

ونلاحظ ان القرار نص على ضرورة تبنى الاشتراكية العلمية كاساس للوحدة ولم ينص على الماركسية اللينينية على اساس ان المقصود واحد والمعنى واحد وان اختيار تعبير الاشتراكية العلمية قصد به تسهيل التعامل والنقاش مع المجموعة الاشتراكية حول هذا القرار الذى كان يرمى آخر الامر الى توحد الطرفين اذا تم تبنى الاشتراكية العلمية(الماركسية اللينينية).

وقد كان ذلك واضحا لدى الذين صاغوا القرار وتبنّوه وعملوا على تنفيذه، والدليل على ذلك ان الميثاق الذى صدر بعد صدور القرار بعدة اشهر قد اعلن «الاشتراكية العلمية» ولكن ما من احد من الذين وافقوا على القرار غير رأيه حول حقيقة ان فكر المجموعة ليس هو الاشتراكية العلمية على اساس الماركسية اللينينية، وإن كان اختيار الميثاق لهذا التعبير قد لفت الانظار وشد الانتباه.

وحين عرض القرار للتصويت وافق عليه جميع الرفاق ماعدا اثنين هما الرفيقان محمد عباس فهمى وطاهر البدرى. واحتفظ الحزب بوحدته متينه.

ثانيا: ثم حدثت تطورات هامة دعمت ثقة الحزب فى موقفه السياسى وتتمثل فى التأميمات الواسعة التى تمت لشركات تملكها البرجوازية المصرية قبل انفصال سوريا عن مصر وانهيار الوحدة بينهما ثم التأميمات الواسعة التى تمت عقب

الانفصال وماتلى ذلك من تشكيل الاتحاد الاشتراكى واعلان «الميثاق» الذى اكد على سياسة مناهضة الامبريالية وشركاتها، وعلى الخصومة مع البورجوازية باستثناء ما اطلق عليها «بالرأسمالية المستغلة»، وتبنى. «الاشتراكية العلمية» على اساس «السيطرة على وسائل الانتاج، كما تبنى مفهوما للقومية العربية يتميز عن المفهوم البعثى الذى يرى الوحدة العربية نقطة البدء لنهضة الأمة نحو الحرية والاشتراكية بينما اصبح موقع الوحدة عند عبد الناصر بعد الحرية (او التحرير) والاشتراكية. على ان الذى شد انتباه الحزب وقيادته هو الاجراءات العملية التى اتخذها عبد الناصر فى مجالى الاقتصاد والخدمات والتى اكدت صحة موقف الحزب بشأن اقتراب عبد الناصر وجماعته من الاشتراكية العلمية الامر الذى ادى الى عودة النقاش من جديد حول طبيعة هذه الاجراءات.

وكانت مجموعة المسجونين بسجن القناطر قد انتقلت الى سجن الواحات واجتمع كل الشيوعيين المسجونين والمعتقلين هناك، وبينما اعضاء الحزب، رفاق شهدى عطية الشافعى، يواصلون بحث السياسة الناصرية فى اتجاه العمل على مزيد من التقارب معها، كانت قيادة الحزب الآخر تدفع سياستها فى اتجاه متناقض تماما بعد ان اعتبرت اجراءات النظام الناصرى خطوات تخدم مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية وفى تعاون مع الامبريالية، ولم يكن هذا الموقف مُقنعا مع مواصلة عبد الناصر لسياسة التأميم لشركات البرجوازية المصرية ومع الاصلاح الزراعى مما دعى بعض اعضائه الى التكتل والتمرد على القيادة او الانضمام الى الحزب الأول.

وقرر رفاق شهدى عطية الشافعى عقد مؤتمر استعداداً لتنفيذ ما نص عليه قرار «المجموعة الاشتراكية» وقرر المؤتمر تضييق القيادة لسرعة اتخاذ القرارات اذا دعت الضرورة، ثم أقرّ وثيقتين اساسيتين:

الوثيقة الاولى عن المرحلة، فقد اختلف الرفاق حول طبيعة المرحلة، فالبعض يرى انها مرحلة اشتراكية لاعتقاده بان الاجراءات اشتراكية بينما ظل الآخرون على رأيهم من انها مرحلة وطنية ديمقراطية وان الاجراءات تقدمية تفتح الطريق نحو الاشتراكية، وقد اسفر النقاش عن صياغة تؤكد ان مصر تعيش مرحلة جديدة انتقالية بين المرحلة الوطنية الديمقراطية والمرحلة الاشتراكية وان هذا التصور هو التفسير لطبيعة الظروف الثورية الخاصة التى تعيشها مصر على ضوء الاجراءات الأقتصادية والاجتماعية التى يتخذها النظام الناصرى فعلا وعملا. ولاشك ان هذا الطرح لايتناقض مع قرار المجموعة الاشتراكية ولكنه يقدّم تفسيرا جديدا لهذا القرار يضع النظام الناصرى فى اطار خاص ومتقدم ويزيده قربا من المرحلة الاشتراكية. وكان لافتا للنظر ان المهام التى طرحها القرار من اجل التغيير الثورى لم تكن تختلف عن المهام التى كان يطرحها ويحاول انجازها النظام الناصرى نفسه باستثناء، ماكنا نريده من وحدة مع المجموعة الاشتراكية باعتبارنا حزب الطبقة العاملة حامل الوية الاشتراكية العلمية. ومماساعد على ذلك ماكان سائدا حول الاشتراكية فى الماضى على انها ملكية الدولة الشاملة لوسائل الانتاج بينما تم تجاهل هدفها الحقيقى وهو تحرير الانسان والقضاء على كافة اشكال استغلالة وتنمية شخصيته المتكاملة، اما ملكية الدولة فليست الا وسيلة من الوسائل للقضاء على الملكية الخاصة ولتحقيق الاشتراكية، كما ساعد على ذلك ماكان من تجاهل يكاد ان يكون.. تاما للديمقراطية فى البلدان الاشتراكية كعامل اساسى للانتقال الى مرحلتها وتشييدها.

اما الوثيقة الثانية فهى اللائحة التى لم تكن تختلف عن لائحة الاحزاب الماركسية اللينينية الا فى امر واحد اكتسب اهمية خاصة حينئذ، فقد نصّت اللائحة على ضرورة حماية نظام عبد الناصر، ومن ثم اصبحت حماية النظام الناصرى شرطا لعضوية الحزب الشيوعى، وكان ادراج هذا الشرط فى اللائحة تجسيدا للسعى الملح الى الاقتراب من المجموعة الاشتراكية بهدف التوحّد معها حتى تتوفر الضمانه لاستمرار العمل الثورى من اجل بناء الاشتراكية.

ثالثا: وبعد ان أجرى اريك رولو، الصحفى الفرنسى والصديق المصرى القديم حديثه المشهور مع عبد الناصر الذى اعلن فيه الأخير عزمه على تصْفية المعتقلات والافراج عن الشيوعين، ومع ظهور بوادر الافراج، عادت المناقشات تلقائيا من جديد حول اجراءات عبد الناصر الاقتصادية ثم اخذت المناقشات تمس قضية وجود الحزب واستمراره، وتوزعت الآراء على الوجه التالى:

- اقلية صغيرة ترى ان الاجراءات اشتراكية واننا نعيش مرحلة الثورة الاشتراكية وانه لتدعيم العمل الثورى علينا ان ننتقل الى المجموعة الاشتراكية ونعْلن نهاية التنظيم الشيوعى الراهن والعمل فى اطار التنظيم «الناصرى» الآخر الذى يبنى الاشتراكية فعْلا.

- قليل جدا من الرفاق يرى ان الاجراءات اشتراكية مع رفض انهاء التنظيم الشيوعى والاصرار على استمراره حتى تتوفر الشروط الضامنة لاستمرار العمل الثورى والتشييد الاشتراكى وخاصة توافر التنظيم الذى يواصل البناء الاشتراكى.

- اغلبية ترى ان الاجراءات تقدمية وان الثورة ليست بعد فى مرحلة الاشتراكية وان العمل لابد ان يستمر لتنفيذ قرار المجموعة الاشتراكية ووثيقة المرحلة.

ثم دُعىَ الرفاق الى كونفرنس عاجل لحسم الموقف وكان هذا الاجراء ضروريا لان قرار الافراج بدأ تنفيذه وينبغى ان يتخذ الرفاق موقفا واضحا قبل الخروج من المعتقلات والسجون

ومواجهة الواقع فى الخارج، ولم يحاول الرفاق الداعين الى حل الحزب الشيوعى (وكان عددهم اربعة او خمسة رفاق) الدفاع عن موقفهم عندما بدأ النقاش فى جلسات الكنفرنس وان كان واضحا انهم لم يغيرّوا من موقفهم، واتخذ الكونفرنس قرارا بالتمسك بالحزب واستمرار سعيه لتنفيذ قرار المجموعة الاشتراكية.

وتم خروج الشيوعيين من السجون والمعتقلات.

مواجهة الواقع: انهاء الحزب ثم العودة

عاشت الاغلبية العظمى من الشيوعيين فى المعتقلات والسجون لاكثر من خمسة سنوات شهدت مصر خلالها تغييرات عميقة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية على يد عبد الناصر ورفاقة (المجموعة الاشتراكية)، وكانت مناقشات الشيوعين بمعزل عن الواقع، فجنح البعض فى اتجاه معادى للنظام بينما اتجه البعض نحو العمل على الاقتراب المتزايد من النظام.

وعندما خرج الشيوعيون من السجون والمعتقلات واجهوا الواقع الجديد، وكان ماهو مشترك بينهم فى هذه المواجهة هو حقيقة اساسية: ان معظم المهام التى كانوا عازمين على انجازها قبل اعتقالهم فى فجر اليوم الاول من يناير عام ١٩٥٩ يتم انجازها فعلا على يد مجموعة اخرى يقودها عبد الناصر فى قمة السلطة، وقد توحّدوا على هذا الموقف بسرعة بالغة رغم ماكان يردده البعض فى الماضى حول تمثيل السلطة لرأسمالية الدولة الاحتكارية وتعاونها مع الامبريالية، غير ان فارقا أساسيا ظل بينهم، اذ حمل حزب منهم مهمة العمل على تنفيذ مشروع تمثل فى قرار المجموعة الاشتراكية بينما لم يكن لدى الحزب الآخر مشروع عمل يتقدم به لمعالجة الواقع. وعلى الرغم من التساؤلات المشروعة حول جدوى المشروع الذى حمله الحزب الاول ومدى توفر الظروف الواقعية والشروط العملية لتنفيذه فان مجرد تمسك الحزب الاول بمهمة معينة التزم اعضاؤه بانجازها جعل مصير الاعضاء الذين تمسكوا بقرار المجموعة الاشتراكية مرتبطا بنجاح او فشل المشروع كى يتحدّد اتجاه حركتهم فى المستقبل، بينما لم يكن لدى رفاق الحزب الآخر مهمة وهدفا يحكمان حركتهم نحو المستقبل، وكان لذلك اثره الحاسم على مصير اعضاء كل من الحزبين.

على ان الطرف الآخر الذى كان التقرّب اليه منشودا، وهو المجموعة الاشتراكية نفسها، كانت له خطة اخرى تتعارض تماما مع القرار، وكانت لديه السلطة والقوة لتنفيذ خطته.

فلقد ابقى على تقسيم الشيوعيين الى جماعتين منفصلتين، كحالهم فى الماضى، واصبحت كل منها على اتصال بجهة مستقلة لاجراء مناقشات سياسته.

ثم احدث انقساما آخر بين الشيوعين المثقفين والشيوعين العمال، اذ بادر على الفور بمنح فرص العمل الطيبة للاولين بينما تلكأ وتمهّل عند معالجة مشاكل الشيوعيين العمال.

ثم خلق انقساما ثالثا بين الشيوعيين الذين اختارهم اعضاء فى التنظيم الطليعى الناصرى وبين آخرين رفض رفضا قاطعا ضمّهم الى التنظيم.

ثم ازداد هذا الانقسام حدة عندما اضطر اعضاء التنظيم الطليعى من الشيوعيين الى الالتزام بقرارات هذا التنظيم دون اى قرارات اخرى تصدر عن جهات أخرى تعبيرا منهم عن الرغبة الصادقة فى التعاون مع المجموعة الاشتراكية والتوحد معها.

واهم من كل هذا واخطر هو الهدف الثابت للطرف الآخر، فما كان يريد التعاون والتقارب من اجل التوحّد انما كان هدفه الاول هو التصفية التامة للتنظيم الشيوعى.

ولقد كان من الممكن مواجهة هذا المخطط والتغلب عليه فكثيرا ما واجه الشيوعيون ظروفا صعبة تخلقها لهم القوى الاخرى وكثيرا مابدأوا عملهم من نقطة الصفر وخاصة عقب خروجهم فى الماضى من المعتقلات.

الا ان ظروفا جديدة تماما قد احاطت بهم هذه المرة، ذلك ان التصورات السياسية التى انتهى اليها اصحاب نظرية المجموعة الاشتراكية، قد انتهى اليها الآخرون بعد الخروج من السجن، فعبد الناصر ينجز المهام المطلوبة ويتولى تأميم شركات البورجوازية المصرية الواحدة بعد الاخرى ويواصل تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية وينفذ مشروعات الخدمات لمصلحة الجماهير ويقود حركة تحرير عربية عارمة ويتعاون بصدق مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية، وبدى وكأنه لم يعد هناك مهام اخرى ملقاة على الشيوعين للقيام بها. وكان هذا هو الحائط السميك الذى عجز الشيوعيون عن اختراقه. لقد وقفوا بعد الخروج من السجن امام مايجرى وكأنه لم يعد لهم وظائف غير تلك التى يؤديها عبد الناصر ومجموعته. وكان هذا الموقف السياسى والفكرى مع الضعف المادى هو الضربة القاسمة التى اطاحت بكيانهم التنظيمى.

عقد كل من الحزبين اجتماعا، وقرر الحزب الآخر حل تنظيمه، اما الحزب الاول فله قصة مختلفة وان كانت النتيجة واحدة. فلقد كان مستحيلا «نظريا» ان يجتمع اصحاب قرار المجموعة الاشتراكية ليعلنوا حل حزبهم وانفراط عقدهم لان ذلك يتعارض مع القرار الذى قضى بتوحيد الحزب مع المجموعة الاشتراكية، اى قضى بتواصله التاريخى فى شكل جديد يضمه مع تنظيم اشتراكى آخر. وبعد ان عُرض على الاجتماع ماجرى من مناقشات مع ممثلى التنظيم الطليعى (الناصرى)كان واضحا ان المناقشات لم تصل الى نتيجة محددة، فقدّم الرفاق العديد من الاقتراحات ثم انتهى النقاش الى اقتراح غريب وان كان يعبرّ عن واقع الحال الذى تميّز بعجز الحركة الشيوعية عن الحركه. اذ قضى الاقتراح بتفويض «كمال عبد الحليم» كرمز للتنظيم وتجسيد له كى يواصل الاتصال

ويتابع مجريات الامور ليتخذ قرارا بالنسبة للشكل التنظيمى وفقا لتطورات الموقف. وكان كمال عبد الحليم قد اجرى مناقشات مع الاعضاء المشاركين فى اتخاذ القرار قبل دعوتهم الى الاجتماع. وكان فى ذهن المشاركين تصورات مختلفة حول المستقبل التنظيمى... كان فى ذهن «مبارك» ضرورة استمرار مجموعة صغيرة يختارها «كمال» بعد الاجتماع لمتابعة الموقف وحتى تتوفر الضمانات لاستمرار العمل فى المستقبل، وكان فى ذهن «بهيج» ضرورة ان تتم اتصالات خاصة لا ترقى الى مستوى التنظيم المتكامل بهدف تبادل المعلومات والخبرات حتى ينجلى الموقف لان التزامنا بالماركسية اللينينه مازال وسيظل ثابتا، والظن ان تصورات اخرى كانت فى ذهن الآخرين.

غير ان «كمال» فاجأ الاجتماع (او معظم المشاركين فى الاجتماع) باول قرار يصدره بصفته الجديده وبناء على التفويض السابق الذكر، اذ اعلن انهاء الشكل التنظيمى الحالى للحزب الشيوعى المصرى، كما اعلن انهاء الاجتماع. فبدت على الفور الدهشة على الجميع وان كان الكثيرون قد تطلعوا الى تنفيذ تصورات اخرى لم يكن من السليم النقاش حولها فى هذا الاجتماع الذى انتهى.

وسيكون من الخطأ اتهام «كمال عبد الحليم» بالخداع والتآمر، اذ ان الرجل قد ناقش الجميع قبل دعوتهم الى الاجتماع، والظن، انه شعر بالعجز الشديد الذى ساد الرفاق الحركة الشيوعية ازاء مايجرى وساد فى مصر ثم قرر أمرا على ضوء تقييمه للموقف.

وقد تمت بعد ذلك محاولات لتنظيم اشكال من العلاقات الخاصة بين اصحاب قرار «المجموعة الاشتراكية» الذين لم ينضموا الى التنظيم الطليعى (الناصرى)، بل ان بعضهم حين اقتضى تعيينه فى وظائف بعيدا عن القاهرة قد طُلب منه الاتصال الرفاقى والشخصى (وليس التنظيمى) مع من تواجدوا من الرفاق فى منطقته الجديده. والظن، ان ذلك كان سببا فى القاء القبض على كمال عبد الحليم بعد ذلك بتهمة محاولة إقامة تنظيم شيوعى.

غير ان ذلك لم يكن له جدْوى ازاء العجز الفكرى والسياسى امام ماحدث فى مصر حينئذ، واستمر هذا الوضع حتى كان العدوان الاسرائيلى على مصر فى الخامس من يونيو عام١٩٦٧. فكانت النكسة، وظهر بوضوح ماكان خافيا على العقول، واتضح لاصحاب قرار المجموعة الاشتراكية جسامة المهام التى لم تلتفت اليها والتى تم تجاهلها مما ادى الى الهزيمة الفادحة التى حلت بالنظام الناصرى كله، وليس بالقوات المسلحة فقط، ثم بان لهم حتمية الفشل فيما تصوروا تحقيقه وفقا للقرار. هنا دارت المناقشات الجادة عبر الاتصالات الجارية، وتمت اعادة نظر شاملة للموقف، وتبلور تقييم جديد له، وشارك فى تحديده رفاق ممن كانوا فى التنظيم الطليعى بعد ان لم يعد هناك مبرر للامتناع عن الاتصال، وطرح على النقاش موضوع اعادة بناء الحزب، فقرار «المجموعة الاشتراكية» كان يعنى الاستمرار التنظيمى عن طريق الوحدة مع تنظيم آخر، ولقد فشل القرار فى التطبيق، ولهذا كان لابد من العودة من جديد لان قضية تحقيق الاشتراكية التى استهدفها القرار لاتزال مطروحة للكفاح.

ماهى الخبره؟

ذلك تسجيل لما حدث نَطرحه اليوم حتى نستخلص الخبرة لدعم الكفاح الراهن من اجل الاشتراكية.

ويقيننا ان اخطاءً سياسية قد ارتكبت، لم يكن الخطأ فى التوجهات التى عبّر القرار عنها وطرحها للكفاح، انما فى كثير من الامور المرتبطة بها، والتى ما كان لهذه التوجهات ان تستقيم عمليا بدون وضوحها، مثل عدم ادراك الدور الذى يمكن ان تقوم به بيروقراطية الدولة البرجوازية من امتصاص وتصفية للمنجزات التقدميه، والتجاهل التام لقضية الديمقراطية التى كانت كفيلة بتنظيم الجماهير لحماية الاجراءات التقدمية وتنميتها، والتصور الساذج للاشتراكية فى حدود ملكية الدولة الواسعة لوسائل الانتاج، وتجاهل العمل الفكرى الذى كان ينبغى تواصله لتحديد الطبيعة الطبقية للمجموعة الاشتراكية.

كذلك كانت هناك اخطاءً بالنسبة لتوفر الشروط اللازمة لتنفيذ القرار، فلقد كانت علاقات القوى مُختلّة كل الاختلال بين الطرفين المراد توحيدهما، إذْ بان على أحدهما الضعف والهزال على الرغم من دعواته الطيبة بينما الأخر كان ماردا جبارا قويا فى قمة السلطة، وكان تغيير موقف هذا المارد نحو التقارب والتوحد يفرض كفاحا طويلا ومريرا بين الجماهير... ثم كانت عزلة الشيوعيين لسنوات عديدة فى السجون والمعتقلات سببا فى ارتكاب الكثيرمن الاخطاء.

وينبغى ان يكون ذلك كله موضع بحث ونقاش حتى لاتتكرر الاخطاء وحتى تُقْدم الاحزاب الساعية الى الاشتراكية على تنظيم العلاقات فيما بينها وعلى تنمية هذه العلاقات بثقة ودون خوف.

على انه من الاهمية التأكيد على امرين:

الاول هو ان الكثيرين من الباحثين والرفاق يتناول ماحدث بخفّة مكتفيا بادانته والقاء النعوت والاوصاف على الرفاق دون بحث جاد حول ماجرى. فهناك فارق بين قيادة حزب تقرر الحل ويذهب اعضاءُه فى دروب ومسالك شتى، وبين حزب آخر يتخذ خطوات عملية ومواقف سياسية تؤدى الى الحل، فقضية حل الحزب لم تطرح على النقاش فى الاجتماع الذى عقده اصحاب قرار «المجموعة الاشتراكية»، غير أن الحل والتصفية التنظيمية كانت واحدة بالنسبة للحزبين. ويعنى ذلك انه من الممكن الا يناقش حزب قضية حلّه بل ويرفض الحل نظريا، ولكنه يتخذ

الخطوات السياسية والتنظيمية فى علاقاته مع حزب آخر بحيث تؤدى عمليا الى نفس النتيجة وهى حل التنظيم وتصفيته. ولاشك ان ادانة ماجرى مفروغ منه ولكن ماهو هام هو ان نتعرّف بوضوح على ماجرى حتى نتعلم، فلعل البعض يفعل اليوم ماكان يفعله آخرون فى ظروف أخرى، اى يُطنْطن بكلام فخم حول الحزب واستمراره وصلابته بينما يقوم بتصفيته سياسيا وتنظيميا.

والثانى يؤكد أهمية الارتباط بالواقع ومحاولة تغييره، فلقد ترتكب اخطاء يمنية أو اخطاء يسارية، غير ان الارتباط بالواقع ووضع المشروعات لتغييره هو وحده الكفيل بانفضاح الاخطاء وتعديل المخطئين لمواقفهم لاستئناف النضال. وقد كان هناك حزبان احدهما كان لديه مشروع لمعالجة الواقع وتغييره ممثلا فى قرار المجموعة الاشتراكية، والآخر توقف دون ان يطرح على رفاقه مشروعا للمستقبل لتحديد حركتهم... ولقد ذهب هؤلاء الرفاق فى مسالك ودروب شتى كلّ فى مجاله الخاص. اما الآخرون اصحاب قرار المجموعة الاشتراكية فقد فرض التزامهم الفكرى بالقرار اعادة النظر فى تصوراتهم ومواقفهم بعد ان فشلت وبان العجز عن تنفيذها، وكان ذلك هو سبب عودتهم إلى النقاش لتحديد مستقبل نشاطهم مستفيدين من الخبرة.

أيها الرفاق فى حزبنا الشيوعى المصرى

حقائق الأزمة التى تعرض لها حزبنا والتى تهدد بتصفيته تصفية كاملة

نظرة إلى الوراء

لقد عانت الحركة الشيوعية المصرية من مرضين خطيرين لازماها منذ طفولتها.

الأول هو الانعزال عن الشعب.

والثانى هو ازدهار التكتلية والانقسامات.

وكان التيار الثورى هو الذى يدافع دائما عن خط الارتباط بالجماهير وخدمتها والتعلم منها ودفع حركتها إلى الأمام:

وكان أيضا هو الذى يدافع عن وحدة الحزب فى وجه المتكتلين والمنقسمين.

وقد كان العمل فى الفلاحين وفى حركة السلام ومن أجل اتحادعام لنقابات العمال وفى صفوف الجيش وفى اللجان الوطنيه والعمل المسلح فى القنال تطبيقات لهذا الخط الجماهيرى.

وقد كان أعداء هذا الخط الجماهيرى من اليساريين واليمينيين يحاربون هذه الأعمال ويخربونها. كانوا يفسدون إضرابات العمال ويمزقون عرائض السلام ويقاطعون أعمالنا فى المجال النسائى. وكانوا يعارضون الكفاح المسلح. ويشوهون سمعة الكادر الشيوعى بكل الافتراءات والاتهامات الباطلة بالبوليسية.

التيار الانتهازى والقضية الوطنية:

وكان التيار الانتهازى فى الحركة الشيوعية يعمل لتصفية القضية الوطنيه ويوجه إليها ضربات

كانت طليعة العمال وهم حزب العمال والفلاحين فيما بعد. يحاربون الحركة الوطنية بنظريتهم القائلة بأن العمال يجب أن يبتعدوا عن السياسة وأن النقابات يجب أن تبتعد عن السياسة وتقوم بالاضرابات الاقتصادية فقط. أما الإضرابات السياسية فهى لا تحدث إلا عشية الثورة كانوا يقاومون إشتراك العمال فى الهبة الثورية عام ١٩٤٦ ويحرضونهم على عدم الاشتراك فى المظاهرات. وفى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وهذه الضربات كانت تأتى من اليمين. وكان التيار الانتهازى اليسارى الممثل تمثيلا صارخا فى م. ش. م والممثلة الآن فى حزب (الراية) سابقا. يتكلم عن الثورة الاشتراكية وعن العمال ١٠٠٪ بين العمال وبهذا يضرب القضية الوطنية ضربة قاصمة بعزل العمال عن الفلاحين ويتخطى مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الجديدة لمصر.

وكانوا جميعا لا يعترفون بالدور الوطنى البرجوازية الوطنيـة فى المستعمرات ولا يعترفون بالدور المتردد فى نظرهم للبرجوازية الصغيرة. ولايهتمون بالعمل بين الفلاحين. وهذه الضربات كانت تأتى من اليسار بل أن الانتهازيه بكل الوانها عارضت الكفاح المسلح حين اشتعل فى مصر. وهكذا وبهذه المواقف الانتلافية سواء كانت من اليمين أو اليسار والـ... ضرب الحركة الوطنية وقف الانتهازيون فى... الثورى الذى كان ينادى بتحالف العمال

الاشكاليات الثلاث التى حكمت العلاقة بين الشيوعيين وثورة يوليو

جمال الشرقاوى

تأثرت العلاقات بين الشيوعيين المصريين وثورة يوليو بثلاث اشكاليات كبرى، ظلت تسيطر على أجواء هذه العلاقات طوال الفترة من صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ عندما رحل قائد الثورة جمال عبد الناصر» لتدخل بعده هذه العلاقات فى ظروف مختلفة تماما..

كانت الاشكالية الاولى، تتمثل فى الموقف من حكم العسكريتاريا.

فقد قامت بحركة ٢٣ يوليو -كما هو معروف- منظمة عسكرية هى حركة الضباط الاحرار. وتحركت بجهاز القوات المسلحة، وظلت تحكم بالصفة العسكرية، حتى تغير الوضع «بخلع» جمال عبد الناصر للملابس العسكرية فى عام ١٩٥٦، وتوليه رئاسة جمهورية «مدنية» فى ذلك العام.. مع بقاء الروح العسكرية. انقسم الشيوعيون المصريون انقساما حادا فى نظرتهم لطبيعة الحركة. الذين كانوا على علاقة بتنظيم الضباط الأحرار (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى-«حدتو») اتخذوا موقف الصديق المناصر..

والذين لم يكونوا كذلك، اتخذوا الموقف الكلاسيكى من تحركات الجيوش.. وشبهوا حركة يوليو على الفور بانقلابات امريكا اللاتينية التى كانت قد سبقت حركة يوليو بكثرة فى تلك الفترة..

كانت «حدتو» على علاقة وثيقة، وطويلة، بالتنظيم العسكرى. كانت لها عناصر رئيسية فى قيادة التنظيم، فضلا عن عناصر فعالة أخرى فى المستويات التالية..

وكانت هى التى تطبع له المنشورات السرية، بواسطة أجهزتها الفنية، ومن خلال ضابط اتصال مدنى، يربط بين التنظيمين، حماية لأمن التنظيم العسكرى..

وكان أعضاء منظمة حدتو هم الذين يوزعون منشورات الضباط الأحرار جماهيريا بأيديهم..

لذلك، كان طبيعيا أن يشعر الشيوعيون فى هذه المنظمة بالذات أنهم شركاء فى هذا النشاط، ومايسفر عنه من عمليات تغيير فى النظام والمجتمع..

وكان طبيعيا أن ينطلقوا مع البيان الأول للحركة، مؤيدين، داعين الجماهير للالتفاف حولها، وان يكونوا أول المحرضين للجماهير لارسال برقيات التأييد للبكباشى جمال عبد الناصر حسين، بوصفه القائد الحقيقى للحركة، عندما كان عبد الناصر لايزال فى الظل، والقائد المعروف هو اللواء اركان حرب محمد نجيب.. يوم ٢٦ يوليو، » يوم عزل الملك فاروق.. والمشاركين فى عمل أول مجلة تعبر عن النظام الجديد (مجلة التحرير) حاشدين المثقفين خلف «الحركة المباركة»..

على العكس من ذلك تماما سلكت المنظمات الشيوعية الأخرى. فاتخذت أكبر منظمتين شيوعيتين- بعد «حدتو»-

* هذه المعالجة السريعة، يتمنى كاتبها على الدكتور رفعت السعيد أن يجعلها موضوعا لكتاب كامل عن العلاقة بين الشيوعيين وثورة يوليو فهى من الغنى إلى الحد الذى يجعل دراستها بشكل متكامل مهمة علمية جدية.

* جمال الشرقاوى : كاتب وصحفى.

موقفا مناهضا لحركة الجيش..

منظمة الديمقراطية الشعبية (د.ش) اعتبرتها حركة عسكرية ذات طبيعة ديكتاتورية معادية للمصالح الحقيقية للطبقة العاملة..

أما منظمة الحزب الشيوعى المصرى (الراية) فقد سارت فى شوط المقارنات النظرية إلى آخر مداه، فاعتبرتها حركة فاشية قائمة على تضليل الجماهير بالشعارات المزيفة من ناحية، وعلى ارهاب الجماهير لكبت حركتها الثورية من ناحية أخرى..

وكانت هاتان المنظمتان، وغيرهما من المنظمات الصغيرة تصدر عن مجرد اجتهاد نظرى لتحليل ظاهرة تقع أمامها، استنادا على تجارب سياسية وقعت فى العالم.. وليس من خلال اجتهاد نظرى نضالى، يستند إلى الاحتكاك بالواقع.. والفعل المؤثر فى الأحداث، بالمشاركة فيها.. وهو ماحدث بالنسبة لحدتو.. فنظرت للأمر نظرة مختلفة تماما.

على أى حال، لم تلبث الأحوال أن تبدلت بعد سته أشهر فقط من قيام الحركة. ففى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراته الشهيرة بحل جميع الأحزاب، وإغلاق كل الصحف، ووقف العمل، بالدستور..

واستقبلت الحركة الشيوعية المصرية، بكل فصائلها هذه المرة عام٥٣ بموقف موحد، قائم على معارضة الحكم العسكرى .. وإن ظلت الفوارق فى الأوصاف بين «الديكتاتورية العسكرية» -و«الطغمة الحاكمة»- و«العصابة الفاشية»..

واشتد الصراع طوال عامى٥٣-٥٤. وزادت نبرة العداء بين الجانبين بصورة حادة. عندئذ وجد أصحاب تشخيص الحكم بأنه ديكتاتورية عسكرية أو فاشية أن تطورات الأحداث قد أكدت وجهة نظرهم. ووقعت حدتو فى موقف صعب على المستوى الايديولوجى وزاد من صعوبة موقفها أن انقساما خطيرا شق صفوفها من القمة إلى القاعدة، تزعمة مسئولها السياسى (الرفيق بدر) استجاب لردة الفعل، وتبنى خطا سياسيا يساريا مغاليا، يدعو لاسقاط الديكتاتورية وبناء الديمقراطية الشعبية على أنقاضها..

وكان ذلك سلاحا جديدا فى الصراع الأيديولوجى، فهاهى قيادة حدتو - أو جزء رئيسى منها- أدركت أنه ليست العلاقات الخاصة هى الفيصل فى تحديد طبيعة حركة أو نظام سياسى.. وإنما العنصر الحاسم هو سلوك هذه الحركة وهذا النظام.. مواقفه العملية فى التطبيق والواقع..

لكن قيادة ثورة يوليو لم تلبث أن فاجأت الشيوعيين المصريين -من واقع تجربتها الذاتية بعد العدوان الاسرائيلى على غزه فى فبراير١٩٥٥- بعقد صفقة السلاح التشيكية. وقبلها بحضور عبد الناصر مؤتمر باندونج ودوره البارز فيه. ثم تتويج ذلك بتأميم قناة السويس فى٢٦يوليو ١٩٥٦..

عندئذ سقط فى يد جميع فصائل الحركة الشيوعية المصرية. فوجدت (د.ش) و(الراية) أن كل الأسس الموضوعية التى بنت عليها تقويمها لنظام يوليو قد انهارت ولم تعد تصلح لتفسير الموقف. وكذلك فقد الخط السياسى اليسارى «للتيار الثورى» بقيادة سيد سليمان رفاعى(بدر) أى أرضية له. بينما عادت إلى «حدتو» روح البداية، نادمة على تنكرها لموقفها السابق على ٣١ديسمبر١٩٥٣، مسترجعة مناخ العلاقات الخاصة مع تنظيم الضباط الاحرار.

وكما كان قرار تأميم قناة السويس، وارتباطه بالاصرار على بناء السد العالى ميلادا جديدا لجمال عبد الناصر كزعيم وطنى وقومى وعالمى، يعمل فى أطر «دستورية» «مدنية» بعد حل مجلس قيادة الثورة.. فإن هذا الحدث صفى تماما كل الأفكار لدى الشيوعيين المصريين، على اختلاف تنظيماتهم، التى كانت معادية لحكم «العسكر».. أياً كان هؤلاء العسكر!

وظهرت التحليلات المنظرة لذلك، والتى تقوم على مجموعة أفكارمثل :

- ليس المهم الموقع الذى يشغله الشخص، فإنما العبرة بوعية والفكر الذى يحكمه..

- أن هناك فرقا بين عسكريين ينتمون اجتماعيا وطبقيا إلى الفئات العليا (الرجعية)، وآخرين ينتمون إلى الفئات الدنيا (الثورية)..

- أن العبرة فى الحكم على مجموعة من العسكريين، هى أولا وأخيرا، بالمسلك الذى يسلكونه: مع من.. وضد من، من الاقسام الاجتماعية. وأى الاجراءات يتخذون تعبيرا عن ذلك.

وهكذا نشأ «توافق» نظرى وعملى بين الشيوعيين بعضهم.. وبينهم وبين نظام يوليو.

استمر هذا الوفاق سنوات٥٦ . ٥٧ . ٥٨. لكن مع نهاية عام٥٨ عادت الأزمة للظهور بين الشيوعيين وعبد الناصر.. غذاها أمران: أولهما، تزايد نبرة النقد للسياسات الداخلية للنظام من قبل الشيوعيين. والثانى، اتحاد الشيوعيين المصريين جميعا فى حزب واحد فى ٨يناير١٩٥٨، وظهورهم بقوة لم يسبق لها مثيل. (إلى جانب الاختلاف حول الوحدة المصرية- السورية والموقف من الثورة العراقية).

هذان الأمران المتكاملان، المرتبطان ببعضهما فى الحقيقة، أشعرا عبد الناصر بالخطر.. فبدأ الضيق، فالتضييق.. حتى إذا ماجاءت ليلة رأس السنة الجديدة، كانت حملات أجهزة الأمن تجوب مصر من الاسكندرية حتى أسوان للقبض على الشيوعيين..

تجمع الشيوعيون فى السجون، وبينهم جميع القيادات البارزة. ليدور بينهم أعنف صراع أيديولوجى فى تاريخهم، محوره الرئيسى: الموقف من حكم العسكرتاريا مرة أخرى.

كانت هذه القيادات قد انقسمت على نفسها بعد شهور قليلة من الوحدة، لكن لأسباب ذاتية أساسا، تتعلق بالشكوك

القديمة المتبادلة، ومدى نفوذ كل فريق فى الحزب الجديد، وأساليب إدارة حياة الحزب.

لكن بعد شهور قليلة من الاعتقال، أخذت تتبلور الخلافات السياسية مجددا..

فبينما رأى الفريق الذى يضم قيادة العمال والفلاحين (د.ش سابقا) والراية، أن الديكتاتورية كشرت عن أنيابها مرة أخرى، مؤكدة طبيعتها العسكرتارية.. فان الفريق الذى يضم قيادة «حدتو» كان قد استفاد من درس الانقلاب الفكرى الأول، فلم يوغل فى الاتهامات.. بل أصر- فى مواجهة وقائع مادية وحملات فكرية غير مواتية بالمرة- على فكرة لم يتخل عنها طوال فترة الاعتقال التى امتدت خمس سنوات كاملة، وهى أن ماحدث فى مطلع ١٩٥٩ وبعده ليس سوى «انتكاسة مؤقتة» فى «حياة الثورة»..

فى منتصف عام١٩٦٤ أصدر عبد الناصر قرارا جمهوريا، بالعفو السياسى العام عن المسجونين الشيوعيين، بعد أن كان تبنى فى الميثاق الوطنى عام٦١ فكرة الاشتراكية. وانتقلت بذلك فكريا وعمليا العلاقة بين الناصرية والشيوعية إلى مرحلة نوعية جديدة أساسها الرغبة فى التوحد، لبناء طليعة اشتراكية واحدة.. وهو ماظل أملا حتى رحيل عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠.

وهكذا، ظلت آثار اشكالية الطبيعة العسكرية لقيادة يوليو موضع جدل طول الوقت، بين الشيوعيين وبعضهم، وفى أقسام المجتمع المدنى، من أحزاب ونقابات. وظلت الاشكالية أكثر حدة لدى المثقفين.. حتى جاء انقلاب جعفرنميرى فى السودان (مايو١٩٦٩) فكان حالة نموذجية لهذه الاشكالية وللجدل المعقد حولها. فقد انقسم الحزب الشيوعى السودانى إلى فريقين، على رأس أحدهما عبد الخالق محجوب الأمين العام، وعلى رأس الثانى (الذى كان فى الأساس الوزراء الشيوعيون الأربعة فى حكومة نميرى) فاروق أبو عيسى وزير الخارجية عندئذ والأمين العام لاتحاد المحامين العرب الآن. وبينما دافع فريق الوزراء عن التحالف مع ضباط مايو، باعتبارهم ضباطا صغارا من ناحية، وللعلاقات الوثيقة معهم من ناحية أخرى.. تمسك عبد الخالق محجوب برفض إمكانية الثورة من فوق بواسطة جهاز من أجهزة الدولة، مؤكدا أنه لامجال لثورة حقة إلا إذا صنعتها الجماهير بنفسها. وبرغم الاعتراض العملى الذى سيق فى مواجهة محجوب، وطالما قدم فى مصر من قبل، من أن إمكانية الثورة الشعبية بمعناها الكلاسيكى صارت شبه مستحيلة، بسبب التسلح الشامل للدولة، وضرورة انضمام جزء من أجهزة الدولة يستطيع الدفاع عن الجماهير وحمايتها، وإلا انتظرنا إلى مالانهاية.. فإن محجوب صمم على أن القائم هو انقلاب عسكرى، مآله الأكيد هو ضرب حركة الجماهير.. لأن ذلك هو الطبيعة الجوهرية لحركة عسكرية، نبعت من جهاز الدولة للقهر، وبصورة تآمرية بعيدا عن مشاركة ورقابة الجماهير..

وقد وقع ماتوقعه الشهيد العظيم عبد الخالق محجوب فى السودان.

لكن الطريف أن محجوبا نفسه كان شديد الثقة بثورة يوليو وجمال عبد الناصر. بل إنه فى الأوقات التى كان فيها عبد الناصر فى معارك حادة مع الشيوعيين المصريين، كانت العلاقات بين الحزب الشيوعى السودانى وعبد الناصر جيدة، ولاتتأثر بذلك..

وهذا بدوره يعيدنا إلى التساؤلات التى ظلت تؤرق ضمير الشيوعيين، والمثقفين عموما، حول الموقف من حركة عسكرية وقيادة أصلها من القوات المسلحة:

- هل يتوقف الأمر على الطبيعة الطبقية؟.. إن ذلك المعيار لم تثبت دقته فى كل الحالات.

- هل على التقدير المكتسب من المعرفة بالأشخاص فى التنظيم العسكرى، وبالخبرة الخاصة بكل حالة؟.. إنه معيار ذاتى إلى حد كبير، برغم قربه كثيرا من الواقعية..

وإن كان يرد على ذلك كله بأن للعسكريين طبيعة لايمكن تجاوزها.. مهما كانت ظروفهم الاجتماعية والفكرية والشخصية. هذه الطبيعة ناشئة من دراستهم، وأسلوب حياتهم العسكرية، من حيث ضرورة الانضباط (الذى يضيق بالنقاش).. والتوحد فى كل (لايسمح بالتعددية وما اليها).. والقرار الحاسم (نفذ القرار ولو خطأ.. ثم تظلم) الخ. وأن هذه الطبيعة تخلق آلياتها الحتمية، التى تتناقض مع آليات المجتمع المدنى.. فينشأ التناقض، ثم يتفاقم.. حتى يتحول الى صراع.

على أى حال، كانت هذه هى الاشكالية الأولى التى طبعت العلاقات بين الشيوعيين وثورة يوليو بالكثير من التعقيد.. ولاتزال أبعادها الايديولوجية والمنهجية تؤرق ضميرهم -مع غيرهم كثيرين- حتى الآن.

الاشكالية الثانية الكبرى كانت: قضية الديمقراطية

بدأت ثورة يوليو برفع شعارات أثارت حماس الجماهير هى المبادئ الستة لحركة الجيش، التى تضمنت «إقامة ديمقراطية حقيقية» تمييزا عن ديمقراطية النظام الملكى التى كانت توصف بالمزيفة.

وفى الأيام الأولى للحركة غطت جدران القاهرة، ملصقات تصور الجيش وهو يدافع عن الديمقراطية، كتب عليها «نحن نحمى الدستور».

لكن ذلك كله انتهى يوم ٣١ ديسمبر١٩٥٢، كما سبق أن ذكرنا.

وكانت واقعة أخرى قد حدثت فى سبتمبر.. بعد شهور قليلة من قيام الجيش بحركته.. عندما تحرك عمال كفر الدوار فى مظاهرة سلمية يطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية، فاندس بينهم من قام بأعمال تخريب متعمدة. فقبض على عدد من العمال، وسيقوا لمحاكمة عسكرية، انتهت بالحكم باعدام اثنين من قادة العمال هما مصطفى خميس ومحمد البقرى..

صحيح أن اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يوافقا على تنفيذ الحكم هما خالد محى الدين وجمال عبد الناصر.. إلا أن الحكم نفذ بالفعل، مما أثار حفيظة العمال فى مصر كلها، ومثل صدمة لكل القوى الديمقراطية فى البلاد، وعزز مبكرا الاتجاهات المناهضة للحركة بوصفها ديكتاتورية عسكرية وفاشية..

لكن بالغاء الدستور وحل الاحزاب ووقف الصحف.. لم يعد هناك مجال للبحث عن مبررات تجعل أى فريق من الشيوعيين المصريين يمتنع عن المعارضة، مهما كانت نوعية العلاقات السابقة..

انضم الشيوعيون إلى قوى أخرى تدعو لعودة الجيش إلى ثكناته.. والعودة للعمل، بالدستور (دستور سنة١٩٢٣).. أيا ما كانت نقائص هذا الدستور.

وفى منتصف عام١٩٥٣، انهت قيادة الحركة النظام الملكى وأعلنت قيام أول جمهورية مصرية برئاسة اللواء محمد نجيب. لكن «حدتو» أصدرت فى نفس اليوم (يوم ١٨ يونيو) بيانا تدعو الجماهير «لإسقاط الجمهورية العسكرية»..

وفى عام١٩٥٤ وقع حادث المنشية الذى حاول فيه التنظيم السرى لجماعة الاخوان المسلمين اغتيال جمال عبد الناصر، أثناء القاء خطابه فى أعياد الثورة فى ٢٦يوليو.. لينتهى بذلك شهر العسل بين الضباط الأحرار والاخوان.. ولتجرى أكبر حركة اعتقالات لهم.. وتشهد السجون والمعتقلات المصرية أعنف وأقسى عملية تعذيب عرفها تاريخ مصر المعاصر..

وهكذا جاء عام١٩٥٤ وكل القوى السياسية ضد حكم الجيش. والسجون المصرية تضم الوفديين والشيوعيين والاخوان. والبلاد يخيم عليها ظلام الارهاب.

فى هذا الوقت كان عبد الناصر يحدث تغييرات فى تركيبة قيادة مجلس الثورة. بدأت بازاحة التقدميين المتطرفين (يوسف صديق) ثم الاخوان (رشاد مهنا وعبد المنعم أمين) ثم دخل المعركة الفاصلة مع ذوى الاتجاهات الليبرالية والتقدميين (محمد نجيب وخالد محى الدين). لتنتهى أحداث مارس١٩٥٤ الشهيرة باعلان «رفض الجماهير» للديمقراطية ولعودة الجيش إلى ثكناته.. وسيطرة الجناح المصمم على حكم الجيش.. وفترة انتقالية استثنائية..

طوال الفترة من أول ٥٤ حتى يوليو ٥٦ عندما أمم جمال عبد الناصر قناة السويس، ناصب الشيوعيون الحكم العداء.. أساسا بسبب قضية الديمقراطية، التى أضيفت إليها أبعاد جديدة..بالاعتقالات الواسعة والتعذيب الجماعى الذى لم تكن له سابقة فى تاريخ مصر المعاصر.. وتوج بأول أحكام إعدام بسبب الرأى أو العمل السياسى والنقابى. فبعد إعدام خميس والبقرى فى كفر الدوار، صدر حكم الإعدام ضد المفكر الاسلامى الكبير الاستاذ سيد قطب وخمسة من رفاقه أعضاء مكتب الارشاد وقيادات التنظيم السرى للاخوان المسلمين..

وقد اتخذ الشيوعيون موقفا واضحا إزاء إعدام قادة الأخوان، على خلاف الموقف المائع- خاصة من جانب حدتو- إزاء اعدام خميس والبقرى بسبب تغليب الوحدة والتحالف مع قيادة الثورة على الصراع معها دفاعا عن مصالح الشعب والديمقراطية. ففى يوم تنفيذ الاعدام، كانت إحدى قضايا الشيوعيين تنظر أمام المحاكم العسكرية. ويومها وقف أحد قادة حدتو (الاستاذ طاهر البدرى) وأثبت فى محضر الجلسة استنكار الشيوعيين الشديد لهذه الاحكام الجائرة، مدافعا عن حق كل إنسان أو حركة فى اعتناق ماتشاء..

لكن مع تأميم قناة السويس، وتحول عبد الناصر إلى زعيم حقيقى تدين له الجماهير بالولاء والحب، ليس فى مصر وحدها وإنما فى كل البلاد العربية وافريقيا وامريكا اللاتينية.. مال الشيوعيون الى تخفيف نبرة النقد بسبب غياب الديمقراطية، مغلبين مضمون سياسات عبد الناصر واجراءاته الوطنية على شكل وأساليب اتخاذ هذه الاجراءات والجانب الداخلى منها..

وزاد من تعقيد موقف الحركة الشيوعية المصرية أن عبد الناصر لم ينفذ فقط بنودا أساسية من برنامج الحركة الوطنية وأمانيها الكبرى، وإنما راح يسابق برامج الشيوعيين أنفسهم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.. الأمر الذى أحاطه بتأييد جماهيرى حقيقى وعريض، صار معه الحديث عن «الشكل» الديمقراطى نوعا من الترف، لايجد له صدى إلا فى أوساط السياسيين القدامى، وقطاعات من المثقفين.. وليس كلهم!

صار جمال عبد الناصر معبودا للجماهير العربية من الخليج إلى المحيط..حتى أصبح انتقاد أى من سياساته أو اجراءاته أمرا غير مقبول حتى من قبل أصحاب المصلحة فى هذا الانتقاد!

فى هذا المد القومى، ومع هذه الزعامة الجارفة كان طبيعيا أن ترتفع شعارات الوحدة العربية.. وهكذا تسارعت خطوات الوحدة بين مصر وسوريا.

وبقدر مابدى ذلك مشروعا تتحقق به طموحات عبد الناصر، والقوى الاجتماعية الصاعدة وراءه فى مصر.. بقدر ما كان موقف الشيوعيين المصريين والسوريين عقبة من وجهة نظر هذه القوى .. وجمال عبد الناصر.

أيد الشيوعيون المصريون والسوريون الوحدة. لكن

الشيوعيين السوريين تمسكوا أكثر بصيغة الاتحاد الفيدرالى التى كان برلمانا البلدين قد أقراها بالفعل. بينما لم يتمسك الشيوعيون المصريون كثيرا بهذه الصيغة، نزولا على ماعتبر إرادة جماهيرية تؤيد الوحدة الاندماجية الفورية.. ونزولا على رغبة عبد الناصر.. وتحاشيا للصدام معه.. وبينما أصر الحزب الشيوعى السورى على ضرورة المحافظة على الخصائص الخاصة بكل من البلدين. تنازل الحزب الشيوعى المصرى عن الصراع من أجل بقاء النظام الحزبى (فى سوريا أساسا)، حتى لا يغضب عبد الناصر الذى رأى أن يكون الاقليم الشمالى (سوريا) بلا أحزاب مثله مثل الاقليم الجنوبى (مصر) سواء بسواء..

وعندما أبدى الحزب الشيوعى المصرى ملاحظة بأن يبنى «الاتحاد القومى» على مستوى الدولة الجديدة كجبهة يمكن أن تضم الاحزاب والنقابات والشخصيات والأفراد، اعتبرت القيادة الناصرية ذلك عداء لها ولمنهجها فى بناء الدولة الذى سارت عليه منذ ٣١ ديسمبر١٩٥٣ فى مصر..واعتبرته الطريق الوحيد للانجاز الذى وصل بالناصرية الى المجد. الدولة الموحدة فى تنظيم واحد.. دون أى مجال لتعددية من أى نوع .. ومعروفة قصة اللقاء الذى تم بين أنور السادات (المسئول عن الاتحاد القومى عندئذ) وبين محمود أمين العالم (ممثل الحزب الشيوعى).. فبينما طالب العالم بقدر من الديمقراطية وهامش من التنوع.. طلب السادات شيئا واحدا: حل الحزب الشيوعى.

وهكذا ظل يتصاعد الخلاف بين الشيوعيين وعبد الناصر حول قضية الديمقراطية طوال عام١٩٥٨. ومع فجر عام١٩٥٩ يدخل الصراع طورا حادا ورهيبا: تفتح السجون والمعتقلات.. وتمارس أبشع عملية تعذيب.. ويسقط عشرات الشهداء داخل السجون وخلال المطاردات البوليسية.. ابتداء بشهدى عطية الشافعى فى ليمان ابى زعبل.. وانتهاء بلويس اسحاق فى سجن المحاريق، بالواحات الخارجة..

وتستمر هذه الجولة من الصراع خمس سنوات كاملة.. يحاول فيها عبد الناصر تصفية الحزب الشيوعى المصرى.. بعد محاولة مماثلة لتصفية الاخوان المسلمين بنفس الأساليب.. باعتبارهما القوتين المصممتين على الوجود الايديولوجى والتنظيمى المستقل عن تنظيمات الثورة.. الهلامية!

كانت إشكالية الموقف من الديمقراطية لها جوانبها المعقدة هى الأخرى:

– فمن ناحية كانت هناك الموازنة الصعبة بين خيارين وضع عبد الناصر الشيوعيين أمامهما باستمرار:

– تؤيدون الثورة.. وانجازاتها الوطنية.. وقبولها القومى والدولى.. وتتغاضون عن أى مطالب ديمقراطية..

– أو تتمسكون بهذه الشعارات الديمقراطية، فتصفون فى معسكر أعداء الثورة، المناوئين لبرنامجها الوطنى القومى العالمى..؟

أما الشيوعيون أنفسهم فقد واجهوا خيارا آخر يتعلق بموقفهم هم من قضية الديمقراطية:

– يقيسون الديمقراطية بمضمونها الاجتماعى، فيعتبرون الديمقراطية حقا للشعب دون أعدائه الطبقيين، فيوافقون على شعار: «الحرية كل الحرية للشعب.. ولاحرية لأعداء الشعب».. بما ينطوى عليه ذلك من مناصرة القهر والحرمان من حقوق الإنسان لكل من يصنف من «أعداء الشعب»..

– أم أن الديمقراطية حق أصيل لكل إنسان وكل فئة اجتماعية وكل حزب.. بغض النظر عن انتمائه الطبقى أو معتقده الايديولوجى والسياسى.. فيسلمون بالليبرالية بكل معناها.. أيا كانت النتائج؟

كان هذا الجانب من اشكالية الديمقراطية جانبا ذاتيا يؤرق الشيوعيين أنفسهم. ولم يكن هناك مجال لأن يطرح كنقطة خلاف مع عبد الناصر، الذى كان على الطرف الأقصى من التمسك بشعار «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب»

وإنما كان الخلاف بين الشيوعيين وعبد الناصر يتعلق بالشق الأول فقط من المعادلة: الحرية كل الحرية للشعب. فقد كانوا يناضلون من أجل «بعض» الحرية فقط للشعب.. وكان هذا يزعج عبد الناصر دائما.. برغم أنه صاحب شعار «كل» الحرية للشعب!

إذا كانت إشكالية الموقف من العسكرتاريا ،تأييدًا ومعارضة، فتأييدا فمعارضة، الخ يشكل اجتهادا للشيوعيين المصريين، كانوا فيه أول من يواجه هذه النوعية من الحركات الوطنية المسلحة فى عالم المستعمرات السابق.. هى نقطة تحسب، فى التحليل الأخير، لصالحهم..

وإذا كانت اشكالية الاختيار الديمقراطى. وتغليب النضال من أجل ولو قليلا من الديمقراطية، فى ظل قيادة وطنية، وفى سبيل الحفاظ على التحالف الضرورى معها.. هو كذلك نقطة تحسب- مهما كانت التعرجات- لصالحهم..

فإن الاشكالية الثالثة، وماصحبها من تخبطات -وبالتالى- أضرار.. كانت نقطة لغير صالح الشيوعيين المصريين..

هذه الاشكالية كانت: تحديد الطبيعة الطبقية.. أو الوضع الاجتماعى لثورة٢٣ يوليو، وللسلطة التى نتجت عنها..

فى أول أيام الثورة مال فريق لوصف حركة الجيش وضباطه بأنها حركة شعبية بدون تحديدات اجتماعية وفق المنهج الماركسى (حدتو)..

بينما الذين قالوا بالديكتاتورية والفاشية كانوا ينسبونها

إلى الحركات العسكرية المغامرة التى كان قد ظهر بعضها فى بلدان امريكا اللاتينية.. وأيضا بدون تقويمات اجتماعية جدية..

لكن مع الوقت، وتبلور الخلافات، واتساع الوقت للتحليلات -خاصة داخل السجون خلال اعوام ٥٣و٥٤ . ٥٥ ونصف٥٦- أخذت الأفكار تتحدد..

بعض الفرق اعتبرتها حركة تعبر عن البرجوازية الصغيرة.. وعلى الأكثر تعبر عن البرجوازية المتوسطة وخاصة شرائحها الدنيا. والبعض الثالث قال المتوسطة والكبيرة غير المرتبطة بالاستعمار والاقطاع. والبعض الرابع قال بل الكبيرة المتحالفة مع الاستعمار والاقطاع..

حتى إذا ماجاء عام٥٦، وأمم عبد الناصر قناة السويس، مالت كل الفرق إلى اعتبار السلطة سلطة البرجوازية الوطنية- المتوسطة- ذات المصالح المرتبطة بالعمال والفلاحين .. فى مواجهة الثالوث المعادى للثورة والشعب..

ثم جاءت الأزمة الكبرى عام٥٩-٦٤..

عندئذ قطع جزء هام من الحزب الشيوعى المصرى الحبال كلها من جمال عبد الناصر وسلطته. ووصف الحكم بأنه ديكتاتورية تعبر عن الرأسمالية المصرية الاحتكارية وشبه الاحتكارية.

كان عبد الناصر قد أمم المؤسسات الاقتصادية الكبرى فى يوليو٦١ وفى جو الارهاب، وفشل الوحدة المصرية السورية، أسقط هذا القطاع الهام من الشيوعيين الظروف السياسية السلبية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والاجراءات التى اتخذها جمال عبد الناصر فى مواجهة أصعب أزمة واجهته حتى ذلك الحين..

ففسرت اجراءات يوليو باعتبارها آليات «تركيز وتركز» للانتاج ورأس المال. وبناء مؤسسات كبرى تحتكر السوق، وتنهى عصر المنافسة..

واستنتج من ذلك أن البرجوازية الوطنية قد نمت بفضل أيلولة المنشآت التى مصرت (أملاك البلجيك والانجليز والفرنسيين) والتى كانت تشكل حجما ضخما فى اقتصاد مصر.. مع أملاك السوريين الذين كانوا يسيطرون على صناعة النسيج بصورة خاصة عندئذ.. لتصبح رأسمالية كبيرة احتكارية..

وأصبح الشعار الاجتماعى بالضرورة هو القضاء على هذه الرأسمالية الاحتكارية التى صارت عائقا فى طريق تقدم القوى المنتجة..

وأصبح الشعار السياسى هو إسقاط حكمها الديكتاتورى. أما الجزء من الحزب الذى ضم معظم قيادات حدتو السابقة، فبرغم حرج موقفه الصارخ أمام الأحداث.. والعنف الذى واجه به النظام الناصرى كل المعارضة - التى اتسعت كثيرا بالفعل فى تلك الفترة- فإنه لم يتزحزح عن التحليل القائل بأن الحكم يعبر عن البرجوازية الوطنية، التى من صميم طبيعتها هذا التذبذب الحاد بين معسكر الثورة ومعسكر أعدائها.. وأن حكمها وإن طبع بالعداء للديمقراطية والعنف، فإن هى إلا «نكسة مؤقتة» فى حركة البرجوازية الوطنية والثورة الوطنية.. وعلينا أن نتحلى بالصبر، ونبقى على الكبارى معها.. فهى حتما عائدة إلى معسكر الشعب..

وبرغم أن هذا التحليل كان الأقرب الى الموضوعية -كما أثبتت الحياة- إلا أنه كان الأضعف صوتا فى تحليلات تلك الفترة.. وكانت التحليلات «اليسارية» هى الأكثر انتشارا ونفوذا.. لأن الظروف كانت أكثر مواتاة لها.

بانتهاء الأزمة عام٦٤.. وبثمن غال من دماء الشهداء.. وسمعة النظام.. عادت التحليلات الاجتماعية الى الوان الطيف مرة أخرى.

وكانت قد بدأت داخل السجون والمعتقلات.. مع بداية انفراج الأزمة.

فريق أكد أنها سلطة البرجوازية الوطنية. وآخر قال بأنها سلطة البرجوازية الصغيرة وثالث قال بل سلطة مختلطة، لكن فى قمتها مجموعة اشتراكية. تتمثل فى عبد الناصر والكوكبة المرتبطة به.

لكن ما أن انتصف عام٦٤ إلا وكان الفريقان الممثلان للحزب الشيوعى المصرى قد انتهيا إلى نتيجة واحدة: أن عبد الناصر ورفاقه مجموعة اشتراكية. أنهم جادون فى توحيد الاشتراكيين فى جهاز سياسى واحد (بعد تجارب منظمة الشباب- المعاهد الاشتراكية- التنظيم الطليعى). وأن علينا أن نلحق بالركب، ونضحى بالتنظيم الشيوعى المستقل فى سبيل بناء تنظيم اشتراكى واسع يضم كافة المدارس الاشتراكية..

إلا أنه ما أن أقدم الشيوعيون على خطوة انهاء التنظيمين المستقلين (وهو مااشتهر بحل الحزب)،وأعلنوا موقفهم فى بيانين وداعيين.. حتى أثارت أجهزة عبد الناصر الشكوك حول حقيقة موقف الشيوعيين عائدة من جديد لاشكالية الديمقراطية..

ويظل أمر بناء حزب اشتراكى موحد لكل الاشتراكيين معلقا طوال الفترة من ٦٤حتى ١٩٧٠ .وبرحيل عبد الناصر تموت نظرية المجموعة الاشتراكية..وتعود رؤية الشيوعيين لسلطة يوليو إلى دوامة التحليلات التى لم تستقر..حتي الآن!

عن الوحدة والانقسام فى الحركة اليسارية

د. شريف حتاتة

كان ذلك فى مايو سنة ١٩٤٧.. كنت منضما إلى خلية فى منظمة سرية لم أكن أعرف اسمها..جاءنى مسئول ضاع اسمه، ووجهه، وكل شىء عنه من الذاكرة كأنه سقط من حافة الدنيا، واختفى فى الكون.. جاءنى يقول:

«مبروك قبلت عضويتك فى اسكرا.»

قلت: ماهى «اسكرا»..

قال: اسم المنظمة التى أصبحت عضوا فيها..

لم أكن قد طلبت العضوية، ولكنى كنت راضيا عما تم فسكت.

بعد ذلك بأسبوع جاءنى هذا المسئول، أو ربما غيره وسألنى:

«أتوافق على الوحدة؟» فقلت:

الوحدة «.. ماذا تعنى بالوحدة؟ قال:

«الوحدة مع التنظيمات الشيوعية الأخرى..» قلت: «موافق عليها»

لم أكن أعرف أن هناك تنظيمات شيوعية أخرى.. ولكن لم يكن لدى سبب للاعتراض، فوافقت أليس العدد الأكبر أفضل؟.. والإرادة الموحدة أمضى؟. ومواجهة المهام، والصعاب بقوة متكاتفة أسهل؟ .. لا أظن أن تفكير الكثيرين من أعضاء التنظيمات الشيوعية التى أتحدث ذهب إلى أبعد من ذلك.. فلم يعرض علينا برنامج، أو خط سياسى، أو لائحة «للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» التى تكونت بعد اتفاق الوحدة بين أكبر تنظيمين قاما فى ذلك الوقت، وهما الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) و«اسكرا»

لا شك أن عددا من العناصر القيادية والمقربين اليها كانوا يعرفون ما هو اكثر.. وأننى أنا بالذات كنت غافلا عن كثير من الأشياء.. ولكنى اعتقد أن الأغلبية كانت تعانى من الجهل أو التجهيل الذى كنت أعانى منه، وأنها لم تكن تدرك الكثير عما كان يدور فى أعلى المستويات.. عن الأبعاد الحقيقية لقضية الوحدة، والظروف التى يمكن أن تضمن نجاحها وتحول دون أن تتحطم بسبب الخلافات التى كانت تنفصل بين اطرافها.. وكان هذا الوضع انعكاسا لمستوى الفهم العام، والوعى السياسى القائم إذ ذاك.. أما ماقاله الكثيرون فيما بعد عن الوحدة والانقسام فهو من قبيل التحليل الذى يتبلور مع الأيام.. ويظن أنه كان موجودا منذ البداية أنها تنم عن رغبة أصحابها فى الإحساس بأنهم بعيدو النظر أو الدفاع عن مواقف اتخذوها فيما سبق أو عن مجموعة أو تيار معين ارتبطوا به لسبب أعلن أو ظل مختفيا.

فى رأيى أن قضية الوحدة، والانقسام كانت محاطة منذ البداية بقدر كبير من الجهل ، وقلة الخبرة، والعجز عن الرؤية الشاملة التى تربط بين الأشياء وبعضها.. عن ادراك الظروف التى اندمجت فيها التنظيمات المختلفة، وتوحدت.. هل كانت الوحدة أصلا مطلوبة ام لا..؟ واذا كانت مطلوبة فما الذى كان يمكن أن يحيطها بضمان البقاء.. هل كان هناك نوع من التعجل..؟ وهل كانت بذور الانقسام مغروسة بقوة فى الحركة

* د. شريف حتاته : طبيب، روائى، باحث.

الشيوعية منذ ولادتها.. أم أن ظروفها كانت لاتختلف فى هذه الناحية عن غيرها؟

حاولت كثيرا أن استرجع تفاصيل ماحدث.. ان أقرأ بعض الوثائق واناقش... أن أفكر فى مشكلة الوحدة، والانقسام على ضوء ماتعلمته خلال السنين من التجارب ومن الاطلاع على الكتب، وبالتدريج تكونت لى نظرة تختلف تماما عن عن النظرة التى بدأت بها.

وهذه النظرة هى التى اريد أن اركز عليها فى هذا المقال.. أنا لست كاتبا للتاريخ.. وليست عندى بالتالى وثائق.. وانا لم اكن فى يوم من الايام قائدا لاتجاه، ولامن الذين يطلق عليهم اسم مفكر بارز فى الحركة اليسارية.. أنا كنت ومازلت مقتنعا بالاشتراكية كنظام يستطيع اذا اكتملت اركانه أن يسير فى طريق الغاء الاستغلال..وهذا الاقتناع قادنى فيما بعد الى النضال، والسجون.. والى خوض معارك مختلفة.. الى مجالات جديدة مثل حركة تحرير المرأة العربية.. ثم اخيرا الى الفن وكتابة الروايات.. الى تأمل الاشياء، والتفكير فيها.. وطرح العديد من التساؤلات حول حياتى، وحياة الحركة التى ارتبطت بها.

ومن هذه الزوايا كلها تأملت قضية الانقسام فى الحركة الشيوعية.. وربما يقول البعض أن التأمل ليس اسلوبا علميا.. لابد يازميل من الوثائق.. والمناقشات والحوار، والدراسة، وإجراء التحقيقات.. ولا اعتراض لى على كل ذلك.. ولكنى أرى أن التأمل شئ ينقصنا.. جيلى أنا ظل يجرى هنا وهناك.. ويلهث وراء الأحداث ولم تتح له أولم يتح لنفسه فرصة للتوقف، وتأمل كل ماحدث.. حتى لحقت بنا السنوات.. وأخذ العمر يحصد فينا واحدا بعد الآخر..

ولأننى فى هذه الايام اكتب مذكراتى مما يجعلنى اعود الى الماضى، وافحصه فى تأن.. هكذا توصلت لبعض الأفكار.. فى موضوع الانقسام.. اطرحها عليكم لعلها تجعلنا نعيد التفكير فى بعض المسلمات.

بذرة شيطانية ولدت مع اليسار

لا اريد أن أخوض كثيرا فى تفاصيل ماحدث ، قبل وبعد الوحدة بين «حمتو» و«اسكرا» فالتفاصيل فى ذهنى ظلت هلامية.. وربما يكون هذا مفيدا.. حتى لاتخفى الأشجار حقيقة الغابة. الغالب أننى وضعت فى كشوف العضوية التى تقدمت بها «اسكرا» قبل اتمام الوحدة، دون الرجوع الى.. فقد جرى سباق لزيادة عدد الأعضاء حتى تحصل المنظمة على أعلى نسبة تمثيل ممكنة فى اللجنة المركزية الجديدة التى كان مقدرا لها أن تقود «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» .. فقد اتسم سلوك التنظيم ازائى، وازاء الكثيرين من أعضائه بقدر كبير من الانتهازية، وقصر النظر، وعدم النضج الفكرى، والسياسى.

وربما كان هذا امرا طبيعيا فى تلك المرحلة المبكرة من حياة اليسار.. كنت اتقبل الأشياء دون تساؤل، أومناقشة. دخلت فى عالم صعب، ومعقد، افتقد فيه القدرة على الرؤية الواضحة، سابحا فى تيارات متلاطمة لم اعهدها..

وحسب الإحصاء الذى أجرى ساعة الوحدة، كانت منظمة «اسكرا» تضم اربعمائة من الأجانب أغلبهم من اليهود.. ومايزيد عن ثلثمائة من الطلبة.. وكانت كل فئة منهما تتبع قسما مستقلا.. أما العناصر العمالية فلم تتجاوز فى هذه المنظمة بأى حال من الأحوال عشرين عاملا كحد أقصى.

كان الجميع يعلمون أننا مقبلون على الوحدة.. الأغلبية الساحقة متحمسة لها.. ضاغطة بمختلف الوسائل حتى تتم فى اقرب فرصة.. فالعمل المشترك فى مجالات مختلفة، واتساع النشاط ابرزا أهمية تدعيم الامكانيات المادية، والبشرية، وخلق الروابط مع مختلف طبقات وفئات الشعب المصرى، والتى كانت آنذاك تخوض المعارك الاقتصادية، والسياسية، التى اشتغلت مع صعود الحركة الوطنية والاجتماعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فى البداية عارضت بعض العناصر اليهودية ذات النفوذ فى «اسكرا» إتمام هذه الوحدة مدفوعة برغبتها فى الحفاظ على دورها القيادى فى التنظيم الاصغر.. فالوحدة كانت ستؤدى الى وضع جديد يصعب معه الإبقاء على موقعها المؤثر .. وفى رأيى أن الرغبة فى الاحتفاظ بالزعامة.. أى زعامة.. كانت عنصرا مهما فى الاتجاهات الانقسامية الحلقية التى سيطرت على الحركة الشيوعية.. والتى تميزت بها العناصر اليهودية.. بحكم طبيعتها.. وبحكم دورها التأسيسى فى المراحل الاولى للحركة.. وبحكم احساسها بأنها تسير نحو نهايتها مع أى اتساع فى نطاق الحركة اليسارية، وجماهيريتها.. بمعنى آخر كانت الانقسامية صفة متأصلة فى الحركة اليسارية منذ نشأتها.. صفة قائمة لفترة طويلة نتيجة الظروف التى احاطت بها.. وعجزها عن كسر الحدود عن أن تتطور فكريا وجماهيريا.

الانقسامية كانت اذن مرضا صاحب ولادة الحركة الشيوعية.. تلك الحركة التى نشأت كمجموعات متفرقة يقود كلا منها زعيم أو اكثر من اليهود..

ولكن فى الوقت نفسه عارضت بعض العناصر ذات الأصل الجماهيرى الشعبى فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى مثل سيد سليمان رفاعى وكان من العمال الفنيين فى الطيران الحربى، وغيره اتمام الوحدة لأسباب تتعلق بالتكوين القومى والاجتماعى لمنظمة «اسكرا».. فقد احست هذه العناصر أن الوحدة ستؤدى الى اغراق المنظمة الجديدة فى جو فكرى، واجتماعى لايعبر عن واقع المجتمع المصرى، أو على الأقل لايسهل التطور فى هذا الاتجاه.. ذلك أن الأغلبية الساحقة من

اعضاء «منظمةاسكرا» كانت مكونة من اليهود أو من المصريين المنتمين الى الفئات الوسطى والمتأثرين بهم.. بينما «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» كانت ذات تكوين مختلف تغلب عليه الاصول الاجتماعية المنتمية الى الطبقات الأفقر، الى البورجوازية الصغيرة فى المدن والريف التى حصلت على قسط من التعليم بالاضافة الى قلة من المثقفين ابناء البورجوازية المتوسطة، ومن العمال المهرة المدنيين، والعسكريين، وخريجى الفنون التطبيقية.

أما اليهود فى هذه المنظمة فكانوا يعدون على أصابع اليد الواحدة .. جاء بعضهم من البورجوازية الكبيرة .. وربما ساعدهم وضعهم الطبقى العلوى على تكوين نظرة اوسع. واكثر رحابة فى الشئون العامة، الخاصة وخصوصا وأنهم قرروا الانضمام الى قوى التقدم فى المجتمع، وأصبحوا على استعداد لوضع امكانياتهم فى خدمة هذه القوى، وبالتالى تغيير نظرتهم نحو كثير من الأمور.

ولكن المعارضة الأساسية لعملية الوحدة تركزت فى منظمة «طليعة العمال» (حزب العمال والفلاحين المصرى) التى ظلت مغلقة على نفسها لفترة طويلة، وان كانت قد ساهمت فى تطوير الفكر التقدمى المصرى عن طريق عدد من المثقفين الثوريين المتميزين فقد اعتبرت الوحدة بين التنظيمات الشيوعية مؤامرة على حركة اليسار، وبالتالى على الحركة الوطنية فى مصر... ومحاولة انتهازية لسبق الاحداث بتكوين حزب شيوعى موحد يسعى الى قيادة الحركة الوطنية، والاجتماعية قبل أن يتم التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى يسمح بظهور هذه القيادة الموحدة الجديدة، وقبل أن تنضج الحركة اليسارية بحيث تصبح مؤهلة لهذا المركز، وقبل أن ينتهى دور البورجوازية فى النضال الوطنى، وتتبلور الطبقة العاملة، كقوة لها ثقلها، وكفاحها، وفكرها السياسى المستقل.وكان الكثيرون يرون فى هذا الموقف للاتجاهات تجسيدا للانقسامية فى حركة اليسار.. وموقفا انعزاليا شديد الانعزال ازاء التيارات الشيوعية الأخرى.. وربما يكون فى هذا الرأى قدر من الادراك لحقيقة الاوضاع.. ولكن فى الوقت نفسه لم نخضع موقف طليعة العمال انذاك لقدر كاف من التحليل، والدراسة.. فحقيقة الأحداث أثبتت فيما بعد أن الوحدة التى تمت فى مايو سنة١٩٤٧ كانت وبالا على حركة اليسار.. وان كان هذا الرأى لايزال منبوذا من اغلب اليساريين لأنهم يرون فيه موقفا يؤكد الطابع الانقسامى الذى سيطر طويلا على الحركة الشيوعية فى مصر.

مرض تفتت الكرات الحمراء (أو لماذا اليهود بالذات؟)

ان الانقسامات التى لازمت منشأ وتطور حركة اليسار فى مصر ظاهرة ملفتة للنظر.. فاليسار عرف الانقسامات فى انحاء مختلفة من العالم، ولكن ليس الى الحد الذى شهدناه فى مصر، وكأنه أصيب بداء لاشفاء منه يشبه مرض تفتت الكرات الحمراء فى الدم.. وهو مرض وراثى معروف فى الطب باسم «الهيموفيليا» ينتقل الى الذكور، عن طريق الإناث فى رأيى ان ظاهرة الانقسام اليسارى لها علاقة بمنشأ هذه الحركة.. وفيما بعد تدخلت عوامل اخرى كان بعضها مرتبطا بهذا المنشأ..

وقد تناول بعض الباحثين هذه الظاهرة بالدراسة فى سياق ماقدموه من كتابات، أو بحوث عن تاريخ اليسار، أو عن جانب من جوانبه.. ولكنهم لم ينفذوا الى العمق.. ربما لأن دراسة تاريخ اليسار بطريقة شاملة، وعميقة تحتاج الى جهد جماعى يشارك فيه فريق متكامل يجمع بين مختلف التيارات، والتخصصات، والتجارب. وهذا لايعنى انكار قيمة الجهود الفردية، التى كان بعضها ثمرة جهد كبير ومضن فى كثير من الأحيان.

تكونت المجموعات الاولى للحركة الشيوعية المصرية الحديثة فى بداية الأربعينيات على أيدى الأجانب الذين استوطنوا مصر، وعلى الأخص من المنتمين الى الجالية اليهودية.. وعلى رأس كل مجموعة منهم تقريبا كان يوجد محرك أساسى، ملهم للفكر، وحافز على التوسع، والنشاط.. وكان من بين هؤلاء القادة الأربعة الأساسيون «هنرى كوريل» الذى أسس «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«جاكودى كومب» مؤسس «طليعة العمال» ومن بعده «صادق سعد» و«ريمون دويك» ثم «مارسيل اسرائيل» الذى كان المحرك الأساسى فى منظمة «تحرير الشعب» .. واخيرا «هلال شوارتز» قائد منظمة «اسكرا» وبين هؤلاء الاربعة نشأت منافسات شديدة وخلافات بحكم تزعمهم لأربع مجموعات لم تكن كبيرة الحجم، وبسبب اصولهم الاجتماعية المختلفة، وطباعهم. وشخصياتهم، وكفاءاتهم الذهنية المتباينة.

أبدأ «بهلال شوارتز» كان مثالا للموظف البيروقراطى الذى وصل الى موقع أكبر بينما هو لا يتمتع بأفق واسع، أو ثقافة عامة، وعربية تؤهله للقيام بالدور الذى اختاره لنفسه، والذى استطاع أن يلعبه لفترة من الوقت بحكم الوضع الخاص الذى كان يتمتع به الأجانب فى مصر.. أما جاكودى كومب» فقد ولد ابنا لأسرة مرتاحة ماديا.. ثقف نفسه،ودرس الماركسية ولكنه ظل ينأى بها بعيدا عن المخاطر بطريقة تكاد تكون مرضية تقوقع واضعا مسافة بينه وبين المجموعات الأخرى، وعن التيار العارم لنضال الشعب حتى يظل فى مأمن، ويحرك المسائل من الخلف فطبع الحركة التى انشأها بقدر كبير من الحرص.. وكان ثالثهم هو «مارسيل اسرائيل» شخصية عملية سريعة الانفعال.. رجل تلقائى منعم بالحيوية، والقدرة على النشاط.. ولكنه قصير النظر.. ضيق الأفق نسبيا فى مواجهة التطور

السريع للأحداث.. واخيرا «هنرى كوريل» ابرزهم من حيث الذكاء والدهاء. والقدرة على الابداع واستيعاب الواقع والتعامل معه فى النشاط الثورى وليس من باب الصدف انه اغتيل وهو يقود مجموعة ثورية متعددة الانتماءات الفكرية تقوم بنشاط واسع لمساندة حركات التحرير الوطنى فى عدد من بلدان العالم الثالث.. أما الباقون فقد غابوا عن مسرح النضال ماعدا «مارسيل إسرائيل» الذى انزوى فى صفوف الحزب الشيوعى الايطالى..

بين هؤلاء الاربعة أو الست، دار الصراع تؤججه، أو تخفف منه عوامل متغيرة مع الزمن والظروف.. ولكن هذه النشأة للحركة الشيوعية تطرح سؤالا.. لماذا الأجانب، واليهود بالذات..؟ لماذا كانوا هم الرواد فى تبنى الفكر الماركسى الوافد عبر البحار..؟

السبب أو الأسباب تكمن فى أن الاجانب الذين استوطنوا مصر، على عكس الأغلبية الساحقة من الشعب العادى ومن المثقفين بالذات، كانوا يتمتعون بفرص الاطلاع على مايجرى فى العالم.. فهم يقرءون باللغات الأجنبية، ويطلعون على منابع الثقافة العالمية، ويستمعون الى الإذاعات، ويتنقلون بسهولة، ويسافرون الى الخارج.. هذا فضلا عن ظروفهم المادية، والاجتماعية المتميزة التى تسهل عليهم تحصيل المعرفة، والاختلاط، والاطلاع على تجارب العصر..

وكان لليهود بالذات تجربة مريرة مع الفاشية.. فانحاز اكثرهم الى صف الديمقراطية الغربية فى مواجهة القوى البربرية التى انقضت عليهم بشراسة.. فلما اندلعت نيران الحرب العالمية انخرطوا فى جيوش الحلفاء،أو قدموا العون المادى، وتحالف كبارهم مع رأسمالية الغرب، وتعاونت الحركة الصهيونية معها لتحصل على وعد بلفور، والوطن القومى فى ارض فلسطين.

ولكن فى الوقت نفسه ظهر تيار آخر بين اليهود.. تيار لايمثل سوى أقلية ضئيلة اقتنعت بأن لا خلاص لها الا فى علاقة جديدة مع الشعب.. باقامة نظام عادل يلغى كل أشكال التفرقة على اساس الجنس، أو الدين، أو العرق.. وعندما برز الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية تمر بحياة جديدة انتقلت هذه العناصر المستنيرة من مرحلة الأيمان بالديمقراطية الليبرالية الى آفاق الفكر الاشتراكى..

هكذا فى نهاية الثلاثينيات أخذت بعض العناصر اليهودية فى تبنى الفكر الماركسى، ولعبت الدور الاساسى فى توصيله الى مصر، ونشره بين الفئات الاجتماعية القريبة منها..

دور الاستعمار والسلطة..

ولكن كان الاستعمار البريطانى شديد التنبه الى مخاطر هذا الفكر منذ البداية.. ومنذ أيام سعد زغلول، والوفد ضرب حصاراً محكما حول البلاد ليحول دون انتشاره، لاسيما أن مصر لها موقع استراتيجى على طريق المواصلات الى الشرق، وفى قلب المنطقة العربية حيث البترول والنفط.. وكانت مهمته ايسر منها فى كثير من المستعمرات التى اقامها فى ربوع الارض. ذلك لقربها من عواصم المال والسلطة فى الغرب مما يسهل عمليات المنع، والرقابة، والرصد.. واقامة شبكات الأمن، وملاحقة الفكر الحر، وتشويهه، ووأده والحيلولة دون أن يضرب بجذوره فى الأرض. وربما قبل كل ذلك فى تنفيذ شعار فرق تسد.. فى تقسيم الحركة.. أو الابقاء على تقسيماتها.. اذ نشأت منقسمة منذ البداية.. أو فى خلق التربة التى تسهل الابقاء على هذا الوضع.. أن امضى الاسلحة فى إضعاف الجسم الحى هى تلك التى تعمل من داخله.. والمصريون كانوا قليلى السفر.. فالارض خصبة، والاستقرار على ضفاف النيل وزراعة الارض توفران للناس سبل العيش.. كما أن الحدود الصحراوية المحيطة بالجنوب، والشرق، والغرب، والتى يكملها البحر تحكم الحصار وتسهل المنع.. والموانى مثل عنق الزجاجة تفتح أو تسد حسب الوضع.

يضاف الى كل ذلك مايتعلق بالنظام الداخلى فى مصر الذى يعتمد على سيطرة الدولة المركزية والتى تغلغلت الى كل فج، والى تفاصيل الحياة منذ الازمنة القديمة، واقامة نظام الرى. فالوادى شريط ضيق.. والتحكم فى الناس سهل.. والتدخل فى شئون الحياة اليومية مستمر، وجهاز الدولة تغلغل الى كل ركن فيبحث الناس عن رضاه.. والتقرب اليه..

هكذا طور الاستعمار، وطورت السلطة أساليب تقسيم الحركة اليسارية فى مصر.. وفيما يتعلق بالفكر اليسارى فلم يكن امامه سوى طريق واحد يستطيع أن يسلكه.. هو طريق التأثير على العقول، ونشر الفكر فى مواجهة الحصار المحكم رغم وجود مصر فى قلب المواصلات التى تربط بين الغرب والشرق، وبالعكس.. وكانت القناة المتاحة لهذا الفكر هى الجاليات التى ظلت لعشرات السنين تقوم بدور الوسيط للغرب.

هكذا قامت هذه الجاليات بدور الموصل للفكر الماركسى، ونقله للفئات القريبة منها.. الى المثقفين الذين تأثروا الى درجة أو اخرى بالثقافة الاوروبية نتيجة وضعهم الاجتماعى، والتعليم الجامعى الذى حصلوا عليه فى العلوم، والهندسة، والقانون، والطب.. لذلك كان المصريون الاول الذين تأثروا بهذا الفكر من الطبقة الوسطى الصاعدة، ومن العناصر الحاصلة على ثقافة ذات طابع مختلط، جزء منها مستمد من التراث المصرى العربى، وجزء منها متأثر بالعلوم، والفنون الواردة من الغرب..

كان لهم مآثر، ولكن.

ويجب الاعتراف بدور هؤلاء الاجانب اليهود فى توصيل الفكر الاشتراكى الحديث الى مصر، وفى خلق الروابط بين

الموجة الاشتراكية الصاعدة فى ذلك الوقت على نطاق العالم، وبين الحركة الوطنية، والاجتماعية الصاعدة فى مصر.. وأيا كانت الثغرات الخطيرة التى تكشفت فى هذا الفكر، وتطبيقاته، فقد ساهم فى نقل نضال الشعب من أجل تغيير المجتمع، وإعلاء شأن الانسان الى مرحلة جديدة برز فيها التداخل الوثيق بين بناء الوطن المستقل، وبين الثورة الاجتماعية التى تستهدف العدالة، والمساواة، والقضاء على كل أشكال التفرقة بين الناس، كما برزت العلاقة بين البناء المادى للمجتمع، وبين الفكر.. وظل الفكر الماركسى جزءا لايتجزأ من كل المعارك الوطنية والاجتماعية التى دارت فى مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعاملا محركا دخل فى صلب التغييرات المتتالية التى شهدها المجتمع، رغم الضعف الذى لازم اليسار فى كل مراحله، ورغم عجزه عن إيجاد الارتباط الوثيق بتاريخ الشعب المصرى وتراثه فى النضال من أجل الحرية، والعدالة الاجتماعية..وهذا يدل على الحيوية، والجدة اللتين كان يتميز بهما هذا الفكر، على الأقل لفترة من الزمن..

ولم يقتصر دور هذه المجموعات الصغيرة من اليهود على نقل الفكر الماركسى.. فقد اتخذوا الخطوات الاولى لتأسيس الحركة اليسارية فى مصر، تلك الحركة التى كانت حافزا نشطا لكثير من التغييرات الهامة التى طرأت على المجتمع.. فقد تبنت القوى الاجتماعية المتقدمة شعاراتها، وأهدافها فيما بعد، وكلما اتفقت مع مصالحها، دون أن تشير الى مصدرها الأصلى.

وقدم عدد من هؤلاء اليهود تضحيات، وجهودا مخلصة فى سبيل الافكار التى آمنوا بها.. كانوا مواطنين أوفياء للبلد الذى عاشوا فيه سنين طويلة، سواء ولدوا على أرضها، أو نزحوا اليها فى مرحلة مبكرة من العمر،وسواء حصلوا على الجنسية المصرية أو عجزوا عن الحصول عليها من السلطات.. أو اكتفوا بجنسياتهم الاصلية حفاظا على بعض المصالح.. رأوا فى الفكر الاشتراكى مستقبل مصر، ومستقبلهم، واستولى عليهم حلم الوطن المتقدم القادر على إيواء كل العناصر، والطوائف، والملل، والذى لايفرق بين الناس.. بحثوا لأنفسهم عن وطن لاعن طريق الاستعمار، والاستيطان، والاستيلاء على اراضى الغير.. وانما عن طريق الاندماج فى المجتمع، وتبنى قضاياه والنضال من أجلها.. ودفعوا الثمن..

حاولوا قدر استطاعتهم أن يربطوا بين الفكر الاشتراكى، وبين حركة المجتمع ضد المستعمر الأجنبى، وضد المستغل الداخلى المتعاون معه.. وفى سبيل ذلك تمردوا على الروابط التى كانت قائمة بينهم وبين باقى اليهود.. فكونوا حركة معادية للصهيونية.

مع ذلك كانت تحمل هذه المجموعات من اليهود فى طياتها بذور الخطر على حركة اليسار.. وهذه البذور أصبحت حشائش سامة كان يجب احتثائها اذا اريد للنبت الجديد أن يتواءم مع أرض مصر، ويترعرع فيها.. أن يصبح مثل الهجين القوى القادر على اعطاء الثمار بوفرة دون أن يحمل الينا فيروسات أو فطريات تعجزه عن النمو الطبيعى.. وهذا ما لم يحدث نتيجة مجموعة من الاسباب لامجال للدخول فيها الآن.

ولكل جماعة انسانية ميزات، وعيوب ترتبط بتكوينها وتاريخها، وبالظروف المحيطة بها فى المجتمع.. واليهود مثل غيرهم تميزوا بقدرات، وعيوب.. كانوا منذ البداية.. منذ أيام الفراعنة أقلية شديدة التعصب.. زاد من تعصبهم ماتعرضوا له.. والتعصب يولد مزيدا من التعصب.. أنه ينجب نفسه، ويعذبها، ويعزل الفرد عن الجماعة، والجماعة عن الجماعات الأخرى.. والتعصب يقود الى الانعزال والجمود.. واليهود الذين استقروا فى مصر لم يولدوا فيها ماعدا أقلية ضئيلة تنتمى الى طائفة صغيرة اسمها «القرائين» وظلوا مرتبطين بالمصالح، وبالثقافة الأجنبية، معزولين عن حياة البلاد، وعن الجماهير المصرية.

ان مأساة المجاميع اليهودية التى اقتنعت بالفكر اليسارى هى أن الدور الطليعى الذى قامت به فى نقل الافكار الى المصريين، وتأسيس الحركة الماركسية الحديثة كان محكوما عليه بالانتهاء السريع.. فلم يكن من الممكن أن تبقى على رأس الحركة اليسارية الا لمدة محدودة.. ولم يكن من الممكن أن تساهم فى قيادة الشعب المصرى، وجماهيره مهما كانت القدرات التى تتمتع بها فى بعض النواحى الفكرية، والتنظيمية.. ذلك بحكم أجنبيتها، وبعدها عن تراث الشعب المصرى وتاريخه.. وكان تقبل هذا الوضع، والاقتناع به، خصوصا بعد الدور الذى لعبته فى «تنوير» العناصر المصرية امرا صعبا عليها.. فهى ممزقة بين مايجب أن يحدث، بين ضرورة التوارى السريع، وبين طموحاتها القيادية، لاسيما انها مدعومة بامكانيات مادية، ومالية.. بين الرغبة فى أن يعترف التيار الوليد، المندفع نحو المستقبل بدورها، وبقدراتها.. وبين حكم الواقع، والتاريخ.. بين حدود ماتستطيع أن تستمر فيه، والمبالغة فى امكانياتها..

هكذا صارت هذه العناصر اليهودية دافعا للفكر الاشتراكى فى مصر، ووبالا عليه.. أورثته العيوب التى كانت عالقة بها.. التعصب الفكرى، والاعتماد على النصوص بدلا من استلهام النظرية من واقع المجتمع المصرى.. وتراث الشعب المصرى.. الانعزال عن الجماهير، وعن قدراتها التلقائية بدلا من الارتباط بها.. الافتقاد الى الحس الوطنى السليم فى كثير من القضايا التى تعرضت لها الحركة اليسارية بدلا من التشبع به..وزاد من هذه العيوب القلق، والتمزق اللذان كانت تعانى منهما نتيجة وضعها الوطنى، والاجتماعى المتأزجح، ونتيجة رغبتها القوية فى اطالة دورها القيادى، فى السيطرة على

القرار، وعلى مسار التيار اليسارى بدلا من القبول بالوضع المفروض عليها.. ولأنها عملت من قبل فى وضع منقسم كان الرجوع اليه هو الملاذ.. وازاء الوضع الجديد جنحت الى الاتجاهات الانقسامية كوسيلة للهروب بالغنائم الممكنة، وكأنها تقوض البناء على رؤوس الجميع طالما أنها أدركت الخسارة القادمة.

وهكذا عندما برزت ضرورات التوحيد وقفت ضدها لا بالقول، وانما فى التصرف العملى، ودافعت عن الانقسام بحجج مختلفة، ومتنوعة، وبراقة مثل ضرورة التوجه للعمال، بينما هى نفسها عاجزة عن خلق هذه الصلة.. سارت فى طريق المنافسات التى قامت منذ البداية وعندما احتاج الامر الى صدر رحب، وحوار، وتنازلات تحافظ على الوحدة الوليدة، اندفعت فى المعارك الداخلية بتوتر أرعن، فسرعان ماتحطمت الهياكل التى اقيمت منذ مدة وجيزة، وانتهزت الرجعية، والقوى البوليسية هذه الفرصة لتوجه ضربة قوية قبل أن يثبت البنيان الحزبى دعائمه فى الجماهير..

لانستطيع ايضا أن ننفى احتمال تدخل الاصابع الصهيونية، فقد كان من الطبيعى أن يسعى الاستعمار، وأن تسعى الرجعية، وعلى الأخص الحركة الصهيونية التى كانت لها ركائز قوية بين اليهود المصريين الى تفتيت الحركة اليسارية التى كانت تناهض اهدافها، وتسعى الى القضاء عليها.. والى تسريب عملائها اليها.

ولم يكن المثقفون المصريون بمعزل عن العيوب التى أصابت نشأة الحركة الشيوعية، وهى نشأة شابتها عيوب الجمود، والانعزال، والروح اللاديمقراطية، والمنافسات الشخصية. فكان من الطبيعى أن تتأثر بها العناصر المصرية، وان تنتقل اليها الممارسات الضارة التى افرزتها الأوساط الأجنبية.. وكانت الأغلبية الساحقة من العضوية المصرية فى التنظيم تنتمى الى اصول اجتماعية قريبة الى حد ما من هذه الاوساط الأجنبية....

الوحدة، والنمو الذاتى، والمراكز المتعدده

تمت الوحدة كما قلنا بنوع من الاستعجال.. كانت وحدة علوية الى حد كبير.. اتفاق من اعلى لم يقترن بمناقشات قاعدية واسعة تصونها.. وحدة تفتقد الى أسس تنظيمية واضحة مبنية على لائحة ديمقراطية، والى خط سياسى متفق عليه، والى برنامج يمثل حدا ادنى من الوحدة الفكرية.. كانت الوحدة «مسلوقة» لم تنضج على نار هادئة، وثابتة تصهر العناصر المتباينة فى صبة قوية.. وهكذا بعد مدة قصيرة اصابها الانقسام، والتفتت الذى يشبه انفجار الطاقة النووية.. فكل انقسام يولد من داخله انقسام آخر.. كان الجو العام مشحونا بالخلافات القديمة، والتوتر، يؤججه غياب الحوار، والروح الديمقراطية، وضيق الافق الناتج عن الجمود، وبدائية التجربة.

أدت الوحدة بين «اسكرا» والحركة المصرية للتحرر الوطنى الى تكوين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» اكبر المنظمات فى تاريخ الحركة اليسارية، والتى اعتبرت نفسها فى ذلك الوقت النواة الاساسية لتكوين الحزب الشيوعى.. حدث التحام بين تيارين يساريين يتميزان بمرجعية واحدة هى الماركسية اللينينية ولكنهما يختلفان كثيرا فى أساليب النضال، وفى بعض القضايا الفكرية والسياسية الهامة، وكان منبع هذه الاختلافات التباين الواضح فى تكوينهما الطبقى، والاجتماعى، وفى المسار النضالى الذى تميز به كل منهما منذ البداية.. وهى فى رأيى لم تكن مفصولة عن القدرات الفكرية، والسياسية للقيادات التى لعبت الدور الاساسى فى تكوين المجموعات الاولى..

والوحده بين القوى اليسارية كانت بالطبع مطلوبة.. ولكن بعد أن عشتُ تطورات الحركة اليسارية عن كثب لمدة اقتربت من نصف قرن اقول أن الوحدة تمت قبل أوانها. فما الضرر فى وجود عدة مراكز تتعاون فيما بينها الى ان تقترب، وتثرى النضال بالحوار الفكرى، والاجتهادات الفنية، والنضال المشترك.. كانت عقليتنا فى ذلك الوقت لاتتصور وجود المراكز المتعددة المتعاونة والمختلفة فيما بينها.. وكانت نظرتنا احادية لاتستريح إلا فى ظل التطابق والخضوع لسلطة واحدة، وفكرية مهيمنة..

ومن ناحية أخرى ربما كان من الأوفق أن تتم الوحدة بعد أن يتبلور قطب أقوى من غيره له نفوذ جماهيرى واسع، وفكر يستطيع أن يجذب اليه مختلف قوى اليسار، ويستوعبها فى إطار موحد بحيث تضيف اليه بدلا من أن تنال منه.. وما المانع من تعايش المراكز المتعددة فى هذا الاطار الموحد طالما أنها قادرة على الحوار، والتعاون فيما بينها..

بالطبع فان هذا التفكير لم يأت إلىّ إلا متأخرا.. والتاريخ لايسير وفقا لأهوائنا وإنما على أساس الظروف القائمة فى كل مرحلة على حدة.. ولكن على أية حال وجدت فى هذا الوقت عناصر كانت تدافع عن هذا الرأى.. فأطلق عليه اسم «نظرية النمو الذاتى».. وهوجم اصحابه على أنهم اعداء الوحدة، والطبقة العاملة..أو حتى عملاء للبوليس، والرجعية، والصهاينة.. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: لماذا ادركت بعض العناصر فى الحركة المصرية للتحرر الوطنى خطورة هذه الوحدة المتعجلة.. على مستقبل الحركة اليسارية..؟ ولماذا ادت الى مزيد من التفتت بعد سنة من أتمامها؟

وفى النهاية تبقى كل هذه الامور مسائل تقديرية طالما انه لاتوجد دراسة علمية مبنية على جهد جماعى، وعلى مناقشة فى الحركة اليسارية الى يوم آخر سيأتى مستقبلا.

حول حل الحزب الشيوعى المصرى
لنفسه عام ١٩٦٥

د. فؤاد المرسى

قامت بدايات النشاط الشيوعى فى مصر بظهور الحزب الاشتراكى المصرى فى فجر العشرينات ثم تحول هذا الحزب الى حزب شيوعى بعد أن دب الخلاف بين صفوفه.

وقد ظهر هذا النشاط فى وقت احتدم فيه الصدام بين العمل ورأس المال واهتم هذا النشاط بالدرجة الأولى بالعمال وتقوية نقاباتهم(١) وفى أواخر عام ١٩٢٢ عقد المؤتمر الرابع للكومنترن فى موسكو فأرسل الحزب الاشتراكى المصرى « محمود حسنى العرابى » سكرتير اتحاد النقابات العام فى القطر المصرى وعضو الحزب، مندوبا عنه ليمثله فى المؤتمر ويتفاوض باسمه فى انضمام الحزب للكومنترن والاعتراف به كممثل للبروليتاريا المصرية وإيجاد ارتباط بين الحزب وبين الحركة البروليتارية العالمية.

وعاد حسنى العرابى الى مصر بعد أن عبر المؤتمر عن الاهتمام بمصر واشترط لانضمام الحزب للكومنترن عدة شروط هى:

١- طرد الحزب لبعض العناصر غير المرغوب فيها

٢- على الحزب إن يعقد مؤتمرا ينضم فيه الى الحزب الشيوعى المصرى أى عنصر شيوعى فى مصر يمكن أن يكون خارج الحزب

٣- على الحزب أن يقبل الشروط الواحد والعشرين للدولية الشيوعية.

٤- يغير الحزب أسمة فيصبح « الحزب الشيوعى »

وطلب الى الحزب عقد مؤتمر لتحقيق هذه الشروط المشار اليها فى تاريخ لا يعدو الخامس عشر من يناير ١٩٢٣(٢).

ولما عاد حسنى العرابى سارع بعقد اجتماع اللجنه المركزية للحزب حيث تقرر فصل روزنتال* وتغيير أسم الحزب.

ثم بدأ الحزب نشاطا ملحوظا مع بداية ١٩٢٣ فأصدر برنامجة الذى جاء فى البند الخامس منه « المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية »(٣).

وبدأ الحزب فى تحريك سلسة من الإضرابات فى عام ١٩٢٣-١٩٢٤ فى القاهرة والاسكندرية قام بها العمال بتأثير الدعاية الشيوعية تحت ضغط سوء الأحوال التى كانوا يعانون منها(٤).

على أية حال فقد إنضم الحزب الشيوعى المصرى للكومنترن بعد أن سارع بتنفيذ الشروط المشار اليها. ومعروف إن الكومنترن كان يقدم نوعاً من العون السياسى والتنظيمى للأحزاب الحديثة التأسيس وكان يمدها فى بعض الأحيان بعدد من الكوادر المدربة كذلك كان الكومنترن وهو بمثابة هيئة مركزية بالنسبة لكل الأحزاب المنتسبة اليه يرسل ممثلين له بصفة سرية إلى عدد من البلدان التى تعانى الأحزاب الشيوعية فيها المتاعب حيث يعدون حول مشاكل معينة(٥) وكان الاتحاد السوفيتى هو الموجه لنشاط الحزب.

غير أن كل ذلك لم يكن فعالا فى نشاط الحزب الذى قامت السلطة بضربه بعنف .. فبعد الاشتباكات التى وقعت بين

---

* د. فؤاد المرسى : استاذ تاريخ بكلية الآداب - جامعة طنطا.

الحكومة واتحاد النقابات فى مارس ١٩٢٣ فى الاسكندرية وكان اتحاد نقابات العمال تحت لواء الحزب الشيوعى يضم عددا من العمال يتراوح بين خمسة عشر الفا من المصريين والأجانب فى سائر أنحاء البلاد .

وبعد الغاء الاحكام العرفية وصدور دستور ١٩٢٣ ظن الحزب أن قيام حكم دستورى يتيح له حرية النشاط فقرر القيام بعمل يختبر به استعداد سعد زغلول رئيس الوزراء لتقبل النشاط الشيوعى ويحدد موقفه من مطالب القوى العاملة، فأعلن الحزب عقد مؤتمر شيوعى كبير فى الاسكندرية فى ٢٣، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ وقبل ذلك الموعد حرك الحزب النقابات والحركة العمالية بقوة فأوعز إلى العمال باحتلال المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحابها من اقفال أبوابها فى وجوههم وبدأت الحركة بالفعل فى ٢٢ فبراير واستمرت حتى أوائل مارس وشملت عددا كبيرا من المصانع والشركات وقد اعتبرت حكومة سعد زغلول هذا الانفجار فى أوائل عهدها بداية لتنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع وأسرعت الوزارة بضرب الحركة بكل قوة مركزة جهودها فى ضرب الحزب الشيوعى واتحاد النقابات وبدأت الحكومة بمنع انعقاد المؤتمر فى الاسكندرية ثم قامت باعتقال حسنى العرابى وعدد آخر من أعضاء الحزب[٦] وقدم المعتقلون للمحاكمة وكان ما عرف بالقضية الشيوعية الأولى عام ١٩٢٤.

وطاردت السلطات الشيوعيين فى مدن القطر المختلفة .. وبعد هذه الضربة سيطرت حكومة الوفد على الحركة العمالية بوضع النقابات العمالية تحت اشرافها ورغم ذلك لم يوقف الحزب الشيوعى نشاطه وكل ما حدث أنه حوله الى نشاط سرى بعد أن كان علنيا، وتألفت لجنة مركزية جديدة فى أكتوبر ١٩٢٤ وقد استمر نشاطها حتى ٣٠مايو ١٩٢٥و ذلك أنه بعدأن حلت وزارة (زيور) محل حكومة الوفد القت القبض على أعضاء اللجنه الجديدة وفرضت حظراً على نشاط الحزب[٧].

وعلى أيه حال فلسنا فى مجال تتبع تفصيلى للحركة الشيوعية فى مصر فى هذه الفترة لكن الملاحظ والمعروف أن كل الوزارت تابعت نفس النهج الذى بدأته وزارة سعد زغلول تجاه الشيوعية والشيوعيين فى مصر واستمرت عمليه القمع ضدهم وكانت الأحزاب الأخرى فى مصر مجمعة على إتخاذ هذا الموقف لأن الأمر، فى نظرها، كان يتصل بالحفاظ على النظام الاجتماعى وحمايته من ذلك الخطر الذى يهدده وحفاظا على مصالحهم الطبقية بالدرجة الأولى .

ورغم ذلك فقد كان على الحركة الشيوعية فى مصر بعد عام ١٩٢٨ أن تتبع فى نشاطها قرارات المؤتمر السادس للكومنترن والتى رأت أن الحزب الشيوعى المصرى يمكنه أن يلعب دورا هاما فى النضال الوطنى فقط إذا استند الى البروليتاريا المنظمة وإن توجيهه لهذا النضال يجب أن يكون واجبا أساسيا للحزب[٨].

ومع بدايه الثلاثينات نشر الحزب الشيوعى المصرى برنامج عمل قدّم فى نهايته مجمل مطالب الشيوعيين الأساسية وهى :

١- اخراج الاستعماريين الانجليز من مصر والسودان .

٢- الاستقلال السياسى والاقتصادى الكامل غير المقيد لمصر والسودان .

٣- النضال من أجل تحرير الشعوب العربية كافة من نير الإمبريالية ومن أجل أتحاد عربى شامل لشعوب حره .

٤- إلغاء الامتيازات الإمبريالية والاطاحة بالنظام الملكى والغاء البيروقراطية العتيقة والعمد والحكومات المحلية[٩].

وقد حلل برنامج ١٩٣١ بصفة عامة الأوضاع التى عاشتها مصر فى ذلك الوقت تحليلا جيدا الا أنه أسرف فى تقييم دور الطبقة العاملة والفلاحين وفى تصور الإمكانيات التى تستطيع تقديمها لتغيير الأوضاع فى مصر آنذاك .

والحق أن النشاط الشيوعى إستمر فى مصر خلال الثلاثينات ضعيفا يستند إلى جهود العناصر الأجنبية التى تمكنت من تكوين خلايا فردية لم تصل الى مستوى التنظيم الحزبى الواسع ولم يكن بينها وبين الكومنترن صلات كما أنها لم تكن تقبل بكل ما يرد عن موسكو (١٠) كما أن هذه الجماعات كانت منقسمة على نفسها وكان واضحا أن أسباب الانقسام جاءت كرد فعل للنزاع الذى قام بين تروتسكى وستالين فى الاتحاد السوفيتى داخل الحزب هناك فانقسم الشيوعيون فى مصر بين مؤيد لتروتسكى ومؤيد لستالين .

وفى حوالى منتصف عام ١٩٤٠ تلاشى نشاط هذه الجماعات الشيوعية فى مصر ودخلت الحركة الشيوعية، فى مصر فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية فى طور جديد[١١].

ففى شتاء عام ١٩٤١- ١٩٤٢ نشأت فى القاهرة والاسكندرية حلقات ماركسية دراسية كانت نواة للحركة الشيوعية فى مصر فى السنوات التالية وقد بلغ عدد هذه الحلقات نحو عشرين مجموعة مختلفة الأسماء والنشرات وكان أبرز هذه الحلقات جماعتين تكونتا فى عام ١٩٤٢ هما :« الحركة المصرية للتحرر الوطنى» وعلى رأسها هنرى كوربيل سليل عائلة يهودية ثرية، و« اسكرا» (الشرارة) بقيادة هليل شفارتز وهو يهودى أيضا. ولم يكن أعضاء المنظمتين يزيدون عن ثلاثين عضوا وكانت هناك خلافات بينهما تدور حول وسيلة العمل فى الحركة الشيوعية فى مصر، وما إذا كان من الواجب أن تتحول الى حركة جماهيرية أو تكتفى فى تلك المرحلة بمحاولة تربية الكوادر واستمر الخلاف حول هذا الموضوع لسنوات[١١مكرر].

وقد اعتبر البعض أن فترة الحرب العالمية الثانية شاهدت

إعادة ميلاد الحركة الشيوعية فى مصر التى بدأت تتلمس طريقا نحو التجمع وأن مما ساعدها على الانتشار ضعف السلطة فى مصر بسبب حادث فبراير ١٩٤٢.

ووجدت جماعات أخرى فى هذه الفترة مثل « حركة تحرير الشعب » و« الطليعة » و« الفجر الجديد » و« العصبة الماركسية » . ألخ ودخلت هذه الجماعات فى مشاحنات كما أستمرت القيادة فى أيدى الأقليات غير المصرية .. ثم كان الاتجاة نحو التمصير(١٢).

وبعد الحرب نشطت الحركة الشيوعية فى مصر رغم أستمرار حظرها وتوجيه حملات الاعتقالات ضدها واتخذت عده منابر علنية للتعبير عن وجهة نظرها فى القضايا الأساسية التى تهم مصر وكانت دائمة التعبير عن ضرورة الانفتاح على الاتحاد السوفيتى وضد من يقف معاديا له .

وفى هذه الفترة حدث نوع من التعاطف المتبادل بين الحركة والوفد ومما تجدر الاشارة اليه هنا أنه مع ظهور الحرب الباردة وإستمرار الاتجاه الشيوعى العالمى فى تبنى سياسة الجبهة ومعاداة الإمبريالية كان طبيعيا أن ينسق الشيوعيون حركتهم مع الوفد الذى كان خارج السلطة فى هذه الفترة ويشن حملات ضارية على أستمرار القوات البريطانية فى مصر ويطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وهو أمر فى صالح القضية الوطنية. واستمر هذا الخط حتى وصل الوفد الى الحكم فى بداية عام ١٩٥٠ وليس هذا بغريب فإن الشيوعيين فى مصر كانوا يقومون فى كثير من الأحيان بمحاولة للتوفيق ما بين شعارات ومتطلبات المعركة الوطنية وشعارات ومتطلبات الشيوعية الدولية .

وتجدر الاشارة الى أن أكبر تنظيم شيوعى فى مصر بعد الحرب الثانية كان تنظيم « حدتو » بعد الاتحاد الذى تم بين الحركة المصرية واسكرا فى شتاء عام ١٩٤٦ -١٩٤٧ واندماج المنظمتين فى منظمة واحدة فى يونيو ١٩٤٧ تحت أسم « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى » (حدتو)(١٣).

ومع وصول الوفد الى الحكم فى عام ١٩٥٠ كانت التنظيمات الشيوعية الأساسية ثلاثة « حدتو » والحزب الشيوعى المصرى وهو تنظيم جديد ظهر فى أواخر عام ١٩٤٩ وطليعة العمال والفلاحين وانتعش نشاط الحركة حيث أفرج عن المعتقلين السياسيين بعد الغاء الأحكام العرفية فى فبراير ١٩٥٠ وكانت حدتو أكثر التنظيمات الماركسية نشاطا بين الجماهير واكثرها أنفتاحاً على التنظيمات الوطنية والجماهيرية وكان تركيزها على الدعوة لتحقيق « الجبهة الوطنية » وقد بلغ عدد أعضائها فى فبراير ١٩٥٠ ما بين ١٠٠، ٢٠٠ عضو وارتفع فى نهاية ١٩٥٢ الى ما بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ عضو وكان لها نفوذ قيادى فى النقابات العمالية وكان لها فروع بالريف كما نشطت داخل القوات المسلحة والجوية وبين الطلبة(١٤).

ومن هنا يمكن القول أن « حدتو » أصبحت عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أقوى التنظيمات الشيوعية فى مصر .

وظلت الحركة « حدتو » قبيل الغاء معاهدة ١٩٣٦ تشدد على اقامة جبهة سياسية لمحاربة الاستعمار وبالغاء المعاهدة ومقاومة مشروعات الأحلاف وأحترام الدستور وتوسيع الحريات والتوسع فى العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتى وبلاد الديمقراطية الشعبية وعقد مواثيق صداقة مع هذه الدول. ثم بعد الغاء المعاهدة دعت «حدتو» الى تكوين «جبهة وطنية ديمقراطية» على أساس أن جميع الهيئات تصدر نداءات بتكوين الكتائب وبالتطوع فيها وإن المطلوب هو «ضرورة التحضير للكفاح المسلح»(١٥).

وكان التنظيم الشيوعى الثانى الموجود فى ساحة العمل السياسى ويعمل بنشاط مع مطلع الخمسينات هو «الحزب الشيوعى المصرى» وتكون من طليعة العمال والفلاحين أساسا .ومع بداية عام ١٩٤٨ كان العمل جادا لتمصير القيادة فى الحركة الشيوعية وأن الحزب الشيوعى الفرنسى شارك فى هذا الاتجاه بعد حملة الاعتقالات التى واجهها الشيوعيون فى مصر مع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ واتجه التفكير فى هذه الفترة الى وجوب توحيد الحركة الشيوعية وأمكن تأسيس الحزب فى نهاية ديسمبر ١٩٤٩ وأصدر الحزب برنامجا ثم أصدر صحيفة سياسية سرية باسم «راية الشعب» (١٦).

وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت قوة الشيوعيين تقدر بحوالى خمسة آلاف عضو وكان الموجود فى حقل العمل السياسى من التنظيمات الشيوعية بشكل مؤثر الحركة الديمقراطية «حدتو» والحزب الشيوعى المصرى.

وأيدت «حدتو» الثورة بحرارة وأعلنت أنها كانت على علم بترتيبات الثورة وأن أثنين من أعضاء مجلس الثورة (يوسف صديق وخالد محيى الدين) كانا من أعضاء «حدتو» وأن الآخرين متعاطفون معها .

وخلال الشهر الأول للثورة أطلق سراح المعتقلين السياسيين باستثناء القليل وتمتعت الأحزاب بحرية واسعة.

وفى هذه الفترة تكونت حركتان علنيتان بواسطة الشيوعيين «حركة التحرر الوطنى» وترأسها كامل البندارى وزير مصر الفوض السابق فى موسكو وأقامت علاقات مع «حدتو» وفى برنامجهم الذى نشروه طالبوا بأن يعدل البرلمان الدستور، وبتأميم كل الشركات الإحتكارية ومنها شركة قناة السويس وبتوزيع الاراضى التى لم تفلح بعد على فقراء الفلاحين، وحماية الصناعة المصرية ورأس المال المصرى وحرية التنظيم النقابى، وضمان حقوق المرأة السياسية .. ألخ

وقد رفضت حكومة الثورة أن تعترف بهذه الجماعة.. والجماعة الثانية التى حاولت الحصول على اعتراف الحكومة

وفشلت هى تنظيم فتحى الرملى «الحزب الديمقراطى » وكان فتحى الرملى معروفا بأنه يحب الاشتراكية والشيوعية .أما الجماعات الشيوعية الأخرى التى عارضت حركة الجيش فقد عوملت بشكل عنيف فاعتقل عدد من قادة الحزب الشيوعى المصرى فى سبتمبر ١٩٥٢ وسرعان ما فسدت علاقة الثورة «بحدتو» فى خريف ١٩٥٢ بسبب حادث كفر الدوار الذى استخدمت فيه السلطة أقصى أساليب العنف مع العناصر العمالية المعارضة . ويقول البعض أن هدف الثورة من شنق أثنين من قادة العمال كان القاء الرعب فى قلوب الشيوعيين كما أتخذ الحادث ذريعه لأعتقال العديد من الشيوعيين .

وفى المقابل هاجم الشيوعيون النظام وقالوا أنه بعد القضاء على عهد فاروق فإن «الدكتاتورية العسكرية» أهدرت دماء العمال(١٧).

وفى أوائل ١٩٥٣ أعتقل حوالى مائه من أعضاء « حدتو » وغيرها فأعلنت «حدتو» وغيرها حربا سافرة على النظام فى منشوراتها مركزه على ضرورة أن يكشف عن وجهه الطبقى الحقيقى، وعارضت اعتقال الضباط الأحرار التقدميين ومن بينهم يوسف صديق الذى كانوا يعتبرونه أحد ممثليهم فى مجلس قيادة الثورة.

وفى يوليو ١٩٥٣ حدث انشقاق فى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى. وفى أغسطس بدأت حركة أعتقالات للقيادات الشيوعية وتأثرت بها كل من الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى والحزب الشيوعى المصرى .. وتبع ذلك الاضطرابات التى ترتبت على الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر فى فبراير ومارس ١٩٥٤ وساند فيها الشيوعيون نجيب الذى وعد باعادة الديمقراطية البرلمانية . وعندما خرج عبد الناصر منتصرا بمساعدة نقابات العمال التى كانت قد أبعدت منها العناصر الشيوعية بعد حادث كفر الدوار ابعد كل من يوسف صديق وخالد محى الدين من مجلس قيادة الثورة وأعتبر الشيوعيون ذلك دليلا آخر على اتفاق «مجلس قيادة الثورة مع الامبرياليين ثم هاجم الشيوعيون أتفاقية الجلاء وأعتبروها صفقة مع الامبرياليين وتوقعوا أشتراك عبد الناصر بعد ذلك فى الأحلاف العسكرية الغربية(١٨).

وكان هذا التوقع خاطئا وأثبتت الأحداث أن عبد الناصر كان واستمر ضد الأحلاف عموما قولا وعملا وتجلى ذلك فى موقفة من حلف بغداد .

وبصفة عامة كانت الثورة منذ قيامها تتعقب النشاط الشيوعى وتعتقل الكثير من الشيوعيين كما قدمت للمحاكم العسكرية أكثر من قضية فى هذه الفترة وتذخر الصحافة المصرية بأخبار هذه القضايا على امتداد أعوام ١٩٥٣ و١٩٥٤، ١٩٥٥ ولم تهدأ الحملة الأبان حرب السويس ١٩٥٦ وقد تغير موقف الشيوعيين من الثورة بعد مؤتمر باندريج فى أبريل ١٩٥٥ وكان السوفييت قد أعجبوا بدور عبد الناصر فى المؤتمر ثم باقدامة على توقيع صفقة الأسلحة المشهورة فى نفس العام ثم بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس كما أعجب بهذه الخطوات الدول الشرقية عموما وأسرع الشيوعيون فى مصر بتعديل موقفهم ولكن هذا لم يحقق لهم مطامحهم ذلك لأن عبد الناصر أراد أن يقوى مركزة كزعيم وطنى مستقل وقرر أن ينتهج سياسة ودية مع السوفيت ولكنه لم ير سببا لتغيير موقفه من الشيوعيين فى الداخل وحتى بعد صفقة الأسلحة استمرت الحملة ضد الشيوعيين، وقبل شهر من تأميم شركة قناة السويس أصدرت المحكمة العسكرية العليا فى مصر أحكاما على ٤٠ شيوعيا لمدد بالأشغال الشاقة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات(١٩).

وقد أدت جرأة عبد الناصر فى السياسة الخارجية فى تلك الأيام (صفقة الأسلحة ثم تأميم قناة السويس واقامة علاقات بالصين الشعبية بعد الاعتراف بها واقامة علاقات اقتصادية مع دول الكتلة الشرقية)إلى أن أعتبر الشيوعيون مصر الثورة فى عداد الدول التى تحركت البورجوازية الوطنية فيها إلى خارج نفوذ الإمبريالية وإرتفعت بالنضال الوطنى إلى مرتبة أعلى .. وجاءت حرب السويس فكانت فرصة طيبة للشيوعيين فقد قضى على بقايا النفوذ البريطانى فى مصر وشارك الشيوعيون فى المقاومة الشعبية فى القناة وأيدوابحماس نظام عبد الناصر وفى تلك الفترة أطلق سراح عدد من معتقلى (حدتو) وكان الشيوعيون مغتبطين بالموقف السوفيتى الى جانب مصر وتهديده القوى لدول العدوان الثلاثى وأعتبروه عاملا أساسيا فى تحقيق النصر لمصر مع تلاحم الجيش والشعب فى بور سعيد.

وكانت النتائج طيبة فقد دخل الشيوعيون الى المؤسسات الصحفية والتعليمية والثقافية وظهرت صحيفة « المساء» تحت اداره خالد محى الدين وتمتع الشيوعيون بحرية لم يعرفوها منذ ابتداء الثورة وان ظلوا خارج نطاق القوة الحقيقية التى كانت احتكارا لمجلس قيادة الثورة وفى هذه الفترة بدأت محاولات من جانب حدتو والحزب الشيوعى المصرى (الراية) للإتحاد معاً فى تنظيم واحد(٢٠).

وصدر بيان مشترك فى فبراير ١٩٥٧ جاء فيه : «وإن حكومة مصر لا يقتصر دورها التاريخى على الوقوف مع شعبنا فى جبهة وطنية لتصفية الاستعمار فى بلادنا، بل أنها تساهم مساهمة فعالة فى المعركة ضد الاستعمارفى جميع البلدان العربية، ان مصر تضرب المثل لجميع البلاد العربية التى تكافح من أجل استكمال تحررها واستقلالها.... »

وطالب البيان بالإفراج عن المسجونين الشيوعيين: «الذين هم أقدر المواطنين على تفهم سياسة الحكومة الوطنية، والكفاح من أجل الدفاع عن هذه السياسة وحشد الجماهير حولها » وقال

:« إن مصر لتتطلع كذلك الى المسارعة بتكوين الاتحاد القومي كتنظيم لقوى الجبهة الوطنية المتحدة ضد الاستعمار»(٢١).

وواضح استمرار التأييد للنظام الثورى فى مصر والأمل فى تعاون له وزنه مع النظام فى أطار تنظيم الاتحاد القومي .

وبرغم قصر المدة التى عاشها الحزب المتحد (من أول يوليو ١٩٥٧ وحتى أوائل يناير ٩٥٨) فقد أصدر العديد من النشرات والمجلات والمنشورات الداخلية التى توضح التوجهات السياسية للحزب الوليد، وإن ظهر فيها بدايات التشقق والاختلاف على تقييم المستجدات فى الوضع المصرى والخارجى(٢٢).

لكن السعى من جانب الحزب المتحد لاتحاد أوسع وأشمل للشيوعيين، مع طليعة العمال والفلاحين وكان الأمل أن تحل أى خلافات بين الرفاق فى أطار الوحدة الشاملة والتى أمكن التوصل إليها فى ٨ يناير ١٩٥٨ وكان الحزب الشيوعى الإيطالى ينصح بالأسراع بالتوحد وكانت اللمسات الأخيرة قد وضعت على الوحدة الشاملة من «المتحد» و « العمال والفلاحين » فى ديسمبر ١٩٥٧ والتزم الجميع بالقسم الذى يقول :

« نقسم نحن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الذى يسترشد فى كفاحه بالنظرية الماركسية اللينينية أن نحافظ على وحدة حزبنا وأن نناضل من أجل أن يصبح حزبا جماهيريا ونقسم على مواصلة النضال من أجل بناء جبهة وطنية متحدة ونقسم على مواصلة النضال من أجل بناء مجتمع إشتراكى فشيوعى فى بلادنا . »

وجاء فى بيان فى ٨ يناير ١٩٥٨ «ان الحزب الشيوعى المصرى هو ثمرة الوحدة بين حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، والحزب الشيوعى المتحد ، وهو حزب الطبقة العاملة المصرية الذى يهتدى بالنظرية الماركسية اللينينية ويكافح من أجل الاشتراكية فالشيوعية» وهكذا تمت الوحدة للغالبية العظمى من الشيوعيين المصريين .

وقد تمت الوحدة سياسيا وأساسا حول خط المساندة لحكم عبد الناصر(٢٣) لكن الخلافات ما لبثت أن دبت بين الرفاق ولم تستمر الوحدة طويلا .. ووقع الصدام مع السلطة عندما بدأ الخلاف بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم بعد قيام ثورة العراق بشهور.

وتجدر الاشارة الى أن الحزب كان يؤكد على ضرورة الوحدة العربية الشاملة على أن تكون الوحدة فيدرالية مع سوريا كنقطة انطلاق للوحدة الشاملة ويرفض الصلح مع اسرائيل على أساس التمسك بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ كحد أدنى لحل قضية فلسطين ويرى أن الحل النهائى للقضية لا يمكن تحقيقة الا بتصفية الاستعمار نهائيا فى الشرق العربى .

واذا عدنا الى الصدام مع السلطة نجد أن هناك أكثر من سبب فالخلاف المتفاقم مع نظام قاسم فى العراق وموقف الشيوعيين من القوميين هناك وسيطرتهم على الحكم القاسمى لفترة وانتشار العنف والعنف المضاد خاصة فى الموصل وكركوك، كما كان النظام فى الداخل يرفض الشيوعيين كحلفاء خاصة وأنهم فى كل ما يصدر عنهم يتمسكون « بالنظرية الماركسية اللينينية ويكافحون من أجل الاشتراكية والشيوعية» وكان عبد الناصر يقبل التعامل مع الشيوعيين كأفراد وليس كتنظيم لأنه غير مسموح بأى تنظيم غير التنظيم الوحيد وهو فى ذلك الوقت « الاتحاد القومى » هذا على الرغم من أن الشيوعيين يرفضون ذلك ولكن على مسارين :

«حدتو» تعترف بكل أخطاء الاتحاد القومى لكنها تدعو أعضاءها الى الانضمام اليه والصعود عبر مستوياته والاستفادة من ممكناته ومقاومة التيارات الخاطئة فيه والسعى لإقناع النظام بأهمية دور الطبقة العاملة وحزبها والسعى لتحويل الاتحاد القومى الى جبهة يتنامى فيها دور الشيوعيين .

وهناك الجماعة التى اصطلح على تسميتها بجماعة الحزب ترى المخاصمة والعزلة عن «الاتحاد القومى» الذى ترى أنه حزب البورجوازية الوطنية وفى موقف الحزب من الوحدة مع سوريا تحديداً جاء فى بيان له فى ٢٧ يناير ١٩٥٨

«يعلن المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى تأييده لهذه الوحدة تأييدا صادرا عن وعى واقتناع وثقة ويهنئ بها الشعبين المصرى والسورى وبقية الشعوب العربية»(٢٤).

ومع يوليو ١٩٥٨ حدث الانقسام فى الحزب وأصبح هناك جماعة «حدتو» وجماعة «الحزب» وكانت «حدتو» ترى اقتحام الاتحاد القومى رغم سلبياته والعمل على تدفق الجماهير العاملة الى صفوفه لتدار من داخلة معركة تستهدف منها الطبقة العاملة إثبات حيويتها وقدرتها على قيادته.

وواضح أن الحسابات الشيوعية فى هذا الصدد كانت تفتقد الى الدقة فهم لم يتمكنوا من الحفاظ على وحدتهم التى بدأوها قبل شهور والخلافات بينهم قائمة وهى تضعفهم دون شك كما أن وزنهم لم يكن ليمكنهم من الوصول أو حتى التخطيط للوصول الى قيادة تنظيم أقامته السلطة، والسلطة فى الاساس عسكرية ولديها الاستعداد دائما لضرب الخصوم والسوابق تثبت ذلك جيدا.

على أية حال فإن عبد الناصر لم يكن يقبل منطق «حدتو» هذا وربما كان موقف اللامبالين أفضل من موقفها فى نظره .

ولكل هذه الاسباب قام البوليس يشن حملة اعتقالات واسعة النطاق على الكوادر الوسطى للمجموعتين وكان التركيز أكثر على « حدتو » وما أن هل يناير ١٩٥٩ حتى كان

الشيوعيون بين مقبوض عليه أو هارب .

ورغم هذا وفى سبتمبر عام ١٩٥٩ وجهت « حدتو » خطابا مفتوحا لعبد الناصر أكدت فيه على تأييدها الكامل للثورة، وعن إيمانها بأن المصلحة الطبقية تحتم التحالف مع الحكومة الوطنية ، كما تحتم التحالف بين الطبقات الوطنية جميعا .. وظل اتباع «حدتو» فى هذه المرحلة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ صامدين على موقفهم رغم معاناتهم فى المعتقلات(٢٥).

وظهر استنكار من موسكو لا عتقال الشيوعيين فى تلك الآونه وتبادل عبد الناصر وخروشوف حملات التهجم والاتهامات وقام خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى (الاقليم الشمالى آنذاك) بحملة هجوم على عبد الناصر ونظامه فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى فى الصين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ وصف فيه النظام الناصرى بالنظام الإرهابى والدكتاتورى وأذاع راديو بكين الخطاب فى اذاعتة الموجهة للعالم العربى بينما تجاهلت موسكو ذلك(٢٦)(الخلاف بين الزعامتين السوفيته والصينية كان قد بدأ).

وظل الشيوعيون رهن الاعتقال بعد عام ١٩٦٠ ويصف الكثير منهم فى كتاباته ومذكراته بشاعة التعذيب البدنى والنفسى الذى تعرضوا له ، ورغم ما يقال أحيانا أن ما كتب بهذا الصدد شابته مبالغات، الا أن ما حدث من ألوان التعذيب فى المعتقلات سواء فى الواحات أو غيرها كان يتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية وإذا كان مجمل العدد الذى أودع هذه الأماكن (المعتقلات والسجون) لم يزد عن ٦٠٠ شيوعى فهل كان يعقل أن يقلبوا نظام الحكم ويحولوا مصر الى دولة شيوعية ؟ وبأى منطق التفكير مجرد التفكير فى مقارنة قوة الشيوعيين بقوة النظام فى ذلك الوقت .

لكن يظل دائما سؤال ملح يتردد هو هل كان عبد الناصر شخصيا على علم بدقائق ما يحدث فى المعتقلات والسجون ضد الشيوعيين أو غيرهم مثل الاخوان المسلمين مثلا؟ أم أن أفرادا بذاتهم، فى أجهزة الأمن ولا نستطيع أن نقول كل أفراد هذه الأجهزة، هم الذين كانوا يتفننون فى وسائل التعذيب تلك وكأنهم يتعاملون مع « أشياء » وليس مع بشر ؟

يقول فتحى عبد الفتاح أحد الذين أعتقلوا فى هذه المرحلة أنه بعد أضراب عن الطعام قام به الشيوعيون فى الواحات استمر عشرة أيام جاء الحاكم العسكرى للوادى الجديد وطلب منهم فك الاضراب فرفضوا وبعد ذلك وفى يوم ١٩٦١/٧/٢١ جاء مندوب من الرئاسة بتفويض من عبد الناصر وأكد ادانته باسم عبد الناصر لكل ماتعرض له المعتقلون من تعذيب، وأنه جارى محاسبة الذين نفذوا هذه السياسة كما أكد أن الظروف التى أدت الى الاعتقال قد انتهت وإن هناك بحثا جديا للافراج عنهم وإن النظام محتاج اليهم فى المرحلة القادمة وطلب منهم الاستماع الى خطاب عبد الناصر مساء يوم ٢٣ يوليو ١٩٦١ ففيه تأكيد عملى لكل ما قاله وإن بالخطاب مفاجأة كبرى .. وهى الثورة الاشتراكية وليس من المعقول أن تعلن الثورة الاشتراكية،فى حين يبقى الاشتراكيون فى السجون والمعتقلات»(٢٧). والذى يعود الى الخطاب وما أعلن فيه يجده يغطى الغالبية العظمى من الشعارات والمطالب التى كان الشيوعيون يرفعونها ويطالبون بتحقيقها فقد أعلن عبد الناصر فى خطابة فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ ما عرف بالقرارات الاشتراكية فأعلن تأميما واسعا لقطاعات الانتاج فى الصناعة وأمم البنوك وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، وأعلن قانون الاصلاح الزراعى الثانى الذى حدد الملكية الزراعية بمائة فدان للأسرة .

وهاجم عبد الناصر الرأسمالية المصرية الكبيرة ودافع عن مصالح العمال والفلاحين وأعلن اشتراك العمال فى مجالس الادارات وتوزيع ٢٥٪ من الارباح عليهم .. وأكد على تبنى الثورة للنظرية الاشتراكية فى تطوير البلاد .

وقد أعتبر الشيوعيون بشكل عام أن هناك انتصاراً سياسيا تحقق باعلان هذه القرارات الاجتماعية والوطنية الهامة.

وتمثل رد الفعل لدى الشيوعيين فى اتجاهات ثلاثة: اتجاه يرى فى التأميمات الواسعة نوعاً من رأسمالية الدولة ودعما للنمو الرأسمالى فى صورة جديدة حيث أن الرأسمالية المصرية ضعيفة وغير قادرة على مواجهة مرحلة النمو فقامت الدولة بالتدخل للاسراع فى تنظيم ودفع التطور الرأسمالى واتجاه آخر يرى فيما حدث تحقيقا للاشتراكية وأخذا بالمنهج الاشتراكى فى التطور، وضربا للنمو الرأسمالى ورأى هذا الاتجاه أنه توجد على قمة السلطة « مجموعة اشتراكية » يجب مساندتها بدون تحفظ.

وبين الاتجاهين آتجاة ثالث كان يرى أن هذه الاجراءات ضرب وتصفية للرأسمالية الكبيرة، وقطاعات من المتوسطة وأنه يفتح الطريق أمام نمو غير رأسمالى ولكن هذه الاجراءات ستبقى عاجزة عن السير فى هذا الطريق دون توفير المناخ والأسس الديمقراطية التى تساعد الحركة الجماهيرية على إعطائها العمق والبعد الاجتماعى. وحول هذه الاتجاهات الثلاثة كانت هناك تفريعات ومناقشات متعددة(٢٨).

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ فوجئ الجميع بانفصال سوريا عن دولة الوحدة وليس من شك فى أن قرارات يوليو كانت من أهم الاسباب لهذا الحدث.

وعاد الشيوعيون يؤكدون على ماسبق وقالوه بل وأتفق معهم عبد الناصر فى هذا الرأى عند تقييمه لدرس الانفصال وهو أنه كان من الافضل وحدة مدروسة تتم على خطوات وتضع فى أعتبارها الظروف السياسية والإقتصادية والأجتماعية لكل بلد .. فالقول بأن القوى الامبريالية والرجعية هى التى ضربت الوحدة قول صحيح، وأضاف الشيوعيون فى

تحليلاتهم أن هذه القوى ما كانت تستطيع أن تضرب حلما جماهيريا لدى الشعوب العربية بتلك البساطه مالم تكن هناك ثغرات وأخطاء استطاعت أن تنفذ منها وتضلل .

على كل حال فلم يفرج عن المعتقلين الشيوعيين الا فى أبريل ١٩٦٤(٢٩) رغم استمرار صدور القرارات الاشتراكية ورغم تأكيدات عبد الناصر فى خطبة وتوجهاته على السير على طريق الاشتراكية : «إن مصر ستضع يدها مع قوى الثورة العربية والعالمية فى كل مكان» «وانه لا طريق أمامنا سوى مزيد من الحرية للجماهير والاعتماد على حركة الجماهير من أجل بناء مجتمع تسوده الكفاية والعدل» (٣٠).

وعندما صدر الميثاق الوطنى فى مايو عام ١٩٦٢ أعتبره الشيوعيون وثيقة هامة وهو يقدم، لأول مرة منذ قيام الثورة، تحليلا تاريخيا وعمليا لنضال الشعب المصرى منذ ثورة عرابى وحتى ثورة ١٩٥٢ باعتبارها حلقة متصلة من نضال الشعب المصرى من أجل الاستقلال والتحرر .

ولأول مرة أيضا يدور الحديث عن الصراع الطبقى وعن ضرورة حل هذا الصراع لصالح الغالبية من الجماهير العاملة وفى مقدمتها العمال والفلاحون بل ويذكر الدور الطليعى للطبقة العاملة فى إحدث التغيير الاجتماعى.

والميثاق يتحدث عن الاشتراكية كحل حتمى للتقدم، بل ويذهب الى حد الحديث عن « الإشتراكية العلمية » .

وقد رحب الشيوعيون ترحيبا جماعيا بالميثاق، وإن اختلف البعض فى تفسيراتهم أحيانا، ورأوا أن الميثاق جاء تأكيدا لفكرة أن هناك فى السلطة «مجموعة أشتراكية» وأن هويتها بدأت تبين بوضوح وأنه لابد من تلاحم صفوف جميع الاشتراكيين والاندماج فى بوتقة واحدة . كما رأى البعض أن الميثاق يعتبر وثيقة وطنية وديموقراطية هامة، وإنه يصلح كأساس «لجبهة وطنية ديمقراطية» بين كل القوى مع التأكيد بأن استمرار اعتقال الشيوعيين «الاشتراكيين» وعدم وجود حركة وتنظيمات سياسية وجماهيرية قوية يمكن أن يفرغ الميثاق من كثير مما تضمنه(٣١).

وبعد هذه القرارات الاشتراكية التى وضعت بالفعل موضع التنفيذ . من يوليو ١٩٦١ الى صدور الاعلان الدستورى فى مارس ١٩٦٤ كان الشيوعيون يؤيدون خطوات الثورة وكلهم أمل فى أن يتم الافراج عنهم وأن تتاح لهم الفرصة للمشاركة فى بناء مصر الجديدة «مصر الاشتراكية».

وفى يوليو ١٩٦٣ يصرح عبد الناصر لجريدة الموند الفرنسية بأنه :

« ينوى الإفراج عن كافة السجناء الشيوعيين وأنه يدعوهم للانضمام الى الاتحاد الأشتراكى العربى ليسهموا فى بناء الاشتراكية »(٣٢).

وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ وقف عبد الناصر فى بور سعيد يقول : «مين صاحب المصلحة الحقيقية فى الثورة الناس اللى خرجوا هنا يوم ما آتعرضت بور سعيد للعدوان، هم دول اللى نعتبرهم أصحاب المصلحة الحقيقية . لم يخرج الاقطاع ليقاتل ولم يخرج رأس المال المستغل ليقاتل .. وكان معنى هذا أيها الاخوة الثورة الاجتماعية، الثورة الاشتراكية، التى تعمل من أجل التغيير الاجتماعى الشامل بسقوط تحالف الاقطاع مع رأس المال، ونقل الثورة الوطنية الى ملكية الشعب العامل وسيطرة الشعب العامل .. إن الاشتراكية لازمة أما العودة الى براثن الرجعية والرأسمالية فهى مستحيلة، لا يمكن أن يعود التاريخ الى الوراء، لا يمكن أن تنتقل وسائل الانتاج الى الشعب ثم نرجعها تانى للاقطاعيين، ولا يمكن بعد العمال ما يأخذوا ٢٥٪ من الارباح تقول لهم لا أنتم أجراء عند صاحب رأس المال »(٣٣).

وفى ٢٢ فبراير١٩٦٤ فى عيد الوحدة يتحدث عبد الناصر قائلا : « الاشتراكية معناها تحرير الانسان من الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى، والديمقراطية معناها تأكيد سيادة الشعب ووضع السلطة كلها فى يد الشعب، الديمقراطية هى الحرية السياسية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية »(٣٤).

وفى ٢٣ مارس ١٩٦٤ يصدر الإعلان الدستورى ومادته الأولى تقول: «الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل.

والمادة الثالثة تقول: «أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى الشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة وتقول المادة التاسعة : « الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر أى شكل من أشكال الإستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى والمادة الثانية عشرة تقول :« يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية .

أما المادة ١٣ فتقول : «الملكية تكون على **الاشكال التالية :**

أ- ملكية الدولة : أى ملكية الشعب وذلك بخلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات .

ب- ملكية تعاونية : أى ملكية لكل المشتركين فى الجمعية التعاونية

جـ- ملكية خاصة :قطاع خاص يشترك فى التنمية فى إطار الخطه الشاملة من غير استغلال(٣٥) على أن تكون رقابة

الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها .

كان هذا والشيوعيون فى السجون والمعتقلات وكثير منهم (حدتو) يؤيد هذه الانجازات، وكانت هناك مراسلات طيلة الوقت بين القيادات السياسية داخل المعتقل وبين عبد الناصر والقيادات السياسية فى الخارج وكان يقوم بدور الوساطة عناصر يسارية تؤمن بضرورة التلاحم بين الماركسيين، والسياسة الناصرية الجديدة .وكانت غالبية هذه العناصر اليسارية ممن لم يعتقلوا فى الحركة الاخيرة أما نتيجة لارتباطات سابقة بتظيم الضباط الاحرار أو لأنهم ابتعدوا فى الخمسينات عن أى علاقات تنظيمية مع الماركسيين ولم يكن أحد من الشيوعيين يشك فى إخلاصهم وتقدميتهم(٣٦).

وترامى الى أسماع الشيوعيين معلومات عن تشكيل تنظيم سرى فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى وأن الشيوعيين مدعوون للانضمام اليه وأن بعض الشيوعيين إنضم اليه فعلاً بشرط تعهده بقطع علاقاته التنظيمية السابقه (أى بصفته الشخصية).

يقول أحمد حمروش: «ويفكر عبد الناصر فى تطبيق ما ورد بالميثاق حول الجهاز السياسى. ويبدأ فى التنفيذ بعد أسابيع من جلسات مباحثات الوحدة (الثلاثية) ويعقد جمال عبد الناصر اجتماعا فى يونيو ١٩٦٣ يدعو اليه على صبرى، محمد حسنين هيكل، احمد فؤاد (عضو اللجنه المركزية لحدتو) ويحضر سامى شرف سكرتيراً للجلسة .وفكرة الجهاز السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى تتشابه مع تنظيم رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف داخل الاتحاد الاشتراكى فى يوغوسلافيا وقد أطلق عليه طليعة الاشتراكيين، وطلب عبد الناصر أن يتصل كل واحد من الحاضرين بمجموعة من الذين يثق فيهم وأن يشكل منهم خلايا لا يتجاوز عدد أفراد كل خليه عشرة أفراد وقال لأحمد فؤاد أنه يريد تنظيما منضبطا مثل التنظيمات الشيوعية وأنه لا يجد خلافا شديداً مع الماركسيين فى الوجهات الاجتماعية والاقتصادية(٣٧).

وأصبح واضحا مع الشهور الأولى لعام ١٩٦٤ أن المطلوب من الماركسيين حل تنظيماتهم خاصة وأن النظام يضرب أو ضرب بالفعل، بقراراته الاشتراكية فى الأساس الرأسمالية الكبيرة فى الزراعة والصناعة والتجارة كما ضرب قطاعات من الرأسمالية المتوسطة ذاتها وبذلك يفتح الطريق أمام بناء غير رأسمالى ليصل الى الإشتراكية .

وكان هذا هو رأى أغلبية الشيوعين فى النظام الناصرى فى تلك المرحلة(٣٨).

على أية حال فقد أفرج عن جميع المعتقلين والسجناء الشيوعيين فى ظل مهرجانات عامرة كانت قائمة على قدم وساق فى مصر استعداداً لاستقبال خروشوف فى زيارته التى قام بها لمصر فى مايو ١٩٦٤ .. وقد تم الافراج عنهم فى أبريل ١٩٦٤وخرج حوالى ٦٠٠ معتقل ومسجون شيوعى الى عالم جديد غير ذلك الذى كانوا يعيشون فيه قبل إعتقالهم مع فجر عام ١٩٥٩. النظام يسير على الطريق غير الرأسمالى وينشد الوصول الى الاشتراكية قولا وعملا والصحف يتصدرها رفاقهم أو أصدقاؤهم خالد محى الدين على رأس اكبر مجمع صحفى فى الشرق الاوسط (دار أخبار اليوم) وحوله عشرات من سجناء الأمس وأحمد فؤاد دار روزا ليوسف وفى بقية الصحف وفى الاذاعة والتلفزيون ومؤسسات المسرح والسينما والثقافة الجماهيرية وغيرها تمركز العديد من الرفاق ..واللوحة السياسية تغيرت هى الأخرى فالاتحاد الاشتراكى يعلو فى ردهاته حديث عن الاشتراكية ونشراته العلنية والسرية تذخر بها ورفاق عديدون هنا وهناك(٣٩).

وعندما وصل خروشوف الى مصر فى صباح ٩ مايو ١٩٦٤ استقبلته مصر رسميا وشعبيا كما لم يستقبل أى ضيف فى السابق تفرد الصحف العديد بل أحيانا جل صفحاتها للحديث عن الضيف الكبير وعن الصداقة المصرية السوفيتية وعن محاسن الاشتراكية وما وصلت اليه خطوات مصر على طريقها .. وقالت الصحف فى اليوم الأول للزيارة إن «الملايين يخرجون اليوم لتحية خروشوف فى الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق .. جماهير الشعب من سائر الهيئات والطوائف تخرج منذ الصباح الباكر لترد الجميل لضيف عبد الناصر العظيم الذى وقف معنا فى كل معركة خضناها من معارك التحرير» وأفاضت الصحف فى الحديث عن أخبار خروشوف ومآثر خروشوف وتاريخه(٤٠).

وفى حطب عبد الناصر وخطب خروشوف فى الزيارة التى جاءت بمناسبة إتمام المرحلة الأولى من بناء السد العالى بمعاونه الاتحاد السوفيتى كان واضحا مدى ما وصلت اليه الصداقة بين البلدين ومدى ما يقدمه الاتحاد السوفيتى للجمهورية العربية المتحدة من مساعدات ودعم لاقتناعة بأنها تنتهج السياسة السليمة لبناء حياة جديدة وكيف أنها نجحت فى احداث تغييرات اقتصادية وثقافية وإجتماعية لصالح الشعب المصرى .وقد منح الرئيس عبد الناصر خروشوف وسام قلادة النيل (أعلى وسام فى الجمهورية) ومنح خروشوف عبد الناصر وعبد الحكيم عامر « وسام لينين وميدالية النجم الذهبى» وهما أعلى أوسمة الاتحاد السوفيتى(٤١).

ثم يصل الى مصر فى مارس رمز يسارى بارز هو «ارنستوشى جيفارا» وتكون الحفاوة التى أستقبل بها وتكون تصريحاته المدوية تأييدا لعبد الناصر.

وهناك تجربة منظمة الشباب الاشتراكى، وتجربة المعهد الاشتراكى، وتجربة وزارة الثقافة والسينما والمسرح والنشر والثقافة الجماهيرية ، وتشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى منذ ديسمبر ١٩٦٣ والتى ضمت خالد محى الدين،

وكمال رفعت، والدكتور ابراهيم سعد الدين، والدكتور رشدى سعيد، والدكتور حسين خلاف، وكمال الحناوى وتولى فيها خالد محى الدين أمانه الصحافة بينما تولى ابراهيم سعد الدين أمانه المعهد الاشتراكى وأدار جمال عبدالناصر مع أمانه هذا المعهد مناقشات خصبة..ألخ.

ثم صدر عفو عام عن جميع القضايا الشيوعية وأسقطت العقوبات وتشكلت لجنه تتولى توظيف الشيوعيين المفرج عنهم .ولم يعد أمام الشيوعيين شعار متميز يطرحونه مخالف لشعارات عبد الناصر وأصبح الدفاع عن منجزاته هو ما يدعون اليه[٤٢].

يقول أحمد حمروش عن كل ما حدث: «لقد كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشيوعية فرصة عمل تؤدى فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة عبد الناصر، فى هذه المرحلة التى كان كل شئ يتحرك فيها نحو التطبيق الاشتراكى وكان إختباراً قاسيا لها أن ترفض الاندماج فى التنظيم الرسمى والعلنى الوحيد حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية »[٤٣].

والحق أن كل هذا الذى حدث وغير وجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر على مدار السنوات الأربع الأولى من الستينات .. كان مبررا كافيا ومنطقيا للشيوعيين ليقدموا على حل تنظيماتهم والعمل من خلال التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فى ذلك الوقت وهو الاتحاد الاشتراكى العربي .. وهذا ما حدث بالفعل .

ففى ١٤مارس ١٩٦٥ إجتمع الكادر القيادى للحزب الشيوعى المصرى (حدتو) وممثلو مناطقه المختلفة وتم فى هذا الاجتماع الموسع الموافقة الاجماعية على قرار تضمن الآتى:

« إن حزبنا لا يتخذ قرارا بحل نفسه إن حزبنا ينهى مرحلة ثورية كاملة من مراحل تنظيمة وهى مرحلة الوجود المستقل .

«إن مرحلة الحزب المستقل لايمكن أن تنتهى إلا فى إطار الحزب الواحد للثورة، الذى يضم كل الاشتراكيين الثوريين ويقدر نضالهم وتاريخهم .حزب قادر لأول مرة على إستيعاب كل قوى الثورة داخله . حزب لا يفرط فى الثورة النضالية التى يملكها كادر مدرب على قيادة الجماهير مسلح بالوعى .مهيأ لنكران الذات مستعد للتضحية بالمصلحة الذاتية فى سبيل المصلحة العامة مستعد لمواصلة النضال فى كل الظروف، وكلما ساءت ظروف النضال كلما شحذ ذلك من قدراته الثورية».

وبعد التأكيد على أن الحزب يقف الى جانب الجديد الذى ينمو فى مصر يقول القرار أن الحزب الشيوعى «مع الحزب الواحد الذى يجسد فكر الثورة وأهدافها وقواها ولهذا يقرر:

١- أن يقتصر التنظيم المستقل على المسئول السياسى الذى ينتخبه هذا الاجتماع تجسيدا لفكر حدتو عن الحزب الواحد وارادتها التى لم تتحقق بعد وهى أن يضم هذا الحزب كل أعضائها لكى يكون واحدا .

٢- هذا المسئول يمثل ويعبر عن تيارنا الثورى ويواصل العمل مع كل القوى الاشتراكية للدفاع عن هذا القرار وتحقيق الحزب الواحد وإختيار هذا المسئول هو تعبير عن أنه من أخلص العناصر للثورة والوحدة وفكر الحزب الواحد بقيادة عبد الناصر .٣- ينتهى الحزب المستقل فى شكله الجديد بقرار من المسئول بتفويض من هذا الاجتماع .

وهكذا أنهى الحزب الشيوعى وجوده المستقل أى أنه حل نفسه طواعية لينضم أعضاؤه الى الإتحاد الاشتراكى العربى كأفراد.

وأسرع محمد كمال عبد الحليم (المسئول السياسى) وأرسل برقية لجمال عبد الناصر تقول:

«إن أجمل ما نقدمه لك فى هذه المناسبة التاريخية (مناسبة اعادة انتخابه رئيسا) إن مندوبى الحزب الشيوعى المصرى (حدتو) فى إجتماعهم الذى عقدوه اليوم قرروا فيه إنهاء تنظيمهم المستقل ايمانا منهم بما تدعون اليه من وحدة القوى الاشتراكية فى تنظيم سياسى واحد للثورة وبأن هذا الحزب الواحد للثورة وبقيادتكم هو البديل للتنظيم المستقل».

ثم أصدرت اللجنه المركزية الموسعة للحزب الشيوعى المصرى فى إبرايل ١٩٦٥ القرارين التاليين :

١- إن انهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعى المصرى، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم، كأفراد لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى، والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا.

٢- الموافقة على مشروع البيان المقدم من اللجنه المركزية وقرر الاجتماع الموسع ما يلى:

يبلغ هذان القراران الى كافة المستويات مشمولين ببيان اللجنة المركزية[٤٤].

وحل الحزب الشيوعى المصرى فى هذه الفترة طرح عدة تساؤلات هل كان الحل ضروريا وكان فى ذات الوقت منطقيا ويتفق مع مصلحة الشيوعيين؟ وهل كان أمام الشيوعيين طريق آخر غيره؟

يقول جورج ميرسكى المفكر العقائدى السوفيتى أن الشيوعيين الذين أفرج عنهم مع الآخرين من اليساريين فى الاتحاد الاشتراكى العربى كان عليهم أن يساعدوا الرئيس عبد الناصر فى إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى بهدف إقامة « تنظيم طليعى» بداخله[٤٥].

ويقول كاتب آخر بعد أن يعرض لما حدث فى السنوات الأربع الأولى من الستينات فى مصر: «وبعد هذاكله ما ذا كان ينتظر الحزب الشيوعى (المصرى) من مستقبل لقد اتخذ

الشيوعيون هذا القرار العاقل (الحل) وأعلنوا حلا طوعيا للحزب . وأصبح الاتحاد الاشتراكى بالنسبة لهم جبهة وطنية، ومثل هذه التضحية الجسيمة التى أقدموا عليها كانت بالضرورة مرتبطة بتكوين هذه النواة السرية داخل الاتحاد الاشتراكى والمسماه . (طليعة الاشتراكيين) التى تكونت وبشكل كامل من عناصرأشتراكية تؤمن بالميثاق، والتى أعلنت التزامها بمبادئ الاشتراكية العلمية(٤٦).

وكاتب ثالث يقول :« لقد جعل التعاون المتنامى بين موسكو وعبد الناصر من استمرار وجود الحزب الشيوعى المصرى عبثا على هذه العلاقة . وهكذا وفى أبريل ١٩٦٥ومرة أخرى بعد تدخل من الحزب الشيوعى الايطالى أعلن الشيوعيون المصريون حلا طوعيا لحركتهم »(٤٧).

ولا يجب أن تغفل هذه العلاقات المتنامية حقا بين القاهرة وموسكو وأهميتها من وجوه كثيرة للشيوعيين بطبيعة الحال. ويعرض رفعت السعيد للعديد من الآراء لقادة شيوعيين مصريين بارزين وإن كان يرى أن الحل كان خطوة غير موفقة بل خاطئه .

يقول د.فؤاد مرسى: «كنت مؤيدا لفكرة الحل . ولقد قلت ساعتها ربما لا تتمشى هذه الفكرة تماما مع المبادئ، لكنها كانت شيئا ضروريا ضرورة ملحة، وأمر فرضته الحقائق «الملموسة ..لقد هجرنا الكثيرون ولم يبق سوى القليلين الذين يدافعون عن قضية الشيوعية وكان النظام يرفع ذات شعاراتنا ورفع عبد الناصر شعار بناء مجتمع إشتراكى على أساس من مبادئ الاشتراكية العلمية . وكان لتجميع المناضلين داخل حزب طليعى، كان مفترضا أن يصبح قيادة الاتحاد الاشتراكى. وهكذا لقد فكرنا فى الامر على اساس عملى وليس على أساس المبادئ. لقد قلنا إن هذا ليس موقفا مبدئيا ولكنه ضرورة مفروضة علينا كى نستطيع مجرد الاستمرار والبقاء .كى تستطيع الاستمرار كشيوعيين كان يتحتم علينا أن نحل الحزب وهذا هو التناقض».

ويقول فخرى لبيب بعد الافراج :« البرنامج أغلبه تحقق ونحن معزولون ولا أحد يملك أن يطرح بديلا عن عبد الناصر أو حتى يطرح تطويراً لمواقفه، وبهذا تحقق وضع غريب .. وجود تنظيم حزبى بدون برنامج وبدون راية مستقلة»(٤٨).

وفى تقديرى أنه لم يكن هناك بديل عن حل الحزب الشيوعى المصرى فى تلك الظروف التى إختار التنظيم أن يحل نفسه فيها طواعية فالظروف الداخلية فى مصر تغيرت كثيرا ولصالح المبادئ الاشتراكية ويكاد برنامج عبد الناصر فى تلك السنوات الاربع من بداية الستينات يكون قد غطى جل شعارات ومطالب الحزب فعلا، كما أن عبد الناصر كان حريصا بالفعل على مشاركة الشيوعيين أو بشكل أدق العناصر المتميزة منهم فى مجالات مختلفة فى التنظيم السياسى « الاتحاد الاشتراكى العربى» وفى التنظيم الطليعى بداخلة والذى كان له طابع السرية.

وفى نفس الوقت فكيف وعلى أى أساس يقف الشيوعيون بتنظيم مستقل سرى لا علنى بعد أن لحقت بهم من أسباب الضعف الكثير من بينها الانقسامات والخلافات الحادة، وفى مقدمتها قوة السلطة وقدرتها على الضرب من جديد مرة ومرات .. خاصة وقد طبق النظام بالفعل جل مطالب الشيوعيين.

وعلى المستوى الخارجى فإن العلاقات تتنامى مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى والكل راض عن عبد الناصر وتوجهاته وبعض الأطروحات النظرية بدأت ترضى عنها الدوائر السوفيتة والاشتراكية عموما فى تلك المرحلة وفى مقدمتها «التنمية والتطور غير الرأسمالى» والنظرة الجديدة لدور حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفى دراسة لباحث سوفيتى(٤٩)جاء:

« وتلعب حركة التحرر الوطنى لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينة الدور الرئيسى فى اضعاف الرأسمالية ويتحدد الاتجاه الأساسى لهذه الحركة فى المرحلة الراهنة بأن المعركة من أجل التحرر الوطنى فى كثير من البلدان تتحول عمليا الى معركة ضد العلاقات الاستغلالية سواء كانت اقطاعية أو رأسمالية . أما الخاصية الهامة الثانية لحركة التحرر الوطنى المعاصرة فتكمن فى أن قوتها الطليعية هى البلدان التى تسير فى طريق التنمية غير الرأسمالية أى التى اتخذت طريق بناء آفاق المجتمع الاشتراكى، .« ثم وكانت مصر من أولى الدول النامية التى سارت على هذا الطريق».

قد يكون الذين ندموا على الحل أو رأوه موقفا خاطئا ينظرون الى الأمور بعد الحل بسنوات خاصة بعد وفاة عبد الناصر وبعد أن بدأ التضييق على الشيوعيين (السابقين) بشكل ملحوظ وهذة قضية أخري أما وقتها كما سبق أن ذكرنا فكان الحل أمراً ضرورياً وأفضل من أى موقف آخر .

الهوامش

(١) د. رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٨٢- ١٩٥٢ (دار الكاتب العربى) القاهرة ١٩٦٨ ص ٨٢- ٨٣

(٢)د. رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠-١٩٢٥ (دار الفارابى - بيروت ١٩٧٢) ص ٢٢١- ٢٣١

(٣) نص البرنامج فى رفعت السعيد : اليسار المصرى ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ص ١٨١ -١٨٢ (دار الطليعة بيروت ١٩٧٢)

(٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٨٣

(٥)رفعت السعيد : اليسار المصري ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ص ١٢١- ١٢٢

(٦)د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨- ١٩٣٦(الدار القومية القاهرة ١٩٦٨) ص ٥٤٠ - ٥٤٤

(٧) Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, (London 1954) PP. 36-37
(٨) رفعت السعيد: المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٧
(٩)نشر الياس مرقص نص البرنامج فى كتيب بعنوان «الأممية الشيوعية والثورة العربية» ص ٨٥ وما بعدها
(١٠)Laquewr, op. cit P.41
(١١)Ibid., P. 42
(١٢)Agwani, Mohammed Shafi: communism in the ArabEast (Bombay Asia Pubhshing House, 1969) pp-31-32
(13)Laqueur, op . cit., P.44
(14) Ibid., P. 47.

(١٥) ولمزيد من التفاصيل يراجع فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتة ١٩٤٣ - ١٩٥٦ الفصل العاشر
(١٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥- ١٩٥٢ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢) ص ٤٤٥ - ٤٤٧
(١٧) Agwani, op. cit, p.50
(١٨) Ibid., p. 51
(١٩) Laqueur, op. cit., pp. 51
(٢٠) Ibid., pp. 80-81
Pernar,Jean, the USSR and the Arabs
The ideological dimention 1917- 1972, London 1973 p.p 52- 53
(٢١) رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - الوحدة الانقسام الحل ١٩٥٧ - ١٩٦٥ (شركة الامل للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٦) ص ٣٢ - ٣٣
(٢٢) نفس المرجع ص ٤٥- ٤٦
(٢٣) نفس المرجع ص ٦٠ وما بعدها
(٢٤) نفس المرجع ص ١٣٥- ١٣٧
(٢٥) نفس المرجع ص ١٩٧ وما بعد ها
(٢٦) pennar, op. cit., P.53
(٢٧) فتحى عبد الفتاح شيوعيون وناصريون (روزاليوسف الكتاب الذهبى١٩٧٥) ص ١٦٠
(٢٨) نفس المرجع ص ١٦٢
(٢٩) نفس المرجع ص ١٦٤- ١٦٥
(٣٠) خطاب عبد الناصر فى جامعة القاهرة فى ١٩٦١/١٠/٢ ص ٥٤١ وما بعدها مجموعة خطب عبد الناصر القسم الثالث . مصلحة الاستعلامات القاهرة)

(٣١) فتحى عبد الفتاح: المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠١
(٣٢) نفس المرجع ص ٢٤٨
(٣٣) خطاب عبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ مجموعة الخطب القسم الرابع ص ٤٩١ وما بعدها (مصلحة الاستعلامات القاهرة)
(٣٤) خطاب عبد الناصر فى ٢٢ فبراير ١٩٦٤ مجموعة الخطب القسم الرابع ص ٥١٢ وما بعدها (الاستعلامات القاهرة)
(٣٥) الاعلان الدستورى ٢٣مارس ١٩٦٤ الاستعلامات القاهرة
(٣٦) فتحى عبد الفتاح : المرجع السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩
(٣٧) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ٢ مجتمع جمال عبد الناصر (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٥) ص ٢٤٠
(٣٨) فتحى عبد الفتاح : المرجع السابق ص ٢٥٠
(٣٩) رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٢٥٧- ٢٥٨
(٤٠) أخبار اليوم والأهرام فى ١٩٦٤/٥/٩
(٤١) لمزيد من التفاصيل حول الزيارة انظر فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٥٧ - ١٩٧٠ ص ٨٥ وما بعدها القاهرة ١٩٩١
(٤٢) رفعت السعيد: المرجع السابق ص ٢٦٧- ٢٦٩
(٤٣) أحمد حمروش: المرجع السابق ص ٢٤٥
(٤٤) رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٢٧٣ وقد أورد الوثائق الخاصة بالموضوع فى ملاحق الكتاب الوثائقية . ص ٣٢٣ وما بعدها
(٤٥) (45) Pernar, op. cit., P. 54
(٤٦) Agwani op. cit., P. 193
(٤٧) Laqueur, The Struggle for the Middle East (London 1969) P. 202
(٤٨) رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٢٧٤-٢٧٦
(٤٩) ف أ. لوتسكيفيتش : عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢- ١٩٧١ ترجمة د. سلوى أبو سعده، ود. محمد واصل بحر (دار الكلمة للنشر - بيروت ١٩٨٠)

بيـــان الى الشعب المـــصرى

بأسم الانسانية المتطلعة للتحرر من الإستعمار و بأسم مبادىء باندونج و بأسم السلام العالمى تؤيد موقف الحكومة بالنسبة لتأميم شركة قنال السويس التى تعتبر ركنا اساسيا من أركان السيادة الوطنية كما نعلن وقوفنا بقوة بجانب الرئيس جمال عبد الناصر معلنين تأييد الحكومة فى سياستها الخارجية الاستقلالية المعادية للإستعمار والأحلاف العسكرية وندعو الشعب المصرى للإشتراك فى تدعيم جيش التحرير الشعبى .. كما ندعوه إلى تدعيم الجبهة القومية العربية والاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا كما تعلن لجاننا تأييدها للمعاهدات التجارية والثقافية وعقد معاهدات الصداقة مع كل الدول الصديقة المعادية للاستعمار . كما نعلن تأييدنا الكامل لكل الشعوب المناضلة ضد الاستعمار ولجاننا إذ تعلن هذه المبادىء تويد بكل قوة اجتماع الرياض الثلاثى ونشهد العالم أجمع على أننا سنبذل الدم رخيصا فى سبيل سيادة الشعب المصرى وحمايته وانتصاراته .

وإننا واثقين بأن أصدقاء الانسانية وأعداء الاستعمار فى أنحاء العالم يقفون وقفة واعية بجانب الشعب المصرى فى كفاحه من أجل مصر المتحررة من كل سيطرة استعمارية ومن أجل تحرير الشعوب من العقلية الاستعمارية العفنة حتى يتبوأ الانسان مكانته فى عالم متحرر من نير الاستعمار .

وليعلم المؤتمرون فى لندن وقد خاب أملهم إننا عقدنا العزم على احدى هاتين الطريقتين إما حياة فاضلة أو إستشهاد مقدس .. وثقوا انكم لن تخرجوا أحياء إذا وطأت قدمكم الدنسة أرضنا الطاهرة .

اللجنة التحضيرية
للجبهة الوطنية المتحدة

أكتوبر سنة ١٩٥٦

دراســات عامــة

رؤية نقدية للحركة الشيوعية المصرية
ثلاثون عاما من نقد النظام السوفيتى ١٩٦٠ - ١٩٩٠
الوطنى والقومى والأممى
التشريع المصرى فى خدمة سياسة معاداة الشيوعية

رؤية نقدية للحركة الشيوعية المصرية

١٩٤٥-١٩٥٢

عمر الشافعي

شهدت السنوات التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية تصاعداً كبيراً فى حدة الصراع الطبقى فى مصر، حيث إنتشرت موجات الإضرابات العمالية والهبات والإنتفاضات الفلاحية العارمة والتى أكدت إفلاس النظام الإجتماعى والسياسى السائد فى مصر آنذاك.

وعلى الرغم من النفوذ المعقول الذى توفر للحركة الشيوعية المصرية داخل صفوف الطبقة العاملة فى ذلك الوقت، فإن الطابع الإصلاحى لهذه الحركة جعلها عاجزة عن طرح بديل ثورى للواقع القائم فى مصر. ويحاول هذا المقال أن يبين ذلك الطابع الإصلاحى للحركة الشيوعية على مستويات ثلاثة: الإستراتيجية السياسية؛ الأساس الإجتماعى والبنية التنظيمية؛ العلاقة بالطبقة العاملة.

وإذا كانت حالة الفوران الإجتماعى والسياسى السائدة فى مصر فى تلك الفترة قد جعلت من سقوط النظام شبه البرلمانى القائم فى مصر حينذاك أمراً حتمياً، فإن عدم إكتمال الشروط الذاتية اللازمة لكى تنجز الطبقة العاملة ثورتها الإشتراكية -الوعى والتنظيم الثوريين- قد خلق فراغاً سياسياً فى البلاد. وقد إستطاع قسم من البرجوازية الصغيرة، ممثلاً فى تنظيم الضباط الأحرار، أن يملأ هذا الفراغ بواسطة الإنقلاب العسكرى الناجح فى ٢٣ يوليو١٩٥٢.

ولما كان هذا المقال يستند إلى أن الظروف الموضوعية لقيام الثورة الإشتراكية كانت قائمة فى مصر ماقبل١٩٥٢، فلعل من المناسب أن تكون نقطة الإنطلاق لهذه الرؤية النقدية للحركة الشيوعية المصرية خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية هى وضع الرأسمالية المصرية عند نهاية هذه الحرب.

وسنختتم هذا المقال ببعض الملاحظات النقدية الوجيزة حول علاقة الحركة الشيوعية المصرية بالنظام الناصرى بعد١٩٥٢، تلك العلاقة التى إنتهت بقرارى الحزبين الشيوعيين بحل انفسهما فى مارس وأبريل١٩٦٥.

نشأة الرأسمالية المصرية وتطورها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

شهدت مصر فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) تغيرات إقتصادية وإجتماعية بالغة الأهمية، حيث مثل ذلك العصر مرحلة إنتقالية بين نمط الإنتاج السابق على الرأسمالية الذى كان سائداً حتى نهاية القرن الثامن عشر من ناحية، وبين نمط الإنتاج الرأسمالى الذى ظهر فى مصر بالتدريج خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

إن طموحات محمد على «التحديثية» جعلته فى حاجة ماسة لزيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الفائض الذى تستخرجه من إقتصاد البلاد الزراعى. ولكى يحقق ذلك لجأ محمد على إلى أمرين أساسيين. أولاً، شرع فى دمج مصر فى شبكة الإقتصاد الرأسمالى العالمى كمصدر للسلع الزراعية، وإستتبع ذلك إدخال زراعة القطن طويل التيلة والبدء فى تغيير نظام الرى بالدلتا من رى الحياض إلى الرى الدائم. وثانياً، ألغى محمد على نظام الإلتزام وأنشأ بدلاً منه

* عمر الشافعى : باحث فى الشئون السياسية.

نظاماً جديداً لجمع الضرائب، هو نظام الإحتكار، والذى أسهم فى تدمير العلاقات الإجتماعية الريفية التى كانت توفر بعض الحماية للفلاحين.(١)

ففى ظل نظام الإلتزام، كان إستخدام الأرض مقسماً بين الملتزم والفلاح. فباستثناء أرض الوسية التى كانت مخصصة لإستخدام الملتزم وحده والتى كانت تقدر بحوالى ١٠٪ من الأرض عند نهاية القرن الثامن عشر، فإن ٩٠٪ من الأراضى كانت مخصصه لإستخدام الفلاحين الذين كانت لهم حرية مطلقه فى إختيار مايزرعونه من محاصيل فى هذه الأرض. وكان الفلاحون يدفعون للملتزم ضرائب متنوعه مقابل إستخدامهم لأرض الفلاح. وإلى جانب هذه الحماية المتمثلة فى حرية إستخدام «أرض الفلاح»، فإن القرية كانت تمثل قدراً كبيراً من الحماية لفلاحيها كمجموع. فعندما كان الفلاح الفرد يفقد أرضه بسبب العجز عن سداد الضرائب، لم تكن هذه الأرض تُضَم إلى أرض الوسية، بل كان على شيخ البلد أن يعطيها لفلاح آخر من نفس القرية(٢).

ومع تطبيق محمد على لنظام الإحتكار، فإنه قد قضى تماماً على الحماية النسبية التى كانت توفرها العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية للفلاحين المصريين. ففى ظل التعليمات الزراعية، صارت الحكومة تملى على الفلاحين نوعية مايزرعونه وكيفية وتوقيت زراعته، كما كانت تجبرهم على تسليم محاصيلهم بأسعار أدنى بكثير من سعر السوق. وفضلاً عن ذلك، حدث توسع كبير فى الإنخراط فى السخرة حيث صار الفلاحون يساقون للعمل الشاق بعيداً عن ديارهم فى مشروعات محمد على العملاقة، وفى مقابل هذه المشقة كانوا يتقاضون أجوراً هزيلة، ذلك إذا تقاضوا شيئاً على الإطلاق. أما ماهو أفظع من السخرة بالنسبة للفلاحين المصريين فكان الإنخراط فى التجنيد الإجبارى فى جيش محمد على، حيث كان الفلاحون المجندون يعانون من سوء التغذية وإحتقار الضباط الأتراك فضلاً عن التدمير التام لحياتهم العائلية حيث كانوا يجندون فى الجيش مدى الحياة(٣).

لم يكن مشروع محمد على «التحديثى» يعنى بالنسبة للفلاحين المصريين سوى الإستغلال والقهر الوحشيين. وكانت مقاومتهم لهذا المشروع تتراوح بين التمرد والهرب من الأرض وإحداث العاهات بأنفسهم تجنباً للتجنيد الإجبارى(٤).

وإزاء الضغوط التى تعرض لها محمد على من جانب القوى الأوروبية، فإنه إضطر خلال النصف الثانى من حكمه لتخفيف قبضة الدولة المركزية على الزراعة حيث بدأ يمنح أقاربه وكبار مسئولى الدولة أراضى تحت مسميات مختلفة دون أن يعطيهم حقوق ملكية كاملة على هذه الأراضى. وقد أرسى محمد على بذلك أسس صعود طبقة كبار الملاك المكونة من الباشوات ومشايخ البلاد(٥).

يقول آلان ريتشاردز ملخصاً أثر عصر محمد على على العلاقات الإجتماعية فى الريف المصرى:

وللتلخيص، فإن محمد على لم يدخل علاقات إجتماعية رأسمالية كاملة بما تعنيه من ملكية خاصة للأرض وإيجاد طبقة المعدمين وسوق حرة للعمل، ولكنه مهد الطريق لظهورها فيما بعد. وفى البداية فإن الفلاحين تهيأ لهم أول إحتكاك مباشر بالسلطة المركزية وهو إحتكاك كان سبباً فى تمزقات كبرى فى حياة الفلاح، ولقد أضعف محمد على القرية من حيث كونها منظمة تحمى أفرادها وتشيع بينهم التضامن بما ابتدعه من منح الأراضى، ولكنه من ناحية أخرى ومن خلال إبقائه على نظام الإلتزام الجماعى بالضرائب بما فى ذلك السداد عن طريق العمل فى السخرة فإنه لم يقض تماماً على هذه المنظمة. ومن ناحية أخرى فقد أدت هذه التمزقات إلى وضع أسس طبقة جديدة من كبار الملاك، كما أنها من ناحية ثالثة أدت إلى تقوية المجموعة الوسطى من مشايخ البلاد.

وباختصار فإن السمات الأولى للتركيب الطبقى لمصر القرن التاسع عشر قد بدأت فى الظهور فى عهد محمد على وبسبب سياساته.

كذلك فقد أدخل محمد على تغيرات هامة فى أساليب الزراعة ببدء نظام الرى الدائم وإصلاح أراضى الدلتا وبإدخال زراعة القطن طويل التيلة. وأخيراً فإنه قد فتح أعين الأوروبين على إمكانيات مصر كمصدر لمادة خام مهمة لمصانعهم. لقد كانت سنوات محمد على هى البدايات(٦).

خلال العقود الثلاثة التالية لعصر محمد على، تم تكريس الملكية الخاصة للأرض من خلال سلسلة من القوانين المتتالية. ووفقاً لقانون الأرض الذى أصدره سعيد فى ١٨٥٤، فإن الأراضى الزراعية كانت مقسمة من حيث أشكال الحيازة إلى نوعين أساسيين.

النوع الأول: هو «العشورية» والتى كانت تشمل أراضى كبار الملاك، وسميت كذلك حيث كانت تفرض عليها ضريبة تساوى العشر.

أما النوع الثانى: فهو «الخراجية» وهى الأراضى التى كانت تحت يد الفلاحين. وخلال الفترة من ١٨٦٣ حتى ١٨٨٠ فقد الفلاحون واضعوا اليد على الأراضى الخراجية مايقرب من ٣٠٠ ألف فدان لصالح كبار الملاك(٧)، وذلك نتيجة لإستمرار الإستغلال البشع لصغار الفلاحين، حيث تراوحت طرق فقدانهم للأرض بين: الإغتصاب المباشر؛ الفرار من الأرض لتفادى السخرة أو التجنيد الإجبارى أو الضرائب؛ العجز عن سداد الضرائب؛ الرهن مقابل ديون خاصة لم تسدد(٨).

وعلى مشارف الإحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢، كانت أربع طبقات قد تبلورت فى الإقتصاد الزراعى المصرى: «الملاك الكبار للأرض أو الباشوات (مجموعة تضم ١٢ ألف رجلاً يملكون حوالى ٤٠-٤٥٪ من المساحة المزروعة)، والفلاحون الأثرياء أو أعيان الريف (١٠-٢٠٪ من مالكى الأرض

يملكون٣٥٪ من الأرض فى مزارع كل منها من ٥-٥٠ فدانا) وصغار الملاك من الفلاحين (يملكون قطعا مساحة كل منها أقل من خمسة أفدنة وهم يشكلون٨٠-٩٠٪ من مجموع الملاك) ثم هناك المعدمون (من لايملكون أرضاً)(٩)

بلور الإحتلال البريطانى العديد من النزعات الإقتصادية التى بدأت فى الظهور فى عصر محمد على وازدادت رسوخاً فى عهود خلفائه. فبحلول عام١٨٩١، كان الإحتلال البريطانى قد أزال ماتبقى من معوقات أمام الملكية الفردية الكاملة للأراضى. كذلك قضى البريطانيون على علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية فى الريف، حيث أنهوا العمل بالسخرة عام١٨٨٩ خالقين بذلك سوقاً حرة للعمل الزراعى.(١٠) وبالتدريج، ترسخت العلاقات الرأسمالية فى الريف المصرى(١١) حيث إرتفعت نسبة العمال الزراعيين ممن لايملكون أرضاً من ٢٢٪ من سكان الريف فى ١٨٨٠ إلى ٣٦٪ فى ١٩٠٧ إلى ٧٥٪ قبيل الحرب العالمية الثانية(١٢).

على مستوى الإقتصاد المصرى المدينى، شجع البريطانيون أيضاً عملية التخلص من علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية حيث أصدروا فى ١٨٩٠ تشريعاً قضى على ماتبقى من الطوائف المهنية الإحتكارية مما سهل نمو العمل الأجير الحر فى المدن(١٣). ومع ذلك، فحتى١٩١٤، كان القطن يشكل٩٣٪ من صادرات مصر وكان قطاع الصناعة والنقل الحديث صغيراً يتكون بالأساس من منشآت تعالج المنتجات الزراعية، أو تنتج أنواع محدودة من السلع لسكان المدن من الأجانب، أو توفر خدمات عامة مثل الكهرباء والغاز والمواصلات العامة(١٤).

إلا أن فترة مابين الحربين شهدت تنمية صناعية كبيرة ليس فقط على يد رأس المال الأجنبى والمتمصر، بل أيضاً على يد مجموعة جديدة من الرأسماليين الصناعيين المحليين. وكما يقول جول بينين وزكارى لوكمان:

على رغم إدعاءات بعض أنصار نظرية التبعية، فإن خضوع الإقتصاد المصرى لأوامر رأس المال المتروبولى لم يحل دون التنمية الصناعية بشكل دائم. وكما جادل جيمس بتراس وكنت تراشت، ينبغى النظر للإمبريالية على أنها التعبير الدولى عن الرسالة التاريخية للرأسمالية فى تنمية قوى الإنتاج فى مجتمعات المحيط مهما كانت هذه العملية غير متكافئة وإستغلالية ومتناقضة(١٥).

كان إنشاء بنك مصر فى ١٩٢٠ رمزاً لصعود البرجوازية الصناعية المصرية. وقد جاء رأسمال بنك مصر بالأساس من البرجوازية الزراعية الساعية لتنويع مصادر ثروتها وتقليل السيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصرى. وعلى الرغم من أن بنك مصر كان معارضاً فى البداية للتعاون مع رأس المال الأجنبى والمتمصر (ممثلاً فى الإتحاد المصرى للصناعات الذى أنشأ عام١٩٢٢)، فإنه بحلول أواخر الثلاثينات كان البنك قد قطع شوطاً بعيداً فى التعاون مع رأس المال الأجنبى حيث دخل فى مشروعات مشتركة مع الشركات البريطانية، مما أفقد مجموعة بنك مصر طابعها «الوطنى». وقد كان جول بينين وزكارى لوكمان على صواب عندما قالا:

بحلول الحرب العالمية الثانية إذن لم يكن هناك إنقسام حاد بين برجوازية «كومبرادورية» وأخرى «وطنية» فى مصر، حيث أن أبرز الصناعيين المحليين وجدوا أرضية مشتركة للتعاون مع الأجانب والمتمصرين المشتغلين بالتنمية الصناعية. ولم يكن هناك بالمثل فاصل حاد بين القطاعات الزراعية والصناعية من البرجوازية(١٦).

مع قيام الحرب العالمية الثانية، فإن الطبقة العاملة الصناعية المصرية -التى كانت قد بدأت نضالاتها الطبقية المتواصلة فى مطلع هذا القرن ووصلت بهذه النضالات إلى مستوى مرتفع من النضج أثناء إنتفاضة١٩١٩ وخلال السنوات التالية لها- أقول أن هذه الطبقة كانت عند أواخر الثلاثينات تعانى من ظروف عمل ومعيشة لا إنسانية. كان العامل الصناعى المصرى يحصل فى المتوسط على ٢١٩٩ سعر حرارى يومياً فى حين أن الحد الأدنى الذى حددته الأمم المتحدة لإستهلاك العمال الصناعيين للسعرات الحرارية يتراوح بين ٢٥٥٠و٢٦٥٠ سعر حرارى يومياً(١٧). وكانت ظروف العمل والسكن القاسية تؤدى إلى إرتفاع نسبة الإصابة بالأمراض الخطيرة. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر تقرير عن زيارة لمصنع «مصر للغزل والنسيج» بالمحلة أن ٩٠٪ من النساء العاملات بالمصنع البالغ عددهن ٢٠٠٠ عاملة مصابات بالسل(١٨) وكنتيجة لهذه الظروف المعيشية غير الآدمية- والتى كانت أفضل من مثيلتها فى الريف- فإن متوسط عمر الإنسان المصرى فى١٩٣٧ كان ٣٥٫٦ سنة للرجال و٤٢٫١ سنة للنساء(١٩).

إذا كان إنخفاض حجم الواردات الصناعية خلال سنوات الثلاثينات نتيجة الكساد فى العالم الرأسمالى المتقدم، وصدور عدد من التشريعات التى وفرت حماية جمركية للسلع الصناعية المصرية فى نفس الفترة قد ساعد على نمو القطاع الصناعى المصرى خلال عقد الثلاثينات، فإن الدافع الرئيسى لنمو الصناعة الكبيرة فى مصر كان قيام الحرب العالمية الثانية. فقد إنتعشت الصناعة المصرية خلال سنوات الحرب نتيجة للإنخفاض الكبير فى التجارة الخارجية، فضلاً عن أن وجود جيوش الحلفاء فى مصر وفر سوقاً داخلية كبيرة لمنتجات الصناعة المصرية. وقد بلغت الزيادة فى الإنتاج الصناعى كبير الحجم بين١٩٣٩ و١٩٤٥ حوالى٤٠٪(٢٠). وإلى جانب النموالكبير فى الصناعة المصرية خلال سنوات الحرب، فإن الرأسماليين المصريين صار لهم دور أكبر فى القطاع الصناعى من ذى قبل. وقد أخذت هذه النزعة لنمو رأس المال الصناعى

المحلى دفعة قوية بعد الحرب عندما صدر تشريع فى عام١٩٤٧ ينص على ملكية المصريين ل٥١٪ على الأقل من رأس مال الشركات العاملة فى مصر.

فى عام ١٩٤٥، بلغ عدد العمال الصناعيين فى مصر٦٢٣ ألفا(٢١). وكان٥٨٪ من عمال الإنتاج الصناعى يعملون فى٥٨٣ شركة فقط، يعمل بكل منها ٥٠ عاملاً على الأقل(٢٢). يوضح هذا الطابع شديد التمركز للطبقة العاملة الصناعية فى تلك الفترة. وخلال سنوات الحرب، تعرض مستوى معيشة هذه الطبقة التى إزداد تمركزها للتدهور الشديد، ففى حين أن الأجور اليومية لعمال الصناعة إرتفعت بنسبة١١٣٪ أثناء الحرب، فإن نفقات المعيشة إرتفعت بنسبة١٩٣٪ خلال نفس الفترة، مما يعنى أنه كان هناك إنخفاض كبير فى مستوى الأجور الحقيقية(٢٣).

وإلى جانب قضية تدنى مستوى معيشة العمال الصناعيين خلال سنوات الحرب، فإن إرتفاع معدلات البطالة قد أسهم بدور فعال فى إشعال لهيب الصراع الطبقى خلال سنوات مابعد الحرب. وإذا كانت النظرة السطحية لهذه المشكلة تردها بالكامل إلى إغلاق مصانع جيوش الحلفاء، وتسريح عمالها، فإن مشكلة البطالة فى مصر فى فترة مابعد الحرب كانت فى الواقع ذات طبيعة هيكلية حيث أنها إرتبطت بنزعات أصيلة فى التنمية الرأسمالية ذاتها، مثل الميكنة وزيادة الإنتاجية اللتين أدتا إلى تخفيض عدد العمال اللازمين لإنتاج نفس الكمية من السلع، فى حين أن القوة الشرائية للسوق الداخلية لم ترتفع بما يكفى لإستيعاب الطاقة الإنتاجية الجديدة. ومما يؤكد هذا الطابع الهيكلى لمشكلة البطالة الصناعية خلال فترة مابعد الحرب، أن الإنتاج الصناعى زاد بنسبة٦٪سنوياً من ١٩٤٥ حتى١٩٥٧ فى حين إنخفض حجم العمالة فى القطاع الصناعى بنسبة ٩٪ خلال نفس الفترة(٢٤).

خلال سنوات الحرب ومابعدها، إنتقلت الريادة داخل صفوف الطبقة العاملة من قطاع المواصلات إلى قطاع النسيج. ففى١٩٤٥، شكل عمال النسيج١١٧٫٢٧٢ عاملاً من بين١٤٤٫٣١٦ عاملاً فى الصناعة التحويلية، كما شكلت مصانع النسيج ٩٫٤٢٥ من بين ٢٢٫٢٠ مصنعاً تكون منهم قطاع الصناعة التحويلية. وقد قويت داخل الحركة العمالية فى تلك الفترة النزعة التى تؤكد على إستقلاليتها عن مختلف القوى السياسية الساعية للهيمنة عليها -مثل القصر وحزب الوفد وأحزاب الأقلية. ولعل أقوى تعبير عن تلك النزعة قد تمثل فى قيام «نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة» فى أواخر الثلاثينات، والتى كان من أبرز قادتها محمود العسكرى وطه سعد عثمان اللذان أصبحا فيما بعد من أعظم القادة العماليين الشيوعيين الذين أفرزتهم الطبقة العاملة المصرية.

ظهور الحركة الشيوعية «الثانية»(٢٥)

فى١٩٢٤، شنت حكومة سعد زغلول الوفدية حملة بوليسية شرسة ضد «الحزب الشيوعى المصرى» الذى كان قد لعب دوراً قيادياً فى الإنتفاضة العمالية التى إندلعت بالأسكندرية والمناطق المحيطة بها فى أواخر ١٩٢٣ وأوائل١٩٢٤. وقد أصابت هذه الحملة الحزب الناشئ وقتها بالشلل التام حيث لم تقم له قائمة بعد ذلك رغم تعدد محاولات إحيائه. وهكذا إنتهى مايسمى بالحركة الشيوعية المصرية «الأولى».

بدأت الحياة تدب مرة أخرى فى الحركة الشيوعية المصرية مع أوائل الثلاثينات حيث ظهرت العديد من الحلقات الماركسية والمعادية للفاشية، والتى لعب فيها اليهود المصريون والأجانب دوراً بارزاً. وفى ١٩٣٤ أنشأت مجموعة من المثقفين الأجانب بالأساس، تحت قيادة السويسرى بول جاكو دى كومب، «إتحاد أنصار السلام»، وهى منظمة ديمقراطية معادية للفاشية. وقد تم حل هذه المنظمة مع قيام الحرب العالمية الثانية حيث حلت محلها «جماعة البحوث».

كان من بين أعضاء «إتحاد أنصار السلام ثم «جماعة البحوث» ثلاثة يهود مصريين قدر لهم فيما بعد أن يقودوا أحد التيارات الرئيسية الثلاثة فى الحركة الشيوعية المصرية خلال سنوات مابعد الحرب، وهم أحمد صادق سعد وريمون دويك ويوسف درويش. وقد سعى هؤلاء الثلاثة منذ أواخر الثلاثينيات لربط أنفسهم بالصراعات الجماهيرية حيث شكلوا «جماعة الشباب للثقافة الشعبية» كما إستطاعوا تحقيق رابطة عضوية بعمال نسيج شبرا الخيمة عندما أصبح يوسف درويش- وهو محامى تلقى تعليمه فى فرنسا فى أوائل الثلاثينات- مستشاراً قانونياً لل«نقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة والقاهرة». وقد عرفت المنظمة التى أنشأها سعد ودويك ودرويش باسم «الفجر الجديد» وهو إسم المجلة التى بدأوا فى إصدارها عام١٩٤٥ (تغير إسم هذه المنظمة أكثر من مرة لأسباب أمنية حيث سميت «طليعة العمال» ثم «الطليعة الشعبية للتحرر» ثم «الديمقراطية الشعبية» وأخيراً «حزب العمال والفلاحين الشيوعى»، وسوف نشير إليها فى هذا المقال باسم «الفجر الجديد» منعاً للتعقيد).

فى أواخر ١٩٣٨، وكرد فعل على هيمنة الأجانب الكاملة تقريباً على «إتحاد أنصار السلام»، قامت مجموعة من المثقفين الماركسيين بتأسيس «الإتحاد الديمقراطى» بهدف تحقيق صلات أقوى بالمصريين. وقد تعرضت منظمة «الإتحاد الديمقراطى» لسلسلة من الإنشقاقات بين ١٩٤٠و١٩٤٢ أسفرت عن قيام ثلاث منظمات شيوعية متنافسة هى «تحرير الشعب» التى قادها مارسيل إسرائيل، و«إيسكرا» التى قادها هليل شفارتز، و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى» بقيادة هنرى كورييل. وقد

كان إسرائيل وشفارتز وكوريل من اليهود المصريين. وفى١٩٤٧، إتحدت «إيسكرا» و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى» مكونين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو) التى كانت كبرى منظمات الحركة الشيوعية المصرية فى فترة مابعد الحرب.

منذ قيامها، تعرضت حدتو للعديد من الإنشقاقات، ولعل أهمها كان الإنشقاق الذى قاده شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك فى أواخر١٩٤٧ معربين عن سخطهم على إستمرار سيطرة اليهود المصريين على قيادة حدتو. وعلى الرغم من أن «التكتل الثورى» الذى شكله الشافعى وعبد الملك إنتقد فشل حدتو فى إقامة منظمة بلشفية جذورها داخل الطبقة العاملة، فإن٩٠٪ من أعضاء «التكتل الثورى» ذاته كانوا طلاباً، مما يؤكد أن السبب الرئيسى للإنشقاق كان نزوع المثقفين المصريين لإنتزاع قيادة الحركة الشيوعية من العناصر ذات الأصل اليهودى، حيث كان يُنْظر لليهود المصريين على أنهم «أجانب»، كما أن إستمرار قيادة ذوى الأصل اليهودى للحركة الشيوعية المصرية فى ظل إحتدام مشكلة فلسطين كان مثيراً للحساسية، خصوصاً فى ظل تأييد أغلب الشيوعيين المصريين لقرار تقسيم فلسطين إتباعاً لخط روسيا الستالينية.

وإلى جانب «الفجر الجديد» و«حدتو»، تمثل ثالث التيارات الرئيسية فى الحركة الشيوعية المصرية خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فى «الحزب الشيوعى المصرى» الذى أسسه فؤاد مرسى فى أواخر١٩٤٩ عند عودته إلى مصر بعد حصوله على الدكتوراه فى الإقتصاد من جامعة السوربون (سنشير إلى هذا الحزب بإسم «الراية المأخوذ من عنوان الجريدة التى كان يصدرها، «راية الشعب»، وذلك تجنباً للخلط بينه وبين «الحزب الشيوعى المصرى» (الذى تكون فى٨يناير١٩٥٨) على إثر وحدة أغلب التنظيمات الشيوعية). كان فؤاد مرسى وكذلك إسماعيل صبرى عبد الله الذى لعب أيضاً دوراً رئيسياً فى إنشاء «الراية» أعضاء فى الحزب الشيوعى الفرنسى أثناء دراستهم بباريس، وقد شجعهم هذا الحزب على إنشاء منظمة شيوعية جديدة بمصر على أساس أن أنصاره هم الشيوعيون الحقيقيون الوحيدون بمصر. وقد تميزت «الراية» بالإنتقاد الشديد للدور الذى لعبه الأجانب واليهود فى إعادة إحياء الحركة الشيوعية المصرية منذ أوائل الثلاثينات، وإنعكس هذا الموقف فى رفض «الراية» قبول عضوية اليهود بها. وكما يشير جول بينين، فإن هذا الموقف يعبر عن رغبة المثقفين المصريين فى تأكيد مكانتهم داخل الحركة الشيوعية المصرية على حساب الأجانب والمتمصرين(٢٦).

الإستراتيجية السياسية والولاء لخط موسكو

عندما قامت ثورة أكتوبر الإشتراكية فى ١٩١٧، كان قادتها مدركين تماماً أن مصيرها مرتبط بمصير الثورة العمالية العالمية، حيث أن الرأسمالية نظام عالمى لايمكن القضاء عليه إلا على المستوى العالمى. ومن ثم، فقد قامت «الأممية الثالثة» أو «الكومنترن» فى مارس١٩١٩ كحزب ثورى عالمى يستهدف إنجاز الثورة العمالية العالمية.

وقد أدى إنعزال الثورة الروسية الناتج عن فشل الإنتفاضات الثورية التى إندلعت فى أغلب بلدان أوروبا خلال سنوات مابعد الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن الإنهيار الإقتصادى فى روسيا بسبب الحرب الأهلية التى إستمرت ثلاث سنوات وشهدت تدخل جيوش ١٤دولة رأسمالية إلى جانب القوات القيصرية، أدى كل ذلك إلى إنهاك وإضعاف الطبقة العاملة الروسية وبروز العناصر البيروقراطية فى مؤسسات الدولة وفى صفوف الحزب البلشفى. ومع إكتمال الثورة المضادة الستالينية فى أواخر العشرينات(٢٧)، حيث إنتهت آخر بقايا السيطرة العمالية على الإنتاج والسلطة وبدأ تطبيق الخطط الخمسية التى شهدت إستغلالاً بشعاً للعمال والفلاحين، أقول أنه مع نجاح الثورة المضادة بقيادة ستالين تحول الكومنترن تماماً من حزب الثورة العمالية العالمية إلى أداة لخدمة السياسة الخارجية للطبقة البيروقراطية الجديدة فى روسيا(٢٨).

وبحلول منتصف الثلاثينات، كانت إستراتيجية الكومنترن إزاء بلاد العالم الكولونيالى تتمثل فى نظرية «المراحل» ومنهج التحالفات الطبقية الواسعة. أكدت الستالينية أن الثورة الإشتراكية مستحيلة فى البلاد الأقل تقدماً من دول أوروبا وأمريكا الشمالية الصناعية، وأن التغيير الإجتماعى فى هذه البلدان ينبغى أن يسير على «مراحل»، حيث تكون المرحلة الأولى هى مرحلة الثورة «الوطنية الديمقراطية» التى تستهدف تحقيق الإستقلال الوطنى والتنمية الرأسمالية المستقلة. فى١٩٣٥، شرح الزعيم الشيوعى السورى خالد بكداش كيفية تحقيق هذه الإستراتيجية فى العالم العربى، حيث قال أمام المؤتمر السابع للكومنترن:

الإشتراكية هى هدفنا النهائى. ولكن قبل أن نقود الجماهير نحو الصراع المباشر من أجل الإشتراكية، علينا أن نمر بنجاح خلال المراحل السابقة. فى الوقت الحالى، نحن فى المرحلة الأولى للصراع، مرحلة الكفاح ضد الإمبريالية العالمية...(٢٩)

كانت هذه الإستراتيجية الوطنية الإصلاحية هى القاسم المشترك بين تيارات الحركة الشيوعية المصرية الأساسية الثلاثة. نص برنامج «إيسكرا» على تحقيق الإستقلال الوطنى وإجراء مجموعة من الإصلاحات مثل إقامة نظام ديمقراطى سليم ورفع معيشة الجماهير الشعبية والقيام بإصلاح زراعى يصفى الملكيات الزراعية الكبيرة، وتعزيز سيطرة العمال على نقاباتهم(٣٠). ولم تختلف «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» مع هذا البرنامج فى أمر أساسى، حيث كانت ترى أن المهمة المباشرة للشيوعيين فى مصر هى تنظيم جبهة شعبية واسعة من العمال و«الطبقات الوطنية الأخرى بما فيها البرجوازية الوطنية» بهدف

محاربة الإستعمار[31].

وقد ورثت «حدتو» عن إيسكرا» و«الحركة المصرية» هذا التوجه الوطنى البرجوازى ذاته حيث نص برنامجها الصادر عام ١٩٥١ على «وجوب طرد القوات المسلحة الإستعمارية وتأميم الإحتكارات الأساسية وأن الرأسمالية الحرة فى المشروعات المتوسطة والصغيرة يجب أن تحمى وذلك لكسب تأييد هذه الفئة من أجل الصراع الشعبى ضد الإمبريالية»، كما أكد البرنامج أن «ملكية الفلاحين المتوسطين والأغنياء يجب أن تحمى»[32].

كانت إستراتيجية «الفجر الجديد» مماثلة لإستراتيجية «حدتو» الوطنية، مع ميل «الفجر الجديد» أكثر لتأكيد التنظيم المستقل للطبقة العاملة باعتبارها طليعة النضال ضد الإستعمار. وإذا نظرنا مثلاً إلى برنامج «لجنة العمال للتحرير القومى»، وهى الجناح العمالى لمنظمة «الفجر الجديد»، فسنجد كما يبين طارق البشرى أن هذا البرنامج المنشور فى أكتوبر ١٩٤٥ يحدد المطالب الإجتماعية «فى إطار المعركة السياسية ضد الإستعمار»، وفى هذا الإطار حددت اللجنة تلك المطالب بأنها «التحرر من الإستغلال الأجنبى باستقلال العملة المصرية عن الجنية الإسترلينى وإنشاء بنك مركزى وطنى ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وتحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب وبناء الإقتصاد القومى بنقل المؤسسات ذات الإمتياز والإحتكار إلى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى وقيام الدولة بالمشروعات الصناعية الكبيرة وتأسيس بنك صناعى وطنى»[33]. وهوبرنامج يخلو كما نرى من أية إشارة للإشتراكية التى تعنى سيطرة العمال جماعياً وديمقراطياً على الإنتاج والسلطة.

أما منظمة «الراية»، فإنها مع قبولها مثل بقية المنظمات بخط «الثورة الوطنية الديمقراطية» ونظرية المراحل، إلا أنها تميزت برفض دور البرجوازية الوطنية فى الثورة الوطنية الديمقراطية وتأكيدها على ضرورة إنجاز تلك الثورة عن طريق تحالف بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة فحسب[34].

من المهم أن نلاحظ أن هذه الإستراتيجية التى تبنتها الستالينية منذ منتصف الثلاثينات لم تكن بأى حال من الأحوال إستراتيجية جديدة، حيث أنها ترتد بأصولها إلى الرأى الذى كان المناشفة يتبنونه قبل ١٩١٧ فيما يتعلق بالطبيعة الطبقية للثورة المنتظرة فى روسيا. يتلخص رأى المناشفة فى أن تخلف روسيا الإقتصادى وصغر حجم القطاع الصناعى الحديث بها يجعل الثورة الإشتراكية مستحيلة. أما ماهو ممكن فهو الثورة البرجوازية التى تقوم الطبقة البرجوازية خلالها بإقامة جمهورية ديمقراطية تقضى على بقايا علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية وتفتح الباب أمام النمو السريع للقوى الإنتاجية (وللطبقة العاملة) على أساس رأسمالى. وبعد إنجاز هذه المرحلة من التطور، فإن الإشتراكية سوف تطرح على جدول الأعمال. أما دور الطبقة العاملة فى الثورة البرجوازية، فهو دور ثانوى يتمثل فى دفع البرجوازية للأمام فى صراعها ضد القيصرية[35].

إنطلق البلاشفة من نفس المقدمات، حيث رأوا أن الثورة القادمة فى روسيا ينبغى أن تكون برجوازية من حيث طبيعتها الطبقية. إلا أنهم أكدوا أن هذه الثورة يجب أن تحدث فى وقت أصبحت فيه البرجوازية طبقة محافظة يدفعها خوفها على مصالحها للإرتماء فى أحضان القيصر والوقوف فى وجه الثورة كما أظهرت ثورة ١٩٠٥. ومن ثم، فقد دعا البلاشفة بقيادة لينين لإنجاز الثورة البرجوازية ضد البرجوازية كطبقة! يقول لينين فى مقاله الشهير «تكتيكان للإشتراكية الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية» (المكتوب فى يوليو ١٩٠٥) أن المطلوب هو إقامة «دكتاتورية ديمقراطية ثورية للبروليتاريا والفلاحين»[36]، وهو يقصد بذلك إقامة إئتلاف بين حزب العمال وحزب الفلاحين تكون الأغلبية فيه لحزب الفلاحين بهدف إنجاز مهام الثورة البرجوازية، وهى إقامة الجمهورية ونزع ملكية كبار ملاك الأرض وتطبيق نظام يوم العمل ذى الثمانى ساعات. ومع إنجاز هذه الأهداف، فإن الفلاحين يتحولون إلى طبقة محافظة تسعى للحفاظ على ملكيتها للأرض وتميل للوحدة مع البرجوازية، فى حين أن البروليتاريا الصناعية تتحول إلى المعارضة الثورية ومعها العناصر البروليتارية وشبه البروليتارية من سكان الريف. وهنا فقط تصبح الثورة الإشتراكية على جدول الأعمال.

مثلت نظرية الثورة الدائمة لتروتسكى قطعاً ثورياً مع طرح كل من المناشفة والبلاشفة. إتفق تروتسكى مع لينين حول الطابع المحافظ للبرجوازية الروسية، إلا أنه إختلف معه ومع الطرح البلشفى فى أمرين هامين. أولاً، رأى تروتسكى أن الفلاحين وإن كانوا حليف هام للطبقة العاملة، إلا أنهم غير قادرين كطبقة على لعب دور سياسى مستقل. فبسبب تشتتهم الجغرافى وتخلفهم السياسى والتناقضات العميقة القائمة فيما بينهم، فإن الفلاحين يحتاجون دائماً للحركة تحت قيادة قوة مدينية، وقد رأى تروتسكى أن القوة المؤهلة لقيادتهم فى إتجاه ثورى هى الطبقة العاملة[37].

أما النقطة الثانية التى إختلف حولها تروتسكى مع لينين فهى أنه رأى تناقضا فى تصور لينين والبلاشفة لإمكانية الجمع بين السلطة السياسية للعمال والسلطة الإقتصادية للبرجوازية، حيث أكد تروتسكى أن العمال إذا وقفوا عند حدود «المهام البرجوازية » فإن وضعهم سيتآكل بالتدريج لصالح البرجوازية. ومن ثم، دعا تروتسكى لقيام تحالف بين العمال والفلاحين- تحت قيادة العمال- بهدف القيام بثورة لاتقف عند حدود المهام البرجوازية بل تقوم بدمج الثورتين البرجوازية والإشتراكية[38].

إلا أن تروتسكى أكد أنه إذا كانت البروليتاريا الروسية

قادرة على بدء الثورة الإشتراكية، فإن مشكلات بناء الإشتراكية لايمكن حلها على مستوى البلد الواحد، خاصة إذا كان ذلك البلد متخلفاً كما كانت روسيا فى أوائل القرن العشرين، ومن ثم فإن مصير الثورة الروسية مرتبط إرتباطا وثيقا بقيام ثورات إشتراكية أخرى عديدة فى بقية بلاد العالم الرأسمالى. فالثورة «دائمة» إذن بمعنيين: دمج الثورتين البرجوازية والإشتراكية، وتحول الثورة التى تبدأ فى نطاق البلد الواحد إلى ثورة عالمية(٣٩).

أثناء الفترة الثورية الممتدة بين قيام السوفيتات (المجالس العمالية) فى فبراير ١٩١٧ ووصولها للسلطة فى أكتوبر ١٩١٧، إستطاع البلاشفة أن يصححوا موقفهم حيث تبنوا طرح تروتسكى الثورى وإستطاعوا على أساس هذا الطرح قيادة الثورة الإشتراكية إلى النصر. ولم تعد نظرية المراحل مرة أخرى إلا مع هزيمة الثورة الروسية فى أواخر العشرينات، حيث كان هناك إرتباط وثيق بين هذه النظرية الإصلاحية من جانب، والبيروقراطية الروسية المستغلة الحريصة على فرملة الثورات العمالية فى العالم من جانب آخر.

الأساس الإجتماعى والبنية التنظيمية

فى مقال هام حول الحركة الشيوعية المصرية، يقول جول بينين أن الأساس الإجتماعى لتلك الحركة خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية يتمثل بالأساس فى المثقفين المدينيين ذوى التعليم الغربى من أبناء البرجوازية الصغيرة، وبشكل ثانوى فى الطبقة العاملة الصناعية، خاصة فى قطاعى النسيج والنقل(٤٠). والواقع أن هذا الوصف ينطبق تماماً على التيار الأقوى داخل الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك الوقت، وهو التيار الذى تمثله «حدتو».

ورثت «حدتو» عن كل من «إيسكرا» و«الحركة المصرية» مايسمى بالتنظيم الفئوى حيث تكوّن التنظيم من أقسام منفصلة للعمال والطلبة والموظفين والسودانيين والنوبيين والأجانب والنساء ورجال الجيش والمثقفين، إلخ.. وكان كل قسم بدوره مقسماً إلى أفرع حيث تضمن قسم الأجانب مثلاً فرعاً لليهود وآخر للطلاينة وهكذا. كما إنقسمت أقسام أخرى مثل قسمى العمال والطلبة إلى خلايا. أما المستوى التنظيمى الذى يعلو مستوى الأقسام فكان مستوى السكرتارية التى تنفذ قرارات وأوامر اللجنة المركزية، وهى القيادة العليا المسئولة عن سياسات المنظمة وعن أشكالها التنظيمية وشئونها المالية وأنشطتها الثقافية(٤١).

كانت منظمة «الفجر الجديد» هى أكثر المنظمات الشيوعية فى تلك الفترة إهتماماً بالعمل داخل الحركة العمالية وأكثرها إلتزاماً بمفهوم التنظيم المستقل للطبقة العاملة. وعلى صعيد البنية التنظيمية، كانت «الفجر الجديد» أكثر تقدماً من «حدتو» حيث قام بنيانها التنظيمى على أساس جغرافى وليس فئوياً. كانت الوحدة التنظيمية الأساسية هى المجموعة أو الخلية، وقد تكونت المجموعات فى أماكن العمل أو الأحياء السكنية ولم يكن هناك إنفصال على أساس الدين أو المهنة أو الأصل العرقى كما كان الحال فى «حدتو». وقد تكون القسم من ثلاث إلى عشر مجموعات، كما تكون الفرع من ثلاثة إلى عشرة أقسام. وفوق الأفرع كانت هناك لجان المناطق وفوق لجان المناطق اللجنة المركزية التى تقود المنظمة والتى يعاد إنتخابها كل عامين بواسطة المؤتمر الحزبى(٤٢).

أما منظمة «الراية»، فقد كادت ألا تضم بين صفوفها عمالاً على الإطلاق وكان نشاطها محصوراً تماماً فى أوساط الطلبة والمثقفين. وفيما يتعلق ببنيتها التنظيمية، فإن «الراية» إعتمدت مثل «الفجر الجديد» على المبدأ الجغرافى فى التنظيم ولم تلجأ إلى تقسيم أعضائها على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقى أو المهنة كما فعلت «حدتو»(٤٣).

فى مذكراته التى نشرها حديثاً، يوجه مصطفى طيبة، أحد قادة «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» والذى إنتقل فيما بعد إلى منظمة «الراية»، يوجه نقداً شديداً للمبدأ الفئوى فى التنظيم الذى إعتمدته «حدتو» ومن قبلها «إيسكرا» و «الحركة المصرية» حيث يقول إن التنظيم الفئوى « هو شكل غريب على التنظيم الشيوعى الذى يقوم على أساس جغرافى ووفقاً لمجال العمل الجماهيرى»(٤٤). وعلى الرغم من أن التنظيم الجغرافى يمثل تقدماً بالمقارنة بالتنظيم الفئوى، إلا أنه ليس على الإطلاق الأساس التنظيمى الأمثل للحزب الثورى، وهذا أمر يحتاج لإيضاح.

لقد لجأت أحزاب الأممية الثانية إلى الأساس الجغرافى فى التنظيم لأن ذلك يتناسب مع إستراتيجية هذه الأحزاب السياسية، وهى إستراتيجية إصلاحية تتمثل فى الحصول على الأغلبية البرلمانية. ومن ثم فقد لجأت تلك الأحزاب للتنظيم على أسس جغرافية لتسهيل تعبئة أنصارها فى الحملات الإنتخابية فى مختلف الدوائر الإنتخابية. أما إذا نظرنا إلى الحزب البلشفى فى الفترة من ١٩٠٥ إلى ١٩١٧، فسنجد أن وحداته الأساسية لم تكن أبداً فى أماكن السكن وإنما فى أماكن العمل، وقد أتاحت هذه البنية التنظيمية للحزب علاقة وثيقة جداً بينه -بوصفه طليعة الطبقة العاملة- وبين بقية الطبقة ككل(٤٥). ولا شك أن هذه البنية التنظيمية التى تقوم على أساس وحدات الإنتاج وأماكن العمل أكثر ملائمة للحزب الثورى الذى يستهدف تحقيق ثورة تنطلق من مواقع الإنتاج.

نستطيع أن نقول إذن أنه مثلما تبنت الحركة الشيوعية المصرية فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ إستراتيجية سياسية إصلاحية، فإنها قد إتخذت كذلك أشكالاً تنظيمية إستبدالية لاتتماشى مع البنية التنظيمية للحزب الثورى.

الشيوعيون والحركة العمالية

بعد وقت قصير من صدور كادر عمال الحكومة فى

نوفمبر١٩٤٤، شارك زعماء نقابيون مرتبطون بكل من منظمة «الفجر الجديد» (التى لم تتأسس رسمياً حتى١٩٤٥) و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى» فى تأسيس «مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية». وكان المطلب الأساسى للمؤتمر هو تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال شركات القطاع الخاص. وكانت أبرز النقابات ذات الوجود الماركسى الفعال التى شاركت فى تأسيس «المؤتمر» هى:النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة والقاهرة (والتى مثلها محمود العسكرى وطه سعد عثمان القريبون من «الفجر الجديد»؛ ونقابة عمال السينما (والتى مثلها مراد القليوبى عضو منظمة«إيسكرا»)؛ والنقابة الدولية لعمال المحلات التجارية (والتى مثلها داود ناحوم عضو «الحركة المصرية»(٤٦).

إنعكست الخلافات بين تيارى «الفجر الجديد» من جهة و«الحركة المصرية» (ثم «حدتو») من جهة أخرى بالسلب على أداء المنظمتين فى إطار الحركة النقابية، حيث وصلت إلى باريس فى ١٩٤٥ وفود متنافسة على تمثيل مصر فى مؤتمر الإتحاد العالمى لنقابات العمال، كما صارت هناك محاولتان منفصلتان لتأسيس إتحاد عام لنقابات عمال مصر: واحدة بقيادة «الفجر الجديد» والأخرى بقيادة «حدتو» مما أضعف كلا المشروعين(٤٧).

فى ١٩٤٥ كوّن النقابيون القريبون من «الفجر الجديد» منظمة عمالية أطلق عليها إسم «لجنة العمال للتحرير القومى- الهيئة السياسية للطبقة العاملة» وكان من أهم قادتها يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سعد عثمان. وقد دخلت «اللجنة» فى مواجهة دامية مع الحكومة فى ديسمبر١٩٤٥ على أثر الإحتلال العسكرى الذى قامت به قوات الجيش والبوليس حول شبرا الخيمة خوفاً من الإضرابات العمالية. وقد أشعلت هذه المواجهة موجة عاتية من الإضرابات العمالية بدأت بإضراب جميع عمال النسيج بشبرا الخيمة فى أوائل يناير١٩٤٦. وإستمرت هذه الموجة تتزايد مع قيام «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» فى فبراير ودعوتها للإضراب العام والتظاهر فى ٢١ فبراير، حيث وقعت مواجهات دامية بين العمال المضربين والجماهير المتظاهرين من جانب وقوات الجيش والبوليس من جانب آخر على مدى فبراير ومارس. ثم أخذت موجة الإضراب دفعة قوية للأمام مع وقوع إضراب ضخم جديد فى شبرا الخيمة فى مايو١٩٤٦، ولم تخمد الإنتفاضة الجماهيرية التى كانت الطبقة العاملة فى طليعتها إلا مع حملة القمع البشعة التى شنتها حكومة إسماعيل صدقى فى يوليو١٩٤٦(٤٨).

إندلعت موجة إضرابات ثانية أشد ضراوة فى سبتمبر١٩٤٧ مع قيام إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الذى لعبت فيه «حدتو» دوراً بارزاً من خلال مجلة «الجماهير» التى كانت تصدرها فى ذلك الوقت. وفى نفس الشهر الذى وقع فيه إضراب عمال المحلة العظيم، قام عمال الشركة الأهلية للغزل بالأسكندرية بالإضراب أيضاً، أى أن عمال أكبر شركتين للغزل والنسيج فى مصر قد أضربوا فى الوقت نفسه. كما أضرب عمال شبرا الخيمة تضامناً مع زملائهم عمال المحلة، وخرجوا بمظاهرة كبيرة منع البوليس دخولها للقاهرة.(٤٩).

إستمرت موجة الإضرابات هذه حتى أبريل ١٩٤٨ وشهدت إضرابات عمال شركة شل وشركة سباهى فى فبراير، وبلغت هذه الموجة قمتها مع وقوع إضرابى الممرضين ورجال البوليس فى أبريل١٩٤٨(٥٠).ولم ينقذ نظام الملك فاروق من بين أيدى عمال مصر الفتاكة سوى إعلان الحرب «المقدسة» فى فلسطين!

على الرغم من إشتداد حدة الصراع الطبقى فى مصر خلال سنوات مابعد الحرب، ورغم النفوذ المعقول الذى توفر لتيارى الحركة الشيوعية الأساسيين داخل صفوف الطبقة العاملة، فإن أياً من «حدتو» أو «الفجر الجديد» لم تستطع أن تدفع بهذا الصراع للأمام من خلال الدعوة لقيام لجان الإضراب المنتخبة ديمقراطياً وتوحيدها فى صورة مجالس عمالية تكون نواة للسلطة السياسية العمالية. والواقع أن الظروف كانت مواتية تماماً لذلك فى ظل إنتشار الإضرابات وتصاعدها المستمر بين١٩٤٥ و١٩٤٨.

لماذا عجزت الحركة الشيوعية إذن عن طرح هذا التوجه الثورى داخل الطبقة العاملة؟ إن ذلك يعود بالأساس للطريقة التى نظر بها قادة الحركة الشيوعية للطبقة العاملة. إن الإستراتيجية الإصلاحية لهؤلاء القادة جعلتهم ينظرون للطبقة العاملة على أنها أداة أو وسيلة لتحقيق الإصلاحات الوطنية، ولم ينظروا بالتالى للتحرر الذاتى للطبقة العاملة كهدف ينبغى الصراع من أجله. كانت الطبقة العاملة بالنسبة لهم مفعول به وليس فاعلاً. لقد كانوا عاجزين عن دفع الحركة العمالية للأمام لأنهم كانوا عاجزين عن رؤية الإمكانية الثورية الكامنة فى هذه الحركة. لقد عبر هنرى كوريل -أحد أهم قادة الحركة الشيوعية المصرية فى تلك الفترة- عن هذا المأزق جيداً عندما قال: «يمكن القول بأن الجماهير فى ذلك الوقت كانت مستعدة لأن تستمر فى سلوك طريقنا ولكننا لم نكن نعرف إلى أين نقودها»(٥١).

عندما وقع حريق القاهرة فى ٢٦يناير١٩٥٢ (قبل يوم واحد من موعد إنعقاد المؤتمر التأسيسى لإتحاد نقابات عمال مصر)، فإنه قد عنى أن النظام القديم قد مات. إلا أن غياب اليسار الثورى جعل القوة المؤهلة موضوعياً لدفنه -الطبقة العاملة فى قيادتها لجميع القوى المقهورة فى المجتمع- غير مستعدة من الناحية الذاتية لتلك المهمة. وقد إستطاع «الضباط الأحرار» أن يملأوا الفراغ الناتج عن هذا الوضع عن طريق الإنقلاب العسكرى الذى أوصلهم للسلطة فى ٢٣يوليو١٩٥٢.

خاتمة

عندما وصل «الضباط الأحرار» للسلطة فى يوليو١٩٥٢ كان لدى «حدتو» حوالى ٢٠٠٠عضواً، فى حين بلغ أعضاء «الفجر الجديد» حوالى ٣٠٠عضو، ولم تكن «الراية» تضم أكثر من مئة عضو(٥٢)

كان موقف التيار الأكبر داخل الحركة الشيوعية ممثلاً فى «حدتو» هو التأييد غير المتحفظ للضباط الأحرار منذ البداية. وظلت «حدتو» على هذا الموقف رغم القمع البشع الذى ووجه به إضراب عمال كفر الدوار بعد أقل من شهر على مجئ الحكام الجدد للسلطة.

على أن إستمرار الإجراءات المضادة للديمقراطية من جانب الحكام العسكريين دفع جميع الشيوعيين المصريين لمعارضة النظام فى الفترة من ١٩٥٣إلى١٩٥٥. ومنذ أوائل١٩٥٥، ومع المواقف الوطنية التى أظهرها النظام الناصرى، خاصة في مجال السياسة الخارجية، فإن الموقف بدأ يتغير مرة أخرى، حيث إتفقت جميع التيارات الشيوعية المصرية الأساسية على تأييد النظام على أساس سياسته الخارجية المعادية للإمبريالية.

وعندما إتحدت جميع المنظمات الشيوعية المصرية فى ٨يناير١٩٥٨ مكونة «الحزب الشيوعى المصرى»، فإن هذه الوحدة لم تستمر كثيرا إذ شهد العام التالى إنقسام الحزب إلى أغلبية عرفت باسم «الحزب الشيوعى المصرى» وأقلية عرفت باسم «الحزب الشيوعى المصرى-حدتو». وقد كان موضوع الخلاف الرئيسى بين الحزبين هو تأييد هذا أو ذاك من قطاعات البرجوازية العربية، حيث أيد «الحزب الشيوعى المصرى» الرأسمالية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم فى حين أيد «الحزب الشيوعى المصرى-حدتو» الرأسمالية المصرية بقيادة جمال عبد الناصر.

ومن المثير للدهشة أن كلا الحزبين قررا حل أنفسهما تعبيراً عن تأييدهما للتوجهات الوطنية و«التقدمية» لنظام عبد الناصر فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه هذا النظام يعانى من أزمة إقتصادية كانت بداية تدهوره، حيث صدر قرارا الحل فى مؤتمرين منفصلين للحزبين فى مارس وأبريل١٩٦٥.

وبذلك، إنتهت «الحركة الشيوعية الثانية» بطريقة أكثر مأساوية من نهاية الحركة الأولى فى منتصف العشرينات.

الهوامش

١- آلان ريتشاردز، **التطور الزراعى فى مصر (١٨٠٠/١٩٨٠)**، ترجمة د.أحمد فؤاد سيف النصر (القاهرة: كتاب الأهالى،١٩٩١)،ص٣١.

٢- نفس المرجع، ص ٢١-٢٥.

٣- نفس المرجع، ص٣٥-٣٦.

٤- نفس المرجع، ص٣٦-٣٧

٥- نفس المرجع، ص٣٨-٤١.

٦- نفس المرجع، ص٤١-٤٢.

٧- نفس المرجع، ص٤٥.

٨- نفس المرجع، ص.٦٠.

٩- نفس المرجع، ص.٧٠.

10- JOEL BEININ, FORMATION OF THE EGYPTIAN WORKING CLASS, MERIP REPORTS (FEBRUARY,1981)P.15

١١- كثيراً ماتثار التساؤلات حول الطبيعة الرأسمالية لنظام العزب فى مصر، وهو النظام الذى كان سائداً فى إستغلال الضياع الكبرى قبل ١٩٥٢. والواقع أن العزب كانت تتميز بأن قوة العمل بها ثنائية التكوين، حيث كان هناك العمال الدائمين (التملية) وعمال التراحيل، وقد نبع هذا النظام عن التقلبات الموسمية فى الطلب على العمالة.

بالنسبة لعمال التراحيل، لاتوجد أى مشكلة فى تحديد وضعهم الاجتماعى، حيث أنهم كانوا عمال أجراء لديهم حرية بيع قوة عملهم مقابل أجر. إلا أن الأمر كان أكثر تعقيداً بالنسبة للتملية. فهم من جهة -كما يقول آلان ريتشاردز أحد أهم دارسى التطور الزراعى فى مصر الحديثة- «يتمتعون بالحريتين اللتين يتمتع بهما العامل الرأسمالى وهما حريته فى بيع قوة عمله في السوق وتحرره من أى سلعة قابلة للبيع سوى قوة عمله». ولكن من جهة أخرى، فإن عامل التملية لم يكن يشترى طعامه من الأسواق كما هو الحال فى ظل الرأسمالية، بل كان ينتجه بنفسه أثناء عمله على قطعة الأرض التى يمنحها له صاحب العزبة. ومن هنا فإن آلان ريتشاردز يقرر أن نظام العزب نظام رأسمالى على صعيد الإنتاج، ونظام غير رأسمالى على صعيد الإستهلاك.

ولما كانت علاقات الإنتاج هى الأمر الجوهرى فى تحديد الطبيعة الطبقية لنظام إجتماعى بعينه، فإننا نرى إذن أن نظام العزب فى مصر كان نظاماً رأسمالياً. (أنظر:ريتشاردز،ص ٨٤-٨٦).

١٢- ريتشاردز،مرجع سبق ذكره، ص.١٣٠.٢٠٢.

13- Joel Beinin, op.cit., p.14

15- Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954 (Princeton,1988) p.9.

15- Ibid., p. 10

16- Ibid., p.11.

17- Ibid., p. 269.

18- Ibid., p. 271.

19- Ibid., p. 44

20- Robert Mobro and Samir Radwan, the Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy Performance (oxford,1976),P.82.

٢١- يشمل هذا الرقم العمال المنتجين للسلع الصناعية وعمال الخدمات وورش الصيانة.

22- Beinin and Lockman,op. cit., pp.264- 261.

23- Ibid., pp. 267-268.

24- Ibid., pp. 262-263.

٢٥- إعتمدنا فى هذا القسم على :

Selma Botman, "oppositional Politics in Egypt: the Communist Movement,1936-1954" (Ph.D. thesis, Harvard University,1984).

26-Joel Beinin "The Communist Movement, and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt" the Middle East Journal, v. 41,No.4 (Autumn,1987),p.571.

٢٧- حول الطابع الرأسمالى لروسيا الستالينية، أنظر:

Tony Cliff, State Capitalism in Russia (London,1988).

28- Duncan Hallas, The Comintern (London,1985).

29- Phil Marshall, Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance (London,1989),p.108.

30- Botman, op.cit.,pp215-217.

31- Beinin and Lockman,op. cit., p.329.

٣٢ - طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر: ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٤٢٧.

٣٣- نفس المرجع، ص٧٩.

34- Botman, op.cit.,pp.321-323.

35- Duncan Hallas, Trotsky's Marxism (Londn,1984),pp.10-11.

36- V.lenin, Collected Works, v.9(Mosco,1960),p.56.

37-L.Trotsky,1905(New york,1971),p.312.

38-L.Trotsky, the Permanent Revolution and Results and Prospects (New york,1969),pp 101 -102.

39-Trotsky, 1905, op.cit.,p.317.

40-Beinin "the Communist Movement...,"op .cit.p.569.

41-Botman, op.cit.,p.417.

42- Ibid., p.463.

43-Ibid.,p.468.

٤٤- مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية،١٩٤٥-١٩٦٥: رؤية داخلية (القاهرة، ١٩٩٠)،ص٣٨.

45- John Molyneux, Marxism and the Party (London,1986),p.63.

46-Beinin and Lockman,op. cit., pp.327-328.

٤٧- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Beinin and Lockman,op. cit., pp.328-335.

٤٨- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Beinin and Lockman,op. cit., pp.336-349.

٤٩- البشرى، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

٥٠- نفس المرجع، ص٢١٢-٢١٦.

٥١- جيل بيرو، هنرى كورييل: رجل من نسيج خاص، ترجمة لطيف فرج (القاهرة،١٩٨٨)،ص١٧٩.

52--Beinin "the Communist Movement...,"op .cit.p.574.

ثلاثون عاما من نقد النظام السوفيتى ١٩٦٠-١٩٩٠

د. سمير أمين

عدا هؤلاء الذين يرون انفسهم انبياء أصيب الجميع بالدهشة امام سرعة تهافت النظم الاقتصادية والسياسية فى أوروبا الشرقية والاتحاد والسوفيتى تهافتا كليا فى بحر اقل من سنتين من ١٩٨٩ الى١٩٩١. ولكن -بعد فوات لحظة الدهشة- ينبغى ان نعود إلى التحاليل التى قُدمت فى شأن هذه النظم خلال الاعوام الثلاثين المنصرمة.

هذا والتجاسر - وان كان هذا التجاسر يبدو غير متواضع- فأقول اننى انتميت منذ عام١٩٦٠ الى تيار فكرى (علماً بان هذا التيار لم يمثل عدا اقلية فى اليسار العالمى) تنبأ فى خطوطه العامة ماحدث بالفعل وبشكل متعجل خلال السنتين الاخيرتين. هذا وقد تصورت ان تهافت النظام لا يمثل عدا احد الاحتمالات فقط، وليس الاحتمال الوحيد فى مواجهة ازمته. ولم أرتأ فكرة السببية الخطية الضرورية فى التاريخ. بل اعتقدت ان للتناقضات التى تتسم بها جميع المجتمعات الحية مخارج عديدة تختلف من حيث المضمون الاجتماعى. فكان يُحتمل ان النظام السوفيتى يسقط على يمينه (وهذا هو ماحدث بالفعل) كما كان يُحتمل انه يتطور او يسقط على يساره. ولئن اصبح هذا الاحتمال الأخير غير وارد الآن -فى الاجل المنظور على الاقل- إلا انه يظل واردا فى جدول التاريخ الذى لانهاية له. اضيف اننى اشك ان الحل الراهن سيثبت مجتمعات الشرق، ولو فى الاجل المتوسط. فاعتقد اذن ان النضال من اجل حل آخر سيستمر.

هذا وأرى- بعد اعادة قراءة ماكتبته فى هذه المجالات خلال الاعوام الثلاثين الماضية- نقاط ضعف وأخطاء وسوء تقدير بينّة الآن بعد ان القى عليها التطور اللاحق ضوءا جديدا. وسوف الفت انظار القارئ الى هذه النقاط.

كما ينبغى ان تُوضع هذه التحاليل والاحكام -بل أحيانا التنبؤات (وان كانت هذه الاخيرة دائماً مقرونة بدرجة احتمال وقوعها التى تتوقف على الشروط التى احاطت بالتطورات المعنية)- فى اطار زمنها. فالنظام السوفيتى نفسه تطور خلال هذه الفترة التاريخية وبحث عن حلول لأزمته ومخارج لمأزقه ومر بمراحل متتالية لعلها هى بالاساس - كالتالى:

(١) منذ وفاة ستالين (عام١٩٥٣) وخاصة بدءاً بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى(عام١٩٥٦) الى سقوط تجربة خروتشوف(١٩٦٤) اتسمت المرحلة بمحاولة أولى لتجاوز الستالينية من جانب وباحتدام النزاع الايديولوجى والسياسى فى هذا الشأن بين موسكو وبكين من الجانب الآخر؛

(٢) المرحلة التالية -التى تُسمى الآن زمن «التجليد» البرجنيفى استمرت الى ان تولى جورباتشوف زمام الحكم عام١٩٨٥؛

(٣) حقبة «البيرسترويكا» التى بزغت معالمها بدءاً بعام١٩٨٥ ثم فقدت نفسها سريعا وآلت الى التهافت خلال السنتين من١٩٨٩ الى ١٩٩١.

وكانت الصين تحاول من جانبها ان تقدم إجابات اخرى لمشكلة «بناء الاشتراكية» حسب التعبير المستخدم. وتتابعت

---

* سمير أمين : مفكر واقتصادى مصرى.

هذه المحاولات واختلفت بعضها عن الأخرى فى الجوهر. فكانت تجربة الماوية(١٩٦١-١٩٧٦) التى بلغت ذروتها خلال الثورة الثقافية(منذ عام ١٩٦٦) ثم تلاها الانزلاق التدريجى الذى افضى الى استراتيجية دنج الاقتصادية والسياسية خلال الثمانينيات.

يجب ايضا ربط هذه المراحل المتتالية بالتطور الذى طرأ على الصعيد العالمى، من حيث سمات التوسع الرأسمالى (وخاصة فيما يتعلق بتطور بناء السوق الاوروبية المشتركة وظروف المنافسة بين الاقطاب الرأسمالية الثلاثة: الولايات المتحدة واوروبا واليابان، وكذلك فيما يخص استحداث اشكال التعامل...الخ)، ومن حيث سمات توازن القوتين العظميين فى المجال العسكرى، وفيما يتعلق بالمبادرات السياسية التى رافقت سباق التسلح (وخاصة المبادرات السوفيتية فى عهد برجنيف فى اتجاه العالم الثالث وفى النزاع مع الصين من جانب والمبادرات الامريكية فى الحروب الباردة والقرار بالسباق فى «حرب النجوم» الذى اتخذه الرئيس ريجان عام١٩٨١). هكذا تشابكت الخيارات الداخلية والسياسات الدولية خلال الاعوام الثلاثين المعنية تشابكا كاملا.

على ان النظام السوفيتى لم يبدأ عام١٩٦٠، الامر الذى يفرض على تحليلنا وأحكامنا الاعتماد على رؤية معينة لثورة١٧ (وكذلك للثورة الصينية) وعلى رؤية اللينينية والستالينية والماوية. بيد ان هذا المقال لايتناول هذا الموضوع الواسع؛ وليس بودى ان اقدم هنا قراءة جديدة للاعوام الخمسة والسبعين لتاريخ الاتحاد السوفيتى. وسوف اترك جانبا السنوات الاربعين الاولى من عام١٩١٧ الى عام١٩٥٧، وهى فترة تاريخية شهدت هى الاخرى تطورا ملموسا للنظام السوفيتى تمفصل بتطور النظام العالمى نفسه. بل لن اتناول ايضا المرحلة الستالينية بعد الحرب العالمية الثانية وهى مرحلة الحروب الباردة الاولى.

على اننى اضيف الى ماسبق ملحوظة تخصنى شخصياً فقد حضرت بصفتى مواطناً مصرياً- التجربة الناصرية. وأود أن أقول فى هذا الشأن -ودون أن أخشى ان ابدو هنا عديم التواضع- اننى طرحت منذ عام١٩٦٠ فكرة ان منطق النظام السائد فى اتجاهه الرئيسى كان لابد ان يؤدى الى ماحدث بالفعل بدءاً بعام ١٩٧١، اى «الانفتاح» الذى أفضل أن أسميه «الكومبرادورية». كما اننى قدمت فكرة تطور مشابه وارد بالنسبة الى تجارب «اشتراكية» اخرى تبلورت فى عديد من البلدان العربية والأفريقية خلال النصف الاول من الستينيات. وأقصد الجزائر ومالى وغنيا وغانا...الخ. هذا وكان الرأى« السائد فى صفوف اليسار المصرى والعالمى يعتبر هذا الحكم «غير واقعى» على أقل تقدير. هكذا آل تحليلى هذا الى انحيازى الباكر للنقد الذى لمح اليه الحزب الشيوعى الصينى للقياده السوفيتية خلال الاعوام١٩٥٧-١٩٦٠ ثم قدّمه بشكل واضح وعلنى فى «الخطاب فى ٢٥نقطة» لعام١٩٦٣، كما اننى رأيت فى الثورة الثقافية منذ عام١٩٦٦ (أى قبل ان تنتشر عالميا المبادئ التى قامت هذه الثورة عليها فى أعقاب حوادث ١٩٦٨) البدء بالاجابة الصحيحة"لأزمة الاشتراكية»

وفى تناولى للموضوع فى هذا المقال اقتصرت على ذكر المواقف التى اتخذتها أنا شخصياً خلال الاعوام الثلاثين المعنية والتى عبرت عنها كتابة، الأمر الذى قد يعطى للقارئ احساسا بعدم التواضع على اننى اود أن اؤكد هنا بقوة اننى لم انفرد فى هذه الاحكام التى شاركتها مع غيرى خاصة فى الحركة التقدمية المصرية، وان كانت هذه الآراء لم تنتشر دائما أو لحقها التجاهل، ولو اننا لم نمثل للأسف عدا اقلية كما سبق ان قلت. كما اننى مدرك تماما أن هناك تيارات فكرية فى مجرى الفكر الماركسى ظهرت منذ قيام الثورة الروسية ومنها التروتسكية وكذلك تيارات ظهرت فيما بعد مثل التيتوية والماوية نظرت للممارسة السوفيتية نظرة نقدية . على أن هذا المقال لن يتناول نقاش هذه النظريات بشكل عام.

(١)

١- منذ عام١٩٦٠ بالتأكيد، والى حد ما منذ عام١٩٥٧، توقفت عن اعتبار المجتمع السوفيتى «اشتراكى» الطابع وأن السلطة الحاكمة فيه مثلت نوعا من حكم «الطبقة العاملة» بل لم اقبل الوصف التروتسكى المعروف فى هذا الشأن. الا وهو ان للنظام طابعا «عماليا مشوها تشويها بيروقراطياً».

فرأيت ان الطبقة الحاكمة(أقول الطبقة) والمستغلة كانت فى واقع الامر بورجوازية الطابع. اعتمد حكمى علىَ ملاحظة ان طبقة «النومنكلاتورا» كانت دائما تتطلع الى مستقبلها فى مرآة الغرب فتميل الى تقليد نموذجه. وكان ماو قد ادرك ذلك تماما ولخص حكمه فى جملة موجزة القاها عام١٩٦٣:«أنتم (وكانت الخطبة موجهة لكوادر الحزب فى الصين) بنيتم بورجوازية كما سبق أن فعله الحزب فى الاتحاد السوفيتى، فلا تنسوا: «البورجوازية لاتريد الاشتراكية بل تريد الرأسمالية». استنتجت من هذا التحليل ماكان يبدو لى استنتاجات ضرورية فيما يخص طبيعة ودور الحزب وموقف الطبقات الشعبية من نظام الحكم. فكان يبدو لى واضحا ان الشعب بشكل عام لم ينظر الى هذا الحكم على انه «حكمه» (ولو ان السلطات استمرت تطلق على نفسها صفة الاشتراكية»)، بل على أنه عدوه الاجتماعى. وفى هذه الظروف كان الحزب قد صار منذ زمن غير قليل «جثة اصابها التعفن»، فأصبح فى واقع الامر أداه للسيطرة الاجتماعية على الطبقات الشعبية من قبل الطبقة الحاكمة المستغلة. وكان دور الحزب فى هذه الظروف

عبارة عن «عصابات قيادية»، لكل منها شبكة «زبائن» (موالين) فى صفوف الشعب يقوم ارتباطهم بهرم القيادة على أساس الولاء الشخصى والاستفادة من مزايا مختلفة، علما بأن العضوية فى الحزب كانت ضرورية للحصول على اقل ميزة. وبهذا الاسلوب كان دور الحزب ان يشل الجماهير ويفتتها ويحول دون قيامها بالعمل الموحد من اجل التحرر والتقدم. هكذا لم ار اختلافا جوهريا بين هذا الحزب والأحزاب «الوحيدة» العديدة للعالم الثالث التى لعبت دورا مشابها تماما. ومنها أحزاب ناتج تطور الحركة الوطنية الجذرية (والتى تسربلت احيانا بثياب «الاشتراكية») مثل الناصرية وجبهة التحرير الجزائرية والبعث وعديد من الأحزاب الوحيدة الحاكمة المماثلة، ومنها أيضا أحزاب وحيدة تحكم فى بلاد لم تدّع انها «اشتراكية» على الإطلاق بل وافقت علنا على التعاون مع الغرب (مثل ساحل العاج ودول أخرى عديدة). فأرى أن هذا الشكل من الحكم المعتمد على «الحزب الوحيد» يمثل شكلا عاما يناسب احتياجات بورجوازية لاتزال فى مرحلة التكوين وبالتالى لم تنجز بعد هيمنتها الأيديولوجية على المجتمع. فتتجلى الهيمنة فى كون أيديولوجيا الطبقة الحاكمة قد أصبحت الأيديولوجيا المهيمنة مجتمعيا. والى ان يتحقق هذا الشرط لا يبدو الحكم حكما شرعيا حقيقيا اذ ينقصه الوفاق الاجتماعى على المبادئ الأساسية التى يعتمد عليها.

اقول ان هذه الممارسات من قبل الحكم التى تشتت الجماهير تنتج بدورها بالضرورة فقدان الوعى السياسى بالغ السلبية فى الأجل الطويل. فالحقيقة هى أن هذا النقص فى الوعى السياسى مسئول اليوم فى الاتحاد السوفيتى عن التصور البدائى للجماهير التى لاتزال تعتقد ان الحكم السابق كان حقيقة «اشتراكيا» وبالتالى «ان الرأسمالية افضل..».

أثبت التاريخ اكثر من مرة ان الأحزاب من هذا النوع تنهار كبنيات ورقية فى اللحظة التى تخسر فيها قيادتها احتكار الحكم. فأعضاء هذه الاحزاب غير مهيئين للتضحية من أجل الدفاع عنها. ألاحظ ان الصراع الداخلى فى هذا النوع من الأحزاب يتخذ دائما شكل «ثورات سراى» دون أى تدخل من قبل جماهير الأعضاء الذين يكتفون بالانحياز البعدى للكتلة الفائزة فى صراع القيادة. ولذلك لم اندهش عندما تحول على بغتة حزب «الاتحاد الاشتراكى» من الناصرية الى الساداتية، كما لم أندهش عندما انقرض هنا وهناك، فى لحظة، حزب حاكم كان يدعى أنه يمثل قوة اجتماعية لا منافس لها. كذلك -ولنفس السبب- لم أندهش من خمول «ملايين الشيوعيين السوفيتيين» منذ عام ١٩٨٩.

٢- لئن كان يبدو لى واضحا أن المجتمع السوفيتى لم يكن «اشتراكيا»، فإن توصيفه وصفا إيجابيا أمر شائك ومعضلة حقيقية.

لن أعود إلى الأسباب التى دفعتنى إلى التوقف عند اعتبار النظام السوفيتى اشتراكى الطابع. فالاشتراكية فى نظرى لاتعرف سلبيا («إلغاء الملكية الفردية») بل تتطلب إيجابيا إقامة علاقات عمل غير تلك التى يحددها نظام العمل الأجير، وعلاقات اجتماعية تتيح للمجتمع فى كليته (وليس لمجرد جهاز يعمل باسمه ويحتكر القرار) فرصا لممارسة نوع من السيطرة على مستقبله، الأمر الذى يتطلب بدوره ممارسة ديموقراطية متقدمة أكثر تقدما مما هى عليه فى أفضل الديموقراطيات البورجوازية. ومن الواضح أن هذه الشروط لم تتوافر فى الاتحاد السوفيتى الذى لم يختلف جوهريا فى أهم هذه المجالات عن المجتمع الرأسمالى المصنع. ولئن كان يختلف فى مجال ما، فإن الاختلاف لم يكن فى صالحه. فممارساته الاتوقراطية مثلا تشبهه بنظم رأسمالية الأطراف وتميزه عن نظم رأسمالية المراكز.

وبالرغم من كل ذلك لم أجد فائدة فى تسمية النظام «رأسمالى»، ولو أن طبقته الحاكمة تستحق أن تعتبر بورجوازية. فكانت حجتى فى هذا الشأن أن الرأسمالية تفترض تجزئة ملكية رأس المال وهى القاعدة التى تقوم المنافسة عليها بينما التمركز «الدولى» فى مجال هذه الملكية ينتج منطقا مختلفا فى تراكم رأس المال. هذا وأضيف أيضا أن ثورة ١٧ لم تكن بورجوازية الطابع، لامن حيث القوى الاجتماعية التى قامت بها، ولا من حيث الأيديولوجيا وأهداف المشروع الاجتماعى التى استوحت بها قيادتها (ولا أعتقد أن هذه الأمور يمكن تجاهلها).

لا أعلق شخصيا أهمية كبيرة على التسمية الإيجابية للنظام السوفيتى، فقد استخدمت فى هذا الشأن تسميات متتالية هى رأسمالية دولة ثم رأسمالية احتكارية دولة ثم دولنة التى لم أرتح لها تماما فأبديت تحفظات عليها مشيرا إلى اللبس الذى قد تحمله هذه التوصيفات، وأخيرا التجأت إلى نعت محايد هو «نمط إنتاج سوفيتى». وأعتقد أن بيان ظروف تكوين النظام وفهم حركته وتطوره ثم -على ضوء ذلك- اعتبار مختلف احتمالات مستقبله، هو أمر أهم من مجرد إلقاء اسم عليه.

لست أنا من هؤلاء الذين يندمون على حدوث ثورة ١٧ فيقولون أنه كان ينبغى «الامتناع عن القيام بها لأن الظروف الموضوعية للمجتمع الروسى لم تكن تسمح بالتحول إلى الاشتراكية»، وبالتالى كان يجب وقف الحركة عند مرحلة الثورة البورجوازية». فانطلق دائما من ملاحظتى الجوهرية ألا وهى أن التوسع الرأسمالى العالمى يحمل فى طيه تفاقم الاستقطاب بين المراكز والأطراف، الأمر الذى يثير بالضرورة انتفاضة شعوب الأطراف - ضحايا الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل- ضد هذا النظام.

ولايمكن لشخص تقدمى إلا أن يقف إلى جانب هذه

الانتفاضات والشعوب المغلوبة. أضيف إلى ذلك أن توقف حركة الثورة عند مرحلتها البورجوازية كان لابد أن يؤدى إلى إجهاض آمال الشعوب المعنية إذ أن الظروف الموضوعية التى تعانى منها تلك الشعوب المتمردة ستحول دون إنجاز حل لمشاكلها الأساسية، التى ثارت الشعوب من أجل حلها. فالتنمية المبنية على مثل هذه الثورة المبتورة لابد أن تظل فى إطار الرأسمالية الطرفية. بعبارة أخرى أرى أن وقف الحركة عند هذه المرحلة هو فى نهاية الأمر خيانة آمال الشعوب المتمردة..

هكذا فتحت الثورة الروسية ثم الصينية مرحلة انتقالية طويلة مآلها غير محددة مسبقا، بمعنى أن دينامية تطورها يحتمل أن تؤدى إلى تبلور رأسمالى جديد -مركزى أو طرفى- كما أنه يحتمل أيضا أن تفتح مجالا لتقدم نحو الاشتراكية على صعيد المجتمع المعنى وعلى صعيد عالمى. فالمهم فى هذه الظروف هو تحليل مغزى التطورات المحققة وبيان الاتجاه الذى تؤول إليه. وقد قدمت فى هذا الإطار أطروحتين لاتزالان تبدوان لى أساسيتين (بالرغم من أن الأغلبية فى اليسار الشيوعى لم تقبلهما)، وهما:

(١) أن التحول إلى الجمعيات الزراعية الذى أمر به ستالين عام١٩٣٠ والشكل الذى تم به هذا التحول قد أسقطا التحالف بين الفلاحين والعمال -العمود الفقرى للسلطة الشعبية التى أنتجتها ثورة ١٩١٧- ففتح سبيلا لإقامة دولة استبدادية تبلورت «الطبقة الجديدة» فى ظل حكمها:

(٢) أن اللينينية نفسها عانت من حدودها التاريخية (وهى حدود ظهرت فيما بعد) بمعنى أنها لم تقطع بالتشوه الاقتصادى للأهمية الثانية (حركة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ماقبل الحرب العالمية الأولى) قطعاً باتا. وقد بان هذا النقص فى رؤية اللينينية للتكنولوجيا التى اعتبرتها محايدة اجتماعيا. قلت إن هذا النقص قد لعب دوره فى خيار التحول إلى الجمعيات الزراعية المشار اليه.

هذا يعنى أن مجتمع «الانتقال» يتصدى فعلا لاحتياجات متناقضة: فمن جانب عليه أن ينمى قوى الإنتاج بالمعنى البسيط والدارج للكلمة، أى أن يتجه فى اتجاه «اللحاق» إلى حد ما، ومن جانب آخر هو نظام ناتج عن ثورة وضعت لنفسها مهام «بناء مجتمع آخر»، غير رأسمالى، غير قائم على الاستغلال والاستلاب الاقتصادى الذى يقلص بدوره تدريجيا مصدرى الثروة الانسانية وهما الإنسان نفسه (بتقلصه إلى مجرد «قوة عمل») والطبيعة التى تعتبر فى هذا الإطار الاستغلالى مصدرا لاينضب). فهل من الممكن أن يوفق نظام الانتقال بين هذين الهدفين المتناقضين؟

لقد رأيت دائما أن هذا التوفيق ممكن ولو أنه عسير الإنجاز، وأن التوافق هذا يتطلب اتخاذ حلول عملية وسطى بشرط أن تنخرط هذه فى إطار اتجاه عام يعطى وزنا متزايدا للهدف الرئيسى ألا وهو «اقامة مجتمع آخر». هذابينما التشوه الاقتصادى (وقلت إن اللينينية لم تتحرر تماما منه) يضغط فى الاتجاه المعاكس أى إعطاء أولوية شبه مطلقة «للحاق».

هذا هو السبب الذى شجعنى على الانحياز نحو الماوية منذ عام١٩٥٨ ثم الوقوف مع الثورة الثقافية منذ عام١٩٦٦. ولن أعود إلى نقاش هذه المواقف التى لا أزال اعتبرها سليمة فى جوهرها. فقد رأيت فى نقد ماو للتشوه الاقتصادى عودة صحيحة إلى ماركس وإنجازاً لتلك القطيعة النوعية التى لم يقم بها لينين حقيقة، وكنت قد عبرت عن هذا النقد بقولى أن «اندهاش لينين أمام خيانة كوتسكى (زعيم الاشتراكية الألمانية عام١٩١٤) هو فى واقع الأمر موقف اندهشت أنا منه، إذ أن التشوه الاقتصادى للاشتراكية الديمقراطية كان -فى رأيى- لابد أن يؤدى إلى هذه الخيانة. وأشير هنا إلى نقطة أساسية، وهى أن الماوية ذكرت لنا أن المسئول عن التشوه المذكور هو الحركة العمالية الغربية «المتقدمة» كما رأت أن انحياز هذه الحركة لصالح المشروع الامبريالى يمثل عنصرا أساسيا فى فهم جذور الانحراف.

قدمت الماوية إذن نقدا للستالينية من اليسار. هذا بينما خروتشوف وجه نقده لستالين من اليمين. فكان خروتشوف يقول: «لم نعط الأهمية التى تستحقها لمقتضيات التطور الاقتصادى (وقصد هنا الثورة التكنولوجية وتعمق التعالم) وبالتالى الى ماتدعو اليه هذه التطورات فى المجال السياسى (وقصد منح سلطة قرار اقوى لمديرى المشروعات، أى للبورجوازية السوفيتية)! وكان خروتشوف يسترسل بقوله ان هذه الشروط تتيح «تعجل اللحاق». هذا بينما كان ماو يقول: «يجب ألاننسى الهدف النهائى عند كل مرحلة من مراحل التطور». وكان هذا هو مضمون الشعار «فليكن البعد السياسى متحكما فى القرار الاقتصادى»، وهو مضمون لايمت الى الاتهام «بالارادية» بصلة. ثم لكى لاينسى هذا الهدف النهائى ركزت الماوية على مفهوم المساواة، خاصة بين العمال والفلاحين، علماً بأن هذه العلاقة تلعب دوراً أساسياً فى ظروف الصين الملموسة، كما كانت هى علاقة محورية ايضاً فى ظروف روسيا حول عام ١٩٣٠. وذلك من اجل تقوية التحالف بين الجماهير ودعمه تفاديا للنتائج الكارثية التى قد تترتب على تصفيته وهى نتائج تجلت فى المأزق السوفيتى منذ ذلك التاريخ.

وقد ساهمت فى هذا الإطار بطرح السؤال عن مضمون قانون القيمة المطلوب الاتخاذ به والسير على أساس مقتضياته، وقلت إن هناك ثلاثة خيارات ممكنة فى هذا الشأن هى:

١- العمل طبقا لمقتضيات قانون القيمة السائد على صعيد الرأسمالية العالمية، الأمر الذى يؤول بالضرورة الى تنمية طرفيه.

٢- إقامة اقتصاد وطنى متمركز على الذات، وفك الارتباط بالنظام العالمى من أجل إنجاز هذا الهدف، على أن يكون هذا النمط من الاقتصاد الوطنى شبيها لنمط الرأسمالية المتقدمة من نواح أساسية عديدة، وأسميت هذا الأسلوب العمل طبقا لقانون القيمة السائد فى النمط السوفيتى، كما وجدته خيارا لابد أن يشجع تبلور بورجوازية وطنية (سوفيتية).

٣- إقامة اقتصاد وطنى متمركز على الذات على اساس علاقات مساواة بين فئات الشعب المختلفة، وأسميت هذا الخيار العمل طبقا لقانون القيمة المناسب لمرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

وكان ماو يؤكد أن الخيار بين هذه الاحتمالات الثلاثة هو خيار سياسى فى جوهره. هل كان ماو خاطئا فى هذا الحكم؟ بل كان ماو قد توصل الى ان الخيار السليم يتطلب اعادة النظر فى دور الحزب واحتكاره السلطة، لان البورجوازية تتكون بالتحديد من داخل قيادة الحزب. وبالتالى اعلن الشعار الذى اضرم نار الثورة الثقافية: «فلنضرب القيادة العامة». فى الحزب. كان رأى ماو ان هذه العملية ضرورية من اجل اعطاء فرصة للقوى الشعبية لان تتقدم فى مواجهة البيروقراطية وان تفرض شروطا مؤاتية لانجاز مزيد من سيطرتها على الحياة الاجتماعية. اكان ماو خاطئا؟ يبدو لى ان التطورات اللاحقة فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين قد أكدت تماما صحة حكمه فى هذا المضمار وبالموازاة كان ماو يعتقد ان تنازلات امام ضغوط السوق بمعنى تنازلات فى صالح سلطة مديرى المشروعات ومزيد من المنافسة بين المشروعات وبين بعضها لن تساعد على دفع سلطة الشعب الى الامام. اكان ماو خاطئا فى ذلك ايضا؟

لا اقصد من وراء هذه الاقوال انه لم تكن هناك ايضا حاجة لتنازلات فى مواجهة السوق. فكانت مرحلة النيب فى العشرينيات فى الاتحاد السوفيتى مثالا ناجحا لمثل هذه التنازلات. ثم كانت الامور قد وصلت فى الاتحاد السوفيتى الى حد يفرض مرة اخرى تنازلات، منها تنازلات اكثر شجاعة من تلك التى تصورها الاصلاحيون منذ ايام خروتشوف، اقصد فقط ان مثل هذه التنازلات كانت تدعو الى تدعيم مواز للقوى الشعبية وتحديد اطارها بسلسلة من الاجراءات السياسية لعل اهمها هى الآتية:

١- الدفع نحو ديموقراطية النظام السياسى.

٢- الاخذ بالاصلاحات التى من شأنها ان تدعم مركز الطبقات الشعبية فى اطار هذه الديمقراطية على حساب سلطة البورجوازية (التكنوقراط).

٣- تأطير السوق من خلال سياسة اقتصادية متماسكة تعتمد مبدئيا على قانون القيمة لمرحلة الانتقال الاشتراكى فقد حاول اليوغسلاف انجاز هذه الشروط، ولكن -للاسف- بشكل محجوب ومبتور وباسلوب عانى من انفتاح خارجى متفوق على الحد اللازم، ادى بدوره الى انفلات الامور من ايدى السلطة الوطنية، تنازلات متفوقة ايضا فى مجال الادارة الاقتصادية باسم مقتضيات المنافسة الخارجية ادت الى تفاقم الفجوة بين مختلف الجمهوريات، والاخذ بمبدأ اللامركزية لدرجة آلت الى انفلات الامور من ايدى مجموعات العمال فى اطار التسيير الذاتى وجعلها متنافسة بعضها ببعض. اما الاتحاد السوفيتى فلم يحقق شيئا ما فى هذه الاتجاهات. وفى الصين اعلنت هذه المبادئ فى مرحلة الماوية دون ان يتحقق تنفيذ حقيقى لها، ثم اخذ النظام اللاحق فى اتجاه معاكس لها.

لاازال اعتقد ان الماوية كانت على حق من حيث المبدأ، وارى ان التطور اللاحق -فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين- يؤكد تنبؤاتها. فالتنازلات لصالح الرأسمالية شجعت البورجوازية من جانب واضعفت احتمال وقوع رد فعل ناجح من قبل الطبقات الشعبية من الجانب الآخر. هذا وقد آن الوقت ايضا لاعادة النظر فى تقييم الماوية وكشف حدودها التاريخية كما فعلناه بالنسبة الى ماركس نفسه الذى وجدته -وكتبت ذلك- انه لم يعط لظاهرة الاستقطاب فى التوسع الرأسمالى العالمى ماتستحقه من نصيب. على ان هذه المهمة تخرج عن موضوع هذا المقال.

٣- ان المشكلة المحورية بالنسبة الى نمط الانتاج السوفيتى هى معرفة ما اذا كان هذا النمط يمثل نموذجا غير ثابت -اى خاصاً بمرحلة انتقال فقط- فلابد ان يوصل الى الرأسمالية او الى الاشتراكية، ام اذا صار نمطا ثابتا جديدا وربما -بالرغم من نواقصه- مشيرا الى مستقبل المجتمعات الاخرى الاكثر تقدما، اى مجتمعات الرأسمالية الكلاسيكية.

اعود هنا الى هذا الموضوع واطرح بمناسبته نقدا ذاتيا. ففى عدد من المناسبات خلال الحقبة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ طرحت الفكرة ان النمط السوفيتى قد صار نمطا ثابتا ذا طابع «طبيعى» الى حد ما، معتمدا فى قولى هذا على ملاحظة ان الاتجاه الطبيعى فى حركة تمركز رأس المال لابد ان ينقل النظام من مرحلة سيادة الاحتكارات الخاصة الى احتكار دولنى. لعل هناك اشارات عديدة قد ظهرت لتؤكد صحة هذا القول. ولا اقصد هنا الثبات الظاهرى للنظام السوفيتى فى عهد برجينيف. كنت اقصد هنا العودة الى نظريات «قديمة» كانت قد ظهرت قبل نضوج اوانها، مثل نظرية بوخارين التى قالت ان الرأسمالية ستتطور نحو رأسمالية دولة احتكارية، كما كنت ارى اشارات عديدة فى مجال الفكر السائد عندئذ، مثل نظرية بان تنبرجن التى ادعت ان النظام السوفيتى يميل الى التقارب من النظم الغربية، وان هذه الاخيرة تتطور هى الاخرى فى اتجاه التشابه مع النظام السوفيتى. وقد كانت هناك بعض المواقف التى

اتخذتها الاشتراكية الديمقراطية الاكثر تقدما تتجه فعلا فى هذا الاتجاه. فاعلن الاشتراكيون فى السويد مشروع «شراء» الصناعة من الرأسماليين وانشاء صندوق تديره النقابات من اجل انجاز الهدف، كما ان ظهور «الاوروشيوعية» فى تلك الايام دعم احتمال تحقيق هذا التنبؤ.

على ان مبدأ مركزية ملكية الدولة يلغى المنافسة وبالتالى، يلغى عدم الشفافية الناتج عن آليات السوق. وهنا شبه فعلى بين نمط قواعد تحديد الاسعار المدارة من خلال الاحتكارات الخاصة فى الغرب ونمط تخطيط الاسعار من قبل جهاز الدولة فى الاتحاد السوفيتى، ولابد ان يؤدى الغاء عدم شفافية السوق الى هيمنة أيديولوجية، علما بالطبع بان الايديولوجيا المعنية فى الظروف الجديدة ليست ايديولوجيا هيمنة الميتافيزيقا للعهد السابق على الرأسمالية (عصور نمط الانتاج الخراجى). فكنت ارى ان الايديولوجيا المهيمنة ستكون مؤسسة على الاستلاب السلعى. هكذا اكتشفت مغزى رواية١٩٨٤ لأورويل، فلعبت دورا فى انعاش ذكر المؤلف المنسى. كما أن ملاحظة خطورة فعل الاجماع الاحادى الابعاد فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية فى الغرب المعاصر (والنقد الجذرى لهذا الاجماع يوجد فى مؤلفات ماركوز- لاسيما فى «الانسان ذو البعد الواحد»)، وكذلك العودة فى قراءة بولانى، قد دعمت عندى اعتبار احتمال التطور فى هذا الاتجاه. فرأيت ان النمط الدولنى يمكن ان يصير نمط المرحلة العليا للرأسمالية. لم لا؟ وفى هذه الفرضية يكون النمط السوفيتى شكلا اوليا وبدائيا له، يشير الى مستقبل مفزع فى واقع الامر، وغير مرغوب فيه على الاطلاق. اقول اليوم: ألا يتحرك الآن ستالين فى قبره ويندم على انه لم تكن لديه اداة لفرض «اجماع الرأى» فعالة على نمط شبكة التلفزة الامريكية سى ان ان (المعروفة عالميا منذ حرب الخليج!) بدلا من اداة بدائية مثل جريدة البرافدا!

وقد شجعنى هذا التنبؤ بورود احتمال نحو الدولنة الى العودة فى تقييم التطور التاريخى فى اجله الطويل. فالملاحظة ذات قيمة دالة، هى هنا ان صراع الفلاحين ضد الاقطاع لم يؤد الى انتصار الطبقة المستغلة بل الى استفادة عنصر ثالث هو(البرجوازية) من صراع الطبقات الاساسية لعهد الاقطاعية من خلال تثبيت حكمه على حساب طرفى النزاع الاصليين. فلماذا لن تتكرر الظاهرة بحيث ان عنصرا ثالثا جديدا («الطبقة الجديدة» المعتمدة على الدولنة) يستفيد مرة اخرى من صراع العمال ضد الرأسماليين؟

على ان التطورات اللاحقة كذبت ظاهريا تصوراتى فالنظام السوفيتى اثبت للجميع انه «غير ثابت - هذا هو اقل مايمكن ان يقال عنه الآن!. اما الهجوم الرجعى العالمى الذى اخذ فى المد منذ عام١٩٨٠ وقد اتخذ اتجاها معاكسا لما كنت تنبأت به، فوضع فى مقدم المسرح شعارات الاهلنة وتراجع الدولة...الخ.

ولكن أيجب اعتبار التجليات السائدة حاليا على انها اشارات دالة على الاتجاه فى الاجل الطويل؟ دون اعتبار مايحدث فى باطن المجتمع؟ قطعا انتهى «النموذج السوفيتى» فاثبت انه غير قادر على ان يمثل بديلا تستوحى به المجتمعات الاخرى فى تطورها. ولكن، لعل هذا الفشل هو فقط ناتج نقاط ضعف ونواقص هذا الشكل البدائى للدولنة، الامر الذى لايمنع ظهور نمط دولنى حقيقى ينبت على ارضية المجتمعات المتقدمة، وذلك بعد فوات مد موضة الليبرالية السائدة حاليا.

انتقل الآن الى ملاحظات ذات طابع آخر، لاتخص المستقبل البعيد بل الحاضر والقريب، فهى ملاحظات تتعلق بمشكلة عدم ثبات مرحلة الانتقال. ان النمط السوفيتى قد شكل نموذجا لدورة تاريخية شاملة وصلت الآن الى نهايتها. فقد رأيت فى هذا الصدد ان توصيف مرحلة الانتقال بانها اشتراكية الطابع هو وصف خداع. ولاتكفى اضافة نعت مخفف على التسمية كانها اشتراكية بدائية مثلا وسبق اننى وافقت على هذا الوصف، ذلك لان الاشتراكية لاتمثل عدا واحد من احتمالات النظر خلال الانتقال. وبناء على هذه الملاحظة رأيت من الافيد اطلاق تسمية اخرى على المرحلة هى مرحلة وطنية شعبية. سبق ان تقدمت بهذا الطرح قبل عام١٩٨٩ أى قبل تهافت النظام السوفيتى. فرأيت ان النعت «وطنى» يشير الى التناقض المحورى الذى تواجه مرحلة الانتقال الا وهو التناقض بين اهداف المرحلة وبين منطق توسع الرأسمالية العالمية (وهنا اربط هذا النعت مع نظريتى لفك الارتباط). كما ان النعت «شعبى» يشير الى كون كتلة الطبقات المكونة للنظام غير بورجوازية الطابع ولاكتلة تقودها «بروليتاريا» تميل طبيعيا الى الاشتراكية. وفى هذا الاطار تبدو مرحلة الانتقال غير ثابتة من حيث الجوهر فى حد ذاتها. فإما أن تؤول الى الرأسمالية، وهذا ماحدث بالفعل فى الاتحاد السوفيتى، او يحتمل ان تتطور فعلا فى اتجاه الاشتراكية.

٤- ولما كانت الدولة السوفيتية قد وصلت الى نهاية مطافها، فينبغى ان يحكم على ماحققته وما لم تحققه خلال تاريخها. ولايبدو لى الحساب النهائى لهذه التجربة ايجابيا أو سلبيا فى الجوهر. فالاتحاد السوفيتى -ومن بعده الصين بل والدول الصغيرة لشرق اوروبا- قد انجزت فعلا من خلال تجاربها اقتصادات وطنية متمركزة على الذات كما لم يفلح فى تحقيقها اى بلد من بلدان رأسمالية الاطراف. وسبق ان قلت فى هذا الصدد ان سبب المعجزة يكمن فى ان البورجوازية السوفيتية نشأت على تربة ثورة وطنية شعبية رغم ان هذه الثورة صورت نفسها على انها اشتراكية، بينما بورجوازيات العالم الثالث تكونت فى خط سير التوسع الرأسمالى العالمى وبالتالى اتخذت منذ البدء طابعا كومبرادوريا سائدا. على ان الطابع الملتبس للثورة وبعدها الاشتراكى قد خلقا مجتمعا يتسم بسمات خاصة

له. فالطبقات العاملة كسبت فعلا حقوقا اجتماعية (الحق فى العمل، الخدمات الاجتماعية ...الخ) لانظير لها حتى فى الرأسمالية المتقدمة. اضيف الى ذلك ان حقوقاً مماثلة لم تحقق فى المراكز الرأسمالية الا بعد عام ١٩١٨ واحيانا بعد عام ١٩٤٥ فقط، ومن خلال صراعات حادة فرضت تنازلات من قبل البورجوازية خوفا من خطر الشيوعية، وبالطبع لانظير لهذه المكاسب فى رأسمالية الأطراف الهمجية.

على أن الخيار الرأسمالى العلنى الآن فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى يعيد فى جدول التاريخ احتمال تطريف الاقتصاد والمجتمع. علما بان كلاً من الطبقات الشعبية والبورجوازية المحلية غير مهيأة لمواجهة تحديات النظام العالمى، بسبب غياب وعى سياسى. وهذا الوضع خطير وناتج الاستبدادية المنهارة. اعترف باننى لم اقدر هذا العامل الاخير تقديرا سليما. ولذلك كنت اتصور -عن خطأ- ان الشعوب والطبقات الحاكمة فى هذه البلاد قادرة على ان تسيطر على الامور وتضمن انتقالا منظما وتدريجيا الى الرأسمالية ومقرطة الممارسات السياسية. بل كنت اتصور ان الطبقات الشعبية ستستطيع فى هذه الظروف ان تضغط على التطور فى صالحها وان تحقق توازنا افضل بين ميولها الاشتراكية وبين مقتضيات حكم السوق. علما بان مطالب الطبقات العاملة لاتقتصر فى هذا الاطار على مجرد ضمان حقوق اجتماعية، بل يجب ان تتجاوزه لتشمل قدرا من انجاز السيطرة على القرار الاقتصادى فى ادارة المشروعات والقرار العام على مستوى المجتمع والدولة. كما ان مقتضيات السوق لاتمثل وسيلة تحقق البورجوازية من خلالها طموحاتها فقط بل تعنى ايضا اكثر من ذلك. وكنت بالتالى اتصور ان البرسترويكا من شأنها ان تفتح مجالا جديدا لنقاش مستقبل الاشتراكية على صعيد عالمى.

علىّ الآن ان اقدم للقارئ نقدا ذاتيا فى هذا الصدد، اذ ان هذا التطلع الرأسمالى السائد فى الاتحاد السوفيتى استبعد تماما اى احتمال آخر وان الانزلاق السريع نحو رأسمالية همجية لايجد حاليا عائقا فى سبيله، ولكن أليس من المحتمل فى الاجل الاطول ان يحتدم الصراع الاجتماعى مرة اخرى حول هذه المشاكل بعد ان تكتشف الجماهير ان التضحيات المفروضة عليها ليست مؤقتة ولامقتصرة على فترة انتقال قصير كما يقال بل انها ذات طابع دائم؟

هذا وقد دخل النظام السوفيتى فى ازمة اصبحت ازمته الاخيرة منذ زمن طويل. وسبق ان حللت هذه الازمة فى اطار منهجى قائم على بيان مضمون الصراع الاجتماعى فى داخل النظام نفسه. فتتجلى -فى هذا الإطار- هذه الازمة فى عجز النظام عن الانتقال من مرحلة تراكم توسعى الى مرحلة تراكم كثيف. علما بانه قد نجح فى التراكم التوسعى نجاحا نموذجيا فى النصف الاول من حياته. واود ان اشير هنا الى ان عجزه عن الانتقال الى التراكم الكثيف يقوم دليلا على انه نظام غير رأسمالى الطابع، اذ ان الرأسمالية تتسم بالتحديد باعادة تكوينها على اساس تراكم كثيف.

فالسبب الاجتماعى الذى حال دون انجاز هذا الانتقال هو بكل بساطة قدرة الطبقة العاملة على استخدام حقها فى العمل وعصيانها ضد اوامر مديرى المشروعات الذين لا يتمتعون بالشرعية التى تميز صاحب العمل فى الغرب، اذ ان المديرين يمثلون هنا- فى النظرية والايديولوجيا الرسمية- سلطة العمال. اى بعبارة اخرى قلت ان التوافق الاجتماعى الذى قام عليه النظام فى مرحلته الأولى قد أنضب نفسه. فالتراكم التوسعى الذى تجلى فى نوع من التحديث الشعبى للمجتمع من خلال تعميم التعليم وتوافر فرص للترقى الاجتماعى قد بلغ حدوده. وقد سبق ان قال ذلك كل من تولياتى وبرلنجر -باسلوبيهما الخاصين- فكان على النظام اما ان يتقدم الى الامام من خلال نقد الستالينية من اليسار او ان يعجل فى التطور نحو اليمين فى اتجاه التحول الى نظام رأسمالى كلاسيكى يعتمد على مبدأ التحديث النخبوى على نمط مايحدث فى العالم الثالث. وقد اختارت البورجوازية المحلية هذا الاسلوب الاخير، فأكدت اهمية الالتجاء الى «قواعد السوق» من اجل اجبار الشعب على «العمل» ثم الالتجاء الى مبدأ اهلنة الملكية من اجل وقف حركة التصاعد الاجتماعى واغلاق بابه بواسطة سيادة الملكية الخاصة، ولم يتجل هذا المطلب الا خلال السنوات الاخيرة للنظام.

هذا وقد رفضت دائما -ولا أزال أرفض- المشابهة بين هذه الازمة الخاصة بالنظام السوفيتى وازمات الرأسمالية التى تتسم جوهرياً بدينامية مختلفة.

كما اننى رفضت -ولا ازال ارفض- التحاليل التى تطرحها وسائل الدعاية الرأسمالية المروجة ويمكن هنا ذكر الآتى:

١- ان التضاد المزعوم بين «اقتصادات النقص» الاشتراكية «واقتصادات الوفر» الرأسمالية خطاب ايديولوجى خاو، فالنقص الذى يتجلى ظاهريا فى الطوابير الطويلة امام المحلات ناتج سياسة إرادية حددت مستوى منخفضا للاسعار من اجل فتح باب للاستهلاك، تنازلا للضغوط فى اتجاه المساواة من قبل الجماهير والفئات الوسطى. ويكفى ان ترفع الاسعار لكى تنقرض الطوابير.. بالرغم من ان النقص لايزال موجودا بشكل آخر، فالبضائع تكثر فى اسواق المكسيك ومصر، ولاترى طوابير امام محلات الجزارين مثلا بالرغم من ان استهلاك اللحم لا يمثل فى هذين البلدين الانسبة قليلة من استهلاك البلدان الشرقية له. ان البنك الدولى قد صنع سمعة الاقتصادى المجرى كورنارى صاحب هذه النظرية الطفيلة!

٢- ان التضاد بين «اقتصادات الامر» (غير عقلانى فى حد ذاته) «واقتصادات السوق» (التى يفترض ان تحقق آلياتها حلولا عقلانية فى حد ذاتها) هى ايضا اطروحة صيغت فى

الجامعات الامريكية، وهى لاتتجاوز حدود الايديولوجيا المبسطة. فالواقع هو ان الاقتصاد السوفيتى اعتمد دائما على مزيج من الضوابط المؤسسة على آليات السوق -منها ضوابط بعدية وضوابط قبلية تحددت من خلال توقعات الخطة (السليمة او الخاطئة) والاوامر الادارية، خاصة فى مجال الاستثمار. اما السوق فليس مغزاها الحقيقى هو ماتدعى الايديولوجيا الليبرالية انه عليه، وليست السوق ضابطا تلقائيا ومعيارا عقلانيا مطلقا اذ تعمل آلياتها فى اطار مقتضيات النظام الاجتماعى وسياسات الدولة التى تضع حدودا لها. ان المشكلة الحقيقية هى مشكلة ذات طابع آخر: دينامية التراكم فى نظام تسود فيه مركزية الدولة (وهى سمة تناسب سلطة طبقة -دولة موحدة) تختلف عن دينامية التراكم الرأسمالى، اما فعل السوق فليس ناتج قوانين منافسة مجردة بل هو ناتج منافسة بين الاحتكارات.

٣- كانت فعلا اولوية ضمان الانتاج المخصص للدفاع قد فرضت مقتضياتها على الجهاز الانتاجى السوفيتى، على الاقل منذ عام١٩٣٥. هل يعنى ذلك ان المجتمع السوفيتى كان مجتمعا عسكريا؟ وانه بالتالى -وقبل ذلك- حمل فى طياته نزعة توسعية تدعو الى الفتح العسكرى لايمكن قهرها؟ اعتبر ان هذه الاقوال تعميمات غير علمية، موازية للقول الشائع أيضا بان الرأسمالية تؤدى «بالضرورة» الى الحرب. على العكس من ذلك ارى ان موضوع السلم والحرب والحكم على الانتاج المخصص للدفاع وسباق التسلح، لايمكن ان يناقش فى اطار البحث عن قوانين انماط الانتاج، بل مجاله الحقيقى هو التحليل الملموس والعينى للتناقضات التى تعمل فى اطار منظومة معينة ودراسة توازن القوى المحلية الوطنية والخارجية الدولية فى ظروف هيكلية وظرفية خاصة لكل مرحلة تاريخية. وفى هذا الاطار يبدو واضحا ان سباق التسلح لم يكن ناتج قرار سوفيتى مسبق بل فرض عليه من قبل اعدائه الحقيقيين، والآن من قبل أصدقائه المزورين وهم الدول الرأسمالية الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة وهى المسئولة عن المبادرة فى الحروب الباردة.

٤- كذلك ارى ان الخطاب عن «النظم الشمولية» (التوتالتيارية) -وهو خطاب سائد، له تجليات علمية ظاهريا فى الاوساط الاكاديمية وله ايضا تجليات مبسطة طفلية تذيعها وسائل الاعلام (ومن امثلة هذه الاخيرة قول احد رؤساء الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى «امبراطورية الشر»- وهو اسلوب لايختلف فى الجوهر عن حكم آية الله الخمينى فيما يخص النظم السياسية «الشرقية» و«الغربية»)- لايمكن اعتباره غير خطاب ايديولوجى. هل نسينا انه طبقا لهذا الخطاب لم يكن من الممكن تصور اية حركة ما فى داخل هذه المجتمعات المجمدة للابد؟

٥- قدمت منذ منتصف الستينيات نقدا لاطروحة المصلحين السوفييت، ووجدت فيها محاولة تجاوز الستالينية من اليمين. رأيت فى هذه الاطروحات ما اسميته «طوباوية اقامة رأسمالية دون رأسماليين». لقد تصور علماء مدرسة نوفوسيبرسك التى تخرج منها اغلبية الخبراء الذين يلهمون جورباتشوف اقامة سوق متكاملة ضابطة تلقائيا تماما على نمط نظرية فلراس، فدفعوا بهذه الفكرة الى اقصى حدودها المنطقية، وتوصلوا الى نفس النتيجة التى كان فلراس قد توصل اليها، وهى اطروحة عبر عنها بوضوح لامع الاقتصادى الايطالى بارون عام١٩٠٨، الا وهى ان السوق الكمالية تتناقض مع مبدأ الملكية الخاصة وتشتت رأس المال، بل تتطلب مركزية شاملة لصالح الدولة ثم تصفية مخاطر احتكار الدولة من خلال العمل حسب مبدأ عرض بيع بالمزاد المستمر مفتوح على جميع الافراد الذين لهم حق الاختيار الحر بين موقفين: إما ان يعرضوا قوتهم فى العمل للبيع أو ان يتقدموا كمرشحين ليكونوا «منظمين» للإنتاج فيقترضون رأس المال من اجل انجاز مشروعهم من الدولة المحتكرة للملكية. نجد هنا الحلم العلموى القديم لسان سيمون الذى طرح مشروع مجتمع تحكمه نخبة علماء على اساس المعرفة العلمية البحتة. هذا وجدير بالذكر ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية القديمة كانت قد ورثت هذا المشروع المثالى، الامر الذى دفع انجلز الى تقديم نقد لها استخدم فيه لاول مرة التعبير رأسمالية دون رأسماليين. ويمثل هذا الحلم -فى رأيى- نظرة اجتماعية تخضع لمقتضيات الاستلاب الاقتصادى اقصى خضوع يمكن تصوره، وهو بالتالى مشروع حاولت المادية التاريخية توضيح طابعه الطوباوى غير الواقعى وغير العلمى -على ان هذه الفلسفة هى المفتاح لجميع الاصلاحات المقترحة فى الاتحاد السوفيتى منذ عهد خروتشوف الى عهد جورباتشوف مرورا بالاصلاحات المخففة التى انجزت فى عهد برجينيف، وقد اثبت التاريخ ان هذه المواقف غير عملية فلا يمكن التمسك بها بل لابد ان تؤدى تدريجيا الى انزلاق نحو اليمين الى ان تصل الى نهايتها المنطقية اى تحول البورجوازية السوفيتية الى بورجوازية من الطراز الكلاسيكى معتمدة على الملكية الخاصة.

ومن هنا ندرك لماذا تمت ثورة١٩٨٩-١٩٩١ من فوق، اى لماذا كانت ناتج مبادرات الطبقة الحاكمة ولم تكن ناتج حركة شعبية. كنت قد وجهت ملاحظة مماثلة فيما يخص «الثورة المضادة» المزعومة التى حدثت فى مصر عام١٩٧١ والتى قلت عنها فى وقتها انها لم تكن ذات طابع ثورة مضادة حقيقية بل كانت مجرد تعجيل تطور اتجاهات كامنة نشأت فى ظل الحكم الناصرى. هذا بينما تقدم وسائل الاعلام الغربية صورة مشوهة اخرى عما حدث فى شرق اوروبا مفسرة الحوادث على انها تجليات لثورة ديمقراطية، دون ان تبين موقف التعرض الضعيف للديمقراطية الناتجة عن هذه التطورات والتى يمكن ان تكون فى

نهاية المطاف مجرد مرحلة انتقال الى رأسمالية همجية سترافقها بالضرورة عودة الى الأستبدادية كما تعلمه لنا التجربة التاريخية لرأسمالية الاطراف. وقلت ان تطورا -لكى يستحق ان ينظر اليه على انه ذو طابع ثورى حقيقى- لابد ان يقوم على نقد النظام من اليسار، على خلاف التحول الذى حدث بالفعل والذى لم يكن فى واقع امره عدا تعجل فى اتجاه التطور الطبيعى للنظام نحو اليمين. وجدير بالذكر هنا ان حدوث هذا التحول بالسرعة التى تم بها يقوض تماما اطروحة التوتاليتارية المجمدة للابد.

على أن جورباتشوف اقتنع بامكانية السيطرة على حركة الاصلاحات ولم يتصور ابدا ان اغلبية الطبقة التى يمثلها حكمه -وهى التنومنكلاتورا- سوف تتخطاه (وقد اثبت ذلك نجاح شعارات يلتسن)، كما لم يتنبأ اطلاقا بدرجة التفاهة التى توصل الحزب الشيوعى اليها وعجزه تماما عن القيام بالدور المنتظر منه اى دور حزام توصيل المشروع الاصلاحى للجماهير. والآن يبدو واضحا ان البورجوازية السوفيتية (النومنكلاتورا) هى الطبقة التى ستتكون بورجوازية الغد من عناصرها، فهى التى تستولى حاليا على وسائل الانتاج. وبالتالى اقول ان ما حدث ويحدث حاليا فى الاتحاد السوفيتى ليس ثورة اجتماعية، بالرغم من التغييرات السياسية الدراماتيكية التى يتطلبها التطور المتعجل نحو رأسمالية كلاسيكية فيفترض تحول مثل هذا بالضرورة تغييرا شاملا على مستوى تكوين النخبة الحاكمة. كنت قد القيت ملاحظة مماثلة بمناسبة الثورة الساداتية التى حدثت فى مصر عام ١٩٧١. كما اننا نجد فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ظواهر شبيهة للظواهر التى وجدناها فى مصر، منها على سبيل المثال تكوين سريع لطبقة «اغنياء جدد» (المافيا فى الاتحاد السوفيتى، البورجوازية الطفيلية فى مصر). اضيف إلى ذلك انه فى الظروف الخاصة للاتحاد السوفيتى يتم تفكك طبقة النومنكلاتورا الحاكمة ايضا على خطوط قومية وتحريك آمال وطنية لمختلف قوميات الاتحاد السوفيتى السابق، ولاشك ان الدول الغربية ستستغل هذا الضعف الاضافى للمجتمع السوفيتى (ونرى مثالا لهذا الاستغلال فى استخدام سلاح المعونة المالية). ربما بهدف دفع حدود روسيا الى الوراء الى ماكانت عليه فى القرن السادس عشر حينما كانت روسيا لاتتجاوز آفاق الموسكوفيا، وذلك من اجل ابعاد اى خطر مستقبلى من منافس روسى فعال ذى شأن فى المسرح الدولى.

وهنا اقدم نقدا ذاتيا اذ اننى شاركت وهم جورباتشوف فى قدرة النظام على القيام بالاصلاح المطلوب. وبالرغم من الطابع اليمينى للاصلاح المطروح (خاصة فى مجال ادارة الاقتصاد) كنت ارى ان البعد الديمقراطى الذى صحب حركة الاصلاح كان من شأنه ان يتيح للقوى الشعبية ان تضغط على التطور حتى تدفعه تدريجيا نحو اليسار. آنذاك لم اقدر تماما قيمة انهيار الوعى السياسى الذى بلغ درجة من الخطورة ادت الى شلل الطبقات الشعبية فلم تتحرك هذه الطبقات وتستخدم اداة الديمقراطية لصالحها وظلت عاجزة عن طرح بديل ايجابى مضاد للمشروع اليمينى السائد. هكذا غلبت خيبة الآمال التى خلقت تربة خصبة لظهور اوهام مختلفة، منها الاوهام المبنية على تأكيد الجوانب القومية للمشاكل والتى تتجلى فى نزاعات لامعنى لها بين قوميات الاتحاد السابق. كما ان تفكك وحدة الطبقة الحاكمة وانقسامها الى محافظين وانصار جورباتشوف وشعبويين يمينين.. الخ يحولان دون السيطرة على الاصلاح من فوق.

كنت اعتقد ان «الوطنية السوفيتية» وتمسك الطبقة الحاكمة بدور الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى من شأنهما ان يضعا حدا لخطر الانزلاق نحو التفكك. يبدو اننى لم اقدر تماما قوة الميول «الاستهلاكية» لهذه الطبقة وطموحاتها فى اللحاق السريع بالغرب فى هذا المجال لصالحها ولو على حساب اى اعتبار وطنى آخر. كما اننى بالغت فى تقدير وطنية الجماهير الشعبية. فقد اثبت الواقع ان الدفاع عن موقع الاتحاد السوفيتى فى هرم القوى العالمية لايهم كثيراً هذه الجماهير. ولهذا فالتخلى عن الوطنية له جوانبه الايجابية بمعنى ان من شأنه ان يساعد على طرح المضمون الاجتماعى لمشروع المستقبل طرحا يحتل مقدم المسرح. على ان للتخلى هذا جوانبه السلبية ايضا والخطيرة فى الاجل القصير اذ انه يعطى فرصة للدول الغربية ويضع فى جدول الاحتمالات الواردة تطريف اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى على نمط اوضاع العالم الثالث. هناك طموحات واضحة فى اوروبا الغربية -وفى المانيا بصفة خاصة- تتجلى فى مشروع تحويل اوروبا الشرقية الى «امريكا لاتينية» اخرى، تابعة لاوروبا الغربية على نمط التبعية فى القارة الامريكية.

(٢)

١- هناك تمفصل بين خيارات السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ومقتضيات ديناميكيتة الداخلية، شأن الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال شأن اى مجتمع حى اخر. فقد سبق قولى فى هذا الصدد ان الخطب الايديولوجية (الخطاب القائل ان النظام السوفيتى «توسعى» فى حد ذاته، او الخطاب المعاكس المدعى ان الدولة السوفيتية ترمى الى السلم بصفة دائمة...الخ) لم تقنعنى على الاطلاق. فقدمت بدلا منها تحاليل ملموسة واقعية للتمفصل بين الداخل والخارج بالنسبة الى الاتحاد السوفيتى والصين ومختلف المناطق الاخرى للعالم المعاصر، متبعا منهجاً هو هو بالنسبة الى الجميع. وفى هذا الاطار طرحت مشاهد مختلفة للتطور المحتمل، علما بان درجة احتمال وقوع كل منها تتوقف على ظروف متغيرة، كما اننى لفت الانظار الى ان تطورات الطبقات الحاكمة للعلاقة المعنية

بين الداخل والخارج- ومنها تصورات سليمة واخرى وهمية، ولاتتناسب واقع موازين القوى- لايمكن ان تتجاهل. ينطبق هذا المبدأ على الجميع، اى على السلطة السوفيتية والسلطات الاخرى.

قطعا ليس هناك مايضمن سلامة هذه التحاليل الملموسة التى تتأثر الى حد كبير بظروف اللحظة وبالتالى تعانى -فى كثير من الاحيان- من تعميم اتجاهات قد تنعكس فيما بعد، وسأشير فيما يلى الى بعض الاخطاء من هذا النوع التى ارتكبتها، وهى اذن مناسبة لتقديم نقد ذاتى فى كل من هذه الامثلة.

٢- فى تحليل السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، والحكم عليها من منظور انسانى تقدمى اشتراكى ديمقراطى على صعيد عالمى، لابد من تحديد ظروف المرحلة وتطور النظام العالمى.

كان النظام السوفيتى معزولا عالميا منذ نشأته الى الستينيات. وبالتالى كانت سياسته الخارجية دفاعية بشكل اساسى. واعتبر ان حكمى السابق هذا لايزال سليما بالنسبة الى المرحلة التاريخية المعنية، وقد طرحت فى هذا الاطار بعض الاطروحات الهامة المغزى فى رأيى والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

١- لم تتنازل الدول الغربية -الديمقراطية والفاشستية- منذ عام١٩١٧، عن هدف رئيسى هو هدم الاتحاد السوفيتى. فوجد الاتحاد السوفيتى نفسه عام١٩٤٥ -بالرغم من الدور الاساسى الذى لعبه فى هزيمة النازية- منهوكا وفى موقع مهدد مرة اخرى من قبل الولايات المتحدة التى احتكرت عندئذ السلاح النووى الجديد. لذلك لايمكن اعتبار اتفاقيات يالتا على انها مثلت نوعا من «تقسيم العالم» بين القوى الاستعمارية الفائزة، فلم يحقق الاتحاد السوفيتى من ورائها إلا حدا ادنى من شروط ضمان مستقبله.

٢- لم يرم الاتحاد السوفيتى -ولافى هذا الصدد الصين وفيتنام وكوبا- الى تصدير الثورة، بل على العكس من ذلك مارس ديبلوماسية حريصة كل الحرص، هدفها المبدئى هو الحفاظ على دولته. هكذا حدثت جميع الثورات الاخرى بالرغم من -واحيانا ضد- رغبة الاخ الكبير: فقامت الثورة الصينية ضد نصائح موسكو، كما ان ثورتى فيتنام وكوبا فرضتا نفسيهما، ولم اجد فى هذه الممارسات مايدعو الى الدهشة بل قبلتها وادركت اسبابها. على اننى رفضت دائما مع غيرى المبررات النظرية المقدمة من اجل مشروعية ثورية لديبلوماسية محافظة، واعتبرت انه من حق القوى الثورية ان تسير مسيرتها دون التنازل امامها، هذا هو مافعلته فعلا القوى التى انجزت اهدافها فى الصين وفيتنام وكامبوديا وكوبا.

٣- تقع مسئولية الحرب الباردة على الولايات المتحدة التى اتخذت القرار بمبادرتها منذ عام ١٩٤٧، بينما تمسك الاتحاد السوفيتى باتفاقية يالتا، كما يدل على ذلك موقفه من الحرب الاهلية اليونانية. ولم يحلم الاتحاد السوفيتى يوما ما اجتياح اوروبا الغربية. فالخطاب عن توسعية الاتحاد السوفيتى هو خطاب دعاية بحتة لا اساس لها. فالجدانوفية (نسبة الى جدانوف صاحب نظرية طرحت عام١٩٤٨ وقالت ان العالم انقسم الى معسكرين اثنين) هى بالتحديد التعبير عن هذه الدفاعية وتقديم تبرير على تمسك الاتحاد السوفيتى بنص اتفاقية يالتا وتخليه عن الخروج من حدودها، وقد فتحت هذه النظرية مرحلة انعزال نسبى للاتحاد السوفيتى -وللصين منذ عام١٩٤٩- فرضته الكتلة الاطلنطية التى لم تتخل هى عن التدخل المستمر فى شؤون العالم، من خلال حروب كولونيالية ومساندة توسع الكيان الصهيونى...الخ.

وبدءاً من تاريخ انعقاد مؤتمر باندونج عام١٩٥٥ اكتشف الاتحاد السوفيتى والصين امكانية استغلال الظروف العالمية الجديدة من اجل الخروج من العزلة من خلال مساندة حركات التحرير فى العالم الثالث والتقارب من دوله. وقد نظرت دائما الى هذا التحالف على انه خطوة ايجابية، ولو اننى لم انتظر منه اكثر مما كان يمكن ان ينتجه، بسبب الحدود التى فرضها بحث الاتحاد السوفيتى عن تعايش سلمى يرفضه الغرب.

هذا وقد آل تدريجيا مجهود تسلح الاتحاد السوفيتى الى توازن من حيث قدرة الردع، علما بان هذا التوازن لم يتحقق حقيقة الا بدءاً بحقبة السبعينيات. فاصبح الاتحاد السوفيتى منذ ذلك التاريخ قوة عظمى حقيقية، الامر الذى فتح فعلا مرحلة تاريخية جديدة.

٤- ظلت القطبية الثنائية التى اتسمت بها السنوات العشرون التالية غير مناظرة بين طرفيها لان الاتحاد السوفيتى لم يكن قوة عظمى إلا من حيث قدرته العسكرية دون ان تكون امكانياته من حيث التأثير على التطور الاقتصادى للنظام العالمى على مستوى مواجهة تحدى منافسة السيطرة الاستعمارية الغربية.

هذا ولم يكن هناك ايضا تناظر بين ممارسات التدخل السوفيتى وبين ممارسات الغرب. فكانت ديبلوماسية الولايات المتحدة -ومن ورائها اوروبا الغربية واليابان- وقد رسمت لنفسها هدفا واضحا وبينا واعتمدت من اجل انجازه على اساليب معروفة جيدا هى الاخرى ترمى الى تكريس سيطرتها على الاطراف من اجل ضمان حصول الغرب على موارد الجنوب، وفتح اسواقه، والتمتع باستخدام قواعده العسكرية...الخ. وقد استغلت الولايات المتحدة هذه الديبلوماسية الغربية المشتركة من اجل فرض هيمنتها العالمية على مشاركيها. كما انها لاتزال تستغل هذه السياسة من اجل تواصل هيمنتها بعد ان اخذت مزاياها المقارنة فى التآكل نتيجة

انجازات منافسيها الاوروبيين واليابنيين فى المجال الاقتصادى، وقد اثبتت حرب الخليج فعالية هذه الوسيلة.

اما اهداف التدخل السوفيتى خارج حدود اتفاقيات يالتا فهى اقل وضوحا واكثر التباسا.

قلت فى مناسبات عديدة خلال السنوات العشرين الاخيرة ان الهدف الرئيسى الكامن وراء هذا التدخل كان/فى رأيى/ محاولة من قبل الاتحاد السوفيتى لفك التحالف الاطلنطى وفصل اوروبا الغربية عن الولايات المتحدة. وكانت الوسيلة الفعالة المستخدمة من اجل انجاز هذا الهدف هى -فى تقدير موسكو- مساندة حركات التحرر فى العالم الثالث وحكوماته الوطنية الجذرية (مساندة قضية فلسطين والنظم الوطنية، التدخل فى القرن الافريقى ومنطقة جنوب افريقيا...الخ).

فكانت هذه التحركات السوفيتية تبرز نقاط ضعف موقف اوروبا وتهددها من خلال التهديد لطرق توريد النفط. فقامت هذه التهديدات بمثابة خطاب موجه لاوروبا ودعوة لقبولها تنازلات لصالح الاتحاد السوفيتى فى المجال الاقتصادى وتشجيع النزعات الاوروبية الاستقلالية عن القيادة الامريكية. على ان الهدف الاستراتيجى لهذه الخطة لم يكن اضعاف موقع اوروبا بغرض اجتياحها فيما بعد. بل كان هدفها فقط الضغط عليها حتى تقبل مبادى التعايش السلمى الايجابى فتوثق علاقات اقتصادية سوفيتية -اوروبية من شأنها ان تدعم التنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى، وهى تنمية مشوهة نحو اليمين كما سبق ان رأينا. لقد ادرك دى جول مغزى هذا المنطق، بل رحب به. على ان دى جول ظل منعزلا تماما من هذه الزاوية فى المسرح السياسى العالمى. هذا وقد اثبت التطور اللاحق ان الاتحاد السوفيتى فشل فى خطته ولم ينجز هدفه، لا من خلال سياسة «الابتسامات» التى بادر بها خروتشوف ولامن خلال تحريك العصا الذى اخذت به ديبلوماسية برجينيف. كما ان تجديد اسلوب الابتسامات فى عصر جورباتشوف ويلتسن لم يؤد هو الاخر الى النتيجة المطلوبة ولم يدفع الاوروبيين الى ان يتنازلوا عن هدفهم الحقيقى وهو اضعاف الاتحاد السوفيتى الى اقصى حد ممكن وتشجيع تفككه.

وقد اعتبرت دائما مساندة الاتحاد السوفيتى لشعوب دول العالم الثالث خيارا ايجابيا بالرغم من حدوده، فادركت اسباب تلك الحدود بل قبلتها، على اننى لم اقبل على الاطلاق المبررات التى قدمها الاتحاد السوفيتى فى هذا المضمار مثل نظرية الطريق غير الرأسمالى، وقدمت نقدا لها فى وقتها لاننى اعتبرت ان هذه النظرية غير صحيحة علميا وبالتالى تقوم عائقا فى سبيل نضال شعوب العالم الثالث من اجل تحرير حقيقى وتقدم ثابت. وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان عددا من اعضاء الأكاديميه السوفيتية قد رفضوا نقدى ووصفوه بكونه انحرافا بورجوازيا صغيرا.. الخ (ونجد الان اغلبية اسماء هؤلاء الاكاديميين فى رأس قائمة المعادين للشيوعية الرسميين الجدد) كما رفضه ايضا الموالون لموسكو دون تحفظ فى افريقيا والوطن العربى وكوريا وفيتنام.

لم ار تدخل الاتحاد السوفيتى فى شؤون العالم الثالث تجليا لرغبة فى تصدير الثورة ولا فى فرض سيطرته، بل اعتبرته عنصرا فى استراتيجية دفاعية من موقع ضعيف نسبيا، بالرغم من التعادل فى قوى الردع العسكرى.

وعلى العكس من ذلك رأى البعض ان المبادرات السوفيتية مثلت تجليات لقوة صاعدة. طرحت نظرية الاستعمار الاجتماعى عام١٩٦٣ من قبل الحزب الشيوعى الصينى. فادعى هذا الاخير ان المضمون الاجتماعى الكامن وراء ممارسات الاتحاد السوفيتى فى المجال الدولى هو مضمون وفاق اجتماعى ممثل للوفاق الاشتراكى الديمقراطى فى الغرب. وكما ان الوفاق الاستعمارى يجر الطبقات العاملة فى الغرب وراء بورجوازيتها فى الدفاع عن التوسع الكولونيالى، رأى الصينيون ان الوفاق الاستعمارى الاجتماعى يربط الطبقة العاملة السوفيتية ببورجوازيتها ويشجع طموحاتها التوسعية. لم يكن اذن هذا المفهوم غريبا تماما وغير قابل للفهم، بل كان الى حد كبير بديهى الطابع، اعتقد ان المشكلة الحقيقية ليست هى اذا ما كانت البورجوازية السوفيتية قد رسمت لنفسها اهدافا توسعية ام لا، فهذا الاحتمال وارد بالقطع، بل اذا ما كانت هذه البورجوازية قادرة على انجاز مثل هذا الهدف ام لا. واعتقد ان الاجابة على هذا السؤال تظل مفتوحة.

فلاريب ان قسما من القيادة السوفيتية قد فكر فعلا فى هذا الاتجاه، وهناك علامات واضحة تثبت ذلك. ففى عقد الستينيات واجهت الصين مشروعا عدوانيا سوفيتيا حقيقيا، اعلن عن هدفه -وهو تقسيم الصين الى مناطق نفوذ لكل من الاتحاد السوفيتى واليابان والغرب- فى كتاب نشرته شخصية سوفيتية مسئولة هو فكتور لويس. لذلك لن اقدم هنا اى نقد ذاتى عما كتبته فى هذا المجال فى وقته، الذى تناسب تماما مع فرضية الاستعمار الاجتماعى. على ان موسكو قد تراجعت عن هذه الخطة فيما بعد.

ظل نظام برجينيف يبدو قويا على المستوى الظاهرى الخارجى، ولم يتجاوز اغلب المحللين الغربيين هذا المستوى. على اننى ابديت تحفظات فى هذا الشأن اذ اننى اعتبرت تراجع الاتحاد السوفيتى عن مشروعه العدوانى ازاء الصين تجليا عن حقيقة توازن القوى. كنت اخشى شيئا آخر الا وهو احتمال انزلاق سياسة الاتحاد السوفيتى والهروب الى الامام نتيجة ضعفه وليس قوته الصاعدة. ورأيت فى اجتياح افغانستان الذى لاطائل من ورائه نموذجا لمثل هذا الخطر. فكنت اخشى ان القوة العسكرية السوفيتية التى لاتقارنها قوة حقيقية فى المجالات الأخرى قد أنتجت فعلا ظروفا خطيرة فكنت ألاحظ

تصاعد هذه القوة العسكرية من جانب والتخلى عن تقديم اى دليل على اقتناعات اشتراكية من الجانب الآخر، الامر الذى اعتبرته مشيرا الى مأزق قادم. ففى المجال الاقتصادى لجأ نظام برجينيف -فى نفس اللحظة التى تظاهر فيها بانه قوة صاعدة فى المجال العسكرى- الى مزيد من التنازلات دلت على فشل الخط اليمينى الذى اتخذه من اجل الخروج من المأزق.

٥- لابد من وضع التحاليل المختلفة التى طرحت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات ومشاهد تطور النظام العالمى التى قدمت فى هذا الشأن فى اطارها الحقيقى. اذكر هنا ماسبق ان قلته عن الحدود الطبيعية للمنهج نفسه. بيد ان التمرين مفيد لانه يفرض على المحلل توضيح افتراضاته التى تظل ضمنية دونه، كما انه يبرز النتائج البعيدة المترتبة على هذه الافتراضات.

لن احاول هنا ان اعود بالتفصيل الى اهم النقاشات التى اشتركت فيها فى هذا الإطار خلال المرحلة المنصرمة. فاصبحت بعض هذه المناقشات وقد فقدت مغزاها الان. اذكر على سبيل المثال المشهد القائم على فرضية توسع مواقع «الاستعمار الاجتماعى» على صعيد عالمى، معتمدا على تدهور الموقع الهيمنى الامريكى ومدعما من خلال تحالف بينه وبين قوى يسارية فى اوروبا، تقوم بدورها على وفاق اجتماعى مماثل. لقد فقد هذا التصور معناه الآن. ولكن التمرين الذهنى الذى مثله كان له فائدته. على اننى ناقشت هذا المشهد على اساس انه كان يمثل احتمالا واردا فعلا ولو بدرجة قليلة. والآن يبدو واضحا ان المبالغة فى تقدير احتمال المشهد نتجت عن خطأين موازيين: المبالغة فى تقدير قوة النظام الاجتماعى السوفيتى وتماسكه والمبالغة فى شأن قوة اليسار فى اوروبا.

ولكن هناك نقاشات اخرى كانت واقعية واهم مغزى خاصة تلك النقاشات التى دارت حول مختلف التحالفات الدولية الممكنة على سبيل المثال احتمال انجاز محور باريس -بون- موسكو او احتمال تكريس المحور واشنطن-طوكيو- بكين-، والتى اشارت الى الافتراضات التى يتطلبها انجاز كل من هذه الاحتمالات (على سبيل المثال الانحياز الاطلنطى لاوروبا الغربية او -على العكس من ذلك- تفاقم الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة). فالحجج التى قدمت فى هذه المناسبات لاتزال قيمة وصحيحة وان كانت التطورات اللاحقة قد اكدت احتمالا ما وانقصت من واقعية احتمالات اخرى، وارى ان هناك اربع مجموعات من الاسئلة كنت قد طرحتها سابقا ولاتزال محورية هى التالية:

١- هل يمكن ان يمثل اندماج الشرق فى النظام العالمى عنصرا هاما فى مواجهة ازمة الرأسمالية العالمية ومخرجا لها؟ سبق اننى طرحت هذا السؤال منذ خمس سنوات، ولايزال -بالطبع- قائما. واعتقد ان هذا التساؤل مستقل عن سؤال آخر ملازم له الا وهو الآتى: هل سيستطيع الاتحاد السوفيتى ان يسيطر على هذا الاندماج ام لا؟

٢- هل انجاز مشروع اقامة سوق عالمية مندمجة من شأنه ان يحقق ثباتا حقيقيا؟ ام هو مشروع طوباوى غير واقعى وبالتالى غير ثابت الطابع؟ علما بان السؤال مستقل ايضا عن التساؤل حول موقع الاتحاد السوفيتى فى الهرم العالمى المحتمل تحديده. ايمكن ان يحتل الاتحاد السوفيتى فيه موقعا مركزيا قويا جديدا؟ ام فقط مجرد موقع طرف رأسمالى مصنع؟ كنت قد طرحت هذه الاسئلة منذ اكثر من خمس سنوات واعتقد انها لم تفقد بعد معناها او اهميتها، بل لم يتغير جوهر رأيى فى هذا الصدد. فمازلت أعتقد ان المشروع من حيث المبدأ غير واقعى (انظر فى هذا المجال كتابى «امبراطورية الفوضى»).

٣- هل اصبحت الدولة -وكذلك الامة- عنصرا فعالا فى التاريخ على قدم المساواة مع الطبقات الاجتماعية نتيجة غياب النضال الاجتماعى فى معظم اقاليم العالم الحالى، الامر الذى ادى الى اشتداد النزاعات بين دول -سواء أكانت دولاً قائمة او دولاً وطنية احتمالية تظهر كنتائج تفكك الدول المتعددة القوميات؟ نعود هنا الى نقاش الستينيات حول نظرية العوالم الثلاثة التى قالت «الدول تريد الاستقلال، والقوميات التحرر والشعوب الثورة لن ارجع هنا الى هذا النقاش ولكن اجد ان ماقلته فى هذا الصدد لايزال صحيحا، بل اكدته التطورات اللاحقة- فاطروحتى عن الفوضى الراهنة هى امتداد لهذا النقاش يأخذ فى الاعتبار ظروف الوضع الحالى.

٤- هل تتجه التطورات الطارئة حاليا نحو تكوين كتلة اوروبية آسيوية والمقصود تقارب حقيقى بين اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى بالمعنى الذى طرحه دى جول ثم جورباتشوف من خلال خطابه عن البيت الاوروبى؟أم ان التطور يتجه اتجاها معاكسا نتيجة تردد اوروبا الغربية وتناقض سياسات الدول المكونة لها فى هذا المجال، واستمرار انحيازها الاطلنطى، وهى ظروف رفعت فى اتجاه تكريس التقارب المباشر بين واشنطن وموسكو؟ لاريب ان التطورات السائدة حاليا تؤكد هذه الفرضية الثانية وانها اتاحت للهيمنة الامريكية نفسا جديدا، بينما دور اوروبا المستقل قد اخذ فى الخسوف مرة اخرى لصالح تبلور دور تكميلى للدولتين المواليتين للولايات المتحدة، وهما اليابان والمانيا. هنا ايضا الفت الانظار الى ماكتبته حديثا فى هذه الشؤون فى كل من «امبراطورية الفوضى» و«جيوسياسة الهيمنة الامريكية».

(٣)

لاريب ان تهافت النظام السوفيتى يمثل العنصر الاساسى فى التطور الحالى، علما بان هذا التهافت كان متوقعا منذ مدة طويلة. وبالتالى يجب اعادة النظر فى مشاهد المستقبل على

ضوء هذا الواقع. على ان نقاش هذه المشاكل ليس موضوع هذا المقال. فاكتفى هنا بالاشارة الى الكتابين المذكورين (امبراطورية الفوضى، وجيوسياسة الهيمنة الامريكية).

هل يعنى هذا التهافت نهاية الاشتراكية والماركسية كما تكرره احاديث وسائل الاعلام السائدة؟ بل نهاية التاريخ؟! وانتصارا نهائياً لروح الرأسمالية وتكوين وفاق جماعى على استمرارها للابد؟ اعتقد ان هذه الاقوال لا اساس علمياً لها، ولو ان مرحلة تاريخية قد انتهت بالفعل.

لقد مضى العهد الذى اسميه عهد الاشتراكية الأولى- أى الاشتراكية التى تكونت فى أوروبا فى القرن الماضى، وتجلت فى أحزاب الاشتراكية الديمقراطية. فهذه المرحله الاولى قد انتهت بالفعل عام١٩١٤ عندما اصطفت هذه الاحزاب علنا وراء بورجوازيتها الاستعمارية. وكان لينين على حق فى تقديره ان هذا الانحياز قد اعلن نهاية دورها كقوى تقدمية تحررية صحيحة.

ثم تلت مرحلة اسميها عهد «الاشتراكية الثانية»، اى اشتراكية الاممية الثالثة واللينينية، وهو عهد انتهى الآن بالفعل -بعد مرض طويل. وقد كتبت عام١٩٦٣ ان تقدم الاشتراكية اصبح يتطلب قطعا مع السوفيتية ونقلة نوعية لايقلان جذرية عن قطع لينين السابق مع الاشتراكية الديمقراطية للاممية الثانية. وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان النظام السوفيتى انهى ايامه باتخاذ موقف مماثل لمواقف سابقه اى موقف معادٍ للعالم الثالث الذى يجمع ثلاثة ارباع الانسانية! اى بعبارة اخرى عادت السوفيتية الى حظيرة التشوه الاوروبى المتمركز السائد فى الايديولوجيا الغربية الاستعمارية اصلا. على ان وفاة الابن لاتنعش الاب، وللحفيد ان يواصل ماخطا اجداده نحو انجازه. وبالتالى اقول بهذه المناسبة «تعيش الاشتراكية الثالثة».

واعتقد ان المحاور الاساسية التى يمكن ان تتبلور حولها الاشتراكية الثالثة المطلوبة قد اخذت فى البزوغ. واود ان الخص فى هذا المضمار الدروس الثلاثة التى استنتجتها من نقدى المزدوج للنضام السوفيتى من جانب ولسمات النظام الرأسمالى خلال العقود الثلاثة الماضية من الجانب الآخر وهى الآتية:

١- يجب ان يوضع فى مقدم المسرح البعد الجديد من حيث الكيف فى المشروع الاشتراكى الا وهو «بناء مجتمع آخر» والتخلى عن عطاء البعد الآخر «اللحاق» تلك الاولوية المطلقة التى ادت فى التجربة السوفيتية الى نسيان تدريجى للهدف النهائى، فالعودة الى حظيرة الرأسمالية.

٢- يجب ادراك ان الاستقطاب الذى يقترن بالضرورة بالتوسع الرأسمالى العالمى يفرض استراتيجيات فك الارتباط، ولو ان ظروف تنفيذ هذا المبدأ تفرض بدورها اعادة النظر فى مغزاها وامكانياتها على ضوء المقتضيات الجديدة الناشئة عن التطور العام.

٣- يجب تطوير سياسات متماسكة ترمى الى اعادة بناء عالم متعدد الاقطاب يفتح مجالات للاستقلال الذاتى فى نضال الشعوب من اجل تقدمها وتحررها.

اقول ان انجاز هذه الشروط الثلاثة يحكم إنعاشاً محتملاً وضرورياً لروح اممية شعبية على صعيد الكون قادرة على مواجهة تحدى «اممية رأس المال». ان هذا العنصر الايديولوجى اساس فى فتح تطلع اقامة اشتراكية لايمكن ان تكون -فى نهاية المطاف- إلا عالمية النطاق. فالتخلى عن هذا التطلع لابد ان يكرر مرة اخرى تجربة الانزلاق اليمينى وانغلاق الحركة فى مأزق والقضاء عليها فى اخر الامر.

كنت قد اقترحت -منذ عشر سنوات- اعادة فتح النقاش حول الانتقال الى مابعد الرأسمالية والعودة فى تقييم تجربة التاريخ تقييما متحررا من التضاد المجرد بين الثورة والاصلاحات، وكنت قد طرحت بهذه المناسبة فكرة التمييز بين شكلين من الانتقال من مرحلة تاريخية الى مرحلة تالية. يعتمد الشكل الاول على درجة من الوعى الايديولوجى بما هى احتياجات المشروع الاجتماعى الجديد. وقد اطلقت على هذا الشكل تسمية الاسلوب الثورى، دون ان استبعد احتمال انجازه من خلال سلسلة من الاصلاحات المتماسكة المتتالية. ووجدت نموذجا لهذا الاسلوب فى نشأة الرأسمالية والانتقال من الاقطاعية اليها. اما الشكل الثانى -الذى لايفترض دورا فعالا للوعى الايديولوجى- فقد اسميته اسلوب الانحطاط، اقصد ان الضرورة التاريخية الموضوعية هنا تفتح طريقا لنفسها من خلال تفكك فوضوى للنظام القديم. كما اننى وجدت نموذجا لمثل هذا التطور فى نشأة الاقطاعية على انقاض الدولة الرومانية.

اقول ان العالم المعاصر يواجه تحديا مشابها. فكان تمركز الفائض الاقتصادى فى اطار الدولة الرومانية قد اصبح عائقا فى سبيل تقدم الشعوب البربرية، الامر الذى ادى الى تفكك هذا التمركز، فاقيمت اللامركزية الاقطاعية لتحل محل المركزية السابقة. ثم اعيد تمركز الفائض بعد مرور قرون وذلك على اسس جديدة اكثر تطورا هى قواعد السوق العالمية. كذلك اليوم اصبح تمركز الفائض على صعيد الرأسمالية العالمية عائقا فى سبيل تقدم ثلاثة ارباع الانسانية، الامر الذى يتطلب المرور من خلال فترة انتقالية قائمة على مبدأ فك الارتباط، قبل ان تتبلور شروط جديدة لاعادة توحيد الاقتصاد العالمى على اسس مستحدثة ومختلفة نوعيا.

هل من المحتمل ان تنجح استراتيجية ترمى الى درجة من السيطرة على الانتقال المطلوب؟ علما بأن مفهوم السيطرة هو نسبى فقط وليس مطلقا. اقول ان الاحتمال وارد ومشروط بانعاش الموجة الثالثة للاشتراكية. وفى غياب توافر هذا الشرط يبقى ان القوى الموضوعية ستفرض نفسها من خلال سلسلة لانهاية لها من عمليات العنف دون ان يكون ناتج هذه المعارك

متناسباً بالضرورة مع احتياجات التقدم العام. على ان ظروف عصرنا لاتتيح فرصة لانتشار البربرية دون ان يتفاقم خطر هدم الكون. فنوعية الاسلحة تهدد شعوبا بكليتها بالابادة، وتقدم وسائل الاعلام يسمح بتعبئة الشعوب حول اهداف خطيرة وحلول وهمية، كما ان انتصار قيم الفردانية المطلقة على حساب البعد الانسانى لايبشر بالخير.

اقول اذن ان الخيار الآن ليس بين الرأسمالية او الاشتراكية بل هو بين الاشتراكية والبربرية.

المراجع

نشرت المواقف المذكورة فى الدراسة فى مقالات منشورة فى مجلات مختلفة بدءاً بعام ١٩٥٥. وسيجد القارئ مضمونها فى كتبى الآتية (المراجع الفرنسية):

- Le change inegal et La loi de La Valeur, 1973, PP.246-248 (Nouvelle edition).
- Le developpement inegal, 1973, PP303-308,325-339.
- Imperialisme et Developpement inegal,1976,PP7-23.

Imperialisme et sous Developpement en Afrique, 1976, PP561-578 (Nouvelle Edition).

- La loi de La valeur et Le materialisme historique, 1977, PP95-112. 217,223- Classe et Nation, 1979, PP145-146,150-151,192-196,201-245
- L'avenir du maoisme, 1981, PP122,127,132-137,141-143,147-148
- La crise, quelle crise? 1982, PP198- 228.
- La deconnexion, 1985,PP41-49,93-97,136,179-19243-225,264-280
- La grand tumulte? 1991-PP109-110,135.

La faillite du developpement,1991,

PP210-212,218-219,289-302;361-367.

L'Empire du chaos, 1991.

- La Geopolitique de L'hegemonie - americaine a' Paraître.



الوطنى والقومى والأممى

محمد سيد أحمد

انهار المعسكر الاشتراكى، وأصبحنا بصدد عالم تفجرت فيه القضية الوطنية والقومية فى عديد من البلدان، ومنها بالذات تلك التى شكلت من قبل المعسكر الاشتراكى. وهذا دليل قاطع على أن القضية الوطنية لم يجر علاجها فعليا، ولم تجتث جذورها كمشكلة، وعجزت الاشتراكية، كما جرى تطبيقها على الأقل، عن تلبية التطلعات المشروعة للقوميات المختلفة.

ان الاشكالية الرئيسية فى العلاقات الثلاثية مابين «الطبقية» و«الأممية» و«الوطنية» هى أن «الطبقية» لم يعد من الممكن اعتبارها منفصلة عن الاطار «الوطنى»، ولم يعد من الممكن نسبتها فقط الى البعد «الأممى». ومن هنا، صعوبة تصور أن المنطلق «الطبقى» وحده كفيل بتوحيد قوى الطبقة العاملة على النطاق العالمى، رغم أن هذا أحد أبرز ركائز الفكر الاشتراكى، وأحد متطلبات انتصار قضية الاشتراكية عالميا.

ذلك اننا بصدد عالم نجد فيه دولا مثل اليابان يحقق العامل فيها فائض قيمة قد يفوق المليون دولار سنويا، بينما هناك طبقة عاملة بالغة التخلف فى بعض بلدان افريقيا او امريكا اللاتينية. ولا يمكن بحال من الأحوال اعتبار العمال- مع عمق أوجه الاختلاف والتباين بين بلدان عالمنا المعاصر- فى حالة تطابق أو تماثل، أو حتى فى حالة انتماء الى طبقة واحدة. وهذا التباين من نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية العصرية التى تعمق أوجه عدم التكافؤ وأوجه التباين فى انتاجية العمل من موقع الى آخر. ولم يكن هذا أمرا قائما أو متصورا فى آليات الرأسمالية كما عرفها ماركس. بل ربما تعين لنا أعادة طرح بعض الفروض الأساسية التى انطلق منها ماركس أصلاً.

(١) التباسات حول مفهوم «الطبقة» و«الطبقية»:

علينا بادئ ذى بدء أن نطرح لأنفسنا السؤال: كيف أن ماركس وقد خصص ٢٥٠٠ صفحة من كتاباته لموضوع «صراع الطبقات»، لم تتضمن أعماله تعريفا محددا ودقيقا وعلميا وصارما لفكرة «الطبقة»؟ لقد قال ماركس، فى أحد فصول «رأس المال»، ان انجلترا وقد كانت وقتذاك أكثر المجتمعات تطورا، وأكثرها «كلاسيكية» فى تطورها.. ان حتى انجلترا لم يكن بها انقسام صارم للمجتمع الى طبقات «نقية»!

وقد عرف لينين الطبقات بـ« أنها مجموعات كبيرة من الأفراد تميزهم احتلالهم موقعا واحدا ازاء العملية الانتاجية الاجتماعية، فى اطار نظام تم تحديده تاريخيا.. ومعنى ذلك أن الطبقة تتحدد حيال وسائل الانتاج، ومن خلال دور هذه الطبقة فى التنظيم الاجتماعى للعمل، وكذلك عن طريق سبل استحواذ هذه الطبقة على الناتج القومى، وأهمية الثروة الاجتماعية التى تملكها» («المبادرة الكبرى»،١٩١٩).. «ان الغاء الطبقات - على حد قول لينين- لايتوقف فقط على الاطاحة بالمستغلين، وبكبار الملاك الاقطاعين، وبالرأسماليين، ولا تتحقق أيضا بمجرد إلغاء ملكيتهم، وانما ينبغى أيضا الغاء كل ملكية لوسائل الانتاج، ولابد أيضا من ازالة التمايز بين المدينة والريف، وكذلك بين العمل اليدوى والعمل الفكرى» (نفس المصدر).. ومن المعانى الجديدة بلفت نظرنا فى هذا التعريف أن «الطبقات» لاتتحدد بشكل معزول ومجرد، بل فى اطار سياق اجتماعى محدد، وهو سياق يشمل التناقضات التى تواجه بها الطبقات بعضها البعض..

* محمد سيد أحمد : مفكر وباحث فى الشئون السياسية.

وقد قيل ان مجرد أن يكون لينين قد ضمن تعريفه لـ«الطبقة» أكثر من مكون، انما حمل -ضمنا- معنى ان هذا التعريف ليس تعريفا بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هو أقرب الى «الوصف» أو «التشخيص»، الذى لايحيط بالموضوع بشكل صارم.. «جامع مانع».. فضلا عن أن مفهوم «الطبقة» لامفر من أن يكون مفهوما «احصائيا»، بمعنى أن الطبقة تضم مجموعة كبيرة من الأفراد دون أن يعنى ذلك أن كل مواصفات «الطبقة» لابد أن تنسحب على كل فرد من هذه المجموعة. وهذه مشكلة لابد ان تترتب عليها عواقب كثيرة، لأن الماركسية تعيد كل شئ الى «الطبقة»، ومع ذلك لم تمعن النظر فى كيفية رد كل فرد الى «طبقة» بعينها، ولا فى الآليات المحددة والضوابط الدقيقة التى تحكم علاقة الفرد بطبقته.. ان الأبعاد النفسية، والسوسيولوجية، المرتبطة برد الفرد الى الطبقة جهد قام به علماء بعد ماركس، فضلا عن ظواهر أخرى ذات صلة بهذه القضية، كظاهرة «التغذية العكسية» FEEDBACK ،لم تدرس الا مع اكتشاف علم «السيبرنيطيقا» فى منتصف القرن العشرين..

ومعروف أن فكرة «الطبقة» لم تكن من اختراع كارل ماركس ولامن أدوات دراسة الواقع الاجتماعى المقصورة على الماركسية وحدها. انها فكرة تعود فى الأصل الى القانون الرومانى، وقد درسها رواد الاقتصاد السياسى الكلاسيكى، وأيضا من وصفوا بالاشتراكيين «الطوبائيين»، فى معرض دراستهم للملكية، والعمل، والدخل، والحقوق، والمصالح السياسية. ثم جاء ماركس، وكانت مساهمته الكبرى هى ربط فكرة «الطبقة» بفكرة «الثورة»، وبفكرة ان لطبقة معينة بالذات فى لحظة تاريخية معينة دورا محددا فى تحرير المجتمع كله. وبنى نظريته هذه على شواهد عصره، وبالذات ظاهرة أن الطبقة البرجوازية (أو جزءا منها على الأقل) وهى تحرر نفسها تحقق لنفسها الهيمنة على المجتمع ككل، وتطلق من موقعها الخاص عملية تحرير تمتد للمجتمع كله (انظر فى ذلك «مقدمة كارل ماركس،١٨٨٣).

ثم ان فكرة «الطبقة» عند ماركس ليست مقصورة على المجتمع البرجوازى، بل تنسحب على كافة المجتمعات التى تلت ما عرفه بـ«الشيوعية البدائية». وقصد بذلك كافة المجتمعات التى نشأت فيها عملية الاستغلال واستقر فيها نظام الملكية. ومع ذلك يقيم ماركس تميزا بين «الطبقة» التى نشأت فقط فى المجتمع البرجوازى بفضل آليات الرأسمالية، وبين «التشكيلات الاجتماعية» التى يمكن وصفها بـ«الطبقات» -مجازا- فى مجتمعات ماقبل الرأسمالية، والتى كانت توصف بكلمة CAST ،أى «الطائفة»، أو بكلمة ESTATE (مثلا فى فرنسا قبل ثورتها الكبرى THE THIRD ESTATE ،وليس لها مرادف عربى وعربت مجازا بـ«الطبقة الثالثة»).. وقصد ماركس بهذا التميز أن العلاقات الاجتماعية اتسمت قبل الرأسمالية بصفة «شخصية» و«مباشرة»، بينما الرأسمالية أكسبتها صفة «التجرد»، نتيجة إعمال وسيط المال وبالتالى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد. ولذلك فان صراع الطبقات لا يكتسب شفافيته ووضوحه الكامل الا فى المجتمع الرأسمالى. اما قبل ذلك، فان هذا الصراع كانت تجرى ممارسته من خلال عوامل وسيطة عديدة تكسبه أبعادا «قيمية» تحجب حقيقته وجوهره الاستغلالى. ثم ان الصراع الطبقى فى ظل الرأسمالية لايحول دون امكانية انتقال الفرد من طبقة الى أخرى، بينما لم يكن هذا «الانتقال الطبقى» واردا فى نظام «الطوائف»، لارتباطها بالاشخاص ذاتها وليس فقط بمواقعها من العملية الانتاجية. كما ان فكرة «الطبقة» انما تفترض فى الرأسمالية المساواة القانونية التامة، وعدم التمييز بين المواطنين أمام القانون بغض النظر عن عدم تكافؤ فرصهم، اقتصاديا واجتماعيا.

والتميز مابين «الطبقة» فى ظل الرأسمالية وقبلها مهم، بالذات فيما يتعلق باشكالية الأوضاع الطبقية فى المجتمعات المختلفة، ذلك أن مكونات «الطبقة» كما تحددها الماركسية فى ظل الرأسمالية لم تكن فى هذه المجتمعات قد اكتملت بعد. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن هذه المجتمعات أصبحت مطالبة بالتصدى لمواجهة انتقلت من مواجهة مع الرأسمالية الاستعمارية الى مواجهة مع «الاستعمار الجديد» (فى افريقيا مثلا).. ثم هناك، بجانب اشكالية مجتمعات ماقبل الرأسمالية، اشكالية الأوضاع الطبقية فى المجتمعات التى افترض أنها قد تجاوزت الرأسمالية الى الاشتراكية. فهل «الطبقة العاملة» بهذه المجتمعات هى مازالت «البروليتاريا» كما كانت توصف من قبل؟ لقد كان لستالين قوله فى «مسائل اللينينية» ان «عام١٩٣٦ قد أكد أن البروليتاريا قد اختفت فى الاتحاد السوفيتى، وأن نوعا جديدا من الطبقة العاملة قد نشأ.. طبقة عاملة لم يعرف التاريخ من قبل مثيلا لها» «..فهل نحن مازلنا عند هذا «التشخيص» الآن؟

ثم كتب ماركس أن هناك ثلاث طبقات رئيسية، هى طبقة الاقطاعيين، وطبقة الرأسماليين، والبروليتاريا. وهذه الثلاثية قد تبدو متعارضة مع فكرة الثنائية الأساسية بين المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين)، بين الرأسمالية والطبقة العاملة. وقد حاول انجلز ايجاد «تعبير وسط» فى كتابه «ضد دوهرنج» بقوله ان الطبقات الثلاث فى المجتمعات الحديثه هى الأرستوقراطية الاقطاعية، والبرجوازية، والبروليتاريا. وأراد بذلك اعطاء الانطباع بأن العلاقة بين الأرستوقراطية الاقطاعية والبرجوازية هى علاقة تختلف عن علاقة كل منهما بالبروليتاريا. فاننا بصدد طبقتين مستغلتين (بكسر الغين) فى مواجهة طبقة مستغلة (بفتح الغين) هى البروليتاريا.. غير أن التمايز بين الاستغلال الصناعى من جانب، والوضع فى الريف من الجانب الآخر، قضية كثيرا

مالاحقت الماركسية بعد ذلك.. اننا نجد تعبيرات عن هذه الاشكالية فى تعرض الماركسية لرأسمالية الريف ولخصوصية حال الفلاحين، وهذا على سبيل المثال جزء محورى من أعمال ماوتسى تونج. ومن هنا جاءت فكرة ان المجتمعات الأقل تطورا- وهى التى تهم العالم الثالث- تتداخل فيها صور مختلفة من انماط الانتاج فى آن واحد، وترتب على ذلك عدم امكانية الاكتفاء بمفهوم «الطبقة»، بل طرح بجانبه مفهوم «الشعب الكادح» كتعبير عن تحالف بين عدد من الطبقات المستغلة (بفتح الغين)، وبما ينطوى عليه ذلك من اشكاليات حول لأيتها الدور الموجه.. وعلى أى الأحوال، فان الماركسية قد أرجعت دائما الى طبقة واحده فقط صفة الطبقة الموجهة المهيمنة على مقدرات مجتمع ما فى وقت محدد. ولذلك كان الصراع الطبقى هو العمود الفقرى للفكر الماركسى كله، وهو صراع بالضرورة بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة.

ثم ثمة ظاهرة اخرى حرص ماركسيون عديدون على لفت النظر اليها، وهى انه ليس هناك «تناظر» -CORRE-SPONDENCE بين الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع. فان البروليتاريا- على حد قولهم- تتجه الى التوحد، والى ان يكون مصير كافة العمال مصيرا واحدا، بينما البرجوازية تحتفظ بتمايزها وبتنافسها وتبايناتها. ويترتب على ذلك اتجاه الطبقة العاملة الى اكتساب صفات متماثلة، بينما ليس هذا هو حال الطبقة الرأسمالية. وهناك أكثر من حجة أثارها دارسون ماركسيون فى تفسير «عدم التناظر» بين الطبقتين.. أولها حجة تاريخية، وهى القائلة بأن تكوين البرجوازية كطبقة هو نتاج نضالها السابق ضد الارستوقراطية والنبلاء واقطاعى الأرض داخل المجتمع الاقطاعى، ومن هنا، فان الثورات البرجوازية انما تكرس وضعا نشأ فى اطار الصراع السابق على استيلاء البرجوازية على السلطة، وهو نضال لايوحد البرجوازية بالضرورة، بل ان الرأسمالية تنمو من خلال العديد من الصراعات على الصعيدين الداخلى والدولى..

وقد قيل أن الدولة الرأسمالية ليست هى فقط هيئة تتولى المصالح المشتركة والتعاملات المشتركة للطبقة البرجوازية، ولكنها أيضا عنصر أساسى فى وحدة هذه الطبقة، ومن هذه الوجهة، فان كل برجوازية هى برجوازية دولة حتى قبل بروز رأسمالية الدولة الاحتكارية، وأن ممارسة الهيمنة هى التى تخلق الطبقة المهيمنة، وبالتالى فان البرجوازية تتجه هى الأخرى نحو التوحد. ولكن هذا التصور متعارض مع بعض تفسيرات ماركس (وعلى نحو أوضح، بعض تفسيرات انجلز فى مؤلفه «ضد دوهرنج» التى طرحت الاندماج بين رأس المال والدولة كمرحلة نهائية فى تطور الرأسمالية، تنبئ بتحولها القريب الى الاشتراكية.. بيد أن هذه الحجة وصفت بأنها «اقتصادية» ECONOMISTIC، بمعنى رد التحول الى الاشتراكية الى أساسه الاقتصادى فقط، وأنه تصور ينطلق من الاعتقاد بأن دور الرأسماليين فى فترة متقدمة جدا من التطور الرأسمالى سوف يقتصر على امتلاكهم لأسهم وسندات، وأنه يكفى للانتقال الى الاشتراكية تجريدهم من هذه الملكية.

ثم ثمة اشكالية أخرى حول قضية توحد الطبقة الرأسمالية تحدث عنها ماركس فى «رأس المال» (الجزء الأول، الفصل١٢)، فى معرض تناوله للعلاقة الجدلية بين اتجاه الرأسمالى الفرد للتعظيم من شأن أرباحه على حساب منافسيه الرأسماليين الآخرين، وآلية المصلحة المشتركة للرأسماليين كطبقة. فان زيادة الانتاجية الاجتماعية للعمل هى التى تكفل فى النهاية خفض قيمة قوة العمل، وزيادة فائض القيمة بوجه عام. وبهذا المعنى فان زيادة فائض القيمة لا تتحقق فقط بالجهد الفردى الذى يبذله كل رأسمالى على حده، بل تقتضى زيادة انتاجية العمل عموما، وخفض قيمة قوة العمل عموما، بجهد جماعى من قبل الطبقة الرأسمالية ككل. وهذا الجهد الجماعى هو العنصر الموحد للطبقة الرأسمالية بغض النظر عن عوامل التنافس فيما بينهم. والحقيقة أن هذه الحجة تتعارض مع القول بأن تحول الطبقة الرأسمالية الى طبقة طفيلية بسبب تحول الملكية الى أسهم وسندات انما هو الاتجاه الأكثر رجحانا فى مصير الطبقة مستقبلا، ذلك أنه سوف يظل للرأسمالية كطبقة دور وظيفى لمدة تاريخية طويلة قد تمتد الى تشكيلات تنسب نفسها الى الاشتراكية بينما هى تعبر فى جوهرها عن امتداد لظاهرة الرأسمالية فى صور مستحدثة. وهذا كله يحيط «الطبقية» بأوجه التباس شتى وعلاقتها بـ«الأممية» بتعقيدات كثيرة.

(٢) حول مفهوم الأممية:

تجد «الأممية» تعبيرها المجسد فى النداء الذى ختم به ماركس وانجلز «البيان الشيوعى» عام١٨٤٨: «يا عمال العالم اتحدوا!».. وقد تم بمقتضاه احلال «الأممية البروليتارية» محل شعار «التآخى فى المساواة» الذى طرحته «الاشتراكية الطوبائية» عند اندلاع الثورات الوطنية عام١٨٤٨ فى عواصم اوروبية عديدة، وهى الثورات التى كثر فيها الكلام عن «التآخى بين الشعوب».. لقد قصد ماركس وانجلز بـ«الأممية» سمة تميز الشيوعية، وتقيم التآخى على أساس «طبقى» بديلا عن فكرة «التآخى بين الشعوب».. ومع التسليم بأن فكرة «الشعب» غير محددة طبقيا، فان فكرة «الأممية» قد اتسمت هى الأخرى بقدر غير قليل من الابهام والتجريد. فلقد انطوت على عناصر عاطفية وأخلاقية، وبالذات على أبعاد فلسفية. ذلك أن البروليتاريا، فى نظر ماركس، هى الطبقة التى تقع عليها مهمة «تجديد البشرية»، والانتقال بها من «مملكة الضرورة» الى «مملكة الحرية». انها الطبقة العديمة الملكية التى لاتقيدها قيود فى التصدى للرأسمالية بطريق الثورة الشاملة، من أجل اقامة نقيضها على طول الخط هو المجتمع الاشتراكى.

ثم أصبحت لماركس مجموعة كتابات، ألفها مابين ١٨٤٧و١٨٥٨، أبرزها «الأجر والثمن والربح»، و«العمل الأجير ورأس المال»، ومساهمته فى «نقد الاقتصاد السياسى»، وأخذ يطرح فيها فكرة «الأممية فى اطار أقل تجريدا. فدون المساس بجوهريات فكرته الفلسفية عن «البروليتاريا»، كانت هذه الكتابات ثمرة مستخلصاته من ظروف الصراع الطبقى الملموسة، العينية، فى بلدان أوروبا الرأسمالية وقتذاك، وبوجه أعم من تطور الحركة العمالية وما اعتراها من تغيرات نتيجة تناقضات المجتمع الرأسمالى التى شملت ضمن ماشملت نشأة ظاهرة «الدولة-الأمة» THE NATION-STATE وتعميمها الى كل أوروبا. فلقد تبلورت كيانات اتخذت شكل «الدولة- الأمة» فى المانيا وايطاليا، وفى عدد من بلدان اوروبا الوسطى والشرقية، فضلا عن الأمم العريقة بدولها المستقرة فى أوروبا الغربية. وقد افضت هذه الظاهرة الى تعاظم شأن «الوطنية» و«القومية» لدرجة ان هذه النزعات أصبحت عنصر تشويش للمنطلق «الطبقى»، وأخذت تؤثر تأثيرا بالغا نتبين الآن كم تخلف الماركسيون عن ادراك كل أبعادها على الحركات «الاشتراكية الديمقراطية» حاملة لواء «الأممية».. وقتذاك، وربما حتى الآن.

كان ماركس قد انطلق من أن التضامن العمالى هو منشئ العملية الثورية التحررية، وأساس التضامن «الأممى». كانت فكرة «التضامن الطبقى»، و«التضامن بين الكادحين» قد اتخذت وقتذاك صورة عمليات تضامن بين هيئات عمالية ديمقراطية. لم تكن- وقت «الدولية الاولى»- قد اتخذت بعد صورة أحزاب. لم تكن الاحزاب الاشتراكية التى تبنت الماركسية قد حلت بعد محل هذه الجمعيات والهيئات. ان هذا التحول لم يتحقق الا فى نهاية القرن، ومن منطلق أن الحواجز «الوطنية» بين احزاب الطبقة العاملة ظاهرة يفرزها الفكر البرجوازى، ويتعين على الفكر البروليتارى مناهضته. ومن هنا كان إهمال الماركسية طوال القرن التاسع عشر للقضية الوطنية، والتهوين من شأنها. ثم أسفرت الحرب العالمية الاولى، بصفتها حربا نشبت بين دول أمبريالية، عن دفع التناقض بين متطلبات «البعد القومى- الوطنى»، ومتطلبات «البعد الطبقى-الأممى»، الى الذروة. وتمثل ذلك فى ردود الأفعال لشعار لينين بـ«تحويل الحرب الامبريالية الى حرب أهلية»، بمعنى ألا تقع البروليتاريا فريسة التعصب الوطنى للبرجوازيات الامبريالية، وأن تتآخى الطبقات العاملة وتتضامن فى كافة البلدان الرأسمالية، وأن توجه ضرباتها معا الى البرجوازية الامبريالية فى كل بلد منها، وأن تقاوم بالقوة الحرب الأمبريالية، وأن تجعلها نقطة الانطلاق لحرب «أهلية» هى تجسيد «للثورة» على البرجوازية، من أجل اقامة سلطة اشتراكية.

بيد أن أحزابا اشتراكية ديموقراطية عديدة قد تخلت عن «الأممية» قبيل الحرب العالمية الاولى، ورفضت شعار لينين «الأممى». وكان البلاشفة وحدهم هم الذين التزموا به. ولم يسندهم خارج روسيا سوى تيار كان يمثل أقلية داخل الاشتراكية الديموقراطية الألمانية هو جناح «سبارتاكوس» الراديكالى بزعامة «روزا لوكسنبورج» و«كارل لايبنيخت». ومن أبرز مدارس الاشتراكية الديموقراطية التى عارضت خط لينين، مدرسة «كارل كاوتسكى» فى ألمانيا، و«جون جوريس» فى فرنسا، وهى مدارس طرحت من جديد فكرة الأممية الاشتراكية فى اطار عدم جواز التفريط فى البعد الوطنى، ولا فى الخصائص والانتماءات القومية والثقافية والحضارية والتاريخية لكل شعب، باعتبار هذه الخصائص إحدى مقتضيات التطور السلمى للبشرية الى الامام. وكانت هناك أيضا الماركسية النمساوية، وبالذات مدرسة «اوتو باور» التى طالبت بجعل الاشتراكية متلائمة ومتوافقة مع مقتضيات الثقافة الوطنية. وبهذا المعنى اصبحت «الأممية» سياسية تستهدف اقامة نوع من الحلف السلمى بين الأمم، وأصبحت الحركة العمالية «أممية» بوصفها «سلمية»، ومعادية «للتعسكر»، ومدافعة عن القيم «الأممية» «الانسانية الشاملة»، وأن لديها مثلا هى مثل البشرية كلها فى العدالة الاجتماعية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مدى تطور كل «دولة- أمة» على حدة، ومع الاعتراف بأمر غاب عند ماركس هو «المشروعية التاريخية والثقافية لكل أمة». لقد كان «البيان الشيوعى» يتحدث عن ازالة الحواجز بين الأمم، فى وقت أكدت فيه تطورات القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين أن هذه الحواجز بين الدول وهى حواجز عظمت الامبريالية من شأنها لم يكن من الممكن اغفالها، وكانت الحرب العالمية الاولى تعبيرا صارخا عن هذه الحقيقة.. لم يغفل كل الماركسيين خطورة «البعد الوطنى-القومى»، ومؤثرات «البناء الفوقى» فى هذا الصدد.. ولكن ظل المنادون باعلاء شأن هذه المؤثرات أقلية ضئيلة..

وقد انتصرت وجهة نظر لينين عن «الأممية» مع انتصار الثورة البلشفية. وقد اقيمت «الدولية الثالثة» THIRD INTERNATIONAL الشيوعية- التى اشتهرت باسم «الكومنترن»- على فكرة أن القضية الوطنية يتعين أن تتبع المصالح الثورية الأممية للطبقة العاملة، استنادا الى تنظيم حزبى عالمى موحد، مقره موسكو عاصمة الدولة التى انجزت الثورة الاشتراكية الأولى، ويشكل كل حزب شيوعى فيه فرعا- فى بيئه «وطنية» معينه- لتنظيم جوهره «أممى» ومهمته تغليب الاعتبارات «الأممية»/«الطبقية».. وهكذا نشأ تعارض فى صفوف الاشتراكيين الديموقراطيين انتهى الى التسبب فى انقسام مابين اتجاه «ثورى» قاده لينين، واتجاه «اصلاحى» تمثل فى استمرار «الدولية الثانية» SECOND INTERNATIONAL، المشكلة من احزاب اشتراكية ديمقراطية رفضت الشيوعية والتجربة السوفيتية بوصفها نقطة

الانطلاق لبناء الاشتراكية عالميا.. وكان من شأن هذا الانقسام ان تبادل الطرفان الاتهام بخيانة قضية الاشتراكية: إتهم «الكومنترن» أحزاب «الدولية الثانية» بخيانة «الأممية» ورضوخ كل حزب منها لايديولوجية «قومية متعصبة» تتبع برجوازيتها الوطنية/الامبريالية، واتهمت «الدولية الثانية» احزاب «الكومنترن» بالتفريط فى الوطنية، بل وبتحول كل حزب شيوعى محلى الى حزب يتلقى تعليماته من موسكو، وبالتالى يتسم بصفة «العمالة»!

ومع ارتداد الحركة الثورية فى اوروبا اثر قيام الاتحاد السوفيتى فى اعقاب الحرب العالمية الأولى، أصبحت التجربة السوفيتية هى التى تجمعت عندها كل خيوط الحركة الثورية العالمية، باعتبارها وطن الاشتراكية، وهيئة أركان حرب الثورة العالمية، وبالذات مع انتصار خط ستالين القائل بأن اقامة الاشتراكية فى بلد واحد هدف وارد وممكن. وقد طولبت الاحزاب الشيوعية فى العالم كله بتغليب الدفاع عن مصالح وطن الاشتراكية على مصالح أقطارها الوطنية، الأمر الذى بدا وكأنما تؤكد هذه الأحزاب، بممارساتها، اتهامات «الدولية الثانية» لها!

وجدير بنا أن نلاحظ ان فكرة «المركزية الديموقراطية» التى طرحها لينين أساسا للتنظيم الشيوعى فى مؤلفه «ما العمل؟» (ألفه عام١٩٠٢) انما هى فكرة وثيقة الارتباط بمفهوم «الأممية»، وتكشف أن هذا المفهوم لاينبغى أن يكون بالضرورة متعارضا مع مقتضيات «الوطنية».. اذ أن هناك عنصرين معا: عنصر«المركزية» وهو مفترض فى «الأممية» لقيامها على نظام ممركز على نطاق العالم كله، وعنصر «الديمقراطية» الذى تمليه ضرورة التسليم بأن هناك قدرا من التنوع لايحتمل الاغفال، ناشئا من الظروف التاريخية الخاصة، الوطنية والقومية، لكل «أمة» على حدة. فان للتمايزات بين الأحزاب الشيوعية مبرراتها الموضوعية، المتخطية الاعتبارات الذاتية وحدها، والناجمة عن اختلاف الموقع، وعدم تطابق المصالح، حتى داخل الطبقة العاملة ذاتها لاختلاف ظروف النشأة التاريخية لكل «دولة-أمة». ومع ذلك، أثبتت التجارب الاشتراكية فى قرننا أن عنصر «المركزية» كانت له على الدوام الأسبقية على عنصر «الديموقراطية».. الى حد اهدار هذا الأخير كلية(!)، وبالذات فى ضوء تجارب الأحزاب الشيوعية فى الحكم، واختفاء الفواصل بين القيادة الحزبية والمسئولين عن أجهزة الدولة الأمنية!

ومع ذلك، فلقد ترتب على تعاظم شأن النازية فى ألمانيا فى سنوات١٩٣٤-١٩٣٦ تحول هام فى توجهات الكومنترن باستعادة «الوطنية» موقعا مرموقا فى فكره. فلقد برزت الحاجة الى أوسع تعبئة عالمية ممكنة ضد الفاشية باعتبارها تهدد باشعال حرب عالمية جديدة تودى بمنجزات الاشتراكية، وأصبحت تشكل العدو الأول. وقد تجسدت هذه الاستراتيجية فى المؤتمر السابع «للدولية الشيوعية» عام١٩٣٥ الذى نادى بتوجيه الضربة الرئيسية الى الفاشية، وهو طرح لم يكن من الممكن وضعه موضع التطبيق فى ظل خط متشبث بتوجيه اتهام الخيانة الى الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية، ويركز جهوده على ابراز أن هناك تعارضا بين الأممية والوطنية.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتأكيد معنى أن الوطنية هى أحد أهم مرتكزات قوى التحرر، ومنها القوى «الأممية»، ضد الغزو النازى. وأصبحت «الوطنية الروسية» عنصرا كاد أن يكون حاسما فى انتصار الاتحاد السوفيتى على جحافل النازية! ولم يكن صدفة أنه قد تقرر حل «الكومنترن» عند بلوغ الحرب ذروتها عام١٩٤٢. فلقد أحس ستالين بأن حل المؤسسة التى كانت ترمز «للأممية» ضرورة لتعزيز التحالف مع الحلفاء، ودعم التآخى بين الشيوعيين ومختلف القوى الوطنية التى خاضت معهم عمليات المقاومة للاحتلال النازى فى بلدان متعددة.

غير أن ستالين حاول فى أعقاب الحرب، واستنادا الى المكانة الدولية التى أصبح يحظى بها الاتحاد السوفيتى بفضل انتصاره على النازية، اعادة تأكيد معنى «الأممية» المنطلقة من مفهوم أن الاتحاد السوفيتى يجب أن يكون العنصر المركزى فيها. كان ذلك جوهر مواجهته مع تيتو الذى طرح عام١٩٤٧ فكرة اقامة اتحاد- لايضم الاتحاد السوفيتى- من بعض أنظمة «الديمقراطية الشعبية» فى منطقة البلقان وهى أنظمة كان للجيش الأحمر الفضل فى وجود الكثير منها.. والحقيقة أن فكرة تيتو كانت تحمل ضمنا تحديا- خفى فقط عن أمثالنا الذين لم يكونوا يعلمون ببواطن الأمور! -لتصور ستالين عن «الأممية»، واصراره على رفض كل مالايكون الاتحاد السوفيتى العنصر المركزى فيه.. كان ذلك وراء قرار ستالين باعادة تأسيس تنظيم دولى على غرار «الدولية الثالثة» أسماه «الكومنفورم» بعد حل «الكومنترن». فرغم أن «الكومنفرم» ظل مقصورا على الأحزاب الشيوعية الأوروبية فى الحكم ومعها الحزبان الشيوعيان الكبيران فى فرنسا وايطاليا، لقد أراده ستالين مرتكزا لاعادة تأكيد مفهومه «للأممية»، واستخدمه لفصل تيتو من أسرة «الدولية الشيوعية»!.. بل اتخذه ستالين تكأة لاجراء محاكمات للعديد من قادة الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية والحكم عليهم بالاعدام بتهمة الانسياق وراء «الانحراف التيتوى». وقصد بهذا «الانحراف» عدم تبنيهم بلاقيد أو شرط مفهومه هو عن «الأممية»، القائم على هيمنة الاتحاد السوفيتى هيمنة مطلقة على مقدرات الحركة الشيوعية العالمية.

والحقيقة ان هذا المفهوم ظل يحكم استراتيجية الاحزاب الشيوعية ليس فقط اثناء الحرب العالمية الثانية- من منطلق الدفاع عن وطن الاشتراكية فى مواجهة الفاشية- بل أيضا بعد الحرب، وبالذات عند بلوغ الحرب الباردة ذروتها بمبادرة الولايات المتحدة بتأسيس حلف الأطلنطى عام١٩٤٩، وانشاء حلف وارسو ردا عليه.. فلقد أعلن «موريس توريز»، زعيم الحزب

الشيوعى الفرنسى، و«بالميرو توليـاتى»، زعيم الحزب الشيوعى الايطالى، أنه فى حالة ما اذا وجدت القوات السوفيتية نفسها مضطرة لاجتياح أوروبا، ردا على حلف الاطلنطى الذى كشف الغرب بانشائه عن نواياه العدوانية، فان شعوب أوروبا، وبالذات الشعبين الفرنسى والايطالى سوف تستقبل الجيش الأحمر استقبال المحررين.. وهكذا أصبح انتصار مفهوم ستالين عن «الأممية» أحد مرتكزات- ولا أقول المرتكز الوحيد- «للنظام العالمى الثنائى القطبية»، الذى استمر يسود طوال مرحلة «الحرب الباردة».. حتى بعد وفاة ستالين عام١٩٥٣، وانزواء دور «الكومنفورم» اثر وفاته..

وقد حاول خروتشوف أن يحد من النتائج الخطيرة المترتبة على مفهوم «للأممية» يحمل معنى العداء المستحكم و«الضدية المطلقة» مع «القطب» الآخر- الامبريالى- فى «النظام العالمى الثنائى القطبية».. فلقد طرح فى المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى عام١٩٥٦- وهو المؤتمر الذى أدان، فى تقرير سرى شهير، الكثير من ممارسات ستالين- طرح فكرتين أساسيتين، أولاهما أن الحرب بين «قطبى النظام العالمى» (أى بين المعسكرين الاشتراكى والامبريالى) ليست حتمية، وأن التعايش السلمى بينهما ممكن، وأنه يتعين عمل كل ما بوسع قوى الاشتراكية لنصرة قضية السلام العالمى.. وأما الفكرة الثانية، فهى أن التحول الى الاشتراكية ليس من المحتم أن يكون بالثورة العنيفة، وأنه من الممكن أن يكون بالطرق البرلمانية، فى اطار الشرعية القائمة.. وكشفت هاتين الفكرتين عن أوجه التناقض وعدم الاتساق فى مفهوم «للأممية يحمل فى طياته بالضرورة. عوامل الصدام العنيف، سواء فى صورة حروب على الصعيد الدولى، أو فى صورة ثورات عنيفة على الصعيد الداخلى.. ذلك أن مثل هذا العنف، فى عصر أسلحة الفتك بالجملة، قد يودى بالبشرية كلها قبل ان يودى بالرأسمالية!.». غير أن منطلق خروتشوف فى ابراز أوجه الخلل هذه قد تعرض لمقاومة شديدة من قبل قيادة الحزب السوفيتى ذاته، افضت الى تنحيته عام١٩٦٤، بواسطة عملية انقلابية تولى بريجنيف على أثرها السلطة. وفى عام ١٩٦٨، أمر بريجنيف بأن تتدخل القوات السوفيتية فى تشيكوسلوفاكيا، ومعها قوات فى دول أربع بحلف وارسو للحيلولة دون تبنى براغ ماسمى وقتذاك بـ «صيغة انسانية» للاشتراكية، بدعوى أن «الأممية» تبيح تدخلا من عدد من الدول الاشتراكية فى الشئون الداخلية لدولة اشتراكية عضو بالحلف «انحرفت» وتخلت عن الاشتراكية «الصحيحة»، حتى اذا ما كان هذا التدخل اهدارا لمبدأ السيادة الوطنية!.. فان «الأممية البروليتارية» تجب السيادة الوطنية، وعرف ذلك «بمذهب بريجنيف».. وهكذا كشف هذا التدخل- كتدخلات سابقة فى بولندا والمجر وألمانيا الشرقية- أنه كان لحلف وارسو وظيفة عسكرية، لافى مواجهة المعسكر الامبريالى فحسب، بل ايضا ازاء «انحرافات» و«تقاعسات» دول بالمعسكر الاشتراكى ذاته!

ثم برزت صعوبة التمسك الصارم بمفهوم ستالين عن الأممية ازاء اشكالية حركات التحرر الوطنى بالبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وعلاقه الاحزاب الشيوعية بها. ذلك أنه لم يكن هناك مفر من التسليم بأن هذه الحركات كانت تعبر عن ظاهرة ايجابية لمجرد وقوفها ضد الأمبريالية رغم أنها لم تكن تنطلق من موقع «أممى»، بل من موقع «وطنى» و«قومى» فى بلدان لم تكن الرأسماليه فيها قد حققت قدرا كافيا من النمو لاكساب ايديولوجية البروليتاريا «الأممية» موقع الفكر الثورى المهيمن.. بل وبدا الفكر «الأممى»، فى بعض الأحوال، «عقبة» فى وجه متطلبات توسيع دائرة الحلف الطبقى المعادى للأمبرياليه، وكسب كافه القوى التى كان يتعين كسبها للمعركة الوطنية. والجدير بالملاحظه أن الحركة الوطنية كلما وقف منها الاتحاد السوفيتى موقفا انعزاليا بدعوى أنها ليست حركة «طبقية»، ذات صفة «بروليتاريه أمميه»، فان تخليه عنها كان يفسح المجال كى تتحكم فى مقدراتها قوى أخرى، بما فى ذلك قوى ذات نزعة فاشية. فمما تجدر ملاحظته أن العداء للأمبرياليه، فضلا عن ماخذ حركات التحرر على النمط الغربى للديمقراطية، قد أقضى فى عدد من بلدان العالم الثالث، وبالذات فى العالم العربى، الى توجه بعض هذه الحركات الى ألمانيا النازية، بدلا من الاستعانة بالاتحاد السوفيتى ضد الاحتلال الاستعمارى، من منطلق أن «عدو عدوى صديقى»، بالذات فى ظل غياب نظرة «أممية» تساعد على ادراك أن «عدو عدوى قد يكون عدوا أسوأ!».. حدث ذلك فى العراق قبل الحرب العالمية الثانية، وأيضا الى حد ما فى مصر..

وقد كان لخط ماوتسى تونج فى الصين دور بالغ الأهمية فى ابراز أهمية النضال الثورى للجماهير غير البروليتارية فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وهى جماهير تشكل فى النهاية غالبية سكان العالم، وغالبيتها من الفلاحين. انه خط كان قد نادى به من قبل «سلطان جاليف» فى الاتحاد السوفيتى. لقد طالب منذ مابين عامى ١٩٢٣و١٩٢٨ بالتضامن مع حركات التحرر الوطنى، ومع الشعوب التابعة التى ناهضت الامبريالية فى المجتمعات التابعة، حتى قبل بلورة الطبقة العاملة فى هذه المجتمعات. ولكن اعتراف السوفييت بأن حركات التحرر الوطنى ذات أهمية ثورية لا تقل عن أهمية حركة الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة لم يكتسب كل أبعاده الا على يد خروشوف، من خلال النظرية التى راجت فى عهده عن «الطريق غير الرأسمالى» و«الطريق الوطنى» الى الاشتراكية، وامكانية بروز قادة وطنيين مثل فيدل كاسترو، كفيلين -فى ظروف بروز قطب اشتراكى عالمى- بالسير بحركة التحرر الوطنى حتى تكتسب آفاقا اشتراكية. وقد وضعت هذه النظرية نهاية لفكرة أن «الوطنية» تقف فى تعارض مع «الأممية».

غير أن «الأممية» ذاتها لم تؤمن الدول الاشتراكية ضد حدوث تناقضات وانشقاقات، بل وحروب فيما بينها.. فلقد برز تناقض ايديولوجى كاد يفوق كل تناقض آخر بين الدولتين السوفيتية والصينيه بعد أن أصبحتا اشتراكيتين. وقد نشبت حرب بين الصين وفيتنام. وهكذا برز أن للقضية «القومية» و«الوطنية» فى المجتمعات الاشتراكية أبعادا قد تتجاوز البعد «الطبقى» و«الأممى». وقد بدا لفترة ان تيتو قد نجح فى ابتكار صيغة ماركسية لمواجهة مشكلة جمع قوميات متعددة فى دولة فدرالية واحدة، ولكن ما جرى فى يوجوسلافيا مؤخرا انما يكشف عن هشاشة صيغة بدت الأكثر نضجا وتفننا فى هذا الصدد. لقد فشلت الصيغه اليوجوسلافية فشلا مروعا، كما فشلت الصيغ السوفيتية فى هذا الصدد. ويظل السؤال: هل من سبيل لاستئناس غرائز التعصب الوطنى والقومى؟

(٣) قضية الوطنية:

لماركس نصوص قليله فى تقرير موقف من القضية الوطنية. ثمه نصوص عابرة عن مشاكل العمال المهاجرين من ايرلندا، وعن قضية استقلال ايرلندا من انجلترا، وفى بعض كتاباته عن القضية الوطنية والمستعمرات.. ثم هناك عبارته الشهيرة «ان شعبا يستعبد آخر لا يمكن أن يكون حرا». وتنطوى هذه العبارة على مفهوم قد يبدو غير ماركسى، هو أن يستعبد شعب معين شعبا آخر. فكيف يكون شعب بأسره من المستعبدين (بكسر الباء)؟ ومع ذلك، فان كان للعبارة دلالة، فهى انطلاقها من أن العلاقات بين «الشعوب» ليست «صافية»، ولا هى بالضرورة «نقية» فى أوضاع كل شعب منها... أفليس هذا جوهر الاشكالية «الوطنية» ولا يحكمها بالضرورة «الأخاء»، بل تباينات، وخصوصيات»، حتى لو لم تكن هناك لدى ماركس نظرية مسهبه متكاملة عن «الأمة»؟ وبوجه عام فان النظرية الماركسية انما انطلقت من موقع ابراز البعد «الطبقى»، وبالتالى «الأممى» عبر الخصائص «الوطنية»، وهى خصائص نسبت فى الأصل الى البرجوازية وايديولوجيتها، ومن هنا كان هناك تحجيم وتهوين من شأن البعد «الوطنى». ومع ذلك، شعر انجلز فى أواخر أيامه أنه لم يكن من الممكن له ان يغض النظر تماما عن بعض النزعات «الوطنية» للطبقة العاملة الألمانية بالذات. وقد تم فيما بعد الاستشهاد بنصوص تنم عن موقف غير حاسم ازاء هذه النزعات لتبرير تبنى بعض مدارس الاشتراكية الديمقراطية الألمانية لموقف البرجوازية الألمانية «الشوفينى المتعصب» عند نشوب الحرب العالمية الاولى، ورفض هذه المدارس موقف لينين الأممى فى هذا الصدد.. ذلك بينما بلغ رفض لينين لهذه «الشوفينية الوطنية»، وتغليبه مفهوم «الطبقة» و«الحزب على مفهوم «الوطنية» بعد اتخاذه موقفا وصف بأنه «هزيمى ثورى» DEFEATIST" "REVOLUTIONARY عام١٩١٤ ،وكان ذلك من مبررات الانقسام -فيما بعد- بين «الدولية الثانية» و«الدولية الثالثة» (الكومنترن) عام ١٩١٨.

بيد أن «الدولية الثالثة» لم تجد مناصا من التمييز بين «الوطنية» و«القومية» فى الدول الامبريالية، و«الوطنية» و«القومية» فى البلدان المستعمرة. فاذا صح ان النزعة «الوطنية» هى فى أحوال كثيرة ذات صفة متعصبة شوفينية فى البلدان الامبريالية فان هناك ماكان يبررها تاريخيا فى النضال ضد النير الامبريالى فى البلدان المستعمرة. وكان لستالين فى هذا الصدد قوله المعروف ان باشوات مصر عام ١٩١٩ كانوا أكثر تقدما من حزب العمال البريطانى ذلك أن حزب العمال البريطانى كان يسند الامبريالية البريطانية فى محاربة استقلال مصر، بينما باشوات مصر فى حزب الوفد قادوا ثورة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطانى.

ولذلك كانت هناك محاولات مبكرة للجمع مابين منطلقات الماركسية (الأممية) ومابين القوى الوطنية فى حركات التحرر الوطنى، بوجه خاص من قبل الشيوعيين فى البلدان المستعمرة والتابعة، وبالذات فى الصين حيث تعرضت محاولات الالتحام بين الاتجاهين- الشيوعى والوطنى/ القومى- لخط منعرج تخللته ثغرات كثيرة.. يشهد بذلك صراعات «الكومنتان ج» مع الحزب الشيوعى الصينى طوال عقدى العشرينيات والثلاثينيات..

وقد احتدم الصراع أيضا، طوال هذين العقدين، بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا، الأمر الذى ترتب عليه اهمال خطر الفاشية، وتركيز الشيوعيين جهودهم أساسا على مواجهة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية، مما يسر لهتلر الوصول الى الحكم. ولم يبذل جهد مركز للتغلب على هذا الانقسام بين الاتجاهين المنتسبين الى الماركسية الا فى وقت متأخر بعد وصول هتلر فعلا الى الحكم وتعزيز مركزه فيه، عند انعقاد المؤتمر السابع «للدولية الثالثة» عام١٩٣٥. وكان لاهمال القضية «الوطنية»، وعدم ادراك جوانبه «غير الشوفينية» حتى فى البلدان الأمبريالية، أثر كبير فى تعاظم شأن الفاشية فى هذا القرن.

وقد خرج الفليسوف الماركسى الفرنسى «جورج لوفيفر» عام١٩٣٧ -فى مؤلفه «الوطنية ضد الأوطان»- بنظرية حملت نوعا من الاحياء لنظريات «اوتو باور» فى بداية القرن. قال ان فكرة «الوطنية» تنطوى على مغالطة وخداع طالما تخفى هيمنة البرجوازية الكبيرة على المجتمع، وطالما لاترتكز الى أساس ديمقراطى. ولكن فى حالة اتساع الحياة السياسية لتشمل الشعب بأسره، واذا ما قصد بـ«الوطنية» استيعاب الانجازات الثقافية للجماهير، فمن الممكن، فى مثل هذه الحالة، أن يكون هناك أساس وطنى للتحرك الديمقراطى فى وجه الفاشية، وحتى من أجل التحول الى الاشتراكية.. كان مثل هذه الطروح

ارهاصات أولى لفكرة «الديمقراطية الشعبية»، ثم لفكرة «الطريق الوطنى الى الاشتراكية»، وهى افكار أصبحت النظرية المعتمدة رسميا بعد وفاة ستالين وبالذات عقب تولى خروشوف السلطة فى الخمسينيات.

وقد تعاظم شأن هذه الأفكار فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. فان الحرب الباردة قد أفرزت «النظام العالمى الثنائى القطبية»، وقد جرت مواجهته- كما سبق وأشرنا- بالاستناد الى فكرة «الأممية» بوصفها المبرر الايديولوجى لبلورة «قطب اشتراكى عالمى» فى مواجهة «القطب الامبريالى العالمى».. غير أنه كان لابد أيضا من اعمال البعد «الوطنى»/«القومى». بهدف توسيع نطاق التضامن الشعبى فى مواجهة الامبريالية، على غرار ماجرى مع الفاشية والاحتلال النازى اثناء الحرب. وقد جرت محاولات لتذليل أوجه التعارض التى برزت مابين البعدين «الوطنى» و«الأممى» (ربما كان «مذهب بريجنيف أصرح صور هذا التعارض)، و«للتوفيق» بينهما باطلاق نظريات عدة، من أبرزها نظرية «تعدد المراكز» POLYCENTRISM التى كان لزعيمى الحزب الشيوعى الايطالى «بالميرو تولياتى» و«انريكو برلينجوير» دور كبير فى بلورتها، ثم نظرية «الشيوعية الأوروبية» EUROCOMMUNISM التى كان زعيم الحزب الشيوعى الاسبانى «سانتياجو كاريللو» أول من استحدثها. ومع ذلك أسفرت محاولات التوفيق هذه عن هشاشه تعذر التغلب عليها. وربما كان قول برلينجوير وهو على رأس أكبر حزب شيوعى خارج المعسكر الاشتراكى.. قوله، عام١٩٨٤- أى قبل حلول «عصر جورباتشوف» بأشهر معدودة- «ان زخم ثورة اكتوبر قد استنفد»، وأن «انتماء ايطاليا الى معسكر حلف الأطلنطى شر أهون من انتمائها الى حلف وارسو»!! ماهو شديد الدلالة فى هذا الصدد.. فلقد جاء بعد ذلك جورباتشوف، و«البريسترويكا»، ولكنهما فشلا فى رأب الصدوع.. وكانت الانهيارات التى اودت بالمعسكر الاشتراكى كله.

ان احدى الاشكاليات الكبيرة المطروحة هى الى أى حد من الممكن التوفيق أصلا بين متطلبات «الأممية» باعتبارها ركيزة مبدأ المساواة على الصعيد العالمى وبين متطلبات «الوطنية» الناجمة عن تباين الرصيد الثقافى والحضارى للمجتمعات والشعوب.. ثم الى أى حد شكلت «الأممية»- كما طبقت فى هذا القرن- آلية يسرت عملية تسلط شرائح مجتمعية بعينها، وجرت بمقتضاها اقامة تنظيم سياسى كان انتسابه الى «الأممية من أجل أن يفرض نوعا من الهيمنة، وترتب عليه قهر وقمع التطلعات «الوطنية/القومية» المشروعة لشعوب عديدة؟!

هل من سبيل لايجاد «أممية» جديدة كفيلة فعلا بمنع تسلط فئة، ومنع استغلال شعب لشعب آخر، ومنع هيمنة نظام سياسى على نظام سياسى آخر، ودولة على أخرى؟ وهل من الجائز أن تصبح «الأممية» أداة هيمنة تستمد مشروعيتها من الاشتراكية لا من الامبريالية؟!.. ثم كيف تجرى تلبية تطلعات الشعوب «الوطنية/القومية» على نحو لا يجعل منها منطلقا لتطلعات توسعية /شوفينية/امبريالية؟.. ان تعمد الأنظمة الاشتراكية اغفال هذه القضايا الخطيرة قد يكون أحد الأسباب البارزة وراء اعادة تفجر المشكلة الوطنية على نحو فاجأ الجميع فى معظم المجتمعات التى مرت بتجارب اشتراكية.

ان زوال «النظام العالمى الثنائى القطبية»، واطلاق عنان قوى الرأسمالية عالميا، وهيمنتها على مقدرات الكوكب مع نهاية هذا القرن، وضع لابد أن يحمل أوجه الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الشعوب، صفة عدم التكافؤ، بل وصفة التنافس الشرس بين كتل رأسمالية امبريالية متزاحمة، ولابد أن يفضى بالتالى الى تعميق اوجه اللا تكافؤ وعدم المساواة.. فهل من الممكن ايجاد آلية دولية تستعين بفكرة الأممية لـ«تحييد» هذه الظواهر، وخلق مقومات نظام نقيض يقوم على المساواة والعدل؟

ان انهيار «النظام العالمى الثنائى القطبية» إنما يعنى- شئنا أم أبينا- قيام نظام عالمى بديل أبرز سماته «وحدة الأضداد». فان الثنائيات «الطبقية/الوطنية»، و«الوطنية /الأممية»، و«الأممية (بمعنى القيم والمصالح المشتركة للبشرية ككل) /الطبقية (بمعنى المصالح الخاصة لطبقات بعينها» هى تعبيرات شتى عن «الضدية» فى اشكالية ثلاثية «طبقية- أممية- وطنية» تشكل «وحدة»، و«كلا لايتجزأ».. فهل من سبيل لـ«ترويض» التفاعلات المختلفة بين «الأضداد» للخروج بمحصلة ايجابية.. سلمية.. حضارية.. بناءة.. محصلة تعنى غلبة «الوحدة» على «الضدية».. وبتعبير آخر، غلبة الاشتراكية على الرأسمالية.. فى عالم مستقبلى لامهرب من اتسامه بصفة «وحدة الأضداد».. وهل من سبيل لاستثمار تجارب ودروس الماضى تحقيقا لهذا الحلم؟

أعتقد أن هذا هو أهم تحد يواجه كل حالم بالاشتراكية صمد للانهيارات التى أصابت جسد الاشتراكية، ومازال يؤمن بأن لحلمه، ولانسانية الانسان، مستقبلا!..

التشريع المصرى فى خدمة سياسة معاداة الشيوعية

نبيل الهلالى
سيد أبو زيد

* منذ أن ظهرت الماركسية على ساحة الفكر الانسانى، استشعرت الرأسمالية العالمية مدى الخطر الذى يتهددها من هذا الفكر الثورى الوليد، فراحت منذ الوهلة الأولى تشن ضده حربا لا هوادة فيها .. فى محاولة فاشلة لوأد المولود الجديد وهو لازال فى المهد.

ولقد سجل (البيان الشيوعى) الذى اصدره ماركس وانجلز فى فبراير ١٨٤٨ هذه الحقيقة التاريخية، وجاء فى مطلعه:

(هناك شبح يجوب ارجاء اوروبا - هو شبح الشيوعية.

ولقد اتحدت كل قوى اوروبا العتيقة، فى حلف مقدس لملاحقته وتضيق الخناق عليه. من البابا والقيصر.. الى مترنخ وجيزو، ومن الراديكاليين فى فرنسا الى رجال الشرطة فى المانيا.

اى حزب معارض .. لم يتهمه خصومه القابضون على زمام السلطة بالشيوعية؟!)

* ولقد رفعت راية معاداة الشيوعية قوى طبقية عديدة. اذ مارست هذه السياسة على حد سواء: الفاشية والنازية والامبريالية والبرجوازية القومية الحاكمة، والاصولية الدينية، والاشتراكية الديمقراطية الاصلاحية.

ولقد انتهجت سياسة معاداة الشيوعية فى مصر، سلطات الاحتلال البريطانى، فحكومة حزب الوفد برئاسة سعد زغلول، فحكومات السراى واحزاب الاقلية، فسلطة يوليو .. واخيرا سلطة الردة فى اعقاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١.

* ورغم التفاوت الظاهر بين كل هذه القوى .. الا أن جوهر سياسة معاداة الشيوعية ظل واحدا .. الا وهو الخوف من التغيير الاجتماعى والثورة الاجتماعية والعداء للتقدم.

* ولقد استخدمت الامبريالية العالمية سياسة معاداة الشيوعية كسلاح فعال فى حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق اوروبا.

ورفعت الولايات المتحدة معاداة الشيوعية الى مستوى سياسة الدولة، وسخرت فى خدمتها مجمل نشاطها على الصعيد الدولى. وأعلنت ادارة الرئيس ريجان الحرب الصليبية ضد الشيوعية العالمية عام ١٩٨٢ واعتبرتها مصدر كل الشرور فى العالم .. ونعتت الاتحاد السوفيتى بامبراطورية الشر.

* وشهرت الامبريالية العالمية سلاح معاداة الشيوعية لمقاومة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية فى البلدان النامية، ولترويع شعوب هذه البلدان من (بعبع الشيوعية) ولدفع بلدان العالم الثالث للتخلى عن السيادة الوطنية والدخول إلى حظيرة الامبريالية وتحويلها الى اداة لتنفيذ مشاريعها العسكرية بحجة الاحتماء من الخطر الأحمر الزاحف.

ولقد كانت مكافحة الخطر الشيوعى هى الهدف المشترك لكل الأحلاف العسكرية الاستعمارية كحلف السنتو، حلف السياتو، حلف شمال الاطلنطى، والحلف الاسلامى وحلف بغداد.

* نبيل الهلالى : محامى مصرى وأحد قادة الحركة الشيوعية .
* سيد أبو زيد : محامى مصرى.

وفى عام ١٩٥٠ اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على بلدان الشرق الاوسط انشاء قيادة عسكرية للشرق الأوسط بحجة الدفاع المشترك ضد الخطر الشيوعى. وفى عام ١٩٥٧، اعلنت واشنطن مبدأ ايزنهاور الذى قرر من جانب واحد، حق الولايات المتحدة فى التدخل العسكرى فى الشئون الداخلية لأى بلد فى الشرق الاوسط لمحاربة الشيوعية الدولية. ونص مبدأ ايزنهاور على أن:

«الولايات المتحدة تحذر بأن العدوان الشيوعى فى الشرق الاوسط يشكل تهديدا خطيرا على مصالحها الحيوية. وتعلن عن استعدادها لاستعمال قواتها المسلحة فى رد العدوان المباشر على هذه المنطقة».

* وتذرعت الامبريالية دوما بالخطر الاحمر، لضرب حركات التحرر الوطنى، وللاطاحة بالانظمة الديموقراطية والتقدمية فى العالم الثالث.

فلقد كانت المخابرات المركزية الامريكية وراء الاطاحة بحكومة اربنز الديموقراطية فى جواتمالا عندما تجرأت وأممت شركة الموز الاحتكارية الامريكية فى عام ١٩٥٤.

وفى ١٩٦٥ قامت قوات مشاه البحرية الأمريكية بغزو جمهورية الدومينيكان، وبرر الرئيس الامريكى جونسون يومها العدوان الامريكى قائلا:

(لا يمكن للدول الامريكية، ولا يجب عليها أن تسمح باقامة حكومة شيوعية اخرى فى نصف الكرة الغربى).

* واستعانت البرجوازيات القومية الحاكمة بمعاداة الشيوعية فى صراعها الطبقى ضد الطبقات العاملة فى بلدان العالم الثالث. ومارست هذه السياسة لتعزيز قبضتها على السلطة، ولتأمين انفرادها بالحكم، ولقمع الحركة العمالية الصاعدة، ولمواجهة الدور المتزايد للطبقات العاملة ولمناهضة الحركة الشيوعية الناهضة.

* لقد لعبت الطبقة العاملة المصرية دورا بارزا فى ثورة ١٩١٩ .. وفى اعقاب الثورة نجحت فى انشاء أول اتحاد لنقابات العمال فى تاريخ الحركة العمالية المصرية وفى اقامة حزبها الشيوعى. واكتسب الحزب الشيوعى المصرى طابعا جماهيريا متزايدا .. واتسع نفوذه فى صفوف الطبقة العاملة، وبرز دوره القيادى فى نضالاتها الاجتماعية. وقد اثار ذلك مخاوف البرجوازية المصرية فاسرعت حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ بالانقضاض على الحزب وغلق مقراته وملاحقة قياداته وتقديمهم للمحاكمة وحل اتحاد نقابات العمال.

ومن اجل فرض هيمنته على الطبقة العاملة اسند حزب الوفد مهمة إنشاء تنظيم نقابى جديد تابع للحزب الى عبد الرحمن فهمى وهو احد قيادات الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال وقائد التنظيم السرى لحزب الوفد ابان ثورة ١٩١٩،

وقام عبد الرحمن فهمى بتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل الذى جعل فى مقدمة اهدافه الرئيسية محاربة الشيوعية فى صفوف العمال.

وفى مناسبة تنصيبه زعيما للعمال ألقى عبد الرحن فهمى فى مارس ١٩٢٤ خطابا هاجم فيه الشيوعية بشدة قائلا:

(بهذه المناسبة احذركم، وانا اربأ بنفوسكم الطاهرة البريئة من ان تدنسوا انفسكم برجس الشيوعية التى لا تعرف حقا ولا قانونا. فاحذروا دسائسها وانبذوا دعاتها واعلموا ان مذهبهم مذهب دمار وخراب يجر العالم الى الفوضى ويعيده الى ايام الجاهلية الاولى..

القانون .. القانون. هذه كلمتى لكم ووصيتى فيكم باحترامه تكسبون عطف الناس جميعا، وبه تتحقق الامال التى تطمحون اليها)(١)

* وفى اعقاب انتصار ثورة الشعب العراقى التى اطاحت بحكم نورى السعيد فى ١٩٥٨، وبروز دور الحزب الشيوعى العراقى فى هذه الثورة. وتزايد ثقل الحزب الشيوعى فى الحياة السياسية فى سوريا.. وتوحد اغلب الحركة الشيوعية المصرية فى حزب شيوعى واحد فى ٨ يناير ١٩٥٨ اشتدت مخاوف سلطة يوليو من تصاعد نفوذ الشيوعيين العرب. وتوقعت ان يؤدى توحد الشيوعيين المصريين الى تقوية دور الحزب الشيوعى المصرى الامر الذى من شأنه احداث ثغرة كبيرة فى جدار نظام الحزب الواحد فى مصر.

واشتدت الخلافات بين سلطة يوليو والشيوعيين، بصفة خاصة حول قضية الديموقراطية واسلوب تحقيق الوحدة العربية حيث تمسك الشيوعيون بضرورة ارساء هذه الوحدة على قاعدة راسخة من الديموقراطية.

وتحت تأثير الانتصارات التى حققتها سلطة يوليو فى معركة الاستقلال السياسى والاقتصادى ساد الوهم بأن المعركة بين القومية العربية والاستعمار قد انتهت بهزيمة الاستعمار .. وبأن المعركة الداخلية ضد الشيوعيين قد بدأت .. وراحت سلطة يوليو تصعد سياسة معاداة الشيوعية، وتلاحق الشيوعيين فى مصر وسوريا وتسوقهم الى المحاكم العسكرية والمعتقلات والسجون .. وتتهمهم بالعمالة والشعوبية والعداء الايديولوجى للقومية العربية.

وفى حديث ادلى به للصحفى الهندى كارانجيا فى ١٩٥٩/٤/٢٧ قال جمال عبد الناصر ان القومية العربية (معرضة فى الوقت الحاضر لهجوم من الحركات الهدامة. اننا نقاتل معركة دفاعية ضد الشيوعية ومطامعها. كما سبق ان قاتلنا ضد الاستعمار الغربى).

* وعلى مر العصور والعهود .. سواء فى مصر ام خارج الحدود .. كانت سياسة معاداة الشيوعية فى كل زمان ومكان

.. هى ستار الدخان .. الذى يتم خلفه وأد الحريات الديموقراطية .. وخنق كل معارضة وطنية.

ولذلك فان حملة اسماعيل صدقى ضد الشيوعية فى يوليو ١٩٤٦ كانت فى الحقيقة ضربة بوليسية واسعة ضد الحركة الوطنية باسرها. وقد شملت هذه الضربة الى جانب الشيوعيين عناصر وفدية ولبرالية وقيادات نقابية عديدة.

ولم يسلم من الحملة ضد الشيوعية فى يناير ١٩٥٩ ايضا .. العديد من العناصر الديموقراطية واللبرالية والنقابية التى لم تكن منتظمة فى الحركة الشيوعية المصرية. ان عددا كبيرا من التشريعات سيئة السمعة المقيدة للحرية .. قد صدرت ابتداءا بدافع مكافحة الشيوعية. ولكن سرعان ما سلطت هذه التشريعات على كل القوى السياسية المعارضة. وليس صدفة ان المواد التى اضافها اسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ الى قانون العقوبات لمحاربة الشيوعية هى ذاتها المواد التى يحاكم على اساسها كل المعارضين من شيوعيين وناصريين واسلاميين حتى يومنا هذا.

* ولقد استخدم التشريع كسلاح هام فى محاربة الشيوعية فى مصر. لتثبيت دعائم سلطة البرجوازية وتغليب مصالحها الطبقية وحمايتها.

والدراسة التاريخية تكشف العلاقة الوثيقة بين توقيت اصدار التشريعات المقيدة للحرية وبين تصاعد كفاح الشيوعيين المصريين فى سبيل الاستقلال الوطنى والديموقراطية والتقدم الاجتماعى وبروز دورهم فى الحركات الشعبية الاحتجاجية وفى مسيرة الحركة العمالية.

والقارئ للتاريخ المصرى سيتبين انه ما من حركة احتجاجية شعبية ضد المحتل الاجنبى او ضد المستبد والمستغل الداخلى .. الا وكان الشيوعيون المصريون فى مقدمة الصفوف فيها.

وسنحاول فى هذه الدراسة تتبع الدور الذى لعبه التشريع المصرى فى التخديم على سياسة معاداة الشيوعية منذ مطلع العشرينات.

اولا - ملاحقة النشاط الشيوعى

كان لانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية فى روسيا، اثرها العميق على الحركة العمالية المصرية. فقد ادى إلى نهوض هذه الحركة، وإلى ايقاظ الوعى الطبقى للبروليتاريا المصرية.

وشهدت العشرينات حدثين بارزين فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية هما تأسيس اتحاد النقابات العام فى فبراير ١٩٢١ واعلان الحزب الشيوعى المصرى فى ١٩٢٢.

وتحركت البرجوازية الحاكمة بسرعة لكبح جماح النشاط الشيوعى فى مصر.

وبعد شهور معدودات من اعلان دستور ١٩٢٣، اصدرت حكومة يحيى باشا ابراهيم فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣، القانون ٣٧ لسنة٢٣ الذى ينص على تعديل المادة ١٥١ من قانون العقوبات.

وكانت هذه المادة قبل التعديل تعاقب بالحبس مده لاتزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من حرض على كراهة الحكومة الخديوية السلطانية او بغضها او ازدرائها.

والمادة بهذه الصياغة لم تكن تسعف السلطة الحاكمة فى ملاحقة الشيوعيين. كما ان العقاب الذى نصت عليه لم يكن يشفى غليل البرجوازية.

لذلك جاء التعديل ليوسع نطاق التجريم، وليشدد العقوبة ونصت المادة المعدلة على توقيع عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات على (...

ثانيا - نشر الافكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الاساسية.

ثالثا - تحبيذ تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة او الارهاب او بوسائل اخرى غير مشروعة).

وكشفت مذكرة وزارة الحقانية المفسرة لاحكام مشروع القانون الحكمة التشريعية من اصدار القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فقالت:

(الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ الغرض منهما قمع الدعوة المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية او الشيوعية).

ولم تمضى سوى شهور معدودات حتى استندت حكومة الوفد فى عام ١٩٢٤ الى هذه المادة لالقاء القبض على المئات من الشيوعيين، ولتقديم قيادات الحزب الشيوعى المصرى للمحاكمة امام محكمة جنايات اسكندرية.

وفى ١٩٢٤/١٠/٦، اصدرت المحكمة حكمها بادانة قادة الحزب لانهم:

(اولا - اتحدوا مع آخرين غيرهم وهم اعضاء الدولية الثالثة الشيوعية بروسيا على تحبيذ تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية فى مصر بالقوة والارهاب ووسائل اخرى غير مشروعة.

ثانيا - نشروا افكارا ثورية مغايرة للمبادئ الاساسية لدستور الدولة المصرية حبذوا فيها تغيير النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية فى البلاد بالقوة والارهاب علنا بتوزيع نشرات .. تحوى امورا وافكارا تخالف مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى الدستور، ونزع ملك الغير بغير الطرق المشروعة، واستبداله بالنظام الشيوعى بالثورة والقوة).

غير ان التعديل التشريعى سالف الذكر، والاحكام التى

صدرت بالسجن ضد الشيوعيين لم تجهز على الحركة الشيوعية المصرية.

فرغم انهيار الحزب الشيوعى المصرى تحت وطأة الضربات البوليسية التى وجهت اليه خلال عامى ١٩٢٤ و١٩٢٥، استمر النشاط الشيوعى المنظم .. واستمرت سلطات الامن فى ضبط مواطنين بتهمة الشيوعية وتقديمهم للمحاكمة.

وكان لزاما على المشرع التدخل مرة اخرى لتشديد العقوبة ولتوسيع دائرة التجريم.

واصدرت حكومة اسماعيل صدقى باشا فى ١٩٣١ المرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٣١ الذى ادخل تعديلا جديدا على المادة ١٥١ من قانون العقوبات.

واوضحت المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون الحكمة التشريعية من التعديل فقالت.

(وصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الاساسية او مبادئ الدستور الاساسية، بل يتناول كذلك من ينشر او يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ او هذه النظم بالقوة ولو لم يفصح هو نفسه باستعمالها او صرح بأنه لا يشير باستعمالها.

فمن يحبذ مثلا نظريات شيوعية كما تطبق فى روسيا -ومعنى هذا البلشفية- او من يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة. وذلك لان هذه المذاهب تنطوى على ان يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الحكم فى الدولة. اذ كانت تعتبر كل وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة).

واضاف التعديل الجديد الى عقوبة السجن الغرامة من خمسين الى خمسمائة جنيه.

غير ان هذا التعديل التشريعى بدوره لم يقف حجر عثرة امام اشتداد عود الحركة الشيوعية المصرية من جديد خلال الاربعينات.

ورغم معاناة هذة الحركة من داء الانقسامية وتعدد التنظيمات وتصارعها فيما بينها، إلا أن الحركة الشيوعية المصرية أصبحت عنصرا هاما فى الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد. ولعبت دورا قياديا فى النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى وقادت كفاح الطلاب والعمال ضد مشروع صدقى بيفن، ونجحت فى تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى ضمت ممثلين عن الشيوعيين والوفديين اليساريين وقيادات نقابية بارزة. ومثلت هذه اللجنة قيادة شعبية جديدة متحررة من نفوذ الاحزاب السياسية التقليدية.

ثانيا - حظر التنظيمات الشيوعية

فى ١٩٤٦/٧/١١ شنت حكومة اسماعيل صدقى حملة صليبية ضد الحركة الوطنية المصرية تحت شعار مكافحة الشيوعية.

وتم القاء القبض على زهاء مائتى مواطن من المثقفين والمفكرين والصحفيين والنقابيين الشيوعيين والوفديين اليساريين والديموقراطيين والليبراليين.

وحاولت حكومة صدقى تلفيق ما أطلقت عليه اسم (قضية الشيوعية الكبرى) .. غير ان النصوص التشريعية القائمة لم تسعفها. وانتهت التحقيقات بافراج النيابة عن جميع المتهمين. كما انتهت المحاكمة بتبرئتهم جميعا.

وقبل انتهاء الدورة البرلمانية لعام ١٩٤٦ بيوم واحد، تقدمت حكومة اسماعيل صدقى الى مجلس النواب، بمشروع قانون يضيف مواداً جديدة الى قانون العقوبات تؤثم تأسيس وادارة المنظمات الشيوعية والانضمام الى عضويتها والترويج للافكار الشيوعية.

وطلبت الحكومة من مجلس النواب نظر المشروع على وجه الاستعجال. وتصدى للمشروع البرلمانى البارز الاستاذ محمد فكرى اباظة -وكان يومها نقيبا للصحفيين- وعارضه بشدة.

وقال الأستاذ محمد فكرى اباظة:

(لايمكن ان يدرس مثل هذا التشريع الخطير فى حياتنا التشريعية والاجتماعية والدستورية فى آخر يوم الدوره او قبل فضها بيوم.

ولا افهم ما قيمة مجلس النواب اذا أتى فى مثل هذا المأزق وفى الساعة التاسعة من آخر يوم ليناقش تشريعا مهما وخطيرا كهذا دون ان تتاح له فرصة البحث الكافى).

ثم تطرق الى صلب المشروع فقال:

(اما فيما يتعلق بالمبادئ الجديدة التى كانت ضرورة من ضرورات التطورات العالمية، وهى الاشتراكية اليسارية والاشتراكية المعتدلة والشيوعية ... ما قال قائل ولا افتى دستورى بان دستورا من دساتير العالم يمنع التفكير الحر فى النظم الاجتماعية التى تصلح للبلاد والتى تتغير بحسب الزمان.

فإن كنت صاحب مذهب اشتراكى او شيوعى فهذا لا يتناقض مع الدستور).

ثم استرسل قائلا:

(إن المشروع يطلب محاربة الشيوعية مع انه لا توجد الآن شيوعية محرمة فقد تغير هذا كله منذ الوقت الذى وضع فيه دستورنا. والدليل الحاسم الذى يقطع كل شك ان فى كل بلد من البلاد التى لها دساتير ادق، واكثر مدنية واكثر إتساقا من دستورنا، لم تحظر انشاء احزاب شيوعية مثل فرنسا وانجلترا..)

.وانتهى إلى القول :

(ليس فى مبادئ الشيوعية اعتداء على الدستور، وانما الاعتداء على الدستور هو وضع مثل هذا التشريع الذى يحوى فى كل مادة من مواده خرقا لمبادئ الحرية) (٢).

وقد نجحت الاصوات المعارضة للمشروع فى تأجيل التصويت على مواده الى الدورة التالية.

ويشير الاستاذان مصطفى كامل منيب ويوسف درويش المحاميين فى دراسة دستورية قانونية من تأليفهما الى أن مشروع حكومة صدقى قد لقى ذات المصير فى مجلس الشيوخ.

فقد رفض مجلس الشيوخ نظر المشروع على وجه الاستعجال واحال المشروع الى لجنة الشئون الدستورية التى ارتأت ان المشروع يتضمن مساسا بالمبادى الاساسية للدستور. وراحت تبحث المشروع بهوادة وتأنى.

وعندما اقتربت الدورة البرلمانية من نهايتها فى اواخر يوليو ١٩٤٦، بدى واضحا ان مجلس الشيوخ سيؤجل نظر القانون الى نوفمبر ١٩٤٦ فاسرعت حكومة صدقى بسحب المشروع.

وما ان انفضت الدورة البرلمانية حتى اصدرت الحكومة مشروع القانون فى غيبة البرلمان استنادا الى المادة ٤١ من الدستور وذلك بموجب المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذى صدر فى ١٩٤٦/٨/١١(٣).

واوضحت المذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون بكل جلاء أن الهدف من إصداره هو محاربة الشيوعية. إذ ورد بها: «وضعت المادة ٩٨ أ لمعاقبة من بلغ بهم الشطط إلى انشاء جمعيات شيوعية او ثورية فى المملكة المصرية ليتخذوها اداة لاسقاط طبقة واعلاء أخرى او يرمون من ورائها إلى تقويض ما يقوم عليه كيان البلاد من النظم الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على اى نظام من النظم الاجتماعية والاقتصادية».

وتنص المادة ٩٨ أ من هذا المرسوم بقانون على معاقبة كل من انشأ أو اسس او نظم او ادار جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية او الاقتصادية أو القضاء على أى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه متى كان استعمال القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك.

كما تعاقب كل من انضم الى الجمعية بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد عن مائة جنيه.

كما تعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من انضم او اشترك باية صورة فى جمعية من هذه الجمعيات مقرها خارج المملكة المصرية.

وتنص المادة ٩٨ب على معاقبة الترويج أوالتحبيذ لتغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او للقضاء على طبقة اجتماعية او لقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية او الاقتصادية او لهدم اى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه.

وتعاقب المادة ٩٨جـ كل من انشأ او أسس او نظم أو أدار من غير ترخيص جميعات أو هيئات أو أنظمة ذات صفة دولية أو فروع لها او انضم اليها. كما تعاقب كل مصرى مقيم فى مصر انضم او اشترك بأى صورة من غير ترخيص الى تشكيلات مما ذكر مقرها فى الخارج.

وتعاقب المادة ٩٨د كل من تسلم او حصل مباشرة أو بالواسطة نقودا او منافع من اى نوع من شخص او هيئة خارج مصر فى سبيل الترويج بشئ مما تقدم أو شجع بطريقة المساعدة المالية او المادية على ارتكاب جريمة من الجرائم سالفة الذكر وتنص المادة ٩٨هـ على ان تقضى المحكمة عند الحكم بالادانة بحلّ التشكيلات المذكورة واغلاق اماكنها.

ويتضح من هذه النصوص أن المشرع المصرى قد استحدث لاول مرة المعاقبة على تكوين التنظيم الشيوعى وادارته والانضمام إليه.

كما استحدث المشرع قاعدة حل هذا التنظيم بحكم قضائى.

وقد اثار المرسوم بقانون ١١٧ لسنة٤٦ جدلا طويلا فى الفقه وامام القضاء حول مدى دستوريته. كما ان تطبيق القانون قد كشف عن ثغرات عديدة فى احكامه.

وتلافيا للمطاعن التى اثيرت على المرسوم بقانون تقدمت حكومة محمود فهمى النقراشى باشا بمشروع قانون جديد إلى مجلس النواب فى اوائل ١٩٤٧ لا يختلف قط عن المرسوم بقانون ١١٧ لسنة٤٦. ووافق مجلس النواب على المشروع ثم احيل إلى مجلس الشيوخ. غير أن اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ قررت انه مخالف للدستور ولمبادئه الاساسية.

وانتظرت الحكومة سنة كاملة ثم تقدمت فى اوائل ١٩٤٨ بمشروع قانون جديد إلى مجلس النواب.

ولقد عارضه خلال المناقشات كل من على راتب بك (سعدى) ومحمد فكرى اباظة (مستقل) ومحمد حنفى الشريف (وفدى).

وقال على راتب بك وهو احد اقطاب الحزب السعدى الحاكم: (لقد كنت موقنا بأن هذا التشريع وقد وضعته الحكومة لابد ان يكون تشريعا يكفل حماية الحريات التى نص عليها

الدستور المصرى ممن يعتدى عليه.

ولكننى عندما تصفحته اليوم تبين لى انه وضع للاعتداء على هذه الحريات كلها).

اما النائب محمد فكرى اباظة فقد قال:

(هذا التشريع او ما يماثله سبق ان عرض على المجلس فى آخر دوره ١٩٤٦، وكان دولة النقراشى باشا على ما اذكر فى صفوف المعارضة اذ ذاك. وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع وكان الفضل كل الفضل للجنة التشريعية وحضرات الاعضاء الذين كانت تتكون منهم أغلبية المجلس فى ذلك العهد، فقد استطاعوا ان يؤجلوا نظر هذا التشريع وحالوا دون البت فيه، فمات ودفن الى ان صدر بعد ذلك بمقتضى المادة ٤١ من الدستور).

ثم اعلن محمد فكرى اباظة:

(اننى ادفع بأن التشريع المعروض على حضراتكم مناقض للدستور المصرى ومناقض للمواثيق الدولية التى قبلتها مصر وانضمت اليها كميثاق الاطلنطى وميثاق جمعية الامم المتحدة. كما انه مناقض لمباحث المؤتمر الصحفى المنعقد الان فى جنيف باسم جمعية الامم المتحدة. ثم هو مناقض لالتزام مصر فى معاهدة مونترو من حيث تمشى التشريعات المصرية على غرار التشريعات العالمية الحديثة، كما انه يشذ عن القواعد المقررة فى القانون الجنائى).

وتطلع الى وزير العدل ومقرر المشروع وقال

(انى انذرك بان هذه التشريعات الجريئة فى الفاظها وتعبيرها والخالية من الذوق الفقهى السليم، لا تدعو الى الفخار ورفع الرأس عاليا خصوصا بعد ان سرنا شوطا بعيدا فى الاصلاحات الاجتماعية)(٤).

وبفضل المعارضة التى ابداها بعض النواب ظل مشروع القانون يتعثر فى اروقة برلمان ما قبل ثورة يوليو .. حتى اندلاع الثورة.

وعلى اثر اصطدام الشيوعيين بسلطة يوليو فى احداث مارس ١٩٥٤ بسبب مناداتهم بالعودة الى الحياة الديموقراطية، نفضت الحكومة الغبار عن مشروع القانون، واصدرته بموجب القانون ٦٣٥ لسنة ٥٤ استنادا الى الصلاحيات التشريعية لمجلس الثورة.

واشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان المواد الجديدة كفلت (العقاب على مجرد انشاء او تأسيس او تنظيم او ادارة المنظمات المحظور تكوينها ولو لم تقم باى مجهود نحو تنفيذ هذه الاغراض وبذلك يمكن القضاء على مثل هذه التنظيمات وهى فى مهدها دفعا لشرها وخطرها المتوقع).

ولم تخفى المذكرة الايضاحية والاعمال التحضيرية لكل من المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ٤٦ والقانون ٦٣٥ لسنة٥٤ ان المشرع قد استورد المواد ٩٨ أ وب وجـ ود وهـ من قانون العقوبات الفاشستى الذى أصدره موسولينى عام ١٩٣٠.

ومن سخرية القدر ان يستنجد المشرع المصرى بنصوص من ترسانة القوانين الفاشية بعد سنوات قليلة من اطاحة الشعب الايطالى بنظام الحكم الفاشى. وبعد اقل من عام واحد على تأسيس منظمة الامم المتحدة التى اكد ميثاقها على ادانة المجتمع الدولى باسره للفاشية والنازية بكل تراثهما السياسى والفكرى والقانونى الذى يشكل وصمة عار فى جبين الانسانية.

ولقد وزعت المجالس العسكرية والمحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة مئات السنين من الاشغال الشاقة والسجن على عدد كبير من الشيوعيين تطبيقا لهذه المواد الفاشية.

غير ان محكمة النقض المصرية اصدرت فى ٦١/٢/٢٧ حكما تاريخيا فى الطعن ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ قضت فيه بنقض حكم أصدرته محكمة الجنايات بادانة بعض الشيوعيين بتهمة الانتماء للحزب الشيوعى المصرى.

وكان الحكم الصادر بالادانة قد استند فى التدليل على الاتهام إلى ضبط نسخ من لائحة الحزب الشيوعى مع المتهم.

وانتهت محكمة النقض الى وجوب ان تستظهر المحكمة من واقع المضبوطات او ظروف الدعوى، ان الالتجاء الى القوة او الارهاب او الى اى وسيلة اخرى غير مشروعة كان ملحوظا وهو الامر الواجب توافره للعقاب على جريمتى الانضمام الى اى جمعية ترمى الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية بالقوة أو الترويج لاى مذهب يهدف الى ذلك.

وقالت محكمة النقض انه (لا يغير من الامر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من نسبة تهمة الشيوعية اليه لان ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى استند اليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة به فى القانون).

والجدير بالتسجيل ان محكمة النقض قد ارست هذا المبدأ الهام بينما حملة معاداة الشيوعية فى ذروتها.

وعادت محكمة النقض فأكدت هذا المبدأ فى ١٩٨٧ فى حكمها الصادر فى الطعن ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق والخاص بقضية الحزب الشيوعى المصرى.

وفى ٧٦/٥/٢٧ اصدرت محكمة امن الدولة العليا بالاسكندرية حكمها ببراءة المتهمين فى القضية ٥٠١ لسنة ٧٣ جنايات الرمل تأسيسا على انتفاء ركن القوة. وقالت فى حيثيات حكمها:

(المؤثم على وجه التحديد هو تكوين منظمة تسعى الى العمل على تغليب طبقة ما -اية طبقة- على طبقة اخرى وان يكون التنظيم الذى يقوم بهذا العمل قد استعمل وسائل العنف

او بالاقل قد اعدها على ما انتهى اليه نص المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات، حيث انتهى الى القول

«متى كان استعمال القوة او الإرهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك».

أى واضحا انه قد اتخذت وسيلة معينة من وسائل العنف أعدها التنظيم وهيأ له افراده للقيام بعمل حال من شأنه سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات.

وقد بان من مناقشة الشهود ان التنظيم الذى قيل ان المتهمين انشأوه وانضموا اليه وحبذوا مبادئه وروجوا لها لم يضع فى برنامجه استخدام القوة للوصول الى السيطرة المطلوبة ولم يضبط لدى المتهمين اية ادوات تشير الى ان فى نيتهم استعمال العنف لتحقيق اغراضهم).

ورغم تشديد العقوبات على تأسيس وادارة التنظيمات الشيوعية وعضويتها ورغم توالى الاحكام القضائية الصادرة من المحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة بحل التنظيمات الشيوعية محل المحاكمة. فأن ذلك كله لم يقضى على الحركة الشيوعية المصرية .. التى واصلت مسيرتها رغم السجون والمعتقلات واقبية التعذيب.

واحتاجت الحرب ضد الشيوعية المزيد من النصوص التشريعية. وفى ٧٧/٧/٧ اصدر نظام السادات القانون ٤٠ لسنة ٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية.

وقررت المادة الاولى من هذا القانون حق المصريين فى تكوين الاحزاب السياسية.

ثم جاءت المادة الرابعة لتسلب الشيوعيين هذا الحق اذ نصت على انه (يشترط لتأسيس أو استمرار اى حزب سياسى :

....

ثالثا - عدم قيام الحزب فى مبادئه او برامجه او فى مباشرة نشاطه او اختيار قياداته او اعضائه على اساس يتعارض مع احكام القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. أو على اساس طبقى) واستهدف المشرع بهذا النص حظر تكوين حزب شيوعى باعتبار الحزب الشيوعى حزب طبقى يمثل الطبقة العاملة.

ونصت المادة ٢٢ من قانون الاحزاب على معاقبة كل من انشأ أو اسس او ادار تنظيما معاديا لنظام المجتمع بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

وحرصا من المشرع على عدم اخفاء الشيوعيين تنظيمهم السياسى وراء صيغة الجمعية، وحتى يمنع المشرع الشيوعيين من القيام بأى نشاط شعبى اجتماعى حرص المشرع منذ وقت مبكر على ان يضع ضوابط محكمة فى التشريعات المنظمة للجمعيات.

وفى ١٩٢٥/١٠/٢٧ اصدرت حكومة زيور باشا - خلال فترة تعطيل البرلمان قانونا خاص بالجمعيات السياسية فرض قيودا صارمة على حق انشاء الجمعيات المكفول بموجب المادة ٢١ من الدستور. وذلك بحجة محاربة البلشفية ونص هذا القانون على منع الجمعيات من اتخاذا اسماء او عناوين تدل على غرض مثير او ثورى.

والزم القانون الجمعية باخطار السلطات المختصة بأنشاء الجمعية ونظامها وبيان باعضائها ومنح القانون مجلس الوزراء سلطة حل الجمعية.

وقد هاجمت الاحزاب السياسية هذا القانون بعنف وقررت مقاطعة ما يفرضه من قيود. مما اجبر الحكومة على عدم نشر القانون فى الجريدة الرسمية.

وفى ١٩٦٤ اصدرت الحكومة القانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذى فرض تحكم الجهات الادارية فى الجمعيات.

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على ان :

(كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو للآداب او لسبب او لغرض غير مشروع او يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية او نظامها الاجتماعى تكون باطلة).

كما حظر القانون على الشيوعيين وغيرهم من العناصر التى فرض عليها العزل السياسى - عضوية الجمعيات.

اذ نصت المادة الثالثة من القانون على انه :

.. ويجب الا يشترك فى تأسيسها او ينضم الى عضويتها اى من الاشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية الا بتصريح من الجهة الادراية المختصة).

واعطت المادة ٢٨ من القانون لوزير الشئون الاجتماعية سلطة حل مجلس ادارة الجمعية المنتخب وتعيين مدير مؤقت او مجلس ادارة مؤقت وحرصت المادة ٢٢ من القانون ٤٠ لسنة٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية على ان تنص على انه :

«يعاقب بالسجن كل من انشأ او اسس او نظم او ادار او مول على أية صورة على خلاف احكام القانون تنظيما حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا تحت أى ستار دينى او فى وصف جمعية».

ثالثا: مصادرة نشاط الشيوعيين النقابى

قام العمال الشيوعيون المصريون والاجانب فى مطلع هذا القرن بدور هام وقيادى فى نضالات الطبقة العاملة فى مصر. واسهموا بقسط بارز فى ارساء اللبنات الأولى للتنظيم النقابى .. وفى تنظيم وادارة الاضرابات العمالية.

واستشعرت سلطات الاحتلال البريطانى الخطر من نشاط الشيوعيين فى المجال النقابى منذ وقت مبكر.

وفى خطاب القاه وزير خارجية بريطانيا فى ٢٥ نوفمبر١٩١٩أعلن الوزير البريطانى أنه بدت علامات القلق فى شهر أغسطس بين دوائر العمال فى المدن. وكانت الاسباب الاساسية لهذا القلق سياسية، واتخذوا الاضراب سلاحا. ومن ثم نشأت النقابات. وكان للاشتراكيين المصرين والاجانب دخل غير قليل فى اشعال جذوة القلق الذى كان قد شاع بين عمال المدن الكبرى).

واسرعت سلطات الاحتلال والبرجوازية المصرية الحاكمة بتسخير التشريع لمحاربة نشاط الشيوعيين النقابى ومصادرته بل ولمحاولة ضرب واضعاف وتطويع الحركة النقابية ذاتها.

وفى ١٩٢١/١/٢٨ اصدرت حكومة محمد توفيق نسيم باشا القانون ٢ لسنة ١٩٢١ الذى يقضى بتحريم تنازل العمال عن اجورهم الى اى نقابة او شركة او جمعية صناعية بقصد الاشتراك فيها. واستهدف هذا القانون خنق الحركة النقابية ماليا. وسلبها الامكانيات الضرورية لتنظيم الاضرابات العمالية وتحمل اعباءها.

ولم تقنع سلطات الاحتلال البريطانى بهذا التشريع، بل قررت اعتباره بمثابة امر عسكرى لتمكين السلطات من ممارسة الصلاحيات الاستثنائية بموجب الاحكام العرفية ضد من يخالف احكام هذا القانون.

وفى ٢ فبراير ١٩٢١ صدر إعلان من قائد الجيوش الانجليزية فى مصر جاء فيه ما يلى:

(بمقتضى القانون ٢ لسنة ١٩٢١ وضعت احكام لمنع التنازل عن الاجور للنقابات الصناعية. وبما انه من الضرورى تطبيق احكام القانون المشار اليه على جميع سكان القطر، بناءعليه انا الموقع ادناه ادموند هنرى هيفى فيكونت اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى فيلد مارشال قائد عام قوات الملك فى القطر المصرى آمر بما يأتى:

يكون لاحكام القانون ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى ايا كانت جنسياتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على اعلان صادر بمقتضى الاحكام العسكرية)(٥).

غير ان هذا التشريع لم يفلح فى وقف مسيرة الحركة النقابية المصرية التى واصلت نموها وتعمق طابعها النضالى.

وفى ١٩٢٤ اقدمت حكومة الوفد برئاسة سعد زغلول على الانقضاض على اتحاد النقابات العام وقامت بحله. فى ذات العام الذى اسس فيه الرأسماليون الاجانب والمصريون اتحاد الصناعات.

وفرضت الطبقة العاملة تنظيماتها النقابية كأمر واقع.. ولجأت أحيانا الى القضاء للحصول على اعتراف قضائى بمشروعية النقابات واصدرت بعض المحاكم احكاما بالفعل بمشروعية النقابات(٦).

وواصلت الطبقة العاملة المصرية نضالها الطويل من اجل انتزاع الاعتراف القانونى بالنقابات. ونظمت الاضرابات عن العمل بل والاضراب عن الطعام ونشرت جريدة المصرى فى ٣٩/٦/٥ ان فريقا من العناصر النقابية قد اجتمع وأعلن عزمه على الاضراب عن الطعام حتى يصدر قانون للنقابات.

واجتمع بالفعل عشرة من القيادات النقابية فى ١٩٣٩/٦/١٢ فى ميدان العتبة واعلنوا الاضراب عن الطعام وواصلوا اضرابهم عدة ايام.

وفى نفس الوقت تحركت مسيرة عمالية من مدينة بنها الى القاهرة سيرا على الأقدام بهدف تقديم التحية لرواد الحركة النقابية فى مصر المضربين عن الطعام(٧).

وتحت ضغط الطبقة العاملة المتزايد أضطرت حكومة محمد محمود باشا الى التقدم بمشروع قانون خاص بنقابات العمال الى مجلس النواب.

وشرعت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون فى مناقشة المشروع بالفعل فى ٣٩/٦/١٥ مما دفع العمال المضربين عن الطعام الى انهاء الاضراب.

وفى ٤٠/١/٣٠ وافق مجلس النواب على المشروع واحاله الى مجلس الشيوخ غير ان الدورة البرلمانية انتهت دون ان يناقش مجلس الشيوخ المشروع.

وفى ٤٢/٢/٤ تولى حزب الوفد الحكم وسحب المشروع من مجلس الشيوخ وتقدمت الحكومة الوفدية بمشروع قانون جديد.

وصدر بالفعل القانون ٨٥ لسنة ٤٢ بشأن نقابات العمال الذى اعترف لاول مرة بقانونية النقابات.

وهكذا احتاجت الطبقة العاملة المصرية الى زهاء نصف قرن من النضالات المتصلة حتى تنتزع الاعتراف القانونى بتنظيماتها النقابية.

ونظرا لأن شبح اتحاد النقابات العام الذى حلته حكومة الوفد فى ١٩٢٤ كان لازال يطارد البرجوازية الحاكمة، فقد حرص المشرع فى القانون ٨٥ لسنة ٤٢ على النص صراحة على حظر تشكيل اتحاد عام للعمال.

اذ نصت المادة ٢٦ من القانون على انه:

(للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا ان تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة، على انه لا يجوز ان تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة او صناعة واحدة او صناعات تشترك فى انتاج نوع واحد من السلع).

واستهدف هذا النص منع توحد الحركة النقابية فى اطار اتحاد عام واحد. وبالرجوع الى مناقشات مجلس النواب حول مشروع القانون الوفدى نجد ان النائب محمد عبد الرحمن نصير انتقد المشروع لانه يستثنى عمال الزراعة من الفئات التى يحق لها تكوين نقابات. غير ان النائب زهير

صبرى دافع عن هذا الاستثناء بحجة (ان النقابات الزراعية خطر داهم وتساعد على تسرب الشيوعية كما حدث فى الاتحاد السوفيتى).

واجازت المادة ٢٤ من القانون ٨٥ لسنة ٤٢ لوزير الشئون الاجتماعية حل النقابة العمالية اذا ارتكبت او اشتركت فى ارتكاب احدى الجرائم الآتية:

- التحريض على قلب نظام الحكم او كراهيته او الازدراد به

- تحبيذ او ترويج المذاهب التى ترمى الى تغير مبادئ الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعة.

- امتناع المستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة فى المرافق العامة او بعمل يسد حاجة عامة عن العمل او تركه عمدا.

- الاعتداء على حق الغير فى العمل.

وعندما صدر القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل الموحد نص فى المادة ٣/١٧٤ على حرمان النقابات من الاشتغال بالمسائل السياسية واجاز لوزير الشئون الاجتماعية ان يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بحل النقابة اذا اصدرت قرارا او اتت عملا من شأنه التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته او الازدراء به او على تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية.

ثم جاء القانون ٣٥ لسنة ٧٦ بشأن النقابات العمالية ونص فى المادة ٧٠ على ان لوزير القوى العاملة ان يطلب الى المحكمة الابتدائية حل مجلس ادارة المنظمة النقابية فى حالة ارتكابه مخالفة لاحكام قانون النقابات. كما ان للنيابة العامة ان تطلب من المحكمة الجنائية المختصة حل مجلس ادارة المنظمة النقابية فى حالة صدور اى قرار او عمل من هذا المجلس مما يعد جريمة تحبيذ أو ترويج للمبادئ التى ترمى الى تغيير أحكام الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة او التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به أو التحريض على بغض طائفة من الناس او الازدراء بها. أو ترك العمل او الامتناع عنه عمدا او التحريض او التحبيذ او التشجيع على ذلك او استعمال القوة او العنف او الارهاب فى الاعتداء على حق الغير فى العمل.

وابتكر المشرع المصرى اساليب شتى للحيلولة دون وصول الشيوعيين الى مجالس ادارة التنظيمات النقابية. وفرض على الشيوعيين عزلا نقابيا صارما. ففى عام ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم٨ الذى اشترط ان يكون المرشح لعضرية مجلس ادارة التنظيم النقابى عضوا عاملا فى الاتحاد القومى.

وبفضل هذا القرار الجمهورى حرمت السلطات الشيوعيين من الترشيح لعضوية مجالس ادارة المنظمات النقابية العمالية والمهنية.

وظل هذا القرار الجمهورى سارى المفعول حتى مطلع السبعينات. ثم اصدر المشرع القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والذى نص فى مادته الثالثة على انه :

(لا يجوز ان يرشح لعضوية مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية او اتحاداتها كل من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على إنكار الشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها مما تحظره المادتان ٩٨ أ و١٧٤ عقوبات).

وخولت هذه المادة المدعى الاشتراكى حق الاعتراض على المرشحين الشيوعيين واليساريين.

ولم يكتفى المشرع بهذا بل أورد فى القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب نص المادة ٢١ التى تجيز للمدعى العام الاشتراكى الاعتراض على الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية او رئاسة او عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية.

وقد اعترض المدعى العام الاشتراكى على عدد كبير من النقابين اليساريين فى انتخابات الدورة النقابية ٧٩-١٩٨٣.

وطعن المعترض عليهم فى قرارات الاعتراض امام القضاء الادارى وقضت محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها بالفصل فى الطعون على اساس ان محكمة القيم هى وحدها التى تختص بذلك.

غير ان المحكمة الادارية العليا قضت بالغاء احكام عدم الاختصاص واعادت الطعون الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها تأسيسا على ان:

(ولاية محكمة القيم فى نظر التظلمات التى ترفع اليها من قرارات المدعى العام الاشتراكى بالاعتراض على الترشيح ... تقف عند حد الفصل فى هذه التظلمات دون ان تصادر حق صاحب الشأن فى مخاصمة هذا القرار امام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى لنظر هذه المنازعة الادارية بحكم الدستور وبحكم قانون تنظيم مجلس الدولة).

وعندما أعادت محكمة القضاء الادارى نظر الطعون قضت فيها جميعا بالغاء قرارات الاعتراض على الترشيح.

مصادرة حق الاضراب

ممارسة حق الاضراب هو احد مظاهر النشاط النقابى الرئيسية. ولقد لجأت السلطات الحاكمة منذ مطلع العشرينات الى مجابهة الاضربات العمالية بسلاح القمع التشريعى.

ولم يكن التشريع المصرى فى بداية القرن يعاقب على الاضراب باستثناء ما نصت عليه المادة ٣٢٧ مكرر من قانون

العقوبات الصادر فى ١٩٠٤ من معاقبة المستخدمين او الأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بادارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديد والترام وتوريد المياه وما شابه ذلك دون اخطار مسبق. ونظمت المادة طريقة الاخطار.

وفرضت المادة على مخالفة احكامها عقوبة طفيفة هى الغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيها.

وتدخل المشرع فى ١٩٢٣ فأصدر القانون ٣٧ لسنة٢٣ الذى اضاف الى قانون العقوبات المادة ١٠٨ مكرر التى جرمت اضراب الموظفين العموميين. ونصت هذه المادة على انه:

(اذا اتفق ثلاثة على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالسجن لمدة لا تجاوز ستة اشهر وغرامة لا تزيد على مائة جنيه).

وعندما احالت حكومة الوفد قيادات الحزب الشيوعى المصرى الى المحاكمة الجنائية فى عام ١٩٢٤ كانت من بين الأتهامات التى وجهت اليهم وادينوا على اساسها:

(تحريض العمال على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة والاعتداء على حرية اصحاب الاعمال فى استخدام غيرهم من العمال باغرائهم للعمال على احتلال المصانع التى يشتغلون فيها بالقوة وتهديد أصحابها).

وفى ١٩٤٠/٧/٢٤ اصدر حسن صبرى باشا بوصفه الحاكم العسكرى العام، الامر العسكرى ٧٥ لسنة ٤٠ الذى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها او بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف او مستخدم او عامل فى اشغال او مؤسسات ذات منفعة عامة او يكون قد صدر قرار من وزير الدفاع باعتبار قيامها فى المصلحة العامة، يترك وظيفته او يتوقف عن العمل اذا كان ترك الوظيفة او التوقف عن العمل حصل من جماعة مؤلفة من ٣ اشخاص او اكثر وبعد اتفاق مسبق ثم اصدر الحاكم العسكرى فى ١٩٤٠/١١/١٩ القرار١٠٤ الذى حدد الاشغال والمؤسسات ذات المنفعة العامة وقد شمل القرار ١٢ صناعة ونشاطاً من بينها النقل المشترك واعداد القطن والمستحضرات الصيدلية والكيماوية والنسيج والمواد الغذائية ومواد البناء والجلود وغزل القطن والسكك الحديد والترام وتوليد الكهرباء والغاز والمياه.

ويوم قررت حكومة اسماعيل صدقى شن حربها الصليبية ضد الشيوعية، لم تقتصر هذه الحرب على تجريم التنظيمات الشيوعية بموجب المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ٤٦. بل أصدرت الحكومة فى ذات التاريخ المرسوم بقانون ١١٦ لسنة ٤٦ بتعديل المواد الخاصة بالاضراب فى قانون العقوبات بهدف تحريم الاضراب على عمال الشركات الحاصلة على امتياز بادارة مرفق عام.

وقد صدر هذا المرسوم بقانون فى غيبة البرلمان وعندما طرح على مجلس النواب بعد انعقاده وافق عليه المجلس وأحاله الى مجلس الشيوخ. وقد اثار المرسوم بقانون فى مجلس الشيوخ مناقشات حادة وأبديت عليه اعتراضات من حيث الشكل على أساس عدم دستوريته لصدوره فى غيبة البرلمان. ولم يجرى مجلس الشيوخ تصويتا على المرسوم بقانون.

وفى عام ١٩٤٨ تقدمت حكومة محمود فهمى النقراشى بتعديل جديد للمواد التى سبق ان تناولها المرسوم بقانون ١١٦ لسنة ٤٦ بالتعديل.

وخلال مناقشة المشروع الجديد انبرى النائب محمد فكرى اباظة بمهاجمة المشروع بعنف معلنا:

(لا اكون مبالغا اذا ما قلت ان هذه تشريعات فاشية غريبة عنا ولا مثيل لها العالم ولا اسمح لنفسى كنائب ان اشترك فى مناقشة تشريع مثل هذا .. لا يمكن صدوره الا عن دولة فاشية او نازية)(٨) وعلى اثر موجه اضرابات واسعة قامت بها الطبقة العاملة فى مطلع الخمسينات اصدرت حكومة الوفد القانون ٢٤ لسنة٥١ الذى عدل المواد ١٢٤و٣٧٤ و٣٧٤ مكرر و٣٧٥ عقوبات المتعلقة باضراب موظفى الحكومة والتوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل.

وشدد التعديل العقوبات على هذه الافعال كما حظر على المستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة فى المرافق العامة او بعمل يسدّ حاجة عامة ولو لم يكن موضوعا لها نظام خاص ان يتركوا عملهم او يمتنعوا عنه عمدا.

وتدخل المشرع المصرى مرة اخرى فى اعقاب الانتفاضة الشعبية فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ضد اجراءات رفع الاسعار التى لعبت فيها الطبقة العاملة المصرية دورا مبادرا.

وصدر القرار بقانون٢ لسنة٧٧ استنادا الى صلاحيات رئيس الجمهورية المخولة له بموجب المادة ٧٤ من الدستور.

وقد نصت المادة ٧ من القرار بقانون على:

(يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك او مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومى).

كما نصت المادة ٨ على آنه:

(يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك فى تجمهر او اعتصام من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر).

وفى محاولة للحيلولة دون لجوء الطبقة العاملة الى استعمال سلاح الاضراب لجأت البرجوازية المصرية الحاكمة الى حيلة تشكيل لجان التوفيق بين العمال واصحاب الاعمال وتحريم الاضراب خلال عرض المنازعات العمالية عليها.

وفى ٤٢/٣/٢٣ اصدر مصطفى النحاس باشا بوصفه

الحاكم العسكرى العام الامر العسكرى ٢٣٩ لسنة٤٢ بتشكيل لجان التوفيق بين العمال واصحاب الاعمال.

ثم ادلى النحاس باشا ببيان نشرته جريدة الاهرام تحت عنوان (بيان من رئيس الحكومة الى طوائف العمال) جاء فيه:

(ان تشكيل لجنة التوفيق قد ضمن تحقيق العدالة وبناء عليه ليس هناك بعد ذلك عذر للعمال فى ان يجعلوا الاضراب او الاضطراب وسيلة من وسائل المطالبة بحقوقهم او ابداء رغباتهم).

وأشار البيان الى ان:

(الحكومة تحققت من ان بعض الاشخاص ممن لا يتصلون بحركة العمال او يريدون لها خيرا قد اندسوا فى اوساطهم رغبة منهم فى اشاعة الاضطراب والاخلال بالامن العام .. وبناء على ذلك لن تنظر الحكومة بعد الآن فى أى طلب لا يقدم الى اللجنة المشار اليها وستواجه منذ اليوم كل اضراب او اضطراب بالوسائل الحاسمة الفعالة)(٩).

وفى ١٩٤٨/٧/٧ اصدرت حكومة محمود فهمى النقراشى القانون ١٠٥ لسنة ٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل.

وقد نصت المادة ١٩ من القانون على ان:

(يحظر الاضراب من جانب العمال ووقف العمل من جانب صاحب العمل فى أية صورة كانت فى الحالات الآتية:

١- قبل تقديم طلب التوفيق .. واثناء السير فى اجراءاته امام مصلحة العمل.

٢- اثناء عرض النزاع على لجنة التوفيق.

٣- اثناء عرض النزاع على هيئة التحكيم.

وقد اورد القانون ٣١٨ لسنة٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم الذى صدر فى مطلع ثورة يوليو حكما مماثلا فى المادتين ٢١و٢٢.

كما نصت المادة ٢٠٩ من القانون ٩١ لسنة٥٩ باصدار قانون العمل الموحد على ان:

(يحظر على العمال الاضراب او الامتناع عن العمل كليا او جزئيا اذا ما قدم طلب التوفيق المنصوص عليه فى المادة ١٨٩ او اثناء السير فى اجراءاته امام الجهة الادارية المختصة او لجنة التوفيق او هيئة التحكيم).

اما بعد صدور قرار هيئة التحكيم فأن القانون يعتبر القرار ملزما للعمال وتنص المادة ٢٣٢ على ان:

(يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرار من العمال بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على الالف قرش).

كما تعاقب المادة ٢٣٣ العامل الذى يخالف الحظر الذى تفرضه المادة ٢٠٩ على الاضراب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنة.

رابعا - ابعاد الشيوعيين عن الصحافة.

حرصت البرجوازية المصرية منذ مطلع العشرينات على غلق أبواب الصحافة والاعلام فى وجه الشيوعيين.

وقد قنن هذا الابعاد فى دستور ١٩٢٣ ذاته.

اذ نصت المادة ١٥ من الدستور المذكور على جواز انتهاك حرية الصحافة اذا استهدف هذا الانتهاك محاربة الشيوعية؟! فالمادة ١٥ تنص على ان:

(الصحافة حرة فى حدود القانون. والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى).

وبديهى ان المقصود بوقاية النظام الاجتماعى هو حماية النظام الرأسمالى القائم فى البلاد من مخاطر الشيوعية والاشتراكية.

ولم يكن هذا الاستثناء من حرية الصحافة واردا فى مشروع الدستور كما صاغته لجنة الثلاثين.

غير ان حكومة على باشا ابراهيم تشبثت باضافة عبارة وقاية النظام الاجتماعى فى كل من المادة ١٥ الخاصة بحرية الصحافة والمادة ٢٠ الخاصة بحق الاجتماع.

وقال وزير الحقانية احمد باشا ذو الفقار فى مذكرته التى دافع فيها عن مطلب الحكومة:

(هناك استثناء واحد لانذار الصحف او تعطيلها أو الغائها بالطرق الإدارية، فان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوى البلشفية الموجودة الآن. فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة فى الدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسالمين والموالين للقانون.

فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على ان انذار الصحف وتعطيلها والغائها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعى. واضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح والمادة ١٥١ التى تحظر النفى لجرائم سياسية)(١٠).

وجاء فى تعليق اللجنة الاستشارية التشريعية على المادة ١٥ ما يلى:

(هناك بعض الحريات الدستورية لا يمكن السماح بها فى حالة الاعتداء على الاسس الجوهرية للهيئة الاجتماعية. فخطر

الدعاية الشيوعية القائمة فى الوقت الحاضر يجعل من واجب الحكومات ان تعمل على حماية الدولة ولو استلزم ذلك الرجوع الى تدابير قد تكون مخالفة للمبادئ المقررة فى الدستور لصيانة حرية السكان الهادئين والمخلصين للبلاد فيكون من الحكمة التمكين من وضع التشريع المناسب لمناهضة مثل هذه الدعاية الهدامة)(١١).

وقد هاجم امين بك الرافعى بشدة هذا الاستثناء من حرية الصحافةوقال:

(لقد وجدت البلشفية فى جميع أنحاء اوروبا ومع ذلك لم نسمع بان حكوماتها الدستورية ادخلت فى دساتيرها ذلك الاستثناء الموجود فى دستورنا المصرى او فكرت فى تعطيل الصحف أو وقفها بالطريق الادارى. وكم هناك من صحف تقف أعمدتها لنشر الفكرة الشيوعية ومع ذلك فانها اذا خالفت القوانين لاتجرؤ الادارة على التدخل فى شأنها بل يعهد بأمرها الى القضاء وحده) ٣٦٥.

ولقد استندت السلطات المصرية الى هذا النص الدستورى يوم قررت حكومة اسماعيل صدقى فى ١٩٤٦ تعطيل ١١ صحيفة شيوعية ويسارية وديموقراطية من بينها الجماهير. الفجر الجديد. الضمير. الوفد المصرى. البعث) كما استندت اليه يوم اصدرت حكومة الوفد امرها بتعطيل جريدة مصر الفتاة فى ٥١/١/٢٨

غير ان الامر طرح على محكمة القضاء الادارى فقضت بالغاء القرار الادارى الصادر بالغاء جريدة مصر الفتاة.

وفسرت محكمة القضاء الادارى برئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى المادة ١٥ على اساس أن حرية الصحافة التى نص عليها الدستور لا تخول للادارة حق وقف صحيفة من الصحف. وإنما اجاز الدستور للمشرع ان يسن قانونا لذلك حفاظا على النظام الاجتماعى ووقايته ولا يسوغ للادارة وحدها ان تتحكم فى سير الصحيفة.

وجاء فى حيثيات الحكم.

(ان المشرع المصرى، فى التشريعات التى اصدرها بعد صدور الدستور لتنظيم حرية الصحافة، لم يشأ حتى اليوم ان يترخص فيما رخص له فيه الدستور من اصدار تشريع يجيز المصادرة الادارية للصحف المصرية لضرورة تقتضيها وقاية النظام الاجتماعى. وهذا هو عين ما فعله فى قانون الاجتماعات. فلم يقرر فيه اى تدبير ادارى يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى بل ترك الامر فى هذا كله للقانون العام، (وهو هنا قانون العقوبات) كما ورد فى حيثيات الحكم:

(ان الغاء الصحف بالطريق الادارى لا يجوز دستوريا قبل ان يصدر التشريع الذى ينظم هذا الإجراء وأن الاستثناء الذى اضافته اللجنة التشريعية هو خطاب من الدستور الى المشرع لا إلى الادارة. وقد قصد به إلى تمكين المشرع من أن يصدر فى الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات التى تهاجم اسس النظام الاجتماعى كالدعايات البلشفية ما فى ذلك من شك. وهذا هو على وجه التحقيق ما عنته اللجنة التشريعية بالاستثناء الذى اضافته. وهذا هو الذى قاله وزير الحقانية فى مذكرته التفسيرية التى قدم بها الدستور)(١٣).

وفى ٧٨/٦/٢ صدر القانون ٣٣ لسنة٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على عدم جواز تولى الوظائف ذات التأثير على الرأى العام ومناصب الاعضاء المعينين فى مجالس ادارات المؤسسات الصحفية، لكل من يثبت من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى انه يدعو او يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على إنكار الشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها.

وتمنع المادة الثالثة من القانون كل من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على إنكار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها مما تحظره المادتان ٩٨أ و١٧٤ من قانون العقوبات، من الترشيح لعضوية مجالس إدارة المؤسسات الصحفية. وتخول المدعى العام الاشتراكى حق الاعتراض على الترشيح.

وفى ٨٠/٥/١٥ صدر القانون٩٥ لسنة١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب الذى اجاز لمحكمة القيم الحكم على كل من تثبت مسئوليته عن الدعوة الى ما ينطوى على انكار الشرائع السماوية او يتنافى مع احكامها او ارتكاب اى من جرائم امن الدولة من جهة الداخل او الخارج، بالحرمان من شغل الوظائف او القيام بالاعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام مع نقل المحكوم عليه الى وظيفة او عمل آخر.

واوضح تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون ٩٥ لسنة ٨٠ ان من الافعال التى تعتبر إخلالا بالالتزام السياسى بحماية القيم الأساسية للمجتمع.

(الدعوة العلنية الى ما ينطوى على انكار الشرائع السماوية او ما يتنافى مع أحكامها ومثال ذلك الدعوة الى الشيوعية اذ تقوم على عناصر اساسية منها التفسير المادى للتاريخ والنظرية الاقتصادية التى ترمى الى القضاء على النظام الرأسمالى بمختلف صوره والمادية الجدلية بهذا تنكر وجود الله خالق الكون. بل تؤمن بان الاشياء هى الحقائق النهائية وهى القوة المحركة فى التاريخ البشرى وان حاول دعاتها فى بعض المناطق التى لا تقبل هذا الاتجاه الزعم بانهم يدينون بالشرائع المساوية ذرا للرماد فى العيون).

واخيرا صدر فى ٨٠/٧/١٤ القانون ١٨٤ لسنة٨٠ بشأن

سلطة الصحافة الذى نص بدوره فى المادة ١٨ على حظر إصدار الصحف او الاشتراك فى اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على عدد من فئات المواطنين من بينها:

(الذين ينادون بمبادئ تنطوى على انكار الشرائع السماوية).

خامسا - مصادرة الفكر الشيوعى

رغم ما نصت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة من كفالة حرية الرأى وحرية التعبير عنه ونشره بالقول أو الكتابة. فقد دأبت البرجوازية الحاكمة فى مختلف العهود والى وقت قريب على مصادرة الفكر الماركسى اللينينى وحظر نشره وتداوله بين الناس.

ففى ١٩٢٥ أصدرت حكومة احمد زيور باشا قرارا بعدم السماح ببيع أو تداول الكتب الشيوعية او الاشتراكية او جلبها من الخارج. كما أصدرت قرارا بمنع دخول جريدة الاومانيتيه الفرنسية الناطقة بلسان الحزب الشيوعى الفرنسى وجريدة الانسانية البيروتية واية جرائد او مجلات شيوعية او اشتراكية(١٤).

وعندما شنت حكومة اسماعيل صدقى باشا حملتها الصليبية ضد الشيوعية قررت اغلاق العديد من دور النشر من بينها دار القرن العشرين ودار الفجر. كما قررت حل لجنة نشر الثقافة الحديثة ودار الابحاث العلمية.

ويوم وجهت سلطة يوليو ضربتها الواسعة الى الحركة الشيوعية المصرية فى ١٩٥٩/١/١ اصدر رئيس الجمهورية بوصفه الحاكم العسكرى العام واستناد الى سلطات الطوارئ قرارا يقضى بأن تغلق فورا عشر مكاتب ودور نشر ماركسية ونقابية هى:

مكتب النشر والثقافة العمالية - دار الديموقراطية الجديدة - دار الفكر للنشر - المؤسسة القومية للنشر والتوزيع - مكتب الاعمال النقابية للنشر - مكتب الترجمة والنشر - مكتبة سمعان - مكتبة السلام بالاسكندرية - دار الفجر للنشر بطنطا - دار الفكر للنشر بطنطا.

واصدر الرقيب العام فى ذات اليوم امرا بمصادرة جميع الكتب والمطبوعات والنشرات على اختلاف انواعها التى توجد بالمكاتب ودور النشر المذكورة.

سادسا - مصادرة حق الشيوعيين فى الاجتماع:

كفلت المادة ٢٠ من دستور ١٩٢٣ للمصريين حق الاجتماع. لكنها فى ذات الوقت اطلقت يد سلطات الامن فى منع اى اجتماع بحجة مناهضة الشيوعية.

اذ نصت المادة ٢٠ على الآتى:

(للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا. وليس لاحد من رجال البوليس ان يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره. ولكن هذا الحكم لا يقيد او يمنع اى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى).

سابعا - عزل الشيوعيين سياسيا

عندما اصدرت سلطة يوليو القانون ٦٤ لسنة ٦٢الخاص بالعزل السياسى انطبق القانون على الشيوعيين الذين سبق اعتقالهم بعد قيام ثورة يوليو. ونص القانون على وقف مباشرة المعزولين لحقوقهم السياسية والانتخابية لمدة عشر سنوات.

ولم تكد مهلة السنوات العشر تنقضى حتى صدرت تباعا سلسلة من التشريعات سيئة السمعة التى قننت العزل السياسى بشكل دائم.

فالقانون ٤٠ لسنة٧٧ بنظام الاحزاب السياسية ينص فى المادة الرابعة على انه يشترط لتأسيس او استمرار اى حزب سياسى عدم انتماء اى من مؤسسى او قيادات الحزب لاحزاب او تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للشريعة الاسلامية او السلام الاجتماعى.

كما نصت المادة السادسة من القانون على انه يشترط فيمن ينتمى لعضوية أى حزب سياسى عدم انطباق المادتين الثانية والثالثة من القانون ٣٣ لسنة٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. وهاتان المادتان تشيران الى من يقوم بالدعوة او الاشتراك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار الشرائع السماوية او يتنافى مع احكامها مما تحظره المادة ٩٨ أ عقوبات.

ثم صدر القانون ٣٣ لسنة٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ونص فى المادة الخامسة على عدم جواز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق او الأنشطة السياسية بالنسبة لكل من حكم بادانته فى إحدى جرائم الإخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى المبينة فى المادة ٨٠/د والمواد من ٩٨أ الى ٩٨د من قانون العقوبات.

ثامنا - مصادرة لقمة العيش:

حتى لقمة العيش حرصت البرجوازية الحاكمة على حرمان الشيوعيين منها عن طريق فرض العزل الوظيفى عليهم.

وعندما حلت الحكومة اتحاد النقابات العام فى عام ١٩٢٤ .. اعدت قوائم سوداء باسماء الأعضاء المنتمين إلى هذا الاتحاد وحظر عليهم الالتحاق بالعمل.

وعندما شنت الحكومة حملة الاعتقالات الواسعة فى ٥٩/١/١ ضد الشيوعيين والنقابين صدر قرار بفصلهم من أعمالهم من تاريخ الاعتقال.

وحتى بعد الافراج عن الشيوعيين .. وحتى بعد أن قررت

الحكومة إعادة تشغيلهم كانت التعليمات تقضى بإبعادهم عن مهنة التعليم وعن أماكن التجمعات العمالية. ويجيز القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب مساءلة الشيوعيين سياسيا. ومجازاتهم بالحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكون الرأى العام أو تربية النشئ أو الشباب.

تاسعا - مصادرة صفة المواطن

بلغ الرعب من الماركسية اللينينية والحرص على عدم انتشارها فى صفوف الشعب المصرى حد تجريد المواطن المصرى من جنسيته فى حالة تلقيه التعاليم الماركسية اللينينية.

ففى يونيو ١٩٣١ أصدرت حكومة اسماعيل صدقى المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ٣١ الذى عدلت بموجبه المادة ١٣ من قانون الجنسية.

ونصت المادة المعدلة على جواز اسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عن كل شخص يقيم خارج القطر المصرى ويكون منضما إلى هيئة غرضها نشر دعاية ثورية ضد النظام الاجتماعى والاقتصادى للدولة او ضد النظم الاساسية للمجتمع أو ترمى إلى الوصول إلى نفس الغرض باية وسيلة أخرى أو يكون منضما إلى مركز أو معهد دراسى أو غير دراسى او إلى مكتب أو جماعة تابعة لمثل تلك الهيئة أو متصلة بها أيا كان وجه التبعية أو الاتصال وسواء كانت تلك الهيئة أو إحدى ملحقاتها موجودة فى القطر المصرى أم فى الخارج.

كما يجوز إسقاط الجنسية عن كل شخص يتلقى فى مثل هذه الشروط المتقدمة تعاليم مثل هذه الهيئات أو أساليبها سواء كان ذلك بحضور دروس أم بأية طريقة).

واستنادا إلى هذا المرسوم بقانون صدر مرسوم ملكى فى ٣١/٨/٢٠ باسقاط الجنسية المصرية عن ٨ من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى من بينهم عبد الرحمن فضل وشعبان حافظ.

وفى ٥٠/٩/١٨ أصدرت حكومة الوفد قانونا جديدا بتنظيم الجنسية نص فى المادة ١٥ منه على انه :

(يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية إسقاط الجنسية عن كل مصرى فى اية حالة من الحالات الآتية:

.... اذا كانت إقامته العادية فى الخارج وانضم الى هيئة أجنبية من اغراضها نشر الدعاية الثورية ضد النظام الاجتماعى او الاقتصادى للدولة أو ضد النظم الأساسية للمجتمع أو ترمى إلى الوصول إلى الغرض ذاته بأية وسيلة أخرى، أو انضم إلى مركز أو فرع أو معهد دراسى أو غير دراسى أو إلى مكتب أو جماعه تابعة لمثل تلك الهيئة أو متصلة بها أيا كان وجه التبعية او الاتصال).

وبعد زهاء عام من قيام ثورة يوليو صدر القانون ٥٨٤ لسنة٥٣ بتنظيم الجنسية وأبقى على ذات المادة مع تعديل وحيد هو النص على أن يتم إسقاط الجنسية بمرسوم بدلا من قرار من وزير الداخلية.

عاشرا - حرمان الشيوعيين من العفو الشامل

واخيرا وليس آخرا. فقد اصدر مجلس قيادة الثورة عقب انتصار ثورة يوليو المرسوم بقانون ٢٤١ لسنة٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٣٦/٨/٢٦ و٥٢/٧/٢٣ والتى ارتكبت ضد النظام الملكى المخلوع.

غير ان الحكومة رفضت تطبيق قانون العفو على المسجونين الشيوعيين.

وطعن بعض المسجونيين الشيوعيين على قرار استبعادهم من العفو امام محكمة النقض.

غير أن محكمة النقض انتهت الى اعتبار الشيوعية جريمة عادية لا يتمتع المحكوم عليه بسببها بالعفو الشامل وقالت فى اسباب الحكم:

(الاعتداء على النظم السياسية للدولة هو وحده الذى يعتبر جريمة سياسية. وأمّا الاعتداء على النظم الاجتماعية أو الاقتصادية او الدينية فإنه يحتفظ بطبيعة الجريمة العادية.

والجرائم الشيوعية لا تقتصر على النظم السياسية للدول بل تتناول الأنظمة الاجتماعية ولها اهداف اخرى)(١٥).

الحساب الختامى
لمعاداة الشيوعية

واخيرا ... وبعد ما يربو على سبعين عاما من معاداة الشيوعية فى مصر..

ترى .. ما هى محصلة هذه السياسة .. وحسابها الختامى؟. لا يتسع المقام لاستخلاص كل النتائج والدروس. ولكن لابد من التأكيد على مجموعة الحقائق الآتية:

اولا - أن معاداة الشيوعية فى مظهرها التشريعى قد دللت على ان التشريع دائما هو تشريع طبقى. وهو أداة فى يد طبقة اجتماعية حاكمة لممارسة القهر الطبقى ضد الطبقات المحكومة ولتأكيد سيطرتها الطبقية عليها.

ومما يثير السخرية حقا أن النصوص المناهضة للشيوعية فى قانون العقوبات والتى تعاقب على السعى لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .. انما تستهدف تحديدا تغليب طبقة الرأسمالية وضمان سيطرتها على الطبقات الاخرى.

ثانيا - إن كل التشريعات المناهضة للشيوعية التى صدرت خلال مسيرة سياسة مكافحة الشيوعية مستجلبة

ومنقولة من الترسانة القانونية للانظمة المعادية للإنسانية والتى أدانها المجتمع الدولى.

فمواد قانون العقوبات المصرى منقولة عن قانون عقوبات موسولينى.

وأحكام قانون حماية القيم من العيب .. مستوحاه من دستور بينوشت دكتاتور شيلى.

ونظام العزل السياسى مستوحى من نظم ديكتاتورية سالازار فى البرتغال.

ثالثا - ان كل التشريعات المقيدة للحرية التى صدرت بحجة مناهضة الشيوعية لم تسلط على الشيوعيين وحدهم بل اكتوت بنارها كل القوى المعارضة ووجهت ايضا وفى الاساس للحركة العمالية والحركة النقابية.

رابعا - إن سلسلة التشريعات المناهضة للشيوعية الصادرة قبل ثورة يوليو ٥٢ تفضح زيف الديموقراطية الليبرالية التى يبدى البعض الحنين اليها فى هذه الايام ويتباكى على ايامها التى ولت.

وتكشف هذه التشريعات عن الوجه الطبقى الصارخ للديموقراطية الليبرالية وعن محدودية هذه الديموقراطية التى لا تتخطى حدود البرجوازية المالكة.

واذا كان من سلبيات ثورة يوليو أنها صادرت الحياة الحزبية فى مصر فلا يجب ان ننسى أبدا ان البرجوازية الليبرالية هى أول من أرسى سابقة انتهاك حق تكوين الأحزاب السياسية عندما قررت حكومة الوفد فى ١٩٢٤ حل الحزب الشيوعى المصرى.

خامسا - اثبتت التجربة التاريخية، أن سياسة معاداة الشيوعية بكل ترسانة تشريعاتها. وبكل أساليبها القمعية .. ورغم كل الملاحقات والاعتقالات والمحاكمات والتعذيب حتى الموت ومصادرة الارزاق .. قد فشلت فشلا ذريعا فى اقتلاع التنظيمات الشيوعية من تربة السياسة المصرية.

واكدت الخبرة التاريخية، أن الحزب السياسى لا يستمد وجوده من مشيئة الحاكم .. بحيث يتشكل أو يحل بقرار منه.

وانما يستمد الحزب السياسى وجوده من الضرورة الموضوعية التى تملى قيامه. فتوافر هذه الضرورة هو شهادة الميلاد الحقيقية لاى حزب سياسى حتى لو أصرّ الحاكم على معاملته كساقط قيد.

وانتفاء هذه الضرورة هو شهادة الوفاة الحقيقية لأى حزب سياسى حتى لو تشبث أعضاءه بجثمانه المحنط.

سادسا واخيرا : فان مسيرة معاداة الشيوعية فى بلادنا قد اكدت صدق مقولة الكاتب الانسانى الكبير توماس مان حيث قال:

(ان العداء للشيوعية اكبر حماقة فى عصرنا الراهن).

الهوامش

(١) الدكتو محمد أنيس: دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص٢٥.

(٢) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٤١ بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٤.

(٣) المرسوم بقانون ١١٧ لسنة٤٦ - دراسة دستورية وقانونية للاستاذين مصطفى كامل منيب ويوسف درويش المحامين ص١٦.

(٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٢٥ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢١.

(٥) الوقائع المصرية١٩٢١/٢/٣.

(٦) حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٢٧/١/٢٥ مجلة التشريع والقضاء السنة ٣٩ ص١٩٤ وحكم محكمة مصر الأهلية ٤٠/٣/٢٠ المحاماه العدد ٨ و ٩ ابريل ومايو ٤٠.

(٧) الخدمة الاجتماعية العمالية للاستاذ سعد عبد السلام حبيب ص٣٧٣.

(٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٢٦ فى ٤٨/٤/٢٧.

(٩) حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية-محمد السعيد ادريس ص٢٨٧.

(١٠) الدستور - تعليقات على مواده بالاعمال التحضرية والمناقشات البرلمانية طبعة ١٩٤٠ الجزء الاول ص١٤.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) جريدة الاخبار ١٩٢٣/٤/٢٣.

(١٣) حكم محكمة القضاء الادارى فى ٥١/٦/٢٦ مجموعة احكام مجلس الدولة السنة الخامسة ص١٠٩٩.

(١٤) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المجلد الاول-الدكتور رفعت السعيد ص٤٧٥.

(١٥) حكم النقض ٥٣/٧/٧ مجموعة احكام النقض السنة الرابعة ص١١٤.

ماذا فى سجن الواحات ؟

الإرهاب يســـــــــــود سجن الواحات

مكتب الإرشاد فى الواحات يقود حملة ارهابية لقتل المؤيدين للحكومة

نحن نحمل وزارة الداخلية مسئولية قيام مجزرة فى سجن الواحات الخارجة

١) منذ عام وأكثر بدأت تغييرات هامة تحدث فى صفوف الإخوان المسلمين هنا فقط بدأت بوادر حملتنا السياسية بين صفوفهم فى اتجاه تأييد الحكومه بعد تغييرنا لما رأينا منها أتى ثمارها وبدأ التيار المؤيد يظهر محدودا ولكنه فى نمو بمرور الوقت.

وسرعان ما بدأ مكتب الإرشاد حملة مضاده اتخذت صورة قرار بمقاطعة الشيوعيين وتوقيع عقوبات على الأخ الذى يكون له علاقة بهم ولكننا لم نتوقف كما لم يتوقف بعض الإخوان من الإتصال بنا واستمرار المناقشة بيننا وبينهم. وكان التيار المؤيد للحكومه قد أخذ فى الإتساع والنمو وبدأ ذلك واضحا عندما أممت القناة. فقد أرسلت عرائض التأييد للحكومة على هذا الموقف الوطنى ووصل التيار المؤيد إلى أوجه خلال فترة العدوان. إذ أرسلت العرائض الجماعية التى تطالب بخروج المؤيدين ليساهموا فى المعركة وليحموا مصر وحكومتها الوطنيه. وهنا ظهر الإنقسام بشكل واضح بين صفوف الإخوان تيار مؤيد للحكومه الوطنية ولحكومة عبد الناصر وتيار معارض يعادى النظام القائم ومعارضته نابعة من عدائه لمصالح الوطن وللتاريخ الطويل لهذه الجماعه ومواقفها التآمريه والإرهابية المعادية لمصالح شعبنا. إن حقد هذا الفريق المعارض يزداد حده يوم بعد يوم لا علينا فقط ولكن على المؤيدين أيضا من الإخوان.

٢) إن استفزازاتهم قد وصلت إلى أقصاه فى خلال فترة العدوان على مصر إلى حد لا يطاق ولا يخطر إلا على الظالمين. هتافات معاديه لعبد الناصر وحكومته ولجأوا إلى ترديد الإشاعات المغرضة، القوات الانجليزيه تنزل فى السودان، دالاس يصل إلى مصر ليقنع عبد الناصر بالتسليم، وتعليقات مثل عبد الناصر ضيع البلد، القتال لا داعى له، وأصحابها فى عرفهم الانجليز والفرنسيين. ولم تمر هذه الفترة بسلام بيننا وبينهم إلا نتيجة حكمتنا لمناهيه وحفظنا على أعصابنا إلى أقصى حد.

٣) ويعتمد المعارضون فى استفزازاتهم على عصابة الجهاز السرى الذى شكله مكتب الارشاد هنا من جديد وهم مجموعه من الشباب يقدم لهم مكتب الارشاد فى السجن تغذيتهم جيدا حتى تصبح أجسامهم معدة لإعداد الكيان للضرب ولتنفيذ مؤامراتهم. والاشتباكات هنا بين المعارضين للحكومة، والمؤيدين لها دائمه فلا يمر أسبوع دون حدوثه. هذا عدا حوادث التربص فى الظلام للإعتداء على المؤيدين ومحاولة اغتيالهم وقد اتخذ مكتب الإرشاد عديدا من الاجراءات ضد جماعة الإخوان المؤيدين للحكومة، ففصل بعضهم من عضويه الجماعه ومنعت عن الكثيرين أو جميع المؤيدين الاعانات المالية التى تصرف لهم ولعائلاتهم وحرموا من الحياة العامه المشتركة بينهم.

٤) هذا هو الوضع بالنسبة لما يحدث فى صفوف الاخوان، أما بالنسبة لنا فإن الاخوان لا يكفون عن استفزازنا ولقد زاد هذا الاستفزاز خلال مؤامرة الاردن حتى إذا انتصرت المؤامرة أخذا يهنئون بعضهم البعض ويتعانقون وأخذا يتحدثون عن ان يوم نصرهم قريب انهم يرون ان الاخوان المسلمين قد ساهموا بدور كبير فى هذه المؤامرة وأنهم هنا فى مصر يعدون لمؤامرة كهذه. ولقد حدث فى أحد الزيارات ان واحدا من الاخوان هنا سأل زائرا - ليه ماعملتوهاش وريحتونا ... فأجابه الزائر: لما يريد القادر نعملها والحديث هنا عن المؤامرة ضد حكومة عبد الناصر.

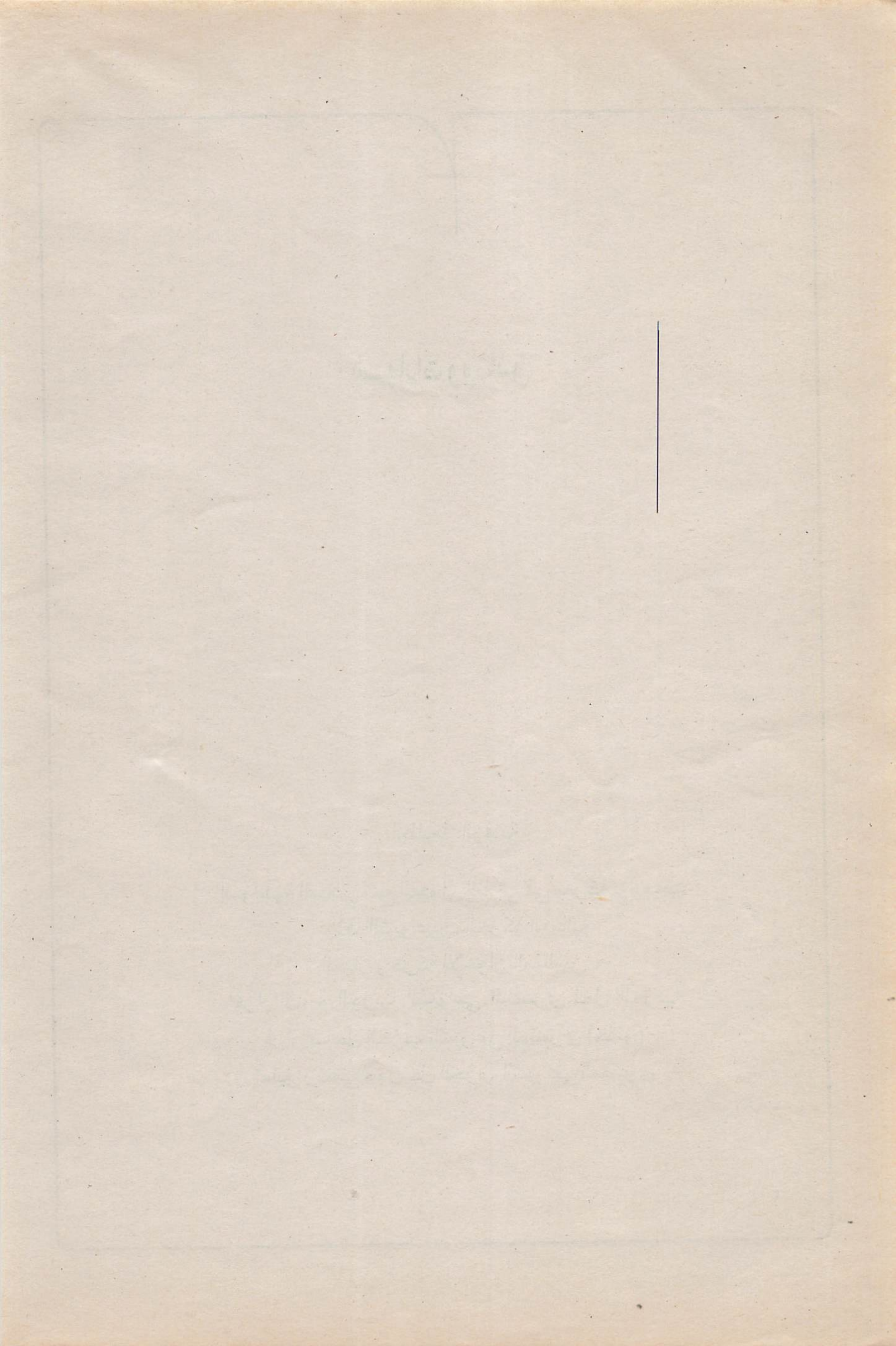
٥) بعد العدوان وانتصار الشعب المصرى وتحطيم مؤامرة الغزو التى كانوا يأملون من ورائها خيرا كثيرا. كثرت شوكتهم إلى حد ما ولكن بعد مؤامرة الأردن ونجاحها عادوا من جديد أشد ضراوة من قبل:

ولقد حدث أخيرا مؤامرة اجرامية قذرة دبرها مكتب الإرشاد واستخدم فيها أفراد الجهاز السرى كأداة للتنفيذ، مؤامرة دبرت

شهادات ووثائق

الطليعة الوفدية

المواجهة المباشرة مع العدوان الثلاثى فى معركة بورسعيد
علاقة الشيوعيين بالحركة العمالية
العمال وحركة الإخوان المسلمين
قرار ل. م الحزب الشيوعى المصرى لحل الحزب
قرارات حل الحزب الشيوعى المصرى (حدتو)
تعليق رسمى حول حل الحزب الشيوعى المصرى



الطليعة الوفدية [شهادتان]

طارق البشرى ومحمد حلمى ياسين

لم يكن لهذا الكتاب، من سلسلة قضايا فكرية، الذى يتناول تاريخ الحركة الشيوعية على مدى سبعين عاما أن يكتمل دون الاشارة إلى تأثير الشيوعيين المصريين فى أكبر الاحزاب الليبرالية المصرية، حزب الوفد، واكسابه مضمونا اجتماعيا تقدميا عبر عن نفسه فى تشكيل الطليعة الوفدية كجناح شبابى تقدمى يجمع بين ليبرالية الوفد والانحياز للفقراء الذى كان يميز قوى اليسار على أننا لم نتمكن من الحصول على دراسة لهذه التجربة المهمة ولهذا اكتفينا بأن نقدم شهادتين متميزتين فى هذا الصدد، احداهما للاستاذ المستشار طارق البشرى المؤرخ المصرى الكبير، وهى فقرات من كتابه «الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢»(١)، والثانية شهادة كتبها خصيصا لقضايا فكرية الاستاذ محمد حلمى ياسين

(١) فقرات من كتاب (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢)

«... فى هذه الفترة ظهرت «الطليعة الوفدية» من الشباب الوفدى المرتبط بتقاليد حزبه فى الدفاع عن الحرية والاستقلال، مع النزوع التقدمى والايمان بالمضمون الاجتماعى لاهداف الثورة الوطنية الديموقراطية وبمبادئ العدالة الاجتماعية. واتخذت لها منبرا من صحف الوفد «رابطة الشباب» الاسبوعية، اذ صدر عددها رقم ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة «لسان حال الطليعة الوفدية» وبصدره صورة لمصطفى النحاس «زعيم الأمة وقائد الشباب» ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها بتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة ويشير إلى واجبه النضالى فى أن يدفع الحكومة الصامتة إلى الكلام وان يوقظ النواب. وقد تكونت الطليعة الوفدية فى احتفال أقيم بدار النحاس كتشكيل جديد من تشكيلات الوفد المصرى يصدر صحيفة «تكون اداة اتصال مع شعب الوادى ومع شعوب الدول العربية» وركزت الطليعة الوفدية هجومها على السياسة الاستعمارية وعلى الاستعمار الأمريكى ذى المطامع الجديد فى العالم العربى بالسيطرة على البترول واقامة القواعد العسكرية، وهاجمت سياسة «سد الفراغ» للحلول محل الاستعمار البريطانى باسم معاداة الشيوعية. وافسحت مجالا واسعا لشرح ظروف العالم العربى وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار إزاءه. ركزت هجومها على الطبقات الرجعية بالداخل منحازة الى جانب «طبقات الشعب المضطهدة». وكان لها نفوذ كبير بين الطلبة وفى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، كما كان لها نشاط كبير بين جماهير العمال، وتبنت كفاحهم ضد الشركات الرأسمالية. وقادت حركة لانشاء نواد سياسية وفدية فى المدن والأحياء، ومع ازدياد هجوم الرجعية على الوفد وازدياد معاناته من جراء الضغط الذى تمارسه الحكومة على نشاطه، دعا النحاس الشباب الى تنظيم صفوفهم فنشطت الطليعة فى هذا العمل التنظيمى بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على إحكام بنائها، واقترحت رابطة الشباب أن يكون لكل من لجان الوفد فى الأحياء اجتماعات دورية منتظمة لتصبح «كل لجنة واحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات» وان تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك فى حياة الشعب اليومية مشاركة تامة(٢)».

«وكانت طليعة العمال والفلاحين تنظيما ماركسيا ذا اتصالات قوية بشباب الوفد، ويعمل أعضاؤه بالاشتراك مع الطليعة الوفدية ويسهمون فى صحيفتها، كما يعملون بالارتباط مع لجنة العمال للتحرير القومي. وفى أول مايو ١٩٤٧ فى مناسبة عيد العمال صدر بيان باسم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات (كانت تضم أعضاء من لجنة العمال للتحرير القومى وأعضاء من التنظيمات الماركسية الأخرى). وذكر البيان أن الطبقة العاملة قد نضج وعيها السياسى وقررت رأيها المستقل فى مشكلة الوطن وكانت أول من نادى بعدم الاستمرار فى المفاوضات الثنائية وبالالتجاء إلى مجلس الأمن منذ ١٣نوفمبر ١٩٤٥، وان مطالب العمال هى استقلال وادى النيل بدون قيد أو شرط مع كفالة حرية الكلام والاجتماع والكتابة والمساواة الاجتماعية والأجر المتساوى للعمل المتساوى ... الخ(٣)».

«وقد سبقت الاشارة إلى «الطليعة الوفدية» التى تكونت كتشكيل للشباب التقدمى داخل الوفد، فكانت خاضعة لسياسة الحزب ولكنها أفرغت فى هذه السياسة مضمونا وطنيا واجتماعيا ثوريا بحكم ماتبنته من أفكار اجتماعية جديدة. كما سبقت الاشارة إلى انها اتصلت فى العمل السياسى بالتنظيمات الماركسية وخاصة تنظيم طليعة العمال والفلاحين، وذلك من خلال لجنة الطلبة التنفيذية ومن خلال حركة انشاء النوادى السياسية للوفد فى الاحياء ومدن الأقاليم ومن خلال صحيفة «رابطة الشباب». ومع ان الطليعة الوفدية كانت تلتزم بالخط السياسى لقيادة الوفد وتقف فى دعوتها السياسية عند حدود المسألة الوطنية، فقد كانت تدعو للمسألة الوطنية بفهم

علمى يكشف عن الأساس الاقتصادى للاستعمار ويدعو لاتخاذ سياسة خارجية تصدر عن هذا الفهم وعن معرفة القوى الدولية الجديدة التى تتمثل فى البلاد الاشتراكية وحركات التحرر فى البلاد الخاضعة للاستعمار، وعن المواقف المختلفة للطبقات فى مصر، ووقفت الطليعة جزءا من نشاطها على الدفاع عن حقوق العمال، وحرصت «رابطة الشباب» على الافساح فى سعة للقضايا الاقتصادية للعمال ووصف ظروفهم المعيشية البالغة السوء مع كشف أساليب الاستغلال الرأسمالى وشرح التشريعات التى تنظم علاقات العمل ومهاجمة القوانين الضارة بهم والتصدى لمشاكلهم النقابية. ونادت الصحيفة أحيانا فى صراحة بالاشتراكية، كتب الدكتور محمد مندور عن اشتراكية الدولة قائلا ان الفساد يأتى من اشتباك مصالح من يهيمنون على مصير البلاد بكثير من الشركات الاجنبية وشبه الاجنبية والمصرية، ومادام الأمر كذلك فلا يرجى للبلاد فلاح فى قضيتها الوطنية وحالة شعبها، وأشار الى ما يعترض مشاريع الاصلاح الاجتماعى من عقبات بمجلس البرلمان وأساليب التحايل على ما يصدر من هذه المشاريع رغم صورته المتواضعة وضرب على ذلك مثلا بقانون الشركات الجديد ثم قال «العلاج الصحيح هو ماقلنا به غير مرة من وجوب الأخذ بمبدأ اشتراكية الدولة وذلك بأن تبدأ الدولة منذ الآن فى الاستيلاء على شركات الاحتكار وشركات المرافق العامة...»(٤).

الهوامش

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، (ص ١٥٦ - ١٥٨ و ٢٢٠- ٢٢١).

(٢) رابطة الشباب ٢٥ يوليو ١٩٤٧.

(٣) صحيفة الاهرام. أول مايو ١٩٤٧.

(٤) صحيفة رابطة الشباب ٢٤ أبريل ١٩٤٧.

(٢) شهادة الاستاذ محمد حلمى ياسين

كيف تشكلت الطليعة الوفدية

هذه السطور ليست تقريرا - ولاهى دراسة - ولاهى مقال- وانما هى أقرب إلى الشهادة.

كان التنظيم الوفدى فى قطاع الطلاب (ثانوى وجامعات) يتمثل فى اللجنة التنفيذية العليا التى تجمع بين ممثلى اللجان التنفيذية فى الكليات والمدارس الثانوية.

وكانت اللجنة التنفيذية العليا للطلاب هى القيادة الوفدية التى شاركت عام ١٩٤٦ فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وخاضت مع باقى القوى الوطنية والديمقراطية والشيوعية - احداث فبراير ٤٦ فى القاهرة و٤ مارس فى الاسكندرية وكان من ابرز اقطاب اللجنة التنفيذية العليا مصطفى موسى- محمد مندور - عزيز فهمى - رفيق الطرزى - امين الكاشف - سيد البكار - عبد الرؤوف ابو علم - حسن صدقى- رفيق عبده - رجائى عبد الملك. محمد قراعه - أحمد طرباى - عبد المحسن حموده.

وخلال الصراع السياسى والاجتماعى تبلور داخل اللجنة التنفيذية وحولها جناحان الجناح الذى عرف فيما بعد باسم الطلبة الوفدية وجناح آخر كان يطلق عليه اسم «السراجيون» وبعد انتهاء احداث ٤٦ واجراءات صدقى الشهيرة تبلور اسم الطليعة الوفدية واصدرت بالاشتراك مع عناصر شيوعية من مجموعة طليعة العمال التى كانت تصدر الفجر الجديد وعطلها صدقى باشا اصدرت مجلة رابطة الشباب.

وجهت اجهزة الامن ضربة شديدة للطليعة الوفدية باقحام امين الكاشف فى قضية قنبلة سينما مترو وتركيز الاضواء فى اخبار اليوم بشكل ملحوظ على ذلك.

ولعبت الطليعة الوفدية دورا اساسيا فى تنظيم المظاهرة الكبرى فى طنطا يوم إضراب البوليس مارس ٤٨.

وبعد تصفية المعتقلات فى اوائل عام ٥٠ خاضت الطليعة الانتخابات التى اجرتها حكومة حسين سرى بعدد بارز من المرشحين خاض مصطفى موسى الطالب آنذاك فى كلية الهندسة - خاض المعركة فى باب الشعرية أمام سيد جلال مرشح الملك فى ذلك الوقت. ونجح فى المعركة محمد مندور وعزيز فهمى ومحمد قراعة وغيرهم وخلال عام ٥٠/٥١ وعندما تصاعد المد الثورى، واشتدت موجة النقد الموجه فى الصحف لتصرفات الملك ورجاله. برزت الطليعة الوفدية بمواقفها الواضحة.

* محمد حلمى ياسين : أحد قادة تنظيم «طليعة العمال».

اولا عندما عرضت الحكومة الوفدية قانون الغاء الاحكام العرفية التى كانت قد فرضت فى ١٥ مايو ١٩٤٨ - كانت هناك المادة السادسة فى القانون التى تتيح للاجهزة الامنية اعتقال المشتبه فيها (جنائيا أو سياسيا).
وبذلت عناصر الطليعة جهودا مكثفة وسط النواب الوفديين - ويوم الجلسة حشدت العشرات فى شرفات المجلس وفى البهو الفرعونى للضغط على النواب اثناء دخولهم الجلسة - وشعرت الحكومة بكل ذلك بوضوح وفى بداية المناقشة اعلنت الحكومة سحب المادة السادسة من مشروع قانون الغاء الاحكام العرفية.
ثانيا دفعت السراى والعناصر التابعة لها داخل الوفد - النائب اسطفان باسيلى للتقدم بمشروع قانون سمى بقانون المشبوهين السياسيين وقامت الطليعة بضغط واسع على النواب الوفديين، وحشدت مئات من الشباب فى النادى السعدى (مقر حزب الوفد فى ذلك الوقت) اثناء انعقاد الهيئة البرلمانية للوفد وشكلوا مظاهرة ضاغطة جعلت النحاس باشا يقول فى مستهل الاجتماع «الشباب غاضب» فلا داعى لمثل هذه القوانين وكان انتصارا كبيرا للحركة الوطنية والديمقراطية.
ثالثا تشكيل لجان الشباب الوفدية فى مختلف المعاهد والاحياء ومحاولة جعلها تعمل بطريقة علمية وهذا الأمر الذى اثار حفيظة فؤاد باشا سكرتير الوفد واتهمتهم صراحة انهم يشكلون خلايا شيوعية.

شــهادة

أحمد الرفاعى

المواجهة المباشرة مع العدوان الثلاثى فى معركة بورسعيد

كان التاريخ، دائما وابداً، محصلة للصراعات المختلفة التى يمور بها المجتمع البشرى، سواء ما كان منها صراعا للانسان ضد الطبيعة، أو صراع الجماعات البشرية ضد بعضها البعض، تلك الصراعات التى واكبت حركة الانسان فى مسيرته نحو مستقبل أفضل، وقدر من العدالة أوسع.
ولقد دأبت الجماعات المتميزة اجتماعيا، عبر هيمنتها على السلطة السياسية، وبالتالى على عملية انتاج وتسجيل المعرفة التاريخية، أن تسجل وجهة نظرها أو وجهة نظر من سبقوها فى احتلال نفس الموقع، فتنسب لنفسها كل ماهو صحيح، وتحيل الأخطاء كلها على الآخرين لكى تدمغ بها كل من عارضها وتصدى لمقاومتها. ولما كان التاريخ لايقف عادة بباب الفقراء والمطحونين والمستضعفين، فان ماوصل الى ايدينا هو مايمكن أن نسميه التاريخ الرسمى للحكام، أما أولئك الذين طُمِس تاريخهم، فعليهم أن ينقبوا عنه فى الحفريات أوفى الأدب الشعبى....أو فى ملفات القضايا. فالتاريخ شأنه شأن أية ملكية موروثة. يمكن أن يسرق. أو ينسب لغير صاحبه الحقيقى.
من هنا، نستطيع أن نؤكد ان التاريخ، وبرغم ماتحكمه من نظريات تفرض على المؤرخ الالتزام بالموضوعية اذا ماأراد أن يعكس بصدق ودون تحيز ملامح الفترة التى يؤرخ لها، الا أن ماينقله الينا عبر مسيرته هو شئ مختلف تماما. وعليه، فان من واجبنا، قبل أن تنطوى صفحة الحيا، أن نرسم لمن سوف يأتى من بعدنا صورة صادقة عن واقعنا الذى عشناه، عن القوى التى كانت تحركه وتصنع أحداثه، حتى لاتشعر الأجيال المقبلة باليتم فى ساحة النضال والصراع. أن مصر أكبر من أن تحتكر مسيرتها فئة واحدة على امتداد التاريخ، فلكل مرحلة رجالها وأبطالها وقادتها، كما أن لها خونتها الذين حاولوا تخريب مسيرتها... وحتى لانظلم أحدا، فعلينا أن نضع الحدث فى اطاره التاريخى، الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، حتى نتمكن من فهم أبعاده، والحكم عليه بموضوعية ودون تحيز.. والسطور التالية لاتخرج عن هذا القصد، فهى ليست أكثر من شهادة أسجلها كواحد من الذين منحتهم مصر شرف الدفاع عنها فى لحظة هامة من تاريخها، اثناء العدوان الاستعمارى على منطقة القنال عام ١٩٥٦، والشهادة ليست عن دور لعبته وحدى، بل عن دور شاركت فيه ضمن مجموعة أكبر من الرفاق الشيوعيين بعضهم مازال على قيد الحياة، وبعضهم لم يتح له القدر قراءة هذه السطور، انها صفحات من تاريخ حقيقى عاشه اليسار المصرى لكن التاريخ الرسمى أبى أن يسجله.

اليسار المصرى ومسيرة حركة التحرر الوطنى

لم تتوقف مسيرة النضال فى تاريخ مصر الحديث، ولم تنخفض راية الكفاح من أجل التحرر فى أى من لحظاته، اذ كانت دائما تجد من يرفعها ويتقدم الصفوف.. منذ تزعم عمر مكرم حركة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسى، حيث وقف هو، ومعه طائفة من علماء الأزهر، يقودون الشعب فى معركته من أجل التحرر، حتى تحقق له النصر. ومن بعده تولى محمد على السلطة بشروط تدور كلها

* أحمد الرفاعى : أحد قادة الحركة الشيوعية

حول الحكم الديمقراطى، بمعنى ان بقاءه كحاكم مرهون بمراعاة العدل ومصلحة الشعب. وكما نعرف، توالت بعد ذلك حلقات سلسلة الأنتفاضات الوطنية، بقياداتها المناضلة، عرابى، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، انتهاء بالقيادات الجديدة ذات الاتجاهات التقدمية واليسارية التى كان الشيوعيون أحد فصائلها.

وأيا كان تقييمنا لهذه القيادات، فلاشك انها تمثل خطوات متقدمة ومضطردة، على من سبقوها، فأحمد عرابى الضابط الفلاح الطموح الى الحرية والحياة النيابية كان يعبر عن طبيعة شريحة الأعيان فى صراعها ضد السراى والملاك الأتراك.. ومصطفى كامل يسعى لبعث الحركة الوطنية بعد هزيمة الثورة العرابية وينادى بطرد الانجليز مستخدما أسلوب اللعب على التوازنات الدولية.. وسعد زغلول يعكس مطالب الباشوات الفلاحين المعادين للسراى ويستند الى الشعب فى مطالبته بالديمقراطية من أجل الضغط فى المفاوضات.. ومن بعد هؤلاء يأتى مصطفى النحاس الذى يستجيب لارادة الجماهير بالغائه معاهدة١٩٣٦ التى سبق أن وقعها. هذه الجماهير التى كانت تؤيده من قبل بدأت ترفض الانصياع لرأيه فى المفاوضات وتأبى الا أن ترفع شعار الكفاح المسلح ضد الانجليز. ويمكن القول انه بدءا من هذه اللحظة تغيرت الخريطة السياسية والاجتماعية، فلقد ظهرت قوى جديدة تصر على مواصلة النضال بأسلوب جديد، وبشكل غير تقليدى، وتعطى لشعاراتها مضمونا اجتماعياً بعيدا عن الرومانسية. لم تعد العبارات القديمة المتداولة مثل«الاستقلال التام او الموت الزؤام» تلهب الجماهير، ومن ثم فقد تغيرت هذه الشعارات لتعبر أكثر عن القوى الاجتماعية المضطهدة والمستغلة، فارتفعت شعارات تدور حول «اسقاط تحالف الاقطاع ورأس المال الحاكم»، «الكفاح المسلح طريق الخلاص»، وبدلا من شعار «ملك واحد، نيل واحد» ارتفع شعار «كفاح الشعبين المشترك» و«المفاوضات طريق الخيانة».

لاشك أ هذه الشعارات تعكس بشكل حقيقى وجود اليسار كفصيل مؤثر داخل الحركة الوطنية. وواقع الأمر أن حركة اليسار تمد جذورها التاريخية الى ماقبل ذلك بعقود، لكن دورها وتأثيرها ازداد كثيرا منذ تجاوزت مرحلة التشرذم وتعدد الاتجاهات (الفابيانية. الطوباوية. الهيجلية...) بتشكيل المجموعة الماركسية تحت قيادة حسنى العرابى، التى استمرت حتى١٩٢٩، صحيح ان حركة اليسار الماركسى تلك كانت محدودة التأثير فى المدن، الا أن آثارها ازدادت بشكل مستمر فى الحركة النقابية. وبعد القضاء على التيار اليسارى، انحصرت الحركة فى جنينيات الحزب الذى ظهر فى أواخر الثلاثينيات حتى عادت الحركة لتسترد قوتها فى بداية الأربعينيات.

ولكى نتعرف بوضوح على الحركة الوطنية ودورها فى المجتمع، لابد أن ندرس الشعارات التى رفعتها ومدى تأثير اليسار فى صياغة تلك الشعارات. وكما أشرت سلفا، سادت فى المرحلة السابقة على الوجود النشط لليسار شعارات أقرب الى الرومانسية والتجريد وأبعد عن القضايا الاجتماعية مثل: «الجلاء بالدماء». «الدفاع عن أرض الآباء والأجداد»، ثم بدأت الحركة الوطنية تتغير بتبنيها لشعارات جديدة، من بينها «الكفاح المسلح»، «ضرب رأس المال والاقطاع» «الوقوف ضد اتفاقيات الدفاع المشترك»، «الغاء معاهدة٣٦»، «الكفاح من أجل السلام»، «حق كل فرد فى نصيب معقول من عائد الدخل القومى» «مكافحة الأمية»... وبامكاننا القول دون مبالغة، أن الشيوعيين كانوا أول من رفع هذه الشعارات، ثم تبنتها ثورة ٢٣ يوليو، ولايعدو برنامج الضباط الأحرار أن يكون صورة مطابقة لبرنامج اللجنة الوطنية للطلبة والعمال. والتى كانت أساساً مكونة من الشيوعيين والوفديين. لقد أصبحت الحركة الوطنية تسير تحت الشعارات التى رفعها اليسار. بحيث لم يعد هناك من يرفع الشعارات القديمة سوى بعض الاتجاهات الرجعية والسراى، حتى الوفديين أنفسهم اضطروا لرفع هذه الشعارات اليسارية. فالنحاس الذى عقد معاهدة١٩٣٦، هو نفسه الذى ألغى المعاهدة. ولم يأت ذلك من فراغ، أو نتيجة لضغط الشارع المصرى فقط، بل كان محصلة لوجود مجموعة من الطلاب والشباب اليسارى داخل حزب الوفد، مثل د.مندور، حنفى الشريف، ابراهيم طلعت... وبعض المتعاطفين مع اليسار مثل عزيز فهمى.

الكفاح المسلح فى منطقة القنال ١٩٥١

كان الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى أحد أهم المطالب التى رفعها اليسار المصرى فى تلك الآونة. واستطاع أن يدفع بعض القوى الوطنية الأخرى لتبنيه. فهذا الشعار الذى رفعه الشيوعيون عام١٩٤٦ وجد مجال التطبيق فى ظل حكومة الوفد عام١٩٥١. واذا مارجعنا بالذاكرة الى تلك الفترة. سنجد أن القوى التى شاركت فى الكفاح المسلح فى منطقة القنال١٩٥١ كانت تضم ثلاث مجموعات رئيسية: الاشتراكيون (مجموعة أحمد حسين). الوفديون، الشيوعيون، علاوة على مجموعة الضباط الوطنيين الذين كانوا يرتبطون بحركة اليسار بصورة أو بأخرى. بل كان بعضهم عضوا فى حدتو (عثمان فوزى، خالد محى الدين، أحمد حمروش،...) وتولوا الاشراف على التدريب، بل تعاون بعض القادة العسكريين القدامى مثل عزيز المصرى معنا. ومن خلال الجيش استطعنا الحصول على أسلحة، بعضها كان قديما يتناسب مع تاريخ قدامى العسكريين وبعضها كان متطورا. وكان أحمد حمروش هو الذى يتولى نقلها الى منطقة القنال. وأذكر أن بعض عناصر الأخوان المسلمين شارك فى المعركة، لكن ذلك لم يكن بقرار من قيادة الأخوان، وانما فرضت القواعد هذا الموقف بحكم مشاركتها وتعاونها مع عناصر اليسار والوفد، لكن ظل حجم المشاركة من جانب الأخوان ضئيلا للغاية اذ ماقورن بمشاركة القوى الأخرى.

ينبغى الاشارة فى هذا الصدد الى الصعوبات التى واجهتها القوى الوطنية فى معركتها، وأول هذه الصعوبات هى المتعلقة بحمل السلاح واستخدامه، لذا كان المطلب الأساسى لأول مظاهرة قامت بعد الغاء المعاهدة، تحديدا يوم١٤ نوفمبر١٩٥١، هو اباحة حمل السلاح والغاء القوانين التى تحظر ذلك الصعوبة الثانية تمثلت فى الدور الذى لعبته المباحث العامة والقسم المخصوص لاجهاض حركة الكفاح المسلح، فهاتان المؤسستان كانتا تتعاونان بشكل كامل مع الانجليز فى منطقة القنال، وتقومان بالقبض على العناصر الوطنية، وكان حسن مصيلحى على رأس المتعاونين مع الانجليز فى أداء هذه المهمة. ثالثا، حال قصر مدة الكفاح المسلح، والتى لم تتجاوز شهرين، دون نجاح القوى الوطنية ومن بينها اليسار فى خلق قواعد جماهيرية فى منطقة القنال، وظلت المشاركة مقصورة على نخبة الوطنيين القادمين من خارج المنطقة وقليل من العناصر من قرى أبو جاموس، أبو خروع، كفر عبده،... صحيح أن أبناء المنطقة كانوا يعرفون أن هؤلاء الوطنيين قد جاءوا ليلعبوا دورا فى النضال ضد الانجليز وبدأ الأهالى ينضمون للقوات الوطنية، لكن الفترة كانت قصيرة والارهاب البريطانى على أشده، الأمر الذى قلص امكانيات العمل المسلح. رابعا، ان الحركة الشيوعية المصرية لم تكن متفقة فيما بينها على المشاركة فى المعركة. فباستثناء حدتو، مالت التيارات الشيوعية للعمل مع الوفد، كوفديين وليسوا كشيوعيين، وكان ذلك موقفا قديما لتلك الفصائل التى طالما اتهمت عناصر حدتو بأنها عناصر مكشوفة لمجرد أنها تعلن مواقفها الشيوعية بوضوح.

الجدير بالذكر فى هذا الصدد، أن دعاية حدتو فى منطقة القنال كانت مركزة على المعركة الوطنية وتعبئة الجماهير ضد قوات الاحتلال، باعتبار أن الصراع الوطنى هو القضية الأساسية فى منطقة القنال، علاوة على مافرضته ظروف المعركة نفسها، فلم يكن معقولا الالحاح على شعارات من نوع توزيع الأرض ونحن نستخدم أراضى الاقطاعيين الكبار للمرور الى القنال، حيث يمتلك الأقطاعيون أمثال البدراوى الأرض الممتدة من المنصورة وحتى البحر الأبيض، ولايمكن لأحد الوصول الى بورسعيد دون المرور فى هذه الأراضى.

حريق القاهرة : التواطؤ ضد الكفاح المسلح

كان الواقع كله يموج بالحركة والحماس والعداء للاستعمار فى هذه الفترة، ففى الوقت الذى تصاعدت فيه حركة الكفاح المسلح فى القنال، كانت المظاهرات على أشدها فى القاهرة. لعب اليسار دورا بارزا فى تصعيد النضال الوطنى والاجتماعى فى كل أرجاء الوطن، حيث اتسعت عضوية حدتو بشكل غير مسبوق. خاصة فى الريف وفى الأوساط الطلابية، وأذكر أن العضوية تضاعفت فى الريف أكثر من خمس أو ست مرات بحيث لم يكن باستطاعتنا ملاحقة العمل وازداد كم الأعباء الملقاة على عاتق مسئول العمل وسط الفلاحين فى ذلك الوقت «فؤاد حبشى». وتركزت العضوية الجديدة فى المناطق ذات الصلة المباشرة بالعمل فى القنال فى محافظة الدقهلية وبالذات مدينة المنصورة والقرى المحيطة بها، والملفت أن الفلاحين لم يفصلوا فى نضالهم بين المستوى الوطنى والمستوى الاجتماعى فقامت هبات فلاحية ومعارك ضد الإقطاعيين فى بهوت، ميت فضالة، .. واستخدم الفلاحون السلاح فى معاركهم مع ملاك الأراضى. وبالرغم من أن حدتو لم تكن تدعو للمواجهة فى تلك الفترة، الا أن شعاراتها المعروفة حول اسقاط الاقطاع كان لابد أن تثمر.

ليس هذا مجال الحديث المستفيض عن حريق القاهرة، غير أنه لابد من الاشارة الى هذا الحدث الخطير لمركزيته فى حركة الأحداث، اذ لم يكن باستطاعة القوى الرجعية، تحالف القصر وكبار الملاك والانجليز، ايقاف تصاعد الحركة الوطنية الا عن طريق فعل اجرامى كالذى حدث. وأذكر أننى كنت يومها فى القاهرة، فقد كان من عادتى النزول للتنسيق مع القيادات الوفدية. وعزيز المصرى على وجه الخصوص، ثم أعود الى القنال، فى ذلك الوقت لم يكن قد صدر قرار انسحاب العمال المصريين من المعسكرات الانجليزية. وكنا نرى انه لو انسحب العمال المصريون من القنال فسوف يخلق ذلك حالة من الارتباك فى صفوف الجيش الانجليز ى. ومن هنا شارك اليسار فى مظاهرة تطالب بمقاطعة الانجليز، توقفت المظاهرة أمام وزارة الخارجية وانعقد من الحاضرين مؤتمر هام طرح مطالب رئيسية تتلخص فى: انسحاب العمال المصريين وتوفير عمل لهم، الغاء المعاهدة، عدم الدخول فى احلاف عسكرية. وأقول دون مبالغة أن معظم أبناء القاهرة من كل الفئآت شاركوا فى المظاهرة حتى أ البوليس السياسى خشى التدخل، فلقد كانت الظروف مواتية لمشاركة الجميع، خاصة وأ المظاهرة قد تمت فى أعقاب الهجوم الانجليزى على عساكر البوليس فى الاسماعيلية الامر الذى رفع درجة السخط بين كافة فئات الشعب.

أكدت المظاهرة، مترافقة مع تصاعد النضال الوطنى، أن البلاد مقبلة على تحول وشيك، مما دفع القصر وبقية القوى الرجعية الى تدبير حريق القاهرة للتخلص من العناصر الوطنية. وفى ذلك الوقت كنت مسئولا داخل حدتو عن العمل فى منطقة القنال، علاوة على لجنة للتنسيق مع بقية القوى الوطنية تشكلت من المرحومين سيف صادق وزكى مراد، وآخرين من بينهم محسن أمين الذى كان ينحدر من أسرة اقطاعية كبيرة. فى مساء هذا اليوم، اعتقل البوليس معظم أعضاء اللجنة، لكنى استطعت الهروب. صحيح أن الضربة لم تشمل معظم الجهاز الحزبى، حيث ظل عدد كبير من أعضاء المكتب السياسى وبعض من أعضاء حدتو فى منطقة القنال خارج السجون، لكن حركة الكفاح المسلح تأثرت بشدة نتيجة للتنسيق الذى تم بين القسم المخصوص والقوات الانجليزية. وبمساعدة أحد المرشدين، ويدعى «محمود صبرى كبخ» تمكنت القوات الانجليزية من اعتقال كثير من العناصر الوطنية، وهذا مادفعنا الى محاولة اغتيال صبرى كبخ حتى أننا اطلقنا عليه الرصاص ثلاث مرات نجا منها جميعا حيث كان يتحرك دائما محاطا بعدد كبير من الجنود

البريطانيين. وبفشل هذه المحاولات تمكن «كنج» من ارشاد الانجليز الى العناصر النشطة مما أثر بشكل بالغ فى حركة الكفاح المسلح حتى توقفت تماما وانطوت صفحة شديدة الأهمية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى.

القنال مرة أخرى ١٩٥٦

فى شروط أخرى، وفى ظل سلطة سياسية من نوع مختلف، ودرجة أعلى من درجات النضال الوطنى، أعيد فتح ملف حركة الكفاح المسلح فى منطقة القنال، وهنا أيضا لامجال لاستعراض تطورات الاحداث بشكل مستفيض ونكتفى بتتبع علاقة الشيوعيين المصريين بثورة يوليو نظرا لأهمية تلك العلاقة فى فهم تطورات الأحداث التى أفضت الى اشتراك الطرفين فى التصدى للهجوم الاستعمارى على منطقة القنال عام١٩٥٦.

بداية كان موقف حدتو من ثورة يوليو شديد الوضوح، اذ كنا نؤيد الثورة بحماس لادراكنا السابق بأن البلاد مقبلة على عملية تغيير، ولم يكن هناك مفر، فاما أن يتم التغيير من قوى اليمين، واما أن تتولى ذلك جبهة يشارك فيها اليسار. فى ذلك الوقت كانت لنا علاقة وثيقة بالجيش. وهى علاقة مرت بمرحلتين متمايزتين، الأولى قديمة كانت علاقتنا فيها بالجيش تتم من خلال صولات وميكانيكيى الطيران، وكان منهم عدد لابأس به منضما للحركة المصرية ثم للحركة الديمقراطية بعد ذلك. وفى عام ١٩٤٨ مع بداية حرب فلسطين تعرض هذا القسم لضربة قاصمة، لكنه لم يُصَفّ تماما وظلت بقاياه موجودة فى الجيش. من خلال ماتبقى من هؤلاء الميكانيكيين والصولات اتصلنا بمجموعة من الضباط، وبدأ يتكون داخل الجيش قسم جديد من الضباط الوطنيين ذوى الميول اليسارية والمرتبطين فى نفس الوقت بحلقات أخرى من الضباط تعمل فى مجال الحركة الوطنية، وهى حلقات معادية للاستعمار والسراى والاقطاع لكنها ليست يسارية. من هذه المجموعة تشكل فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار، ولم يكن لدى هذا التنظيم فى بداياته الأولى برنامج ولا لائحة، ولم يكن غريبا أن يتبنى التنظيم بعد حرب فلسطين برنامج اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ذلك أن عددا من الضباط كانوا أعضاء فى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى لم تمض العلاقه بين حدتو والضباط الاحرار على وتيرة واحدة، فمن تنسيق كامل قبل الثورة، انتقلت العلاقة الى مستوى مختلف يتسم بالتوتر خاصة بعد أحداث كفر الدوار . فأصدرنا بيانات ومنشورات تدين هذا الأسلوب وتحذر من عواقبه، وشرحنا كيف أن هناك عناصر رجعية مستفيدة من أحداث كفر الدوار. لكن ثورة يوليو لم تأخذ بهذا الرأى وتمت محاكمة للعمال أقل ماتوصف به انها محاكمة متعسفة، حيث لم يكن هناك دفاع عن المهتمين، بل أكثر من ذلك، قام جمال سالم بما عرف عنه من صلف بتعيين أحد الصحفيين الموجودين بالقاعة (موسى صبرى) ليترافع عن المتهمين، وكما هو معروف أدين خميس والبقرى وحكم عليهما بالأعدام صحيح أن بعض قيادات الضباط الأحرار مثل جمال عبد الناصر، ومحمد نجيب، ويوسف صديق، وخالد محى الدين حاولوا وقف هذه العملية لكنهم لم يستطيعوا ونفذ الحكم. كانت تلك من الأخطاء البشعة التى وقعت فيها ثورة يوليو وتسببت فى خلق توتر داخل حدتو بين القيادة والقواعد. وبينها وبين التنظيمات الشيوعية الأخرى، فقد أخذ علينا الدفاع عن ثورة يوليو والدفاع عن الطبقة العاملة فى نفس الوقت. وهاهى ثورة يوليو تعدم العمال فكيف يكون التصرف؟ حاولنا حصر القضية فى حدودها لكننا لم ننجح وبدأت القواعد تتمرد ضد القيادة وارتفعت أصوات تتهم الثورة بالديكتاتورية ومصادرة الديمقراطية.

فى أعقاب تلك الأحداث تم اعتقالنا وتوزعنا على السجون المصرية. ثم عرضنا على محكمة الثورة وحكم علينا بالسجن، وأفرج عنا عام١٩٥٦ قبل تأميم قناة السويس بأيام. لقد كان تأميم القناة مطلبا طالما نادينا به قبل الثورة، وسبق أن شكلنا لجنة عام١٩٤٩ أسمها لجنة تأميم قناة السويس كان من بين اعضائها زكى مراد، أحمد الرفاعى، سعد زغلول فؤاد، أسما حليم، أحمد حسين (الحزب الاشتراكى) وآخرون. وبمجرد تأميم القناة توقعنا رد فعل عدائيا من جانب الدول الاستعمارية وكذلك كانت الحكومة تشعر هى الأخرى بامكانية حدوث العدوان. فعاد الاتصال بيننا وبين حكومة يوليو للتنسيق فى مواجهة العدوان المحتمل، لكن الحكم استمر على صلفه حتى فى تلك اللحظات الحرجة، وأذكر احدى المقابلات التى تمت بيننا، أنا وشهدى عطية الشافعى وحسين غنيم، وبين مجموعة من الضباط، حيث طالبنا بالافراج عن بقية زملائنا ليتسنى لهم المشاركة فى المعركة، لكن رد هؤلاء الضباط كان متعاليا، ومفاده أنه ليس أمام الشيوعيين الا الاشتراك مع الحكومة فى جبهة واحدة ضد الانجليز، وحتى لو رفضت الحكومة اشتراك الشيوعيين فمن غير المعقول أن يلجأ الأخيرون الى التعاون مع الانجليز.

وقع العدوان بالفعل. وبدأنا ندعو زملاءنا للاشتراك فى المعركة، واجتمعت اللجنة المركزية وكلفتنى بقيادة المقاومة المسلحة داخل بورسعيد. كانت تلك تجربة جديدة تماما بالنسبة لى وجديدة أيضا بالنسبة لبقية الزملاء المشاركين فى المجموعة، وكان من أعضائها ابراهيم المانسترلى، محسن لطفى، المهندس جمال عبد الحميد، عبد المنعم الغزالى... تحركت المجموعة الى معسكر فى قرية «طويحر» بجوار أبو حماد، وبدأنا هناك عمليات التدريب، ثم انتقلنا الى «نفيشة» بجوار الاسماعيلية وأقمنا فى معسكر قريب من بيت شيخ عرب يسمى أبو خزيم، حيث عاودنا التدريب من جديد. فى هذا المعسكر قابلنا كمال رفعت وعبد الفتاح أبو الفضل، ولم تكن لدى كمال رفعت خطة واضحة لدخول بورسعيد فتولينا نحن هذه المهمة. مستفيدين من علاقتنا القديمة مع صيادى بحيرة المنزلة الذين سبق أن ساعدناهم فى تأسيس جمعية تعاونية. وتهيأت مجموعتان للسفر، مجموعة الضباط وعددهم ستة من بينهم سعد عفرة، محسن لطفى،

سمير هريدى، صلاح زعزوع، ومجموعة الشيوعين، وفى تلك الفترة كان لايزال هناك مناخ من ضعف الثقة متبادل بين المجموعتين حتى أن «كمال رفعت» حملّ الشيوعيين مسئولية المحافظة على هؤلاء الضباط والا سوف يتعرضون للمحاكمة، وكان ذلك تهديدا مضحكا فقد كنا جميعا معرضين للموت على حد سواء. لكن فى نفس الليلة التى شهدت هذا الحوار حدث مابدد من سحب عدم الثقة، فلقد طلب كمال رفعت أن نشترك معه هو وبعض الضباط فى عملية فدائية ضد دورية استطلاع انجليزية، وتولى هو قيادة المجموعة حيث أبدى شجاعة وبطولة عالية. بنجاح هذه العملية توطدت العلاقة بين الطرفين وعبر كمال رفعت عن اعجابة بشجاعة الشيوعيين ووطنيتهم، وكانت المرة الأولى التى يتعاون فيها مع الشيوعيين بشكل مباشر.

كانت رحلتنا الى بورسعيد شاقة بالفعل، الجو مظلم والضباب كثيف، ووجدنا صعوبة هائلة فى التحرك من المنصورة الى المطرية، فالطريق غير مرصوف والرؤية مستحيلة بسبب الظلام، ولم يكن أمامنا سوى أن نتقاسم الركض على الطريق بالتتابع، حيث يتولى واحد منا ارشاد السيارات بالركض أمامها مائة متر. ويعقبه آخر. وهكذا حتى قطعنا مايقرب من عشرين كيلو متر بوصولنا أحدى القرى حيث أكملنا الليلة. فى صباح اليوم التالى تطوع عدد من الفلاحين للمشاركة فى المعركة فأرسلنا بعضهم الى طويحر واصطحبنا الباقين الى بورسعيد.

بمجرد وصولنا بورسعيد، نزلنا فى وحدة مجمعة على الشاطئ وبدأنا فى مسح المنطقة للاتصال بمجموعات الصيادين وحددنا بعض الجزر فى البحيرة كمحطات للانتقال. ثم تنكرنا فى هيئة صيادين وكان معنا ابراهيم هاجوج، سعد رحمى، أحمد شوقى المرجاوى، عبد المنعم القصاص، وانضم لنا عبد المنعم شتلة. ولتبرير تحركاتنا فى البحيرة ملأنا القارب بالخضراوات وادعينا اننا نقوم بتهريبه الى بورسعيد فأقبل الانجليز على الشراء لنقص الخضراوات فى المدينة. وكان مركز التقائنا منزل امرأة عظيمة تسمى «أم الضو» تعيش فى قرية «القابوطى» لعبت «أم الضو»، وابنها «الضو» دورا وطنيا هاما أكدا به ان البسطاء من الناس لايقلون وطنية واستعدادا للتضحية عن الأبطال والقادة الذين خلدهم التاريخ، فالضو هذا بمبوطى يعمل على السفن،متوسط القامة، أسمر اللون، نموذج لابن البلد «الفهلوى»، قام بتغطية حركتنا وسط الجنود الانجليز. أما أمه. فهى امرأه بسيطة طيبة، تمتلك بعض البيوت الطينية. أبوابها وشبابيكها مصنوعة من خشب الصناديق. وتجلس هى فى باحة بين البيوت تربى بعض الدواجن.

استضافتنا «أم الضو» واطعمتنا، وبعد أن استرحنا قليلا تم توزيع قطع السلاح وبدأنا ننتشر فى المدينة، وكان معنا زملاء من أبناء بورسعيد مثل ابراهيم هاجوج، أحمد شوقى المرجاوى. صالح دهب ... ولهم علاقات قوية مع الأهالى، فأوصلونا باللجان والهيئات الموجودة والتى تحاول مقاومة الانجليز، وكانت هناك لجان لاحصر لها... الأسد، المرعب، لجنة الأحرار، الانتقاميون... وهى لجان عفوية من المواطنين علاوة على لجنة أخرى تسمى «هاتشامه» من بقايا هيئة التحرير. وكان لدى الجميع رغبة صادقة فى عمل شئ لكنهم يفتقرون للتنظيم والقيادة.

تناقشنا فيما بيننا حول أسلوب العمل. فرأت مجموعة الضباط أن نبدأ الضرب فورا، ورأينا نحن أن فى ذلك مغامرة غير محسوبة، والأهالى هم الذين سيدفعون الثمن. اذن لابد من العمل مع الأهالى وتوعيتهم وتنظيمهم وبالفعل بدأنا نتصل باللجان وحاولنا اقناعهم بتكوين لجنة مشتركة. بعضهم رفض نتيجة غياب الوعى، والبعض كان يأمل فى الاستحواذ على ثمار النصر وحده. عبر محاولات مضنية استطعنا تكوين «الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية». اعددنا لافتات وشعارات، وكانت معنا كلاشيهات مجلة «الانتصار» وصور عبد الناصر ... كان فهمنا للمعركة مبنيا على ان هدف الاستعمار هو اسقاط ثورة يوليو، وثورة يوليو رمزها عبد المصرى. فان علينا الحفاظ على ثورة يوليو وعبد الناصر، فكان شعارنا «كلنا عبد الناصر».

خلال الأيام الأولى للمعركة بدأ الآنجليز يشعرون بحدوث تغير ما، فأخذوا فى توزيع منشورات يعلنون فيها انهم لم يأتوا لضرب الشعب المصرى، وانما لتخليصه من حكم عبد الناصر، وبذلك اتضحت الصورة، ..استمرت مرحلة التحضير ثلاثة أيام، واتفقنا على اللقاء يوم الجمعة فى جامع يسمى جامع الرحمة بحيث تخرج منه فى مظاهرة جماهيرية واسعة تتجه الى المقابر لعقد مؤتمر هناك. ولم يجد هذا الرأى قبولا لدى عدد كبير من الضباط على أساس ان هذا مخاطرة بحياة الناس، لكننا كنا نرى ان الاسلوب الوحيد لخلق حركة مقاومة ذات قاعدة شعبية تحميها هو ذلك الذى يتشكل عبر التقاء الجماهير والتحامها. استمر هذا الخلاف بيننا وبين مجموعة الضباط ورجال الادارة المحلية اثناء التقائنا فى جامع الرحمة. فالضباط يتهموننا بأننا سوف يتسبب فى حدوث مذبحة، ويعلنون أن الدم الذى سيسيل سيكون معقودا على رؤوسنا، ورجال الادارة المحلية منهارون، حتى ان شيخ جامع الرحمة كان يثبط عزيمة الناس فى خطبته، حيث حذرهم من عواقب المظاهرة والتصدى للانجليز مستخدما الآيات القرآنية «ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة».

كان لابد فى هذه اللحظة من اتخاذ تصرف حاسم، فاندفع أحد زملائنا وجذب شيخ الجامع، وتقدمت سيدة من الموجودين لترفع العلم وتهتف «يسقط الاستعمار». حينئذ رفعت اللافتات، وتجمع آلاف الناس وبدأت المسيرة تتحرك، وكلما خطونا خطوة انضم لنا المزيد من سكان بورسعيد حتى لم يصبح هناك فرد فى بيته، الكل شارك، أطفالا ورجالا ونساء وشيوخا. وبالطبع حاول الجنود الانجليز التصدى لنا لكننا حذرناهم بأن أى عدوان سنواجهه وسنقاومة وعليهم مسئولية ماسوف يحدث، فاكتفوا بمحاولة ارهابنا، لكن المظاهرة استمرت تتقدم رغم الجنود ورغم الطائرات العمودية التى كانت تحلق فوق رووس المتظاهرين مباشرة.

بوصولنا المقابر، كنا قد انجزنا النصف الأول من المهمة، وهى الخاصة بالحشد وأصبح علينا تعبئة الناس ودفعهم للمقاومة وتنظيم حركتهم. فتقدمت أنا وألقيت كلمة وسط المتظاهرين. قلت فيها اننا سنقسم جميعا أمام هذه القبور على ان ننتقم لشهدائنا. الزوجة أمام قبر زوجها. الأب أمام قبر ابنه، الأم أمام قبر ابنها. وان المقاومة الشعبية المنظمة ستبدأ من هذه اللحظة تحت قيادة الجبهة المتحدة، وأول قرار اتخذناه هو تحطيم حظر التجول ومده حتى الساعة الثانية عشرة بعد أن كان يبدأ فى السابعة

ابتداء من هذا اليوم تحطم حظر التجول، وبدأ الأهالى فى تشكيل لجان أحياء دون تدخل مركزى مباشر من قيادات الجبهة، وقامت هذه اللجان بدور هام فى تعبئة الناس وتنظيم حياتهم اليومية، وتوفير احتياجاتهم المعيشية من المواد التموينية، لكن الدور الأهم هو ذلك الذى لعبته فى مجال الأمن، خاصة وان قوات الاحتلال كانت قد دمرت سجن بورسعيد فخرج منه عدد كبير من عتاة المجرمين، وكان دور هذه اللجان البحث عن المجرمين الفارين، ليس بهدف تقديمهم للمحاكمة، وانما لتقليم أظافرهم ومنع عودتهم للاجرام، بل ونجحت اللجان فى اشراك بعض المجرمين السابقين فى المعركة، وبالفعل لعبت عناصر منهم دوراً هاما للغاية فى المقاومة الشعبية، حتى ان أول هجوم قامت به قوات الاحتلال على عزبة فاروق تصدت له الجبهة المتحدة ومعها عدد كبير من الهاربين من سجن بورسعيد.

فى نفس الوقت تكونت لجنة أخرى لمقاطعة الاحتلال، وكان دورها ايقاع العقوبات بالمتعاونين مع الاحتلال، لدرجه انه فى أحد الأحياء، وأعتقد أنه حى المناخ، قام أحد التجار بفتح متجره والبيع لجنود الاحتلال فحاكمته اللجنة، وكان أخوه أحد أعضائها فأصر على معاقبته بنفسه.

لقد أبدع أهالى بورسعيد أساليب للمقاومة اعتقد أن أحداً لم يسجلها حتى الآن، فعلى سبيل المثال، استخدمت لعبة «الكرة الشراب» وسيلة لتجميع الأهالى والتغطية على خطف السلاح من جنود الاحتلال. أذكر أيضا أن أحد الأهالى تمكن من تفجير مبنى تقيم به احدى الفرق الفرنسية، وذلك بأن تنكر فى هيئة بائع للخضر، وكان الفرنسيون فى ذلك الوقت قد تعلموا بعض العادات المصرية مثل انزال سلة من النافذة لشراء مستلزماتهم بدلا من النزول بأنفسهم، واستغل الشاب البورسعيدى ذلك بأن وضع قنبلة موقوتة وسط الخضر انفجرت بمجرد وصول السلة للجنود الفرنسيين. كما لعب الأطفال دورا هاما فى المقاومة. بترديدهم أغنيات تتحدى جنود الاحتلال. حيث كان لتلك الأغنيات أثرها فى الهاب مشاعر المواطنين ودفع حماسهم للمشاركة فى المقاومة. ومن الطريف أن الأطفال استطاعوا بذكاء تضليل جنود الاحتلال، وذلك بتغيير وضع اللافتات المميزة للطرق الرئيسية أو سرقتها، وكان ذلك سببا فى ارباك الجنود الذين كانوا يعتمدون فى انتقالهم على خرائط مرسومة على أساس من وجود هذه اللافتات.

كانت هذه، وغيرها ابداعات خاصة بأهالى بورسعيد، قامت الجبهة المتحدة بتنظيمها وتطويرها. ولعب أعضاء حدتو المشاركون فى الجبهة دورا أساسيا فى ذلك، فضلا عن استفادتهم من خبراتهم السابقة فى خلخلة قوات الاحتلال نفسها. مثال على ذلك مشاركتهم فى اغتيال أحد العناصر الانجليزية التى اعتمدت عليها القوات المعتدية فى الكشف عن العناصر الوطنية واصطيادها، كان ذلك الشخص، ويدعى «ويليامز» قد خدم فى الجيش الانجليزى فى منطقة القنال قبل الثورة وتعرف جيداً على عناصر المقاومة وأساليبهم فى العمل. ولما لم يكن هناك مفر من التخلص منه فقد قررنا اغتياله وقام بهذا مجموعة من بينها «محمد منير موافى» ضابط الجيش وأحد أعضاء حدتو.

فضلا عن عمليات الاختطاف والاغتيالات الفردية. استفادت حدتو من علاقتها الواسعة بالقوى التقدمية والديمقراطية فى العالم فى اختراق القوات المعتدية، حيث استطعنا التنسيق مع الجنود الجزائريين المتواجدين بين صفوف القوات الفرنسية ونجحنا فى تهريب عدد منهم عبر بحيرة المنزلة. أما بالنسبة للقوات البريطانية فقد اخترقناها من خلال الجنود اليونانيين العاملين فى صفوفها. وكنا فى ذلك الوقت على صلة جيدة بمنظمة «ايوكا» التى كانت تمارس نشاطها فى اليونان وقبرص، وعبر هذه المنظمة انتقلت الينا جميع اسرار القوات البريطانية المشاركة فى العدوان.

دون استطراد تفصيلى فى الممارسات والاساليب التى انتهجتها الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية فى مواجهة قوى العدوان، اكتفى بالقول أن القوى الرئيسية الثلاث المشاركة فى الجبهة، القيادات الجماهيرية العفوية، الضباط الوطنيون، الشيوعيون، قد تآلفت الى حد كبير ونسقت فيما بينها بأكبر قدر من التفاهم. واستطاع الشيوعيون تقديم نموذج نضالى فريد أثر عميقا فى نفوس ضباط يوليو لكن تاريخ العلاقة بين هذه الأطراف اختلف فى مساره على نحو لم نكن نتوقعه.

حصاد التجربة

لاشك أن عملية المقاومة الشعبية والكفاح المسلح فى بورسعيد ابان العدوان الاستعمارى عليها عام١٩٥٦ قد أضافا كثيرا الى خبرة الشيوعيين المصريين، خاصة وان المعركة كانت متسعة ومتعددة المستويات، معركة الكفاح الوطنى داخل بورسعيد بكل ماتتضمنه من تنظيم الجماهير وتدريبها والارتفاع بمستوى وعيها القومى والاجتماعى، ومعركة ايواء المهاجرين من منطقة القنال وتدبير معيشتهم، واذا كنت قد تحدثت عن الجزء الأول من المعركة. فلابد أن أشير الى الدور الذى لعبه الشيوعيون فى ايواء المهاجرين اذ لايقل ذلك الدور أهمية عن الكفاح المسلح. ولعلنا نقدر أهمية ماقام به الشيوعيون فى هذا الشأن عندما نعلم أن أكثر من ستين بالمائة من أهالى



القنال مصرية وستظل مصرية

منذ تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو الماضى ، والدوائر الاستعمارية توالى حبك المؤامرات والتهديدات بحشد الجيوش والاساطيل بالقرب من الاراضى المصرية . من بدء دلائل قاطعة أن الدول الاستعمارية تنظر الى قناة السويس نظرة السيطرة والنفوذ والاحتكار ، وليس الى مرفق يسهل أمور الملاحة الدولية مع احترام سيادة الدول التى تمر فى أرضها هذه القناة .

لذا رأينا الدول الاستعمارية الثلاث : امريكا وانجلترا وفرنسا ، يستولون على أرصدتنا الموجودة فى بنوكهم ، ثم يرسلون أساطيلهم وحاملات الطائرات وناقلات الجنود الى شرق البحر الابيض بالقرب من الاراضى المصرية ، واستخدام جزيرة قبرص كقاعدة للغزو الاراضى المصرية وتجميع القوات الفرنسية والانجليزية هناك استعدادا لهذا الغزو . ←

التاريخ : سبتمبر ١٩٥٦ ، العدد : التاسع ، السنة : الثانية ، الثمن : ١٠ مليمات

بورسعيد قد خرجوا من مدينتهم نتيجة لشدة القصف والتدمير، ولم يكن أمام تلك العائلات المهاجرة سوى اللجوء للقرى المجاورة لمدينة المنصورة. ومازلت أذكر شهامة فلاحى القرى المضيفة وهم يقفون على الطريق حاملين الطعام للمهاجرين ولم تكن الحكومة المصرية قد دبرت آن ذاك وسيلة لاعاشتهم فقام أهالى القرى، فى طريق البحر الصغير، أو طريق بحر طماى، فى مركز المنصورة، دكرنس، شربين، المنزلة، باستضافتهم وتنظيم اعاشتهم. وكان لرفاقنا، وعلى رأسهم المرحوم عبد الله الزغبى دور بارز فى توفير سبل الاعاشة للمهاجرين وتنظيم حياتهم لحين عودتهم الى مدينتهم.

لقد كانت المعركة اختباراً حقيقيا لوطنية الشيوعيين المصرين وقدرتهم على الفعل، واعتقد أنهم نجحوا فى ذلك بامتياز. فلقد أثبتوا قدرة عالية على قيادة الجماهير فى لحظة تاريخية حاسمة، ووسط تعقيدات سياسية اختلطت فيها الأمور وعتمت الرؤية، حيث استطاعوا تبين الطابع الوطنى لثورة يوليو وأوجدوا مساحات للعمل المشترك معها فى وقت كانت بقية القوى السياسية المصرية مازالت تغلب تناقضاتها الثانوية مع النظام الوطنى على ضرورات التحالف لصد العدوان، ولعل المثال الأوضح لذلك هو موقف الأخوان المسلمين، الذين رأوا فى العدوان الاستعمارى على مصر عقابا انزله الله بعبد الناصر، وتشهد على ذلك الصدامات التى وقعت بينهم وبين رفاقنا فى سجن المحاريق فى تلك الأونة، فبينما كان الشيوعيون يتظاهرون فى السجن تأييدا لعبد الناصر، كان الأخوان يهتفون «لاعدوان الا على الظالمين»، اذ لم يروا فى المعركة سوى عقاب لنظام اضطهدهم وألقى بهم فى السجون. أما القضية الوطنية فقد كانت غائبة عن ذهنهم تماما.

انطلاقا من هذا الوضوح فى الرؤية والقدرة على تحديد الأولويات وادراك خصوصيات اللحظة التاريخية، استطاع الشيوعيونالمصريون اثبات كفاءتهم فى معركة القنال، وأداروا بوعى تحالفهم الوطنى مع النظام الناصرى. وكان يمكن لهذا التحالف أن يستمر ويتسع، حيث اثبتت التجربة لمن خاضها معنا من الضباط أن الشيوعيين المصريين لايقلون وطنية عنهم، بل يزيدون فى خبرتهم وقدراتهم السياسية. لقد استطعنا بالفعل اقناع بعض عناصر نظام يوليو بضرورة مشاركة الجماهير فى احداث التغيير الاجتماعى والسياسى المطلوب، واستمر الحوار بيننا وبين هذه العناصر بعد الجلاء حول ضرورة تكوين حزب للثورة يضم كل من شارك فى المعركة. فى بورسعيد أو خارجها. كنا على اقتناع كامل بضرورة ذلك، وكان هناك من ضباط يوليو من اقتنع بذلك بعد تجربة القنال، لكن حصاد التجربة تبدد على يد آخرين من عناصر يوليو.

علاقة الشيوعيين بالحركة العمالية

شهادة

أحمد طه

للتاريخ: يجب أن نقرر أنه حتى الآن لم يتم تسجيل بطولات وتضحيات الحركة الشيوعية ودورها فى مصر، وانى أزعم أنه إذا كان هناك البعض الذى يُخلّد لأنه قدم بعض التضحيات، أو صُلب فلدينا فى مصر آلاف المصلوبين الذين يجب أن يكونوا نماذج ملتهبة لنضال الشعب المصرى، رجالا كانوا أم نساء، وهذا الجانب من المؤسف أنه لم يُتح للحركة الثقافية، كتابها، فنانيها، تناول هذا الجانب، إلا بعض الانطباعات الخاصة التى سجلها بعض الكتّاب، لكن الحركة كحركة لم يتم حصر ورصد كل النضالات التى تّمت على امتداد حياتها.

وفيما بعد الحرب العالمية الأولى، وإن بدا وجود هيمنة برجوازية على الحركة النقابية فى الفترة مابين الحربين، لكن ارهاصات التحول الثورى من داخل الحركة النقابية قد بدأت مابين الحربين، وأكاد أزعم، أن القائد الحقيقى للحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية، هم الشيوعيون بشكل عام، واذا أخذنا الأثر الجماهيرى فى قيادة وفى حركة وفى نضالات الطبقة العاملة، وبالذات فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، نجدها وقد اتسمت بدور بارز ورئيسى وقائد للحركة النقابية فى مصر.

وإذا كنا سنؤرخ الحركة النقابية فى مصر، كالعادة، مثلما حدث فى فترة الحرب العالمية الأولى، من قهر وضغط وُجها للحركة النقابية والطبقة العاملة، فإن فى فترة الحرب العالمية الثانية منذ بدايتها وحتى نهايتها اتسمت أيضا بنفس مظاهر الضغوط، ولو أنه فى سنة١٩٤٢ تحديدا استطاعت الطبقة العاملة أن تنتزع أول القوانين التى تعترف بالتشكيل النقابى دون حق التوحيد على مستوى الوطن. وصدور القوانين ليس تأريخا للحركة النقابية، فالقوانين تأتى متأخرة ونتيجة للنضالات التى سرعان ماانتزعت بها الطبقة العاملة حقوقها بنفسها.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الحركة الشيوعية داخل الحركة النقابية غير موّحدة، إلى حد ما، لكنها اتحدت داخل اللجنة الوطنية

* أحمد طه : أحد قادة الحركة العمالية المصرية.

للطلبة والعمال، ثم اتحدت داخل مؤتمر النقابات، وسنلاحظ أن الطبقة العاملة كلما أقدمت على توحيد نفسها على مستوى الوطن، قُوبلت بالقهر فورا ودون السماح لها بهذه الفرصة وحدث ذلك عندما تكوّن مؤتمر النقابات عام١٩٤٦، وكذلك عندما تكونت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات عام١٩٥١ واذكر أنّ «بالم دات» فى مقال نشر له فى مارس ١٩٥٢. فى حديثه عن حريق القاهرة قال: إن أحد أسباب توقيت حريق القاهرة فى ٢٦يناير هو منع مؤتمر اتحاد نقابات العمال الذى كان محددا لانعقاده يوم ٢٧يناير ١٩٥٢ لقد اتسمت المرحلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية بعلاقة الحركة النقابية العضوية بالحركة الشيوعية بمرحلتين: مرحلة المؤتمر، وكانت تتسم بارتباط بين فصيلين فى الحركة النقابية هما الحركة الديمقراطية والتنظيم القائم حينئذ ممثلا فى مجموعة المرحومين المدرك والعسكرى وكانوا يصدرون «الضمير» ويشاركون فى عمل مؤتمر فى قنطرة الدكة، ومجموعة مراد القليوبى ومجموعة أخرى، وهذه هى فترة مؤتمر النقابات فى يوليو١٩٤٦الذى كان يتجه الى عقد مؤتمره، فحلّه صدقى باشا ضمن مجموعة من التنظيمات الوطنية والديمقراطية وعدد من المجلات حينئذ، ونلاحظ أن ذات السمة تتكرر مرة أخرى فى الخمسينات، لكن فى هذه المرة كانت السمة الرئيسية للارتباط بالحركة النقابية كانت تكادُ تنفرد بها «حديتو»، ولم تكن تجربة الخمسينيات تجربة فريدة، بل كانت تجربة بالغة البساطة، وعكست فهما وارتباطاً واستعداداً للنضال من جانب القسم الذى يمكن تسميته ب«الفراكشن النقابى» داخل «حديتو»، وكان يتكون من ثلاثة ولم يكن هناك بداية من عام١٩٥٠ أى تنظيم، وكانت «حديتو» مجموعة مكونة من ١٣فرداً فى بداية عام١٩٥٠ وفى نهاية العام أصبح لدينا تنظيم حزبى على مستوى الجمهورية، وكان الـ١٣فردا هم القاعدة والأقسام والقيادة واللجنة المركزية والمكتب السياسى والسكرتارية، وتكونت لجان مناطق، ولجان أقسام، وخلايا قاعدية واتخذ القرار ببناء منظمات جماهيرية وصحف، وبدأنا العمل فى بناء حركة السلام، وفى بناء اتحاد النقابات، وفى اصدار مجموعة من الصحف.

وكان «الفراكشن النقابى» يتكون من ثلاثة هم: محمد عامر، وسيد ترك، وأحمد طه، وكُلف بتشكيل اتحاد عام للنقابات، وتكونت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات فى نهاية عام١٩٥٠، واشتركنا فى الاضرابات العامة مثل اضراب عمال المواصلات، ثم اضراب «نوفمبر والمظاهرة العامة(الجلاء)، وضد قانون المشبوهين السياسين.

وتم تشكيل مايقرب من ثلثى النقابات، حينئذ على مستوى المصنع أو المهنة وليس على مستوى الصناعة مثلما يحدث الآن، المعترف بها، وكان يتم التحضير فى نفس الوقت لتكوين وتأسيس الاتحاد العام للنقابات، رغم تحريم القانون لهذا الحق، وساهمنا فى الأنشطة العامة مثل بناء حركة السلام، وفى بناء الصحف الجماهيرية الموجودة فى ذلك الوقت، وبدأنا فى الارتباط بالحركة النقابية الدولية، وأرسلت وفود لمإتمرات الاتحاد العالمى للنقابات وفى بداية ١٩٥٢ بدأ الاعداد للمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات المزمع عقده فى ٢٧يناير١٩٥٢ وكان ذلك تتويجا لكل هذا النشاط النضالى والتوحيدى داخل صفوف الحركة النقابية.

وأثناء الإعداد لذلك كنا منشغلين بمعارك الكفاح المسلح وغيره من الأنشطة ولم نكن بمعزل عنها، وفى بداية عمل اللجنة التحضيرية كان هناك تيار واحد رئيسى وسائد، وهذا للتاريخ، والمجموعات الأخرى كانت موجودة لكن الأنشطة كانت غير ملموسة داخل الحركة النقابية، وسأعطى انعكاساً لقوة هذا التيار جماهيريا من جانب السلطة، فلقد جرت مفاوضات كان طرفها «الغطريفى» (وكيل وزارة العمل) ومعه عبد المغنى سعيد، وأمين عز الدين، ومن جانبنا كامل عز الدين، وعبد العزيز مصطفى (الترام)، وكامل العقيلى ومجموعات أخرى من النقابيين الآخرين ودارت مفاوضات مع المرحوم عبد الفتاح حسن وزير العمل على أساس أن الاتحاد قائم قائم، وكل مايريدونه أن يطمئنوا على القرارات التى ستصدر عن هذا الاجتماع، وكان هذا هو كل مطلب الحكومة، وفى مقابل هذا أضافوا فى يوم٢٦يناير طلبا آخر وهو أن يلقى وزير العمل عبد الفتاح حسن كلمة الافتتاح فى المؤتمر مقابل أن يذاع على الهواء أعمال المؤتمر. وكان المؤتمر من المفترض انعقاده فوق نادى «البيجاسوس» فوق سينما راديو تملكه شركة بترول، ولكن تم اتخاذ قرار بأن الوفود لاتأتى إلى المؤتمر وتم اختيار ثلاثة مراكز للتجمع الأول عند مجلس الوزراء فى نقابة السائقين، والثانى فى قنطرة الدكة فى مجمع النقابات حينئذ، والثالث فى نقابة الترام بشارع عبد العزيز وكان وجه قبلى سيأتى إلى مكان، ووجه بحرى إلى مكان آخر، وباقى الوفود تأتى إلى المكان الثالث، حتى إذا ضُرب المؤتمر يمكن أن ننقل الوفود إلى الاماكن البديلة، وفى يوم٢٦ يناير١٩٥٢ ظهرا فوجئنا بالحريق وكنا مجتمعين، وتم الاتصال بـ«ماتوسيان» لمحاولة انزال بيان. أعددنا أولا منشوراً كتبه «أنور مقار» واشترك فى توزيعه كل الناس، وضُرب عبد المنعم الغزالى اثناء توزيعه وكسرت نظارته، وحاولنا الاتصال بأية مراكز جماهيرية فحاول المرحوم فتحى كامل الاتصال ب«ماتوسيان» وعلم أنهم أخرجوا العمال، وحاول عبد العزيز مصطفى الاتصال بمخازن (الترام) محمود فرغلى، سيد مصطفى ثالوث الترام وعماده، وحاولنا تحريك أى تكتل جماهيرى، ولكن كان أحد جوانب المؤامرة أن صُفّيت المراكز الجماهيرية من أى وجود جماهيرى فاستحال تحريك أى مجال جماهيرى، رغم أن الفكرة كانت مظاهرة جماهيرية كاسحة تنزل إلى شوارع القاهرة كى تخمد التحركات المشبوهة التى تتم داخل القاهرة، وبالرغم من ذلك تقابلت الوفود يوم٢٧يناير واستحال تفريقها، بل وأصروا على عقد المؤتمر وتم فى الحادية عشر صباحا لقاء مع وكيل الوزارة فى «حوض اللبن» فى أرض «جاردن سيتى» وقُبض على محمد عامر وكان مطلوبا القبض على سيد ترك وأحمد طه، وأخيرا كان الحل الوسط أن يتم اللقاء يوم٢٧ يناير فى مكتب العمل، فذهب كل من: أحمد طه، فتحى كامل، عبد العزيز مصطفى، محمود فرغلى، وانتقل عدد كبير من النقابيين إلى مكتب العمل، وبالتوجه إلى البوليس

السياسى وسؤاله عن أمر القبض على أحمد طه، نفى ذلك وتم عقد الاجتماع مع الغطريفى، وكانت هذه المحاولة من قبلهم لكسب الوقت وامتصاص الموقف، وحضر من السودان وفد برئاسة سلأم (رئيس عام اتحاد عمال السودان) وانتهى الاجتماع إلى لاشئ، ولم يسمحوا بعقد المؤتمر، فاقترحنا التوقيع على وثيقة تعلن قيام الاتحاد، وتحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة تأسيسية، والمطالبة بالافراج عن جميع المعتقلين، والغاء الأحكام العرفية، وأصدر التنظيم، وكان التنظيم الوحيد فى مصر الذى أصدر منشورا يدين فيه الحريق كتب فى الواحدة وتم توزيعة عند الساعة الثانية ومازال نصُه موجودا حتى اليوم -عندى- وجاء فيه أن هذه مؤامرة استعمارية الغرض منها ضرب الحركة الوطنية، ودعوة الشعب والعمال إلى الكفاح ضد هذا الحريق ووقفه وبدأ الشك فى الشيوعيين، وقامت السفارة الأمريكية بعمل «أفيشات» ضخمة فى الشوارع تقول: الشيوعيون فعلوا هذا، وعندما تم القبض على بعضنا لم ينقذهم سوى المنشور الذى أصدرناه، لأن كل شئ كان حدد للقبض على الشيوعيين ومحاكمتهم، وهذا كله يعكس القوى الجماهيرية التى استطاعت اللجنة التحضيرية من خلال نضالها ونشاطها الدءوب أن تصل إليها، وكان من الاسكندرية نوح، ومجموعات أخرى وصابر زايد، دُرة فى دمياط، الأحمدى من الزقازيق..

للأسف الشديد فُقدت وثيقة كانت بحوزتى وفى حملات الاعتقال تم اختفاؤها، إنه فى ١٩٥٢ كان يوجد مايسمى بمؤتمر النقابيين وكان عباس حليم رئيسه، ويشرف عليه فتحى كامل وبعض الأصدقاء، وأمام نمو اللجنة التحضيرية عام ١٩٥٢، كتب عباس حليم هذه الوثيقة وقال فيها: إننى كنت مرتبطا بالحركة النقابية على أمل أن أقوم بعمل شئ ما للعمال أمّا الآن فهناك نقابات عمالية، لذلك أعلن حل مؤتمر النقابيين وتسليم المقر إلى اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات (وراء مجلس الوزراء) وقُبض على ثلاثة، واستمرت اللجنة التأسيسية رغم الأحكام العرفية ورغم الاعتقالات ولايحدث لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابشية أن يملك أى تنظيم الاستمرار فى ظل هذه الظروف، لكن استمر طوال فتره الاحكام العرفية: استمر التنظيم إلى عام١٩٥٢ وعند قيام ثورة يوليو أفرج عنا، وكان الخط الذى طرحته قيادة «حدتو» والذى كان من المفترض ترجمته داخل الحركة النقابية. ورغم وجود صراع بين قوى اليمين وقوى اليسار للسيطرة والتأثير فى مسار الثورة، وكان علينا أن نرتبط بالثورة سواء بمنظماتنا أو بغيرها وكانت إحدى وسائل الارتباط بالثورة تأسيس الاتحاد العام للنقابات أيام ٨. ٩. ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ كانت أيام انعقاد المؤتمر وحدثت مأساة «خميس والبقرى» أثناء فترة التحضير للمؤتمر، وتم لقاء بين اللجنة التأسيسية وقيادة الثورة، وكان المستشار العمالى للثورة، فى هذا الوقت، هو سيد قطب (زعيم الاخوان المسلمين) الذى جعل قيادة الثورة تتبنى فكرة «التطهير» واستغل تصورهم للتطهير الذى أصبح شعارا جذابا لديهم فجعل هذا التصور ينسحب أيضا على الحركة النقابية، وحدثت صدامات عديدة كان من ابرزها صدام «سيد قطب» مع فتحى كامل، ووقتئذ قال له فتحى كامل: تكلّم فى الثقافة، والأدب، لكن لاتتكلم عن الحركة العمالية، وكان هذا الصدام فى نادى «ماتوسيان».

كنتُ فى هذه الأيام أكاد أكون مُقيماً فى مجلس قيادة الثورة، وللتاريخ أقول، كان خالد محى الدين يقوم بصياغة القوانين، واتصل بى وجاءوا بالقانون فى منزل أحمد فؤاد كى ندلى بملاحظاتنا قبل أن يناقش فى مجلس قيادة الثورة، وكان أكثر الموجودين فى مجلس قيادة الثورة الملحق الامريكى وأنا.

وقبل أن نذهب لحضور اللقاء تقابلنا على مقهى بالعباسية واتفقنا ماذا نقول؟ ومن سيتكلم. وجلسنا أنا وعبد العزيز مصطفى، وفتحى كامل، ومحمود فرغلى ومجموعة من النقابيين، سيد ترك، محمد عامر وتم اختيار فتحى كامل لالقاء كلمتنا، وانتقلنا إلى الموعد فى مجلس قيادة الثورة، وأثناء حديث فتحى كامل وعندجملة «إن المؤتمر سيساعد فى تكتيل العمال» فصُعق محمد نجيب من كلمة تكتيل العمال» وتصادف أننا كنا نأخذ فى لقائنا شكل حلقة مقسومة نصفين، نصف لقيادة الثورة، ونصف لنا، وكان فى آخر الحلقة عبد الناصر وأنا (عبد الناصر فى أخر قيادة الثورة، وأنا فى آخر النقابيين) جنبا إلى جنب، وقاطع محمد نجيب كلمة فتحى، وتكلم «ان التكتل العمالى لاينفع فى ظل الظروف الراهنة للبلدً فى محاولة منه للرفض، وللتاريخ أقول: إن عبد الناصر قال لى: (لاتسألوا فى هذا الرجل) «ماتسألوش فى الراجل هاتوا طلب عقد المؤتمر» وكان ذلك فى أول أغسطس، وبعد انتهاء اللقاء قررنا عقد المؤتمر فى سبتمبر وبدأنا اتصالاتنا، وجاءت خلال هذه الفترة مشكلة «خميس والبقرى» ونُظر إليها من جانب «حدتو» على أنه نشاط رجعى لأنه يحاول ضرب حركة الجيش بالحركة العمالية، وواجبنا أن نضرب هذه الرجعية، إلى جانب وصول معلومات حول حريق القاهرة وكان عبد المنعم الغزالى يحضر للمؤتمر فى الاسكندرية، فجمع معلومات مع عاطف نصار، تفيد أن الحريق تم بمعرفة أحد رجال حافظ عفيفى، فأصدرنا منشورا معناه كالتالى: «أنه هناك محاولة لضرب حركة الجيش والشعب، ويجب أن يتنبّه الشعب والطبقة العاملة، بل ويجب أن نتحد معا ضد الأعداء» وأخذ عبد المنعم وبعض الرفاق هذا المنشور وذهبوا لتوزيعه فى كفر الدوار وهذه هى القصة التى أطلق علينا الآخرون بسببها «قتلة خميس والبقرى». ومع هذا استمر التحضير للمؤتمر، ومرة أخرى تنعكس قوة اللجنة التأسيسية، ورغم جميع الاتجاهات التى كانت ضد الحركة النقابية لم يستطيعوا اصدار قرار بوقف نشاط اللجنة التأسيسية. وفجأة وقبل انعقاد المؤتمر بأربعة أو خمسة أيام ظل الراديو يذيع على فترات مختلفة أن المؤتمر تم تأجيله حتى يتم تعديل القوانين العمالية، ومع هذا لم تُلغَ اللجنة التأسيسية ولم تُضرب، ولم يُقل أننا ضد انعقاد المؤتمر، إنما قيل أن التأجيل لتعديل القوانين العمالية، واجتمعنا بعد ذلك وبدأت محاولات شق اللجنة التأسيسية بدعوى أن «الحُمر» يسيطرون عليها، ويجب تطهيرها من الحُمر، وأن أحمد طه هو المسئول الذى

يتصل بالنقابات وهو الذى يقوم بكل العمل، فتم تدارك كل هذا وتقدمنا باقتراح أن تكون اللجنة هيئة سكرتارية بدلا من سكرتير، وبهذا تم ضرب محاولة قسم اللجنة التأسيسية، وفى سبتمبر بدأ يُطلب رسميا وقف نشاط اللجنة التأسيسية حتى يتم تعديل القانون واستجاب لهذا أقسام واسعة من النقابيين، وفى سرعة بالغة ومن ٧٠-٨٠٪ من حجم اللجنة التأسيسية تم تكوين اللجنة النقابية للدفاع عن الحريّات، وأعددنا ميثاقا للدفاع عن الحريات النقابية، وطُبع، ثم بدأنا حملة توقيعات جماهيرية فى المصانع على أساس ربطالجماهير بالميثاق للدفاع عن الحريات، وفى نفس الوقت أصدرنا مجلة لسان حال اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات، وتم اصدار خمسة أعداد، والمجلة لم تكن تموّل من التنظيم ولكن فى عمود المنتصف بالجريدة كانت تنشر اسماء الأشخاص أو النقابات الذين تبرعوا لطباعة هذا العدد، وأخذنا مكتبا فى شارع قصر النيل وفى حملة١٦ يناير لغلق الصحف تم غلقها، وكانت المجلة تحمل لواء التوحيد وتشرح قضايا النقابات العمالية، وموقف الطبقة العاملة من مختلف القضايا وكانت الرقابة على الصحف قائمة آنذاك؛ فصدر حوالى ربع المجلة «أبيض» وهذه معايشتى للأحداث ورؤيتى الشخصية.

العمال وحركة الإخوان المسلمين

شـهادة

محمد شطا

ان المتتبع للخلافات التى دارت فى الأربعينيات، بين العمال والأخوان المسلمين، سوف يكتشف حقيقة هامة، وهى أن الخلاف بيننا، كمعبرين عن مصالح الطبقة العاملة، وبين الأخوان لم تكن أبداً حول قضية الدين. لم تكن القضية انهم اختاروا الاسلام واخترنا نحن اليهودية أو أى دين آخر. وانما بدأت المسألة الخلافية بيننا وتركزت على قضية الأحزاب والتناقضات الاجتماعية القائمة.

بالعودة الى أحداث النصف الأول من الأربعينيات نجد أن الخنادق كانت محددة والصراع على أشده، هجوم من **أصحاب الأعمال**، اليهود والمسلمين والمسيحيين ومن لادين لهم، على أرزاق العمال الكادحين، ونضالات بطولية من **جانب العمال** وقيادتهم الثورية للدفاع عن مصالحهم وحقهم فى التعبير فى مواجهة أصحاب الأعمال. فى هذه المعركة الشرسة، التى دارت بالتحديد فى شبرا الخيمة، نظم كل طرف صفوفه واستخدم كافة وسائله، ودفعنا نحن العمال الثمن غاليا، لكننا خضنا المعركة بشرف. وتعالوا نحتكم الى التاريخ.

١٩٤٦: الخنادق تتحدد

الحركة الوطنية مشتعلة فى كل الطبقات.. اسماعيل صدقى يشن حملته الشهيرة على الشيوعيين المصريين ويعتقل المئات منهم ويغلق مؤسساتهم العلنية.. الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال أصبح مكشوفا وعنيفا.. العمال فى شبرا الخيمة يضربون عن العمل وينتخبون قيادة عمالية تتفاوض باسمهم.. مصلحة العمل ومعها سطوة المال، والبوليس الرسمى والسياسى، ورؤساء المصانع يكثفون هجومهم على العمال.. أقسى الاجراءات تتخذ ضد العمال المضربين، الضرب والحجز والغرامة، الفصل والتشريد.. وفى اطار هذا كله أعرب الأخوان المسلمون عن حقيقة موقفهم، واذا كان التاريخ لم يسجل تفاصيل هذا الموقف، فان مسئوليتى أمام شعبى تحتم علىّ أن أعيد تسجيل ماجرى عسى أن يجد القارئ فائدة تسهل عليه فهم مايقع الآن من أحداث، فالتاريخ عظة كما يقولون.

بدأت الأحداث فى منطقة شبرا الخيمة، وكنت مسئولا عماليا فى ذلك الوقت، بورود أخبار عن حرق بعض الكنائس والاعتداء على بعض القسس بالضرب. وعرض علىّ الأمر العامل وليم اسحاق الذى تعرض للضرب بسبب أحتجاجه على تعريض العناصر الأخوانية بالقسس. وكانت تلك فرصة جيدة لأن ألتقى بالعمال وأكشف عن المؤامراة والفتنه التى يحاول البعض إفتعالها لضرب وحدة الصف العمالى. وانتهت الأزمة باعتذار العامل المسلم الذى اعتدى على وليم اسحق وفشلت محاولة الأخوان الذين عجزوا عن الوقوف فى وجه اللجنة العامة لعمال شبرا الخيمة، لأنها لجنة منتخبة من جماهير العمال ومن أسرهم، وهى التى اتخذت قرارها بمعاقبة المعتدى.لم يقبل الأخوان بالهزيمة. فلجأوا الى المديرين المنتمين لهم وراحوا يقدمون الشكاوى والتهم ضد مندوبى العمال المنتخبين، ولما فشلت هذه المحاولة أيضا. بسبب الروابط المتينة التى تجمع المندوبين بجماهير العمال. راحوا يحشدون المتعاطفين معهم فى المناسبات الدينية، ويقيمون السرادقات ولقد واجه العمال تلك المحاولة وتصدوا لها حتى أصبح من المتعذر على شعبة الأخوان المسلمين فى شبرا عقد اجتماعاتها وسط العمال الساخطين. ولم يجد ممثل الأخوان الشيخ سعيد. بدا من الاستعانة بجوالة القاهرة وقليوب وهذه مشكلة أخرى.

* محمد شطا : أحد قادة الحركة الشيوعية المصرية.

الطاعة العمياء

حاول قادة الأخوان ابعاد العمال المنتمين الى شعبتهم فى شبرا الخيمة عن اللجنة العامة المنتخبة. واستخدموا أسلوب الأوامر المباشرة مستندين الى مبدأ الطاعة العمياء الذى تنص عليه المادة الأولى من لوائح الأخوان المسلمين. لكن العمال، وحتى الأخوانيين منهم، لم يكن لديهم استعداد للطاعة العمياء بعد أن ذاقوا الأمرين من كل ماهو غير عمالى، خاصة بعد أن جربوا أسلوبا آخر هو الأسلوب الديمقراطى الذى مارسته لجنتهم المنتخبة وحررتهم من قيود النقابة وسيطرة السلطة.

حشد الأخوان جوالة القاهرة والقليوبية وشبرا بسراويلهم القصيرة ومنديل ربط العنق والطربوش، وأمام مقر شعبة الأخوان بشبرا الخيمة، التف جميع القادة فوق وحول المنصة، والتف الأعضاء حول القيادة وبدأوا يهتفون بحياة الملك المحبوب.. الصالح.. لكن ما أن بدأ القادة يتحدثون حتى تصدى لهم مندوب العمال رافضا إفساد وحدة العمال باسم الدين الاسلامى وهو برئ مما يدعون. ومع تضامن الأهالى مع العمال، انتهى الحفل بانتصار اللجنة ضد الأخوان وأظهر العمال تضامنا رائعا مع لجنتهم التى انتخبوها.

لم يكن ذلك أول موقف اخوانى معادٍ للعمال، فقبلها بمدة قصيرة، قدم الأخوان المسلمون شكوى الى وزير الشئون الاجتماعية، السعدى، عبد المجيد بدر، ضد مدير عام مصلحة العمل. حامد العبد، وضدى بالاسم، وكانت الشكوى باسم مكتب الارشاد وممهورة بتوقيع الشيخ حسن البنا شخصيا. ومفادها: ضرورة وضع حد لممارسات عمال شبرا الخيمة بزعامة العامل الشيوعى محمد محمد شطا وحامد العبد مدير عام مصلحة العمل، حيث تستهدف هذه الممارسات، حسب ادعاء الأخوان، طرد اليهود من مصر ومن شبرا الخيمة ودفعهم للهرب بأموالهم الأمر الذى يؤدى الى خراب شبرا بوجه خاص، ومصر عامة. وفى نهاية الشكوى طالب الأخوان بالتحقيق ووقف هذا الخطر، وبالطبع امتلأت الشكوى بالآيات القرآنية.

اطلعت على الشكوى، ونقلت مضمونها للعمال، فكانت قنبلة انفجرت ضد الأخوان هيئة وأفرادا، حيث أدت الى تناقض شعبيتهم بدرجة كبيرة، وساعدتنا فيما بعد على التصدى لمحاولاتهم خلق فتنة طائفية وسط العمال.

حوار فى المعتقلات

بعد هذا الحدث رجحت كفة اليسار فى تنظيم السخط الشعبى فى المنطقة العمالية بشبرا الخيمة، وكان ذلك متزامنا مع نجاح اليسار على المستوى القومى فى تعبئة الجماهير ضد الثالوث المعادى للشعب (الاستعمار والاقطاع والملك). لكن الملك عرف كيف يحول اتجاه الأحداث لصالحه، فوسط هياج توفرت له كل عناصر الاثارة، أعلنت الحرب، وأرسل الجيش المصرى الى فلسطين ضمن جيوش عربية سبعة تحت قيادة الملك عبد الله. وتحت شعار ضرورة حماية الجيش، تم اعلان الأحكام العرفية وتعطلت الصحف، وفتحت السجون أبوابها وامتلأت المعتقلات بمعارضى النظام.

التقينا فى المعتقلات، يسارا ووفدا واخوانا، ومعنا عناصر من مصر الفتاة.. وحتى اليهود. ولم تستوعبنا صحراء الهاكستيب فأرسلوا بعضنا الى طور سيناء.. أقفلت الأبواب علينا لافساح الطريق أمام الجيش المصرى العائد من فلسطين بعد فضيحة الأسلحة الفاسدة، ونشرت مجلة الجماهير اليسارية وقتها تقول!! ذهب جيشنا المصرى الى العريش دون أن يمر على فايد وقناة السويس. لم ير فى طريقه جنودا بريطانيين تحتل أرضنا المقدسة.. ان الحكومة المصرية تستغل مشكلة فلسطين لتحويل الأنظار. أنظار الشعب، عن قضيته الوطنية وتشغل أذهانه عن الداء الحقيقى. فأس الداء هنا فى مصر وهناك فى فلسطين وشرق الأردن والعراق ماهو الا الاستعمار».

داخل المعتقل دارت الحوارات بيننا وبين عناصر الأخوان، أعضاء مكتب الارشاد، والطلبة، والمحامين، والعمال، وتفاهمنا سويا، باعتبار أننا جميعا نرفض الحكم القائم، وأن هذا الحكم يرغب فى أن نشتبك فى معركة يتدخل هو لانهائها بطريقته الضرب والقتل، ويعلن للرأى العام انه قد تدخل ليفض اشتباكا بين خصوم (كذا). وعلى أساس من هذا التفاهم المشترك بيننا وبين عناصر الأخوان بدأنا نتعاون داخل المعتقل، لكن ذلك لم يكن مقبولا من مكتب الارشاد. حيث قرر أعضاؤه اعتزالنا. لكننا قررنا ألا ننعزل عنهم!

كان قرارنا أن نجتذبهم الى العمل المشترك.. أن يبدأ كل فرد منا بالمعارف والأقربين اليه. «بلدياته» زملاء المهنة. المنطقة التابع لها.. يتصل بمن يعرف ويناقش دون كلل.. وبالفعل استطعنا تحقيق مكاسب وعلاقات حتى مع بعض أعضاء مكتب الارشاد، فاتصلت الأحاديث فى كافة الموضوعات والقضايا، ولم تنقطع. وبدأ الاخوان يتداولون فيما بينهم قصص العمال اليساريين، تاريخهم، وحياتهم، ونضالهم، وتضحياتهم، بما يستميل السامع اليهم.

جمعت صلاة الجمعة عددا كبيرا من الشيوعيين مع الأخوان، يصلون ويستمعون للخطبة. جمعتنا الصلاة بالدكتور السكرى وكيل جماعة الأخوان المسلمين (والذى انشق عليهم ونشر فضائح الأخوان فيما بعد فى جريدة الوفد «صوت الأمة»)، والاستاذ عبد الحكيم عابدين، والاستاذ سعيد رمضان.. وغيرهم. وكان مما يلفت النظر أن خطيب الجمعة لم يكن من قادة الأخوان. بل كانوا يختارون أخا شابا قوى البنية يتحمل ايذاء ادارة السجن اذا حدث هجوم، فكانت الخطبة تكتب وتراجع من قيادة الأخوان، ثم من ممثل ادارة المعتقل ثم تسلم للخطيب، وفى العادة كانوا يختارون شابا اخوانيا اسمه «سيد ورد» لأداء هذا الدور، وهو خطيب «نص نص» يطيل الخطبة فى

الخلاء والشمس الحارقة لكى ينال الجزاء والخير والثواب. وكان اذا بالغ فى الاطالة تنادى عليه: «ورد» أى أنك اطلت بلاداع. بيد أن صلاتنا لم تقنع بعض قيادات الأخوان فأخذوا يرددون اننا نصلى عن غير قناعة وأننا نغالئ. لكن حدث ان فتح زنزانتى أحد الأخوان، وهو ابن عم زميلنا عبد المنعم الغزالى، فوجدنى أصلى، ولما تداول الحكاية مع بعض اخوانه سمع بذلك الاستاذ «صالح أبو رفيق»، مسئول الاخوان بالسجون والمعتقلات، فرد على الشاب الأخوانى ومنعه من تكرار هذه الحكاية والا سيظهر عدم صحة ادعائهم بأن الشيوعيين كفار وملحدون. لكن هذا الرد لم يقنع الشاب، وكان اسمه على ماأتذكر «أحمد الجبالى» فانطلق غاضبا وانتزع مفتاح الدور من السجان ودفعه الى داخل الزنزانه وحاول الهرب، واعتبر الاخوان ان هذا التمرد جاء نتيجة لتأثر الشاب بالشيوعيين.

لم يؤثر هذا الحادث على قرارنا، بل استمرت محاولاتنا لتخفيف الصدامات، فكنا نذهب لزيارتهم فى الأعياد والمناسبات. وفى بادئ الأمر فوجئوا بالزيارة، لكنهم استقبلونا على أية حال، وردوا الزيارة، ثم سارت تقليداً مع الأيام فى كل المحن التى جمعتنا سويا. لكن تمسكهم باتهامنا «بالكفر»، ذلك الاتهام التقليدى، ظل قائما، حتى فى لحظات التعاون والعمل المشترك.

اذكر اننا عند صرف الغذاء، كان أحد زملائنا يخرج مع الشاويش لاستلام الغذاء ليتأكد من مطابقته للمواصفات المقررة، فيتسلم اللحم بالعدد، ويقلل من نسبة العروق و«الشغت» والعظم، ويحسن التوزيع بقدر المستطاع. لكن الاخوان تبرموا وطالبوا بألا يتولى الشيوعيون مهمة توزيع الطعام على الاخوان، لم نعترض بل اعتبرنا ذلك تخفيفا عنا ومشاركة لنا فى الكفاح من أجل تحسين نوعية الغذاء ومنع السرقة. وبدأ يخرج مندوب الشيوعيين ومندوب الأخوان مع شاويش الدور وشاويش الغذاء. وأخذ التعاون مجراه، فنظمنا نوبتجية للمطبخ، وتطوع عن الشيوعيين العامل المناضل أحمد على خضر لتنظيف الخضروات كما تطوع عدد من رفاقنا لخدمة المطبخ كمساعدين للطباخ، وفى المقابل تطوع الشيخ «على معروف» عن الأخوان، وهو رجل على خلق عال، صاحب مطعم بلدى فى باب الشعرية، وكان متعاونا الى أقصى درجة ومتفاهما مع رفاقنا فى اعداد الطعام.ولقد مثلت تلك التجربة نموذجا للتعاون والتفاهم بين الفريقين ظل فى الذاكرة مدة طويلة بعد ذلك.

فى معتقل الواحات

الى منفى الواحات الخارجة- أو معتقل جناح كما كنا نسميها- رحلنا ليلا دفعات، واحدة شيوعية تليها دفعة اخوان.. وهناك فكت قيودنا لندخل سجنا معزولا وسط الصحراء .. ولاشئ سوى الرمال. استلم كل عشرة افراد خيمة تنصب على عامود فى وسطها، مثبتة بأوتاد ومشدودة بحبال، ولها باب من القماش يرفع لأعلى، وبداخلها أربعة ألواح من الخشب للنوم وعشرة «زمازم» للشرب.. قال السجان: ممنوع مغادرة الخيمة أو استضافة أحد من خارجها، والا اعتبر ذلك شروعا فى الهرب عقوبته اطلاق الرصاص على المخطئ.

بين مقر السجن وبئر المياه حوالى ٢كم فى الصحراء، ولاسبيل للحصول على ماء للشرب الا بواسطة دلو يحمله اثنان من الرجال على عصاه. وما أن نصل الى الخيمة العطشى، فى جو حرارته تقترب من الخمسين درجة مئوية، حتى يكون الدلو قد امتلأ بناعم الرمال المتطايرة من هبوب الريح، ويصل من الماء نصفه أو أقل. وما ان تنتهى مهمة «الدلو». حتى تلح ضرورة العودة لملء غيره، ويستمر هذا طوال اليوم حتى يجئ الليل.

تحت ضغط شديد تقبل ادارة السجن باحضار عربة لنقل الماء من البئر حتى الخيام لكن ما أن يمر أسبوع حتى تتعطل العربة، ويحتج السائق بحاجته الى من يصلحها، وننتظر «الميكانيكى» ونحن نعانى من العطش.. وبين الألم والضجر يتم الاصلاح، وتعمل العربة أياماً ثم تعاود كرة التعطل... وهكذا تدور الأمور.

بعد أيام من قدومنا الى الواحات عرفنا أن مخازن السجن، وهى عبارة عن ألواح من الصاج، بها خيام مخزونة لوقت الحاجة.. وكنا فى حاجة اليها ففتحنا المخازن وأخرجنا منها بعض الخيام والمفروشات. وقاد الزميل «سيد ترك» هذه العملية. وأوشك الأخوان أن يرشدوا عنا ويبلغوا الادارة. (أليست السرقة حرام! وكذلك التستر على السرقة!!) لكنهم عدلوا عن ذلك، وجاءتنا مجموعة من الجهاز الخاص على رأسها «صلاح خليفة» حاولت انتزاع الخيام. ودار الحوار التالى(حسب ماأذكر):

- احنا هناخد الخيام دى !
- ليه ؟
- انتم فارشينها على الأرض، واحنا هنصلى عليها !
- لا .. احنا هنفرشها على الأرض.. احنا سارقينها، روحوا اسرقوا زيها.
- احنا مش بنسرق.. وهنا خدها!
- لكن جايين تاخدوا المسروق تصلوا عليه، احنا نسرق ونروح النار، وانتم تروحوا الجنه ؟!

افادت تلك التجربة فى تكوين تصور واضح حول أسلوب الأخوان فى التعامل، وسهلت لنا التعامل معهم بعد ذلك. فبعد أن فتحنا المخازن اكتشفنا ان بها مواسير كثيرة مخزونة. انتقينا منها كمية لنستخدمها فى توصيل الماء من البئر الى صهاريج وسط خيامنا.. وما أن عرف الأخوان بخطتنا حتى أرسلوا الينا الدكتور «حسين كمال الدين» «وملك نار» وطلبا أن تتفرغ توصيله إلى خيام الاخوان

للوضوء والشرب. كان الدكتور «حسين رجلا مهذبا، رقيقا، بعكس ملك نار الذى كان يكره كل ماهو غير اخوانى، فرفضنا الا ان يمدوا توصيلة من البئر توازى توصيلتنا حتى نضمن انهم لن يشهدوا ضدنا عند الادارة اذا ماأثيرت قضية وتأزم الموقف. لم نكن نقصد سوى ان ندفعهم بعيدا عن التحالف مع الادارة ضدنا، وكنا نريد أن نؤكد لهم أن بيننا مصلحة مشتركة تفرضها معيشة مشتركة أجبرتنا الظروف عليها استولينا على البراميل الفارغة، وأقمنا الصهاريج، وفعل الاخوان مافعلنا، مدوا خطاً موازيا لنا لأنهم لايريدون ان نلتقى على صنبور واحد.

منفى الواحات

الضابط الذى يلقيه حظه العاثر فى الواحات يعتبر نفسه مسجونا مهانا. وما ان تمر عليه بضعة أيام حتى يمرض، أو يتمارض، ويبحث عن معاذير للهروب من المكان. وفى هذه الأثناء تتاح لنا الفرصة لفتح المخازن والاستيلاء على بعض المهمات وبناء مطبخ..الخ.

عرفنا أن مأمورا جديدا ومعه ضباطه الجدد سيتسلمون مهامهم. تولت فرقة الشئون الادارية لدينا عمل اللازم وترتيب الأوضاع، وجاء المأمور الجديد ليجد كل شئ فى مكانه والأمور تجرى على مايرام.

لكن فى هذه الليلة لاحظنا أمراً غريبا، عندما شاهدنا حراسة ليلية من رجال الأخوان، تبدأ من المغرب وتستمر حتى الصباح، يتناوب عليها عناصر من الأخوان يحمل كل منهم عصا غليظة وسمعناهم يحذرون بعضهم البعض من الشيوعيين الخطرين ويحذرون من اقترابهم من خيام الاخوان نهارا أو ليلا.

عرفنا أننا المقصودون، وأنهم يستهدفون احكام الحصار حولنا، لكننا كسرنا هذه العزلة بالتعاون مع بعض العناصر الاخوانية المستنيرة، مثل الشيخ سعيد، وكان الشيخ سعيد أخاً من العباسية التقى منذ بداية الاعتقال مع زميلنا محمود توفيق. وتوثقت العلاقة بينهما حتى أصبحت نموذجا للتعاون والنضال المشترك.

تطورت العلاقة بيننا وبين فريق من الاخوان المؤيدين لعبد الناصر، حيث تعاونوا معنا فى اقامة الاحتفالات وتبادلنا الزيارات، حتى أصبح الفريق المؤيد للشيوعيين داخل الاخوان يصل الى نصف عددهم تقريبا. وبالطبع وجهت الاتهامات للفريق المؤيد للشيوعيين لكنها لم تؤثر فى موقفهم.

ومن الطريف ان ادارة السجن أدخلت «تليفزيون» وعينت له حارساً مخصوصا يديره، وكان ذلك أمراً شديد الأهمية لنا، حيث كنا فى حاجة لمتابعة نشرات الأخبار والتحليلات السياسية، لكن موقف الاخوان كان غريبا، اذ رفضوا الاستماع أو متابعة النشرات حتى لايشاهدوا عبد الناصر.

وبنينا المسجد فى الجبل

كان كل شئ يحتاجه بناء المسجد متوفرا، هكذا قال المهندس الشاب، وكل مانحتاجه هو اليد العاملة، والعزيمة. وتقدمت بالتطوع لضرب الطوب من رمال وتراب الجبل.. وصمم المهندس الشاب «جمال عبد الحميد» قالبا خشبيا، وأشرف على بناء المسجد وزرعنا بجواره حديقة جميلة.

أصبح فى صحراء الواحات مسجداً صنعناه بأيدينا، وجاءنا «صلاح خليفة» ومعه جماعة من الأخوان يطلب ان نسلمه مفتاح المسجد تحت دعوى أننا شيوعيون لانصلى، وكان ردنا الرفض. فليس من حقهم مراقبة تصرفاتنا والحكم عليها، ليس من حقهم تكفيرنا أو التعالى علينا.. لذلك رفضنا. فيما بعد، انكشفت كل الدعاوى الدينية للجناح المتشدد من الاخوان، وظهر الفارق بينهم وبين الشيوعيين فى مجال التعاملات الانسانية اليومية. ولعل ذلك برز بشدة فى التعامل مع المسجونين غير السياسيين، فلقد وضعت إدارة السجن معنا اربعين رجلا محكوما عليهم فى تهم غير سياسية، للمساعدة فى التشهيلات وأعمال النظافة، وكان هؤلاء المسجونون يتعاملون معنا ومع الأخوان فى تنظيم الحياة داخل السجن.

قررنا منذ البداية المساهمة فى تحسين أحوال هؤلاء المساجين، فافتتحنا فصولا لمحو أميتهم مستخدمين فى ذلك وسائل شديدة البساطة بدءا من التخطيط على الأرض الرملية وانتهاء بالقلم والورقة. من ناحية ثانية حرصنا على التعامل معهم بندية وبقدر عال من المساواة. ولما كان معظمهم قد جاء لتنفيذ عقوبة فى جرائم ثأر، فقد حاولنا تغيير أفكارهم فى هذا الشأن. وكانت النتائج مشجعة، حيث قبل جزء كبير منهم بالتصالح مع خصومهم، وعرفنا بعد خروجنا أن بعضهم تخلى تماما عن عادة الثأر وتصالح مع العائلات الأخرى.

على العكس من ذلك، كان الأخوان يتعاملون مع هؤلاء المسجونين بتعال وتكبر لامبرر له، لقد كانوا يعتبرونهم عبيدا لهم، يشغلونهم فى تنظيف الخيام والملابس بأجر بخس وكانت النتيجة أن انسحب كثير من هؤلاء المسجونين من العمل لدى الأخوان وبدأوا يتوافدون للانضمام الينا.

وثائق

قرار ل. م. الحزب الشيوعى المصرى

على أثر المناقشات التى دارت فى الحزب خلال الشهرين الماضيين حول قضية وحدة الاشتراكيين المصريين، وبعد القرار الإجماعى الذى أصدرته اللجنة المركزية، والذى أقرته أغلبية الكنفرنس المركزى الذى انعقد لمناقشة تقرير اللجنة المركزية فى هذا الموضوع- وبعد الكنفرنسات المحلية والمناقشات الجماعية والفردية التى دارت عقب قرار الكنفرنس المركزى والتى أبدى فيها كل أعضاء الحزب المنظمين آراءهم، وبعد أن اتضح أن أغلبية اعضاء الحزب تتبنى الاتجاه الذى اقرته اللجنة المركزية - دعت اللجنة المركزية الى اجتماع موسع يضم مسئولى المناطق وسكرتارية منطقة القاهرة ومسئولى العمل الجماهيرى.

وبعد أن استعرض الاجتماع الموسع نتائج العمل الفكرى فى مختلف مستويات الحزب -أصدر بالاجماع القرارين التاليين:

(١) إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعى المصرى، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم -كأفراد- لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا،

(٢) الموافقة على مشروع البيان المقدم من اللجنة المركزية.

وقرر الاجتماع الموسع مايلى:

يبلغ هذان القراران الى كافة المستويات مشمولين ببيان اللجنة المركزية.،

اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

ابريل ١٩٦٥

من أجل حركة جماهيرية واسعة ومنظمة تؤمّن مسار الثورة
من أجل حزب طليعى ثورى واحد لكل القوى الاشتراكية
(مشروع قرار مقدم من السكرتارية المركزية)

تعيش بلادنا أياما مجيدة وحاسمة،

ان الشعب المصرى المجيد، الذى قادته كتيبة ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢- بعد أن أنهى السيطرة الاستعمارية- واصل مسيرته الظافرة، ليفتح أكثر من ثغرة خطيرة فى خطوط وتحصينات الامبريالية العالمية المتداعية، وفى خطوط الاقطاع والرأسمالية الكبيرة من خلال هذه الثغرات انتشرت قوى ثورية طليعية على أرض المعركة، لتدافع عن مواقعها الجديدة- ولتهجم على جبهة عريضة- على أوسع الجبهات امتدادا وأكثرها تعددا- لتخوض نضالا لم يشهد له تاريخ البلاد مثيلا من قبل، نضالا مظفرا ضد قوى الاستعمار القديم. نضالا متعاظما وصدام مصير ضد قوى الاستعمار الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية، هذا الاستعمار الجديد الذى يقدم كل مساعداته لقوى العدوان المتربصة فى كل لحظة، لاسرائيل: موقع الاستعمار الامامى

ثم لتخوض -على الجبهة الداخلية- نضالا أشد قسوة- فى واقع الامر- وأشد مرارة من أجل القضاء على ميراث عصور سحيقة من التخلف والفقر عانى منها الشعب طويلا. وفى معركة التقدم الاجتماعى هذه، يحتدم الصراع وتستقطب المعسكرات وتتحدد بسرعة، بين قوى الثورة قوى الشعب العامل من ناحية وبين قوى أعداء الثورة من ناحية أخرى، هؤلاء الأعداء الذين يريدون بكل ثمن- تجميد الثورة، ويعادون الاشتراكية عداء مميتا- ويبثون الألغام فى كل ركن ويقيمون العقبات فوق كل شبر -متخفين تارة- مسفرين عن وجوههم تارة أخرى، نشطين دوما لتنظيم معداتهم وتجميع قواهم.

فى غمارهذه المعركة وضح لقادة البلاد أن الاخطار التى تتهدد الثورة تتعاظم، وأن انهاء مرحلة الانتقال جسيمة ومضنية. ولكن عدة النصر- على أية حال وفى كل الاحوال- هى الثقة فى قوة الشعب وفى قدرته على الارتفاع دائما الى متطلبات الموقف. من هنا التفت الرئيس جمال عبد الناصر الى قضية الساعة. قضية تعبئة جماهير الشعب، تحت الشعار الذى قدمه، تطوير الديمقراطية وتمكين قوى الشعب العاملة من ممارستها.

وعبر هذا الطريق، طريق تطوير الديمقراطية، بدأ قادة البلاد يواجهون مشكلة تلك القيادة السياسية المدعوة الى تعبئة الجماهير وتنظيم صفوفها ورفع وعيها وارهاف يقظتها الثورية.

عبر هذا الطريق -طريق الديمقراطية لقوى الشعب العاملة- طرح قادة البلاد -ويطرحون- قضية انشاء حزب ثورى طليعى واحد لكل القوى المخلصة لقضية الاشتراكية.

(١)

نعم .. ان الثورة فى مصر تواجه اليوم -بالدقة- قضية انشاء حزب طليعى ثورى واحد، حزب اشتراكى يضم فى صفوفه كل الذين ينادون بالاشتراكية ويناضلون -فى الوقت ذاته- من أجل القضاء على استغلال الانسان للانسان.

ان المواقع المتقدمة التى انتقل اليها القادة الثوريون فى بلادنا، تجعل من قيام هذا الحزب ضرورة تاريخية وموضوعية لاتحتمل التأجيل.

ذلك أن بلادنا -بعد أن كسبت استقلالها السياسى وأنهت عهد السيطرة الاستعمارية مضت تدافع عن استقلالها الاقتصادى. وأولى القادة قضية تصنيع البلاد اهتماما خاصا. ودلل قادة ثورة٢٣يوليو -الملتفون حول جمال عبد الناصر- على مقدرتهم على الاستجابة للمتطلبات التى طرحها تقدم الثورة. وهكذا، عندما جاءت -فى عام ١٩٦١- ساعة الحسم، ساعة اختيار الطريق الذى يتعين على البلاد أن تسلكه، لم تتردد القيادة الثورية فى توجيه أشد الضربات الى الرأسمالية الكبيرة وواصلت تقليم أظافر الاقطاع، واقتربت من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، واستجابت الى مطالبهم، وحققت لهم عددا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة وانعطفت البلاد فى طريق التطوير اللارأسمالى، طريق التطور الاشتراكى.

لقد تحققت انجازات ثورية فى مجال الاقتصاد. فبعد تصفيه سيطرة الاحتكارات العالمية على الاقتصاد القومى، أزيحت سيطرة الرأسمالية الكبيرة المحلية عن مراكز السيطرة الاقتصادية، وقام قطاع عام قوى يهيمن على أكثر من ٨٠٪ من الصناعات، وأخذت الدولة بمبادئ التخطيط المركزى- ووسعت نطاق رقابتها على حركة رأس المال الخاص، حتى سدت أمامه مجالات التركز والنمو الاحتكارى. وتحددت أهداف الخطة الثانية على أساس بناء الصناعات الثقيلة بعيدا عن سيطرة ونفوذ الغرب الاستعمارى، وبالتعاون الوثيق، غير المشروط، مع البلدان الصديقة، وفى مقدمتها أسرة البلدان الاشتراكية.

وفى المجال السياسى، حدثت تطورات ديمقراطية هامة، صدر الدستور المؤقت وألغيت الأحكام العرفية، وقام مجلس الأمة وتم الإفراج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، وصدر العفو عنهم- وأقرت الدولة مبدأ اتاحة العمل لهم. وبذل مجهود كبير لتنشيط العمل السياسى داخل بعض لجان الاتحاد الاشتراكى العربى وصدر مشروع قانون المجالس الشعبية المنتخبة، وفتحت الصحف صفحاتها لكثير من المناقشات الحرة. وفى مواجهة الضجة المفتعلة التى تثيرها القوى الرجعية حول ماتسميه -كذبا- بزحف الشيوعية فى مصر- أكد المسئولون أن كل مواطن يستطيع- فى حدود الالتزام بالحرص على مصالح الثورة- أن يعبر عن آرائه وعن وجهة نظره وأن الشيوعيين ليسوا مستثنين من هذا، وأنهم يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم -كماركسيين- فى وضح النهار.

وكان الامتداد الطبيعى لهذه السياسة التقدمية -أن تدعم بلادنا- بالضرورة سياستها المستقلة والسلامية، فتزيد من تضامنها مع حركات التحرر الوطنى ومساندتها وتقوم فى هذا السبيل بمبادرات طليعية -وأن توثق تعاونها مع أسرة البلدان الاشتراكية ولكن هذه السياسة التقدمية فى الداخل كان امتدادها -الطبيعى والعميق أيضا- أن تدخل بلادنا فى صدام باسل وصراع متعاظم- مع قوى الاستعمار الجديد، الاستعمار الامريكى والالمانى الغربى.

أما فى المجال الفكرى (الايديولوجى) فان القيادات الثورية والوطنية، فى عدد من البلدان المستقلة حديثا -قد تبنت- من خلال النضال العملى- منهج التجربة والخطأ، وذلك قبل أن يواجهها تطور الحركة الثورية بضرورة تحديد مفهومات عامة، ومبادئ نظرية، تحكم سير هذه المعركة. وفى بلادنا- وبعد اجراءات يوليو عام١٩٦١ -جاء صدور ميثاق العمل الوطنى، اتجه قادة البلاد الى تحديد الأبعاد النظرية التى من شأنها أن تضيئ طريق العمل الثورى، وفى هذا المجال، أكد الرئيس جمال عبد الناصر على مفهومات أساسية.

فالاشتراكية تعنى تأكيد سيطرة الشعب وملكيته لوسائل الإنتاج وتنمية القوى المنتجة وزيادة الثروة الوطنية بكيفية مضطردة. وحدد أن الكفاح من أجل الاشتراكية يتطلب تعزيز الوعي السياسى وتنظيم قوى الشعب العاملة. وتبنى الاشتراكية بنقل السلطة -عن طريق العمل السياسى- الى تحالف قوى الشعب العاملة. لتمكينها من احداث التغييرات الاجتماعية التى تريدها. وقد وضح الرئيس جمال عبد الناصر أن المركز القيادى فى المجتمع الاشتراكى هو للطبقة العاملة. كما أن الطبقة العاملة هى الركيزة الأساسية فى العمل السياسى وفى الجهد الذى يبذل لاقامة حزب اشتراكى يقود مجموع العمل الثورى. أما الطريق المفضى فى النهاية الى الاشتراكية -فيمر- بالضرورة- عبر نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ضد قوى الرجعية الداخلية وعبر النضال الحازم ضد

قوى الاستعمار القديم، وعبر فتح النوافذ والتقاء مع التجارب والحركات الثورية والاشتراكية فى العالم.

انطلاقا من هذه المفهومات، أوضح الرئيس عبد الناصر أن المرحلة التى تمر بها البلاد هى مرحلة الانتقال من النظام الاقطاعى الرأسمالى الى النظام الاشتراكى، وحدد أن المعركة الاجتماعية انما تدور بين معسكرين: معسكر قوى الثورة ومعسكر أعداء الثورة. وفى المعسكر الاول يقف العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والجنود، وتلك الاقسام من الرأسمالية الوطنية التى لاتقف عقبة فى طريق التطور الاشتراكى وتأخذ مكانها فى اطار تحالف قوى الشعب العامل اما معسكر أعداء الثورة فيضم الاقطاعيين والرأسماليين الكبار وتلك الاقسام من الرأسماليين والبيروقراطية التى تعزل نفسها عن مجرى الثورة، ومن وراء هؤلاء جميعا يقف -بالطبع- الاستعماريون القدامى والجدد.

وفى مواجهة تجمع قوى الرجعية واحتشادها، دعا الرئيس عبد الناصر الى تجميع كل القوى الاشتراكية.

ولما كانت الاشتراكية -فى النهاية- هى ثمرة الجهد الخلاق والواعى الذى تبذله الطبقة العاملة والجماهير الكادحة- فان الحلقة الرئيسية فى الموقف هى تطوير الديمقراطية الاشتراكية، بتمكين الشعب من ممارستها ممارسة فعلية، فعن طريق هذه الممارسة للديمقراطية الاشتراكية تحل -بالدقة- أعقد المشكلات التى تواجه الثورة، وعن طريقها يتم نقل السلطة الى تحالف قوى الشعب العاملة.

ان ماتحقق حتى الان- على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية قد آذن ببدء مرحلة جديدة من مراحل الثورة المصرية، هى مرحلة التحام النضال الوطنى التحريرى بالنضال الاجتماعى. وهذا يدل على أن شعبنا قد اختار الاشتراكية.

وان ماتحقق بالداخل من انجازات ثورية وتغييرات عميقة، انما يدل على أن أجنحة من الحركة الوطنية تنحاز الى طريق التقدم الاجتماعى، وأن القادة الثوريين قد شرعوا يعملون على نقل مركز الثقل داخل التحالف الوطنى من الرأسمالية الى الطبقات الشعبية: الى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين. وبعبارة أخرى فان المسار الذى سلكه قادة ثورة ٢٣ يوليو يدل على أنهم تبنوا الطريق الذى اختاره الشعب.

وانه بمقتضى هذا كله، لم يعد الشيوعيون المصريون وحدهم هم الذين يرفعون شعارات الاشتراكية والتقدم الاجتماعى، بل توجد غيرهم قوى متزايدة الاتساع، جادة ومخلصة لقضية التقدم الاجتماعى.

وهذه التطورات فى مجموعها قد باتت تشكل وضعا جديدا يواجه الحزب الشيوعى المصرى بمهام ثورية جديدة تماما، الأمر الذى نبينه على الوجه التالى:

ان الحزب الشيوعى المصرى قد تكون فى ٨يناير عام١٩٥٨، كحزب للثورة الاجتماعية يسترشد بالماركسية اللينينية ويدافع عن مصالح الكادحين ويناضل لتحقيق الاشتراكية. ان تكوينه واعلانه- كمنبر سياسى مستقل ومتميز عن القوى السياسية الأخرى - كان ضرورة اجتماعية وتاريخية تعبر عن حركة الطبقة العاملة المصرية واحتياجاتها وتطلعها نحو مجتمع ينتفى فيه استغلال الانسان للانسان.

ان الكيان المستقل والمتميز للحزب الشيوعى المصرى قد صحبته أيضا ملابسات الاوضاع السياسية السائدة اذ ذاك فى بلادنا، حين لم تكن قيادة ثورة٢٣ يوليو قد حددت مواقفها من قضايا الثورة الاجتماعية وذلك على الرغم من المنجزات الكبرى والطليعية التى تحققت على صعيد الحركة الوطنية، لكن، فى ظل التطورات الجديدة مع وجود قيادة ثورية تحقق انجازات ذات طابع اشتراكى، فانه تطرح اليوم أمام كل الثوريين المصريين، لاقضية التمايز والتباعد بين الشيوعيين وبين الاشتراكيين، بل- بالأحرى -قضية التلاحم والوحدة قضية التجمع بين كل المخلصين حقا لقضية الاشتراكية.

ولقد توجد، ولسوف توجد بالفعل ولأمد طويل نسبيا، خلافات فكرية عميقة بين الشيوعيين وبين القوى الاشتراكية الاخرى، ولقد توجد بالفعل أيضا -ولسوف توجد- خلافات حول المناهج اللازمة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن تبقى بعد هذا كله حقيقة جوهرية، هى أن مايوحد بين كل القوى الاشتراكية هو أكبر وأهم- بما لايقاس- مما يفرق بينهم. وعلى سبيل المثال فان النقاط الاساسية- فى مجموعها -للبرنامج السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تضمنه ميثاق العمل الوطنى، تصلح أساسا لوحدة عمل بين كل القوى الاشتراكية خاصة اذا نظر الى هذه النقاط من زاوية نضالية وعلى أساس أن الحلقة الرئيسية فيها هى تطوير الديمقراطية السياسية لمصلحة الشعب العامل. ان وحدة العمل لتنفيذ وتطوير نقاط البرنامج التى تضمنها ميثاق العمل الوطنى لايقلل من أهميتها ولا يضعفها أن الشيوعيين مختلفون مع بعض القضايا الفكرية فى الميثاق.

وهكذا، وانطلاقا من وجود ثوريين يتبنون أهداف الشعب فى البناء الاشتراكى يحققون انجازات ذات طابع اشتراكى وانطلاقا من وجود ماركسيين غير منظمين، يلتفون هم أيضا حول قيادة الرئيس جمال عبد الناصر- انطلاقا من هذا كله، يطرح الحزب الشيوعى المصرى قضية توحيد كل القوى الاشتراكية فى أبعادها السياسية والتنظيمية. ومن هنا يأتى قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى بانهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب، كخطوة لابد منها، فى ظروف بلادنا الخاصة، لوضع أسس الوحدة بين الاشتراكيين فى

تنظيم ثورى واحد فى حزب اشتراكى واحد.

ان هذا الموقف التاريخي، الذى يقفه الحزب الشيوعى المصرى، هو نتيجة المجهود السياسى الذى يبذله أعضاء الحزب فى سبيل التعرف على واقعهم ودراسته، ومحاولة اكتشاف الطريق المصرى نحو الاشتراكية، ولكنه أيضا، وفى الوقت ذاته، نتيجة تمسكهم الواعى بالمنهج الماركسى اللينينى، فى فهم روح العصر والسمة الأساسية التى تميزه.

ذلك أن ثورتنا المصرية هى -بداهة- جزء لا يتجزأ من الحركة الثورية العامة التى تشمل أركان العالم الاربعة وتصب فيها الثورة الاشتراكية العالمية وحركة الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية وحركة التحرر الوطنى المعادية للامبريالة. وبينما انصرفت القيادات الاقطاعية والبورجوازية -التى حكمت بلادنا قبل عام١٩٥٢- الى محاولة ابقاء البلاد فى حظيرة التعاون مع الغرب الاستعمارى- تجلت براعة قادة٢٣يوليو واخلاصهم للشعب فى انهم نجحوا فى قيادة البلاد- فى ظل ظروف عالمية مواتية الى أقصى حد، أهم سماتها تحول ميزان القوى -على الصعيد العالمى- لمصلحة نظام الاشتراكية العالمى. ان انتصار الاشتراكية قد ألهم مئات من الملايين فى مشارق الارض ومغاربها بقوة المثل الاشتراكى وتفوقه على النظام الرأسمالى. واستطاع نظام الاشتراكية العالمى -بقوته المادية والمعنوية- أن يشل يد الامبرياليين عن تصدير الثورة المضادة الى البلدان المستقلة حديثا والتى تناضل ببسالة من أجل تصفية الاستعمار. ليس هذا فحسب، بل لقد استطاع النظام الاشتراكى أن يقدم الى البلدان المستقلة حديثا مساعدات اقتصادية وفنية ثمينة ومنزهة، سهلت على قيادات غير بروليتارية فى تلك البلاد تحقيق انجازات ثورية وشق طريق التطور اللاراسمالى، طريق التطور الاشتراكى.

وهكذا، فان التطورات التى تجرى فى هذه الايام على صعيد الحركة الثورية العامة تؤكد -أكثر فأكثر- على صحة النظرية القائلة بتعدد الطرق نحو الاشتراكية. لقد قدمت الثورة العالمية نموذج الثورة الروسية، ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، ثم قدمت فيما بعد نماذج مختلفة فى بلاد الديمقراطيات الشعبية فى أوربا وآسيا واليوم تتبلور شيئا فشيئا نماذج مختلفة أيضا فى عدد من البلدان المستقلة حديثا من هذه البلدان التى هجرت طريق التطور الرأسمالى.

ومن هنا يرى الحزب الشيوعى المصرى أن الطريق المصرى نحو الاشتراكية يتطلب تجميع وتوحيد كل القوى الثورية الراغبة فى تحقيق الاشتراكية فى حزب طليعى ثورى واحد. ان هذا الحزب لن يكون الحزب الشيوعى، وبالتالى فهو لن يتكون بنمو ذاتى للحزب الشيوعى المصرى. وفى الوقت ذاته فان كل المناضلين الثوريين والمخلصين لقضية الاشتراكية لابد أن يلتقوا داخل هذا الحزب فلا يحول دون التقائهم أن اقساما من القوى الاشتراكية لاتتبنى الاسس الفلسفية للماركسية اللينينية.

ان حقائق عصرنا قد جعلت طبقات وفئات أوسع من الطبقة العاملة تتبنى أهداف البناء الاشتراكى. ومن هنا ففى عدد محدد من البلاد تطرح اليوم -بالضرورة- قضية بناء حزب ثورى طليعى جديد، لايتقيد بالاطار التقليدى للحزب الشيوعى.

وفى سبيل فتح الطريق أمام قيام هذا الحزب الطليعى الواحد، يقوم الحزب الشيوعى المصرى على انهاء الشكل التنظيمى المستقل، تقديرا من أعضائه بأن القوى الاشتراكية فى بلادنا انما تواجه -فى هذه الظروف الحاسمة- وحدة من نوع جديد وعلى مستوى جديد.

ان هذه الخطوة يخطوها الشيوعيون المصريون بدافع من حرصهم على تعزيز المواقع المتقدمة التى انتقلت اليها البلاد- وعلى المشاركة الواعية فى دفعها الى مواقع أكثر تقدما، وبدافع من اخلاصهم- قبل كل شئ -لقضية الانتصار النهائى للاشتراكية فى بلادنا.

لقد برهنت تجارب جميع الشعوب التى خاضت وتخوض معارك التقدم الاجتماعى ضد الاقطاع والرأسمالية -على أن الثورة الاجتماعية لاتستطيع أن تصون نجاحاتها، ولاتستطيع أن تنتقل - على أساس ثابت- من موقع الى موقع اكثر تقدما مالم يكن لها قياداتها الثورية المنظمة، الواعية بأهداف التغيير الثورى.

ان هذه القيادة هى الحزب الثورى. والى هذه الحقيقة أشار جمال عبد الناصر فى اجتماعات الامانه العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، عندما أوضح أن ماتحتاج اليه القيادة الثورية- لكى ترتبط أوثق ارتباط بأوسع الجماهير الشعبية- هو حزب اشتراكى يتكون من كوادر مخلصة لقضية الاشتراكية - كوادر لاتغريها المناصب والرواتب ولاتفسدها السلطة.

ان هذا الحزب الطليعى هو الجهاز العصبى للثورة وهو القوة القادرة على أن تلهم الشعب وتقوده وتعبئه فى معارك البناء والتعمير وفى معارك النضال فى هذه الايام- بين قوى الثورة وبين أعداء الثورة.

واذا وجدت بعد ذلك- أخطار حقيقية، خارجية وداخلية، تتربص بالشعب وبالبلاد من جانب قوى الاستعمار والرجعية فان الخطر كامن- فى المحل الاول- فى تفتت قوى الاشتراكيين وعدم تلاحم صفوفهم. ان هذا التفكك يغرى قوى الرجعية بالتجمع بتنظيم

صفوفها وبالتسلل والهجوم بهدف تجميد الثورة تحت شعارات شتى مضللة، مثل «وقف الزحف الشيوعى المزعوم» والتباكى بدموع التماسيح على ماتدعيه الرجعية كذبا من تهديد الشيوعيين للثورة وللعقيدة الدينية.

ان بناء هذا الحزب الطليعى الذى يضم فى صفوفه كل المناضلين الاشتراكيين يحتم على الشيوعيين الا ينعزلوا عن بقية القوى الاشتراكية. ان هذا الانعزال- لو تم سيكون موقفا انقساميا يضر بوحدة كل الصف الثورى. ولقد تنبه الحزب الشيوعى المصرى الى هذه الحقيقة فبادر -عقب تصفية المعتقلات والسجون- الى طرح شعار توحيد كل القوى الاشتراكية. وبذل الحزب جهودا صادقة وايجابية فى سبيل تذليل الصعاب التى تعترض طريق هذه الوحده المقدسة -فقدم سلسلة من الحلول- الحل بعد الاخر- فى سبيل فتح الطريق امام تجمع فعلى لكل القوى الاشتراكية. وفى هذا الصدد طالب الحزب الشيوعى المصرى بتصفية بقايا معاداة الشيوعية ورفع العزل عن الشيوعيين وتمكينهم -كمواطنين- من أن يناضلوا فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى جنبا الى جنب مع غيرهم من الاشتراكيين حتى ينبثق - من خلال النضال الجماهيرى- الحزب الاشتراكى الثورى الواحد الذى ينفى بوجوده أى تنظيم آخر. غير أن بعض القوى الاشتراكية الاخرى أصرت على الإنهاء الفورى لوجود الحزب الشيوعى المصرى كشرط مسبق لاى تقدم فى طريق الوحدة. ورغم اختلافنا معها فى هذا الفهم، واقتناعا منا بأن القضية الاساسية هى قضية تحقيق الوحدة بين الاشتراكيين ونظرا الى أن الظروف التى تمر بها البلاد لاتحتمل المزيد من التأخير فإننا نقدم اليوم على ازالة أية عقبة تحول دون الاسراع بتجميع الاشتراكيين وتوحيد صفوفهم.

ان حرص الشيوعيين المصريين على وحدة الصف الاشتراكى يجب -لمصلحة الثورة- أن يقابله بالضرورة موقف مماثل من القوى الاشتراكية الاخرى. ومن هنا فأن الحزب الطليعى الواحد يجب ألا يستبعد المناضلين الشيوعيين من صفوفه لان كل محاولة لاقصائهم عنه - تحت تأثير رواسب معاداة الشيوعية- ستؤدى بدورها الى تفتيت القوى الاشتراكية والى حرمان الثورة من مناضلين ثابتين ساهموا فى تشكيل ودعم الحركة الثورية فى البلاد خلال سنوات طويلة من كفاح الطبقة العاملة والشعب، والواقع أن أية دراسة موضوعية لحركة الثورة منذ ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ توضح أن كل صدام بين القوى الثورية وكل مسعى لاضطهاد الشيوعيين واستبعادهم من الحلف الوطنى قد أضر بالثورة وبوحدة القوى الثورية.

من هنا فان التعرف على ماقدمه الشيوعيون المصريون يشكل قضية هامة ينبغى أن توضع بالكيفية التى تزيل ميراثا من سوء الفهم الضار ومن الشكوك المتبادلة بين القوى الاشتراكية وتساعد على ايجاد المزيد من الثقة والفهم المتبادل ودعم وحدة الصف بين جميع المخلصين لقضية بناء الاشتراكية.

(٢)

لقد كان الشيوعيون المصريون النتاج الطبيعى للحركة الوطنية والثورية فى البلاد ان ثورة عام ١٩١٩ قد أنجبت فى بلادنا الحزب الاشتراكى، ثم الحزب الشيوعى المصرى القديم وهذا الحزب -على الرغم من ضعفه وأخطائه- صاغ للحركة الثورية فى بلادنا شعاراتها الاساسية لقد ربط قضية التحرر الوطنى من السيطرة الاستعمارية بقضية النضال الاجتماعى من أجل تحرير العمال والفلاحين وكشف المضمون الاقتصادى للاستعمار ومن ثم رفع شعار تأميم قناة السويس. وفى جيل تحطيم العزلة الدولية التى فرضها الاستعمار العالمى على بلادنا- نادى بالتحالف مع كل القوى الثورية فى العالم مع حركة الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية ومع حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات.

واذا كانت التنظيمات الشيوعية فى مصر نشأت استجابة لضرورات تاريخية واجتماعية- فلم يكن من قبيل الصدفة أيضا أن يقترن الهجوم على هذه التنظيمات من قبل الاستعمار والرجعية بفترات النكسة فى تاريخ النضال الوطنى التحريرى. ان تعثر ثورة سنة١٩١٩ وتجميدها- قد صاحبهما ضرب الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى وحل اتحاد العمال وبضرب «اليسار» انفرد حزب الوفد المصرى بقيادة الجماهير وبدأ عهد طويل من المساومات حول المطالب الوطنية، بين الاستعمار وبين الاحزاب الاقطاعية والبورجوازية، مساومات امتدت الى مابعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد ترتب أيضا على ضرب الشيوعيين فى مصر، عدم وجود أية قيادة على يسار الوفد الامر الذى أتاح لهذا الحزب حرية المناورة الكاملة، فاذا كان ضغط الجماهير فى صفوفه خصوصا من جانب الطلبة والمثقفين -قد مكنه من أن يتخذ بازاء الاستعمار والقصر- ولفترات قصيرة بعض مواقف الصمود والمقاومة. الا أن دوره الرئيسى - فى مجموعه- قد انحصر فى امتصاص الهبّات الوطنية الثورية وصرفها أو تجميدها.

وبعد انتصار الشعوب على الفاشية وبقيام معسكر الاشتراكية، شهدت حركة التحرر الوطنى فى البلاد التابعة والمستمرة انطلاقة جبارة لم يشهد تاريخ الانسانية لها مثيلاً فى غمرة النضال الوطنى فى مصر نشأت وتشكلت المنظمات الشيوعية. لقد طرحت الحياة اذ ذاك لاحل القضية الوطنية فحسب، بل والتصدى أيضا لحل المشكلات الاجتماعية، تلك المشكلات التى زادت حدتها بسبب الحرب. لقد خلفت الحرب العالمية الثانية ثراء فاحشا فى يد أقلية محدودة من ناحية وبؤسا عميقا من نصيب غالبية الشعب الساحقة،

من ناحية أخرى أما القيادة الوفدية التقليدية فقد عجزت.. من الناحية الموضوعية، وفى خطها العام- عن تعبئة وتنظيم قوى الشعب فى الهجوم على الاستعمار والاقطاع ممثلا فى الحكم الملكى وفى مواجهة هذا العجز قدمت المنظمات الشيوعية المصرية فكرا ثوريا متميزا. ورغم انقسام هذه الجماعات فقد لعبت الشعارات التى قدمتها دورا جبارا فى تحديد الخط العام للنضال الوطنى التحريرى وأنشأت قيادة سياسية جديدة هى لجنة الطلبة والعمال التى نظمت مظاهرات فبراير ومارس عام١٩٤٦، ولجنة العمال للتحرر القومى، احدى المنظمات السياسية للطبقة العاملة. وهكذا ساعدت التنظيمات الشيوعية الحركة العمالية المصرية على التقدم نحو مواقع هامة وطليعية فى مجال التنظيم النقابى وفى مجال جذب حركة الطبقة العاملة المصرية الى معترك النضال الوطنى والاجتماعى. ان التنظيمات الماركسية المصرية قدمت -فى مواجهة تعديل المعاهدة المصرية البريطانية- شعار الغاء المعاهدة. وفى مواجهة البحث عن أشكال ملتوية ومتخفية للتعاون مع القوى الاستعمارية قدم الشيوعيون المصريون شعارات رفض الدفاع المشترك وتصفية القواعد العسكرية. وفى مواجهة الارتباط الابدى مع الغرب الاستعمارى، قدم الشيوعيون المصريون شعارات التحرر السياسى والاقتصادى والثقافى من الاستعمار، وطالبوا بتأميم الاحتكارات الاجنبية والمحلية. وفى مواجهة خضوع الأحزاب التقليدية لسطوة السراى، قدم الشيوعيون المصريون شعار الجمهورية. وفى مواجهة الاهمال المطلق لقضية الفلاحين، طالب الشيوعيون المصريون بتصفية الاقطاع وقدموا شعارات الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية. وفى مواجهة الاعتماد الاقتصادى على الغرب الاستعمارى قدم الشيوعيون المصريون شعارات تأميم الاحتكارات الاجنبية. وفى مواجهة الافكار والنظم الرجعية التى تحط من شأن المرأة وتستعبدها وتحرم نصف المجتمع من المشاركة الواعية فى بناء البلاد، قدم الشيوعيون المصريون شعارات مساواة المرأة بالرجل. وفى مواجهة قهر الشعب وخنق حرياته السياسية والنقابية وضرب حركة الطبقة العاملة وتفتيتها قدم الشيوعيون المصريون شعارات اطلاق الحريات السياسية وحرية التنظيم النقابى ووحدة الحركة النقابية ورفع مستوى معيشة العمال: بخفض ساعات العمل ورفع الأجور وتحسين الخدمات والتأمينات الاجتماعية ومجانية التعليم، وناضلوا من أجل اتحاد عام للعمال المصرين، وكانت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات العمال عام ١٩٤٥ احدى ثمرات هذا النضال وفى مواجهة مؤامرات القيادات الحزبية الرجعية وسعيها الى التقرب من الانجليز أحيانا ومن الأمريكيين أحيانا أخرى، طالب الشيوعيون المصريون باقامة جيش وطنى متحرر من قبضة القوى الامبريالية ويرتبط بقضية الشعب وحذروا من خطر الحرب والمغامرة ورفعوا شعارات الدفاع عن السلام العالمى ولعبوا دورا فى صفوف حركة أنصار السلام. وفى مواجهة العزلة التى أراد أن يفرضها الامبرياليون والحكم الملكى الاقطاعى على بلادنا، رفع الشيوعيون المصريون شعارات الكفاح المشترك مع الشعوب ضد الاستعمار وشعارات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية، وفى مواجهة المحاولات التى بذلتها الرجعية لتحول الغاء معاهدة عام١٩٣٦ الى حبر على ورق، قدم الشيوعيون المصريون شعار الكفاح المسلح وانخرطوا -فى ذلك الوقت- فى كتائب الفدائيين التى قاتلت على ضفاف القنال- وفى السنوات التى اشتد فيها الصراع الوطنى التحريرى، رفع الشيوعيون المصريون وناضلوا من أجل شعار وحدة كل القوى الوطنية وفى الفترة التى امتدت بين حرب السويس حتى يوليو عام١٩٦١ ناضل الشيوعيون المصريون ورفعوا شعارات تأميم الاحتكارات الاجنبية والمحلية وأبرزوا باستمرار أهمية الديمقراطية من أجل القضاء على التخلف الاجتماعى. ولقد أكد الشيوعيون المصريون على وحدة المصير التى تجمع الشعوب العربية فى النضال المشبوب ضد الاستعمار العالمى وطالبوا بدعم روابط الكفاح المشترك فيما بينها -وبعد حرب السويس- بصفة خاصة- بدأوا يكتشفون الحقيقة التقدمية الكامنة وراء النضال التحريرى للشعوب العربية. ومن ثم انضموا الى القوى الوطنية والتقدمية العربية التى ترفع شعارات الوحدة العربية. وعندما تبنوا قضية القومية العربية حرصوا على أن يربطوا -باستمرار- بين مضمونها الوطنى كحركة معادية للاستعمار وبين مضمونها الطبقى كحركة تقدمية لجماهير الشعب العامل، موجهة الى القضاء على التخلف الاجتماعى. واليوم يرفع جميع الشيوعيين المصرين -بثبات- شعار وحدة كل القوى الاشتراكية واقامة حزب طليعى ثورى يضم المخلصين لقضية الاشتراكية.

وفى خلال هذا كله نادى الشيوعيون المصريون بالاشتراكية ووضحوا أن معركة شعبنا ليست مجرد تخلص من نير الغاصب الاجنبى - بل هى أيضا جهاد من أجل حياة أفضل تليق بكرامة الانسان.

ولقد قدم الشيوعيون المصريون الكثير فى سبيل نشر الفكر الاشتراكى ودعم الحركة الديمقراطية العامة فى البلاد وأثروا فى أقسام هامة من الطبقة العاملة المصرية والمثقفين الثوريين- وكانوا احدى الفرق الوطنية التى ساهمت بمجهوداتها ومواقفها فى تطور حركة التحرر الوطنى والنضال الاجتماعى. وقاوموا بجرأة وتصدوا لهجمات الفكر الرجعى، وساهموا فى نشر الثقافة العربية والتقدمية وفى تقديم التراث القومى الثورى. وفى سبيل هذا كله لقى الشيوعيون المصريون أشد أنواع الاضطهاد. ولكنهم سلكوا طريق التضحية والبذل غير المشروط، على حساب حياتهم وصحتهم وعلى حساب مستقبل وراحة عائلاتهم وأولادهم.

واذا كان الشيوعيون المصريون قد قصروا بعد ذلك عن تحويل أفكارهم ومواقفهم السياسية الى قوة مادية فعالة تحوى التحولات الثورية المتطلبة فان هذا راجع الى سببين رئيسيين:

الأول: عدم الارتباط العميق والعضوى بالجماهير الواسعة والعزلة النسبية خصوصا عن أعرض أقسامها وهم الفلاحون،

الثانى: الانقسامية المزمنة التى فتتت الحركة الشيوعية المصرية.

وبالاضافة الى هذين السببين الرئيسيين، ثمة أسباب أخرى بعضها ذاتى والآخر موضوعى افتقار التنظيمات الشيوعية المصرية الى القيادات الشعبية النابعة من صفوف العمال والفلاحين وغلبة نفوذ ومناهج البورجوازية الصغيرة فى صفوفهم- ومن هذه الاسباب ايضا الجمود العقائدى الذى ساد فترة طويلة فى الحركة الشيوعية المصرية. ان هذا الجمود فى جوهره يتمثل -بالدقة- فى عدم ادراك التغييرات الجذرية التى حدثت على الصعيد الدولى بانتصار نظام الاشتراكية العالمى. ومن هنا درجت المنظمات الشيوعية المصرية على التقليل من دور القيادات الوطنية والثورية الاخرى التى بدأت توالى الظهور على المسرح السياسى، ونخص منها بالذكر قيادة الضباط الاحرار التى نظمت وقادت ثورة ٢٣يوليو عام١٩٥٢.

على أنه قد وجدت- الى جانب ماتقدم من العوامل الذاتية أسباب موضوعية حالت بين الشيوعيين المصريين وبين أن يجروا التحولات الثورية المتطلبة فى معرفتها.

× تركيز قوى الاستعمار العالمى على مصر لاهميتها الاستراتيجية ونفوذها فى العالم العربى ولحرص الامبرياليين على ان تظل مصر مزرعة قطن ومصدرا للمواد الخام. ان هذا التركيز تمثل فى أن يواجه المستعمرون كل حركة اجتماعية تقدمية بأشد أنواع البطش والملاحقة. وقد لقى الشيوعيون المصريون من هذا الشئ الكثير.

× ومن هذه الاسباب وجود جهاز دولة عريق فى أيدى الاقطاعيين والبورجوازيين مدرب على اضطهاد الشعب والبطش به،

× ومنها فقدان التقاليد الديمقراطية فى مصر، الأمر الذى حرم البلاد من وجود أحزاب يسارية الى جانب الشيوعيين. ومن هنا فقد نجحت قوى الرجعية فى تركيز ارهابها على الشيوعيين فى المحل الاول، هذا الارهاب الذى كان أحد العوامل التى حدت من ارتباطاتهم ببقية القوى التقدمية والديمقراطية فى بلادنا.

ان الهدف من ذكر هذا التاريخ هو أن نستخلص الدروس النافعة لبناء الحزب الطليعى الواحد ذلك الحزب الذى يجمع فى صفوفه كل القوى الاشتراكية.

والدرس الاول: هو أنه اذا كانت أزمة اليسار المصرى ككل تتمثل فى افتقاره الى الارتباطات العضوية والعميقة بالكتل العريضة من شعبنا العامل، فان الحزب الاشتراكى الواحد مطالب بأن يركز مجهوداته على انهاض واطلاق حركة جماهيرية عارمة، شعبية حقا ومنظمة وواعية بأهداف التغيير الاجتماعى الذى يجرى على أرض الوطن. ان الحزب الاشتراكى الواحد مطالب بالتالى بأن يتفادى كل ما من شأنه أن يعزله عن حركة الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين.

والدرس الثانى: هو أن يتفادى الحزب الاشتراكى الواحد، من خلال ممارسته للديمقراطية ومن خلال ترسيع ارتباطاته بحركة الجماهير ككل، كل العوامل التى تغذى الحلقية والانقسامية والشللية فى صفوفه، وذلك حتى يخدم الشعب على أفضل وجه.

والدرس الثالث: هو أن الشيوعيين هم احدى القوى الإشتراكية الاصيلة فى بلادنا، ولايتصور ان تقوم وحدة حقيقية بين الاشتراكيين اذا سمحت بعض القوى الاشتراكية لنفسها بأن تهدر الجوانب الايجابية فى نضال الشيوعيين المصريين وأن تتجه -بالتالى- الى استبعادهم من صفوف الثوريين.

(٣)

وعلى ضوء ماتقدم تتحدد القسمات الرئيسية للحزب الطليعى، للحزب الاشتراكى الواحد فيما يلى:

(١) ان هذا الحزب سوف يستلهم فكريا (أيديولوجية) الاشتراكية العلمية. وفى هذا الصدد لابد أن نوضح:

أ- أن هناك اشتراكية علمية واحدة.

ب- وأن تطبيق مبادئ الاشتراكية محكوم أيضا فى الواقع الوطنى والقومى لبلادنا بخصائصها التاريخية وتقاليدها،

جـ- وأن هذا التطبيق محكوم أيضا فى بلادنا باحترام القيم الدينية والاسلامية الثورية.

ومن هنا فأنه ليس هناك مايمنع من ان يكون الانسان مناضلا اشتراكيا ومتدينا فى الوقت ذاته.

(٢) ان هذا الحزب سيكون حزبا للشعب بقدر مايقوم على أساس ديمقراطى كامل، من احترام مبادئ القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية. وفى داخله سوف تتوفر كل الضمانات لكل القوى الاشتراكية والثورية لكى تعبر عن آرائها بحرية تامة. ولابد من التأكيد على أن الديمقراطية داخل التنظيم الحزبى تتنافى مع مبادئ إقامة شلل وتكتلات لأن أى تكتل انما يحيل وحدة التنظيم الى وحدة شكلية ويهدر حرية الرأى من الناحية العملية. على أن الضمان الاساسى للقضاء على التكتلات وتصفيتها يكمن فى الارتباط المتزايد

بحركة الجماهير الشعبية. وهنا تثار -بداهة- قضية ممارسة الشعب العامل للديمقراطية السياسية. ولما كان الحزب- أى حزب- هو جزء من المجتمع الذى يعيش فيه فان بناءه على أسس ديمقراطية يرتبط بالقضية المحورية. قضية تطوير الديمقراطية الاشتراكية.

والواقع أنه لاتزال ثمة عقبات على الطريق تحول بين قوى الشعب العاملة وبين ممارسة الديمقراطية السياسية بكيفية فعالة. ومن هنا يتطلب بناء الحزب تطهير أجهزة الدولة من أعداء الاشتراكية وتعديل تعريف العامل والفلاح حتى تقوم المجالس الشعبية المنتخبة على أساس عمالى وفلاحى يمنع الرجعية من تخريبها وتصفية بقايا معاداة الشيوعية، ورفع العزل السياسى عن الشيوعيين المصريين وعن غيرهم من التقدميين.

(٣) ان هذا الحزب سوف يعبر عن المصالح الجوهرية للطبقات الكادحة من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود. ومن هنا فانه سوف ينمو ويتدعم من خلال الكفاح فى صفوف الشعب وعبر الصدام المشبوب ضد قوى الاستعمار والرجعية وبالاعتماد على المنظمات الشعبية المختلفة (الاتحادات، النقابات..الخ)

(٤) أن هذا الحزب سوف تكون الطبقة العاملة المصرية ركيزته الأساسية. فانه، لما كانت الاشتراكية تعنى التصنيع فانه من الطبيعى أن يزداد -على مر الأيام- الوزن الاجتماعى للطبقة التى لاترتبط أى ارتباط بالملكية الرأسمالية، وترتبط -بالضرورة بأكثر أشكال الانتاج تقدما فان دورها القيادى فى بناء المجتمع الاشتراكى، لابد أن يتعاظم فى بناء الحزب الطليعى الواحد. على أن هذا لا يعنى -بحال- أن تنفرد الطبقة العاملة المصرية بالسلطة دون الطبقات الشعبية الاخرى. ففى ظروف بلادنا، توجد بالفعل طبقات ترتبط مصالحها الجوهرية بمصالح التقدم الاجتماعى وبانتصار الاشتراكية. ومن هنا فانه لابد من التأكيد على أهمية تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود وكل قوى الشعب العاملة. ليس هذا فحسب بل لابد من التأكيد أيضا على ضرورة تدعيم وصيانة هذا الحلف فى اطار حل التناقضات الطبقية بين قوى الشعب العاملة حلا سليما وبناء.

(٥) ان هذا الحزب سوف يعتمد - من ناحية تكوينه العددى- على القوى الجديدة والعناصر الشابة- أى على أغلبية ضخمة من القوى الاشتراكية الجديدة التى تولد كل يوم وتنصهر عبر التجربة المصرية وعلى الطريق المصرى نحو الاشتراكية.

(٦) أنه، فى حدود الانجازات الثورية التى تحققت فى بلادنا، فان كل القوى الاشتراكية والثورية فى البلاد سوف تلتف -وينبغى أن تلتف- حول جمال عبد الناصر كقائد وكزعيم لهذا الحزب.

ان بناء هذا الحزب -كما أسلفنا- ضرورة لم تعد تحتمل التأجيل، وذلك من أجل ان تنتقل الثورة من موقع متقدم الى موقع أكثر تقدما- وحتى يمكن إحداث تغيير حقيقى فى مضمون السلطة، تغيير لمصلحة تحالف قوى الشعب العاملة، وهو التغيير المدعو الى أن يقطع الطريق -نهائيا- على زحف قوى الثورة المضادة ومناوراتها.

ان ضرورة بناء هذا الحزب تدعونا -نحن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى- الى انهاء الشكل المستقل للحزب- ليضع كل مناضل شيوعى نفسه فى الموضع الذى تحدده مصالح تقدم الثورة.

وفى هذة المناسبة نختم هذا البيان بكلمة موجهة الى كل شيوعى مناضل فى صفوف الحزب الشيوعى المصرى، وكلمة أخرى نوجهها الى جميع الاشتراكيين المخلصين.

ان الحزب الشيوعى المصرى - عندما ينهى شكله التنظيمى المستقل، فهو لايفعل ذلك لكى يركن كل من ناضل فى صفوفه الى السلبية والتقاعد وهجران النشاط السياسى فى البلاد. وعلى العكس من ذلك فان واجب كل منا أن يبدأ مرحلة جديدة من النضال الثورى والمتعاظم، نضال شاق الى أقصى حد، ولكنه نضال نبيل وجدير بالثوريين الحقيقيين.

وعندما يفعل الشيوعيون المصريون ذلك، فهم لايفعلونه لاعتبارات تاكتيكية مؤقتة أو لاعتبارات المناورة وكسب الوقت. ولكنهم يفعلونه -فى الاساس- بهدف استراتيجى هو انتصار الاشتراكية وبدافع من تغليب اعتبارات الوحدة المقدسة بين كل القوى الاشتراكية ومن أجل أن يقوم فى البلاد حزب جديد للثورة الاجتماعية.

وعندما يتخلى الشيوعيون عن التنظيم الحزبى المستقل، فهم لايصنعون هذا من مقابل مكاسب أو مناصب لفرد أو أفراد. ونحن لانمن بتضحياتنا العالية، بالشهداء الذين سقطوا وبسنوات الحرمان التى قضيناها فى السجون. ان تضحياتنا أكرم من أن نفكر لحظة واحدة فى أن نضعها موضع المساومة. ونحن نهبها -بكل تواضع- لوجه شعبنا النبيل لتاريخه وتقاليده الثورية، وللغد المشرق الذى ينتظره.

واننا لنعلم -بعد هذا كله- أنه اذا كانت المرحلة التى انقضت قد فرضت علينا عملا شاقا وتضحيات كبيرة، فان متطلبات مرحلة الانتقال تتطلب- كما أوضح ذلك الرئيس جمال عبد الناصر- مزيدا من العمل الشاق والجهد المضنى وشعورا بالمسئولية لايعلى عليه.

ثم نتوجه الى كل القوى المخلصة لقضية الاشتراكية، قائلين: ان الفهم الثورى للوحدة بين كل القوى الاشتراكية يبدأ من هذه الحقيقة، وهى أن هذه الوحدة لاتفترض التماثل التام والاتفاق المطلق بين القوى الاشتراكية فالاختلافات فى الفكر ومناهج العمل أمر طبيعى. واساس الوحدة المتين هو اعتراف كل قسم من أقسام الحركة الاشتراكية بثورية القسم الاخر وبجديته فى بناء الاشتراكية. وهذا هو المنطلق الاساسى لبناء وحدة كل القوى الاشتراكية.

ولما كانت الثورة تلاقى الصعوبات والعقبات فى طريقها، فان طريق الوحدة بين الاشتراكيين المصريين ملئ -بداهة- بالصعوبات والتعقيدات انه ليس طريقا مزينا بالأزهار والرياحين- ومن هنا فان هذه الوحدة تتطلب فى بنائها الصبر والمثابرة والعناد فى التغلب على كل ما يضعفها.

وأخيرا فنحن نعتقد ان أكبر خطر يهدد وحدة كل القوى الاشتراكية هو أن يلجأ الاشتراكيون الى ممارسة ضغوط لامبدئية على الشيوعيين، ضغوط تحركها رواسب معاداة الشيوعية- او أن يلجأ عدد منهم الى اثارة قضايا خلافية تتعلق بالماضى ولاينتج عن اثارتها سوى اضعاف وحدة الصف الثورى.

اننا نتوجه الى الرفاق الاشتراكيين قائلين: ان الشيوعين المصريين الذين عركتهم التجارب لايضعون عقبات فى طريق الوحدة فخذوا مسئولياتكم. ولكن لعل الاصح أ نقول فلنأخذ جميعا -كثوريين جادين- مسئولياتنا تجاه شعبنا وتجاه بلادنا.

عاشت وحدة كل القوى الاشتراكية

فى حزب اشتراكى طليعى ثورى واحد

يشق طريق التطور الاشتراكى

عاشت وحدة كل قوى التقدم

من أجل انزال الهزيمة التامة بقوى الاستعمار القديم والجديد

وبقوى الصهيونية والرجعية المحلية

عاش العمل الخلاق للشعب

من أجل انجاز الخطة الثانية للتنمية

من أجل اقامة الصناعات الثقيلة

عاش تضامن كل القوى الثورية فى الوطن العربى

من أجل وحدة عربية ديمقراطية ومتحررة

تمثل مصالح تحالف قوى الشعب العاملة

عاش التضامن مع كل القوى والحركات الثورية فى العالم :

مع البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى

مارس سنة ١٩٦٥

قرارات حل الحزب الشيوعى المصرى

فى الرابع عشر من مارس سنة١٩٦٥ اجتمع الكادر القيادى للحزب الشيوعى المصرى (حدتو)، ومُمثلو مناطقة المختلفة، وتم فى هذا الاجتماع الموسع الموافقة الإجماعية على القرار التالى:-

ان حزبنا الشيوعى، (حدتو) يعتز بنضاله المتواصل من اجل وحدة الطبقة العاملة ووحدة الشعب العامل ووحدة القوى الاشتراكية.

وفى سبتمبر ١٩٦٤ حدد التقرير السياسى الذى اقره الاجتماع الواسع لكادر الحزب بالاجماع إلاصوتين ان الشعار الرئيسى لعملنا «لنركز الجهود لخلق حزب واحد للثورة».

وفى تحديد مفهوم هذا الحزب الواحد يقول التقرير:-

«ان ذلك يقتضى ايقافا كاملا لسياسة معاداة الشيوعية وتصحيحا عاجلا لمظاهرها البارزة بالغاء العزل السياسى والاجتماعى (اى توفير العمل للجميع) والغاء المراقبة.

«ان حزبا واحدا للثورة فى ظل ايقاف سياسة معاداة الشيوعية يهتدى بالاشتراكية العلمية ويتبع مبادئ التنظيم الثورية التى تكفل وحدة الفكر (مع حق المناقشة) ووحدة الارادة والعمل والتى تنبذ بكل شدة اساليب التكتل والانقسام. هو الضمان الوحيد والاكيد لبناء الاشتراكية وحماية انتصارات الثورة»ص١٦.

«ان تأسيس هذا الحزب عملية نضالية».

«مثل هذا الحزب لن يولد مكتملا من اليوم الاول».

«انه يتطلب من المجموعة الاشتراكية ان تقهر بلا رحمة الاتجاهات المتسترة بشعارات محاربة الشيوعية.

«ان النضال لتأسيس الحزب الواحد يتطلب منا ادانة لا تساهل فيها للانقسامية اليسارية الصبيانية التى كانت بكل خطوطها السياسية وكل مواقفها التنظيمية مدمرة للحزب، وادانة الجمود العقائدى الذى يرفض الجديد فى الفكر والذى هو من الدعائم التى تقوم عليها الانعزالية اليسارية.

«ان حزبنا لايتخذ قرار بحل نفسه- ان حزبنا ينهى مرحلة ثورية كاملة من مراحل تنظيمه وهى مرحلة الوجود المستقل.

«ان مرحلة الحزب المستقل لايمكن ان تنتهى الا فى اطار الحزب الواحد للثورة الذى يضم كل الاشتراكيين الثوريين ويقدر نضالهم وتاريخهم. حزب قادر لاول مرة على استيعاب كل قوى الثورة فى داخله- حزب لايفرط فى الثروة النضالية التى يملكها كادر مدرب على قيادة الجماهير مسلح بالوعى مهيأ لنكران الذات مستعد للتضحية بالمصلحة الذاتية فى سبيل المصلحة العامة مستعد لمواصلة النضال فى كل الظروف، وكلما ساءت ظروف النضال كلما شحذ ذلك من قدراته الثورية».

هذه فقرات من التقرير السابق الذى اقره مؤتمر سبتمبر.

ومنذ مؤتمرنا السابق حققت الثورة بقيادة عبد الناصر انتصارات عديدة للشعب العامل وانتصارات فى مجالات الفكر والتنظيم، وأغنى جمال عبد الناصر فكر الثورة باضافات جديدة أبرزت دور الطبقة العاملة القيادى والاهمية الحيوية للتنظيم السياسى الحزبى ووحدة القوى الاشتراكية فى وجه التجمع الرجعى المسنود بالاستعمار والمتستر بالهجوم على الشيوعية.

وحقق حزبنا تقدما ليس قليلا فى خط الحزب الواحد، وتحققت فى هذا الاتجاه خطوات ملموسة كما لم يكف عن المطالبة المستمرة بقبول كل الاعضاء فى التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى. ورفع العزل السياسى.

ان ما تحقق حتى الان لايكفى اساسا لقيام الحزب الواحد بمفهومه الثورى الذى يستبعد معاداة الشيوعية، ويضم كل التيارات الثورية ولكن حزبنا كان يضع دائما وحدة القوى الاشتراكية فى حزب واحد للثورة فوق كل اعتبار.

ان حزبنا الذى كان فى طليعة النضال الوطنى والاجتماعى قبل الثورة وساهم فى قيامها ووقف معها منذ اليوم الاول والذى واصل مع الثورة معاركها ضد الاستعمار والعدوان والاستغلال ومؤامرات الرجعية، مطالب اليوم فى وجه الاخطار التى يحيط بها الاستعمار وصنيعته اسرائيل والرجعية العمالية والعربية يحيطون بها وطننا وثورتنا ويريدون أن يهددوا بها وحدتها الوطنية ووحدة حزبنا كذلك.

مطالب ان يبادر من جديد الى اتخاذ مواقف جديدة يؤكد بها وعيه وصلابته وقدرته على تحديد الاتجاه الثورى.

ان حزبنا وهو يعلم ان وجوده ونموه كانا دائما محكومين بخط الحزب الواحد للثورة ولمصلحة الحزب الواحد للثورة.

وان وجوده لاينتهى الا فى هذا الحزب الواحد.

ومع ان ذلك لم يتم كما كان يريد ويتطلع وبالقدر الذى ينهى وجوده المستقل. فانه يخطو من جانبه وبارادة كادره المجتمع فى هذا المؤتمر خطوة ثورية جديدة هى استمرار لكل مواقفه الثورية السابقة.

انه يقف مع الجديد الذى ينمو ويساهم بكل ايجابية خلاقة وبكل تضحية ثورية لكى يستكمل هذا الجديد نموه.

انه مع الحزب الواحد الذى يجسد فكر الثورة واهدافها وقواها ولهذا يقرر:-

(١) ان يقتصر التنظيم المستقل على المسئول السياسى الذى ينتخبه هذا الاجتماع تجسيدا لفكر حدتو عن الحزب الواحد وارادتها التى لم تتحقق بعد وهى ان يضم هذا الحزب كل اعضائها لكى يكون واحدا.

(٢) هذا المسئول يمثل ويعبر عن تيارنا الثورى ويواصل العمل مع كل القوى الاشتراكية للدفاع عن هذا القرار وتحقيق الحزب الواحد- واختيار هذا المسئول هو تعبير عن أنه من اخلص العناصر للثورة والوحدة وفكر الحزب الواحد بقيادة عبد الناصر.

(٣) ينتهى الالتزام الحزبى والعضوية بالنسبة لباقى اعضاء الحزب من وقت صدور هذا القرار.

(٤) ينتهى الحزب المستقل فى شكله الجديد بقرار من المسئول بتفويض من هذا الاجتماع.

(٥) يواصل جميع الاعضاء السابقين من تنظيم حدتو الذين انتهت عضويتهم بموجب هذا القرار مع زملائهم الاضاء السابقين الذين دخلوا التنظيم السياسى، مع كل القوى الاشتراكية المخلصة، يواصلون النضال لتحقيق الشكل السليم للحزب الواحد للثورة كما حدده التقرير السابق فى اجتماع سبتمبر.

(٦) على كل الزملاء الذين تنتهى عضويتهم ان ينفذوا هذا القرار ويلتزموا به على انه انطلاق لعملنا فى خدمة الثورة وبناء الاشتراكية، فالخطوة التى نخطوها ليست لتجريد الثورة من احد أسلحتها فى النضال ضد مؤامرات الاستعمار والرجعية بتوقف هؤلاء الزملاء عن العمل السياسى، بل أنها تزود هؤلاء الذين انتهت عضويتهم بمزيد من القدرة على الحركة والانطلاق فى خدمة الثورة وبناء الاشتراكية فى حدود الالتزام بفكرة الثورة وميثاقها والسعى للوجود فى تنظيمها السياسى.

(٧) ان مجموع تيار حدتو الثورى فى تاريخ بلادنا السياسى والنضالى سواء من دخل منه فى التنظيم السياسى للثورة أو من لايزال خارجها يعتز بمواقفه المتعددة والمتواصلة فى تحقيق وحدة الثوريين والانصهار مع الشعب ومع الثورة ويدين كل محاولات النيل من تاريخه وأفكاره، ولكنه يعتز بالذات بتقديره للدور الثورى الواعى للرئيس جمال عبد الناصر.

(٨) اننا كنا دائما ندين الانقسام والانقسامية واسلوب الكتل فى التنظيم، وان فكر الوحدة هو الذى يلهمنا الصواب. ولهذا ندين اى محاولات للانقسام فى المستقبل. كما نتعهد بأننا سنحارب الانقسام والكتل حتى فى التنظيم السياسى الواحد.

(٩) اننا نتخذ هذا القرار الاجماعى عشية انتخاب الرئيس واننا نحن المعزولين السياسيين نسجل احتجاجنا على استمرار العزل السياسى ونمارس حقنا الانتخابى ونعلن انتخابنا لجمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية وقائدا للثورة وحزبها السياسى الواحد المناضل. ونعتبر قرارنا هذا افضل مانقدمه له فى هذه المناسبة التاريخية.

ونعلن له اننا نقف معه بكل صلابة، مستعدين للتضحية بأرواحنا دائما فى الحرب الدائمة ضد الاستعمار والرجعية، بل اننا نعتبر الهجوم المركز على الشيوعية والذى تشترك فيه بعض الواجهات الاشتراكية هو محاولة مفضوحة للهجوم على الثورة وعلى قائدها. واننا نعتز بالوعى الثورى الذى يبرزه قائد الثورة فى مواجهته لهذه الحرب الرجعية وفى صموده لحلف الاستعمار والرجعية، وفى ايمانه العميق بالشعب وانتصار الاشتراكية.

١٩٦٥/٣/١٤ توقيعات

محمد كمال عبد الحليم - احمد القصير - محمد يونس - قدرى شعراوى - بولس لطف الله - عبد الجابر خلاف - حسين عبد ربه - احمد احمد سليم - محمد عباس فهمى - محمد على عامر - طاهر البدرى - سعد عبد اللطيف الساعى - حمزه

البسيونى –مبارك عبده فضل – فؤاد حبشى – عيد صالح مبروك – سيد يوسف – لطفى القصير – شحاته عبد الحليم – فاروق على ثابت – سعد محمد عبد اللطيف – على نجيب – بهيج نصار – محمد محمود مراد – عبد العزيز بيومى – محمود مرسى –سيف الدين صادق – احمد خضر – ابراهيم محمد عبد الحليم – احمد مصطفى

متغيبون ارسلوا موافقتهم :

خليل الآسى – فكرى الخولى – محمد خليل قاسم – سيد عوض – عبد المنعم العياشى – يوسف مصطفى – عبد السلام الخشان – محمد صدقى

وتطبيقا للبند الاول من القرار قرر المؤتمر بالاجماع انتخاب الزميل محمد كمال عبد الحليم مسئولا سياسيا. كما استنكر المؤتمر مقالا كتبه احمد حمروش تحت عنوان «كلمات لاتنقصها الصراحة» بالعدد الصادر فى اول مارس من مجلة روز اليوسف.

وكلف المؤتمر المسئول السياسى.

ثم أعلن المسئول المنتخب للمجتمعين:

انه يبادر ويقرر فى نفس الاجتماع مستوحيا ارادة الحزب والكادر وثقتهم التى وضعوها فيه وتفويضهم له.

«انهاء الشكل الجديد للحزب المستقل».

مؤكدا ان هذا القرار الاول والاخير والوحيد الذى يأخذه على مسئوليته تطبيقا للبند الرابع من قرار المؤتمر – يعجل بوحدة القوى الثورية، ويتضمن التمسك والاستمرار فى المواقف المبادرة والواعية التى تميزت بها حدتو طوال نضالها وآخرها تقرير مؤتمر سبمبر وبيان مؤتمر مارس. ويتضمن فى نفس الانهاء ابتداء مرحلة ثورية جديدة.

فالجديد يبدأ وهو موصول بالمواقف الثورية السابقة. والحزب الواحد للثورة الذى نناضل جميعا من اجله هو البديل الوحيد الشرعى والثورى لحزبنا حدتو.

هذا من الناحية النظرية الثورية.

وفى التطبيق والواقع الثورى فان حزب الثورة الواحد هو الذى يقوده القائد الوطنى والبطل الاشتراكى الثورى جمال عبد الناصر.

لقد حقق هذا الشكل الاخير لحزبنا المستقل هدفه فى نفس الاجتماع بتوحيد حزبنا فى موقف ثورى واحد تحقق بالاجماع – وانى بانهائه اضع نفسى واحدا منكم واحدا من جنود الحزب الواحد للثورة.

ان جميع كوادر الحزب الشيوعى حدتو وجميع اعضائه يشتركون تاريخيا فى تقدير تاريخها وكفاحها واستنكار كل محاولات النيل منها وهجوم الرجعية على الثورة باسم معاداة الشيوعية، ويلتزمون بهذا القرار الاخير.

انهم ينهون حزبهم الشيوعى المستقل ويواصلون عقيدتهم وتاريخهم ويضاعفون نضالهم فى التزام جديد امام الشعب والثورة وقائد الثورة جمال عبد الناصر.

تعليق رسمى حول حل الحزب الشيوعى

الاتحاد الاشتراكى العربى
الامانة العامة للرقابة والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

القيد :
التاريخ :

تحليل البيان الأخير للحزب الشيوعى
المصـــــرى

١- أصدر الحزب الشيوعى المصرى بيانا فى أواخر مارس ١٩٦٥ أشارت اليه بعض الصحف اليومية والاسبوعية (الاهرام وروزاليوسف) كما أشارت الى بيان مماثل لجماعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، مصورة للقراء أن هذين التنظيمين الشيوعيين السريين قد اتخذا قرارا بوقف نشاطهما والعمل تحت لواء التنظيم السياسى الجديد للاتحاد الاشتراكى العربى بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر. وهو التنظيم الذى يطلق عليه أحيانا الحزب الاشتراكى ويرى الشيوعيون أنه يجب ان يضم فى صفوفه جميع القوى الاشتراكية بما فيها التنظيمات الشيوعية المنحلة..

وكان يمكن أن يمر هذا الحديث فى هدوء وبدون اكتراث من جانب الرأى العام، لولا أن بعض العناصر الشيوعية استغلت نقط ارتكازها فى بعض الصحف لتوجيه الاهتمام اليه كنوع من لفت النظر الى انفسهم وخلع أهمية مفتعلة على تنظيماتهم، التى لم تكن فى يوم من الايام معترفا بها من الحكومة، كما لم تكن موضع احترام أو اعتراف الدوائر الشيوعية الدولية..

٢- وبتحليل بيان الحزب الشيوعى المصرى يتضح لنا بجلاء:

أ- أن الحزب لم يوقف نشاطه او يعلن حله رسميا، ولكنه يقف عند حد إعلان إنهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب. وهذا الإنهاء جاء مقترنا بتحفظات بعضها صريح وبعضها غير واضح..

ب- أن الشيوعيين رغم هذا الإنهاء الشكلى مازالوا يحتفظون بكيانهم الذاتى حيث يصر البيان فى أكثر من موضع على أن يصفهم بالماركسيين. كما يؤكد فى صفحة (٨) «تمسكهم الواعى بالمنهج الماركسى اللينينى فى فهم روح العصر والسمة الاساسية التى تميزه»..

جـ - ان التمسك بالمنهج الماركسى اللينينى يعنى فى صراحة ان الشيوعيين المصريين مازالوا يعتبرون «الماركسية» اساسهم العقائدى او النظرى الوحيد. ولهذا يحاولون تفسير اصطلاح «الاشتراكية العلمية» الذى جاء فى الميثاق الوطنى على انه يعنى الماركسية ويدعون الحزب الثورى الواحد كما جاء فى صفحة(١٢) من البيان الى ان يستلهم «ايديولوجية الاشتراكية العلمية» اى الماركسية بعبارة اخرى. وذلك لان كارل ماركس لم يعترف بالفكر الاشتراكى قبله واتهمه بالعاطفية والمثالية والافتقار الى المنهج العلمى والثوريه. ولهذا يحرص الماركسيون على تسمية اشتراكيتهم «بالاشتراكية العلمية» تمييزا لها عن أية مدارس اشتراكية اخرى.

د- ظهر هذا التمسك بالماركسية فى المتاهات الجدلية التى اثارها الشيوعيون المصريون حول اصطلاحات «الاشتراكية العربيه» والتطبيق العربى للاشتراكية و التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة وهم يظنون ان اصطلاح «التطبيق العربى للاشتراكية» الذى استخدمه البيان كفيل بقطع الاصول الفكرية للتجربة الاشتراكية العربية عن جذورها التاريخية النابعة عن التراث العربى، ويجعل نقطة بداية هذه الاصول من الماركسية.

هـ- اعترف البيان صراحة (فى صفحة٥) بان الشيوعيين يختلفون فى بعض القضايا الفكرية مع الميثاق. وهذا طبعا فيما يتعلق بالنواحى التى لايرونها متفقة مع الماركسية اللينينية.

و- اعترف البيان صراحة (فى صفحة ٥ ايضا) بالخلاف العميق بين الشيوعيين والاشتراكيين، قائلا: ولقد توجد، ولسوف توجد بالفعل ولامد طويل نسبيا خلافات فكرية عميقة بين الشيوعيين وبين القوى الاشتراكية الاخرى، خلافات حول المناهج اللازمة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية.

ز- النتيجة الطبيعية والمنطقية لإبراز الشيوعيين لهذا الخلاف بينهم وبين الميثاق الوطنى من جهة وبينهم وبين القوى الاشتراكية من جهة اخرى هى احتفاظهم بالمنهج الماركسى اللينينى ودخولهم الحزب الاشتراكى الواحد على هذا الاساس، مع الإبقاء على كيانهم الذاتى بداخله. أى انهم يفكرون فى اتخاذه نقطة ارتكاز لاستمرار النشاط والدعوة الى الماركسية وذلك بدليل ماجاء فى صفحة(٥)..«**وانطلاقا من وجود ماركسيين غير منظمين يلتفون هم ايضا حول قيادة عهد الناصر**». ومعنى هذا بصريح اللفظ انهم يفكرون فى الافادة من امكانيات الاتحاد الاشتراكى العربى والتنظيم السياسى الجديد، وفوق هذا وذاك من شخصية جمال عبد الناصر العظيمه، فى تثبيت أقدامهم ونشر نفوذهم وزيادة فاعلية حركتهم. وهذا اللون من التفكير او التدبير يماثل تصرف البعثيين فى سوريا فى عهد الوحدة.

ح- مما يدل على هذا التدبير ايضا ماجاء فى البيان من ان الحزب لم يكن ليقدم على انهاء شكله التنظيمى المستقل الا تحت ضغط حيث جاء فى صفحة(٧) من البيان ان هذا الاجراء جاء نتيجة لضغط الاشتراكيين كشرط اساسى للتعاون، ولم يأت من جانب الشيوعيين. انفسهم. «**وغير ان بعض القوى الاشتراكية الاخرى اصرت على الانهاء » الفورى لوجود الحزب الشيوعى المصرى كشرط مسبق لاى تقدم فى طريق الوحدة**».

ط- لاينى الشيوعيون المصريون عن الضجة بالشكوى من حملات الاشتراكيين عليهم وتشكيكهم فى نواياهم. وهذه ضجة مفتعلة، حيث لم يحدث قط ان هاجمهم الاشتراكيون فى الصحف او حتى فى المجالس الخاصة. ولكنه نوع مكشوف من التكتيك لتبرير حملاتهم الخبيثة على الاشتراكيين. وقد اعترفوا فى بيانهم بانهم لم يرتبطوا طوال كفاحهم ارتباطا عميقا وعضويا بالجماهير الواسعة. كما اعترفوا « بالعزلة النسبية خصوصا عن اعرض اقسامها وهم الفلاحون». ونوهوا فى الصفحة ١١ من البيان بافتقار تنظيماتهم الى القيادات الشعبية النابعة من العمال والفلاحين.

ك- ان مايزعمه الشيوعيون من الدعوة الى عدم تكوين شكل وتكتلات داخل الحزب الواحد (ص١٢من البيان) ان دل على شئ فانما يدل على انهم هم انفسهم الذين يدبرون تكوين مثل هذه الشلل والتكتلات للسيطرة على الحزب من الداخل. وما هذه الدعوة الخبيثة الا وسيلة مكشوفة لتخدير العناصر الاشتراكية المخلصة للثورة والميثاق، والاستعداد للانقلاب ضدها. ومما يدل على تكتلهم وتدبيرهم المفضوح للسيطرة على الحزب الاشتراكى الواحد من الداخل تأكيدهم فى البيان ان «انهاء الشكل التنظيمى للحزب لايعنى التقاعد او السلبية أو هجران النشاط السياسى فى البلاد » (صفحة١٤ من البيان). وهم الان يحاولون تكوين نقط ارتكاز داخل التنظيم السياسى ورؤوس جسور فى القواعد الجماهيرية ومن قبيل ذلك الاقتراح الساذج البرئ بتكوين قيادة عمالية رابعة باسم لجان الانتاج بمناسبة شهر الانتاج. والعجيب حقا ان يحاول الشيوعيون بمنطقهم الخاص عزل العناصر الاشتراكية المخلصة وتجميد نشاطها واضعاف مقاومتها لمخططهم الخبيث، عن طريق التباكى والدعوة الى المهادنة ونسيان الماضى. وفى هذا المعنى يقول البيان «واخيرا فنحن نعتقد ان اكبر خطر يهدد وحدة كل القوى الاشتراكية هو أن يلجأ الاشتراكيون الى ممارسة ضغوط كلها رواسب معاداة الشيوعية، او ان يلجأ عدد منهم الى اثارة قضايا خلافية تتعلق بالماضى ولاينتج عن اثارتها سوى اضعاف وحدة الصف الثورى.. (ص١٤ من البيان).

وعى دروس الماضى لايعنى النسيان والصفح

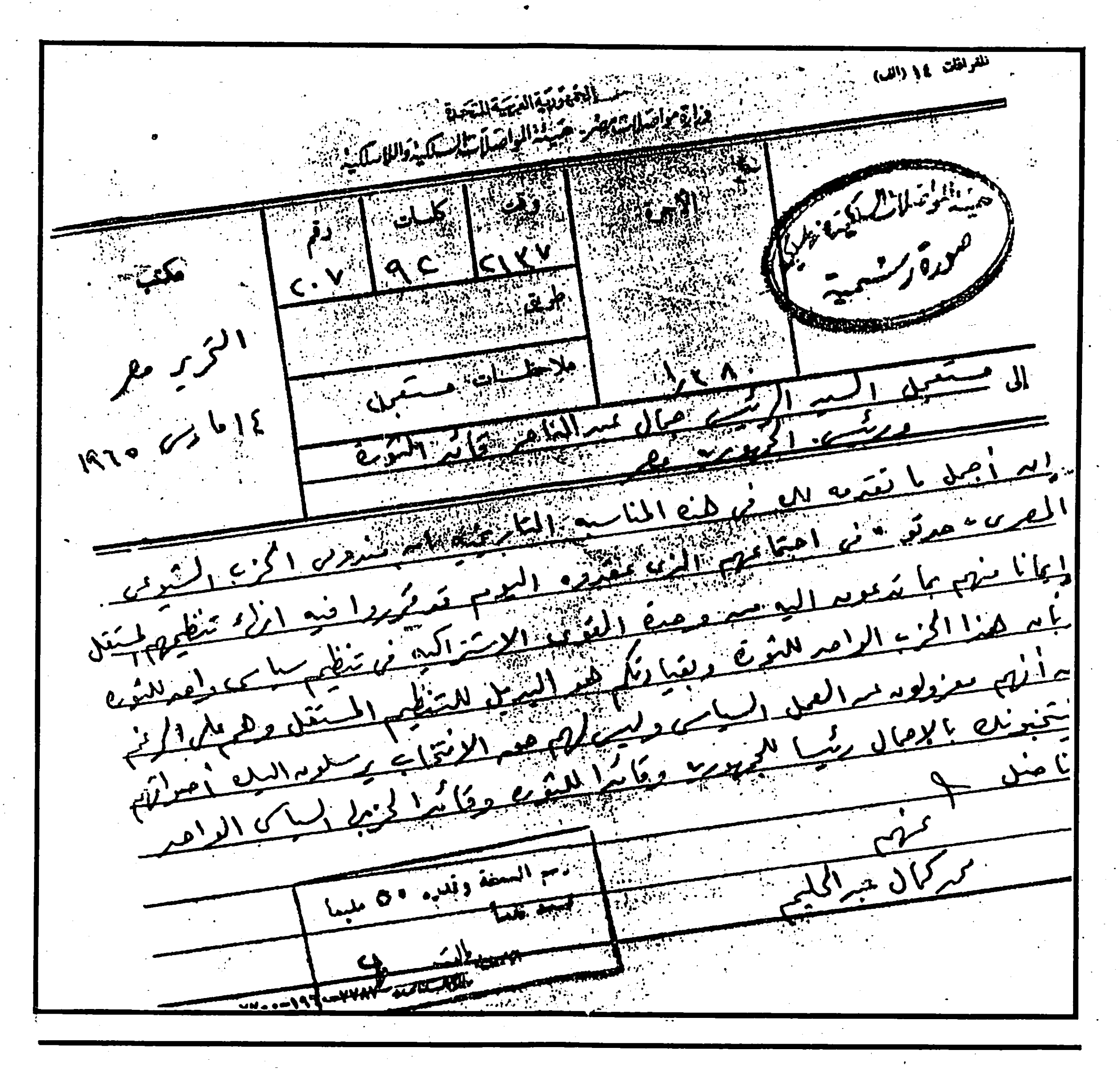
٣- يشعر الشيوعيون فى بيانهم بالحرج والضعف بالنسبة لاخطائهم الكثيرة وماضيهم المشين الذى لا يخلو من غدر وخيانات .. ولهذا يلحون فى الدعوة الى نسيان الماضى ويهددون بان اثارة قضايا الامس الخلافية من شأنها ان تقضى على وحدة الصف الاشتراكى او الثورى. هذا فى الوقت الذى يظهر فيه الاشتراكيون المخلصون الكثير من الحلم وسعة الصدر ويترفعون عن المهاترة، ويتجنبون الاصطدامات الفكرية العنيفة التى قد يؤولها الشيوعيون المحليون على انها صدام مع «اسرة البلدان الاشتراكية» التى يدعو بيانهم الى توثيق التعاون معها دون ان يفصح الى اى مدى، ودون تمسك جدى بمبدأ الحياد وعدم الانحياز. هذا المبدأ الذى حاربه الشيوعيون المصريون يوما، كما حاربوا سياسة التعايش السلمى التى انتهجها الرئيس اليوغوسلافى تيتو واحدثت تصدعا فى جبهة الدول الاشتراكية لبعض الوقت.

٤- لايعترف الشيوعيون بالإنجازات الاشتراكية لثورة٢٣ يوليو١٩٥٢ قبل مرحلة التحول، بل وبعدها. حيث جاء فى صفحة؟ من بيان الحزب الشيوعى المصرى «ان ما تحقق حتى الان على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية قد آذن ببدء مرحلة جديدة من مراحل الثورة المصرية وهى مرحلة التحام النضال الوطنى التحررى بالنضال الاجتماعى لكأن هذا الالتحام لم يسبق ان تحقق بالفعل بقيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ وبدا واضحا كل الوضوح فى المبادئ الستة للثورة التى ابرزت بلا شك المضمون الاجتماعى او الاشتراكى للتحرر الوطنى. كما بدا ذلك واضحا ايضا فى خطب الرئيس جمال عبد الناصر فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ التى تحدث فيها باستمرار عن الثورة الاجتماعية واهميتها بعد انتصار الثورة الوطنية بتحقيق الجلاء وقهر العدوان الثلاثى الغاشم

عام١٩٥٦. ومن قبيل ذلك ايضا تجاهل البيان لحقيقة الجمع بين الحريات السياسية والحريات الاقتصادية والاجتماعية فى دستور١٦يناير١٩٥٦.

٥- وعلينا ان نعرف جيدا من هم هؤلاء الذين يريدون ان نفسح لهم مكانا عريضا فى صفوفنا باسم وحدة الصف الاشتراكى. كما يجب علينا من جهة اخرى ان نناقش مايزعمه بيان الحزب الشيوعى من انجازات وانتصارات وتضحيات ليبرر استحقاقه لهذا المكان العريض، مكان الصدارة عن جدارة واستحقاق.؟

لقد تحدث البيان عن دور اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام١٩٤٦ محاولا أن ينسب فضلها الى الشيوعيين وحدهم، مع انها كانت تضم الاشتراكيين والجناح اليسارى او التقدمى من شباب الوفد. ولم يذكر البيان شيئا عن حركة١٩٣٥ وحاول التمسح فى حركة الحزب الاشتراكى (ثم الشيوعى) المصرى من عام١٩٢١ الى ١٩٢٤ مع ان هناك انقطاعا ثابتا بين هذه الحركة وأية محاولات تالية لها بما فيها حركة اصدار «روح العصر» التى قام بها حسنى العرابى وعبد الفتاح القاضى عام١٩٣٠ ومما هو جدير بالذكر ان الشيوعيين المصريين كانوا دائما يحملون على تلك الحركة ويتهمون محمود حسنى العرابى بانه نازى.



للمرفقات ١٤ (الف)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة مواصلات مصر - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
صورة رسمية

رقم	كلمات	وقت
٢٠٧	٩٢	٢١٢٧

ملاحظات: مستعجل

مكتب: التحرير مصر ١٤ مارس ١٩٦٥

الى مستعجل السيد الرئيس جمال عبد الناصر قائد الثورة ورئيس الجمهورية مصر

ان أجمل ما نقدمه لك فى هذه المناسبة التاريخية باسم شيوعيى الحزب الشيوعى المصرى حدتو فى اجتماعهم الذى يعقدونه اليوم قد قرروا فيه ازاء تنظيمهم المستقل ايمانا منهم بما يدعون اليه من وحدة القوى الاشتراكية فى تنظيم سياسى واحد للثورة بأن هذا الحزب الواحد للثورة وبقيادتكم هو البديل للتنظيم المستقل وهم على الرغم من أنهم معزولون من العمل السياسى وليس لهم حق الانتخاب يتنبئونك بالإجماع رئيسا للجمهورية وقائدا للثورة وقائدا للحزب السياسى الواحد

عنهم
محمد كمال عبد الحليم

رسم الصفحة وقدره ٥٠ مليما



المائدة المستديرة

مستقبل الاشتراكية فى مصر

[فى إطار الأوضاع العربية والعالمية الراهنة]

مستقبل الاشتراكية فى مصر

[فى إطار الأوضاع العربية والعالمية الراهنة]

انعقدت المائدة المستديرة فى مقر دار الثقافة الجديده، واستغرقت جلستين.

وقد شارك فى الجلستين أو فى واحدة منهما الاساتذه الآتيه اسماؤهم.

د. ابراهيم سعد الدين

أ. أحمد نبيل الهلالى

أ. بشير السباعى

أ. جمال الشرقاوى

أ. حلمى شعراوى

أ. رحمة رفعت فتح الله

د. رفعت السعيد

أ. صلاح عدلى

د. عبد العظيم أنيس

أ. عصام فوزى

د. فوزى منصور

أ. لطفى الخولى

أ. ماجدة رفاعه

أ. محمد يوسف الجندى

أ. محمود أمين العالم

مستقبل الاشتراكية فى مصر

[فى إطار الأوضاع العربية والعالمية الراهنة]

ورقــة نقـاش

قد يبدو غريبا ان نلتقى لنطرح للنقاش هذا الموضوع الذى يرى الكثيرون أن الشروط العالمية والعربية والمصرية شروط معاكسة لطرحه فى هذه المرحلة التاريخية على الأقل. فالانهيارات فى العالم الاشتراكى والإنتصارات التى تحققها الرأسمالية على الصعيد العالمى، قد جعلت الكثير من الاشتراكيين يراجعون أنفسهم، بل أخذت هذه المراجعة أشكالا شتى بدءا من إعادة النظر فى المبادئ الأساسية الى الدعوة الى التخلص دفعة واحدة من الفكر الاشتراكى نفسه والتبرؤ منه.

ورغم ذلك فإن مانطرحه من قضايا للنقاش يتعلق بمستقبل وطننا المصرى ومشكلاته، بقدر مايتعلق بقضية الاشتراكية فمما لاشك فيه أن النظام الاقتصادى - الاجتماعى- السياسى المصرى قد دخل أزمة عميقة، واتخذت الصراعات الاجتماعية فيه أشكالا جديدة متفاقمة فالتحولات تجرى على قدم وساق فى مصر تحت رعاية صندوق النقد الدولى لتفكيك وتصفية كل منجزات المرحلة الناصرية وتعميق تبعيتنا للنظام الرأسمالى العالمى بما يكرس ويضاعف من تخلفنا. ويتم هذا فى سياق دولى واقليمى معقد. فالحلفاء السابقون لنا فى المنظومة الاشتراكية يتراجعون بانهيار النظم الاشتراكية وتفكك هذه المنظومة. والولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها على العالم بعد ان استفردت بالنظام الدولى. والعالم العربى منقسم على ذاته وخاصة بعد حرب الخليج، ويزداد تبعية للرأسمالية العالمية وللرأسماليه الامريكية بوجه خاص، واسرائيل يزداد ميزان القوى العسكرية ميلا لصالحها. وتواصل عدوانيتها وتتضاعف نزعتها للهيمنه والتوسع على حساب الأراضى العربية والفلسطينية. ولهذا يبدو غريبا حقا، فى إطار هذه الظروف العالمية والعربية والمصرية المتردية أن نلتقى لنتحاور حول مستقبل الاشتراكية فى مصر. على أن الاشد غرابة هو ألا يتنادى الاشتراكيون على اختلاف اجتهاداتهم فى إطار هذه الظروف للتحاور حول مستقبل مصر عامة ومستقبل الاشتراكية فى مصر على وجه التحديد، وإلا كان معنى ذلك أنهم يتخلون عن كل نضالاتهم وإنتماءاتهم الفكرية، بل يتخلون عن وطنيتهم نفسها. والواقع أن الاشتراكية ليست نبتا غريبا عن تراثنا وثقافتنا وواقعنا وتاريخنا الوطنى والاجتماعى. فلقد تزامل النضال الوطنى مع الدعوة الى الاشتراكية فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر، وارتبط الصراع الوطنى التحريرى بالصراع الاجتماعى الطبقى ارتباطا وثيقا فى اشكال عملية أو تعابير ثقافية فكرية وسياسية. فمنذ البداية أخذت الاشتراكية أكثر من توجه فكرى فارتبطت بالاسلام حينا، وبالقومية العربية حينا آخر، وبالرؤية العلمية الأممية حينا ثالثا. ولكنها كانت دائما - رغم اختلاف هذه التوجهات- بعدا أساسيا من أبعاد النضال الوطنى والتحريرى، عبرت عنه الاضرابات العمالية فى نهاية القرن التاسع عشر وطوال سنوات العشرين من القرن العشرين، والتى توجت بإنشاء أول اتحاد عام للعمال المصريين عام١٩٢١، كما برزت فى البرامج الاجتماعية للحزب الوطنى والحزب الديوقراطى ثم أخيرا فى الحزب الاشتراكى فالحزب الشيوعى المصرى عام١٩٢٢.ولقد عبرت عن ذلك مختلف الكتابات المبكرة التى نجد آثارها الأولى فى مجلة المقتطف ثم فى كتابات شبلى شميل وفرح انطون وسلامه موسى والمنصورى ونقولا حداد وغيرهم. وبرغم تنوع الأسس الفكريه لبرامج هذه الحركات النقابية والحزبية، والكتابات النظرية المبكرة من تأثر بالفكر الهيجلى أو الفابى أو الماركسى، فإننا نجد فيها كذلك محاولات عديدة لاكتشاف الجذور القديمة للفكر الاشتراكى فى تراثنا وتاريخنا العربى الاسلامى القديم.

خلاصة الأمر أن الاشتراكية كانت جزءا من فكرنا قبل أن يقوّم نموذجها الأول فى الاتحاد السوفيتى عام١٩١٧. وبرغم أن الجناح الماركسى من الحركة الاشتراكية المصرية لم يتح له فى أى مرحلة من مراحل التاريخ المصرى الحديث أن يشارك فى السلطة السياسية إلا أن فكره الاشتراكى العلمى والنضالات التى خاضها الشيوعيون المصريون منذ عام١٩٢١ حتى اليوم قد لعبت دورا فى تعميق النضال والفكر فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية. وكان لها تأثيرها الفعال فى كثير من

اللحظات البارزة فى تاريخنا الحديث، بل وفى كثير من الحركات السياسية والفكرية المختلفة والمتعارضة معها. ولقد كان للحركة الاشتراكية المصرية باجتهاداتها المختلفة خصوصيتها وملامحها الذاتية المتميزة التى عرضت الصفحات السابقة لهذا العدد من قضايا فكرية لبعض جوانبها، دون أن ننكر أنها تورطت فى الوقت نفسه فى كثير من الأخطاء والسلبيات.ولهذا فاذا كان النموذج الاشتراكى السوفيتى قد فشل وانهار، فليس معنى هذا انهيار الفكر الاشتراكى نفسه، الذى يعبر بمنهجه العلمى الجدلى ورؤيته الموضوعية المتجددة بتجدد الخبرات الانسانية عن الحلم الانسانى النبيل بانهاء استغلال الانسان لأخيه الإنسان وبداية التاريخ الحقيقى للحرية الإنسانية، والذى له خصوصيته التى تختلف وتتنوع باختلاف وتنوع الأوضاع القومية دون أن يخل هذا برؤيته الكلية العامة.

على أن هذا الانهيار للنموذج الاشتراكى لايعنى كذلك الانتصار النهائى للنظام الرأسمالى العالمى. فما يزال هذا النظام رغم تجدده بالاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، يعانى من العديد من الازمات فى قلب نظامه، ويواصل قمعه وقهره واستغلاله لشعوب العالم الثالث بل لشعوبه نفسها وان اختلفت أساليبه ومايزال هذا النظام يشكل خطرا على الحضارة وذلك سواء بما يشكله نمطه الاستهلاكى والإنتاجى السائد من تهديد للبيئة الطبيعية أو بمواصلته انتاج أسلحة الدمار الشامل أو مابين تكتلاته الاقليمية فى أوربا وأمريكا والشرق الاقصى من صراعات قد تفضى الى تناحرات مدمرة ولكن هل نستطيع الجزم بأن النظام الرأسمالى العالمى والرأسمالية الأمريكية بوجه خاص قد انفرد أخيرا بالهيمنه العالمية بعد انهيار وتفكك المنظومة الاشتراكية وأن هذه الهيمنه قد استقرت استقرارا تاريخيا نهائيا أم أنه رغم سعى الولايات المتحده الامريكية لتنميط العالم تنميطا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا وثقافيا لخدمة مصالحها، فإننا مانزال نعيش مرحلة انتقالية تشهد بدايه تحولات تاريخيه كبرى لم تتحدد ملامحها بعد، وانه ماتزال تتمخض فيها تفجرات ذات تجليات قومية ودينية وطبقية ومصلحية وفكرية، كما تحتدم داخلها تحركات جماهيرية تتطلع الى سيادة الديمقراطية وحقوق الانسان والسلام والأمن فى العالم، فضلا عن احتمالات صراعات جديدة بين كتله الرأسماليه الكبرى كما سبق أن أشرنا؟ أو بتساؤل آخر أكثر تحديدا: هل انتهى نهائيا الصراع والتناقض الرئيسى بين الشرق والغرب بالمعنى الايديولوجى القديم، أى بين الاشتراكية والرأسمالية، وانتقل الى صراع وتناقض بين الشمال الرأسمالى المتقدم والجنوب المتخلف التابع. أم أننا أصبحنا نعيش عالما واحدا نتيجة للعديد من المنجزات العلمية والتكنولوجية فضلا عن الأخطار البيئية والصحية والنووية التى أخذت تهدد الحضارة الانسانية كلها بالاندثار، هذا الى جانب الطابع العالمى للشركات والمشروعات الرأسمالية المتعدية القومية، التى أخذت تسود وتسيطر على الاقتصاد العالمى الراهن، وتزيل مختلف الحواجز والحدود والخصوصيات القومية والثقافية والاجتماعية تحقيقا وتكريسا لهيمنتها. على أنه داخل هذا العالم الواحد، وبرغم هذه الهيمنة الرأسمالية الامريكية العالمية بوجه خاص فانه عالم مايزال يحتدم بالصراعات والنزاعات القومية والطبقية والمصلحية المختلفة، فضلا عن استمرار التناقضات والصراعات بين الشرق والغرب بالمعنى الايديولوجى، وتفاقم هذه التناقضات والصراعات بين الشمال الرأسمالى والجنوب التابع لها. أى أنه عالم واحد توحده مساحات ماتزال شاسعه من الخلافات والتناقضات المختلفة التى لاتتمثل فحسب فى التناقض بين الشمال والجنوب؟

إن القول بأننا نعيش نظاما عالميا جديدا قد استقرت فيه الهيمنه نهائيا للنظام الرأسمالى العالمى قد يتضمن القول بأنه ليس أمام مختلف بلدان العالم وشعوبه وبخاصة بلدان العالم الثالث وشعوبه إلا الاندماج فى هذا النظام العالمى الجديد والرضوخ التابع نهائيا له، ومحاولة الحصول على اكبر قدر ممكن من فتاته بتحسين شروط التبعية له.

أما القول باستقطاب العالم نهائيا بين شمال وجنوب فقد يتضمن رؤية ثنائية تبسيطية تقليصية رغم ماتمثله من جوانب كثيرة من الواقعية والصدق الموضوعى.

فهل نستطيع القول بأن صورة العالم الواحد الذى توحده مساحه تعبر عما هو انسانى مشترك وان احتدمت داخله العديد من الصراعات والتناقضات القومية والمصلحية المختلفة، رغم الهيمنة الامريكية، هى أقرب الى صورة الواقع الراهن لعصرنا وأن هذه الصورة لم تستقر بل تعد مرحلة انتقالية صراعية سوف تفضى الى مرحلة أخرى لم تتحدد معالمها بعد؟

فاذا صح هذا فما هو التناقض الرئيسى فى عالم اليوم، وماهو موقفنا إزاء هذه الصورة الراهنه للعالم، بما يتيح لنا الخروج بوطننا المصرى من وهدة تخلفه وتبعيته الى آفاق التحرر والتقدم؟ على أن مصر ليست وطنا منفردا فى العالم بل هى جزء من أمة عربية أكبر. لكن هذه الأمة العربية كما سبق أن ذكرنا اصبحت، وخاصة بعد حرب الخليج، يسودها التفكك والتشتت وانعدام الثقة، لابين حكوماتها العربية فحسب، بل بين شعوبها ومثقفيها كذلك. بل تتجه بعض البلاد العربية الخليجية خاصة الى التخلى عن مفهوم الوحدة العربية، ولاتتمسك به الا شكليا كما تتجه الى الارتماء نهائيا فى أحضان الرأسمالية الامريكية طلبا للحماية السياسية والعسكرية واندماجا مصلحيا تابعا فيها. لقد أسهمت نتائج حرب الخليج ومواقف هذه البلاد العربية الخليجية الى تعميق ودعم الهيمنه

الامريكية لافى المنطقة العربية وحدها بل فى العالم أجمع بفضل السيطرة على النفط الخليجى أما البلاد العربية المغاربية فقد أصبحت تفضل الارتباط والتعامل مع أوروبا الموحدة أكثر من الارتباط بالوحدة القومية العربية بمفهومها التقليدى. هذا فى الوقت الذى يتعاظم فيه النفوذ الجماهيرى والفكرى للحركات الأصولية فى أكثر من بلد عربى، كرد فعل لهزيمة المشروع القومى، وتفاقم مظاهر التحديث السطحى الغربى والبذخ الاستهلاكى وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الشعبية العاملة والصغيرة والمتوسطة الى جانب ازدياد مظاهر التبعية للرأسمالية العالمية والامريكية خاصة، وتغيير ميزان القوى العسكرية والسكانية لمصلحة اسرائيل كثمرة لحرب الخليج، والتهجير المستمر لليهود السوفيييت والقمع البشع للانتفاضة الفلسطينية فضلا عن اتجاه بعض البلاد العربية الى الغاء مقاطعة اسرائيل تمهيدا للصلح معها والتنازل عن العديد من الثوابت القومية التى ناضلت القوى العربية والشعب الفلسطينى من أجلها طوال السنوات الماضية هذا فضلا عن تشتت القوى القومية واليسارية وشرذمتها وضعفها سواء داخل كل بلد عربى أو على المستوى القومى العام.

هذه باختصار شديد الصورة الراهنة للعالم العربى وهى صورة تجعل من الوحدة العربية هدفا استراتيجيا بعيد المنال، بل تجعل من العلاقات العربية السياسية والاقتصادية خاصة على درجة كبيرة من الهشاشة والسطحية فهل يمكن لمصر أن تواصل وحدها طريق الخروج من تخلفها وتبعيتها متخلية عن الدعوة العربية والعمل من أجل الوحدة العربية على الأقل فى المرحلة الحالية. أم أنه لاسبيل لمصر أن تواصل تنميتها المتحررة المتقدمة حتى فى هذه الظروف فى عزلة عن بقية البلاد العربية وخاصة فى هذا العالم المعاصر الذى أخذ يتشكل فى تكتلات إقليمية يستقوى بها فى مواجهة بعضها البعض؟

وإذا كان الأمر كذلك فكيف السبيل الى العمل على تحقيق تنمية حقيقية عميقة مشتركة بين البلاد العربية أو بين مجموعة أساسية منها فى ظل هذه الصورة العربية المتردية من التمزق والتشتت الحكومى والشعبى واستشراء التبعية للرأسمالية العالمية والسيطرة الأمريكية خاصه على منابع النفط الخليجى وتغيير علاقات القوى العسكرية لمصلحة اسرائيل؟

ما السبيل للخروج من التبعية للرأسمالية العالمية فى اطار هذه المرحلة الانتقالية من العالم التى تهيمن عليها الرأسمالية العالمية وخاصة الأمريكية وما السبيل الى تنمية قومية تقدمية شاملة فى اطار هذا الوضع الممزق المشتت للعالم العربى؟

ولعل هذه الصورة القاتمة هى التى تدفع بعض القوى الرأسمالية ذات التوجهات الوطنية، بل تدفع بعض السياسيين الوطنيين والتقدميين أنفسهم الى الاحباط واليأس، فلا يجدون مخرجا الا بالاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، ومحاولة تحسين شروط التبعية فى ظل هذه الاندماج أملا فى أن يتمكنوا من توسيع هامش العمل والاستثمار فى اطار التبعية ذاتها التى يطلقون عليها اسم التحالف الدولى أو النظام العالمى الجديد أو غير ذلك من أسماء.

على أن تجربة النمور الاسيوية الأربعة لاتتكرر فى عالمنا العربى، فضلا عن أن مظهر الاستقلال فى التجربة الرأسمالية لهذه النمور الأربعة كان مظهرا سطحيا فالحقيقة أنهم ركائز اقتصادية للشركات العالمية المتعدية القومية.

ولسنا نعتقد من ناحية أخرى أن الحركات الاسلامية الأصولية تمتلك إجابات مختلفة، بل لعلها بإيديولوجيتها التسلطية التعصبية اللاعقلانية تفضى الى المزيد من التخلف الاجتماعى وبالتالى الى المزيد من التبعية. فهذه الحركات لاتقدم بديلا تنمويا مختلفا فى جوهره عن البديل الرأسمالى. والأمثلة صارخة فى الأنظمة الاسلامية فى ايران والباكستان والسودان وتركيا. فهل نمتلك نحن إجابات مختلفة. نعم. ولكنها ماتزال إجابات يغلب عليها الطابع التجريدى العام. اننا نرفض التنمية الرأسمالية. لارفضا متعصبا، وإنما لاستحالة أن تكون هذه التنمية وحدها سبيلا للتحرر من التبعية للرأسمالية العالمية، أو سبيلا للتخلص من التخلف ونرى أن الاشتراكية هى الحل. ولكن كيف؟ الطريق طويل وشاق ومتعدد المراحل. إننا فى البداية لانرفض فى مثل بلادنا المتخلفة تنمية قوى الانتاج الرأسمالى عامة فى بلادنا، فلاسبيل الى تنمية اقتصادية بغير تطوير القوى الانتاجية الانسانية والعملية والعلمية والتكنولوجية والإدارية عامة على أن يتم هذا للمصلحة المجتمعية عامه مع الحرص على توزيع فوائض الانتاج توزيعا عادلا لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير. وهذا يفترض بالضرورة أن تقبض الجماهير المنظمة على ناصية السلطة على نحو ديموقراطى يتيح لها المشاركة الفاعلة فى التخطيط والتنفيذ والرقابة بما يتفق والظروف المجتمعية الخاصة، وبما لايعنى سيطرة بيروقراطية أو احتكارا سلطويا علويا، وإنما يفتح الباب للاجتهادات والمبادرات وتنوع أشكال العمل والإنتاج والمشاركة والابداع بمايتيح التطوير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والازدهار الثقافى الى غير حد، ودون أن يعنى هذا الانغلاق عن العالم الخارجى بأنظمته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بل يضاعف من التفاعل والتعامل على أساس من التكافؤ معها وحرية الاختيار وفقا للمصالح القومية الخاصة. ولاشك أن هذه الخطوات إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى موضوعيا التمهيد لتحقيق المجتمع الاشتراكى. مجتمع الوفرة والعدالة والحرية والتفتح

الانسانى والسلام ولاشك كذلك أن هذه الخطوات لايمكن أن تتحقق دفعه واحدة ولاينبغى أن تتحقق بانقلابات عسكرية علوية. وانما يمكن أن تتحقق على مراحل انتقالية تتسم أساسا بالمشاركة الديموقراطية المنظمة للجماهير وبأوسع التحالفات من مختلف القوى الحية والمنتجة والمبدعة فى المجتمع. وفى مقدمتها قوى العمال والمثقفين ومختلف قوى الانتاج والابداع فى المجتمع عامة. أننا نعيش عالما واحدا وحضارة واحدة، لاسبيل للانعزال عنها، برغم مايحتدم داخل هذه الحضارة الواحدة من تمايزات وخصوصيات قومية وثقافية واختلافات مصلحية ومن هيمنه رأسمالية عالمية وأمريكية بوجه خاص كما سبق أن ذكرنا ولكن هناك داخل هذه الحضارة الواحدة ما يوجب توحيد نضالات كل شعوب العالم وقواه الحية والديموقراطية والوطنية والتقدمية فى الشمال والجنوب وفى الشرق والغرب من أجل صياغة هذا العالم الجديد وتوسيع المصالح الانسانية المشتركة على حساب المنازعات والاختلافات ودون طمس للخصوصيات الثقافية والقومية ودون خضوع لهيمنه مركزية أو لهيمنات مركزية أيا كانت. إن هذا الوضع العالمى الجديد الذى يتسم بأنه مرحله انتقالية نحو عالم جديد لن يتوقف فيه الصراع بأشكاله المختلفة ضد كل محاولات الهيمنة الطبقية الاستغلالية أو الاستعمارية أو التعصب الدينى أو السيطرة القومية أو العنصرية الفاشية أو الصهيونية، ولن يتوقف العمل الدائب من أجل إشاعة الديموقراطية وحقوق الانسان ودعم المؤسسات الدولية والمشروعية الدولية وتخليصها من أى محاولة لهيمنة قوى أو قوى كبرى. كما يفرض هذا الوضع العالمى الجديد كذلك الاجتهاد فى كشف ماهو خاص داخل ماهو عام بما لايجعل الخاص نقيضا للعام أو يجعل العام نقيضا وطمسا للخاص.

ولهذا فقد يكون من أهم واجبات كل قوى الفكر والابداع والنضال والخبرة الحية فى بلادنا اليوم السعى الى اكتشاف الطريق الخاص لبلادنا فى هذا الاطار العالمى الجديد، الطريق الخاص للارتفاع ببلادنا من وهدة التخلف وتحريرها من أسر التبعية وإكتشاف طريقها الخاص للإشتراكية. إننا بالطبع لاندعو ولانملك ولانستطيع وضع «وصفة» نهائية جاهزة تفتح أبواب المستقبل المتحرر المتقدم الاشتراكى لبلادنا، ولسنا بالطبع ندعو الى مجرد عملية ذهنية مجردة بعيدة عن الملابسات الموضوعية الخاصة ببلادنا وبالعالم وإنما ندعو الى تأمل الواقع العالمى والواقع العربى، واستخلاص الدروس الصحيحة من محنة انهيار النموذج الاشتراكى السوفيتى وامتحان مختلف المسلمات التى استنام اليها العديد من الاشتراكيين طوال السنوات الماضية عن ثقة عمياء فى التجربة السوفيتية، أو عن عبودية سلفية لنصوص الاشتراكيين الأوائل أو نقصا فى المعرفة النقدية بهذه النصوص وتجنب اختبارها الدائم على محك الخبرة العملية والمحلية الخاصة. ان الاشتراكية فى تقديرنا هى الطريق الذى لاطريق غيره لتنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية مستقلة ذات خصوصية مصرية متميزة. انها طريق طويل وشاق.

على أن اختيارنا للاشتراكية ليس اختيارا سياسيا فضفاضا، وإنما هو اختيار فكرى للاشتراكية العلمية تحديدا، وبتعبير أكثر تحديدا هو اختيار للماركسية لاكنسق نظرى مغلق وإنما كمنهج وكرؤية للعالم تستند أساسا الى العلم وتختبر دائما بالعلم وتثبت أو تدحض دائما بالعلم، كما تستند الى الخبرات الواقعية الحية فى تراث شعبنا المصرى وأمتنا العربية وشعوب العالم أجمع وتختبر مفاهيمها دائما بالممارسة والنقد وتتجدد وتتطور بتجدد الحياة وتطورها. على أن اختيارنا الفكرى لهذه الماركسية العلمية لايعنى أننا نقفل الباب أمام أى إجتهاد اشتراكى آخر. فلسنا ندعى أننا نحتكر الحقيقة فالحياة أخصب من أن تحدها صيغة واحدة ولهذا فإن إختيارنا للاشتراكية العلمية يتضمن الدعوة الى تحالف كل الاشتراكيين على اختلاف اجتهاداتهم فلاشك أن التحالف معهم يمثل النواة الصلبة لتحالف أوسع مع كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية الأخرى فى المجتمع. دون أن يعنى هذا استعلاء على هذه القوى أو فرض سلطة فكرية أو سياسية مركزية عليها. انما هو تحالف ديموقراطى مفتوح يقوم على حرية الاتفاق كما يقوم على حرية الاختلاف.

على أن تحقيق الهدف الاشتراكى لاسبيل الى أن يتحقق بغير التخلص من التخلف ومن التبعية التى تكرس هذا التخلف.

(فهل يمكن أن يتحقق ذلك بدون تغيير العلاقة التى تقيدنا بالنظام الرأسمالى العالمى. ولا أقول فك الارتباط حتى لا يفهم من هذا العزلة والانفصال وقد يكون من الاصح القول بفك السيطرة والهيمنة.)

(وهل يمكن أن يتحقق هذا بدون التحالف مع كل القوى الوطنية والديموقراطية والاشتراكية والشيوعية فى العالم عامة وفى العالم الثالث خاصة أى ايجاد أممية ديموقراطية جديدة بدون مركز مهيمن)

(وهل يمكن أن يتم هذا بدون التضامن السياسى والتنسيق والتكامل الاقتصادى والتفاعل المجتمعى بين مختلف البلاد العربية أو بين مجموعة أساسية منها على الاقل)

(وهل يمكن أن يتحقق هذا بدون العمل من أجل تغيير فكرى عقلانى نقدى مستنير فى المجتمع يتيح ويمهد لهذا التغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتفهم العميق لحقائق الواقع وحقائق العصر)

(وهل يمكن أن يتم هذا بدون جهاز تنظيمى ذى توجه ايديولوجى محدد ومفتوح فى الوقت نفسه ويقوم أساسا على الديموقراطية

وحرية الاختلاف والاجتهاد والمبادرة)

(وهل يمكن أن يتم هذا بدون أشكال مرنة من التحالفات الاجتماعية مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة)

(وهل يمكن أن يتم هذا بدون تحديد مراحل مدروسة للنضال تبدأ من ضرورات اللحظة الراهنة وتستشرف آفاق المستقبل)

(وهل يمكن أن يتم هذا بادئ ذى بدء بدون كسب معركة الديموقراطية. ولكن أية ديموقراطية؟)

(وهل يمكن أن يتحقق هذا بدون إقامة سلطة وطنية ديموقراطية تكون نقطة انطلاق نحو تحقيق تنمية اقتصادية- اجتماعية مستقله تمهد للانطلاق نحو الهدف البعيد؟)

(على أننا لانبدأ من فراغ. فورا ءنا خبرة غنية بسلبياتها وإيجابيتها، فى الخبرة العالمية والعربية والمصرية. ولقد حددنا بغير تعسف أو تعنت هدفنا وهو الاشتراكية. ولكننا مانزال نقف عند حدود التعميمات والتجريدات والتساؤلات وبقى ان نحدد كيف نحقق هذا؟ السؤال بسيط ولكن الاجابة ليست هينة لان الواقع شديد التعقيد وقوانا ماتزال محدودة. فلتتعدد الاجتهادات ولتكن واقعية ولنتحاور.

لهذا التقينا. ونرجو ان نلتقى كثيرا للتحاور وتبادل الخبرات الحية واختبار أفكارنا على أرض هذه الخبرات.

اقتراح بمنهج عملى للحوار

مع الاحترام الكامل لما يمكن أن يكون هناك من اتفاق أو اختلاف حول ماجاء فى ورقة العمل من مفاهيم نظرية، فقد يكون من المفيد تجنب تركيز الحوار حول المفاهيم النظرية ذاتها اتفاقاً أو اختلافاً، على أن يتم معالجة هذه المفاهيم النظرية وتحديد موقف منها خلال الاجتهادات الفكرية والعملية رداً على الأسئلة المحددة التالية التى يمكن تطويرها بالتعديل أو الحذف أو الإضافة.

وتقترح «قضايا فكرية» تجميع الأسئلة المتداخلة فى مجاميع تسهيلاً للحوار، وذلك على النحو التالى:

المجموعة الأولى: وتتضمن سؤالا واحداً هو:

ماهو التناقض الأساسى والتناقض الرئيسى فى الأوضاع العالمية اليوم؟ وماهو الموقف العملى الواجب المترتب على ذلك؟

المجموعة الثانية:

(١) مامدى إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مشتركة تكون جسراً نحو تحقيق الوحدة العربية الجزئية أو الشاملة؟

(٢) هل يمكن تحديد المعالم أو الأسس أو الشروط العامة لمشروع الوحدة أو الوحدات العربية منذ الآن؟

وهل يعد هذا الأمر ضرورياً من الناحية السياسية والأيديولوجية؟

المجموعة الثالثة:

(١) ما الطبيعة العامة لواقع المجتمع المصرى اقتصادياً وطبقياً. هل يمكن القول بسيادة النمط الرأسمالى التابع، أى الكومبرادورى؟ ومامدى بلورة الطبقات الاجتماعية الشعبية فى مصر وخاصة العمال، والفلاحين؟

(٢) هل نستطيع تحديد المعالم الرئيسية للأيديولوجية المجتمعية السائدة فى مصر؟ هل هى للفكر الليبرالى؟ أم للفكر الدينى أم للفكر العقلانى؟ وماهى احتمالات المستقبل بالنسبة لتطوير هذه التيارات الفكرية الثلاثة؟

المجموعة الرابعة:

(١) هل هناك نمط محدد للتنمية الاقتصادية المستقلة، أم هناك أكثر من نمط تختلف باختلاف كل مجتمع؟

وهل يمكن تحديد الملامح العامة لنمط التنمية المستقلة المستهدف لمصر فى ظل الأوضاع الراهنة؟

(٢) هل التنمية المستقلة تنمية رأسمالية مستقلة نسبياً؟

أم هى مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية؟

(٣) هل التنمية المستقلة تفرض تسييد الملكية العامة لوسائل الإنتاج (القطاع العام) على الاقتصاد القومى أم ستقوم علاقة ما بينها وبين الملكية الخاصة. وماحدود هذه العلاقة. وماموقع قوانين السوق فى إطار التنمية المستقلة؟.

(٤) هل يمكن تحديد المعالم أو الأسس العامة لمشروع التحول الاشتراكى فى مصر؟ وهل من الضرورى تقديم هذا المشروع منذ الآن كمهمة دعائية تثقيفية؟

المجموعة الخامسة:

(١) لابد من سلطة سياسية جديدة لتحقيق التحول الاجتماعى، سواء لتحقيق تنمية مستقلة أو تنمية اشتراكية. فهل تتم هذه السلطة الجديدة بثورة جماهيرية قاعدية لإقامة سلطة سياسية مغايرة جذرياً، أم يتحقق هذا فى إطار المشروعية القائمة عن طريق العمل الديمقراطى الشعبى الذى يسعى لتنمية الديموقراطية، وهيكلة المجتمع المدنى، بإقامة المؤسسات الديموقراطية المختلفة، وتعميق المشاركة الجماهيرية وخاصة فى الحكم المحلى بمستوياته المختلفة فضلاً عن مختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية والأهلية.

(٢) تغيير السلطة السياسية يستلزم إعداد سلطة بديلة. وتتحدد هذه السلطة بالتحالفات السياسية والاجتماعية التى تشارك

فى كسب ثقة الجماهير وبالتالى أغلبيتها، فهل تختلف هذه التحالفات فى مرحلة التنمية المستقلة عن مرحلة التحول الاشتراكى. واذا كان هناك اختلاف، فعلى أى أساس: طبقى، أو إيديولوجى، أو مصلحى؟ وهل يمكن تحديد ذلك بشكل ملموس فى ظل الواقع السياسى والاجتماعى الراهن فى مصر؟

المجموعة السادسة:

(١) التعددية ضرورية فى مرحلة التنمية المستقلة والاشتراكية على أساس الطابع التحالفى للسلطة فى هاتين المرحلتين. فهل يعنى هذا بالضرورة كذلك احترام مبدأ تبادل السلطة وفق إرادة الجماهير فى إطار انتخابات حرة؟

(٢) هل سيقوم فى ظل التحالف فى هاتين المرحلتين تنظيم حزبى يعد التنظيم القائد لهذا التحالف؟

أم سيترك الأمر دائما لإرادة الجماهير واختيارها الانتخابى؟

(٣) هل يحتاج مفهوم الديموقراطية إلى تحديد؟ ما الموقف من الديموقراطية البورجوازية، أو الديموقراطية الاشتراكية فى التطبيق السوفيتى؟ ألا يحتاج الأمر إلى رؤية مختلفة عن هاتين الرؤيتين؟

المجموعة السابعة:

(١) ما الموقف من المركزية الديموقراطية فى بناء الحزب المعبر عن الرؤية الاشتراكية العلمية؟

(٢) ما الموقف من مفهوم حزب الطبقة العاملة، وقيادة الطبقة العاملة؟ وهوية الحزب الفكرية والطبقية؟

المجموعة الثامنة:

هو سؤال واحد على أنه ليس سؤالا بقدر ماهو تعبير عن احتياج شديد فى شكل تساؤل:

فى ظل أزمة الاشتراكية فى العالم، وفى ضوء دروس الخبرات والتطبيقات السابقة للاشتراكية، والخبرات العلمية والاجتماعية الجديدة، والهجمة الأيديولوجية الشرسة ضد الفكر الماركسى والعلمى فى الفلسفة والاقتصاد والثقافة عامة، ألا يحتاج الأمر فى الفكر العربى إلى مشروع شامل للتأليف والترجمة والنشر حول هذا الفكر يكون بمثابة مرحلة تدوين جديدة له وانعاش للثقافة العقلانية العربية عامة.

ألا يعد هذا واجباً ملحاً يتيح لنا تغذية وتعميق كل الجهود الأخرى فى المجالات السياسية والنضالية والعملية عامة؟

هل يمكن تقديم بعض المقترحات العملية فى هذا الشأن؟



أ.محمود أمين العالم : مساء الخير. شكرا لتفضلكم بالحضور للمشاركة فى هذه الندوة. بين أيديكم ورقتان للعمل، ورقة يغلب عليها الطابع العام، وأخرى تحاول أن تنتقل من العام إلى الخاص فى صورة محاور محددة تطرح تساؤلات حول قضايا محددة كذلك. ولهذا نقترح أن نبدأ بهذه القضايا المحددة، ويمكن أن تتناول المسائل العامة خلال معالجتنا لهذه القضايا. وأرجو أن تكون جلستنا جلسة حوار حقيقى، لاجلسة تسجيل مواقف. وأن يكون حواراً مكثفا، لاحاجة فيه إلى تكرار ماسبق قوله. والقضايا المحددة كثيرة ولهذا قد يكون من المستحسن كسبا للوقت أن نركزها فى قضايا ثلاث أساسية الأولى تتعلق بالتناقض الأساسى والرئيسى فى الوضع العالمى الراهن، والثانية تتعلق بقضية التنمية المستقلة المصرية والعربية بمفهومها وشروطها- والثالثه تتعلق بالآليات الممكنه لتحقيق هذه التنمية وبالعلاقة بينها وبين الاشتراكية.

إذا كنا نتفق على هذا، فلنبدأ بالقضية الأولى

أولاً: التناقض الأساسى والرئيسى

أ. محمد سيدأحمد : فكرة «التناقض الرئيسى» تعبر عنها كلمتان: كلمة «التناقض»، وكلمة «الرئيسى» والكلمتان تختلفان من حيث مردّهما. فان وجود «تناقضات» شئ ينبثق من الواقع «الموضوعى». اننا جميعا حول هذه المائدة نؤمن بأن «التناقض» آلية أساسية فى حركة الواقع «الموضوعى». أما أن يكون هذا التناقض أو ذاك هو التناقض «الرئيسى»، فهذا أمر ينطوى على «حكم»، وعلى «اختيار»، ويحمل فى طياته عنصرا «ذاتيا»، أى يتوقف على «موقف» و«توجه» و«مصالح» صاحب هذا «الحكم». وبهذا المعنى فان تقرير أن تناقضا بعينه هو «التناقض الرئيسى»، اى «الاستراتيجى»، أى أنه الكفيل بتقرير وجَبّ كل التناقضات الأخرى، أمر يتوقف فى النهاية على رؤية القوة الثورية التى أصدرت هذا الحكم. وقد يحظى هذا الحكم بإجماع- أو شبه إجماع - فى ظرف تاريخى يكون العالم فيه منقسما الى «معسكرين».. غير أن الأمر لم يعد بنفس البساطة منذ انهيار ما اصبح يطلق عليه «النظام الثنائى القطبية»، وهو «نظام عالمى» كانت تنطلق الأطراف المشكلة لكل قطب فيه من أن تناقضها مع القطب الآخر، او بتعبير أدق- مع القوة المهيمنة على هذا القطب الآخر، هو «التناقض الرئيسى»......ولكن حتى فى ظل الاستقطاب الحاد الذى ميز «النظام العالمى الثنائى القطبية»، فان موضوع «التناقض الرئيسى» لم يكن بالبساطة التى بدت للبعض، واكتنفته دائما تعقيدات. والشواهد على ذلك عديدة.. على سبيل المثال، قرر المؤتمر السابع الكومنترن عام١٩٣٥ أن التناقض الرئيسى مع الفاشية، وفى عام١٩٣٩، وقع ستالين اتفاقا مع هتلر، نعلم الآن أنه لم يكن مجرد «معاهدة عدم اعتداء» كما وُصِف، بل تجاوز هذا المضمون كثيراً!.. ألم يكن يعنى ذلك أن تناقض الاتحاد السوفيتى مع الحلفاء أصبح يطغى على التناقض «الرئيسى»؟

ثم ماذا فى عالمنا العربى عن الاقتتال العربى/ العربى وكانت ضحاياه عبر السنوات أضعاف أضعاف شهداء العرب فى صراعهم المصيرى مع اسرائيل؟! ان اطراف الساحات العربية لايجادلون فى تناقضهم «الرئيسى» مع اسرائيل، ولكن ممارساتهم متعارضة مع هذه المقولة!

لقد برزت مشاكل فى فترة الاستقطاب الايديولجى الحاد الذى كان من المفترض فيه أن تحديد من تجرى ممارسة «التناقض الرئيسى» معه لا ينبغى أن يشكل مشكلة قط.. فمن باب أولى فى الجو الراهن الملغَّم بالغيوم الايديولوجية.. ومن هنا أهمية الالتفات الى

صعوبة اغفال «العنصر الذاتى».. عنصر «القوة الفاعلة» صاحبة القرار فى تقرير «التناقض الرئيسى». ولسنا هنا بصدد قضية نظرية مجردة وحسب.. إذ هناك شواهد على أننا قد نواجه بمرحلة يكون «التناقض الرئيسى» فى لحظة من لحظاتها فى صورة ما وفى لحظة أخرى فى صورة أخرى.. على سبيل المثال، أن يتخذ، فى لحظة، شكل التناقض بين الشمال والجنوب، بديلا عن التناقض بين الشرق والغرب.. وفى أخرى، أن تصبح التناقضات بين أقطاب الشمال ذاتها، بين أطراف عالم الغد المتعدد الأقطاب، هى الأكثر طغيانا، والطاغية على التناقضات بين الشمال والجنوب.. وليس من مصلحة القوى الثورية قصر صور «التناقض الرئيسى» على صورة دون أخرى.. بل وقد يكون من المتعذر، فى ضوء غياب بعد ايديولوجى محدد المعالم، مجرد اتخاذ قرار فى هذا الصدد سلفا..

بشير السباعى :لا أظن ان حديث الاستاذ محمد سيد أحمد يشكل رداً مناسباً على السؤال المثار فنحن لا نستطيع تحديد «التناقض الأساسى» المميز للعالم المعاصر من منظور قومى أو اقليمى كما لا نستطيع تحديده من زاوية زمنية جزئية ومادمنا نتحدث عن تناقض أساسى مميز **للعالم المعاصر**، فإن وحدة التحليل المكانية والزمانية هنا هى العالم فى كليته والتاريخ المعاصر فى كليته.ومن هذه الزاوية، فإننى أرى أن التناقض الاساسى للعالم هو التناقض بين تطور القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية البالية المميزة للرأسمالية. والحال أن هذا التطور للقوى المنتجة والذى يتميز بطابع كونى إنما يصطدم بنظام الدول القومية المتزاحمة البالى والذى تستند اليه الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج.

إن جميع تناقضات العالم المعاصر تنبع بشكل اساسى من هذا التناقض. وهذا التناقض هو الذى يفسر احتداد التناقضات بين الدول الرأسمالية ونشوب الحروب الامبريالية وتفجر الثورات الاجتماعية ونشوب الحركات القومية التحررية واتساع الهوة بين بلدان العالم الثالث والمراكز المتروبولية والبنية الهيراركية للاقتصاد العالمى والتى تسمح لهذه المراكز بتشديد استغلال شعوب العالم الثالث، الخ.ومن الواضح أن حل هذا التناقض الأساسى المميز للعالم المعاصر لايمكن انجازه عبر برامج أو سياسات قومية أو اقليمية ولامن خلال ادوات تعبوية وتنظيمية وحركات قومية أو اقليمية. فهذا التناقض لايمكن أن يحل إلاّ عبر الثورة الاشتراكية العالمية، القادرة وحدها على التخلص من العلاقات الاجتماعية البالية المميزة للرأسمالية وعلى نسف نظام الدول القومية البالى وعلى تحرير البشرية من خطر الحروب والمجازر الامبريالية وعلى تدمير البنية الهيرآركية للاقتصاد العالمى وعلى انجاز مهام التحرر من النير الامبريالى وعلى تحرير العمل من سيادة رأس المال. وطبيعى أن القوة الاجتماعية الأممية بامتياز والتى تمتلك طاقة جبارة لحل التناقض الاساسى المميز للعالم المعاصر هى الطبقة العاملة العالمية التى يشهد تاريخ عصرنا على امكانياتها الثورية الكبرى. ولاجدال فى أن الطبقة العاملة العالمية لن تتمكن من حل هذا التناقض إلاّ اذا تسنى تجاوز أزمة قيادة الحركة العمالية عن طريق بروز قيادة أممية عمالية ثورية قادرة على تعبئة وتنظيم الجماهير الكادحة فى منظور الثورة الاشتراكية العالمية.

د.ابراهيم سعد الدين:هناك اكثر من تناقض بمعنى أصبح ان سؤالنا فى مصر أو فى العالم العربى يجب ان يكون ماهو التناقض الرئيسى بالنسبة لنا وليس بالنسبة للعالم، لأنه من وجهة نظرى أننا حين نقول ماهو التناقض الرئيسى بالنسبة للعالم، نفترض أن ماهو تناقض رئيسى على النطاق العالمى هو تناقض رئيسى فى كل جزء من أجزاء العالم، وهذا ما أتوقف عنده بشئ من الشك على الأقل، ومن هنا اميل للرأى الذى يذهب الى انه يوجد اكثر من تناقض رئيسى بالنسبة لمجموعات معينة من المجتمعات فى مراحل مختلفة من مراحل النمو، وفى مراحل التطور التاريخى وأعود الى أننا فى الواقع ولمدة من الزمن اعتبرنا التناقض الرئيسى على النطاق العالمى هو التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية. وكنا نقول بصفة عامة أننا فى مرحلة تاريخية هى مرحلة التحول الى الاشتراكية. ماحدث فى الخمس سنوات الأخيرة يجعل هذا الطرح موضع شك -على الأقل الجزء الأخير- لأن ماحدث هو ارتداد الى الرأسمالية بشكل أو بآخر، وهذا لاينفى أنه على النطاق العالمى يوجد نظام رأسمالى واستغلال رأسمالى، ولاينفى على النطاق العالمى أيضا وجود مجموعات مستغلة، هذه المجموعات المستغلة قد يكون منها الطبقات العاملة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة نفسها، وقد يكون منها دول العالم الثالث أو مانسميه الجنوب بصفة عامة هذا الاستغلال يطرح تناقضا بين محاولة الرأسمالية فى السيطرة الكلية وفى التدويل وفى اختراق الدولة القومية واخضاعها لمتطلبات الدولنة ومتطلبات التدويل فى عملية الانتاج، ومابين الشعوب فى هذه الدول التى ترى أن عملية الدولنة بهذا الشكل يمكن أن تكون لها آثار سلبية كبيرة جدا بالنسبة لها وبالتالى فهى تقاوم ذلك وتعتبر أن مقاومة هذا المشروع واجب أساسى، لأن هناك تناقضا أساسيا بين مصالحها كشعوب وبين مصالح الرأسمالية فى

المركزومشروعاتها بصفة عامة. ومن هنا يمكن التحدث عن التناقض الرئيسى من وجهة نظر دول العالم الثالث فى هذه المرحلة التاريخية ويمكننا أن نركز على مايختص بالعالم العربى وأيضا بمصر، فعلى سبيل المثال قد يكون المشروع الصهيونى ذا تأثير على النطاق العالمى، لكن بالنسبة لنا يمثل تهديدا معينا وتناقضا معينا فى المصالح يجعل هذا المشروع وارتباطاته... الخ أحد المشاكل الرئيسية بالنسبة لنا فى تحديد ماهية التناقضات الرئيسية الموجودة، وماهو الرئيسى وماهو غير الرئيسى نعطية فى الاعتبار مالايعطيه له آخرون موجودون فى أنحاء مختلفة من العالم.

د. عبد العظيم أنيس: هذا يبين أيضا أن الفكرة التى طرحها «محمد» حول التناقض الرئيسى هو اختيار ذاتى، وليس صحيحا حتى لو كان له طابع أقليمى أو محلى كما طرح «إبراهيم». وأريد أن أوضح أن موضوع التناقض الرئيسى هو تعبير موضوعى عن حقائق موضوعية تتعلق بالمحلى، أى القطر المتواجدين فيها، وليس قضية اختيار ذاتى على الاطلاق.

أ. حلمى شعراوى: لست مع الاستاذ محمد سيد أحمد فى القول بغياب «التناقض الرئيسى» فى العالم الآن، بناء على غياب نسقها التى كانت به فترة القول بالتناقض بين معسكر الراسمالية ومعسكر الاشتراكية، وبالتأكيد ثمة ظروف جديدة، وبالتأكيد أيضا ليست هى ظروف تطور فكرية التعاون أو الاعتماد المتبادل التى وردت اكثر فى مقولات البريسترويكا، إن اختفاء معسكر الاشتراكية لايلغى التناقض الرئيسى فى العالم، بين المركز الرأسمالى المسيطر (الامبريالى) التوسعى، العدوانى وبين الشعوب التابعة والمقهورة فى آن واحد. مما سيجعل التناقض مع تحررها ونموها المستقل... لقد كانت هذه الفكرة مطروحة مبكرا ولم نأخذ بها حين بالغنا بتركيز التناقض للرأسمالية الامبريالية على معسكر الاشتراكية السوفيتى، وربطنا الطبيعة الايديولوجية للتناقض بين الراسمالية والاشتراكية أو الماركسية السوفيتية. وباختفاء معسكر الاشتراكية الآن نكاد نقول باختفاء التناقض الايديولوجى أيضا...

والواقع أن هذا التغير يغفل أمرين، أحدهما أنه الاتحاد السوفيتى نفسه كان براجماتيا اكثر منه ايديولوجيا، وتشهد بذلك مواقف كثيرة له فى امريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وثانيهما أنه كان هناك وجهة نظر ترى بأن الرأسمالية ليست بالضرورة عدوانية، ومن رأى أن يمكن تحييدها.. الخ وكان ذلك فى معسكر السوفييت أنفسهم منذ خروشوف، وفى معسكر التحرر الوطنى خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وعدم مشاركة أمريكا فى الحربين بثقل.

الآن اكثر من أى وقت مضى، يبدو التناقض الرئيسى فى العالم بين المركز الرأسمالى الامبريالى العدوانى وبين الشعوب التى يصممون على تبعيتها ويفرضون عليها اشكال الهيمنة. وأهم مظاهر الهيمنة هى الهيمنة الايديولوجية، ان آليات المركزية فى أقصى أشكالها، وتستخدم قوتها العسكرية والايديولوجية اكثر من أى شكل آخر. والمثل على ذلك هو السيطرة والهيمنة الامريكية تحديدا، فرغم أن المانيا أو اليابان أو الكتلة الاوروبية بشكل آخر تبدو اكثر قوة اقتصاديا، ورغم الازمات الاقتصادية التى تواجهها الولايات المتحدة فإن الاخيرة تتحرك على المستوى العالمى بمنطق المركز الوحيد والهيمنة الكاملة يساعدها فى ذلك بالنسبة لشعوب الجنوب تحديدا هيمنة ايديولوجية شاملة بجهاز اعلامى وثقافى وتعليمى لايقبل المنافسة. بل وانها تحول شعوب الجنوب ودوله إلى مايقرب من الشكل الكولونيالى القديم سواء بالتدخل والحضور العسكرى أو بالحكم عن طريق نظم وطبقات وشرائح تابعة تتفوق كثيرا فى تبعيتها على ماكان يعرف بالبرجوازية الوطنية ذات المطامح السابقة فى السوق على الأقل. هنا يزداد التناقض الرئيسى بين الرأسمالية المركزية ذات الطابع الامبريالى فى أقصى أشكاله والشعوب المقهورة أو بالاحرى شعوب الجنوب التى تحول الصراع الطبقى من المستوى المحلى الى صراع طبقى على المستوى العالمى بشكله الخالص مرة أخرى.هناك اشكالية أخرى تخص الوطن العربى وتجعله وجها لوجه مع قضية الهيمنة الامبريالية والايديولوجية على السواء، وهو التناقض القائم مع اسرائيل والصهيونية العالمية..لقد كان هناك دائما طموح فى هذه المنطقة نحو تحييد أمريكا وبالتالى محاصرة اسرائيل أو تحجيم دورها، كان هناك أمل ان الدولة الوطنية تفرض تحييدا أمريكيا وتحجم اسرائيل هذا مابدا من خلال المرحلة الناصرية، ويبدو أنه كان يداعب خيال البعث العراقى على الأقل، بل وبدا كذلك عند الساداتية، ثم راح حلمها بالانخراط الكامل فى المحيط الامريكى للمنطقة، وهاقد ضربت كل هذه الاحلام بوقوع حرب الخليج وتبلورت عملية تصفية التناقض -عبر النظم الحاكمة- بانضمام مجموعة الخليج تماما الى المعسكر الأمريكى ماديا ومعنويا- بعد المراهنات الساذجة لدى بعض المثقفين على مجلس التنسيق الخليجى- ثم ظهور دور اسرائيل بدعم أمريكى لتعتلى عملية التعاون الاقليمى

الشرق أوسطى فى المنطقة عبر كامب ديڤيد جديدة، وكأن حرب الخليج لم تكن لتحجيم دورها بل التأسيس لدورها الإقليمى بشكل أكثر صراحة وجرأه، وتوفير الامكانيات له بدلا من التدرج عبر كامب ديڤيد القديمة. هنا يتخلق من جديد تناقض رئيسى على اساس قومى يجمع بين امريكا واسرائيل من جهة تخدمها نظم مهترئة وايديولوجية «الشرق أوسطية»، وبين شعوب المنطقة من جهة أخرى لن تخدمها إلا ايديولوجية قومية وتطلع قومى نحو برامج التنمية المستقلة والمتقدمة وليست السلفية ذات البرنامج الرأسمالى ويصبح من الواجب اذن بناء الايديولوجية النقيضة هذه بجانب الدفع نحو برامج التنمية المستقلة، ولاننسى أن مرور المعسكر الرأسمالى فى المركز بالذات بأزمته الراهنة هو الذى يمكن ان يتيح الفرصة لنمو ايديولوچية نقيضة، فالنظم التابعة لمعسكر المركز لاتستطيع أن تدعى نجاحا مستمرا من المركز الرأسمالى مثلما أدعت نماذجها من قبل فى الستينيات والسبعينيات، ومن هنا فإن ثمة فرصة فعلية للمواجهة وليس الاستسلام.

أ. رحمة رفعت: بداية أسجل اختلافى مع كلمة الاستاذ محمد سيد أحمد، حول موضوع التناقض الموضوعى وكونه رئيسيا أم لا فهذا يتوقف على الاختيار، وأوافق د. عبد العظيم فى أن التناقض كونه رئيسيا أو غير رئيسى هذا أمر موضوعى ويفرضه الموقف الذى يقف فيه من يبحث عن هذا التناقض من موقع طبقى أو وطنى.. الخ من القوى الأخرى، وبالتالى فهذا شئ يفرضه ظرف موضوعى، أما الوعى به والتعامل معه فهو الاختيار، وبالتالى أرى أن الأستاذ «محمد» انتقل مباشرة الى السياسة، وافترض احتمالين للتناقضات والتناقض الرئيسى فى الفترة القادمة، لكننى اعتقد ان هناك تناقضا رئيسيا مطروحا بكل الأسباب التى استفاض فيها الاستاذ «حلمى» من تجسد الرأسمالية الامبريالية الآن وبأشكال الهيمنة التى تطرحها وبالعكس مع المستوى الراهن من هزيمة الحلم الاشتراكى أو تراجعه، الذى لايلغى وجود تناقض رئيسى واضح، لكنه يغير من طبيعة المعسكرات المتناحرة، فاذا كان الكلام عن التحول من المرحلة الاشتراكية كما أشار د. ابراهيم سعد الدين انه صراع بين معسكر رأسمالى واشتراكى، وكان حاملا بين طياته قوى التحرر الوطنى الى آخره. واذا كنا نتحدث عن تراجع المعسكر الاشتراكى فهو بمعنى ما هزيمة، وهذا لايلغى وجود تناقض أساسى مازال ممتدا وأنه تناقض رئيسى يطرح نفسه بقوة شديدة جدا على الشعوب المقهورة، وهنا انحاز لرأى د. فوزى منصور حول مايختص بأولوية التناقض مع الامبريالية على التناقض مع القوى الاقليمية أو العكس، فى انه ربما يكون حل هذه المسألة سابقا لكن المؤكد انه بالنسبة لنا هناك تناقض رئيسى مع المعسكر الامبريالى والقوى الاقليمية ومع النظام الذى يعبر عن مصالحه.

نقطة أخيرة خاصة بطرح الأستاذ محمد سيد أحمد حول أن التناقض الرئيسى فى الفترة القادمة قد يكون بين ضوارى الامبرياليين، وأنا أرى أنه بالنسبة لنا نحن ليس تناقضا رئيسيا وأخشى من كثرة طرحه، لأن تصديره بهذا الشكل يُغيب الحقيقة لطبيعة اختيارنا بوجود انحياز أساسى للمواجهة ينبغى أن يحكمنا كشعوب وشعبنا بالتحديد وهى المواجهة مع الامبريالية والقوى المتحالفة معها، وهذا لاينفى امكانيات الاستفادة من هذه التناقضات؛ لأن الفترة القادمة ستشهد هذه الأشكال من التناقضات على الأقل رحمة بناكى يمكن التعامل مع مايسمى بالنظام العالمى الجديد أو القطب الواحد، لكن يبقى أن التعويل على هذه التناقضات على اعتبار أنه طبيعة عصر قادم، يحرف تصوراتنا عن طبيعة مهامنا والمهام الأساسية المفترض أنها ستحكمنا فى الفترة القادمة

د. فوزى منصور: تطبيقا للتوجيه الذى تقدمت به رئاسة الجلسة ومجموع الحاضرين أقرر أننى منضم تماما لتحليل الأستاذ حلمى شعراوى فى كُليّته وكل تفريعاته، وأعتبر أن الإضافة التى تقدم بها د. عبد العظيم أنيس يتمشى مع هذا التحليل فهى نظرة عينية على واقع مصر وطبيعة التناقض الذى يواجهها وبالتالى أيضا فأنا منضم إليه بالكامل.

أ. محمود أمين العالم: يتسم عالم اليوم بظاهرتين أساسيتين الأولى هى انهيار المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى، والثانية، هى تفاقم الهيمنة الرأسمالية الامبريالية على العالم وخاصة الرأسمالية الامريكية.

ونتساءل: هل انهيار المنظومة الاشتراكية يعنى انتهاء الصراع الطبقى، والصراع ضد الاستغلال، والتناقض بين العمل ورأس المال سواء على مستوى كل بلد من بلدان العالم، أو على المستوى العالمى؟ وهل تفاقم الهيمنة الرأسمالية الامبريالية العالمية تعنى - كما يقال نهاية التاريخ، والانتصار النهائى للرأسمالية على الاشتراكية. لا أعتقد ذلك- أتصور أن العالم يعيش هذه الأيام مرحلة كاملة من مراحل الانتقال التاريخية التى لم تحسم بعد- فلانستطيع القول بانهيار الاشتراكية كنظرية وكتطبيق نتيجة لانهيار المنظومة

الاشتراكية. فالنضال من أجل الاشتراكية مايزال قائما مادام هناك صراع طبقى واستغلال، وإن أخذ النضال من أجل الاشتراكية أبعادا ودلالات وأساليب مختلفة نتيجة لخبرة انهيار النموذج الاشتراكى السوفيتى. ولاشك أن أمريكا تسعى حثيثاً للهيمنة الشاملة على العالم أجمع وتنميطة سياسيا واقتصاديا وثقافيا إلا أن هذه الهيمنه وهذا التخطيط يواجهها وتنمو داخلها تناقضات عديدة، سواء داخل كل بلد رأسمالى على حدة، أو بين البلدان الرأسمالية بعضها البعض وخاصة بين الكتل العالمية الثلاث الأوروبية، والأمريكية الكندية، واليابانية. فضلا عما يعانية الاقتصاد الرأسمالى عامة والأمريكى خاصة من أزمة حادة هذا إلى جانب التناقض بين البلاد الرأسمالية من ناحية والبلاد النامية والمتخلفة وتلك التى تسمى بلدان العالم الثالث من ناحية أخرى وهكذا يمكن القول بأن هناك تناقضا أساسيا، وأنا أؤكد على هذا المدلول، أى أساسية التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية، بين العمل ورأس المال، أنه التناقض الأساسى التاريخى الموضوعى، المستمر، رغم ماحدث من انهيار فى المنظومة الاشتراكية، ورغم أنه لا يبرز فى الصدارة. ولكنه يجرى فى نسيج العلاقات والأبنية الاجتماعية فى العالم أجمع مع اختلاف مستوياته. هذا هو التناقض الاساسى على مستوى العالم. ولكن هناك تناقض آخر على مستوى العالم كذلك يمكن أن نسمية بالتناقض الرئيسى وليس الأساسى، إنه التناقض الذى أخذ يبرز ويشتد بين الهيمنه الرأسمالية الامبريالية والامريكية بوجه خاص، وبين شعوب العالم الثالث والحركات الوطنية التحريرية بل وشعوب وانظمة العديد من البلاد الرأسمالية كذلك. ويأخذ هذا التناقض مظاهر مختلفة باختلاف الملابسات والأوضاع المحلية والاقليمية- ولكنه تناقض رئيسى على مستوى العالم كله وليس - كما يقال- تناقضا محصورا بين الشمال والجنوب فحسب. ولاشك أن التناقض الأساسى أى التناقض الطبقى يتداخل مع هذا التناقض الرئيسى فى كثير من المواقع والأوضاع- ولهذا قد يكون هذا التناقض الرئيسى ضد الهيمنه الرأسمالية الامبريالية الامريكية هو الملمح البارز فى الأوضاع العالمية الراهنة إلا أن هناك تناقضات رئيسية أخرى وان تكن ثانوية، أو هى متضمنه فى التناقض الرئيسى بدرجات مختلفه وأقصد بها التناقض مع تلوث البيئه وأخطار القنابل النووية، وخطر الحرب والأمراض، والتناقض مع الطبيعة وظواهر التصحر والمجاعات الى غير ذلك وقد يرتفع بعض هذه التناقضات الى الصدارة فى بعض الأحيان. هناك اذن تناقض أساسى هو التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، وهناك تناقض رئيسى ضد الهيمنة الامريكية، وهناك تناقضات رئيسية فرعية، وتختلف باختلاف الواقع والاوضاع المحلية والاقليمية. ففى بلادنا العربية التناقض الرئيسى هو التناقض ضد الهيمنة الأمريكية، وفى ظل هذا التناقض يبرز كذلك التناقض مع العدوانية والتوسعية الاسرائيلية.

أ. محمد الجندى :أتفق مع القول بأن التناقض الرئيسى فى عالم اليوم هو بين محاولات الهيمنة الأمريكية وبين شعوب العالم. وأنه فى النضال ضد الهيمنة الأمريكية يمكن الاستفادة من التناقضات بين القوى الرأسمالية المختلفة فى العالم مثل اليابان وأوروبا وغيرها. ولكننى أود أن أضيف أن محاولات الهيمنة الامريكية تعبر فى الوقت الحاضر عن مصالح المجمع العسكرى الصناعى الامريكى التى أصبحت توجه الآن بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى ضد عدو جديد يتمثل فى شعوب العالم الثالث التى تسعى لتنمية بلادها وتقدمها والتخلص من التبعية. ومن مصلحة هذا المجمع العسكرى الصناعى استمرار النزاعات الاقليمية وزيادة اشتعالها الأمر الذى يضمن استمرار تجارة السلاح وازدهار هذا المجمع العسكرى الصناعى والحفاظ على مستوى أرباحه الخيالية وزيادتها.

ويتخذ النضال ضد هذه الهيمنة الامريكية والمصالح التى تمثلها أشكالا مختلفة من بلد إلى آخر. ولكنه فى هذا النضال يجب البحث عن حلفاء بين كل القوى التى تتعارض مصلحتها مع هذه الهيمنه، مع الحرص على توسيع جبهة النضال لكسب حلفاء بين شعوب العالم المتقدم من العمال والكادحين وقوى السلام والحفاظ على البيئة وبين كل القوى التى تتضرر من صناعة السلاح وتجارتها وقد يختلف النضال ضد هذا المجمع العسكرى الصناعى فى بلاد العالم المتقدم عنه فى بلاد العالم النامى ولكن يظل جوهر هذا النضال وأهدافه واحده. وقد يؤدى التركيز على جانب من الجوانب واهمال الجوانب الأخرى الى الخطأ. وقد ظهر هذا الخطأ مثلا عند الحديث فى الاتحاد السوفيتى عن التفكير السياسى الجديد الذى يقوم على أولوية القضايا الكونية والحفاظ على البشرية وأسبقيتها على قضايا الصراع الطبقى. ولكن اهمال التناقضات المستمرة فى عالم اليوم واغفال حقيقة أن المجمع العسكرى الصناعى حريص على مصالحه المتعارضة مع مصالح البشرية كلها، والنزوع بالتالى إلى تقديم التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية والتى أدى استمرارها فى نهاية الأمر الى انهيار الاتحاد السوفيتى نفسة. وتحول الولايات المتحدة- ولو فى الوقت الحالى على الأقل- إلى القطب الأعظم الأوحد. وبدأ الحديث صراحة عن القيادة الأمريكية للعالم. وأصبح مايسمى «بالنظام العالمى الجديد» الذى تحدث عنه جورباتشوف فى البداية باعتباره نظاما يسوده العدل والمساواة، تحول فى واقع الأمر إلى نظام أمريكى، وتحولت «الشرعية الدولية» إلى شرعية أمريكية. ومن الجانب الآخر قد يؤدى التركيز على قضايا التناقض والنضال ضد الامبريالية واهمال الجوانب الكونية، قضايا السلام والحفاظ على البيئة التى تهم

شعوب العالم بأسرها. قد يؤدى ذلك أيضا الى الخطأ فى النهاية والى خدمة مصالح المجمع العسكرى الصناعى. ومثال لذلك مغامرة صدام حسين ضد الكويت ودعوته للحرب ضد الامبريالية واسرائيل، وإهماله تماما للظروف العالمية الجديدة أو التى كانت فى طريقها إلى التكوين. وضاربا عرض الحائط بكل اعتبارات السلام والحفاظ على البيئة التى يمكن أن يلتف حولها كل شعوب العالم- أدى هذا الى انعزاله الكامل والى انتكاسات كبيرة على النطاق المحلى والعربى والعالمى. ولهذا فإننى أعتقد أن التناقض الرئيسى هو بين الهيمنة الأمريكية والمصالح التى تعبر عنها وبين كل شعوب العالم شماله وجنوبه ذات المصلحة فى عالم يسوده السلام والحفاظ على البيئة.

أ. نبيل الهلالى: أنا فى تقديرى، واتفق فى ذلك مع ماقاله الأستاذ العالم أن التناقض الأساسى على المستوى العالمى فى العصر الراهن محتواه هو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية أى بين العمل المأجور ورأس المال، ومتفق أيضا مع تحديد د.عبد العظيم فيما يتعلق بنا فى مصر سواء سميناه تناقض أساسى أو رئيسى، فأنا فى تقديرى أن هزيمة المعسكر الاشتراكى أو انهياره، وهزيمة الاشتراكية فى معركتها مع الرأسمالية لاتبرر تغيير المحتوى الرئيسى لهذا التناقض، بل يظل التناقض كما هو. وكل ما فى الأمر أنه ستطرأ تغيرات على مظهر وأشكال هذا التناقض، لم يعد هذا التناقض تناقضا بين شرق وغرب، ولابين معسكر رأسمالى ومعسكر اشتراكى، ولكن سيتخذ مظاهر متعددة، ستبقى تناقضات بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية مثل الصين وكوبا الدول التى مازالت صامدة فى المعركة ثم سيكون هناك أيضا صراع بين طبقات وطبقات داخل الدول الرأسمالية، وداخل بلدان ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى وفى بلدان العالم الثالث. ثم سيكون هناك مظهر آخر من مظاهر التناقض بين العمل ورأس المال وهو التناقض بين الشعوب المقهورة وبين الامبريالية والشركات متعددة الجنسيات وعملائها، لأن هذا النهب الاستعمارى لشعوب العالم الثالث هو ايضا فى تقديرى مظهر من مظاهر الاستغلال الرأسمالى، كل ما فى الأمر أن مركز الثقل فى التناقض الأساسى أو الرئيسى لم يعد فى الصراع بين المعسكر الاشتراكى والمعسكر الرأسمالى بعد انهيار المعسكر الاشتراكى سينتقل مركز الثقل فى الحركة الثورية العالمية إلى العلاقات بين الامبريالية العالمية وشعوب العالم الثالث، وسيتحول العالم الثالث بشكل متزايد إلى ساحة مجابهة عسكرية مع الامبريالية، وطبعا حرب الخليج، غزو جرينادا، وبنما، والتهديدات الموجهة ضد ليبيا كل هذا يدلل على ذلك. يبقى بعد هذا كلمة أخيرة حول المسئوليات والواجبات: بالقطع هناك حاليا تحديات كبيرة تواجه شعوب العالم أمام الهجمة الامبريالية، وعندنا هنا أمام الهجمة الصهيونية ومشروع اسرائيل الكبرى إلى آخره. كل هذا يستوجب أولا: أنه لابد من مواجهة الامبريالية الشاملة بمجابهة ثورية ترفض الاستسلام للأمر الواقع، وتأبى التعايش مع الواقع الامبريالى. ثانيا: على مستوى الطبقة العاملة العالمية لابد من شكل من أشكال القيادة لهذه الطبقة فى تصورى أنها تكون أممية من نوع جديد على مستوى شعوب العالم الثالث أيضا لابد من أن حركات التحرر الوطنى الاجتماعى فى العالم الثالث تتوصل إلى صيغة لتحالف العالم الثالث يوجه نضالها ويمكنها من الاعتماد أساسا على قواها الذاتية على المستوى القطرى والاقليمى وعلى اتساع القارات الثلاث وهى فى أمس الحاجة إلى أطر تنظيمة ملائمة لتوحيد نضالها، وأيضا لابد من أن تتعامل شعوب العالم مع أى هجمة امبريالية ضد أى بلد أو شعب باعتبار أن المعركة واحدة وليست معارك منفردة كل واحدة على حدة ويجب ان تهب كل الشعوب للتصدى لأى عدوان أو تهديد بالعدوان تتعرض له أى بلد من بلدان العالم الثالث أخيرا وازاء الهيمنة المتزايدة للامبريالية الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة وتسخيرها لمؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية لخدمة مخططاتها وإبتذال مفهوم الشرعية الدولية. أرى أنه من واجب شعوب العالم من خلال منظماتها الجماهيرية غير الحكومية أن تتحرك فى اتجاه مايمكن أن نسميه تأسيس منظمات شعوب متحدة قادرة على أن تعكس ارادة وطموحات الشعوب وتوحيد نضالاتها وإرساء شرعية دولية جديدة تنبثق من مصالح الشعوب وتحمى مصالح الشعوب من الاطماع الامبريالية.

د. فوزى منصور: باختصار لكى انطلق من النقطة الأولى وهى قياس مايحدث على المستوى العالمى الآن، على التحليل الماركسى الذى تقدم به ماركس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولنمو الرأسمالية على المستويات القومية، أقول أن من طبيعة المراكز المسيطرة فى النظام الرأسمالى العالمى أن تستغل البلدان الطرفية المسيطر عليها. إذا كانت هذه هى القاعدة العامة بالنسبة للعلاقة بين قيادات النظام الرأسمالى العالمى وبين الشعوب المسيطر عليها والمستغلة فإن هذا يتحقق بوجه أخص بالنسبة لمصر، والمنطقة العربية عموما لأسباب بعضها تاريخى ثقافى والبعض الآخر متصل بالأهمية الخاصة للمنطقة فى استراتيجية النظام الرأسمالى فى مجموعه، وبعض ثالث متصل أيضا بالمساندة التى يتقدم بها هذا النظام لاسرائيل واطماعها الخاصة، ومن هذا كله يمكن أن نتجه أو ننطلق فى اتجاهات متعددة أغلبها معروف ومدروس، وطرق فى «قضايا فكرية» فى أعداد سابقة.

وفى العديد من المجالات المماثلة، إنما أريد أركز على خصيصة واحدة لم تجد الاهتمام الكافى فى الدراسات السابقة فقد كنا نقول فى الماضى أن الطبقة العاملة المصرية هى أقدم تاريخيا من البرجوازية؛ لأنها نشأت فى الواقع بواسطة رأسمال أجنبى أقام بعض حركات التصنيع، لكن الاتجاه الآن هو أن البرجوازية القائمة تكاد تسعى عمدا إلى التقليص من نمو الطبقة العاملة، عمدا وبوعى، لإدراكها للمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها نتيجة لهذا النمو، وأن هذا ينعكس فى أشكال النمو والنشاط الاقتصادى التى يتركز فيها رأس المال المصرى، بل ورأس المال المصرى المتعاون مع الرأسمال الأجنبى ذلك يحتم علينا إعادة النظر بقدر أكبر من الدقة فى التطورات الجارية فى المجتمع المصرى، فى التركيب الطبقى، فى احتمالات النمو الرأسمالى، وانعكاس هذا النمو على الطبقات الموجودة، ومن ثم فى الاستراتيجيات التى يمكن أن تُتبع فى مواجهة الوضع الحال. وأريد أن أكتفى بالمرحلة الحالية عند هذا.

س- تقليص عدد الطبقة العاملة من الناحية الكمية؟ هل تقصد بالطبقة العاملة معناها العام؟

د. فوزى منصور : أقصد الطبقة العاملة الصناعية، الآن عندما يدور الحديث عن الطبقة العاملة بالمعنى الكلاسيكى القديم (البروليتاريا) فلم يعد الحديث ينصرف فقط الى الطبقة العاملة الصناعية وإنما أصبح يشمل أيضا الطبقة العاملة التى تعمل فى مجالات أخرى مثل الخدمات طالما أنه ينطبق عليها مواصفات الطبقة العاملة البروليتارية، أى الطبقة العاملة المنظمة، الطبقة العاملة المأجورة، فمثلا عندما نأخذ شركة من شركات التوزيع أو النقل يعمل بها ٢٠ ألف، لكن بنفس النظام والانضباط الذى يسرى فى المصنع فقد أصبح مصطلح الطبقة العاملة يندرج على هؤلاء، لأنه سيكولوجيا، ومن ناحية القدرات والارتباطات إلى آخره يسرى عليهم تحليل القرن التاسع عشر. بالنسبة لمصر فالحديث هنا لاينصرف فقط للطبقة العاملة بالمعنى الصناعى، وإنما الطبقة العاملة التى يمكن أن تكتسب الصفات التى تضفى عليها ثورية معينة وقدرة معينة على المقاومة، فنجد أن المشروعات الصغيرة، والتى تُشتت ولاتُجمع هنا هو ماتقبل عليه البرجوازية الحالة وعن عمد ووعى.

أ. صلاح عدلى : نحن ننتمى الى عالم واحد وحضاره واحدة مهما اختلفت الأنظمه الاجتماعية الاقتصادية وتتضح هذه الحقيقة اكثر فأكثر مع انجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى مجال الانتاج والاتصال والاعلام، هذه التطورات التى جعلت المتناقضات تزداد عمقاً وتعقداً وضبابيه الى الحد الذى أوصلنا الى اختلاف الرؤيه وخلط الاوراق..ولاشك أننا اليوم وبعد التطورات المذهله التى حدثت فى الدول الاشتراكية نحتاج الى مزيد من الاجتهاد والدراسة إلا أننا نخشى أن نصل الى الريبه والشك فى كل شيئ حتى ولو كان الواقع يؤكده.أننا نرى أن الرؤية الماركسية للتناقض الاساسى مازالت صحيحة، وهو التناقض بين رأس المال والعمل المأجور، ففى عالمنا ورغم كل الادعاءات البرجوازية عن نهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية التام والنهائى، فإن الصراع الطبقى بين الرأسماليين والطبقة العاملة لايزال هو التناقض الاساسى وهو المحرك الاساسى لتطور المجتمع.. ولكن لايجب أن يغيب عن بالنا أن رأس المال فى نهاية القرن العشرين يختلف جذرياً عن رأس المال أيام ماركس وحتى لينين ولذلك تختلف وسائل وآليات الاستغلال وفرض الهيمنة، كذلك يختلف العمل المأجور كثيراً عن الماضى، فلقد اختلفت الطبقه العاملة الآن عن أوائل القرن اختلافا جذرياً سواء من حيث التركيب، أو دورها فى العملية الانتاجية، بالطبقة العاملة الصناعية لم تعد وحدها صانعة فائض القيمة وانما يشترك معها فى خلقه فئات اخرى كثيرة داخل الطبقة العاملة اذ أصبح العلم يلعب دوراً متزايداً فى عملية خلق فائض القيمة.وهذا التناقض الأساسى يتجلى باشكال مختلفة فى مناطق العلم ويختلف مداه وأطرافه باختلاف الظروف الزمانية. وهذه التغيرات التى لايتسع المجال للخوض فيها تترك بصماتها على التناقض الاساسى الذى يحكم عالمنا المعاصر، ولايجب أن يغيب عن بالنا هذا لانه يكشف عجز الامبرياليه عن حل المشاكل الاساسيه التى تواجه العالم السلام والبيئة والفقر والمجاعات والديون بل أنه يفضح مسئوليتها الاساسيه عنها.وفى اطار المرحلة التاريخية التى يحكمها هذا التناقض الاساسى، يبرز فى وقتنا الراهن التناقض الرئيسى بين الامبرياليه الامريكيه وخاصه أشد دوائرها عدوانية (بين شعوب العالم الثالث والدول المتمسكه بالاشتراكيه وقوى السلام والديموقراطية وايضا البيئه داخل البلدان الرأسمالية المتطورة نفسها).وموضوع التناقض الرئيسى هو الهيمنه الامريكيه العسكرية والاقتصادية والثقافية خاصة بعد أن أصبحت هى القطب الأوحد على رأس الدول الامبريالية بعد هزيمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ويمكن ملاحظة تناقضات اقتصادية حقيقية بين أقطاب المعسكر الرأسمالى الثلاثه الاساسيه الأ انها من الصعب أن تصل الى المواجهات الجذريه فى ظل التسلح النووى والهيمنه العسكويه الامريكية ولكن هذا الوضع الحالى هو وضع انتقالى وغير مستقر.

وفى مواجهة هذه الهيمنه يبرز دور ونضال شعوب العالم الثالث وقواها الديموقراطية والوطنية والذى أصبح يمثل الآن رأس الرمح فى الصراع مع الامبريالية الامريكية ذلك فى ضوء المعطيات الجديدة والتطورات السلبية العالمية، الأ ان هذا ليس معناه الموافقة على

نظرية الشمال والجنوب، لانه لايمكن للجنوب أن ينتصر وحده فى هذه المعركه مع الامبريالية دون أن يتحالف مع شعوب الدول الاشتراكيه السابقه التى بدأت تنهض ومع القوى الديموقراطية والتقدمية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، ودون ان يستفيد من التناقضات فى صفوف المعسكر الرأسمالى لأضعاف الهيمنة الامريكية ولاحراز مكتسبات تفتح الباب للخروج من حالة التراجع العامة التى أصابت القوى الديموقراطية والتقدمية على نطاق العالم كله.

ثانيا: حول التنمية المستقلة مصريا وعربيا

محمد سيد أحمد: ما معنى ان تكون هناك «تنمية مستقلة» فى ظرف تهيمن فيه على الاقتصاد العالمى الشركات المتعدية الجنسيات والتى تملك القدرة على أن تخترق كل الحدود، وبالتالى على أن تنهى الامكانية التى كانت موجودة من قبل للخوض فى مشروعات تقوم على فكرة «التنمية المستقلة»؟.. لا أعنى بهذا السؤال أن «التنمية المستقلة» عملية مستحيلة بالضرورة من الوجهة النظرية. ولكن هناك أيضا عقبات نظرية. فاذا كنا بصدد عالم «متداخل»، «متكامل»- كما يجرى تأكيده.. وكما تؤكد شواهد عديدة بالفعل- عالم يقوم على «الاعتماد المتبادل» و«التبعية المتبادلة» بين الدول جميعا، وأننا أيضا- كما تقطع كل الشواهد- بصدد عالم تهيمن عليه الرأسمالية، وبالتالى «قانون النمو غير المتكافئ».. أفليست «التبعية المتبادلة» «بين أطراف غير متكافئة» شكلا مستحدثا «للتبعية»، وبالتالى لنقيض معنى «التنمية المستقلة»؟

قد يكون العامل الأكثر «مرونة» ELASTICITY فى هذه المعادلة هو العامل «البشرى»، بمعنى أن هذه المعادلة لاتحول بالضرورة دون امكانية انجاز «تنمية بشرية»، بوصفها شرطا «ضروريا» (حتى لو لم تكن -وحدها- شرطا «كافيا») لتحقيق هدف «التنمية المستقلة».. وعلى أن تتضمن فكرة «التنمية البشرية» عناصر عديدة، منها الارتقاء بالتعليم الى متطلبات العصر، ومنها الديموقراطية، والمجتمع المدنى، والمشاركة فى القرار كأساس لكل جهد ابداعى، الخ..الخ.. فان ثمة أمثلة على فعالية «التنمية البشرية» كعنصر مناهض «للتبعية»، ومشجع «للتنمية المستقلة».. ولا أعنى بهذه الأمثلة فقط مثل اليابان، ولكن أيضا النموذج الذى يقدمه العديد من بلدان آسيا الصاعدة.. لقد أصبحنا فى عالم يتعذر فيه «الانغلاق».. فلقد سقطت امكانية الاحتماء بـ«الانغلاق» مع سقوط «المعسكرات الدولية»، اى مع سقوط عمليات «التعسكر» و«التمحور».. ولامهرب بالتالى من صورة او أخرى من «الانفتاح على العالم الخارجى.. وفى ظل هذا الواقع الذى يتعذر تحاشيه، كيف نتجنب الآثار الضارة لـ«عدم التكافؤ» ما لم نبتدع مجالات تكفل لنا قدرا من «الندية» مع الغير؟.. حتى لا تكون «التبعية» من جانب واحد فقط، وتكتسب لدرجة او أخرى بالفعل صفة «التبعية المتبادلة»؟.. ذلك أن ما نملكه فى هذا الصدد محدود، لأن هناك صعوبة بالغة فى عمليات خلق «قيم ذاتية» قادرة على مجاراة المجتمعات المتقدمة، واللحاق بتكنولوجيا العصر، وتوفير متطلبات انجاز عمل إبداعى فى مجالات العلم والبحث العلمى المعاصرين.. ومع ذلك، فإن «التنمية البشرية» هى اقصر الطرق، وربما كانت وحدها الطريق المتاح، لتحقيق هذه الأهداف جميعا..

النقطة الثانية هى ان المنطقة العربية موبوءة بظاهرة خاصة تميزها هى كثرة ماتملكه مما يمكن تسميته بـ«المال الريعى»، وأعنى بالذات عوائد وفوائض البترول.. فلقد كان من شأن هذه الفوائض إفساد الجهد التنموى، لا الاسهام فى إنجاحه ودفعه أماما، كما اراد الكثيرون زعمه طوال ما سمى بـ«الحقبة البترولية".. غير ان فكرة «المال الريعى» ليست مقصورة على فوائض البترول وحدها.. فان مصر، على سبيل المثال، لاتملك بترولا وفيرا، ولكن لجأت حكوماتها خلال العقدين الماضيين الى ورقة أخرى، مثيلة، هى «بيع» ماهو متاح لها «تسليعه» و«تسويقه» من «خدمات استراتيجية» بوسع مصر النهوض بها، كعملية «السلام مع اسرائيل» نظير ٣مليار دولار سنويا، او إعطاء غطاء عربى لتدويل و«تعريب» أزمة الخليج، وتبرير تدخل قوات الحلفاء فيها. وقد تحقق للحكومة بفضل هذا الدور اسقاط نصف ديونها الخارجية. وقد يقال أن احد الحوافز (ولا اقول الحافز الوحيد) على مساعدة النظام الليبى على الخروج من مأزقه الحالى بعد تصدى الغرب له، هو الحصول على «مكافأة» تتناسب مع «الخدمة الاستراتيجية» المقدمة!

والسؤال فى النهاية هو: ما مدى «مشروعية» أو حتى «جدوى» مثل هذا الاسلوب فى عالمنا الراهن، وبالذات فى الأمد الطويل؟ هل من الممكن أن تكون «الخدمات الاستراتيجية» بديلا عن عمل انتاجى مادى؟ هل من الممكن تصورها ضمن «القيم» التى يمكن وصفها بأنها «حقيقية» فى عالم تسوده الرأسمالية، وفى عصر تقلص فيه حجم ومكانة القطاع المنتج، وتعاظمت فيه عموما قطاعات «الخدمات»؟.. ان هذا يتنافى مع كل مانعلمه، ولكن نرى أن السؤال يتعين طرحه..

السؤال الثالث: حول مكوّنات «العملية التنموية» مستقبلا، فى ظل عالم «متداخل»، «متوحد».. يبدو ان أحد الدروس المستفادة مما

جرى فى البلدان الاشتراكية أن الاقتصاد الاشتراكى لايجوز له تجاهل آلية السوق.. كما تؤكد شواهد كثيرة أن الاقتصاد الرأسمالى لم يعد بوسعه تجاهل كل أشكال التخطيط.. فما الذى يميز جوهريا بينهما؟.. اذا صحت هذه الافتراضات، فان معنى ذلك أن المقياس الوحيد الذى يميز التوجه الرأسمالى عن الاشتراكى لم يعد فى ظل اندماج العالم فى نظام واحد «ادوات» الاقتصاد المستخدمة.. لم يعد مدى اللجوء الى السوق من عدمه، أو الى التخطيط من عدمه.. بقدر ما أصبح يمكن هذا المقياس فى من هى الطبقة الاجتماعية التى بوسعها- وبإعمال الديموقراطية- الاستحواز على القدر الأكبر من «فائض القيمة» المنتج على صعيد المجتمع ككل.. معنى ذلك أننا سوف نكون لحقبة تاريخية غير محدودة المدة، ولا محددة المعالم، بصدد نظام اقتصادى/ اجتماعى مختلط.. ينتسب فى وقت واحد الى آلية السوق وآلية التخطيط.. نظام فيه قدر من «تخطيط السوق»، وقدر من «تسويق التخطيط»!.. وسوف يظل الباب مفتوحا كى يتقرر مصير المجتمع ككل حسب قدرة هذه الطبقة الاجتماعية او تلك على استثمار هذه «التوليفة» لصالح الفلسفة الاجتماعية الكفيلة بالتعبير عن مصالحها الأساسية..

د. ابراهيم سعد الدين: أريد أن ابدأ بكلام د.فوزى، وانا لا اعترض على ان تكون وحدة التحليل هى النظام العالمى، انما اعتقد انه لكى تفهم عمل النظام العالمى لابد وأن تفهم عمل مؤسساته وقوانينه، فالنظام العالمى مفهوم يتمثل فى مؤسسات وعلاقات. ففهم هذه المؤسسات والعلاقات هو القادر على إفهامنا عمل هذا النظام، وفى المرحلة الحالية يجب أن نفهم جيدا عمل الشركات عبر القومية باعتبارها تمثل اليوم اهم مؤسسات النظام الرأسمالى العالمى وأيضا الدولة التى نطلق عليها قومية أى رأس المال هذا أيضا من الأشياء التى لابد من فهمها، أيضا المؤسسات الدولية الخاضعة للنظام الرأسمالى بصفة عامة. مثل صندوق النقد الدولى، البنك الدولى مثل هذه الأشياء هى التى تستطيع إفهامنا الاليات التى يجرى فى إطارها التحرك والعمل. أيضا فى هذا الاطار لابد من اعطاء اهتمام لعمل قيادة النظام فى اجتماعات قمة الدول السبع الصناعية الرئيسية الكبرى باعتبارها شكلاً مؤسسيا يسعى لحل مشاكل وتحديد سياسات وأيضا هى الآليات التى تدير النظام العالمى الكلى تحت هذه السيطرة بشكل أو بآخر. ان فهمنا لعمل هذه المؤسسات والعلاقات بينها هى التى تجعلنا نلمس الواقع بدرجة أدق.

ولن أبدأ بأطروحة الدكتور فوزى منصور حول أن النظام لايسمح لنا بالتنمية التى تؤدى الى كذا وكذا... وهى الوفاء باحتياجات شعبنا، ورفع مستوى معيشته..الخ وسأحاكم هذه المقولة من خلال عمليات المؤسسات، وهنا سنأتى للشركات دولية النشاط بصفة عامة. فنقول أنها أصبحت الآن ذات طابع عالمى فى الانتاج والتوزيع، بالمعنى التالى: أن وحدات الانتاج يمكن أن تتوزع عالميا فى مراكز مختلفة وهى تنتج سلعا تسعى لبيعها على النطاق العالمى، وأن كل الأسواق تتداخل فى هذا الاطار لماذا؟ لأنه مع التقدم العلمى التكنولوجى السريع يصبح معدل مايسمى تقادم السلع سريع جدا. بمعنى أن أى ابتكار جديد قد ينفى بواسطة ابتكار آخر فى مدة لاتزيد عن خمس سنوات. ولان تحقيق اى تقدم يتضمن تكلفة عالية فان المؤسسات المنتجه لابد ان تسعى إلى استعادة نفقاتها وتحقيق أرباح فى أقصر فترة ممكنة عن طريق مد أسواقها لتشمل العالم كله. فى هذا الاطار ممكن جدا لهذه الوحدات اذا وجدت هذا مناسبا أن تسعى لوجود أفرع منها محلية بمعنى أن تكون فى مصر أو غيرها مركزا للانتاج انما هذا المركز هو جزء من هذه الشبكة وليس خارجا عنها، وأيضا فى هذا الاطار يمكن أن تتولى هى ملكية وحدات ببلدان العالم الثالث، واذا كانت قد وجدت وحدات قبل ذلك تقوم بضمها وتصبح جزءا من شبكتها. انما السيطرة فى كل الأحوال تبقى فى المركز، والمركز هو فى احدى دول المركز.اذن فالقضية ليست فى أن الشركات تمنع حدوث تقدم انتاجى ولكنها تسعى لان يكون أى تقدم انتاجى هو فى اطار استراتيجيتها الدولية. وهى تسعى فى مثل هذه الحالة للهيمنة أى التغلب على المنافسين وهذا التغلب يحدث بأشكال مختلفة من العلاقات فممكن أن يكون التغلب بالتقدم التكنولوجى، وبالضم، وبالتعاقد دون ضم. فعندما نقول (بيير كاردان) فى تونس نعنى أنهم فى تونس ينتجون له وكذلك فى مصر،وهناك أشكال مختلفة للتعاقد تتم، وهنا من الطبيعى جدا لمثل هذه الشركات فى مثل هذه الظروف أن تنتج لمن يستطيع الشراء أى للطبقات الغنية فى العادة. ثانيا تستخدم تكتيك موحد على النطاق العالمى ولايختلف من دولة لأخرى على حسب طبيعة العلاقة بين رأس المال والعمل فى كل منطقة انما العلاقة هى فى الغالب عالمية وثالثا: انها تستخدم نفس أساليب الادارة وتحاول أن توحد مفاهيم القيادات الادارية والمالية على النطاق العالمى. أخيرا يضاف الى هذا أن هذه الوحدات تمتص كل الفائض وتعيد هى تشغيله بمعنى أنه لو كان هناك فائض فى مصر أو السعودية أو البرازيل فان الطريق الأساسى له أن يجمع ليس فقط فائض القيمة بل الجزء الأكبر القابل للاستثمار لدى المركز حيث يقرر المركز أين يتم التوزيع فى هذا الاطار نجد أنه قد يكون مثلا المال من مصر والاستخدام الانتاجى فى أثينا، أو يكون المال من السعودية والاستخدام الانتاجى فى اسرائيل فالمسألة لاتختلف كثيرا. ان مركز الشركة الدولية النشاط الذى يحدد مراكز الانتاج فى مثل هذه الحالة، وهذه هى الصورة للأوضاع الموجودة عالميا وهنا الذى حدث. ان هناك بعض وحدات وبعض دول

كانت قد حاولت فى فترة ما أن تكون لها قاعدتها الانتاجية المنفصلة عن هذا الارتباط العالمي، والقضية الآن هى السعى الى حد كبير جدا امتصاص هذه الاقتصاديات المنفصلة فى اطار هذا الارتباط العالمى الكلى. هذا الكلام لايحدث فقط لدول العالم الثالث بل يحدث ايضا فى دول المركز. ان قيام بريطانيا مثلا بالتخصيص كان جزءا من اعادة ربط هذه القطاعات التى كانت بريطانيه تابعة للحكومة بصفة أساسية بالاقتصاد الدولى ككل والعمل فى اطار الاقتصاد الدولى ككل، ومن هنا تأتى فكرة أنه قد يكون هناك صعوبة فى امتصاص بعض وحدات القطاع العام والأسهل أن تكون قطاعا خاصا. وأرجع فأقول ان الشركات دوليه النشاط تستخدم عملية التمويل فى السيطرة وكذلك تسعى لاستخدام التكنولوجيا كاحدى آليات السيطرة، ورغم وجود هذه العلاقات المتداخلة بين الشركات دولية النشاط الا أن هذا لاينفى وجود الدولة القومية وعلى الأخص المصالح المختلفة للدول القومية فى اطار النظام الرأسمالى نفسه. هناك شركات دولية النشاط ومراكزها فى انجلترا والمانيا وممتدة النشاط، انما توجد دوله المانيه تمثل قوة رأسمالية موجودة فى ألمانيا لها مصالح، وأيضا موجود فى انجلترا دولة تمثل الرأسمالية البريطانية فى تشابكاتها وعلاقاتها التى لها مصالح لم تزل هذه المصالح قومية حتى فى الصراعات والعلاقات قد يوجد صراع مع الدول الرأسمالية الأخرى وعلى سبيل المثال تبرز قضية الدعم للحاصلات الزراعية وهو الخلاف الأوروبى الأمريكى فى مثل هذا الاطار. فالخلاف هنا مبنى على الخلاف بين أمريكا وكبار منتجى الحبوب الامريكان من ناحية ومنتجى الحبوب فى مختلف انحاء العالم من ناحية. فالحكومة الأمريكية تمثل المصالح الامريكية فى مثل هذه الحالة. وتعطى العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية مثلا آخر حيث تسعى امريكا الى حث اليابان على فتح اسواقها للسلع الأمريكية... الخ فالتشابك بين الوحدات فى عملية الانتاج ونشوء الشركات دولية النشاط لاينفى أنه لم يزل هناك قاعدة قومية لكل منها، وأنه فى هذه القاعدة القومية دولية النشاط لاينفى أنه هناك قاعدة قومية لكل منها، وأنه فى هذه القاعدة القومية توجد أنواع مختلفة من الصراعات، وتحدث تكتلات. وحتى داخل هذه التكتلات توجد صراعات فهناك تناقض فى اوروبا مثلا بين الموقف الفرنسى والألمانى وبين موقف بريطانيا حول توحيد النقد هل تكون هناك وحدة نقد اوروبية أم لا، وهل يكون هناك بنك مركزى واحد أم لا، اذن هناك تناقضات كثيرة فى مثل هذا الموضوع، ونحن الآن أمام وضع تسعى فيه الرأسمالية التى لها هذا الطابع أن تهيمن عالميا وتحاول أن تجعل كل دول العالم التى كانت خارج السيطرة واقعة فى اطار هذه السيطرة، وهى تستخدم فى ذلك آليات دولية بالذات متمثلة فى الصندوق والبنك، واتفاقية «الجات». والتكيف ومعناه: التكيف لمتطلبات النظام الرأسمالى الكلى. هل هذا يمنع قدرا من النمو وليس التنمية، أقول أنه يمكن فى بعض الأماكن فى ظل ظروف تاريخية معينة أن يكون متاح لبعض الدول أن يتم فيها نمو للانتاج. والحادث فى كوريا الجنوبية وغيرهما يؤكد أنه ممكن، وممكن أيضا فى رأيى، حتى فى بعض الدول هنا أو هناك وجدت مكانا لها فى اطار النشاط الكلى الدولى، بمعنى أنها اذا استطاعت أن توائم نفسها للسوق الدولى، ووجدت لنفسها امكانية نشاط فيه، هذا غير مرفوض كمبدأ، انما فى أى حال من الأحوال اذا تم هذا النمو فهو بالضرورة نمو فى الاطار الرأسمالى يتصف بكل ما يتصف به النمو الرأسمالى من تناقضات بين العمل، ورأس المال وبين الطبقات المختلفة، وبغض النظر عن نظرية التبعية، فأى نمو يتم، لايحل التناقضات بين الطبقات الاجتماعية، وبين أيضا الشركات الدولية النشاط التى تعمل فى هذا المجتمع، اذا وجدت، وبين باقى الطبقات. وفى اطار رغبتها فى توسيع السوق أيضا ترجد مشكلة أساسية: أن فقر هذه الدول، يحد من امكانية توسيع السوق. ان وجد سوق لهذه السلع فى البلاد الفقيرة يتوقف على زيادة الفروق بين الدخول ومن هنا قد تجد هذه الشركات مصلحه لها فى تأييد لسلطه دولة قاهرة مثلما هو حادث فى كوريا، أو تأييد سلطة دولة قاهرة فى أى دولة من الدول العربية.وعندما نتكلم عن التنمية المستقلة فنحن نتكلم عن مشروع للمواجهة، لانه لايوجد نموذج معين للتنمية المستقلة، ان مايدعى اليه هو مشروع للمواجهة ضد هذا الوضع ومحاولة تحقيق تنمية مضطردة تسعى للتحسين المستمر فى مستوى معيشة الناس وتحقيق قدر واسع من العدالة الاجتماعية، ومن الاستقرار فى اطار من الديموقراطية ولقد كنا، الى عهد قريب جدا، نتصور ان المتطلبات الأساسية لذلك هى: سيطرة الدولة.. وبرنامج للتصنيع يعتمد على بناء الصناعة الثقيلة وأدوات الانتاج. وظلت هذه الصورة أساسية لدينا وكنا نؤكد على ان حدوثها يتطلب الحد من تأثير السوق الدولية على الاقتصاد وتأييد سيطرة الدولة التى تبنى قاعدة للصناعة وخاصة لصناعة أدوات الانتاج، وهذا مايمكنها من الاستمرار فى قضية التصنيع فى المستقبل مع توجية التصنيع للوفاء بالاحتياجات للطبقات الشعبية بصفة أساسية وتحديث الزراعة وما الى ذلك من الأشيا.وأقول أن أحد الظواهر التى بدت مؤخرا ولاتتناقض مع هذا الكلام، بل تضيف اليه، أنه برز بشكل واضح للغاية فى حالة السباق بين ماكان يسمى بالمعسكر الاشتراكى وبين الدول الرأسمالية الكبرى، ان قضية التقدم التكنولوجى، تأخرها فى جانب، وتقدمها فى الجانب الآخر كانت أحد العوامل الحاسمة فى الأزمة التى تواجهها التجربة فى البلاد الاشتراكية، مما اعطى اهتماما شديدا بضرورة تطوير العنصر البشرى والقاعدة التكتيكية والتكنولوجية فى أى منطقة من العالم كشرط أولى لأى محاولة للاستقلال. وليس من الضرورى أن يؤدى هذا مباشرة الى الاستقلال انما هو شرط ضرورى. ومن هنا تأتى قضية اعطاء أولوية لبناء قاعدة من القوى البشرية

ذات كفاءة. والقضية الثانية التى تطرحها هى وجود قاعدة تكتيكية قادرة على التطوير المستقل- وليس بالضرورة المنفصل- انما قادرة على الأقل للاستجابة للحاجات الداخلية للوطن فيما يختص بالتكتيك المطلوب لانتاج ماهو ضرورى.

نقطة أخيره، فى ضوء ماحدث عالميا، يبدو لى أن انتفاء المنافسة بالكامل تحت اسم القضاء على فوضى الانتاج كان له تأثير عكسى. وكنا نقصد بفوضى الانتاج، الانتاج الرأسمالى، والفوضى تتمثل فى عملية التنافس وما تؤدى اليه من هدر، وعندما نأخذ التجربة التى حدثت فى العالم الآن نجد أن هدر التخطيط فى بعض الأوقات كان اكثر كثيرا من هدر التنافس وأن الهدر الناتج من عدم وجود الضغوط من أجل التقدم أسوأ كثيرا من الهدر الذى تحدثة عملية التنافس. ان هذا يطرح لدينا مشكلة أساسية فحتى مع وجود دور رئيسى للدولة فى عملية التخطيط والانتاج، وفى توجيه الاقتصاد، وفى بناء القاعدة التكتيكية، وفى تنمية الطبقة الصناعية القادرة... الخ فان قدرا من الاستمرار للتنافس ضرورى وهذا التنافس داخلى وعالمى. وهذا يطرح الى أى حد اذن يحتاج التطور لاقتلاع الرأسمالية من الجذور؟.

والخلاصة: أن التنمية المستقلة هى محاولة لتحقيق تنمية تأخذ فى الاعتبار المصالح الخاصة للطبقات الأساسية الشعبية فى البلاد، وتطور الصناعة، والزراعة، وتبنى قاعدة انتاجية مستنده فى هذا الى قاعدة تكتيكية مستقلة وما الى ذلك. بطبيعة الحال هذا يتم فى اطار ظروف معاكسة الآن، ولكن النجاح ليس مستحيلا.

-العالم :هل يمكن تحقيق هذه التنمية الاقتصادية المستقلة فى أى بلد عربى؟

- ولاحتى فى مصر، لكنه يمكن على المستوى العربى ككل، كمشروع.

د.فوزى منصور : أولا : يبدو أن المناقشة - وهذا طبيعى جدا - تتبلور حول موضوعالتنمية المستقلة، والتنمية المستقلة ليست إقتراحا يثار الآن من بعض الكتاب أو بعض الدارسين، لمعالجة فشل الإشتراكية أو أوضاع العالم الثالث . إن كل تنمية حقيقية متكاملة ومتوازية تمت تاريخيا تتميز بأنها كانت تنمية مستقلة والبلاد الرأسمالية المتقدمة يصدق عليها اصطلاح «التنمية المستقلة»كما سأعرفة بعد لحظة واحدة، وأقول تحديدا إن مايسمى بالتحول الاشتراكى أو التجربة الاشتراكية فى فهم معين، ومن وجهة نظرى أنا، كانت محاولة للتنمية المستقلة فى مواجهة سيطرة النظام الرأسمالى العالمى،والمخرج لا يزال ينحصر فى التنمية المستقلة، فما هى التنمية المستقلة هذه؟ سأحددها على المستوى الإقتصادى، وطبعا لها جوانب ثقافية ، وجوانب طبقية ،وجوانب إجتماعية أخرى ، وجوانب سياسية ،وسوف أبدأ بالمستوى الإقتصادى ، وليس بالضرورة لأنه هو الاساس إو نقطة البداية، وإنما لأنة هو الشئ المحدد الذى يمكن الإنطلاق منه، ثم تراتب المستويات الأخرى يمكن أن يكون محل حديث آخر.

التنمية المستقلة هى تلك التنمية التى تتمثل فى السيطرة القومية، ولن أحدد ماهو المقصود بالطبقة القومية ففى الرأسمالية المتقدمة القديمة كانت طبعا الطبقة الرأسمالية، فى التجارب الاشتراكية كانت مايسمى «سيطرة البروليتاريا» «السيطرة القومية على عمليات التراكم هى العنصر الأول» و«السيطرة القومية على ابتداع التكنولوجيا وتطورها على اعادة انتاجها هذا هو العنصر الثانى، العنصر الثالث: السيطرة على العلاقات الاقتصادية الخارجية. وذلك لايعنى «الاكتفاء الذاتى»، فهذا الخلط بين المفهومين دائما يثار دون أى أساس. بينما المقصود هنا أن استخدام علاقاتى الاقتصادية الخارجية بقدر ما أستطيع لصالح تنمية الاقتصاد القومى، لالصالح قوى أجنبية مسيطرة تسعى لاستغلاله وتشويهه بقدر ماتسمح به الظروف الدولية القائمة، تعنى بالاضافة الى ذلك- وهذه نقطة هامة جدا وخاصة فى العصر الحديث، لكنها كانت متحققة تاريخيا فى الأنماط الثلاثة التى اتكلم عنها- السيطرة على الغذاء وهذا شرط أساسى لتنمية الطبقة العاملة والطبقات الشعبية التى يقع على عاتقها التنمية فى نهاية الأمر، وفى صور معينة من صور التنمية المستقلة، فالتنمية تستهدف رفاهيتها وارتفاع المستوى المعيشى لها، ولأنه بدون هذه السيطرة من الصعب جدا الاحتفاظ بالتنمية المستقلة فى الأبعاد الأخرى الثلاثة التى تكلمت عنها. وأعتقد أن هذه المواصفات من الممكن أن تقدم لنا تعريفا لما هى التنمية المستقلة، فى الظروف الحالية، فى ظروف سيطرة المراكز المتقدمة للنظام الاقتصادى الرأسمالى، هل من الممكن تحقيقها؟

سوف أبدأ بكلمة سريعة جدا من خلال بعض الثغرات التى تكلم عنها د.ابراهيم، على سبيل المثال، من نقطة الشركات المتعدية الجنسية، وهنا أنا اتفق- مع د.ابراهيم بوجه خاص على أن فكرة الشركات المتعدية الجنسية لاتعنى المتعددة الجنسية، وأنه لابد لكل شركة من هذه الشركات فى نهاية الأمر من مركز قومى تنطلق منه، ومن هنا الصراعات بين الشركات المتعدية الجنسيات الأمريكية واليابانية..الخ لابد من مركز للإنطلاق تنطلق منه، وأضيف إلى هذا فكرة أخرى فكرة أنها ليست محكومة فقط بالاعتبارات الضيقة والسريعة الخاصة بالسوق، أى متى تحقق أكبر ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة وتنطلق بناءاً على ذلك.

إن تصور أن الرأسمالية كانت تحركها قوى السوق وحدها ربما كان قد تحقق فى فترة تاريخية محدودة جدا وأنا أشرت باستمرار إلى حدود

التحليل الماركسى بحكم انطلاقه من ظروف القرن التاسع عشر، ظروف انصياع الرأسمالية فى بلدان معينة لقوى السوق والاشارات التى يقدمها السوق. كان ذلك موجودا فى فترة معينة محدودة فى الجزء الأول من القرن التاسع عشر، بعد ذلك نجد أن الرأسمالية لاتعمل على المستوى العالمى، بل وفى أحيان كثيرة على المستوى المحلى، من خلال السوق فقط ولكنى فى ظروف معينة من خلال الدولة، من خلال السلطة. والمسألة ليست مجرد قوى اقتصادية، وقوانين اقتصادية تلقائية، بل توجيه التعاون والاستخدام المتبادل، ومن هنا فكرة الاستراتيجية للشركات المتعدية الجنسية فهى لها استراتيجيتها التى تتأثر فيها بالمؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى التى هى فكرة السوق، لكن أيضا باعتبارات طويلة المدى تشترك فيها المؤشرات الاقتصادية مع المؤشرات السياسية وهنا يحدث التنسيق بينها وبين الدولة التابعة لها، ويخطئ من يتصور أن شركات البترول، أو شركات الكمبيوتر، أو شركات استخراج المعادن -الخ لاتعمل بتنسيق كامل كثيرا لما نتصوره مع وزارات الخارجية فى بلادها، ومع السفارات فى داخل البلدان التى تعمل بها.

ومن هنا، الفكرة التى أشرت إليها من قبل، فكرة أن النظام الرأسمالى العالمى له اختياراته الاستراتيجية بالنسبة لكل منطقة من المناطق، وأن هذه الاختيارات الاستراتيجية تختلف من منطقة إلى أخرى وفقا لمجمل المصالح العامة للنظام الرأسمالى، وأن هذا يكون محل تنسيق لانرى منه- لمن لايدرس المسائل- إلا العُشر الظاهر فوق المياه، وأن هناك مجالس معروفة لهذا التنسيق منها مجلس الدول الصناعية السبع- الذى أشار إليه د. ابراهيم، لكن منها أيضا المؤسسات الدولية التى هى أيضا حلقة وسيطة من حلقات التنسيق بين مصالح الرأسماليات المسيطرة والبنك الدولى، سوق تتساوم فيه الرأسماليات، وتتفق فيه الأستراتيجيات العامة ومدى انطباقها على هذه المنطقة أو تلك. صندوق النقد الدولى كذلك وهذه المسألة قد تم اثباتها بالنسبة لكل جزئية، ولكل مسألة كلية من مسائل التطورات الاقتصادية الحالية، ومن هنا من الخطر والخطأ محاولة الفصل بين التوجهات السياسية الاستراتيجية للنظام الرأسمالى العالمى وبين التحركات الاقتصادية البحتة فى الشركات المتعدية الجنسية من هنا أيضا ليس من الصدفة، على الاطلاق، أن التجارب التى تتحقق فيها قدر عالى جدا من النمو يدهش العالم، سمّوه «النمور الأربعة» تحقق فى جزر محدودة معينة لكل منها صفاتها الخاصة، وتؤدى دورا خاصا فى مجمل تطور النظام الرأسمالى العالمى.

العالم :المهم أن نتناول إمكانية وآليةالخروج من السيطرة العالمية بالنسبة لواقعنا الخاص.

د. فوزى منصور : بالنسبة لمصر من المستحيل فى ظل التوجه الحالى محاولة مواجهة هذا الوضع، ثانيا: من المستحيل بقدراتها الذاتية فى ظل النظام الرأسمالى العالمى، مهما حدث فى داخلها، إلاّ أن يكون مايحدث فى داخلها نقطة انطلاق يترتب عليها تداعيات سريعة ومشابهة على مستوى العالم العربى، فمن المستحيل لها وحدها الآن أن تواجهه الاستراتيجية المستقرة للنظام الرأسمالى العالمى ولقياداته كما تطبق بالنسبة للمنطقة العربية، وأن هذه الاستراتيجية لايمكن مواجهتها أبداً إلاّ باستراتيجية على المستوى العربى. العامل الخاص بالقومية، أعتقد أنه عامل أساسى ليس فقط فى التحرر السياسى بشكل عام وإنما فى التحرر الاقتصادى وأن هناك عملية ترابط وثيقة جدا ممكن دراستها دراسة عملية أكاد أقول بالمعادلات الرياضية بين التطور الرأسمالى والتطور القومى. غاية ما هنالك كيفية الاندماج بين العاملين، التفاعل بين التطور الاقتصادى والتطور القومى تختلف من فترة تاريخية إلى فترة تاريخية أخرى، ووفقا لمن يتولى قيادة عملية التطور من القوى الاجتماعية المختلفة.

بشير السباعى :لا أظن ان السؤال المثار بشأن مايسمى بـ «التنمية» يتعلق برصد وتتبع التطور التاريخى للرأسمالية الغربية، بل يتعلق بآفاق مثل هذه «التنمية» داخل بلد كبلدنا خاصة بعد وضوح الاخفاق الذريع لمختلف برامج مايسمى بـ«التنمية» داخل بلدان العالم الثالث. وحديث الدكتور فوزى منصور عن محددات «التنمية» يذكرنا بالتجربة الستالينية المريرة التى آلت إلى الفشل. ومن الواضح ان الستالينية لم تكن بصدد مشروع بناء للاشتراكية بل كانت بصدد مشروع انمائى قومى. وباسم هذا المشروع، لعبت الستالينية دوراً مضاداً للثورة الاشتراكية العالمية، على امل ان هذا المشروع الانمائى القومى يمكن انجازه من خلال سياسة تهدئة مع الامبريالية وعلى حساب الثورة. لكن هذا المشروع قد آل الى الفشل الذريع بعجز الاتحاد السوفيتى عن الوصول إلى موارد الاقتصاد العالمى. وهذا الوصول لايمكن ان يتم إلاّ عبر احد سبيين : حفز وتدعيم الثورة الاشتراكية العالمية أو التحول الى الرأسمالية. وقد اختارت البيروقراطية السوفيتية السبيل الأخير لأن السبيل الأول يعنى دمار امتيازاتها والقضاء على احتكارها للسلطة السياسية، بينما يسمح لها سبيل التحول إلى الرأسمالية بتحويل هذه الامتيازات إلى امتيازات رأسمالية تحت هيمنة المراكز المتروبولية الامبريالية. والحال ان الثورة الاشتراكية العالمية لايجب اعتبارها عملية تزامنية تشمل جميع البلدان فى وقت واحد، فهى

عملية اكثر تعقيداً بكثير وتتفاوت مهامها من بلد إلى آخر. لكن الشئ الحاسم فى الأمر هو أن الثورة الاشتراكية لاتستطيع تحقيق مهامها بشكل ناجز داخل أطر دولة قومية مأخوذة على حدة، فهذا الانجاز يتطلب امتداد الثورة، بشكل خاص، إلى المراكز الامبريالية التى تحوز القوى الانتاجية الأعلى تطوراً فى العالم. وبهذا المعنى، فلا يمكن تخيل مخرج من المأزق الذى تجد بلادنا نفسها فيه عبر مشروع انمائى قومى داخل اطار الدولة القومية المصرية. فالخروج من هذا المأزق التاريخى لن يتحقق إلاّ عبر عملية ثورة دائمة، مركبة، تشكل جزءاً لايتجزأ من الثورة الاشتراكية العالمية.

سؤال : فى ضوء هذه النظرة هناك استحالة اذن فى تحقيق أى تنمية اقتصادية مستقلة فى بلد واحد؟

بشير: أنا لا أؤكد على استنتاجات عقلية بل أقول دروس الخبرة التاريخية، فعندنا بلد مفروض على سدس الكرة الأرضية ويملك امكانيات طبيعية رهيبة..الخ، وانهارت هذه التجربة التنموية، لماذا؟ للعجز عن الوصول الى موارد الاقتصاد العالمى.

سؤال : هذا التعليل غير مفهوم بالدرجة الكافية، هل يمكن توضيحه؟

بشير: مثلما كان يقول لينين «من غير الثورة الألمانية نحن لانكون» فماذا كان يقصد؟ ألمانيا حيث توجد القوى الانتاجية الأكثر تطورا فى أوروبا. هذه الثورة العالمية لايجب تصورها بشكل مثالى. بمعنى ان يحدث كل شئ فى آن واحد ويشمل جميع البلدان، هذه عملية مركبة تمت بصلة الى التطور الاجتماعى الاقتصادى لكل بلد، وبمستوى نمو الوعى السياسى للطبقة العاملة داخل كل بلد، وسوف تأخذ هذه العملية عهدا تاريخيا طويلا.

واذا انتقلنا الى واقعنا المصرى، فلم يشر أحد الى مسألة الديون، وهناك اليوم مشروع مارشال مقلوب بالعكس، هم لايعطوننا بل نحن الذين نعطيهم للتنمية، فعن أى آفاق تنموية يمكن أن نتحدث، نحن عاجزون عن سداد ديوننا والأقساط والفوائد، ومشروع مارشال مقلوب يخرج من العالم الثالث ويصب فى المراكز المتروبولية، فعلى العكس نحن نتدهور، وليس أمامنا أى مستقبل خارج المنظور الذى تكلمت عنه، وهو منظور ثورة مركبة فى بلدان العالم الثالث تشمل المهام القومية الديمقراطية والاشتراكية وتكون جزءا لايتجزأ من عملية ثورية عالمية، ومن غير الوصول الى المركز الامبريالى الذى يحوز كل القوى الانتاجية الضخمة التى خلقتها البشرية فى مجمل تاريخها واذا لم تخلق أضخم من هذه القوى الانتاجية، فأى مشروع تنموى محكوم عليه بالفشل تماما.

حلمى شعراوى : اين مصدر الاستحالة والامكانية فى صرح التنمية المستقلة كبديل للتبعية والتخلف؟ تاريخ الرأسمالية فى مصر، بل والرأسمالية التجارية العربية، يقول أحيانا بالامكانية، وتاريخها المعاصر يقول بالاستحالة تقريبا، فهل تتعلق المسألة بطبيعة قوى الانتاج أم علاقات الانتاج؟

إن البعض يغالى احيانا بالرهان على قوى الانتاج، مشكلة التقنية، فهى بتطورها الصارخ الآن تفرض علاقات انتاج على المستوى العالمى، وتفرض فيه وضعا طبقيا عالميا أيضا، وتتسرب من خلالها أفكار الاعتماد المتبادل التى تتجاوز فكريات التبعية. ويمكن القول هنا أن فترة التخلف التقنى للرأسمالية -فى مصر على الأقل- هى التى أتاحت فرصة الاستقلالية إلى حد كبير (قبل الاندماج الكامل فى السوق العالمية) وفى مرحلة أخرى مثل الناصرية كان تقدم علاقات الانتاج هو الذى أتاح فرصة أخرى للتنمية اكثر تقدما. معنى ذلك أن فى مصر قاعدة تاريخية للرأسمالية المحلية، وأنها تقدمت على يد مشروع رأسمالية الدولة وليس على يد التقدم التقنى، فتقدمها التقنى فترة الحرب العالمية الأولى وفيما بين الحربين رفع درجة تبعيتها، والجرى وراء «التقنية» فيما بعد الناصرية أغرقها فى التبعية الكاملة التى نراها. ومعنى ذلك ان التنمية المستقلة الحقيقية فى مصر لابد ان تخلق مسافة بينها ومن مسعى التقنية العالية من جهة، وأن تصبح تنمية ديمقراطية او بالاحرى فى ظل علاقات أنتاج ديمقراطية اجتماعيا من ناحية أخرى.ان تجربة الدول التى كانت اشتراكية وانهيارها الأخير لم يكن بسبب تخلفها التقنى كما يشاع عن الاتحاد السوفيتى وانما بسبب طبيعة علاقات الانتاج غير الديمقراطية اى الاشتراكية فعلا. لأن الزيف التى وصلت إليه التجربة فى عقودها الاخيرة هو الذى أضعف عملية تنظيم التراكمات «الرأسمالية» فلم تصب فى التقنية كما لم تصب لدى قاعدة جماهيرية أوسع وإنما صبت فى اوجه «الانحراف الاشتراكى» إن جاز التعبير أو الفئات الطفيلية فعلا...«ولولا أن الانفتاح فى مصر هو الذى استوعب طاقة الفساد المصرية فى توجهها للسوق العالمى للتراكم لبدا الأمر هنا مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى، أى بدا انهيارا وليس «انحرافا» تدريجيا كما حدث فى مصر. والنتيجة واحدة. مع فارق أخير أن التراكم المصرى الذى صب فى الخارج بما قدر الآن باكثر من خمسين مليار دولار لانعرف طبيعته فى الاتحاد السوفيتى حتى

الآن.ان السوق العالمى «الاحتكارى» الآن يقوم على استنزاف مدخرات شعوبنا وليس إعادة الاستثمار كما بدا فترة الاستعمار الجديد فالديون وآليات صندوق النقد الدولى وامتصاص عائدات الفساد فى أوروبا فضلا عن امتصاص عائد الثروة القوميةوهو البترول لا يتيح فرصة التراكم المحلى وتجربة العراق وليبيا ، والعمل على تدميرهما ليس بالضرورة اشارة الى «تجارب وطنية» متميزة بقدر ما هى تجارب فى علاقات التراكم ورفض الرأسمالية العالمية اى تراكم محلى حتى لو اتهمنا التجربة العراقية أو الليبية انها مجرد تجارب لرأسمالية الدولة وتجاوزنا الحديث عن الطبيعة الاجتماعية والديمقراطية لكليهما. انها رد صارخ على القائلين بامكانية تنمية مستقلة دون توجه اجتماعى ديمقراطى يفرض برنامجا جديدا للتنمية تدافع عنه أوسع الجماهير.ولأن الرأسمالية العالمية تعرف كون هذا الاتجاه لدى الجماهير العربية وموروث المنطقة العربية فى النزوع الاستقلالى فإنها تدفع بايديولوجية «الشرق أوسطية»، وتضع الحلول السياسية لقضايا المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ناهيك عن الصراع العربى الصهيونى او الاسرائيلى، فى سلة واحدة مع قضية التعاون الاقليمى «الشرق أوسطى» الذى يضم اسرائيل فى المقدمة وتركيا فى المؤامرة لمحاصرة التنمية او التقدم العربى، ويسهم المال البترولى ونظمه الخليجية فى هذه الخطة الامبريالية.ان مواجهة القوى الوطنية الديمقراطية لمشروعات مدريد وكامب ديفيد الجديدة ليس مجرد مسألة وطنية تختلف على قياسها ولكنها اصبحت تتعلق بالأساس بقضية التنمية وطبيعتها الاجتماعية وبالتالى الإستقلالية.من هنا كانت البنية الايديولوجية والثقافية فى هذه الفترة ذات أهمية كبيرة لبناء فكر تنموى مستقل، وهنا يأتى دور اليسار بمختلف فئاته من الناصريين والماركسيين والديمقراطيين فى تأسيس هذه البنية الايديولوجية الثقافية فى مواجهة الايديولوجية التى يصعدها معسكر الامبريالية والصهيونية ضد شعوب المنطقة ويتطلب ذلك وضع جدول اعمال مشترك بين قوى اليسار يهتم بمراجعة وتطوير كثير من الأفكار السابقة ويستجيب للضرورات القائمة:

أ- انضاج الفكرة القومية، ومضمونها الاجتماعى هنا ذو أهمية حيث رأينا ان الدولة الوطنية (القومية) التى يقف عندها بعض القوميين لن تحدث إلا تراكم رأسمالى غير مسموح به اصلا من قبل الرأسمالية الامبريالية. ان مشاركة جماهيرية أوسع منظمة وديمقراطية لابد ان يعترف بها من قبل القوميين والناصريين.

كما أن اليسار الماركسى لابد أن ينفتح اكثر على المضمون القومى للتحول الاجماعى الديمقراطى. لقد كان غريبا أن يتحدث اليسار عن أوسع الجماهير والجماهير العاملة ولا يراها على المستوى العربى ويكون اليساريون هم القطريون -فى الغالب- بينما الجماهير قومية، ولا يمكن ان نطالب بحق العمال والفلاحين المصريين فى ريع البترول لمجرد التمسك «بالعدل الاجتماعى» وانما لابد من التمسك أيضا بالحق القومى وان يكون لذلك قاعدته الفكرية والتنظيمية.

ب- لابد من مراجعة التفكير حول «العسكرية العربية» ذات «الوطنية الخالدة»، بعد كل التطورات التى شاهدناها منذ كامب ديفيد، فهى فى الواقع مجرد شريحة اجتماعية تخضع لكل ما يخضع له المجتمع من تحولات وتطورات ولا يجوز مراهنة فصائل سياسية كاملة عن «طبيعتها الخالدة» تلك لينتظروا التحول دائما عن طريقها وحدها. إننا لابد ان نخضع وحدة التحليل عند كل الفصائل للمراجعة، لأنه مقابل ذلك على الماركسيين أن يراجعوا انفسهم أيضا حول قيادة طبقة واحدة للتحول الاجتماعى او حول عدم الثقة المطلق فى شرائح الطبقة المتوسطة والصغيرة والبيروقراطية، بل عليهم ان يراجعوا انفسهم بشأن المسألة الفلاحية نفسها التى غابت من جدول أعمال فصائل كثيرة حتى يمكن تقديم مفهوم شامل للتنمية الديمقراطية فعلا. ان ظاهرة ترييف المدن وتمدين القرى فى ظل ظروف عدم التراكم الرأسمالى أو الطبقى يخلق أوضاعا لا يعالجها بساطة التحليلات الطبقية القديمة.

جـ - لابد ان يقوم مفهوم شامل وجديد بالنسبة لتكوينات المجتمع المدنى، لا يعنى بعده البرجوازى فقط كما هو سائد وإنما يعنى مشاركة جماهيرية منظمة فعلا فى وضع برنامج التنمية الوطنية ذات الطابع الديمقراطى، إن الانتقال بالعمل الحزبى الى آفاق المجتمع المدنى الشعبى هو الذى سيدفع بقوى جماهيرية أوسع نحو العمل السياسى وفق فكر حزبى وفى أفق أرحب من النظرة الحزبية القيادية الفوقية الضيقة، وسوف يفتح ذلك الباب لتحالفات أوسع، تحالفات شعبية ووطنية من أجل تنمية ديمقراطية يمكن عندها أن تحقق خطواتها المستقلة والمطردة.

د.عبد العظيم أنيس: أود أن نكون أكثر تحديدا فى استعادة خبرة التجربة الناصرية فى بناء تنمية مستقلة، كانت هذه التجربة محاولة فى التنمية المستقلة فى ظروف دولية معينة، وعلى الرغم من أنها كانت محاولة على نطاق قطرى أى حصر بـ٤٠- ٥٠ مليون بحدود السوق المصرية الضيقة وبالامكانات من ناحية الرأسمال الممكن توالده فى هذه التجربة الضيقة، إلا أنها استطاعت أن تتقدم وتحقق انجازات فى فترة معينة قبل أن تواجه أزمتها، ولم يكن من الممكن أن تحقق هذه الانجازات فى فترة معينة إلا بالتحالف الوثيق مع المعسكر الاشتراكى الدولى الذى كان موجودا، مع هذا وقعت هذه التجربة فى أزمة وذلك لأسباب كثيرة منها: سيطرة البرجوازية البيروقراطية على جهاز الدولة والسلطة، انعدام الديمقراطية الشعبية والعجز عن تعبئة الجماهير الشعبية... إلخ فى هذه التجربة. أيضا الأمور وصلت إلى حالة أن الاحتياج الى الرأسمال لاستثمارة فى عمليات تنمية جديدة لم يكن متوفرا على الاطلاق إلا من خلال اجراءات اجتماعية جديدة لم تكن السلطة راغبة أو قادرة على اتخاذها، وبالتالى اتجهت السلطة

الناصرية فى السنوات الأخيرة إلى الخليج وذلك فى محاولة للحصول على هذه الأشياء، والتى بدأت بتعيين زكريا محيى الدين فى عام١٩٦٥ رئيسا للوزراء..إلخ. من قبل موضوع النكسة ولعل النكسة عندما حدثت كانت تعبيرا عن أزمة هذا النظام. فإذا نحن أمام تجربة محددة ومن المفيد جدا تحليلها والوصول إلى نتائجها قبل أن ننتقل للاجابة عن موضوع التنمية.

طَرح موضوع التنمية العربية الشاملة، وفى رأيى، ربما كان هذا ممكنا قبل أزمة الخليج الآن بعد أزمة الخليج، فى رأيى، جميع الطبقات الحاكمة البترولية فى منطقة الخليج تحولت كاملا إلى الارتباط الوثيق الذى لايفك عن مصالح النظام الرأسمالى الدولى، وعلى وجه التحديد النظام الإمبريالى الأمريكى. والاتجاه إلى التحالف مع اسرائيل. وبالتالى القضايا التى كان من الممكن توافرها عن طريق أن السوق عربية واسعة النطاق لاتتوفر فى مصر بمفردها، امكانيات استثمارات وأموال من الريع الخليجى بالنسبة للمنطقة العربية كلها ومشروعات مشتركة لم تعد، فى رأيى، متوفرة الآن، ولاتوجد طبقات عربية من الطبقات الحاكمة ذات مصلحة أو رغبة فى أن (تعمل بشكل مستقل عن مصالح الامبريالية) ولذلك فإن التنمية العربية الشاملة فى المستقبل المتطور غير واردة إلا عندما توجد طبقات عربية حاكمة ذات مصلحة فى هذه التنمية الشاملة، وقد يستغرق هذا وقت، وقد يتحقق بالثورة، وقد يتحقق بالسلم فى بعض الدول العربية.

هذه هى امكانيات الموقف، ولكن الآن الحديث عن تنمية عربية مصرية أو غير مصرية فى ظل أنظمة الحكم العربية الحالية فى رأيى أنا، غير وارد ولا فى المستقبل القريب.

رحمه رفعت: ونحن نطرح موضوع التنمية اليوم لايصبح هذا مناقشة بلا تاريخ لقضية التنمية. وليست هى مناقشة مجردة لفكرة التنمية المستقلة بشكل عام، هل هى ممكنة أم غير ممكنة. وماهى امكانياتها؟ ولكن مانطرحه أولا فى الحقيقة انطلاقا من مأزق حقيقى. هذا المأزق هو أن مشاريع التنمية التى طرحت فى الفترة السابقة. سواء مشاريع التنمية القومية البرجوازية التى رأيناها فى المنطقة العربية، والتى من الممكن أن تكون وصلت الى نتائج مثل التجربة الناصرية التى وصلت الى أشد النتائج نجاحا منسوبة الى وضع معين ومحكومة بتوجهاتها هى..الخ، انتهت الى الفشل، وفى نفس الوقت، اذا صح القول، ان مشاريع التنمية الاشتراكية أو التحول الى الاشتراكية انتهت الى فشل درامى، انطلاقا من هذا نناقش، مرة أخرى، امكانية التنمية المستقلة، وهذا أيضا يُناقش في ظل وضع عام ألا وهو الهزيمة، وفى مشاريع التنمية التى كان من الممكن المراهنة بدرجة أو بأخري على امكانيات نجاحها مثلا فى الخمسينيات والستينيات أى مشاريع التحرر الوطنى استنادا لوجود معسكر اشتراكى واقتصاد موازى وسوق آخر، أصبحت الآن غير واردة فى ظل طبيعة عصر مختلف، وبالتالى فنحن نناقش فكرة التنمية فى ظل وضع معين وأولا يوجد تساؤل: هل يمكن فى ظل هذا التراجع المراهنة على امكانية التنمية المستقلة؟ وفى تصورى انه هناك اجابة بنعم واجابة بلا، وأنا برغم اختلافى مع الكثير من كلام د.ابراهيم سعد الدين، الا اننى اتفق معه على أن مشروع التنمية هو مشروع مواجهة. فنحن نقول أن هناك هيمنة من النظام الرأسمالى العالمى، هيمنة امبريالية ونحن نواجهها، واذا كنا نتحدث عن التناقض الحاد بين الشعوب المستغلة والامبريالية فان مواجهة الشعوب هى مشروع ثورى بمعنى أن القوى التى يمكنها تبنيه هى قوى ثورية فى مواجهة الامبريالية بالتحديد، وبالتالى من غير الممكن مناقشة هذا المشروع بملامحه الاقتصادية المجردة، أولا هل نبدأ بالامكانية الفعلية، وهى على حد قول محمد سيد أحمد التنمية البشرية أم بمناقشة التفاصيل الاقتصادية التى ناقشها د.ابراهيم، وفى الحقيقة أن أنطلق من خلال مناقشة ماهى القوى التى ينوط بها تحقيق هذا المشروع، وماهو تصوره الكامل: الاقتصادى، السياسى، الثقافى...الخ، وفصل التفاصيل الاقتصادية عن القوى المنوط بها تحقيق هذا المشروع، سوف يجتزؤه ويختزله ويجعل المناقشة تسير بشكل غير واضح، وهى التى جعلت بشير يعترض على أنه كيف يناقش على هذا النحو مجموعة من الماركسيين لأنه بدا الأمر وكأنه مناقشة لتفاصيل اقتصادية وغير واضحا فى أى مكان وزمان وبأى قوى، فأية قوى بشرية هذه التى سوف يجرى تنميتها وتطويرها كى تصبح قادرة على أن تحقق هذه التنمية.

وأنا أختلف مع التساؤل السريع الذى طرحه د.فوزى منصور حول موضوع الطبقة العاملة لأننى أرى أنه إذا كانت هناك محاولة منهجية قد تحدث لتقليص وتحجيم وتمييع الطبقة العاملة، فأنا فى تصورى أن الطبقة العاملة المصرية تحتل وزنا نسبيا غير قليل، وانها من الزاوية العددية والنوعية ربما أكبر طبقة عاملة فى المنطقة.

إستكمالاً لكلامى عن القوى المنوط بها النضال من أجل التنمية المستقلة فهى الطبقة العاملة وحلفاؤها، والبورجوازية ليست داخل هذا التحالف الطبقى والوطنى، ومن هنا فإن هذا المشروع للتنمية المستقلة هو فى جوهره لابد أن يكون مشروعاً لبناء الاشتراكية وإذا كنا نتحدث عن أن بناء الاشتراكية لايتم بضربة واحدة وأن هناك مجتمعاً إنتقاليا فإن هذا لايعنى أن هذا المجتمع الإنتقالى بلا توجه طبقى محدد وسلطة طبقية محددة ولكنها سلطة الديمقراطية الشعبيةالمشروع لابد أن يكون مشروعاً ديمقراطياً ولاشك أن الدرس الواضح مما حدث والذى لاتتعذر على أحد قراءته هو ضرورة إيجاد صيغة صحيحة للديمقراطية الشعبية. أما فيما يختص بالطابع الأممى للنضال فأنا أرى أنه لايمكن التراجع فى أواخر القرن العشرين عن الحلم الإنسانى، وعن المفهوم الأممى للنضال الذى طرح منذ قرن من الزمان، بل

على العكس من المؤكد أن كل المنجزات العملية والتكنولوجية التى أحرزتها الرأسمالية والمستوى الذى وصلت إليه، وطبيعة الامبريالية الآن تجعل النضال الأممى ضرورة اكثر وضوحا وحدة، والنضال الأممى الآن يطرح نفسه فى مهمة ملحة وواضحة وهى التصدى للنهب الإمبريالى.

وهذا لايعنى عدم إمكانية وجود مشاريع قومية للتنمية المستقلة أو هو فى مواجهتها ولكنه يطرح أن النضال المحلى إنما يجرى فى ظل وضع عالمى لابد فيه من تعبئة جميع القوى المناهضة للإمبريالية، شعوب العالم الثالث وقوى المقاومة داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها والتى ربما عبرت عن نفسها فى حركات حقوق الانسان والخضر.. وقوى المقاومة فى «الاتحاد السوفيتى» ودول أوروبا الشرقية..الخ، وإذا كانت ملامح الحركة الأممية الآن لم تتبلور بعد فى ظل الوضع العالمى الجديد، ولكن من المؤكد أن هذا التبلور سوف يتم من خلال النضال ضد النظام الرأسمالى العالمى وضد النهب الإمبريالى.

د.ابراهيم سعد الدين: المحاولة التى تمت حتى الآن هى لتحديد معنى التنمية المستقلة، ولكن تحديد معنى التنمية المستقلة وفكرة امكانياتها لايتم الا بنضال قوى هذه القوى التى ستناضل وتحديدها لم نتطرق اليه، انما كان النقاش يأخذ المجرى الآتى: لو كان هناك استحالة كلية، مثلما يقول بشير، الا بثورة على النطاق العالمى اذن لا قيمة للمناقشة الداخلية لهذا الأمر. ولو كان هناك امكانية فى الواقع حتى لو لم تقم الثورة العالمية فسوف نناقش، فى واقع الأمر الشروط هذا هو الموضوع.وماطرح اليوم رأيان رأى يمثله بشير على وجه التحديد، ويقول: أن أى تنمية لصالح الطبقات الشعبية، سواء اكانت مستقلة أم لا، تحقق التقدم والاضطراد..الخ غير ممكنة الا اذا تم السيطرة على المركز بواسطة قوى اجتماعية ثورية فى المركز.

هناك وجهة نظر أخرى تقول الآتى: لا. فى الاطار الحالى توجد صعوبات كثيرة للغاية ولكن هذه الصعوبات الكثيرة يمكن مواجهتها، ولكن هذه المواجهة لابد وأن تبدأ بتحديد ماهية المشروع التى تعمل على تعبئة قوى من أجل تحقيقة.

لطفى الخولى: إن كل ما سمعته حتى الآن - رغم عدم حضورى من البداية- أثار فى ذهنى سؤالا أو تساؤلا فى الحقيقة وأنا أفكر بصوت عالى أكثر من أى شئ آخر.

الأخ «بشير»، ولا أقول الرفيق، تحدث عن الثورة العالمية، ومن الواضح أنه ليست هذه هى المرة الأولى التى تُطرح فيها الثورة العالمية. طرحت الثورة العالمية قُبيل وبُعيد قيام الثورة فى الاتحاد السوفيتى، ومن الواضح أن ظروفها فشلت. وأن الاتحاد السوڤيتى أيضا خلال مساره سواء فى تكوين الكومنترن والكومنفورم، ثم فيما بعد الحرب العالمية الثانية فى البلاد الأوروبية الشرقية حاول أن يطرح بشكل أو بأخر عملية الثورة العالمية باسلوبة وفشل بدليل مانحن فيه. الظروف الحالية هل تساعد فعلا على امكانيات الثورة العالمية بعد هذه التجارب؟ من ناحية فإن علاقات القوى سواء داخل المركز - كما يقول بشير- وطبعا نحن نتكلم فى الواقع الراهن والمستقبل المتطور ليس أكثر من هذا، هذه قضية.

القضية الثانية: هى قضية التنمية المستقلة. هل مفهوم ومضمون الاستقلال- وهذا بالذات موجه لفوزى ،وابراهيم- بابعاده المختلفة السياسى والاقتصادى والثقافى. فى اطار التجربة الناصرية، وأيضا بعد قيام صعود وسقوط الاتحاد السوڤيتى، أم أن هذا الاستقلال فى اطار الظروف الدولية الجديدة، ومانسميها (المتغيرات) وأنا أضعها بين قوسين سواء أكانت متغيرات محلية أو أقليمية أو قومية أو دولية، يظل هو نفسه الاستقلال أم أن هناك تغييرا، وأن النسبية بين الاستقلال والتداخل والاعتماد المتبادل على الآخرين سواء كان نظاما رأسماليا أو نظاما اشتراكيا يعطى مدلولا جديدا ومضمونا جديدا ووسائل جديدة، أخذا فى الاعتبارات أن مانسمية بالتجربة المصرية، وهى بكل المعايير من جميع الناس فى ظروف تاريخية معينة كانت تُعتبر التجربة الاستقلالية والتنمية المستقلة، لكنها تمت فى اطار تداخل وروادع على توجهات هذا الاستقلال من النظام الاشتراكى، وبالتالى ماهى اشكالية الاستقلال، بالنسبة لبلادنا: مصر وبلاد العالم الثالث، مفهوما ومضمونا وآلية الحركة؟ فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور، وفى اطار ماتراه من علاقات القوى حيث هناك قوة أساسية ذات تميز منفرد فى الواقع العالمى، وأخذا فى الاعتبار الاتجاه المتصاعد لتدويل الاقتصاد فى العالم سواء شركات متعدية الجنسيات أو غير متعدية الجنسيات، والتى تعطيها التجربة السوفيتية أيضا.

النقطة الثالثة: هى القومى، المركز القومى، وإذا كان هذا هو مطلوب لبلورة ماسماه بشير الاستراتيجية بين السياسى والاقتصادى. فكيف تفسر لى الظواهر التالية: ظاهرة السوق الأوروبية المشتركة المتعددة القوميات، والنزوع نحو تكوين السوق الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك ليس بنفس المستوى مع أوروبا ولكن بمستوى مايمكن أن يسمى بالعامل القومى الأمريكى جرت عليه محددات. وبالتالى اشكالية القومى والدولى، وأكاد أضيف والاقليمى آخذا فى الاعتبار، حسب مانقرأ لكم ولغيركم فى مجال الاقتصاد، أن وحدة السوق، على الأقل، فى العالم المعاصر والمستقبل المنظور بين ٣٠٠-٤٠٠ أى فى تصاعدها، العالم العربى كله أقل من ٢٠٠، فبالتالى قضية السوق العربية، والسوق الاقليمية للشرق الأوسط، وتدخل فيها محاذير بالنسبة للقضية الاسرائيلية التى أشار إليها «حلمى».

النقطة الرابعة: وهى ملاحظة، لقد استمعت إلى عدد من الأرقام، وأنا -اسمحوا لى- أشك فى هذه الارقام؛ لأننا للتدليل على وجهة نظرنا نبالغ أحيانا فى الارقام. فمثلا العشر مليارات لشركات توظيف الأموال ثبت أنها غير دقيقة لأنها أقل من هذا بكثير. وأيضا المائة مليار التى بالخارج بدأها هيكل بـ٤٠ مليار، ثم قال ٥٠ مليار، ثم مقال آخر قال ٦٠ مليار، ثم بعد ذلك قرأنا فى الاهرام ٨٠، ١٠٠، ١٥٠ مليار وأنا أتمنى أن ندقق قليلا فى الارقام، وأنا اعتقد أن هذه أول محاولة وستحظى باهتمام، فأرجو التدقيق.

د. فوزى منصور: باختصار مضمون الاستقلال فى الوضع الحديث يدور عن التنمية المستقلة، ووضع للتنمية المستقلة معايير معينة أعتقد أن «لطفى» حصرها، وأنا قد تكلمت فيها وقلت أنها ليست ظاهرة حديثة ولادعوة حديثة وإنما هذا التعبير، فى الواقع، يتطابق مع تجارب متعددة لها مضامين ومعايير متعددة، وذكرت أمثلة على ذلك كالتطور الرأسمالى للبلدان العالمية التقدم يتميز تحديدا- وهذا هو الفارق بينه وبين التنمية التابعة- بأنه يراعى معايير معينة تجمعت فيه مع اختلاف فى الدرجات. فمن الممكن أن نقول انجلترا كانت تستورد فى فترة معينة غذاءها من أمريكا لكنها كانت تسيطر على المصدر الذى تستورد منه التغذية، إنما هذه المعايير الأربعة التى تكوّن الآن - فى نظرنا- مايمكن أن يسمى بالتنمية المستقلة التى فى نهاية الأمر، تصبح قادرة باستمرار على أن تعيد تجديد نفسها على نحو أكثر كفاءة وتطورا هذا هو المطلوب فى نهاية الأمر لأنه فقط عندئذ تستطيع أن تفى بالهدف من التنمية أى احتياجات الطبقات الموجودة على تمايزات مختلفة وفقا لنمط التنمية رأسمالية أو غير رأسمالية، وقلت أن مايجرى باسم التنمية الاشتراكية كان من وجهة نظرى محاولة لشق طريق للتنمية المستقلة بهذه الشروط فى ظل سيطرة مكثفة لنظام رأسمالى عالمى فى القرن العشرين أكثر مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر، والقرن التاسع عشر أكثر مما كانت عليه فى القرن الثامن عشر، وفشلت بالرغم من أنها حققت منجزات كبيرة جدا، وليس لأن التنمية المستقلة كانت مستحيلة وإنما لإرتباطها بعوامل أخرى متصلة بطبيعة السيطرة الاجتماعية التى كانت قائمة فى هذه التجربة.

وبالنسبة للتجربة الناصرية- ولا اعتقد أن لطفى يختلف معى- فى وقتها كنا نقول أنها تجربة غير كاملة من زاوية التنمية المستقلة وفى مجلة الطليعة التى كنت تشرف عليها وجهت انتقادات كثيرة لها وهى فى عز مجدها، وكان يغلب عليها تحديدا أنها أولا: تتبع نمطا للتنمية يستهدف اشباع احتياجات البرجوازية المتوسطة والصغيرة مثل إعطاء أولوية خاصة لبعض الصناعات التى تنتج سلعا كمالية ويمثل الاعتماد جزئيا على الخارج للحصول على بعض مصادر التمويل والغذاء، الأمر الذى ترتب عليه فى النهاية قدر من التبعية.وكان من مظاهر انفتاحها على الخارج التى انتقدناها فى ذلك الوقت تركيزها فى مرحلة أولى فى عملية التصنيع على مايسمى بسياسة إحلال الواردات ثم فى مرحلة تالية على مايسمى بسياسة تشجيع الصادرات. وهناك من يتناول هذه التجربة بالنقد المفصّل، من زاوية أن العيب الرئيسى فيها: أنها لم تَسِر حقيقة فى طَريق التنمية المستقلة بالرغم من وجود امكانيات موضوعية فى هذه الفترة. وأنها لم تتجه هذا الاتجاه بالتحديد بسبب الطابع الطبقى الذى كان يسيطر على هذه التجربة. فالهند أقرب إلى هذا النموذج من مصر أقرب إلى السير فى طريق التنمية المستقلة كما كانت الناصرية فى أوج قدرتها، الهند الآن وليست هند نهرو.

وفى نهاية الأمر فكرة التنمية المستقلة حتى بالتعريف الذى تقدمت به هى بطبيعة الحال فكرة ديناميكية، وليست ثابتة وبمواصفات معينة ونهائية وغير خاضعة للتغيير وفقا لتغيير الظروف والتداخل فى عصرنا الحالى بطبيعة الحال أكبر مما كان فى الماضى، بل ويزداد أيضا، لأن معدلات نمو التجارة الخارجية أعلى بكثير من معدلات النمو الداخلى، وهذا فى حد ذاته مؤشر على زيادة التداخل بين مختلف البلدان المكونة للنظام الرأسمالى العالمى لكن كما كان يقول أورويل على سبيل السخرية اقتصادات العالم الرأسمالى متداخلة لكن بعضها أكثر تداخلا من البعض الآخر. والعبرة هى بكيفية هذا التداخل والنتائج التى تترتب عليه، وهل هو من منطلق الندية والتكافؤ أم أنه من منطلق الخضوع. وهذه التبعية على مراتب، وهى عملية ديالكتيكية لاتستطيع تحديدها عند مقطع معين (Cut out) وتقول هذا معيارا لها، وإنما هى عملية ديناميكية، ومن الممكن أن يصبح بلد ليس فقط متداخلا، وإنما شديد التداخل، لكن من مركز التفوق، ثم يفقد هذا الدور، والمثل الواضح لهذا هو انجلترا فانجلترا تفقد تدريجيا دورها الطليعى كمثال للدولة التى سارت فى طريق التطور المستقل بالرغم من علاقتها الدولية المتشابكة.، وتسير الآن فى طريق الخضوع للمراكز الرأسمالية. أعتقد أن هذا يرد على اشكالية الاستقلال الاقتصادى كمفهوم، لكن كآلية لايتكفل بالرد. فالآلية فى القرن السابع عشر والثامن عشر بالنسبة للبلدان الرأسمالية مختلفة عن الآلية التى استخدمها «ستالين» والتى فى حد ذاتها، لولا الظروف الاجتماعية وظروف السلطة وطبيعتها، والظروف الفوقية التى ارتبطت بها، لاغبار عليها من الناحية الاقتصادية - ولا أريد أن أفصل بين الجانب الاقتصادى والجوانب الفوقية- لكن الأدوات الاقتصادية التى استخدمها فى حدود المرحلة الأولى مختلفة، فذلك لأسباب متصلة بطبيعة السلطة من جهة، والعجز عن تطوير أدوات الادارة الاقتصادية من جهة أخرى.

أما الجانب الخاص بالقومية فهى عملية دياليكتيكية أيضا وليست استاتيكية. الظاهرة القومية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالتطور الرأسمالى لكنها ليست معتمدة بالضرورة عليه ومصر كان لها هوية قومية أيام الفراعنة، بالرغم من أن البعض قد يعترض على هذا؛

لأن القومية ظاهرة رأسمالية، والقومية يمكن أن تتكون فى ظروف مابعد الرأسمالية. وعندما نأخذ السوق الاوروبية المشتركة من أنه تراجع عن طريق التطور القومى قد يكون فى الواقع اتجاها نحو بزوغ قومية أوروبية جديدة. الشرط القومى قد يكون عاملا مساعدا ومشجعا للتنمية المستقلة فى ظروف معينة، لكن فى ظروف أخرى يمكن التنازل عن بعض الجوانب الخاصة بالقومية إذا كان ذلك يتحقق فى ظروف المساواة، فالسوق الاوروبية المشتركة تتداخل فى ظروف مساواة نسبية وليس هناك مساواة مطلقة، فالمانيا وضعها غير وضع اسبانيا. لكنها تحاول عن طريق المؤسسات الديمقراطية والتشريعات الاجتماعية و..و..إلخ إن تحقق قدرا معينا من المساواة يسمح بالتنازل عن بعض جوانب السيادة أى الجانب المميز من مميزات القومية، وأنا لا أستبعد أنه ديالكتيكيا بعد ١٠٠ عام موضوع القوميات المختلفة هذه سوف تكون اختفت وظهرت محلها مايمكن أن نسمية علميا بالقومية الأوروبية، فالقوميات ظاهرة ديالكتيكية، وليست ثابتة أبد الآبدين وتختلف ومضمونها يتكون ويتغير بتغير النظام الاجتماعى الذى يتواكب معها.

بالنسبة لمصر فالروابط الموجودة مع باقى بلدان الوطن العربى يمكن أن تحقق لنا إمكانية تنمية مستقلة لو أن القوى الاجتماعية المناسبة نهضت لكى تتكفل بها. فما هى هذه القوى الاجتماعية المناسبة؟ لابد وأن ننظر للنظام الرأسمالى العالمى، فإذا اعتبرنا أن هناك قهرا واستغلالا على منطقتنا مثلما هو حادث لغيرنا من الشعوب الأخرى، فلكى نعى ماهى القوى الاجتماعية الكفيلة بالمشروع المضاد، لابد أن نحدد ماهى القوى الواقعة تحت هذا القهر والاستغلال عندئذ نعى من سيستبعد، ومن نستبقيه

بشير السباعى: باختصار، وردا على «الأخ» لطفى الذى اتفق معه على اننا لسنا «رفاقا»!، ليس صحيحاً ان الدعوة إلى الثورة الاشتراكية العالمية بدأت بعد ثورة اكتوبر، فهذه الدعوة موجودة منذ ظهور الماركسية، كما أنه ليس صحيحاً أن الكومنترن الستالينى قد عمل على حفز وتشجيع الثورة الاشتراكية العالمية. على العكس، لقد ارتد على مجمل تراث الكومنترن اللينينى وخان الثورة الاشتراكية العالمية.

والسؤال هو : هل الثورة الاشتراكية العالمية امكانية واقعية أم لا؟

بالنسبة لى، اعتقد أن الثورة الاشتراكية العالمية تظل دائما امكانية واقعية مادامت الرأسمالية موجودة. وليس هناك من بديل للثورة غير التردى إلى البربرية أو إلى دمار الجنس البشرى.

العالم : نستكمل الحوار فى الجلسة القادمة، وأرجو التركيز على موضوع آليات التنمية.

الجلسة الثانية

أ.محمود أمين العالم: شكرا لحضوركم، وسوف نواصل مابدأناه فى الجلسة السابقة.. انعاشا للذاكرة إسمحوا لى أن ألخص بشكل عام ماتم فى الجلسة السابقة فقد نوقشت قضيتان:

القضية الأولى: حول معالم التناقض الأساسى والرئيسى فى الأوضاع الراهنة والموقف منها. ويمكن تلخيص المواقف المختلفة التى قيلت تلخيصا يمكن أن نسمية «تلخيصا عظميا» أى سنأخذ الصلب الأساسى للفكرة بدون المناقشات الخصبة العديدة، ولن أشير الى أصحاب الأفكار المختلفة، حتى إذا كانت هناك أخطاء فى التلخيص، يكون منسوبا الى التلخيص وليس الى الأشخاص،

هناك عدة مواقف:

الموقف الأول: يقول أنه فى ظل الاستقطاب الايديولوجى، الاشتراكى -الرأسمالى، كانت قضية التناقض الرئيسى لها وزن، أما فى هذا الجو الراهن الملئ بالغيوم الايديولوجية فمن الصعب الحديث عن تناقض رئيسى، وسوف نواجه أكثر من تناقض رئيسى باختلاف اللحظات والملابسات.

الموقف الثانى: يقول أن هناك أكثر من تناقض رئيسى فى الوضع الراهن، ماهو تناقض رئيسى على مستوى العالم ليس بالضرورة أن يكون تناقضا رئيسيا فى كل جزء من أجزاء العالم، ولهذا فهو يختلف من مكان لمكان. على أن التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية لم يعد بالنسبة لهذا الرأى التناقض الرئيسى دون أن ينفى هذا وجود نظام رأسمالى واستغلال فى العالم الرأسمالى والعالم الثالث، ومايبرز اليوم هو التناقض بين محاولة التدويل الرأسمالى وبين شعوب العالم الثالث، وكذلك الأمر بالنسبة لنا كعرب وكمصريين.

الموقف الثالث: يقول أن التناقض الرئيسى اليوم هو بين قوى الهيمنة الرأسمالية الامبريالية وخاصة الامريكية. على مختلف المستويات وخاصة الأيديولوجية، وبين الشعوب المقهورة. هذه الهيمنة تتحقق أساساً عن طريق الأيديولوجية، من ناحية، وعن طريق عجز الشعوب المقهورة عن التوصل للآلية الرأسمالية للتنمية من ناحية أخرى.

الموقف الرابع: يقول هناك بغير شك تناقض بين الدول الرأسمالية، ولكن ليس هو التناقض الرئيسى، ولكن يمكن الاستفادة من ذلك فى التناقض القائم ضد الهيمنة الرأسمالية.

الموقف الخامس: يقول بأن التناقض الرئيسى السائد فى العالم الآن هو التناقض بين العمل ورأس المال على المستوى العالمى.

الموقف السادس: يقول لابد من التفرقة بين التناقض الأساسى والتناقض الرئيسى، التناقض الأساسى مايزال، رغم كل ماحدث للبلدان الاشتراكية، هو التناقض التاريخى الموضوعى بين الاشتراكية والرأسمالية، بين العمل ورأس المال، وهو تناقض عالمى- ولكن هناك تناقضا رئيسيا بين شعوب العالم والهيمنة الرأسمالية الامبريالية وخاصة الامريكية. ولايقتصر الامر على التناقض بين شعوب العالم الثالث والهيمنة الامريكية وانما يمتد الى ماهو أوسع بسبب امتداد الهيمنة عالميا وحتى داخل البلاد الرأسمالية نفسها وفى اطار التناقض الرئيسى هناك مستويات متفاوتة، كالصراع مع الطبيعة. التلوث،الأمراض،السلام...الخ

الموقف السابع: يقول البعض بأن التناقض الرئيسى هو التناقض ضد المجمع العسكرى- الصناعى الامريكى، ونضال شعوب العالم ضد هذا المجمع وضد الهيمنة الامريكية، وهو تناقض يختلف من بلد الى بلد.

الموقف الثامن: والأخير، يقول بأنه رغم استمرار التناقض الأساسى بين الاشتراكية والرأسمالية، فانه نتيجة لهزيمة المعسكر الاشتراكى فان مركز الثقل سينتقل الى الصراع، فى مختلف المجالات بين الامبريالية العالمية وشعوب العالم الثالث، وهو مايفرض العمل على ارساء شرعية جديدة. وتأسيس منظمة شعوب العالم فى مواجهة الهيمنة الامبريالية على مختلف المنظمات الدولية.

القضية الثانية: التى نوقشت، هى قضية التنمية المستقلة مصريا وعربيا، دلالتها. حدودها، امكانياتها، ويمكن كذلك تلخيص المواقف المختلفة تلخيصا سريعا على النحو الآتى دون نسبتها الى أصحابها :

بدأ الحوار بسؤال اشكالى : هل يمكن تحقيق تنمية مستقلة فى ظل هيمنة الشركات متعدية الجنسية على الاقتصاد العالمى؟ السؤال قد يتضمن صعوبة ذلك، ان لم يكن استحالته.

الموقف الثانى يقول، ان مشروع التنمية هو مشروع للمواجهة أساسا، فكل تنمية تمت فى التاريخ كانت تنمية مستقلة، سواء اشتراكية أو رأسمالية. وللتنمية المستقلة، كما يذهب هذا الرأى، مستويات مختلفة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية. الناحية الاقتصادية هى السيطرة القومية على عمليات التطور وآلياتها، وهى أساسا التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

الرأى الثالث يقول، ان تطوير العنصر البشرى والقاعدة التكنولوجية هو الشرط الأول لأى محاولة للاستقلال، ولكن لابد من قدر من التنافس داخل البنية الاقتصادية. التنمية المستقلة على هذا الأساس تأخذ فى الاعتبار المصالح الخاصة للطبقات الأساسية الشعبية فى البلاد، وتُطور الصناعة والزراعة، وتبنى قاعدة انتاجية، مستندة الى قاعدة تكنيكية وتكنولوجية مستقلة. وان كان هذا الرأى يقول أن هذا يتم فى ظل ظروف عالمية معاكسة تماما، لكنها ليست مستحيلة، وفى مصر لاسبيل الى تحقيق ذلك الا على المستوى العربى ككل ولايمكن ان يتم ذلك قطريا.

الرأى الرابع يقول، انه من المستحيل فى ظل الظروف الحالية فى مصر الخروج من السيطرة العالمية. وان كان من الممكن أن يتحقق ذلك على المستوى العربى فقط، ولكن لابد من استراتيجية شاملة لمواجهة استراتيجية الهيمنة العالمية، وهنا لابد أن تبرز أهمية العامل القومى فى التنمية.

الرأى الخامس، يكاد يكون على النقيض من الرأى السابق، يقول أن التنمية لايمكن أن تتم على أساس برامج إنمائية قومية، ولابد من الوصول الى المراكز الأساسية لموارد الاقتصاد العالمى، أى الاستيلاء على القوى الانتاجية الأعلى نظاما فى العالم، وبتعبير آخر، أى لاتنمية إلا عن طريق تشجيع الثورة الاشتراكية العالمية. ولاتكفى التنمية القومية وحدها.

الرأى السادس، يقول، لاسبيل الى تحقيق التنمية المستقلة بغير تصور مجتمع مدنى حقيقى على المستوى العربى كله، ذى طابع شعبى وتحالفات شعبية قاعدية متنوعة، وعلى هذا الأساس، لاتنمية مستقلة بدون بنية أيديولوجية، وتحرك ثقافى أولى، ولايكفى الوقوف عند النزعة الاقتصادية أو النزعة القطرية.

الموقف السابع، لابد من الاستفادة من خبرة المرحلة الناصرية فى بناء تنمية مستقلة، لكن هناك صعوبة طرح التنمية العربية

الشاملة بعد أزمة الخليج، فدول الخليج تزداد ارتباطا بالاستعمار العالمى، والامريكى بوجه خاص، وتتجه الى التحالف المباشر مع اسرائيل، ولهذا فان الحديث عن تنمية مصرية أو عربية خالصة. فى ظل أنظمة الحكم القائمة أمر غير وارد فى المستقبل القريب..

الموقف الثامن، وهو أقرب الى التساؤل، ماهى امكانية التنمية فى ظل أوضاع الهيمنة القائمة؟

هل القضية هى صعوبة التنمية، أم يحتاج الأمر إلى مفهوم للتنمية مختلف عن مفهوم الاستقلال؟

هذا هو ملخص الحوارات فى الجلسة السابقة، وبالتأكيد لايعبر عن كل ماقيل بدقة، فقد كانت هناك خصوبة شديدة فى النقاش، لكن على أى حال، اذا كان هناك نقص شديد فى التخليص يمكن أن نضيف اليه، واذا كانت هناك اضافات جوهرية يمكن مناقشة هاتين القضيتين مناقشة سريعة. واذا كان هناك اتفاق عام على هذا التلخيص اذن فلنبدأ بمناقشة الآليات العملية الممكنه فى ظل الأوضاع المصرية العربية الراهنة للسير فى طريق التنمية.

وأتصور أننا بهذا السؤال نسعى للإجابة على بقية مجاميع الأسئلة المتبقية وتتعلق بالآليات التالية:

- طبيعة السلطة المنشودة وآلية تحقيقها.
- طبيعة التحالفات تحقيقا للتنمية.
- ضرورة الديمقراطية ومفهومها وطبيعتها فى ظل الملابسات الخاصة ببلادنا.
- مسألة الحزب الطبقى والحزب القائد وهويته الايديولوجية وبنيته التنظيمية فى ضوء الخبرات الماضية والملابسات الخاصة ببلادنا.

ويبقى بعد ذلك سؤال أخير هو: هل التنمية المستقلة مرحلة انتقالية إلى الاشتراكية، أم هى مرحلة متميزة محدودة بحدود رأسمالية، أم أن هذا السؤال برمته سابق لأوانه؟!

د.رفعت السعيد: إن فترة ماقبل انهيار الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية سابقا، كان التناقضات متداخلة ويمكن القول أنها كانت عبارة عن مجموعة من الحلقات الأضيق فالأوسع فالأوسع. وكانت الحلقة الأضيق هى حلقة التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية أى بين النموذج الاشتراكى والنموذج الرأسمالى، وحتى بين الايديولوجية الاشتراكية والفكر الرأسمالى وهذه الحلقة كانت تليها حلقة أوسع نابعة منها وهى التناقض بين أساليب التعامل بين ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى مع الدول المستقلة حديثا أو مايسمى بدول العالم الثالث وبين أسلوب تعامل الدول الاستعمارية أو دول الغرب مع دول العالم الثالث، وهذا مانتج عنه ماسمى بضرورة اقامة نظام عادل لتبادل التجارة الدولية، ونظام عادل للتعامل الدولى، وبرز أسلوب متناقض هناك المساندة الاقتصادية، وهناك النهب الاستعمارى، هناك المساعدات وهناك الديون، وهكذا... هذا التناقض كان موجودا وكان يحرك كثيرا من العوامل. والحلقة الأوسع كانت الصراع بين الهيمنة على العالم، والبعض يقول ان أمريكا تنفرد بالسيطرة على العالم، وهذا إلى حد ما صحيح إذا قسنا الأمر عسكريا أو سياسيا، لكن الذى يفرض سيطرته الاقتصادية على العالم هو مايسمى بالدول الصناعية السبع التى تفرض شكلا خاصا للتعامل الدولى، وهذا الشكل يستهدف تحويل أكبر مساحة ممكنة من العالم إلى جنوب، وعملية تمزيق أوصال لكل من يوغوسلافيا، والاتحاد السوفيتى، والعديد من البلدان، والتدمير، والخصخصة، وتصفية البنية الاقتصادية فى كثير من البلدان بما فيها مصر تستهدف فى النهاية تحويل كل هذه البلدان بعد تدمير بنيتها الاقتصادية أحيانا، وبنيتها القومية أحيانا، وأحيانا أخرى بنيتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتحويلها إلى جنوب وإلى جنوب الجنوب.إذن التناقض الرئيسى يكون الآن بين الجنوب والشمال أى التناقض بين محاولات التنمية المستقلة ومحاولات السيطرة الاستعمارية الاقتصادية التى تتخذ أشكالا عديدة من بينها الديون، وفرض شروط للخصخصة وشروط لتدمير البنية الاقتصادية، والمنافسة غير العادلة... وتنتهى بأن تتحول أوسع مساحة ممكنة إلى سوق بهدف اخفاء التناقضات بين الاقطاب الثلاثة الرئيسية (امريكا، اليابان، أوروبا الموحدة) وعلى أمل تأجيل تفجر هذا التناقض إلى أطول فترة ممكنة، وبالضرورة سيأخذ هذا الصراع أشكالا جديدة؛ لأنه لم يعد يخص طبقة واحدة، وهناك احتمال أن تتصدى طبقة لقيادة هذه العملية، تصبح أكثر وعيا بخطورة هذا الموضوع، لكن بالإمكان توسيع نطاق القوى الاجتماعية فى كل بلد على حدة تشمل فئات اجتماعية واسعة تبدأ من البروليتاريا حتى البرجوازية الوطنية والتى هى بالفعل صاحبة المصلحة فى بناء صناعة وطنية مستقلة فى هذا البلد، وهذا لاينفى وجود تناقضات محلية ذات طابع طبقى أكثر وضوحا أى تناقض بين البروليتاريا وهذه البرجوازية الوطنية المحتمل أن تقود معركة من أجل التنمية المستقلة.وفيما يتعلق بموضوعية التنمية المستقلة أعتقد أنه لابد من ملاحظة أن كافة أشكال التنمية المستقلة قد فشلت ابتداءً من التنمية الناصرية إلى غانا واندونيسيا، والهند، والمكسيك، والبرازيل، فى كل بلد قد فشلت لسبب أو لآخر، وعلينا أن ندرس أسباب فشل هذه التنمية.

ثانيا يجب أن نلاحظ أن الوضع الحالى يزيد من صعوبة امكانيات التنمية المستقلة. لأن محاولة اعادة بناء التنمية المستقلة على انقاض عملية تمت وفشلت، يؤدى إلى أن كثيراً من القطاعات تعتقد أن هذه التجربة بائدة وفاشلة وعلينا أن نتخلص منها ونسعى فى البحث عن أشكال جديدة. كما أن التنمية المستقلة فى الماضى كانت تتم فى حراسة وحماية المعسكر الاشتراكى الذى لم يعد موجودا. وأيضا كانت تتم بمساعدة كبيرة وواسعة ماكان لها أن تتم بدونها فمثلا لايستطيع أحد أن يتخيل أن مصر الناصرية كانت تستطيع بناء

مجمع الألومنيوم، والمجمع العسكرى، ومجمع الحديد والصُلب، ومجمعات الدواء دون مساعدة سخية من دول المعسكر الاشتراكى وخاصة الاتحاد السوفيتي كل هذه الأشياء لم تعد موجودة، ولابد لذلك من أن يظهر قدر عالٍ من الاحباط سواءاً على المستوى الفكرى أو على المستوى النضالى، هذا الاحباط يقول بتنمية القومية أو بعالمية المعركة، وماهذا إلا صواريخ عابرة للقارات لا تصيب الهدف؛ لإنه تقفز على المحلى، وطالما أننا نقفز على المحلى فلن نصل إلى ماهو قومى ولا إلى ماهو عالمى، وإذا كان البعض يتصور صعوبة بناء تنمية مستقلة، فهى صعبة وبالغة الصعوبة وتحتاج ليس فقط نضالا بل وسعة أفق، وفهم وإعادة نظر فى كثير من المعطيات الفكرية، ونقول يمكن عملها قومية وتنتظر إلى أن تتحرك أو تنطلق السعودية، أو أبو ظبى، أو عمان، أو الكويت فَهُمْ من يملكون الثروة، لكن هؤلاء هم آخر شعوب العالم تحركا، أى أننا ننتظر كى نكون فى ذيل قائمة العالم، أو إذا تصورنا سوف نحررهم وهذا غير وارد. وهذا ينطبق، أيضا على هزيمة المجمع العسكرى عالميا، وأعتقد أن هذه الفكرة طرحت من زمن بعيد، ولا أعتقد أن ماجرى فى دول المعسكر الاشتراكى يعززها، بل على النقيض يؤكد خطأها، لأنه نفس فكرة الثورة العالمية كان يطبقها الرفيق ستالين ولكن بطريقة ضيقة الأفق وعلى نطاق ضيق، وعلى تصور امكانية نهوض ثورة على نطاق العالم تشمل أمريكا وانجلترا وهايتى والسلفادور وأبو ظبى، وأنا أتصور أن ذلك بالغ الصعوبة، وهناك من يتصور أن الطبقة العاملة العربية متقاربة بينما هناك تفاوتا شاسعا بينها، وهذه الفكرة لابد وأن تُمتحن على أساس أن الفعل الثورى هو فعل ينبع بالأساس من تناقضات اجتماعية ومن وعى اجتماعى ومن مصلحة اجتماعية، فإذا تصورنا توحّد الطبقات عالميا، أعتقد أن هذا يمكن أن يبرر هذه الفكرة، فإذا كان هذا التصور غير وارد الآن فأنا لا أعتقد أنها مطروحة.

أ.محمود أمين العالم : ماهى الامكانيات فى ظل هذه الصعوبات الشديدة، أو الآليات التى تتيح لنا السير فى طريق التنمية المستقلة؟ وفى حدود أوضاعنا العالمية أو العربية أو المصرية؟ علينا أن نحاول تحديد هذه الآليات بدقة.

أ.محمد سيد أحمد: أنا على استعداد لابداء موافقتى على شعار «التنمية المستقلة» كشعار سياسى، ولكن أعتقد أن الذى يجمعنا هنا هو أننا بصدد «معمل» أو «مطبخ فكرى»، وأننا بصدد اختبار كافة الافتراضات التى تخطر على بالنا دون محاذير، حتى تلك التى قد تتعارض مع مناهجنا الفكرية التقليدية.. لأن التعامل مع الفكر الغريب هو أفضل سبل إثراء- وأحيانا إخصاب- فكرنا نحن، خاصة فى هذا الظرف الذى يتعرض فيه عالمنا لتقلبات كبرى، وكل شئ فيه بحاجة إلى اعادة اختبار..

وأتساءل هل متاح لنا فعلا انجاز عملية «تنمية مستقلة» فى المستقبل، على الأقل فى المستقبل المنظور؟ الى أى حد تقتضى فكرة «الاستقلال» انجاز «تنميه مستقلة»؟ أزعم أن المفتاح ليس فكرة «التنمية المستقلة»، وانما مايمكن تسميته بـ«التنمية المتكافئة»، فى عالم يقوم- كل يوم- على مزيد من «التبعية المتبادلة»، وفى ظل تعاظم شأن قانون «النمو غير المتكافئ»، أحد أبرز سمات الرأسمالية، ونحن بصدد عالم تسوده الآن الرأسمالية دون منازع..

ما الفرق بين الفكرتين؟ اننا نسلم بصعوبة اقامة «فواصل» كثيرة مع انهيار النظام العالمى «الثنائى القطبية». ان مقتضيات «التداخل» بين المجتمعات، مع تأكيد صفة «عدم التكافؤ» بينها، لا حصر لها فى عالمنا المعاصر: انها من آثار تكنولوجيا العصر، وتقتضيها متطلبات محاربة التلوث والحفاظ على البيئة، ثم هى نتاج تعاظم شأن الشركات المتعدية الجنسيات، الخ..الخ.. وربما كان من الممكن الحديث عن «فواصل» بين المجتمعات فى ظل سيادة الكتل العسكرية.. ولكن شأن هذه «الفواصل» أن تزول وتموع وتختلط فيها الأوراق فى ظل اكتساب التكتلات والمحاور الأقتصادية الأسبقية على الكتل العسكرية..

كان استقطاب العالم من قبل الى معسكرين يتيح للعالم الثالث التكتل مع الشرق ضد الغرب، مع العالم الاشتراكى ضد العالم الرأسمالى، غير أن هذا لم يعد واردا مع هيمنة آليات الرأسمالية عالميا. ولااعتقد أن احلال فكرة «التنمية المتكافئة» محل فكرة «التنمية المستقلة» ينطوى على تنازل فى المضمون، ذلك أن التغلب على ظاهرة «النمو غير المتكافئ» انما يعنى التغلب على الرأسمالية، وأن أحد سبل قياس تقدمنا على طريق الاشتراكية مستقبلا- ايا كانت هذه الاشتراكية- هو مدى نجاحنا فى وضع حد لقانون «النمو غير المتكافئ».. ولذلك كان الحديث عن التغلب على قانون «النمو غير المتكافئ» حديث عن بناء الاشتراكية فى التحليل الأخير. ثم علينا أن ندرك أن التعبير الجديد يلفت النظر الى أن المطلوب انجازه هو اكساب «التنمية» مايكفل «المساواة» و«الندية» مع الغير، وهذه صفة تقتضى جهدا ايجابيا، وعدم الاكتفاء فقط بضمان «استقلالية التنمية»، اى «انفصالها» عن الغير، و«الانغلاق» بعيدا عن هذا الغير مما قد يعنى مجرد موقف سلبى.

أزعم ان الفكرة جديرة بالدراسة. ولكن كيف نستطيع، من مواقع التخلف، أن نحقق هدف «التنمية المتكافئة؟ أعتقد ان العنصر «البشرى» بالغ الأهمية فى هذا الصدد. وأعنى به أمورا كثيرة، منها المجتمع المدنى، والديمقراطية، وحقوق المواطن، ومناهج التعليم، وتنمية المواهب والكفاءات، وبوجه عام مايمكن تسميته «بالتنمية البشرية».. أى عدم تصور «التنمية» على أنها فقط- أو حتى أساسا

- تنمية للموارد المادية، او للقوة العسكرية.. اعتقد ان هذه النقاط هى بعض مفاتيح «مشروع تنموى مستقبلى»، وعلينا تكشف الآليات العملية التى تكفل وضعه موضع التطبيق.

د. رفعت السعيد: أود أن أثير ثلاث قضايا، ربما تفتح مجالات للتفكير فى هذه المسألة.

القضية الأولى: إنه من الصعوبة جدا عمل تنمية مشتركة، إذا أردنا أن نسميها تنمية فى إطار محور عربى يضم عدة دول بلا توافق سياسى؛ لأن التوافق السياسى يؤثر سلبا أو ايجابا على عملية المشاركة، وسوف اضرب مثالا بسيطا تم فى حضورى لمؤتمر الشعب العربى فى ليبيا، وكان النقاش يدور حول مشروع قانون يسمح بدخول المنتج العربى المنشأ إلى ليبيا دون عقبات، ودون جمارك. فتقدم أحدهم بسؤال مؤداه: إذاكان هناك شركة اسرائيلية اقامت مصنع فى مصر، أو رأسمال اسرائيلى يسهم فى مشروع مصرى ستصبح منتجات هذا المشروع عربية المنشأ فهل تسمحون بالدخول دون جمارك؟ وهاج المؤتمر ورفض ذلك. إذن هذا يعطى نموذجا قد يتكرر بشكل أو بآخر بالصورة أو بأخرى حول أهمية وجود توافق سياسى يصاحب عملية التنمية المشتركة لدول محور واحد، وهذا هو مايؤدى- بما أن السياسة فى البلدان العربية عادة تتقلب- إلى تقلب المشاريع طويلة الأمد، وإذا عُدنا إلى المشاريع المشتركة التى تمت مثل مشروع الدواء المشترك، ومشروع المصانع الحربية المشتركة، وكانت هناك مشاريع بين مصر والسودان ومصر وسوريا، ومصر وليبيا، حتى مشاريع الرى المشتركة بين مصر والسودان. كل هذه المشاريع اختلت وتوقفت وتعثرت بسبب أن السياسات تتقلب، فى الوطن العربى، بأسرع مما تتغير المصالح الاقتصادية وبالتالى فهى تؤثر تأثيرا مباشرا على المشاريع المشتركة.

القضيةُ الثانية: أنه يجرى فى مصر محاولة مايمكن تسميته بمحاولة خلق ليبرالية اقتصادية، وأنا اتعمد هذه التسمية لأسجل أنهم يريدون ليبرالية جزئية ولايريدون ليبرالية المجتمع، أى ليبرالية سياسية، وبدون وجود ليبرالية شاملة فى المجتمع يصعب عمل تنمية حقيقية، ولأنهم ينظرون لها بنظرة ضيقة الأفق وهى أن الليبرالية السياسية تعنى نقابات مستقلة، واضرابات للعمال، وكذا...، ويعتبرون أن هذا قد يكون معوقا للانتاج. وفى رأيى أنه يستحيل عمل ليبرالية اقتصادية حقيقية تستطيع أن تتطور وأن تنهض دون ليبرالية فى المجتمع.

وهذا التناقض سيظل موجودا إلى أن يُحل بنضال سياسى يفرض ليبرالية سياسية شاملة للمجتمع.

القضية الثالثة: أنه إذا لاحظنا أن عملية الخصخصة فى مصر تتم فى إطار ضعف شديد للرأسمالية المنتجة، وزيادة واسعة فى النشاط الطفيلى، ولذلك فالمشاريع لاتجد من يشتريها، خاصة مع ارتفاع سعر الفائدة، فمن يمتلك مليون جنية ويضعهم فى البنك سوف يأخذ عليهم مبلغا من المال يزيد مدى امكانية تحقيق فائدة من عملية انتاجية بعيدة المدى؛ لأنه إذا حسبنا ١٨٪ والضرائب، والتأمينات الاجتماعية والمخاطرة...إلخ. سوف نكتشف أنه ربما كان من الأسهل أن يضع ماله فى البنك ويربح نفسه.

هذه الكارثة الخوف منها أن تفتح الباب أمام الخصخصة باتجاه رأس المال الأجنبى، وأحيانا رأس المال الاسرائيلى، وقد يكون مرسوما لذلك، ومن ثم تتعقد قضية التنمية المستقلة تعقيدا شديدا. حيث البنية الأساسية الصناعية والاقتصادية فى المجتمع أصبحت مملوكة للأجانب، وتعود مصر لما كانت عليه فى الثلاثينيات والأربعينيات، وتحتاج لكى تخطو نحو التنمية المستقلة أن تقوم بعملية تمصير لاقتصادها وهذه كارثة حقيقية، وبالتالى فأنا أرى أن الثلاث قضايا لابد من النظر إليها ونحن نتحدث عن عملية التنمية المستقلة.

د. فوزى منصور: ربما على حساب بعض التكرار الجزئى، قد يكون من المفيد استرجاع بعض أساسيات مفهوم التنمية المستقلة؛ لأنه فى تصورى إذا اتضح هذا المفهوم، فسوف يكون من الممكن التقدم بعد ذلك إلى دراسة آليات بل وامكانيات هذه التنمية والتغيرات التى قد يقتضى الأمر القيام بها للوصول إليها. فى تصورى، هناك ركائز أساسية مكونة على الأقل من أربعة عناصر، **الأول** : سيطرة المجتمع على عمليات التراكم، وهذا يعنى أمرين: السيطرة على معدل التراكم نفسه، إلى أى مدى المجتمع مستعد لتخصيص قدر من موارده أو نسبة معينة من موارده لتطوير امكانياته وقدراته الانتاجية؟ وهذا سؤال هام جدا وصعب جداً، ولايتحقق بشكل تلقائى.

الأمر الثانى: اتجاهات هذا التراكم، هل أوجه عمليات التراكم مثلا للصناعات الاستهلاكية أم للصناعة الانتاجية؟ السلع الاستهلاكية التى تهم جماهير الشعب، أم السلع الاستهلاكية التى تعنى فئات وطوائف معينة وما إلى ذلك. هذه أيضا مسألة أساسية.

العنصر الثانى الرئيسى : السيطرة على التكنولوجيا بمعنى القدرة على استخدام التكنولوجيا الملائمة لكل مرحلة من مراحل التطور التى يمر بها المجتمع، ليس هذا فقط، وإنما القدرة على تطوير التكنولوجيا والقدرة على بناء القاعدة المادية التى تمكّن من تحقيق هذه الأهداف.

العنصر الثالث الهام : السيطرة على العلاقات الخارجية، وهنا يتحدد الفاصل بين التنمية المستقلة فى المفهوم الشائع لدى من يتبنون هذه الفكرة، وبين التشويهات التى تتعرض لها هذه الفكرة عند مايُوحّد بينها وبين الاكتفاء الذاتى، أو التباعد عن العالم وأعطاء ظهرها للتصورات الحديثة، أو الرفض الكامل للتطورات العالمية و...إلخ. السيطرة على العلاقات الخارجية لاتعنى أبدا لا

الاكتفاء الذاتي، ولا قطع العلاقات الخارجية، وإنما تعنى، بكل بساطة، قدرة المجتمع على أن يتخذ كل الوسائل المتاحة فى ضوء الظروف العالمية الموضوعية للاستفادة من الامكانيات التى يتيحها العالم الخارجى واستخدامها لصالح التطور الداخلى، وليس الخضوع التلقائى للمصالح الخارجية. بدلا من الخضوع لها تلقائيا نحاول، وبوعى، أن نتلمس الوسائل المختلفة التى تمكننا من استخدام التطورات الخارجية لصالحنا وهذا هو الفارق بين التنمية المستقلة، وبين التنمية التابعة، بل قد يكون الفيصل.

العنصر الرابع (وهو هام بالنسبة لمصر): السيطرة على مصادر الغذاء وامكانية، لأنه دون هذا يكاد يكون من المستحيل تحقق الأركان الأخرى.

فإذا كان هناك فهم مشترك على أن هذه هى الأركان اللازمة للتنمية المستقلة، إذن سيخلص من هذا منطقيا، عدد من النتائج:

أولها: أن من المستحيل أن تتحقق هذه التنمية من خلال آليات السوق، ولكى أواجه مباشرة بعض الاعتراضات، فمن المفيد توضيح أن المقصود هنا: أنها لايمكن أن تحقق من خلال سيطرة آليات السوق على تسيير الاقتصاد القومى، وهذا لايعنى، على الاطلاق، رفض استخدام آليات السوق، ويجب التفرقة لأنها أساسية وضرورية بين استخدام آليات السوق لكى تخدم الأغراض التى يحددها المجتمع ومنها التنمية المستقلة، وبين كون آليات هى التى تسيطر وتوجهنا الوجهة التى تقضى بها التيارات المختلفة، تماما كالسفينة التى تفقد آلات التوجيه فيها وتتجه بها الأمواج إلى حيثما تشاء، والتأكيد على انه من المستحيل أن تتم من خلال آليات السوق، لايعنى على الاطلاق اغفال عدد من القضايا التى أعتقد أنه من المهم التأكيدعليها منعا للبس؛ لأن استخدام آليات مثل آليات السوق- لايتنافى على الاطلاق، بل قد يتطلب استخدام آليات أخرى مثل الحوافز. لايستبعد بل بالعكس يتطلب أيضا ايجاد الآليات التى تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الوحدات، على مستوى القطاعات، على مستوى التوافق بين القطاعات المختلفة، أيضا لايتنافى، على الإطلاق، مع وجود الآليات التى تضمن التجاوب الضرورى بين هيكل الانتاج وهيكل الطلب، بحيث لايسير هذا فى اتجاه، ويسير ذاك فى اتجاه آخر على النحو الذى كان يحدث فى الاتحاد السوفيتى فإذا اتفق على أن التنمية المستقلة تتطلب ذلك، وأنها لاتمنع، بل يتعين أن توجد الآليات الخاصة بها التى تضمن تحقيق أغراضها، فيصبح التساؤل: ألا يتطلب ذلك سلطة مُدركة تماما لضرورة تحقيق التنمية المستقلة، وقادرة على ابتداع الآليات اللازمة لها؟ ثم على وضعها بعد ذلك موضع التنفيذ بالفعل؟ وطالما تطرق الحديث إلى السلطة فسوف يتطرق بالضرورة إلى الطبقات والقوى الاجتماعية التى يكون من صالحها تحقيق التنمية المستقلة واستخدام الآليات المتعددة التى تتناسب معها، والتى لا أجد، من وجهة نظرى، أن هناك صعوبة فى ابتداعها وفى التنسيق بينها. يبقى أن أوضح العلاقة بين التنمية المستقلة، والتنمية المتكافئة، فى الواقع أحد أهم أهداف التنمية المستقلة بهذا المفهوم هو تحديد الوصول إلى تنمية متكافئة، أو المحاولة المستمرة للتعامل مع العالم الخارجى على أساس متكافئ؛ ذلك بدوره يتفرع منه عدة معانى مثل محاولة الحد من استغلال العالم الخارجى للموارد الداخلية، محاولة الحد من السيطرة الخارجية بكل الأشكال التقليدية المعروفة سواء كانت تتم عن طريق المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية أو تتم عن طبيعة هيكل معين للتجارة الخارجية، هيكل معين للتمويل، ومسائل فنية متعددة؛ لكن لابد من مواجهة هذا، فالتنمية المتكافئة لاتهدف فقط للوصول إلى هذا التعامل المتكافئ؛ مع العالم الخارجى وإنما تهدف أيضا إلى اشباع الاحتياجات الرئيسية المتزايدة لجمهور الشعب. وهنا أريد أن أتطرق إلى العلاقة بين التنمية المستقلة والقومية العربية، فهل التنمية تتم على المستوى القومى أم على المستوى المحلى؟ ربما يكون من المفيد أن أبدأ بأنه إذا كان تعريف التنمية المستقلة من الممكن تحديده بالشكل النظرى السابق بيانه، لكن من الناحية الملموسة لابد أن هذا المضمون سوف يختلف، بالضرورة من مجتمع إلى آخر، ليس هذا فقط فى مجال المقارنة بين مختلف البلد العربية، ولكن التنمية المستقلة فى مصر، والوطن العربى مختلفة فى مضمونها ووسائلها، ومعدلات تدرجها وتقدمها عما هى مثلا، فى بلد من بلدان أمريكا الجنوبية، أو فى بلد كبير مثل نيجيريا؛ لأن كل بلد له خصائصه، وكل منطقة لها خصائصها، ونحن لنا خصائص معروفة، ودعنا من الخصائص التاريخية، ولنتكلم عن التحديات القائمة، اسرائيل والنفط، وهما، من وجهة نظرى وجهان- إلى حد كبير- لعملة واحدة، وهذه مشكلة غير موجودة بالنسبة للأرجنتين مثلا، وهذا يفرض علينا أيضا عندما نملأ هذه الصناديق النظرية المفرغة بسياسيات أو توجهات عملية أن نأخذ فى الاعتبار وجود هذا التحدى القائم، وهذا ينعكس بالضرورة على المسألة الأساسية التى طُرحت حول التنمية المستقلة على أساس مصر أم الوطن العربى فى مجموعه، لابد أن نسلم ابتداءاً بأن الوطن العربى كله الآن دون استثناء ينجرف، وكان ينجرف، بسرعة نحو الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى من موقع التبعية المتزايدة، وأن أحد أهم العوامل فى هذا الاندماج هو القوة المتزايدة التى كانت تكتسبها البلدان النفطية فى الوطن العربى والنفوذ السياسى لها وانعكاسات هذا النفوذ السياسى حتى على البلدان غير النفطية سواءاً على مستوى السلطة، أو -وذلك هو الأهم- على مستوى التغيرات المجتمعية التى تحدث داخل هذه البلدان وتطول حتى الطبقات المسماه بالطبقات الشعبية مثل الفلاحين، ومن هنا نرى ان التساؤل عما إذا كانت التنمية تنمية قومية وطنية قطرية، ليست أبدا مسألة نظرية بل مسألة عملية لابد أن تُبحث على ضوء التوجهات القائمة فى مختلف أجزاء الوطن العربى ومنها أن الجزء المؤثر فيه هو الذى يجرف مجموع الوطن العربى نحو المزيد من التبعية، وبناءاً على ذلك لايمكن أن يقبل بفكرة التنمية المستقلة وبالعكس يحاربها وسوف يظل يحاربها وبضراوة متزايدة. فما العمل فى مواجهة هذا الوضع؟ خصوصا إذا سلمنا بفكرة أخرى موازية، قد يبدو

أنها متعارضه معها، وهى أن التنمية المستقلة الآن تزداد امكانية تحقيقها صعوبة كلما قل الحيز الذى نحاول أن نطبقها فيه؟ مما لاشك فيه، لو كانت الظروف متجانسة فى الوطن العربى من ناحية طبيعة السلطة، والتوجه..الخ، لكانت التنمية المستقلة أسهل بكثير جدا مما كانت ستتم فى حدود قطر معين لاشك فى هذا. كيف نوفق بين الأمرين؟

فى تصورى، أن المسألة تأتى من تدخل عامل يفرض نفسة علينا هو عامل القومية العربية غير المكتملة، وفى تقديرى، أنه فى داخل البلدان القطرية التى تسمح ظروفها بتحول السلطة أو تغييرها فى اتجاه التطور المستقل وهذه مسألة موضوعية وذاتية فى نفس الوقت، إذا أمكن البدء فى اتجاه التنمية المستقلة، بكل مايترتب على ذلك من تداعيات ليست فقط اقتصادية؛ لأن التداعيات الاقتصادية تتحقق على المدى الطويل وإنما تداعيات سياسية، وتداعيات ثقافية..الخ كلما حدث ذلك كلما ترتبت عليها آثار بعيدة المدى بالضرورة، وهذا مايسمى «بقانون التوافق الضرورى» بين التوجهات التى تسود داخل اقطار الوطن العربى إذا حدثت ثورة أو تحول ثورى يوجه المجتمع المصرى فى هذا الاتجاه بكل تداعياته، لاشك- عندى- أن الموقف سيتغير فى ثورة أو تحول ثورى بوجه المجتمع المصرى فى هذا الاتجاه بكل تداعياته، لاشك -عندى- أن الموقف سيتغير فى بلدان أخرى وفقا لقابلية الأوضاع الاجتماعية القائمة فيها لتحول مماثل، مثل الجزائر، سوريا، العراق وهكذا وبقدر ماتستمر هذه العملية وتدعم بقدر ماتؤثر على البلدان الأخرى التى يبدو لنا الآن أن من المستحيل أن تتجه فى هذا الطريق.

د.إبراهيم سعد الدين: هناك عدة قضايا أثيرت، ويحسن أن نتفق حولها، وأعتقد أن أهم القضايا والتى أثارها د.رفعت السعيد حول قومية التنمية أو قطرية التنمية، التنمية المستقلة، وفى رأيى، أن الاجابة عن هذا التساؤل هو أنه حتى وإن كان التحقيق الكامل للتنمية المستقلة يتطلب أن تشمل هذه التنمية المستقلة العمل العربى فى مجموعه، فإن ذلك لايجب، بأى حال من الأحوال، أن يمنع دولة معينة أصبحت فيها الظروف مهيأة لأن تتجه فى اتجاه التنمية المستقلة، أن تسعى لهذا الأمر فى حدود دولتها عالمة فى نفس الوقت أن أحد واجباتها الأساسية هو استمرار النضال بحيث يتسع نطاق هذه التنمية ليشمل العالم العربى فى مجموعه، والذى يقال بالنسبة لهذه القضية أن موارد الدول العربية وحجم أسواقها فى كثير من الأحوال، يجعل هذه التنمية المستقلة أكثر صعوبة كثيرا عندما يتم ذلك فى إطار قطرى مهما اتسع القطر، وأوسع الأقطار هى مصر، ولكن إذا ماشمل ذلك الوطن العربى، فهذا ييسر بدرجة كبيرة هذه العملية، ولكن القومية ليست شرطا للبدء، وهذه عملية أساسية لابد وأن نكون متفقين فيها.

النقطة الثانية: المرتبطة بهذا أن التنمية المستقلة لاتتحقق فى فترة زمنية قصيرة على وجه الاطلاق، فالتنمية المستقلة توجه تنموى فى إطار داخلى وفى إطار صراع خارجى، وفى إطار مواجهة مع عدو خارجى وهناك أعداء داخليون، وفى هذة العملية الطويلة كلما أمكن تحالفات أوسع سواء فى النطاق العربى أو حتى خارج النطاق العربى كلما سهّل من عملية التنمية المستقلة.

النقطة الثالثة: وهى التى أشار إليها د.فوزى منصور، حول مسألة الاستقلال والتكافؤ، وهنا طرح محمد سيد أحمد أن العالم يميل إلى التداخل أو مايطلق عليه بالانجليزية Interdependence وهى حالة موضوعية، وتحدث فى العالم بدرجة من التكافؤ أو عدم التكافؤ، مانسعى إليه ليس الانفصال عن العالم إنما أن يتم الاتصال بدرجة من التكافؤ، وليس على أساس عدم التكافؤ الموجود حاليا، هذه العملية نتيجة وليست بداية، فهى توجه المخطط، لكنها فى واقع الأمر، هى النتيجة النهائية لتحقيق التنمية.

النقطة الرابعة : أن الصعوبات الآن بالنسبة لتحقيق التنمية المستقلة هى أكثر مما كانت فى الماضى كثيرا فى بعض الزوايا لغياب ماكان موجودا من معسكر اشتراكى، ولفشل محاولات سابقة مثلما قال د.رفعت وهذه حقيقة، لكن أيضا حتى هذه الحقيقة يمكن أن تكون أساس لنظرة ايجابية، فما حدث فى التجربة السوفيتية كمثال لابد وأن يكون موضع دراسة وإعادة نظر ليس من ناحية الاشتراكية أو عدم الاشتراكية إنما أيضا من ناحية تحقيق المشروع التنموى أو عدم تحقيقه والأخطاء التى ارتكبت، الاستفادة والمزايا التى وجدت، وأسباب النجاح، وتبين أسباب الفشل، وأسباب الإنهيار. كل هذه مسائل لابد أن تكون موضع دراسة، وهذه الأشياء موضع الدراسة، يمكن أن تكون ذات فائدة فى أى توجه من أجل التنمية المستقلة أى على الأقل لانرتكب نفس الأخطاء التى ارتكبت فى الماضى. من ناحية أخرى أود الاشارة إلى الآتى: أن النضال من أجل الاستقلال الوطنى سواء سياسيا أو اقتصاديا لم يبدأ فى العالم الثالث بعد وجود الاتحاد السوفيتى إنما نضال الأمم من أجل الاستقلال كان موجودا حتى قبل الاتحاد السوفيتى طبعا وجود الاتحاد السوفيتى وهذه الكتلة أدت إلى تسهيلات كثيرة لم تعد موجودة إنما النضال من أجل الاستقلال وهنا ليس الاستقلال بمعنى رفع العلم، وإنما بأن نسيطر على مصيرنا السياسى والاقتصادى..إلخ. هو جزء من النضال الطبيعى لشعوب العالم الثالث. وأود أن أقول أنه حتى أنه فى غياب الاتحاد السوفيتى قد يكون هناك امكانيات كثيرة لاستخدام واستغلال أوضاع جديدة قد نشأت، وسوف أشير هنا إلى شيئين: الاتحاد السوفيتى عندما نشأ ورغم المعاناه الشديدة للثورة البلشفية، فإن الاتحاد السوفيتى أمكنه أن يخترق الحصار من حوله وأن يستفيد من العلاقات الدولية فى بناء قاعدته الصناعية، صحيح أن الجزء الأكبر من التعبئة كان ذاتيا داخليا لكن هذا لم يمنع أن يستفيد من الأوضاع الاقتصادية العالمية بما فى ذلك الأزمة العالمية، وكثيرا من الصناعات التى نشأت فى الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال نشأت كنتيجة للتجارة والتبادل وما إلى ذلك من أشياء، رغم أن الاتحاد السوفيتى بالنسبة للرأسمالية العالمية كان

عدواً أساسيا.

المثال الآخر: صدام حسين استطاع أن يخترق كثيرا من الحصارات، وأن يُنشئ صناعة ذرية، بغض النظر عن اكتمال هذا الطريق أو عدم اكتماله.

وأخلص من المثالين إلى الآتى: أن فى إطار العالم الموجود توجد باستمرار امكانيات لاستغلال ثغرات موجودة خصوصا فى إطار أزمة اقتصادية فى النظام الرأسمالى تتعاظم، وفى إطار تنافس بين الكتل وداخلها وليس المعسكر الاشتراكى فقط هو حليف العالم الثالث، لأنه فى الدول الرأسمالية قد توجد طبقات يمكن التحالف معها، وليس معنى هذا أن ماحدث ليس له أثر، وأنه ليس معوقا، على العكس، هو يكون صعوبات حقيقية إنما هذه الصعوبات لاتصل إلى حد الاستحالة. إذن فالقضية داخلية أكثر منها خارجية أى إذا لم تكن أى بلد بها مشروع للتنمية المستقلة، فلن تتحقق، ولابد أن ندرك أن الرأسمالية بصفة عامة فى بلاد العالم الثالث فى هذه المرحلة لاتطرح قضية الاستقلال بالمعنى الاقتصادى، بل على العكس، فمجموعة بنك مصر، مثلا فى العشرينيات وما إلى ذلك، كانت الدعوة للاستقلال الاقتصادى، والرأسمالية كانت تناضل من أجل الاستقلال الاقتصادى، على النطاق المصرى، والعربى، والعالم الثالث لم يعد ذلك مطروحا الآن، بغض النظر عن أسبابها، إنما هذه حقيقة موضوعية ان القوى الرأسمالية، وطنية أم غير وطنية، طفيلية أم غير طفيلية لا تطرح فى هذه المرحلة الاستقلال الوطنى كهدف من أهدافها فى عملية التنمية، بل تبارك وترتبط بالرأسمال العالمى، وتحاول ان تشدد هذا الارتباط، ومن هنا تنشأ القضية، فلكى تحدث تنمية مستقلة، لابد وأن تكون السيطرة الاجتماعية ليست فى يد البرجوازية، وهذا لايعنى تصفية البرجوازية، ولايعنى محاصرة استخدام رأس المال الخاص؛ بل يعنى السعى وبشدة لإيجاد المناخ المناسب لإقدام الرأسمالية، سواء فى مصر أو فى غيرها، على الاستثمار الإنتاجى والمشاركة فى عملية التنمية المستقلة

ومن هنا قضية وصول هذه الطبقات إلى السلطة هى قضية نضال، هذا النضال يتطلب أن تعلن هذه الطبقات مشروعها من الآن وتناضل من أجله، يكشف الأوضاع الموجودة، وطرح الأخطار التى تترتب عليها، وطرح البديل وأعتقد أننا مطالبون بشيئين أساسيين، ضرورة التعبئة الشعبية حول هذا المفهوم. تقتضى اقتناع بأمرين اساسيين أن النمو الرأسمالى لن يؤدى إلى تحقيق أهداف الطبقات الشعبية مهما كانت درجاته وهذا لن يتحقق إلا بتنمية تبرز امكانياتها.

د. عبد العظيم أنيس: إن ماأقوله هو محاولة للتدليل على ماسبق ذكره على لسان د.ابراهيم، والاستاذ محمود والتنمية فى ظل الأوضاع الحالية، الدولية والعربية والمحلية، عملية تزداد صعوبة بشدة؛ ولكنها ليست مستحيلة وسوف أحاول فى هذه المحاولة تجسيد عدد من القضايا التى تمثل الصعوبات، لكى نعيها: عن العلاقة بين قضية التنمية والديمقراطية؛ نحن لدينا تجربتان: الأولى التجربة الغربية وهذه قامت فى أوروبا فى القرن الثامن والتاسع عشر، وقد قامت على حساب الاستغلال البشع للطبقات العاملة فى هذه البلدان، وفى ظروف دولية غير الظروف التى نعيشها الآن على الاطلاق وغير ظروف القرن العشرين وامبريالية القرن العشرين لكن كان هناك قدر من الديمقراطية البرجوازية التى جاءت عقبها، ففى بريطانيا، على وجه التحديد التنمية أتت بالاستغلال البشع للطبقة العاملة البريطانية وحرمانها من جميع حقوقها، ولذلك حتى المصريين الذين فى السلطة الآن يحاولون أن يستذكروا هذه التجربة ليثبتوا أنه يمكن عمل تنمية فى مصر بالقهر؛ لأن التجربة التاريخية الغربية أكدت ذلك، وأنا أعتقد أنه من الصحيح أنه يمكن حدوث تنمية بدون الحل الكامل لقضية الديمقراطية، بدليل، تجربة الاتحاد السوفيتى، والتنمية التى تمت فى ظروف ارهاب وديكتاتورية وليست ديمقراطية والتجربة الثالثة هى تجربة عبد الناصر، وقد حدث تنمية اقتصادية حقيقية، وارتفاع مستوى المعيشة، وهذا أيضا تم فى ظل لاديمقراطية بالمعنى الحقيقى.

النقطة الثانية: الآن الأوضاع معقدة جدا عالميا وعربيا، ومحليا بحيث قد يكون من الصعب أن نقول أن لدينا اجابة على جميع الأسئلة الخاصة بقضية التنمية، وأننا نحتاج لوقت ومعلومات وتطورات كثيرة بحيث يكون لدينا مفاتيح كل الاجابات، ومانفعله الآن ما هو إلا محاولات اجتهادية لاأكثر ولا أقل، لكن هناك قضية هامة جدا، هى قضية التنمية والسلطة، وهناك اتفاق بيننا، أنه لاتصور لحدوث تنمية حقيقية داخل المجتمع المصرى دون تغيير للسلطة الموجودة، وهذا لايتناقض مع أن أى سبل قد تفتح لابد من استغلالها للتمهيد لها، ولحدوث تنمية حقيقية فى الخليج أو فى مصر يحتاج لسلطة مغايرة جديدة قائمة على أساس تحالف اجتماعى مغاير عن الوضع الحالى، وفى رأى، هذا لايكفى، يمعنى أننا اتفقنا على أن التنمية فى بلد عربى صعب جدات لظروف ضيق السوق، لظروف احتياج تراكمات قد لاتتحقق فى الداخل..الخ، ولكن لا أريد أن اتصور أن التنميات تحتاج لوحدة العالم العربى، وإنما على الأقل توجد محاور عمل مشترك بين مجموعة دول عربية بمعنى أنه لو تصورت حدوث ثورة شعبية فى بلد عربى(س) أدت بسلطة وطنية حريصة على التنمية، فى رأيى، هذا ليس كافيا فمن الممكن أن نجد هذه الدولة أو هذه السلطة نفسها معزولة ومخنوقة.

وفى الوضع الدولى حاليا هناك شيئان لابد من الانتباه لهما فى المدى المتطور. العالم الرأسمالى يجتاز أزمة رأسمالية عنيفة جدا، وهذه ليست قضية ركود اقتصادى، بل قضية أزمة هيكلية مرتبطة بالتطور التكنولوجى الهائل الحادث وأدت إلى قضيتين: الأولى. هى الوظائف وبالتالى قضية البطالة فى الدول المتقدمة كأمريكا وبريطانيا والمانيا..إلخ، والثانية قضية عمالة الأجانب وهى مرتبطة

بالأولى،لأن التطور الحادث فى العالم الاقتصادى ادى إلى أن قوى عاملة كثيرة ليس إليها احتياج بسبب للتكنولوجيا الحديث، ونحن سنظل مع هذه الأزمة فى المدى المنظور إلى أن يوجد حل لهذا الموضوع، وفى رأى، أن هذا الوضع المتأزم الموجود سيؤدى بنتائج سلبية على دول العالم الثالث المتطلعة إلى تنمية فى مثل هذه الظروف. القضية الثانية، والأساسية: هى اسرائيل كحقيقة موجودة معادية للشعوب العربية مدعومة من جانب الامبريالية الأمريكية..إلخ، تمنع أى تنمية إلا عن طريق قيادتها للمنطقة وهذه، فى رأيى، ليست تنمية مستقلة، والتجربة الناصرية توضح أن عبد الناصر حرص حرصا شديدا أن يتجنب اسرائيل طوال حياته، لأنه كان حريصا على التنمية ويعلم أن الدخول فى مواجهة مع اسرائيل معناها انتهاء هذه التنمية لكن حتى هذا لم تسمح الامبريالية به فنصبت له الكمائن، وفرض عليه فرضا أن يخوض معارك فيها وهذا كله يصب فى قضية الصعوبات الموجودة أمام قضية التنمية. وربما إذا حدثت تحولات ثورية متزامنة فى عدد من البلدان العربية تصبح قضية التنمية أسهل منالا وذات فرصة فى النجاح أقوى.

أ.نبيل الهلالى: بداية فيما يتعلق بالتساؤل هل هى تنمية قطرية أم قومية أم عالمية ؟ أنا لا أوافق على الاختيار بين الاحتمالات الثلاث، أنا فى تقديرى، أن التنمية تنمية قطرية وهى ذات اطار قومى وذات عمق عالمى، وبالتالى لايمكن الفصل أو النظر نظرة جزئية فى هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالآليات، فأنا مع كل ما قيل حول آليات السلطة بأنه لاتنمية بدون سلطة مؤمنة بهذه التنمية ويجب أن تكون سلطة معادية للتبعية سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، وسلطة منحازة للجماهير الشعبية، وبالتالى رؤيتها أن التنمية ليست للبرجوازية وإنما لصالح الجماهير الشعبية، وفى تقديرى ، أن هذا لايجب أن يجعلنا نرفض فكرة التنمية فنحن لانطرح فكرة التنمية المستقلة كبرنامج ونطلب من هذه السلطات تنفيذه، نحن نطرح برنامجا نضاليا تتبناه القوى الثورية والشعبية فى الوطن العربى وتناضل من أجله ضد السلطات القائمة فى بلادها، وضد العدو الخارجى، وضد العدو الداخلى..إلخ.

وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية فلاشك انه لاتنمية مستقلة إلأ إذا كان هناك استراتيجية للتنمية تعتبر الإنسان صانع التنمية هو محور التنمية، وهو المستفيد من ثمار هذه التنمية، وبالتالى هذا الانسان يجب أن يسمح له المناخ الموجود فى المجتمع بأن يكون هذا الصانع وهذا المستفيد، ولايمكن ذلك إلا بتحقيق الديمقراطية وأنا أختلف مع د.عبد العظيم فى أنه حدثت تنمية فى البلدان التى ذكرها رغم وجود قمع، وحدوث تنمية فى عهد عبد الناصر رغم وجود القهر، اذ ما مصير هذه التنمية فى مصر؟ بالتحديد لغياب الديمقراطية، ومن هنا يُطرح أمامنا تحدى هام لابد أن نتصدى له، وطبعا بعد كل ماجرى فى العالم الاشتراكى أصبح من أولى واجباتنا أن نتوصل إلى صياغة صحيحة وسليمة للديمقراطية التى نريدها، لأنه لن نجد فى خارج حدودنا ظاهره نستطيع أن نستوردها من الخارج، ديمقراطية الشرق مهزومة وديمقراطية الغرب مزعومة، والاثنان أو الصيغتان على حدٍ سواء آفتهما الفصل بين وجهى الديمقراطية الوجه الاجتماعى والوجه السياسى وشطب أحد الوجهين لحساب الآخر، وبالتالى علينا أن نهتدى إلى الصيغتين الصحيحة لهذا الموضوع. وهذا لايعنى أن نرفض كل مايعرف بالديمقراطية الغربية أو الليبرالية جملة وتفصيلا، لأنه فى تقديرى، أحد أخطاء الأنظمة البيروقراطية المتداعية فى شرق أوروبا، وفى الاتحاد السوفيتى، أنها بدلا من أن ترث كل ماله قيمة فى التطور التاريخى السابق على قيامها بحيث يتحقق التواصل فى التقاليد الديمقراطية فى المجتمعات المتعاقبة، رفضت الديمقراطية البرجوازية كلية ثم عجزت فى ذات الوقت عن طرح البديل مما فتح الباب واسعا أمام انتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وأدى إلى وضع الاشتراكية فى تعارض زائف مع الديمقراطية بحيث بدا كما لو أن الشمولية صفة لصيقة بالاشتراكية، وكما لو أن الديمقراطية من بركات المجتمع الرأسمالى البرجوازى.

النقطة الأخيرة التى أود أن أثيرها، على المستوى العالمى، إذا كنا مُسَلمين بأن التنمية المستقلة هى مهمة نضالية، وأنها تحتاج إلى استراتيجية مجابهة مع النظام الرأسمالى العالمى، وبالتالى لابد من كفاح مشترك لشعوب العالم الثالث ضد هذا النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، وبالتالى فلابد من موقف موحّد لهذه الشعوب ضد النهب الامبريالى والجشع الرأسمالى الذى تمارسة الدول الامبريالية والاحتكارات المتعددة الجنسية. مثل هذا الكفاح المشترك ممكن أن يعوض- إذا تحقق وتجسد- غياب الظهر الذى كنا نستند إليه المتمثل فى المعسكر الاشتراكى، وممكن أن يقوى، حتى، المواقع التفاوضية لدول العالم الثالث فى مواجهة النظام الاقتصادى الرأسمالى. كما أن هذا الكفاح المشترك ضرورة مهمة جدا فى قضية حساسة جدا ومُلحة جدا، هى قضية الديون، لو أمكن لشعوب العالم الثالث أن توحد نضالها ضد الديون لأمكنها أن تسقط هذه الديون، وفى تقديرى، أن شعار إسقاط الديون اصبح شعاراً مُلحا، فإذا كانت الدول الرأسمالية الدائنة تتنازل عن جزء متزايد من هذه الديون، تفضلا منها، فلابد أن ننتزع الجزء الباقى بنضالنا كشعوب العالم الثالث، النقطة الأخيرة، أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد قضية كانت خلافية فى الماضى بمعنى أنه كلام خيالى ووهمى...إلخ، لكن، فى تقديرى، لابد من احياء النضال من أجل نظام اقتصادى عالمى جديد، هذا أفضل كثيرا مما يجرى الآن فى دول كثيرة تهرول نحو الاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى أو الذى يحاول أن يقتحم الأبواب ويفرض نفسه على هذه الدول، وأنا فى تقديرى، أن شعوب العالم الثالث لابد أن تناضل من جديد من أجل تحقيق نظام دولى جديد حتى لو تطلب اقامة هذا النظام نضال أجيال متعاقبة.

أ. صلاح عدلى: أن التنميه المستقله هى المهمة الاساسية لعملية ثوريه طويلة المدى وهى الثورة الوطنية الديموقراطية. والتنمية المستقله هى عمليه متكامله ولها جوانب متعددة اقتصاديه وسياسيه وثقافيه كما انها شاملة لايمكن النظر اليها بمعزل عن توافر الظروف الدوليه والأقليميه والمحليه المواتيه، فبالرغم من أن العنصر الداخلى هو العنصر الرئيسى والحاسم الأ أنه يصعب فى عالم اليوم انجاز عمليه تنمويه شاملة فى معزل عن العالم الذى تزداد صلاته بشكل وثيق، وكذلك يصعب فى عالم اليوم ذى التكتلات الاقتصاديه أن تحدث تنميه مستقله فى دوله عربيه دون وجود نوع من التكامل العربى بشكل أو بآخر.

واسجل هنا أختلافى مع ورقة العمل وكذلك مع عدد من كلمات الزملاء حول قضية «التنمية المستقله» «والتحول الاشتراكى»، فهذا المفهوم المطروح لايختلف كثيراً عن التصور السابق الذى كان يتبناه الفكر الماركسى طوال عقود عديده ماضيه ويقوم اساساً على فكره أن الثورة الوطنية الديموقراطية أو (التنمية المستقله كما جاء فى الورقه هى مرحلة انتقاليه قصيرة فى اطار الثورة الاشتراكيه التى كانت تعتبر العملية الثورية على نطاق العالم كله وكان يتم النظر الى حركات التحرر الوطنى بصفتها الفصيل الثالث فى هذه العملية الثورية العالمية من حيث التركيب والفاعليه، وان العالم يمر بمرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، ويمكن لاى حركة تحرر وطنى أن تنجز مهمة التنمية المستقله سريعاً فى ضوء مساعدة الكتله الاشتراكية وتنتقل مباشرة الى جدول اعمال الثورة الاشتراكية.

وهذا التصور لابد من اعادة النظر فيه فى ضوء الممارسة الفعلية والنتائج العملية التى تحققت طوال العقود الماضية من فشل لمعظم أن لم يكن كل تجارب التنميه المستقله وانتكاس تجارب الدول الاشتراكية ذاتها.

أننا نرى أن عملية الثورة الوطنية الديموقراطية المطروح عليها انجاز مهمة التنمية المستقله ليست مجرد مرحله انتقاليه، بل هى عمليه ثورية طويله بحد ذاتها قد تمتد لعشرات السنين وسوف تتخللها مراحل وفترات انتقاليه تختلف من بلد لأخر حسب الظروف التاريخية والاقتصادية السائده. الأ أنه يمكن تميز مرحلتين اساسيتين فى هذه العملية هنا فى مصر، المرحلة الاولى يمكن أن تطلق عليها «مرحلة البديل الديموقراطى» والمرحلة الثانية هى مرحلة تتطلب «بديل وطنى ديموقراطى تقدمى»

وفى المرحلة الاولى يمكن أن يتبلور الهدف الاساسى فى ضرورة تحقيق ديموقراطية حقيقية فى المجتمع بما يعنى انهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطه وتعديل الدستور والغاء القوانين المعقده للحريات وتعديل قانون الجمعيات واقامة دولة ديموقراطية تسودها مؤسسات المجتمع المدنى حيث لامكان فيها لنزاعات طائفيه أو عنصرية أو دعوات ظلاميه أو حكومه عسكرية. وهذا يقتضى عقد تحالفات فى اتجاهين: الاتجاه الأول ويشمل التحالف مع كل القوى الديموقراطية فى المجتمع والتى توافق صراحه على التعددية السياسية وتداول السلطه بين الاحزاب واحترام مؤسسات المجتمع المدنى ويمكن ان يشمل هذا التحالف الى جانب الاحزاب السياسية المنظمات الديموقراطية والنقابات والاتحادات والشخصيات العامه وأى منظمات جماهيرية وديموقراطية جديده تنشأ فى هذا الاطار والموقف من كل فصيل يجب أن يتوقف على موقفه من قضية الديموقراطية والحفاظ على المجتمع المدنى وعدم تحول الدولة الى دولة دينية.

والاتجاه الثانى للتحالفات فى هذه المرحله هو ضرورة ايقاف الهجمه اليمينية التى تقودها الراسمالية الطفيليه لهدم الصناعه الوطنيه و الحقوق العمالية المكتسبة وتفاقم مشكلة البطالة والتراجع عن الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وهذا يقتضى خلق تحالف واسع بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى والبرجوازية الصناعية المنتجة المرتبطه، بالسوق المحلى والمتغيرة من سياسات تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية للضغط على النظام الحاكم من اجل تحقيق الاصلاحات الديموقراطية والاقتصادية المطلوبة.

والمرحلة الثانية الهدف الاساسى منها هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية مما يعنى الخروج من دائرة التخلف وكسر التبعية لامريكا واتخاذ سياسة خارجية مستقله تراعى المصالح الوطنية والعربية وهذا الهدف لن يتحقق الأ فى اطار سلطة وطنية ديموقراطية ذات محتوى شعبى تلعب فيها الطبقة العاملة وقواها السياسيه دوراً يتزايد باستمرار والتناقض الاساسى فيه سيكون حول النظام الاقتصادى والاجتماعى وحول تعميق وتوسيع الديموقراطية، ولايمكن النجاح فى مهام المرحلة الثانية دون كسب معركة الديموقراطية.

أولاً فى المرحلة الاولى... ومن السابق لاوانه تحديد مواقف القوى والتيارات السياسية فى هذه المرحله الثانية الأ أنه من الواضح أن تحالف المرحلة الاولى سيكون اوسع من تحالف المرحلة الثانية التى ستضع البلاد على اولى عتبات الاشتراكية... الأ انه يمكنا تحديد الطبقات.

والخلط بين المرحلتين فى اطار العملية الثورية الراهنة هو شئ خطير لانه يعزلنا عن قوى ديموقراطية واسعة فى المرحلة الاولى كما أن الوقوف فقط عند تحقيق الديموقراطية يجعلنا عند حدود الاصلاحية ويفقدنا تأييد الجماهير الشعبية.

أن هذه الرؤية تنطلق من درس التاريخ الاساسى للتجارب السابقة فى بلدان العالم الثالث التى كان يتم التركيز فيها اساساً على البعد الاجتماعى للديموقراطية وعلى اجراء تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة دون أن يصاحب ذلك اعطاء المبادئ المستقلة للجماهير صاحبة المصلحة؟ ودون وجود تعددية سياسية تعكس التناقضات الحقيقية فى صفوف المجتمع، لهذا يجب أن تحتل قضية البعد السياسى للديموقراطية مكانها فى النظرية على انها تمثل الحلقة الرئيسية التى تضمن تحقيق باقى المهام الأخرى والاستمرار فى عملية الثورة حتى النهاية.

كما أن تجارب التاريخ ايضا تؤكد على انه أصبح اليوم من الصعب انجاز التنمية المستقله فى دول تتمتع بمستوى متوسط من تطور

مؤسسات المجتمع المدنى دون استخدام الأساليب الديموقراطية لإجراء التحولات الثورية هذه الاساليب التى تتعدى الاساليب البرلمانية أو العلوية فقط وتمتد لتشمل كل وسائل الجماهير للتعبير الديموقراطى عن رفضها من مظاهرات واعتصامات وعصيان مدنى وخلافه... وأسلوب التغيير الديموقراطى يقتضى نضالاً مديداً على نطاق المجتمع كله وباشكال ومستويات متنوعه ومختلفه عن الأشكال التى كانت تستخدم فى السابق.

حلمى شعــراوى: أولا أشعر من خلال المداخلات الاخيرة أن ثمة ميلاً لاعتبار التنمية فى مصر ذات طابع متميز عن التنمية على المستوى العربى، وأن القطرى - عند البعض على الأقل- أصبح حقيقة موضوعية مقابل «القومى» لأسباب ترجع -أيضا- إلى التمايزات الجزئية...

ورغم أننى قد أوضحت فى مداخلة سابقة أهمية مراجعة اليسار- والماركسى خاصة- لنفسه فيما يتعلق بالتوجه القطرى الذى لايتناسب مع نظرته للوحدة على أساس جماهيرى لافوقى، فإننى أجد نفسى هنا مضطرا للعودة للموضوع من بعض الزوايا التى أشعر أنها باتت بالغة الأهمية.

إن التجربة القريبة تقول أن انهيار دول «المعسكر الاشتراكى» انما كشف فى جانب كبير منه- فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية الديموقراطية- عن بروز الاعتبار القومى فى أوروبا الشرقية مثلا بل ومثله ظهر داخل الاتحاد السوفيتى وأدى الى تفتته مع سياسات الانفتاح الجديدة.ومثل التجارب «الاشتراكية» - شهدت تجارب الدول «القومية» فى العالم الثالث مظاهر التفتت- وفق نفس مسلسل الانفتاح- وتحولت هنا إلى أشلاء جديدة وفق الاعتبار العرقى «الاثنى» أو الطائفى..الخ. فهل هى مجرد صدفة رغم اختلاف طابع العرقية والطائفية عن طابع القومية، أم أننا امام آليات جديدة للرأسمالية العالمية لاتسمح حتى لاستثماراتها ان تكون أداة تراكم أو تجمع قومى على نحو ماكانت آلياتها فترة الاستعمار التقليدى؟ ألا يضع ذلك «القومى» فى مواجهة «الامبرياليى» وجها لوجه هذه المرة خلافا لخدمة القومى للرأسمالى وفق تحليلات ونظريات سابقة؟

وبالنسبة للمنطقة العربية، هل «الوطن العربى» مجرد تراكم كمى للقطرى فيه وماذا نتوقع عند تعامل الامبريالى مع القطرى نفسه. مصر أو الجزائر أو العراق مثلا- ألا يدفعها فورا- وفق الآليات الجديدة التى آمل ان تدرس بتعمق اكثر- نحو العرقى والطائفى ليجرى تفتيته أيضا؟ ان الاقطار العربية مرشحة جميعا لهذا التفتت العرقى والطائفى بل والعنصرى أحيانا. ولاتقدم هذه الآليات الجديدة والنظم التى تخدمها اعتبارات عن «التعصب القومى» فى العراق أو الدينى فى مصر او الجغرافى فى السودان أو الثقافى فى الجزائر أو الطائفى فى لبنان..الخ. الخطورة اذن أن ننظر للتوجه القومى كتراكم جغرافى كمى يمكن جمعه أو فضه مؤقتا وهكذا فى أشهر معدودة بما لاتتعلق مع اى منطق يحترمه مثقفون أجلاء، وأنا اذكر الكثيرين منهم بما كانوا يقولونه عن التجمعات الاقليمية منذ عدة شهور وقبل حرب الخليج مباشرة لينتهوا قطريين بعد أشهر أخرى وبعد أن كانوا قوميين منذ عدة سنوات لاعقود... النظرة القومية كيف وايديولوجيا وليست حسابات جغرافية أو اقتصادية رغم ضرورة تداخل عوامل متعددة بالطبع.ولأنى أقول أن الامبريالية اصبحت هى الايديولوجيا الوحيدة الآن السائدة وصاحبة فلسفة نهاية التاريخ- عند حدودها طبعا- بل وانها ليست مجرد نمو رأسمالى كما قلت، فالمانيا واليابان اكثر من الولايات المتحدة الآن ومع ذلك لاتملك مثل الارهاب الايديولوجى الأمريكى، فإننا لايمكن أن نواجهها إلا بالايديولوجيا القومية أولا، ولن يفيد الحساب الكمى للتنمية أو التكامل الجغرافى لها، فكميا حصلت مصر من عوائد ريع البترول اكثر مما حصلت فى اى مرحلة وطنية، وعمل فى الدول العربية المختلفة ملايين المصريين باكثر مما تحركوا اليها على طول التاريخ المصرى تقريبا وتتسع العلاقات الشكلية الآن باكثر ما اتسعت فترة النهوض القومى فى الستينيات مثلا ومع ذلك فلا يمكن الا اعتبار كل ذلك لصالح الكم دون الكيف.. وهنا تبرز اهمية الاعتبار الايديولوجى للوجود العربى الذى يقف أمام اختيار التنمية المستقلة وفق مفهوم مجتمعى عربى جديد ذى مسئولية جماعية لاتجعل موقف الكويت تبرعا ولاموقف مصر أمنا ان ضغطا شعبيا حقيقيا ومنظما، وقوى يسارية فعالة ذات توجه قومى لاقطرى يمكن أن تطرح رؤى جديدة من الديموقراطية وحقوق الانسان إلى تنمية شعبية وطنية ذات توجه استقلالى.. وفى الاطار القومى.

وعلى اليسار أن يدرك ان وضعه الآن يكاد يفضل أى وضع سابق، وفى ظل خيبات نظم التبعية فإنه يطرح نفسه متحررا من صواريخ الايديولوجية المعادية التى حاصرته فى التبعية لمعسكر «الأممية الشيوعية» وجعلته فى موقف دفاعى عن تهمة لم يستفد منها شيئا حقيقيا. والجماهير تقبله الآن كذلك، مستقلا متحررا يستطيع أن يطرح أمامها الكثير ومن بين صفوفها، حيث تتوجه صواريخ الحكومات والامبريالية إلى قوى ايديولوجية أخرى لسبب او لآخر.. وعلى اليسار أن يستفيد من هذا القبول الجماهيرى المحلى ليتصاعد به قوميا حيث لامستقبل للوحدات الصغيرة- حتى فى علم الديموجرافيا- أمام رغبة الحيتان السكانية والحضارية والرأسمالية الكبيرة إلى تفتيت هذه الموجودات الصغيرة.

ثانيا: أشعر أيضا أننى لابد أن أسجل ملاحظة جزئية لمجرد ضبط مصطلحنا أمام القارئ العام رغم أننى فى وسط يسارى لايغيب عنه ما أعنيه. أشعر أنه لابد من إيضاح ان حديثنا عن التنمية وديموقراطيتها انما تعنى به حركة التحول الاجتماعى أو التنمية ذات

الدور التحويلى Trans Formational ،وكما تفرق الأدبيات البرجوازية بين النمو والتنمية فأعتقد أننا أقرب للتفرقة بين مجرد التنمية والدور التحويلى للعملية التنموية وهذا مايضمن ديمقراطيتها لصالح الجماهير الأوسع. إننا حين نطالب باعادة النظر فى المسألة الفلاحية مقابل ثنائية المدنية والريف، ونطالب بكتلة تاريخية جديدة، ومجتمع مدنى يعبر عن تنظيمات جماهيرية حقيقية، إنما نتوقع أن يكون ذلك هو إطار التفكير فى عملية التنمية المطردة حتى لاتتحول بدورها إلى تراكم كمى يتفجر بتحولات كيفية خارج تصوراتنا على نحو ماتفجرت فى الاتحاد السوفيتى أو أوروبا الشرقية «سابقا».إن اليسار الذى لاتنشغل تنظيماته بقضية حقوق الانسان الاجتماعية للمصرين أو العرب عموما خارج أقطارهم أو وطنهم العربى، ولاتتسع آفاق عمله السياسى إلى تنظيمات المجتمع المدنى أو التنظيمات الجماهيرية «المستقلة»، ولايخرج فى انشغالاته عن «الاقتصادوية» المسيطرة، ولايدرك ان شعبا مثل الشعب المصرى تفجر عشرات المرات حول القضية الوطنية والقضايا القومية مقابل الضغط المحدود- بعد- من أجل القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وان الجماهير تدرك دائما ان التنمية العربية تنمية قومية بقدر ماهى ديموقراطية، إن اليسار الذى لايدرك هذه الحقائق يمكن أن يظل فى غيبة عن الجماهير التى يناضل من أجلها، وأعتقد أن اليسار فى مصر لاتنقصه هذه الفطنة ....

أ. بشير السباعى: الواقع اننى لااستطيع قبول خطاب من «التنمية» ويبدو أن من الأنسب الحديث عن مهام الثورة القومية الديمقراطية التى لم تنجز والتى لا اتخيل مدخلاً واقعيا لانجازها بشكل حاسم إلاَّ فى ظل سلطة عمالية تشكل فى آن واحد مدخلاً للتعامل مع مهام الثورة الاشتراكية مع مرعاة أن هذه المهام الأخيرة لن يتسنى تحقيقها إلاَّ عبر انتصار الثورة الاشتراكية العالمية.

أ. محمد الجندى : بداية، اتفق تماما مع ماطرحه الزملاء بشأن غياب التنمية المستقلة وفشل المحاولات السابقة سواء فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية (سابقا) أو فى بلدان العالم الثالث، كما اتفق أيضا مع من قال بأن انعدام الديمقراطية كان أحد الأسباب وراء فشل هذه المحاولات. لكنى اعتقد انه ليس السبب الوحيد، فهناك من النماذج ماتوافر فيها قدر من الديمقراطية، نموذج شيلى على سبيل المثال، لكنها فشلت هى الأخرى. اذن فالقضية أكبر من مجرد وجود الديمقراطية أو عدم وجودها، والآراء متعددة فى هذا الصدد، فهناك من يقول بأن التدخل الخارجى كان العامل الرئيسى فى اجهاض التجارب التنموية، وهناك من ينظر الى العامل الديمقراطى باعتباره العامل الحاسم، وقد يرى البعض اسبابا أخرى.... الأمر الذى يستدعى دراسة تلك التجارب بدقة حتى نتعرف بوضوح على الأسباب الحقيقية لفشلها والوزن النسبى لكل عامل اذا ماكنا نريد أن نضع تصورا بديلا صالحاً للتطبيق.

المسألة الثانية التى يجب التحاور بشأنها هى مسألة ارتباط التنمية المستقلة بعملية النضال، فالصراع فى رأيى ليس فى جوهره مجرد صراع بين جنوب فقير وشمال غنى، اذ أن هذا التصور يؤدى الى عزل العالم الثالث عن نضالات شعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة. اعتقد أن الأهم هو أن نطور أفكارنا حول كيفية توسيع النضال الأممى، وتطور امكانيات التضامن بين كل شعوب العالم الواقعة تحت سيطرة النظام الرأسمالى العالمى القائم، وهنا علينا استخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل التصدى للهيمنة الامريكية، بما فيها الاستفادة من التناقضات التى بدأت تتسع بين الولايات المتحدة وبين بقية البلدان الرأسمالية الكبرى كاليابان وأوروبا الغربية..

اما فيما يتعلق باقتراحات د.فوزى منصور، فاعتقد ان بعض هذه الاقتراحات كان متوفرا فى التجارب السابقة ورغم ذلك لم يؤدى الى نجاحها سواء فى الاتحاد السوفيتى، أو فى مصر الناصرية أو فى بلدان العالم الثالث، لهذا يجب التفكير فى مناهج جديدة تعفينا من تكرار هذه التجارب التنموية الفاشلة.

محمود أمين العالم :اعتقد أننا لا نجتمع اليوم كى نقدم صيغة نهائية لتحقيق التنمية المستقلة. وإنما نسعى - باجتهاداتنا المختلفة- أن نقدم جهدا فكريا ذا طابع نضالى أساسى. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنيكية، بل هى عملية متعددة الأبعاد، فهناك البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى، والبعد الديمقراطى والبعد الثقافى والبعد القومى، ثم هناك أخيرا البعد العالمى أو الدولى الذى لابد أن ندخله فى الاعتبار، فالتنمية أى تنمية لايمكن أن تكون معزوله عن الواقع العالمى، والمهم هو تحديد طبيعة العلاقة مع هذا العالم. لن أدخل فى تعريفات أو تحديدات عامة للتنمية مكتفيا بما تحدثنا عنه فى الجلسه السابقة ولهذا سأركز مداخلتى على آليات تحقيق التنمية فى بلادنا. وأبدأ بالتساؤل مالذى يحدث اليوم فى بلادنا ؟ مايحدث- فى تقديرى- هو تفكيك عام للمجتمع وللاقتصاد بوجه خاص، باسم الخصخصة، أى تصفية القطاع العام، الذى كان يشكل- بصرف النظر عن النواقص العديدة -الملكية العامة لعائد العمل الاجتماعى، وتوجيهه وتوزيعه لمصلحة المجتمع عامة. والذى يحدث لايحدث- فى تقديرى- لصالح الرأسمال المحلى فحسب، بل فى صالح الرأسمال العالمى كذلك بل أساسا. فوراء هذه الخصخصة للاقتصاد المصرى مايتم اليوم من تدويل للرأسمال العالمى، وبخاصة الأمريكى، وتنميطه لاقتصاديات العالم الثالث تحت سيطره الشركات المتعدية الجنسية.

وهذا مايفسر مانراه فى بلادنا من تفكيك وتغيير للبنية الاقتصادية تنفيذا لأوامر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بما يحقق إمكانية السيطرة على عائد وفائض العمل المصرى واستغلاله لصالح تلك الشركات الرأسمالية. ولهذا فإن آلية أساسية من آليات نضالنا، هى التمسك بالقطاع العام والدفاع عنه، والعمل على تحسين وتطوير أساليب عمله واكتشاف أشكال جديدة لإنجاز مهامه فى تنمية الاقتصاد المصرى وبخاصة الجانب الانتاجى الصناعى منه. والقضية ليست اختياراً بين تخطيط وقوانين السوق، بين قطاع عام وقطاع خاص، وانما القضية الاساسية هى الارتفاع بمستوى الانتاجية المجتمعية والدفاع عنها وتنميتها باستمرار وحسن الاستفادة منها لمصلحة المجتمع ككل. وبغير قطاع عام لاسبيل إلى تحقيق ذلك، دون أن يتعارض القطاع العام مع قوانين السوق، ومبادرات القطاع الخاص، بل مع إتاحة الفرص لأشكال من التنافس داخل القطاع العام نفسه وخارجه. المهم هو السيطرة الاقتصادية المجتمعية سيطرة مرنة بما يتيح تصاعد مستويات التنمية، والإشباع المتزايد للحاجات الأساسية للجماهير. هذا مدخل أساسى للتنمية المستقلة.

بالإضافة إلى هذا، لابد من إضافة البعد الديمقراطى. والمهم هو حسن اكتشافنا لطريقنا الديمقراطى الخاص. لاشك فى المميزات الإيجابية لما نسميه بالديمقراطية البورجوازية، وإن لم تكن فى الحقيقة مجرد ديمقراطية بورجوازية، فماأكثر ما أضيف إليها من خبرات وتعميقات عديدة بفضل نضال الجماهير فى البلاد الرأسمالية نفسها: على أن آلياتها المتمثلة فى التصويت العام الحر، والفصل بين السلطات، وحرية تكوين الأحزاب، والتنظيمات النقابية والمهنية المختلفة المستقله، وحرية التعبير وإصدار الصحف، وتداول السلطة إلى غير ذلك، آليات لابد من الاستفادة منها وتطويرها بحسب ملابساتنا القومية الخاصة. ولكن إلى جانب ذلك، لابد أن نسعى لتعميقها مجتمعيا، أى العمل على تطوير وتنمية البنية الاجتماعية نفسها، أى تحقيق ماكان يسميه الحزب الشيوعى الايطالى بالديمقراطية الهيكلية، أى العمل على مأسسة أو تمأسس المجتمع، أى تحويله إلى مؤسسات مترابطة من القاعدة إلى القمة، وتكوين مايسميه جرامشى بالكتلة التاريخية. المسألة لاينبغى أن تقتصر على المبادرة بتوفير بعض الخدمات الأساسية من صحة وتعليم إلى غير ذلك مع أهميتها وضروريتها، بل المهم هو تحويل المجتمع إلى جمعيات وهيئات وتنظيمات ونقابات فى مختلف مجالات العمل والخدمة والسكن فى كل مكان، وفى كل موقع بين مختلف الفئات والتجمعات ذات المصالح المشتركة. هذه المأسسة المجتمعية هى الضمان لإقامة الديمقراطية السياسية الصحيحة، بل هى المصدر الحقيقى لإمكانية قيام السلطة المعبرة تعبيرا صحيا عن المجتمع، وتكون فى خدمته وتحت رقابته، وليس أداة قمعية له. الديمقراطية المجتمعية الهيكلية فضلا عن السياسية مدخل أساسى كذلك للتنمية المستقله.

أما البعد الآخر الذى ينبغى أن نؤصله فهو البعد الثقافى. وأقصد بالثقافة الرؤية الشاملة للحياة والمجتمع، التى تتسم بالعقلانية والحس التاريخى، والنهج العلمى والروح النقدية والابداعية إن اشاعة هذه الرؤية الثقافية، وبالتالى التصدى للمفاهيم اللاعقلانية والتواكلية والإذعانية والجامدة، ضرورة تحتمها التنمية. فلاتنمية حقيقية بغير هذه الرؤية الثقافية الايجابية، الموضوعية، فضلا عن أن هذه الرؤية الثقافية هى كذلك ثمرة للتنمية الانتاجية التصنيعية بوجه خاص. إنها عملية واحدة متداخلة. فالثقافة ليست مجرد بعد من أبعاد التنمية كما يقال، بل هى التنمية نفسها. إن تغيير الرؤية العامة للمجتمع وللعالم تغييرا موضوعيا علميا، هذه الرؤية التى تنعكس فى الممارسات واشكال السلوك العملى تصب فى العملية الانتاجية المجتمعية، كما أن العملية الانتاجية المجتمعية وخاصة المرتبطه بالصناعة، تصب بدورها فى هذه الرؤية العامة. قل لى أى تنمية تتحدث عنها وتمارسها أقل لك أى مثقف أنت، قل لى أى مثقف أنت أقل لك أى تنمية تتبناها وتمارسها.

البعد الآخر هو البعد القومى. فالبعد القومى أساسى كذلك بالنسبة لآليات التنمية فى بلادنا. فهناك وشائج عديدة تربط بلادنا ببقية البلاد العربية، وشائج ثقافية وتاريخية وتطلعات تحررية وتوحيدية. هناك هيمنه شاملة استعمارية على الوطن العربى، وهناك قضية تحرير فلسطين. وهناك إمكانيات غنية لإقامة سوق عربية مشتركة تتيح للتنمية المستقله آفاقا حقيقية. كل هذه العناصر تجعل من البعد القومى ضرورة من ضرورات التنمية المحلية والقومية الشاملة. إن التنسيق والتكامل الاقتصادى بين البلاد العربية هو الأساس الموضوعى للتنمية الشاملة. ولاشك أن الأوضاع العربية الراهنة التى تتسم بالتمزق والتشتت والاتجاهات القطرية وإستشراء التبعية للرأسمالية العالمية والأمريكية خاصة قد لاتسمح بالتفكير فى امكانية الدعوه للوحدة العربية السياسية، على أن هذا لاينبغى أن يفضى بنا إلى اغفال إمكانية تنمية مايمكن أن نسميه بالوحدة المجتمعية، أى توثيق العلاقات بين الهيئات والتنظيمات والنقابات والمشروعات العربية المختلفة، أى اقامة جسور عميقه بين المجتمعات المدنية العربية. هناك بغير شك اختلافات وتمايزات عديدة ولكن يمكن مراعاة هذا فى الجهد الذى ينبغى أن يبذل من أجل بناء هذه الجسور المجتمعية سواء فى مجال الثقافة أو المشاريع الاقتصادية أو الأنشطة الاجتماعية والسياسية القاعدية المختلفة. ولاشك أن تنمية هذه العلاقات المجتمعية والقاعدية ستكون أساسا لتنمية العلاقات بل الوحدات السياسية الصحيحه مستقبلا والتى تتنوع بتنوع الملابسات بين البلاد العربية المختلفة.

وتبقى بعد ذلك مسألة العلاقة مع العالم فى ظل ما نتطلع إليه من تنمية مستقلة هناك فى تقديرى ثلاث رؤى: الرؤية الأولى هى رؤية العالم كوحدة واحدة، تسيطر عليها الرأسمالية العالمية والهيمنة الأمريكية بوجه خاص ولاسبيل أمام بلدان العالم الثالث وبلادنا إلا الاندماج الكامل فى إطار هذا العالم، وهى تعنى التبعيه الكاملة للرأسمالية العالمية ولن يكون امامنا فى هذه الحالة إلا محاولة تحسين

شروط تبعيتنا للرأسمالية العالمية وهى رؤية لن تفضى الى تنمية مستقلة أو الى أى تنمية. أما الرؤية الثانية فهى الرؤية الثنائية للعالم، أى استقطابه بين شمال وجنوب أى بين النظام الرأسمالى العالمى، ودول العالم الثالث التابعة. وهذا مايشكل بحسب هذه الرؤية الصراع الرئيسى فى عالم اليوم وخاصة بعد انهيار البلاد الاشتراكية.

وتعنى هذه الرؤية المواجهة المطلقة القاطعه بين دول وشعوب العالم الثالث والنظام الرأسمالى العالمى عامة.وهى رؤية لاتستبصر ما فى العالم من تناقضات متعددة أخرى. وقد تفضى الى العزلة والجمود.

أما الرؤية الثالثة فهى الرؤية التى ترى بالفعل أننا نعيش عالما واحداً نتيجه لتطور وسائل المواصلات والاتصالات والتكنولوجية الجديده، فضلا عن الأخطار والمصالح الانسانية المشتركة. على أنه فى هذا العالم الواحد، هناك الصراع الطبقى الذى لم يتوقف بانهيار البلاد الاشتراكية، وهو صراع طبقى محتدم داخل البلاد الرأسمالية نفسها، وداخل بلدان العالم الثالث كذلك، وهناك التناقضات الممكنه والمتصاعدة بين الكتل الرأسمالية نفسها فى اوروبا الغربية والشرق الأقصى وأمريكا، وهناك التناقض بين الشمال والجنوب، وهناك التناقضات القومية والطائفية والاقليمية فى أنحاء مختلفه من العالم. وهناك فى العالم ماهو مشترك، وهناك ماهو مختلف على مستوى العالم. ولهذا لايقتصر الصراع بين الشمال والجنوب على أهميته وبروزه، وانما هناك أكثر من صراع واكثر من تناقض على المستوى العالمى- ولهذا فهناك إمكانيات لتحالفات اقليمية وعالمثالثية وعالمية فى مواجهة الهيمنة الرأسمالية عامة والهيمنه الأمريكية خاصة، بما يسهم فى تغذية التنمية المستقلة. وليس يعنى هذا القطيعة مع النظام الرأسمالى العالمى والانفصال عنه، وإنما العمل على التحرر من هيمنته فحسب فى هذه المرحلة والسعى إلى تنمية متدرجة لعلاقات متكافئه معه. إنه طريق شاق وطويل، ولكنه بمحاولة السيطرة على عائد العمل الاجتماعى، والسعى إلى تصعيد طاقاته الأنتاجية والصناعية خاصه وبتعميق الديمقراطية المجتمعية، وإشاعة الثقافة العلمية، وتنمية العلاقات المجتمعية والاقتصادية على المستوى القومى، والنجاح فى تحقيق تحالفات على مستوى العالم، وبخاصة مع دول العالم الثالث يمكن الانتصار فى معركة التحرر من الهيمنه.

ولاشك أن هناك آلية أساسية إلى جانب هذه الآليات المختلفة تلعب دورا حاسما فى نجاح تلك الآليات، تلك هى آلية السلطة. إن إمكانية إقامة سلطة جديدة تعبر عن القوى العامله والمنتجه والمبدعة فى المجتمع وتمثل أوسع تحالف وطنى ديمقراطى تقدمى سوف يسهم فى حشد كل الطاقات والتنسيق بين مختلف العناصر والآليات المحلية والعربية والعالمية تحقيقا للتنمية المستقلة والمشاركة فى الجهود العالمية من إقامة نظام عالمى جديد يقوم على التكافؤ والمشروعيه الدولية الحقيقية. إن التنمية المستقله معركة وطنية وقومية وعالمية فى آن واحد.

د. فوزى منصور: كلنا نتكلم بروح التفاؤل والروح النضالية التى تغير الوضع القائم الى ماهو أحسن، لكن يطغى علينا شعور بالهزيمه للأسباب المعروفه. أن هذا الشعور الطاغى بالهزيمه لايصح ابداً أن يكون دائما، ولاغالبا ليس فقط لأننا إذا لم نكن متفائلين فلا جدوى فى مناقشتنا، وانما على أساس أنه هناك عوامل موضوعية متعلقه بالنظام العالمى الرأسمالى نفسه، تؤكد جانب التفاؤل هذا، وأريد أن أشير بوجه خاص إلى مايجرى داخل مانسمي اصطلاحاً النظام الرأسمالى العالمى، وسوف أرتد إلى الأسس المسلمة الموجودة فى الماضى، هناك مشكلة التناقضات بين الكتل الموجودة داخل هذا المركز الولايات المتحده، مختلف بلدان أوروبا الغربية، اليابان.. .الخ والتى كانت مكتومة طوال فترة تاريخية معينة نتيجة أولية الصراع المحتدم مع الاتحاد السوفيتى، هذه التناقضات بدأت تظهر على السطح وبالضرورة سوف تتأكد وتأخذ أشكالا مختلفه، ليس من اللازم ان تأخذ أشكال الحرب والصراعات العينيه التى كانت سائدة حتى النصف الأول للقرن العشرين، لكنها قطعا ستأخذ بالاضافه الى المنافسات الاقتصادية القاتله أشكالا أخرى قد لاتخطر بالبال الأن. هناك تناقض جديد، نشأ فى ظروف تاريخيه معينه، لكن هذا لايمنع أن نعطيه كل الأهتمام الواجب، وهو التناقض بين القوه السياسيه فى داخل هذا المركز، والتى تمتلكها الولايات المتحده، وتصر، كما رأينا وخاصه فى الأسبوعين الماضيين، على الاحتفاظ بها، وزجر من يحاول أن ينازعها فى ذلك حتى داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها المانيا، اليابان وما الى ذلك. وهناك فى الجانب الأخر القوة الاقتصادية ويقف على رأسها الآن ليس أوروبا الغربية، ولكن اليابان حاليا. هناك أيضا عامل أخر يلح على الوعى بشكل خاص هو الأزمه العامه للنظام الرأسمالى التى تحدث عنها د.عبد العظيم، ود.إبراهيم، والتى أخذت تتبدى بشكل حاد منذ حوالى منتصف السبعينيات ولاتزال قائمه حتى الآن. بعد فتره الرواج الشديده التى أعقبت الحرب العالمية، وأنا أقول أنه يحدث فيها الآن تطور كيفى هام جداً وغريب، ومن أهم دلالته الأحصائيات الحديثة التى لم تصبح معلومة على مستوى عام، وهو أن اليابان، وليس المانيا أصبحت هى القاطره التى أصبح الغرب يتطلع اليها لجر الاقتصاد الرأسمالى إلى الأمام وإخراجه من حالة الركود التى تزداد تعمقا فى بلد بعد الأخر.

وليس أدل على هذا من أن ٥٠٪ من الاستثمارات التى تمت فى الفترة الأخيرة من مجمل الاستثمارات التى تمت فى الولايات المتحدة هى استثمارات أتت إليها من اليابان، والاستثمارات هى العجلة التى تحرك النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الرأسمالية، وبين ٢٠-٥٠٪ من استثمارات أوروبا الغربية كانت تأتى من اليابان، المهم الجديد أن هذه القدرة على الاستثمار فى الخارج فى البلدان

الرأسمالية الكبرى الآخرى وفى داخل اليابان نفسها بدأت تنخفض بسرعات متزايدة، وبدأت تظهر فى اليابان التى كانت نسبة البطالة بها٢٪ بدأت تتزايد إلى٣. ٤٪ والرأى السائد حتى الآن أن المسألة ليست ثلاثة أشهر وتعود مرة أخرى للانطلاق، وإنما هى بداية الانزلاق نحو مرحلة من الكساد شبيهة بما يحدث فى البلدان الغربية الاخرى.

ماالنتائج التى تترتب على ذلك؟ لايمكن الآن، فى هذه المرحلة المبكرة، التنبؤ بها، إنما أنا أدعو لوضع هذا فى الاعتبار لكى لايسود دائما أمامنا تصور أن هذا هو العالم، وهذا هو المارد المسيطر عليه، وماعلينا إلا أن نستسلم له.

أ.محمد سيد أحمد: أود أن أعبر عن هموم فكرية تشغلنى، وذات صلة بالمناقشات التى دارت الآن.

النقطة الاولى : انا شديد التشاؤم بشأن مستقبل الاتجاه القومى، كواقع وليس كمشروع. وربما عبر بعضنا هنا عن مقتضيات ومتطلبات هذا الاتجاه، ولن اختلف معهم فيما قالوه. ولكن لدى الاحساس، لو نظرنا الى الاتجاه العام، ان التناقضات العربية/ العربية أصبحت لها وبشكل متعاظم الأسبقية على التناقضات الأخرى. وهو اتجاه يتأكد كل يوم وليس العكس. وأعنى بذلك أننى لا أتحدث عن اتجاه عارض كما تصورنا بعد كامب ديفيد.. فلقد بدا وقتذاك أن مصر ابتعدت ثم عادت الى الحظيرة العربية.. اننا بصدد اتجاه ثابت، ويتفاقم.. ان عملية كامب ديفيد كانت نقطة التحول، ذلك أنه -قبلها- كانت هناك على الدوام تناقضات عربية، ولكن هناك أيضا حرص- فى الظاهر على الأقل- على تحاشى أن تحجب التناقضات العربية/ العربية التناقضات الأخرى، وأن تصبح لها أسبقية عليها.. وجاء وقت حديث فيه عملية التحول.. وكانت حرب الخليج خطوة بارزة أخرى بعد كامب ديفيد، بحيث اننى أجد أن الجماهير أصبحت أميل الى الاستعانة بتوجهها الدينى لا القومى كتعبير عن هويتها. والمنطلق الدينى، كتعبير عن الهوية، هو فى الجوهر مشروع سلفى، تنقصه جوانب أساسية فى كل ما يمت الى السياسة، وبالذات النظرة المستقبلية، والقدرة على مواكبة اطراف تنافسنا او تناقضنا، وتستعين بنظرتها المستقبلية لتأسيس وتأكيد تفوقها.. ان الاتجاه السلفى اقرب الى التعبير عن احباط عام، واحساس بالفشل والهزيمة، منه تعبيرا عن مشروع تنموى، عقلانى، قادر على مواكبة العصر.

النقطة الثانية : أن ثمة اشكالية تثيرها عملية السلام مع اسرائيل. فان السلام معها تكريس لهيمنتها على المنطقة، ولو لمجرد أن التناقضات العربية/العربية أصبحت لها الأولوية على غيرها.. ولكن التجارب أثبتت أيضا أن استمرار المواجهة مع اسرائيل مصدر استنزاف للطاقات العربية، وحائل فى وجه انجاز تنمية حقيقية. ما المخرج من هذه الاشكالية؟ وهل من مخرج بعيد عن صيغة مستحدثة للمشروع القومى؟

النقطة الثالثة: تتعلق باجتهاد فكرى حول قانون للماركسية اعتبره مفتاحا فى محاولة تكشف واقع مستجد يصعب تفسير كل ظواهرة، وهو ما يسمى بقانون «التناظر»، ويتلخص فى أن قوى الإنتاج تتقدم تقدما «كميا» مطردا عبر حركة التاريخ، وأن علاقات الإنتاج الاجتماعية تتسم بصفة أنه «دورات»، بمعنى أنها تجسد تارة هيمنة قوى اجتماعية ذات مصلحة فى دفع قوى الانتاج أماما، وتارة أخرى قوى اجتماعية ذات مصلحة فى عرقلة تقدم قوى الانتاج .. عندئذ تقوم «ثورة اجتماعية» لاعادة «التناظر» بين قوى وعلاقات الإنتاج.. فما هو المشروع الثورى المستقبلى، الكفيل بانجاز متطلبات الثورة فى عصر «محظور» فيه اللجوء الى العنف، بدعوى أن آثاره التدميرية قد تودى بالكوكب ولا بالقوى الرجعية وحدها؟ وفى عصر تظل الهيمنة فيه لقوى الرأسمالية العالمية.. هل اختل قانون التناظر؟.. وفى حالة عدم اختلاله، كيف يجرى تطبيق القانون على نحو يزيل مايبدو تعبيرا عن خلل فيه؟

د.إبراهيم سعد الدين: أريد أن أتوقف عند ماقاله الأخ «بشير» وعلى الأقل أحاول أن أوضح لماذا الخروج عن المقولات التى اعتادت الحركة الماركسية والاشتراكية أن تطرحها واستخدام بعض المصطلحات الجديدة، وهل هذا هو مجرد ابتعاد عن عملية التحول أو التوجه الاشتراكى أو لها دلالتها الموضوعية؟ أنا أعتقد أن هذه قضية هامة، وهذا يطرح، فى واقع الأمر، الفرق بين قضية أو شعار، أو برنامج التنمية المستقلة، وبين الحديث عن الثورة الوطنية الديمقراطية، فى الاطار الماركسى عندما كنا نتحدث عن الثورة الوطنية الديمقراطية فى العالم المعاصر ،كنا نتحدث بصفة أساسية عن قيادة الطبقة العاملة لحركة ثورية تأخذ مراحل، مرحلة منها تسمى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والمرحلة الثانية هى مرحلة التحول الاشتراكى والدخول إلى الاشتراكية، وهنا الفكرة واضحة جدا، وحتى عندما نستخدم هذا التعبير كنا باستمرار نقصد قيادة الطبقة العاملة لهذا الاتجاه.

النقطة الثانية: حتى فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، كان هناك اتجاه عموما لمحاصرة الرأسمالية، بل ومحاصرة النمو الرأسمالى، وأنا اعتقد أن فكرة التنمية المستقلة هى بالذات موقف مخالف لهذين الموقفين، بغض النظر عن قبولها أو عدم قبولها، تبدأ من الآن بأن المرحلة التى بها المجتمع فى عملية التنمية تتسع لتحالف أوسع يتضمن إلى جانب الطبقات من العمال والفلاحين القوى من الرأسمالية التى هى على استعداد للعمل فى اتجاه التنمية المستقلة، وأن قضية قيادة الطبقة العاملة لاتفرض من البداية، إنما هى جزء من هذه العملية الصراعية الموجودة داخل المجتمع وستظل موجودة حتى فى اطار التنمية المستقلة، وأنه بالتالى مسارا لتنمية مستقلة ليس محدد سلفا بأنه الاشتراكية، حتى وأن كانت القوى الاشتراكية والطبقة العاملة ستناضل ضمن هذا الاطار من أجل أن يكون المسار

واحدا وتتحقق، فى واقع الأمر، فى النهاية الاشتراكية وأنه فى اطار التنمية المستقلة يمكن الارتداد، والفكرة هنا أنه يوجد بالفعل، ولايمكن استخدام نفس الألفاظ لأنها تعبر عن خلاف فى لرؤية، ولكن هذا لايعنى على وجه الأطلاق أن القضية فى التحول الاجتماعى والدفاع عن التغيير، ليست مطروحة من البداية من ذلك الجزء فى التحالف الذى يعبر عن الاشتراكيين والقوى الاشتراكية، فمثلما يوجد من يناضل من أجل استمرار الرأسمالية، أنت تناضل من أجل مصالح الطبقة العاملة، تناضل من أجل الاشتراكية وهذا إطار لم يحسم فيه من القائد، ولا النتيجة النهائية لهذا الصراع، ومثلما قال بعض الاخوان هما مرحلة طويلة خاصة فى الظروف الحالية.

النقطة الأخيرة: موضوع اسرائيل وموضوع الأمن العربى، هل يتحقق الأمن بالعسكرة؟ بالحشد العسكرى والمواجهة العسكرية، القدرة على الدفاع عن النفس لابد وأن تكون موجودة، لكن هناك فرق بين هذا، ومحاولة تصفية القضية بالقوة العسكرية، والسباق الذى حدث بين الاتحاد السوفيتى، الولايات المتحدة، كان أن أحد المشاكل الأساسية التى أدت إلى الانهيار، من المهم جدا أن نعرف أن أمننا الحقيقى يتحقق بنجاح التنمية، وبالتالى ضرورة تأمينها وضرورة اتخاذ سياسات تمنع عرقلتها وتدافع عنها لكنها لاتسمح بالانجرار فى سباق تسلح يؤدى إلى اهدار الموارد.

بشير السباعى : ان حديثى عن انجاز مهام الثورة القومية الديمقراطية لايعنى اننى اتبنى التصور الستالينى عن ثورة على مرحلتين. فأنا اتحدث عن ثورة دائمة، مركبة، فى ظل سلطة عمالية. والآن يتحدث ورثة الستالينية عن ثلاث مراحل، بدلا من مرحلتين، وهو مايعنى انهم لم يتعلموا شيئاً مما حدث!

نبيل الهلالى : أنا فى تصورى أن التنمية المستقلة لايمكن أن تكون رأسمالية، لأنه، بخبرتنا التاريخية كل تنمية رأسمالية تؤدى إلى مزيد من التبعية والاغراق فى التبعية، والظروف الذاتية والموضوعية لاتسمح أن تكون تنمية اشتراكية، وبالتالى، ففى تقديرى، أن التنمية المستقلة فى ظروفنا الراهنة هى تنمية ذات، طابع انتقالى، وبالتالى فهى لاتلغى بجرة قلم المجتمع الرأسمالى،

ولايمكن أن يطلب من التنمية المستقلة آن تقطع بشكل فورى ونهائى كل الصلات بالنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، لكنها لايمكن أن تهرول-كما يفعل الآخرون- للاندماج فى هذا النظام، وهى تتعامل مع النظام الرأسمالى العالمى، لكنها تناضل من أجل أن يكون التعامل تعاملا متكافئا وأيضا تضع نصب عينيها منذ الوهلة الأولى أنها تسعى حثيثا بقدر الامكانيات من أجل فك الارتباط بهذا النظام وتقليص الاعتماد عليه، وتحقيق استقلال نسبى متزايد عنه مع استثمار التنافس، والتناقضات بين الدول والتجمعات الرأسمالية..

محمود أمين العالم: إسمحوا لى فى الختام أيها الزملاء الأعزاء أ ن أشكركم على مشاركتكم القيمة، هذه المشاركة التى أسهمت - على إختلاف إجتهاداتها - فى توضيح وتعميق جوانب عديدة من الموضوع. فلم يكن المقصود كما أشرنا فى البداية الوصول إلى صيغة أو إجابات نهائية .أكررشكرى لكم جميعاً.

قراءات وتعليقات ومراجع

الحركة الشيوعية فى مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٨٨
الإخوان المسلمون فى الميزان
الحركة الشيوعية المصرية : مصادر المعلومات
مراجع أساسية عن الحركة الشيوعية المصرية (ببيليوجرافيا)

The Communist Movement in Egypt
1920- 1988
- Rifaat El SAID and TAREq ISMAEL
- Syracuse University press New york 1990.

الحركة الشيوعيه فى مصر
١٩٢٠ - ١٩٨٨

- د. رفعت السعيد
د. طارق اسماعيل
دار نشر جامعه سيراكيوس (نيويورك)
١٩٩٠

فى واحد من كتبه عن تاريخ الحركه الشيوعيه المصريه اورد د. رفعت السعيد كخاتمه واحدا من نصوص الاهرام الفرعونيه

«انهم يقولون عنك يا أوزوريس..
ولو انك ترحل الا أنك تعود ثانيه..
ولو انك تنام الا انك تستيقظ ثانيه..
ولو أنك تموت الا أنك تبعث مره اخرى..
قف..
حتى يمكنك ان تسمع ما فعله حوريس لأجلك
ان حوريس يجمع لك أضلاعك حتى يلم شمل أجزائك
دون نقص فيك يا أوزوريس
إنهض..
ان حوريس يحبك»

وبهذه الكلمات الموحيه واصل رفعت السعيد محاولته لتاريخ الحركه الشيوعيه المصريه، ولعل حزباً شيوعياً عربياً ما لم يحظ بهذا التسجيل التاريخى الموثق فى عشره كتب [خمسه مجلدات] تمتد لأكثر من خمسه آلاف صفحه ولتشتمل على كل ما أمكن حصره من تاريخ الحركه الشيوعيه المصريه سواء من حصاد المعلومات أو المواقف أو الوثائق اووسائل الاعلام والنشر او محاضر النقاش او الاوراق القضائيه او التقارير الحزبيه ...الخ.

لكن هذا الكتاب الجديد يمتاز عن كل ما سبق بأمرين هامين بل وبالغى الاهميه :

أولهما : العبور الى العالميه فهى المره الاولى التى تتاح فيها دراسه اكاديميه عن تاريخ حزب شيوعى فى الوطن العربى باللغه الانجليزيه، ولعلها بذلك تسد نقصا ظل متواجدا لدى الباحثين الاجانب، وتسد ثغره فى مواجهه محاولات بعض المؤرخين الاجانب امثال والترلاكور وغيره لتقديم صوره غير صادقه لتاريخ ومعطيات هذه الحركه..

اما الامر الثانى فهو ان هذه الدراسه تعبر بنا زمنيا لتمتد حتى ١٩٨٨، ولعلها المحاوله الاولى لتاريخ الموجه الشيوعيه الثالثه فى مصر والتى بدأت إرهاصاتها فى بدايه السبعينيات بسلسله من الوثائق الفكريه والسياسيه التى لا تحمل توقيعاً من بينها «برنامج عمل للقوى الشعبيه المصريه» ومجموعه وثائق اخرى موقعه باسم «احمد عرابى المصرى» وحتى مايو ١٩٧٥ عندما اعلن رسميا تأسيس «الحزب الشيوعى المصرى» ثم الامتداد بالدراسه وحتى عام ١٩٨٨.

وفى مقدمه الكتاب تقرأ عباره بالغه الدلاله «يحاول البعض ان يفسر تاريخ الحركه الشيوعيه فى العالم العربى، تفسيراً تآمرياً ويرغم هذا البعض بأن الشيوعيه تشكل تنظيما عالمياً متراصاً موحد الاراده، تتصاعد خطوط السلطه فيه هرمياً.. ويقف الاتحاد السوفيتى على رأس هذا التنظيم. ومن هنا يتصور البعض ان كلمه «شيوعيه» هى مجرد مرادف لكلمه «اتحاد سوفيتى» وان الشيوعيين ليسوا سوى عملاء للاتحاد السوفيتى أو فى احسن الاحوال ممثلين له».

وتمضى المقدمه «ان مثل هذه الرؤيه تمثل إنكاراً ضمنيا لجديه النمط الشيوعى

للتغيير الاجتماعى وقابليته للتطبيق، ولقدره الشيوعيين العرب على العمل فى استقلال وكفاءه سعيا من أجل التغيير الاجتماعى الجذرى.

وهذه الدراسه ترفض نموذج المؤامره الشيوعيه الدوليه... ويفترض هذا الرفض مباشره ان مصداقيه المعلومات الحكوميه ومعلومات اجهزه المخابرات والأمن هى محل شك ومن ثم لايمكن الاعتماد عليها.

اما الاسلوب الذى تعتمد عليه هذه الدراسه فهو النظر الى تطور الحركه الشيوعيه فى العالم العربى كإستجابه مفعمه بالنضال والحيويه للأوضاع المحليه».

وبعد هذه المقدمه، وانطلاقا من منهجها الواضح يمضى بنا رفعت السعيد وطارق اسماعيل [استاذ العلوم السياسية فى جامعه كلاجرى بكندا] عبر رحله طويله تمتد الى ٢١٩ صفحه من القطع الكبير لتقطع المسافه الاكاديميه من جنينيات الفكر الماركسى فى مصر متحدثه عن المفكرين والمبدعين المصريين الماركسيين الأوائل عبوراً بالموجه الاولى الحزب الشيوعى المصرى (الاول) وتاريخه ونضالاته وانجازاته الايديولوجيه والنضاليه ثم بالموجه الثانيه التى تؤرخ وبتدقيق أكاديمى لمختلف المنظمات والتجمعات والانديه والصحف والانشطه الشيوعيه فى مصر فى الفتره ١٩٣٠ وحتى ١٩٥٩.

ثم تفرد الدراسه فصلا خاصا تتحدث عن قضيتين أكتسبتا اهتماما خاصا عبر تاريخ الشيوعيين المصرين هما : «الحركة الشيوعيه المصريه والناصريه» و«الحركه الشيوعيه المصريه والقضيه الفلسطينيه»

ثم فصل مستقل يمكن تلخيصه فى كلمات ثلاث «الوحده» - «الانقسام» - «الحل». ويتضمن هذا الفصل العديد من الشهادات التى تحدثت وبتفصيل كان البحث التاريخى والسياسى بحاجه ماسه اليه حول كيفيه فرض عمليه حل الحزب على الشيوعيين المصريين، وتحدث عدد ممن اسموا «مهندسى الحل» وتحدث عدد من منتقديهم وتنتهى الكلمات بأن مزوره وجود الحزب قد عادت وفرضت نفسها من جديد..

وتورد الدراسه وثيقه بالغه الاهميه هى تقرير اعدته لجنه الرقابه بالاتحاد الاشتراكى والتى يرأسها محمد عبد الفتاح ابو الفضل النائب السابق لرئيس المخابرات العامه وينتهى التقرير الى مسأله بالغه الغرابه وهى:

«ان الحزب الشيوعى لم يحل نفسه او يوقف نشاطه فى واقع الامر، فأن اعلان الحل لايلزم الحزب الابتصفيه بنيته التنظيميه المستقله بينما الشيوعيون مازالوا يؤمنون بالماركسيه اللينينية الأمر الذى يشكل تعارضا جوهريا مع الاشتراكيه العربيه والميثاق الوطن».

ومن ثم يخلص التقرير الامنى الى ان «الحل كان استجابه عمليه لظروف سياسيه معنيه وليس التزاما فكرياً بمبادئ ثوره ٢٣ يوليو».

.. ولعل هذا التقرير يوضح طبيعه ما كان مطلوباً من الشيوعيين كى يصبحوا «اولاداً طيبين» ومقبولين من النظام..

وتتوقف الدراسه امام مناقشه هامه اجراها عبد الناصر مع بعض قيادات الماركسيين العاملين فى مجله الطليعه عند نقائه بهم يوم افتتاحه المبنى الجديد لمؤسسه الاهرام..

عبد الناصر قال لهم بصراحه موجعه «ان دوركم مثل دور القديس بطرس.. عليكم ان تبشروا لا ان تقردوا» وبهذا تصل بنا الدراسه الى أهم فصولها - فى إعتقادنا وهو الفصل السابع والذى يتحدث عن الموجه الثالثه للحركه الشيوعيه المصريه (١٩٧٥ -١٩٨٨)

حيث يجرى تعقب تفصيلى لارهاصات التكوينات الجديده التى أثمرت: الحزب الشيوعى المصرى - حزب العمال، ٨ يناير، التيار الثورى..

وتأخذ الدراسه بمبدأ الحجم النسبى فى تركيز اهتمامها ومن ثم تعطى المساحه الاوفر لعمليه اعاده تأسيس الحزب الشيوعى المصرى، وتتوقف عند ابريل ١٩٧٢ كنقطه تحول حيث اتحدت مجموعات ثلاث معا لتكون تنظيما «بلا اسم» يواصل اصدار تقارير سياسيه وفكريه موقعه باسم «احمد عرابى المصرى»، وفى غمار حرب اكتوبر ١٩٧٣ يصدر هذا التنظيم نشره جماهيريه «الانتصار» وتقول الدراسه «وابتداء من العدد ١٢٢ بدأت الانتصار ترزع وبشكل منتظم فى العديد من بلدان العالم والواقع أن النجاح فى طباعة ونشر المجلة سراً وتوزيعها وتداولها على نطاق واسع يعنى أن وراءها تنظيم دقيق وقياده تمتلك خبرات سياسيه وعمليه كافيه».

وفى يناير ١٩٧٤ تخطو هذه المنظمه خطوه بالغه الاهميه باصدار وثيقه «من التجميع الى بناء الحزب» والتى حددت الشروط الواجب توافرها لتحقيق عمليه بناء حزب شيوعى جاد وحقيقى..

وفى اغسطس ١٩٧٤ يتوجه التنظيم (الذى لم يزل بلا اسم) الى بناء عمل جبهوى فيصدر كتيبا مطبوعا بالمطبعه عنوانه:

«مشروع برنامج عمل للقوى الشعبيه المصريه» يدعو الى جبهه وطنيه ديمقراطيه تضم كل القوى الراغبه فى النضال من أجل:

تحرير سيناء حل عادل للقضيه الفلسطينيه على أساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على أرضه وحقه فى اقامه دوله مستقله كامله السياده- تدعيم وحمايه الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى - انجاز تحولات ديمقراطيه شامله - الدفاع عن الانجازات الاجتماعيه التقدميه لثوره يوليو والنضال من اجل تطويرها - إنجاز خطه للتنميه الاقتصاديه الشامله والمستقله - تحقيق اصلاحات اجتماعيه واقتصاديه جذريه - تحقيق تحول ثقافى عميق وشامل ومحو الاميه خلال خمس سنوات - مسانده وتوحيد كافه القوى العربيه التى تناضل من اجل التحرر والتقدم الاجتماعى والوحده - انتهاج

سياسه خارجيه تخدم أهدافنا الوطنيه والتقدميه».

وتمضى عمليه البناء التنظيمى الحذر لمنظمه (بلا اسم) حتى يناير ١٩٧٥ عندما تحدث مظاهرات عماليه صاخبه فى منطقه باب اللوق، وتلقى الوزاره (وزاره د. عبد العزيز حجازى) مسئوليتها على عاتق الشيوعيين وتبدأ حمله قبض واسعه شملت بالضروره القسم الاكبر من قياده المنظمه..

وكتحد للامن، وكإثبات لأن الضربه البوليسيه قد طاشت ولم تؤثر تأثيراً جدياً على ممكنات العمل التنظيمى والسياس والجماهيرى للمنظمه تقرر اعلان تأسيس الحزب.

وعبر مراسلات شاقه وحذره بين القاده داخل سجن ابو زعبل والقياده خارج السجن تقرر اعلان الحزب الذى وقع خلاف فى صفوف القياده على اسمه وانتهى التصويت الى اختيار اسم «الحزب الشيوعى المصرى».

وفى اول مايو ١٩٧٥ وصلت رسائل الى مختلف الاحزاب الشيوعيه فى العالم لتعلن تأسيس الحزب وصدر عدد الانتصار» (مايو ١٩٧٥) ليحمل لأول مره اسم «الحزب الشيوعى المصرى»

وفى يوليو ١٩٧٥ أصدر المكتب السياس وثيقه برنامجيه وزعت عربيا وعالميا وقد احتفى بها الكثيرون كتغيير عن تضامنهم مع اعلان الحزب ووصل الامر بأن نشرت جريده السفير اللبنانيه نصها الكامل بعد أن جعلت من مانشيت الصفحه الاولى «تقرير المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى»..

وتمضى الدراسه لتتابع النشاط الفكرى والسياسى والجبهوى والتنظيمى للحزب ثم تتوقف أمام حدثين هامين المؤتمر الاول (سبتمبر ١٩٨٠) والمؤتمر الثانى (١٩٨٤) لتتخذهما دليلا على جديه الحزب وحيويته وقدرته على إعمال الديمقراطية الحزبيه حتى فى أشد ظروف السريه صعوبه... وتفرد الدراسه صفحات كامله لنصوص من وثائق المؤتمرين..

وتتواصل الدراسه مع تطور نضالات الحزب الجماهيريه سواء فى الحركه النقابيه أو انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ولتورد ايضا العديد من الوثائق من بينها «البرنامج الانتخابى للحزب» ومقالات كوادره القياديه سواء فى نشرات الوعى أو الانتصار او فى مجله قضايا السلم والاشتراكيه ثم تمتد الدراسه لتصل الى دوره إجتماعات المكتب السياسى (يناير ١٩٨٨) والتى أصدرت تقريرا سياسيا متصلا حول تطور الاوضاع الداخليه والعربيه والعالميه..

ثم تتجه الدراسه الى تخصيص مساحه اخرى وان كانت اقل لحزب العمال الشيوعى المصرى وتقول ان اعلان تأسيسه جاء كرد فعل لأعلان تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فقد ظلت مجموعه الشباب التى انبثقت من مجموعه تسمى «كتاب الغد» والتى ذاعت شهرتها فى مجرى الحركه الطلابيه عام ١٩٧٤ حلقه شيوعيه تتسم بالتطرف اليسارى وادانه الحركه الشيوعيه السابقه متردده فى اعلان نفسها كحزب، حتى فوجئت كما فوجئ الجميع بإعلان «الحزب الشيوعى المصرى» فكان ان اعلنت نفسها باسم «حزب العمال الشيوعى المصرى»..

وتتابع الدراسه بعضا من وثائق هذا الحزب ومنها نشره «الشيوعى المصرى» وتتابع افتتاحيه العدد الاول منها لتتوقف امام بعض العبارات مثل.. « ولن تتخلى الجريده عن دورها الاممى، وخاصه فيما يتعلق بالوضع المأساوى الراهن للحركه الشيوعيه العالميه... وخاصه فيما يتعلق بالمراجعه السوفيتيه اليمينيه والمراجعه الصينيه اليساريه، ويجب على جريدتنا ان تؤكد الخط الثورى الماركسى الذى شوه على يد المراجعين المتنازعين».

وتقول الدراسه استناداً الى رحله متانيه عبر وثائق هذه المنظمة «ان هذه المجموعه ترفض فى جوهر الامر مشروعيه الحركه الشيوعيه على المستوى القومى والاقليمى والعالمى وتتقمص قياده الدور الطليعى لاصلاحها جميعاً».

..وتتابع الدراسه مسيره هذه المنظمه حتى يناير ١٩٧٧ وتثمن دورها فى هذه الاحداث ثم تتابع حملات القبض المتعاقبه التى تمت لقيادات وقواعد هذه المنظمه والتى ترتبت على سلسله من الاعترافات التى ادلى بها بعض الكوادر فور وقوعهم فى قبضه البوليس، وعلى بعض الاختراقات الامنيه، الامر الذى ادى الى تشتت هذه المنظمه وتوقف مطبوعاتها عن الصدور المنتظم، ثم تعدد المراكز او بالدقه الحلقات التى تقول كل منها بأنها الوريث لهذه المنظمه..

أما منظمه ٨ يناير فتشير الدراسه الى انها تكونت فى الاساس من مجموعه من «الحرس القديم» الذى رفض مبدأ حل حزب - وايضا - وكرد فعل لاعلان الحزب الشيوعى المصرى نفسه فى مايو ١٩٧٧ اسرعت هذه المجموعه بأعلان وجودها باسم «الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير» والرمز هنا واضح.. فهو يعود الى الحزب الذى توحد فيه كل الشيوعيين فى يناير ١٩٥٩ وتتابع الدراسه مسيره هذه المنظمه حتى لحظه تفجرها الداخلى نتيجه خلاف داخلى ادى الى عمل غير مسئول وغير مسبوق فى تاريخ الحركه الشيوعيه وهو قيام بعض المختلفين مع القياده بنشر الاسماء الحقيقيه لاسماء خصومهم فى القياده مقرونه باوضاعهم التنظيميه ومعلومات غايه فى السرية عن علاقات المنظمه واتصالاتها وتمويلها ...الخ..

وتنتهى الدراسه الى القول بأن الحزب الشيوعى المصرى لم يتميز عن المنظمات الاخرى فقط بأنه الاكبر حجما، والاكثر جماهيريه، والاكثر خبره سواء من الناحيه النظريه او العمليه، وانما تميز عنها بالأساس فى مقدرته على اداره خلافاته الداخليه بأسلوب صحى وحضارى صان وحدته ومنحه القدره على توحيد القسم الاكبر والاكثر فعاليه من كوادره حول معطيات نظريه ونضاليه تجعله مستعصيا على الوقوع فى مخالب الانقساميه من جديد..

وتنتهى الدراسه المقارنه بين هذه

المنظمات بعبارة تقول :

«هكذا اصبح الحزب الذى بدأ كمجموعه بلاسم هو الوحيد المتبقى فاعلا وموحداً وقد تمكن من إقامه تنظيم قادر على الاستمرار والنمو وحظى ولأول مره - باعتراف الحركه الشيوعيه العالميه والعربيه» ثم تتعرض الدراسه الى وثيقه من اجل وحده الشيوعيين التى أقرها المؤتمر العام الاول للحزب لتقول انه وبرغم ضعف المجموعات الاخرى وتناثرها وعدم فعاليتها الا ان الحزب يسعى - وبإصرار - لايجاد صيغه لتوحيدها معه..

.. واخيرا تتوقف الدراسه عند حدث هام :

«وفى عام ١٩٨٨، أصبح هناك من المؤشرات ما يسمح لنا بالحديث عن ميلا جبهه موحده مشتركه لقوى اليسار المصرى وتضم هذه الجبهه ثلاثه احزاب رئيسيه هى «الحزب الشيوعى المصرى» و«حزب التجمع» و«الحزب الاشتراكى العربى الناصرى» ولاجدال فى ان ذلك يمثل تطوراً جديداً فى استراتيجيه اليسار المصرى».

ويتضمن الفصل الثامن خاتمه تحليليه عنوانها «نشاه وتطور ودور الحركه الشيوعيه فى مصر»

وهى محاوله متكامله لايجاد تحليل منهجى لمدى الفعاليه الفكريه والسياسيه والتنظيميه والجماهيريه للحركه الشيوعيه المصريه عبر موجاتها الثلاث..

واخيرا هناك الوثائق..

وتقدم الدراسه اربعه نصوص كامله :

مصر والاشتراكيه وهى مقتبسات من كتاب «تاريخ المذاهب الاشتراكيه» لمصطفى حسنين المنصورى (١٩١٥)

- نص الفتوى الشرعيه التى أصدرها مفتى الديار المصريه محمد بخيت (٢ يوليو ١٩١٩) رداً على سؤال وجهه السيد المحترم سيد حسن محمد حول موقف الاسلام من الشيوعيه.

- تقرير المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى المعنون «التقرير السياسى» والمؤرخ يوليو ١٩٧٥.

وهو اول وثيقه فكريه وسياسيه متكامله أصدرها الحزب بعد اعلان تأسيسه.

- تقرير صادر عن المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى معنون «من أجل تغيير حقيقى للاوضاع فى مصر ومن أجل نهوض حركه التحرر العربيه» (فبراير ١٩٨٣)

- ولايعنى ذلك اننا نمتلك بهذا الكتاب هذه الوثائق الاربع وحدها فالكتاب زاخر بعمل توثيقى شبه متكامل، وقد حرص المؤلفان على الاعتماد الاكاديمى على مصادر المعلومات الاساسيه واستندوا بالاساس على مطبوعات المنظمات الشيوعيه وعلى تحليلها تحليلا موضوعيا ومنهجيا ومحايداً.

* * *

نحن اذن امام جهد جاد يصعب تلخيصه او تحليله فى صفحات مهما تعددت، وليس أمامنا الا ان نؤمل فى أن يسرع المؤلفان بترجمه كتابهما الى العربيه ليكون فى متناول القارئ المصرى..

فمتى يتحقق هذا الأمل..؟

الأخـــوان المسلمون
فى الميــزان

تأليف محمد حسن أحمد

قد يكون الاهتمام بظاهرة الاسلام السياسى قد تصاعد فى الفترة الأخيرة، لكن الظاهرة نفسها، بالقطع، ليست جديدة على المجتمع المصرى. فمنذ العشرينيات، زمن تأسيس حركة الأخوان المسلمين، والاسلام السياسى يستكمل ملامحه وينظم حركته، بين مد وجزر، اتساع وكمون، حتى انتظمت فصائله وتحددت وجهاتها بين تيارات جهادية انقلابية وأخرى متهادنة ... وبموازة ذلك النمو كانت تتراكم خبرة ومعرفة بطبيعة الحركة الاسلامية لدى المراقبين والعاملين فى حقول العلوم الاجتماعية والسياسية، حيث نستطيع القول بأن لدينا الآن مكتبة كاملة تحيط بالظاهرة فى كل جوانبها، انجزها باحثون مصريون وعرب وأجانب، وبكل اللغات الحية.

فى ضوء هذه الخبرة والمعرفة المتراكمة، كيف نعيد قراءة كتاب تم تأليفه منذ أربعة عقود حول نفس الظاهرة؟ لاشك أنه فى معظم الحالات لا يستفيد القارئ سوى بالمتعة التى يحدثها لديه تقليب صفحات عتيقة، والاحساس بالاكتفاء والتعالى المتولد عن مقارنة حالته المعرفية بتلك التى كانت تسود وقت كتابة التحليل القديم. لكننا ندعى أن الأمر مختلف فى الحالة التى سنبدأ توا استعراضها، ففى هذه الحالة بالتحديد تكاد دقة التحليل القديم تقترب به من أحدث الكتابات حول مضمون وأهداف حركة الاسلام السياسى فى مصر التسعينيات.

الكتاب الذى سوف نتناوله هنا هو كتاب «الاخوان المسلمون فى الميزان»، لمؤلفه «محمد حسن أحمد. وهو اسم قلمى حركى لأحد أعضاء منظمة ايسكرا. ومن المقدمة نستنتج أن الكتاب قد نشر عام ١٩٤٦(١) فى وقت ساده صراع ضارى بين القوى السياسية والاستعمار وكان بالتالى -أى الكتاب- جزءاً من عملية دعائية تثقيفية واسعة لفضح الممارسات اللاديمقراطية للاخوان المسلمين ومهادنتهم للاستعمار. إن قولنا بجدة الكتاب وأهميته ليس من قبيل المبالغة أو التقريظ البلاغى، فالتحليل الذى يضمه الكتاب لايزال يتمتع بأهمية بالغة على أكثر من مستوى، سواء من ناحية الموضوع، أو من ناحية المنهج، بل وربما لم يفقد شيئا من صلاحيته حتى لتحليل الحركة الاسلامية فى اللحظة الراهنة.

الطبيعة الفاشية للأخوان

يبدأ المؤلف كتابه بعملية تدقيق وتوضيح لمفهوم الفاشية، واستعراض جوانبه المختلفة باعتباره مفهوما محوريا فى الدراسة (حيث سيسبغ صفة الفاشية على حركة الاخوان كملمح أساسى لها، فيصل الى عدد من الخصائص منها: استغلال الفاشية لفترات الأزمات والانحلال الاقتصادى فى الصناعة والزراعة وانتشار الفوضى، لخداع الجماهير عن السبب الحقيقى لهذه الأزمات، واستغلال نقط الضعف لدى الجماهير (النعرة الوطنية المتطرفة، الدين..) وتغييب الشعب عن حقوقه المادية بادعاء أن الناحية الروحية والعاطفية هى الأساس وأن المادة لا قيمة لها، ورفع الزعماء إلى مصاف الروحانيين المتصلين بالسماء.. المرسلين من قبل العناية الالهية وادعاء انهم لا يخطئون أبدا، العنصرية والتعالى على كل الأجناس، الديكتاتورية..

ليست تلك السمات كافية، بالطبع، لتوصيف الفاشية كحالة سياسية نوعية، إذ لا تشير سوى لملامح عامة يمكن أن يتصف بها كثير من القوى السياسية دون أن تكون فاشية بالضرورة، خاصة وأن المؤلف لا يجتهد فى تحليل المضمون الطبقى للفاشية ومرتكزاتها الاجتماعية، ومن هنا جاء تطبيقه لتلك الملامح على الأخوان المسلمين وتوصيفه إياهم بالفاشية به قدر كبير من التعجل. ولكنه عثر، لاشك، على بعض أهم آليات الممارسة التى تحكم حركة الأخوان، وذلك عن طريق تحليل مواقفهم بدقة ووضعها فى الاطار الأوسع للواقع السياسى والاقتصادى - الاجتماعى المصرى فى تلك الآونة.

عند استعراض شروط الواقع التى أحاطت بعملية نشوء ونمو حركة الأخوان المسلمين، يشير المؤلف إلى أن الجماعة قد «تكونت فى بدأ الأزمة العالمية التى ظهرت مبكرة فى مصر عام ١٩٢٨ .. تلك الأزمة التى عانى الشعب المصرى منها ما عانى من فقر وبطالة .. فعمت المظاهرات وكثرت الاضرابات فى جميع انحاء البلاد، وانتشر الضجر واليأس» (ص١٢)(٢). ويربط المؤلف بين نشوء جماعة الأخوان وبين لجوء الاستعمار إلى سياسة القبضة الحديدية التى تجلت فى مجئ حكومة صدقى الارهابية عام ١٩٣٠. فى هذا السياق حاول الاخوان

تقديم أنفسهم على أنهم الأبطال المنقذون للشعب من حيرته وبؤسه، وذلك دون أن يقدموا أية برامج لحل المشكلات التى تعانى منها الجماهير، فلم يضعوا برنامجا مفصلا لحل المشكلة الزراعية، المشكلة المركزية للمجتمع المصرى آنذاك، لم يطالبوا بتحديد الملكية وتوزيعها على الفلاحين، لم يطالبوا بتأمين العمال ضد الحوادث والعجز، لم يقفوا ضد الحكومات التى تضطهد النقابات وتطرد العمال... لم يطالب الأخوان بأى من تلك المطالب «انما جاءوا بألفاظ غامضة تحتمل كل تأويل وكل تفسير». ويدلل المؤلف على ذلك مستشهدا بأحد رسائل الأخوان، هى تلك المعنونة «إلى أى شئ ندعو الناس» اذ أن جل ماتدعو اليه الرسالة هو تحرير الناس من عبودية المادة والترفع عن دنيا المقاصد، والا أصبحوا «أسرى الشهوات وعبيد الأهواء والمطامع، كل همهم لقمة لينة ومركب فاره وحلة جميلة ونومة مريحة» (ص١٧). ولا يخفى الكاتب اندهاشه من هذا القول «فى بلد أغلبيته لاتجد العيش الذى تسد به رمقها ولا الثياب التى تغطى بها أجسادها.. والآلاف يموتون جوعا ومرضا».

ونكاد نعتقد أن المؤلف يتحدث عن الجماعات الاسلامية فى مصر الثمانينيات والتسعينيات عندما يأتى بجزء من طريقة الاصلاح التى يقترحها الاخوان تحت عنوان «نحو النور»، وهى «...مقاومة التبرج وإلغاء البغاء ومنع الاختلاط بين الطلبة والطالبات واغلاق صالات الرقص ومراقبة دور السينما والتمثيل وتهذيب الأغانى ومصادرة الروايات المثيرة وتنظيم المصايف... وتوحيد الأزياء..»، أما الأسلوب الذى يطرحه الأخوان لاصلاح الدولة، فقد جاء فى المذكرة التى رفعها الشيخ حسن البنا إلى الملك عام ١٩٤١، ومضمونه اصدار «التشريعات الحازمة التى توجب على كبار رجال الدولة والوزراء وحكام الأقاليم أن يؤدوا الصلوات فى أوقاتها وأن يكونوا قدوة صالحة لغيرهم فى احترام الدين» (ص٢٢). ان ذلك هو أسلوب الاخوان فى إلهاء الجماهير عن أزماتها الحقيقية وأسبابها المتعلقة بالاستغلال والديكتاتورية والاستعمار، ويأتى تعليق المؤلف واضحا جريئا: «لا .. أيها السادة.. دعوا هذا العبث.. ان اصلاح الحكام وتقويمهم لن يأتى بأمرهم بالصلاة والصوم والزكاة وانما يأتى باشراك الشعب نفسه فى الحكم .. أى عندما نجعل من كافة ادارتنا ادارة ديمقراطية ينتخب لها ممثلون للشعب يشرفون على تسييرها».

يبرهن المؤلف بعد ذلك على الطبيعة «الفاشية» للاخوان، بابراز جانب هام من جوانب اطارهم التنظيمى وهو تقديس الزعامة ومصادرة أية ديمقراطية داخلية. وفى هذا السياق ترد احدى رسائل الأخوان التى تحدد خصائص الأخ المسلم المؤهل للانضمام إلى الجماعة، وهى «كمال الطاعة» .. وذلك بأن يسأل نفسه عددا من الأسئلة ليعرف مدى ثقته بقيادته: «هل هو مستعد لاعتبار الأوامر التى تصدر اليه من القيادة .. لا مجال فيها للجدل ولا للتردد ولا للانتقاص ولا للتحوير..» هل هو مستعد لأن «يفرض فى نفسه الخطأ وفى القيادة الصواب اذا عارض ما أمر به مع ما يعلم فى المسائل الاجتهادية التى لم يرد فيها نص شرعى».

وتزداد الطبيعة المعادية للديمقراطية تجليا فى موقف الاخوان من البرلمان والتعددية الحزبية. فهم ينادون بإلغاء الأحزاب بدعوى أنها لم تؤد للبلاد أى خدمة. ويطالب الشيخ حسن البنا بالتشبه بالبلاد الفاشية بقوله «هذه رومانيا قد ألغت الأحزاب ووضعت على رأس حكومتها بطريكا من رجال الكنيسة .. لا أقول أين الأحزاب فى ايطاليا وألمانيا فذلك أمر مفروغ منه». أما اذا سألت رجال الاخوان عن نظام الحكم الذى يريدونه سيقولون «وأمرهم شورى بينهم» أى «مجلس شورى يعينه حسن البنا من أصفيائه المخلصين» (ص٥١).

التوجه الطبقى للاخوان المسلمين

لعل أهم ما جاء بالكتاب هو كشفه عن التوجهات الطبقية لحركة الأخوان المسلمين. فهم يؤيديون كبار الملاك وأصحاب الشركات، حيث يعتبرون «ان صاحب الشركة مادام مسلما يجب على الأخوان تأييده ومساعدته». والدليل على ذلك دفاع حسن البنا، فى المؤتمر الدورى السادس سنة ١٩٤١، عن كبار الملاك المصريين، واستدراره العطف عليهم، فهم -أى كبار الملاك- «مكبلين بالديون، أذلاء للمحاكم والبنوك..». وفى المقابل أبدى كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال تعاطفا مع جماعة الأخوان، فهم «يؤيدونها هذه الجمعية ويساعدونها... كما يساعدها صدقى باشا (رئيس اتحاد الصناعات المصرى) بالأموال».

ويصبح التوجه الطبقى للأخوان أكثر وضوحا عندما يكمله المؤلف بموقفهم من العمال، فهم يستخدمون الدين أداة لإحباط النضالات العمالية والدعوة للخضوع لرأس المال دون مقاومة. ويذكر المؤلف محاولة الاخوان إقناع عمال شبرا الخيمة بعدم الاضراب «بحجة أن الدين يمنع الاضراب لأن فيه خسارة على أصحاب المصانع» (ص٩٢).

علاوة على القضايا التى أشرنا اليها، يضم الكتاب تحليلات هامة لكثير من مواقف الأخوان المسلمين فى الأحداث التى كانت تجرى وقت تأليفه، ومن الصعوبة بمكان، فى هذا الحيز الضيق، استعراض كل تلك المواقف. لكننا نود أن ننوه إلى المنهج الذى اتبعه المؤلف فى تناوله لحركة الأخوان، فهو لم يتورط على الاطلاق فى نقاشات دينية فقهية فى مجال تتعدد فيه التفسيرات والتأويلات والاجتهادات وتلقى الاتهامات بالكفر والالحاد جزافا بل يبرهن على موقف علمانى موضوعى متماسك لا يخضع للابتزاز ولا يستدرج الى حوار دينى يعرف جيداً أن عناصر الأخوان تسعى إلى استدراج معارضيهم اليه والمزايدة عليهم فى مضمار يملكون

فيه امكانية لوى ذراع النصوص الدينية وتأويلها تأويلا رجعيا جامداً بل مغلوطا فى كثير من الأحيان. وعلى ذلك يمضى المؤلف مباشرة الى تفنيد أساليب الأخوان ونقدهم بمنهج علمى وطنى ديمقراطى لازال صالحا للاستخدام فى الصراع السياسى الدائر الآن بين القوى العقلانية العلمانية الديمقراطية والقوى الدينية الثيوقراطية الجامدة المتعصبة.

الهوامش

(١) يشير المؤلف فى التمهيد إلى أن جماعة الأخوان المسلمين قد تأسست «منذ ثمانية عشر عاما» ولما كان تاريخ تأسيس الجماعة يرجع إلى عام ١٩٢٨، اذن فالكتاب قد تم تأليفه عام ١٩٤٦

(٢) كل الاشارات لارقام الصفحات تشير إلى موضع الفقرة فى كتاب «الاخوان المسلمون فى الميزان» حتى تلك التى تتعلق باقتباسات من أقوال أو ممارسات للأخوان.

الحركة الشيوعية المصرية

مصادر المعلومات

محاولة للرصد والتقييم

ر. س.

لعل الخطوه الاولى لأى بحث اكاديمى فى موضوع متسع بقدر ما هو معقد مثل تاريخ الحركة الشيوعية المصرية هو تحديد مصادر المعلومات الاساسية التى يمكن ان يستمد منها الباحث مادته الاولية اللازمه لهذه الدراسة..

ان أخطر مايمكن ان يقع فيه أى باحث فى التاريخ من أخطاء هو إعتماده -وفقط- على مصادر الدرجة الثانيه. اى تلك المصادر التى تقدم معلومات او ماده تاريخيه منقوله عن مصدر آخر..

ومن الطبيعى ان يلجأ الباحث الى الاستفاده من معلومات الدرجة الثانية ولكنه يتعين عليه ان يدققها بالرجوع الى المصادر الاوليه، وبمقارنتها بالمعلومات الاخرى الوارده من مختلف المصادر. فالمعلومه الوارده فى مصادر الدرجه الثانيه قد تكون مجتزأه وقد تكون غير دقيقه وقد تكون أحادية الرؤيه..

ولهذا فان علم التاريخ يعتمد بالاساس على معلومات الدرجة الاولى..

ولعله من المفيد ان نقدم للباحثين قائمه بما هو متاح من مصادر معلومات الدرجة الاولى حول تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.. تلك الحركه التى إستقطبت إهتماما واسعا من جهات متعدده وعلى مدى سبعين عاما..بحيث شكلت الوثائق المعبره عن هذا الاهتمام ثروه بالغة الاهمية للمؤرخ..

وابتداء نقرر ان نستبعد من هذه المصادر كافة الكتب المنشوره اذ اننا قد أوردنا قائمة بها.. فى شكل ببلوجرافيا..

اذا تحدثنا عن مصادر الدرجة الاولى فاننا نكتشف أنها يمكن حصرها فيما يلى:

أرشيفات أجهزة الامن:

ولم يحدث حتى الان أن سمح الامن المصرى لأى باحث -مصرى أو أجنبى- بالاطلاع على أرشيفاته، ولايخضع هذا الحظر لأى شكل من أشكال التقادم فنظام الامن المصرى لايسمح بالافراج عن أية وثائق خاصة به مهما تقادم عليها الزمن..

ان الأمن المصرى يحتفظ بمعلومات متعلقة بمجموعات وكوادر ماركسية نشطت فى نهاية القرن التاسع عشر لكنه وحتى الان يرفض السماح بالاطلاع عليها، بل أنه أحيانا يرفض الاعتراف بوجود مثل هذه الأرشيفات. ومع ذلك فقد أمكن التعرف على نوعيات محدده من تقارير الأمن عبر الفحص الدقيق لملفات القضايا الخاصة بالحركة الشيوعيه. فقد تضمنت ملفات هذه القضايا تقارير أمنية عن المتهمين وتحركاتهم ومطبوعاتهم والهياكل التنظيمية لمنظمات الحركة الشيوعية ولكن الفحص العلمى لهذه التقارير قد كشف عن قصور شديد فيما تضمنته من معلومات- بالمقارنة بالواقع الفعلى لحركة الاحداث- بل وعن أخطاء فادحة ربما كان مصدرها أن الامن قد تعمد تقديم تقارير غير دقيقة الى القضاء بهدف انزال أشد عقوبة ممكنه بالشيوعيين المقدمين للمحاكمة.

ملفات القضايا

وتشتمل «الوثائق القانونية» من هذا النوع على قرارات الاتهام التى أصدرتها النيابة العامة ضد المتهمين فى القضايا الشيوعية والتى لم يتوقف تقديمها للقضاء منذ عام١٩٢٤ وحتى الآن.. وتشتمل قرارات الاتهام على أسماء المتهمين وبيانات عنهم «الاسم -السن- المهنة- محل الاقامة «كما تشتمل على

نوعية التهم الموجهه ضدهم، والاشاره الى أدله الاثبات والتى غالبا ماتكون ذات قيمة عالية من حيث إحتوائها على معلومات تاريخية مفيدة فهى غالبا ماتقدم نماذج من المطبوعات والاوراق والتقارير المضبوطة.. وأقوال المتهمين وهكذا.. وهناك كذلك ملفات القضايا والتى تتضمن نصوص محاضر التحقيق مع المتهمين، وملخصات وافية للاوراق المضبوطة وفى بعض الاحيان النصوص الكاملة لها..

وهناك أيضا مرافعات الدفاع التى تضمنت تفنيداً لأدلة الاتهام وإستعراضا لمواقف الحزب وأفكاره، وهناك حيثيات أحكام القضاء فى هذه القضايا.

وقد أمكننا تجميع مجموعة لابأس بها من ملفات هذه القضايا بعد عملية تعقب طويلة وصعبه.. وتحت يدنا الان نسخه أصليه من أول قرار اتهام فى قضية شيوعية(١٩٢٤) وملف هذه القضية مرورا بعشرات من القضايا المماثله.

وعلى أية حال فهناك المتحف القضائى المصرى الذى يضم ملفات أشهر القضايا وتودع فيه الآن نسخ من بعض القضايا الشيوعية ويمكن للباحثين الاكاديميين بعد الحصول على أذن خاص- للاطلاع على هذه الملفات.

أرشيفات وزارات الخارجية

وملفات الارشيف العام بالمتحف البريطانى مليئه بالتقارير التى أرسلتها السفارة البريطانية بالقاهره من نشاط الحركه الشيوعيه المصريه.

ويبدو أن تتبع هذا النشاط لم يكن مثيراً للبريطانين وحدهم، فرسائل السفارة الفرنسية وتقاريرها الى الخارجية الفرنسية تتضمن أيضا معلومات بالغة الاهمية عن النشاط الشيوعى فى مصر. كذلك تقارير السفارة الامريكية بالقاهره.

وثمة تقارير أخرى تعرف بتقارير لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الامريكى -اللجنه الفرعيه رقم٥ . وتقاريرها مودعه فى مكتبة الكونجرس الامريكى.

ولكننى أحذر من أنه وبعد دراسه متأنية لكثير من هذه التقارير لوحظ أنها تتضمن بعض البيانات غير الصحيحة لأنها تعتمد فى أغلب الاحيان على مصادر مرتبطه ارتباطا مباشرا بالأمن المصرى الذى كان بدوره يمتلك معلومات غير دقيقه فى بعض الاحيان او الذى كان يعتمد تقديم بيانات مبالغ فيها..

أرشيفات الحركه الشيوعيه المصريه

ويمكن القول أن الحركه الشيوعيه المصريه كانت حريصه منذ اليوم الاول على الاحتفاظ بأرشيفها، ولكن هذه الارشيفات ظلت دوما تتعرض اما لاستيلاء أجهزة الامن عليها أو لتدميرها من قبل أصحابها تحت ضغوط أمنيه..

لكن ثمة أرشيف شبه متكامل لمنظمة «الحركه الديمقراطيه للتحرر الوطنى» عن نشاطها فى الفتره(١٩٥٠-١٩٥٥) والحزب الشيوعى المصرى الموحد عن الفتره(١٩٥٥-١٩٥٧) والحزب الشيوعى المصرى عن الفتره(١٩٥٨-١٩٥٩) وهذا الأرشيف مودع الان لدى «جماعة أصدقاء هنرى كوريل» فى باريس(١).

وكذلك أمكن بكثير من الجهد تجميع عديد من الوثائق والنسخ الاصليه للمطبوعات والتقارير الشيوعية وبرغم كثرة ما أمكن العثور عليه لدى قدامى الشيوعيين الا أنه لا يمثل الا جزءا محدودا من مجمل ماصدر من مطبوعات وبيانات وتقارير.

الصحافة:

ولأن الحركة الشيوعية المصرية كانت مليئه بالحيويه فان انعكاستها فى الصحف المصرية كانت واضحة فقد أمكن مثلا العثور على النص الكامل لبرنامج الحزب الاشتراكى المصرى «أصبح فيما بعد الحزب الشيوعى المصرى «منشورا فى جريدة الأهرام المصرية بتاريخ٢٩ أغسطس ١٩٢١.

أن الفحص المتأنى للصحافة المصرية على امتداد تاريخها قد أثبت امكانية الحصول على معلومات كثيرة وأن كان أغلبها يعتمد على تقارير رجال الامن.. كذلك فقد نشرت هذه الصحف وعلى امتداد هذه السنوات مقالات لاحصر لها لشيوعيين يشرحون وجهات نظرهم ولآخرين يشنون عليهم هجوما ضاربا(٢).

وهناك أيضا عديد من الصحف العلنيه التى أمكن للشيوعيين أن يصدروها دون أن يعلنوا صراحة أنها تنطق باسمهم.. أن تاريخ الصحافة اليسارية المصرية هو فصل ممتع وملئ بالمعلومات والبيانات التاريخية الهامة عن توجهات ومواقف وأساليب المصريين(٣).

وهناك أيضا الصحافة البريطانية وخاصة الفترة١٩٢٥-١٩٢٧، ويمكن العثور فيها على عشرات المقالات عن الحركة الشيوعية المصرية وهى تعكس مدى الاهتمام والمخاوف التى سادت سلطات الاحتلال من تزايد النشاط الشيوعى المصرى فى هذه الفترة وهناك كذلك الصحافة الشيوعية الاممية مثل:

-The Communist International.

- International. press correspondance.

- The labo ur Monthly

RevolyutsioyVostok

- بالروسيه(الشرق الثورى)

وتتضمن بطبيعة الحال معلومات بالغة الاهمية عن الحركة الشيوعية المصرية. وفى أحيان عدة مقالات لشيوعيين(بالروسيه(الشرق الثورى) مصريين يستعرضون نشاطاتهم أو مايتعرض له هذا النشاط من مشكلات نظرية وعملية وأمنية.

مضابط البرلمان

ولقد ناقش مجلس النواب المصرى أكثر من مرة موضوعات أو قوانين متعلقة بالحركة الشيوعية المصرية، كذلك ناقش أسئلة واستجوابات حول هذا الموضوع لعل أشهرها.. تلك المناقشات الحامية التى جرت فى مجلس النواب المصرى عام١٩٢٧ حول منع السلطات المصرية عضو مجلس

العموم البريطانى سكلا تفالا وهو شيوعى من أصل هندى.. من دخول الاراضى المصرية(٤) كذلك المناقشات البرلمانية التى جرت أثناء اصدار التشريعات المعادية للشيوعية والتى اعتبرها البعض مقيدة للحريات العامة.

محاضر نقاش

من حسن الحظ ان تنبه د.رفعت السعيد فى وقت مبكر الى أهمية اجراء محاضر نقاش مع العديد من الشيوعين من مختلف الاجيال وقد تجمع لديه١١٢ محضر نقاش بعضها تم مع شيوعيين عاصروا نشأة الموجه الاولى للحركة الشيوعية(١٩٢١).. وقد تم تسجيل هذه المحاضر، كما تم نشر العديد منها(٥).

ولقد تضمنت هذه المحاضر معلومات بالغة الثراء سواء عن الحركة الشيوعية وممارستها أو مواقفها من مختلف الاحداث، وعلاقتها بالقوى الاخرى، وتركز بعضها حول علاقة الحركة الشيوعية المصرية بالكومنترن فقد أمكن اجراء حوار مع اثنين من قدامى الشيوعيين اللذين سافرا الى موسكو للدراسة فى مدرسة كادحى الشرق وسردا فى محاضر النقاش معهما معلومات بالغة الاهمية حول هذا الموضوع.

المذكرات وكتب السيرة الذاتيه:

وقد سجل بعض الشيوعيين المصريين مذكراتهم نشر بعضها فى كتب مستقلة وبعضها قدمه أصحابه ليضمن فى كتاب رفعت السعيد «هكذا تكلم الشيوعيون».. ويمكن القول ان أغلب هذه المذكرات يدور حول أحداث التعذيب التى يمكن الاعتماد عليها كمصادر للمعلومات.

كتاب محمود حسنى العرابى (أول سكرتير عام للحزب الشيوعى المصرى) وعنوانه «٨٩ شهرا فى المنفى» وهناك أيضا كتاب- A MAN APART-The life of Henri Curiel

والمؤلف هو Gilles Perrault

وقد صدر هذا الكتاب بالفرنسية وترجم الى الانجليزية والعربية.

وهناك أيضا كتب تتحدث عن دور أصحابها فى الموجة الثالثة من الحركة الشيوعية(١٩٤٠-١٩٥٨) مثل كتاب:

- مصطفى طيبة: الحركات الشيوعية المصرية(١٩٤٥- ١٩٦٥)
- صادق سعد: صفحات من اليسار المصرى.

وثمة كتب أخرى تركز على معاناة الشيوعيين فى سجون الناصرية مثل:

- فتحى عبد الفتاح: ناصريون وشيوعيون
- طاهر عبد الحكيم: الاقدام العارية
- الهام سيف النصر: أبو زعبل

* * *

لكن حصر مصادر معلومات الدرجة الاولى هو مجرد خطوه اوليه فى طريق المعرفة التاريخية، اذ يتعين كذلك امتلاك المقدره للتعامل الصحيح مع هذه المصادر ومع ماتحتويه من معلومات.

فاذا اخذنا كمثال «تقارير الامن» فإننا نكتشف بالبحث الدقيق احتوائها على عديد من المعلومات الخاطئه وغير الدقيقه. والامثلة كثيرة واكثر من أن يتم حصرها.

ولعل السبب فى ذلك يكمن فى امور عديده:

- عدم دقة المعلومات التى تنقلها المصادر المندسه فى صفوف الحركة الى أجهزة الامن.
- رغبة اجهزة الامن فى «حبك» القضيه واثبات التهمة على المقبوض عليهم بما يحفز هذه الاجهزه الى الادعاء بمعلومات ووقائع غير صحيحه.
- خفاء بعض المعلومات الخاصة بحركة سرية كالحركة الشيوعية ولجؤ بعض رجال هذه الاجهزة الى استكمال ماينقصهم من معلومات عن طريق التخمين اوالدس..

وهكذا فانه من الخطأ النقل مباشرة عن هذه التقارير دون تدقيق ومراجعة ومقارنة بالمصادر المختلفه.. المقبوض عليهم تكشف عن احتواء هذه التقارير على معلومات خاطئة.. بل وشديدة الخطأ.

كذلك فان المذكرات ومحاضر النقاش يتعين التعامل معها بحذر شديد..

فالذاكرة الشخصية لايمكن الاستناد عليها وحدها، خاصة اذا ماتباعدت المسافه بين وقت وقوع الحادث وبين لحظة التذكر، كذلك فان الامر كله رهن بنزعه شخصيه، ولعل البعض يتخيل أو يحاول ان يؤكد انه كان الفارس الوحيد لكل حدث ولكل حديث. فيحاول من خلال مذكراته أو حديثه ان يبرز دوره الشخصي ويعطيه مساحه اكثر مما كان عليه فى الواقع الفعلى، ويقتضى ذلك بطبيعة الحال ان نتعامل مع هذا النوع من المصادر بحذر وتأن وان نخضعه للفحص العلمى، بمقارنة كل معلومه على حده برصيد معلوماتنا المتجمع من مصادر اخرى، وان نستخلص من خلال هذه المقارنه ماهو متيقن منه من حقائق.. كذلك لابد ان نضع فى الاعتبار ان حدثا تاريخيا ما يمكن لاكثر من معاصر له روايته بأكثر من صوره، ذلك انه مع افتراض الصدق والدقه فان «الحدث» بالنسبه للراوى هو رؤيته الذاتيه له وليس جوهر الحدث.. ولكل انسان موقعه ازاء الحدث ومن ثم له رؤيته المختلفه عن رؤية الاخرين.

واذا اخذنا كمثال آخر وثائق السفارات.. وهى تقارير «سريه» توجهها السفارة (وفى الاغلب السفير شخصيا) الى وزارة خارجيته فان مثل هذه الوثائق قد توصى بمصداقيتها، فهنا الامر مغلق بين السفير وحكومته ولامصلحه او شبهه فى مصلحه لتحريف الحقيقة.

لكن الغريب فى الامر ان كثيرا من هذه الوثائق قد احتوى على معلومات واضحة الخطأ.. ولعل ذلك يرجع الى احد امرين:

- ان المصدر الذى ابلغ السفاره او احد رجالها بالواقعه قد أخطأ او بالغ او أخترع المعلومه اصلا لاثبات جدارته، او للحصول

على كسب مادى مقابل معلومات غير مؤكده أو غير دقيقه أو حتى ملفقه.

او ان السفير يتعمد تسريب معلومات محدده لوزارته ليبرهن على صحة ما كان قد عرضه عليها من وجهات نظر او مواقف كانت بذاتها محل خلاف.

لكن كل هذه الدعوه الملحه للتدقيق والحذر يتعين عليها الا توحى لنا بأن الحقيقة ضائعة وان العثور عليها مستحيل وان هذه المصادر غير جديه، بل هى مصادر جديه ويتعين الرجوع اليها بل والاعتماد عليها، لكن الرجوع والاعتماد شئ والتسليم الساذج وغير العلمى بكل مايرد فيها شئ آخر.

ومن ثم فانه من الضرورى فحص كل معلومه على حده ومقارنتها وبحرص بمعلومات المصادر الاخرى.. ومن خلال هذه المقارنة يمكن للمؤرخ أن يمسك او ان يقترب مما يمكن ان يسمى الحقيقة الحقيقية.

* * *

ولابد من الاشاره الى ملاحظة هامة حول الفارق بين وثائق وزارات الخارجية الثلاث.. فيما يتعلق بمعالجتها للحركة الشيوعية المصرية.. البريطانية- الامريكية- الفرنسية-

فوثائق الخارجية البريطانية تتسم بالتحفظ والاختصار وعدم الاغراق فى التفاصيل وتبدو عند مطالعتها وكأنها تلخيص متقن لكم كبير من التقارير الوارده من مصادر ومتعدده.

اما وثائق الخارجية الامريكية وكذلك وثائق اللجنة الفرعية رقم٥ المنبثقه على لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الامريكى فهى مليئة بالتفاصيل والاسماء..

كمثال اذا تم القبض على قضيه شيوعية يرد الخبر فى الوثيقة البريطانية «القى القبض على عدد من الشيوعيين» اما فى الوثيقة الامريكية فان الخبر يتسع ليشمل اسماء كافة المقبوض عليهم وسن ومهنة ومحل اقامة كل منهم وربما اسم الضباط الذين قاموا بحملة القبض..

ويتعين هنا ان نعرب عن اعتقادنا -المبنى على معلومات وعلى مقارنة متأنية- ان مصدر المعلومات لكلا السفارتين كان واحدا وكان فى الاغلب ضابط فى جهاز الامن المصرى (ومن المعلوم ان احد قادة البوليس السياسى كان على علاقة وثيقة بالسفارة البريطانية وكان اسمه يرد بشكل متكرر تحت اسم حركى هو «طوبه» وكثيرا ماتبدأ التقارير «ابلغنى طوبه» أو «قدم طوبه تقريرا يقول.. ومن المثير للدهشه ان تقع المخابرات البريطانية فى خطأ فادح يكشف للمؤرخ الاسم الحقيقى للسيد «طوبه» ذلك ان احد التقارير يقول «رقى اليوم «طوبه» الى رتبة لواء وتولى منصب... وبالبحث اتضح ان صاحب هذه المواصفات هو اللواء ابراهيم امام.. ومعلوم كذلك ان لواء آخر بالبوليس السياسى طرد من الخدمة فى عهد عبد الناصر لأنه طلب الاذن بالسفر للعلاج فى اوروبا ثم شوهد بالمصادفة البحته فى شوارع واشنطون وتبين انه كان هناك بدعوة من جهاز الامن الفيدرالى.

واذا كان المصدر الاساسى واحدا فان الاختلاف قد يعود الى العقلية البريطانية المتحفظه، وربما يعود ايضا الى عمق العلاقة البريطانية بمصر بحيث تراكمات معلومات كافية على مدى عشرات السنوات تغنى عن التفاصيل، بينما كان الاهتمام الامريكى فى الاربعينيات والخمسينيات بمصر حديثا نسبيا بما تطلب اهتماما بالتفاصيل.. أيا كانت اهميتها لتجميع رصيد كاف من المعلومات.

.. وتتميز وثائق السفارة الفرنسية وخاصة فى نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات (حيث كان كوب دى مورفيل سفيرا لفرنسا بالقاهرة) بأنها تتضمن فى الاساس ترجمات لمنشورات حدتو (ويبدو ان احد اعضاء حدتو كان متهما بإيصال النشرات بانتظام للسفارة الفرنسية اما بتكليف من المنظمة أو بسبب علاقة خاصة) وتقارير بحثيه عن موضوعات محددة مثل الطبقة العاملة المصرية وثقلها فى المجتمع ودور الشيوعيين المصريين وعلاقاتهم بالقوى السياسية الاخرى، او دراسة اكاديمية عن الاحزاب السياسية وثقلها فى المجتمع بما فيها المنظمات السرية فى مصر.. الخ

ولعل ذلك يعود الى ان السفارة الفرنسية كانت تفتقر الى مصادر معلومات مباشرة كتلك التى كانت تمتلكها السفارتين البريطانية ولامريكية فلجأت الى الاعتماد على بعض الباحثين الفرنسيين الذين كانوا منتشرين فى مدارس الليسيه ومعاهد ومراكز الثقافة الفرنسية المتنوعة والمتعددة.. فى تجميع بيانات ينعكس فيها الطابع العلمى والبحثى..

* * *

.. والمهم فى الامر ان متابعة هذه الوثائق تقدم ليس فقط معلومات وافرة وانما تقدم دليلا على اننا إزاء حركة شيوعية نشطة ودافقة الحيوية بحيث فرضت نفسها ووجودها، ولفتت الانظار والاهتمام بها، وجعلت من نفسها ومن كوادرها محط اهتمام السفارات والباحثين معا، ذلك ان الجميع قد اقتنعوا انه يصعب استكمال صورة الوضع فى مصر دون رصد حركة وفعل الشيوعيين المصرين.

الهوامش

(١) هنرى كوريل هو أحد مؤسسى الموجه الثانية من الحركة الشيوعية المصرية وقد أسهم فى تأسيس منظمة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وقد أبعد كوريل عن مصر عام١٩٥٠ بحجة أنه غير مصرى الجنسية، وظل رفاقه يراسلونه ويمدونه بمطبوعاتهم وتقاريرهم الداخلية طوال الفترة من١٩٥٠ وحتى ١٩٥٩ وعندما اغتيل كوريل فى باريس فى ٤مايو١٩٧٨ قام رفاقه بالاحتفاظ بكافة أوراقه وتقاريره وكل مااحتفظ به من أوراق وصلته من القاهره،وكذلك مراسلاته مع القاهرة وأسسوا جماعه اسميت «جماعة أصدقاء كوريل» وتحتفظ هذه الجماعة

بهذا الارشيف فى باريس.

(٢) بطبيعة الحال كانت الفترات التى تمكن فيها الشيوعيون من التعبير علنا من أفكارهم محدودة ومرتبطة بسيادة مناخ ليبرالى فى المجتمع وتتوقف بتوقف هذا المناخ.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد- تاريخ الصحافة اليسارية المصرية (كتابان أعيد طبعهما فى مجلد واحد) دار الامل- القاهرة- ١٩٨٧).

(٤) مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب يوم ٢٥ يناير ١٩٢٧.

(٥) نشر عدد هام من محاضر النقاش هذه فى :- د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- ١٩٠٠- ١٩٤٠- دار الامل. القاهرة (١٩٨٧)

- د. رفعت السعيد - هكذا تكلم الشيوعيون -دار الامل - القاهرة (١٩٨٩)

مراجع أساسية عن الحركة الشيوعية المصرية

(ببلوجرافيا)

- محمود طاهر العربى- هذا المجتمع الظالم
- مصطفى طيبة - الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥- ١٩٦٥
- صادق سعد - صفحات من اليسار المصرى (١٩٤٥-١٩٤٦)
- فتحى عبد الفتاح - شيوعيون وناصريون
- طاهر عبد الحكيم - الاقدام العارية
- الهام سيف النصر - ابو زعبل
- د. فخرى لبيب - الشيوعيون وعبد الناصر
- د. عبد الوهاب بكر - أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١- ١٩٥٠
- سمير غريب - السيريالية فى مصر (ويتضمن دراسة عن نشأت الحركة التروتسكية فى مصر)
- الحكم دروزه -الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية
- د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠-١٩٢٥
- د. رفعت السعيد - اليسار المصرى ١٩٢٥- ١٩٤٠
- د. رفعت السعيد - تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠- ١٩٥٠
- د. رفعت السعيد - منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧
- د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية -الوحدة- الانقسام- الحل ١٩٥٧-١٩٦٥
- د. رفعت السعيد - هكذا تكلم الشيوعيون
- د. رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضية الفلسطينية
- د. رفعت السعيد - الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ -١٩٤٨ جـ١
- د. رفعت السعيد - الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٥٠ -١٩٥٢ جـ ٢
- د. رفعت السعيد - وثائق عملية اغتيال شهدى عطيه الشافعى.

الكتب التسعة السابقة التى اصدرها د. رفعت السعيد أعيد طبعها فى خمسة مجلدات تحت عنوان «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية»

- د. عبد العظيم أنيس - رسائل الحب والحزن والثورة، صادر من روز اليوسف نوفمبر ١٩٧٦.
- عبد الحليم خفاجى - حوار مع الشيوعيين فى اقبية السجون

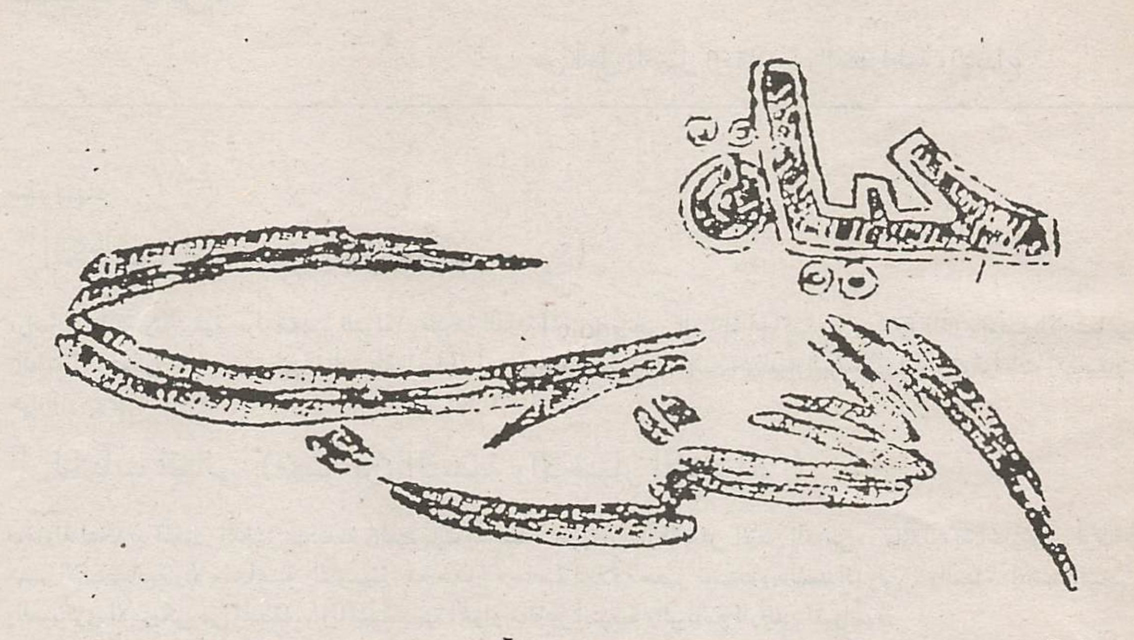
احمد الزقم - من الاخوان المسلمين الى الشيوعية

- لواء حسن المصيلحى - قصتى مع الشيوعية

مصطفى طيبه - رسائل من سجين سياسى الى حبيبته (جزءان)

طه سعد عثمان - مذكرات من تاريخ عمال مصر
د. رؤوف عباس - اوراق هنرى كوربيل
- ابراهيم فتحى (هنرى كوربيل ضد الحركة الشيوعية العربية) أصدرته دار النديم.
- د. شريف حتاته - العين ذات الجفن المعدنى (رواية) (تستكمل مجموعة الروايات)
د. شريف حتاتة - جناخان للريح ج ٢ ،دار الطليعة بيروت،.١٩٧
د. شريف حتاتة - الهزيمة ج ٣دارالطليعة،بيروت،١٩٧٢
كريمة، دارنشر مدبولى ، القاهرة، ١٩٧٣
النوافذ المفتوحة - مذكرات ج ١،ج ٢ ،دارالنشر مدبولى ،تحت الطبع
- ممدوح البدوى ميم شين والنجم (رواية غير منشورة)
د. محمود متولى الحركة الشيوعية المصرية على ضوء الوثائق البريطانية

Walter Laqueur - Soviet union and Middle East.
Walter Laqueur - Communism and Nationalism in the Middle East
Walter Laqueur - The Struggle for The Middle East
Shimon Shmer - The U.S.S.R and Middle East
M.S.Agwani - Communism in The Arab East
Michel Salamon - Mediterranee Rouge
Alexandar Flores - The Arab C.P. and The palesteniue pzollem
Maxim Rodinson - Marxisme et Monde Mumuluan
Mari - Dominique Gresh - Le P.C.F. et L'Egypte - 1950 - 1927 (رسالة دكتوراه غير منشوره)
Ivor Spector - The Soviet Uniou and The Muslim World 1917 - 1958.
Jean - Pierre Thieclk - La Journee du 21 Fevrier 1946 dans L'Histoire du mouve ment Natianal Egyption (رسالة ماجستير غير منشوره)
Beinin and Loekman - Workers on The Nile.
Selma Botman - The Rise of Egyption Communism
TARIK ismail and Rifaat Said-The Communist Movement in Egypt 1920-1988.
Suliman Bashir - Communism in The Arab East 1918 - 1928
N.Paparidotai - Petit Resume de Movement politique Grec en Egypt. (مقالات غير منشوره)
Alexandrian:Georges Henien
Gilles perrault - un HOMME A PART (قصة حياة هنرى كوربيل وقد ترجم الى الانجليزيه والعربيه)



النشرة الداخلية للحزب الشيوعي المصري "المتحد"

في هذا العدد

لا عمل ثوري
بدون نظرية ثورية
"لينين"

العدد : الثاني ، التاريخ : سبتمبر ١٩٥٧ ، السنة : الأولى

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع

صدر منها:

* الكتاب الأول (من الذى يحكم مصر؟)

دراسات نظرية وتطبيقية حول مفهوم الدولة، وطبيعة الدولة المصرية وتطور السلطة الحاكمة .. وعلاقة ذلك بالوضع الاجتماعى والطبقى.. ودائرة حوار حول طبيعة أنشطة السلطة فى المرحلة الملكية والناصرية والساداتية حتى الآن.. وقراءات وتعليقات حول الموضوع.

* الكتاب الثانى (مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكى)

محاولة لتحديد المعنى الدقيق للتبعية والنظريات المختلفة حولها وآثارها على الأمن القومى.. والمديونية الخارجية وأوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، مع معالجة خاصة لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولى.. والبناء. الاستراتيجى والعسكرى الأمريكى فى المنطقة.. وناقشت دائرة الحوار مخاطر التبعية والبرنامج الوطنى للمواجهة.

* الكتاب الثالث والرابع (أزمة النظام الرأسمالى فى مصر.. لماذا .. وإلي أين)

تطور الرأسمالية المصرية.. شرائحها البنائية والزراعية والصناعية والتجارية - البيروقراطية والطفيلية والوطنية، قضايا تحللها من زواياها المختلفة١٦ دراسة مدعمة بالإحصائيات والبيانات.
وندوتان حول جذور أزمة النظام الرأسمالى فى مصر، ومستقبل الرأسمالية فى العالم النامى.

*الكتاب الخامس (الطبقة العاملة المصرية.. التراث .الواقع.. آفاق المستقبل)

الطبقة العاملة المصرية فصيلة مناضلة أساسية من فصائل النضال الوطنى والديمقراطى والاجتماعى طوال تاريخنا الحديث، هذا الكتاب يدرس أوضاع الطبقة العاملة المصرية، وتتضمن دراسات العدد محاور أساسية (البنية، التأثيرات الخارجية، مستوى المعيشة، الحركة السياسية، التشريع، الوعى والمستقبل).

*الكتاب السادس (الصراع العربى الصهيونى.. الجذور والمواقف)

يخرج هذا الكتاب عن مناقشة القضية المصرية إلى مناقشة قضية عربية مصرية، هى قضية الصراع العربى الصهيونى.. فيرصد فى تسع دراسات الجذور النظرية والممارسات العملية للمشروع الصهيونى. ويتناول فى عشر دراسات موقف الأنظمة والقوى العربية فى مواجهة المشروع الصهيونى.

* الكتاب السابع (مستقبل الصراع العربى الصهيونى- الانتفاضة الفلسطينية إلى أين؟)

يستكمل هذا الكتاب السادس، فيرصد عبر- دراساته، ومتابعته، وشهاداته الخمسين- الاحتمالات الممكنة لمستقبل الصراع العربى الصهيونى، ويقدم تجميعاً متكاملاً لرؤى أبرز المفكرين والباحثين السياسين العرب لآفاق الصراع العربى الصهيونى.

* الكتاب الثامن (الإسلام السياسى- الأسس الفكرية والأهداف العملية)

يحلل هذا الكتاب ظاهرة الإسلام السياسى على مستويات نظرية متعددة، كما يعرض للأسس الفكرية لهذه الظاهرة،

وتحققاتها فى البلدان العربية، وللقضايا العامة المرتبطة بهذه الظاهرة.

* الكتاب التاسع والعاشر الماركسية.. البيروسترويكا.. ومستقبل الاشتراكية

يعرض هذا الكتاب للجذور الفكرية والسياسية لنشأة الماركسية، ثم يحلل تطور مفاهيمها الأساسية فضلا عن تطبيقاتها المختلفة، ثم يتعرض لتجربة البيروسترويكا كمحاولة لتطوير الماركسية، ثم يخلص الكتاب إلى دراسة أثر التغيرات فى الاتحاد السوفيتى على حركة التحرر الوطنى العربية.

قضايا فكرية:

العدد القادم

الوطن العربى .. على مشارف القرن الحادى والعشرين

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيتلى سابقا »
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦